مكررات المدرس

شرح السيوطي

لِلعلّامةِ الأديب:

الأُستاذُ الشَّيخ مُحمَّد علي المُدرِّس الأفغاني قدّه

تحقيق: رضا الأميري

الجزءُ الثّاني

مكررات المدرس

شرح السيوطي

لِلعَلاّمَةِ الأَديب :

الاَستاذُ الشَّيخ مُحمَّد عليّ المُدَرِّسُ الافغاني قُدّه

الجُزءُ الثّالث و الجُزءُ الرّابع

شماره مدرک: ۷۳۳۹. نوع مدرک: کتاب فارسی و عربی .
رده دیویی: ۷۵٤۹۲ فلا ۱۷۱ م، /ش م ۱۳۸۲ شابک : ۵-۵۷۸-۵۱۸-۹۶۴-۹۷۸
سرشناسه: محمد علی، مدرس افغانی عنوان: مکررات المدرس: شرح سیوطی
تکرار نام پدیدآور: محمد علی مدرس افغانی تاریخ انتشار: ۱۳۹٤ ناشر: ذوی القربی
محل نشر: قم صفحه شمار:ج توضیحات: عربی کتابنامه:کتابنامه بصورت زیر نویس
موضوع ها: ابن مالک، محمد ابن عبدالله، ٦٠٠-٦٧٢ ق_نقد و تفسیر/ سیوطی، عبد الرحمن
ابن ابی بکر، البهجه المرضیه فی شرح الفیه _ نقد و تفسیر/ زبان عربی-نحو
شناسه ها:ابن مالک، محمد ابن عبدالله، ٦٠٠-٦٧٢ ه.ق الفیه.شرح/ سیوطی، عبدالرحمن
ابن ابی‌بکر. البهجه المرضیه فی شرح الالفیه.شرح شناسه افزوده: عنوان :شرح السیوطی

مکررات المدرّس

نام کتاب: .... مکررات المدرِّس جلد (۲)
المؤلف: .... الاستاذ محمد علی مدرِّس الافغانی
اعداد و تحقیق: .... الاستاذ رضا الامیری
تدوین ونظارت بر چاپ: .... روح الله گرایی
طبع و نشر: .... ذوی القربی
الطبعه: .... الاولی للناشر (المنقحه)
المطبوع: .... ۲۰۰۰ دوره
التاریخ النشر: .... ۱۳۹٤ هـ.ش
السعر: .... ۷۵۰۰۰ تومان
شابک: ۵-۵۷۸-۵۱۸-٩٦٤-۹۷۸

مرکز التوزیع: کتاب صدوق قم ۰۹۱۲۷٤۸۸٦٤۱

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمدلله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على خير خلقه محمّد و آله الطيّبين الطّاهرين و اللعن الدائم على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

أمّا بعد فيقول العبد المذنب الفاني المحتاج إلى رحمة ربّه الغنيّ، محمّد عليّ بن مراد عليّ المدعوّ بالمدرّس الأفغانيّ: هذا هو الجزء الثالث من كتابنا المسمّى بـ «مكرّرات المدرّس» في شرح البهجة المرضيّة أسأل الله العزيز القدير أن يوفّقني لإتمامه، إنّه على كلّ شيء قدير و بالإجابة جدير.

باب إعمال المصدر و فيه إعمال اسمه

باب (إعمال المصدر) و فيه إعمال اسمه.

(هذا باب إعمال المصدر و فيه إعمال اسمه)

الفرق بين المصدر و اسم المصدر

و نحن ننقل بعض الأقوال في الفرق بينهما و إن يلزم من ذلک التكرار والإعادة، لأنّ الإعادة في بعض المسائل قد لاتخلو عن الفائدة.

قال بعض المحقّقين في مقام الفرق: "اعلم أنّ المصدر لابدّ أن يشتمل على حروف فعله الأصليّة والزائدة جميعاً، إمّا بتساو مثل: «تغافل تغافلاً» و «تصدّق تصدّقاً»، و إمّا بزيادة مثل «أكرم إكراماً» و «زلزل زلزلةً»، و إنّه لاينقص فيه من حروف فعله شيء إلّا أن يحذف لعلّة تصريفيّة، ثمّ تارة يعوّض عن ذلک المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو: «أقام إقامةً» و «وعد عدةً»، و تارةً يحذف لا لعلّة تصريفيّة و لكنّه منويّ معنى نحو: «قاتل قتالاً» و «نازلته نزالاً» و الأصل فيهما «قيتالاً» و «نيزالاً»، فإن نقص الدالّ على الحدث عن حروفه فعله و لم يعوّض عن ذلک الناقص ولم يكن الناقص منويّاً كان اسم مصدر نحو: «أعطى عطاءً» و «توضّأ وضوءً» و «تكلّم كلاماً» و «أجاب جواباً» و «أطاع طاعةً»"[1] انتهى.

و قال بعض آخر: "المراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، و خالفه بخلوّه لفظاً و تقديراً من بعض ما في فعله دون تعويض کـ «عطاء» فإنّه مساو لـ «إعطاء» معنى و مخالف له بخلوّه من الهمزة الموجودة في أوّل فعله و هو خال منها لفظاً و تقديراً و لم يعوّض عنها شيء"[2] انتهى.

---

١. شرح ابن عقيل، مع حواشي محمّد محي الدين: ٢/ ٩٨؛ طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر. قاله في الحاشية.
٢. المصدر السابق (المتن).

....

و قال المحقّق الأوّل أيضاً: "اعلم أنّ العلماء يختلفون فيما يدلّ عليه اسم المصدر، فقال قوم: هو دالّ على الحدث الذي يدلّ عليه المصدر و على هذا يكون معنى المصدر و اسم المصدر واحداً؛ و قال قوم: اسم المصدر يدلّ على لفظ المصدر الذي يدلّ على الحدث، فيكون اسم المصدر دالاً على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر و على هذا يكون معنى المصدر و معنى اسم المصدر مختلفين"[1] انتهى.

و قال بعض آخر: "مدلول المصدر الحدث و مدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدالّ على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنّما هي بواسطة دلالته على المصدر"[2] انتهى. و هذا عبارة أخرى عمّا تقدّمه.

و قال بعض آخر: "الاسم الدالّ على مجرّد الحدث إن كان علماً كـ «فجار» و «حماد» للفجرة والمحمدة أو [مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة] كـ «مضرب» و «مقتل»، أو متجاوزاً فعله الثلاثة و هو بزنة اسم حدث الثلاثيّ كـ «غسل» و «وضوء»، [في قولك «اغتسل غسلاً»، «توضّأ وضوء»] فإنّهما بزنة القرب والدخول في «قرب قرباً» و «دخل دخولاً»، فهو اسم مصدر و إلّا فمصدر"[3] انتهى.

و قال بعض آخر: "الفرق بينهما أنّ المصدر في الحقيقية هو الفعل الصادر عن الإنسان و غيره كقولنا: إنّ «ضرباً» مصدر في قولنا: «يعجبني ضرب زيد عمراً» فيكون مدلوله معنى و سمّوا ما يعبّر به عنه «مصدراً» مجازاً نحو: «ضرب» في قولنا: إنّ «ضرباً» مصدر منصوب إذا قلت: «ضرب ضرباً»، فيكون مسمّاه به لفظاً، و اسم المصدر اسم المعنى الصادر عن الإنسان و

---

١. المصدر السابق (الحاشية).

٢. قاله الأزهري في شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣.

٣. قاله ابن هشام في أوضح المسالك: ٣/ ١٧٠. أضفنا ما بين [ ] من المصدر.

غيره كـ «سبحان» المسمّى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبّح لا لفظ «ت س ب ي ح»، بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف و معناه البراءة والتنزيه"[1] انتهى.

و قريب منه بل عينه ما في حاشية ملّا محسن عند قوله:"اسم الحدث، و هو إن كان علماً كـ «فجار» للفجرة أو بميم كـ «المحمدة» أو على زنة مصادر الثلاثيّ و هو لغيره نحو: «اغتسل غسلاً» و «أتوضّأ وضوءً» فاسم مصدر و إلّا فمصدر كـ «الضرب» و «الإكرام»"[2] فقال المحشّي: "أي أو كان على زنة مصدر من مصادر الثلاثيّ والحال أنّ هذا المصدر اسم لمصدر غير الثلاثيّ كما في قولك: «اغتسل غسلاً»، فإنّ الغُسل بالضمّ اسم مصدر «أغتسل» الذي هو غير الثلاثيّ، فإن مصدره «الاغتسال» و كذا في قولك: «أتوضّأ وضوءً»، فإنّ الوضوء بالضمّ اسم لـ «التوضّؤ» الذي هو مصدر «أتوضّأ» الذي هو غير الثلاثيّ المجرّد، بل هو الثلاثيّ المزيد فيه من باب التفعّل، فاسم المصدر هو اسم الحدث الذي يكون في المصدر أي اسم الأفعال المخصوصة التي تحصل في مثل الاغتسال والتوضّؤ"[3] انتهى.

و هذا الأخير من الأقوال هو الجدير بالقبول، و أمّا بقيّة الأقوال فإمّا أن يرجع إليه بنوع من التوجيه أو تعريف لهما بالخاصّة والقول الآتي أيضاً من هذا القبيل.

إذا عرفت ذلك فلنعد إلى ما نحن بصدده.

عمل المصدر

(بفعله المصدرَ ألحقْ في العمل) متعدّياً كان فعله أو لازماً، (سواء كان مضافاً و هو أكثر) استعمالاً، لأنّه متّفق عليه و سيأتي مثاله و مثال تاليه (أو) كان (مجرّداً) عن الإضافة واللام و

---

١. قاله بهاء الدين بن النحاس، و نقل عنه السيوطي في الأشباه و النظائر في النحو: ١٨٤.

٢. جامع المقدمات: ١٤٨، الطبع الحجري.

٣. المصدر السابق.

منوّنا و هو أقيس (أو مع أل) **و هو أندر ثمّ إنّه لا يعمل مطلقا بل** (إن كان) **غير مضمر و لا محدود و لا مجموع و كان** (فعل مع أن أو) **مع** (ما) **المصدريّة** (يحلّ محله) ....

(منوّناً و هو أقيس) و أكثر استعمالاً من تاليه، لأنّه أشبه بالفعل لكونه نكرة، (أو) كان (مع «ال» و هو أندر) من سابقه لبعده من مشابهة الفعل بدخول «ال» عليه.

والحاصل أنّ إعمال المضاف أكثر من إعمال المنوّن، و إعمال المنوّن أكثر من إعمال المعرّف باللام، و إنّما كان إعمال المعرّف نادراً، لأنّه عند العمل مقدّر بحرف مصدريّ مع الفعل، فكما لايدخل لام التعريف على الحرف المصدريّ مع الفعل، ينبغي أن لايدخل على المصدر المقدّر به ولكن جوّز ذلك على ندرة فرقاً بين شيء و بين المقدّر به.

شروط عمل المصدر

(ثمّ إنّه لايعمل مطلقاً بل) يعمل (إن كان غير مضمر) أي إن لم يكن ضميراً راجعاً إلى مصدر (ولا محدود) أي إن لم يكن محدوداً دالاً على عدد (ولا مجموع) أي إن لم يكن مجموعاً (و كان فعل مع «أن») المصدريّة (أو مع «ما» المصدريّة يحلّ محله)، لأنّه إذا لم يحلّ الفعل مع أحدهما محلّه يكون بمعنى الثبوت، أي يدلّ على مجرّد الحدث بلا اعتبار تعلّقه بأحد صدوراً أو وقوعاً، و بلا اعتبار زمان فيه، فهو حينئذ بعيد عن الفعل غاية البعد، فلذا لايعمل لأنّ عمله كان بسبب شباهته باسم الفاعل و اسم المفعول المشابهين للفعل، والشباهة بالواسطة ضعيفة، و لذا جعلوا عمل المعرّف ضعيفاً، لبعده من مشابهة الفعل بدخول «ال» عليه، بل منع بعضهم عمله حينئذ[1] لما ذكر.

و هذا بخلاف ما إذا صحّ حلول الفعل مع أحدهما محلّه، فإنّه حينئذ يدلّ على زمان الماضي أو الاستقبال إن صحّ حلول الفعل مع «أن» و على زمان الحال إن صحّ حلول الفعل مع «ما»، فيقوى بذلك شباهته بالفعل فيعمل.

---

١. منعه الكوفيون؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٦.

نحو: ﴿لَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾، ﴿أَوْ إِطْعامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتيما﴾، «ضعيف النكاية أعدائه» ....

و إنّما لم يشترط هذا الحلول في عمل اسم الفاعل، لأنّ له مشابهة بالمضارع لفظاً باعتبار الحركات والسكنات كما يأتي في بابه، فأغنت تلك المشابهة عن شرط الحلول، والمصدر ليس له هذه الشباهة.

(نحو: **﴿لَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾**[1])، فهذا مثال للمصدر المضاف، فأضيف «الدفع» إلى فاعله و هو «الله» و عمل النصب في المفعول و هو «الناس»، و قد يضاف إلى المفعول كما يأتي بعيد هذا. و نحو: (**﴿أَوْ إِطْعامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتيما﴾**[2]) مثال للمصدر المجرّد المنوّن، فـ «إطعام» مصدر مجرّد منوّن حذف فاعله بل لايقدر له فاعل أصلاً و إن قيل: لايحذف الفاعل أصلاً، و سيأتي وجهه عن قريب، و عمل النصب في المفعول و هو «يتيماً» والتقدير «أو إطعامه يتيماً».

و نحو قول الشاعر:

(ضعيف النكاية أعداءه) يخال الفرار يراخي الأجل[3]

مثال للمصدر المعرّف، فـ «النكاية» مصدر معرف و فاعله محذوف و عمل النصب في المفعول و هو «أعداءه». قيل: لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرّفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح، بل قد جاء عاملاً بحرف الجرّ[4] نحو قوله تعالى: **﴿لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾**[5].

---

١. البقرة: ٢٥١.
٢. سورة البلد (٩٠) الآية (١٤).
٣. لم ينسب إلى قائل.
٤. انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤١٠.
٥. النساء: ١٤٨.

بخلاف المضمر نحو: «ضربک المسيء» حسن و هو المحسن قبيح، و المحدود نحو: «عجبت من ضربتک زيدا» و شذّ:

يحايي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفّيه الملا نفس راكب

(بخلاف المضمر) أي بخلاف ما إذا كان المصدر ضميراً راجعاً إلى المصدر (نحو: «ضربک المسيءَ حسن و هو المحسنَ قبيح»)، الشاهد في «هو المحسن»، فلايعمل «هو» الراجع إلى «الضرب»، فقولنا: «هو المحسن» بنصب «المحسن» مجرّد فرض لا أنّه مستعمل ولايعمل الضمير فإنّه تناقض محض، إذ لو كان مستعملاً للزم أن يكون الضمير عاملاً، فكيف يمكن أن يقال: إنّ الضمير لايعمل؟!

هذا ولكن قال في المغني في بحث زيادة الباء: "إنّ الفارسيّ والرمانيّ أجازا «مروري بزيد حسن و هو بعمرو قبيح» {بأن يتعلّق الجارّ بضمير المصدر} و أجاز الكوفيون إعماله في الظرف و غيره و منع جمهور البصريين إعماله مطلقاً"[1].

(و) بخلاف (المحدود) أي بخلاف ما إذا كان المصدر دالاً على عدد من الوحدة أو غيرها (نحو: «عجبت من ضربتک زيداً») هذا المثال مثل «هو المحسن» حرفاً بحرف فلاتغفل.

وليعلم أنّ منع التاء إنّما هو فيما لم يكن بناء المصدر العامّ مع التاء، و إلّا فلايمنع عن العمل، لأنّه حينئذ ليس للتحديد كـ «رحمة» و «رغبة» و «رهبة»، فإنّ الدلالة على الواحدة فيها بالوصف كما سيجيء في آخر باب أبنية المصادر[2] عند قوله:

في غير ذي الثلاث بالتا المرّة و شذّ فيه هيئة كـ «الخمرة»

فهذه المصادر يعمل كالعاري من التاء. (و شذّ) عمل المصدر المحدود في قوله:

(يحايي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفّيه المَلا نفس راكب)[3]

---

١. مغني اللبيب: ١٤٤. ما بين { } من الأستاذ المدرّس ﷺ.

٢. الصفحة: ٤٢.

٣. لم ينسب إلى قائل.

و المجموع، و شذّ «تركته بملاحس البقر أولادها».

فعمل «الضربة» في «الملا» و نصبه على المفعوليّة شاذّ، و أمّا «نفس راكب» فهو مفعول لـ «يحايي» والضمير في «به» راجع إلى الماء، و «الجلد» بفتح الجيم و سكون اللام: الحازم[١] ، و «الملا» في الأصل: الصحراء[٢]، والمراد منه هنا تراب الصحراء مجازاً، و حاصل المعنى «أنّ هذا المسافر الحازم العاقل عدل عن الوضوء و تيمّم و سقى بذلك الماء راكباً معه كاد يموت من العطش فأحيا به نفس ذاك الراكب العطشان».

(و) بخلاف (المجموع) أي بخلاف المصدر إذا كان جمعاً أو تثنية، فإنّه لايعمل حينئذ لضعف شباهته بالفعل، لأنّ التثنية والجمع من خواصّ الأسماء (و شذّ) عمل المصدر المجموع في قولهم: («تركته بملاحس البقر أولادها»[٣]) فعمل «الملاحس» و هو جمع «ملحس» مصدر ميميّ، فنصب «الأولاد» على المفعوليّة و «البقر» فاعله.

و قيل: لايعمل المصدر أيضاً إذا كان مؤخّراً[٤]، لأنّه كما تقدّم آنفاً مؤوّل عند العمل بحرف مصدريّ[٥] والفعل والحرف المصدريّ موصول حرفيّ كما تقدّم في باب الموصولات و معمول الصلة لايتقدّم على الموصول، لكونه كتقدّم جزء من الشيء المترتّب الأجزاء عليه.

ولكنّ الأظهر[٦] أنّه جائز إذا كان ظرفاً و شبهه قال الله تعالى: **﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾**[٧] **﴿وَ لا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَةٌ﴾**[٨] و مثل هذا في الكلام كثير والتقدير تكلّف، و ليس كلّ ما أوّل بشيء

---

١. تهذيب اللغة: ٣/ ١٦٤.

٢. المصدر السابق: ١٢/ ٢٠٨.

٣. مجمع الأمثال: ١/ ١٣٥.

٤. شرح قطر الندى: ٢٦٠.

٥. الصفحة: ٥.

٦. انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٠٧، و حاشية الصبان: ٢/ ٤٤٠.

٧. الصافات: ١٠٢.

٨. النور: ٢.

(و لاسم مصدر) و هو الاسم الدّالّ على الحدث غير الجاري على الفعل إن كان غير علم و لا ميميّ (عمل) عند الكوفيّين و البغداديّين نحو: «و بعد عطائک المائة الرّتاعا»

حكمه حكم ما أوّل به، مع أنّ الظرف ممّا يكفيه رائحة من الفعل، لأنّ له شأناً ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه، لوقوعه فيه و عدم انفكاكه عنه، و لهذا اتّسع في الظروف ما لم يتّسع في غيرها.

و قال بعضهم: إنه لايعمل أيضاً إذا كان محذوفاً [1] كما أشرنا إليه في شرح المطوّل في الديباجة فراجع.

عمل اسم المصدر

(ولاسم مصدر و هو الاسم الدالّ على الحدث غير الجاري على الفعل) و هو ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون علماً كما تقدّم [2] في آخر باب العلم في قوله:

و مثله «برّة» للمبرّة كذا «فجار» علم للفجرة

الثاني: أن يكون ميميّاً أي يكون في أوّله ميم زائدة كـ «المحمدة» و «المتربة» و «المسغبة» و «المصاب».

الثالث: ما لايكون علماً ولا ميميّاً و هو المراد بقوله: (إن كان غير علم ولا ميميّ) و فيه خلاف، و لذا قال: (عمل عند الكوفيين والبغداديين) لا عند غيرهم (نحو) قول الشاعر:

أ كفراً بعد ردّ الموت عنّي (و بعد عطائک المائة الرّتاعا) [3]

فـ «عطائک» اسم مصدر غير علم و لا ميميّ أضيف إلى فاعله و عمل النصب في «المائة» و هو مفعوله الثاني و مفعوله الأوّل محذوف، أي «عطائک إيّاي المائة»، و زعم بعضهم أنّ «عطاء» مصدر أصله «إعطاء» حذف همزة باب الإفعال تخفيفاً، فلا شاهد فيه. و قال البصريّون:

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٥.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٨.

٣. للقطامي؛ انظر: الشعر و الشعراء: ٢/ ٧١٣.

فإن كان علما كسبحان للتّسبيح و فجار و حماد للفجرة و المحمدة فلا عمل له بالإجماع أو ميما فكالمصدر بالإجماع نحو:

أ ظليم إنّ مصابكم رجلا أهدى السّلام تحيّة ظلم

(و بعد جرّه) أي المصدر معموله (الذي أضيف له كمّل بنصب) عمله، إن أضيف إلى الفاعل و هو الأكثر ك : «منع ذي غني حقوقا شين». (أو) كمّل (برفع عمله) إن أضيف إلى المفعول، و هو كثير إن لم يذكر ....

"إنّ هذا القسم لايعمل، لأنّ أصل وضعه لغير الحدث، فالغسل موضوع لما يغتسل به و الوضوء لما يتوضّأ به والعطاء لما يعطى ثمّ استعمل في الحدث"[١] انتهى.

(فإن كان) اسم المصدر (علماً كـ «سبحان» للتسبيح و «فجار» و «حماد» للفجرة والمحمدة) و «يسار» للميسرة و «برّة» للمبرّة (فلا عمل له بالإجماع أو) كان اسم المصدر (ميمياً فكالمصدر) يعمل (بالإجماع نحو) قول الشاعر:

(أ ظلوم إنّ مصابكم رجلاً أهدى السّلام تحيّة ظلم) [٢]

فـ «مصاب» مصدر ميميّ مضاف إلى فاعله و «رجلاً» مفعوله، فعمل فيهما بالإجماع كالمصدر.

اكمال عمل المصدر

(و بعد جرّه أي المصدر معموله الذي أضيف) المصدر (له كمّل بنصب عمله) أي عمل المصدر (إن أضيف إلى الفاعل و هو الأكثر)، لكون الفاعل حينئذ متّصلاً بعامله كما هو مقتضى الفاعليّة لشدّة اتصال الفاعل بعامله معنى، فاتصل به لفظاً (كـ «منع ذي غنى حقوقاً شين»)، فأكمل عمل «المنع» بعد جرّه المضاف إليه أعني «ذي» بنصب «حقوقاً»، (أو كمّل برفع عمله) أي المصدر (إن أضيف إلى المفعول و هو) أي الإضافة إلى المفعول (كثير إن لم يذكر

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٧.

٢. قاله الحارث بن خالد بن العاصي المخزومي؛ انظر: الحماسة البصرية: ٢/ ٢١٦.

الفاعل نحو: ﴿لا يَسْأَمُ الْإِنْسانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ﴾ و قليل إن ذكر نحو: «بذل مجهود مقلّ زين». و خصّه بعضهم بالشّعر و ردّ بقوله: ﴿وَ لله عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً﴾.

الفاعل)، لأنّه لايلزم حينئذ خلاف الأصل أعني تأخير الفاعل عن المفعول لفظاً (نحو: **﴿لا يَسْأَمُ الْإِنْسانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ﴾**[1])، فأكمل عمل «دعاء» بعد جرّه المضاف إليه أعني «الخير» برفع الفاعل المحذوف.

(و) هو أي الإضافة إلى المفعول (قليل إن ذكر) الفاعل (نحو: «بذل مجهود مقلّ زين»)، فأكمل عمل «بذل» بعد جرّه المضاف إليه، برفع فاعله المذكور أعني «مقلّ»، والمراد من «المجهود» ما يكتسبه الإنسان بكمال المشقّة ثمّ يعطيه للمحتاج مع كون الإنسان محتاجاً إليه **﴿وَ يُؤْثِرُونَ عَلى أَنْفُسِهِمْ وَ لَوْ كانَ بِهِمْ خَصاصَةٌ﴾**[2].

والوجه في قلّته لزوم خلاف الأصل المذكور (و) لذا (خصّه بعضهم بالشعر؛ و ردّ بقوله تعالى: **﴿وَ لله عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً﴾**[3])، فأكمل عمل «حجّ» بعد جرّه المضاف إليه برفع فاعله المذكور أعني «من استطاع»، و قيل: «من» ليس فاعلاً لـ «حجّ» بل هو بدل من «الناس»، و قيل: إنّه مبتدأ والخبر محذوف أي «من استطاع منهم فعليه ذلك»، فعلى هذين القولين لاشاهد في الآية[4].

---

١. فصّلت: ٤٩.

٢. الحشر: ٢٨.

٣. آل عمران: ٩٧.

٤. قال ابن هشام: «فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور، وقيل فاعل بالحجّ أي ولله على الناس أن يحجّ مستطيعهم، وقال الكسائيّ إنّها شرطيّة مبتدأ والجواب محذوف أي من استطاع فليحجّ». شرح قطر الندى: ٣٠٩.

تتمّة: و قد يضاف إلى الظّرف توسّعا، فيعمل فيما بعده الرّفع و النّصب ك: «حبّ يوم عاقل لهوا صبى». (و جرّ ما يتبع ما جرّ) مراعاة للّفظ نحو: «عجبت من ضرب زيد الظّريف».

و إنّما لم يلزم ذكر الفاعل لا مظهراً ولا مضمراً فيما لم يذكر، لأنّ النسبة إلى فاعل ما غير مأخوذ في مفهومه، فلايتوقّف تصور مفهومه عليه، بخلاف الفعل و اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

إضافة المصدر إلى الظرف

هنا (تتمّة: و قد يضاف) المصدر (إلى الظرف توسّعاً فيعمل فيما بعده) أي فيما بعد الظرف (الرفع) في الفاعل (والنصب) في المفعول (كـ «حبّ يوم عاقل لهواً صبا»)، فأضيف «حبّ» إلى «يوم» توسّعاً، فعمل الرفع في «عاقل» على الفاعليّة، و عمل النصب في «لهواً» على المفعوليّة و «صبا» خبر لـ «حبّ» أصله بضمّ الياء، فحذف الياء لالتقاء الساكنين بينه و بين التنوين بعد حذف الضمّة لثقلها على الياء فصار التنوين تابعاً لحركة الباء أعني الفتحة.

تابع المضاف إليه المصدر

(و جرّ ما يتبع ما جرّ) أي اجرر الاسم الذي هو تابع للاسم الذي هو مجرور بإضافة المصدر إليه (مراعاة للّفظ نحو: «عجبت من ضربِ زيدٍ الظريفِ»)، فجرّ «الظريف» لمراعاة لفظ «زيد»، لأنّه مجرور لفظاً و إن كان مرفوعاً محلاً، لأنّه فاعل «الضرب».

(و من راعى في الإتباع المحلّ) فرفع تابع الفاعل و نصب تابع المفعول المجرورين لفظا (فحسن) فعله كقوله: «مشي الهلوک عليها الخيعل الفضل» و قوله: «مخافة الإفلاس و اللّيانا». تتمّة: يجوز في تابع المفعول المجرور إذا حذف الفاعل مع ما ذكر الرّفع على تقدير المصدر بحرف مصدريّ موصول بفعل لم يسمّ فاعله.

(و من راعى في الإتّباع المحلّ فرفع تابع الفاعل و نصب تابع المفعول المجرورين لفظاً فحسن فعله[١] كقوله: «مشي الهلوكِ عليها الخيعلُ الفضلُ»[٢]) فروعي في إتباع «الفضل» و هو صفة «الهلوک» المحلّ، فرفع مراعاة لمحلّ «الهلوک»، لأنّه فاعل «مشي» (و) نحو (قوله: «مخافة الإفلاس و الليّانا»[٣])، فروعي في «الليّان» المعطوف على «الإفلاس» المحل، فنصب مراعاة لمحلّ «الإفلاس»، لأنّه مفعول «المخافة».

هنا (تتمّة) أخرى: (يجوز في تابع المفعول المجرور) بإضافة المصدر إليه (إذا حذف الفاعل)، لكون المصدر مصدراً للمبنيّ للمفعول، (مع ما ذكر) من جواز الجرّ والنصب في تابع المفعول (الرفع على تقدير المصدر بحرف مصدريّ موصول بفعل لم يسمّ فاعله) نحو: «عجبت من ضرب زيد الظريف» برفع «الظريف» أي «عجبت من مضروبيّة زيد الظريف» أي «عجبت من أن يضرب زيد الظريف». هذا على رأي غير البصريين، لأنّهم لايجيزون كون المصدر مبنيّاً للمفعول.

---

١. قال المرادي: «ظاهر كلام المصنف جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين، وطائفة من البصريين، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنّه لا يجوز الإتّباع على المحل، وفصّل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر». توضيح المقاصد و المسالک: ٢/ ٨٤٨.

٢. للمتنخل مالك بن عويمر بن عثمان الهذليّ؛ انظر: الحماسة البصريّة: ١/ ٢٣٨.

٣. لرؤبة؛ الكتاب لسيبويه: ١/ ١٩١.

باب إعمال اسم الفاعل

هذا باب (إعمال اسم الفاعل) و هو كما قال في شرح الكافية ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدلّ على فاعله غير صالح للإضافة إليه و في الباب إعمال اسم المفعول. (كفعله اسم فاعل في العمل) ....

(هذا باب إعمال اسم الفاعل)

التعريف

(و هو كما قال) المصنّف (في شرح الكافية ما صيغ من مصدر موازناً للمضارع ليدلّ على فاعله) أي فاعل المصدر (غير صالح للإضافة إليه[1]) أي إلى الفاعل، فإن كان صالحاً للإضافة إليه فهو صفة مشبهة كما يأتي[2] في باب إعمال الصفة المشبهة في قوله:

صفة استحسن جرّ فاعل   معنى بها المشبهة اسم فاعل

والمراد من الموازنة هنا الموازنة العروضيّة، و هو الموافقة في عدد الحركات والسكنات و ترتيبها، سواء كانت موافقة في شخص الحركات أيضاً كـ «ضارب» و «يضرب» أم لا كـ «ناصر» و «ينصر»، حيث إنّ الصاد في «ناصر» مكسور و في «ينصر» مضموم، و أمّا الموازنة الصرفيّة فيجب فيها الموافقة في شخص الحركات أيضاً فعليه ليس «ناصر» موازناً لـ «ينصر»؛ (و في الباب إعمال اسم المفعول) و هو ما صيغ من مصدر ليدلّ على مفعوله.

عمل اسم الفاعل

(كفعله اسمُ فاعل في العمل) و فعله إمّا لازم و إمّا متعدّ، فإن كان فعله لازماً يكون هو أيضاً لازماً و يعمل عمل فعله اللازم، و إن كان فعله متعدّياً إلى مفعول واحد يكون هو أيضاً متعدّياً

---

١. شرح الكافية: ٢/ ١٠٢٧ ـ ١٠٢٨.

٢. الصفحة: ٥٥.

مقدّما و مؤخّرا ظاهرا و مضمرا جاريا على صيغته الأصليّة و معدولا عنها (إن كان عن مضيّه بمعزل) لأنّه حينئذ يكون لفظه شبيها بلفظ الفعل المدلول به على الحال و الاستقبال و هو المضارع.

إلى مفعول واحد، و إن كان متعدّياً إلى اثنين يكون هو أيضاً متعدّياً إلى اثنين، و إن كان متعدّياً إلى ثلاثة يكون هو أيضاً متعدّياً إلى ثلاثة، فاسم الفاعل دائماً يعمل عمل فعله حال كونه (مقدّماً) على معموله نحو: «أنا ضارب زيداً» (و مؤخّراً) عنه نحو: «أنا زيداً ضارب»، و حال كونه (ظاهراً) كالمثالين المذكورين (و مضمراً) أي مقدّراً محذوفاً.

قال في المغني فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة: "السابع أنّه يجوز حذفه و بقاء معموله، و لهذا أجازوا «أنا زيداً ضاربه» و «هذا ضارب زيدٍ و عمراً» بخفض «زيد» و نصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منوّن ـ إلى أن قال ـ ولايجوز «مررت برجل حسن الوجه والفعل» بخفض «الوجه» و نصب «الفعل»، و لا «مررت برجل وجهه حسن» بنصب «الوجه» و خفض الصفة، لأنّها لاتعمل محذوفة و لأنّ معمولها لايتقدّمها و ما لايعمل لايفسّر عاملاً"[١] انتهى. فعلم من ذلك أنّ الاحتمالات التي أبداها بعض المحقّقين للعبارة لامنشأ لبعضها أصلاً لاسيّما مع قوله: (جارياً على صيغته الأصليّة) نحو: «ضارب» (و معدولاً عنها) كصيغ المبالغة.

شروط عمل اسم الفاعل

و إنّما يعمل عمل فعله المتعدّي (إن كان عن مضيّه بمعزل، لأنّه) أي اسم الفاعل (حينئذ) أي حين كونه منعزلاً عن المضيّ (يكون لفظه شبيهاً) في الوزن أي الحركات والسكنات بالمعنى المتقدّم (بلفظ الفعل المدلول به على زمان الحال والاستقبال و هو) الفعل (المضارع)، فيتمّ الشباهة بينهما لفظاً و معنى.

---

١. مغني اللبيب: ٥٩٩.

فإن لم يكن فإن كان صلة لأل فسيأتي و إلّا فلا يعمل خلافا للكسائيّ.

(فإن لم يكن) عن مضيّه بمعزل، (فإن كان صلة لـ «ال») الموصولة (فسيأتي) أنّه يعمل مطلقاً (و إلّا) يكن صلة لـ «ال» الموصولة (فلايعمل) حينئذ، فيجب إضافته إلى ما يذكر بعده ممّا يكون في المعنى مفعوله، و الإضافة حينئذ معنويّة لفوات شرط الإضافة اللفظيّة نحو: «زيد ضارب عمرو أمس» و إن لم يذكر بعده شيء ترك غير مضاف نحو: «زيد ضارب أمس».

و بهذا يظهر الوجه فيما قالوا: إنّه إذا قال القائل: «أنا قاتل عبدک أو سارق فرسک» بالإضافة كان ضامناً و إذا نوّن لم يضمن، والسر في ذلک أنّ اسم الفاعل في الصورة الأولى حيث لم يعمل و أضيف بان أنّه بمعنى الماضي فهو إخبار و إقرار بالقتل والسرقة الواقعين في الزمان الماضيّ، و إقرار العقلاء على أنفسهم جائز و حجّة عليهم، و أمّا على التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو إيعاد و تهديد بالقتل والسرقة لا الإخبار عمّا صدر عنه، فلا وجه لضمانه.

(خلافاً للكسائي[1]) فإنّه ذهب إلى أنّه يعمل مطلقاً، سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، فيجوز عنده أن يكون ما بعده منصوباً بدليل قوله تعالى: ﴿وَ كَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصيد﴾[2]، و على تقدير الإضافة فهي عنده لفظيّة لا معنويّة، لأنّها عنده من إضافة الصفة إلى معمولها.

و أجيب عن ذلک بأنّه على حكاية الحال الماضية أي الحالة الماضية بأن يفرض وقوع قصّتهم الماضية واقعاً في حال التكلّم و الإخبار بقرينة قوله تعالى: ﴿وَ نُقَلِّبُهُم﴾[3] بالمضارع الدالّ على الحال و لم يقل: «و قلّبناهم» بالماضي[4].

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.
٢. الكهف: ١٨.
٣. نفس الآية.
٤. انظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٤٣.

و) إن (ولي استفهاما) نحو: «أ ضارب زيد عمرا» (أو حرف ندا) نحو: «يا طالعا جبلا» و هو من قسم النّعت المحذوف منعوته، و لذا لم يذكره في الكافية (أو نفيا) نحو: «ما ضارب زيد عمرا» (أو جا صفة) ....

قيل: المراد بالحكاية أن يفرض المتكلّم نفسه كأنّه موجود في ذلک الزمان أي زمان وقوع قصّة أصحاب الكهف، فكأنّ المتكلم في ذلک الزمان و لا بأس بهذا الفرض أيضاً و إن لم يكن قرينة عليه.

و ليعلم أنّ محل الخلاف رفعه الاسم الظاهر و نصبه المفعول به، أمّا رفع الضمير المستتر فجائز عند الكلّ و لو كان بمعنى الماضيّ.

(و إن ولي استفهاماً) و إنّما اشترط ذلک و كذا النفي، لأنّ الاستفهام والنفي بالفعل أولى، فيقوى بهما شبهه بالفعل (نحو: «أ ضارب زيد عمراً»)، و ظاهر كلام النحاة أنّه يشترط معنى الحال والاستقبال أيضاً إذا وقع اسم الفاعل بعدهما ولكن قال بعض المحقّقين: "إنّ الأولى أنه لايشترط ذلک لقوّة معنى الفعل فيه بسببها كما لايشترط ذلک فيه إذا دخله اللام"[١] انتهى، و هو كلام متين، (أو) ولي (حرف نداء نحو: «يا طالعاً جبلاً» و هو من قسم النعت المحذوف منعوته) إذ أصله «يا رجلاً طالعاً جبلاً» فيدخل في قوله الآتي:

و قد يكون نعت محذوف عرف فيستحقّ العمل الذي وصف

فالمعتمد هو الموصوف لا حرف النداء (و لذا لم يذكره) أي حرف النداء (في الكافية) في جملة المعتمدات على أنّ حرف النداء مختصّ بالاسم فكيف يقع معتمداً، لأنّ المعتمد لابدّ فيه أن يكون مقرّباً للوصف من الفعل و حرف النداء يبعّده، لأنّه مختصّ بالاسم (أو نفياً) قد بيّنا وجه اشتراط الاعتماد به فلانعيده (نحو: «ما ضارب زيد عمراً»).

هذا، ولكن اختلف كلماتهم في أنّ الاعتماد بالنفي والاستفهام هل هو شرط الابتدائيّة أو الاكتفاء بالمرفوع أو شرط عمل النصب، فذهب إلى كلّ فريق و الأوسط أوسط (أو جاء صفة

---

١. ما وجدت هذه العبارة في الكتب الموجودة عندي؛ ولكن انظر هذا المصدر: شرح التصريح: ٢/ ١٣.

نحو: «مررت برجل ضارب زيدا»، أو جاء حالا نحو: «جاء زيد ضاربا عمرا» (أو) خبرا (مسندا) لذي خبر نحو: «زيد ضارب عمرا» «كان قيس محبّا ليلى»، «إنّ زيدا مكرم عمرا»، «ظننت عمرا ضاربا خالدا». (و قد يكون نعت محذوف عرف فيستحقّ العمل الّذي وصف) نحو: ﴿وَ مِنَ النَّاسِ وَ الدَّوَابِّ وَ الْأَنْعامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ﴾ أي صنف مختلف. (و إن يكن) اسم الفاعل (صلة أل ففي المضيّ و غيره إعماله قد ارتضي) عند الجمهور

نحو: «مررت برجل ضارب زيداً»، أو جاء حالاً نحو: «جاء زيد ضارباً عمراً»). و إنّما اشترط ذلك ليقوى فيه الشباهة بالفعل لكونه حينئذ مسنداً إلى الموصوف و ذي الحال ككون الفعل مسنداً إلى الفاعل (أو) جاء (خبراً مسنداً لذي خبر) أي المبتدأ والوجه فيه ما تقدّم في الوصف والحال فلانعيده، سواء كان المبتدأ غير منسوخ (نحو: «زيد ضارب عمراً») أو منسوخاً نحو: («كان قيس محبّاً ليلى») و نحو: («إنّ زيداً مكرم عمراً») و نحو: («ظننت عمراً ضارباً خالداً»).

(و قد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف) لوجود قرينة معيّنة له، فيحصل حينئذ الاعتماد المشترط في عمله (فيستحقّ العمل الذي وصف) من رفعه الاسم الظاهر و نصبه المفعول به (نحو) قوله تعالى: (﴿وَ مِنَ النَّاسِ وَ الدَّوَابِّ وَ الْأَنْعامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ﴾[1] (فـ «مختلف» نعت لمحذوف عرف (أي «صنف مختلف»).

(و إن يكن اسم فاعل صلة «ال» ففي المضيّ و غيره إعماله قد ارتضي عند الجمهور)، لأنّه حينئذ فعل في الحقيقة عدل عن صيغته إلى اسم الفاعل لكراهتهم إدخال ما هو بشكل حرف التعريف على صريح الفعل نظير ما تقدّم في نون الوقاية من كراهتهم إدخال الكسر الذي هو بصورة الجرّ في آخر الفعل.

---

١. فاطر: ٢٨.

و ذهب الرّمّاني إلي أنّه لا يعمل حينئذ في الحال و بعضهم على أنّه لا يعمل مطلقا و أنّ ما بعده بإضمار فعل. (فعّال أو مفعال أو فعول) الدّالّات على المبالغة (في كثرة عن فاعل بديل فيستحقّ..

(و ذهب الرمّانيّ[1] إلى أنّه لايعمل حينئذ في) زمان (الحال). قيل: و كذا الاستقبال، لأنّه لايوجد في كلامهم عاملاً إلّا و معناه المضيّ و لعلّ ذلك، لأنّ المجرّد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضيّ فيتوصّل في إعماله بمعناه باللام و إن لم يكن معه اسم فاعل حقيقة بل فعل في صورة الاسم (و) ذهب (بعضهم إلى أنّه لايعمل مطلقاً[2])، لأنّها عنده حرف تعريف و هو من مختصّات الاسم (و إنّ ما بعده منصوب بإضمار فعل[3]).

الأسماء النائبة عن اسم الفاعل

(«فَعّال» أو «مِفْعال» أو «فَعُول» الدالّات على المبالغة) في الفعل أي (في كثرة) اتّصاف الموصوف بالمصدر (عن) اسم (فاعل بديل)، لأنّها محولة عنه للدلالة على هذا المعنى و هذا المعنى ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظيّة.

و للمبالغة معنى آخر قريب من ذلك يذكره البيانيّون في علم البديع، قال الخطيب: "والمبالغة أن يدّعى لوصف بلوغه في الشدّة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبعداً، و إنّما يدّعى ذلك لئلّا يظّن أنّه أي ذلك الوصف غير متناه فيه أي في الشدّة والضعف"[4]، (فيستحقّ) كلّ

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ١٨١.

٢. هذا مذهب أخفش و أصحابه، قال المراديّ: «يقولون: إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه، وإن قصد معنى الذي، فالنصب باسم الفاعل». توضيح المقاصد: ٢/ ٨٥٣.

٣. جعل المراديّ عدم عمله و نصب ما بعده بفعل مضمر، قولا برأسه؛ انظر: المصدر السابق.

٤. المطوّل: ٤٣٤.

ما له من عمل) بالشّروط المذكورة عند جميع البصريّين. نحو: «أمّا العسل فأنا شرّاب» و «إنّه لمنحار بوائكها»، «ضروب بنصل السّيف سوق سمانها» (و في فعيل) الدّالّ على المبالغة أيضا (قلّ ذا) العمل حتّى خالف فيه جماعة من البصريّين (و) في (فعل) كذلك قلّ أيضا نحو: «إنّ الله سميع دعاء من دعاه»، (أتاني أنّهم مزقون عرضي).

واحد منها (ما له) أي لاسم الفاعل (من عمل بالشروط المذكورة) آنفاً من كونها بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على ما ذكر فيعمل (عند جميع البصريّين).

مثال «فعّال» (نحو: «أمّا العسل فأنا شرّاب»)، فعمل «شرّاب» في «العسل» النصب لاعتماده على المبتدأ.

(و) مثال «مفعال» نحو: («إنّه لمنحار بَوائكها»)، فعمل «منحار» في «بوائكها» النصب لاعتماده أيضاً على المبتدأ.

و مثال «فعول» نحو: («ضروب بنصل السيف سوق سمانها»[1]) فعمل «ضروب» في «سوق» النصب لاعتماده على المبتدأ المحذوف أي «هو ضروب».

(و في «فعيل» الدالّ على المبالغة أيضاً قلّ ذا العمل حتّى خالف فيه) أي في عمله (جماعة من البصريّين و في «فَعِل» كذلك قلّ) ذا العمل (أيضاً)[2].

مثال إعمال «فعيل» (نحو) قول بعض العرب: («إنّ الله سميع دعاء من دعاه»[3])، فـ«دعاء» منصوب بـ«سميع».

و مثال إعمال «فعل» قول الشاعر:

(أتاني أنّهم مزقون عرضي) جحاش الكرملين لهم فديد[4]

---

١. لأبي طالب بن عبد المطّلب ٧؛ الكتاب لسيبويه: ١/ ١١١.

٢. ذهب سيبويه إلى جواز هذه الخمسة و منع أكثر البصريّين إعمال «فعيل» و «فعل»و فصّل الجرميّ فأجاز إعمال «فعل» فقط. انظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٥٣.

٣. قال ابن مالك: «رواه بعض الثقات»؛ شرح الكافية: ٢/ ١٠٣٧.

٤. لزيد الخيل الطائي؛ انظر: خزانة الأدب: ٨/ ١٦٩.

(و ما سوى المفرد) من اسم الفاعل و أمثلة المبالغة كالمثنّى و المجموع (مثله جعل في الحكم و الشّروط حيث ما عمل) كقوله: «القاتلين الملك الحلاحلا» و قوله:

ثمّ زادوا أنّهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر

تتمّة: المصغّر من اسم الفاعل و المفعول لا يعمل إلّا عند الكسائيّ.

فـ «عرضي» منصوب بـ «مزقون».

وليعلم أنّ صيغ المبالغة ليست منحصرة فيما ذكر كما يظهر من ظاهر عبارة المصنّف بل منها «مفعيل» و «فعّيل» بتشديد العين و فـ «فعلة» بضم الفاء و فتح العين و «فعول» و سيأتي مثال جميع هذا عن قريب.

(وما سوى المفرد من اسم الفاعل و أمثلة المبالغة كالمثّنى والمجموع مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل كقوله: «القاتلين الملک الحُلاحلا»[1]) فنصب «الملک» بـ «القاتلين»، (و) نحو: (قوله:

(ثمّ زادوا أنّهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر)[2]

فنصب «ذنبهم» على المفعوليّة بـ «غُفُر» بضمّ الغين والفاء جمع «غفور» من أمثلة المبالغة كما ذكرنا آنفاً و فاعله مستتر فيه و اعتماده على اسم «أنّ».

عمل المصغّر من اسمي الفاعل و المفعول

هنا (تتمّة: المصغّر من اسم الفاعل والمفعول لايعمل إلّا عند الكسائيّ[3]) نحو: «هذا ضويرب زيداً». و استدلّ الجمهور على المنع بأنّ التصغير من خصائص الأسماء فيبعد به عن مشابهة الفعل.

---

١. لامرؤ القيس؛ شرح ديوان المتنبي للعكبري: ١/ ٨٠.

٢. لطرفة بن العبد؛ الكتاب: ١/ ١١٣.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

(و انصب بذي الإعمال تلوا) له (و اخفض) بالإضافة (و هو لنصب ما سواه) من المفاعيل (مقتض) ك «أنت كاس خالدا ثوبا» و «معلم العلاء عمرا مرشدا الآن أو غدا»، و خرج بذي الإعمال ما بمعنى الماضي، فلا يجوز إلّا جرّ تاليه و نصب ما عداه بفعل مقدّر.

و عورض بأنّ التثنية والجمع أيضاً من خصائص الأسماء و هما لايمنعان. و أجيب بما أجيب به عن عدم معارضتهما لعلّة البناء في المنادى و اسم «لا» التي لنفي الجنس و قد تقدّم مفصّلاً، و لعين هذا قالوا: لايعمل إذا كان موصوفاً، لأنّ الموصوفيّة أيضاً من خواصّ الأسماء إذا كان وزن «فاعل» أو «مفعول» بمعنى الثبوت، فالوصف حينئذ صفة مشبهة، صرّح بذلك جمع من المحقّقين[١].

عمل اسم الفاعل في تلوه و سائر مفاعليه

(و انصب بذي الإعمال تلواً له) إن لم تضفه إلى التلو (و اخفض) تلواً له (بالإضافة) إن أضفته إليه، يعني يجوز الوجهان في التلو فقط دون سائر مفاعليه، لأنّه لايجوز فيها إلّا النصب فقط كما قال: (و هو) أي ذو الإعمال (لنصب ما سواه) أي ما سوى التلو (من المفاعيل مقتض)، فلايجوز في ما سوى التلو إلّا النصب فقط.

مثال نصب التلو و ما سواه («كأنت كاس خالداً ثوباً) الآن أو غداً» (و) مثال جرّ التلو و نصب ما سواه «أنت (معلم العلاء عمراً مرشداً الآن أو غداً»؛ و خرج بذي الإعمال ما) أي اسم فاعل (بمعنى الماضيّ، فلايجوز) فيه (إلّا جرّ تاليه و نصب ما عداه) أي ما عدا التالي (بفعل مقدّر) نحو: «أنت كاسي زيد ثوباً أمس» فنصب «ثوباً» بفعل ماض مقدّر أي «كاسي زيد كسوته ثوباً» و نحو: «أنت معلم العلاء عمراً مرشداً» فنصب «عمراً مرشداً» بفعل ماض مقدّر أي «أعلمته عمراً مرشداً».

---

١. انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤١٤ و ٣/ ٤٣١.

(و اجرر أو انصب تابع) المفعول (الذي انخفض) بإضافة اسم الفاعل إليه، أمّا الأوّل: فبالحمل على اللّفظ، و أمّا الثّاني: فبالحمل على الموضع عند المصنّف، و بفعل مقدّر عند سيبويه (كـ «مبتغي جاه و مالا من نهض»).

تابع مجرور اسم الفاعل

(و اجرر أو انصب تابع المفعول الذي انخفض بإضافة اسم الفاعل) ذي الإعمال (إليه) كـ «العلاء» في المثال الثاني من الصورة الأولى إذا جئت له بتابع، فيجوز في تابعه الجرّ نحو: «أنت معلم العلاء العادلِ الكريمِ و زيدٍ عمراً مرشداً الآن أو غداً» بجرّ الوصفين والمعطوف، و يجوز فيه أيضاً النصب نحو: «أنت معلم العلاء العادلَ الكريمَ و زيداً عمراً مرشداً» بنصب الوصفين والمعطوف.

(أمّا الأول) أعني جرّ التابع (فبالحمل على اللفظ)، إذ المتبوع أعني «العلاء» مجرور لفظاً و إن كان منصوباً محلاً، لأنّه مفعول أوّل لـ «معلم».

(و أمّا الثاني) أعني نصب التابع (فبالحمل على الموضع عند المصنّف، و بفعل) مضارع (مقدّر عند سيبويه[1]) أو بوصف منوّن عند بعض آخر[2]، هذا ولكن لايخفى عليك أنّ التابع على هذين القولين يخرج عن التابعيّة، لأنّه حينئذ معمول مستقلّ للمقدّر (كـ «مبتغي جاه و مالاً من نهض») فنصب «مالاً» بالعطف على محلّ «جاه» عند المصنّف و بفعل مقدّر أي «يبتغي» عند سيبويه، و باسم فاعل منوّن أي «مبتغ» عند بعض آخر.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. شرح التصريح: ٢/ ١٩.

(و كلّ ما قرّر لاسم فاعل) من عمل بالشّروط السّابقة (يعطي اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه كالمعطي كفافا يكتفي، و قد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف و نصب الاسم على التشبيه بالمفعول به.

اسم المفعول و أحكامه

(و كلّ ما قرّر لاسم فاعل من عمل بالشروط السابقة) و من أنّه إن كان مجرّداً من «ال» عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد على الأشياء المذكورة، و إن كان صلة لـ «ال» عمل مطلقاً، و سائر الأحكام المذكورة (يعطى) جميعاً (اسم مفعول بلاتفاضل) لأحدهما على الآخر؛ (فهو) أي اسم المفعول (كفعل صيغ للمفعول) أي كالفعل المجهول (في معناه)، فـ «مضروب» بمعنى «يُضْرَب» و «مكسو» بمعنى «يُكْسى» و «معلوم» بمعنى «يُعْلَم» (كـ «المعطى كفافاً يكتفي»)، فـ «المعطى» كـ «يعطى» المجهول في معناه و عمل عمله، لأنّه صلة «ال» و مفعوله الأوّل ضمير مستتر فيه قائم مقام الفاعل و «كفافاً» مفعوله الثاني.

(و قد يضاف ذا) أي اسم المفعول (إلى اسم مرتفع) به (معنى بعد تحويل الإسناد عنه) أي عن الاسم المرتفع به (إلى ضمير راجع للموصوف و) بعد (نصب الاسم) المحوّل عنه الإسناد (على التشبيه على المفعول به)، إذ لايصحّ إضافة الوصف إلى مرفوعه، لأنّه عينه، ولايجوز إضافة الشيء إلى ما هو عينه و نفسه، فلا يمكن إضافة الوصف إلى مرفوعه إلّا بأن يحوّل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف، ثمّ ينصب المرفوع المحوّل عنه الإسناد، لأنّه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة، لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب نصب الفضلة، ثمّ يجرّ بإضافة الوصف إليه، لئلا يلزم تعدّي الوصف المتعدّي لواحد إلى اثنين أحدهما الضمير النائب عن الفاعل المحوّل إليه الإسناد المستتر فيه و ثانيهما الاسم المحوّل عنه الإسناد المنصوب على التشبيه بالمفعول به.

و إن كان اسم الفاعل لا يجوز فيه هذا (ک «محمود المقاصد الورع») إذ الأصل: الورع محمود مقاصده ثمّ صار: الورع محمود المقاصد، ثمّ أضيف.

(و إن كان) الوصف (اسم فاعل لايجوز فيه هذا) التحويل والنصب إلّا إذا كان بمعنى الثبوت، نحو: «قائم الأب» و «واضح المسالک»، لكنّه حينئذ ليس اسم فاعل بل صفة مشبهة كما أشرنا إليه مراراً و سيأتي في أوّل باب الصفة المشبهة ما يفيدک هنا فراجع.

مثال اسم المفعول (کـ «محمود المقاصد الورع»، إذ الأصل «الورع محمود مقاصده») برفع «مقاصد» (ثمّ) حوّل الإسناد من «المقاصد» إلى الضمير المضاف إليه و استتر في «محمود» و عوض منه «ال» الداخلة على «مقاصد» ثمّ نصب «مقاصد» على التشبيه بالمفعول به حتّى (صار «الورع محمود المقاصد») بتنوين «محمود» و نصب «المقاصد» (ثمّ أضيف) «محمود» إلى «المقاصد».

باب أبنية المصادر

هذا باب (أبنية المصادر)، أخّره و ما بعده في الكافية إلى التّصريف، و هو الأنسب. (فعل) بفتح الفاء و سكون العين (قياس مصدر المعدّى من) فعل (ذي ثلاثة) مفتوح العين كضرب ضربا، و مكسورها كفهم فهما، أو مضاعفا (ک «ردّ ردّا». و فعل اللّازم) بكسر العين (بابه فعل) بفتح الفاء و العين سواء في ذلک الصّحيح (كفرح) مصدر فرح (و) المعتلّ اللّام (ک «جوي») مصدر جوي (و) المضاعف (ک «شلل») مصدر شلّت يده أي يبست إلّا أن يدلّ على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة.

(هذا باب أبنية المصادر)

(أخّره) المصنّف (و ما بعده) أي و أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها و أبنية أسماء المفعولين (في الكافية إلى) علم (التصريف، و هو) أي التأخير (الأنسب)، لأنّ بيان أبنية الكلم وظيفة علم الصرف؛ و ليعلم أنّ ما يظهر من كلام المصنّف من أنّ المصادر الآتية قياسيّة ليس اتفاقيّاً، إذ بعضهم يرى أنّها غالبيّة.

فَعْل

(«فَعْل» بفتح الفاء و سكون العين قياس مصدر المعدّى من فعل) مجرّد (ذي ثلاثة) أحرف، سواء كان (مفتوح العين كـ «ضَرَب ضرباً» أو مكسورها كـ «فَهِم فهماً» أو) كان (مضاعفاً كـ «ردّ ردّاً»).

فَعِل

و («فَعِل» اللازم بكسر العين بابه) أي قياس مصدره («فَعَل» بفتح الفاء والعين، سواء في ذلک الصحيح) اللام (کـ «فَرَح» مصدر «فَرِح» و المعتلّ اللام کـ «جَوى» مصدر «جَوِي» والمضاعف کـ «شَلَل» مصدر «شلّت يده» أي «يبست» إلّا أن يدلّ على حرفة أو ولاية فقياسه

(و فعل اللّازم) بفتح العين (مثل قعدا له فعول) مصدر (بإطّراد كغدا) غدوّا (ما لم يكن مستوجبا فعالا) بكسر الفاء (أو فعلانا) بفتح الفاء و العين (فادر أو فعالا) بضمّ الفاء أو الفعيل، أو الفعالة بكسر الفاء. (فأوّل) و هو فعال بالكسر مصدر (لذي امتناع كأبي) إباء، و نفر نفارا، و شرد شرادا؛ (و الثّاني): و هو فعلان مصدر (للّذي اقتضى تقلّبا) ك «جال جولانا» (للدّاء)؛ الثّالث: و هو (فعال) بالضّمّ ك «سعل سعالا» (أو لصوت) ك «صرخ صراخا» و (شمل سيرا و صوتا)؛ الرّابع: و هو (الفعيل ك «صهل») صهيلا، و رحل رحيلا.

«الفِعالة») بكسر الفاء كـ «ولي عليهم وِلاية»، و نفس هذا المثال يمكن جعله مثالاً للحرفة، لأنّ هذه الولاية قسم من الحرف، و مادّة «ولي» قد يستعمل متعدّياً.

فَعَل

(و «فَعَل» اللازم بفتح العين مثل «قَعَد» له «فُعُول») بضمّتين، فسكون (مصدر باطّراد معتلاً كان (كـ «غدا غُدُوّاً») أو صحيحاً كـ «قَعَد قُعُوداً» (ما لم يكن) «فَعَل» اللازم بفتح العين (مستوجباً) مصدراً يكون وزنه («فِعالاً» بكسر الفاء أو) مصدراً يكون وزنه («فَعَلاناً» بفتح الفاء والعين فادر، أو) ما لم يكن مستوجباً مصدراً يكون وزنه («فُعالاً» بضمّ الفاء أو) مصدراً يكون وزنه («الفَعيل» أو) مصدراً يكون وزنه («الفِعالة» بكسر الفاء. فالأوّل و هو «فِعال» بالكسر مصدر لذي امتناع كـ «أبي إِباءً» و «نَفَر نِفاراً» و «شَرَد شِراداً»؛ والثاني و هو «فَعَلان») بفتح الفاء والعين (مصدر للذي اقتضى تقلّباً) و اهتزازاً و تحرّكاً (كـ «جال جَوَلاناً») و (للدّاء الثالث و هو «فُعال» بالضمّ كـ «سَعَل سُعالاً» أو لصوت كـ «صَرَخ صُراخاً» و شَمِل سَيْراً و صَوْتاً الرابع و هو «الفَعيل» كـ «صَهَل) الفرس (صَهيلاً» و «رَحَل رَحيلاً»، و للحرفة) بالمعنى الأعمّ لاخصوص ما كان مقابلاً للصنعة، و الدليل على هذا التعميم ما يمثّل له و إن كان في التمثيل مناقشة نذكرها.

و للحرفة و الولاية الخامس كخاط خياطة، و سفر بينهم سفارة أي أصلح و (فعولة) بضمّ الفاء و (فعالة) بفتحها مصدران (لفعلا) بفتح الفاء و ضمّ العين (كسهل الأمر) سهولة و صعب صعوبة (و زيد جزلا) جزالة و فصح فصاحة. (و ما أتى مخالفا لما مضى فبابه النّقل) عن العرب ک «شكور و شكران و ذهاب» و (كسخط و رضا) و بلجة ....

(والوِلاية الخامس) أي «الفِعالة» بكسر الفاء (كـ «خاطه خِياطةً»)، هذا المثال من طغيان القلم، إذ الخياطة متعدّ كما يدلّ عليه اتّصال الضمير بالفعل، فالمثال الصحيح للحرفة «تَجَر تِجارةً»؛ (و) مثال الوِلاية («سَفَر بينهم سِفارةً» أي أصلح.

فَعُل

و «فُعولة» بضمّ الفاء و «فَعالة» بفتحها مصدران لـ «فَعُل» بفتح الفاء و ضمّ العين كـ «سَهُل الأمر سُهولةً») بضمّ سين المصدر (و «صَعُب» الأمر (صُعُوبةً») بضمّ الصاد في المصدر (و «زيد جَزُل جَزالةً») بفتح الجيم في المصدر (و «فَصُح فَصاحةً») بفتح فاء المصدر و كذلك «شَرُف شَرافةً» و «نَبُه نَباهةً».

الأوزان السماعيّة

(و ما أتى مخالفاً لما مضى فبابه النقل عن العرب) والسماع منهم ولايقاس على المسموع منهم المخالف لما مضى (كـ «شُكُور» و «شُكران») بضمّ الشين فيهما والقياس كان يقتضي أن يكون المصدر على «فَعْل» بفتح الفاء و سكون العين، لأنّ فعله على «فَعَل» بفتح العين و متعدّ بنفسه و قد يتعدّى باللام و هو أفصح (و) و نحو: («ذَهاب») بفتح الذال المعجمة والقياس كان يقتضي أن يكون المصدر على «فُعُول» باطّراد، لأنّ فعله «فَعَل» اللازم بفتح الفاء والعين (و كـ «سُخْط») بضمّ السين (و «رِضا») بكسر الراء و فتح الضاد (و «بُلْجَة») بضمّ الباء و سكون اللام و فتح الجيم، تباعد و تفاوة بين الحاجبين إن كان فعله بكسر العين[1]، و أوّل ظهور الفجر

١. الصحاح: ١/ ٣٠٠.

و بهجة و شبع و حسن مصادر: شكر و ذهب و سخط و رضي و بلج و بهج و شبع و حسن.

إن كان بفتحها و «بَلجة» بفتح الباء أيضاً كذلك[١] (و «بَهْجَة») بفتح الباء و سكون الهاء و فتح الجيم السرور و الفرح إن كان فعله بفتح العين[٢]، والحسن والنضارة إن كان بضمّها[٣] (و «شَبْع») بفتح الشين و سكون الباء أو بكسر الشين و فتح الباء و فعله بكسر الباء (و «حُسْن») بضمّ الحاء و سكون السين و فعله بضمّها؛ جميع ما ذكر (مصادر) غير قياسيّة سمعت عن العرب و أفعالها («شَكَر» و «ذَهَب») و قد بيّنا القياس في مصدرهما (و «سَخِط» و «رَضِي») بكسر العين فيهما، و هما لازمان والقياس في مصدرهما «فَعَل» بفتح الفاء والعين إلّا أن يدلّ على حرفة أو ولاية، فقياسه «الفِعالة» بكسر الفاء (و «بَلِج») بكسر العين و هو لازم والقياس في مصدره كسابقه، بفتح العين و هو لازم أيضاً والقياس في مصدره «الفُعول» كـ «القعود» (و «بَهَج») بفتح الهاء و هو لازم والقياس في مصدره أيضاً «الفُعول»، و بضمّ الهاء و هو لازم أيضاً والقياس في مصدره «فُعولة» بضمّ الفاء أو «فَعالة» بفتحها (و «شَبع») والقياس في مصدره «شَبَع» بفتح الشين والباء (و «حَسُن») بضمّ العين والقياس في مصدره «فُعولة» بضمّ الفاء أو «فَعالة» بفتح الفاء.

المصدر الميميّ

و هنا مصدر قياسيّ آخر لم يذكره المصنّف و لا الشارح يسمّى «مصدراً ميميّاً»، قال في شرح النظام: "و يجيء المصدر من الثلاثيّ المجرّد أيضاً على «مَفعل» بفتح العين قياساً مطّرداً و إن لم يسمع كـ «مَقْتَل» و «مَضْرَب»، و «مَرْجِع» بالكسر شاذّ، إلّا فيما فاؤه فقط واو، كـ «المَوْضِع»، فإنّه بكسر العين في الأكثر والفتح لغة سمعها الفرّاء. والمصدر الميميّ لم يجئ على «مَفْعُل» بضمّ

١. لسان العرب: ٢/ ٢١٥.
٢. الإفصاح: ٢/ ١٣٠١.
٣. العين: ٣/ ٣٩٤.

....

العين، و أمّا «مَكْرُم» و «مَعْوُن» بضمّ الراء في الأوّل والواو في الثاني ولاغيرهما ثابت فنادران حتّى جعلهما الفرّاء جمعاً لـ «مَكْرُمة» بضمّ الراء واحدة «المَكارِم» و «مَعْوُنة» بضمّ الواو بمعنى الإعانة، و ما جاء في بعض القراءات ﴿فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسُرِه﴾[1] بالإضافة أي إلى سعته و غناه بالإضافة، و مثل ما يقال: إنّه جاء «مَهْلُك» بمعنى «الهلاك» و «مَألُك» للرسالة بضمّ اللام فيهما غير فصيح ولا صحيح عند الأكثرين؛ فهذه حال المصدر الميميّ القياسيّ في الثلاثيّ {أي المجرّد} و من غيره، سواء كان ثلاثيّاً مزيداً فيه أو رباعيّاً مجرّداً أو مزيداً فيه يجيء المصدر الميمّي على زنة «المفعول» من ذلك الباب كـ «مُخْرَج» بمعنى «الإخراج»، و «مُسْتَخْرَج» بمعنى «الاستخراج»، و «مُدَحْرَج» بمعنى «الدحرجة»، و «مُحْرَنْجَم» بمعنى «الإحرنجام» و كذلك البواقي.

و أمّا ما جاء من المصادر الميميّة في الثلاثيّ على «مفعول» كـ «الميسور» و «المعسور» بمعنى السير والعسر من «يَسُر» و «عَسُر» بالضّم «يَيْسُر» و «يَعْسّر،» و «المَجْلُود» بمعنى الجَلادَة و «المَفْتُون» بمعنى الفتنة، قال الله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُون﴾[2] أي الجنون و ذلك إذا لم يجعل الباء زائدة {و إذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول} فقليل.

و من المصادر الثلاثيّة الواردة على أوزان الصفات ما جاء على «فاعِلَة» كـ «العافِيَة» مصدر «عافاه الله»، و «العاقِبَة» مصدر «عَقِب فلان مكان أبيه»، و «الباقِيَة» نحو: قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرى لَهُمْ مِنْ باقِيَة﴾[3] أي بقاء و الكاذبة نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِها كاذِبَة﴾[4] أي كذب أقلّ

---

۱. البقرة: ۲۸۰.

۲. القلم: ٦.

۳. الحاقة: ۸.

٤. الواقعة: ۲.

(و غير ذي ثلاثة مقيس مصدره) فقياس فعّل صحيح الّلام التّفعيل و معتلّها التّفعلة

ممّا جاء على وزن «المفعول»"[١] و قال أيضاً: "و أمّا المصدر على وزن «التَّفْعال» و «الفِعَيْلى» نحو: «التَّرْداد» و «التَّجْوال» و «الحِثِيْثَى» و «الرِّمِّيّاء» فإنّما هو للتكثير والمبالغة في مصدره الأصليّ و هو «الردّ» و «الجولان» و «الحثّ» و «الرميّ» و هو كثير الاستعمال يكاد يكون قياسيّاً"[٢] انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

و قال في المصباح: "يجيء المصدر من فعل ثلاثيّ على «تَفْعال» بفتح التاء نحو: «التَّضْراب» و «التَّقْتال»، قالوا: و لم يجئ بالكسر إلّا «تِبْيان» و «تِلْقاء» و «التِّنْضال» من «المناضلة» و قيل: هو اسم والمصدر «تَنْضال» على الباب"[٣] انتهى.

فَعَّل

(و غير) فعل (ذي ثلاثة) أحرف مجرّد (مقيس مصدره، فقياس «فَعَّل») مشدّد العين إذا كان (صحيح اللام «التفعيل» و) إذا كان (معتلّها «التَّفْعِلة») و يأتي مثالها، و قد يأتي مصدره على «تفعلة» من الصحيح اللام كـ «تلزمة».

و هذا الباب للتكثير غالباً و ذلك إمّا في الفعل نحو: «طَوَّفت و جَوَّلت» أي «صدر منّي طواف كثير و جولان كثير»، أو في الفاعل نحو: «مَوَّتت الآبال» أي «ماتت إبل كثيرة»، أو في المفعول نحو: ﴿**غَلَّقَتِ الْأَبْوابَ**﴾[٤] أي «غَلَّقت زليخاء أبواباً كثيرة»، و لو كان باباً واحداً لقيل: «غَلَقت الباب» بتخفيف اللام و إفراد «الباب». و معنى الدلالة على كثرة المفعول أنّه لايستعمل «غلّقت» بتشديد اللام إلّا إذا كان المفعول جمعاً، حتّى أنّه لو كان الباب مثلاً واحداً و غلق مرّات كثيرة لم يستعمل إلّا بلا تضعيف أو على سبيل المجاز، و مثله «قطّعت الأثواب».

---

١. شرح النظام: ٧٥-٧٧. ما بين { } من إضافة الأستاذ ﵀.
٢. شرح النظام: ٧٥.
٣. المصباح المنير: ٦٩٩ – ٧٠٠.
٤. يوسف: ٢٣.

و أفعل الصّحيح العين الإفعال و المعتلّ كذلک، لكن تنقل حركتها إلى الفاء فتنقلب ألفا فتحذف، و يعوّض عنها التّاء.

والكثرة في الفعل والفاعل عند كون الفعل لازماً و في الفاعل يلزمه أن يكون الفاعل جنساً ليصحّ وقوعه على الكثير لاجزئياً لايقبل الشركة والكثرة، و يلزم في جميع الصور التكثير في الفعل.

و لنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو: «فَسَّقت زيداً» أي «نسبته إلى الفسق» و للتعدية نحو: «فَرَّحت زيداً»، و بعضهم جعل المعنيين واحداً[1]، لأنّک لمّا نسبته إلى الفسق فكأنّک أحدثت فيه شيئاً كان مجهولاً و غير متقرّر كما أنّک أحدثت فيه الفرح بعد ما لم يكن الفرح فيه موجوداً، فتأمّل.

و للسلب نحو: «جَلَّدت البعير» أي «أزلت جلده» و قد يأتي بمعنى مجرّده نحو: «زيّلته» بتشديد الياء بمعنى «زِلته» بكسر الزاى و هو أجوف يائيّ کـ «بعته» أي «مزقته و فرقته»، و قد يأتي بمعنى باب التفعّل نحو: «قَدَّم» بمعنى «تقدّم» و منه لفظ «المقدّمة» المستعمل في أوائل الكتب.

أَفْعَل

(و) قياس مصدر («أَفْعَل» الصحيح العين «الإفعال») بكسر الهمزة في أوّله (و) «أفعل» (المعتلّ كذلک) أي مصدره «الإفعال» (لكن تنقل حركتها) أي حركة العين (إلى الفاء فتنقلب) العين (ألفاً) لكونها في موضع الحركة و ما قبلها مفتوحاً، كما في فعله (فتحذف) الألف المنقلبة أو ألف الباب على الاختلاف في المحذوف منهما لالتقاء الساكنين (و يعوّض عنها) أي عن المحذوفة (التاء).

١. انظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ٩٤.

....

و هذا الباب للتعدية غالباً نحو: «أَجْلَسته» و معنى التعدية جعل الفعل بحيث يتوقّف فهم معناه على متعلّق غير الفاعل بعد أن لم يكن كذلك.

و قد يأتي للصيرورة أي لصيرورة الفاعل منسوباً إلى ما اشتقّ منه نحو: «أَغَدَّ البعير» أي «صار ذا غدّة»، و منه «أَصْبَحنا» أي «دخلنا في الصباح»، لأنّه بمنزلة «صرنا ذا صباح»، و منه أيضاً «أَحْصَد الزرع» أي «صار ذا حصاد» بمعنى «ذا استحقاق حصاد» و يحتمل أن يكون الهمزة في «أَصْبَح» للدخول كما هو الظاهر من تفسير «أَصْبَحنا». قال في المجمع في مادّة «نجد»: "قيل: و همزة باب الإفعال هنا للدخول يقال: «أنجد الرجل» أي «دخل في أرض نجد»"[1] انتهى. و لعلّه من هذا القبيل ما تقدّم في باب «كان» و أخواتها في تفسير ﴿**فَسُبْحانَ الله حينَ تُمْسُونَ وَ حينَ تُصْبِحُون**﴾[2] فراجع.

و قد يأتي للتعريض نحو: «أَبَعْته» أي «جعلته عرضة للبيع»، و قد يأتي لوجدان الشيء على صفة نحو: «أَحْمَدته» أي «وجدته محموداً» و منه ما يقال: «مَنْ أَبْغَضَ عَليّاً عليه السلام فَقَدْ كَفَرَ»، و قد يأتي للسلب نحو: «أَعْجَمْت الكتاب» أي «أزلت عجمته» و نحو: «أَشْكَيته» أي «أزلت شكايته» و منه ما يقال: «مَنْ أَحَبَّ عَليّاً عليه السلام فَقَدْ كَفَرَ».

و قد يأتي للزيادة في المعنى نحو: «شَغَلْته» و «أَشْغَلْته»، فالأوّل فيما أشغله قليلاً والثاني فيما أشغله كثيراً.

و قد ينقل الثلاثيّ المتعدّي إلى هذا الباب فيصير لازماً و ذلك نحو: «أَكَبَّ» و «أَعْرَضَ» يقال: «كبّه» أي «ألقاه على وجهه فأَكَبَّ» و «عرّضه» أي «أظهره فأَعْرَض». قيل: لا ثالث لهذين الفعلين يصير لازماً بالنقل إلى هذا الباب.

---

١. مجمع البحرين: ٣/ ١٤٨.
٢. الروم: ١٧.

و تفعّل التّفعّل ....

و قد يأتي بمعنى مجرّده نحو: «قلته البيع» أي «فسخت له البيع من دون موجب للفسخ» و «أَقَلْته البيع» و معناه مثل الأوّل فلا فرق بين المجرّد و مزيده.

تَفَعَّل

(و) قياس مصدر («تَفَعَّل») بفتح التاء والفاء و تشديد العين و فتحها («التَّفَعُّل») بفتح التاء والفاء و تشديد العين و ضمّها.

و يأتي هذا الباب لمطاوعة مجرّده، و معنى المطاوعة قبول الأثر و حصوله عند تعلّق الفعل المتعدّي بمفعوله، فإنّك إذا قلت: «كَسَرت الكوز فتكَسَّر» معناه أنّ الكوز قبل الكسر و حصل له.

و قد يأتي للتكلّف نحو: «تَشَجَّع» و «تَحَلَّم» أي «أظهر من نفسه الشجاعة والحلم بكلفة».

و قد يأتي لاتّخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو: «زيد تَوَسَّد الحجر» أي «أخذ الحجر وسادة».

و قد يأتي للدلالة على أنّ الفاعل جانب أصل الفعل نحو: «تَأَثَّم زيد» أي «تجنّب الإثم والعصيان».

و قد يأتي للدلالة على حصول أصل الفعل مكرّراً أي مرّة بعد مرّة نحو: «تَجَرَّع زيد الماء» أي «شربه جرعة بعد جرعة»، و نحو: «تَفَهَّم زيد المسألة» أي «حصل له فهمه شيئاً بعد شيء» أي «فهمها بالتدريج».

و قد يأتي للطلب نحو: «تَكَبَّر» أي «طلب أن يكون كبيراً»، و قيل: معناه انّه اعتقد أنّه كبير[1].

١. انظر: سبل السلام: ٤/ ٢٠٠.

و استفعل الاستفعال فإن كان معتلّا فكأفعل (كقدّس التّقديس) و سلّم التّسليم (و زكّه تزكية) و سمّ تسمية (و أجملا إجمال من تجمّلا تجمّلا) و أكرم إكرام من تكرّم تكرّما (و استعذ استعاذة) و استقم استقامة (ثمّ أقم إقامة) و أعن إعانة (و غالبا ذا) المصدر (التّاء لزم) و نادرا عري منها كقوله : ﴿وَ إِقامَ الصَّلاةِ﴾.

اسْتَفْعَل

(و) قياس مصدر («اسْتَفْعَل»، «الاسْتِفْعَال»، فإن كان معتلاً فكـ «أَفْعَل») المعتلّ في الإعلال والحذف والتعويض، و قوله: (كـ «قدّس التقديس» و «سلّم التسليم») مثال لفعل صحيح اللام (و «زكّه تزكية») مثال لمعتلّها و أصل «تزكية»، «تزكيا بيائين حذفت إحدى اليائين تخفيفاً و عوض عنها التاء، و قيل: الأصواب أن يقال: أنّ وزنه «تفعلة» من أصله فلا حذف و لا تعويض، و قس عليه «سمّ تسمية».

(و) قوله: («أَجْمَل إجمال») مثال لـ «أَفْعَل» الصحيح العين، و قوله: («مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلا») مثال «تفعّل» الصحيح.

و قوله: (و «أَكْرِم إكرامَ مَن تَكَرَّمَ تَكَرُّماً») تكرار لمثال «أَفْعَل» و «تَفَعُّل» (و) قوله: («اسْتَعِذ اسْتِعاذَة») مثال لـ «اسْتَفْعَل» معتلاً و أصل «استعاذة»، «استعواذاً» ففعل فيه ما فعل في مصدر «أَفْعَل» المعتلّ العين (و) كذلك («اسْتَقِمْ استقامة»)

و قوله: (ثمّ «أَقِم إقامة») مثال لـ «أَفْعَل» المعتلّ العين (و) كذلك («أَعِنْ إعانة» و غالباً ذا المصدر) أي مصدر «أَفْعَل» المعتلّ العين. (التاء) التي هي عوض عن المحذوف (لزم) و مثله مصدر «اسْتَفْعَل» المعتلّ العين (و نادراً عري) مصدر «أَفْعَل» (منها) أي من التاء لكن لا مطلقاً بل إذا أضيف (كقوله تعالى: ﴿وَ إِقامَ الصَّلاةِ﴾[1]) و ذلک لنيابة المضاف إليه مناب التاء، و لم يجوّزوا ذلک في «الاستفعال»، لطول الكلام حينئذ لو أضيف و جعل المضاف إليه نائباً عن

١. الأنبياء: ٧٣.

(و ما يلي الآخر مدّ و افتحا مع كسر تلو الثّاني) و هو الثّالث (ممّا افتتحا بهمز وصل) فيصير مصدره (كاصطفى) إصطفاء و اقتدر اقتدارا و احرنجم احرنجاما.

التاء، لأنّ التاء جزء للكلمة فكذا نائبه، و ربما يجيئان من غير تعويض و لا إضافة مثل: «أروح اللحم إرواحاً» إذا تغيّرت ريحه، و نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطان﴾[1] أي «غلب» و مصدره «استحواذاً» إذ المصدر تابع للفعل في الإعلال و عدمه كما تقدّم في أوائل باب المفعول المطلق[2].

(و ما يلي الآخر) أي ما يوقع الآخر بعده أي عين الفعل (مدّ) أي زد بعد عين الفعل حرف مدّ أي ألفاً (وافتح) ما يلي الآخر أي افتح عين الفعل (مع كسر) الحرف الذي هو (تلو) الحرف (الثاني و هو) الحرف (الثالث ممّا) أي من الفعل الذي (افتتح) أي بدئ (بهمز وصل).

مصدر الفعل الذي في أوّله همزة الوصل

و حاصله أنّه إن كان في أول الفعل همزة وصل كسر ثالثه والهمزة و زيد ألف قبل آخره و فتح عين فعله (فيصير مصدره) سواء كان على وزن «افتعل» منقوصاً كان أم لا (كـ «اصطفى اصطفاءً» و «اقتدر اقتداراً») أو على وزن «انفعل»، (و) ذلک نحو: («احرنجم احرنجاماً») أو «استفعل» و قد تقدّم مثاله.

معاني باب «اسْتَفْعَل»

و باب «استفعل» يجيء للسؤال غالباً إمّا حقيقة نحو: «اسْتَكْتَبْت زيداً» أي «سألت و طلبت منه أن يكتب» أو تقديراً و مجازاً نحو: «اسْتَخْرَجْت الوتد من الحائط» أي «لم أزل أتلطّف و أتحيّل حتّى خرج» و نزّل ذلک منزلة السؤال والطلب و كذلک «اسْتَرْقَع الثوب»، فإنّه لظهور خلوقته كأنّه يسأل أن يرقع.

---

١. المجادلة: ١٩.

٢. الجزء الثاني، الصفحة: ١١٤.

(و ضمّ ما يربع) أي الرّابع في (أمثال قد تلملما) فيصير مصدره كتدحرج تدحرجا، و

و قد يأتي للتحوّل من حال إلى حال نحو: «اسْتَحْجَر الطين» أي «تحوّل الطين إلى الحجر» و معناه أنّه صار حجراً.

و قد يأتي بمعنى مجرّده نحو: «اسْتَقَرَّ» و هو بمعنى «قرّ»، و قيل: إنّه للطلب كأنّه يطلب القرار من نفسه.

معاني باب «افْتَعَل»

و باب «افْتَعَل» يأتي للمطاوعة غالباً نحو: «غمّمته» أي «أحدثت فيه الغمّ فاغْتَمّ»، و قد يأتي للاتخاذ نحو: «اشْتَوى» أي «اتّخذ الشوي لنفسه» و «اخْتبَز» أي «أخذ الخبز لنفسه».

و قد يأتي بمعنى «التفاعل» نحو: «اجْتَوروا» و «اخْتَصَموا» أي «تجاوروا» و «تخاصموا» و قد يأتي للتصرّف و هو المعانات والاضطراب في تحصيل الشيء والمبالغة والاحتيال في طلبه نحو: «اكْتَسَب»؛ والفرق بينه و بين «كسب» أنّ ذلك تحصيل شيء على أيّ وجه كان بخلاف «الاكتساب» و لهذا قال عزّ من قائل: ﴿**لَها ما كَسَبَتْ وَ عَلَيْها مَا اكْتَسَبَت**﴾[1] تنبيهاً على أنّ الثواب إنّما يرجى على أيّ فعل حسن كان و إن كان صدوره على سبيل الاتفاق، ولكنّ العقاب لايكون إلّا على حرام بولغ في ارتكابه و انسدّ طريق الاعتذار عنه، و قد يأتي بمعنى مجرّده نحو: «اجْتَذَب» بمعنى «جذب».

تَفَعْلَل

(و ضمّ ما يربع أي) الحرف (الرابع في أمثال «قد تَلَمْلَمَ») أي ما كان على وزن «تَفَعْلَل» (فيصير مصدره كـ «تَدَحْرَج تَدَحْرُجاً» و «تَلَمْلَم تَلَمْلُماً») و معنى هذا الباب مطاوعة مجرّده و قد تقدّم معنى المطاوعة آنفاً فراجع[2].

---

١. البقرة: ٢٨٦.

٢. الصفحة: ٣٤.

تلملم تلملما. (فعلال) بكسر الفاء (أو فعللة) بفتحها مصدران (لفعللا) بفتح الفاء و الملحق به كدحرج دحرجة، و حوقل حوقلة، و سرهف سرهافا. (و اجعل مقيسا ثانيا لا أوّلا) و منهم من يجعله أيضا مقيسا. (لفاعل) مصدران: (الفعال) بكسر الفاء (و المفاعلة) نحو: قاتل قتالا و مقاتلة، و يغلب ذا فيما فاؤه ياء نحو: ياسر مياسرة.

فَعْلَل و الملحق به

(«فِعْلال» بكسر الفاء و «فَعْلَلَة» بفتحها مصدران لـ «فَعْلَل» بفتح الفاء والملحق به) أي بـ «فَعْلَل» (كـ «دَحْرَج دَحْرَجَة» و «حَوْقَل حَوْقَلَة» و «سَرْهَف سِرْهافاً»، واجعل مقيساً ثانياً) أي «فَعْلَلَة» (لا أوّلاً) أي «فِعْلالاً» (و منهم من يجعله) أي الأوّل (أيضاً مقيساً)[1] و قد يجيء المصدر على «فَعلال» بفتح الفاء للتخفيف إذا كان مضاعفاً نحو: «زلزل زَلْزالاً» بفتح الزاي الأولى.

فاعَل

(لـ «فاعَل» مصدران) أوّلهما («الفِعال» بكسر الفاء) و تخفيف العين (و) ثانيهما («المُفاعَلَة») بضمّ الميم و فتح العين (نحو: «قاتَل قِتالاً و مُقاتَلَة» و يغلب ذا) أي «المفاعلة» (فيما فاؤه ياء نحو: «ياسَر مُياسَرَة») و قد جاء مصدره على وزن «فِعّال» بكسر الفاء و تشديد العين نحو: «ضِرّاب» و «مِرّاء» بتشديد الراء فيهما لكنّهما شاذّان.

و قال في المصباح: "و يجيء المصدر من «فاعَل»، «مُفاعَلَة» مطّرداً و أمّا الاسم فيأتي على «فِعال» بالكسر كثيراً نحو: «قاتَل قِتالاً» و «نازَل نِزالاً» و لايطّرد في جميع الأفعال، فلايقال: «سالمه سِلاماً» و لا «كالمه كِلاماً»"[2] انتهى.

و هذا الباب يأتي لنسبة أصله أي مصدر ثلاثيه إلى أحد أمرين متعلّقاً بالآخر للمشاركة صريحاً فيجيء العكس ضمناً، مثلاً إذا قلت: «ضارب زيد عمراً» فإنّه يدلّ صريحاً على نسبة

---

١. نسبوه إلى ظاهر التسهيل؛ انظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٦٧، و شرح الأشموني: ٢/ ٢٣٦.

٢. المصباح المنير: ٧٠٠.

الضرب إلى «زيد» واقعاً على «عمرو» و ضمناً على نسبة الضرب إلى «عمرو» واقعاً على «زيد»، لأنّ تأسيس هذا الباب على أن يكون بين اثنين فصاعداً يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به، و قد يأتي للتكثير نحو: «ضاعَفْته» أي «ضعّفته».

و قد يأتي بمعنى «أَفْعَل» نحو: «عافاك الله» أي «أعفاك الله»، و قد يأتي بمعنى مجرّده نحو: «دافع» بمعنى «دفع» و «سافر» بمعنى «سفر».

تَفاعَل و انْفَعَل

بقي من الأفعال الثلاثيّ المزيد فيه التي لها معان خاصّة غير المبالغة في أصل المعنى فعلان:

الأول: «تَفاعَل» مصدره «تَفاعُل» بضمّ العين و يجيء لمشاركة الأمرين فصاعداً في أصله صريحاً نحو: «تَشارَكوا»، فأسند «الشركة» إلى كلّ واحد منهم صريحاً.

و قد يأتي للتكلّف بمعنى أنّ الفاعل يظهر أنّ أصله حاصل له و هو منتف عنه نحو: «تَجاهَلت و تَغافَلت» أي «أظهرت الجهل والغفلة مع أنّهما منتفيان عني»، والفرق بين التكلّف في هذا الباب و بين التكلّف في باب «تفعّل» أنّ المتحلّم مثلاً يريد وجود الحلم من نفسه و كذا المتفهّم يريد وجود الفهم من نفسه بخلاف المتجاهل والمتغافل، فإنّه لايريدهما لكنّه يظهرهما لمصلحة و غرض.

والثاني: «انْفَعَل» و مصدره «انْفِعال» بكسر الهمزة و سكون النون و كسر الفاء و هو لازم دائماً، لأنّ معناه حصول الأثر، و هذا الباب يجيء لمطاوعة مجرّده نحو: «قطعته فانْقَطَع»، و قد يأتي لمطاوعة «أفعل» لكنّه قليل و شاذّ نحو: «أسقفت الباب ـ أي رددته ـ فانْسَقَف» و نحو: «أزعجته ـ أي أبعدته ـ فانْزَعَج».

و لايبنى إلّا من مصدر فيه علاج و تأثير فإنّهم لما خصّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون من أفعال الجوارح والأعضاء ليكون مطاوعته جليّة عند الحسّ بخلاف ما لو كان من المعاني فإنّ مطاوعته قد يخفى، و لهذا لايقال: «انكرم» و «انعلم» و نحوهما و من أجل ذلك قيل: «انعدم» خطأ،

(و غير ما مرّ السّماع عادله) نحو: كذّب كذّابا، و نزّى تنزّيا، و تملّق تملاقا. (و فعلة بفتح الفاء (لمرّة) من الثّلاثيّ إن لم يكن بناء المصدر العامّ عليه (كجلسة) ....

لأنّ الإعدام استيصال الموجود دفعة، فلايبقى ثمة حيثيّة علاج و تأثير[١]، و قيل: لأنّ الشيء إذا انعدم لم يبق له أثر فكيف يكون للغير فيه تأثير و علاج.

المصادر السماعيّة

(و غير ما مرّ) من المصادر المذكورة للأبواب المتقدّمة على الأوزان السابقة (السماع) عن العرب (عادله) أي السماع عديله و قرينه فيحفظ و لايقاس كقولهم في مصدر «فعّل» الصحيح: «فِعّال» بكسر الفاء و تشديد العين (نحو: «كذّب كِذّاباً») والقياس «تكذيباً»، (و) كقولهم في مصدر «فعّل» المعتلّ: «التفعيل» (نحو: «نزّى تنزّيّاً») بتشديد الياء والقياس «تنزيَة» بفتح الياء و تخفيفها على وزن «تفعلة» و كقولهم في مصدر «تفعّل»: «تِفِعّال» بكسر التاء (و) الفاء نحو: («تملّق تِمِلّاقاً») والقياس «التملّق» و كقولهم في مصدر «فعّل» الصحيح: «فَعالاً» بفتح الفاء و تخفيف العين نحو: «سلّمت سَلاماً» و «كلّمت كَلاماً» و كقولهم فيه أيضاً: «تَفْعَلة» نحو: «تَبْصَرة» و القياس فيها «تسليماً» و «تكليماً» و «تبصيراً»، فتأمّل.

بقي من غير الثلاثي المجرّد مصادر أفعال ليس لها معاني خاصّة زائدة على أصولها إلّا المبالغة، من أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة الكتب المفصّلة في علم التصريف.

المصدر المرّة و الهيئة

(و «فَعْلَة» بفتح الفاء) واللام و سكون العين (لمرّة من) الفعل (الثلاثيّ) المجرّد (إن لم يكن بناء المصدر العامّ عليها) أي إن لم يكن المصدر العامّ على وزن «فَعْلَة» (كـ «جَلْسَة») في قولك: «جلست جَلْسَة» أي «جلست جلوساً واحداً». و كقولك: «قمت قَوْمَة» أي «قمت قياماً واحداً» و كقولك: «ضربت ضَرْبَة» أي «ضربت ضرباً واحداً»

---

١. انظر: المفتاح في الصرف: ٥٠. و شرح الرضي على الشافية: ١/ ١٠٨.

فإن كان فيدلّ على المرّة منه بالوصف كرحم رحمة واحدة. (و فعلة) بكسر الفاء (لهيئة منه كذلک (كجلسة) ....

فعلم من هذه الأمثلة أنّه إن لم يكن في مصدر الفعل حرف زائد مناف لوزن «فعلة» تقتصر على زيادة التاء في المصدر مع فتح أوّله إن لم يكن مفتوحاً كـ «سخط» و «رضي» بفتح أوّلهما فيقال: «سخطة» و «رضية»، و إن كان في مصدر الفعل حرف زائد مناف لوزن «فعلة» تحذف أنت ذاک الزائد كـ «جلوساً» و «قياماً» فتحذف الواو من الأوّل والألف من الثاني ثمّ تزيد عليهما التاء و تفتح أوّلهما، و ذلک الحذف للفرق بين المرّة من الثلاثيّ المجرّد و غيره، إذ لا يحذف من غيره شيء كما يأتي عن قريب.

(فإن كان) بناء المصدر العامّ على «فَعْلَة» (فيدلّ على المرّة منه) أي من المصدر العامّ (بالوصف) بما يدلّ على الوحدة كـ «رحم رَحْمَة واحدة»).

(و «فِعْلَة» بكسر الفاء) و سكون العين و فتح اللام (لهيئة منه كذلک) أي إن لم يكن بناء المصدر العامّ على «فعلة» بالضبط المذكور (كـ «جِلْسَة») بكسر الجيم في قولک: «جلست جِلْسَة» و كقولک: «قمن قِيمَة» و كقولک: «ضربت ضِرْبَة» بكسر القاف والضاد، والغرض من تكرار المثال ما ذكرناه في المرّة فلانعيده.

والمراد بالهيئة الحالة التي يكون الفاعل على تلک الحالة حين صدور الفعل عنه نظير الحال النحويّ، مثلاً المراد من «الميتة» في قوله ﷺ: «من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهليّة»[1] الحالة التي كان أهل الجاهليّة يموتون عليها فيدخلون النار فكذلک ميتة الذي يموت و لم يعرف إمام زمانه عجل الله تعالى فرجه كما أنّ قولک: «ضربت ضِربة زيد» بكسر الضاد معناه «أنّک كنت حين الضرب على هيئة ضاربيّة زيد».

---

١. هذا الحديث متفق عليه، روي في كتبنا الشيعة، و كتبهم. انظر: الصراط المستقيم إلى مستحقّ التقديم: ١٩٦/١.

فإن كان بناء العامّ عليها فبالوصف كنشدت الضّالة نشدة عظيمة (في غير ذي الثّلاث بالتّا) يدلّ على (المرّة) إن لم يكن بناء المصدر عليها كانطلق انطلاقة فإن كان، فبالوصف كاستعانة واحدة (و شذّ فيه) أي في غير الثّلاثيّ (هيئة كالخمرة) و العمّة و القمصة.

(فإن كان بناء) المصدر (العامّ عليها) أي على «فِعلة» بكسر الفاء مع التاء، (فبالوصف) يدلّ على الهيئة (كـ «نشدت الضّالّة نِشْدَةً عظيمة») بحيث كنت مجدّاً ساعياً لاقرار لي ولا استقرار حين كنت أطلبها.

(في غير ذي الثلاث) المجرّد، سواء كان ثلاثيّاً مزيداً فيه أو رباعيّاً مجرّداً أو مزيداً فيه (بالتاء يدلّ على المرّة إن لم يكن بناء المصدر عليها) أي لم يكن في المصدر تاء و قد قلنا: إنّه لايحذف منه شيء بل يبقى على حاله (كـ «انطلق انْطِلاقة») و «استخرج اسْتِخراجة»، (فإن كان) بناء المصدر العامّ على كونه ذا تاء (فبالوصف) يدلّ على المرة (كـ «استعان (اسْتِعانة واحدة») و «دحرج دِحْرجة واحدة».

(و شذّ فيه أي في غير الثلاثيّ) المجرّد، سواء كان ثلاثيّاً مزيداً فيه أو رباعيّاً مجرّداً أو مزيداً فيه (هيئة) كقولهم «اختمرت المرأة» («كـ «الخِمْرة») بكسر الخاء أي «غطّت رأسها بالخمار تغطية هي نوع خاص من أنواع التغطية»، فـ «الخِمرة» شاذّ، لأنّها في الأصل «اختمار» فحذف زوائده و بني منه «الخمرة» على خلاف القياس حرصاً على بيان أنّ اختمارها نوع خاصّ من الاختمار، (و) كذلک («العِمّة») في قولهم: «تعمّم زيد عِمّة» أي «لبس العمامة و تعمّم بها نوعاً خاصّاً من أنواع التعمّم»، فـ «العمّة» شاذّ، لأنّ أصله «التعمّم» ففعل به ما ذكر لما ذكر، (و) كذلک («الـ «قِمْصَة») في قولهم: «تقمّص بكر قِمْصَة».

و ليعلم أنّ استعمال المرّة والهيئة بلا تاء شاذّ كقولهم: «أتيته إتياناً»، لأنّه ثلاثيّ مجرّد لا تاء فيه، فكان القياس «أتية» بالتاء مع حذف الألف، و كذا قولهم: «لقيته لقاءة» شاذّ، لأنّ القياس فيه أيضاً «لقية» بحذف الهمزة و قلب الألف ياء و هو واضح.

اعلم أنّ جميع ما ذكر من أمثلة المرّة والهيئة مفعول مطلق عدديّ إن كان للمرّة و نوعيّ إن كان للهيئة فلاتغفل.

....

قال بعض المحقّقين: "إنّ التاء الدالّة على المرّة لاتدخل على كلّ مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحسّ نحو: «قومة» و «ضربة» و «قعدة» و «أكلة» و أمّا مصادر الأفعال الباطنيّة والخصال الجبليّة الثابتة نحو: «الظرف» و «الحسن» و «الجبن» و «العلم» و «الجهل»، فلايقال من ذلک: «علمته علمة» و لا «فهمته فهمة» و لا «صبرته صبرة»"[1] انتهى.

و لعمري هو تحقيق أنيق، إذ لم يبق لنا اليوم إلّا أمثال هذه النكات والتحقيقات، لأنّ الأحكام النحويّة قد تقرّرت بحيث ليس لأحد أن يزيد فيها، لكون العرب الموثوق بهم المسموع منهم قد انقرضوا، فلايمكن الاستقراء على أنّه لم يترک المتقدّم للمتأخّر استقراء.

---

١. قاله أبو حيّان؛ اعراب القرآن و بيانه: ٦/ ٣٢٣.

باب أبنية أسماء الفاعلين و الصفات المشبّهة بها

(فصل) في (أبنية أسماء الفاعلين و الصفات المشبّه بها) فيه أبنيه أسماء المفعولين (كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة) مجرّد مفتوح العين لازما أو متعدّيا أو مكسورها متعدّيا (يكون كغذا) بالمعجمتين أي سال فهو غاذ ....

(فصل في أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها و فيه أبنية أسماء المفعولين)

اعلم أنّ الظاهر أنّ عطف الصفات المشبّهة على ما قبله من قبيل عطف الخاص على العامّ، لأنّ الصفة المشبهة اسم فاعل عند أهل صناعة التصريف، صرّح بذلک بعض أرباب الحواشي في حاشيته على كتاب التصريف و في شرحه و هذا هو الظاهر أيضاً من المصنّف والشارح حيث إنّهما بصدد بيان أوزان اسم الفاعل و لم يصرّحا بل لم يشيرا إلى أنّ غير وزن الفاعل ليس باسم فاعل، نعم صرّح ابن الحاجب[1] بأنّ صيغة الصفة المشبهة مخالف لصيغة اسم الفاعل[2]، و سيجئ تحقيق المسألة و بيان الفرق بينهما عن قريب في باب إعمال الصفة المشبهة مفصّلاً، فلانطيل الكلام هنا.

أبنية اسم الفاعل من الفعل الثلاثيّ

(كفاعل) أي كهذا الوزن (صغ اسم فاعل إذا) صغته (من) فعل (ذي ثلاثة) أحرف (مجرّد مفتوح العين)، سواء كان هذا الفعل (لازماً أو متعدّياً أو) من فعل (مكسورها) أي مكسور العين، لكن لا مطلقاً بل إذا كان (متعدّياً يكون كـ «غَذا» بـ) الغين والذال (المعجمتين أي «سال»[3] فهو «غَاذٍ») أصله «غَاذِيٌ» و بعد الإعلال صار «غاذ»، يقال: «غذا الماء» إذا سال و «غذا العرق» إذا سال دماً و «غذا البول» إذا انقطع و «غذا الشيب» إذا أسرع؛ فهو بهذه المعاني

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٢. الكافية في علم النحو: ٤١.

٣. لسان العرب: ١٥/ ١٢٠.

و ذهب فهو ذاهب و ضرب فهو ضارب و ركب فهو راكب ....

مثال اللازم و قد يستعمل متعدّياً يقال: «غذا الطعام الصبي» و «غذوته أنا باللبن» و بهذا المعنى يكون مثالاً للمتعدّي، فهو ذو احتمالين، فلا وجه لتخصيصه بأحد الوجهين (و) نحو («ذَهَب» فهو «ذاهِب») مثال للازم المفتوح العين (و «ضَرَب» فهو «ضارب») مثال للمتعدّي المفتوح العين (و «رَكِب» فهو «راكب») مثال للمتعدّي المكسور العين.

قال المحشّي: "كان المتعارف بينهم عند إرادة أن يقولوا: إنّ الوصف من الفعل الفلان هو الفلان تصدير هذا الوصف بلفظ «هو» إن كان غير اسم مفعول و بلفظ «ذاک» ان كان اسم مفعول فيقولون: «ضرب» فهو «ضارب» و ذاک «مضروب»، و لابدّ هنا من بيان نكتتين:

الأولى: نكتة إدخال الفاء على لفظ «هو»، و بيان المرجع المشار إليه، فقيل: إنّه فاء جزاء حذف شرطه والمرجع أو المشار إليه اسم الفاعل و اسم المفعول أي إذا ثبت أنّ «ضرب» فعل فاسم فاعله «ضارب» مثلاً، و قيل: الفاء للتفريع، والمرجع أو المشار إليه فاعل ذلک الفعل أو مفعوله و معناه ظاهر ولا يبعد أن يكون على هذا أيضاً فاء جزاء.

الثانية: نكتة اختصاص الضمير باسم الفاعل و اسم الإشارة باسم المفعول، هي أنّ ما حكم عليه بـ «الضارب» مثلاً ذات ذات صفة ناشئة من تلک الذات فلم يتميّز تلک الذات عن تلک الصفة غاية التميّز، فكأنّهما متّحدتان فناسب أن يعبّر عنه بالضمير لكونه موضوعاً للذات فقط، و هذا بخلاف اسم المفعول، فإنّ ما حكم عليه بـ «المضروب» مثلاً هو ذات ذات صفة غير ناشئة من تلک الذات بل واقعة عليها فاشتمالها على الذات والصفة في غاية الوضوح فناسب أن يعبّر باسم الإشارة الموضوعة للإشارة إلى الذات والصفة"[١].

١. قاله أبو طالب؛ البهجة المرضية، بخط عبد الرحيم: ١٣٧.

(و هو قليل) مقصور على السّماع (في فعلت) بضمّ العين (و فعل) بكسر العين حال كونه (غير معدّى) كحمض فهو حامض، و أمن فهو آمن (بل قياسه) أي فعل بالكسر، أي إتيان الوصف منه في الأعراض (فعل و) في الخلقة و الألوان (أفعل)، و فيما دلّ على الإمتلاء و حرارة الباطن (فعلان نحو: أشر) و فرح (و نحو: صديان) و عطشان و شبعان و ريّان (و نحو: الأجهر) و هو الذي لا يبصر في الشّمس، و الأحول و الأعور و الأخضر. (و فعل) بسكون العين (أولى و فعيل بفعل) بضمّها من فاعل و غيره (كالضّخم) و الفعل ضخم (و الجميل و الفعل جمل و أفعل ....

(و هو) أي وزن «فاعِل» (قليل مقصور على السماع) من العرب (في «فَعُلْت» بضمّ العين و «فَعِل» بكسر العين حال كونه غير معدّى كـ «حَمُض» فهو «حامض» و «أَمِن» فهو «آمن»، بل قياسه أي «فَعِل» بالكسر، أي إتيان الوصف منه في الأعراض) جمع «عَرَض» بفتح العين والراء ما يعرض الإنسان من مرض و حزن و فرح و لايدوم («فَعِل») بفتح الفاء و كسر العين و تنوين اللام و يأتي مثاله (و في الخلقة و الألوان) من «فَعِل» بالكسر («أَفْعَل») بفتح العين أيضاً يأتي مثاله (و فيما دلّ على الامتلاء و حرارة الباطن) أو ضدّهما من «فَعِل» بالكسر («فَعْلان») بفتح الفاء و سكون العين و يأتي مثاله (نحو: «أَشِر» و «فَرِح») مثالان لـ «فَعِل» بفتح الفاء و كسر العين و تنوين اللام (و نحو: «صَدْيان» و «عَطْشان») مثالان لحرارة الباطن (و «شَبْعان») مثال لما دلّ على الامتلاء (و) كذا («رَيَّان») و هو ضدّ «عطشان»، و أمّا ضدّ «شبعان» فهو «جَوْعان» بفتح الجيم و جميعاً أمثلة لـ «فَعْلان» من «فَعِل» بالكسر، (و) أمّا مثال «أَفْعل» من «فَعِل» بالكسر فهو (نحو: «الأَجْهر» و هو الذى لايبصر في الشمس) و هو مثال للخلقة (و) كذا («الأَحْول» و «الأَعْور»، و) أمّا («الأخضر») فهو مثال للألوان كـ «الأَسْود» و «الأَصْفر» و «الأَحْمر». (و «فَعْل» بسكون العين أولى و) كذا («فَعِيل» بـ «فَعُل» بضمّها من) وزن («فاعل» و غيره كـ «الضَّخْم») مثال لـ «فَعْل» بسكون العين (والفعل «ضَخُم») بضمّ الخاء (و «الجَميل») مثال لـ «فَعيل» (والفعل «جَمُل») بضمّ الميم (و «أَفْعَل») بفتح الهمزة و سكون الفاء

فيه قليل) مقصور على السّماع كخطب فهو أخطب (و) كذا (فعل) بفتح العين كبطل فهو بطل ....

و فتح العين (فيه) أي في «فَعُل» بضمّ العين (قليل مقصور على السماع كـ «خَظُب») بفتح الخاء و ضمّ الظاء المعجتمين (فهو «أَخْظَب») هكذا ضبطوه جماعة.

و إنّي كلّما تتبّعت فيما تيسّر لي مراجعته من كتب اللغة ماوجدت هذا المثال بهذا الضبط، بل ولا مادّته؛ نعم جاء «أخطب» بالخاء المعجمة والطاء المهملة لكن فعله ليس بضمّ العين و معناه لون متوسّط بين الحمرة والصفرة[١].

قال بعض المحشّين: وقع في بعض النسخ «خَضَب» فهو «أخضب» بالخاء والضاد المعجمتين، و فسّره بعض أرباب الحواشي بأحمر و ليس بسديد، لأنّ «خَضَب» إنّما هو بفتح العين التي هي الضاد، و في الحديث الشريف: «بكى حتّى خضب دمعه الحصى»[٢]. قال ابن الأثير[٣]: "الأشبه أن يكون معنى الحديث أنّه عليه السلام بكى حتّى احمر دمعه فخصب الحصى"[٤] و وقع في نسخة «خطب» فهو «أخطب»بالخاء المعجمة والطاء المهملة، و تقول: «خَطِب فهو أخطب» إذا كان أخضر لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء[٥].

(و كذا) قليل فيه («فَعَل» بفتح) الفاء و (العين كـ «بَطُل» فهو «بَطَل») أي شجاع قويّ[٦] و مصدره «بُطُولة» و أمّا «بَطَل» ضدّ «عمل» فمصدره «البطالة» و «البُطْلان»[٧].

١. تهذيب اللغة: ٧/ ١١٣.
٢. الطراز الأوّل: ١/ ٤٤٧. و لم يثبت هذا الحديث من طرقنا.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٢٧١.
٤. النهاية في غريب الحديث و الأثر: ٢/ ٣٩. مع تفاوت يسير في النقل.
٥. في الصحاح: ١/ ١٢١: «خَطُب بالضمّ».
٦. جمهرة اللغة: ١/ ٣٥٩.
٧. قال الجوهريّ: «و الْبَطَلُ: الشجاعُ، و المرأة بَطَلَةٌ. و قد بَطُلَ الرجل بالضم يَبْطُلُ بُطُولَةً و بَطَالَةً، أى صار شجاعا». الصحاح: ٤/ ١٦٣٥.

و فعال بفتح الفاء كجبن فهو جبان، و بضمّها كشجع فهو شجاع، و فعل بضمّ الفاء و العين كجنب فهو جنب، و فعل بكسر الفاء و سكون العين كعفر فهو عفر. (و بسوى الفاعل قد يغنى) بفتح الياء و النّون (فعل) كشاخ فهو شيخ، و شاب فهو أشيب، و عفّ فهو عفيف، و جميع ما ذكر غير وزن فاعل، صفات مشبهة.

(و) كذا قليل فيه («فَعال» بفتح الفاء كـ «جَبُن» بضمّ الباء (فهو «جَبان» و) كذا قليل فيه «فُعال» (بضمّها) أي بضمّ الفاء (كـ «شَجُع») بضمّ الجيم (فهو «شُجاع»، و (كذا فيه قليل («فُعُل» بضمّ الفاء والعين كـ «جَنُب») بضمّ النون (فهو «جُنُب» و) كذا فيه قليل («فِعْل» بكسر الفاء و سكون العين كـ «عَفُر») بضمّ الفاء (فهو «عِفْر») بكسر العين في أوّله و سكون الفاء بمعنى الشجاع الماكر و قيل: الخبيث الماكر[1] و منه: ﴿عِفْرِيتٌ مِنَ الجِنِ﴾[2].

(و بسوى) وزن («الفاعل» قد يغنى)، لفظ «يغنى» (بفتح الياء) و سكون الغين (و) فتح (النون) فهو ثلاثيّ مجرّد لامزيد فيه، و بضمّ الياء و كسر النون من باب الإفعال («فَعَل») بفتح الفاء والعين الذي قلنا في أوّل الباب: إنّه كـ «فاعل» صغ منه مطلقاً لازماً كان أو متعدّياً (كـ «شاخ» فهو «شَيْخ» و «شاب» فهو «أَشْيَب» و «عفّ» فهو «عفيف»).

أبنية الصفة المشبهة

(و جميع ما ذكر غير وزن «فاعل» صفات مشبهة) و كذا وزن «فاعل» أيضاً صفة مشبهة إذا أريد به الثبوت كما يجيء[3] في باب الصفة المشبهة في قوله:

وصوغها من لازم لحاضر كـ «طاهر القلب»، «جميل الظاهر»

---

١. انظر: العين: ٢/ ١٢٣.

٢. النمل: ٣٩.

٣. الصفحة: ٥٨.

(و) على (زنة المضارع) يأتي (اسم فاعل من غير ذي الثّلاث) مجرّدا أو مزيدا (كالمواصل مع كسر متلوّ الأخير مطلقا) مفتوحا كان في المضارع أو مكسورا. (و ضمّ ميم زائد قد سبقا) أوّل الكلمة كمدحرج و مكرم و مفرّح و متعلّم و متباعد و منتظر و مجتمع و مستخرج و مقعنسس و معشوشب و متدحرج و محرنجم.

و لو أريد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حوّلت إلى وزن «فاعل» و استعملت استعماله كتحويل «فرح» إلى «فارح» في قولنا: «زيد فارح أمس» و «جزع» إلى «جازع» في قولنا: «زيد جازع غداً».

أبنية اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثيّ

(و على زنة المضارع) المعلوم (يأتي اسم فاعل من غير ذي الثلاث)، سواء كان (مجرّداً أو مزيداً كـ«المُواصِل») فإنّه على وزن «يُواصِل» (مع كسر متلوّ الأخير) أي كسر ما يتلوه الحرف الآخر أي ما قبل الآخر (مطلقاً) أي (مفتوحاً كان في المضارع) المعلوم و يأتي مثاله (أو مكسوراً و ضمّ ميم زائد قد سبق) في (أوّل الكلمة كـ«مُدَحْرِج» و «مُكْرِم» و «مُفْرِّح») ما قبل الآخر فيها في المضارع المعلوم مكسور (و «مُتَعَلِّم» و «مُتَباعِد») ما قبل آخره في المضارع مفتوح.

(و) عليك بالتأمّل في («مُنْتَظِر» و «مُجْتَمِع» و «مُسْتَخْرِج» و «مُقْعَنْسِس» و «مُعْشَوْشِب» و «مُتَدَحْرِج» و «مُحْرَنْجِم») حتّى تعرف أنّ أيّها ما قبل آخره في المضارع مفتوح، و أيّها ما قبل آخره مكسور.

و إنّما اختير الميم للزيادة لتعذّر حرف العلّة التي تليق بالزيادة، لأنّ حرف العلّة ثلاثة: الواو والياء والألف، و لاسبيل إلى شيء منها، أمّا الأول فلأنّ الواو لايزاد في أوّل الكلمة، لئلا يلزم اجتماع الواوات في نحو «يوعد» لو زيدت الواو بعد حذف حرف المضارعة، فحمل عليه غيره؛ و أمّا الثاني فلأنّ الياء لو زيدت لزم الالتباس بالمضارع؛ و أمّا الثالث فلأنّ الألف لو زيدت لزم الالتباس بالمتكلّم فلمّا تعذّر زيادة حرف العلّة فاختير الميم لقربها من الواو في المخرج، و ضمّ الميم للفرق بينه و بين اسم المكان من المزيد فيه و اسم الآلة من الثلاثيّ.

....

تنبيه

تنبيه نبيه: قال سعد الدين[١] في شرح التصريف في هذا المقام: "و كذا قياس بواقي الأمثلة إلّا ما شذّ من نحو «أَسْهَب» أي «أطنب و أكثر في الكلام» فهو «مُسْهَب» و «أَحْصَن» فهو «مُحْصَن» و «أَلْفج» أي «أَفْلَس» فهو «مُفْلَج» بفتح ما قبل الآخر في الثلاثة اسم فاعل"[٢] انتهى محلّ الحاجة من كلامه. و قال المحشّي: «يريد أنّ ما قبل الآخر في «مُحْصَن» مفتوح مع كونه اسم فاعل لكنّه شاذّ و خلاف القياس».

و أنا أقول: لايلزم من كون «محصن» شاذّاً كونه غير فصيح حتّى يستشكل بأنّه كيف ورد في كتاب الله العزيز و ذلک لأنّهم قالوا: الشاذّ على ثلاثة أقسام:

قسم مخالف للقياس دون الاستعمال، و قسم مخالف للاستعمال دون القياس، و كلاهما مقبولان، و قسم مخالف للقياس والاستعمال و هو مردود[٣]؛ و هكذا يجاب عن كلّ شاذّ وقع في القرآن الكريم أو في كلام أولياءالله المعصومين سلام الله عليهم أجمعين إن ثبت كونه كلاماً لهم، و إلّا ففيه كلام ذكرناه في شرحنا على المطوّل عند بيان الفرق بين الأمثلة والشواهد فراجع كما أجابوا به عن وقوع «أبى يأبى» في القرآن الكريم، قال بعض المحقّقين من المحشّين في بحث الالتفات من المطوّل: "إنّ عدم مجيء ما في القرآن في كلام بلغاء الجاهليّة لايدلّ على عدم فصاحته، فإنّ القرآن ممّا يستشهد به لا عليه" انتهى.

و قد يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثيّ على وزن «فاعل» نحو: «يافِع» من «أَيْفَع» لكنّه شاذّ.

---

١. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. جامع المقدّمات، كتاب شرح التصريف: ١٨٥.

٣. انظر: المصدر السابق: ١٥٦.

(و إن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر) و المدحرج و المكرم إلى آخره. (و في اسم مفعول الثّلاثيّ اطّرد زنة مفعول كآت من قصد) و هو مقصود. (و ناب نقلا) أي سماعا (عنه) أي عن وزن مفعول ثلاثة أشياء ....

اسم المفعول

(و إن فتحت منه) أي من اسم الفاعل (ما كان انكسر) أي ما قبل الآخر (صار) بعد الفتح (اسم مفعول كمثل «المُنْتَظَر») فالظاء منه في اسم الفاعل كان منكسراً ففتحت فصار اسم مفعول (و) قس عليه («المُدَحْرَج» و «المُكْرَم») و كلّ ما ذكر من الأمثلة (إلى آخره).

(و في اسم مفعول الثلاثيّ اطّرد زنة «مَفْعُول» كآتٍ من «قَصَد» و هو) أي الآتي من «قصد» («مَقْصُود»)، و قد تقدّم أنّ هذا الوزن قد يأتي للمصدر[١] و كذلك يأتي لاسم الفاعل نحو: ﴿حِجاباً مَسْتُورا﴾[٢].

قالوا: أدخل الميم في اسم المفعول الثلاثيّ نحو: «مضروب» لتعذّر حرف العلّة لما ذكر في اسم الفاعل غير الثلاثيّ فصار «مُضْرَب» ثمّ فتح الميم حتّى لايلتبس باسم المفعول من باب الإفعال فصار «مَضْرَب» و لم يكسر، لئلا يلتبس باسم الآلة ثمّ أشبع ضمّة الراء لانعدام «مفعل» في كلام العرب بدون التاء أو الواو كما في كتاب شرح الأمثلة فتولّد منها الواو فصار «مَضْرُوب»، و إنّما قالوا: بدون التاء، لأنّ وزن «مفعل» مع التاء موجود في كلامهم نحو: «مكرمة» و «مسرقة» و «مغربة»، و كذا مع الواو نحو: «مضروب» و «منصور» و أمّا بدون التاء والواو فهو «مرفوض» في كلامهم[٣].

(و ناب نقلاً أي سماعاً) عن العرب (عنه أي عن وزن «مفعول» ثلاثة أشياء):

---

١. الصفحة: ٣٠.

٢. الإسراء: ٤٥.

٣. انظر: مراح الأرواح: ٧٥.

أحدها: (ذو فعيل) و يستوي فيه المذكّر و المؤنّث (نحو فتاة أو فتى كحيل) بمعنى مكحول

(أحدها: ذو فَعيل) أي ما كان على هذا الوزن (و يستوي فيه المذكّر والمؤنّث نحو: «فتاة) كَحيل» أي «مكحولة» (أو «فتى كحيل» بمعنى «مكحول»).

و إنّما يستوي المذكّر والمؤنّث في «فعيل» بمعنى المفعول و لايستويان في «فعيل» بمعنى الفاعل نحو: «رجل نصير» و «امرأة نصيرة» فرقاً بين «فعيل» بمعنى المفعول و «فعيل» بمعنى الفاعل.

فإن قيل: لم لم يعكس بأن يستوي المذكّر والمؤنّث في «فعيل» بمعنى الفاعل و يميّزا في «فعيل» بمعنى المفعول، مع أنّه يحصل الفرق بذلك أيضاً؟!

قلنا: لأنّ الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول، لأنّ الفاعل مقصود و عمدة في الكلام والمفعول فضلة والتميّز أصل بالنسبة إلى عدم التميّز، فأعطي الأصل للأصل والفرع للفرع مراعاة للمناسبة و قدّم نظير ذلك عند قوله:

بالألف ارفع المثنى و «كلا» إذا بمضمر مضافاً وصلا

حيث اشترط إعراب التثنية في «كلا» و «كلتا» بالإضافة إلى الضمير فراجع[1] و هذا الاستواء في «فعيل» بمعنى المفعول إنّما هو فيما ذكر الموصوف، كما أشار إليه المصنّف، إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال كما تقدّم في قوله: «كلامنا لفظ مفيد كاستقم» فتذكر[2] و إن لم يذكر الموصوف يفرق بين المذكّر والمؤنّث بالتاء، لئلا يلزم التباس أحدهما بالآخر.

فإن قلت: يلزم حينئذ التباس «فعيل» بمعنى المفعول بـ «فعيل» بمنى الفاعل إذ فيه أيضاً يفرق بينهما بالتاء.

قلت: نعم لكن هذا الالتباس بعيد بين الفاعل والمفعول فيدفع الالتباس بقرينة ما بخلاف الالتباس بين المذكّر والمؤنّث، فإنّه قريب بدون التاء فيجب دفعه بالتاء.

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١١٢.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٤.

و ثانيها: فعل كقبض بمعنى مقبوض، و ثالثها: فعل كذبح بمعنى مذبوح ذكرهما في شرح الكافية، و لا تعمل هذه الثّلاثة عمل اسم المفعول، فلا يقال: «مررت برجل ذبح كبشه»

والحاصل أنّ التباس الفاعلين المذكّر والمؤنّث بخلاف التباس الفاعل والمفعول، فإنّه بعيد يدفع بقرينة من القرائن.

و قد ينزّل «فعيل» بمعنى الفاعل منزلة «فعيل» بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكّر والمؤنّث نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ الله قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، فإنّ «قريب» و إن كان من قبيل «فعيل» بمعنى فاعل إلّا أنّه بمعنى المفعول في الحقيقة، لأنّه تبارک و تعالى يقرب رحمته من المحسنين، لأنّ الرحمة بنفسها لايقرب بل أسبابها، و التوفيق في الأسباب منه تعالى و ما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت و إليه أنيب.

و اعلم أنّه إذا جعل وزن «فعيل» بمعنى المفعول من قبيل الأسماء بأن يغلب فيه جانب الاسميّة فحينئذ لايستوي فيه المذكّر و المؤنّث نحو: «بعير ذبيح» و «ناقة ذبيحة» و «رجل لقيط» و «امرأة لقيطة».

(و ثانيها «فَعْل») بفتح الفاء و سكون العين (كـ «قَبْض» بمعنى «مقبوض»).

(و ثالثها «فِعْل») بكسر الفاء و سكون العين (كـ «ذِبْح» بمعنى «مذبوح» ذكرهما في شرح الكافية، ولاتعمل هذه الثلاثة عمل اسم المفعول فلايقال:) «مررت برجل كحيل عبده» برفع «عبده» كما يقال: «مررت برجل مكحول عبده» برفع «عبده» و قد أجازه بعضهم[2]، و كذا لايقال: («مررت برجل ذبح كبشه») برفع «كبشه» (ولا) يقال أيضاً:

---

١. الأعراف: ٥٦.

٢. انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٣٩.

و لا «صريع غلامه» و أجازه ابن عصفور.

(«صريع غلامه») برفع «غلامه» و قد يصحّ أن يقال: «مذبوح كبشه» و «مصروع غلامه» برفع «كبشه» و «غلامه» (و أجازه ابن عصفور[١]).

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥١.

باب إعمال الصفة المشبّهة باسم الفاعل

هذا باب إعمال (الصفة المشبّهة باسم الفاعل).
(صفة استحسن جرّ فاعل معنى بها) بعد تقدير تحويل إسنادها عنه ....

(هذا باب إعمال الصفة المشبّهة باسم الفاعل)

التبيين

أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين:

الأوّل إنّها مثله في الدلالة على الحدث و فاعله. والثاني إنّها تثنى و تجمع و تذكّر و تؤنّث مثله، تقول: «حسن، حسنان، حسنون، حسنة، حسنتان، حسنات» كما تقول: «ضارب، ضاربان، ضاربون، ضاربة، ضاربتان، ضاربات» ولكن خالفته في أنّها لاتدلّ على الحدوث الذي يدلّ عليه اسم الفاعل، و لذلک انحطت درجتها عنه فجعل عملها للشباهة به لا لنفسها أصالة.

و قد علم من ذلک أنّ كلّ ما لايدلّ على الحدوث بل على الثبوت فهو صفة مشبهة مطلقاً، سواء كان على وزن «فاعل» كـ«طاهر القلب» أم لا كـ«جميل الظاهر» و سواء كان فعله ثلاثيّاً مجرّداً كالمثالين أم لا كـ«منطلق اللسان» بل و إن كان اسم مفعول نحو: «محمود المقاصد».

والمراد بكونها للثبوت كونها كذلک بحسب الأصل فنحو «ضامر» و «طالق» اسما فاعل، لأنّهما في الأصل بمعنى الحدوث ثمّ عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال فلايقال: «طالق» و كذا «ضامر» إلّا لمن ثبت لها الطلاق أو الضمارة لا لمن تجدّد لها آناً فآناً، فتأمّل.

التعريف

(صفة استحسن) أي يصحّ و لم يقبح (جرّ فاعل معنى بها) المشبهة اسم فاعل. حاصله أنّ الصفة التي يصحّ بدون قبح جرّ الفاعل المعنويّ بها، هي صفة مشبهة لكن يعتبر في الاستحسان أي الصحة بدون القبح أن يكون ذلک حاصلاً و لو (بعد تقدير تحويل إسنادها عنه) أي عن

إلى ضمير موصوفها هي (المشبهة اسم الفاعل) فخرج بما ذكره نحو: «زيد ضارب أخوه» و بما زدته «زيد كاتب أبوه» ....

الفاعل المعنويّ (إلى ضمير) مستتر فيها راجع إلى (موصوفها هي المشبهة اسم فاعل؛ فخرج بها ذكره) المصنّف (نحو «زيد ضارب أخوه»)، إذ لايحسن ولايصحّ جرّ «أخوه» بإضافة «ضارب» إليه بأن يقال: «زيد ضارب أخيه»، إذ يلزم حينئذ توهّم الإضافة إلى المفعول، فهذا المثال ممتنع و غير مستحسن من دون أن يفرض و يقدر تحويل الإسناد عن «أخوه» إلى ضمير موصوفها، إذا الصفة فيه متعدّية يحتمل إضافتها إلى مفعولها فيلتبس الإضافة إلى الفاعل بالإضافة إلى المفعول، فـ «ضارب» في المثال ليس صفة مشبهة لعدم استحسان جرّ الفاعل أعني «أخوه» بها، لأجل الالتباس.

و خرج (بها زدته) أي الشارح و هو قوله: «بعد تحويل إسنادها» إلخ نحو: («زيد كاتب أبوه»)، لأنّه لايحسن إضافة «الكاتب» إلى «أبوه»، و جرّه به بعد تحويل إسناد «كاتب» عن «أبوه» إلى ضمير مستتر في الكاتب راجع إلى «زيد» إذ لا علاقة مجوّزة لإسناد الكتابة الصادرة عن الأب إلى الابن لعدم العلاقة بين الأب والابن بحيث يجوز بها إسناد الفعل الصادر عن أحدهما إلى الآخر.

و بعبارة أخرى لايحسن إسناد الكتابة الصادرة من الأب إلى الابن إلّا بمجاز بعيد لايقبله الذوق السليم والطبع المستقيم بخلاف نحو «رجل حسن وجهه»، إذ يجوز إسناد الحسن الثابت للوجه إلى «زيد» بعلاقة الكلّ والجزء، فيحسن فيه الإضافة و جرّ الوجه بعد تحويل الإسناد عن «وجهه» إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى «رجل» لوجود العلاقة و يقبح الإضافة والجرّ في «زيد كاتب أبوه» لعدم العلاقة.

قال في حاشية المغني فيها افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة: "و منها استحسان إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى كـ «حسن الوجه» و «نقي الثغر» و «طاهر العرض» بخلاف اسم الفاعل نحو: «كاتب الأب» و إن كان ليس ممتنعاً لكنّه قبيح، لأنّ الصفة لايضاف إلى مرفوعها

و استحسان جرّ الفاعل بها بأن تضاف إليه يدرک بالنّظر في المعنى.

حتّى يقدّر تحويل الإسناد إلى موصوفها بدليلين: أحدهما أنّه لو لم يقدّر ذلک لزم إضافة الشيء إلى نفسه و الثاني أنّهم يؤنّثون الصفة في نحو «هند حسنة الوجه»، فلهذا حسن أن يقال: «حسن الوجه»، لأنّ من حسن وجهه، حسن أن يسند الحسن إلى جملته مجازاً و قبح أن يقال: «كاتب الأب»، لأنّ من كتب أبوه لايحسن أن يسند إليه الكتابة" انتهى.

و ليلعم أنّه ليس المراد من العلاقة في المقام ما يعتبرونه في المجاز اللغويّ حتّى يقال: إنّ المقام مجاز عقليّ، لأنّه مجاز في الإسناد لا مجاز لغويّ، فلايفيد العلاقة المذكورة في المقام؛ بل المراد منها هاهنا ما يصحّح إسناد الوصف الثابت لشيء إلي شئ آخر بحكم العرف والذوق السليم و لو لم يكن هذا المصحّح من العلاقات المعتبرة في المجاز العقليّ ولا من العلاقات المعتبرة في المجاز اللغويّ على أنّ معرفة هذا المجاز و أنّه من أيّ قسم من المجازين و هل هو من المجاز العقليّ أم من اللغويّ و معرفة أنّ العلاقة المعتبرة في استحسان هذه الإضافة و جرّ الفاعل المعنويّ أظنّ أنّه ممّا يحم حوله أحد، فالمناط في استحسان ذلک كما قلنا هو الذوق السليم والعرف.

و لعلّه إلى ذلک يشير الشارح بقوله: (و استحسان جرّ الفاعل بها بأن تضاف إليه يدرک بالنظر في المعنى) كما أنّه جواب أيضاً عمّا أورده ابن المصنّف في هذا المقام من الدور، و هذا نصّ عبارته: "و هذه الخاصة {أي استحسان جرّ الفاعل المعنويّ بها} لاتصحّ لتعريف الصفة المشبهة و تميّزها عمّا عداها، لأنّ العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخّر عنه و أنت تعلم أنّ العلم بالمعرّف {بالكسر} يجب تقدّمه على العلم بالمعرّف {بالفتح} و لذلک {أي للزوم هذا الدور} لم أعول في تعريفها على استحسان إضافتها إلى الفعل"[1] انتهى. فأشار الشارح إلى جوابه بقوله: «و استحسان جرّ الفاعل بها» إلخ.

و حاصله أنّ الصفة المشبهة و إن كانت معرفته موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل و جرّه بها، لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل و جرّه بها ليس موقوفاً على معرفة كونها صفة

---

١. شرح ابن الناظم: ١٧٣، ما بين { } من كلام الأستاذ رحمه الله.

(و) تخالف اسم الفاعل في أنّ (صوغها) لا يكون إلّا (من لازم لحاضر) ....

مشبهة، و إنّما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضميره لايكون فيه لبس ولا قبح فتحسن الإضافة و يكون مجازاً مقبولاً عند صاحب الذوق السليم والطبع المستقيم.

فظهر من جميع ما ذكرنا أنّ المانع أي عدم الاستحسان في «كاتب الأب» إنّما هو عدم العلاقة لا الالتباس بالمفعول، إذ الالتباس لايعقل فيه، إذ الكتابة لاتقع على أمثال الأب بل على القرطاس و أمثاله بخلاف الضرب، فإنّه يقع على «زيد» و أمثاله، فظهر وجه الفرق بين المثالين.

الفروق بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة

(و تخالف) الصفة المشبهة (اسم الفاعل في) أمور قد تقدّم الإشارة إلى بعضها.

و منها (أنّ صوغها) أي اشتقاقها (لايكون إلّا من) فعل قاصر أي (لازم)، سواء كان لزومه بالأصل كـ «حسن» و «طاهر» أو بالتنزيل بأن يحوّل المتعدّي إلى «فعُل» بضمّ العين، ثمّ يصاغ منه الصفة المشبهة، فلايرد أنّ «الرحمن» و «الرحيم» صفتان مشبهتان مع أنّهما صيغتا من المتعدّي بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يصاغ من المتعدّي والقاصر كـ «ضارب» و «قائم» و «مستخرج» و «مستكبر»، فتأمّل.

و منها أنّ صوغها لايكون إلّا (لحاضر) من الأزمنة الثلاثة متّصلاً بالزمان الماضيّ بمعنى أنّ الصفة ثبتت في الماضيّ و دامت إلى الزمان الحاضر فمعنى «رجل حسن الوجه» أنّه حسن الوجه دائماً إلى الآن فلايستعمل في الماضيّ المنقطع أو المستقبل، فلايقال: «رجل حسن الوجه أمس أو غداً»، و إن أريد ذلك فلابدّ من أن يقال: «حاسن وجهه أمس أو غداً» و كذلك إذا أريد الزمان الحاضر فلابدّ من أن يقال: «رجل حاسن وجه الآن».

والحاصل أنّك إن أردت ثبوت الحسن مع قطع النظر عن زمان معيّن تقول: «حسن» و إن أردت زماناً معيّناً و حدوثها في ذلك الزمان تقول: «حاسن»، والسرّ في ذلك أنّ التقيّد بالزمان

و في أنّها تكون مجارية للمضارع (كطاهر القلب) و غير مجارية له، بل هو الغالب نحو: (جميل الظّاهر).

يخرجها عن كونها صفة مشبهة، لأنّها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث و لذلك قيل: إنّه لايقال: «رحم» إلّا لمن صار الرحم طبيعة له كـ «الكريم» و «البخيل»[١].

و هاهنا عويصتان:

الأولى قولهم: إنّ مطلق المشتقّ حقيقة في الماضي والحاضر و مجاز في المستقبل، ولايفرقون في هذه المسألة بين الصفة المشبهة و غيرها فكيف ذلك مع قولهم بأنّها لاتدلّ على الزمان.

والثانية أنّ مطلق المشتقّ إذا كان حقيقة في الماضي والحال، فكيف يقولون بأنّ الاسم لايدلّ على الزمان وضعاً مع أنّ كون شيء حقيقة في شيء معناه كونه كذلك وضعاً فتدبّر.

(و) منها أنّها تخالفه (في أنّها تكون مجارية) و موازنة (للمضارع) في حركاته و سكناته، والمراد من المجاراة والموازنة هنا العروضيّة لا الصرفيّة و قد تقدّم الفرق بينهما[٢] (كـ «طاهر القلب»)، فإنّها مجارية لـ «يطهر،» (و غير مجارية له بل هو) أي كونها غير مجارية له (الغالب نحو: «جميل الظاهر»).

هذا، ولكن قال ابن الحاجب[٣] و شارح كلامه: "و صيغتها أي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أنواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثيّ المجرّد، فلايجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً"[٤] انتهى، و نقل عن الزمخشري[٥] أيضاً مثل

---

١. انظر: الحدائق الندية: ٢/ ٢٠٤.

٢. الصفحة: ١٤.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٤. الفوائد الضيائيّة (شرح الجامي) طبعة الحجريّة، بخط عبد الرحيم: ٢١٥.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٣١.

(و عمل اسم الفاعل المعدّى) ثابت (لها على الحدّ الذي قد حدّا) في اسم الفاعل، و هو الإعتماد على ما ذكر ....

ذلک، والظاهر من كلام السيّد ميرشريف[1] في صرفه الفارسي أيضاً ذلک[2]، فالمسألة ليست بهذا النحو من التسليم الذي يظهر من كلام المصنّف والشارح و من وافقهما، و أمّا اسم الفاعل فلا خلاف في أنّه أبداً يكون مجارياً للمضارع مجاراة عروضيّة كـ «ضارب» و «قائم»، فإنّهما مجاريان لـ «يضرب» و «يقوم» و هذا واضح.

و منها أنّها تخالفه من حيث العمل، لأنّه لايخالف فعله في العمل و هي تخالفه، فإنّها تنصب كما سيأتي مع قصور فعلها و إلى هذا أشار بقوله: (و عمل اسم الفاعل المعدّى ثابت لها على الحدّ الذي قد حدّ في اسم الفاعل و هو الاعتماد على ما ذكر) هناک إلّا الزمان و قد بيّنا وجهه آنفاً[3] و إلّا اللام الموصولة، لأنّ الاعتماد عليها لايتأتّى فيها، لأنّ اللام الداخلة فيها كما قيل ليست بموصولة بالاتفاق بل هي حرف تعريف[4] و إنّما لم تكن فيها موصولة، لأنّ مدخول اللام الموصولة و إن كان بحسب الصورة اسماً كـ «ضارب» مثلاً إلّا أنّ ذلک الاسم في معنى الفعل و قائم مقامه ولا يتأتّى فيها ذلک، لأنّها تدلّ على الثبوت والفعل لكون الزمان جزء من مفهومه كما تقدّم في باب المفعول المطلق[5] في قوله:

المصدر اسم ما سوى الزّمان من ... مدلولي الفعل كـ «أمن» من «أمن»

يدلّ على التجدّد فلاتقوم مقامه فلايدخل عليها «ال» الموصولة التي حقّها أن تدخل على الجملة أو شبهها.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٤.

٢. جامع المقدّمات: ٥٩.

٣. الصفحة: ٥٩.

٤. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٥١، و حاشية الصبان: ٣/ ٦.

٥. الجزء الثاني، الصفحة: ١١٠.

....

هذا، ولكن في دعوى الاتفاق في كون الداخلة عليها حرف تعريف تأمّل، إذ منهم من قال بأنّها أيضاً موصولة كـ «ال» الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول و هذا هو الأقوى و يظهر وجهه عند بيان صور الصفة المشبهة فانتظر.

قال في المغني: "«ال» على ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» و فروعه و هي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة و ليس بشيء، لأنّ الصفة المشبهة للثبوت فلاتؤوّل بالفعل، و لهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، و قيل: هي في الجميع حرف تعريف و لو صحّ ذلك لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف، و قيل: موصول حرفيّ و ليس بشيء، لأنّها لاتؤوّل بالمصدر"[1] انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

و قال في المطوّل، في بحث الاستغراق، في بيان مثال الخطيب "كقولنا: «جمع الأمير الصاغة» أي صاغة بلده أو مملكته، لأنّه المفهوم عرفاً لا صاغة الدنيا، فإن قلت: «الصاغة» جمع «صائغ» واللام في اسم الفاعل و اسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازنيّ فكأنّ التمثيل مبنيّ على مذهبه، قلت: الخلاف إنّما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث، لأنّهم يقولون: إنّه فعل في صورة الاسم و لهذا يعمل و إن كان بمعنى الماضي و أمّا ما ليس بمعنى الحدوث من نحو «المؤمن» و «الكافر» و «الصائغ» و «الحائک» فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقاً و كلام الكشّاف والمفتاح يفصح عن ذلک في غير موضع"[2] انتهى.

---

١. مغني اللبيب: ٧١.

٢. المطوّل: ٨٢ ـ ٨٣.

نحو: «زيد حسن الوجه» لكنّ النّصب هنا على التّشبيه بالمفعول بخلافه ثمّة. (و) ممّا خالفت فيه إسم الفاعل أنّ (سبق ما تعمل فيه مجتنب) لفرعيّتها بخلاف غير معمولها كالجارّ و المجرور، فيجوز تقديمه عليها.

و اعلم أنّ الصفة المشبهة تنصب الحال والتميّز والمستثنى و ظرف الزمان والمكان والمفعول معه والمفعول المطلق على رأي[1]، و لايعمل في المفعول به، لأنّها مأخوذة من فعل قاصر فليس لمصدرها من يقع عليه ولكنّ النحاة جعلوها كاسم الفاعل في (نحو «زيد حسن الوجه») و في «زيد الحسن وجهاً» و لذا قالوا: (لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول) به إن كان المعمول معرفة كالمثال الأوّل و على التميّز كالمثال الثاني (بخلافه) أي النصب (ثمّة) أي في اسم الفاعل، فإنّه فيه على المفعول به الحقيقي نحو: «زيد ضارب عمراً» فنصب «عمراً» على المفعول به الحقيقيّ لا على التشبيه به.

(و ممّا خالفت) الصفة المشبهة (فيه اسم الفاعل أنّ سبق ماتعمل فيه مجتنب لفرعيّتها)، لأنّها تعمل لشباهتها باسم الفاعل في الدلالة على الحدث، فلذا انحطت عنه في أمور:

منها عدم جواز إعمالها في المعمول المتقدّم لضعفها بالفرعيّة، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحقّ التشبيه أي من حيث إنّها صفة مشبّهة باسم الفاعل (بخلاف غير معمولها) بحقّ التشبيه (كالجارّ والمجرور)، فإنّ عملها فيه ليست من حيث التشبيه بل بما فيه من معنى الفعل، لأنّ الظرف والجارّ والمجرور يكفيهما رائحة من الفعل، (فيجوز تقديمه) أي الجارّ والمجرور (عليها) بخلاف اسم الفاعل، فإنّ معموله يجوز أن يتقدّم عليه مطلقاً كما تقدّم في أول باب إعمال اسم الفاعل[2] نحو: «زيد عمراً ضارب».

---

١. انظر: حاشية الصبان: ٣/ ٦.

٢. الصفحة: ١٥.

(و) أنّ (كونه ذا سببيّة) بأن اتّصل بضمير موصوفها لفظا أو معنى (وجب) نحو: «زيد حسن وجهه» و «حسن الوجه» أي منه، بخلاف غير المعمول. (فارفع بها) على الفاعليّة (و انصب) على التّشبية بالمفعول به في المعرفة و على التّمييز في النّكرة (و جرّ) بالإضافة حال كونها (مع أل و و دون أل) ....

(و) منها (أنّ كونه) أي ما تعمل فيه أي معمولها (ذا سببيّة بأن اتّصل) المعمول (بضمير موصوفها لفظاً أو معنى وجب نحو: «زيد حسن وجهه»)، فـ «وجهه» معمول سببيّ، لأنّه اتّصل بضمير الموصوف أعني «زيد» (و) نحو: («حسن الوجه») فـ «الوجه» معمول سببيّ، لأنّه اتّصل بضمير الموصوف معنى (أي) تقديراً، لأنّه في تقدير «الوجه (منه») أي «من زيد»، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحقّ التشبيه (بخلاف غير المعمول) بحقّ الشبه، فإنّه لايجب كونه ذا سببيّة، ففي نحو «زيد حسن وجهه يوم الحرب» لايجب كون «اليوم» ذا سببيّة و هذا بخلاف اسم الفاعل، فإنّ معموله يكون سببيّاً نحو: «زيد ضارب غلامه» و أجنبيّاً نحو: «زيد ضارب عمراً».

هذا ما ذكر لها من المفارقات في هذا الكتاب و لها مفارقات أخرى مذكورة في المطوّلات فمن أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعتها[١].

صور الصفة المشبهه

و اعلم أنّ صور الصفة المشبهة باعتبار كونها منوّنة و مضافة و مع «ال»، و باعتبار كون معمولها كذلک، و باعتبارات أخرى مذكورة في المطوّلات ترتقي إلى أربعة عشر ألفاً و أربعمائة صورة و نحن نكتفي بما ذكر هنا و هو ستّ و ثلاثون صورة.

(فارفع بها على الفاعليّة، وانصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة و على التميّز في النكرة، و جرّ بالإضافة) أي بإضافة الصفة إلى المعمول (حال كونها مع «ال» و) حال كونها (دون «ال»

---

١. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٤٨، و توضيح المقاصد: ٢/ ٨٧٥، و حاشية الصبان: ٣/ ٥.

و قوله (مصحوب أل) هو المتنازع فيه نحو: «رأيت الرّجل الجميل الوجه و الجميل الوجه و الجميل الوجه» و «رأيت رجلا جميلا الوجه و جميلا الوجه» لكن هذا ضعيف، و «جميل الوجه». و عطف على مصحوب أل قوله (و ما اتّصل بها) أي بالصّفة حال كونه (مضافا)

و قوله: «مصحوب ال») منصوب مفعول للأفعال الثلاثة أي «ارفع» و «انصب» و «جرّ» يعني (هو المتنازع فيه).

فهذه ستّ صور في ثلاث منها الصفة مع «ال» و في ثلاث منها الصفة بدون «ال» والمعمول في كلّها مع «ال».

الأولى: رفع المعمول مع «ال» حال كونها أيضاً مع «ال» (نحو: «رأيت الرجل الجميل الوجه») برفع «الوجه».

(و) **الثانية:** نصب المعمول كذلك نحو: «رأيت الرجل (الجميل الوجه») بنصب «الوجه».

(و) **الثالثة:** جرّ المعمول كذلك نحو: «رأيت الرجل (الجميل الوجه») بجرّ «الوجه».

(و) **الرابعة:** رفع المعمول مع «ال» حال كونها دون «ال» نحو: («رأيت رجلاً جميلاً الوجه») برفع «الوجه».

(و) **الخامسة:** نصب المعمول كذلك نحو: «رأيت رجلاً (جميلاً الوجه») بنصب «الوجه»، (لكن هذا ضعيف)، لأنّه من إجراء الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدّي في نصب المعمول المعرفة مع أنّ الصفة إذا كانت مجرّدة عن «ال» ضعيف شبهها بالفعل و ذلك سبب لئلّا يعمل في المعرفة العمل المجازيّ أعني النصب على التشبيه بالمفعول به المحتاج إلى قوّة العامل، و أمّا إذا كانت الصفة مصحوبة لـ «ال» و هي موصولة على التحقيق يؤوّل الصفة حينئذ بالفعل كاسم الفاعل المعرّف بها، فتقوى مشابهتها بالفعل فتعمل العمل المجازيّ المذكور بلاضعف.

(و) **السادسة:** **جرّ** المعمول كذلك نحو: «رأيت رجلاً (جميل الوجه») بجرّ «الوجه».

(**و عطف على**) قوله: («مصحوب «ال») قوله: («و ما اتّصل بها» أي بالصفة)، فيصير مفاد الكلام: ارفع وانصب و جرّ ما أي معمولاً اتّصل بها (حال كونه) أي المعمول (مضافاً

إلى ما فيه أل إو إلى الضمير أو إلى مضاف إلى الضّمير أو إلى مجرّد؛ فالأوّل نحو: «رأيت الرّجل الحسن وجه الأب» و «الحسن وجه الأب» و «الحسن وجه الأب» و «رأيت رجلا وجه الأب» و «حسنا وجه الأب» و لكن هذا ضعيف و «حسن وجه الأب». و الثاني: نحو: «رأيت الرّجل الحسن وجهه» و «الحسن وجهه» و لا تجرّ كما سيأتي، و «رأيت رجلا حسنا وجهه» و «حسنا وجهه» و «حسن وجهه» ....

إلى ما فيه «ال») و هذا ستّ صور في ثلاثة منها الصفة مع «ال» و في ثلاثة منها الصفة دون «ال» (أو) حال كون المعمول مضافاً (إلى الضمير) و هذا أيضاً ستّ صور كذلك (أو) حال كون المعمول مضافاً (إلى مضاف إلى الضمير) و هذا أيضاً ستّ صور كذلك (أو) حال كون المعمول مضافاً (إلى مجرّد) و هذا أيضاً ستّ صور كذلك، فهذه أربعة أقسام كلّ قسم منها ستّ صور في ثلاثة منها الصفة مع «ال» و في ثلاثة منها دون «ال».

(فـ) القسم (الأوّل) أي المضاف إلى ما فيه «ال» (نحو: «رأيت الرجل الحسن وجه الأب») برفع «الوجه»، (و) نحو: «رأيت الرجل (الحسن وجه الأب») بنصب «الوجه»، (و) نحو: «رأيت الرجل (الحسن وجه الأب») بجرّ «الوجه»، (و) نحو: («رأيت رجلاً حسناً وجه الأب») برفع «الوجه» (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسناً وجه الأب») بنصب «الوجه» (ولكن هذا ضعيف) لما ذكر آنفاً (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسن وجه الأب») بجرّ «الوجه».

(و) القسم (الثاني) أي المضاف إلى الضمير (نحو: «رأيت الرجل الحسن وجهه») برفع «الوجه» (و) نحو: «رأيت الرجل (الحسن وجهه») بنصب «الوجه» (و لا تجرّ كما سيأتي) مثاله و بيان سبب عدم جواز الجرّ[1] (و) نحو: («رأيت رجلاً حسناً وجهه») برفع «الوجه» (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسناً وجهه») بنصب «الوجه»، (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسن وجهه») بجرّ «الوجه».

---

١. الصفحة: ٦٨.

لكن هذان ضعيفان. و الثالث: نحو: «رأيت الرّجل الحسن وجه أبيه» و «الحسن وجه أبيه» و لا تجرّ كما سيأتي و «رأيت رجلا حسنا وجه أبيه» و «حسنا وجه أبيه» و «حسن وجه أبيه» لكن هذان ضعيفان.

(لكن هذان) المثالان (ضعيفان)، أمّا وجه الضعف في المثال الأوّل فهو ما تقدّم آنفاً[١] و أمّا المثال الثاني فقيل في وجه ضعفه: إنّهم إنّما ارتكبوا الإضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال أن يبلغ أقصى ما يمكن منه و يقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين أعني حذف التنوين ولايتعرّض لأعظمهما مع إمكانه و هو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنّ في الصفة والذي أجازها بلا قبح هو النظر إلى حصول شيء من التخفيف في الجملة و هو حذف التنوين[٢] مع وروده في حديث الدجّال من قوله ﷺ : «أعور عينه اليمنى»[٣] بجرّ «العين».

(و) القسم (الثالث) أي المضاف إلى مضاف إلى الضمير (نحو: «رأيت الرجل الحسن وجه أبيه») برفع «الوجه» (و) نحو: «رأيت الرجل (الحسن وجه أبيه» بنصب «الوجه» (ولا تجرّ كما سيأتي) مثاله و بيانه[٤] (و) نحو: («رأيت رجلاً حسناً وجه أبيه») برفع «الوجه» (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسناً وجه أبيه») بنصب «الوجه» (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسن وجه أبيه») بجرّ «الوجه».

(لكن هذان) المثالان (ضعيفان)، وجه الضعيف في المثال الأوّل ما تقدّم من ضعف الصفة المجرّدة من «ال» و قوّة المعمول المعرفة، و وجه الضعف في المثال الثاني ما تقدّم من أنّهم إنّما ارتكبوا الإضافة لقصد التخفيف إلى آخر ما ذكر هناك.

---

١. الصفحة: ٦٤.

٢. انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٣٦.

٣. روي من طرق العامّة؛ انظر: صحيح البخاري: ٤/ ١٦٧.

٤. الصفحة: ٦٨.

و الرّابع: نحو: «رأيت الرّجل الحسن وجه أب» لكنّه قبيح و «الحسن وجه أب» و لا تجرّ كما سيأتي، و «رأيت رجلا حسنا وجه أب» لكنّه قبيح، و «حسنا وجه أب» و «حسن وجه أب». (أو مجرّدا) عطف على مضافا نحو: «رأيت الرّجل الحسن وجه» لكنّه قبيح، و «الحسن وجها» و لا تجرّ كما سيأتي و «رأيت رجلا حسنا وجه» لكنّه قبيح، و «حسنا وجها» و «حسن وجه».

(و) القسم (الرابع) أي المضاف إلى مجرّد (نحو: «رأيت الرجل الحسن وجه أب») برفع «الوجه» (لكنّه قبيح) لخلوّ الصفة من ضمير يعود إلى الموصوف لفظاً و هو مع قبحه جائز في الاستعمال لوجود الضمير تقديراً أي «وجه أب منه» (و) نحو: «رأيت الرجل (الحسن وجه أب») بنصب «الوجه» (ولا تجرّ كما سيأتي) مثاله و بيانه (و) نحو: («رأيت رجلاً حسناً وجه أب») برفع «الوجه» (لكنّه قبيح) و وجه قبحه ما تقدّم في وجه القبح السابق حرفاً بحرف فلا نعيده (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسناً وجه أب») بنصب «الوجه» (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسن وجه أب») بجرّ «الوجه»، فصار مجموع هذه الأقسام الأربعة أربعاً و عشرين صورة و هي مع الستّ المتقدّمة ثلاثون صورة.

و قوله: («أو مجرّداً» عطف على) قوله: («مضافاً») أي «أو ارفع و انصب و جرّ ما اتّصل بالصفة حال كون المعمول مجرّداً عن «ال» و عن «الإضافة»، و هذا أيضاً ستّ صور في ثلاثة منها الصفة مع «ال» و في ثلاثة منها دون «ال» (نحو: «رأيت الرجل الحسن وجه») برفع «الوجه» (لكنّه قبيح) و وجه القبح فيه ما تقدّم آنفاً فلا نعيده (و) نحو: «رأيت الرجل (الحسن وجهاً») بنصب «الوجه» (ولا تجرّ كما سيأتي) مثاله و بيانه (و) نحو: («رأيت رجلاً حسناً وجه») برفع «الوجه» (لكنّه قبيح) والوجه فيه أيضاً ما تقدّم (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسناً وجهاً») بنصب «الوجه» (و) نحو: «رأيت رجلاً (حسن وجه») بجرّ «الوجه» هذا تمام الستّ و ثلاثين صورة.

(و لا تجرر بها) حال كونها (مع أل سما من أل خلا و من إضافة لتاليها) فلا تقل: «الحسن وجهه» أو «وجه أبيه» أو وجه أو «وجه أب» (و ما لم يخل) ممّا ذكر (فهو بالجواز و سما) و قد سبق ذلک مشروحا ممثّلا مبيّنا فيه الحسن و الضعيف و القبيح؛ و لله الحمد.

و أمّا بيان صور الجرّ فهو قوله: (ولا تجرر بها) أي بالصفة (حال كونها مع «ال» سما) لغة في الاسم كما تقدّم في أوائل الكتاب[1] عند قوله:

و معرب الأسماء ما قد سلما — من شبه الحرف كـ«أرض» و «سما»

أي لاتجرر بالصفة أي بإضافتها حال كونها مع «ال» اسماً أي معمولاً (من «ال» خلا و من إضافة لتاليها) أي «ال» أيضاً خلا و ذلک الأربع صور التي قلنا إنّها سيأتي (فلا تقل: «الحسن وجهه» أو «وجه أبيه» أو «وجه» أو «وجه أب») بجرّ «الوجه» في الجميع.

و وجه المنع في الجميع أنّ إضافة الصفة فيها و إن أفادت التخفيف بحذف الضمير و استتاره في الصفة لكنّهم لم يجوّزوها، لأنّ إضافة المعرفة في هذه الصور و إن كانت لفظيّة مفيدة للتخفيف لكنّها في الصورة تشبه عكس المعهود من الإضافة، لأنّ المعهود من الإضافة إضافة النكرة إلى المعرفة نحو: «غلام زيد» و «ضارب عمرو» و نحوهما.

(و ما لم يخل ممّا ذكر) أي من «ال» أو من إضافة لتاليها (فهو بالجواز وسم) و ما كان من الصور الجائزة ذا ضمير واحد نحو: «حسن وجهه» برفع «الوجه» فهو أحسن، لأنّ الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة و نقصان، و ما كان منها ذا ضميرين أحدهما في الصفة والآخر في المعمول فهو حسن لاشتماله على الضمير المحتاج إليه و غير أحسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (و قد سبق) جميع (ذلک مشروحاً) بتوضيح منّا (ممثّلاً مبيّناً فيه) بياناً وافياً (الحسن) والأحسن (و الضعيف والقبيح ولله الحمد).

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٧.

باب التعجّب

هذا باب (التعجب). و له صيغ كثيرة نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالله وَ كُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ﴾ «سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس».

(هذا باب التعجّب)

التعريف

التعجّب انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة ما يجهل سببه و يقلّ في وجوده، و لهذا لايصلح التعجّب على الله تعالى، لأنّه عالم السرّ والخفيّات لايخفى عليه شيء، و ما ورد منه تعالى نحو: ﴿**فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النّار**﴾[1] فهو مصروف إلى المخاطب أي يجب أن يتعجّب العباد منه. و قريب من ذلک ما قيل: هو استعظام و زيادة في وصف فعل خفي سببه و خرج بها المتعجّب منه عن نظائره أو قل نظيره فلذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب[2].

صيغ التعجّب

(و له) أي التعجّب (صيغ كثيرة نحو: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالله وَ كُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ**﴾[3])، فإنّ الاستفهام يفيد التعجّب بقرينة المقام، و نظيره الهمزة في قوله تعالى: ﴿**أَ لَمْ تَرَ إِلى رَبّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ**﴾[4] و نحو ما روي عنه صلى الله عليه وآله : («**سبحان الله! إنّ المؤمن لاينجس**»[5]) و الأصل في ذلک أن يسبّح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثمّ استعمل في كلّ متعجّب منه، لأنّه تعالى خالق كلّ

---

١. البقرة: ١٧٥.

٢. انظر: رياض السالكين: ٦/ ٢٣٢.

٣. البقرة: ٢٨.

٤. الفرقان: ٤٥.

٥. رواه العامّة؛ انظر: مصنّف ابن أبي شيبة: ١/ ١٥٩.

«واها لليلى ثمّ واها واها» و المبوّب له في النحو صيغتان أشار إليهما بقوله: (بأفعل انطق حال كونه (بعد ما) النكرة إن أردت (تعجبا).

العجائب كما بيّناه في «لله درّه فارساً»[١] و نحو: («واهاً لليلى ثمّ واهاً واهاً»[٢]) و نحو: «قاتله الله من شاعر».

(والمبوب له في النحو) أي ما جعل له في النحو باب (صيغتان أشار) المصنّف (إليهما بقوله: بـ «أَفْعَلَ») على وزن «أكرم» (انطق حال كونه بعد «ما» النكرة) التامّة أو الناقصة أو معرفة ناقصة أي الموصولة (إن أردت تعجّباً).

قال في المغني: "والتامّة تقع في ثلاثة أبواب، أحدها التعجّب نحو: «ما أحسن زيداً» المعنى «شيء حسن زيداً» جزم بذلك جميع البصريّين إلّا الأخفش فجوّزه، و جوّز {أيضاً} أن تكون معرفة موصولة، والجملة بعد ها صلة لا محلّ لها، و {جوّز أيضاً} أن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها و عليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً تقديره «شيء عظيم» و نحوه"[٣] انتهى محلّ الحاجة من كلامه، و قال بعضهم: إنّها استفهاميّة[٤] و ما بعدها خبرها.

قال الرضيّ[٥]: "و هو قوي من حيث المعنى، لأنّه كأنّه جهل سببه فاستفهم عنه، و قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجّب نحو: ﴿وَ ما أَدْراكَ ما يَوْمُ الدِّينِ﴾[٦] و «أ تدري من هو؟»"[٧] انتهى.

---

١. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٥١.
٢. نسب إلى غير واحد، كأبي النجم في شرح ديوان المتنبي للعكبري: ٤/ ٢٦٩.
٣. مغني اللبيب: ٣٩٢. ما بين { } من كلام الأستاذ ﷺ.
٤. ذهب إليه الفرّاء و ابن درستويه؛ شرح التصريح: ٢/ ٥٩.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٦. الإنفطار: ١٧.
٧. شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٤.

....

و قيل: مذهبه ضعيف من حيث إنّه نقل استفهام إلى التعجّب والنقل من إنشاء إلى انشاء لم يثبت[١]، و أنا أقول: مذهب الرضيّ هو المرضيّ؛ و أمّا قول المضعّف: إنّ نقل إنشاء إلى إنشاء لم يثبت، فهو كلام أجوف بعد ما نقلناه في أول الباب من الصيغ الكثيرة.

و لا خلاف بينهم ظاهراً في أنّ همزة «أَفْعَل» للتعدية بدليل تعدّي «ما أحسن زيداً» و ﴿**فَما أَصْبَرَهُم**﴾[٢] و إنّما الخلاف قبل دخول الهمزة بعد الإجماع على أنّ الفعل الداخلة عليه الهمزة كان لازماً و إلّا لتعدّى نحو: «ما أضرب زيداً» إلى مفعولين.

و اختلف في أنّه بأي شيء حصل له اللزوم، فقال بعضهم: بنقله إلى فَعُل مضموم العين، و قال بعضهم: بتضمينه معنى فعل من أفعال الغرائز[٣] التي هي لازم دائماً كـ «ضعف» و «كمل» و «نقص»، و استدلّوا على فعليّة «أفعل» هذا بدخول نون التأكيد عليه[٤] في قوله: «فأحر به من طول فقر فأحريا»[٥] الشاهد في «أحريا» إذ أصله «أحرين» كما يأتي في باب نوني التأكيد[٦] عند قوله:

و غير إمّا من طوالب الجزاء   و آخر المؤكّد افتح كابرزا

هذا بناء على كون «أحريا» بفتح الراء حتّى يكون على وزن «أفعل» بفتح العين، و بعضهم استشهد به على فعليّة «أَفْعِل» بكسر العين بناء على كون «أحريا» بكسر الراء.

---

١. المصدر السابق.

٢. البقرة: ١٧٥.

٣. انظر: شرح الكافية: ٢/ ١٠٩٤، و شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٩.

٤. انظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٠.

٥. بلا نسبة.

٦. الصفحة: ٣٣٠.

(أو جيء بأفعل) و هو خبر بصيغة الأمر (قبل) فاعل له (مجرور ببا) زائدة لازمة.

و هذا هو الأقوى، لأنّ دخول نون التأكيد على غير الماضيّ شاذّ لايثبت به فعليّة شيء و إلّا يلزم أن يثبت به فعليّة «قائل» في قوله: «أ قائلن أحضروا الشهودا»[١].

(أو جئ بـ «أَفْعِل») بكسر العين (و هو خبر) و إخبار عن حصول التعجّب للمتكلّم (بصيغة الأمر قبل فاعل له مجرور بباء زائدة لازمة) هذا، ولكن في كون «أَفْعِل» إخباراً محلّ تأمّل بل منع.

قال ابن الحاجب[٢]: "فعل التعجّب ما وضع لإنشاء التعجّب"[٣]، و قال بعض المحقّقين: "المشهور عند النحاة البصريّين انّها فعل ماض جاء على صورة الأمر، و بالمجرور بالباء الزائدة وجوباً هو فاعله و أصل الكلام «أحسن زيد» {بفتح السين} أي صار ذا حسن، ثمّ أرادوا أن يدلّوا به على إنشاء التعجّب فحوّلوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء ثمّ أرادوا أن يسندوه إلى «زيد» فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، {لأنّ فاعله يجب أن يكون ضميراً مستتراً وجوباً} فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو: «امرر بزيد» ثمّ التزموا ذلک"[٤] انتهى، فظهر أنّ القول بكون «أفعل» خبراً بصيغة الأمر ظاهره باطل، اللهمّ إلّا أن يراد أنّه كان خبراً في الأصل ثمّ صار بصورة الأمر لإنشاء التعجّب.

و قد ظهر ممّا ذكرنا أنّه لاضمير في «أَفْعِل» ـ بكسر العين ـ لأنّ المجرور بالباء فاعل له والفاعل واحد ليس إلّا ولكن قال بعضهم: إنّ المجرور بالباء مفعول والباء للتعدية[٥] ففيه ضمير هو الفاعل فمعنى «أحسن بزيد» حينئذ «اجعله حسناً» بمعنى «صفه به» و قال جماعة[٦]:

---

١. لرؤبة بن العجّاج؛ انظر: شرح التصريح: ١/ ٣٥.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.
٣. الكافية: ٤٩.
٤. شرح ابن عقيل، حاشية محمّد محي الدين عبد الحميد: ٢/ ١٤٨.
٥ . نسبه المراديّ إلى بعض المتأخّرين؛ توضيح المقاصد: ٢/ ٨٨٧.
٦. قاله الفرّاء والزجّاج والزمخشريّ وابن كيسان وابن خروف؛ شرح التصريح: ٢/ ٦١.

(و تلو أفعل) أي الذي بعده (انصبنّه) مفعولا و تلو أفعل اجرره كما تقدّم (كما أوفى خليلينا و أصدق بهما. و حذف ما منه تعجّبت) و إبقاء صيغة التّعجّب (استبح إن كان عند الحذف معناه يضح) و لا يلتبس، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِرْ﴾ و قول علي عليه السلام:

إنّ «أحسن» أمر لكلّ أحد بأن يجعل زيداً حسناً و إنّما المراد أن يصفه بالحسن فكأنّه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإنّ فيه من جهات الحسن كلّ ما يمكن أن يكون في شخص و كذلك يقال في بقيّة المصادر ممّا يشتق منه فعل التعجب.

(و تلو «أفعل») ـ بفتح العين ـ (أي الذي بعده) سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً (انصبنّه مفعولاً و تلو «أفعل») ـ بكسر العين ـ (اجرره) بالباء الزائدة إن قلنا: إنّه فاعل، أو بباء التعدية إن قلنا: إنّه مفعول (كما تقدّم) الأقوال فيها مفصّلاً (كـ «ما أوفى خليلينا») مثال لـ «أفعل» ـ بفتح العين ـ (و «أصدق بهما») مثال لـ «أفعل» بكسر العين و سكون اللام.

حذف المتعجّب منه

(و حذف ما منه تعجّبت) وحده (و إبقاء صيغة التعجّب) سواء كان «أفعل» بفتح العين أو بكسرها (استبح) إن كان ضميراً (إن كان عند الحذف معناه يضح ولايلتبس) و إن كان هناك قرينة تدلّ على المحذوف (كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِرْ﴾[1]) مثال لـ «أفعل» ـ بكسر العين ـ والشاهد في حذف المتعجّب منه من «أبصر».

و اعلم أنّ هذا ينافي ما ذكر الشارح في باب الفاعل[2] من أنّهم قالوا: لايحذف الفاعل أصلاً عند البصريّين، و يؤكّد أيضاً القول بكون المجرور في «أفعل» مفعولاً و لذلک قال بعضهم[3]: الضمير استتر فيه (و) نحو: (قول عليّ عليه الصّلاة والسّلام:

١. مريم: ٣٨.

٢. الجزء الثاني، الصفحة: ٨.

٣. قاله الفارسيّ و جماعة؛ شرح التصريح: ٢/ ٦٣.

جزى الله عنّي و الجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعفّ و أكرما

(و في كلا الفعلين) «أفعل» و «أفعل به» (قدما لزما منع تصرّف بحكم) من جميع النّحاة (حتما) أي نفذ، و هما نظيرا ليس و عسى و هب و تعلّم.

جزى الله عنّا والجزاء بفضله ربيعة خيراً ما أعفّ و أكرما) [1]

فحذف المتعجّب منه من الفعلين أي «ما أعفّهم و ما أكرمهم».

منع تصرّف «أفعل» و «أفعل به»

(و في كلا الفعلين) يعني («أفعل») بفتح العين (و «أفعل به») بكسرها (قِدْماً) ـ بكسر القاف و سكون الدال ـ الزمان القديم يقال: كان كذا قدماً أي في الزمان القديم (لزما منع تصرّف بحكم من جميع النحاة) بصريّهم و كوفيّهم و غيرهم (حتم أي نفذ) لكونهما مشابهين بالحرف، لكونهما للإنشاء الذي أصله أن يكون من الحروف، فلايغيّران إلى مضارع و مجهول و تأنيث ولا تثنية ولا جمع فهما دائماً على صيغة واحدة، و إنّما يطرأ التغيير على المتعجّب منه حسب المراد منه تقول: «ما أحسن زيداً» و «ما أحسن هنداً» و «ما أحسن الزيدين» بفتح الدالّ و «ما أحسن الزيدين» بكسر الدالّ و «ما أحسن الهندين» و ما «أحسن الهندات» و كذلك تقول: «أحسن بزيد» و «أحسن بالزيدين» بفتح الدالّ و «أحسن بالزيدين» بكسر الدالّ و «أحسن بهند» و «أحسن بالهندين» و «أحسن بالهندات».

(و هما نظيرا «ليس» و «عسى» و «هب» و «تعلّم») من حيث الوزن و من هنا لايدغم في نحو «أشدد به» فتبصّر.

---

١. هكذا نقل في مصادر الأدبيّة للعامّة نحو: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٥١١ و توضيح المقاصد: ٢/ ٨٨٩؛ و أمّا في مصادرنا فقال نصر بن مزاحم في وقعة صفّين: ٢٨٩ «أقبل الحضين بن المنذر و هو يومئذ غلام يزحف برايته، قال السدي: و كانت حمراء فأعجب عليّاً عليه‌السلام زحفه و ثباته فقال: ...

جزى الله قوما صابروا في لقائهم لفدى البأس حرّا ما أعفّ و أكرما

(و صغهما) من فعل (ذي) أحرف (ثلاث) بخلاف دحرج و انطلق و اقتدر و استخرج و احمرّ و احرنجم.

شروط صوغ «أفعل» و «أفعل به»

(و صغهما من فعل) يجتمع فيه شروط ذكر المصنّف سبعة منها:

الشرط الأوّل ما ذكره بقوله: (ذي أحرف ثلاث) مجرّد ليمكن بناء «أفعل» ـ بفتح العين و كسرها ـ منه مع المحافظة على تمام حروف الفعل الذي اشتقّا منه (بخلاف) غير الثلاثيّ المجرّد نحو" («دحرج» و «انطلق» و «اقتدر» و «استخرج» و «احمرّ» و «احرنجم»)، إذ البناء منها مع المحافظة على تمام حروفها متعذّر، لأنّ هاتان الصيغتان لاتسعان الزائد على ثلاثة أحرف و مع إسقاط بعض الحروف منها يلزم الالتباس، فإنّه لايعلم أنّهما مشتقّان من الرباعيّ أو الثلاثيّ المجرّد أو المزيد فيه؛ فإنّ هذه الحروف الثلاثة يحتمل أن يكون تمام حروف ثلاثيّ مجرّد أو بعض حروف رباعيّ مجرّد كلّها أصول أو تكون من حروف المزيد فيه إمّا من أصوله أو زوائده أو ممزوجة منهما، فلايتبيّن ما هو المشتقّ منه، فلا يتعيّن المعنى، مثلاً إذا قيل: «ما أحرج زيداً» لم يعلم أنّه مشتق من «دحرج» أو «حرج» ـ بالتخفيف ـ الذي هو ثلاثيّ مجرّد أو من «حرّج» ـ بالتشديد ـ الذي هو ثلاثيّ مزيد فيه، و كذا لو قيل: «ما أخرجه» لم يعلم أنّ المراد «ما أشدّ إخراجه» حتّى يكون من باب الإفعال أو المراد استخراجه حتّى يكون من باب الاستفعال، و كذلك لو بنيتها من «ضارب» و «انطلق» فقلت: «ما أضربه و أطلقه» لفاتت الدلالة على المشاركة والمطاوعة و قس عليها البواقي.

(صرّفا) بخلاف نعم و بئس (قابل فضل) أي زيادة كعلم و حسن، بخلاف نحو مات و فني (تمّ) بخلاف كان و كاد (غير) فعل (ذي انتفا) أي منفيّ بخلاف نحو: «ما عجت بالدّواء»

و قيل: يجوز بناؤهما من باب الإفعال إن لم تكن الهمزة للتّعدية نحو: «ما أظلم الليل» و «ما أفقر هذا المكان»، و إن كانت للتعدية لايجوز نحو: «ما أذهب نوره»[١] و قيل: يجوز مطلقاً، سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا[٢] و قيل: يمتنع مطلقاً و ما جاء منه شاذّ لايقاس عليه[٣].

الشرط الثاني (صرّفا)، لأنّ التصرّف فيما لا يتصرّف نقض لوضعه، فلابدّ فيما يبنيان منه أن يكون متصرّفاً (بخلاف «نعم» و «بئس») و سائر الأفعال التي لايتصرّف فيها كـ «عسى» و «ليس» على رأي.

الشرط الثالث أن يكون (قابل فضل أي زيادة كـ «علم») و «جهل» (و «حسن») و «قبح» فيقال: «ما أعلم زيداً» و «ما أجهل بكراً» و ما «أحسن عمراً» و «ما أقبح خالداً» (بخلاف) ما لايقبل التفاضل و يشترك فيه الجميع على السواء (نحو: «مات» و «فني»)، فإنّه لامزّية فيهما لبعض فاعليهما على بعض حتّى يتعجّب منه.

الشرط الرابع قوله: (تمّ) أي أن يكون من الأفعال التامّة (بخلاف) ما كان ناقصاً نحو: («كان» و «كاد»)، فلايقال: «ما أكون زيداً قائماً» و لا «أكيد بكراً ذاهباً» و لا «أكون بزيد قائماً» و لا «أكيد بزيد ذاهباً»، لأنّ الناقص لايدلّ على الحدث على ما هو التحقيق كما بيّناه في باب الحال مفصّلاً و فعل التعجّب موضوع للتعجّب من الحدث الصادر من الفاعل، فتأمّل.

الشرط الخامس أن يكون الفعل (غير فعل ذي انتفاء أي منفيّ بخلاف) ما كان منفيّاً، سواء كان لزوماً بأن لايستعمل في الإثبات إلّا شاذّاً نحو: («ما عجت بالدّواء») أي «ما انتفعت به»

---

١. ذهب إليه ابن عصفور؛ شرح التصريح: ٢/ ٦٨.

٢. مذهب سيبويه والمحقّقين من أصحابه، واختاره في التسهيل وشرحه؛ المصدر السابق.

٣. مذهب المازنيّ والأخفش والمبرّد وابن السراج والفارسيّ، ومن وافقهم؛ المصدر السابق.

و «ما ضربت زيدا» (و غير) فعل (ذي وصف يضاهي أشهلا) في كونه على أفعل بخلاف ذي الوصف المضاهية نحو: سود و عور.

فإنّ «عاج، يعيج» ملازم للنفي[1] بخلاف «عاج، يعوج» بمعنى «مال، يميل»[2]، فإنّه يستعمل في الإثبات أيضاً؛ أو جوازاً (و) ذلك نحو: («ما ضربت زيداً»)، فلايقال: «ما أعوجه» لئلّا يلتبس «عاج» المنفيّ بمعنى «ما انتفع» بـ «عاج» المثبت بمعنى «مال»، و كذلك لايقال: «ما أضربه» لئلّا يلتبس الضرب المنفيّ عن الفاعل بالضرب المثبت له.

(و) الشرط السادس أن يكون (غير فعل ذي وصف يضاهي «أشهل» في كونه على «أَفْعَل» بخلاف ذي الوصف المضاهية نحو: «سَوِدَ» و «عَوِرَ»).

واختلف في وجه المنع من ذلك فقيل[3]: لأنّ حقّ صيغة التعجّب أن تبنى من الثلاثيّ المجرّد و أكثر أفعال الألوان والخلق إنّما تجيء من باب الافعلال نحو: «احمرّ» و «اخضرّ»، فلم يبن فعل التعجّب ممّا كان منها ثلاثيّاً نحو: «سود» و «عور» إجراء للأقلّ مجرى الأكثر.

و قيل: لأنّ الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الأخلاق الثابتة التي لاتزيد ولاتنقص فلايتعجّب منه[4].

و قال بعضهم[5]: لأنّ بناء الوصف منه على «أفعل» فلذا لم يبن منه «أفعل» التفضيل لئلّا يلتبس أحدهما بالآخر، و لما امتنع صوغ «أفعل» التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجّب منه لمشابهتها له من حيث إنّ كلاً منهما للمبالغة و التأكيد.

و هذا التعليل إنّما يتمّ إذا بيّن أنّ «أفعل» الصفة مقدّم بناؤه على «أفعل» التفضيل و هو كذلك، لأنّ ما يدلّ على ثبوت مطلق الصفة مقدّم بالطبع على ما يدلّ على زيادة على الآخر

١. لسان العرب: ٢/ ٣٣٦.
٢. جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٤٢.
٣. قاله الجمهور؛ توضيح المقاصد: ٢/ ٨٩٦.
٤. نسب إلى الخليل؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٧٢، و الكتاب لسيبويه: ٤/ ٩٨.
٥. ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٤٥.

(و غير) فعل (سالک سبيل فعلا) في كونه مبنيّا للمفعول بخلاف السالک ذلک نحو: ضرب و شتم، لكن يستثنى ما كان ملازما لذلک نحو: عنيت بحاجتک فيقال ما أعناه. (و اشدد أو أشدّ أو شبههما) كأكثر و أكثر (يخلف) في التّعجّب (ما بعض الشروط عدما) بأن كان زائدا على ثلاثة أحرف، أو وصفه على أفعل، أو ناقصا، نحو: ما أشدّ دحرجته و حمرته، ....

في الصفة و الأولى موافقة الوضع الطبع. والتقدّم الطبعيّ هو كون المتأخّر محتاجاً إلى المتقدّم ولايكون المتقدّم علّة لوجوده، و هاهنا كذلک، لأنّ ما يدلّ على زيادة الفعل يحتاج إلى الدلالة على أصل الفعل و ليس علّة له و إلّا لزم من حصول الدلالة على أصل الفعل الدلالة على الزيادة.

(و) الشرط السابع أن يكون (غير فعل سالک سبيل «فُعِل» في كونه مبنيّاً للمفعول، بخلاف) الفعل (السالک ذلک)، فلايبنيان من نحو: «ضُرِب» و «شُتِم») المجهولين، فلايقال: «ما أضرب زيداً» و ما «أشتمه» تريد التعجّب من ضرب و شتم وقع عليه، لئلّا يلتبس بالتعجّب من ضرب أو شتم صدر عنه (لكن يستثنى ما كان ملازماً لذلک) أي للمجهوليّة (نحو: «عُنِيت بحاجتک») ـ بضمّ العين و كسر النّون ـ فإنّه لايستعمل هذه المادّة إلّا مجهولاً[1] (فيقال: «ما أعناه») لعدم اللبس، إذ لا معلوم له حتّى يحصل الالتباس.

بيان التعجّب من الفعل الفاقد للشروط

(و «أَشْدِد» أو «أَشَدَّ» أو شبههما) ممّا لايمتنع بناؤهما منه (كـ «أَكْثَر») بفتح الثاء (و «أَكْثِر») بكسر الثاء (يخلف) هذه الأفعال (في) إنشاء (التعجّب ما) أي فعلاً (بعض الشروط) المذكورة (عدم بأن كان زائداً على ثلاثة أحرف أو) كان (وصفه على «أَفْعَل» أو) كان فعلاً (ناقصاً نحو: «ما أشدّ دحرجته») مثال لما كان زائداً على ثلاثة أحرف (و) نحو: «ما أشدّ (حمرته») مثال لما

---

۱. لسان العرب: ۱۵/ ۱۰۵.

و أشدد بكونه مستقبلا، و كذا إن كان منفيّا أو مبنيّا للمفعول لكن مصدرهما مؤوّل نحو: «ما أكثر أن لا تقوم» و «أعظم بما نصر» و مثّل ابن الناظم للذي لا يقبل الفضل بـ «ما أفجع موته» و «أفجع بموته». و قال ابن هشام: لا يتعجّب منه ألبتّة. (و مصدر) الفعل (العادم) للشّروط (بعد) أي بعد أشدّ (ينتصب و بعد أفعل) أي أشدد (جرّه بالبا يجب كغيره كما تقدّم.

كان وصفه على «أفعل» (و) نحو: («أَشْدِد بكونه مستقبلاً») مثال لما كان فعلاً ناقصاً هذا بناء على أنّ لـ «كان» الناقصة مصدر و هو «كون» و إلّا فمصدره مؤوّل كما يأتي. (و كذا إن كان) فعلاً (منفيّاً أو مبنيّاً للمفعول لكن مصدرهما مؤوّل) لا صريح (نحو: «ما أكثر أن لا تقوم» و «أعظم بما نصر») ـ بضمّ النون و كسر الصاد ـ أمّا في المنفيّ فليتمكّن من أن يستعمل معه النفي، و أمّا المبنيّ للمفعول فلئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنيّ للفاعل؛ و التأويل في المثال الأوّل «عدم القيام» و في الثاني بـ «نصر» بفتح النون وسكون الصاد.

(و مثّل ابن الناظم للذي لايقبل الفضل بـ «ما أفجع موته» و «أفجع بموته») ولكن (قال ابن هشام[1] لايتعجّب منه) أي من الموت (البتّة)، لأنّه لاتفاضل فيه لأحد على أحد.

(و مصدر الفعل العادم للشروط بعد أي بعد «أشدّ») و نحوه (ينتصب، و بعد «أفعل») ـ بكسر العين ـ (أي) بعد («أَشْدِد») و نحوه (جرّه بالباء يجب كغيره) أي كغير المصدر (كما تقدّم) مثال المصدر المنصوب بعد «أشدّ» والمجرور بعد «أشدد» أعني «دحرجته» و «حمرته»، و «بكونه».

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

(و بالنّدور) أي القلّة (احكم لغير ما ذكر) كقولهم : ما أذرعها من أمرأة ذراع أي خفيفة اليد في الغزل، و ما أخصره من اختصر و ما أعساه و أعس به، من عسى، و ما أحمقه من حمق فهو أحمق. فاسمع ذلک (و لا تقس على الذي منه أثر) أي روي عن العرب كلّ ما شاكله (و فعل هذا الباب لن يقدّما معموله) عليه ....

صيغ التعجّب النادرة

(و بالندور أي القلة احكم ما ذكر) أي ما كان غير مستوف للشروط المذكورة (كقولهم: «ما أذرعها» من «امرأة ذراع» أي خفيفة اليد في الغزل)، فبناء «أذرع» من «ذراع» نادر، لأنّه ليس فعلاً، بل اسم بمعنى خفيفة اليد بالغزل[1] (و) كذا («ما أخصره» من «اختصر») ـ بضمّ الهمزة والتاء و كسر الصاد ـ فإنّه أيضاً شاذّ لوجهين: كونه مجهولاً و زائداً على ثلاثة أحرف (و) كذا («ما أعساه» و «أعس به» من «عسى») شاذّ أيضاً لوجهين، كونه ناقصاً و غير متصرّف على رأي (و) كذا («ما أحمقه» من «حمق فهو أحمق») أيضاً لكون وصفه على «أفعل»، (فاسمع ذلک و) لكن (لا تقس على الذي منه أثر) أي روي عن العرب كلّ ما شابهه ممّا لم يستوف الشروط.

أحكام معمول باب التعجّب

(و فعل هذا الباب لن يقدّم معموله عليه)، سواء كان مفعولاً أو غيره كالجارّ والمجرور والظرف، فلايقال: «ما زيداً أحسن» و لا «بزيد أحسن» ـ بكسر السين ـ و كذلک لايقال: «في الدار ما أحسن زيداً» و لا «عندک أحسن بزيد» لأنّهما بعد النقل إلى إنشاء التعجّب جريا مجرى الأمثال فلايتصرّف فيهما، ولا في معمولهما كما لا يتصرّف في الأمثال كما بيّنا سابقاً[2]، و قلنا: إنّ الأمثال استعارة و يجب في الاستعارة أن يكون لفظ المشبّه به مستعملاً في المشبه، فلو غيّر المثل لما كان لفظه فلايكون مثلاً و لهذا لايلتفت في المثال إلى مضربه تذكيراً و تأنيثاً و إفراداً و تثنيةً و

---

١. الغريب المصنف: ٢/ ٥٣٨.

٢. الجزء الثاني، الصفحة: ٩٣.

(و وصله به الزما) بلا خلاف فيهما. (و فصله بظرف أو بحرف جرّ مستعمل) نظما و نثرا كقوله:

و قال نبيّ المسلمين تقدّموا و أحبب إلينا أن يكون المقدّما

و قول عمرو بن معديكرب: «ما أحسن في الهيجاء لقاءها». (و الخلف في ذاک) الفصل هل يجوز أو لا (استقرّ) فذهب الجرميّ و جماعة إلى الجواز، ....

جمعاً و إنّما ينظر إلى موردها الأوّل كما يقال للرجل: «في الصيف ضيّعت اللبن» ـ بكسر التاء ـ لأنّ هذا الكلام في مورده الأوّل خطاب للمرأة.

(و وصله) أي وصل المعمول (به) أي بفعل هذا الباب (الزم)، فلايجوز الفصل بينهما (بلا خلاف فيهما) إن كان الفاصل غير ظرف و شبهه، فلايقال: «ما أحسن راكباً زيداً» و لا «أحسن يا عبدالله بزيد»، (و فصله) أي فصل المعمول عن فعل هذا الباب (بظرف أو بحرف جرّ مستعمل نظماً و نثراً كقوله:

و قال نبيّ المسلمين تقدّموا و أحبب إلينا أن تكون المقدّما)[1]

ففصّل بين «أن تكون» و بين «أحبب» بالجارّ والمجرور (و) كـ (قول عمروبن معد يكرب[2]: «ما أحسن في الهيجاء لقاءها») ففصّل بين «لقاءها» و «أحسن» أيضاً بالجارّ والمجرور (و) لكن (الخلف في ذاک الفصل هل يجوز أو لا استقرّ فذهب الجرميّ[3] و جماعة إلى الجواز)، لاتّساعهم

---

١. لعباس بن مرداس؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٦٢.

٢. هو عمرو بن معديكرب بن عبد الله بن عمرو بن عصم بن زبيد الأصغر بن ربيعة بن سلمة بن مازن بن ربيعة بن منبه ، وهو زبيد الأكبر، ابن صعب بن سعد العشيرة الزبيدي الشاعر الفارس المشهور. يكنى أبا ثور. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٤/ ٥٦٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ١٨٤.

و الأخفش و المبرّد إلي المنع.

في الظروف ما لم يتّسعوا في غيره، لأنّ الظرف يقع بين المتضايفين مع أنّهما كالكلمة الواحدة فهنا أولى بالجواز (و) ذهب (الأخفش[١] والمبرّد[٢] إلى المنع)، لأنّهما جريا مجرى الأمثال كما سبق.

و أجاز الأكثرون الفصل بين «ما» و بين الفعل بكلمة «كان» الزائدة كما تقدّم في باب الأفعال الناقصة[٣] عند قوله:

و قد تزاد كان حشو كما كان أصحّ علم من تقدّما

و معناه حينئذ أنّ علم من تقدّم كان معجباً ـ بضمّ الميم و كسر الجيم ـ في الماضيّ إلّا أنّه لم يتّصل بزمان التكلّم، بل كان معجباً قبله.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.
٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٢.

باب نعم و بئس

هذا باب (نعم و بئس و ما جرى مجراهما) في المدح و الذّمّ من حبّذا و ساء و نحوهما. (فعلان غير متصرّفين نعم و بئس) لدخول التّاء السّاكنة عليهما في كلّ اللغات، و اتّصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائيّ.

(هذا باب «نعم» و «بئس» و ما جرى مجراهما في المدح والذمّ من «حبّذا» و «ساء» و نحوهما)

«نعم» و «بئس» اسمان أو فعلان؟

(فعلان غير متصرّفين «نعم» و «بئس» لدخول التاء الساكنة عليهما في كلّ لغات) و قد تقدّم في أوائل الكتاب عند بيان مميّزات الفعل أنّها من علامات الفعل[1] و منه «من توضّأ يوم الجمعة فبها و نعمت و من اغتسل فالغسل أفضل»[2] و سيأتي.

(و اتّصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي[3])، فإنّه حكى عن بعض العرب «نعما رجلين» و «نعموا رجالاً»[4] و اتّصال الضمائر المرفوعة البارزة من خواصّ الأفعال و هما في الأصل على وزن «فعل» بكسر العين.

و قد اطّرد في لغة بني تميم في الفعل إذا كان فاؤه مفتوحاً و عينه حلقيّاً أربع لغات: **إحداها** «فَعِل» بفتح الفاء و كسر العين و هي الأصل، **والثانية** «فَعْل» بفتح الفاء و إسكان العين، **والثالثة** كسر الفاء و إسكان العين، **والرابعة** كسر الفاء إتباعاً للعين؛ و الأكثر في هذين الفعلين

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٨.

٢. روي من طرق العامّة؛ انظر: مسند أبي داود الطيالسي: ٢/ ٦٨٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨٦.

و ذهب الكوفيّون على ما نقله الأصحاب عنهم في مسائل الخلاف إلى أنّهما اسمان، و قال ابن عصفور: لم يختلف أحد في أنّهما فعلان، و إنّما الخلاف بعد إسنادهما إلى الفاعل فالبصريّون يقولون: نعم الرجل و بئس الرجل جملتان فعليّتان.

عند بني تميم إذا قصد بهما إنشاء المدح أو الذمّ اللغة الثالثة، و عامّة العرب اتّفقوا عليها مع بني تميم[1] و قال في شرح التصريف ما يقرب من ذلك فراجع[2].

(و ذهب الكوفيّون على ما نقله الأصحاب عنهم في مسائل الخلاف إلى أنّهما اسمان) و استدلّوا بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعض العرب و قد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: «نعم السير على بئس العير»[3] و قول الآخر و قد بشّر ببنت: «والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء و برّها صدقة»[4] يعني لاقدرة لها في الانتقام إلّا بالبكاء و لا قدرة لها في الكسب لتبرّ بوالديها إلّا السرقة من مال زوجها.

و أجيب عن ذلك بأنّ الأصل «نعم السير على عير مقول فيه: بئس العير» و «ما هي بولد مقول فيه: نعم الولد» فحرف الجرّ في الحقيقة إنّما دخل على اسم محذوف لا على «نعم» و «بئس»[5].

(و قال ابن عصفور[6]: لم يختلف أحد) من النحويّين (في أنّهما فعلان) في الأصل (و إنّما الخلاف) فيهما (بعد) تركيبهما و (إسنادهما إلى الفاعل) لإنشاء المدح أو الذمّ، (فالبصريّون يقولون: «نعم الرجل و بئس الرجل») حينئذ (جملتان فعليّتان) فهما باقيتان على ما كانا عليه قبل التركيب

---

١. انظر: الفوائد الضيائيّة (شرح الجامي): ٢٦١.

٢. جامع المقدّمات، شرح التصريف: ١٥٥.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨٢.

٤. هكذا نقل في المصادر: «والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء و برّها سرقة» و لعلّه تصحيف؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٧٥.

٥. انظر: المصدر السابق.

٦. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥١.

و الكسائيّ: اسميّتان محكيّتان بمنزلة تأبّط شرّا نقلا عن أصلهما و سمّي بهما المدح و الذّم.
(رافعان اسمين) فاعلين لهما ....

من الفعليّة (و الكسائيّ[١]) و أتباعه يقولون: «نعم الرجل و بئس الرجل» حينئذ (اسميّتان) مفردتان (محكيّتان) كما إذا كانتا جملتين (بمنزلة «تأبّط شرّاً» نقلاً عن أصلهما) أي عن كونهما جملة، (و سمّي بهما المدح والذمّ) أي جعلا علمين للمدح و الذمّ كسائر الجمل التي تصير علماً لمسمّياتها كما تقدّم ذلک في باب العلم[٢] في قوله:

و جملة و ما بمزج ركّبا ذا إن بغير «ويه» تمّ أعربا

فـ «نعم الرجل» و «بئس الرجل» على هذا اسمان مفردان معرفتان مسمّاهما المدح والذّم و هذا هو المختار عند نجم الأئمّة[٣].

ولكن يشكل عليه تركيب الكلام إلّا أن يقال: «زيد» مبتدأ مؤخّر و «نعم الرجل» خبر مقدّم على طريقة «زيد عدل»، و استبعده بعضهم فقال: إنّهما اسمان للممدوح والمذموم ما بعدهما بدل أو عطف بيان لهما والمخصوص خبر لها[٤].

معمول «نعم» و «بئس»

و هما على القول بفعليّتهما (رافعان اسمين فاعلين لهما) أي يرفع كلّ واحد منهما اسماً واحداً على الفاعليّة لا أنّ كل واحد منهما يرفع اسمين على الفاعليّة، إذ عامل واحد لايمكن أن يرفع فاعلين.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.
٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.
٣. و هو الرضيّ ﷺ، و قد تقدّم ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٤. انظر: حاشية الصبان: ٣/ ٣٨، و شرح التصريح: ٢/ ٧٧.

(مقارني أل) الجنسيّة نحو: ﴿نِعْمَ الْمَوْلى وَ نِعْمَ النَّصيرُ﴾ (أو مضافين لما قارنها) أو لمضاف لما قارنها (كنعم عقبى الكرما)، «نعم ابن أخت القوم».

و يشترط في ذينك الاسمين أن يكونا (مقارني «ال» الجنسيّة) أو العهد الذهنيّ على اختلاف فيها (نحو: ﴿نِعْمَ الْمَوْلى وَ نِعْمَ النَّصيرُ﴾[1] أو مضافين لما قارنها) أي قارن «ال» الجنسيّة أو العهديّة (أو) مضافين (لمضاف لما قارنها، كنعم عقبى الكُرما») مثال لمضاف لما قارنها (و) نحو: («نعم ابن أخت القوم») مثال لمضاف لما قارنها.

و اختلف القائلون بأنّ «ال» للجنس، فقال بعضهم: إنّها للجنس حقيقة ففي نحو: «نعم الرجل زيد» جنس «الرجل» ممدوح لأجل المخصوص أعني «زيد»، لأنّه منهم و مندرج فيهم، ثمّ نصّ عليه على طريقة ذكر الخاصّ بعد العامّ فبهذا مدحته مرّتين[2]، و قال بعض آخر: إنّها للجنس مجازاً فكأنّه جعل «زيد» المخصوص بالمدح الجنس كلّه مبالغة فالممدوح حقيقة «زيد» وحده.

و اختلف القائلون بالعهد أيضاً، فقال بعضهم: إنّها للعهد الذهنيّ، لأنّ المراد من «الرجل» في المثال المذكور فرد مبهم من الرجال من الأفراد المعهود في الذهن كما هو كذلك في نحو: «ادخل السوق و اشتر اللحم»، لأنّ المراد من «السوق» و «اللحم» فرد مبهم من الأسواق واللحوم ثمّ فسّر ذلك الفرد المبهم بـ «زيد» تفخيماً، لأنّ ذكر الشيء مبهماً أوّلاً ثمّ مفسّراً دالّ على تفخيمه و أهميّته و يكون أوقع في النفس، و قد بيّن ذلك في علم المعاني مفصّلاً، و قال بعض آخر: إنّها للعهد الخارجيّ والمعهود هو الفرد المعيّن في الخارج الذي هو المخصوص، فالمراد بـ «الرجل» في المثال المذكور هو «زيد»[3]، و قس على المذكور «بئس الرجل خالد» حرفاً بحرف.

---

١. الأنفال: ٤٠.

٢. نسب هذا القول إلى سيبويه؛ شرح التصريح: ٢/ ٧٧.

٣. قاله ابن ملكون و الجواليقي و الشلوبين؛ همع الهوامع: ٣/ ٢٨.

(و يرفعان مضمرا) مستترا (يفسّره مميّز كنعم قوما معشره) ....

(و يرفعان مضمراً مستتراً) فيهما (يفسّره مميّز كـ «نعم قوماً معشره») ففي «نعم» ضمير مستتر يفسّره «قوماً» و «معشره» مبتدأ مؤخّر أو خبر لمبتدأ محذوف.

قال في المطوّل: "يوضع المضمر موضع المظهر كقولهم: «نعم رجلاً زيد» مكان «نعم الرجل»، فإنّ مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار، لعدم تقدّم ذكر المسند إليه و عدم قرينة تدلّ عليه، و هذا الضمير عائد إلى متعقّل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في «نعم الرجل» ليحصل به الإبهام ثمّ التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العامّ أو الذمّ العامّ أعني من غير تعيين خصلة، و التزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقّل في الذهن و يكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل، و لايلتبس المخصوص في مثل «نعم رجلاً السلطان»، {إذ لو قيل: «نعم السلطان» حيث لا قرينة لالتبس «السلطان» بالفاعل لتحقّق شرط الفاعليّة و هو التعريف باللام} ثمّ بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا: «نعم رجلاً» مثل: «نعم الرجل» في الإبهام و الإجمال، ولابدّ من تفسير المقصود و تفصيله بما يسمّى مخصوصاً بالمدح مثل «نعم رجلاً زيد». و إنّما هو من الباب، {أي باب وضع المضمر مقام المظهر} في أحد القولين، أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف و أمّا في قول من يجعل المخصوص مبتدأ و «نعم رجلاً» خبره والتقدير «زيد نعم رجلاً» فليس من هذا الباب، {أي باب وضع المضمر مقام المظهر ليحصل الإبهام المناسب لوضع هذا الباب} على القطع لاحتمال أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص و هو متقدّم تقديراً {و إن قال أكثر النّحاة: إنّ الضمير على كلا القولين عائد إلى متعقّل معهود}. فإن قلت: لو كان الأمر كذلك {أي لو كان الضمير راجعاً إلى المخصوص} لوجب أن يقال: «نعما رجلين الزيدان» و «نعموا رجالاً الزيدون» ليطابق الضمير مرجعه و لفات الإبهام المقصود في وضع هذا الباب {أي باب «نعم» و «بئس»، لأنّ مرجع الضمير حينئذ معلوم و معيّن فلا إبهام فيه} و لما صحّ تفسيره بالنكرة، إذ

﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا﴾ و قد يستغنى عن التّمييز للعلم بجنس الضّمير كقوله ﷺ : «من توضّأ يوم الجمعة فبها و نعمت».

لا معنى له {أي للتفسير حينئذ، إذ التفسير مع معلوميّة المفسّر غير محتاج إليه و للزم كون المفسّر أوضح من المفسّر و هنا بالعكس}.

قلت: قد انفرد هذا الباب بخواصّ، فيجوز أن يكون من خواصّه التزام كون ضميره مستتراً من غير إبراز، سواء كان لمفرد أو لمثنّى أو لمجموع لمشابهته {أي مشابهة فعل المدح والذمّ} الاسم الجامد في عدم التصرّف حتّى ذهب بعضهم إلى أنّه اسم، و أمّا الإبهام ثمّ التفسير يكون حاصلاً من التزام تأخير المخصوص في اللفظ إلّا نادراً و بهذا الاعتبار يصحّ تمييزه بالنكرة و أيضاً يجوز أن يكون التميّز للتأكيد مثله في «نعم الرجل رجلاً» قال الله تعالى: **﴿ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعا﴾**[1] أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل"[2] انتهى كلامه بتصرّف يسير منّا إيضاحاً.

و إنّما نقلناه بطوله لكونه مفيداً في كثير من مسائل هذا الباب كما هو واضح لمن كان من ذوي البصائر و الألباب (و) نحو: (**﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا﴾**[3])، ففي «بئس» ضمير مستتر يفسّره «بدلاً» والمخصوص محذوف.

(و قد يستغنى عن التميّز للعلم بجنس الضمير كقوله ﷺ : «من توضّأ يوم الجمعة فبها و نعمت) و من اغتسل فالغسل أفضل»[4]، ففي «نعمت» ضمير مستتر استغنى عن التميّز للعلم بجنس الضمير والجنس المعلوم هو «السنة»، إذ التقدير «فبالرخصة أخذ و نعمت السنة التي تركها» أي الغسل.

---

١. الحاقّة: ٣٢.

٢. المطوّل: ١٢٧. ما بين { } من توضيحات الأستاذ ﷺ.

٣. الكهف: ٥٠.

٤. روي من طرق العامّة؛ انظر: مسند أبي داود الطيالسي: ٢/ ٦٨٨.

تتمّة: حكى الأخفش أنّ ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة و مضافة. (و جمع) بين (تمييز و فاعل ظهر) ك«نعم الرّجل رجلا» مثلا (فيه خلاف عنهم قد اشتهر) فذهب سيبويه و السيرافيّ إلى المنع لإستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبيّن له، و المبرّد إلى الجواز، و اختاره المصنّف قال: لأنّ التّمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق، و منه قوله: «والتغلبيّون بئس الفحل فحلهم فحلاً» ....

(**تتمّة:** حكى الأخفش[1] أنّ ناساً من العرب يرفعون بـ «نعم» النكرة)، يعني لايلتزمون بكون الفاعل معرفة بل يجوّزون كون الفاعل نكرة، سواء كانت (مفردة) نحو: «نعم رجل زيد» (و مضافة) نحو: «نعم غلام رجل بكر».

الجمع بين التمييز و الفاعل

(و جمع بين) إتيان (تميّز و فاعل ظهر) أي فاعل يكون اسماً ظاهراً (كـ «نعم الرجل رجلاً) زيد» (مثلاً، فيه) أي في هذا الجمع (خلاف عنهم قد اشتهر فذهب سيبويه[2] و السيرافيّ[3] إلى المنع لاستغناء الفاعل بظهوره عن التميّز المبيّن له)، إذ لا إبهام للفاعل مع ظهوره (و) ذهب (المبرّد[4] إلى الجواز و اختاره المصنّف، قال) المصنّف: (لأن التميّز قد يجاء به توكيداً[5] كما سبق) في أوائل باب التميّز[6] (و منه) أي من مجيء التميّز توكيداً مع كون الفاعل اسماً ظاهراً (قوله:

والتغلبيّون بئس الفحل فحلهم   فحلاً و أمّهم زلّاء منطيق)[7]

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٥. شرح الكافية: ٢/ ١١٠٧.

٦. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٤٥.

٧. لجرير يهجو الأخطل؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٧٩.

و قوله عليه السلام:

و لقد علمت بأنّ دين محمّد ... من خير أديان البريّة ديناً

(و ما مميّز) عند الزّمخشري و كثير من المتأخّرين فهي نكرة موصوفة.

والشاهد في «بئس الفحل فحلاً» حيث جمع بين إتيان التميّز و الفاعل الظاهر (و) منه أيضاً (قوله) أي أبي طالب عليه الصّلاة والسّلام:

(و لقد علمت بأنّ دين محمّد ... من خير أديان البريّة ديناً)[1]

والشاهد في «خير أديان البريّة ديناً» حيث أتى بالتميّز لنسبة «خير» إلى «دين محمّد صلى الله عليه وآله» مع أنّها مبيّنة لا إبهام فيها و «خير» أفعل التفضيل أصله «أخير» كما سيأتي في بابه[2] والعجب كلّ العجب ممّن يقول بإسلام من قال: «لا خبر جاء و لا وحي نزل» و لايقول بإسلام قائل هذا الكلام ﴿وَ سَيَعْلَمُ الَّذينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون﴾[3].

«ما» التي بعد «نعم» و «بئس»

(و «ما» مميّز) للفاعل المستتر في «نعم» و «بئس» (عند الزمخشريّ[4] و كثير من المتأخّرين فهي) أي لفظة «ما» حينئذ ذات وجوه:

الأوّل أنّها (نكرة) ناقصة (موصوفة) بمعنى «شيئاً» منصوب المحلّ، و هذا إذا كان بعدها جملة والجملة قامت مقام المخصوص.

الثاني أنّها نكرة تامّة بمعنى «شيئاً» منصوب المحلّ، و هذا إذا كان بعدها مفرد و هذا المفرد هو المخصوص بالمدح أو الذمّ.

---

١. هذا البيت يشعر بإيمانه عليه السلام و دليل من الأدلّة، و ما رمي إلّا بغضاً لابنه سلام الله عليهما.

٢. الصفحة: ١٠٧.

٣. الشعراء: ٢٢٧.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩١.

(و قيل) أي قال سيبويه و ابن خروف: هي (فاعل) فتكون معرفة ناقصة تارة و تامّة أخرى (في نحو) قولك: (نعم ما يقول الفاضل) و قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾، ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُم﴾ و مال المصنّف في شرح الكافية إلى ترجيح القول الثاني.

الثالث أنّها موصولة بمعنى «الذي» و فروعها بحسب مقتضى المقام والصلة محذوفة إن كان بعدها مفرد، و المفرد هو المخصوص و إلّا فالجملة بعدها صلتها قامت مقام المخصوص.

(و قيل أي قال سيبويه[1] و ابن خروف[2]: هي فاعل فتكون معرفة ناقصة) بمعنى «الذي» و فروعها (تارة) أي إذا كان بعدها جملة والجملة صلتها قامت مقام المخصوص.

(و) تكون معرفة (تامّة) بمعنى «الشيء» تارة (أخرى) فلايحتاج إلى صلة و لاصفة، و هذا إذا كان بعدها مفرد و هذا المفرد هو المخصوص، و هذه الوجوه كلّها إذا لم يتقدّمها اسم تكون هي و عاملها صفة له في المعنى كالمثالين الآتيين و إلّا فتكون «ما» بمعنى ذلك الاسم المتقدّم نحو: «دققته دقّاً نعمّا» أي «نعم الدقّ»، و نحو: «غسلته غسلاً نعمّا» أي «نعم الغسل»، و «ما» حينئذ أيضاً إمّا فاعل و إمّا تميّز فلاتغفل.

والوجوه المتقدّمة جارية (في نحو قولك: «نعم ما يقول الفاضل»، و قوله تعالى: **﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾**[3] و **﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُم﴾**[4] و مال المصنّف في شرح الكافية إلى ترجيح القول الثاني)[5].

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ١٦٤.
٣. البقرة: ٢٧١.
٤. البقرة: ٩٠.
٥. انظر: شرح الكافية: ٢/ ١١١١ ـ ١١١٣.

....

قال الأزهريّ[١]: "و بسط القول في ذلک أن يقال: اعلم أنّ «ما» هذه على ثلاثة أقسام: مفردة أي غير متلوّة بشيء، و متلوّة بمفرد، و متلوّة بجملة.

فالأولى نحو: «دققته دقّاً نعمّا»، و فيها قولان: معرفة تامّة فاعل، و نكرة تامّة تميز، عليهما فالمخصوص محذوف أي «نعم الشيء الدقّ» أو «نعم شيئاً الدقّ».

والثانية المتلوّة بمفرد نحو: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[٢] و «بئسما تزويج و لا مهر» و فيها ثلاثة أقوال: معرفة تامّة فاعل، و نكرة تامّة تمييز، و مركّبة مع الفعل قبلها تركيب «ذا» مع «حبّ» فلا موضع لها، و ما بعدها فاعل و هو قول الفرّاء و موافقيه.

والثالثة: المتلوّة بجملة فعلية نحو: ﴿**نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ**﴾[٣] و ﴿**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ**﴾[٤] و فيها عشرة أقوال و مرجعها إلى أربعة، أحدها: أنّها نكرة في موضع نصب على التميّز، والثاني: أنّها في موضع رفع على الفاعليّة، والثالث: أنّها المخصوص، والرابع: أنّها كافة.

فأمّا القائلون بأنّها في موضع نصب على التميّز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف و هو مذهب الأخفش والزجّاج والفارسيّ في أحد قوليه والزمخشريّ و كثير من المتأخّرين.

والثاني: أنّها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.

والثالث: أنّها تميّز والمخصوص «ما» أخرى موصولة والفعل صلة لـ «ما» الموصولة المحذوفة و هو قول الفرّاء، قال المراديّ: و نقل عن الكسائيّ.

و أمّا القائلون بأنّها في موضع رفع على الفاعليّة فاختلفوا على خمسة أقوال:

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٢. البقرة: ٢٧١.

٣. النساء: ٥٨.

٤. البقرة: ٩٠.

(و يذكر المخصوص) بالمدح و الذمّ (بعد) أي بعد نعم و بئس و فاعلهما نحو: «نعم الرّجل زيد»، «و بئس الرّجل أبو لهب».

الأوّل: أنّها اسم معرفة تامّ أي غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله في التسهيل عن سيبويه و قال به ابن خروف.

والثاني: أنّها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف و نقل عن الفارسيّ.

والثالث: أنّها موصولة والفعل صلتها مكتف بها و بصلتها عن المخصوص، نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفرّاء والفارسيّ.

والرابع: أنّها مصدريّة سادّة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند إليه مسدّ الفاعل والاسم المخصوص جميعاً.

والخامس: أنّها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف.

و أمّا القائل بأنّها المخصوص فقال: إنّها موصولة والفاعل مستتر و «ما» أخرى محذوفة هي التميّز، و هو قول الكسائيّ و نقلها المراديّ عن الفرّاء.

و أمّا القائل بأنّها كافّة فقال: إنّ «ما» كفت «نعم» عن العمل كما كفت «قال» و «طال» عنه فصارت تدخل على الجملة الفعليّة"[1] انتهى. و الغرض من هذا الكلام بطوله الاطلاع على الأقوال في المسألة حتّى تعرف أنّها ليست بمنحصرة فيما ذكره الشارح.

المخصوص بالمدح أو الذمّ

(و يذكر المخصوص) و هو المقصود (بالمدح والذمّ بعد أي بعد «نعم» و «بئس» و فاعلهما) و بعديّته إنّما هي بحسب الغالب (نحو: «نعم الرجل زيد») فـ «زيد» هو المخصوص بالمدح ذكر بعد الفعل والفاعل (و) نحو: («بئس الرجل أبو لهب»)، فـ «أبو لهب» هو المخصوص بالذمّ ذكر بعد الفعل والفاعل.

---

١. شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٨١ـ ٨٢، مع تصرّف يسير.

و هو إمّا (مبتدأ) خبره الجملة قبله (أو خبر اسم) محذوف (ليس يبدو) أي يظهر (أبدا) كما ذكرت ذلك في باب المبتدأ. (و إن يقدّم) هو أو (مشعر به كفى) ذلك عن ذكره بعد (كالعلم نعم المقتنى و المقتفى) و نحو: ....

(و) اختلف في المخصوص على خمسة أقوال، فقال جماعة: (هو إمّا مبتدأ خبره الجملة قبله[1])، و قال جماعة أخرى: هو إمّا مبتدأ كما ذكر (أو خبر اسم محذوف ليس يبدو[2] أي يظهر أبداً كما ذكرت لك في آخر باب المبتدأ) ، فعلى هذا القول يجوز الوجهان، و قال جماعة: يتعيّن الخبريّة فقط كما أنّه عند الأوّلين يتعيّن الابتدائيّة فقط[3]، و قيل: هو مبتدأ محذوف الخبر[4]، و قيل: هو بدل من الفاعل[5].

و يشترط في المخصوص مطابقة الفاعل في الإفراد والتذكير و فروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو: «نعم الرجل زيد» و «نعم الرجلان الزيدان» و «نعم الرجال الزيدون» و «بئست المرأة هند» و «بئست المرأتان الهندان» و «بئست النساء الهندات»، و يجوز أن يقال: «نعم المرأة هند» و «بئست المرأة هند» بدون تاء التأنيث، لأنّهما لمّا كانا غير متصرّفين أشبها الحرف فلم يجب إلحاق العلامة بهما، و لأنّ الفاعل في الحقيقة الجنس والجنس مذكّر فالتقدير «نعم جنس المرأة» و «بئس جنس المرأة» كما سبق ذلك في باب الفاعل[6] في قوله:

والحذفَ في نعم الفتاة استحسنوا   لأنّ قصد الجنس فيه بيّن

(و إن يقدّم هو) أي نفس المخصوص (أو مشعر به كفى ذلک) المقدّم (عن ذكره بعد) الفعل (كـ«العلم نعم المقتنى والمقتفى») هذا مثال لتقدّم نفس المخصوص فهو مذكور مقدّماً (و نحو:

---

١. قاله سيبويه وابن خروف وابن الباذش؛ المصدر السابق: ٢/ ٨٣.
٢. مذهب الجمهور، ومنهم الجرميّ و المبرّد وابن السراج والفارسيّ وابن جنّي وغيرهم؛ المصدر السابق.
٣. قاله السيرافيّ وأبوعلي والصيمريّ؛ توضيح المقاصد: ٢/ ٩٢٢.
٤. قاله ابن عصفور؛ شرح التصريح: ٢/ ٨٣.
٥. قاله ابن كيسان؛ المصدر السابق.
٦. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٢.

﴿إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (و اجعل كبئس) في جميع ما تقدّم (ساء) نحو: ﴿ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذينَ كَذَّبُوا﴾ و «ساء الرّجل زيد» و «ساء غلام القوم زيد». لک أن تقول هل هي مثلها في الاختلاف في فعليّتها. (و اجعل فعلا) بضم العين المصوغ (من ذي ثلاثة كنعم) و بئس (مسجلا) نحو : «علم الرّجل زيد» و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ﴾

﴿إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[1]) مثال لتقدّم المشعر بالمخصوص و هو ضمير الغائب في «وجدناه» الراجع إلى أيّوب عليه السلام فاكتفي به و حذف المخصوص بقرينة أنّ الآية في قصّته فالتقدير «نعم العبد أيّوب عليه السلام».

الملحق بـ «نعم» و «بئس»

(واجعل كـ «بئس» في جميع ما تقدّم) من إفادة الذمّ والشرائط والأحكام («ساء» نحو: ﴿ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذينَ كَذَّبُوا﴾[2]) و إعرابه و فاعله كما تقدّم (و) نحو: («ساء الرجل زيد» و) نحو: («ساء غلام القوم زيد» و) يجوز (لک أن تقول: هل هي) أي «ساء» (مثلها) أي «بئس» (في الاختلاف) بينهم (في فعليّتها).

(واجعل «فَعُل» بضمّ العين) إمّا بالأصالة أو بالتحويل والنقل إليه (المصوغ عن) فعل (ذي ثلاثة) أحرف جامع للشرائط التي تقدّم في فعلي التعجّب من كونه متصرّفاً تأمّا مثبتاً إلى آخر ما ذكر هناك[3] (كـ «نعم» مسجلاً نحو: «عَلُم الرجل زيد») مثال «فعل» بضمّ العين بالتحويل والنقل معناه مدح علم زيد، (و) نحو: (﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ﴾[4]) مثال «فعل» بالضمّ

---

١. ص: ٤٤.

٢. الأعراف: ١٧٧.

٣. الصفحة: ٧٥.

٤. الكهف: ٥.

و في فاعله الوجهان الآتيان في فاعل حبّ. و قوله: «مسجلا» أي مطلقا، أشار به إلى خلاف قائل بما ذكر في غير علم و جهل و سمع (و مثل نعم) في معناها و حكمها (حبّذا) كقوله: «يا حبّذا جبل الرّيان من جبل» و قوله: «فحبّذا ربّا و حبّ دينا» و الصحيح أنّ حبّ فعل ماض و (الفاعل) له (ذا) و قيل: جملته اسم مبتدأ ....

بالأصالة معناه ذمّ كلامهم؛ فـ «علم» و «كبرت» يجريان مجرى «نعم» و «بئس» في افادة المدح والذمّ.

(و في فاعله) أي «فَعُل» بضمّ العين أصالة أو تحويلاً و نقلاً إذا استعمل في المدح أو الذمّ (الوجهان الآتيان) عن قريب (في فاعل «حبّ» و قوله: «مسجلاً» أي «مطلقاً») اسم مفعول من «أسجل الكلام» يعني «أرسله» و «أطلقه»[1] (أشار به إلى خلاف) من هو (قائل بما ذكر في غير «علم» و «جهل» و «سمع»)، لأنّ هذا القائل لايجوز تحوّل «علم» و «جهل» و «سمع» إلى «فعل» بضم العين، و قال: إنّ العرب إذا استعملت هذه الأفعال للمدح أو الذمّ أبقتها على كسرة عينها و لم يحوّلها إلى الضمّ فتقول: «عَلِم الرجل زيد» و «جَهِل الرجل عمرو» و «سمِع الرجل خالد» بكسر العين في جميعها فأشار المصنّف بقوله: «مسجلاً» أي «مطلقاً» إلى جواز النقل في هذه الأفعال الثلاثة كسائر الأفعال خلافاً لهذا القائل.

(و مثل «نعم» في معناها) و هو المدح (و) في (حكمها «حبّذا») إذا لم تدخل عليها «لا» النافية (كقوله: «يا حبّذا جبل الريّان من جبل»[2] و قوله: «فحبّذا ربّاً و حبّ ديناً»[3] والصحيح أنّ «حبّ» فعل ماض والفاعل له «ذا») فهما باقيان على أصلهما من كون مجموعهما بعد التركيب جملة فعليّة ماضويّة لم تتغيّر بسبب التركيب، لأنّ الأصل في جميع الأشياء عدم التغيّر عمّا كانت هي عليه. (و قيل: جملته) أي مجموع الكلمتين بعد التركيب بمنزلة (اسم) واحد و هو (مبتدأ

---

١. لسان اللسان: ١/ ٥٧٨.

٢. لجرير؛ انظر: أبو طيب المتنبي و ما له و ما عليه: ١٠٣.

٣. لابن رواحة الأنصاري؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٨٩.

خبره ما بعده لأنّه لمّا ركّب مع ذا غلب جانب الاسميّة فجعل الكلّ اسما، و قيل: المجموع فعل فاعله ما بعده تغليبا لجانب الفعل لما تقدّم (و إن ترد ذمّا فقل لا حبّذا) كما قال الشاعر:

ألا حبّذا أهل الملا غير أنّه   إذا ذكرت ميّ فلا حبّذا هيا

(و أول ذا) المتصلة بحبّ (المخصوص) بالمدح أو الذّمّ (أيّا كان) مفردا أو مثنّى أو مجموعا، مذكّرا كان أو مؤنّثا، و (لا تعدل بذا) بأن تغيّر صيغتها بل ائت بها باقية على حالها نحو: حبّذا هند و الزيدان و الهندان و الزيدون و الهندات (فهو ....

خبره ما بعده) أي المخصوص، (لأنّه لمّا ركّب مع «ذا») تغيّر حكمه بسبب التركيب و (غلب جانب الاسميّة) لشرف الاسم على الفعل كما أشير إليه في أوائل الكتاب[1] (فجعل الكلّ اسماً) مبتدأ فالمجموع اسم. (و قيل: المجموع فعل فاعله ما بعده) أي المخصوص (تغليباً لجانب الفعل لما تقدّم) أي لتقدّم الفعل فالمجموع فعل[2].

(و إن ترد) بـ «حبّذا» (ذمّاً فقل) حينئذ: («لا حبّذا») بـ «لا» النافية (كما قال الشاعر:

ألا حبّذا أهل الملا غير أنّه   إذا ذكرت ميّ فلا حبّذا هيا)[3]

فاستعمل «حبّذا» في صدر البيت بدون «لا» للمدح و في عجزه مع «لا» للذمّ.

(و أول) أي أعقب أي اذكر بعد («ذا» المتّصلة بـ «حبّ» المخصوص بالمدح أو الذمّ أيّاً كان مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً، مذكّراً كان أو مؤنّثاً و لاتعدل بـ «ذا») عمّا هو عليه من الإفراد و التذكير (بأن تغيّر صيغتها) عمّا ذكر (بل ائت بها باقية على حالها) من الإفراد و التذكير و إن كان المخصوص على خلاف ذلك (نحو: «حبّذا هند» و) نحو: «حبّذا (الزيدان» و) نحو: «حبّذا (الهندان» و) نحو: «حبّذا الزيدون» و) نحو: «حبّذا (الهندات» فهو)، أي «ذا» لايتغيّر

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٢.

٢. انظر الأقوال في شرح التصريح: ٢/ ٨٩.

٣. لكنزة أمّ شملة المنقري في مية صاحبة ذي الرمة؛ مجاني الأدب: ٣/ ١٨٠.

يضاهي المثلا) الجاري في كلامهم من قولهم: «الصّيف ضيّعت اللّبن» بكسر التّاء للجميع، و هذا علة لعدم تغيّره. و علّله ابن كيسان بأنّ المشار إليه بذا مفرد مضاف إلى المخصوص حذف و أقيم مقامه، فتقدير حبّذا هند: حبّذا حسنها مثلا. و فهم من قوله «و أول» إلى آخره أنّ مخصوصها لا يتقدّم عليها و هو كذلک لما ذكر و قال ابن بابشاذ: ....

في جميع هذه الأمثلة عن الإفراد والتذكير، لأنّه (يضاهي المثل الجاري في كلامهم من قولهم: «في الصيف ضيّعت اللبن» بكسر التاء) في «ضيّعت» و إفرادها (للجميع) أي لكلّ مورد يستعمل هذا المثل و إن لم يكن المخاطب مفرداً مؤنّثاً، لأنّه في الأصل كان خطاباً لامرأة كانت تحت رجل موسر، فكرهته لكبر سنّه، فطلّقها، فتزوّجها رجل شابّ فقير، فبعثت إلى زوجها الأوّل تطلب منه اللبن، فقال لها هذا الكلام[1] فصار مثلاً و المثل لايتغيّر، لأنّه يراعى فيه أصله لامورد استعماله.

(و هذا) أي كون «حبّذا» مضاهياً للمثل المذكور (علّة لعدم تغيّره، و علّله) أي عدم تغيّر «ذا» (ابن كيسان[2] بـ) غير ما ذكر و هو (أنّ المشار إليه بـ «ذا») دائماً اسم (مفرد مضاف إلى المخصوص حذف) ذلک الاسم (و أقيم هو) أي المخصوص (مقامه، فتقدير «حبّذا هند»، «حبّذا حسنها» مثلاً) و كذلک في «حبّذا الهندان» التقدير «حبّذا حسن الهندين» فأقيم «الهندان» مقام «الحسن» في الإفراد و الإعراب و قد تقدّم بيانه في باب الإضافة[3] في قوله:

و ما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذفا

(و فهم من قوله) أي المصنّف (: و أول «ذا» إلى آخره؛ أنّ مخصوصها) أي «حبّ» (لايتقدّم عليها و هو كذلک لما ذكر) من أنّه يضاهي المثل (و قال ابن بابِشاذ[4]:) إنّ مخصوصها لايتقدّم

---

١. مجمع الأمثال: ٢/ ٦٨.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٢٠٨.

٣. الجزء الثاني، الصفحة: ٣٥٢.

٤. طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصريّ الجوهريّ، أبو الحسن (م ٤٦٩ ق) إمام عصره في علم النحو. كان تاجرا في الجوهر، تعلّم في العراق و ولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يخرج كتاب

لئلاّ يتوهّم أنّ في حبّ ضميرا و ذا مفعول. (و ما سوى) لفظ (ذا ارفع بحبّ) إذا وقع بعده على أنّه فاعله نحو: «حبّ زيد رجلا» (أو فجرّ بالباء) الزائدة نحو: «و حبّ بها مقتولة حين تقتل» (و دون) وجود (ذا انضمام الحاء) بضمّة منقولة من العين (كثر) كالبيت السّابق، و فتحها ندر كقوله: «فحبّ دينا»، و مع ذا وجب.

عليها (لئلّا يتوهم أنّ في «حبّ» ضميراً) مرفوعاً على الفاعليّة يعود على المخصوص (و) أنّ («ذا» مفعول) لـ «حبّ».

(و ما سوى لفظ «ذا» ارفع بـ «حبّ» إذا وقع) ما سواه (بعده على أنّه فاعله نحو: «حبّ زيد رجلاً») فرفع «زيد» بـ «حبّ» على أنّه فاعله (أو فجرّ) ما سوى «ذا» (بالباء الزائدة) كما يجرّ بها الفاعل في ﴿كَفى بِاللهِ شَهيداً﴾[1] (نحو: «و حُبّ بها مقتولة حين تقتل»[2]) فجرّ الهاء الراجع إلى الخمر و هو فاعل لـ «حبّ» بالباء الزائدة.

(و دون وجود «ذا» انضمام الحاء بضمّة منقولة من العين كثر كالبيت السابق) أي «و حُبَّ بها مقتولة إلخ»، إذ أصله «حَبُب» بضمّ العين فنقلت ضمّتها إلى الفاء، و أدغمت العين في اللام فهو معلوم لا مجهول؛ (و فتحها) أي الحاء بدون انضمام «ذا» (ندر) فعلى هذا سكنت العين بدون نقل الضمّة إلى الفاء و أدغمت في اللام (كقوله: «و حَبَّ ديناً») في البيت المقدّم آنفاً[3] (و) فتحها (مع) انضمام («ذا» وجب) لما ذكر من أنّه مع انضمام «ذا» يضاهي المثل فلا يتغيّر.

حتّى يعرض عليه، ثمّ استعفى و لزم بيته بمصر، إلى أن سقط من سطح الجامع فمات لساعته. من كتبه «المقدّمة» في النحو، تعرف بمقدّمة ابن بابشاذ، و «شرح الجمل للزجاجي» و «شرح الأصول لابن السراج». الأعلام: ٣/ ٢٢٠.

١. النساء: ٧٩.

٢. للأخطل؛ انظر: شرح المعلّقات السبع للزوزني: ٤٦.

٣. الصفحة: ٩٦.

....

و هنا لبعض المحقّقين كلام لا بأس بنقله، لكونه مفيداً و موضحاً للمسائل المتقدّمة و هذا لفظه: "اعلم أنّ «حبّذا» قد تكون بعده معرفة، و قد تكون نكرة، و قد يجتمعان معاً، مثال المعرفة نحو: «حبّذا زيد» فـ«حبّذا» مبتدأ و «زيد» خبره، و مثال النكرة نحو: «حبذا رجل رأيته بالبصرة» فـ«رأيته بالبصرة» جملة فعليّة صفة «رجل» و «حبّذا» مبتدأ خبره الموصوف مع صفته و لايجوز وقوع نكرة غير موصوفة بعده، و مثال الاجتماع نحو: «حبّذا رجل زيد» أو «حبّذا زيد رجلاً»، ففي ارتفاع «زيد» خمسة أوجه:

الأوّل: أن يكون «حبّذا» مبتدأ و «زيد» خبره، والثاني: أن يكون «ذا» فاعله و «زيد» بدلاً، والثالث: أن يجعل زيد خبر مبتدأ محذوف أي «هو زيد»، والرابع: أن يجعل «زيد» مبتدأ و «حبّذا» خبره، والخامس: أن يجعل «ذا» زائداً و «زيد» فاعل «حبّ».

هذا باب (أفعل التفضيل)؛ (صغ من) فعل (مصوغ منه) صيغة (للتّعجّب أفعل للتّفضيل) نحو: «هذا أفضل من زيد و أعلم منه» (و أب) أن تصوغ أفعل للتفضيل من (اللّذ أبي)

(هذا باب «أفعل» التفضيل)

التبيين

هذا العنوان في الاصطلاح صار اسماً لكلّ وصف دلّ على زيادة، سواء كانت الزيادة في صفة تدلّ على الفضل والكمال كـ «أعلم» و «أفقه» و «أجمل» و «أحسن»، أم كانت الزيادة في صفة يدلّ على العيب والنقص كـ «أقبح» و «أجهل» و «أسواء»؛ و سواء كان من له الزيادة فاعلاً و هو الأغلب أو مفعولاً نحو: «ألوم» و «أعذر» و «أشهر» و «أعرف» بمعنى أشدّ ملوميّة و معذوريّة و مشهوريّة و معروفيّة.

و إنّما أضيف «أفعل» إلى «التفضيل» فرقاً بينها و بين «أفعل» الذي هو صفة مشبهة. والمراد من هذا الوزن ما كان في الأصل كذلك، فلايقدح أن يعرض عليها التغيّر كـ «الخير» و «الشرّ»، إذ أصلهما كما يأتي[1] «الأخير» و «الأشرّ» فخفّفتا بالحذف لكثرة الاستعمال و قد يستعملان على الأصل.

صوغ أفعل التفضيل

(صغ من فعل مصوغ منه) الفعلان المذكوران سابقاً صيغة (للتعجّب «أفعل» للتفضيل، نحو: «هذا) الرجل (أفضل من زيد و أعلم منه»، و أب) أي امنع (أن يصوغ) أحد («أفعل» للتفضيل من) الفعل (اللذ) و قد تقدّم في باب الموصولات[2] أنّه لغة من لغات «الذي» (أبي)

---

١. الصفحة: ١٠٧.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٠١.

صوغ التّعجب منه، فلا تصغه من غير فعل و لا من زائد على ثلاثة إلى آخر ما تقدّم، و شذّ «هو أقمن بكذا» و «أخصر منه» و «أبيض من اللّبن» (و ما به إلى تعجّب وصل لمانع) من أشدّ و ما جرى مجراه (به إلى التّفضيل صل) لمانع و ائت بمصدر الفعل الممتنع الصّوغ منه بعده منصوبا على التّمييز نحو: «هذا أشدّ احمرارا من الدّم». (و أفعل التّفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن) التي لإبتداء الغاية (إن جرّدا) من أل و الإضافة نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَ أَعَزُّ نَفَرا﴾ ....

صوغ) فعلي (التعجّب منه فلا تصغه من غير فعل و لا من) فعل (زائد على ثلاثة) أحرف (إلى آخر ما تقدّم) في باب التعجب والبيان هنا هو البيان هناك فراجع[1].

(و شذّ «هو أَقْمَن بكذا») لكونه مصوغاً أي مشتقّاً من غير فعل و هو «قمين» و لا فعل له يستعمل في كلامهم (و) كذا شذّ «هذا الكلام (أخصر منه») لكونه مصوغاً من زائد على ثلاثة أحرف أعني «اختصر» المزيد فيه (و) شذّ أيضاً «فلان (أبيض من اللبن») لكونه ذا وصف يضاهي «أشهل» في الوزن.

(و ما به إلى التعجّب وصل لمانع) فيما يراد صوغ التعجّب منه (من) نحو: («أشدّ» و ما جرى مجراه) كـ «أكثر» (به) أيضاً (إلى التفضيل صل لمانع) فيما يراد صوغ «أفعل» التفضيل منه (و) لكن هنا (ائت بمصدر الفعل الممتنع الصوغ منه بعده منصوباً على التميّز) بخلافه هناك، فإنّه هناك كان يؤتى به منصوباً على المفعوليّة (نحو: «هذا أشدّ احمراراً من الدّم).

أحوال أفعل التفضيل

(و «أفعل» التفضيل صله أبداً تقديراً أو لفظاً بـ «من» التي لابتداء الغاية إن جرّد من «ال») العهديّة (و الإضافة نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَ أَعَزُّ نَفَرا﴾[2]) فـ «أكثر» وصل بـ «من» لفظاً و

---

١. الصفحة: ٧٥.

٢. الكهف: ٣٤.

أي أعزّ منک، فإن لم يتجرّد فلا، و قوله: «ولست بالأكثر منهم حصى» من فيه لبيان الجنس لا لإبتداء الغاية.

«أعزّ» وصل بها تقديراً (أي «أعزّ منک»؛ فإن لم يجرّد) من «ال» والإضافة (فلا) توصله بـ«من» الابتدائيّة (و قوله: «و ليست بالأكثر منهم حصى»[١]، «من» فيه لبيان الجنس لا لابتداء الغاية)، فلامانع من اجتماعها مع «ال» التفضيليّة، و قيل: «من» في البيت للتبعيض أي «لست من بينهم بالأكثر»[٢].

قال ابن هشام[٣] في الباب الخامس في الجهة السادسة: "والصواب أن يقدّر «ال» زائدة أو معرفة و «من» متعلّقة بـ«أكثر» منكّراً محذوفاً مبدّلاً من المذكور أو بالمذكور على أنّها بمنزلتها في قولک: «أنت منهم الفارس البطل» أي «أنت من بينهم» و قول بعضهم: إنّها متعلّقة بـ«ليس» قد يرد بأنّها لاتدلّ على الحدث عند من قال في أخواتها: إنّها تدلّ عليه، و لأنّ فيه فصلاً بين «أفعل» و تمييزه بالأجنبيّ. و قد يجاب بأنّ الظرف يتعلّق بالوهم و في «ليس» رائحة قولک: «انتفى» و بأنّ الفصل بالتميز قد جاء في الضرورة في قوله:

على أنّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجو حولاً كميلاً

و «أفعل» أقوى في العمل من «ثلاثون»"[٤] انتهى.

و قد يفصل بين «أفعل» التفضيل و «من» التفضيليّة الظرف كالبيت الآتي عن قريب.

---

١. للأعشى؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ١٠٠.

٢. انظر: شرح التصريح: ٢/ ١٠٠.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٤. مغني اللبيب: ٧٤٤_٧٤٥.

(و إن لمنكور يضف) أفعل التّفضيل (أو جرّدا) من أل و الإضافة (ألزم تذكيرا و أن يوحّدا) و إن كان صاحب الصفة، بخلاف ذلک نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلى أَبينا مِنَّا﴾ ﴿قُلْ إِنْ كانَ آباؤُكُمْ وَ أَبْناؤُكُمْ﴾ إلى أن قال: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾.

قيل: «من» التفضيليّة في نحو ما ذكر لابتداء الغاية، و في نحو «زيد أجهل من عمرو» لانتهاء الغاية[١]، و قيل: في الصورتين للمجاوزة، فإنّ معنى «زيد أفضل من عمرو»، «جاوز زيد عمراً في الفضل» و معنى «زيد أجهل منه»، «جاوزه زيد في الجهل»[٢].

(و إن لمنكور يضف «أفعل» التفضيل أو جرّد من «ال» و الإضافة) بأن يكون مع «من» التفضيليّة (ألزم تذكيراً و أن يوحّد و إن كان صاحب الصفة بخلاف ذلک نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلى أَبينا مِنَّا﴾[٣]) فألزم في «أحبّ» التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة اثنين أحدهما يوسف عليه السلام والثاني أخوه، و نحو: (﴿قُلْ إِنْ كانَ آباؤُكُمْ وَ أَبْناؤُكُمْ﴾[٤] إلى أن قال سبحانه (﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾[٥]) فألزم في «أحبّ» أيضاً التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة و هو «آباؤكم» و ما عطف عليه جمعاً، و هاتان الآيتان كلتاهما مثالان لما جرّد من «ال» و الإضافة، إذ «أحبّ» في كلتيهما مع «من» التفضيليّة و إنّما ألزم حينئذ الإفراد والتوحيد لكراهتهم لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصّة بالآخر بما هو في الوسط باعتبار امتزاجه أي «أفعل» التفضيل بـ«من» التفضيليّة فكان من عجز الكلمة و تمامها كما يأتي عن قريب[٦] من أنّ لـ«أفعل» التفضيل مع «من» شبهاً بالمضاف مع المضاف إليه فهما كالكلمة الواحدة، و أمّا مثال إضافة «أفعل» إلى

---

١. ذهب إليه المبرّد و سيبويه؛ شرح التصريح: ٢/ ٩٦.
٢. قاله ابن مالک؛ شرح التسهيل: ٣/ ١٣٤.
٣. يوسف: ٨.
٤. التوبة: ٢٤.
٥. نفس الآية.
٦. الصفحة: ١٠٧.

(و تلو أل) أي المعرّف بها (طبق) أي مطابق لموصوفه في الإفراد و التّذكير و فروعهما نحو: «زيد الأفضل» و «الزّيدان الأفضلان» و «الزّيدون الأفضلون» و «هند الفضلى» و «الهندان الفضليان» و «الهندات الفضليات أو الفضل».

منكور فنحو: «زيد أفضل رجل» و «هند أفضل امرأة» و «الزيدان أفضل رجلين» و «الهندان أفضل امرأتين» و «الزيدون أفضل رجال» و «الهندان أفضل نساء» فـ«أفعل» التفضيل في جميع هذه الأمثلة مفرد مذكّر، لأنّ «أفعل» فيها بمنزلة ما اتّصل بـ«من» التفضيليّة، لأنّ «أفعل» التفضيليّة المضافة إلى النكرة بمعنى المتّصلة بـ«من».

ويجب في المضاف إليه النكرة أن يطابق الموصوف كالأمثلة المذكورة، و قد يستعمل غير مطابق كقوله تعالى: ﴿وَ لا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِه﴾[1] فمقتضى القياس أن يقال: «كافرين» ليطابق الواو في «تكونوا»، والمراد بالموصوف هنا من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحيّ، فلايستشكل بأنّ الضمير لايوصف، و أوّل بعضهم الآية و قال: إنّه على حذف الموصوف والتقدير «أول فريق كافر به»[2] و «الفريق» مفرد لفظاً و إن كان جمعاً معنى.

(و تلو «ال») التفضيليّة (أي المعرّف بها طبق أي مطابق لموصوفه في الإفراد والتذكير و فروعهما)، لأنّه يشار بـ«ال» التفضيليّة إلى معهود مذكور سابقاً لفظاً أو حكماً (نحو: «زيد الأفضل») معناه أنّه الشخص الذي قلنا إنّه أفضل من عمرو، (و) نحو: («الزيدان الأفضلان») معناه أنّهما الشخصان اللذان قلنا إنّهما أفضل من بكر مثلاً (و) قس عليهما («الزيدون الأفضلون» و «هند الفضلى» و «الهندان الفضليان» و «الهندات الفضليات أو الفُضَل») و لذلک قلنا: إنّ «ال» التفضيليّة للعهد.

---

١. البقرة: ٤١.

٢. أوضح المسالک: ٣/ ٢٦٥، و نقله السيوطيّ عن أبي حيّان في همع الهوامع: ٣/ ٩٦.

(و ما لمعرفة أضيف) فهو (ذو وجهين) مرويّين (عن ذي معرفة) وجه يجريه مجرى المجرّد نحو: ﴿لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ﴾ و آخر يجريه مجري المعرّف بأل نحو ﴿أَكابِرَ مُجْرِميها﴾. (هذا) الحكم (إذا) قصدت بأفعل المذكور: التّفضيل بأن (نويت معنى من

(و ما لمعرفة أضيف فهو ذو وجهين مرويّين عن) كلّ نحويّ (ذي معرفة، وجه يجريه مجرى المجرّد) من «ال» و الإضافة على نيّة معنى «من» فيه كما يشير إليه المصنّف في البيت الآتي فيلزم الإفراد والتذكير و إن كان صاحب الصفة بخلاف ذلک (نحو: **﴿لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ﴾**[1]) فـ«أحرص» مفعول ثان لـ«تجد» و ضمير الجمع مفعوله الأوّل فالزم الإفراد والتذكير مع كون موصوفه أعني المفعول الأوّل جمعاً، و لو طابق لقيل: «أحرصي» بصيغة الجمع و حذف النون للإضافة، (و) وجه (آخر يجريه) النحويّ ذو المعرفة (مجرى المعرّف بـ«ال») فيطابق موصوفه لشبهه بالمعرّف بـ«ال» لكونه معرفة بالإضافة، لأنّ إضافته معنويّة عند المحقّقين (نحو) قوله تعالى: **﴿وَ كَذلِكَ جَعَلْنا في كُلِّ قَرْيَةٍ (أَكابِرَ مُجْرِميها﴾**[2]) فـ«أكابر» مفعول أوّل لـ«جعلنا» و «في كلّ قرية» مفعوله الثاني و موصوف «الأكابر» «المجرمين»، إذ قد أشرنا آنفاً إلى أنّ المراد بالموصوف من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحيّ فطابق «أكابر» مفعولاً ثانياً و «مجرميها» مفعولاً أوّلاً فيخرج عمّا نحن فيه و المسألة تحتاج إلى بسط كلام أغمضنا عنه مخافة الإطناب.

(هذا الحكم) أي جواز الوجهين (إذا قصدت بـ«أفعل» المذكور التفضيل) أي زيادة الموصوف على غيره بعد اشتراكها في أصل الفعل (بأن نويت معنى «من») التفضيليّة حتّى يفيد معنى «أفعل» التفضيل أعني الزيادة كالآيتين المذكورتين، لأنّ جميع الناس شريک مع

١. البقرة: ٩٦.
٢. الأنعام: ١٢٣.

و إن) لم تقصده به بأن (لم تنو) معناها (فهو طبق ما به قرن) أي مطابق له كقولهم: «النّاقص و الأشجّ أعدلا بني مروان» و لمّا كان لأفعل التّفضيل مع من شبه بالمضاف مع المضاف إليه كان حقّه أن لا يتقدّم عليه (و) لكن (إن تكن بتلو من مستفهما فلهما) أي لمن و تلوها (كن أبدا مقدّما) على أفعل وجوبا لأنّ الإستفهام له الصّدر (كمثل ممّن أنت خير) أصله أخير، و لا يكاد يستعمل ....

الموصوفين في الحرص على الحياة والموصوفين حرصهم عليها أزيد، و كذلک جميع أهالي القرى شريک مع الموصوفين في كونهم كبيراً والمجرمون أكبر منهم.

(و إن لم تقصده) أي التفضيل (بأن لم تنو معناها) أي معنى «من» التفضليّة بأن لايكون غير الموصوف شريكاً مع الموصوف في أصل الفعل بأن لايوجد أصل الفعل في غير الموصوف أصلاً فلا زيادة، (فهو) أي «أفعل» (طبق ما به قرن أي مطابق له) أي مطابق للموصوف في الإفراد والتذكير و فروعها، لأنّه حينئذ اسم فاعل حقيقة، إذ الفرض أنّه لايدلّ على الزيادة فيجب مطابقته مع الموصوف (كقولهم: «الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان»)، فـ «أعدلا بني مروان» بمعنى «عادلا بني مروان» لأنّهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدالة، لأنّه لم يكن أحد من بني مروان عادلاً سواهما، فتأمّل.

(و لمّا كان لـ «أفعل» التفضيل مع «من» شبه بالمضاف مع المضاف إليه) كما أشرنا إليه سابقاً[1] (كان حقّه) أي لفظ «من» (أن لايتقدّم عليه) أي على «أفعل» التفضيل كما لايجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، (ولكن إن تكن بتلو «من») التفضيليّة (مستفهماً فلهما أي لـ «من») التفضيليّة (و تلوها) أي مجرورها الذي هو المستفهم به (كن أبداً مقدِّماً) ـ بكسر الدال ـ (على «أفعل» وجوباً، لأنّ الاستفهام) إنشاء (له الصدر كمثل «ممّن أنت خير؟») والتقدير «أنت خير ممّن؟» و «خير» (أصله «أخير») كما أشرنا إليه في أوّل الباب[2]، (و لايكاد يستعمل) على أصله

---

١. الصفحة: ١٠٤.

٢. الصفحة: ١٠١.

و ممّا جاء منه «بلال أخير الناس و ابن الأخير» و كذا شرّ و ممّا جاء منه على الأصل قراءة أبي قلابة ﴿سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذّابُ الْأشر﴾ (و لدى إخبار) بتلو من (التّقديم لهما (نزرا وجدا) كقوله: «بل ما زوّدت منه أطيب». تتمّة: لا يفصل بين أفعل و من بأجنبيّ لما ذكر و جاء الفصل في قوله :

لأكلة من أقط بسمن ألين مسّا في حشايا البطن

من يثربيّات قذاذ خشن

(و ممّا جاء منه «بلال خير الناس و ابن الأخير»[1] و كذا «شرّ» و ممّا جاء منه على الأصل على قراءة أبي قلابة[2] ﴿سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الْأشر﴾[3]).

(ولدى إخبار بتلو «من») التفضيليّة (التقديم لهما) أي «من» و تلوه (نذراً) أي شاذّاً (وجد كقوله: «بل ما زوّدت منه أطيب»[4]) أي «أطيب منه».

(**تتمّة:** لايفصل بين «أفعل» و «من» بأجنبيّ لما ذكرنا) آنفاً غير مرّة من أنّهما كالمضاف والمضاف إليه، (و جاء الفصل في قوله:)

لأكلة من أقط بسمن ألين مسّاً في حشايا البطن

من يثربيّات قذاذ خشن[5]

ففصل بين «ألين» و «من يثربيّات» بـ(«مسّاً في حشايا البطن») و هو أجنبيّ عن «ألين» و «مسّاً» و ما بعده و إن كان معمولاً لـ «ألين» لكنّه أجنبيّ عنه، إذ كلّ ما ليس معمولاً لـ «أفعل» من

---

١. بلا نسبة؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٩٢.

٢. محمّد بن أحمد بن أبي دارة أبو قلابة مقرئ معروف، روى القراءة عن الحسن بن داود النقار و جعفر بن حميد و عبد الله بن عثمان الفسطاطي، روى القراءة عنه منصور بن أحمد العراقيّ و عليّ بن محمّد الخبازيّ. غاية النهاية في طبقات القرّاء: ٢/ ٦٣.

٣. القمر: ٢٦. قرأ بفتح الشين وتشديد الراء؛ شرح التصريح: ٢/ ٩٢.

٤. للفرزدق ﷺ؛ شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/ ١٤.

٥. لم ينسب إلى شاعر معيّن.

فصل: يرفع أفعل التّفضيل الضّمير المستتر في كلّ لغة (و رفعه الظّاهر نزر) لضعف شبهه باسم الفاعل و منه حكاية سيبويه: «مررت برجل أفضل منه أبوه». (و متى عاقب) أفعل التفضيل (فعلا) بأن صلح إحلاله محلّه، و ذلک ....

حيث إنّه «أفعل» التفضيل فهو أجنبيّ عنه من هذه الحيثيّة، فـ «مسّاً» و إن كان تميّزاً لـ «ألين» و معمولاً له و كذا ما بعده ولكن معموليّته لـ «ألين» ليست من حيث إنّه «أفعل» التفضيل بل من حيث إنّه فيه معنى الفعل، لأنّ التميّز والظرف يكفيهما رائحة من الفعل و سيأتي لذلک زيادة توضيح فيما يأتي[1].

معمول أفعل التفضيل

(فصل): (يرفع «أفعل» التفضيل الضمير المستتر) على الفاعليّة (في كلّ لغة)، لأنّ العمل في الضمير المستتر ضعيف لايظهر أثره في اللفظ، فلايحتاج إلى قوّة العامل، (و) لكن (رفعه) الاسم (الظاهر) أو الضمير البارز (نزر) أي قليل (لضعف شبهه باسم الفاعل) لدلالته على الزيادة و ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله و لأنّه مع «من» التفضيليّة ـ و هو الأصل في استعماله ـ لايثنّى ولايجمع ولايؤنّث لبعد مشابهته عن اسم الفاعل بسبب الزيادة.

(و منه) أي من رفعه الظاهر الذي هو قليل (حكاية سيبويه[2] «مررت برجل أفضل منه أبوه») أو «أنت»، فرفع «أفضل» الاسم الظاهر و هو «أبوه» لكنّه لغة ضعيفة لبعض العرب و كذا الضمير البارز، و أكثرهم يرفعون «أفعل» على أنّه خبر مقدّم و «أبوه» أو «أنت» مبتدأ مؤخّر.

(و متى عاقب «أفعل» التفضيل فعلاً بأن صلح إحلاله) أي الفعل (محلّه) أي محلّ «أفعل» التفضيل (و ذلک) إذا اجتمع فيه أمور بعضها لتقريبه إلى الفعل و لئلّا يبقى على ما هو الأصل

---

١. الصفحة: ١١٠.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

فيه من الدلالة على الزيادة والتغاير بحسب الذات بين المفضّل والمفضّل عليه ليتمّ شباهته باسم الفاعل، فيقوى في العمل ليعمل في الاسم الظاهر الرفع على الفاعليّة المحتاج إلى العامل القويّ، و بعضها لإثبات انحصار صحّة الكلام في رفعه الاسم الظاهر على الفاعليّة كما نوضّحه عن قريب.

الأمر الأوّل: (إذا سبقه نفي)، لأنّه إذا تقدّم النفي على «أفعل» التفضيل توجّه ذلك النفي إلى قيده الذي هو الزيادة فينتفي أقوى أركانه و هو الدلالة على الزيادة، قال في المطوّل غير مرّة: "إنّ من حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجّه إلى ذلك القيد و أن يقع له خصوصاً، مثلاً إذا قيل: «لم يأتک القوم أجمعون» كان نفياً للاجتماع و هذا ممّا لاسبيل إلى الشکّ فيه"[1] انتهى.

ففي المقام إذا توجّه النفي إلى الزيادة فيصير «أحسن» مثلاً بمعنى «يحسن».

(و) **الأمر الثاني:** بأن (كان مرفوعه) أي الاسم الظاهر الذي يرفعه و هو الصوم والكحل في المثالين الآتيين (أجنبيّاً) بأن لم يتّصل به أي بالاسم الظاهر ضمير راجع إلى الموصوف، و حينئذ ينحصر الطريق إلى صحّة الكلام في رفع «أفعل» التفضيل هذا الاسم الأجنبيّ على الفاعليّة و إلّا يلزم الفصل بأجنبيّ بين «أفعل» و بين معموله أي ما عمل فيه «أفعل» من حيث إنّه اسم تفضيل فيه معنى الفعليّة و ذلک المعمول منه أجنبيّ و هو الظاهر، إذ قد تقدّم آنفاً[2] أنّ كلّ ما ليس معمولاً له من حيث إنّه اسم تفضيل فهو أجنبيّ عنه من هذه الحيثيّة لايجوز الفصل به بينه و بين معموله، و إن رفع الاسم الظاهر على الابتدائيّة و جعل «أفعل» خبراً مقدّماً، إذ العامل في الاسم الظاهر بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل من حيث إنّه اسم تفضيل بل من حيث الابتدائيّة بخلاف ما إذا عمل في الاسم الظاهر بالفاعليّة، فإنّه حينئذ ليس أجنبيّاً،

---

١. المطوّل: ١٢، مع تغيير يسير.
٢. الصفحة: ١٠٩.

مفضّلا على نفسه بإعتبارين (فكثيرا) رفعه الظّاهر (ثبتا) نحو: «ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّوم منه في عشر ذي الحجّة» ....

لأنّه حينئذ من معمولاته من حيث إنّه اسم تفضيل، فلايقدح الفصل به بينه و بين معموله من هذه الحيثيّة أعني منه.

فظهر ممّا ذكرنا أنّ هذا الشرط لإثبات انحصار الطريق إلى صحّة الكلام في رفعه الاسم الظاهر بالفاعليّة لعدم إمكان رفع الاسم الظاهر بالابتدائيّة للزوم الفصل حينئذ بينه و بين معموله بالأجنبيّ.

والأمر الثالث: بأن كان الاسم الظاهر (مفضّلاً على نفسه باعتبارين) كـ «الصوم» في المثال الآتي، فإنّه مفضّل لولا النفي باعتبار كونه في الأيّام غير عشر ذي الحجّة، و مفضّل عليه باعتبار كونه في عشر ذي الحجّة لولا النفي، و كـ «الكحل» في المثال الثاني، فإنّه مفضّل لولا النفي باعتبار كونه في عين الرجل، و مفضّلاً عليه باعتبار كونه في «زيد» لولا النفي، فبوجود هذا الشرط لايبقى «أفعل» التفضيل على ما هو الأصل فيه و هو التغاير بالذات بين المفضّل والمفضّل عليه، فيخرج به و بالنفي عن المعنى التفضيليّ بالكليّة ولايبقى له إلّا صورة التفضيل، بخلاف ما حكاه سيبويه[1] من نحو: «مررت برجل أفضل منه أبوه»، فإنّ المفضّل والمفضّل عليه فيه مختلفان بالذات فلم يخرج عن معناه التفضيليّ بالكليّة و لذا حكم بأنّ رفعه الظاهر فيه شاذّ بخلاف ما نحن فيه.

(فكثيراً رفعه الظاهر ثبت) في كلّ لغة (نحو: «ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجّة») فتقدّم على «أحبّ» نفي والاسم الظاهر أعني «الكحل» كان أجنبيّاً لو لم يرفعه على الفاعليّة[2] و «الصوم» مفضّل على نفسه باعتبارين مختلفين، فباعتبار كونه في الأيّام غير عشر ذي الحجّة مفضّل لولا النفي، و باعتبار كونه في عشر ذي الحجّة مفضّل عليه لولا النفي،

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. هكذا كان المتن في المطبوعة.

و «ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»، و الأصل أن يقع هذا الظّاهر بين ضميرين أوّلهما للموصوف و ثانيهما للظّاهر كما تقدّم، و قد يحذف الضّمير الثّاني. و تدخل من إمّا على الظّاهر نحو: «من كحل عين زيد» أو محلّه نحو: «من عين زيد»، أو ذي المحلّ نحو: «من زيد».

و أمّا بعد النفي فمفاد الكلام أنّه ليس محبوبيّة الصوم في الأيّام غير عشر ذي الحجّة زائدة على محبوبيّة الصوم في عشر ذي الحجّة، فحينئذ إمّا أن يتساوى المحبوبيّتان أو تزيد الثاني على الأوّل، والظاهر من سياق الكلام هو المعنى الثاني (و) قس على ذلك نحو: («ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد») فتقدّم على «أحسن» نفي والاسم الظاهر أعني «الكحل» كان أجنبيّاً عنه لولا رفعه على الفاعليّة و هو مفضّل على نفسه باعتبارين مختلفين، فباعتبار كونه في عين رجل مفضّل لولا النفي و باعتبار كونه في عين «زيد» مفضّل عليه لولا النفي، و أمّا بعد النفي فالأمر كما ذكرناه في الصوم.

(والأصل) في هذه المسألة (أن يقع هذا) الاسم (الظاهر بين ضميرين أوّلهما للموصوف و ثانيهما للظاهر كما تقدّم) في المثالين المتقدمين.

(و قد يحذف الضمير الثاني و تدخل «من» إمّا على) الاسم (الظاهر) من باب وضع الظاهر مقام المظهر كما بيّن في علم المعاني (نحو:) «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد» أو) تدخل «من» على (محلّه) أي على محلّ الاسم الظاهر للاختصار بحذف ضمير منه وفي مع عدم تغيّر في المعنى عند العرب (نحو:) «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من عين زيد») فدخل «من» على محلّ الكحل و هو العين للاختصار المذكور (أو) تدخل «من» على (ذي المحلّ) ليكون أخصر من سابقه بحذف المحلّ أيضاً مع عدم التغيّر في المعنى عند العرب (نحو:) «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من زيد»)، فدخل «من» على ذي المحلّ و هو «زيد».

و ممّا جاء من كلامهم: «ما أحد أحسن به الجميل من زيد» و الأصل من حسن الجميل بزيد، أضيف الجميل إلى زيد ثمّ حذف. و نظيره قول المصنّف: (كلن ترى في النّاس من رفيق) أي صاحب (أولى به الفضل من) أبي بكر (الصّدّيق) إذ الأصل أولى به الفضل من ولاية الفضل بالصّدّيق، ثمّ من فضل الصّدّيق، ثمّ من الصّدّيق. خاتمة: أجمعوا على أنّ أفعل التفضيل يعمل في التّمييز ....

(و ممّا جاء من كلامهم) على طبق هذا الأخير هو قولهم: («ما أحد أحسن به الجميل من زيد» والأصل) «ما أحد أحسن به الجميل (من حسن الجميل بزيد») فحذفوا «الحسن» فصار «من الجميل بزيد» ثمّ (أضيف «الجميل» إلى «زيد») بعد حذف الباء من «زيد» واللام من «الجميل» فصار «من زيد» من باب إقامة المضاف إليه مقام المضاف.

(و نظيره قول المصنّف: «كلن ترى في الناس من رفيق أي صاحب أولى به الفضل من أبي بكر الصدّيق» إذ الأصل «أولى به الفضل من ولاية الفضل بالصدّيق» ثمّ) حذف «ولاية» و أضيف «الفضل» إلى «الصدّيق» بعد حذف الباء من «الصدّيق» واللام من «الفضل» فصار («من فضل الصدّيق» ثمّ) حذف «فضل» و أقيم «صدّيق» مقامه فصار («من الصدّيق») و حاصل معنى المثال «لن ترى رفيقاً أولى به الفضل من الفضل الحاصل لأبي بكر الصدّيق بسبب رفاقته و صحبته مع رسول الله ﷺ في الغار» والكلام من حيث قبل النفي و بعد النفي كما تقدّم فلاتغفل.

(**خاتمة**: أجمعوا على أنّ «أفعل» التفضيل يعمل في التميّز) نحو: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَ أَعَزُّ نَفَراً**﴾[1]، لأنّه لايحتاج إلى عامل قويّ بل ينصبه كلّ عامل و لو لم يكن فيه معنى الفعل كما تقدّم في بابه و يأتى عن قريب نقلاً عن ابن هشام[2].

---

١. الكهف: ٣٤.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

و الحال و الظّرف و على أنّه لا يعمل في المعفول المطلق و لا في المفعول به و أمّا قوله تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾ فحيث مفعول به لفعل مقدّر دلّ عليه أعلم، أو مفعول به على السّعة ....

(و) كذا يعمل في (الحال والظرف) أيضاً نحو: «زيد أحسن الناس ضاحكاً» و نحو: «زيد أحسن من عمرو يوم الجمعة»، لأنّهما أيضاً لايحتاجان إلى عامل قويّ بل يكفيهما رائحة من الفعل.

(و) أجمعوا (على أنّه لايعمل في المفعول المطلق) لعدم مطابقة معناهما إذ ليس في المفعول المطلق الزيادة التي فيه، (و) كذا (لا) يعمل (في المفعول به)، لأنّه كالفاعل يحتاج إلى عامل قويّ و «أفعل» التفضيل لا قوّة له لبعده عن اسم الفاعل كما بيّنا وجهه سابقاً[١]، و إذا أريد عمله في المفعول به فيؤتى بلام التقوية نحو: «زيد أبذل للمعروف» أو الباء نحو: «زيد أعرف بالفقه و أجهل بالنحو».

(و أمّا) ما يوهم ذلك من نحو (قوله تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾[٢]) فإنّ الظاهر من الآية الشريفة أنّ «حيث» مفعول به لا مفعول فيه، لأنّ «حيث» و إن كان من الظروف المكانيّة لكنّه ليس في الآية متضمّناً معنى «في» لفساد المعنى على هذا التقدير، إذ ليس المراد أنّ علمه تعالى شأنه واقع في مكان يجعل فيه رسالته، لكونه مستلزماً للمحال و هو مظروفيّة علمه تعالى مع أنّه عين ذاته المقدّسة، بل المراد أنّ علمه واقع على ذلك المكان ولكن «حيث» ليس مفعولاً به لـ «أعلم» للإجماع على أنّه لايعمل في المفعول به (فـ «حيث» مفعول به لفعل مقدّر دلّ عليه «أعلم») تقديره «يعلم حيث يجعل رسالته» (أو مفعول به على السعة) والمسامحة في

١. الصفحة: ١٠٩.
٢. الأنعام: ١٢٤.

كذا قالوه. قال أبو حيّان: و قواعد النّحو تأباه، لنصّهم على أنّ حيث لا يتصرّف، و أنّه لا يتوسّع إلّا في الظّرف المتصرّف. قال: و الظاهر إقرارها على الظرفيّة المجازيّة و تضمين أعلم معنى ما يتعدّى إلى الظّرف، فالتّقدير: الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته ....

العامل بجعل العامل أعني «أعلم» الذي لايعمل في المفعول به عاملاً فيه كما قد يعكس فيجعل العامل المتعدّي العامل في المفعول به، غير عامل فيه بتنزيله منزلة اللازم (كذا قالوه)[1].

ولكن (قال أبو حيّان[2]) ردّاً عليهم: (و قواعد النحو تأباه) أي تأبى كون «حيث» مفعولاً (لنصّهم على أنّ «حيث» لايتصرّف) فكيف يقولون: إنّه في الآية الشريفة مفعول به سواء جعل مفعولاً به لـ «ليعلم» المحذوف بقرينة «أعلم» أو لنفس «أعلم» توسّعاً (و) الحال (أنّه لايتوسّع إلّا في الظروف المتصرّفة، قال) أبو حيّان: (والظاهر إقرارها) و إبقاؤها (على الظرفيّة المجازيّة) و هي أن يكون الظرف والمظروف معنيين غير محسوسين نحو: ﴿وَ لَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ﴾[3] أو الظرف معنى والمظروف ذاتاً نحو: «أصحاب الجنّة في رحمة الله» أو بالعكس نحو: ﴿لَكُمْ في رَسُولِ الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[4]. والظاهر أنّ ما نحن فيه من القسم الثالث مع الاحتمال قويّاً أن يكون من القسم الأوّل، فتأمّل.

(و تضمّن «أعلم» معنى ما) أي فعل (يتعدّى إلى الظرف)، يعني يمكن كونه مظروفاً و قد تقدّم منّا بيان التضمين[5]، و حاصله أن يدخل معنى فعل أو شبهه في آخر ثمّ جعل اسم فاعل أحدهما حالاً عن فاعل الآخر حين بيان المعنى، (فالتقدير «الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالته»)، و في هذا التقدير تأمّل، لأنّه لاينطبق على ما قلنا من جعل اسم فاعل أحدهما حالاً عن فاعل

---

١. انظر: شرح الأشموني: ٢/ ٣١٢، و حاشية الصبان: ٣/ ٨١، و شرح التسهيل: ٣/ ٦٩، و شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/ ١٤٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٦٧.

٣. البقرة: ١٧٩.

٤. الأحزاب: ٢١.

٥. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٧٨.

أي هو نافذ العلم في هذا الموضع.

الآخر حين بيان المعنى فالأولى أن يقال: التقدير والله أنفذ عالماً (أي هو نافذ العلم في هذه المواضع).

قال في الباب الخامس من المغني: "في الآية ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾[1] «فإنّ المتبادر أنّ «حيث» ظرف مكان، لأنّه المعروف في استعمالها و يردّه أنّ المراد أنّه تعالى يعلم المكان المستحقّ للرسالة لا أنّ علمه في المكان، فهو مفعول به لا مفعول فيه، و حينئذ فلاتنتصب بـ «أعلم» إلّا على قول بعضهم بشرط تأويله بـ «عالم» والصواب انتصابه بـ «يعلم» محذوفاً دلّ عليه «أعلم»"[2] انتهى.

و لايذهب عليک أنّ الآية من قبيل «الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان»، إذ لم ينفذ علم غيره تعالى في شيء من مواضع الرسالة بل العلم فيها كلّها موهوب منه تعالى و تقدّس، ربّ زدني علماً و عملاً و ألحقني بالصالحين، بحقّ محمّد و آله الطاهرين.

---

١. الأنعام: ١٢٤.

٢. مغني اللبيب: ٦٨٩.

باب النعت

هذا باب (النعت)؛ هو و الوصف بمعنى، و لمّا كان أحد التّوابع بدأ بذكرها إجمالا ثم فصّل فقال: (يتبع في الإعراب الأسماء الأول) أربعة أشياء: ....

(هذا باب النعت)

التبيين

(هو و الوصف) على ما ادعاه الشارح يستعمل في الاصطلاح (بمعنى واحد)، فهما على هذا متساويان مترادفان. و قيل: الوصف يطلق على ما لايتغيّر، والنعت لايطلق إلّا على ما يتغيّر، فهما على هذا متباينان. و قيل: النعت يطلق على ما يفيد المدح، والوصف يطلق على هذا و على ما يفيد الذمّ أيضاً، فهما أعمّ و أخصّ مطلقاً. و قيل: إنّ النعت يستعمل فيما ذكر ولكن الصفة يستعمل فيما يتغيّر و غيره، فلذلک لايقال: «نعت الله» و يقال: «صفة الله»، فالنسبة بينهما على هذا أيضاً عموم و خصوص مطلقاً، فتأمّل.

ذكر التوابع إجمالاً

(و لّما كان) النعت (أحد التوابع بدأ) المصنّف (بذكرها) أي التوابع كلّها (إجمالاً ثمّ فصّل) كلّ واحد منها على حدة (فقال: يتبع في الإعراب) دائماً لفظاً أو محلاً أو تقديراً و في غيره أيضاً لكن غالباً و سيأتي (الأسماء الأول) و هي (أربعة أشياء) على ما ذكره المصنّف في النظم من جعل قسمي العطف قسماً واحداً و إلّا فهي خمسة لا أربعة.

والتقييد بـ «الأسماء» لإخراج نحو: «إن إن زيداً قائم» و «ضرب ضرب زيد»، إذ لا إعراب فيهما في الأوّل حتّى يتبعه الثاني لكنّه لايناسب مع قوله: «ادرج ادرجي» فتأمّل.

(نعت، و توكيد، و عطف، و بدل) و سيأتي بيان كلّ.

و أمّا التقييد بأوّليّة المتبوع ففيه خلاف بينهم والظاهر من كلام المصنّف والشارح وجوب الأوّليّة فلايجوز تقديم التابع على المتبوع و أمّا عند غيرهما فقال بعضهم بالجواز[1].

قال في المطوّل: «و أمّا التابع فلا نسلّم امتناع تقديمه حال كونه تابعاً بل هو واقع كالتأكيد في قوله:

بنيت بها قبل المحاق بليلة و كان محاقاً كلّه ذلک الشهر

فإنّ «كلّه» تأكيد لـ «ذلک الشهر»، و كالمعطوف في قوله:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليک و رحمة الله السّلام

على وجه أي إذا جعل «و رحمة الله» معطوفاً على «السّلام» لا على المستكن في «عليک»، و كبيت الحماسة:

لو كان يشكي إلى الأموات ما لقي الـ أحياء بعدهم من شدّة الكمد
ثمّ اشتكيت لاشكاني و ساكنه قبر بسنجار و قبر على قهد

فإنّ قوله: «و ساكنه» عطف على «قبر»"[2] انتهى محلّ الحاجة من كلامه و سيأتي منّا زيادة توضيح لذلک في أوائل باب عطف النسق في الكلام فيما انفردت به الواو[3].

والأشياء الأربعة: (نعت و توكيد و عطف) بقسميه (و بدل و سيأتي بيان كلّ) واحد منها. و إنّما قدم النعت لكونه أشدّ متابعة و أكثر استعمالاً و أوفر فائدة من التوضيح والتخصيص والمدح و غيرها على ما يجيء عن قريب.

---

١. انظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٤٥.
٢. المطوّل: ١١٧.
٣. الصفحة: ١٧١.

(فالنّعت تابع) أي تال لا يتقدّم أصلاً ....

و اختلف كلامهم في عامل التوابع، فقال بعضهم: إنّ العامل في جميع التوابع معنويّ أعني ما ليس فيه حظّ للفظ و هو كونها تابعاً، و قال بعض آخر: إنّ العامل في النعت و التأكيد والبيان هو العامل في المتبوع فعاملها على هذا لفظيّ إذا كان عامل المتبوع كذلک، و قال جماعة: العامل في هذه الثلاثة معنويّ و هو كونها تابعاً، و قال قوم: إنّ العامل فيها مقدّر من جنس عامل المتبوع فعاملها لفظيّ إن كان عامل المتبوع كذلک.

أمّا البدل فقال بعضهم: إنّ عامله هو عامل المبدّل منه أو إنّ المبدّل منه في حكم السقوط، فالعامل في البدل هو العامل في المبدّل منه مباشرة. و قال قوم: إنّ عامل البدل كعامل الثلاثة المتقدّمة مقدّر من جنس عامل المبدّل منه.

و أمّا عطف النسق فقال أكثرهم: إنّ عامله هو العامل في المتبوع بنفسه أو بواسطة حرف العطف، و قيل: عامله نفس حرف العطف، و قيل: عامله مقدّر بعد حرف العطف من جنس عامل المتبوع، و قال بعض آخر: العامل في الكلّ هو نفس المتبوع.[١]

التعريف

(فالنعت) عرّفوه بتعاريف:

منها أنّه تابع يدلّ على معنى في متبوعه.

و منها أنّه تابع يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلّق به.

و منها ما في الكتاب و هو قريب من الثاني بل عينه فهو (تابع أي تال لايتقدّم أصلاً) على رأي الناظم والشارح و أمّا عند غيرهما فقد تقدّم الكلام فيه[٢].

---

١. للوقوف على الأقوال و قائليها، انظر: شرح التصريح: ٢/ ١٠٧، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٤٦، شرح الأشموني: ٢/ ٣١٦، حاشية الصبان: ٣/ ٨٥، همع الهوامع: ٣/ ١٤٢.

٢. الصفحة: ١١٨.

و هو جنس (متمّ) أي مكمل (ما سبق) فصل مخرج عطف النّسق و البدل (بوسمه) أي ما سبق و يسمّى نعتا حقيقيّا (أو وسم ما به اعتلق) و يسمّى سببيّا و هذا فصل ثان يخرج التأكيد و البيان. و شمل قوله «متمّ ما سبق» ما يخصّصه نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ....

(و هو جنس) في اصطلاح المنطقيّين يشمل التوابع كلّها و قوله: («متمّ» أي مكمل ما سبق) من حيث الإيضاح والتخصيص و نحوهما (فصل) باصطلاح المنطقيّين (مخرج عطف النسق والبدل)، لأنّهما لايكملان المتبوع من حيث الإيضاح والتخصيص و نحوهما (بوسمه) الوسم: العلامة[١] (أي) متمّ و مكمل بواسطة بيانه (ما سبق) نحو: «جائني زيد العادل»، لأنّه يبيّن أنّ العدالة علامة لـ «زيد» نفسه أي ثابتة له لا لمتعلّقه من أبيه و أخيه و نحوهما.

(و يسمّى) هذا القسم من النعت (نعتاً حقيقيّاً) كما أنّه يسمّى نعتاً بحال الموصوف أيضاً أو صفة بحال الموصوف.

(أو وسم ما به) أي بالموصوف (اعتلق) بنوع من التعلّقات كالأبوّة والعبديّة والملكيّة و نحوها نحو: «جائني رجل مجتهد أبوه و متأدّب عبده و منيع داره» فالاجتهاد والتأديب والمناعة ليست علامة للرجل نفسه بل لمن يتعلّق به من أبيه و عبده و داره.

(و يسمّى) هذا القسم من النعت نعتاً (سببيّاً) كما أنّه يسمّى صفة بحال متعلّق الموصوف أيضاً و وجه التسمية في كلا الوصفين ظاهر.

(و هذا) أي وسمه أو وسم ما به اعتلق (فصل ثان يخرج التأكيد) بقسميه اللفظيّ و المعنويّ (و) عطف (البيان)، لأنّهما لايبيّنان علامة لمتبوعهما و لا لمتعلّقه، لأنّ عطف البيان والتأكيد اللفظيّ بل و كذا المعنويّ عين المتبوع، و عين الشيء لايعقل أن يصير علامة للشيء.

(و شمل قوله: «متمّ ما سبق» ما) أي وصفاً (يخصّصه) أي الموصوف، والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، سواء كان الاشتراك معنويّاً (نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

---

١. المغرب في ترتيب المعرب: ٢/ ٣٥٥.

مُؤْمِنَةٍ﴾ و ما يوضّحه نحو: «مررت بزيد الكاتب»، و يلحق به ما يمدحه أو يذمّه أو يرحّم عليه أو يؤكّده نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعالَمينَ﴾، «أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم» ......

مُؤْمِنَةٍ﴾[1])، فإنّ الرقبة كانت بحسب الوضع محتملة لكلّ فرد من أفراد الرقبة فلمّا قيل: «مؤمنة» قلّل ذلک الاشتراک، أم کان الاشتراک لفظيّاً نحو: «عين جارية»، لأنّ العين كانت محتملة لكلّ واحد من المعاني التي وضعت له، فلمّا قلت: «جارية» قلّلت الاحتمال الناشئ عن الاشتراك اللفظيّ و خصّصتها بالينبوع فقط، فتأمّل.

(و) شمل قوله: «متمّ ما سبق» أيضاً (ما يوضّحه)، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف بسبب تعدّد الوضع (نحو: «مررت بزيد الكاتب»)، فإنّ «زيد» كان يحتمل «الكاتب» و غيره بسبب تعدّد الوضع فلمّا وصفته بالكاتبيّة رفعت ذلک الاحتمال و أوضحته بأنّ المراد منه «الكاتب».

والمنعوت في نحو: «غلام زيد الظريف» هو المضاف ولايكون للمضاف إليه إلّا بدليل، لأنّ المضاف إليه إنّما جيء به لغرض التخصيص لا لذاته، و في نحو: «كلّ فتى كريم» بالعكس، لأنّ المضاف جيء به لغرض التعميم لا لذاته.

والأصل في النعت أن يكون للتخصيص أو الإيضاح كما ذكرنا[2] (و) لكن قد (يلحق به) ما ليس للتخصيص و لا التوضيح و هو (ما يمدحه أو يذمّه أو يرحّم عليه أويؤكّده) و ذلک حيث يتعيّن الموصوف بدون ذكر الوصف والتعيّن إمّا بأن لايكون له شريک في ذلک الاسم، أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف لئلا يصير الوصف مخصّصاً (نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعالَمينَ﴾[3]) مثال للمدح، و نحو: («أعوذ بالله من الشيطان الرجيم») مثال للذمّ، و

١. النساء: ٩٢.
٢. الصفحة: ١٢٠.
٣. الفاتحة: ٢.

«اللهمّ أنا عبدک المسکین»، ﴿لا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (فليعط) أي النّعت سواء كان حقيقيّا أو سببيّا (في التّعريف و التّنكير ما) ثبت (لما تلا) أي لمتبوعه، و يجب حينئذ أن يكون المتبوع أعرف من النّعت ....

نحو: («اللهمّ أنا عبدک المسکین») مثال للترحّم، و نحو: (﴿لا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[1]) مثال للتأكيد، و لو مثّل بنحو: ﴿نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾[2] أو «أمس الدابر» لكان أحسن، لأنّ في «اثنين» في الآية الشريفة كلاماً طويلاً ذكره التفتازانيّ[3] في المطوّل واختاره في آخره أنّه بدل من «إلهين» و استدلّ له بما ذكر هناك و سيأتي[4] لهذا زيادة توضيح في باب عطف البيان عند قوله:

فقد يكونان منكّرين كما يكونان معرّفين

وليست فائدة النعت منحصرة فيما ذكر هنا بل له فوائد أخرى دقيقة مذكورة في علم المعاني فليراجعه من كان له ذوق و دقّة في فهم المعاني.

أحكام النعت

(فليعط أي النعت سواء كان حقيقياً) أي بحال موصوفه (أو سببيّاً) أي بحال متعلّق موصوفه (في التعريف والتنكير ما ثبت) منهما (لما تلي أي لمتبوعه) الذي تليه النعت، و كذلك يعطى النعت من الإعراب ما ثبت لمتبوعه كما تقدّم في أول الباب[5]، ففي هذه الخمسة يتبع النعت المتبوع مطلقاً، سواء كان حقيقيّاً أو سببيّاً.

(و يجب حينئذ) أي حين أعطي النعت التعريف (أن يكون المتبوع أعرف من النعت)، لأنّ الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلّم بما هو أعرف، فإن اكتفى به المخاطب في معرفته فهو و إلّا فيؤتى

---

١. النحل: ٥١.
٢. الحاقّة: ١٣.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.
٤. الصفحة: ١٥٦.
٥. الصفحة: ١١٧.

أو مساويا له (كامرر بقوم كرما) و «بالرّجل الفاضل». (و هو) أي النّعت (لدى التّوحيد و التّذكير) أي عند ثبوتهما للمتبوع (أو سواهما) و هو التّثنية و الجمع و التأنيث (كالفعل)، فإن رفع ضمير المنعوت المستتر، وافقه في التثنية و الجمع، أو الظّاهر أو الضمير البارز فلا إلّا على لغة «أكلوني البراغيث»، ....

بالنعت ليزيد به المخاطب معرفة، و لأنّه المقصود الأصليّ، فيجب أن يكون أكمل من التابع في التعريف (أو مساوياً له) إذا لم يمكن فيه الأعرفيّة، لأنّه لو لم يكن أكمل منها فلا أقلّ من أن لايكون أدون منها و من أجل ذلک لايوصف ذو اللام إلّا بمثله أو بالمضاف إلى مثله والموصول مثله حقيقة أو حكماً كما تقدّم في باب الموصولات (كـ «امرر بقوم كرما») فأعطي «كرماء» اثنين من الخمسة و هما الجرّ والتنكير (و) نحو: «امرر (بالرجل الفاضل») فأعطي «الفاضل» أيضاً اثنين من الخمسة و هما الجرّ والتعريف.

(و هو أي النعت لدى التوحيد والتذكير أي عند ثبوتها للمتبوع أو سواهما و هو التثنية والجمع والتأنيث كالفعل) يعني أنّ حكم النعت في هذه الخمسة حكم الفعل، فينظر إلى فاعله لا إلى متبوعه.

(فإن رفع ضمير المنعوت المستتر) في النعت (وافقه) أي وافق النعت المنعوت (في التثنية والجمع) أيضاً (أو) إن رفع الاسم (الظاهر أو الضمير البارز)، مثال الاسم الظاهر ظاهر و أمّا مثال الضمير البارز فهو كقولک: «رأيت الرجل والحائط الواقف هو عليه»، فـ «الواقف» نعت سببيّ لـ «الحائط» رافع للضمير البارز العائد إلى «الرجل» فتأمّل جيّداً، (فلا) يوافق النعت المنعوت في التثنية والجمع بل يؤتى به مفرداً و إن كان المنعوت بخلافه (إلّا على لغة «أكلوني البراغيث»)، لأنّ الفعل فيها يثنّى و يجمع و إن كان الفاعل اسماً ظاهراً كما تقدّم[١] في باب الفاعل في قوله:

و قد يقال «سعدا» و «سعدوا» والفعل للظاهر بعد مسند

١. الجزء الثاني، الصفحة: ١١.

و يوافقه أيضا في التأنيث إذا رفع ضميره و إلّا فعلى التّفصيل السابق في باب الفاعل، (فاقف ما قفوا» كـ «إبنين برّين شج قلباهما و امرأتين حسن مرآهما». (و انعت بمشتقّ) و هو ....

(و يوافقه أيضاً في التأنيث إذا رفع ضميره) أي ضمير المنعوت نحو: «جائتني امرأة ضاحكة» و كذا الإفراد (و إلّا فعلى التفصيل السابق في باب الفاعل) في شرح قول الناظم: «و تاء تأنيث تلي الماضي...» إلى قوله:

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأنّ قصد الجنس فيه بيّن

فلانعيده لطوله و كثرة صوره فراجع هناك[1] (فاقف) أي اتبع (ما) أي الأحكام التي (قفوها) أي اتبعوها كما ذكرناه مفصّلاً (كـ

ابنين برّين شج قلباهما و امرأتين حسن مرآهما)[2]

هذا البيتان من الكافية التي خلّصها المصنّف و اختار منها الألفيّة فـ «برّين» مثال للنعت الرافع لضمير المنعوت الموافق له في التثنية والتذكير والتنكير والإعراب و «شجّ» و «حسن» مثالان للنعت الرافع للاسم الظاهر، فلم يوافقاه إلّا في الإعراب والتنكير.

أقسام النعت و أحكامها

(وانعت بمشتقّ و هو) عند الصرفيّين كلمة تؤخذ من كلمة أخرى تناسبها في اللفظ والمعنى، والاشتقاق عندهم على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: الاشتقاق الصغير و هو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو: «ضرب» من الضرب.

١. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٢.

٢. انظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٥٣.

ما دلّ على حدث و صاحبه، كأسماء الفاعل و المفعول و التّفضيل و الصّفة المشبهة (كصعب و درب) بالدّال المهملة، و هو الخبير بالأشياء المجرّب لها (و شبهه) و هو ما أقيم مقامه من الأسماء العارية عن الإشتقاق (كذا) المشار بها ....

القسم الثاني: الاشتقاق الكبير و هو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو: «جبذ» من الجذب.

القسم الثالث: الاشتقاق الأكبر و هو أن يكون بينهما تناسب في المخرج مع تناسب ما في المعنى نحو: «نعق» بمعنى صوت الغرائب[1] و «نهق» بمعنى صوت الحمار[2] فهما متناسبان تناسباً ما في المعنى.

والغالب بل الدائم في النحو هو المعنى الأوّل، والمراد بالمشتق هنا (ما دلّ على حدث و صاحبه) أي المنسوب إليه الحدث، سواء كانت النسبة على النحو القيام به أو الوقوع عليه (كأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة) و صيغ المبالغة، دون اسم المكان والزمان و الآلة، فإنّ النسبة فيها ليس على أحد النحوين بل النسبة فيها على نحو الوقوع فيه أو على نحو الوقوع به (كـ «صَعْب» و «دَرِب» بالدال المهملة و هو الخبير بالأشياء المجرّب لها)[3] و هو و «صعب» مثالان للصفة المشبهة، والبقيّة أمثلتها واضحة، و للمشتقّ معنى آخر أعمّ أشرنا إليه في باب المبتدأ والخبر فراجع[4].

(و شبهه) أي شبه المشتقّ (و هو ما أقيم مقامه) في الدلالة على الحدث و صاحبه (من الأسماء العارية عن الاشتقاق) الموضوعة للدلالة على معنى حدثيّ و صاحبه (كـ «ذا») أي كاسم الإشارة (المشار بها) إلى محسوس مشاهد حاضر غير مكان، فإنّها تدلّ على كون ذلك

---

١. العين: ١/ ١٧١.

٢. المصدر السابق: ٣/ ٣٦٩.

٣. المصدر السابق: ٨/ ٢٦.

٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٦٧.

(و ذي) بمعنى صاحب (و المنتسب) نحو: «رجل تميميّ جاءني». (و نعتوا بجملة) اسما (منكّرا) لفظا، نحو: ﴿وَ اتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فيهِ إِلَى اللهِ﴾، أو معنى نحو: «و لقد أمرّ على اللّئيم يسبّني» ....

المحسوس مشاراً إليه فتدلّ على الحدث أعني الإشارة بمعنى المصدر المجهول و صاحبه أعني الذات التي وقع عليها الإشارة (و) نحو: («ذي» بمعنى «صاحب»)، فإنّه يدلّ في «ذي مال» على صاحبيّة المنعوت للمال (و) نحو: (المنتسب نحو: «رجل تميميّ جائني»)، فإنّ «التميميّ» يدلّ على النسبة إلى قبيلة «تميم» و صاحب تلك النسبة.

فحاصل ما ذكر أنّ اسم الإشارة أقيم مقام لفظ المشار بها و «ذو» أقيم مقام «صاحب» و «المنتسب» أقيم مقام لفظ «المنسوب» و إقامة هذه كلّها من حيث المعنى.

و ليعلم أنّه ليس الغرض من المذكور هنا الانحصار، إذ يوجد في كلامهم أشياء أخر يؤوّل كلّ واحد بالمشتقّ كـ «أيّ» في قولنا: «مررت برجل أيّ رجل» فإنّه يؤوّل بـ «كامل في الرجوليّة»، لأنّ باب التأويل كما ذكرنا سابقاً[1] واسع كمال السعة فالمناط هو الاستعمال، فكلّ جامد استعملته العرب نعتاً يصحّ تأويله بالمشتقّ، و منه «أربع» في قولنا: «مررت بنسوة أربع» كما يأتي في باب غير المنصرف[2].

(و نعتوا بجملة) كما أخبروا بها و كما جعلوها حالاً (اسماً منكّراً لفظاً نحو: **﴿وَ اتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فيهِ إِلَى اللهِ﴾**[3]) هذا مثال لكون الموصوف نكرة محضة كما أنّ المثال الثاني لكون الموصوف معرفة لفظاً فيجوز في الجملة بعده أن تكون صفة و أن تكون حالاً فتدبّر (أو معنى نحو: «و لقد أمرّ على اللئيم يسبّني»[4])، فإنّ «اللئيم» و إن كان في اللفظ معرّفاً باللام إلّا أنّه في المعنى

---

١. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٢٥.

٢. الصفحة: ٣٤٥.

٣. البقرة: ٢٨١.

٤. لرجل من بني سلول؛ شرح التصريح: ٢/ ١١٤.

(فأعطيت) حينئذ (ما أعطيته) حال كونها (خبرا) من الرّابط، و من تعلّقها بمحذوف وجوبا إذا كانت ظرفا أو جارّا و مجرورا أو غير........................

نكرة، لأنّ اللام فيه للجنس مراداً به واحد غير معيّن في الخارج باعتبار أنّ الجنس موجود فيه فهو في المعنى نكرة و إن كان يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ و ذا حال و وصفاً للمعرفة و موصوفاً بها و نحو ذلك، فهذا المعرّف كعلم الجنس و قد تقدّم[1] في أواخر باب العلم في قوله:

و وضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً و هو عمّ

إنّ هذا العلم معرفة لفظاً فيأتي منه الحال و يمتنع من الصرف مع سبب آخر و يمتنع من دخول الألف واللام عليه و من نعته بالنكرة و إنّه يبتدأ به، و هذه الأحكام اللفظيّة اضطرّتهم إلى الحكم بكونها معرفة و إلّا فكلاهما نكرتان في المعنى و لهذا عومل مع هذا المعرّف في البيت معاملة النكرة حيث وصف بالجملة مع أنّ الموصوف بالجملة يشترط فيه التنكير، لأنّ الجمل التي لها محلّ من الإعراب و منها الجملة التي تقع صفة، يجب صحّة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يؤوّل به الجملة نكرة، لأنّه إنّما يكون باعتبار الخبر كما أشرنا إليه في أول باب الموصولات والخبر يناسبه التنكير، لأنّ الأصل فيه يكون مجهولاً ليفيد السامع والتنكير يناسب المجهوليّة.

و قد أشرنا في أوائل التعليقة في وجه خروج ما لايجهله أحد إلى ما يفيدك هاهنا فراجع[2] و لذا أوّل بعضهم الخبر المعرفة بالنكرة، و قال: إنّ نحو: «زيد القائم» معناه «زيد محكوم بالقيام» و ما ذكرنا هو المراد بقولهم: إنّ الجملة نكرة و إلّا فالتعريف والتنكير من خواصّ الاسم لا الجملة.

(فأعطيت) الجملة الواقعة صفة (حينئذ ما) أي أحكاماً (أعطيته حال كونها) أي الجملة (خبراً من الرابط و من تعلّقها بمحذوف وجوباً إذا كانت) الصفة (ظرفاً أو جارّاً و مجروراً أو غير

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٤.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٨.

ذلک ممّا سبق ذکره. (و امنع هنا إيقاع) الجملة (ذات الطّلب) و إن لم يمنع إيقاعها خبرا (و إن أتت) من کلام أي العرب (فالقول أضمر) نعتا (تصب) نحو: «جاؤوا بمذق هل رأيت الذّئب قطّ» أي مقول فيه: «هل رأيت الذئب قط») ....

ذلک ممّا سبق ذکره) في باب المبتدأ والخبر کالاختلاف في المتعلّق هل فعل أو اسم فاعل و إذا کان فعلاً فالظرف مقدّر بجملة و إذا کان اسم فاعل فهو من قبيل المفرد، و کحذف الضمير الرابط نحو: ﴿وَ اتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[1] أي لاتجزي فيه.

(وامنع هنا) أي في باب النعت (إيقاع الجملة ذات الطلب) صفة (و إن لم يمنع) عند بعضهم (إيقاعها خبراً)، لأنّ الصفة تجيء ليعرف المخاطب بها الموصوف فيجب أن يکون عالماً بثبوت مضمونها للموصوف قبل أن يوقعها المتکلّم صفة للموصوف، و لذلک قيل: إنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبار، والأخبار بعد العلم بها أوصاف[2]، والجملة الإنشائيّة لاثبوت لمضمونها قبل التکلّم بها، فإنّها هي التي توجد مضمونها، و لذا قيل: إنّ الإنشاء إيجاد ما لم يوجد.

(و إن أتت من کلامهم أي العرب) جملة إنشائيّة وقعت صفة (فالقول أضمر) أي قدّر حتّى يکون ذلک القول (نعتاً) والجملة الإنشائيّة مقولاً له (تصب) نحو: («جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط»[3] أي مقول فيه: «هل رأيت الذئب قط») ففي التقدير «هل رأيت» ليس صفة لـ «مذق» بل الصفة «مقول» المقدّر و جملة «هل رأيت» مفعول لـ «مقول» والمذق بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول من «مذق اللبن والشرب» أي مزجه فأکثر الماء فهو ممذوق و مذيق والمذقة الطائفة أو الدفعة منه و يکنى الذئب بـ «أبي مذقة»، لأنّ لونه يشبه اللبن الممزوج بالماء[4] و من ذلک يصحّ الکلام والتشبيه بالذئب.

---

١. البقرة: ٤٨.
٢. کفاية الأصول: ١/ ٧٧.
٣. للعجاج بن رؤبة؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ١١٦.
٤. لسان العرب: ١٠/ ٣٤٠.

(و نعتوا بمصدر كثيرا) على تقدير مضاف (فالتزموا) لذلک (الإفراد و التّذکيرا) له و إن كان المنعوت بخلاف ذلک ک «امرأة رضى» و «عدلين رضى» ....

قال التفتازانيّ[١] في بحث وصف المسند إليه بالجملة ما هذا نصّه: "و يجب في تلک الجملة أن تكون خبريّة كالصلة، لأنّ الصفة تجب أن يعتقد المتكلّم أنّ المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها، و إنّما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف و يميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلک الصفة فيجب كونها جملة متضمّنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها، والإنشائيّة ليست كذلک فوقوعها صفة و صلة إنّما يكون بتقدير القول"[٢] انتهى.

(و نعتوا بمصدر كثيراً) كما أخبروا به و كما جعلوه حالاً، و لابدّ فيه حينئذ من التأويل إمّا (على تقدير مضاف) و يسمّى بـ «المجاز في الحذف» أو على أنّه بمعنى اسم الفاعل و يسمّى بـ «المجاز في الكلمة» أو على أنّ جريانه على الموصوف للمبالغة و يسمّى بـ «المجاز في الإسناد»، (فالتزموا لذلک) أي لأجل تقديرهم المضاف (الإفراد والتذكير له و إن كان المنعوت بخلاف ذلک).

والسرّ فيه أنّ النعت في الحقيقة هو المضاف المحذوف و تقديره على طبق المنعوت نحو: «رجل ذو رضى» و (كـ «امرأة) ذات (رضى» و) نحو: («عدلين) ذوي (رضى») و نحو: «رجال ذوو رضى» و نحو: «نساء ذوات رضى».

و قيل: إنّما التزم الإفراد والتذكير لأنّ المصدر من حيث هو مصدر لايثنّى ولايجمع ولايؤنّث[٣]، لأنّه يدلّ على نفس الماهيّة والماهيّة لا تعدّد فيها و لا تأنيث ولا الأنواع و لا الأفراد و من ثمة إذا قصد به النوع أو العدد يثنّى و يجمع، فتأمّل.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. المطوّل: ٩٣.

٣. الأزهري في شرح التصريح: ٢/ ١١٨.

و لا ينعت بغير ما ذكر من الجوامد. (و نعت غير واحد) و هو المثنّى و المجموع، و لا يكون إلّا متعدّدا (إذا اختلف) معناه قطعا (فعاطفا) لبعضه على بعض (فرّقه) نحو: «مررت برجلين عالم و جاهل» و (لا) تفرّقه (إذا ائتلف) نحو: «مررت برجلين عاقلين». (و نعت معمولي) عاملين (وحيدي معنى و عمل أتبع بغير استثنا) نحو: «ذهب زيد و انطلق عمرو العاقلان» ....

(و لاينعت بغير ما ذكر من الجوامد) المذكورة، يعني لاينعت بغير شبه المشتقّ والجملة والمصدر.

النعت المتعدّد

(و نعت) منعوت يكون هذا المعنوت (غير واحد و هو) أي غير واحد عبارة عن (المثنّى والمجموع لايكون) النعت حينئذ (إلّا متعدّداً)، إذ منعوته متعدّد، لأنّه مثنّى أو مجموع (إذا اختلف معناه) أي النعت المتعدّد الذي لغير الواحد (قطعاً)، يعني اختلف النعت يقيناً فعاطفاً أي (فـ) حال كونك (عاطفاً لبعضه) أي بعض النعت (على بعض) آخر من النعت (فرّقه) أي لاتثنه و لاتجمعه، إذ لايمكن حينئذ تثنية النعت المتعدّد ولا جمعه لاختلاف معناه (نحو: «مررت برجلين عالم و جاهل»)، فـ «عالم» و «جاهل» نعتان لغير واحد أعني «رجلين» فوجب تفرقة «عالم» و «جاهل»، لأنّه لايمكن تثنيتهما لاختلاف معناهما يقيناً.

(ولا تفرّقه) أي النعت المتعدّد الذي لغير الواحد (إذا ائتلف) معنى هذا النعت المتعدّد بل ائت به تثنية إن كان اثنين (نحو: «مررت برجلين عاقلين»)، وائت به جمعاً إن كان أزيد من اثنين نحو: «مررت برجال عقلاء».

(و نعت معمولي عاملين) حال كون العاملين (وحيدي معناً و عملاً) و إن كانا مختلفين لفظاً (أتبع بغير استثناء) أي سواء كان العاملان متّفقين لفظاً نحو: «جاء زيد و جاء عمرو العاقلان» أو مختلفين لفظاً (نحو: «ذهب زيد و انطلق عمرو العاقلان»).

فإن اختلف العاملان معنى و عملا أو في أحدهما وجب القطع. (و إن نعوت كثرت و قد تلت) اسما (مفتقرا) في الايضاح و التّعيين (لذكرهن اتبعت) وجوبا (و اقطع أو اتبع إن يكن) المنعوت (معيّنا بدونها) كلّها (أو بعضها ....

هذا إذا كان النعتان متّفقين كالمثالين المذكورين و إلّا فيجب التفرقة بينهما بالعطف نحو: «جاء زيد و جاء عمرو العاقل والسفيه» و نحو: «ذهب زيد وانطلق عمرو العالم والجاهل» و تعيّن الموصوف إنّما هو بقاعدة «الأقرب للأقرب، و الأبعد للأبعد» إن لم يكن هناك قرينة، و إلّا فبالقرينة كما تقدّم نظير ذلك في باب الحال.

(فإن اختلف العاملان معنى و عملاً أو في أحدهما) أي في العمل أو المعنى (وجب القطع) عن التبعيّة وامتنع الإتّباع فيجب قطع النعت المتعدّد عن التبعيّة إمّا بالرفع بجعله خبر مبتدأ محذوف، نحو: «جاء زيد و رأيت عمرواً العاقلان» برفع «العاقلان» خبراً لمبتدأ محذوف، و نحو: «مررت بزيد و جاوزت عمرواً العاقلان» أيضاً كذلك، و نحو: «ضربت زيداً و رأيت عمرواً العاقلان» برفع «العاقلان»؛ و إمّا بالنصب بجعله مفعولاً لفعل محذوف و مثاله نفس الأمثلة المذكورة مع نصب «العاقلان» في كلّها.

(و إن نعوت كثرت) أي تعدّدت (و قد تلت اسماً) أي منعوتاً واحداً و كان ذلك المنعوت الواحد (مفتقراً) أي محتاجاً (في الإيضاح والتعيين لذكرهنّ) بأن لايتّضح المنعوت إلّا بإتيان تلك النعوت المتعدّدة (أتبعت) حينئذ كلّها (وجوباً) و لايجوز قطع واحد منها نحو: «مررت بزيد العالم العادل الكاتب» إذا كان هناک زيد عالم و زيد عادل و زيد ثالث له الصفات الثلاث، فلايتميّز عنهما إلّا بذكر الثلاثة جميعاً، فتأمّل.

(و اقطع أو أتبع) يعني يجوز الوجهان (إن يكن المعنوت معيّناً بدونها كلّها)، فلايحتاج إلى واحد منها في الإيضاح والتعيين فيجوز لک حينئذ الوجهان في نحو «بسم الله الرّحمن الرّحيم»، فإنّ المنعوت أعني «الله» جلّ جلاله معيّن بدون «الرّحمن الرّحيم»، فيجوز فيهما القطع أو الإتباع (أو) اقطع بعضها و أتبع (بعضها) أي بعض النعوت المتعدّدة.

اقطع معلنا) إن كان معيّنا به دون غيره و أتبع الباقي بشرط تقديمه.

قال أبو حيّان[١] عند قوله تعالى: ﴿وَ الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَ الضَّرَّاءِ وَ حِينَ الْبَأْسِ﴾[٢]: "قال الفارسيّ: «إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذمّ فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولاتجعل كلّها جارية على موصوفها، لأنّ هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف و الإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأنّ الكلام عند الاختلاف يصير كأنّه أنواع من الكلام و ضروب من البيان و عند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً و جملة واحدة"[٣] انتهى، و هذا نظير ما قاله البيانيّون في بحث الالتفات من اللطيفة العامّة.

و إذا اخترت القطع فحينئذ (اقطع معلناً إن كان) المنعوت (معيّناً به) أي بعضه الآخر أي ببعض غير مقطوع (دون غيره) أي دون هذا البعض غير المقطوع (و أتبع الباقي) المفتقر في الإيضاح والتميّز (بشرط تقديمه) أي تقديم هذا الباقي نحو: «مررت بزيد الفقيه الشاعر العادل الكاتب» بجرّ «الفقيه» و «الشاعر» على الإتباع و نصب «العادل» و «الكاتب» أو رفعهما على القطع إذا كان هنا زيد هو الفقيه فقط و آخر هو الشاعر فقط فلايتميّز زيدنا عنهما إلّا بذكر كلا هذين الوصفين، فزيدنا مفتقر إلى ذكرهما في الإيضاح والتميّز عن زيدين آخرين فلذا أتبعناهما و قدمناهما، و لايفتقر إلى النعتين الآخرين في الإيضاح و التميّز، لأنّه صار معيّناً و مميّزاً بالنعتين المقدّمين فلذا قطعناهما إلى النصب أو الرفع و أخّرناهما عن الأولين.

و اعلم أنّ هذا كلّه في المعرفة و أمّا النكرة إذا احتاجت إلى التخصيص فيجب في واحد من نعوتها المتعدّدة الإتباع لا أزيد، و يجوز في الزائد الوجهان، لأنّ التخصيص لايقتضي أكثر من نعت واحد.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٦٧.

٢. البقرة: ١٧٧.

٣. البحر المحيط: ٢/ ١٤٠.

(و ارفع أو انصب) النّعت (إن قطعت مضمرا) بكسر الميم (مبتدأ) رافعا له (أو) فعلا (ناصبا) له (لن يظهرا) أبدا. نحو: «الحمد لله الحميد» أي هو، ﴿وَ امْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ أي أذمّ.

قال الرضيّ[١]: "اعلم أن جواز القطع مشروط بأن لايكون النعت للتأكيد، نحو: «أمس الدابر» و ﴿نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾[٢]، لأنّه يكون قطعاً للشيء عمّا هو متّصل به معنى، لأنّ الموصوف في مثل ذلک نصّ في معنى الصفة دالّ عليه، و لهذا لم يقطع التأكيد"[٣] انتهى.

والمراد من المعلنيّة ما تقدّم في باب العلم من أن يكون القطع إلى الرفع والنصب بتقدير «هو» أو «أعني» و نحوه أو كان المنعوت مجروراً و إلى النصب فقط إن كان المنعوت مرفوعاً، و إلى الرفع فقط إن كان المنعوت منصوباً. و إلى بعض ما شرحنا يشير بقوله: (و ارفع أو انصب النعت إن قطعت) النعت غير المفتقر إليه حال كونک (مضمراً) بكسر الميم، أي مقدّراً أنت (مبتدأ رافعاً) ذلک المبتدأ المقدّر (له) أي النعت المقطوع على القول بأنّ رافع الخبر هو المبتدأ أو حال كونک رافعاً له برافع الخبر (أو) حال كونک مضمراً (فعلاً ناصباً له) أي للنعت المقطوع (لن يظهر) ذلک المقدّر (أبداً)، سواء كان المقدّر مبتدأ كما تقدّم في أواخر باب المبتدأ من أنّه يجب حذف المبتدأ إذا أخبر بنعت مقطوع أو فعلاً فإنّه أيضاً يجب حذفه (نحو: «الحمد لله الحميد») برفع «الحميد» على القطع (أي «هو) الحميد» و نحو: ﴿وَ امْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٤]) بنصب «حمّالة» على القطع (أي «أذمّ) حمالة الحطب» و لابدّ هنا من ذكر دقيقة ذكرها الرضيّ[٥] قال: "و لايلزم أن يكون كلّ نعت مقطوع يصحّ إتّباعه نعتاً، بل يكفي فيه معنى الوصف، ألا

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. الحاقّة: ١٣.
٣. شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٢٢.
٤. المسد: ٤.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

(و ما من المنعوت و النّعت عقل) أي علم (يجوز حذفه) نحو: ﴿وَ عِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ﴾، «فلم أعط شيئا و لم أمنع»، أي شيئا طائلا (و) لكنّ الحذف (في النّعت يقلّ) و في المنعوت يكثر.

ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذي جَمَعَ مالاً﴾[1]"[2] انتهى، و محلّ الاستشهاد وقوع «الذي» و هو معرفة صفة مقطوعة لـ «لمزة» و هذا هو المراد بقول الأخفش[3]: إنّه يجوز وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة[4].

حذف «المنعوت» و «النعت»

(و ما من المنعوت والنعت عقل أي علم) بدلالة قرينة خاصّة، سواء كانت القرينة لفظيّة أو عقليّة أو غيرهما (يجوز حذفه نحو: ﴿وَ عِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ﴾[5])، فحذف المنعوت لدلالة القرينة عليه أي «حور قاصرات الطرف» و نحو: (فلم أعط شيئاً و لم أمنع[6]) فحذف النعت (أي «شيئاً طائلاً») و إنّما قيل فيه بحذف النعت دفعاً للتناقض الظاهر بين «لم أعط» «و لم أمنع».

(ولكنّ الحذف) مع القرينة (في النعت يقلّ)، لأنّه نقض للغرض من النعت في الظاهر و إن كان في الحقيقة القرينة تدلّ عليه (و في المنعوت يكثر) لقيام النعت مقامه.

والمضمر لاينعت ولاينعت به، أمّا الأوّل فلأنّ المتكلّم والمخاطب أعرف المعارف و أوضحها فلا حاجة لهما إلى التوضيح و حمل عليهما ضمير الغائب، و حمل على النعت الموضح سائر أقسام النعت طرداً للباب؛ و أمّا الثاني فلأنّه ليس في المضمر المعنى الاشتقاقيّ الوصفيّ، لأنّه

---

١. الهمزة: ١ ـ ٢.
٢. شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٩١.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.
٤. شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠٧.
٥. الصافّات: ٤٨.
٦. لعباس بن مرداس؛ الشعر و الشعراء: ٢/ ٧٣٦.

....

يدلّ على ذات المعنى لا على معنى حدثيّ فيه، و لأنّه يجب أن يكون المنعوت أعرف من النعت أو مساوياً له والضمير أعرف المعارف فلايصلح وصف غيره به، و أجاز بعضهم[١] كون الضمير منعوتاً متمسّكاً بقوله تعالى: «لا إله إلّا هو العزيز الحميد»[٢] مدّعياً أنّ «العزيز» و «الحميد» صفتان كـ «هو» و ردّه الجمهور بأنّهما بدلان لا صفتان، و ردّه بعض منهم بأنّ «هو» اسم من أسماء الله تعالى فهو اسم ظاهر كبقيّة أسمائه تعالى و تقدّس، لاضمير غائب؛ و لعمري إنّ هذا الجواب لطيف و دقيق و إن كان ظاهره بعيداً عن الاصطلاح.

---

١. الكسائي؛ شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣١٠.

٢. ليس هذا من الآيات القرآنيّة، و لعلّ مراده ﷺ هذه الآية: ﴿لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم﴾. آل عمران: ٦.

باب التوكيد

الثاني من التوابع (التوكيد)؛ و يقال له التأكيد و هو كما في شرح الكافية تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره.

(الثانى من التوابع التوكيد)

التعريف

(و يقال له: «التأكيد») أيضاً، لأنّ كلاً منهما استعمل في اللغة فيقال: «وكّد» و «أكّد» أي أوثق و شدّ، ولكن «وكّد» ـ بالواو ـ أفصح[1] و لذلک اختاه المحقّقون من النحويّين، والقياس يقتضي أن يقال له: «الإيكاد» أيضاً ولكن لم يسمع منهم.

(و هو كما) قال المصنّف (في شرح الكافية[2] تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره) و بعبارة أخرى هو تابع يقصد به رفع احتمال المجازيّة عن أجزاء الكلام، سواء كان المجاز في الحذف أو في الكلمة كرفع توهّم تقدير مضاف إلى المؤكّد، مثلاً إذا قيل: «جاء زيد» يحتمل أنّه من حذف المضاف، بأن يكون تقدير الكلام «جاء خبر زيد» أو «جاء مكتوبه» فإذا أكّد «زيد» و قيل: «نفسه» أو «عينه» ارتفع ذلک الاحتمال، و كرفع توهّم المجازيّة في قتل زيد عمرواً بأن يراد من القتل الضرب الشديد فإذا كرّر «قتل» يرفع ذلک الاحتمال و يفيد التكرار أنّ المراد منه القتل حقيقة، و قد يقصد بالتأكيد رفع توهّم التخصيص إذا كان المؤكّد عامّا مثلاً إذا قيل: «جاء القوم» يحتمل أن يكون المراد منه بعضهم فإذا قيل: «كلّهم» مثلاً يرفع ذلک الاحتمال، و للتأكيد فوائد أخرى:

منها: رفع احتمال الغلط أو السهو أو النسيان عن المتكلّم.

---

١. لسان العرب: ٣/ ٤٦٦.

٢. شرح الكافية: ٣/ ١١٦٩.

(بالنّفس أو بالعين) بمعنى الذّات (الاسم أكّدا) تأكيدا معنويّا يقتضي التّقرير (مع ضمير متّصل بهما (طابق المؤكّدا) بفتح الكاف في إفراده و تذكيره و فروعهما ك «جاء زيد نفسه متيّما بهند نفسها». (و اجمعهما) أي النّفس و العين (بأفعل أن تبعا ما ليس واحدا) أي مثنّى أو مجموعا، فقل «جاء الزّيدان أنفسهما و أعينهما» ....

و منها رفع احتمال الغفلة في السامع عن الاستماع للمؤكّد و رفع هذا الاحتمال أيضاً يحصل بالتكرير.

التأكيد المعنويّ

(بالنفس أو بالعين بمعنى الذات) و بهما معاً بشرط تقديم النفس (الاسم) لا الحرف والفعل (أكّد) و يسمّى التأكيد بهما («تأكيداً معنويّاً») و كذلك «كلّ» و «كلا» و «كلتا» و «عامّة» و «جميع» والمشتقّات من هذه المادّة و توابعها يعني «أكتع» و «أبصع» بالصاد المهملة أو الضاد المعجمة، و «أبتع» و مشتقّاتها، فالتأكيد بجميع هذه المذكورات يسمّى «تأكيداً معنويّاً» (يقتضي التقرير) و إثبات المؤكَّد ـ بالفتح ـ على حقيقته و عمومه على ما بيّناه آنفاً حال كون النفس والعين و كذلك سائر ما ذكر، على خلاف في «عامّة» كما يأتي[1] (مع ضمير متّصل بهما طابق) ذلك الضمير (المؤكّد ـ بفتح الكاف ـ في إفراده و تذكيره و فروعهما كـ «جاء زيدٌ نفسُه متيّماً بهند نفسِها») فذكر مع النفس المؤكّد لـ «زيد» ضمير مطابق «لزيد» و ذكر مع النفس المؤكّد لـ «هند» ضمير مطابق لها.

النفس و العين

(و اجمعهما أي النفس والعين بـ «أَفْعُل») لا بـ «فُعُول» كـ «نفوس» و «عيون» و لا بـ «أَفْعال» كـ «أعيان» و «أنفاس» (إن تبعا) أي إن أكّدا (ما ليس واحداً) أي إن يكن المتبوع (أي) المؤكّد (مثنّى أو مجموعاً فقل) حينئذ (: «جاء الزيدان أنفسهما و أعينهما») و «جاء الزيدون أنفسهم و

---

١. الصفحة: ١٤٠.

(تكن متّبعا) للّغة الفصيحة، و يجوز أن يؤتى بهما مفردين و هو دون الجمع فتقول: «جاء الزّيدان نفسهما» و مثنّيين و هو دون الإفراد، فتقول: «جاء الزّيدان نفساهما».

أعينهم»، (تكن) إذا جمعتهما (متّبعاً للغة الفصيحة)، لأنّ الأصل في كلّ مضاف إلى ضمير التثنية أن يجمع نحو: «أيديهما» و «رؤوسهما» و «قلوبكما» بل قال بعضهم بذلك في مطلق المتضايفين[1] نحو: «رؤوس الرجلين» و «أيدي السارقين» و علّل ذلك بكراهة اجتماع التثنيتين و بأنّ أكثر ما وقع ذلك في الأعضاء كالأمثلة السابقة، و هي الأصل في هذه الإضافة و كثير من الأعضاء كاليدين والرجلين إذا ضمّ زوج منها إلى الآخر حصل الجمع حقيقة، لأنّها تصير أربعة، و حمل ما ليس بزوج كالرأس والقلب عليه إجراء للباب مجرى واحد ففي نحو: ﴿**السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما**﴾[2] و إن كان المراد قطع يد واحدة من كلّ منهما لكن لهما أيد، و يجوز في هذا الجمع مراعاة لفظه فيعود إليه ضمير المؤنّث كقولنا: «نفوسكما طيّبة»، و يجوز مراعاة معناه كقولنا: «نفوسكما طيّبان».

(و يجوز أن يؤتى بهما مفردين و هو) أي إتيانهما مفردين (دون الجمع)، لأنّ الجمع أفصح (فتقول: «جاء الزيدان نفسهما) و عينهما».

(و) يجوز أن يؤتى بهما (مثنّيين و هو) أي إتيانهما مثنّيين (دون الإفراد)، لأنّ الإفراد أفصح منه فأردأ اللغات الإتيان بهما مثنّيين للزوم اجتماع التثنيتين (فتقول) على اللغة الرديئة (: «جاء الزيدان نفساهما) و عيناهما».

---

١. انظر: شرح الأشموني: ٢/ ٣٣٥. شرح المفصّل لابن يعيش: ٣/ ٢١١.
٢. المادة: ٣٨.

(و كلّا اذكر في) التأكيد المقتضي (الشّمول) أي العموم لجميع أفراد المؤكّد أو أجزائه (و كلا) و (كلتا) و (جميعا) قال المصنّف: و أغفلها أكثر النّحويّين، و نبّه سيبويه على أنّها بمنزلة كلّ معنى ....

كلّ

(و «كلاً» اذكر في التأكيد المقتضي الشمول أي العموم لجميع أفراد المؤكّد أو أجزائه) إذا كان المؤكّد ذا أجزاء بحيث يصحّ افتراقها حسّاً كأجزاء القوم في مثل: «جائني القوم كلّهم»، أو حكماً كأجزاء العبد في مثل: «اشتريت العبد كلّه»، فإنّ العبد قد يتجزّى في الاشتراء، إذ قد يشترى نصفه أو ربعه و هكذا، فيؤكّد بـ «كلّه» ليفيد الشمول في جميع أجزائه، بخلاف «جائني زيد كلّه» لعدم إمكان افتراق أجزائه لا حسّاً و لا حكماً في المجيء.

كلا و كلتا

(و «كلا» و «كلتا») اذكر في التأكيد لرفع احتمال تقدير مضاف في متبوعهما، مثلاً إذا قلت: «جائني الزيدان» يحتمل أن يكون مرادک أحدهما و أسندت المجيء إليهما مجازاً لملابسة بينهما، و كذا إذا قلت: «جائتني المرأتان» فإذا أكّدت الأوّل بـ «كلا» و الثاني بـ «كلتا» و قلت: «جائني الزيدان كلاهما» و «جائتني المرأتان كلتاهما» ارتفع ذلک الاحتمال.

جميعاً

(و «جميعاً») اذكر أيضاً في التأكيد المقتضيّ للشمول على نحو ما قرّرناه في «كلّ» حرفاً بحرف من غير تفاوت أصلاً نحو: «جائني القوم جميعهم» و «اشتريت العبد جميعه».
(قال المصنّف: و أغفلها) أي لفظ «جميع» (أكثر النحويّين) فلم يذكروه في باب التأكيد (و) لكن (نبّه سيبويه[1] على أنّها) أي لفظ «جميع» (بمنزلة «كلّ» معنى) فتفيد الشمول في الأجزاء

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

و استعمالا، و لم يذكر لها شاهدا من كلام العرب. و ائت (بالضّمير) المطابق (موصلا) بهذه الأربعة، ک:

هم جميعهم لقوهم كلّهم و الدار صارت كلّها محلّهم

(و استعملوا أيضا ككلّ) لفظا على وزن (فاعلة) مشتقّا (من عمّ في التّوكيد) فقالوا: «جاء النّاس عامّة»، و هو (مثل النّافلة) تاؤه تصلح للمذكّر و المؤنّث.

حسّاً أو حكماً كما مثّلنا (و استعمالاً) يعني يستعمل تأكيداً مثل «كلّ» كما في المثالين المذكورين (و) لكن (لم يذكر) سيبويه (لها) أي لاستعمال «جميع» تأكيداً (شاهداً من كلام العرب) ولكن ذكر النحويّون لها شواهد متعدّدة من كلام العرب.

(و ائت بالضمير المطابق) للمؤكّد حال كونه (موصلاً بهذه الأربعة كـ

هم جميعهم لقوهم كلّهم والدار صارت كلّها محلّهم [1]

عامّة

و استعملوا أيضاً كـ «كلّ») في الدلالة على الشمول (لفظاً على وزن «فاعلة» مشتقّاً من «عمّ» في التأكيد فقالوا) حين إرادة التأكيد به (:«جاء الناس عامّة»)، في هذا المثال مناقشة إذ ظاهر بعضهم بل أكثرهم أنّ كونه تأكيداً مشروط بكونه متّصلاً بالضمير المطابق للمؤكّد نحو: «جاء القوم عامّتهم» و نحو: «اشتريت العبد عامّته و الأمة عامّتها» و إلّا حال لا تابع مؤكّد. (و هو مثل النافلة) في أنّ (تاءه تصلح للمذكّر والمؤنّث) كما مثّلنا، أو أنّه شبه بالنافلة أي الزيادة، إذ أكثر النحوين يتركونه ولايلتزمون بذكره في باب التأكيد كالصّلاة النافلة التي يتركها ولايلتزم بها أكثر المسلمين.

---

١. شرح الكافية: ٣/ ١١٦٨.

(و بعد كلّ أكّدوا بأجمعا) للمذكّر، و (جمعاء) للمؤنّث، و (أجمعين) لجمع المذكّر (ثمّ جمعا) لجمع المؤنّث، و لا يؤكّد بها قبله عندهم. (و) لكن (دون كلّ قد يجيء) في الشّعر (أجمع) و (جمعاء) و (أجمعون ثمّ جمع) ....

«أجمع» و «جمعاء» و «أجمعين» و «جُمَع»

و إذا أرادوا المبالغة في التأكيد (و) تقويته (بعد) التأكيد بلفظة («كلّ» أكّدوا) بـ «أَجْمَع» للمذكّر) الواحد حقيقة نحو: «اشتريت العبد كلّه أجمع» أو حكماً نحو: «جاء الجيش كلّه أجمع» (و «جَمْعاء» للمؤنّث) كذلك نحو: «اشتريت الدار كلّها جمعاء» و نحو: «رأيت القبيلة كلّها جمعاء» (و «أجمعين» لجمع المذكّر) نحو: «جاء العلماء كلّهم أجمعون» (ثم «جُمَع») بضمّ الجيم و فتح الميم و هو جمع «جمعاء» معدولة عن «جمعاوات» غير منصرف للتعريف والعدل كما يجيء في باب غير المنصرف في قوله: «والعلم امنع صرفه إلخ»[1]، و كذلك «كتع» و «بصع» و «بتع» بناء على اسميّتها (لجمع المؤنّث) نحو: «جاءت النساء كلّهن جمع» و أمّا التثنية فسيأتي حكمها عن قريب[2].

و قد علم ممّا مثّلت أنّ التأكيد بهذه المذكورات من غير اتّصال بالضمير المطابق، قال ابن هشام[3]: "والصواب في «أعجبني يوم ولدت فيه» تنوين اليوم و جعل الجملة بعده صفة له {لوجوب خلوّ الجملة المضاف إليها عن الضمير} و كذلك «أجمع» و ما تصرّف منه في باب التوكيد"[4].

(و لايؤكّد بها) أي بـ «أجمع» و مشتقّاتها المذكورة (قبله) أي قبل «كلّ» (عندهم ولكن دون «كلّ» قد يجيء) التأكيد (في الشعر) أو مطلقاً بلفظة («أجمع» و «جمعاء» و «أجمعون» ثمّ «جمع»

---

١. الصفحة: ٣٥٩.

٢. الصفحة: ١٤٧.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٤. مغني اللبيب: ٧٧٢، و ما بين { } من كلام الأستاذ ﷺ مضافاً إلى تغيير يسير.

كقوله: «إذا ظللت الدّهر أبكي أجمعا». و المختار جوازه في النّثر، قال ﷺ : «فله سلبه أجمع». تتمّة: أكّدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع، و بعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء، و بعد أجمعين بأكتعين فأبصعين فأبتعين، و بعد جمع بكتع فبصع فبتع و شذّ مجيء ذلک على خلاف ذلک.

كقوله: « إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا»[١] والمختار جوازه في النثر) أيضاً، لأنّه جاء في كلام من هو أفصح مَن تكلّم بالضاد (قال ﷺ : «من قتل قتيلاً (فله سلبه أجمع»[٢]).

(**تتمة:**) و إذا أرادوا زيادة المبالغة والتقوية (أكّدوا بعد «أجمع») مع «كلّ» أو بدونه (بـ «أكتع»، فـ «أبصع») بالصاد المهملة و قيل: بالضاد المعجمة قال في الصحاح: "«أبصع» كلمة يؤكّد بها و بعضهم يقوله بالضاد المعجمة و ليس بالعالي"[٣] انتهى. (فـ «أبتع» و بعد «جمعاء») كذلک (بـ «كَتْعاء» فـ «بَصْعاء») كذلک (فـ «بَتْعاء» و بعد «أجمعين») كذلک (بـ «أكتعين» فـ «أبصعين») كذلک (فـ «أبتعين» و بعد «جُمع») كذلک (بـ «كُتع» فـ «بُصع») كذلک (فـ «بُتع» و شذّ مجيء ذلک على خلاف ذلک) بأن يتقدّم هذه الكلمات الثلاث و مشتقّاتها على «أجمع» و مشتقّاتها فيجب تبعيّتها له، لكونه أدلّ منها على المقصود أعني الجمعيّة والشمول أو بأن يستعمل بدون «أجمع» و أخواتها بل قيل: لايجوز التأكيد بها بدونها لعدم ظهورها في معنى

---

١. لم ينسب إلى شاعر معيّن.

٢. ما وجدته بهذا اللفظ في كتبنا الروائيّة و كتب العامّة، نعم روي من طرق العامّة في السنن الكبرى للنسائي: ٨/ ٥٣: «فله سلبه أجمع» و في مصنّف ابن أبي شيبة: ٦/ ٤٧٨: «من قتل قتيلاً فله سلبه».

٣. الصحاح: ٣/ ١١٨٦.

....

الجمعيّة و للزوم ذكر ما من شأنه التبعيّة بدون الأصل[١] هذا، ولكن قال الجوهريّ[٢]: "قالوا: «أتى عليه حول أكتع» أي «تامّ»"[٣] فتأمّل.

قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الانفراد، مثل «بَسَن» في «حسن بسن» و قيل: «أكتع» مشتقّ من «حول كتيع» أي «تامّ»[٤] و «أبصع» بالمهملة من «بصع العرق» أي «سال»[٥] و بالمعجمة من «بضع» أي «روي من الماء»[٦] و «أبتع» من «البتع» و هو «طول العنق مع شدّة مغرزة»[٧].[٨]

و يمكن استنباط مناسبات خفيّة بين هذه المعاني اللغويّة و بين معناها التأكيديّ بالتأمّل الصادق والذوق السليم و قيل في وجه المناسبة: أمّا التمام فلأنّ العموم هو تمام الأفراد والأجزاء، و أمّا الريّ فلأنّه تمام الشرب والعموم هو التمام، و أمّا السيلان فلأنّه يستلزم انبساطاً و شمولاً، والعامّ منبسط شامل، و أمّا الطول فلأنّه امتداد والعامّ باعتبار الكثرة كان له امتداد و إن كان بين الامتدادين تباين من حيث الاتّصال و الانفصال.

قال بعض متأخّري المتأخّرين من المتتبّعين في اللغة: "«حول كتيع» أي «تامّ»، «الأكتع» مؤنّثه «كتعاء» من «انقبضت أصابعه و رجعت إلى كفّه» ردف للفظة «أجمع» ولايستعمل إلّا معها،

---

١. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٥٢ ـ ١٥٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٨.

٣. ما وجدته في المصادر إلّا في حاشية محمّد محي الدين على شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٠ نقلاً عن الجوهريّ. نعم قال في الصحاح: ٣/ ١٢٧٥: «أتى عليه حول كتيع».

٤. انظر: النهاية في غريب الحديث و الأثر: ٤/ ١٤٩.

٥. انظر: تهذيب اللغة: ٢/ ٣٣.

٦. المصدر السابق: ١/ ٣٠٨.

٧. انظر: جمهرة اللغة: ١/ ٢٥٤.

٨. انظر: الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٥١.

....

يقال: «رأيتهم أجمعين أكتعين» أي «رأيتهم كلّهم»، «الكتعاء» إتباع لـ «جمعاء» في تأكيد المؤنّث يقال: «اشتريت الدار جمعاء كتعاء»، «كُتَع» جمع «كتعاء» في تأكيد المؤنّث يقال: «اشتريت هذه الدار جمعاء كتعاء» و «رأيت أخواتک جمع كتع» و هو ممنوعة من الصرف للتعريف والعدول عن «كتعاوات» و لايقدّم «كتع» على «جمع» في التأكيد، ولايستعمل وحده، لأنّه تابع له"[١] انتهى محلّ الحاجة من كلامه، و في قوله: «لايستعمل إلّا معها» منع ظاهر.

و قال أيضاً: "«بَصَع، يَبْصَع، بَصْعاً الماء» أي «سال أو رشح»، «البَصْع» الخرق الضعيف[٢]، «البصيع» جمعه «بُصع» العرق المترشح من الجسد، و «البَصع» ما بين السبّابة والوسطى، و «البِصع» الطائفة من الليل، «الأبصع» مؤنّثه «بَصْعاء»، جمعه «أَبْصَعُون» و «بُصْع» الأحمق و يؤكّد بها فتقول: «أخذت حقّي أجمع أبصع» ولاتقدّم على «أجمع»"[٣] انتهى، و لايخفى على الفطن ما في عبارته من التبتّر والقصور في أداء المقصود، إذ لايعلم منها أنّ لفظ التأكيد مشتقّ من أيّ هذه المعاني و لم يبيّن بقيّة ألفاظ التأكيد المشتقّة منها.

و قال أيضاً: "«بَتِع، يَبْتَع، بَتَعاً» اشتدّت عنقه أو مفاصله فهو «أَبْتَع» و هي «بَتْعاء» جمعه «بُتَع» و «الأَبْتَع» الممتلئ يقال: «جاؤوا كلّهم أبتعون» أي «أجمعون»"[٤] و هذا أيضاً مثل السابق في القصور.

و أمّا «أبضع» بالضاد المعجمة فلم يذكر في معانيه الريّ[٥] كما نقلناه عن بعض و هذا أيضاً يدلّ على قصور باعه في التتبّع، أو تساهله في استقصاء معاني الألفاظ.

---

١. المنجد في اللغة: ٦٧٢. مع تغيير يسير.
٢. في المصدر الضيّق.
٣. المصدر السابق: ٤٠؛ مع تغيير يسير.
٤. المصدر السابق: ٢٦.
٥. انظر: المصدر السابق: ٤٠.

ثمّ إنّ النكرة إذا لم يفد توكيدها بأن كانت غير محدودة كحين و زمان فلا يجوز باتّفاق. (و إن يفد توكيد منكور) بأن كان محدودا، كيوم و شهر و حول (قبل) عند الكوفيّين. قال المصنّف: و هو ....

ثمّ اعلم أنّ هذه الألفاظ الموكّدة بها لها ترتيب في اللسان العربيّ، كما أشرنا إليه مراراً[١] و الإخلال بها لحن و ذلک أن يذكر أوّلاً «كلّ» ثمّ «أجمعون» ثمّ «أكتعون» ثمّ «أبصعون» و قيل: ثمّ «أبتعون» ثمّ «أبصعون» أو «أبضعون» على الاختلاف في ضبطه[٢].

ثم لهم في ذلک وجهان: أحدهما أنّ الثاني تأكيد للأول، والثالث للثاني و هكذا؛ والثاني أنّ الجميع تأكيدات للمؤكّد الأول، لأنّها كالصفات في أنّها صفات للأوّل.

والغرض من التطويل في المقام تنبيه إخواني المبتدئين على عدم حسن الاقتصار على النقل، سيّما إذا كان الناقل غير معتمد عليه بل يجب عليهم أن يجتهدوا بقدر وسعهم في تحقيق جزئيّات المطالب حتّى يحصل لهم ملكة التحقيق في كلّيّات المطالب بعون الله تعالى، إذ ربّ منقول لا أصل له و ربّ منقول إليه أبصر فيما نقل من الناقل.

تاكيد النكرة

(ثمّ إنّ النكرة إذا لم يفد توكيدها بأن كانت غير محدودة) أي لا تعيّن لأوّلها ولا آخرها (كـ «حين» و «زمان») و ما رادفهما، (فلايجوز) توكيدها (باتفاق)، لأنّ الغرض من التأكيد و هو الإيضاح و رفع احتمال المجازيّة لايحصل في تأكيدها، و قيل: أجازه بعض من لايعتدّ بقوله[٣].

(و إن يفد توكيد منكور)، سواء كانت زماناً أو غيره (بأن كان محدوداً) بأن كان موضوعاً لشيء معلوم المقدار كـ «الرطل» و «الدرهم» و «الزراع» و «الكيل» أو لزمان له ابتداء و انتهاء معلومان (كـ «يوم» و «شهر» و «حول») و ما رادفه (قبل عند الكوفيين، قال المصنّف: و هو)

---

١. الصفحة: ١٤٢.

٢. انظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/ ٢٣٠.

٣. نقله ابن مالک عن بعض الكوفيّين؛ شرح التسهيل: ٣/ ٢٩٦.

أولى بالصّواب سماعا و قياسا، و منه:

يا ليتني كنت صبيّا مرضعا تحملني الذّلفاء حولا أكتعا

(و عن نحاة البصرة المنع) من توكيد النكرة (شمل) لما أفاد أيضا.

أي القبول (أولى بالصواب سماعاً) لوروده في كلامهم (و قياساً) على المعرفة المفيد توكيده (و منه:

ياليتني كنت صبيّاً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا) [1]

و اعلم أنّهم يستدلّون بهذا البيت و ما بعده في ثلاثة مواضع:

الأوّل في المقام أعني جواز تأكيد النكرة مع الإفادة بأن كانت محدودة كـ «الحول».

الثاني فيما تقدّم من أنّه يجيء التأكيد بـ «أجمع» و مشتقّاتها بدون «كلّ» نحو: «إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا»[2].

والثالث في إثبات جواز الفصل بين المؤكّد و المؤكّد بالأجنبيّ حيث فصل بين «الدهر» و «أجمع» بـ «أبكي» و هو أجنبيّ عنهما.

و يمكن أن يستدلّ في موضع رابع و هو جواز استعمال «أكتع» و أخويه بدون «أجمع» و إن كان ذلك الاستعمال ضعيفاً كما صرّح[3] به الجاميّ[4].

و اشترط بعضهم في توكيد النكرة أن لايكون بالنفس والعين، بل لابدّ فيه من أن يكون بما يفيد الشمول كـ «كلّ» و «أجمع» و إلّا فلايجوز.[5]

(و عن نحاة البصرة المنع من توكيد النكرة شمل لما أفاد أيضاً)، فلايجوز عندهم تأكيد النكرة مطلقاً أفاد تأكيدها بأن كانت محدودة أم لا بأن كانت غير محدودة.

---

١. لم ينسب إلى شاعر معيّن.

٢. تقدّم في الصفحة: ١٤٢.

٣. الفوائد الضيائيّة (شرح الجامي): ١٥٢.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

٥. انظر: شرح التصريح: ٢/ ١٣٩.

(و اغن بكلتا في مثنّى و كلا عن وزن فعلاء) أي جمعا في المؤنّث (و وزن أفعلا) أي أجمع في المذكّر، و أجاز الكوفيّون استعمال ذلک قياسا. (و إن تؤكّد الضّمير المتّصل بالنّفس و العين فبعد) أن يؤكّده (المنفصل عنيت) بهذا الضّمير (ذا الرّفع)، نحو: «قوموا أنتم أنفسكم» بخلاف «قوموا أنفسكم».

تأكيد المثنّى

(و اغن بـ «كلتا» في) تأكيد (مثنّى) المؤنّث (و «كلا») في تأكيد مثنّى المذكّر (عن) تثنية (وزن «فعلاء» أي) عن تثنية («جمعاء» في) تأكيد (المؤنّث) فقل: «جائتني المرأتان كلتاهما»، فلاتحتاج إلى أن تقول: «جمعاوان» (و) عن تثنية (وزن «أفعل» أي «أجمع» في) تأكيد (المذكّر) فقل: «جاء الزيدان كلاهما»، فلاتحتاج إلى أن تقول: «أجمعان» و هذا نظير الاستغناء عن تثنية «سواء» بالمدّ بتثنية «سيّ» بتشديد الياء فيقال: «زيد و عمرو سيّان في العلم» و لايقال: «سواءان» إلّا نادراً (و) هذا كما انّه (أجاز الكوفيون استعمال ذلک) أي تثنية «أجمع» و «جمعاء» (قياساً) على تثنية الأسماء فيقال: «جائني الزيدان أجمعان» و «ساءتني المرأتان جمعاوان».

تنبيه: لايخفى عليک أنّه لو قدّم هذا البيت على سابقه لكان أحسن و وجهه ظاهر.

تأكيد الضمير

و (إن تؤكّد الضمير) المرفوع كما سيصرح (المتّصل بالنفس والعين فبعد أن يؤكّده) الضمير المرفوع (المنفصل عنيت بهذا الضمير) المؤكّد ـ بالفتح ـ (ذا الرفع نحو: «قوموا أنتم أنفسكم») فـ «أنفسكم» تأكيد للواو الفاعل بعد تأكيدها بمنفصل و هو «أنتم» (بخلاف «قوموا أنفسكم») فإنّه لايجوز، إذ لم يؤكّد الواو أوّلاً بالضمير المنفصل.

و علّل ذلک بأنّه لو لا التأكيد بالمنفصل لالتبس النفس والعين بالفاعل إذا كان المؤكَّد ـ بالفتح ـ ضميراً مستتراً نحو: «زيد أكرمني هو نفسه»، فلو لم يؤكّد الضمير المستتر في «أكرمني» بقولنا: «هو» و يقال: «زيد أكرمني نفسه» لالتبس «نفسه» ـ الذي هو تأكيد ـ بالفاعل

و يجوز تأكيد ذي النّصب و الجرّ بهما و إن لم يؤكّد بمنفصل (و أكّدوا) الضّمير المتّصل المرفوع (بما سواهما و القيد) المذكور حينئذ (لن يلتزما) فيجوز تركه.

و لمّا وقع الالتباس في أمثال هذه الصورة أجري بقيّة الباب ممّا لا التباس فيه نحو المثال المذكور عليه.

ثمّ من النحاة من قال بظاهر قول المصنّف من أنّ الضمير المنفصل والنفس أو العين كلاهما تأكيد للمضمر المرفوع المتّصل، لأنّه المقصود بالتأكيد، و منهم من قال: إنّ الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتّصل والنفس والعين للضمير المنفصل، لأنّهما بعده فهو أقرب بالتأكيد بهما من الأوّل[١].

(و يجوز تأكيد) ضمير كان (ذا النصب) و ذا (الجرّ) أي الضمير المنصوب والمجرور (بهما) أي بالنفس والعين (و إن لم يؤكّد) الضمير المنصوب والمجرور (بـ) ضمير (منفصل) نحو: «ضربتک نفسک» و «مررت بک نفسک» لعدم اللبس حينئذ.

(و أكّدوا الضمير المتّصل المرفوع بما سواهما) أي ما سوى النفس والعين و هو «كلّ» و «أجمعون» (والقيد المذكور) أي التأكيد أوّلاً بمنفصل (حينئذ لن يلتزم فيجوز) التأكيد أوّلاً بمنفصل نحو: «القوم جاؤوني هم كلّهم أجمعون» و يجوز (تركه) نحو: «القوم جاؤوني كلّهم أجمعون» لعدم التباس التأكيد بالفاعل، لأنّ «كلاً» و «أجمعين» لايليان العوامل إلّا قليلاً بخلاف النفس والعين، فإنّهما كالفاعل يليانها كثيراً.

تنبيه: الضمير المنفصل المرفوع كالاسم الظاهر و كالضمير المنصوب والمجرور في جواز التأكيد بلا قيد نحو: «أنتم أنفسكم فعلتم».

هذا تمام الكلام في أحكام التوكيد المعنويّ فلنشرع الآن في أحكام التوكيد اللفظيّ.

---

١. انظر حاشية الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٥٢.

(و ما من التّأكيد لفظيّ) هو الذي (يجيء مكرّرا) و يكون في المفرد و الجملة، فالأوّل: إمّا بلفظه (كقولک ادرجي ادرجي) أو بمرادفه كقوله: «أنت بالخير حقيق قمن»، و الثاني: إمّا أن يقترن بحرف عطف و هو الأكثر كقوله تعالى: ﴿أَوْلى لَكَ فَأَوْلى ثُمَّ أَوْلى لَكَ فَأَوْلى﴾

التأكيد اللفظيّ

(و ما من التأكيد) يقال له في الاصطلاح («لفظيّ» هو الذي يجيء مكرّراً و) هو على قسمين:

الأوّل ما (يكون في المفرد)، سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً. (و) الثاني ما يكون في (الجملة)، سواء كانت اسميّة أو فعليّة، و سواء كان ركناها لفظين حقيقة نحو: «قام زيد قام زيد» أو كان أحد ركنيه لفظاً حكماً نحو: «اضرب اضرب».

(فالأوّل) أي التأكيد في المفرد (إمّا بلفظه كقولک: «ادرج ادرجي»)، في كونه مثالاً للمفرد تأمّل بل منع بعد القول بكون اللفظ أعمّ من الحقيقيّ والحكميّ، فالأحسن جعلها من تأكيد الجملة الفعليّة والياء في الثاني للإطلاق لا للتأنيث كما توهّمه المحشّي، إذ لاوجه له أصلاً، (أو بمرادفه كقولک: «أنت بالخير حقيق قمين»)، إذ هما مترادفان فعلى هذا لابدّ من تعميم آخر في اللفظ و إلّا فتسمية هذا بالتأكيد اللفظيّ يحتاج إلى مزيد عناية.

(والثاني) أي التأكيد في الجملة (إمّا) أن (يقترن بحرف عطف و هو الأكثر كقوله تعالى: **﴿أَوْلى لَكَ فَأَوْلى ثُمَّ أَوْلى لَكَ فَأَوْلى﴾**[١]) ففيه أربع جمل بناء على أنّ «أولى» الثانية والرابعة مبتدأ بهما، و فيها كلام للمفسّرين، عطفت الثانية بالفاء والثالثة بـ «ثمّ» و الرابعة أيضاً بالفاء؛ هذا ولكن يظهر من بعضهم أنّه لايجوز في التأكيد زيادة الجمل على الثلاث حيث ادّعي اتفاق الأدباء على أنّ التأكيد إذا وقع بالتكرار لايزيد على ثلاث، ثمّ قال: و أمّا قوله تعالى: **﴿وَيْلٌ**

---

١. القيامة: ٣٤ـ٣٥.

أو لا، كقوله:

أيا من لست أقلاه و لا في البعد أنساه لک الله على ذاک لک الله لک الله

يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[١] في جميع السورة فليس بتأكيد بل كلّ آية قيل قبلها ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ فالمراد المكذّبون بما تقدّم ذكره، و كذا ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾[٢] انتهى[٣].

و عليه الشارح في الإتقان في بحث التكرير و لعلّنا نورد كلامه في شرحنا على المطوّل في ذلک البحث إن ساعدنا التوفيق من الله الكريم.

والظاهر من كلام الرضيّ[٤] أنّه لايتقيّد بالثلاث، لأنّه قال: "فيجب أيضاً تكرير اللفظ حتّى لايبقى شکّ في كونه حقيقة"[٥] و كلامه هو المرضيّ.

و إنّما جاز العطف في التوكيد اللفظيّ دون ألفاظ التوكيد المعنويّ، لأنّ التوكيد اللفظيّ لمّا كانت ألفاظه متّفقة اغتفر فيه العاطف لأنّه و إن كان يدلّ على المغايرة لكنّ الاتفاق في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط ينفي ذلک بخلاف التوكيد المعنويّ، فإنّها لمّا كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقويّاً للمغايرة فلذلک لم يجز الإتيان بها فيها.

(أو لا) يقترن الجملة المكرّرة بحرف عطف (كقوله:

أيا من لست أقلاه و لا في البعد أنساه لک الله على ذلک لک الله لک الله)[٦]

فكرّرت الجملة بدون حرف العطف.

---

١. المرسلات: ١٥.

٢. الرحمن: ١٣.

٣. حاشية الصبان: ٣/ ١١٦.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٥. شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٥٨.

٦. لم ينسب إلى شاعر؛ و لكنّه نقل بيتين لا بيت واحد؛ انظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٧١٣.

(و لا تعد لفظ ضمير متّصل) إذا أكّدته تأكيدا لفظيّا (إلّا مع اللّفظ الذي به وصل) نحو: «مررت بک بک» و «رأيتک رأيتک»، و لوضوح أمر المنفصل سكت عنه. (كذا) أي كالضّمير المتّصل (الحروف غير ما تحصّلا به جواب) فيجب إعادة ما اتّصل بها، نحو: ﴿يَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ وَ كُنْتُمْ تُراباً وَ عِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ ....

(و لاتعد) أي لاتكرّر أنت (لفظ ضمير متّصل إذا أكّدته تأكيداً لفظيّاً إلّا مع اللفظ الذي به وصل) و هو العامل، لأنّ تكراره مجرّداً عن العامل تخربه من الاتّصال إلى الانفصال المنافيّ للاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير، و ذلک لايجوز إلّا في مواضع معيّنة تقدّم في باب الضمائر (نحو: «مررت بک بک») فكرّر الكاف مع الباء العامل فيه (و) نحو: («رأيتک رأيتک») فكرّر الكاف مع الفعل العامل فيه.

(و لوضوح أمر) الضمير (المنفصل سكت عنه)، إذ هو كالاسم الظاهر يتكرّر بنفسه وحده نحو: «أنت أنت قائم» و نحو: «ما قام إلّا أنا أنا» و نحو: «قمت أنت أنت» و نحو قول الشاعر:

فإيّاک إيّاک المراء فإنّه إلى الشّر دعاء و للشّر جالب [1]

فكرّر الضمير المنفصل في كلّ هذه الأمثلة وحده، و «المراء» بكسر الميم والألف الممدودة المجادلة[2] منصوب على التحذير و «دعاء» بتشديد العين من صيغ المبالغة والبقيّة واضحة.

(كذا أي كالضمير المتّصل الحروف غير ما تحصل به جواب) لكن مع فاصل ما بين المؤكّد والمؤكّد (فيجب إعادة ما اتّصل بها نحو: ﴿**يَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ وَ كُنْتُمْ تُراباً وَ عِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ**﴾[3])، فـ «أنّ» المفتوحة الثانية قيل مؤكّدة للأولى التي هي مفعول ثان لـ «يعد»[4] ولكنّ الحكم بأنّ المراد في الآية تأكيد الحرف أعني «أنّ» لا الضمير المتّصل به رجم بالغيب.

---

١. للفضل بن عبد الرحمن أو لغيره؛ شرح التصريح: ٢/ ١٤٢.

٢. جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٦٩.

٣. المؤمنون: ٣٥.

٤. قاله الأزهريّ في شرح التصريح: ٢/ ١٤٣.

و شذّ: «حتّى تراها و كأنّ و كأن» و أشذّ منه: «و لا للمابهم»، أمّا الحروف الجوابيّة (كنعم و كبلى) فيجوز أن يؤكّد بإعادتها وحدها.

(و شذّ «حتى تراها و كأنّ و كأن»[١]) لعدم إعادة ما اتّصل بها في «كأنّ» الأولى إن جعلنا الاسم والخبر للثانية أو الثانية إن جعلناهما للأولى و قد مضى المختار فيه في أوائل باب التنازع ولكن يسهل ذلک، لأنّ المؤكّد فيه حرفان فانفصل كلّ منهما بالآخر (و أشذّ منه «ولا للما بهم) أبداً دواء»[٢] لعدم الفصل بين اللامين هذا، ولكن في كون البيت من التأكيد اللفظيّ الاصطلاحيّ تأمّل بل منع، إذ تقدّم[٣] في باب حروف الجرّ أنّ إحدى اللامين فيه زائدة للتأكيد اللغويّ. و كذا الكلام في جميع الحروف المتكرّرة بل بعض الأفعال والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب خصوصاً على قول من يعرف التوابع بأنّها كلّ ثان أعرب بإعراب سابقه كما هو الظاهر أيضاً من المصنّف حيث قال:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت و توكيد و عطف و بدل

فتأمّل جيّداً، فإنّه دقيق و بالتأمّل حقيق ولاتغترّ بإرسالهم المسألة إرسال المسلمات.

(أمّا الحروف الجوابيّة كـ «نعم» و كـ «بلى») بالألف المقصورة (فيجوز أن يؤكّد بإعادتها) أي تكرارها (وحدها) بدون الجملة التي دخلتا عليه كما إذا قيل: «أ ليس زيد بقائم؟» فتقول: «نعم نعم» أو تقول: «بلى بلى».

و في الفرق بين الجوابين كلام طويل ليس هنا محلّ ذكره بتمامه، و خلاصته أنّ حروف الجواب على ثلاثة أقسام:

---

١. لخطام المجاشعي، وقيل: الأغلب العجلي؛ المصدر السابق: ٢/ ١٤٥.

٢. لرجل من بني أسد؛ المصدر السابق.

٣. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٦٨.

....

القسم الأوّل ما يقع بعد الإيجاب والنفي جميعاً و ذلک أربعة أحرف و هي «نعم» و «جير» و «أجل» و «إي» بكسر الألف و سكون الياء، فكلّ واحد من هذه الأحرف الأربعة يصحّ أن يجاب به بعد الإثبات و يصحّ أن يجاب به بعد النفي والمقصود بكلّ واحد منها أحد أمور ثلاثة:

الأوّل: تصديق المخبر بالإثبات كما إذا أخبر بأنّ زيداً قائم أو بأنّه ليس بقائم فتقول في جوابه: «نعم» أو «جير» أو «أجل» أو «إى» مصدّقاً له في الأوّل في إخباره بثبوت القيام لـ «زيد» و في الثاني في إخباره بنفي القيام عنه.

والثاني: إعلام المستخبر كما إذا استخبرک عن قيام «زيد» بأن يقول: «هل قام زيد؟» فتقول في جوابه: «نعم» أو إحدى أخواتها معلماً بأنّه قام.

والثالث: إيعاد الطالب كما إذا قال لک: «اذهب إلى كربلاء» طالباً منک الذهاب إليها فتقول في جوابه: «نعم» أو إحدى أخواتها مواعداً إيّاه بأنّک سوف تذهب إليها.

والقسم الثاني ما لايقع إلّا بعد الإيجاب و هو «لا» والمقصود به إبطال ما أثبته المتكلّم، مثلاً إذا قال: «زيد عادل» فتقول في جوابه: «لا» قاصداً أنّه ليس بعادل.

والقسم الثالث ما لايقع بعد النفي على الأشهر و هو «بلى» والمقصود به إبطال النفي السابق نحو: ﴿أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلى﴾[1] و لذلک نقل عن ابن عبّاس[2] و غيره أنّهم لو قالوا: «نعم» كفروا[3] و وجهه يظهر ممّا تقدّم.

---

١. الأعراف: ١٧٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٧١.

٣. معترک الأقران: ٢/ ٩٤.

(و مضمر الرّفع الذي قد انفصل أكّد به كلّ ضمير اتّصل) مرفوعا أو غيره، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ و «قمت أنت» و «أكرمتک أنت» و «مررت بک أنت».

(و مضمر الرفع الذي قد انفصل أكّد به كلّ ضمير اتّصل مرفوعاً) كان المؤكّد ـ بالفتح ـ (أو غيره) مستتراً كان أو بارزاً (نحو: ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾[1]) فأكّد بـ «أنت» الضمير المرفوع المستتر في «اسكن» و فيه بحث سيأتي[2] في باب عطف النسق عند قوله: «و هي انفردت بعطف عامل مزال» إلخ (و) نحو: («قمت أنت») فأكّد بـ «أنت» التاء التي هو ضمير بارز مرفوع، (و) نحو: («أكرمتک أنت») فأكّد بـ «أنت» الكاف و هو ضمير مجرور متّصل.

تنبيه: ظاهر كلامه أنّه لايؤكّد الظاهر بالمضمر و هو كذلک و علّله في المغني في بحث ضمير الفصل بأنّ الضمير ضعيف والظاهر قويّ[3] فلايمكن تأكيد القويّ بالضعيف.

---

١. البقرة: ٣٥.

٢. الصفحة: ٢١٢.

٣. مغني اللبيب: ٦٤٦.

باب عطف البيان

الثالث من التوابع (العطف). (العطف إمّا ذو بيان أو نسق، و الغرض الآن بيان ما سبق، فذوا البيان تابع شبه الصّفة) في أنّ (حقيقة القصد به منكشفة) لكنّه مخالف لها في أنّه لا يكون مشتقّا و لا مؤوّلا.

(الثالث من التوابع العطف) بقسميه

التعريف

(العطف) قسمان، لأنّه (إمّا ذو بيان أو) عطف (نسق؛ والغرض الآن بيان ما سبق) من القسمين أعني عطف البيان، (فذو البيان تابع شبه الصفة في) جميع ما للصفة من الفوائد و الأحكام، فالعطف لايكون ضميراً ولا تابعاً لضمير كما (أنّ) الصفة لاتكون ضميراً ولا الضمير يكون موصوفاً، لأنّه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقّات و يكون (حقيقة القصد به منكشفة)، لأنّه يوضح متبوعه إذا كان معرفة كغالب النعوت المقطوعة عن التبعيّة و قد تقدّم في بابه مفصّلاً[1] و يخصّصه إذا كان نكرة على خلاف فيه كما سيأتي كالصفة و كذلك يمدّحه و يذمّه و يترحّم عليه و يؤكّده إذا كان المنعوت معلوماً بدونه نحو: «جعل الكعبة البيت الحرام»، فـ «البيت الحرام» عطف بيان لـ «الكعبة» والمقصود منه مدح الكعبة؛ (لكنّه مخالف لها في أنّه) أي العطف (لايكون مشتقّاً ولا مؤوّلاً) به، بخلاف الصفة، فإنّها يجب أن تكون مشتقّاً أو مؤوّلاً به و قد تقدّم بيانه في باب النعت مفصّلاً[2].

---

١. انظر الصفحة: ١٣٢.

٢. انظر الصفحة: ١٢٤.

(فأولينه من وفاق الأوّل) أي المتبوع (ما من وفاق الأوّل النّعت ولي) من تذكير و إفراد و غير ذلك. إذا علمت ذلک (فقد يكونان) أي العطف و متبوعه (منكّرين) نحو: «اسقني شرابا حليبا» (كما يكونان معرّفين) نحو: «ذكرت الله في الواد المقدّس طوى».

مطابقة العطف و المعطوف عليه

إذا عرفت أنّ العطف كالصفة في جميع الأحكام (فأولينه) أي العطف (من وفاق الأوّل أي المتبوع) كلّ (ما من وفاق الأوّل النعت ولي)، حاصله أنّ العطف يطابق المعطوف عليه في كلّ ما يطابق النعت المنعوت (من تذكير و إفراد) و فروعهما (و غير ذلک) من التعريف والتنكير خلافاً للرضيّ[١] حيث جوّز تخالفهما فيهما كالبدل.

(إذا علمت ذلک فقد يكونان أي العطف و متبوعه منكّرين نحو: «اسقني شرباً حليباً» في «حليباً» عطف بيان لـ «شرباً»، و هما نكرتان. فإن قلت:الحليب وصف، فإنّه بمعنى المحلوب فكيف يكون عطف بيان و قد اشترطوا فيه الجمود؟! قلت: أصله كما قلت لكن غلب عليه الاسميّة و جعل اسماً للبن فصار جامداً؛ (كما يكونان) أي العطف و متبوعه (معرّفين نحو: «ذكرت الله في الواد المقدّس طوى»)؛ فـ «المقدّس» عطف بيان لـ «الواد» و هما معرّفتان و «طوى» بدل.

قال الرضيّ: "قال أبو عليّ في الحجّة، و هو الحق: يجوز تركه، أي ترک وصف النكرة المبدّلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدّل منه كقوله تعالى: ﴿بِالْوادِ الْمُقَدَّسِ طُوى﴾[٢] إذا لم يجعل «طوى» اسم الوادي بل كان من الطيّ لأنّه قدّس مرّتين، فكأنّه طوي بالتقديس"[٣]، انتهى.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. طه: ١٢.

٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨؛ مع تصرّف يسير.

و أشار بإتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس الشّبهيّ بل الأولويّ لأنّ احتياج النّكرة إلى البيان أشدّ من غيرها إلى خلاف من منع إتيانهما نكرتين كالزّمخشريّ، أو ذهب إلى........

(و أشار) المصنّف (بإتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس) و هو ما يسمّى في المنطق بالتمثيل و عرّفوه بأنّه بيان مشاركة جزئيّ لجزئيّ آخر في علّة الحكم، ليثبت الحكم في الجزئيّ الأوّل، و بعبارة أخرى: تشبيه جزئيّ كـ «زيد» بجزئيّ آخر كـ «أسد» في معنى مشترك بينهما كالشجاعة و يسمّى عند الأدباء بـ «وجه الشبه» ليثبت حكم الشجاعة و هو المدح للمشبّه أعني «زيد»، فإن كان المشبّه به أتمّ و أقوى في وجه الشبه من المشبّه نحو: «زيد كالأسد» أو كانا مساويين فيه فحينئذ يسمّى التشبيه بـ «القياس (الشبهيّ»).

و إن لم يكونا كذلک (بل) كان المشبّه أتمّ و أقوى من المشبّه به في وجه الشبه، فحينئذ يسمّى التشبيه بـ «القياس (الأولويّ») و يقال له: «التشبيه المقلوب» أيضاً كقولنا في مقام المبالغة في مدح «زيد» في الشجاعة: «الأسد كزيد» فجعل الناقص في وجه الشبه أعني «زيداً» مشبّهاً به والكامل فيه مشبّهاً قصداً إلى المبالغة في مدحه بالشجاعة و ادعاء أنّه زائد فيها و هي فيه أتمّ و أقوى.

والتشبيه في كلام المصنّف من هذا القبيل، (لأنّ احتياج النكرة إلى البيان أشدّ من غيرها) أي من المعرفة، لأنّ المعرفة و إن عرض عيلها الإجمال و الإبهام بالاشتراک أو بغيره لكنّها معلومة و معيّنة في أصل الوضع فلا تحتاج إلى كثير إيضاح و مزيد بيان بخلاف النكرة، فإنّها أشدّ و أتمّ و أقوى في الاحتياج إلى البيان، فبإتيانه كاف التشبيه أشار (إلى خلاف من منع من إتيانهما نكرتين) حتّى في صورة زيادة تخصيص المعطوف (كالزمخشريّ[١]) محتجّاً بأنّ عطف البيان لابدّ فيه من أن يكون بياناً والنكرة مجهول والمجهول لا يبيّن المجهول، (أو) من (ذهب إلى

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩١.

اشتراط زيادة تخصيصه. فائدة: جعل أكثر النّحويّين التّابع المكرّر به لفظ المتبوع كقوله: «لقائل يا نصر نصر نصرا» ....

اشتراط زيادة تخصيصه) كالجرجانيّ[1]، فجوّزه مع زيادة التخصيص و منعه بدونها.

قال بعض المحقّقين ما حاصله أنّه لايلزم كون العطف أوضح من متبوعه لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما نظير «الخفّاش طائر ولود» في الصفة، و مثّل للعطف بقوله تعالى: ﴿**لا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلٰهٌ واحِدٌ**﴾[2] و استدل بأنّ معنى قولهم: «الصفة تابع يدلّ على معنى في متبوعه» أنّه تابع ذكر ليدلّ على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب[3] و لم يذكر «اثنين» و «واحد» للدلالة على الاثنينيّة والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين، بل ذكرا للدلالة على أنّ القصد من متبوعهما إلى أحد جزئيه أعني الاثنينيّة والوحدة دون الجزء الآخر أعني الجنسيّة، لأنّ لفظ «إلهين» حامل لمعنى الجنسيّة أعني الإلهيّة و معنى العدد أعني الاثنينيّة و كذا لفظ «إله» حامل لمعنى الجنسيّة والوحدة، والغرض المسوق له الكلام في الأوّل النهي عن اتخاذ الاثنين من الإله لا اتخاذ جنس الإله، و في الثاني إثبات الواحد من الإله، لا إثبات جنسه فأتي بـ «اثنين» و «واحد» لهذا الغرض و تفسيراً و إيضاحاً له فكلّ منهما تابع شبه الصفة في أنّ حقيقة المقصود به منكشفة، لأنّه يوضح المقصود والغرض من متبوعه و ليس فيهما زيادة تخصيص، انتهى.

التابع المكرّر به لفظ المتبوع

(**فائدة:** جعل أكثر النحويين التابع المكرّر به لفظ المتبوع) المعرفة (كقوله) إذا كان المراد من المتكرّرين الأوّلين فيه واحداً («لقائل يا نصر نصر نصراً»[4]) ببناء الأوّل على الضمّ و إعراب

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٤.

٢. النحل: ٥١.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٤. شطر من بيت لرؤبة؛ انظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/ ٢٧٤.

عطف بيان. قال المصنّف: و الأولى عندي جعله توكيدا لفظيّا، لأنّ عطف البيان حقّه أن يكون للأوّل به زيادة وضوح، و تكرير اللّفظ لا يتوصّل به إلى ذلك. (**و صالحا لبدليّة يرى**) **عطف البيان** (**في**) **جميع المسائل** (**غير**) **مسألتين: الأولى أن يكون التابع مفردا معربا و المتبوع منادى** (**نحو: «يا غلام يعمر»**) ....

الثاني و سيجيء وجهه في باب أحكام توابع المنادى، (عطف بيان) ولكن (قال المصنّف: و الأولى عندي جعله) أي التابع أي «نصر» الثاني (توكيداً لفظيّاً، لأنّ عطف البيان حقّه أن يكون للأوّل به) أي بالعطف (زيادة وضوح و تكرير اللفظ لايتوصّل به) أي بالتكرير (إلى ذلک) إي إلى زيادة الوضوح، ولايخفى عليک أنّ هذا يؤيّد مذهب المخالف السابق أعني الجرجانيّ[١] فتأمّل.

مواضع تعيّن عطف البيان

(و صالحاً لبدليّة يرى عطف البيان في جميع المسائل) يعني كلّ ما جاء أن يكون عطف بيان فهو يصلح أن يكون بدلاً، مثلاً في «ضربت زيداً أخاک» يجوز في «أخاک» أن يكون عطف بيان و يجوز أن يكون بدلاً (غير مسألتين) يتعيّن كون التابع عطف بيان، و لايجوز كونه بدلاً لما سنذكره في شرح كلّ من المسألتين.

المسألة (الأولى: أن يكون التابع مفرداً) معرفة (معرباً والمتبوع منادى)، سواء كان نكرة غير مقصودة نحو: «يا رجلاً زيد» بناء على جواز تبيين النكرة بالمعرفة، أو كان مقصودة مبنيّاً على الضمّ (نحو: «يا غلام يعمر») بنصب «يعمر» بالفتحة بلا تنوين، لأنّه غير منصرف للعلميّة و وزن الفعل، أو كان معرفة مبنيّاً على الضمّ نحو: «يا سعيد كرز» بالقطع عن الإضافة على رأي الكوفيّين كما تقدّم[٢] في باب العلم عند قول المصنّف:

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٤.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٧٥.

فيجب في هذه الحالة كونه عطف بيان، و لا يجوز أن يكون بدلا لأنّه لو كان لكان في تقدير حرف النّداء، فيلزم ضمّه.

و إن يكونا مفردين فأضف حتماً و إلّا أتبع الذي ردف

أو كان مضافاً نحو: «يا عبدالله زيداً»، أو شبه مضاف نحو: «يا طالعاً جبلاً زيداً» و كذا إن كان المتبوع تثنية أو جمعاً معرفة كان أو نكرة والتابع كذلك لكن إذا كان مفروض المعربيّة، و هذه الصور كلّها تدخل في المسألة الأولى، و ضابطها أن يكون التابع المعرب غير صالح لأنّ يوضع في مكان المتبوع، (فيجب في هذا الحالة) التي بيّنّا لک ضابطها، (كونه) أي «يعمر» في مثال النظم و كذلک التوابع التي في أمثلتنا (عطف بيان) في بعضها تابعاً للفظ أو المحلّ و في بعضها تابعاً للفظ فقط على تفصيل يجيء[1] في باب توابع المنادى عند قوله:

تابع ذي الضمّ المضاف دون «ال» ألزمه نصباً كـ«أزيد ذا الحيل»

(ولايجوز أن يكون) «يعمر» و كذا بقيّة التوابع المذكورة (بدلاً، لأنّه لو كان) بدلاً (لكان) حينئذ (في تقديره حرف النداء فيلزم) حينئذ (ضمّه)، و بعبارة أخرى لايجوز جعل التوابع المذكورة بدلاً، لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل فيجب بناؤها في جميع الأمثلة المذكورة، لأنّه لو وقع بعد الياء وجب بناؤها كما يجيء[2] في باب توابع المنادى في قوله:

و ما سواه ارفع أو انصب و اجعلا كمستقلّ نسقاً و بدلاً

فإن قلت: نحن نبني هذه التوابع ثمّ نجعلها بدلاً، قلنا: لايجوز ذلک، لأنّ الاختيار قبل الاختيار لا بعد الاختيار كما بيّنّا ذلک في باب الموصولات[3] عند قوله:

و صفة صريحة صلة «ال» و كونها بمعرب الأفعال قلّ

---

١. الصفحة: ٢٥٦.

٢. الصفحة: ٢٥٧.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٣.

(و) الثّانية أن يكون المعطوف خاليّا من لام التّعريف و المعطوف عليه معرّفا بها مجرورا بإضافة صفة مقترنة بها (نحو بشر) الذي هو (تابع البكريّ) في قوله: «أنا ابن التّارك البكريّ بشر» فيجب في هذه الحالة أن يكون عطفا (و ليس أن يبدل بالمرضيّ) عندنا لأنّه حينئذ يكون في تقدير إعادة العامل ،فيلزم إضافة الصفة المعرفة باللام إلى الخالي عنها، و هو غير جائز كما تقدّم ....

قال بعض الفضلاء في ذيل هذه المسألة: لو قال رجل: «زوّجتك ابنتي فاطمة» و كان اسمها «خديجة» فإن أراد عطف البيان صحّ العقد، لأنّ الغلط واقع فيما ليس بمقصود أعني التابع، و إن أراد البدل لم يصحّ العقد، إذ الغلط واقع فيما هو المقصود، لأنّهم قالوا في تعريف البدل أنّه المقصود.

(و) المسألة (الثانية أن يكون المعطوف خالياً من لام التعريف والمعطوف عليه معرّفاً بها مجروراً بإضافة صفة مقترنة بها) إليه، و بعبارة أخرى يكون التابع خالياً من «ال» والمتبوع مقترناً بـ «ال» و قد أضيفت إليه صفة مقترنة بـ «ال» (نحو: «بِشر» الذي هو تابع «البكريّ» في قوله: «أنا ابن التارک البكريّ بشر»[1]) برفع «بشر»، و «بشر» تابع خال عن اللام والمتبوع و هو «البكريّ» مقترن باللام والمضاف إلى «البكريّ» أعني «التارک» صفة مقترنة باللام (فيجب) في «بشر» (في هذه الحالة أن يكون عطف) البيان (و ليس أن يبدل) «بشر» (بالمرضيّ)، يعني ليس بدليّة «بشر» مرضيّاً (عندنا، لأنّه) أي «بشر» (حينئذ) أي حين جعله بدلاً (يكون في تقدير إعادة العامل) فيكون التقدير «أنا ابن التارک بشر»، (فيلزم إضافة الصفة المعرفة باللام) أعني «التارک» إلى «بشر» الخالي عنها، و بعبارة أخرى يلزم إضافة ذي اللام (إلى الخالي عنها و هو غير جائز كما تقدّم)[2] في باب الإضافة عند قوله:

و وصل «ال» بذي المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كـ «الجعد الشعر»

١. للمرار الأسدي؛ الكتاب لسيبويه: ١/ ١٨٢.

٢. الجزء الثاني، الصفحة: ٣٠٨.

و هو مرضيّ عند الفرّاء لتجويزه ما يلزم عليه، و قد تقدّم تأييده.

(و هو) أي الإبدال المذكور (مرضيّ عند الفرّاء[١] لتجويزه ما) أي الإضافة المذكورة الذي (يلزم عليه) أي على جعله بدلاً (و قد تقدّم) قول الفرّاء بتجويزه هذه الإضافة، بل الإضافة إلى كلّ المعارف و (تأييده) في الموضع المذكور باستعمال الإمام الشافعيّ[٢].

و اعلم أنّه يوجد مواضع كثيرة أخرى أيضاً قيل فيها بمثل ما قيل في المسألتين من عدم جواز الإبدال فيها إن بنينا الحكم بلزوم إحلال البدل محلّ المبدّل منه والمبدّل منه في حكم السقوط أو قلنا: إنّ البدل في نيّته تكرار العامل.

منها أن يضاف اسم التفضيل إلى عامّ ذي قسمين ثمّ يتبع العامّ بقسميه نحو: «زيد أفضل الناس الرجال والنساء»، لأنّه لو نوي إحلال «الرجال» محلّ «الناس» لنوي إحلال ما عطف عليه و هو «النساء» محلّ الناس أيضاً، لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيكون التقدير «زيد أفضل النساء» و ذلک لايجوز، لأنّ اسم التفضيل إذا قصد به زيادة الموصوف على من أضيف إليه يشترط فيه أن يكون المفضّل أعني الموصوف منهم، و من ثمّ لايصحّ أن يقال: أنا أشعر الإنس والجنّ، لأنّ المتكلّم ليس من الجنّ كما أنّ زيداً في المثال ليس من النساء و كذا «يوسف أحسن إخوته» كما بيّن في «الكلام المفيد»[٣] فتأمّل.

و منها أن تتبع صفة أيّ مع كونه منادى بمضاف نحو: «يا أيّها الرجل غلام زيد»، لأنّ «غلام» لو نوي إحلاله محلّ «الرجل» لزم توصيف «أيّ» بالمضاف و ذلک لايجوز كما سيجيء في باب توابع المنادى[٤] في قوله:

و أيّهذا أيّها الذي ورد   و وصف أيّ بسوى هذا تردّ

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٢٧٤.

٣. الكلام المفيد: ٢١٢.

٤. الصفحة: ٢٦١.

....

و علّل بعضهم امتناع بدليّة «غلام» بأنّه منصوب و لو نوي إحلاله محلّ «الرجل» لوجب رفعه، لأنّ «الرجل» في هذا التركيب واجب الرفع، لأنّه صفة «أيّ»[١] انتهى، ولكن القول بنصب «غلام» في المثال المذكور خطأ، لأنّ تابع «أيّ» و تابع تابعه لايجوز فيهما إلّا الرفع، قال ابن الحاجب[٢]: و إذا نودى المعرّف باللام قيل: «يا أيّها الرجل» و «يا هذا الرجل» و «يا أيّهذا الرجل»، والتزموا رفع «الرجل»، لأنّه هو المقصود بالنداء و توابعه، و قال الشارح في ذيل «و توابعه»: بالجرّ عطف على «الرجل» أي والتزموا رفع توابع «الرجل» مفردة أو مضافة نحو: «يا أيّها الرجل الظريف» و يا «أيّها الرجل ذو المال»[٣].

و منها أن يتبع مجرور «أيّ» بمفصل نحو: «بأي الرجلين زيد و عمرو مررت»، لأنّه لو نوي إحلال «زيد» مع ما عطف عليه و هو «عمرو» محلّ «الرجلين» لزم إضافة «أيّ» إلى المفرد المعرفة و قد تقدّم في باب الإضافة أنّها لاتضاف إليها إلّا إذا نوي الأجزاء أو تكرّر.

و منها أن يتبع مجرور «كلا» بمفصل نحو: «كلا أخويک زيد و عمرو عندي»، لأنّه لو نوي إحلال «زيد» مع ما عطف عليه و هو «عمرو» محلّ «أخويک» لزم إضافة «كلا» إلى مفرّق و قد تقدّم في الباب المذكور[٤] في قوله:

لمفهم اثنين معرّف بلا   تفرّق أضيف كلتا و كلا

و لذا قيل هناک: إنّ «كلا أخي و خليلي واجدي عضداً»[٥] شاذّ.

---

١. الأزهريّ في شرح التصريح: ٢/ ١٥١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٣. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٧٥.

٤. الجزء الثاني، الصفحة: ٣٣٠.

٥. شطر بيت بلا نسبة في الكتب.

تنبيه: استشكل ابن هشام في حاشية التّسهيل ما علّلنا به هاتين المسألتين بأنّهم يغتفرون في الثّواني ما لا يغتفرون في الأوائل، و قد جوّزوا في «إنّک أنت» كون أنت تأكيدا و كونه بدلا، مع أنّه لا يجوز «إنّ أنت».

(**تنبيه:** استشكل ابن هشام[١] في حاشية التسهيل ما علّلنا به هاتين المسألتين) كما أنّه استشكل بعضهم في جميع ما ذكر (بأنّهم يغتفرون في الثواني ما لايغتفرون في الأوائل، و) ذلک بدليل أنّهم (قد جوّزوا في «إنّک أنت» كون «أنت» تأكيداً و كونه بدلاً مع أنّه لايجوز «إنّ أنت»)[٢].

فروق عطف البيان و البدل

قيل: يفترق عطف البيان من البدل بأمور:

منها أنّ البيان لايقع ضميراً و لا تابعاً لضمير كالصفة، و قد تقدّم هذا الفرق في أوّل الباب[٣].

و منها أنّه لايخالف متبوعه في التعريف و التنكير، و قد تقدّم أيضاً هناک[٤].

و منها أنّه لايقع جملة ولا تابعاً لجملة و لا فعلاً و لا تابعاً لفعل، ولكن في هذا الفرق تأمّل بل منع.

قال ابن هشام[٥] عند الكلام في الجملة التفسيريّة: "و لم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة"[٦] و قال أيضاً عند الكلام على الجمل التي لها محلّ من الإعراب: "إنّ الجملة التابعة لجملة لها محلّ من الإعراب و ذلک يقع في البدل"[٧]، و قال التفتازانيّ[٨]: "القسم الثاني من كمال الاتّصال

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٢. انظر: شرح التصريح: ٢/ ١٥١.
٣. الصفحة: ١٥٥.
٤. الصفحة: ١٥٦.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٦. مغني اللبيب: ٥٢٦.
٧. المصدر السابق: ٥٥٦، مع تصرّف يسير.
٨. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

....

أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح ـ إلى أن قال ـ نحو: ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطانُ قالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَ مُلْكٍ لا يَبْلى**﴾ فإنّ وزانه أي قوله: «يا آدم» وزان «عمر» في قوله: «أقسم بالله أبو حفص عمر» حيث جعل «قال يا آدم» بياناً و توضيحاً لقوله: ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطانُ**﴾ كما جعل «عمر» بياناً و توضيحاً لـ «أبي حفص»، ولا يجوز أن يقال: إنّه من باب عطف البيان للفعل، لأنّا إذا قطعنا النظر عن الفاعل أعني «الشيطان» لم يكن «قال» بياناً و توضيحاً لـ «وسوس» فتأمّل"[١] انتهى.

وقال المحشّي على كلامه «لأنّا إذا قطعنا النظر» إلخ: فيه بحث و هو أنّه لم لايجوز أن يكون الوسوسة لآدم عليه السلام مبيّنة بالقول المخصوص و هو الفعل المخصوص المقيّد بالمفعول؛ والحاصل أنّه يجوز أن يفسّر الفعل المقيّد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل، فإن قلت: المفسِّر ـ بالكسر ـ عامّ، قلت: المفسّر بعد اعتبار الفاعل أعني وسوسة الشيطان لآدم عليه السلام عامّ أيضاً فتأمّل.

---

١. المطوّل: ٢٥٦.

باب عطف النسق

القسم الثاني من قسمي العطف: (عطف النسق) و هو بفتح السّين: اسم مصدر «نسقت الكلام أنسقه» أي عطفت بعضه على بعض، و المصدر بالتّسكين.

(القسم الثاني من قسمي العطف عطف النسق)

التعريف

(و هو) أي لفظ «النَسَق» (بفتح السين اسم مصدر «نسقت الكلام أنسقه» أي «عطفت بعضه على بعض») والعطف: الميل (والمصدر بالتسكين)[1].

و قال بعضهم: «النسق» بفتح السين بمعنى المنسوق من «نسقت الشيء نسقاً» بالتسكين إذا أتيت به متتابعاً و كثيراً ما يسمّيه سيبويه[2] «باب الشركة»[3].

و قال بعض آخر: يقال: «نَسَق» و «نَسْق» بفتح السين و إسكانها على اختلاف المعنى. قال الجوهريّ[4]: "«ثغر نَسَق» إذا كانت الأسنان متساوية و «حرز نَسَق» منتظم، و «النَسَق» ما جاء من الكلام على نظام واحد، و «النَسْق» بالتسكين مصدر «نَسَقْت الكلام» إذا عطفت بعضه على بعض"[5]، فعلى هذا ينبغي أن يقال: «عطف النَّسْق» بإسكان السين، و هو خلاف استعمال النحويّين، إذ المتداول بينهم إنّما هو «النَّسَق» بالفتح.

---

١. لسان العرب: ١٠/ ٣٥٢ـ٣٥٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. قاله الأزهريّ في شرح التصريح: ٢/ ١٥٣.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٨.

٥. الصحاح: ٤/ ١٥٥٨، مع تغيير في بعض الكلمات.

(تال بحرف متبع) بكسر الباء (عطف النّسق، كاخصص بودّ و ثناء من صدق. فالعطف مطلقا) أي لفظا و معنى (بواو) و (ثمّ) و (فاء) و (حتّى) بالإجماع، و كذا (أم) و (أو) على الصّواب (كفيك صدق و وفا. و أتبعت لفظا فحسب) أي لا معنى (بل) عند سيبويه ....

(تال بحرف متبع بكسر الباء) يقال له في الاصطلاح: («عطف النّسق» كـ «اخصص بودّ و ثناء من صدق»)، «اخصص» فعل أمر و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت»، «بودّ» جارّ و مجرور متعلّق بـ «اخصص» و «ثناء» معطوف بالواو على «ودّ»، «من» اسم موصول مفعول به لـ «اخصص»، «صدق» فعل ماض و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً و الجملة لا محلّ لها صلة «من» و هو مفعول «اخصص».

أقسام عطف النسق

(فالعطف) على قسمين:

القسم الأوّل ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه (مطلقاً أي لفظاً) من حيث الأحكام اللفظيّة من الإعراب و نحوه (و معنى) أي حكماً أي من حيث ثبوت حكم المعطوف عليه له نفياً كان الحكم أو إثباتاً، والعطف في هذا القسم (بـ «واو») نحو: «ما جاء زيد و عمرو» و نحو: «جاء زيد و عمرو» (و «ثمّ») نحو: «جاء زيد ثمّ عمرو» (و فاء) نحو: «جاء زيد فعمرو» (و «حتّى» بالإجماع) نحو: «قدم الحجّاج حتّى المشاة» (و كذا «أم») نحو: «أ زيد عندک أم عمرو» (و «أو» على الصواب) نحو: «جاء زيد أو عمرو» و مثال الواو أيضاً (كـ «فيک صدق و وفا»).

(و) القسم الثاني ما (أتبعت لفظاً فحسب أي لا معنى)، حاصله أنّ هذا القسم تشرک الثاني مع الأوّل في إعرابه فقط لا في حكمه و هو («بل» عند سيبويه[1]) نحو: «ما قام زيد بل عمرو»

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

(و لا) و (لكن) عند الجميع، و ليس عند الكوفيّين (كلم يبد امرؤ لكن طلا) أي ولد بقر الوحش. (فاعطف بواو لاحقا) في الحكم، نحو: ﴿وَ لَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً وَ إِبْراهيم﴾ (أو سابقا في الحكم) نحو: ﴿كَذلِكَ يُوحي إِلَيْكَ وَ إِلَى الَّذينَ مِنْ قَبْلِكَ الله﴾ ....

(و «لا» و «لكن») حرفا عطف (عند الجميع) هذا خبط ظاهر لما سيجيء[1] عند الكلام في ما تختصّ به الواو (و «ليس») أيضاً حرف عطف (عند الكوفيّين).

قال الرضيّ[2] في آخر بحث الأفعال الناقصة: "اعلم أنّ «ليس» من بين أخواتها تختصّ بكثرة مجيء اسمها نكرة، لما فيها من النفي، و بجواز حذف خبرها كثيراً، كقوله: «إنّما يجزي الفتى ليس الجمل» أي «ليس الجمل جازياً» و قيل: بل حملت على «لا» فصارت حرف عطف مثلها"[3] انتهى.

مثال «لكن» (كـ «لم يبد امرؤ لكن طلا» أي) «لم يظهر رجل لكن ظهر (ولد بقر وحش»)، و قيل: «طلا» ولد الظبي حين يولد[4]، و قيل: ولد ذات ظلف مطلقاً[5].

العطف بـ «الواو»

(فاعطف بواو) قدّمها لكونها أصلاً في باب العطف (لاحقاً في الحكم) بأن يكون تعلّق الحكم بالمعطوف متأخّراً عن المعطوف عليه، سواء كانا مسندين أو مسنداً إليهما أو مفعولين (نحو: **﴿وَ لَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً وَ إِبْراهيم﴾**[6]) فتعلّق الإرسال بإبراهيم عليه السلام متأخّراً عن نوح عليه السلام أو حالين أو نحو ذلک، (أو) اعطف بواو (سابقاً في الحكم) كذلک (نحو: **﴿كَذلِكَ يُوحي إِلَيْكَ وَ**

---

١. الصفحة: ١٦٩.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٢٠٩.
٤. تهذيب اللغة: ١٤/ ١٦.
٥. لسان العرب: ١٥/ ١٢.
٦. الحديد: ٢٦.

(أو مصاحبا موافقا) فيه، نحو : ﴿فَأَنْجَيْناهُ وَ أَصْحابَ السَّفِينَةِ﴾ (و) علي هذا (اخصص بها ....

إِلَى الَّذينَ مِنْ قَبْلِكَ الله﴾[١]، فإنّ تعلّق الحكم أعني الإيحاء بالأنبياء عليهم السلام مقدّم على تعلّقة بخاتم النبيين صلى الله عليه وآله (أو) اعطف (مصاحباً موافقاً) للمعطوف عليه من حيث الزمان (فيه) أي في الحكم كذلك (نحو: **﴿فَأَنْجَيْناهُ وَ أَصْحابَ السَّفِينَةِ﴾**[٢]، فإنّ زمان تعلّق الإنجاء بأصحاب السفينة موافق و متّحد بزمان تعلّق الإنجاء بنوح عليه السلام.

فهذه ثلاث مراتب ولكنّها مختلفة في الكثرة والقلّة، فمجيئها للمصاحبة أكثر، ولعطف اللاحق على السابق كثير و لعكسه قليل، فتأمّل.

و هذه المراتب الثلاث كلّها مع القرينة على تعيين إحداها كالأمثلة المذكورة و إلّا فالأرجح المصاحبة ثمّ عطف اللاحق على السابق والعكس مرجوح و إن كان محتملاً.

و مذهب الكوفيّين أنّ الواو للترتيب و ردّ بقوله تعالى حكاية عن منكري البعث والمعاد: **﴿إِنْ هِيَ إِلا حَياتُنَا الدُّنْيا نَمُوتُ وَ نَحْيا﴾**[٣]، إذ لو كانت الواو للترتيب كما يقول الكوفيون لكان هذا الكلام من الكفار اعترافاً منهم بالبعث والمعاد، لأنّ المراد من الحياة حينئذ يكون الحياة بعد الموت و هي البعث والمعاد و الحال أنّ مرادهم من هذا الكلام إنكار البعث والمعاد لا الإقرار به[٤].

منفردات الواو

(و على هذا) أي على أنّ للواو هذا الشأن من الجمع المطلق في العطف من كونها للعطف في المراتب الثلاث فهي أمّ الباب، و أصل فيه (اخصص بها) أحكاما و هي حسب ما ذكره بعض

---

١. الشورى: ٣.

٢. العنكبوت: ١٥.

٣. المؤمنون: ٣٧.

٤. شرح قطر الندى: ٣٠٢.

عطف الذي لا يغني متبوعه) عنه كفاعل ما يقتضي الاشتراک (کاصطفّ هذا و ابني) و «تخاصم زيد و عمرو».

المتتبّعين أحد و عشرون حكماً[١]، ذكر المصنّف ثلاثة منها في هذا الباب و ذكر الشارح اثنين منها أيضاً فيه والبقيّة مذكورة متفرّقة في أبواب متفرّقة و نحن نذكر جميعها هاهنا إجمالاً تكميلاً للفائدة:

الأوّل: (عطف) الاسم (الذي لايغني متبوعه عنه) و هذا فيما كان المتبوع بحيث لايكتفي العامل به وحده (كفاعل ما) أي عامل (يقتضي الاشتراک) بأن يكون معنى العامل من المعاني النسبيّة التي لا تتحقّق إلّا باثنين فصاعداً، سواء كان هذا مقتضى المادّة فقط (کـ «اصطفّ هذا و ابني»)، فإنّ مادّة الاصطفاف فقط تقتضي اثنين فصاعداً، إذ الصفّ لايتحقّق بشخص واحد، أمّا هيئة باب الافتعال فلا اقتضاء له من حيث التعدّد؛ أو كان مقتضى الهيئة أيضاً اثنين فصاعداً (و) ذلک نحو: («تخاصم زيد و عمرو»)، فإنّ التخاصم مادّة و هيئة يقتضي اثنين فصاعداً.

الثاني: عطف سببيّ على أجنبيّ في باب الاشتغال و نحوه نحو: «ضربت زيداً و أخاه» و قد تقدّم في باب الاشتغال، و نحو: «مررت بقومک و قومه».

الثالث: عطف الخاصّ على العامّ إذا كان الخاصّ ذا مزيّة نحو: ﴿**حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَ الصَّلاةِ الْوُسْطى**﴾[٢] و نحو: ﴿**فيهِما فاكِهَةٌ وَ نَخْلٌ وَ رُمَّانٌ**﴾[٣] فتأمّل، فإنّ هذا الحكم يجري في «حتّى» أيضاً نحو: «مات الناس حتّى الأنبياء».

الرابع: عطف الشئ على مرادفه نحو: ﴿**شِرْعَةً وَ مِنْهاجاً**﴾[٤].

١. الأزهريّ في شرح التصريح: ٢/ ١٥٧.
٢. البقرة: ٢٣٨.
٣. الرّحمن: ٦٨.
٤. المائدة: ٤٨.

....

الخامس: عطف عامل قد حذف و بقي معموله و سيأتي[١] في كلام المصنّف في قوله: «و هي انفردت بعطف عامل مزال» إلخ.

السادس: جواز فصلها من معطوفها بالظرف إذا كان مرفوعاً أو منصوباً نحو: «جاء زيد اليوم و أمس عمرو» و نحو: «أكرمت أمس زيداً و اليوم عمرواً».

السابع: جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة و قد تقدّم منّا بيانه في أوّل باب التوابع[٢] لكن في اختصاص هذا الحكم بالواو نظر بل منع، لأنّ «الفاء» و «ثمّ» و «أو» و «لا» كذلک، و يشترط في هذا الحكم أن لايكون العامل حرفاً و أن لايتقدّم المعطوف على العامل، و أن لايكون المعطوف عليه بـ «إلّا» أو ما بمعناها.

الثامن: جواز العطف على الجوار في الجرّ خاصّة، نحو: ﴿وَ أَرْجُلَكُمْ﴾[٣] في آية الوضوء على قراءة جرّ «أرجل» بناء على أنّه عطف على ﴿أَيْدِيَكُم﴾ لا على ﴿رُؤُسِكُم﴾ و فيه أيضاً منع ظاهر.

قال ابن هشام[٤]: "والذي عليه المحقّقون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً و في التوكيد نادراً ـ و قال أيضاً ـ أنكر السيرافيّ و ابن جنّي الخفض على الجوار"[٥]، و قال الدمامينيّ[٦]: "أخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين محمّد بن محمّد الحنفيّ المعروف بابن الشارق و كان من العدول الثقات أنّه كان بيده كراس من تفسير الثعلبي أو غيره والشکّ منّي و فيها أنّ ﴿وَ أَرْجُلَكُمْ﴾ في آية الوضوء مخفوض على الجوار، قال: فجئت إلى الشيخ جمال الدين ابن هشام

---

١. الصفحة: ٢١٢.

٢. الصفحة: ١١٨.

٣. المائدة: ٦.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٥. مغني اللبيب: ٨٩٥ـ ٨٩٦.

٦. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٥٤.

....

يعني صاحب المغني و هو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص، فأريته الكلام المذكور في تلك الآية طالباً أن يتكلّم فيه، فنظر في تلك الكراس ثمّ ألقاها إليّ و قال لي بحدّة: خذ فأساً و اكشط به هذا الكلام في وجه صاحبه فتركته و مضيت" انتهى.

و لهم في إثبات وجوب غسل الرجلين في الوضوء بالآية كلام طويل مرجعه بالأخرة إلى إثباته بالأحاديث و الأخبار المعتبرة عندهم والاستحسانات من غير دليل معتبر يغني عن القال والقيل والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل، فهو حسبنا و نعم الوكيل.

التاسع: جواز حذفها وحدها، ذكره الشارح في الباب كقوله ﷺ : «تصدّق رجل من ديناره من درهمه»إلخ[١].

العاشر: إيلاؤها «لا» إذا عطفت مفرداً بعد نهي نحو: ﴿وَ لاَ الْهَدْيَ وَ لاَ الْقَلائِدَ﴾[٢] أو نفي ﴿فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ﴾[٣] أو مؤوّل بنفي نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ لاَ الضَّالِّين﴾[٤]، فإنّ «غير» مؤوّل بالنفي، و قيل: إنّه نفي حقيقة و قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر الكلام فيه.

الحادي عشر: إيلاؤها «إمّا» مسبوقة بمثلها غالباً و قد أشار الشارح إلى ذلك في الباب[٥] بقوله: "و قد يأتي «إمّا» عارية عن الواو".

الثاني عشر: عطف العقد من العدد على النيّف منه نحو: «أحد و عشرون».

الثالث عشر: عطف النعوت المفرّقة مع اجتماع منعوتها و قد تقدّم هذا في باب النعت[٦] عند قوله:

---

١. سيأتي في الصفحة: ٢١١.

٢. المائدة: ٢.

٣. البقرة: ١٩٧.

٤. الفاتحة: ٧.

٥. الصفحة: ١٩٨.

٦. الصفحة: ١٣٠.

....

و نعت غير واحد إذا اختلف فعاطفاً فرّقه لا إذا ائتلف

نحو: «مررت برجلين عالم و جاهل».

الرابع عشر: عطف ما حقّه التثنية أو الجمع نحو:

إنّ الرزية لا رزيّة مثلها فقدان مثل محمّد و محمّد [١]

و نحو:

أقمنا بها يوماً و يوماً و ثالثاً و يوماً له يوم الترحّل خامس [٢]

المراد من البيت أنّ الإقامة فيها كانت سبعة، قال ابن هشام[٣]: "و هذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب فيقولون: كم أقاموا، والجواب ثمانية، لأنّ «يوماً» الأخير رابع و قد وصف بأنّ يوم الترحّل خامس له و حينئذ فيكون يوم الترحّل هو الثامن بالنسبة إلى أوّل يوم"[٤] انتهى.

و لايذهب عليک ما في كلامه من التهافت بين الحكم بأنّ الجواب ثمانية و يوم الترحّل هو الثامن، فتأمّل.

الخامس عشر: عطف العامّ على الخاصّ نحو: «ربّ اغفر لي و لوالدي و لجميع المؤمنين والمؤمنات».

السادس عشر: اقترانها بـ «لكن» نحو: ﴿وَ لكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾[٥] و فيهما حينئذ أربعة أقوال:

الأوّل: أنّ «لكن» غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد[٦].

---

١. للفرزدق؛ انظر: ربيع الأبرار و نصوص الأخيار: ٥/ ١٤١.

٢. لأبي نواس؛ زهر الآداب و ثمر الألباب: ٣/ ٧٩٤.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٤. مغني اللبيب: ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

٥. الأحزاب: ٤٠.

٦. ذهب إليه يونس؛ مغني اللبيب: ٣٨٦.

....

الثاني: أنّ «لكن» غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرّح بجميعها[١]، فالتقدير في الآية «و لكن كان رسول الله»، و استدلّ لذلک بأنّ الواو لاتعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، لأنّها ممّا تعطف لفظاً و معنى كما تقدّم في أوّل الباب[٢] بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فإنّه يجوز تخالفهما فيه نحو: «جاء زيد و لم يجيء عمرو».

الثالث: أنّ «لكن» عاطفة والواو زائدة لازمة[٣]، قال بعض المحقّقين: "و ما يوجد في كتب النحويين من نحو: «ما قام سعد لكن سعيد» بدون الواو فمن كلامه لا من كلام العرب"[٤] انتهى وليكن هذا على ذكر منک، فإنّه يفيدک فيما بعد في المثالين اللذين يذكرهما الشارح لـ «لكن».

الرابع: أنّ «لكن» عاطفة والواو زائدة غير لازمة، لأنّه سمع من العرب «ما مررت برجل صالح لكن طالح» بجرّ «طالح» فقيل: إنّ الجرّ على العطف و قيل: بجارّ مقدّر أي «لكن مررت بطالح»[٥] و قد تقدّم[٦] في أواخر باب حروف الجرّ جواز حذف الجارّ في قوله:

و قد يجرّ بسوى «ربّ» لدى حذف و بعضه يرى مطّرداً

السابع عشر: امتناع الحكاية معها كما يجئ في باب الحكاية في قوله:

والعلم احكينّه من بعد من إن عريت من عاطف بها اقترن

فلايقال: «و من زيداً» بالنصب حكاية لـ «زيداً» في قول من قال: «رأيت زيداً».

---

١. ذهب إليه ابن مالک؛ المصدر السابق.

٢. الصفحة: ١٦٧.

٣. ذهب إليه ابن عصفور؛ مغني اللبيب: ٣٨٦.

٤. شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٣، مع تصرّف يسير.

٥. ذهب إلى القول الرابع ابن كيسان؛ مغني اللبيب: ٣٨٦.

٦. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٩١.

....

الثامن عشر: العطف التلقينيّ كما تقول لمخاطبك: «أكرم من كان عالماً» فيقول: «و من كان هاشميّاً».

التاسع عشر: العطف في التحذير والإغراء كما يجيء[1] في باب التحذير في قوله:

إلّا مع العطف أو التكرار   كـ «الضيغم الضيغم يا ذا الساري»

و نحو: ﴿**نَاقَةَ اللهِ وَ سُقْيَاهَا**﴾[2] و نحو: «المروة والنجدة».

تمام العشرين: عطف السابق على اللاحق، و قد تقدّم في أوّل الباب[3].

الحادي والعشرون: عطف «أيّ» على مثلها و قد تقدّم في باب الإضافة، نحو: «أيّي و أيّك فارس الأحزاب».

و من غريب ما قيل في الواو أنّها تجيء بمعنى باء الجرّ نحو: «أنت أعلم و مالک» بجرّ «مالک»[4] أي «أعلم بمالک» و بمعنى لام التعليل نحو: ﴿**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَ لَا نُكَذِّبَ**﴾[5] أي «لئلّا نكذب» قيل: والصواب أنّ الواو فيه للمعيّة[6].

و ينبغي أن يعلم أنّ العطف بالواو في الجمل التي لا محلّ لها لإفادة ثبوت مضمون الجملتين، فإن قلت: إنّ هذا المعنى يحصل بدون العطف أيضاً فما فائدة العطف؟! قلنا: فائدة العطف النصّ على كونهما مقصودين، إذ بدون العطف يحتمل كون الثانية بدلاً والأولى غير مقصودة.

---

۱. الصفحة: ۳۰٤.
۲. الشمس: ۱۳.
۳. الصفحة: ۱٦۸.
٤. مغني اللبيب: ٤٦۹.
٥. الأنعام: ۷.
٦. مغني اللبيب: ٤٦۹.

(و الفاء للتّرتيب بإتّصال) و تعقيب، نحو: ﴿الَّذي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾ و أمّا قوله تعالى: ﴿وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾ فمعناه أردنا إهلاكها فجاءها ....

العطف بـ «الفاء»

(والفاء للترتيب)، سواء كان حرف عطف أو لا، فإن عطف مفرداً غير صفة ففائدتها أنّ ملابسة المعطوف بمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة، و إن دخلت على الصفات المتتالية فإن كان الموصوف واحداً فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك: «جائني زيد الآكل فالنائم» أي الذي يأكل فينام، و إن كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلّق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد، نحو قول الفقهاء في أحكام إمام الجماعة: «يقدّم الأقرأ فالأفقه فالأقدم هجرة فالأسنّ»، و إن عطفت جملة على جملة أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها (باتّصال و تعقيب) و بلا مهلة كالمفرد (نحو: ﴿الَّذي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾[١])، فإنّ بين الجملتين ترتيباً و اتّصالاً ظاهراً.

و اعلم: أنّ الاتصال في كلّ شئ بحسبه فقولنا: «تزوّج زيد فولد له» صحيح إذا لم يكن بين التزويج و الولد إلّا مدّة الحمل و إن كانت مدّة كثيرة، و كذا «دخلت البصرة فبغداد» إذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين، و إن كانت مدّة المسافرة بينهما كثيرة.

(و أمّا) نحو: (قوله تعالى: ﴿وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾[٢]) ممّا ظاهره عكس الترتيب، فإنّ حقّ الترتيب أن يكون الهلاك متأخّراً عن مجيء البأس و في الآية بالعكس (فمعناه «أردنا إهلاكها) فجاءها) بأسنا» فليس على خلاف الترتيب و قد تقدّم شطر من هذا في باب

---

١. الانفطار: ٧.

٢. الأعراف: ٤.

و قوله تعالى: ﴿وَ الَّذي أَخْرَجَ الْمَرْعى فَجَعَلَهُ غُثاءً أَحْوى﴾ فمعناه مضت مدّة فجعله.

المعرف باللام في شرح قول الناظم: «فنمط عرّفت قل فيه النمط» فراجع[١]، هذا ولكنّ الآية عند البيانيّين من باب القلب خلافاً للنحويين.

قال ابن هشام[٢]: "إنّهم يعبّرون بالفعل عن أمور:

أحدها وقوعه و هو الأصل، والثاني مشارفته نحو: ﴿وَ إذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾[٣] أي «فشارفن انقضاء العدّة» ـ إلى أن قال ـ والثالث: إرادته و أكثر ما يكون ذلک بعد أداة الشرط نحو: ﴿فَإذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِالله مِنَ الشَّيْطان﴾[٤] {أي «إذا أردت قراءة القرآن»} و نحو: ﴿إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾[٥] {أي «إذا أردتم الصّلاة» إلى أن قال: } و مثله: ﴿وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾[٦] أي «أردنا إهلاكها»"[٧] انتهى محلّ الحاجة من كلامه مع قليل توضيح منّا. و قال بعضهم: إنّ الفاء فيه للترتيب الذكريّ[٨] و سيأتي المراد منه.

(و) أمّا نحو (قوله تعالى: ﴿وَ الَّذي أَخْرَجَ الْمَرْعى فَجَعَلَهُ غُثاءً أَحْوى﴾[٩]) ممّا ظاهره عدم الاتّصال، فإنّ إخراج المرعى لايعقبه بلا مهلة جعله غثاء أحوى أي يابساً أسود (فمعناه) يصحّ بتقدير جملة محذوفة عطفت عليها قوله: ﴿فَجَعَلَهُ غُثاءً أَحْوى﴾ أي («فمضت مدّة فجعله) غثاء

---

١. الجزء الأول، الصفحة:٢٣٧.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٣. البقرة: ٢٣١.
٤. النحل: ٩٨.
٥. المائدة: ٦.
٦. الأعراف: ٤.
٧. مغني اللبيب: ٩٠٢ ـ ٩٠٤. مع تصرّف يسير و ما بين { } من كلام الأستاذ ﷺ.
٨. شرح التصريح: ٢/ ١٦١.
٩. الأعلى: ٤ ـ ٥.

(و ثمّ للترّتيب) لكن (بإنفصال) و مهلة، نحو: ﴿فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذا شاءَ أَنْشَرَهُ﴾ و تأتي بمعنى الفاء نحو: «جرى في الأنابيب ثمّ اضطرب»

أحوى» كما أنّه يصح بما تقدّم آنفاً[١] من أنّ الاتّصال في كلّ شيء بحسبه، و بما قيل من أنّ الفاء فيه نائب عن «ثمّ» والمعنى «ثمّ جعله غثاء»[٢] كما أنّه قد تنوب «ثمّ» عن الفاء و يأتي عن قريب[٣].

والترتيب قسمان: الأوّل المعنويّ كالأمثلة السابقة، والثاني الذكريّ والمراد به أن يكون ذكر المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ فقط، و إن كان وجود المعنيين و حصولهما بالعكس أو متصاحبين، و أكثرما يكون ذلك في عطف مفصّل على مجمل نحو: «توضّأ فغسل وجهه و يديه و مسح رأسه و رجليه» هكذا مثّلوا في المقام، و ليت شعري كيف يوجّهون هذا المثال حتّى يوافق توجيههم في آية الوضوء، و نحو: «مطرنا في مكان كذا فمكان كذا» و إن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد أو في زمانين متعاقبين بعكس ما ذكر من المكانين.

العطف بـ «ثمّ»

(و «ثمّ») و يقال فيها: «فمّ» بالفاء[٤] (للترتيب لكن بانفصال و مهلة نحو: ﴿فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذا شاءَ أَنْشَرَهُ﴾[٥] أي «أحياه للحساب»، (و تأتي) «ثمّ» (بمعنى الفاء) فلايكون فيه مهلة (نحو:)

كهزّ الردينيّ تحت العجاج   (جرى في الأنابيب ثمّ اضطرب)[٦]

إذ الهزّ متى جرى في أنابيب الرمح تعقبه الاضطراب بلا مهلة و لم يتراخ عنه.

---

١. الصفحة: ١٧٦.
٢. اعراب القرآن: ٦/ ٩٥.
٣. الصفحة: ١٧٨.
٤. همع الهوامع: ٣/ ١٩٥.
٥. عبس: ٢١ ـ ٢٢.
٦. لأبي داود جارية بن الحجاج؛ شرح التصريح: ٢/ ١٦٥.

(و اخصص بفاء عطف ما ليس صلة) بأن خلا من العائد (على الذي استقرّ أنّه الصّلة) نحو: «الّذي يطير فيغضب زيد الذباب» و لا يجوز عطفه بغيرها لأنّ شرط ما عطف على الصّلة أن يصلح لوقوعه صلة. و إنّما لم يشترط ذلک في العطف بالفاء لجعلها ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببيّة.

موضع اختصاص العطف بـ «الفاء»

(و اخصص بفاء عطف ما) أي جملة (ليس) لها قابليّة أن تقع (صلة بأن خلا من العائد على) الكلام (الذي استقرّ أنّه الصلة) لكونه مشتملاً على العائد (نحو: «الذي يطير فيغضب زيد الذباب»)، فـ «الذي» مبتدأ و هو اسم موصول و «يطير» مع فاعله المستتر فيه الذي هو العائد صلته و جملة «يغضب زيد» معطوفة على جملة «يطير»، و كان مقتضى القياس أن لايصحّ العطف لخلوّ الثانية عن الضمير العائد على الموصول، لأنّ الفاعل فيها ظاهر و هو «زيد» ولكنّها لّما عطفت بالفاء صحّ ذلک، لأنّ ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن العائد.

(ولايجوز عطفه بغيرها، لأنّ شرط ما عطف على الصلة أن يصلح لوقوعه صلة، و إنّما لم يشترط ذلک في العطف بالفاء لجعلها ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها) كما قلنا (بالسببيّة).

قيل: و كذلک العكس[١]، يعني أنّ الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لايصلح أن يكون صلة نحو: «الذي يقوم أخواک فيغضب هو زيد»، فـ «الذي» مبتدأ و «يقوم أخواک» جملة فعليّة صلة «الذي» و هي لاتصلح أن تكون صلة لخلوّها عن ضمير عائد على الموصول و سوّغ ذلک لعطف جملة «يغضب هو» عليها، لاشتمالها على العائد إلى الموصول و هو الضمير البارز المرفوع بـ «يغضب»، و إنّما أبرز الضمير، لأنّ الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له و رفع ضميراً وجب إبرازه و «زيد» خبر «الذي».

---

١. شرح التصريح: ٢/ ١٦٢.

....

و مثل ذلك جار في الخبر والصفة والنعت والحال فيعطف بالفاء على جملة الخبر ما لايصلح كونه خبراً لخلوّه عن العائد على المبتدأ و كذلك العكس، فالأوّل نحو: ﴿أَ لَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1] فجملة «تصبح الأرض» بالرفع معطوفة على جملة «أنزل» الواقعة خبر «أنّ» و كان مقتضى القياس أن لايصحّ العطف لخلوّها من ضمير يعود على اسم «أنّ»، إذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنّها لمّا قرنت بالفاء ساغ ذلك، والثاني نحو: «زيد جاء عمرو فأكرمه» فجملة «جاء عمرو» خبر و هي لايصلح كونها خبراً لخلوّها من عائد يعود على «زيد» لرفعه الظاهر الذي هو «عمرو» ولكن سوّغ ذلك عطف «أكرمه» بالفاء فالارتباط وقع بالضمير الذي فيه، و إنّما اكتفي بضمير واحد، لأنّ الجملتين المتعاطفتين بالفاء السببيّة بمنزلة جملة واحدة، و قس على الخبر الصفة نحو: «مررت برجل يبكي فيضحك عمرو» و نحو: «مررت برجل يبكي عمرو فضحك» والحال نحو: «عهدت زيداً يغضب فيطير الذباب» و نحو: «عهدت زيداً يطير الذباب فيغضب هو».

هذا والبيان هو البيان والتوجيه هو التوجيه، ولكن قال ابن هشام[2]: "يجب أن يدّعى أنّ الفاء في ذلك كلّه قد أخلصت للسببيّة و أخرجت عن العطف كما أنّها كذلك في جواب الشرط"[3] انتهى بأدنى تغيير للتوضيح.

اعلم أنّ «الفاء» و «ثمّ» قد يصلحان لتركيب واحد بأن يكون المعطوف أمراً ممتدّاً كان انتهاؤه متراخياً عن المعطوف عليه و ابتداؤه عقيبه بلا مهلة، فلك أن تعطف بالفاء نظراً إلى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه و أن تعطف بـ «ثمّ» نظراً إلى بعد انتهائه و تراخيه عنه، و بهذا ينحلّ كثير من الإشكالات الواردة عن موارد استعمال هذين الحرفين.

---

١. الحجّ: ٦٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. مغني اللبيب: ٥٥٥.

(بعضا) تحقيقا أو تأويلا (بحتّى أعطف على كلّ) نحو: «أكلت السّمكة حتى رأسها».
ألقى الصّحيفة كي يخفّف رحله و الزاد حتّى نعله ألقاها

العطف بـ «حتّى»

(بعضاً تحقيقاً أو تأويلاً بـ «حتّى» اعطف على كلّ) والمراد من البعض تحقيقاً ما كان جزء من كلّ مركّب من شيئين أو أكثر حقيقة بحيث يكون لأجزائه تضامّ و تلاصق حقيقة (نحو) «السمكة» في قولك: («أكلت السمكة حتّى رأسها») بنصب «رأسها»، فإنّ لأجزائها أي الرأس والذيل والأجزاء الأخر منها تضامّاً وتلاصقاً حقيقة.

و قيل: أو كان جزئيّاً من كليّ و هو ما لايمنع نفس تصوّره عن فرض صدقه على كثيرين نحو: «أعجبني التمر حتّي البرنيّ»، فإنّ «التمر» كليّ يصدق على أنواع كثيرة و «البَرْنيّ» بعض منها، و نحو: «الحاجّ» في قولنا: «قدم الحاجّ حتّى المشاة» برفع «المشاة»، فإنّ المراد بـ «الحاجّ» ليس المجموع من حيث المجموع و إلّا كان «المشاة» جزء لا جزئيّاً، بل المراد منه المفهوم الكليّ الصادق على كثيرين والمشاة بعض منهم، والمراد من البعض تأويلاً أن يكون بعضاً من شيئين أو أشياء ليس بينهما ارتباط إلّا بأمر عارضيّ اعتباريّ نحو: «نعله» في قوله:

(ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله والزّاد حتّى نعله ألقاها) [١]

فإنّ النعل من الأمتعة التي كانت معه فيؤوّل الجميع بما يثقبه فتقدير الكلام «ألقى ما يثقله حتّى نعله».

و اعطف بـ «حتى» أيضاً ما كان كالبعض نحو: «أعجبتني الجارية حتّى كلامها»، فإنّ الكلام و إن لم يكن بعضاً منها لكنّه بمنزلة البعض منها، و لايصحّ أن يقال: «حتى ولدها»، لأنّه ليس بعضاً منها و لا بمنزلة البعض، و لايلزم من امتناع هذا، امتناع «أعجبني القوم حتّى بنوهم»، لأنّ اسم «القوم» يشمل أبناءهم و اسم «الجارية» لايشمل ابنها، والدليل على ذلك صحّة

---

١. لأبي مروان النحويّ في قصّة المتلمس حين حرب من عمرو بن هند لمّا أراد قتله؛ شرح التصريح: ٢/ ١٦٦.

(و لا يكون) المعطوف بها (إلّا غاية الذي تلا) رفعة أو خسّة، نحو:

قهرناكم حتّى الكماة فأنتم تهابوننا حتّى بنينا الأصاغرا

فرع: حتّى في عدم الترّتيب كالواو.

استثناء البنين من «القوم» بأن يقال: «جائني القوم إلّا أبناءهم» و عدم صحّة استثناء الابن من «الجارية».

(و لايكون المعطوف بها إلّا غاية) لما قبلها (الذي تلا رفعة) نحو: «مات الناس حتّى الأنبياء عليهم السلام» (أو خسّة نحو): «لايجوز اغتياب المؤمنين حتّى فساقهم إلّا في موارد مخصوصة بينت في الفقه»، و قد اجتمع النوعان في قوله:

(قهرناكم حتّى الكماة فأنتم تهابوننا حتّى بنينا الأصاغرا)[1]

و علّل المسألة بأنّ «حتّى» وضعت لغاية رفعة أو أدناه لا لمطلق الغاية، و بعبارة أخرى: إنّها موضوعة لأن يكون جزء قويّاً بنحو من القوّة أو ضعيفاً كذلك، فتفيد قوّته أو ضعفه و تدلّ عليها.

(**فرع:** «حتّى» في عدم الترتيب كالواو) خلافاً لابن الحاجب[2]، فإنّه قال ما هذا نصّه: "والفاء للترتيب، و «ثمّ» مثلها مقرونة بمهلة، و «حتّى» مثلها و معطوفها جزء قويّ أو ضعيف متبوعه ليفيد قوّة أو ضعفاً فيه"[3] انتهى مع ضميمة من شارحه.

و يمكن الجمع بين القولين بما ذكره شارح كلامه في مقام الفرق بين «ثمّ» و بينها و هذا نصّه: "إن المهلة المعتبرة في «ثم» إنّما هي بحسب الخارج نحو: «جاءني زيد ثمّ عمرو» و في «حتّى» بحسب الذهن، فإنّ المناسب بحسب الذهن أن يتعلّق الموت أوّلاً بغير الأنبياء و يتعلّق بعد التعلّق بهم بالأنبياء و إن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس و هكذا

---

١. لم ينسب إلى قائل معيّن.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٣. الكافية: ٥٣.

....

المناسب في الذهن تقدّم قدوم ركبان الحاجّ على رجّالتهم و إن كان في بعض الأوقات على عكس ذلک و مع هذا يصلح أن يقال: قدم الحاجّ حتّى المشاة"[1] انتهى.

و إلى هذا يرجع ما قاله التفتازانيّ[2] و هذا نصّه: "والتحقيق أنّ المعتبر في «حتّى» ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى، أو بالعكس ولايعتبر الترتيب الخارجيّ لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخرى نحو: «مات كلّ أب لي حتّى آدم عليه السلام» أو في أثنائها نحو: «مات الناس حتّى الأنبياء عليهم السلام» أو في زمان واحد نحو: «جائني القوم حتّى خالد» إذا جاؤوک معاً و يكون «خالد» أضعفهم"[3] انتهى.

و اعلم: أنّ المثال الأوّل مبنيّ على أنّ قائله من أبناء قابيل و إلّا فلايصحّ التمثيل، لأنّ موت هابيل كان مقدّماً على آدم عليه السلام فتحصّل ممّا تقدّم أنّ «حتّى» من حيث الخارج كالواو و من حيث الذهن کـ «ثمّ»، فلا تنافي بين القولين لعدم الاتّحاد بين محلّي النفي والإثبات، فتبصّر.

و اعلم أنّ «حتّى» قد تكون حرف جرّ و قد تقدّم في بابه[4]، و قد تكون حرف استيناف و ابتداء كما أنّها في المقام حرف عطف، و قد ذكروا لها فوارق و علامات ذكرها يوجب التطويل، و قالوا: إنّ قولهم: «أكلت السمكة حتّى رأسها» يصلح لأقسامها الثلاثة، فيجوز جرّ «رأسها»، حتّى يكون حرف جرّ بمعنى «إلى» و نصبها ليكون حرف عطف بمعنى الواو خارجاً و بمعنى «ثمّ» ذهناً و رفعها على الاستيناف أي «رأسها أكلت»[5].

---

١. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٢٧٧.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.
٣. المطوّل: ١٠١.
٤. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٥٦.
٥. انظر مغني اللبيب: ١٧٥.

(و أم) باتّصال (بها اعطف بعد همز التّسوية) و هي الهمزة الدّاخلة على جملة في محلّ المصدر، نحو: ﴿سَواءٌ عَلَيْنا أَ جَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا﴾، «أ موتي ناء أم هو الآن واقع»

العطف بـ «أم» المتّصلة

(و «أم») التي تتّصف و تعرف في الاصطلاح (باتّصال) أي يقال لها: «أم» المتّصلة.

قيل: و إنّما سمّيت بذلك، لأنّ ما قبلها و ما بعدها لايستغني بأحدهما عن الآخر[١]، **فالاتّصال** على هذا ليس وصفاً لها بل للسابق واللاحق فاتّصفت بالاتّصال باعتبار متعاطفيها **فالتسمية** حينئذ لأمر خارج عنها.

و قيل: إنّما سمّيت بذلك، لأنّها اتّصلت بالهمزة حتّى صارتا في إفادة الاستفهام بمنزلة كلمة **واحدة،** لأنّهما جميعاً بمعنى «أيّ» الاستفهاميّة[٢].

ولا يخفي أنّ هذا الوجه أولى من الوجه الأوّل، لأنّ وجه التسمية على هذا راجع إليها **نفسها** لا إلى أمر خارج عنها لكن الوجه الثاني إنّما يتأتّى في المسبوقة بهمزة التسوية فالأرجح **هو** الوجه الأول.

(بها اعطف) في مقامين هما دليلان على كونها متّصلة:

المقام الأوّل: (بعد همز التسوية و هي الهمزة الداخلة على جملة في محلّ المصدر) حالصه أن يصحّ حلول المصدر محلّها و كذلك الجملة التي بعد «أم»، سواء كانت الجملتان فعليّتين (نحو: **﴿سَواءٌ عَلَيْنا أَ جَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا﴾**[٣])أو اسميّتين نحو: («أ موتي ناء أم هو الآن واقع»[٤]) أو مختلفتين

---

١. شرح التصريح: ٢/ ١٧٠.

٢. المصدر السابق: ٢/ ١٧١.

٣. ابراهيم: ٢١.

٤. شطر من بيت لمتمم بن نويرة؛ شرح التصريح: ٢/ ١٦٨.

﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَ دَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُون﴾ ....

نحو: (﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَ دَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُون﴾[1]).

و هل المصدر يحلّ محلّ الجملتين وحدهما أو مع الهمزة و «أم»؟ ظاهر عباراتهم الأوّل ولكن التحقيق والمحقّق هو الثاني، ألاترى أنّهم يقولون في قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِر﴾[2] يصحّ أن يحلّ محلّ الجملتين «سواء عليهم الاستغفار و عدم الاستغفار» بدون الهمزة و «أم»، و كذا في نحو: «و ما أبالي أقمت أم قعدت» يقولون: يصحّ «ما أبالي بقيامک و بقعودک» بدون الهمزة و «أم»[3]، فيعلم من ذلک أنّ مرادهم من الحلول أنّ الجملة مع الهمزة و «أم» في محلّ المصدر فما تقدّم في أوّل باب الموصولات «أنّ المؤوّل هي الجملة بدون الهمزة» بناء على ما ادّعاه بعضهم ليس كما ينبغي.

استشكل بعضهم في كون الجملة بعد الهمزة مؤوّلة بالمصدر بأنّه بلاسابک في الكلام والتأويل بلا سابک شاذّ، مثل «و تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه» كما تقدّم[4] عند قوله:

بالجرّ والتنوين والندا و «ال» و مسند للاسم تمييز حصل

فلايصح حمل آيات القرآن على ذلک.

و أجيب عن ذلک[5] بأنّ سبک الجملة بالمفرد من دون سابک إنّما يكون شاذّاً إذا لم يطّرد في باب كالمثال المذكور، أمّا إذا اطّرد في باب و استمرّ فيه فلايكون شاذّاً نظير: «لا تأكل السمک و تشرب اللبن»، فإنّک إذا نصبت «تشرب» نصبته بـ «أن» مقدّرة فيصير اسماً جامداً معطوفاً

---

١. الأعراف: ١٩٣.

٢. المنافقون: ٦.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٢٤.

٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٣.

٥. انظر الإشكال و الجواب في الحدائق النديّة: ٢/ ٥١٧.

....

في الظاهر على فعل و هو ممتنع إلّا عند التأويل، فيحتاج إلى مصدر مؤوّل من الفعل الأوّل و لو لم يكن فيه سابک، ولايعدّ هذا شاذّاً لاطّراده في بابه.

و من هذا القبيل إضافة اسم الزمان إلى الجملة على ما هو التحقيق كما أشرنا إليه سابقاً نحو: «حين جاء زيد» فيؤوّل الجملة بالمصدر بلا سابک فيها تأويلاً مطّرداً أي «حين مجيء زيد» و مقامنا من هذا القبيل فلايعدّ شاذّاً.

هذا ولكن في النفس من المسألة شئ إذ لم يظهر لي بعد من كلام المحقّقين أنه يجب أن يحكم بكون الجملة بعد همزة التسوية مؤوّلة بل الذي يظهر من كلامهم كما هو صريح الشارح كون الجملة في محلّ المصدر، و هذا غير كون الجملة مؤوّلة بالمصدر، و كذلک كلام غير واحد منهم.

قال ابن هشام[١]: "والضابط أنّها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها نحو: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾[٢] ونحو: «ما أبالي بقيامک و عدمه»"[٣] انتهى.

فالحقّ أنّ المراد في المسألة أنّ الجملة بعدها في حكم المؤوّل و بمنزلته، ولايلزم من ذلک كونها واجبة التأويل، إذ لايلزم من كون شيء بمنزلة شيء كونه نفس ذلک الشيء كما أنّهم يقولون: إنّ الحال بمنزلة الظرف[٤] و لم يقل أحد: إنّها ظرف حقيقة، فتدبّر جيّداً.

قد تقدّم في باب الاستثناء أنّ لـ «سواء» لغات[٥]، و قد يأتي لمعان:

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٢. المنافقون: ٦.
٣. مغني اللبيب: ٢٤.
٤. انظر: شرح التصريح: ١/ ٢٢٩.
٥. الجزء الثاني، الصفحة: ١٧٩.

....

منها العدل والمثل[١] يقال: «هما في هذا الأمر سَواء» و إن شئت قلت: «سَواءان» بالتثنية و في الجمع «هم سَواء» أو «هم أَسْواء» و أيضاً على غير القياس «هم سواس و سَواسِيَة و سَواسِوَة»[٢] أي «متساويان و متساوون» فعلى هذا يقع خبراً.

و منها أنّه يكون بمعنى «مستو»[٣] نحو: ﴿**مَكاناً سوى**﴾[٤] بكسر السين بمعنى أنّه نصف بين مكانين، و يوصف به غير المكان. أيضاً قيل: فيجب أن يمدّ مع فتح السين نحو: «مررت برجل سواء والعدم»[٥] بعطف «العدم» على المستتر في «سواء» كما سيأتي عن قريب.

و منها الوسط[٦] يقال: «ضرب سواءه» أي وسطه «و منه قوله تعالى: ﴿**في سَواءِ الجَحيم**﴾[٧] أي «في وسط الجحيم»، و منه «لقيته في سواء النهار» أي «منتصفه»، و منه أيضاً «سواء السبيل» و «سواء الطريق» فتأمّل.

و منها معنى الغير[٨] و قد تقدّم في باب الاستثناء نحو: «جاؤوا سوى زيد».

و منها التامّ[٩] يقال: « هذا درهم سواء» أي «تامّ» و بهذا المعنى يقال: «ليلة السواء» و هي ليلة أربع عشرة أو ثلاث عشرة لاستواء القمر فيها.

---

١. المصباح المنير: ٢٩٨.
٢. فرهنگ ابجدى: ٥٠٣.
٣. العين: ٧/ ٣٢٧.
٤. طه: ٥٨.
٥. مجمع البحرين: ١/ ٢٣٧.
٦. جمهرة اللغة: ٣/ ١٣١٠.
٧. الصافات: ٥٥.
٨. تهذيب اللغة: ١٣/ ٨٦.
٩. المحيط في اللغة: ٨/ ٤١٥.

....

و في لفظ «سواء» اختلاف فاحش كما تقدّم[١] في باب الاستثناء فقال بعضهم: إنّها ظرف ملازم للنصب أي إنّها من الظروف التي لايتصرّف فيها إلّا في الضرورة[٢]، و قال بعضهم: إنّها متصرّفة فتقول: «جائني سواءک» بالرفع على الفاعليّة و «رأيت سواءک» بالنصب على المفعوليّة[٣]، و قال جمع آخر: إنّها ترد لوجهين.

و يجوز في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُم﴾[٤] كونها خبراً لـ «إنّ» والجملة بعدها فاعلاً لها بمعنى «مستو»، و يجوز كونها خبراً مقدّماً و ما بعدها مبتدأ مؤخّراً، و يجوز كونها مبتدأ و ما بعدها خبرها، والجملة بعدها في الأوجه الثلاثة بمنزلة المفرد، و يجوز في قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْنا أَ جَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا﴾[٥] الوجهان الأخيران لعدم مبتدأ قبلها و كذا في ﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَ دَعَوْتُمُوهُم﴾[٦].

والحاصل أنّ «سواء» اسم كسائر الأسماء يعرب بحسب مقتضى المقام و كذلک الجملة بعدها بمنزلة المفرد تعرب بحسب مقتضى المقام.

واستشكل بعضهم[٧] خبريّتها لما قبلها بأنّ الاستفهام لايعمل فی ما قبله إذا كان من العوامل اللفظيّة إلّا حروف الجرّ لتنزلها منزلة الجزء من الاسم.

---

١. الجزء الثاني، الصفحة: ١٧٩.

٢. ذهب إليه سيبويه و الجمهور؛ مغني اللبيب: ١٨٨.

٣. ذهب إليه الزجاجي و ابن مالک؛ المصدر السابق.

٤. البقرة: ٦.

٥. ابراهيم: ٢١.

٦. الأعراف: ١٩٣.

٧. ابن عمرون؛ مغني اللبيب: ١٨٩.

(أو همزة عن لفظ أيّ مغنية) بأن طلب بها و بأم التّعيين، نحو: ﴿وَ إِنْ أَدْرِي أَ قَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ﴾ ....

و أجيب عن ذلک[١] بأنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته، لأنّه لا استفهام في المقام لامن قبل المتكلّم و لا غيره بخلاف نحو: «علمت أ زيد قائم؟»، لأنّ الاستفهام مراد فيه، إذ المعنى «علمت ما يجاب به قول المستفهم: أ زيد قائم» فلذا بقي استحقاق صدارتها والتعليق بها كما أشرنا إليه في باب أفعال القلوب. والحاصل أنّ الهمزة المعادلة لـ «أم» و إن كانت موضوعة في الأصل للاستفهام عن أحد متعادلين في عدم العلم بالتعيين لكنّه نقلت إلى مطلق المعادلة و إن لم يكن استفهاما كما أنّ «أيّ» موضوع في الأصل لتخصيص المنادى بالدعاء ثمّ نقل إلى مطلق التخصيص كما يأتي في باب الاختصاص.

و استشكل أيضاً خبريّتها عمّا بعدها بأنّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم.

و أجيب عن ذلک أيضاً بالجواب المذكور، و الإشكال في ابتدائيّتها نفس الإشكال والجواب نفس الجواب[٢].

أمّا المقام الثاني الذي يعطف فيها بـ «أم» فهو ما ذكره بقوله: (أو) بعد (همزة) تكون (عن لفظ «أيّ») الاستفهاميّة التي يطلب بها تعيين أحد الأمرين (مغنية) و ذلک (بأن يطلب بها) أي بهذه الهمزة (و بـ «أم» التعيين) فتغنيان المتكلّم عن «أيّ».

و تفترق «أم» هذه عن تلک التي تقع بعد همزة التسوية بأنّ تلک لاتقع إلّا بين جملتين يصحّ حلول المصدر محلّهما كما سبق مفصّلاً[٣] و أمّا هذا فقد تقع بين مفردين يطلب تعيين أحدهما، سواء انضمّ إلى الثاني منهما ما يجعله كلاما ممّا ليس مورداً للسؤال (نحو: ﴿وَ إِنْ أَدْرِي أَ قَرِيبٌ

١. المصدر السابق.

٢. مغني اللبيب: ١٨٩.

٣. الصفحة: ١٨٥.

﴿أَ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماء﴾، «شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر»

فقمت للطّيف مرتاعا فأرّقني فقلت أ هي سرت أم عادني حلم

﴿أَ قَريبٌ ما تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَل﴾.

أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُون﴾[1])، فإنّ مورد السؤال و المقصود تعيينه إنّما هو قرب الموعود و بعده، فانضمّ «توعدون» إلى الثاني أي «بعيد» ليجعله كلاما، فتأمّل جيّداً؛ أو إلى الأوّل منهما نحو: (﴿أَ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماء﴾[2])، فإنّ مورد السؤال و ما يراد تعيينه من حيث أشدّيّة الخلق إنّما المعاندون والسماء فانضمّ إلى الأوّل أي «أنتم» لفظة «أشدّ» ليجعله كلاما، فتأمّل جيّداً.

و قد تقع بين جملتين المطلوب أيضاً تعيين إحداهما، سواء كانت الجملتان اسميّتين نحو: («شعيب بن سهم أم شعيب بن منقر»[3])، أم كانتا فعليّتين نحو:

(فقمت للطيف مرتاعاً فأرّقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم) [4]

بناء على الأرجح من كون «هي» فاعلاً لمحذوف نظير ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَك﴾[5]، أم كانتا مختلفتين نحو: (﴿أَ قَرِيبٌ ما تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَل﴾[6]).

و قد ظهر من مطاوي ما تقدّم أنّهما تفترقان أيضاً بأّن تلك أي التي تقع بعد همزة التسوية لا تستحقّ جواباً، لأنّ الكلام معها كما أشرنا إليه سابقاً[7] ليس على الاستفهام، و إنّما هو خبر قابل للتصديق والتكذيب، مثلاً إذا قيل لك: «سواء عندي أ قمت أم قعدت» يحتمل أن يكون

---

١. الأنبياء: ١٠٩.

٢. النازعات: ٢٧.

٣. شطر من بيت للأسود بن يعفر التميمي، و فيه شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر؛ شرح التصريح: ٢/ ١٧٠.

٤. لزياد بن حَمَل؛ المصدر السابق: ٢/ ١٦٩.

٥. التوبة: ٦.

٦. الجنّ: ٢٥.

٧. الصفحة: ١٨٩.

(و ربّما أسقطت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن) نحو: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُم﴾، «بسبع رمين الجمر أم بثمان» (و بانقطاع و) هي التي (بمعنى بل وفت) مع اقتضاء الاستفهام كثيراً ....

القائل صادقاً، و يحتمل أن يكون كاذباً و لهذا يجوز لک أن تقول في جوابه: «نعم» تصديقاً له أو تقول: «لا» تكذيباً له لكنّه ليس بواجب، أمّا «أم» هذه أي التي تقع بعد همزة عن لفظ «أيّ» مغنية فتستحقّ الجواب، لأنّها مع الهمزة استفهام حقيقيّ استعملتا بمعنى «أيّ» لطلب التعيين فيجب أن يجاب بتعيين أحد الأمرين، لأنّ السؤال عنه و لايصحّ الجواب بـ «لا» أو «نعم»، لأنّهما لايفيدان التعيين، مثلاً إذا قيل: «أ زيد عندک أم عمرو؟» قيل في الجواب: «زيد» أو قيل: «عمرو» و لايصحّ أن يقال: «لا» ولا «نعم».

(و ربّما أسقطت الهمزة) من اللفظ (إن كان خفا المعنى بحذفها أمن) بأن كانت ثمة قرينة تدلّ على الهمزة، سواء كانت همزة التسوية (نحو) قراءة بعضهم: (﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُم﴾) بحذف الهمزة[١]، أم عن لفظ «أيّ» مغنية نحو: («بسبع رمين الجمر أم بثمان»[٢]) أي «أ بسبع».

العطف بـ «أم» المنقطعة

(و بانقطاع و هي) «أم» (التي بمعنى «بل») التي للإضراب و سيأتي معناها[٣] (وفت مع اقتضاء الاستفهام كثيراً).

و إنّما سمّيت «منقطعة»، لأنّ ما بعدها و ما قبلها كلامان مستقلّان منقطع كّل واحد منهما عن الآخر بخلاف المتّصلة، فإنّ الجملتين معها في حكم كلام واحد متّصل إحداهما بالأخرى.

---

١. مجمع البيان: ١/ ١٢٥.

٢. لعمر بن أبي ربيعة؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٧٥.

٣. الصفحة: ١٩٢.

(إن تک ممّا قيّدت به) من تقدّم إحدى الهمزتين عليها (خلت) نحو: ﴿لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾، ﴿أَ لَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها﴾ و قد لايقتضي الاستفهام نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَ النُّورِ﴾.

و إنّما تكون منقطعة (إن تک ممّا قيّدت به من تقدّم إحدى الهمزتين) أي الاستفهام عن لفظ «أيّ» مغنية (عليها خلت)، سواء لم يتقدّم عليها همزة أصلاً (نحو: ﴿لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[1])، أم تقدّمت عليها همزة لكنّها لغير الاستفهام الحقيقيّ نحو: (﴿أَ لَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها﴾[2])، إذ الهمزة هنا للإنكار الإبطاليّ وهي التي تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع و أنّ مدّعيه كاذب. (و قد لايقتضي الاستفهام نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَ النُّورِ﴾[3]) فـ «أم» في هذه الآية و أمثالها لاتقتضي الاستفهام بدليل أنّ الاستفهام لايدخل على الاستفهام، فـ «أم» هاهنا لمجرّد الإضراب الذي لايفارقها أبداً.

والمراد من الإضراب فيها الانتقال من كلام إلى آخر مجّرداً عن الاستفهام كالآية الثالثة أو مع الاستفهام الإنكاريّ الإبطاليّ كالآية الثانية قيل: و كالآية الأولى أيضاً، لكنّ الأقرب أنّ الاستفهام فيها للإنكار التوبيخيّ، و هو ما يقتضي أنّ ما بعده واقع، و أنّ فاعله ملوم، والاستفهام في ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ على القول بتضمّنها له كذلک، لأنّهم قالوا: إنّ القرآن افتراء فهذا القول واقع منهم لكنّهم ملومون في هذا القول لظهور أمر القرآن عند بلغائهم فالاستفهام إنكار لقولهم و توبيخ لهم.

---

١. السجدة: ٢ ـ ٣.

٢. الأعراف: ١٩٥.

٣. الرعد: ١٦.

(خير أبح قسّم بأو) نحو: «تزوّج هندا أو اختها» و «اقرأ فقها أو نحوا» و «الاسم نكرة أو معرفة»، و الفرق بين الإباحة و التّخيير جواز الجمع في تلك دونه.

العطف بـ «أو»

(خيّر، أبح) و سيجيء الفرق بينهما (قسّم بـ «أو») والمراد منه التفريق المجرّد من الشكّ والتخيير و نحوهما و قد يعبّر عنه بالتفصيل. مثال التخيير (نحو: «تزوّج هنداً أوأختها») و مثال الإباحة: («اقرأ فقهاً أو نحواً») و اشترط بعضهم[١] في الإباحة كونها بعد الطلب كما في المثال إلّا إذا كان المراد من الكلام التشبيه نحو: ﴿**فَهِيَ كَالْحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً**﴾[٢] أو لبيان المقدار نحو: ﴿**فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى**﴾[٣] (و) مثال التقسيم («الاسم نكرة أو معرفة»).

(والفرق بين الإباحة والتخيير جواز الجمع في تلك) أي الإباحة، ألا ترى أنّه يجوز لطالب العلم أن يقرأ الفقه والنحو معاً (دونه) أي التخيير، ألا ترى أنّه لايجوز لأحد أن يجمع بين الأختين في التزويج، لكن هذا الفرق ليس من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج من عقل أو عرف و نحوهما، كما سنوضّحه في المسألة الآتية.

و ليعلم أنّه ليس المراد بالإباحة، الشرعيّة فقط كما يظهر من الأمثلة التي يمثّلون لها، بل المراد بالإباحة، عدم قبح الجمع بين الشيئين بحكم العقل أو الشرع أو العرف أو العادة في أيّ وقت كان و عند أيّ قوم كانوا، سواء كانوا مسلمين أم غيرهم، لأنّ الكلام في معاني «أو» في اللغة، سواء كان قبل ظهور الشرع أم بعده، فالتمثيل ببعض الأمثلة الذي يجوز فيه الجمع شرعاً من باب المثال لا من باب الانحصار و قس عليه التخيير و تبصّر، فللمذكورات دخالة في المعنيين كما أشرنا إليه آنفاً.

---

١. مغني اللبيب: ٨٨.
٢. البقرة: ٧٤.
٣. النجم: ٩.

(و أبهم) بها أيضا، نحو: ﴿إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ في ضَلالٍ مُبين﴾ ....

(و أبهم بها) أي بـ «أو» (أيضاً) و الإبهام التشكيك أي إيقاع المتكلّم السامع في الشكّ مع كون المتكلّم عالماً بالأمر.

و يظهر من التفتازانيّ[١] أنّه غيره، لأنّه قال بعد قول الخطيب «أو التشكيك»: "أو للإبهام (نحو: ﴿إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ في ضَلالٍ مُبين﴾[٢])، و قال بعضهم: الإبهام إخفاء الأمر عن السامع والتشكيك إحداث الشكّ في الجاهل المركّب، لأنّه يعتقد كونه عالماً بالأمر فلا شكّ له فالمتكلّم يريد أن يحدث فيه الشكّ بطريق لايزيد شغبه و إنكاره و هذا المعنى هو المراد فيما نقل في بعض الحواشي عن السكاكيّ[٣]، من أنّه جعل هذه الآية من قبيل إسماع المخاطبين الحقّ على وجه لايزيد غضبهم، و هو ترك تخصيص طائفة بالهدى، و طائفة أخرى بالضلال ليتفكّروا في أنفسهم فيؤدّيهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنّهم هم الكائنون في ضلال مبين، فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الإبهام، لأنّ الموصوف بالجهل المركّب لايتأتّى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقينيّ صرّح به المتكلّمون و الأصوليّون في إثبات عدم عقاب القاطع، و لو كان قطعه على خلاف الواقع، حتّى جعل بعضهم الشكّ من شرائط النظر، فلمّا أراد النبيّ ﷺ إنجاءهم عن ورطة الجهل المركّب جيء فيها بما يحدث فيهم الشكّ ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق" انتهى بأدنى تغيير للتوضيح[٤].

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. سبأ: ٢٤.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٦.

٤. انظر: المطوّل: ١٠٣.

(و اشكك) نحو: ﴿لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (و إضراب بها أيضا نمي) أي نسب للكوفيّين و أبي علي و إبن برهان، نحو:

ما ذا تري في عيال قد برمت بهم	**لم أحص عدّتهم إلا بعدّاد**
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية	**لو لا رجاؤك قد قتّلت أولادي**

و من هذا يظهر الوجه في قول بعضهم في الآية: إنّ الشاهد في «أو» الأولى لا الثانية[1]، إذ الإسماع المذكور في كلام السكاكيّ يتحقّق بالأولى لا الثانية كما يظهر ذلک بالتأمّل الصحيح، إذ الغرض إبهام محلّ الهداية والضلال أو التشكيک فيه، والأولى هي الواقعة بين محلّيهما بطريق الإبهام أو التشكيک و من أراد توضيحاً أزيد فعليه بمراجعة «المدرّس الأفضل» بحث العطف للإبهام.

(و اشكک) أي أظهر الشکّ إذا كنت أنت شاكّاً في الأمر. قال بعضهم: الشکّ يستوي فيه المتكلّم والمخاطب[2] (نحو) قوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف: (﴿لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[3])، لكونهم شاكّين في مقدار اللبث متكلّمهم و مخاطبهم.

(و إضراب بها) أي بـ «أو» (أيضاً نمي أي نسب للكوفيّين و أبي عليّ[4] و ابن برهان[5]) فإنّهم قالوا: إنّها للإضراب مطلقاً كـ «بل» (نحو) قول الشاعر:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم	لم أحص عدّتهم إلّا بعدّاد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية	لولا رجاؤک قد قتّلت أولادي)[6]

---

١. مغني اللبيب: ٨٧.

٢. حاشية الصبان: ٣/ ١٥٦.

٣. الكهف: ١٩.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٦.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٢٠٨.

٦. لجرير؛ همع الهوامع: ٣/ ٢٠٤.

(و ربّما عاقبت) أو (الواو) أي جائت بمعناها (إذا لم يلف ذو النّطق) أي لم يجد المتكلّم (للبس منفذا) بل أمنه، نحو: «جاء الخلافة أو كانت له قدرا» (و مثل أو في) إفادة (القصد إمّا الثّانية في نحو) أنكح (إمّا ذي و إمّا النّائية) و «جالس إمّا الحسن و إمّا ابن سيرين» إلى آخره، و أكثر النحويّين على أنّ إمّا هذه عاطفة و خالفهم ابن كيسان و أبو علي، و تبعهما المصنّف تخلّصا من دخول عاطف على عاطف.

أراد الشاعر الإضراب من الثمانين إلى زيادتهم عنها فكأنّه قال: «بل زادوا ثمانية».

(و ربّما عاقبت «أو» الواو أي جاءت) «أو» (بمعناها) أي بمعنى الواو (إذا لم يلف ذو النطق أي) إذا (لم يجد المتكلّم للبس) المعنى على السامع (منفذاً بل أمنه) أي أمن اللبس بأن تكون هناك قرينة على أنّ «أو» بمعنى الواو (نحو: «جاء الخلافة أو كانت له قدراً»[1]) والقرينة كون الشاعر في مقام المدح و في مقام أنّ الخلافة للممدوح كان لائقاً له و قدراً و هذا المعنى لايناسبه الترديد و نحوه.

العطف بـ «إمّا»

(و مثل «أو» في إفادة القصد) أي في المعنى («إمّا» الثانية) فهي للتخيير (في نحو: «انكح إمّا ذي) المرأة (و إمّا) تلك المرأة (النائية») إذا كانتا أختين (و) للإباحة في نحو: («جالس إمّا الحسن و إمّا ابن سيرين» إلى آخره) أي إلى آخر ما يقصد بـ «أو» من المعانى غير الإضراب والجمع المطلق الذي قد تأتي «أو» له كما تقدّم.

(و) اعلم أنّ (أكثر النحويّين على أنّ «إمّا» هذه) أي الثانية (عاطفة)، لأنّ فيها معنى «أو» العاطفة فتكون مثلها حرف عطف، (و خالفه) أي الأكثر (ابن كيسان[2] و أبو عليّ[3] و تبعهما المصنّف تخلّصاً من دخول عاطف على عاطف) لملازمتها غالباً الواو العاطفة.

---

١. شطر من بيت لجرير؛ الجمل في النحو: ٣٠٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٢٠٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٦.

و فتح همزتها لغة تميميّة. فرع: يستغنى عن إمّا بأو، نحو: «قام إمّا زيد أو عمرو»، و عن الأولى بالثّانية، كقوله:

تهاض بدار قد تقادم عهدها و إمّا بأموات ألمّ خيالها

و عن إمّا بإلّا كقوله:

فإمّا أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثّي من سميني

و قال بعضهم: الواو مع «إمّا» مركّبة حرف عطف واحد، إذ لايبعد أن يكون صورة الحرف مستقلّة حرفاً في موضع و بعض حرف في موضع آخر، و لها نظائر في اللغة نحو: «أيّا» و «لعلّ» و «كأنّ»، فتأمّل.

و قال بعضهم: إنّ «إمّا» عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت «إمّا» على «إمّا» و استغربه بعضهم، فقال عطف الحرف على الحرف غريب[1].

هذا كلّه في «إمّا» الثانية أمّا الأولى فلا خلاف بينهم في أنّها غير عاطفة لوقوعها بين العامل و معموله كالأمثلة المذكورة و كونهما متعاطفين غير معهود في اللغة.

(و فتح همزتها) أي «إمّا» الثانية و كذلك الأولى كما يأتي (لغة تميميّة).

(فرع:) قد (يستغنى عن «إمّا») الثانية (بـ «أو» نحو: «قام إمّا زيد أو عمرو» و) قد يستغنى (عن) «إمّا» (الأولى) لفظاً لا تقديراً (بـ) «إمّا» (الثانية كقوله:

تهاض بدار قد تقادم عهدها و إمّا بأموات ألمّ خيالها)[2]

أي «إمّا بدار» (و) قد يستغنى (عن «إمّا») الثانية (بـ «و إلّا») أي بالواو العاطفة و «إن» الشرطية و «لا» النافية (كقول الشاعر:

فإمّا أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثّي من سميني

١. مغني اللبيب: ٨٥.

٢. للفرزدق؛ توضيح المقاصد: ٢/ ١٠١٥،و لغيره في غيره.

و إلّا فاطَّرحني و اتّخذني عدوّاً أتّقيک و تتّقيـني

و قد يستغنى عن ما، كقوله:

و قد كذبتک نفسک فاكذبنها فإن جزعا و إن إجمال صبر

و قد يجيء إمّا عارية عن الواو، كرواية قطرب: «لا تفسدوا آبالكم أيمالنا أيمالكم» (و أول لكن) عارية عن الواو (نفيا أو نهيا) و أتبعها بمفرد ....

و إلّا فاطَّرحني و اتّخذني عدوّاً أتّقيک و تتّقيـــني) [١]

(و قد يستغنى عن «ما») في كلتيهما (كقول الشاعر:

لقد كذبتک نفسک فاكذبنها فإن جزعاً و إن إجمال صبر) [٢]

(و قد يجيء «إمّا» عارية عن الواو) مع فتح همزتها و إبدال ميمها الأولى ياء و ذلک أيضاً في كلتيهما (كرواية قطرب[٣] «لاتفسدوا آبالكم أيمالنا أيما لكم»[٤]).

العطف بـ «لكن»

(و أول «لكن») عارية عن الواو العاطفة (نفياً أو نهياً) أي أوقعها بعد كلام فيه نفي أو نهي لوجوب توسّطها بين الكلامين المتغايرين بالنفي و الإيجاب، (و أتبعها بمفرد) أي أوقع بعدها اسماً مفرداً، فإن وقع بعدها كلام فهي حرف ابتداء مخفّفة من الثقيلة، لمجرّد الاستدراک و ليست عاطفة.

---

١. للمثقب العبدي؛ مغني اللبيب: ٨٦.

٢. لدريد بن الصمة؛ خزانة الأدب: ١١/ ١١٤.

٣. محمّد بن المستنير بن أحمد، أبو عليّ، الشهير بقطرب (م ٢٠٦ ق) نحويّ، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية و هو أوّل من وضع (المثلث) في اللغة. و قطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه. وكان يؤدّب أولاد أبي دلف العجليّ. من كتبه «معاني القرآن» و «النوادر» لغة، و «الأزمنة» و «الأضداد» و غيرها. انظر» الأعلام: ٧/ ٥٩.

٤. لم أقف على قائله.

نحو: «ما قام زيد لكن عمرو» و «لا تضرب زيدا لكن عمرا».

و يجوز حينئذ أن تستعمل مع الواو و بدونها بخلاف ما إذا وقع بعدها مفرد، فإنّها حينئذ حرف عطف بالشرطين المذكورين، أعني كونها بعد نفي أو نهي، و كونها عارية عن الواو، لأنّ المفرد الواقع بعد الواو لايختلف مع ما قبله سلباً و إيجاباً (نحو: «ما قام زيد لكن عمرو» و «لاتضرب زيداً لكن عمرواً»).

هذا، ولكن نقلنا فيما تقدّم[1] عن بعضهم أنّ استعمال «لكن» العاطفة بدون الواو ليس من كلام العرب، و نقلنا أيضاً عند الكلام فيما تختصّ به الواو الأقوال فيما إذا دخل عليها الواو، و أجاز الكوفيّون وقوع العاطفة بعد الإيجاب، قيل: و ليس ذلك بمسموع.

و معنى «لكن» الاستدراک مع الإضراب کـ «بل» في بعض الموارد كما يأتي[2]، والاستدراک دفع توهّم نشأ من الكلام المتقدّم على «لكن»، فـ «لكن» في نحو: «ما جائني زيد لكن عمرو» لدفع توهّم المخاطب أنّ عمرواً أيضاً لم يجئ کـ «زيد» بناء على ملابسة بينهما و ملائمة في الطريقة و الأمور العادّية أو العرفيّة، و في نحو: «ما زيد مجتهداً لكنّه عادل» لدفع وهم المخاطب أنّه ليس عادلاً كما أنّه ليس مجتهداً، إذ الاجتهاد والعدالة لايكاد يفترقان في نظر غالب الناس فتحصّل ممّا ذكر أنّ «لكن» نقيضة «لا» العاطفة، لأنّ «لا» العاطفة لنفي الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع و «لكن» لإيجابه للمتبوع بعد نفيه عن المتبوع.

---

١. الصفحة: ١٧٤.

٢. الصفحة: ٢٠٠.

(و «لا» نداء أو أمرا أو إثباتا تلا) ك «يا ابن أخي لا ابن عمّي» و «اضرب زيدا لا عمرا» و «قام زيد لا عمرو»، و خالف ابن سعدان في الأوّل، و «لا» مبتدأ خبره «تلا» النّاصب لما قبله مفعولا. (و بل كلكن بعد مصحوبيها، كلم أكن في مربع بل تيها) و «لا تضرب زيدا بل عمرا».

العطف بـ «لا»

(و «لا») تكون عاطفة إذا (نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلي) أي وقع بعد هذه الثلاثة و النداء (كـ «يابن أخي لا ابن عمّي» و) مثال الأمر: («اضرب زيداً لا عمرواً» و) مثال الإثبات: («قام زيد لا عمرو») و قد تقدّم معناها آنفاً فلا نعيده.

(و خالف ابن سعدان[1] في الأول) أي في وقوعه بعد النداء، و قال: إنّ وقوع «لا» العاطفة بعد حرف النداء ليس في كلام العرب والمثال من مخترعات سيبويه[2] ذكره في الكتاب (و) لفظة («لا») في النظم (مبتدأ خبره «تلا» الناصب لما قبله) أي «نداءً» و «أمراً» و «إثباتاً» من حيث كونها (مفعولاً).

العطف بـ «بل»

(و «بل» كـ «لكن») للاستدراک مع الإضراب بشرط أن تكون (بعد مصحوبيها) أي النهي والنفي، فتكون لإثبات الحكم للتابع مع تقرير ما قبلها على حاله مع النفي أو النهي، مثال النفي (كـ «لم أكن في مربع بل تيهاً») فتقرّر نفي كونک في مربع أي في منزل ذي عمارة و تثبت لنفسک الكون في أرض قفراء لا عمارة فيها و لا أنيس، (و) مثال النهي نحو: («لاتضرب زيداً بل عمراً»)، فتقرّر نهي المخاطب عن ضربه زيداً و تثبت أمر بضربه عمرواً.

---

١. محمّد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر (م ٢٣١ ق) نحويّ مقرئ ضرير. له كتب في النحو والقراآت، منها «الجامع» و «المجرّد» وغيرهما. الأعلام: ٦/ ١٣٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

(و انقل بها للثاني حكم الأوّل) إذا وقعت (في الخبر المثبت و الأمر الجلي) نحو: «قام زيد بل عمرو» و «اضرب زيدا بل خالدا»، و أجاز المبرّد كونها ناقلة في غير ما ذكر.

هذا إذا وقعت بعد النفي أو النهي، و أمّا إذا وقعت بعد الإثبات أو الأمر فمعناها ما ذكره الناظم بقوله: (وانقل بها للثان) أي للتابع (حكم الأوّل) أي حكم المتبوع (إذا وقعت في) ما بعد (الخبر المثبت) أي الجملة الخبريّة مقابل الإنشائيّة (والأمر الجليّ نحو: «قام زيد بل عمرو»، و) نحو: («اضرب زيداً بل خالداً») فتفيد «بل» في المثالين الإضراب عن الأوّل و تنقل الحكم إلى الثاني.

(و أجاز المبرّد[1] كونها ناقلة في غير ما ذكر) أي في غير المثبت والأمر أي فيما بعد النفي. و للتفتازانيّ[2] هاهنا كلام لا بأس بذكره، لأنّه أكثر تحقيقاً و أضبط للصور و أبين لمعناها و هذا نصّه: "فإنّ «بل» للإضراب عن المتبوع و صرف الحكم إلى التابع، و معنى الإضراب أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن يلابسه الحكم و أن لايلابسه الحكم، فنحو: «جائني زيد بل عمرو» يحتمل مجيء «زيد» و عدم مجيئه و في كلام ابن الحاجب أنّه يقتضي عدم المجئ قطعاً، و أمّا إذا انضم إليه كلمة «لا» نحو: «جائني زيد لا بل عمرو» فهو يفيد عدم مجيء «زيد» قطعاً، و أمّا المنفيّ فالجمهور على أنّه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته و انتفائه فى المتبوع فمعنى «ما جائني زيد بل عمرو» ثبوت المجيء لـ «عمرو» مع احتمال مجيء «زيد» و عدم مجيئه، و قيل: يفيد انتفاء الحكم في المتبوع قطعاً حتّى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء «زيد» البتة، كما في «لكن» و بهذا يشعر كلامهم في بحث القصر. و مذهب المبرّد أنّه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت أو الحكم متحقّق الثبوت له، فمعنى «ما جائني زيد بل عمرو» بل «ما جائني عمرو» فعدم مجيء «عمرو» متحقّق، و مجيء «زيد» و عدم

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

فصل: الضّمير المنفصل و المنصوب المتّصل كالظّاهر في جواز العطف عليه من غير شرط. (و إن على ضمير رفع متّصل) بارز أو مستتر (عطفت فافصل) بينهما (بالضّمير المنفصل)

مجيئه على الاحتمال أو مجيئه متحقّق فصرف الحكم في المثبت ظاهر، و كذا في المنفيّ على مذهب المبرّد و أمّا على مذهب الجمهور ففيه إشكال.

فإن قلت: قد صرّح ابن الحاجب بأنّ «بل» في المثبت مطلقاً و في المنفيّ على مذهب المبرّد لايقع في كلام فصيح فكان الأولى تركه كبدل الغلط.

قلت: هذا معارض بما ذكره بعض المحقّقين من النحاة أنّ بدل الغلط مع «بل» فصيح مطّرد في كلامهم، لأنّها موضوعة لتدارک مثل هذا الغلط"[١] انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

و زعم بعضهم أنّ بدل الغلط لايقع في الشعر[٢]، لأنّه غالباً يقع عن ترو و فكر، فتأمّل.

بحث حول العطف في الضمائر

(فصل: الضمير المنفصل) مطلقاً (والمنصوب المتّصل) والمنفصل (كـ) الاسم (الظاهر في جواز العطف عليه من غير شرط) و يظهر وجهه ممّا يأتي، فالاسم الظاهر نحو: «جاء زيد و عمرو» والمنصوب المتّصل نحو: «أكرمتک و زيداً» والمنفصل نحو: «إيّاک والشرّ» كما يجيء في باب التحذير[٣].

(و) لكن (إن على ضمير رفع) لا جرّ (متّصل بارز أو مستتر عطفت فافصل بينهما) أي بين الضمير المرفوع المتّصل والاسم المعطوف عليه (بالضمير المنفصل).

و علّل ذلک بأنّ الضمير المتّصل المرفوع كالجزء ممّا اتصل به لفظاً من حيث إنّه متّصل لايجوز انفصاله. و بعبارة أخرى الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة يدلّ على ذلک حكمهم

---

١. المطوّل: ١٠٢ ـ ١٠٣.

٢. انظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/ ٢٦٢.

٣. الصفحة: ٣٠٢.

نحو: ﴿كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آباؤُكُمْ﴾ ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾ (أو فاصل ما) نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَ مَنْ صَلَحَ﴾ ....

بإسكان اللام في «ضربت» لئلّا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة دون «ضربني» و «ضربک» و «ضربه»، إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة.[1]

و علّل أيضاً بأنّه كالجزء منه معنى من حيث إنّه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل[2]، فلوعطف عليه من دون الفصل بالضمير المنفصل كان كالعطف على بعض حروف الكلمة، و ذلک غير معهود في اللغة فلذلک أكّد بالمنفصل حتّى يظهر بذلک أنّ الضمير المرفوع المتّصل و إن كان كالجزء لكنّه منفصل في الحقيقة، بدليل انفصاله ممّا اتّصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال، و لايجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد، لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً و هو باطل.

مثال البارز (نحو: ﴿كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آباؤُكُمْ﴾[3]) فعطف «آباؤكم» على الضمير في «كنتم» الذي هو فاعل حكماً و قد فصل بينهما بالضمير المنفصل المؤكّد له أعني «أنتم»، و مثال المستتر نحو: (﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[4]) فعطف «زوجک» على الضمير المستتر في «اسكن» و قد فصل بينهما بـ «أنت» المؤكّد له، و في هذا المثال وجه آخر سيأتي عن قريب[5] (أو فاصل ما) غير الضمير المنفصل اسماً كان أو غيره (نحو): ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ (يَدْخُلُونَهَا وَ مَنْ صَلَحَ﴾[6]) فعطف «من» على

---

١. انظر: حاشية الصبان: ٣/ ١٦٨.
٢. انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣٣.
٣. الأنبياء: ٥٤.
٤. البقرة: ٣٥.
٥. الصفحة: ٢١٣.
٦. الرعد: ٢٣.

﴿ما أَشْرَكْنا وَ لا آباؤُنا﴾ (و بلا فصل يرد) العطف «في النّظم فاشيا» و في النّثر قليلا، نحو: «ما لم يكن و أب له لينالا» و حكى سيبويه «مررت برجل سواء و العدم» (و) مع ذلک (ضعفه اعتقد).

الواو في «يدخلونها» والفاصل بينهما المفعول به أعني «ها» و هو ضمير راجع إلى «جنّات عدن».

هذا مثال الاسم، و أمّا مثال غير الاسم فهو نحو: (**﴿ما أَشْرَكْنا وَ لا آباؤُنا﴾**[1]) فعطف «آباؤنا» على «نا» و هو ضمير والفاصل بينهما حرف النفي أعني «لا» المؤكّدة للنفي السابق.

ولايخفى عليک الفرق بين المثالين و هو أنّ الفاصل في الأوّل قبل العاطف و في الثاني بعده، و قد اجتمعا في **﴿ما لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَ لا آباؤُكُمْ﴾**[2].

(و بلا فصل) قد (يرد العطف) المذكور (في النظم فاشياً) كثيراً (و في النثر قليلاً)، فالنظم (نحو:)

و رجا الأخيطل من سفاهة رأيه (ما لم يكن و أب له لينالا)[3]

حيث عطف «أب» على الضمير المستتر في «يكن» من دون فاصل.

(و) النثر ما (حكى سيبويه[4]) من قولهم: («مررت برجل سواء و العدم») برفع «العدم» بالعطف على الضمير المرفوع المستتر في «سواء»، لأنّه بمعنى «مستو» و قد تقدّم[5]، (و مع ذلک ضعفه) أي العطف بلا فصل (اعتقد).

---

١. الأنعام: ١٤٨.

٢. الأنعام: ٩١.

٣. لجرير في هجو الأخطل؛ شرح التصريح: ٢/ ١٨٢.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٥. الصفحة: ١٨٧.

(و عود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا) عند جمهور البصريّين، نحو: ﴿فَقالَ لَها وَ لِلْأَرْضِ﴾ ﴿نَعْبُدُ إلٰهَكَ وَ إلٰهَ آبائِكَ﴾ و علّلوه بأنّ ضمير الجرّ حينئذ شبيه بالتّنوين و معاقب له فلم يجز العطف عليه كالتّنوين، و بأنّ حقّ المعطوف و المعطوف عليه أن يصلحا لحلول كلّ واحد منهما محلّ الآخر، و ضمير الجرّ لا يصلح لذلک.

هذا إذا لم يذكر معه ضمير، نحو: «مررت برجل سواء هو العدم» فإن كان كذلک فقال بعضهم: إنّ العطف على «هو» و «هو» مبتدأ مؤخّر و «سواء» خبر مقدّم نظراً إلى المعنى والجملة صفة «رجل».

(و عود خافض) مع المعطوف (لدى عطف) له (على ضمير خفض) و لايكون إلّا متّصلاً، لعدم وجود الضمير المجرور المنفصل كما تقدّم في باب الضمير (لازماً قد جعل عند جمهور البصريّين)، سواء كان الخافض حرفاً (نحو: ﴿فَقالَ لَها وَ لِلْأَرْضِ ائْتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾[1]، فـ «الأرض» معطوفة على «ها» المخفوضة باللام فأعيدت مع المعطوف، أم كان الخافض اسماً نحو: (﴿نَعْبُدُ إلٰهَكَ وَ إلٰهَ آبائِكَ﴾[2])، فـ «آبائک» معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة «إله» إليها فأعيد المضاف و هو «إله» مع المعطوف.

(و علّلوه) أي لزوم إعادة الخافض مع المعطوف (بأنّ ضمير الجرّ حينئذ شبيه بالتنوين) في شدّة اللزوم، بل اتّصاله بجارّه أشدّ من اتّصال الفاعل بفعله، لأنّه لاينفصل أبداً بخلاف الفاعل، فإنّه قد ينفصل، فالعطف عليه أيضاً كالعطف على بعض حروف الكلمة، و في اتّصاله بآخر الكلمة و عدم استقلاله بنفسه (و معاقب له) أي معاقب للتنوين في نحو: «غلامه» (فلم يجز العطف عليه كالتنوين).

(و) علّلوه أيضاً (بأنّ حق المعطوف والمعطوف عليه) بالواو (أن يصلحا لحلول كلّ واحد منهما محلّ الآخر و ضمير الجرّ لايصلح لذلک) لوجود المانع من الحلول في الضمير بدون إعادة

---

١. فصّلت: ١١.

٢. البقرة: ١٣٣.

فامتنع إلّا بإعادة الجارّ قال المصنّف: (و ليس عندي لازما) تبعا ليونس و الأخفش و الزّجّاج و الكوفيّين لأنّ شبه الضّمير بالتنوين، لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده و الإبدال منه كالتّنوين، مع أنّ ذلک جائز بالإجماع.

الخافض، مثلاً لو قيل: «لک و زيد مال» بجرّ «زيد» عطفاً على الكاف فحينئذ لايصلح تأخير الكاف و حلوله محلّ «زيد» للزومه انفصال ضمير المجرور و هو ممنوع لما تقدّم.

و علّلوه أيضاً بأنّه ليس للمجرور ضمير منفصل يؤكّد به أوّلاً، ثمّ يعطف عليه كالمرفوع المتّصل و في استعارة المرفوع المتّصل له مذلّة و لايكتفى بالفصل، لأنّ الفصل لا تأثير له إلّا في جواز ترک التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لايمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه فلم يبق إلّا إعادة الجارّ.

(فامتنع) العطف عليه (إلّا بإعادة الجارّ) و جرّ المعطوف حينئذ بالخافض الأوّل الداخل على المعطوف عليه، والخافض الثاني تأكيد له أو كالعدم، و استدلّ لذلک بقولهم: «بيني و بينک»، إذ «بين» لايضاف إلّا إلى المتعدّد فالكاف مضاف إليه لـ «بين» الأوّل لا الثاني.

و قيل: جرّه بالثاني و إن كان تأكيداً أو كالعدم كالباء الزائدة في ﴿كَفى بِاللهِ﴾[1] و نحوه.

(قال المصنّف: و ليس) عود الخافض (عندي لازماً تبعاً ليونس[2] و الأخفش[3] والزّجّاج[4] والكوفيّين)، و علّلوا عدم اللزوم بتعليلات ثلاثة:

التعليل الأوّل: (لأنّ شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده و الإبدال منه كالتنوين مع أنّ ذلک جائز بالإجماع).

---

١. النساء: ٦.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

و لأنّه لو كان الحلول شرطا في صحّة العطف لم يجز «ربّ رجل و أخيه» لامتناع دخول ربّ على المعرفة كما تقدّم مع جوازه. و أيضا لنا السماع (إذ قد أتي في النّظم و النّثر الصّحيح مثبتا) ....

و ردّ هذا القياس بوجود الفارق إذ التأكيد عين المؤكّد، و البدل في الأغلب إمّا كلّ المتبوع أو بعضه أو متعلّقه والغلط نادر أو غير واقع في الكلام الفصيح كما تقدّمت الإشارة إليه[1] فهما ليسا بأجنبيّين لمتبوعهما و لا منفصلين عنه لعدم تخلّل فاصل بينهما و بين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف، فإنّ المعطوف يغاير المعطوف عليه، و يتخلّل بينهما العاطف، فلابدّ فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتّصل في المرفوع، و بإعادة الجارّ في المجرور المتّصل ليخرج المتّصل المرفوع عن صرافة الاتّصال و يناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل و ليقوى مناسبة المجرور بانضمام الجارّ إليه كما في المعطوف عليه.

(و) **التعليل الثاني:** (لأنّه لو كان الحلول شرطاً في صحّة العطف لم يجز «ربّ رجل و أخيه» لامتناع دخول «ربّ» على المعرفة كما تقدّم) في باب حروف الجارّ (مع جوازه) اتفاقاً.

و ردّ هذا أيضاً بأنّه يغتفر في الثواني ما لايغتفر في الأوائل فتأمّل.

(و) **التعليل الثالث:** (أيضاً لنا السماع) عن العرب، (إذ قد أتى) العطف بلا عود خافض (في النظم والنثر الصحيح) حال كون النثر (مثبتاً) عربيّته و فصاحته، أو مثبتاً عطفه بلا خافض

---

١. الصفحة: ٢٠٢.

كقراءة حمزة و ابن عبّاس و الحسن و مجاهد و قتادة و النّخعيّ و الأعمش و غيرهم ﴿الذي تَسائَلُونَ بِهِ وَ الْأَرْحامِ﴾ و حكاية قطرب «ما فيها غيره و فرسه» ....

و ذلک (كقراءة حمزة[1] و ابن عبّاس[2] والحسن[3] و مجاهد[4] و قتادة[5] والنخعيّ[6] والأعمش[7] و غيرهم): ﴿وَ اتَّقُوا اللهَ (الذي تَسائَلُونَ بِهِ وَ الْأَرْحامِ﴾[8]) بجرّ «الأرحام» عطفاً على الهاء المجرورة بالباء (و) النثر (حكاية قطرب[9]) من العرب («ما فيها غيره و فرسه») بجرّ «فرس» عطفاً على

---

١. حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيميّ، الزيّات (١٥٦ ق) أحد القرّاء السبعة. كان من موالي التيم فنسب إليهم. وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان (في أواخر سواد العراق ممّا يلي بلاد الجبل) ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفة. ومات بحلوان. كان عالما بالقراآت، انعقد الإجماع على تلقّي قراءته بالقبول. الأعلام: ٢/ ٢٧٧.

٢. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٧١.

٣. الحسن بن يسار البصريّ، أبو سعيد (١١٠ ق) تابعيّ، ولد بالمدينة و سكن البصرة. كان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم. كان أبوه من أهل ميسان، مولى لبعض الأنصار. الأعلام: ٢/ ٢٢٦.

٤. مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكيّ، مولى بني مخزوم (م ١٠٤ ق) تابعيّ، مفسّر من أهل مكة. قال الذهبي: شيخ القرّاء والمفسّرين. أخذ التفسير عن ابن عبّاس، قرأه عليه ثلاث مرّات، يقف عند كلّ آية يسأله: فيم نزلت وكيف كانت؟ وتنقل في الأسفار، واستقرّ في الكوفة. وكان لا يسمع بأعجوبة إلّا ذهب فنظر إليها، ذهب إلى «بئر برهوت» بحضرموت، وذهب إلى «بابل» يبحث عن هاروت وماروت. الأعلام: ٥/ ٢٧٨.

٥. قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسيّ البصريّ (م ١١٨ ق) مفسّر حافظ ضرير أكمه. قال أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. وكان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيّام العرب والنسب. وكان يرى القدر، وقد يدلّس في الحديث. مات بواسط في الطاعون. الأعلام: ٥/ ١٨٩.

٦. إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبوعمران النخعيّ من مذحج (م ٩٦ ق) من التابعين و من أهل الكوفة، مات مختفيا من الحجاج. الأعلام: ١/ ٨٠.

٧. سليمان بن مهران الأسديّ بالولاء، أبو محمّد، الملقّب بالأعمش (م ١٤٨ ق) تابعيّ مشهور. أصله من بلاد الريّ، ومنشأه ووفاته في الكوفة. كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو ١٣٠٠ حديث. الأعلام: ٣/ ١٣٥.

٨. النساء: ١.

٩. تقدّمت ترجمته في الصفحة: ١٩٨.

و أنشأ سيبويه: «فمابک و الأيّام من عجب».

الضمير المجرور بإضافة «غير» إليه (و أنشأ سيبويه[١]) ـ يقال: «أنشأ الشاعر» إذا قرأ شعراً هو قائله، و يقال: «أنشد الشاعر» إذا قرأ شعراً قائله غيره، فالمراد أنّ قائل هذا البيت هو سيبويه ـ:

فاليوم قرّبت تهجونا و تشتمنا فاذهب (فما بک والأيّام من عجب)[٢]

فجرّت «الأيام» عطفاً على الكاف المجرور بالباء، و ليس فيها والآية والحكاية إعادة خافض.

هذا و ردّ كلّ واحد من هذه الثلاثة أيضاً، أمّا الآية فلأنّ الاستدلال بالقراءة المرجوحة لإثبات القواعد، مرجوح لو لم يكن القراءة ضعيفة و إن قيل: إنّ القراءة سنّة متّبعة، لأنّه لايدلّ على كونها فصيحة؛ و أمّا الحكاية فهي كالقراءة لو لم تكن مردودة؛ و أمّا ما قاله سيبويه فلايثبت به القواعد اللغويّة المبنيّة على كلام العرب الموثوق بعربيّتهم على ما أشرنا إليه سابقاً[٣]، و سيأتي ما يؤيّده عن قريب أيضاً، نعم لو كان قائله عرباً فصيحاً و كان هو ناقله لقبلناه و لولا ذلک لما استقرّ حجر على حجر.

قال بعض أدباء أهل العصر ـ و إن كان هو ممّن في قلمه فلتة بل فلتات ـ في وصف كتاب سيبويه[٤]: "إنّ الكتاب مملو بالقياس والعلل فهو استعمله في مهارة و كثرة فهو يولد من الشيء أشياء ـ إلى أن قال ـ و في الكتاب مصداق ما ذكرنا من أنّ للنحويين دخلاً كبيراً في اللغة التي بأيدينا، و أنّهم خلقوا أشياء لاتعرفه العرب و عمّموا ما لم تعمّه العرب ـ إلى أن قال ـ و قد أخذ المبرّد على سيبويه غلطات ولكن لم يسلم العلماء إلّا ببعضها".

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.
٢. ما وجدت من صرّح بأنّ هذا البيت لسيبويه؛ و لعلّ «أنشأ سيبويه» في نسخة الأستاذ ﷺ تصحيف و الصحيح هو «أنشد سيبويه» كما في بعض النسخ و في شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٦ و خزانة الأدب: ٥/ ١٢٨. و البيت لم ينسب إلى شاعر معيّن.
٣. انظر: الصفحة: ٢٠٧.
٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

(و الفاء قد تحذف مع ما عطفت) إذا أمن اللّبس، نحو: ﴿فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَريضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ﴾ أي فأفطر فعدّه (و) كذا (الواو) تحذف مع ما عطفت (إذ لا لبس) نحو: ﴿وَ جَعَلَ لَكُمْ سَرابيلَ تَقيكُمُ الْحَرَّ﴾ أي و البرد.

و قال الرضيّ[1]: "أجاز الکوفيّون ترک الإعادة في حال السّعة مستدلّين بالأشعار، و لا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه و لا خلاف معها ـ إلى أن قال ـ والظاهر أنّ حمزة جوّز ذلک {أي العطف في الآية} بناء على مذهب الکوفيّين، لأنّه کوفيّ و لانسلم تواتر القراءات"[2].

قيل: لايعطف على الضمير المجرور بـ «لولا» بناء على کونها جارّة أعيد الجارّ أم لم يعد، لأنّ «لولا» لايعمل في الاسم الظاهر، فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو: «لولاک و زيد» يتعيّن رفعه[3]، لأنّ «لولا» منزّل بمنزلة الحرف الزائد والزائد لايقدح في کون ما بعده مبتدأ مرفوعاً محلاً کما تقدّم في باب المبتدأ والخبر فالضمير في محلّ رفع بالابتداء والخبر محذوف جوازاً أو وجوباً حسبما فصّل هناک.

حذف العاطف و المعطوف عليه

(والفاء قد تحذف مع ما عطفت إذا أمن اللبس) أي إذا کان هناک قرينة (نحو: **﴿فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَريضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ﴾**[4] أي «فأفطر فعدّة») فحذف «أفطر» و «الفاء» الداخلة عليه (و کذا «الواو» تحذف مع ما عطفت) في النثر، (إذ لا لبس نحو: **﴿وَ جَعَلَ لَكُمْ سَرابيلَ تَقيكُمُ الْحَرَّ﴾**[5] أي «والبرد») فحذف «البرد» مع «الواو» الداخلة عليه.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. شرح الرضيّ على الکافية: ٢/ ٣٣٦. ما بين { } من توضيح الأستاذ ﷺ.
٣. انظر: مغني اللبيب: ٣٦١، و همع الهوامع: ٢/ ٤٥٩.
٤. البقرة: ١٨٤.
٥. النحل: ٨١.

و قد يحذف العاطف كقوله ﷺ : «تصدّق رجل من ديناره من درهمه من صاع برّه من صاع تمره»، و حكاية أبي عثمان عن أبي زيد: «أكلت خبزا لحما تمرا».

قيل[١]: حذفه لكون الحرّ في الحرمين الشريفين أشدّ من البرد، و قيل[٢]: إنّما اكتفي عن ذكره بقوله سبحانه في أوّل السورة: ﴿لَكُمْ فيها دِفْءٌ﴾[٣] الدفء نقيض حدّة البرد تقول: «ما عليه دفء» أي «ما يدفأه»[٤].

هذا ولم يذكر المصنّف ولا الشارح «أم» مع أنّها تشارك «الفاء» و «الواو» في الحذف مع معطوفها قاله ابن هشام[٥] في قول الشاعر: «سميع فما أدري أ رشد طلابها» تقديره «أم غي»[٦].

حذف العاطف

(و قد يحذف العاطف) وحده والظاهر أنّه يختصّ بالواو لكونها أمّ الباب (كقوله ﷺ : «تصدّق رجل من ديناره من درهمه، من صاع برّه من صاع تمره»[٧]) فحذف العاطف ثلاث مرّات (و) نحو: (حكاية أبي عثمان عن أبي زيد «أكلت خبزاً لحماً تمراً») قال ابن هشام[٨]: "فقيل ـ أي في هذا المثال ـ على حذف الواو، و قيل على بدل الإضراب"[٩] و سيأتي معنى بدل الإضراب عن قريب[١٠].

---

١. البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١١٨.
٢. مغني اللبيب: ٨٢٠.
٣. النحل: ٥.
٤. مفردات ألفاظ القرآن: ٣١٦.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٦. شطر من بيت لأبي ذؤيب الهذليّ؛ مغنى اللبيب: ١٨.
٧. روي من طرق العامّة؛ مسند أبي داود الطالسي: ٢/ ٥٥.
٨. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٩. مغني اللبيب: ٨٣١.
١٠. الصفحة: ٢٢٤.

(و هي) أي الواو (انفردت بعطف عامل مزال) أي محذوف (و قد بقي معموله) ....

و هاهنا نكتة دقيقة لابدّ من الإشارة إليها، و هو أنّ الاستدلال بالحديث غير تامّ، لأنّه يحتمل أن لايكون لفظه ﷺ ، و هذا ممّا يؤدّي إلى عدم جواز الاستدلال بالأحاديث النبويّة على الأحكام النحويّة على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرّق الاحتمال إلى كلّ لفظ يستدلّ به منهما.

و قد جعل بعضهم هذا ردّاً على ابن مالك[1] حيث يستدلّ على بعض أحكام النحو بألفاظ الحديث، و قد أجاب بعضهم عن ذلک بأنّ الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب و كلامهم فيجب أن لايستدلّ بها أيضاً، و هو خلاف الإجماع.

و ردّ ذلک بأنّ استدلالهم في إثبات القواعد النحويّة بأشعار العرب و كلامهم إنّما هو بعد استقراء تامّ في كلامهم و مجرّد لفظ في حديث لايثبت قاعدة نحويّة، و كذلک مجرّد لفظ في كلامهم، و أمّا ما وقع من بعض النحويّين من الاستدلال بلفظ الحديث فلعلّه وجد شاهداً من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم لذلک الذي في الحديث فيأتي به للاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحويّة بمجرّد ذلک، فالعمدة في الاستدلال ما نقل عن العرب من منظوم و منثور مع ثبوته بالاستقراء التامّ[2].

هذا و للمسألة تتمّة و بهذا القدر كفاية لمن كان من أهل البصيرة والدراية.

عطف معمول عامل محذوف

(و هي أي الواو) لا الفاء (انفردت) أي اختصت بأمور قد تقدّم جميعها و كان منها أنّها انفردت (بعطف عامل مزال أي محذوف و قد بقي معموله) و بعبارة أخرى انفردت الواو بأنّها تعطف

---

١. محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيّانيّ، أبو عبد الله، جمال الدين (م ٦٧٢ ق) ولد في جيان بالأندلس وانتقل إلى دمشق فتوفّي فيها. أشهر كتبه «الألفيّة» في النحو، وله «تسهيل الفوائد»، و «شرحه له» و «الكافية الشافية» أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و «شرحها» وغير ذلك. الأعلام: ٦/ ٢٣٣.

٢. انظر: الإقتراح في أصول النحو: ٧٦ ـ ٨٩.

مرفوعا كان نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ أي و لتسكن زوجك، أو منصوبا نحو: ﴿وَ الَّذينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَ الْإيمانَ﴾ أي و ألفوا الإيمان، أو مجرورا نحو: «ما كلّ سوداء تمرة، و لا بيضاء شحمة» أي و لا كلّ بيضاء شحمة، و لم يجعل العطف فيهنّ على الموجود في الكلام (دفعا لوهم اتّقي) و هو رفع الأمر للظّاهر في الأوّل ....

عاملاً محذوفاً بقي معموله (مرفوعاً كان) ذلك المعمول (نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[1])، فـ «زوجك» فاعل لفعل محذوف معطوف على جملة «اسكن» والزوج معناه القرين[2] يطلق على المذكّر والمؤنّث والمراد منه هنا حواء عليها السلام (أي «ولتسكن زوجك»، أو منصوباً) كان ذلك المعمول (نحو: ﴿وَ الَّذينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَ الْإيمانَ﴾[3])، فـ «الإيمان» مفعول لفعل محذوف معطوف على «تبوّؤ» (أي «و ألفوا الإيمان»، أو مجروراً) كان ذلك المعمول (نحو: «ما كلّ سوداء تمرة ولابيضاء شحمة»)، فـ «بيضاء» مجرور بمضاف محذوف معطوف على «كلّ» (أي «ولا كلّ بيضاء شحمة»، و) إنّما (لم يجعل العطف فيهنّ على الموجود في الكلام) أي على الضمير المستتر في المثال الأوّل، و على «الدار» في المثال الثاني، و على «سوداء» في المثال الثالث (دفعاً لوهم اتّقي، و هو رفع الأمر) الحاضر و هو «اسكن» (لـ) الاسم (الظاهر) و هو «زوجك» (في) المثال (الأوّل)، لأنّه لو جعل معطوفاً على المستتر في «اسكن» لكان مثله في كونه معمولاً لـ «اسكن» والأمر الحاضر لايرفع الاسم الظاهر لوجوب استتار الفاعل فيه كما تقدّم[4] في قوله في باب الضمائر:

و من ضمير الرفع ما يستتر ... كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

---

١. البقرة: ٣٥.

٢. المحكم و المحيط الأعظم: ٧/ ٥٢٥.

٣. الحشر: ٩.

٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٩.

و كون الإيمان متبوّأ في الثاني، و العطف على معمولي عاملين في الثالث.

فلايعطف على فاعله اسم ظاهر لما تقدّم من اشتراط الحلول، و ردّ ذلک بأنّه يغتفر في الثواني ما لايغتفر في الأوائل، و عليه بني ما تقدّم من كون عطف «زوجک» على الضمير المستتر في «اسكن»، و ربّ شئ يصحّ تبعاً ولايصحّ استقلالاً كالحاجّ النائب عن غيره في مجموع أعمال الحجّ يصحّ عن المنوب عنه ركعتا الطواف، ولو صلّى أحد من غيره ابتداء و استقلالاً لم يصحّ، و هذا راجع إلى الفقه فليراجع هناک.

واستشكل بعضهم[1] في الآية بأنّه يلزم من تقدير «ولتسكن» حذف لام الأمر و هو شاذّ كما يأتي[2] في باب التحذير عند قوله:

و شذّ «إيّاي» و «إيّاه» أشذّ و عن سبيل القصد من قاس انتبذ

(و كون «الإيمان» متبوّأ في) المثال (الثاني)، لأنّه لو جعل «الإيمان» معطوفاً على «الدار» لكان معمولاً لـ «تبوّؤ»، لأنّ المعطوف يشارک المعطوف عليه في معنى العامل و هو فاسد هنا، لأنّ «الإيمان» لايتبوّأ، لأنّ التبوّء من صفات الأمكنة نحو الدار والمسجد يقال: «بوأ له منزلاً» أي «هيأ له و أنزله فيه» و يقال: «بوء الدار» أي «حلّ فيها» و يقال: «تبوّأ المسجد» أي «أقام به»[3]. هذا ولكن نسب إلى صاحب القاموس أنّه قال: إنّ من أسماء المدينة على راقدها آلاف الثناء والتحيّة «الإيمان» و استدلّ بالآية الكريمة، فالعطف على صدق النسبة بلاتقدير فتخرج عمّا نحن فيه. (والعطف على معمولي عاملين) مختلفين في العمل (في) المثال (الثالث)، لأنّ «كلّ» معمول لـ «ما» و «سوداء» معمول للعامل في المضاف إليه على اختلاف الأقوال فيه، فلو عطف «بيضاء» على «سوداء» و «شحمة» على «تمرة» لزم العطف المذكور و ذلک لايجوز

---

١. حاشية الصبان: ٢/ ٢٠٤ و ٣/ ١٧٣.

٢. الصفحة: ٣٠٥.

٣. تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٢٦.

....

عند الجمهور و منهم المصنّف والشارح على ما يظهر من تقرير كلامه خلافاً للفرّاء[١] إلّا فيما إذا كان أحد المعمولين مجروراً والآخر مرفوعاً أو منصوباً و قدّم المجرور نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو» و نحو: «إنّ في الدار زيداً والحجرة عمرواً» ولا دليل لهم في ذلك إلّا السماع في نحو المثالين فيقتصر على ما يسمع من العرب، لأنّ المخالف للقياس يقتصر فيه على مورده[٢]، واستدلّوا على المنع بأنّ الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين[٣].

أمّا الفرّاء[٤] فيجوّز العطف المذكور مطلقاً ولايقتصر على صورة السماع ولايقدر في مورد من الموارد عاملاً آخر لتوهّمه أنّه لا مانع في ذلك كتوهّمه ذلك في باب التنازع أيضاً خلافاً لسيبويه[٥]، فإنّه لايجوّز العطف المذكور حتّى فيما سمع من العرب بل يحملها كالمصنّف والشارح على حذف العامل، سواء كان العامل حرفاً كالمثالين أو اسماً كما في المثال الذي نحن فيه، فتأمّل.

فائدة: قال النيشابوريّ[٦] في مقدّمة تفسيره: "و من غرائب الهجاء و نوادره ما كتب في الفرقان: ﴿**عَتَوْ عُتُوًّا كَبيرا**﴾[٧] بغير ألف و في سبأ: ﴿**وَ الَّذينَ سَعَوْ**﴾[٨] بغير ألف و في الحشر: ﴿**وَ الَّذينَ تَبَوَّؤُ**﴾[٩] بواوين من غير ألف"[١٠] انتهى.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٢. انظر: شرح التصريح: ٢/ ١٨٨.

٣. انظر: المصدر السابق: ١/ ٦٧١.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٦. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٠.

٧. الفرقان: ٢١.

٨. سبأ: ٥.

٩. الحشر: ٩.

١٠. غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١/ ٤٢.

(و حذف متبوعٍ بدا) أي ظهر (هنا استبح) نحو: ﴿وَ لِتُصْنَعَ عَلى عَيْني﴾ أي لترحم و لتصنع (و عطفك الفعل على الفعل) إن اتّحدا في الزّمان (يصحّ) نحو: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَ نُسْقِيَهُ﴾.

تنبيه: ليس كلام المصنّف هنا مع كلامه في باب الإضافة[1] أعني قوله:

و ربّما جرّوا الذي أبقوا كما   قد كان قبل حذف ما تقدّما

تكراراً لتعدّد الحيثيّة، إذ الكلام هناك في أحكام المضاف أو المضاف إليه و هاهنا في مختصّات الواو العاطفة.

حذف المعطوف عليه

(و حذف متبوع بدا أي ظهر) بسبب القرينة (هنا) أي في باب العطف (استبح نحو: **﴿وَ لِتُصْنَعَ عَلى عَيْني﴾**[2] أي «و لترحم و لتصنع») فحذف المعطوف عليه و هو «لترحم» بسبب القرينة.

أقسام العطف باعتبار الفعليّة و الإسميّة في المعطوف و المعطوف عليه

(و عطفك الفعل) بدون الفاعل (على الفعل) كذلك (إن اتّحد) الفعلان (في الزمان يصحّ)، إذ لايختصّ العطف بالأسماء (نحو: **﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَ نُسْقِيَهُ﴾**[3]).

استشكل الفاضل المحشّي[4] بأنّ هذا المثال ليس من عطف الفعل بل هو من عطف الجملة ثمّ قال: و المثال الصحيح لهذا «ضرب و قعد زيد» أو «ضرب و قعدت زيد و هند».

---

١. الجزء الثاني، الصفحة: ٣٥٧.

٢. طه: ٣٩.

٣. الفرقان: ٤٩.

٤. استشكل أبو طالب؛ البهجة المرضيّة، بخط عبد الرحيم: ١٦٣.

و لا يضرّ اختلافهما في اللّفظ نحو: ﴿تَبارَكَ الَّذي إِنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذلِكَ جَنَّاتٍ تَجْري مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ وَ يَجْعَلْ لَكَ قُصُورا﴾.

أقول: فيما صحّحه نظر، إذ مثاله الأوّل لايصحّ إلّا على مذهب الفرّاء[١]، فلايوجد في الكلام عطف الفعل وحده إلّا على مذهبه، و أمّا مثاله الثاني ففيه لزوم الفصل بالأجنبيّ مرّتين و ثبوته في كلام العرب غير معلوم، فالأولى الاستدل لذلك بأنّ العمل الذي اقتضاه العامل أعني «أن» المصدريّة في الفعل الأوّل موجود في الثاني فمن هذا يعلم أنّ المتعاطفين هما الفعلان بدون الفاعل، فتأمّل.

(ولايضرّ اختلافهما) أي الفعلين (في اللفظ) إذا كانا متّحدين في الزمان (نحو: **﴿تَبارَكَ الَّذي إِنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذلِكَ جَنَّاتٍ تَجْري مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ وَ يَجْعَلْ لَكَ قُصُورا﴾**[٢])، فعطف «يجعل» على «جعل» لكونه مستقبلاً معنى لوقوعه بعد «أن» الشرطية.

و اعلم أنّ شرط الاتحاد في الزمان غير مجمع عليه، قال الرضيّ[٣]: "و يعطف الماضيّ على المضارع و بالعكس، نحو: ﴿**إن الذين كفروا و يصدون**﴾ و نحو: «لم يقعد زيد ولايقعد زيد غداً»"[٤].

و أمّا ما أشار إليه الفاضل المحشّي من أنّ اشتراط الاتّحاد لتحقّق ما لابدّ للعطف منه و هو الجامع فالعهدة عليه، إذ ليس في كلام البيانيّين الذين هم أصل و أساس لبيان الجامع عين و لا أثر لكون الاتّحاد في الزمان من الجهات الجامعة، كما يظهر ذلك لمن راجع كلامهم في بحث الفصل والوصل.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٢. الفرقان: ١٠.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٣٥٤. مع تغيير.

(و اعطف على اسم شبه فعل فعلاً) نحو: ﴿فَالْمُغيراتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ﴾ (و عكساً استعمل تجده سهلاً) نحو: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَ مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾.

(و اعطف على اسم شبه فعل فعلاً نحو: ﴿فَالْمُغيراتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ﴾ بِهِ نَقْعاً﴾[١] و عكساً استعمل تجده سهلاً نحو: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَ مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾[٢]) قيل: الأوّل أولى لكون الفعل فرعاً للاسم في الإعراب فالأولى كونه تابعاً له فتأمّل.

المخالفة في الإعراب

و اعلم أنّه يجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد نحو: «مررت بزيد و عمرو» برفع «عمرو» أي «و عمرو كذلک».

الضمير بعد المتعاطفين

خاتمة مهمّة[٣] في بيان الضمير الواقع بعد المتعاطفين:

اعلم أنّ كلّ ضمير راجع إلى المتعاطفين بـ «الواو» أو «حتّى» يطابقهما نحو: «زيد و عمرو قاما» و نحو: «مات الناس حتّى الأنبياء و مضوا»، و أمّا قوله تعالى: ﴿وَ الَّذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لا يُنْفِقُونَها﴾[٤] فالضمير راجع إلى «الكنوز» المدلول عليها بـ «يكنزون» فهو من قبيل ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى﴾[٥] فتأمّل، و في قوله تعالى: ﴿وَ اللهُ وَ رَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[٦]، لأنّ إرضاء أحدهما إرضاء للآخر و إليه أشير في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[٧] و يجوز

---

١. العاديات: ٣ـ ٤.
٢. الأنعام: ٩٥.
٣. انظر هذا البحث في شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٣٥١ـ ٣٥٣.
٤. التوبة: ٣٤.
٥. المائدة: ٨.
٦. التوبة: ٦٢.
٧. آل عمران: ٣١.

....

«زيد و عمرو قائم» بإفراد الضمير بناء على حذف الخبر من الأوّل أو الثاني والأوّل أرجح لسلامته من الفصل و لأنّ فيه إعطاء الخبر للمجاور، و هذا بعكس ما قيل في نون الوقاية، و في نحو: «مقول» و «مبيع» و «إقامة» و «استقامة» و نحو: «يا زيد زيد اليعملات»[1] فإنّ الأرجح فيها حذف الأوّل كما أشرنا إلى بعضها سابقاً فتأمّل و معلوم أنّه على كلّ من الوجهين ليس العطف على المبتدأ وحده، و إلّا لقيل: «قائمان».

و أمّا المتعاطفان بـ «الفاء» أو «ثمّ» ففي مطابقة الضمير لهما خلاف، فقال بعضهم: يجب حذف الخبر من أحدهما، أمّا الأوّل أو الثاني فيفرد الضمير فيقال على الأوّل: «زيد فعمرو قائم» و كذلک «ثمّ»، و على الثاني «زيد قائم فعمرو» و كذلک «ثمّ» ولايجوز المطابقة، لأنّ الترتيب بين المتعاطفين يمنع عن اشتراكهما في الضمير، و أجاز بعضهم المطابقة فيقال «زيد و عمرو قائمان»[2]، إذ الاشتراک في الضمير لاتنافي الترتيب، إذ يصحّ أن يقال: «الرجلان ذاهبان» مع ترتيب ذهابهما.

هذا كلّه فيما إذا كان للضمير تعلّق بالكلام الذي فيه المتعاطفان كالأمثلة المذكورة و إلّا فيجب المطابقة نحو: «جائني زيد فعمرو أو ثمّ عمرو فقلت لهما كيت و كيت»، إذ لاتعلّق للضمير بالكلام الأوّل؛ و أمّا سائر حروف العطف فيتفاوت الحال فيها بتفاوت المعاني أو الأقوال، ففي «أمّا» و «أو» إذا كانتا للإباحة يجوز الوجهان نحو: «جالس الحسن أو ابن سيرين أو باحثه» و إن شئت قلت: «و باحثهما» و إن كان المراد أحدهما، لأنّه لما كثر استعمال «أو» في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين صار كـ «الواو».

---

١. من بيت لعبد الله بن رواحة؛ خزانة الأدب: ٢/ ٣٠٤.

٢. هكذا كان في المطبوعة، و المثال ظاهر.

....

قيل: على الأوّل ورد قوله تعالى: ﴿وَ إذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها﴾[١] و قيل: إنّه من قبيل ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى﴾[٢] والضمير في «إليها» راجع إلى «الرؤية» المدلول عليها بقوله: «رأوا»، و قيل: على الثاني ورد قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقيراً فَاللهُ أَوْلى بِهِما﴾[٣].

و أمّا «لا» فوجب إفراد الضمير فيها نحو: «زيد لا عمرو جائني»، إذ الجائي واحد منهما، و كذلك «لكن» نحو: «ما جائني زيد لكن عمرو فأكرمته»، و أمّا نحو: «زيد لاعمرو جائني مع أنّي دعوتهما» فالوجه في تثنية الضمير في «دعوتهما» ما تقدّم آنفاً.

و أمّا «أم» و «بل» فموكول إلى ما قصد المتكلّم منهما فقد يقال: «أ زيداً ضربت أم عمراً و هو مستحق للضرب» و قد يقال: «وهما مستحقّان له» و كذلك «بل» بحسب الأقوال والمعاني فيها.

العطف بـ «ليس»

و اعلم أنّ الشارح لم يذكر حكم «ليس» مع ذكره في أوّل الباب قال ابن هشام[٤]: "إنّ «ليس» تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيّون أو البغداديّون على خلاف بين النقلة، واستدلّوا بنحو قوله:

أين المفرّ والإله الطّالب   والأشرم المغلوب ليس الغالب"[٥]

---

١. الجمعة: ١١.

٢. المائدة: ٨.

٣. النساء: ١٣٥.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٥. مغني اللبيب: ٣٩٠. مع تغيير يسير.

باب البدل

الرابع من التوابع (البدل)؛ (التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا) فخرج بالمقصود غيره و هو: النّعت و التأكيد و البيان و العطف بالحرف غير بل و لكن، في الإثبات، و بنفي الواسطة المقصود بواسطة و هو العطف ببل و لكن في الإثبات.

(الرابع من التوابع البدل)

التعريف

و عرّفه المصنّف بأنّه (التابع المقصود) وحده (بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلاً؛ فخرج بـ «المقصود») وحده (غيره) أي غير المقصود وحده، سواء كان نظير السالبة بانتفاء الموضوع، بأن لم يكن مقصوداً بالحكم أصلاً (و هو النعت والتأكيد و) عطف (البيان)، أم كانت نظير السالبة بانتفاء المحمول (و) هو (العطف بالحرف غير «بل» ولكن) إذا كان «بل» (في الإثبات) نحو: «جائني زيد بل عمرو»، فإنّ المقصود حينئذ هو الثاني دون الأوّل كما تقدّم[1] في قوله:

و انقل بها للثان حكم الأوّل | في الخبر المثبت و الأمر الجلي

(و) خرج (بنفي الواسطة المقصود بواسطة و هو العطف بـ «بل» ولكن) إذا كان «بل» (في الإثبات)، هذا بناء على أنّ المراد من «لكن» في الموضعين معناه، و يمكن أن يكون المراد لفظه فيصير معنى العبارة: "و غير «لكن» إذا كان «لكن» في الإثبات" و كذا الموضع الثاني فحينئذ يكون إشارة إلى مانقلناه من الكوفيّين من إجازتهم وقوع «لكن» في الإثبات فتأمّل.

قال الرضيّ[2]: "و أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل و بين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلّا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنّه لم يذكر عطف البيان

---

١. الصفحة: ٢٠١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

(مطابقا) للمبدل منه ....

ـ إلى أن قال ـ قالوا: الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنّه بيان، و البيان فرع المبيّن {إذ لولا المبيّن لم يؤت به} فيكون المقصود هو الأوّل.

والجواب: أنّا لانسلم أنّ المقصود بالنسبة في بدل الكلّ هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلّا الغلط، فإنّ كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأوّل ظاهر"[١] انتهى.

و قال بعض أهل التحقيق في ردّه: "إنّهم لم يريدوا أنّه ليس مقصوداً أصلاً بل حاصل مرادهم أنّ مثل قولك: «جائني أخوك زيد» إن قصدت به الإسناد إلى الأوّل و جئت بالثاني تتمّة له و توضيحاً فالثاني عطف بيان، و إن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني و جئت بالأوّل توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل و حينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، فالفرق ظاهر"[٢] كما حقّقه المتأخّرون.

أقسام البدل

والبدل على أربعة أقسام:

الأوّل: ما كان مدلوله عين مدلول المبدل منه مصداقاً و إن تغايره مفهوماً، و يسمّى «بدل الكل من الكل»، و هو المراد بقوله: (مطابقاً للمبدل منه)، قال محشّي المطوّل في بدل الكل: "الأحسن أن يسمّى هذا النوع من البدل بـ«بدل المطابق» كما سمّاه بذلك ابن مالك في الألفيّة لا «بدل الكل» لوقوعه اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ﴾[٣] فيمن قرأ بالجرّ، فإنّ المتبادر من الكل التبعيض والتجزّي و ذلك ممتنع هاهنا، فلايليق هذا بحسن الأدب و إن حمل الكل على معنى آخر"[٤] انتهى.

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠. و ما بين { } من كلام الأستاذ ﷺ.

٢. انظر: الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٥٤.

٣. إبراهيم: ١ ـ ٢.

٤. حاشية الدسوقي: ٣٠٨.

(أو بعضا) منه (أو ما يشتمل عليه يلفي) البدل، بأن يدلّ على معنى في المتبوع أو يستلزمه فيه. ....

و فائدة هذا القسم غالباً التفسير بعد الإبهام والبيان بعد الإجمال لكونه أوقع في النفس نحو: «جاء زيد أخوك».

الثاني: ما كان مدلوله جزءه كذلك و يسمّى «بدل البعض من الكل» و هو المراد بقوله: (أو بعضاً منه)، و فائدته بيان الحقيقة بعد التجوّز و المسامحة، و هذه قريب من الفائدة الأولى إن لم تكن عينها نحو: «اشتريت العبد نصفه» فتقصد بـ «العبد» مجازاً أو مسامحة ثمّ تبيّن الحقيقة بقولك: «نصفه».

و اعلم أنّه نقل عن كثير من اللغويين أنّ اقتران «كلّ» و «بعض» بـ «ال» خطأ و نحن اقتفينا أثر النحويين حفظاً للاصطلاح.

الثالث: ما لايكون عين المبدل منه و لا بعضه ولكن يكون المبدل منه مشتملاً عليه، لا كاشتمال الظرف على المظروف بل بحيث يكون دالاً عليه و متقاضياً له بوجه بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوّقة إلى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبيّناً و ملخّصاً لماأجمل أوّلاً، و يسمّى «بدل الاشتمال»، و فائدته كما تقدّم، و هو المراد بقوله: (أم ما يشتمل) المبدل منه (عليه) أي على البدل (يلفى البدل بأن يدلّ على معنى في المتبوع) لا من حيث الظرفيّة والمظروفيّة، كما توهّم من بعض الأمثلة (أو يستلزمه فيه) أي يستلزم البدل معنى فيه.

و حاصل معنى بدل الاشتمال أن لايستفاد هو من المبدل منه معيّناً بل تبقى النفس متحيّرة و متشوّقة مع ذكر المبدل منه متوقّفة على البيان للإجمال الذي فيه نحو: «سلب زيد عمامته»، إذ لايفهم من «زيد» أنّ المسلوب منه أي شئ فيحتمل أن يكون المسلوب منه شئ غير عمامته ممّا يمكن أن يسلب منه فتبقى النفس متشوّقة إلى تعيين ما سلب منه، فإذا قيل: «عمامته» تعيّن المسلوب و أفاد الكلام تفصيل ما أجمل أوّلاً، و كذلك قولك: «أعجبني زيد علمه»، لأنّ الإعجاب مسند إلى «زيد» ولايكتفى به من جهة المعنى، لأنّه لم يعجبك لحمه و دمه بل

(أو كمعطوف ببل و ذا) القسم (للإضراب) و البداء (اعز إن قصدا) صحيحا لكلّ منهما (صحب) ....

أعجبك معنى فيه و هو محتمل احتمالات كثيرة فتبقى النفس متشوّقة إلى تعيين ما أعجبك، فإذا قلت: «علمه» زال الإجمال و أفاد الكلام.

و ليعلم أنّه يدخل في هذا القسم ما إذا كان المبدل منه جزء من البدل نحو: «رأيت درجة الأسد برجه» فإنّ البرج عبارة عن مجموع الدرجات.

قال الجاميّ[١]: "و إنّما لم يجعل هذا البدل قسماً خامساً و لم يسمّ بـ «بدل الكل عن البعض» لقلّته و ندرته بل قيل: بعدم وقوعه في كلام العرب، فإنّ هذه الأمثلة مصنوعة"[٢] انتهى.

الرابع: ما أشار إليه بقوله: (أو كمعطوف بـ «بل») و هو يسمّى «بدل الغلط» و الإضافة فيه لأدنى ملابسة، لأنّ الغلط إنّما هو في المبدل منه لا البدل، و قال بعضهم: إنّما سمّي بذلك، لأنّ سببه الغلط[٣] أو لأنّه لتدارک الغلط، (و ذا القسم) ثلاثة أقسام:

الأوّل: (للإضراب والبداء اعز) أي انسب، حاصله أنّ القسم الأوّل من هذه الثلاثة يسمّى «بدل الإضراب» و هو كما تقدّم[٤] الانتقال من الأوّل إلى الثاني، و يسمّى «بدل البداء» أيضاً، والبداء ـ بفتح الباء ـ كـ «سحاب» يقال: بدا له في الأمر، إذا خطر له رأي غير الرأي الأوّل[٥].

و إنّما يسمّى بهذين الاسمين (إن قصداً صحيحاً) من المتكلّم (لكلّ منهما) أي المبدل منه والبدل (صحب) بأن يذكر المبدل منه عن قصد ثمّ يوهم أنّه غالط فيأتي بالبدل، و شرطه أن ينتقل من الأدنى إلى الأعلى كقوله: «فلانة نجم بدر» فكأنّک و إن كنت متعمداً لذكر النجم تغلط نفسک و ترى أنّک لم تقصد في الأوّل إلّا تشبيهاً بالبدر و هذا القسم من البدل معتمد الشعراء

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.
٢. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٥٤ ـ ١٥٥.
٣. انظر: شرح الأشموني: ٣/ ٤.
٤. الصفحة: ١٩٢.
٥. المصباح المنير: ٤٠.

و للنّسيان إن قصد الأوّل ثمّ تبيّن فساده (و دون قصد) للأوّل (غلط) وقع فيه (به) أي بالبدل (سلب) ....

كثيراً للمبالغة والتفنّن في الفصاحة، فالمراد بقولهم: "إنّ بدل الغلط لايأتي في الكلام الفصيح" كما في المطوّل[1] القسمان الآتيان.

(و) الثاني: (للنسيان) اعز، حاصله أنّ القسم الثاني من الأقسام الثلاثة يسمّى «بدل نسيان» (إن قصد الأوّل) ناسياً لما هو مقصوده (ثمّ يتبيّن فساده) بأن يتذكّر ما هو مقصوده فيتداركه بذكر المقصود، مثاله عين المثال المذكور والآتي والفرق بالاعتبار.

(و) الثالث: ما كان (دون قصد للأوّل) بأن (غلط وقع فيه) أي في المتكلّم بالمبدل منه (به أي بالبدل سلب) ذلك الغلط كما إذا أردت أن تقول: «جائني حمار» فسبق لسانك إلى «رجل» ثمّ تداركت الغلط فقلت: «حمار» و يسمّى هذا «بدل الغلط الصرف». قالوا لايجيء الصرف و بدل النسيان في كلام الفصحاء و ما يصدر عن رؤية و فطانة، فلايكون في شعر أصلاً، لأنّه يصدر عن رؤية و فكر، فإن وقع في كلام فحقّه الإضراب بـ«بل» فيقال في المثال المذكور: «بل حمار».

هذا ولكن قد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في كلام الفصحاء، بأنّه لاينافي الفصاحة والرؤية والفكر، لأنّها ليست عاصمة عن الغلط والخطأ، نعم لايقع في كلام الله تعالى و عباده المكرمين المعصومين لا لأنّهم ليسوا بفصحاء بل لعدم جواز وقوع الغلط عنهم، أمّا عن الله تعالى فبإجماع المسلمين، و أمّا عباده المكرمين فبإجماع المؤمنين بل المسلمين إلّا شرذمة قليلة منهم ممّن لم يتدرّج إلى مرتبة الكمال واليقين، هداهم الله تعالى و إيّانا إلى صراط الحقّ واليقين بحقّ محمّد و آله المعصومين.

و أمّا أمثلة أقسام البدل:

---

١. المطوّل: ٩٩.

فالأوّل (كزره خالدا، و) الثّاني: و اشترط كثير مصاحبته ضميرا عائدا على المبدل منه، و أباه المصنّف نحو: (قبّله اليدا)، ﴿لِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ﴾.

(فالأوّل): أي بدل الكلّ من الكلّ (كـ «زره خالداً»)، فـ «خالداً» عين الضمير مصداقاً، و هذا القسم لايحتاج إلى ضمير رابط، لأنّه نفس المبدل منه كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لايحتاج إلى رابط كما تقدّم[1] في باب المبتدأ في قوله:

و إن يكن إيّاه معنى اكتفى　　　بها كـ «نطقي الله حسبي و كفى»

(والثاني): أي بدل البعض من الكلّ، (واشترط كثير) في هذا القسم (مصاحبته ضميراً عائداً إلى المبدل منه، و أباه المصنّف)، سواء كان ذلك الضمير ملفوظاً نحو: «جائني القوم كثير منهم» أم مقدّراً و سواء كان له خلف (نحو: «قبّله اليد») فـ «ال» في «اليد» خلف عن الضمير، أم لم يكن له خلف (و) هو نحو: (﴿لِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ) إِلَيْهِ سَبيلاً﴾[2] أي «من استطاع منهم» و قد تقدّم[3] في باب إعمال المصدر التمثيل بالآية و جعل «من» هناك فاعلاً، فتأمّل.

قال بعض المحقّقين في حاشية الجاميّ في باب الاستثناء في ﴿ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَليل﴾[4]: "إنّه صحّ فيه بدل البعض من الكلّ مع انتفاء الضمير الراجع إلى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض، لأنّ الاستثناء المتّصل يغني غناء الضمير، لأنّه يفيد أنّ المستثنى بعض من المستثنى منه"[5].

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٦٦.
٢. آل عمران: ٩٧.
٣. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٢٦.
٤. النساء: ٦٦.
٥. نعمت الله؛ الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١١٣.

(و) الثّالث و هو كالثاني نحو: (اعرفه حقّه) ﴿قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُود النَّار﴾ (و) الرّابع و الخامس و السّادس نحو: (خذ نبلا مدا) جمع مدية و هو السّكّين ....

(و الثالث) أي: بدل الاشتمال (و هو كالثاني) في اشتراط كثير مصاحبته ضميراً عائداً إلى المبدل منه، سواء كان الضمير ملفوظاً به (نحو: «اعرفه حقّه») فـ «حقّه» بدل اشتمال للضمير المنصوب و فيه ضمير ملفوظ، أم كان مقدّراً له خلف نحو: (﴿قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُود النَّار﴾[1]) فـ «النار» بدل اشتمال لـ «الأخدود» و فيه ضمير حذف و خلف عنه «ال» أي «ناره». و قيل: الضمير مقدّر بدون أن تكون «ال» خلفاً عنه و تقديره «النار فيه»[2]، و على كلا القولين الضمير عائد إلى «الأخدود» و هي الأرض التي انشقّت من غضب الله على أهلها، فعلى هذا الأحسن تقدير ضمير المؤنّث، فتأمّل.

(والرابع): أي: بدل الإضراب و البداء **(والخامس):** أي: بدل النسيان **(والسادس):** أي بدل الغلط الصرف (نحو: «خذ نبلاً») أي سهماً[3] («مُدى» جمع «مُدْيَة») كـ «غرفة» و «غرف» (و هو السكّين)[4].

و هذا المثال يصلح أن يكون مثالاً لكلّ واحد من الأقسام الثلاثة و ذلك باختلاف الاعتبارات والقصد، فإن قصد المتكلّم و أراد أوّلاً الأمر بأخذ النبل ثمّ أضرب فانتقل إلى الأمر بأخذ المدى و جعل الأوّل بحكم المتروك فهو بدل إضراب و بداء؛ و إن أراد ابتداء و قصد الأمر بالأوّل ثمّ تبيّن فساده و تذكّر أنّ مقصوده الأمر بالثاني فهو بدل نسيان؛ و إن كان مراده الأمر بالثاني فسبقه لسانه بالأمر بالأوّل فبدل غلط صرف.

---

١. البروج: ٤ ـ ٥.

٢. ابن هشام في أوضح المسالك: ٣/ ٣٦٦.

٣. المصباح المنير: ٥٩١.

٤. المخصص: ١٥/ ١٥٦.

و الأحسن في هذه الثّلاثة أن يؤتي ببل. فصل: يبدل الظاهر من الظاهر معرفتين كانا أو نكرتين أو مختلفتين و المضمر من الظّاهر و الظّاهر من ضمير الغائب.

(والأحسن في) جميع (هذه) الأقسام (الثلاثة أن يؤتى بـ «بل»)، قيل: لئلّا يتوهّم إرادة الصفة أي «نبلاً حاداً»[1] كما تقول: «رأيت رجلاً حماراً» بالتوصيف بأن تؤوّل «الحمار» بالمشتقّ و تريد «جاهلاً» أو «بليداً».

ابدال الإسم

(فصل: يبدل الظاهر من الظاهر) حال كونهما (معرفتين كانا) كالآيتين (أو نكرتين) كالمثال الأخير (أو مختلفتين) بالتعريف والتنكير، سواء كان الأوّل نكرة والثاني معرفة نحو: «مررت برجل زيد» كأنّه سئل من الرجل فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، أم بالعكس لكن يوصف الثاني لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كلّ وجه، فيؤتى بالصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة نحو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[2].

و هذه الوجوه الأربعة التي كانت باعتبار التعريف و التنكير تجري في كلّ واحد من أقسام البدل، و حاصل ضرب الأربعة في الأربعة ستّة عشر، فعليك باستخراج الأمثلة الباقية قياساً على ما مثّلنا.

و أيضاً يبدل المضمر من المضمر نحو: «لقيتهم إيّاهم»، والمظهر من المظهر و قد تقدّم مثاله، (والمضمر من الظاهر) نحو: «أخوك لقيت زيداً إيّاه»، (و) لايبدل (الظاهر) إلّا (من ضمير الغائب) و قد تقدّم مثاله، و هذه المسألة كالمسألة السابقة ستّة عشر قسماً، فعليك أيضاً باستخراج ما تركناه من الأمثلة.

---

١. شرح التصريح: ٢/ ١٩٦.
٢. العلق: ١٥ـ١٦.

(و من ضمير الحاضر الظّاهر لا تبدله) خلافا للأخفش، و «الظاهر» مفعول «تبدله» متعلّق «من» في أوّل البيت (إلّا ما إحاطة جلا) نحو: ﴿تَكُونُ لَنا عيداً لِأَوَّلِنا وَ آخِرِنا﴾ (أو اقتضى بعضا) نحو: «أوعدني بالسّجن و الأداهم رجلي» (أو اشتمالا، كإنّك إبتهاجك استمالا).

(و) أمّا الإبدال (من ضمير الحاضر)، سواء كان للمتكلّم أو للمخاطب، فله حكم ذكره بقوله: (الظاهر لاتبدله) أي لاتبدل الظاهر من ضمير الحاضر (خلافاً للأخفش[1])، فإنّه أجازه مطلقاً، و استدلّ الجمهور بأنّ ضمير المتكلّم والمخاطب أقوى و أخصّ دلالة من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منهما يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود.

(و) لفظ («الظاهر») في النظم بالنصب (مفعول) لقوله: («تبدله») و «تبدله» (متعلّق «من») الجارّة (في أوّل البيت) و أصل الكلام «لاتبدل الظاهر من ضمير الحاضر» (إلّا) إذا كان البدل (ما) أي اسماً ظاهراً (إحاطة جلا)، أي يكون بدل كلّ مفيد للإحاطة والشمول (نحو): ﴿رَبَّنا أَنْزِلْ عَلَيْنا مائِدَةً مِنَ السَّماءِ (تَكُونُ لَنا عيداً لِأَوَّلِنا وَ آخِرِنا﴾[2]) فـ «أوّلنا و آخرنا» بدل كلّ من ضمير المتكلّم المجرور باللام و لذلک أعيدت اللام و هما محيطان على المراد من ضمير المتكلّم أعني بني إسرائيل (أو اقتضى بعضاً) يعني: يكون الاسم الظاهر بدل بعض من الكل (نحو:

أوعدني بالسجن و الأداهم رجلي) فرجلي شثنة المناسم[3]

فقوله: «رجلي» الأوّل بدل من ياء المتكلّم بدل بعض من كلّ (أو) اقتضى (اشتمالاً)، يعني يكون الاسم الظاهر بدل اشتمال (كـ «إنّک ابتهاجک استمال») فـ «ابتهاج» بدل اشتمال من

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. المائدة: ١١٤

٣. للعديل بن الفرخ؛ شرح أدب الكاتب: ٢٠٠.

(و بدل) الاسم (المضمّن) معنى (الهمزه) للاستفهام (يلي همزا ک «من ذا أ سعيد أم علي») و «كيف أصبحت أ قويّا أم ضعيفا». تتمّة: بدل المضمّن معنى الشّرط يلي حرف الشّرط، نحو: «مهما تصنع إن خيرا و إن شرّا تجز به». (و) كما يبدل الاسم من الاسم (يبدل الفعل من الفعل) بدل كلّ نحو: «متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا» لأنّ الإلمام هو الإتيان.

الكاف في «كأنّک» و «استمال» فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود إلى «ابتهاج» والجملة خبر «إنّ».

(و بدل الاسم المتضمّن معنى الهمزة للاستفهام) و بعبارة أخرى إذا أبدل اسم من اسم متضمّن معنى همزة الاستفهام فحينئذ يجب أن (يلي) البدل (همزاً) ليطابق المبدل منه في المعنى، و ليتبيّن أنّه بدل من متضمّن الاستفهام (کـ «من ذا أ سعيد أو عليّ»)، فـ «سعيد» بدل من «من» الاستفهاميّة دخل عليه الهمزة للمطابقة وللتبين المذكور، (و) نحو: («كيف أصبحت أ قويّاً أم ضعيفاً») فـ «قويّاً» بدل من «كيف» دخل عليه الهمزة للمطابقة و للتبين.

(**تتمّة:** بدل المتضمّن معنى الشرط يلي حرف الشرط نحو: «مهما تصنع إن خيراً و إن شرّاً تجز به») فـ «خيراً» و ما عطف عليه بدل من «مهما» دخل عليه «إن» الشرطيّة.

ابدال الفعل

(و كما) يجوز أن (يبدل الاسم من الاسم) كذلک يجوز أن (يبدل الفعل) بدون الفاعل (من الفعل بدل كلّ) إذا كان معناهما واحداً و كان الثاني مفيداً زيادة بيان للأوّل (نحو: «متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا»[1]) فـ «تلمم» بدل كلّ من «تأتنا» لاتّحاد معناهما، (لأنّ الإلمام هو) عين (الإتيان) معنى.

---

۱. شطر من بيت لعبيد الله بن الحرّ؛ خزانة الأدب: ۹/ ۹۰.

و بدل اشتمال (كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن) لأنّ الاستعانة يستلزم معنى في الوصول، و هو نجحه كذا قاله ابن النّاظم و منع ابن هشام الاستلزام. قال: و قد يستعين و لا يعان فلا يكون الوصول منجحا. قال: و الواجب رفع يستعين حالا كتعشو ....

قال الفاضل المحشّى: و يرد عليه هاهنا ما يرد عليه في تمثيله لعطف الفعل، والجواب الجواب[1].

و نحن نقول كما قلنا هناك: إنّ الدليل على أنّ البدل هو الفعل وحده و ليس الفعل مع فاعله هو أنّ الجزم الذي اقتضاه العامل في الفعل الأوّل موجود بنفسه في الفعل الثاني، فمن ذلك يعلم أنّ المتعاطفين هما الفعلان وحدهما لا الفعلان فاعلاهما[2].

(و) يبدل أيضاً الفعل من الفعل (بدل الاشتمال كـ «من يصل إلينا يستعن بنا يعن»)، فـ «يستعن» بدل من «يصل» بدل الاشتمال، (لأنّ الاستعانة) من الكريم مع كون المستعين مستحقّاً (يستلزم معنى في الوصول) إلى الكريم، (و هو) أي المعنى (نجحه) أي نجح المستعين المستحقّ، و إلّا يلزم عدم كون الكريم كريماً و هذا خلف إذا كان المتكلّم بهذا الكلام كريماً و صادقاً، والخلف على هذا الفرض محالّ؛ (كذا قال ابن الناظم)[3]، فما فهمه ابن الناظم صحيح لا غبار عليه لثبوت الاستلزام كما بيّنّاه، (و) إن (منع ابن هشام[4] الاستلزام) غافلاً عن خصوصيّات هذا الكلام أعني كون المتكلّم كريماً صادقاً والمستعين الواصل إليه مستحقّاً، و لذلك (قال: و قد يستعين) السائل الواصل إلى الكريم (ولايعان، فلايكون الوصول) إليه (منجحاً)، ثمّ (قال: والواجب رفع «يستعين») ليكون (حالاً) من فاعل «يصل» (كـ «تعشو»

---

١. أبو طالب؛ حاشية البيهجة المرضية بخط عبد الرّحيم: ١٦٥.

٢. في نسخة المطبوعة بنجف الأشرف: «و فاعليهما».

٣. شرح ابن الناظم: ٢١٩.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

في قوله : «متى تأته تعشو إلى ضوء ناره». تتمّة: تبدل الجملة من الجملة، نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَ بَنِينَ﴾، و الجملة من المفرد، نحو:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة و بالشّام أخرى كيف يلتقيان

في قوله: «متى تأته تعشو إلى ضوء ناره»[1] حيث رفع «تعشو» ليكون حالاً من فاعل «تأت».

هذا، و أنت تعريف بعد ما بيّنّا لک المراد من هذا الكلام مع خصوصيّاته أنّه لا وقع لكلام ابن هشام و لا لبعض ما في الحواشي في هذا المقام.

ابدال الجملة

(**تتمّة:**) و هي قرينة بل دليل قاطع لما حقّقنا آنفاً من كون المبدل منه والبدل هما الفعلان وحدهما لا هما مع الفاعل، و إلّا يلزم كونها تكراراً لا تتمّة.

(تبدل الجملة من الجملة) بدل بعض من الكلّ إذا لم تكن الأولى وافية بتمام المراد و كانت الثاني وافية به، و هذا إنّما يكون فيما يعتنى بشأنه (نحو: **﴿أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَ بَنِينَ) وَ جَنَّاتٍ وَ عُيُونٍ﴾**[2]، فإنّ المراد التنبيه على نعم الله، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه، والجملة الثانية أعني قوله: «أمدّكم بأنعام» إلخ، أوفى بتأدية المراد لدلالته على نعم الله بالتفصيل من إحالته إلى علم المخاطبين المعاندين والجملة الثانية داخلة في الأولى، لأنّ «ما تعلمون» يشمل المذكورات في الثانية و غيرها.

(و) تبدل (الجملة من المفرد) بدل كلّ (نحو:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة و بالشّمام أخرى كيف يلتقيان)[3]

---

۱. شطر من بيت للحطيئة؛ ۳/ ۸٦.

۲. الشعراء: ۱۳۲ ـ ۱۳٤.

۳. للفرزدق؛ شرح التصريح: ۲/ ۲۰۱.

....

فأبدل جملة «كيف يلتقيان» من «حاجة» و «أخرى» و هما مفردان و حاصل معنى البيت أنّه إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما والجمع بينهما.

و قد تبدل الجملة من الجملة بدل اشتمال نحو قوله:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا   و إلّا فكن في السرّ و الجهر مسلماً [1]

أي: إن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السرّ والجهر، فـ «لا تقيمن عندنا» بدل اشتمال من «ارحل» والمراد إظهار الكراهة لإقامة المخاطب عند المتكلّم، والثاني أعني «لاتقيمن» أوفى بتأدية المراد، لأنّه نصّ فيه.

فائدتان

الأولى: اختلف النحاة في المبدل منه فقال بعضهم: إنّه في حكم السقوط معنى، لأنّ المقصود بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه. و قال بعض: إنّه ليس في حكم السقوط معنى إلّا في بدل الغلط، و وجهه ظاهر، و أمّا لفظاً فلا خلاف في أنّه ليس في حكم السقوط لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال، و قد يكون المبدل منه ضميراً لايستغنى عنه نحو: «ضربت الذي مررت به أخيك» أو متلبّساً بضمير كذلك نحو: «الذي ضربت أخاه زيداً كريم».

الثانية: أنّ التوابع إذا اجتمعت بدء بالنعت، ثمّ بالتأكيد، ثمّ بالبدل، ثمّ بالنسق؛ و عطف البيان كالنعت، أمّا الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلكونه أعمّ مورداً من التأكيد، إذ التأكيد لايجيء في النكرات إلّا عند بعضهم بشرائط تقدّمت [2]، و أمّا تقديم التأكيد على البدل فلأنّ التأكيد مدلوله عين مدلول المؤكّد بخلاف البدل، لأنّ مدلوله غير مدلول المبدل منه في الحقيقة، و أمّا تقديم

---

١. البيت بلا نسبة.

٢. الصفحة: ١٤٥.

....

البدل على عطف النسق فلأنّ البدل له نسبة معنويّة مع المبدل منه إمّا بالكليّة أو البعضيّة أو الاشتمال، و أمّا بدل الغلط فغير واقع في كلام الفصحاء أو نادر على الخلاف الذي أشرنا إليه[١]، والنسق أجنبيّ من متبوعه.

١. الصفحة: ٢٢٥.

باب النداء

هذا باب (النداء)؛ (و للمنادي النّاء) أي البعيد (أو) الذي (كالنّاء) كالنّائم و السّاهي (يا و أي) بفتح الهمزة و سكون الياء.

(هذا باب النداء)

التعريف

بكسر النون أو ضمّها، و هو في اللغة الدعاء، و قد يستعمل في الصوت المجرّد[1]، و في الاصطلاح الدعاء بأحرف مخصوصة نائب مناب «أدعو» لفظاً أو تقديراً، والمنادى هو المطلوب إقباله بتلك الحروف.

قال بعض المحقّقين: الأولى أن يقال: إنّ هذه الحروف نائب مناب الماضي أي «دعوت» أو «ناديت»، لأنّ النداء إنشاء و الأغلب في الأفعال الإنشائيّة مجيئها بلفظ الماضي.

و قال بعضهم: إنّها أسماء أفعال[2]، و ردّ بأنّ أسماء الأفعال لايكون أقلّ من حرفين والهمزة من أدات النداء، و أجيب بأنّ هذه الأداة خالفت بقيّة أسماء الأفعال لكثرة استعمالها فجوّز فيها ما لايجوز في غيرها.

ولابدّ للنداء من منادى لفظاً أو تقديراً نحو: «يا ليتني» أي: «يا قوم».

أحرف النّداء

(و للمنادى النائي أي البعيد) حقيقة (أو الذي كالنائي) فيكون بعيداً حكماً (كالنائم والساهي) والسكران والمغمى عليه («يا» و «أَيْ» بفتح الهمزة و سكون الياء) إذا لم يكن للتفسير أو العطف. و من قسم البعيد حكماً قول العبد: «يا الله» و «يا ربّ» و «يا أحكم الحاكمين»، لأنّه

---

١. جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٦١.

٢. قاله أبو علي في «الياء»؛ شرح المفصّل: ١/ ٣١٧.

(و آ) بألف بعد الهمزة (كذا أيا ثمّ هيا و الهمز) فقط (للدّاني) أي القريب (و وا) ائت بها (لمن ندب أو يا و غيروا) و هو يا (لدى اللّبس) بغير المندوب (اجتنب) بضمّ التّاء.

تعالى و تقدّس و إن قال: ﴿وَ نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[1] لكنّ العبد لمّا كان في معرض الدعاء و طلب الإحسان منه تعالى و ليس للعبد تلك القابليّة التي يستحقّها فالبعد ليس بالنسبة إليه تعالى بل بالنسبة إليه لبعده من إحسانه و استجابة الدعاء، و أمّا «إِيْ» بكسر الهمزة و سكون الياء فهو حرف جواب أشرنا إليه سابقاً.

(و «آ» بألف بعد الهمزة و كذا «أيا» ثمّ «هيا» و «الهمز» فقط للداني أي القريب) والأصل فيها «يا»، لأنّها أمّ الباب، (و «وا» ائت بها لمن ندب) عليه (أو «يا»)، و بعبارة أخرى «وا» يستعمل في المندوب و هو المتفجّع عليه وجوداً و هو ما يتفجّع على وجوده كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد من يحبّه نحو: «وا مصيبتاه»، «وا حسرتاه»، «وا ويلاه»، و عدماً كالميّت الذي يبكي عليه النادب نحو: «وا حسيناه»، و كذا المتوجّع منه «وا ظهراه» إذا توجّع ظهره و قس عليه «يا»، و سيأتي للمندوب زيادة توضيح عن قريب.

(و غير «وا» و هو «يا» لدى اللبس) أي لبس المندوب (بغير المندوب اجتنب بضمّ التاء) فعل ماض مجهول نظير «ندب» بضمّ النون، فإن لم يلتبس المندوب بغيره جاز استعمال «يا» كما إذا وصل آخر المندوب بألف الندبة نحو: «يا عمروا» كما يأتي، فإنّ ثبوت الألف يدلّ على أنّه مندوب.

---

١. ق: ١٦.

(و) كلّ منادى (غير مندوب و مضمر و ما جا مستغاثا) و اسم الله كما في الكافية (قد يعرّى) من حرف النّداء، بأن يحذف (فاعلما) نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا﴾، ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِوالِدَيَّ﴾ ....

حذف حرف النداء

(و كلّ منادى غير مندوب و مضمر) قيل: المراد منه ضمير الخطاب لعدم وجود نداء غيره في كلامهم[١] و أمّا «يا هو» فقيل: إنّه ليس بضمير بل اسم لذاته تعالى[٢] (و ما جاء مستغاثاً) و سيأتي المراد منه (و) غير (اسم الله) تعالى (كما في الكافية[٣] قد يعرى من حروف النداء) لفظاً.

ولايذهب عليک ما في إتيان «الحروف» بصيغة الجمع، لعدم جريان الحكم أي الحذف إلّا في حرف واحد، و هو «يا»، لأنّها أمّ الباب و لايقدر حين الحذف إلّا أمّ الباب (بأن يحذف) لقيام قرينة كأن يكون المنادى بفتح الدال مقبلاً على المنادي بكسر الدال و متهيّئاً لما يقول له، و ذلک لايكون إلّا فيما كان معرفة قبل النداء، فلايكون في النكرة و لو كانت مقصودة، (فاعلم نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا﴾[٤]) أي: «يا يوسف»، و الأصحّ أنّه عبريّ[٥]. و قيل: عربيّ والأصل بكسر السين ثمّ غيّر كما يغيّر الأعلام، و نحو: (﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِوالِدَيَّ﴾[٦]) أي «يا ربّ».

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٢٠٨.

٢. حاشية الصبان: ٣/ ٢٠٠.

٣. شرح الكافية: ٣/ ١٢٩٠.

٤. يوسف: ٢٩.

٥. انظر: قاموس الكتاب المقدّس: ١١١٥.

٦. نوح: ٢٨.

و لا يجوز حذفه من المندوب و لا المستغاث ؛ لأنّ المطلوب فيهما تطويل الصوت و لا المضمر على أنّ نداءه شاذّ، و لا الاسم الكريم إذا لم تعوّض في آخره ميم مشدّدة.

(و) إنّما (لايجوز حذفه) أي: حرف النداء (من المندوب ولا المستغاث، لأنّ المطلوب فيهما تطويل الصوت) كما هو ظاهر، و الحذف ينافيه.

و قال بعض المحقّقين: أمّا المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف النداء لكون المستغاث له أمراً مهمّاً، و أمّا المندوب فلكونه منادى مجازيّاً لا حقيقيّاً، لعدم صلاحية الميّت و نحوه للنداء الحقيقيّ، فهو منقول من النداء الحقيقيّ إلى النداء المجازيّ، فأبقي فيه حرف النداء تنبيهاً على الحقيقة المنقول منها[1].

(و لا) يجوز الحذف أيضاً من (المضمر)، لأنّ حذفه منه يفوت الدلالة على كونه منادى بناء (على أنّ نداءه شاذّ) فحقّه أن لايحذف منه حتّى يعرف أنّه منادى (و لا) يحذف أيضاً من (الاسم الكريم إذا لم تعوّض) من حرف النداء (في آخره ميماً مشدّدة) و سيجيء الكلام في الميم عن قريب. و إنّما لم يحذف بدون التعويض، لأنّ نداء الاسم الكريم على خلاف القياس، لأنّ القياس في نداء ما فيه «ال» أن يتوصّل إلى ندائه بـ «أيّ» و اسم الإشارة كما يأتي الإشارة إليه في قوله[2]:

و «أيّها» مصحوب «ال» بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة

فلو حذف حرف النداء لم يدلّ على كونه منادى دليل، فيجب إبقاؤه حتّى يعرف أنّه منادى، هذا إذا لم تعوّض عنه الميم و إلّا يجب حذفه كما يأتي عن قريب[3] في قوله:

والأكثر «اللّهمّ» بالتعويض و شذّ «يا اللّهمّ» في قريض

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٤٢٧.

٢. الصفحة: ٢٦٠.

٣. الصفحة: ٢٥٤.

(و ذاک) الحذف مجيئه (في اسم الجنس) المعيّن و (المشار له قلّ) نحو: «ثوبي حجر»، ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ﴾، و هل يقاس عليه أو يقتصر على السّماع؟ البصريّون و المصنّف على الثّاني، و الكوفيّون على الأوّل. (و) أمّا (من يمنعه) سماعا ....

(و ذلک الحذف) أي حذف حرف النداء (مجيئه في اسم الجنس) والمراد منه هنا على ما حقّقه الرضيّ[1] مطلق ما كان نكرة قبل النداء[2]، سواء تعرّف بالنداء كالنكرة المقصودة نحو: «يا رجل» أو لم يتعرّف كالنكرة غير المقصودة نحو: «يا رجلاً» فالتقييد بقوله: (المعيّن) في غير محلّه فتأمّل (و) كذا (المشار له قلّ) مثال اسم الجنس (نحو: «ثوبي حجر») أي «يا حجر» و لهذا المثال حكاية فليراجع إلى كتب التفسير[3] ذيل قوله تعالى: ﴿لا تَكُونُوا كَالَّذينَ آذَوْا مُوسى﴾[4]، و مثال اسم الإشارة قوله تعالى: (﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ﴾[5]) أي «يا هؤلاء». والوجه فيهما أي في قلّة الحذف منهما ما تقدّم[6] في المضمر و الاسم الكريم. و قيل: لم يحذف حرف النداء من النكرة، أمّا المقصودة فلكونه كالعوض عن أداة التعريف، و في غير المقصودة فلأنّ حذف حرف النداء لايكون إلّا إذا كان المنادي مقبلاً على المنادى و فيه ليس كذلک[7].

(و هل يقاس عليه) أي يقاس على المسموع من العرب كالمثالين ما لم يسمع منهم (أو يقتصر على) ما يثبت فيه (السماع) منهم، (البصريّون والمصنّف على الثاني) أي الاقتصار على السماع (والكوفيّون على الأوّل) أي على أنّه يقاس (و أمّا من يمنعه) أي حذف حرف النداء (سماعاً

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٤٢٥.

٣. تفسير الطبري: ٢٠/ ٣٣٤، تفسير الثعلبي: ٨/ ٦٦، اعراب القرآن و بيانه: ٨/ ٥٩ و غيرها.

٤. الأحزاب: ٦٩.

٥. البقرة: ٨٥.

٦. الصفحة: ٢٣٨.

٧. شرح التصريح: ٢/ ٢٠٨.

و قياسا (فانصر عاذله) أي لائمه على ذلک لأنّه مخطئ في منعه. (و ابن المعرّف) إمّا بالعلميّة أو بالقصد (المنادى المفردا) لتضمّنه معنى كاف الخطاب ....

و قياساً فانصر عاذله أي) انصر (لائمه على ذلک) المنع، (لأنّه) أي لأنّ من يمنعه (مخطئ في منعه) لورود السماع به أي بالحذف كالمثالين المتقدّمين و نحوهما. قيل: لاتحذف حرف النداء من المنادى البعيد نحو: «يا زيد» لما ذكر[1] في المندوب[2].

حكم المنادى المفرد المعرفة

(و ابن) المنادى خلافاً للكسائيّ[3] حيث قال بإعراب المنادى و إن كان مفرداً معرفة[4]، (المعرّف) إن لم يكن مبنيّاً قبل النداء و إلّا فأبقه على بنائه، و في قوله: (إمّا بالعلميّة) كـ«زيد» (أو بالقصد) كالنكرة المقصودة، حزازة؛ إذ كون المنادى معرفة ليس منحصراً في العلميّة والقصد، لأنّه قد يكون غير العلم والنكرة المقصودة، لكنّه تدفع بما قيّدنا البناء به فتأمّل، (المنادى المفرد)، للمفرد ستّة معان:

الأوّل: ما يقابل المركّب كما في تعريف الكلمة، والثاني: ما يقابل المثنّى والمجموع و هو واضح، والثالث: ما يقابل الجملة كما في قولهم: «الأصل في الخبر أن يكون مفرداً»[5]، والرابع: ما يقابل العلم المزجيّ و الإضافيّ و الإسناديّ كما في باب العلم، والخامس: ما يقابل المكرّر كما في باب «لا» لنفي الجنس، والسادس: ما يذكر هنا أعني المقابل للمضاف و شبهه.

و بعبارة أخرى: ابن المنادى إن كان مفرداً معرفة قبل النداء أو بعده (لتضمّنه معنى كاف الخطاب) الحرفيّ.

---

١. الصفحة: ٢٣٨.

٢. شرح التصريح: ٢/ ٢٠٧.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٤. توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٦٠.

٥. اللباب في علل البناء و الإعراب: ١/ ١٤٠.

(على الذي في رفعه قد عهدا) كـ «يا زيد» «يا زيدان» «يا زيدون».

ظاهر هذا التعليل أنّ علّة بناء المنادى الشبه المعنويّ كـ «متى» و «هنا»، و هو خلاف ما عليه الجمهور من أنّه بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسميّة المشابهة لفظاً و معنى لكاف الخطاب الحرفيّة، و لكونه مثلها إفراداً و تثنيةً و جمعاً، و ذلک لأنّ «يا زيد» و «يا زيدان» و «يا زيدون» بمنزلة «أدعوک»، «أدعوكما» و «أدعوكم» والضمائر فيها مشابهة بالكاف في «ذاک»، «ذاكما»، «ذاكم»، فإنّ ظاهر هذا التعليل أنّ شباهته غير الشباهات المعروفة، و هو ما ذكرناه في آخر الشباهات الأربع الموجبة للبناء و يسمّى بـ «الشباهة اللفظيّة»، إذ مرجع هذا التعليل إلى قياس المساواة، لأنّهم يذكرون النتيجة و يقولون: مشابه المشابه مشابه فتأمّل.

قال الرضيّ[1]: "و قال الكسائيّ: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرّده عن العوامل اللفظيّة، و لايعني أنّ التجرّد فيه عامل الرفع، كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنّه لم يكن فيه سبب البناء حتّى يبنى، و لابدّ فيه من الإعراب، ثمّ إنّا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلّم إذا حذف الياء، و لو فتحناه لشابه غير المنصرف، فرفعناه و لم ننوّنه ليكون فرقاً بينه و بين ما رفع بعامل رافع، ولايعترض عليه المبتدأ، فإنّ العامل فيه عنده هو الخبر"[2] انتهى.

(على الذي في رفعه قد عهدا) من الضمّة في المفرد و ما في حكمه، والألف في التثنية و ملحقاتها، والواو في الجمع و ملحقاته (كـ «يا زيد»، «يا زيدان»، «يا زيدون») و نحو: «يا رجل» و «يا رجلان» و «يا رجال».

و استشكل في نحو: «يا زيدان» و «يا زيدون» بأنّه قد تقدّم[3] في الموضع الثاني من أقسام الإعراب النيابيّ عند قول المصنّف:

بالألف ارفع المثنّى و «كلا» إذا بمضمر مضافاً وصلا

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٣٤٩.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ١١٢.

....

أنّه إذا ثنّي العلم أو جمع بالواو والنون ينكّر ثمّ يثنّى أو يجمع ثمّ يعوّض عن التعريف الزائل لام التعريف فيقال: «الزيدان» و «الزيدون» باللام فلم لم يؤت باللام في المنادى.

و أجيب عن ذلک بأنّ هذه القاعدة مختصّة بغير المنادى، إذ حرف النداء من أداة التعريف، فلو جيء باللام للزم الجمع بين أداتي التعريف و هو غير جائز.

و ردّ ذلک بأنّه يلزم على هذا أن لايدخل الباء على المنادى المضاف إلى المعرفة، لأنّ الإضافة أيضاً سبب للتعريف.

و أجيب عن ذلک بأنّا قلنا: لايجوز الجمع بين أداتي التعريف و هنا ليس جمعاً بين الأداتين بل أداة و سبب و لا مانع فيه.

و استشكل أيضاً في المثالين المذكورين بأنّهما كيف بنيا مع أنّه التثنية والجمع من خواصّ الأسماء، و قد ذكرنا[1] الجواب عن ذلک فی باب المعرب والمبنيّ عند قوله:

كالشبه الوضعيّ في اسمي «جئتنا» والمعنويّ في «متى» و في «هنا»

و قال بعضهم: العلم في النداء باق على تعريفه، فلذا لم يؤت بلام التعريف، واستشكل عليه بأنّ العلم إذا أريد إضافته نحو: «زيدكم» نكّر لعدم جواز الجمع بين سببي التعريف أعني العلميّة والإضافة فما الفرق؟! و أجيب عن ذلک بأنّه ليس المقصود في الإضافة إلّا تعريف المضاف أو تخصيصه، فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغواً، إذ لا فائدة معتدّاً بها حينئذ، بخلاف النداء، إذ ليس المقصود منه التعريف بل طلب الإقبال والإصغاء، فلا مانع من بقاء التعريف فلا حاجة إلى تنكيره، و قد تقدّم في آخر باب المعرّف باللام في قوله:

و حذف «ال» ذي إن تناد أو تضف أوجب و في غيرهما قد تنحذف

ما يفيدک هنا فراجع[2].

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٤٤.

(و انو) أي قدّر (انضمام ما بنوا) أو حكوا كما في العمدة (قبل النّداء) ك «يا سيبويه»

(و انو أي قدّر انضمام ما بنوا أو حكوا كما في العمدة قبل النداء)، مثال المبنيّ قبل النداء (كـ «يا سيبويه») على القول ببنائه قبل النداء فالضمّة مقدّرة في آخره، و يظهر أثر التقدير في التابع، فإنّه يرفع مراعاة للضمّة المقدّرة، و ينصب مراعاة لمحلّه، إلّا إذا كان المنادى اسم اشارة، فإنّه يجب رفع تابعه و لايجوز نصبه إلّا في بعض الصور كما يجيء عن قريب[1] في قوله:

و ذو إشارة كـ «أيّ» في الصفة   إن كان تركها يفيت المعرفة

و أمّا على القول بأنّه قبل النداء تعرب إعراب ما ينصرف كما تقدّم[2] في باب العلم عند قوله:

و جملة و ما بمزج ركّبا   ذا إن بغير «ويه» تمّ أعربا

فظاهر انّ الضمّة تظهر في آخره.

و قال بعض المحقّقين: إذا نقلت الكلمة المبنيّة و جعلتها علماً لغير معناها قالوا: وجب حينئذ إعرابها فعلى هذا تقول في «كيف» و «هؤلاء» و «كم» و «منذ» أعلاماً: «يا كيف» و «يا هؤلاء» و «يا كم» و يا «منذ» بضمّة ظاهرة متجدّدة للنداء[3]، و أمّا مثال المحكيّ قبل النداء فهو نحو: «تأبّط شرّاً» ففيه أيضاً ضمّة مقدّرة في آخره يظهر أثره في التابع على التفصيل المتقدّم، والمراد من الحكاية هنا القسم الرابع من الأقسام الأربعة التي تقدّم ذكرها في باب العلم و عند قوله المذكور آنفاً فراجع.

و بعضهم يعربه إعراب المتضايفين فعليه يصير من قسم المنادى المضاف فينصب جزؤه الأوّل و يجرّ الثاني بالإضافة[4].

---

١. الصفحة: ٢٦٢.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة:١٨٢.

٣. شرح التصريح: ٢/ ٢١٣.

٤. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢١٣.

(و ليجر مجرى ذي بناء جدّدا) فليحكم عليه بنصب محلّه. (و المفرد المنكور) الذي لم يقصد (و المضافا و شبهه انصب عادما خلافا) معتدّا به، نحو: «يا غافلا و الموت يطلبه»

(و ليجر) جميع ما ذكر (مجرى ذي بناء جدّد) أي يجري مجرى منادى لم يكن مبنيّاً قبل النداء فيفرض أنه مبنيّ على الضمّ، و إن كان قبل النداء مبنيّاً على غيره (فليحكم عليه بنصب محلّه) فيتبع بالنصب إلّا فيما ذكرناه آنفاً، و يحكم على لفظه بالضمّ فيتبع بالرفع كما تقدّم.

حكم المنادى المفرد النكرة و المضاف و شبهه

(والمفرد المنكور الذي لم يقصد) أي النكرة غير المقصودة، سواء كانت مفرداً أو غيره، جامدة كانت أو مشتقّة، (والمضاف) معنويّة كانت إضافته أو لفظيّة (و شبهه) أي شبه المضاف و هو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، سواء كان معمولاً له أو معطوفاً عليه (انصب) جميع هذه الأقسام (عادماً خلافاً معتدّاً به).

قال الرضيّ[١]: "قال الكسائي: و إنّما نصب المنادى المضاف لطوله، و لأنّ المنصوبات في كلام العرب أكثر، فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل، و قال الفرّاء: أصل «يا زيد»، «يا زيداً» ليكون المنادى بين صورتين، ثمّ اكتفي بـ«يا» و نوي الألف فصار كالغايات، فبني على الضمّ، و فتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع ألف «يا زيداً» فحركته عنده ليست نصباً، ولا أدري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة، و لم لايجري المضاف مجراهما في كونه منصوباً"[٢] انتهى.

مثال النكرة الجامدة «يا رجلاً» و «يا رجلين» و «يا مسلِمِين» بكسر الميم الثانية، إذا قالها الأعمى أو نحوه ممّن لايرى المنادى لكونه في بئر و نحوه. و مثال النكرة المشتقّة (نحو) قول الواعظ و نحوه: («يا غافلاً والموت يطلبه»)، فإنّه لايقصد شخصاً بعينه.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٣٤٨ـ ٣٤٩.

و «يا عبد الله» و «يا حسن الوجه» و أجاز ثعلب ضمّه، و «يا ثلاثة و ثلاثين».

(و) مثال المضاف بالإضافة المعنويّة نحو: («يا عبد الله» و) مثال المضاف بالإضافة اللفظيّة نحو: («يا حسن الوجه» و أجاز ثعلب[1] ضمّه) بناء، و علّل ذلک بأنّ الإضافة اللفظيّة كلا إضافة، لأنّها في تقدير الانفصال[2].

و ردّ بأنّ البناء إنّما هو لشباهة المنادى بكاف «أدعوک» على تفصيل تقدّم بيانه[3] و هذه الشباهة مفقودة هنا لكونه نكرة، و بأنّ السماع من العرب لم يرد إلّا بنصبه، فلا مقتضي لبنائه.

و مثال الشبيه بالمضاف العامل في ما بعده نحو: «يا طالعاً جبلاً».

و استشكل في هذا المثال بأنّه لم يوجد اعتماد و هو شرط في الإعمال، و لو قدّر موصوف فحينئذ يصير هو المنادى و هو مفرد فيخرج عن كونه شبه مضاف، و لعلّه لمثل هذا لم يمثل به الشارح فالأحسن أن يمثل بنحو: «يا رؤوفاً بالعباد».

(و) مثال شبه المضاف المعطوف عليه نحو: («يا ثلاثة و ثلاثين») و نحوه إذا كان علماً، فيجب نصب الجزئين جماعاً، أمّا نصب الجزء الأوّل، فلأنّه شبيه بالمضاف، لأنّ الجزء من تمامه، إذ التسمية وقعت بمجموع الجزئين مع حرف العطف، و أمّا نصب الجزء الثاني فبالعطف على الجزء الأوّل قبل العلميّة، فتأمّل.

---

١. في المطبوعة «تغلب» و الظاهر أنّ الصحيح هو «ثَعْلَب» كما صرّح الأشموني بمذهبه هنا، انظر: شرح الأشموني: ٣/ ٢٣؛ و هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانيّ بالولاء، أبو العباس، المعروف بـ «ثعلب» (م ٢٩١ ق) إمام الكوفيّين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدّثا، مشهورا بالحفظ ولد و مات في بغداد. و أصيب في أواخر أيّامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة، فتوفّي على الأثر. من كتبه «الفصيح» و «شرح ديوان زهير» و «معاني القرآن» «إعراب القرآن» وغير ذلك. الأعلام: ١/ ٢٦٧.

٢. شرح التصريح: ٢/ ٢١٤.

٣. الصفحة: ٢٤١.

(و نحو زيد ضمّ و افتحنّ من) كلّ علم مضموم إذا وصف بإبن أو إبنة متّصلا مضافا إلى علم (نحو: أ زيد بن سعيد لا تهن) و «يا هند ابنة عاصم» ....

هذا إذا كان علماً، و أمّا إذا لم يكن علماً[1] فقيل: إنّه كذلک، و قيل: هو كـ «يا زيد والحارث» إذا قصد جماعة معيّنة و كـ «يا رجل و امرأة» إذا لم تقصد جماعة معيّنة، والمنادى الموصوف بالجملة والظرف كالنكرة غير المقصودة نحو: «يا حليماً لايبخل» و يجوز أن يجعل كالمقصودة، و أمّا المتبوع بسائر التوابع فكالمنادى غير المتبوع إلّا العلم المتبوع بـ «ابن»، والمسألة تحتاج إلى تفصيل أزيد.

حكم المنادى الموصوف بـ «ابن» و «ابنة»

(و نحو: «زيد» ضمّ و افتحنّ من كلّ علم مضموم)، حاصله أنّ المنادى المفرد المعرفة يجوز ضمّه و فتحه (إذا) كان علماً (وصف بـ «ابن» أو «ابنة») بشرط أن يكون «ابن» و «ابنة» (متّصلاً) بالمنادى بأن لايفصل بينهما فاصل، و بشرط أن يكون «ابن» و «ابنة» (مضافاً إلى علم) حاصله أن يكون «ابن» و «ابنة» بين العلمين (نحو: «أ زيد بن سعيد لاتهن» و) نحو: («يا هند ابنة عاصم»)، فيجوز ضمّ «زيد» و «هند» على الأصل، و يجوز أيضاً فتحهما، و في الفتح أقوال:

الأوّل: أنّه فتحة إتباع[2]، يعني آخر المنادى أتبع فتحة نون «ابن»، إذ الحاجز بينهما حرف ساكن أعني باء «ابن» والحرف الساكن حاجز غير حصين، فهو نظير ما تقدّم[3] في الأسماء الستّة من إتباع فاء «فم» الميم في الحركات، و من هنا منع بعضهم الفتح في الموصوف بـ «بنت»، لأنّ الحاجز و هو الباء المتحرّكة حصين، و كذلک منع في تصغير «ابن» نحو: «يا زيد بني عمرو» لتعذّر الإتباع لما ذكر.

---

١. انظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٦٢، و شرح التصريح: ٢/ ٢١٤.
٢. قال الأزهريّ: «عليه اقتصر في التسهيل». شرح التصريح: ٢/ ٢١٦.
٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٠٢.

و يجوز في هذه الحالة حذف ألف ابن خطّا.

والثاني: أنّه على تركيب المنادى كتركيب «خمسة عشر»[١]، فهو نظير ما تقدّم في باب «لا» النافية للجنس من نحو: «لا رجل ظريف في الدار» ببناء الصفة والموصوف على الفتح.

والثالث: على إقحام «ابن» و إضافة المنادى إلى ما بعد «ابن»[٢] لجواز إضافة ابن الشخص إليه بلا واسطة، والمنادى على هذا مضاف لا مفرد؛ فعلى القول الأوّل فتحة المنادى فتحة إتباع لا فتحة إعراب ولا فتحة بناء، و على القول الثاني فتحة بناء، و على الثالث فتحة إعراب؛ و فتحة «ابن» على الأوّل فتحة إعراب، و على الثاني بناء، و على الثالث قيل: إنّه فتح تخفيفاً[٣]، و قيل: فتح بالتبعيّة، لأنّ «ابن» تأكيد للمنادى والتأكيد لاينافي الإقحام، كما قيل ذلك في نحو: «يا سعد سعد الأوس» و في نحو: «يا زيد زيد اليعملات» و قد يأتي عن قريب[٤]، و مثل العلم المفرد المثنى والجمع إذا صارا علماً[٥].

(و يجوز في هذه الحالة) أي في حالة كون المنادى علماً مفرداً موصوفاً بـ «ابن» متّصل مضاف إلى علم (حذف الف «ابن» خطّاً) كما أنّها تحذف لفظاً، لأنّها همزة وصل.

و إذا وقع الابن بين علمين في غير النداء و كان صفة لما قبله يحذف التنوين من العلم الأوّل و يحذف الألف من الابن خطّاً كما في النداء نحو: «جاء زيد بن عمرو» بحذف التنوين من «زيد» و بحذف الألف خطّاً، و يجوز ثبوت التنوين في الضرورة.

هذا و في حاشية المغني في باب ضمير الفصل أنّ حذف هذين إنّما هو فيما كان العلم الثاني الأب الأقرب، فإن كان جداً لا يجوز ذلك الحذف، و يأتي في باب همزة الوصل نصّ الحاشية.

---

١. اقتصر عليه الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر. شرح التصريح: ٢/ ٢١٦.

٢. قال الأزهريّ: «حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين». شرح التصريح: ٢/ ٢١٦.

٣. هذا هو المختار عند البصريّين غير المبرّد. المصدر السابق.

٤. الصفحة: ٢٦٣.

٥. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧.

و الضمّ حتم إن فصل، نحو: «يا سعيد المحسن بن خالد». (و) كذا (الضمّ إن لم يل الابن) بالرّفع (علما أو) لم (يل الابن) بالنّصب (علم قد حتما) نحو: «يا غلام بن أخينا» و «يا زيد بن أخينا» و «يا غلام بن زيد».

و إن كان الابن خبراً انعكس الحكم فينوّن العلم الأوّل و تثبت ألف «ابن» خطّاً نحو: «زيد ابن عمرو» و كذا إن لم يقع بين علمين نحو: «جاء زيد ابن أخينا» بتنوين «زيد» و إثبات ألف «ابن» خطّاً، فالحكم المذكور مشروط بشيئين: الأوّل أن تقع الابن بين علمين، والثاني أن يكون الابن صفة للعلم الأوّل لاخبراً و إذا فقد أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله أعني التنوين.

(والضمّ) للمنادى (حتم إن فصل) بينه و بين «ابن» فاصل (نحو: «يا سعيد المحسن ابن خالد» و كذا الضمّ) للمنادى (إن لم يل الابنُ بالرفع)، لأنّه فاعل «يل» (علماً)، و بعبارة أخرى إن لم يكن قبل «ابن» علم.

(أو لم يل الابنَ بالنصب)، لأنّه مفعول «يل» (علم) و بعبارة أخرى لم يقع بعد «ابن» علم الضمّ (قد حتم) في الصورتين، و كذا إذا لم يقع قبل «ابن» و لا بعده علم.

و مثال هذه الصورة (نحو: «يا غلام ابن أخينا») فليس قبل «ابن» و لا بعده علم (و) أمّا مثال الصورة الثانية من الصورتين المذكورتين في النظم فهو نحو: («يا زيد ابن أخينا») فليس بعد «ابن» علم (و) أمّا مثال الصورة الأولى منهما فهو نحو: («يا غلام ابن زيد») فلم يقع قبل «ابن» علم، ففي هذه الصور الثلاث يجب فتحه و يجب ضمّ المنادى، و لايجوز إسقاط ألف «ابن» خطّاً و هكذا يجب الضمّ للمنادى إذا لم يكن الابن الواقع بعده صفة له، بأن كان بياناً له أو بدلاً، أو كان الابن أيضاً منادى حذف منه حرف النداء نحو: «يا زيد ابن عمرو»، هذا مثال للجميع فعليك بالتطبيق، و حكم ألف «ابن» الإثبات خطّاً؛ و كذا إذا كان المنادى موصوفاً بغير الابن نحو: «يا زيد الفاضل»، و بعضهم أجاز في هذه الصورة فتح المنادى و استشهد بقوله:

(و اضمم أو انصب ما اضطرارا نوّنا ممّا له استحقاق ضمّ بيّنا) نحو: «سلام الله يا مطر عليها»، «يا عديّا لقد وقتك الأواقي» و الأوّل أولى إن كان علماً قاله في الكافية.

فما كعب بن مامة و ابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا [1]

فإنّه روي بفتح «عمر» و «الجواد».

اضطرار تنوين المنادى

(واضمم) بناء (أو انصب ما) أي منادى (اضطراراً نوّن) أي إذا اضطرّ الشاعر إلى تنوين المنادى جاز له ضمّة بناء مع التنوين اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة أعني التنوين، و جاز له نصبه إعراباً تشبيهاً بالنكرة غير المقصودة.

و هذا الحكم أي جواز الوجهين إنّما هو فيما إذا كان المنادى (ممّا له استحقاق ضمّ بيّنا) أي إذا كان المنادى مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة (نحو: «سلام الله يا مطر عليها»[2]) بتنوين «مطر» للضرورة مع بقاء الضمّ على الأصل اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة و نحو: («يا عديّاً لقد وقتك الأواقي»[3]) بنصب «عديّاً» مع التنوين للضرورة تشبيهاً بالنكرة غير المقصودة.

(و الأوّل) أي الضمّ بناء مع التنوين (أولى إن كان) المنادى (علماً) كالبيت الأوّل لشدّة شبه العلم بكاف «أدعوك» من حيث أصالة التعريف (قاله في الكافية)[4]، و قال فيها أيضاً: إنّ الضمّ مع التنوين مرجوح إذا كان المنادى نكرة مقصودة لضعف شبهها بكاف «أدعوك» لكون تعريفها طارئاً بالنداء.

---

١. أنشد الكوفيّون هذا البيت لمذهبهم، و البيت لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز؛ شرح التصريح: ٢/ ٢١٨.

٢. شطر من بيت للأحوص؛ المصدر السابق: ٢/ ٢٢١.

٣. شطر من بيت للمهلهل بن ربيعة؛ المقتضب: ٤/ ٢١٤.

٤. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٣.

(و باضطرار خصّ جمع يا و أل) نحو: «فيا الغلامان اللّذان فرّا» و لا يجوز في السّعة خلافا للبغداديّين كراهة الجمع بين أداتي التّعريف.

جمع «يا» و «ال»

(و باضطرار) في الشعر (خصّ جمع «يا» و) ما فيه («ال» نحو) قول الشاعر:

(فيا الغلامان اللذان فرّا) إيّاكما أن تكسبانا شرّاً [١]

حيث جمع «يا» والمعرّف بـ «ال» للضرورة الشعريّة. و قيل: لاضرورة فيه لتمكّنه من أن يقول: «فيا غلامان اللذان فرّا»[٢].

قال الدماميني[٣] على ما نقل عنه الچلبي في بحث القصر: "إنّ هذا يقتضي عدم تحقّق الضرورة دائماً أو غالباً، لأنّ الشعراء قادرون على تغيير التراكيب و الإتيان بالأساليب المختلفة فلا يتحقّق تركيب مفيد لامندوحة لهم عنه ـ ثمّ قال ـ والمختار في تفسير الضرورة عندهم أن يقال: هي ما لم يرد إلّا في الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا" انتهى فتأمّل، ولايختصّ هذا الحكم بـ «يا» بل جميع حروف النداء كذلك.

(و) الحاصل أنّه (لايجوز) جمع حرف النداء والمعرّف بـ «ال» (في السعة خلافاً للبغداديّين)، فإذا أريد نداء ما فيه «ال» يجب الفصل بينهما بـ «أيّ» و «ها» التنبيه نحو: «يا أيّها الساقي» أو بـ «أيّ» و اسم الإشارة نحو: «يا أيّهذا الرجل» أو باسم الإشارة فقط نحو: «يا هذا الرجل» و ذلك لـ (كراهة الجمع بين أداتي التعريف) بلا فاصلة، لأنّ «يا» حرف تعريف كـ «ال»، و فيه وجه آخر أدقّ يأتي عن قريب.

حاصل الكلام أنّهم لمّا استكرهوا اجتماع أداتي التعريف فلجأوا إلى أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم، و في الحقيقة ذلك الذي يزيل

---

١. أنشده النحويّون بلا نسبة إلى شاعر معيّن.

٢. المقتضب للمبرّد: ٤/ ٢٤٣.

٣. مضت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٥٤.

....

الإبهام فوجدوا لذلک «أيّ»، لأنّه وضع مبهماً فلم يجز «يا أيّ» بل لزم أن يرادفه ما يزيل إبهامه و ذلک اسم الجنس المعرّف باللام، و يجري مجراه «الذي» و فروعها، و قد يجري مجرى اسم الجنس اسم الإشارة الموصف به، و قد ينوب اسم الإشارة عن «أيّ» فلايحتاج إلى مزيل إبهام فيقال: «يا هذا»، لأنّ إبهامه يزيل بالإشارة الحسّيّة.

والتزم حينئذ رفع المعرّف باللام كما سيأتي عن قريب ولايجوز نصبه و إن كان حكم تابع منادى المضموم جواز الوجهين كما سيأتي أيضاً و إنّما التزم رفعه ليكون حركته الإعرابيّة موافقة للحركة البنائيّة التي هي علامة كون الاسم منادى ليدلّ التزام الرفع على أنّ هذا المعرّف باللام هو المنادى حقيقة و إنّما جعل تابعاً لعدم جواز الجمع بينه و بين «ال» و «يا».

والتزم في توابع المعرّف أيضاً الرفع، سواء كان تابعه مفرداً نحو: «يا أيّها الرجل الظريف» أم مضافاً نحو: «يا أيّها الرجل ذو مال» لأنّ التوابع حينئذ توابع منادى معرب، إذ المعرّف باللام كما يأتي عن قريب معرب و جواز الوجهين إنّما يكون في توابع المنادى المبنيّ، و لنعم ما قيل في المقام: إنّ المعرّف بـ «ال» هنا كالنعامة، إذا قيل: لم وجب رفعه؟ قيل: إنّه المنادى حقيقة، و إذا قيل: فيجب على هذا أن يجوز في تابعه ما يجوز في تابع المنادى المفرد المعرفة، قيل: إنّه ليس نفس المنادى بل مثله.

و في «أيّ» هذه يعني التي تفصل بين «يا» و «ال» قولان:

الأوّل: أنّها نكرة موصوفة حذف ما أضيفت هي إليه و عوّض عنه «ها» التنبيه، و لايكون «أيّ» غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلّا في النداء والحكاية و سيجيء حكم «أيّ» في الحكاية في باب الحكاية إن شاء الله.

والثاني: أنّها موصولة حذف صدر صلتها للتخفيف، لأنّ المنادى طالب للتخفيف بدليل ترخيمه، والتقدير «يا أيّ هو الرجل».

و محلّ جواز نداء ما فيه أل إذا كانت لغير العهد، فإن كانت له لم يناد أصلا قاله ابن النّحّاس في تعليقه (إلّا مع الله) فيجوز في السّعة أيضاً ....

و ردّ بأنّه ليس لنا عائد يجب حذفه دائماً، و لا موصول التزم كون صلته جملة اسميّة. و أجيب عن ذلک بأنّ «ما» في «لا سيما زيد» برفع «زيد» كذلک[1].

و كيف كان فالقول الأوّل أرجح و إن كان استعمال الموصولة أكثر حتّى قيل: إنّ الموصوفة غير مسموعة من العرب إلّا في باب النداء، و وجه الأولويّة أنّ جعل المعرّف بـ«ال» وصفاً أقرب بدلالة على كونه منادى في الحقيقة بخلاف جعله موصولاً فتدبّر.

(و محلّ جواز نداء ما فيه «ال») مع الفصل المذكور (إذا كانت) «ال» (لغير العهد، فإن كانت) «ال» (له) أي للعهد (لم يناد أصلاً)، لأنّ العهد ملازم للغيبة والنداء ملازم للخطاب، فيلزم من نداء ما فيه «ال» للعهد الجمع بين المتنافيين، (قاله ابن النحّاس[2] في تعليقه).

و قال بعض آخر: إنّ جميع أقسام «ال» فيه معنى العهد و هو يتضمّن معنى الغيبة و لذلک وجب الفصل بينه و بين حرف النداء، لأنّ النداء للحاضر.

قيل: إنّ هذه المباحث لايحسن ذكرها هنا، لأنّها تجيء عن قريب[3] في أحكام توابع المنادى في قوله:

و «أيّها» مصحوب «ال» بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة

ولكنّه وهم، إذ البحث هنا من حيث أحكام المنادى مع «يا» و هناک من حيث أحكام خصوص «أيّ» أو من حيث توابع المنادى، فلا تكرار ولا تقديم، فتأمّل.

حاصل الكلام أنّه لايجوز في السعة جمع «يا» و «ال» (إلّا مع) اسم (الله) جل جلاله، (فيجوز) نداؤه بلا فصل (في السعة أيضاً) و إن كان يلزم منه جمع «يا» و «ال».

---

١. انظر: مغني اللبيب: ١٠٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ١٦٧.

٣. الصفحة: ٢٦٠.

لكثرة الاستعمال، و يجوز حينئذ قطع ألفه و حذفها، (و) إلّا مع (محكيّ الجمل) نحو: «يا الرّجل منطلق».

و علّله بعضهم بأنّ ذلک (لكثرة الاستعمال)، و عّلل بعض آخر[1] بأن «ال» لاتفارق اسم الجلالة، لأنّها عوّض عن الهمزة، إذ أصله «إله» فحذفت الهمزة و عوّضت عنها «ال» فلزمت الكلمة فصارت «ال» كأنّها من نفس الكلمة، (و) لذلک (يجوز حينئذ قطع ألفه) أي عدم حذفه في درج الكلام، فيجوز أن يقال: «يا ألله» بإثبات الألف مفتوحة في التلفّظ، (و) يجوز (حذفها) نظراً إلى أصلها، لأنّها همزة وصل و هي تحذف في الدرج حين التلفّظ.

قال الرضيّ[2]: "يختصّ لفظة «الله» بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسمّاها بخصائص، منها حذف حرف الجرّ منها قياساً مع بقاء عملها في القسم، و منها اجتماع «يا» واللام في النداء، و منها قطع الهمزة فيه ـ أي في النداء ـ و في «أيا ألله» و «ها ألله» و همزة الاستفهام نحو: «آلله»، و منها تعويض الميم عن حرف النداء نحو: «اللّهم»، و منها تفخيم لامه بعد الضمّ والفتح و ترقيقها بعد الكسر"[3] قال كلّ ذلک في بحث حروف الجرّ.

و نقل في المصباح عن بعضهم في مادّة «إله» أنّه علّل بعض ما ذكر بأنّ اسم الله تعالى أجلّ أن ينطق به إلّا على أجمل الوجوه[4].

(و إلّا مع محكيّ الجمل) أي إلّا مع الجملة التي صار علماً، فإنّها تحكى بجميع أجزائها و إعرابها و لايجوز التصرّف فيها كما تقدّم ذلک في باب العلم (نحو: «يا الرجل منطلق») إذا كان علماً.

---

١. سيبويه؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٢٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧. نقل مع تصرّف.

٤. المصباح المنير: ٢٠.

(و الأكثر) في اسم الله تعالى إذا نودي أن يقال (اللّهمّ بالتّعويض) عن حرف النّداء ميما مشدّدة في آخره، و لذا لا يجمع بينهما (و شذّ يا اللهمّ) الآتي (في قريض) أي شعر، و هو قوله:

إنّي إذا ما حدث المّا أقول يا اللّهمّ يا اللّهمّا

(و) لكنّ (الأكثر في اسم «الله» تعالى إذا نودي) أي إذا أريد نداؤه أن يحذف حرف النداء و هو «يا» خاصّة، لأنّها أمّ الباب و (يقال: «اللّهمّ» بالتعويض عن حرف النداء ميماً مشدّدة في آخره و لذا لايجمع بينهما) أي بين حرف النداء والميم المشدّدة لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض، و لم تزد في مكان المعوّض عنه لئلّا يجتمع زيادة الميم و «ال» في أوّل الكلمة.

(و شذّ) الجمع بينهما أي الميم والياء بأن يقال: («يا اللّهم») و ذلک للزوم الجمع بين العوض والمعوّض و هو غير جائز لكونه شبيهاً بنقض الغرض (إلّا في قريض أي شعر و هو قوله:

إنّي إذا ما حدث ألّما أقول: يا اللّهمّ يا اللّهمّا)[1]

و قال جماعة: إنّ الميم المشدّدة فعل أمر من «أمّ، يؤمّ» کـ «قصد، يقصد» وزناً و معنى حذفت همزته في الدرج خطّاً على خلاف القياس أو لكثرة الاستعمال كهمزة «ابن» بين العلمين والتزم الحذف.

و ردّ ذلک بأنّه يصحّ أن يقال: «اللّهم أمّنا بخير» فلو صحّت مقالتهم يلزم فيه التكرار والأصل عدمه[2] فتأمّل.

خاتمة: إذا سمّي شخص بقولنا: «الذي قام» فحكمه ما تقدّم من عدم جواز ندائه إلّا بفاصل، فإنّ المنادى إنّما هو «الذي» دون صلته فهو شبيه «يا عبد الله» و ذلک بخلاف الجملة نحو: «الرجل منطلق» فيجوز نداؤه بلافصل.

---

١. لأبي خراش الهذليّ؛ الحماسة الصريّة: ٢/ ٤٣١.

٢. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٢٤.

....

والفرق أنّ المانع في «الذي» قبل النداء لام التعريف و هو باق بعد التسمية، و في الجملة كونها جملة و قد زالت بالتسمية مع أنّ اللام فيها داخلة على جزء الاسم بخلاف الموصول، فإنّها داخلة على جميعها فتأمّل فإنّه دقيق.

أحكام توابع المنادى

(فصل) في احكام توابع المنادى؛ (تابع) المنادى (ذي الضّمّ المضاف) صفة التّابع (دون أل ألزمه نصبّا) إذا كان نعتا أو توكيدا أو بيانا (كأزيد ذا الحيل).

(فصل في أحكام توابع المنادى)

واجب النصب

(تابعَ المنادى ذي الضمّ) يعني المنادى المبنيّ على الضمّ أو على ما يرفع به، (المضافَ) منصوب، لأنّه (صفة «التابع») في أوّل البيت حال كون التابع (دون «ال» ألزمه) أي التابع (نصباً).

حاصل العبارة: أنّه يجب نصب تابع المنادى المبنيّ على ما يرفع به إذا كان التابع مضافاً مجرّداً من «ال»، و ذلک ليس في كلّ تابع، بل (إذا كان نعتاً أو توكيداً أو) كان (بياناً) أي عطف بيان؛ مثال النعت (كـ «أ زيد ذا الحيل»)، و مثال التوكيد نحو: «يا تميم كلّهم»، و مثال عطف البيان: «يا رجل عبد الله».

و إنّما وجب نصب هذه التوابع، لأنّها إذا وقعت منادى تنصب، فإذا وقعت توابع أولى، لأنّ حرف النداء و هو موجب للبناء لايباشرها حينئذ.

و أجاز ابن الأنباريّ رفعه. (و ما سواه) أي سوى المضاف المجرّد من أل كالمفرد، و المضاف المقرون بها (ارفع) حملا على اللّفظ، نحو: «يا زيد العاقل و الكريم الأب» و «يا تميم أجمعون» و «يا غلام بشر» (أو انصب) حملا على الموضع ....

(و أجاز ابن الأنباريّ[1]) تبعاً لجماعة من الكوفيّين منهم الكسائيّ[2] والفرّاء[3] والطوال[4] (رفعه) أي النعت، و كذا التوكيد، و أمّا عطف البيان فقيل: إنّه قريب الشبه بالبدل، والبدل إذا كان مضافاً يجب نصبه و لايجوز رفعه، لأنّه كالمستقل كما سيأتي فكذا ما أشبهه.

جائز الرفع و النصب

(و ما سواه أي سوى المضاف المجرّد من «ال» كالمفرد) أي كالتابع المفرد، سواء كان مع اللام أو بدونها (و) التابع (المضاف المقرون بها) أي بـ «ال» (ارفع حملاً على اللفظ).

مثال النعت المفرد (نحو: «يا زيد العاقل») فرفع «العاقل» حملاً على لفظ المنادى، لأنّ بناء المنادى عرضيّ فيشبه المعرب فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظ، فإنّه مضموم، و كذا إذا كان بحكم المضموم نحو: «يا زيدان العاقلان» و «يا زيدون العاقلون» و قس عليه سائر الأمثلة (و) مثال النعت المضاف المقرون بـ «ال» نحو: «يا زيد (الكريم الأب»، و) مثال التأكيد المفرد نحو: («يا تميم أجمعون»، و) مثال عطف البيان المفرد نحو: («يا غلام بشر») برفع «بشر».

(أو انصب) التابع في جميع هذه الأمثلة (حملاً على الموضع) أي على المحلّ، لأنّ حقّ تابع المبنيّ أن يكون تابعاً لمحلّه، لأنّ وصف التابعيّة في التابع إنّما هو باعتبار الإعراب فالحركة البنائيّة

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٢٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٤. الطوال النحويّ الكوفيّ، يكنى أبا عبد الله. من أصحاب محمّد بن زياد الفرّاء النحويّ. قال أبو العباس ثعلب: «كان الطّوال حاذقا بإلقاء المسائل العربية، وكان سلمة حافظاً لتأدية ما فى الكتب، وكان ابن قادم حسن النظر فى العلل»؛ وهؤلاء الثلاثة الأجلّاء من أصحاب الفرّاء و لم يشتهر للطّوال تصنيف. إنباه الرواة: ٢/ ٩٢.

نحو: «يا زيد العاقل و الكريم الأب» و «يا تميم أجمعين» و «يا غلام بشرا». (و اجعلا كمستقلّ نسقا) مجرّدا من أل (و بدلا) فضمّهما حيث يضمّ المنادى و انصبهما حيث ينصب و إن كان المتبوع بخلاف ذلك. (و إن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان)

في اللفظ لا أثر له في التابعيّة، و الإعراب هاهنا في المحلّ و هو النصب على المفعوليّة (نحو: «يا زيد العاقل»)، و «يا زيدان العاقلين» و «يا زيدون العاقلين» (و) «يا زيد (الكريم الأب» و «يا تميم أجمعين» و «يا غلام بشراً»).

و لايذهب عليك أنّه يظهر من عدّ تمثيله للتابع المضاف المقرون بـ«أل» في التأكيد و عطف البيان عدم وجوده في كلامهم و إلّا فجميع أقسام التوابع الثلاثة المرفوعة والمنصوبة ثمانية عشر و قد ذكر الشارح ثمانية منها و لعلّ الوجه فيه ما ذكرنا فتأمّل جيّداً.

ما جعل كالمستقلّ

(و اجعل كمستقلّ) عطفاً (نسقاً) إن يكن (مجرّداً من «ال») و أمّا إذا لم يكن مجرّداً منها ففيه خلاف يأتي بعيد ذلك (و) كذا اجعل كمستقلّ (بدلاً فضمّهما) بناء (حيث يضمّ المنادى)، فمثال البدل نحو: «يا رجل زيد» و مثال عطف النسق: «يا رجل و زيد»، فيجب في المثالين ضمّ «زيد» كما يجب الضمّ لو قلت: «يا زيد» و قس عليه التثنية والجمع. (و انصبهما حيث ينصب المنادى)، فمثال البدل نحو: «يا زيد أبا عبدالله»، و مثال عطف النسق نحو: «يا زيد و أبا عبدالله»، فيجب في هذين المثالين نصب «أبا»، لأنّه مضاف كما يجب نصبه لو قلت: «يا أبا عبدالله» و هذا الحكم ثابت في التابع (و إن كان) الحكم في (المتبوع بخلاف ذلك) كالمثالين الأخيرين فضلاً عمّا إذا كان حكم المتبوع أيضاً كحكم التابع كالمثالين الأوّلين.

(و إن يكن مصحوب «ال» ما نسق)، و بعبارة أخرى إذا لم يكن عطف النسق مجرّداً من «ال» بل كان مقروناً بها، و معلوم أنّه حينئذ لايكون مضافاً معنويّة، لأنّ «ال» يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقيّة، (ففيه وجهان) إذا كان مفرداً، و أمّا إذا كان مضافاً إضافة لفظيّة فظاهر إطلاق الناظم و تقرير الشارح أنّه أيضاً كذلك، فنسبة القول بوجوب النصب إلى

نصب و هو عند أبي عمرو و يونس و الجرميّ يختار (و رفع) و هو عند الخليل و المازنيّ و المصنف (ينتقى) ....

الشارح في هذه المسألة إذا كان عطف النسق مضافاً بإضافة لفظيّة خطأ، و في المسألة وجهان:

أحدهما: (نصب) عطف النسق، (و هو) أي النصب (عند أبي عمرو) بن العلاء[1] الذي هو أحد القرّاء (و يونس[2] والجرميّ[3] يختار) مع تجويزهم الرفع.

و علّلوا ترجيح النصب بأنّه لمّا امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة وجود اللام فيه لايمكن فرضه منادى مستقلاً فجعل له حكم التبعيّة، و تابع المبنيّ تابع لمحلّه والمحلّ النصب.

(و) الثاني: (رفع) عطف النسق، (و هو) أي الرفع (عند الخليل) بن أحمد[4] و هو أستاذ سيبويه[5] (والمازنيّ[6] والمصنّف ينتقى) أي يختار مع تجويزهم النصب.

و علّلوا ترجيح الرفع بأنّ المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقلّ، فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء، و هي الضمّة أو ما يقوم مقامها، ولكن لمّا لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعراباً قضاء لحقّ المقام بقدر الإمكان فصارت رفعاً.

---

١. زبّان بن عمّار التميمّي المازنيّ البصريّ، أبو عمرو، ويلقّب أبوه بالعلاء (م ١٥٤ ق) من أئمّة اللغة والأدب، وأحد القرّاء السبعة. ولد بمكّة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربيّة والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية. له أخبار وكلمات مأثورة. الأعلام: ٣/ ٤١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ١٨٤.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٥.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٦. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٢٧.

و فصّل المبرد بين ما فيه أل للتعّريف، فالنّصب و ما لا فالرّفع (و أيّها) مبتدأ أوّل (مصحوب أل) مبتدأ ثان (بعد) أي بعد أيّها، حال كونه (صفة) لها (يلزم) و هو الخبر لأنّها مبهمة، فلا تستعمل بغير صلة ....

(و) لكن (فصّل المبرّد[١] بين ما فيه «ال» للتعريف فالنصب و ما لا فالرفع) و إليه أشار في الصمديّة بقوله: "والمبرّد إن كان كالخليل فكالخليل و إلّا فكيونس" فراجع شرحنا على الصمديّة[٢].

و يجوز في الضمير المتّصل بتابع المنادى الخطاب نظراً إلى كون المنادى مخاطباً، و يجوز فيه الغيبة نظراً إلى أنّ الاسم الظاهر بدل الغيبة كما قاله علماء المعاني، فيجوز أن يقال: «يا قوم كلّهم» و يجوز أن يقال: «يا قوم كلّكم» و كذا بقيّة الضمائر الراجعة إلى المنادى.

واجب الرفع

(و «أيّها») في تركيب هذا البيت خلاف بينهم، فعند الشارح «أيّها» (مبتدأ أوّل) و (مصحوب «ال») مرفوع (مبتدأ ثان)، و قال غيره: الأرجح أن يكون مصحوب «ال» منصوباً على أنّه مفعول مقدّم بـ «يلزم» و (بعد) حال لمصحوب «ال» عند الجميع (أي بعد «أيّها») و «صفة» أيضاً حال لمصحوب «ال» أي (حال كونه) أي مصحوب «ال» (صفة لها) أي لـ «أيّ» (يلزم و هو الخبر) للمبتدأ الثاني أعني مصحوب «ال» على رأي الشارح، والجملة خبر للمبتدأ الأوّل و عامل ناصب لمصحوب «ال» على رأي غيره و خبر للمبتدأ أعني «أيّها».

و حاصل معنى البيت أنّه إذا كان المنادى لفظة «أيّ»، سواء كان مع «ها» التنبيه أو بدونها يجب أن توصف بما فيه «ال»، (لأنّها) أي «أيّ» (مبهمة) فتحتاج إلى صلة ترفع إبهامها، (فلاتستعمل) كلّ واحد من أقسام «أيّ»، سواء كانت في النداء أم لا (بغير صلة) بالمعنى الأعمّ

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٢. الكلام المفيد: ١٤٥.

إلّا في الجزاء و الاستفهام، فلمّا لم توصل ألزم الصّفة لتبيّنها و هي معربة (بالرّفع لدى ذي المعرفة) نحو: ﴿يا أَيُّهَا الْإِنْسانُ إِنَّكَ كادِحٌ﴾، و قد تزاد فيها التّاء للمؤنّث نحو: ﴿يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾. (و) وصف أيّ باسم الإشارة، نحو: (أيّهذا) و ....

أي مطلق ما تكون رافعة لإبهامها (إلّا في) الشرط و (الجزاء) أي إلّا «أيّ» الشرطيّة (والاستفهام) لجواز حذف صلتهما أعني المضاف إليه المبيّن لهما، فإنّه يحذف من كل واحد منهما نحو: **﴿أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى﴾**[1] أي «أيّ اسم»، و نحو: «أيّ جاءك» (فلمّا لم توصل) أي فلمّا لم يؤت لها بصلة مبيّنة لها في باب النداء (ألزم الصفة) المقترنة بـ «ال» (لتبيّنها و هي) أي الصفة المقترنة بـ «ال» (معربة بالرفع) فقط كما أشرنا إليه آنفاً ولايجوز نصبه (لدى ذي المعرفة) و إن كان صفة، و حقّها جواز الوجهين الرفع والنصب كما تقدّم آنفاً[2] في قوله:

و ما سواه ارفع أو انصب واجعلا   كمستقلّ نسقاً و بدلاً

و إنّما التزموا رفعه لما تقدّم من أنّه هو المقصود بالنداء، فالتزموا رفعه ليكون حركته الإعرابيّة موافقة للحركة البنائيّة التي هي علامة المنادى، فيدلّ على أنّه هو المنادى حقيقة، لأنّ في كلّ مخالفة للقواعد إشارة إلى نكتة والنكتة هنا الدلالة المذكورة، فهذه الصفة بمنزلة المستثنى عن قوله: «و ما سواه ارفع» إلخ (نحو: **﴿يا أَيُّهَا الْإِنْسانُ إِنَّكَ كادِحٌ﴾**[3])، فلايجوز في «الإنسان» إلّا الرفع (و قد تزاد فيها) أي في «أيّ» (التاء للمؤنّث نحو: **﴿يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾**[4]).

(و وصف «أيّ» باسم الإشارة) الموصوف بذي اللام (نحو: «يا أيّهذا) الرجل» (و

---

١. الإسراء: ١١٠.

٢. الصفحة: ٢٥٧.

٣. الانشقاق: ٦.

٤. الفجر: ٢٧.

بالموصول، نحو: (﴿يا أَيُّهَا الَّذي﴾ ورد) فقبل و منه: «ألا أيّهذا الباخع الوجد نفسه»، ﴿يا أَيُّهَا الَّذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾. (و وصف أيّ بسوى هذا) الذي ذكر (يردّ) على قائله و لايقبل منه. (و ذو إشارة كأيّ في) لزوم (الصّفة) المرفوعة لها (إن كان تركها) أي الصّفة (يفيت المعرفة) فإن لم يكن جاز النّصب و هو لا يوصف إلّا بما فيه أل.

بالموصول نحو): (﴿يا أَيُّهَا الَّذي﴾ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[1] (ورد) في كلام الفصحاء (فقبل، و منه «ألا أيّهذا الباخع الوجد نفسه»[2]) و منه أيضاً (﴿يا أَيُّهَا الَّذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾) كما أشار إليه الناظم.

(و وصف «أيّ» بسوى هذا الذي ذكر) من المعرّف باللام و اسم الإشارة والموصول (يردّ على قائله و لايقبل منه) فلايقال: «يا أيّها الأعشى» ولا «يا أيّتها المدينة»، و كذلك لايقال: «يا أيّها الفضل» و «يا أيّها الحارث»، لأنّ اللام فيها ليست للتعريف، إذ هي في الأوّلين للغلبة و في الآخرين للمح ما عنه نقل كما تقدّم في باب العلم.

(و ذو إشارة) أي اسم الإشارة (كـ «أيّ» في لزوم الصفة المرفوعة لها)، حاصل الكلام أنّ اسم الإشارة مثل «أيّ» في وجوب توصيفها بمصحوب «ال»، و في لزوم الرفع في صفتها (إن كان تركها أي) ترك (الصفة يفيت المعرفة) بأن كان المقصود بالنداء هو الصفة المعرّفة بـ «ال» و إنّما أتي باسم الإشارة للفصل بين حرف النداء و «ال».

(فإن لم يكن) كذلك بأن كان المقصود بالنداء نفس اسم الإشارة والمعرّف أتي صفة للتوضيح و نحوه فحينئذ (جاز النصب، و هو) أي اسم الإشارة (لايوصف إلّا بما فيه «ال») و هذا الحكم لايختصّ بكونه منادى بل في غيره أيضاً كذلك.

---

١. الحجر: ٦.

٢. شطر من بيت لذي الرمة؛ المفصل في صنعة الإعراب: ٦٣.

و (في نحو:) «يا (سعد سعد الأوس») و «يا زيد زيد اليعملات الذّبل» و كلّ ما كرّر فيه اسم مضاف في النّداء (ينتصب ثان) لأنّه مضاف (و ضمّ و افتح أوّلا تصب) أمّا الضّمّ فلأنّه مفرد معرفة، و أمّا النّصب فلأنّه مضاف إلى ما بعد الثّاني و هو تأكيد عند سيبويه، و قال المبرّد: إلى محذوف، و الفرّاء كلاهما إلى ما بعد الثّاني.

(و في نحو: «يا سعد سعد الأوس» و) كذا في نحو: («يا زيد زيد اليعملات الذبل»[1]) و كذلك في نحو: «يا تيم تيم عدي» (و) الحاصل أنّه (كلّما كرّر فيه اسم مضاف في النداء ينتصب ثان) أي ينتصب الاسم الثاني، (لأنّه) إمّا تابع لمضاف أو تابع (مضاف)، و أيّاً ما كان لايجوز فيه إلّا النصب، و يظهر وجه الترديد من بيان قوله: (و ضمّ) بناء (وافتح) إعراباً (أوّلاً) أي الاسم الأوّل (تصب، أمّا الضم فلأنّه) أي الاسم الأوّل منادى (مفرد معرفة)، إذ هو لم يضف إلى شئ كما هو الظاهر (و أمّا النصب فلأنّه) أي الأوّل (مضاف إلى ما بعد الثاني و هو) أي الثاني (تأكيد) لفظيّ للأوّل (عند سيبويه[2]) و أستاذه الخليل[3] و على قولهما يبنى الوجه الأوّل من الترديد المتقدّم في الثاني. (و قال المبرّد[4]:) إنّ الأوّل مضاف (إلى) مضاف إليه (محذوف) بقرينة المضاف إليه المذكور للثاني و على قوله يبنى الوجه الثاني من الترديد. (و) قال (الفرّاء[5]:) إنّ كليهما مضاف (إلى ما بعد الثاني) و على قوله يبنى كلا الوجهين من الترديد المذكور، فتأمّل.

١. شطر من بيت لعبد الله بن رواحة؛ شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٥.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

فصل في (المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم) و فيه المضاف إلى المضاف إليها (و اجعل منادى صحّ) كغلام و ظبي ....

(فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

لايذكر في هذا الفصل إلّا ما ذكر في الفصل الذي تقدّم في آخر باب الإضافة[1] عند قوله:

آخر ما أضيف لليا اكسر إذا   لم يک معتلاً کـ «رام» و «قذى»

فهو من أوضح أقسام التكرار، اللهم إلّا أن يجعل من قبيل ذكر الخاصّ بعد العامّ حيث كان الكلام هناک في مطلق المضاف إلى ياء المتكلّم، سواء كان المضاف منادى أم لا، بخلافه هاهنا، فإنّه فيما كان المضاف منادى، أو يجعل الفارق بين الفصلين ما أشار بقوله: (و فيه) أي في هذا الفصل يذكر أحكام المنادى (المضاف إلى المضاف إليها) أي ياء المتكلّم و مع ذلک كلّه الفصل المتقدّم أوفى بتأدية أحكام المضاف إلى ياء المتكلّم فراجع حتّى تعرف بعض ما لم نذكره هنا.

حكم المنادى الصحيح

(واجعل منادى صحّ) عند النحاة حقيقة بأن لايكون آخره حرف علّة و إن كان أوّله أو وسطه حرف علّة، أو صحّ عندهم حكماً بأن كان جارياً مجرى الصحيح و هو ما كان في آخره واو أو ياء ما قبلها ساكن نحو: «دلو» و «ظبي». و إنّما كان هذا جارياً مجرى الصحيح لما تقدّم في الفصل المتقدّم من أنّ حرف العلّة بعد السكون لايثقل عليها الحركة، لأنّ الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو: «وعد» و «يسر» فكذلک لايثقل الحركة عليها بعد السكون، فما صحّ عندهم حقيقة (کـ «غلام» و) ما صحّ عندهم حكماً نحو: ((«ظبي»

---

١. الجزء الثاني، الصفحة: ٣٦٨.

(إن) بكسر الهمزة (يضف ليا) على وجه من أوجه خمسة أحسنها أن تحذف الياء و تبقي الكسرة للدّلالة عليها (كعبد) ....

إن ـ بكسر الهمزة)، لأنّها شرطيّة ـ (يضف لياء) المتكلّم اجعل المنادى مع الياء (على وجه من أوجه خمسة) ذكرناها في الفصل المتقدّم مستوفاة مع ذكر ما يلزم بيانه في كلّ واحد منها.

فنقول هنا على سبيل الإجمال: (أحسنها) أي أحسن وجوه الخمسة (أن تحذف) أنت (الياء و تبقي الكسرة) التي قبل الياء (للدلالة عليها) أي على الياء بعد الحذف (كـ «عبدِ») بكسر الدال.

و علّل حذف الياء بأنّه أجري ياء المتكلّم و إن كان كلمة مستقلّة مجرى لام الفعل من الكلمة في الحذف نحو الياء من «يسر» من قوله تعالى: ﴿وَ اللَّيْلِ إِذا يَسْرِ﴾[1].

و اعلم أنّه نقل في بعض الحواشي أنّه ذكر الشارح في شرح عقود الجمان أنّ بوذج السدوسيّ[2] سأل الأخفش[3] عن هذه الآية فقال: لا أجيبک حتّى تنام على بابي ليلة ففعل فقال: إنّ عادة العرب أنّها إذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه، والليل لمّا كان لايسري و إنّما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال الله تعالى: ﴿وَ ما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[4] و الأصل فيه «بغية» فلمّا حول عن «فاعل» نقص منه حرف.

---

١. الفجر: ٤.

٢. مؤرّخ [أو مؤرّج] بن عمرو بن الحارث، من بني سدوس بن شيبان، أبو فيد (م ١٩٥ ق) عالم بالعربيّة والأنساب، من أعيان أصحاب الخليل بن أحمد، من أهل البصرة. كان له اتصال بالمأمون العباسيّ و رحل معه إلى خراسان، فسكن مدّة بمرو، وانتقل إلى نيسابور؛ من كتبه «جماهير القبائل». الأعلام: ٧/ ٣١٨، إنباه الرواة: ٣/ ٣٢٧.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٤. مريم: ٢٨.

....

و نقل صاحب وسيلة الوسائل في شرح الرسائل في حاشية ملحقات الكتاب المذكور المسمّاة بـ «حلّ العقول لعقد الفحول» هذه الحكاية بنحو آخر و هذا نصّه: "حكي أنّ الأخفش[١] سئل عن وجه سقوط اللام في قوله تعالى: ﴿وَ اللَّيْلِ إِذا يَسْرِ﴾ فقال للسائل: اخدمني سنة حتّى أبيّن وجهه فلمّا خدمه سنة قال: لأنّ الليل لايسري بل يسرى فيه، و يمكن توجيه كلامه بوجوه:

أحدها: أنّ نسبة السري إلى الليل مجاز، لأنّ الليل هو الزمان فهو ظرف يحدّد مدّة السري لا أنّه يسري، فلمّا وقع في الكلام المجاز في الإسناد ناسب ذلك المجاز في اللفظ بحذف اللام.

و ثانيها: أنّ الليل إذا كان لايسري فهو ساكن فأظهر السكون في الكلمة الذي هو بحذف اللام في الفعل الناقص ليدلّ على السكون الملحوظ في مفاد الكلام.

و ثالثها: ما قيل من أنّ السري يستعمل بحسب اللغة في السير في الليل خاصّة، و عن أبي زيد: السري في أوّل الليل و آخره و وسطه و كان عادتهم أنّهم يسيرون بالليل فإذا بقي قدر ربع الليل أناخوا فحذف الحرف الآخر من «يسر» للاستراحة في التلفّظ كاستراحتهم في المشي" انتهى.

اعلم أنّ منشأ السؤال و الإشكال في الآية أنّ «إذا» لايجزم بها إلّا في الضرورة كما سيأتي في فصل عوامل الجزم ولا ضرورة في كلام الله المجيد، هذا كلّه مع الغفلة عن أحكام الوقف و إلّا فلا إشكال في الآية أبداً.

قال في مراح الأرواح في الباب السادس: "و إذا أدخلت الجوازم تسقط الياء علامة للجزم، و من ثمّ تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى: ﴿وَ اللَّيْلِ إِذا يَسْرِ﴾[٢]"[٣] و قال

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. الفجر: ٤.

٣. مراح الأرواح: ١٣٩.

....

في الحاشية على قوله: ﴿إذا يَسْرِ﴾: أصله «يسري» سقط الياء سقوط الحركة له {أي للوقف} في الصحيح نحو: «يضرب» انتهى.

قال ابن الحاجب[١] والنظام في باب الوقف: "و إثبات الواو والياء نحو: «زيد يغزون و يرمي»، و حذفهما في نحو: «يغز» و «يرم» إذا وقع ذلک في الفواصل و هو رؤوس الآي و مقاطيع الكلام و القوافي و يختصّ بأواخر الأبيات فصيح بخلاف وقوعه في أثناء الكلام، فإنّه ليس بفصيح، لأنّه يغتفر في الفواصل والقوافي ما لايغتفر في غيرها لغرض التناسب، و حذفهما فيهما في نحو: «لم تغزوا يا رجال» و «لم ترمي يا امرأة» و «صنعوا» في قوله:

لايبعدالله أقواما تركتهم   لم أدر بعد غزاة البين ما صنع

قليل، لأنّ الواو والياء في مثل هذه الصور ضمير، و حذف ذلک مخلّ، و الإخلال بالكلام لأجل تناسب الفواصل والقوافي غير جائز، فإنّ تناسب اللفظ إنّما يراعى بعد توفية حظّ المعنى، و هذا بخلاف واو «زيد يغزو» و ياء «القاضي» إذا وقعتا في الفواصل والقوافي، فإنّهما جزء كلمة في الآخر، فإذا حذفتا كانت بقيّة الكلمة دالّة عليهما"[٢] انتهى.

و قال الشارح في الإتقان في أقسام التنوين: "تنوين الفواصل الذي يسمّى في غير القرآن «الترنّم» بدلاً من حرف الإطلاق و يكون في الاسم والفعل و خرج عليه الزمخشريّ و غيره ﴿قَواريرَاً﴾[٣]، ﴿وَ اللَّيْلِ إذا يَسْر﴾[٤]، ﴿كَلا سَيَكْفُرُون﴾[٥] بتنوين الثلاثة"[٦].

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٢. شرح النظام: ١٨٢.

٣. الانسان: ١٥.

٤. الفجر: ٤.

٥. مريم: ٨٢.

٦. الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٢٩٩.

و يليه أن تثبتها ساكنة، نحو: (عبدي) و إن شئت فاقلب الكسرة فتحة و الياء ألفا و احذفها، نحو: (عبد)، و أحسن منه أن لا يحذف نحو: (عبدا)، و أحسن من هذا ثبوت الياء محرّكة نحو: (عبديا).

و إنّما أطنبنا الكلام هنا و إن كان المسألة خارجة عن الباب، لأنّ فيه كثير فائدة لأولي الألباب فلنرجع إلى ما كنّا فيه فنقول:

(ويليه) في الحسن (أن تثبتها) أي الياء (ساكنة)، إذ الأصل في المبنيّ أن يسكّن (نحو: «عبدي» و إن شئت فاقلب الكسرة) التي قبل الياء (فتحة) واقلب (الياء ألفاً) لتحرّكها وانفتاح ما قبلها (و) بعد ذلک (احذفها) أي الألف المنقلبة لدلالة الفتحة عليها (نحو: «عبد») بفتح الدال، (و أحسن منه أن لايحذف الألف نحو: «عبدا»، و أحسن من هذا ثبوت الياء متحرّكة) بالفتح للتخفيف (نحو: «عبدي»).

فتحصّل من مجموع الكلام أنّ حذف الياء مع بقاء الكسرة أحسن جميع الوجوه كما صرّح به الشارح، ثمّ إبقاء الياء ساكنة و إبقاؤها مفتوحة في مرتبة واحدة من الحسن و ذلک للاختلاف في أصل وضع ياء المتكلّم، فقيل: أصله السكون، لأنّها من المبنيّات و الأصل في المبنيّ أن يسكّن، و قيل: أصله الفتح، لأنّه الأصل في بناء الموضوع على حرف، لأنّه أخفّ الحركات كما تقدّم في باب المعرب والمبنيّ[1]، و جمع بين القولين بأنّ الإسكان هو الأصل، لأنّه أصل كلّ مبنيّ والياء مبنيّة، والفتح أصل ثان لما ذكر من أنّه أصل فيما يبنى و هو على حرف واحد ثمّ الأحسن إثبات الألف و أدون الكلّ في الرتبة حذف الياء بعد قلبها ألفاً و إبقاء الفتح للدلالة عليها، فتدبّر في الترتيب جيّداً[2].

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٣.

٢. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٣٢.

و زاد في شرح الكافية سادسا، و هو الاكتفاء من الإضافة بنيّتها و جعل المنادى مضموما كالمفرد، و منه ﴿رَبّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾.

(و زاد في شرح الكافية[١] وجهاً سادساً و هو الاكتفاء من الإضافة بنيّتها) أي بنيّة الإضافة، فلايكون لفظ الياء مقدّراً، (و جعل المنادى مضموماً) بناء (كـ) المنادى (المفرد) المعرفة أو النكرة المقصودة، و لايفعل ذلك إلّا فيما يكثر فيه استعماله في النداء كـ «الأب» و «الأمّ» و «الرب»، (و منه) قراءة بعضهم[٢] (﴿رَبّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[٣]) بضمّ «ربّ»، لأنّ الأكثر فيه أن لايستعمل منادى إلّا مضافاً إلى الياء، والأصل «يا ربّي» فحذفت الياء تخفيفاً و بني على الضمّ تشبيهاً بالنكرة المقصودة، و قال بعضهم[٤]: هو نفسها، لأنّ تعريفه حينئذ بالقصد لا بالإضافة لما تقدّم آنفاً من أنّه ليس له مضاف إليه مقدّر، و لعلّ المشهور نظروا إلى ذلك فجعلوا الوجوه خمسة لا ستّة، إذ على ذلك ليس المنادى مضافاً إلى الياء.

ولايذهب عليك أنّ في المسألة وجوهاً أخر تأتي في آخر الفصل لكنّها مختصّة بما كان المنادى لفظ «الأمّ» أو «الأب».

تنبيه: إلى هنا كان الكلام فيما عقد له الفصل أعني المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم، و من هنا يشرع في المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلّم.

---

١. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٢٣.

٢. لم أعثر على اسمه.

٣. يوسف: ٣٣.

٤. جعله الأزهري ظاهر كلام الموضح؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٣٤.

(و) كلّ من (الفتح و الكسر و حذف الياء) أي ياء المتكلّم (استمرّ في) ما إذا نودي المضاف إلى المضاف إليها و كان لفظ أم أو عمّ نحو: (يا بن أمّ يا بن عمّ لا مفرّ) أمّا استمرار الكسرة فللدّلالة على الياء، و أمّا الفتحة فللدّلالة على الألف المنقلبة عنها، و شذّ إثبات الياء، نحو: «يا بن أمّي و يا شقيّق نفسي» و كذا إثبات الألف المنقلبة عنها، نحو: «يا ابنة عمّا لا تلومي و اهجعي».

المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلّم

(و كلّ من الفتح) أي فتح ما أضيف إليه المنادى (والكسر) كذلک (و حذف الياء أي ياء المتكّلم استمر فيما إذا نودي المضاف إلى المضاف إليها) أي إلى الياء، (و) لكن إذا (كان) المضاف إلى الياء خصوص (لفظ «أمّ» أو) لفظ («عمّ» نحو: «يا ابن أمّ») بفتح الميم، أو كسرها و حذف ياء المتكلّم، إذ أصلها «يا ابن أمّي» و نحو: («يا ابن عمّ لا مفرّ») بفتح الميم و كسرها و حذف الياء أيضاً، إذ أصلها «يا ابن عمّي»، (أمّا استمرار الكسرة فللدلالة على الياء) المحذوفة، (و أمّا) استمرار (الفتحة فللدلالة على الألف) المحذوفة (المنقلبة عنها) و قيل: لتركيب المنادى مع الأمّ أو العمّ تركيباً مزجيّاً فالفتحة على هذا فتحة بناء في كلا الجزئين كـ «خمسة عشر»[1] فتأمّل.

(و شذّ إثبات الياء) في الضرورة (نحو:

يا ابن أمّي و يا شقيّق نفسي) أنت خلفتني لدهر شديد[2]

(و كذا) شذّ (إثبات الألف المنقلبة عنها) في الضرورة (نحو:

يا ابنة عمّا لاتلومي واهجعي) فليس يخلو عنك يوماً مضجعي[3]

---

١. ذهب إليه سيبويه و البصريّون؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٣٧.

٢. لحرملة بن المنذر في مرثية أخيه؛ المصدر السابق: ٢/ ٢٣٨.

٣. للفضل بن قدامة؛ المصدر السابق، مع تفاوت في الشطر الأخير.

و لا تحذف الياء في غير ما ذكر. (و في النّداء أبت أمّت) بتاء التّأنيث (عرض و اكسر) التّاء (أو افتح) و هو الأكثر.

و يروى المصراع الأخير من هذا البيت بوجهين آخرين لايهمّنا ذكرهما.

(ولاتحذف) الياء (في غير ما ذكر)، فلايجوز حذفها من نحو: «يا غلام أخي» و من نحو: «يا غلام أبي» و من نحو: «يا ابن أخي» و «يا ابن خالي» و «يا بنت خالي» و نحوها لقلّة الاستعمال فلا موجب للتخفيف مع بعد الياء عن المنادى، والياء حينئذ إمّا ساكنة أو مفتوحة لما سبق آنفاً[١] من الاختلاف في الأصل فيها.

(و في النداء «أبت» و «أمّت» بتاء التأنيث) الدالّة على تفخيم ما تلحق به كالتاء في «علّامة» و «نسّابة» (عرض) في كلام الفصحاء أي ورد (واكسر التاء) عوضاً عن الكسر الذي كان يستحقّه قبل ياء المتكلّم و زال بتعويض التاء عنها، إذ لايكون قبل التأنيث إلّا مفتوحاً، و قد تقدّم الوجه في ذلك في باب العلم[٢] عند قوله:

و جملة و ما بمزج ركّبا ذا إن بغير «ويه» تمّ أعربا

(أو افتح) التاء (و هو الأكثر)، لأنّها عوض من ياء المتكلّم، و قد تقدّم أنّ الأصل فيها الفتح فتحريك العوض بحركة المعوّض أنسب بالقياس، و قيل: لأنّ الأصل «يا أبتا»[٣] و ليس بشيء، إذ يلزم على هذا التقدير الجمع بين العوض والمعوّض أو تعويض شيئين عن شيء واحد فتأمّل، فإنّه دقيق و بالتأمّل حقيق.

---

١. الصفحة: ٢٦٨.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٣. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٣٤.

(و من الياء التّاء عوض) فلذا لا يجمع بينهما.

و يظهر وجه ما قلناه من قوله: (و من الياء التاء عوض فلذا لايجمع بينهما)، و لايذهب عليک أنّ هذه المسألة راجعة إلى المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم لا إلى المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلّم، فلاتغفل.

فصل في (أسماء لازمت النداء)؛ الأسماء اللازمة للنداء فلا تستعمل في غيره إلّا للضّرورة. (و فل) للرّجل و فلة للمرأة (بعض ما يخصّ بالنّداء لؤمان) بضمّ الّلام و سكون الهمزة و «ملأمان و ملأم» بمعنى: كثير الّؤم، (نومان) بفتح النّون و سكون الواو بمعنى كثير النّوم (كذا) أي يخصّ بالنّداء ....

(فصل في الأسماء اللازمة للنداء)

(فلاتستعمل في غيره) أي لاتقع مبتدأ، ولا فاعلاً، و لا مفعولاً في غير النداء (إلّا في الضرورة، و «فُل» للرجل) أي لنداء الرجل فيقال: «يا فل» بمعنى «يا رجل»، (و «فُلَة» للمرأة) أي لنداء المرأة (بعض ما يخصّ بالنداء) فيقال: «يا فلة» بمعنى «يا مرأة» فهما كناية عن نكرة مقصوده، أو قيل: إنّهما كناية عن علم من يعقل فـ «يا فل» على هذا القول بمعنى «يا زيد» مثلاً، و «يا فلة» بمعنى «يا هند» مثلاً و نحوهما من أعلام ذوي العقول[1].

و يظهر من بعضهم[2] أنّ «فل» مخفّف «فلان» و «فلة» مخفّف «فلانة»؛ و قال بعضهم: إنّ أصل «فل»، «فلي» كـ «يد» و «يدي»، و قال بعض آخر: أصله «فلن»[3].

(«لُؤْمان» بضم اللام و سكون الهمزة، و «مَلأمان» و «مَلأم») بفتح الميم الأولى و فتح الهمزة (بمعنى كثير اللؤم) أي لئيم الطبع البخيل الدنيّ الأصل[4] (و «نَوْمان») بفتح النون و سكون الواو (بمعنى كثير النوم[5] و كذا أي) هذه الألفاظ بهذه المعاني (يخصّ بالنداء) يعني لاتستعمل

---

١. ذهب إليه الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١١٠٥.

٢. ذهب إليه الكوفيّون؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٤٠.

٣. القول الأوّل مذهب سيبويه و القول الثاني مذهب الكوفيّين؛ المصدر السابق.

٤. تهذيب اللغة: ١٥/ ٢٨٧.

٥. العين: ٨/ ٣٨٦.

و كذا «مكرمان» و ذلک سماع لايطّرد (و اطّردا) و قيس (في سبّ الأنثى) استعمال أسماء في النّداء على (وزن) فعال نحو: (يا خباث) و «يا لكاع» (و الأمر هكذا) أي على وزن فعال مطّرد مقيس (من) الفعل (الثّلاثيّ) التّامّ المتصرّف كنزال. (و شاع في سبّ الذّكور) استعمال أسماء في النّداء على وزن (فعل) بضمّ الفاء و فتح العين، نحو «يا فسق»

في غير النداء، ولكن في اختصاص بعضها كلام يعرف بمراجعة كتب اللغة، و كلّها تستعمل في السبّ نظير ما يأتي، لكنّها سماع بخلافها (و كذا «مُكرمان») بضمّ الراء بمعنى الكريم الواسع الخلق[١] يخصّ بالنداء، (و ذلک) أيضاً (سماع لايطّرد)، لكنّه ليس من ألفاظ السبّ كما ظهر من معناه.

(واطّرد و قيس في سبّ الأنثى) من النساء (استعمال أسماء في النداء على وزن «فَعال» نحو: «يا خَباثِ») معدولة عن «خبيثة» مبنيّة على الكسر معناه «الرديئة الماكرة»[٢] (و «يا لكاع») كذلک و معناه «اللئيمة»[٣].

(والأمر) أي فعل الأمر (هكذا أي) إذا كان (على وزن «فَعال») فهو حينئذ (مطّرد مقيس) لكن بشرط أن يكون مشتقّاً (من الفعل الثلاثيّ) المجرّد (التامّ المتصرّف کـ «نَزال») بمعنى «انزل» و «ضَراب» بمعنى «اضرب» و «قَتال» بمعنى «اقتل» و أمّا الفعل الرباعيّ فاتّفقوا على أنّه لم يأت منه إلّا نادراً[٤]، و سيأتي لهذه المسألة زيادة توضيح في باب أسماء الأفعال، و ذكره هاهنا لمجرّد المناسبة.

(و شاع في سبّ الذكور) من الرجال (استعمال أسماء في النداء على وزن «فُعَل» بضمّ الفاء و فتح العين) مبالغة «فاعل» في باب النداء (نحو: «يا فُسَق») مبالغة «فاسق» كما أنّ «فسّاق»

---

١. تهذيب اللغة: ١٠/ ١٣٤.

٢. العين: ٤/ ٢٤٩.

٣. المصدر السابق: ١/ ٢٠٢.

٤. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٤٢.

و «يا غدر». (و لا تقس) هذا خلافا لابن عصفور (و جرّ في الشّعر فل) اضطرارا كما رخّم ما ليس بمنادى لذلک، إذ اختصاص هذه الأسماء بالنداء نظير اختصاص التّرخيم به.

مبالغة «فاسقة»، و كذلک ما تقدّم أعني «خباث» و «لكاع» (و «يا غُدَر») مبالغة «غادر» كما أنّ «غدار» مبالغة «غادرة»، و الغدر: الخيانة و نقض العهد[1].

(و لاتقس هذا) أي وزن «فُعَل»، لأنّه سماع خلافاً لابن عصفور[2]، فإنّه قال به قياساً[3].

(و جرّ في الشعر «فُل» اضطراراً) في قوله:

تضل منه إبلي يا لهوجل ... في لجة أمسک فلاناً عن فل [4]

فاستعمل «فل» في غير النداء و جرّ بـ«عن» للضرورة الشعريّة و إلّا فكان من حقّه أن لا يقع إلّا منادى (كما رخّم ما ليس بمنادى لذلک) أي الاضطرار، للضرورة كما سيأتي[5] في آخر فصل الترخيم في قوله:

و لاضطرار رخّموا دون ندا ... ما للنّدا يصلح نحو «أحمدا»

(إذ اختصاص هذه الأسماء بالنّداء نظير اختصاص التّرخيم به).

---

١. معجم مقائيس اللغة: ٤/ ٤١٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥١.

٣. شرح الأشموني: ٣/ ٤٨.

٤. لأبي النجم العجلي؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٤٠.

٥. الصفحة: ٢٩٥.

فصل في (الاستغاثة)؛ (إذا استغيث اسم منادى) ليخلّص من شدّة أو يعين على دفع مشقّة (خفضا) إعرابا (باللام مفتوحا) فرقا بين المستغاث به و المستغاث من أجله (كيا للمرتضى، و افتح) اللام أيضا (مع) المستغاث (المعطوف) على مثله (إن كرّرت يا) نحو:

يا لقومي و يا لأمثال قومي　　　لأناس عتوّهم في ازدياد

(فصل في الاستغاثة)

(إذا استغيث اسم منادى ليخلص) المنادي بالكسر (من شدّة أو يعين) المنادي (على دفع مشقّة خفض) المنادى بفتح الدال حينئذ (إعراباً) باللام الجارّة و معناه الاختصاص، دخلت على المستغاث به دلالة على أنّه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، و يجب أن يكون حرف النداء فيه «يا»، لأنّها أمّ الباب، و يجب أن يكون الخفض (باللام مفتوحاً)، لأنّ المنادى المستغاث واقع موقع كاف الخطاب ولام الجرّ معه يكون مفتوحاً.

و قيل: تفتح اللام (فرقاً بين المستغاث به والمستغاث من أجله كـ «يا لَلْمُرتضى»)، فإنّه لو لم يفتح اللام لم يعلم أنّ «المرتضى» مستغاث به أو مستغاث من أجله، و لم يعكس الأمر بأن يفتح اللام في المستغاث من أجله و يكسر في المستغاث به، لأنّ المستغاث به كما تقدّم آنفاً واقع موقع كاف الضمير الذي يفتح اللام معه، نحو: «لک» بخلاف المستغاث من أجله لعدم وقوعه موقع الضمير.

(وافتح اللام أيضاً مع المستغاث) به (المعطوف على مثله) لكن لا مطلقاً بل (إن كرّرت) في المعطوف («يا» نحو:

يا لَقومي و يا لَأمثال قومي　　　لِأناس عتوّهم في ازدياد) [1]

ففتح اللام في «لأمثال» و هو مستغاث به عطف على مثله و هو «لقومي» و كرّر فيه الياء.

---

١. لم ينسب إلى شاعر معيّن.

(و في سوى ذلک) و هو المستغاث من أجله و العطوف بدون يا (بالکسر ائتيا) نحو: «فيا للناس للواشي المطاع»، «يا للکهول و للشبّان للعجب». (و لام ما استغيث عاقبت ألف) تلي آخره إذا وجدت فقدت اللّام، نحو: «يا يزيد لآمل نيل عزّ».

(و في سوى ذلک و هو المستغاث من أجله و) المستغاث به (المعطوف) على مثله (بدون «يا» بالکسر ائتيا) اللام، مثال المستغاث من أجله (نحو) قوله:

تکنّفني الوشاة فأزعجوني (فيا لَلنّاس لِلواشي المطاع) [1]

الشاهد في لام «لِلواشي» حيث کسر في المستغاث من أجله، لأنّه لم يقع موقع الضمير، لأنّه ليس منادى، و مثال المستغاث به المعطوف على مثله بدون «يا» نحو قوله:

يبکيک ناء بعيد الدار مغترب (يا لَلکهول و لِلشّبّان لِلعجب) [2]

الشاهد في لام «للشبّان» حيث کسر، لأنّ «الشبّان» مستغاث به معطوف على مثله بدون «يا»، لأنّ الفرق بينه و بين المستغاث من أجله حاصل بالعطف على مثله.

و إنّما أعرب المستغاث به بعد دخول لام الاستغاثة به مع کونه منادى مفرداً معرفة، لأنّ علّة بنائه کانت مشابهته للحرف و اللام الجارّة من خواص الاسم فعارضت الشباهة فأعرب المنادى المستغاث به على ما هو الأصل في الأسماء.

(و لام ما استغيث) به (عاقبت ألف) يعني تحذف اللام من المستغاث به و يعوّض عنها ألف (تلي آخره) أي آخر المستغاث به، و من ثمّ (إذا وجدت) الألف (فقدت اللام) لئلّا يلزم الجمع بين العوض والمعوّض (نحو) قوله:

(يا يزيدا لِآمل نيل عزّ) و غنى بعد ناقة و هوان [3]

---

١. لقيس بن ذريح؛ الکتاب لسيبويه: ٢/ ٢١٦.

٢. بلا نسبة إلى شاعر معيّن.

٣. بلا نسبة إلى شاعر معيّن.

و الّلام فقدت هي كما تقدّم، و قد لا يوجدان نحو:

ألا يا قوم للعجب العجيب و للغفلات تعرض للأريب

(و مثله) أي مثل المستغاث، في جميع أحواله (اسم ذو تعجّب الف) نحو: «يا للعجب» أي يا عجب احضر فهذا وقتک.

فـ «يزيدا» مستغاث به و الألف عوض عن اللام، و «لآمل» بكسر اللام مستغاث له، و كذلک إذا (و)جدت (اللام فقدت هي) أي الألف (كما تقدّم) في الأمثلة السابقة.

(و قد لايوجدان) أي و قد يخلوا المستغاث به من الألف واللام (نحو) قوله:

(ألا يا قوم لِلعجب العجيب و لِلغفلات تعرض لِلأريب) [1]

والشاهد في «يا قوم» حيث لايوجد فيه الألف و لا اللام، و أصله «يا قومي».

(و مثله أي مثل المستغاث به في جميع أحواله) من فتح اللام و جرّه و كونه معرباً و تعاقب الألف اللام و خلوّه منهما (اسم ذو تعجّب ألف نحو: «يا لَلْعجب») و هذا كما أشار إليه الشارح في الحقيقة مستغاث به فكأنّ المتعجّب أعني المتكلّم يستغيث بالعجب فيدعوه (أي) يقوله له: («يا عجب احضر فهذا وقتک») و أمثلة بقيّة الأحوال واضحة.

---

١. بلا نسبة إلى شاعر معيّن.

فصل في (الندبة)؛ و هي كما في شرح الكافية إعلان المتفجّع باسم من فقده لموت أو لغيبة (ما) ثبت (للمنادى) من الأحكام المتقدّمة (اجعل لمندوب) فضمّه إن كان مفردا و انصبه إن كان مضافا، و إن اضطررت إلى تنوينه جاز نصبه و ضمّه، و منه: «وافقعسا و أين منّي فقعس».

(فصل في الندبة)

التعريف

(و هي كما) قال المصنّف (في شرح الكافية[1]: إعلان) المتكلّم الذي هو (المتفجّع) فيظهر حزنه و قلّة صبره (باسم من فقده لموت أو لغيبة) نحو: «وا أمّاه» أو باسم ما وجد له نحو: «وا مصيبتاه».

حكم المندوب و شروطه

جميع (ما ثبت للمنادى من الأحكام المتقدّمة اجعل لمندوب)، لأنّه أيضاً منادى (فضمّه) لفظاً أو تقديراً (إن كان مفرداً) معرفة أو نكرة مقصودة على قول (وانصبه إن كان مضافاً) أو شبهه أو نكرة على قول (و إن) كنت شاعراً و قلت شعراً و وقع فيه المندوب و (اضطررت إلى تنوينه جاز نصبه و ضمّه، ومنه) أي من المندوب الذي اضطرّ الشاعر إلى تنوينه قول الشاعر:

(وا فقعساً و أين منّي فقعس) أ إبلي يأخذها كروّس[2]

---

١. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٤١.

٢. لم أقف على اسم شاعره.

(و ما نكّر لم يندب) لأنّه لا يعذر النّادب له (و لا ما أبهما) كأيّ، و اسم الجنس المفرد و اسم الإشارة. (و) لكن (يندب الموصول بالذي اشتهر) شهرة تزيل إبهامه (كبئر زمزم يلي وا من حفر) أي كقولك «وا من حفر بئر زمزماه» فإنّه بمنزلة «وا عبد المطّلباه».

والشاهد في «فقعساً» و هو اسم رجل مات فندبه الشاعر لكنّه اضطرّ إلى تنوينه فنوّنه بالنصب، و أمّا التنوين بالضمّ فلايحتاج إلى شاهد لظهوره، لأنّه الأصل في كلّ منادى.

(و ما نكّر لم يندب، لأنّه لايعذر النادب له)، لأنّ الندبة أمر سيّئ للسامعين قبيح عندهم، فلابدّ من أن يكون المندوب معرفة حتّى يطّلع على عظمة المصاب بشدّة، فلايقال: «وا رجلاه» لأنّه لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاصّ ينتقل الذهن إليه و يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه خلافاً لبعضهم[1] حيث ادّعى أنّه جاء في كلامهم «وا رجلاه». و ردّه بعضهم بأنّه إن صحّ الادعاء فهو نادر[2].

هذا في المندوب لفقده أو لموته و أمّا ما يندب لوجوده فيجوز أن تقول: «وا مصيبتاه» و إن كانت المصيبة غير معلومة، (و) كذلك لم يندب (ما أبهم كـ «أيّ») فلايقال: «وا أيّهاه» (و اسم الجنس المفرد) أي الذي يدلّ على فرد غير معيّن من الجنس فلايقال: «وا تمرتاه»، و أمّا إذا أريد منه نفس الماهيّة والحقيقة فحينئذ يجوز أن يندب، لأنّه غير مبهم فيصحّ أن يقال: «وا تمراه» (و اسم الإشارة) فلايقال: «وا هذاه»، والوجه في جميع ذلك ما تقدّم آنفاً في النكرة.

(ولكن يندب الموصول) الذي ليس فيه لام التعريف (بالذي اشتهر) أي بصلته التي اشتهر بها (شهرة تزيل إبهامه كـ «بئر زمزم» يلي) أي يقع بعد («وا من حفر» أي كقولك: «وا من حفر بئر زمزماه» فإنّه) من المعلوم أنّ من حفر بئر زمزم هو عبدالمطّلب عليه السلام فهو (بمنزلة «وا عبد المطّلباه»).

---

١. الرياشي؛ شرح الأشموني: ٣/ ٥٨.

٢. الأزهري في شرح التصريح: ٢/ ٢٤٧.

(و منتهى المندوب) أي آخره (صله بالألف) بعد فتحة، نحو:«و قمت فيه بأمر الله وا عمرا» و أجاز يونس وصلها بآخر الصّفة، نحو: «وا زيد الظّريفاه».

الألف في آخر المندوب

(و منتهى المندوب أي آخره صله بالألف) إطالة للصوت (بعد فتحة) بناء لاقتضاء الألف فتح ما قبلها (نحو):

حمّلت أمراً عظيماً فاصطبرت له (و قمت فيه بأمر الله وا عمرا) [1]

(و أجاز يونس[2] وصلها) أي الألف (بآخر الصفة نحو: «وا زيد الظريفاه») و نقل عن بعضهم[3] أنّه قال: لا خلاف في جواز إلحاق الألف بآخر الصفة إذا كانت ابناً بين علمين نحو: «وا زيد بن عمرا» و أمّا إذا كانت غير «ابن» ففيها خلاف بين الخليل[4] و يونس[5]، فيونس يجوّز والخليل يمنع.

إن قلت: إنّما لحقت الألف في المثال آخر المضاف إليه الصفة و لم تلحق آخر الصفة، قلت: المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، و أمّا البدل والتوكيد والبيان و عطف النسق فنسب إلى الخليل و سيبويه[6] من الإلحاق في الأوسطين، و اختار بعضهم الإلحاق في الأوّل و الأخير.[7]

---

١. لجرير يندب عمر بن عبد العزيز؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٤٦. ما وجدته في المصادر إلّا هكذا « ... يا عمرا».

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

٣. نقل عن ابن الخبّاز؛ حاشية الصبان: ٣/ ٢٥٨١.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٥.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

٦. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٧. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٤٨.

(متلوّها) أي الذي قبل هذه الألف، و هو آخر المندوب (إن كان مثلها) أي ألفا (حذف) نحو «وا موساه». (كذاک) حذف (تنوين الذي به كمل) المندوب (من صلة) نحو: «وا من نصر محمّداه» (أو غيرها) كمضاف إليه و عجز مركّب، نحو: «وا غلام زيداه»، «وا معديكرباه» (نلت الأمل).

(متلوّها أي الذي قبل هذه الألف و هو آخر المندوب إن كان مثلها أي ألفاً حذف) دفعاً لالتقاء الساكنين، حاصله أنّه يحذف لأجل إلحاق هذه الألف ما قبلها أي آخر المندوب إن كان ألفاً (نحو: «وا موساه»)، و أجاز جماعة[1] قلب الألف آخر المندوب ياء فيقال حينئذ: «وا موسياه».

(كذاک حذف تنوين الذي به كمل المندوب من صلة) إذا كان المندوب موصولاً (نحو: «وا من نصر محمّداه») بحذف تنوين «محمّد» (أو غيرها) أي غير صلة (كمضاف إليه) إذا كان المندوب مضافاً (و عجز مركّب) إذا كان المندوب مركّباً؛ مثال المضاف إليه (نحو: «وا غلام زيداه») بحذف تنوين «زيد» و مثال عجر المركّب («وا معد يكرباه») بحذف تنوين «كرب»، و إذا فعلت ما قرّر (نلت الأمل).

و أجاز جماعة إثبات التنوين فيقال: «وا غلام زيدناه» بفتح الدال إبقاء للألف[2]، و جوّز بعضهم كسر الدال و قلب ألف الندبة ياء فيقال: «وا غلام زيدنية»[3]، و أجاز بعض آخر كسرها مع حذف التنوين و قلب ألف الندبة ياء فيقال: «و اغلام زيدية»[4].

---

١. أجازه الكوفيّون؛ المصدر السابق.

٢. أجازه الكوفيّون؛ المصدر السابق: ٢/ ٢٤٩.

٣. أجازه الكوفيّون أيضاً؛ المصدر السابق.

٤. أجازه الفرّاء؛ المصدر السابق.

(و الشّكل) الذي في آخر المندوب (حتما أوله) حرفا (مجانسا) له بأن تقلب الألف ياء أو واوا (إن يكن الفتح) و الألف لو بقيا (بوهم لابسا) نحو: «وا غلامكي» للمخاطبة، و «وا غلامهو» للغائب، و «وا غلامكموا» للجمع، لأنّک لو لم تفعل و أبقيت الألف لأوهم الإضافة إلى كاف الخطاب و هاء الغيبة و المثنّى.

الحركة في آخر المندوب

(والشكل الذي في آخر المندوب) أي الحركة التي في آخر المندوب (حتماً أوله) أي أوقع أنت بعده (حرفاً مجانساً له) أي للشكل (بأن تقلب الألف) التي للندبة (ياء) فيبقى آخر المندوب على كسره (أو) بأن تقلب ألف الندبة (واواً) فيبقى آخر المندوب على ضمّه (إن يكن الفتح) في آخر المندوب لأجل الألف (والألف لو بقيا) على حالها (بوهم لابساً).

حاصله أنّه إذا خيف لبس المندوب بغيره بسبب فتح آخر المندوب لأجل ألف الندبة تقلب الألف حرفاً مجانساً لحركة آخر المندوب حتّى لايلتبس بغيره (نحو: «وا غلامكي») بقلب ألف الندبة ياء إذا كان الغلام (للمخاطبة، و) نحو: («وا غلامهو») بقلب الألف واواً إذا كان الغلام للمذكّر أي (للغائب) المفرد (و) نحو: («وا غلامكوا») بقلب الألف واواً إذا كان الغلام (للجمع) المذكّر (لأنک لو لم تفعل) ما ذكر من القلب (و أبقيت الألف لأوهم) في المثال الأوّل (الإضافة إلى كاف الخطاب) للمذكّر المخاطب، إذ لو قيل: «و اغلامكا» لالتبس ندبة غلام المخاطبة و هو المراد بندبة غلام المخاطب (و) لأوهم في المثال الثاني الإضافة إلى (هاء الغيبة) الذي هو للمؤنّث الغائبة، إذ لو قيل: «وا غلامها» لالتبس ندبة غلام المذكّر الغائب و هو المقصود بندبة غلام المؤنّث الغائبة، (و) لأوهم في المثال الثالث الإضافة إلى ضمير (المثنّى)، إذ لو قيل: «واغلامكما» لالتبس ندبة غلام جمع المذكّر المخاطب و هو المراد بندبة غلام تثنية المذّكر المخاطب.

(و واقفا زد هاء سكت إن ترد) و لا تزدها في الوصل، و شذّ:

ألا يا عمرو عمراه و عمرو بن الزّبيراه

(و إن تشأ فالمدّ) كاف في الوقف (و الهاء لا تزد. و قائل) إذا ندب المضاف إلى الياء (وا عبديا وا عبدا، من) فاعل قائل أي يقول ذلک الذي (في النّدا اليا ذا سكون أبدى) أي أظهر، و من أتى بها مفتوحة، يقول: «وا عبديا» فقط، و من فعل غير ذلک ....

الوقف على المنادى

(و واقفاً) أي في حالة الوقف على المنادى (زد «هاء» سكت) بعد أحرف المدّ الثلاثة توصيلاً إلى زيادة تطويل الصوت المطلوب في الندبة و بياناً لأحرف المدّ الثلاثة (إن ترد) زيادة التطويل والبيان (ولاتزدها في) حالة (الوصل و شذّ) زيادة هاء السكت في حالة الوصل في قوله:

(ألا يا عمرو عمرواه و عمرو بن الزبيراه) [1]

الشاهد في «عمرواه» حيث زيدت فيه الهاء للسكت في حالة الوصل للضرورة، (و إن تشأ فالمدّ) أي كلّ واحد من الألف والياء والواو (كاف في) حالة (الوقف والهاء) للسكت (لا تزد).

المضاف إلى ياء المتكلّم

(و قائل) في الندبة (إذا ندب المضاف إلى إلياء «وا عبديا») بفتح ما قبل الياء و ألف الندبة و («واعبدا») بحذف الياء (من) في النظم (فاعل «قائل») فيه (أي يقول ذلک) الوجهين النادب (الذي في) وقت (النداء الياء ذا سكون أبدى أي أظهر).

حاصله أنّه إذا كان النادب ممّن يسكن الياء في وقت النداء فهو قائل في وقت الندبة بالوجهين المذكورين (و من أتى بها) أي بالياء (مفتوحة) في وقت الندبة (يقول: «واعبديا») بزيادة الألف (فقط) ولايندب بوجه آخر، (و من فعل) في وقت النداء (غير ذلک) من الوجوه

١. لم أقف على شاعره.

يقول: «وا عبدا» فقط. تتمّة: إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء لأنّ المضاف إليها غير مندوب.

الباقية من الوجوه الخمسة المذكورة في فصل المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم فهو في وقت الندبة (يقول: «واعبدا») بحذف الياء (فقط).

(**تتمّة**: إذا ندب المضاف إلى مضاف إلى الياء) كـ «وا غلام ابني» (لزمت الياء) و لم يجز حذفها، (لأنّ المضاف إليها) و هو «ابن» (غير مندوب).

و لايذهب عليك أنّ ظاهر كلام الشارح يشمل ما إذا كان المندوب لفظ «ابن» مضافاً إلى لفظ «أمّ» أو «عمّ» مضافاً إلى الياء و فيه تأمّل يظهر وجهه ممّا تقدّم[1] في فصل المنادى المضاف إلى المضاف إلى الياء في قوله:

والفتح والكسر و حذف اليا استمرّ   في «يا ابن أمّ» «يا ابن عمّ» لا مفرّ

---

١. الصفحة: ٢٧٠.

فصل في (الترخيم)؛ و هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، (ترخيما) أي لأجل الترّخيم (احذف آخر المنادى، كيا سعا فيمن دعا سعادى، ....

(فصل في الترخيم)

التعريف و التبيين

(و هو) في اللغة التليين والتسهيل[1]، يقال: «رخم الكلام» كـ «كرم» و «نصر» أي «لان و سهل» و «رخمت الجارية» أي «صارت سهلة المنطق»؛ و منه الترخيم في الأسماء، لأنّه لتسهيل النطق، و في الاصطلاح (حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص) يبيّنه علماء النحو في موارده، و موارده أربعة:

الأوّل: ترخيم الجمع كما يأتي في باب جمع التكسير عند قوله:

من غير ما مضى و من خماسي جرّد الآخر أنف بالقياس

الثاني: ترخيم التصغير كما يأتي في بابه عند قوله:

و ما به لمنتهى الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير صل

والثالث والرابع: ترخيم النداء والضرورة المعقود لهما هذا الفصل.

(ترخيماً أي لأجل الترخيم) لا لعلّة أخرى كالإعلال و نحوه (احذف آخر المنادى)، و خصّ الآخر بذلك لأنّه محلّ التغير، و من هذا يعلم أنّ التعريف لايشمل ترخيم الجمع والتصغير، لأنّه فيهما لايختصّ بحذف الآخر فتأمّل، (كـ «يا سُعا» فيمن دعا «سعادى»).

---

١. المصباح المنير: ٢٢٤.

و جوّزنه مطلقا في كلّ ما أنّث بالها) علما كان أم لا، زائدا على ثلاثة أم لا. (و اللّذي قد رخّما بحذفها وفّره بعد) **فلا تحذف منه شيئا آخر، فقل في عقنباة «يا عقنبا»** (و احظلا) **أي امنع** (ترخيم ما من هذه الها قد خلا إلّا الرّباعيّ فما فوق العلم دون) **تركيب** (إضافة و إسناد متمّ) ....

أقسام الترخيم و شروطه و أحكامه

(و جوّزنه) أي الترخيم (مطلقاً في كلّ ما أنّث بالهاء علماً كان) نحو: «يا فاطم» (أم لا)، بل كان نكرة نحو: «يا جار» في «جارية»، سواء كانت مقصودة أم لا (زائداً على ثلاثة) كما مثّلنا (أم لا) بل كان على ثلاثة أو أقلّ.

و علّل ذلک بأنّ وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتض للسقوط فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصليّ و لم يبالوا ببقاء نحو: «ثبة» و «شاة» بعد الترخيم على حرفين، لأنّ بقاءه كذلک ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً من ثلاثة أحرف، إذ التاء كلمة أخرى برأسها.[1]

(والذي قد رخّم بحذفها) أي بحذف تاء التأنيث (وفّره بعد) أي بعد حذف التاء (فلا تحذف منه شيئاً آخر، فقل في «عقنباة»: «يا عقنبا») بحذف التاء فقط.

(و احظل أي امنع ترخيم ما) أي منادى (من هذه الهاء قد خلا إلّا) إذا كان جامعاً للشروط المذكورة في قوله: (الرباعيّ فما فوق العلم، دون تركيب إضافة و اسناد متمّ).

و حاصله أنّ المنادى الخالي من تاء التأنيث لايجوز ترخيمه إلّا بثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون رباعيّاً فما فوق، لئلّا يلزم نقص الاسم عن أقّل أبنية المعرب بلا علة موجبة.

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٣٩٧.

فأجز ترخيمه، نحو: جعفر، و سيبويه، و معديكرب، بخلاف الثّلاثيّ كعمر، و غير العلم، كعالم، و المضاف، كغلام زيد و المسند كتأبّط شرّا، و سيأتي نقل ترخيم هذا.

الثاني: أن يكون علماً، لأنّه لعلميّته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع أنّه لشهرته يكون فيما بقي منه الترخيم دليل على ما حذف منه.

الثالث: أن لايكون مركّباً تركيب إضافة و تركيب إسناد أي جملة، فما اجتمع فيه هذه الشروط الثلاثة (فأجز ترخيمه)، سواء لم يكن مركّباً أصلاً (نحو: «جعفر») فرخّمه في النداء (و) قل: «يا جعف» أو يكون مركّباً، سواء كان صوتيّاً نحو: («سيبويه» و) غيره نحو: («معدى كرب») و سيأتي بيان ترخيمهما (بخلاف الثلاثيّ كـ «عمر»)، لأنّه يلزمن من ترخيمه نقص الاسم عن أقلّ أبنية الاسم المعرب، (و) بخلاف (غير العلم كـ «عالم»)، لأنّه لقلّة استعماله لايحتاج إلى التخفيف بالترخيم مع أنّه لعدم شهرته لايكون فيما بقي منه بعد الترخيم دليل على ما حذف منه.

(و) بخلاف (المضاف) و شبهه (كـ «غلام زيد») و «طالعاً جبلاً»، إذ لايمكن الحذف من آخر المضاف إليه و شبهه، لأنّه ليس آخرأجزاء المنادى نظراً إلى المعنى، لأنّ المضاف لايظهر ولايعرف إلّا بالمضاف إليه، و لايمكن الحذف من آخر المضاف إليه و ما أشبهه، لأنّه ليس من آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ، و لذلک يدخل الإعراب على الجزء الأوّل فامتنع الترخيم فيهما بالكليّة. و لايذهب عليك أنّ هذا التعليل إنّما يجري فيما لم يكن المركّب الإضافيّ علماً، و أمّا إذا كان علماً ففي جريانه فيه تأمّل.

(و) بخلاف (المسند)، أي بخلاف ما إذا كان المنادى في الأصل جملة فعليّة (كـ «تأبّط شرّاً») أو اسميّة نحو: «زيد منطلق»، لأنّ الجملة كما تقدّم في باب العلم محكيّة بحالها لاتغيّر (و) لكن (سيأتي نقل ترخيم هذا) عن قريب.

(و مع) حذفک (الآخر احذف الذي تلا إن زيد) و كان (لينا ....

(و مع حذفک) الحرف (الآخر) من المنادى للترخيم (احذف) أيضاً الحرف (الذي تلا)ه الحرف الآخر لكن لا مطلقاً بل بشروط خمسة:

الأوّل: ما ذكره بقوله: (إن زيد) أي يكون الحرف الذي قبل الآخر زائداً لا أصليّاً، سواء كان الحرف الآخر أيضاً زائداً كـ «عثمان» أم لا كـ «منصور» و «مسكين».

الثاني: ما ذكره بقوله: (و كان ليناً) أي يكون ما قبل الآخر من أحرف اللين و هي الألف والواو والياء، سواء كانت ساكنة أو متحرّكة، و هذا الإطلاق مستفاد من قوله: «ساكناً» بناء على كونه قيداً تخصيصاً، لأنّ الأصل في القيد التخصيص، ولكنّه خلاف ما عليه القوم، إذ المصطلح عندهم أنّ هذه الحروف الثلاثة إن كانت متحرّكة لاتسمّى «حروف اللين» و إنّما تسمّى «حروف اللين» إذا كانت ساكنة لما فيها حينئذ من اللين لاتساع مخرجها و خروجها من الفم في لين من غير خشونة على اللسان، و حينئذ إن كانت حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الألف مفتوحاً، والواو مضموماً، والياء مكسوراً، تسمّى «حروف المدّ» أيضاً لامتدادها مع اللين و إلّا تسمّى «حروف اللين» لا «المدّ» لانتفائه فيها حينئذ.

هذا في الواو والياء، و أمّا الألف فتكون حرف مدّ أبداً، و تسمّى الثلاثة «حروف العلّة» مطلقاً، سواء كانت متحرّكة أو ساكنة، والواو والياء تارة تكونان حرفي علّة فقط، و تارة تكونان حرفي لين أيضاً، و تارة حرفي مدّ أيضاً، فحروف العلّة أعم، و حروف اللين أعمّ من حروف المدّ.

هذا هو المصطلح المعروف عندهم، ولكن قد يتسامح و يطلق عليها حروف المدّ و اللين مطلقاً، سواء كانت متحرّكة أم ساكنة و سواء كان حركات ما قبلها من جنسها أم لا، و لعلّ المصنّف جرى على هذا التسامح إن لم يكن مراده من قوله: «ساكناً» التوضيح فتأمّل.

ساكنا مكمّلا أربعة فصاعدا) قبله حركة من جنسه، نحو: «يا عثم» و «يا منص» و «يا مسک» في عثمان، و منصور، و مسكين، بخلاف نحو : مختار و هبيّخ ....

قال القوشجيّ[1] في بحث المسموعات من التجريد: "الحروف إمّا مصوّتة و هي حروف المدّ واللين و هي الألف والواو و الياء إذا كانت ساكنة متولّدة من إشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها، فإن الضمّ مجانس للواو والفتح للألف والكسر للياء و إمّا صامتة و هي ما سوى الحروف المذكورة والصامتة قد تكون متحرّكة و قد تكون ساكنة بخلاف المصوّتة، فإنّها لاتكون إلّا ساكنة مع كون حركة ما قبلها من جنسها كما عرفت، فالألف لايكون إلّا مصوّتاً لامتناع كونه متحرّكاً مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة و إطلاق اسم الألف على الهمزة بالاشتراک اللفظيّ و أمّا الواو و الياء فكلّ واحدة منهما قد يكون مصوّتاً كما عرفت و قد يكون صامتاً بأن يكون متحرّكاً أو ساكناً ليس حركة ما قبله من جنسه"[2] انتهى ولكن قوله: «متولّدة من إشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها» ليس إطلاقه كما ينبغي فتأمّل.

الثالث: أن يكون ما قبل الآخر (ساكناً) لا متحرّكاً.

الرابع: أن يكون ذلک اللين الساكن (مكمّلاً أربعة فصاعداً) لئلّا يلزم من حذف حرفين منه كونه أقلّ من أبنية اسم المعرب من غير علّة موجبة.

الخامس: أن يكون (قبله حركة من جنسه)، سواء كانت الحركة لفظاً (نحو: «يا عثم» و «يا منص» و «يا مسک» في «عثمان» و «منصور» و «مسكين») أم كانت الحركة تقديراً نحو: «مصطفون» و «مصطفين» علمين (بخلاف نحو: «مختار») لأصالة الألف، لأنّها منقلبة عن ياء أصليّة، والمنقلب عن أصل أصل، فلايحذف منه في الترخيم إلّا الراء فقط، و بخلاف نحو: «مضطر» إذا كان علماً (و) بخلاف نحو: («هبيّخ») على وزن «سفرجل» إذا كان علماً لأنّ ما

---

۱. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ۹.

۲. شرح المواقف: ٥/ ۲۷۱ ـ ۲۷۲.

و سعيد و فرعون و غرنيق. (و الخلف) ثابت (في) حذف (واو و ياء) ليس قبلهما حركة من جنسهما بل (بهما فتح قفي) فأجازه الفرّاء و الجرميّ لعدم اشتراطهما ما ذكرناه، و منعه غيرهما.

قبل الآخر و هو الياء الثانية و إن كان ليناً لكنّه ليس بساكن، فلايحذف منه إلّا الخاء فقط (و) بخلاف نحو: («سعيد»)، إذ حرف اللين فيه ليس مكمّلاً أربعة فصاعداً، لأنّ السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة، فلايحذف منه إلّا الدال فقط. (و) بخلاف نحو: («فرعون» و «غرنيق») لعدم مجانسة الحركة قبل اللين له، فلايحذف إلّا النون من الأوّل والقاف من الثاني (و) لكنّ (الخلف ثابت في حذف واو) «فرعون» (و ياء) «غرنيق» و نحوهما ممّا (ليس قبلهما حركة من جنسهما بل بهما فتح قفي فأجازه) أي الحذف (الفرّاء[1] والجرميّ[2] لعدم اشتراطهما ما ذكرناه) من المجانسة فيجوز عندهما أن يقال: «يا فرع» و يا «غرن» لبقائهما بعد الحذف على ثلاثة أحرف. (و منعه) أي الحذف (غيرهما) فيقال على قول غيرهما: «يا فرعو» و يا «غرني» بحذف آخرهما فقط و لاتحذف الواو والياء كما ذكرنا آنفاً.

و قد علم من مطاوي ما ذكرنا في بيان شرائط حذف حرف اللين مع الحرف الآخر أنّ المنادى الجامع للشرائط الخمسة المذكورة قسمان: قسم يكون الحرف الآخر فيه أيضاً زائداً، و قسم يكون الحرف الآخر فيه أصليّاً.

فعلّلوا حذف الحرفين في القسم الأوّل بأنّه لما كان الحرفان في نحو: «عثمان» في حكم الزائد الواحد في أنّهما زيدتا معاً، فكما زيدتا معاً حذفتا معاً.

و علّلوا القسم الثاني بأنّه لّما حذف الحرف الأخير مع صحّته و أصالته فحذف حرف اللين الزائد لئلّا يلزم المثل السائر «صلت على الأسد و بلت عن النقد» أي حملت على الأسد و حاربته و بلت أي حصل لي بول من خوفي من النقد أي صغار الغنم، شبه الحرف الصحيح

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٢٨٤.

(و العجز احذف من مركّب) كقولک في معديكرب و سيبويه و بختنصّر: «يا معدي» و «يا سيب» و «يا بخت». (و قلّ ترخيم جملة) إسناديّة (و ذا عمرو) و هو سيبويه (نقل) عن العرب. (و إن نويت بعد حذف) بالتّنوين (ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف، فأبق حركته و لاتعلّه إن كان حرف علّة واجعله أي الباقي (إن لم تنو محذوفاً

لقوّته و عدم جواز حذفه غالباً بالأسد و حرف العلّة التي لاتكون في الغالب إلّا أمراً زائداً بصغار الغنم أي كيف يصولون و يجرؤون على حذف الحرف الصحيح القويّ الذي هو كالأسد و يذلّون عن حرف العلّة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم.

(والعجز) أي الجزء الأخير(احذف من مركّب) لما تقدّم في باب العلم من نزوله منزلة تاء التأنيث فيحذف للترخيم كما تحذف التاء لذلک (كقولک في «معدى كرب» و «سيبويه» و «بختنصّر»: «يا معدي» و «يا سيب» و «يا بخت») بحذف العجز من كلّ منها للترخيم.

(و قلّ ترخيم جملة إسناديّة، و ذا) أي ترخيم الجملة (عمرو و هو سيبويه[1] نقل عن العرب) فإنّه قال: من العرب من يرخّمه أي التركيب الإسناديّ فيقول في «تأبّط شرّاً»: «يا تأبّط» هذا، ولكن في النقل كلام ليس هنا محلّ ذكره فمن أراد الاطلاع عليه فليراجع شرح التصريح[2].

(و إن نويت بعد حذف) لفظ «حذف» في النظم (بالتنوين «ما») في «ما (حذف») مفعول «نويت».

حاصله أنّک إن نويت بعد الحذف ما حذف و جعلت المنادى المرخّم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه كما هو لغة أكثر العرب، و تسمّى «لغة من ينتظر» (فالباقي) من المنادى بعد الترخيم (استعمل بما فيه ألف قبل الحذف فأبق حركته) ضمّة كانت أو غيرهما و أبق سكونه (و لاتعلّه إن كان حرف علّة واجعله أي الباقي إن لم تنو محذوفاً) و هو لغة الأقلّ و تسمّى «لغة

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. شرح التصريح: ٢/ ٢٥٣.

كما لو كان بالآخر وضعا تمّا) فأعلّه و أجر الحركات عليه (فقل على الأوّل في ثمود) و علاوة و كروان، أي أعلانا: (يا ثمو) بالواو، و «يا علاو» و «يا كرو» بإبقاء الواو المفتوحة، و في جعفر و منصور و حارث «يا جعف» بالفتح و «يا منص» بالضمّ، و «يا حار» بالكسر. (و) قل (يا ثمي على الثّاني بيا) مقلوبة عن الواو ....

من لاينتظر» فاجعل المرخّم حينئذ (كما لو كان بالآخر وضعاً تمّا).

حاصله أنّه يجعل الباقي بعد الحذف اسماً برأسه و يجعل الحرف الذي قبل المحذوف كأنّه آخر المنادى في أصل الوضع (فأعله) إن كان حرف علّة (و أجر الحركات عليه) إن كان حرفاً صحيحاً (فقل على الأوّل) أي على لغة من ينتظر (في «ثمود» و «علاوة» و «كروان»: يا «ثمو» بـ) إبقاء (الواو) الساكنة المتطرّفة بعد ضمّة من غير إبدال الواو ياء والضمّة كسرة، و إن يلزم في الظاهر كون الاسم على شكل لا نظير له في كلامهم كما تقدّم في أوائل الكتاب أنّه ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمّ إلّا الأسماء الستّة حالة الرفع، لكنّه في الحقيقة ليس كذلك، إذ الواو ليست طرفاً في التقدير، لأنّ الحرف المحذوف بعدها في نيّة الملفوظ به، و لأجل ذلك تسمّى هذه اللغة «لغة من ينتظر»، (و «يا علاو» و «يا كرو» بإبقاء الواو المفتوحة) فيهما على حالها من غير إبدال لعين ما ذكر في «ثمو» من عدم كونها طرفاً في التقدير فهي في «علاو» واقعة قبل تاء التأنيث، و في («كرو») واقعة قبل ساكن أعني الألف، و شرط قلب حرف العلّة حيث تحرّك وانفتح ما قبله أن لايكون بعدها تاء التأنيث ولا ساكن فتدبّر.

(و) قل (في «جعفر» و «منصور» و «حارث»: «يا جعف» بالفتح، و «يا منص» بالضمّ، و «يا حار» بالكسر، و قل: «يا ثمي» على الثاني) أي على لغة من لاينتظر (بياء مقلوبة عن الواو)، و بإبدال ضمّة الميم كسرة، كما يفعل ذلك في جمع «دلو» و هو «أدلو» على وزن «أفعل» بضمّ العين، فتنقلب الواو ياء و ضمّة اللام كسرة فيصير «أدلي» بكسر اللام، ثمّ يعلّ إعلال «قاض» فيصير في الرفع والجرّ «أدل».

لأنّه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمّة غير الأسماء السّتّة، و قل: «يا كرا» بقلب الواو ألفا لتحرّكها و انفتاح ما قبلها، و «يا جعف» و «يا حار» بضمّهما. (و التزم الأوّل) و هو نيّة المحذوف (في) ما فيه تاء التأنيث للفرق (كمسلمة) بضمّ الميم الأولى (و جوّز الوجهين في) ما ليس فيه التّاء للفرق (كمسلمة) بفتح الميم الأولى.

و ذلک (لأنّه ليس لنا) في الأسماء المعربة (اسم) معرب (آخره واو قبلها ضمّة غير الأسماء السّتّة) في حالة الرفع، لايقال: إنّ المنادى مبنيّ، لأنّ المنادى المتجدّد بناؤه كالمعرب في هذا الحكم.

(و قل: «يا كرا» بقلب الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها)، لأنّ الواو جعلت كأنّها آخر الاسم في أصل الوضع فليس بعدها ساكن فارتفع مانع الإعلال و هو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت ألفاً كما في «عصا»، و قل: «يا علاء» بقلب الواو همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة كما في «كساء»، لأنّه من «كسوت» فأبدلت الواو همزة لما ذكر.

(و) قل: («يا جعف» و «يا حار» بضمّهما) ضمّة حادثة بناء، إذ المنادى حينئذ يجعل كأنّه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه و إعلاله و تصحيحه حكم نفسه لا حكم أصله، و كذلک قل: «يا منص» بضمّة حادثة للبناء غير تلک الضمّة التي كانت قبل الترخيم بدليل أنّ هذه الضمّة يجوز إتباعها و تلک لايجوز إتباعها.

(والتزم الأوّل، و هو نيّة المحذوف) على لغة من ينتظر (في) ترخيم (ما فيه تاء التأنيث للفرق) بين المذكّر والمؤنّث (كـ «مسلمة» بضمّ الميم الأولى) فقل: «يا مسلم» بفتح الميم الثانية على لغة من ينتظر، ولاتضمّها لئلّا يلتبس بنداء مذكّره الذي لا ترخيم فيه.

(و جوّز الوجهين) أي نيّة المحذوف على لغة من ينتظر، و عدمها على لغة من لاينتظر (في ما ليس فيه التاء للفرق) بين المذكّر والمؤنّث (كـ «مسلمة» بفتح الميم الأولى) علم رجل فقل فيه: «يا مسلم» بالفتح والضمّ على اللغتين، إذ لا لبس في ذلک.

و لاضطرار رخّموا) على اللغتين (دون ندا ما للنّدا يصلح نحو: أحمدا) كقوله: «لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريف بن مال» بخلاف ما لا يصلح للنداء، و من ثمّ كان خطأ قول من جعل من ترخيم الضّرورة: «أو الفا مكّة من ورق الحمي».

(و لاضطرار رخّموا على اللغتين) أي ينتظر ولاينتظر (دون نداء) لكن لا مطلقاً، بل (ما) أي اسماً (للنداء يصلح)، بأن لايكون مقترناً بـ «ال» (نحو: «أحمد» كقوله:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ... طريف بن مال) ليلة الجوع والخصر [1]

الشاهد في «مال»، إذ أصله «مالک» فرخّم للضرورة.

(بخلاف ما لايصلح للنداء) بأن يكون مقترناً بـ «ال»، لأنّه لايصلح لمباشرة حرف النداء، (و من ثمّ كان خطأ قول من جعل من ترخيم الضرورة) قوله:

القاطنات البيت غير الريم ... (أوالفاً مكة من ورق الحمي) [2]

الشاهد في «الحمي» و هو بفتح الحاء المهملة و كسر الميم، و أصله «الحمام» بتخفيف الميم فرخّمه الشاعر خطأ بحذف الميم الثانية فقلبت الألف ياء للقافية وأُبدلت فتحة الميم الأُولى كسرة.

و قيل: حذفت الألف و أبدلت الميم ياء ثمّ أبدلت فتحة الميم الأولى كسرة. و احتمل بعضهم أن يكون حذف الألف والميم الثانية للضرورة و كسرت الميم الأولى للقافية ثمّ أشبعت الكسرة فتولّدت منه الياء[3].

---

١. لامرؤ القيس الكنديّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٦٦.

٢. للعجّاج؛ الكتاب لسيبويه: ١/ ١١٠.

٣. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٦٥.

(فصل في الاختصاص)

التعريف

(الاختصاص) في الاصطلاح تعيين من أريد من الضمير من بين محتملاته و حصر الحكم الثابت للضمير فيه، كقوله ﷺ : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»[1]، فإنّه لو لم يذكر «معاشر الأنبياء» بأن يقال: «نحن لانورث» لايعلم المراد من «نحن»، إذ يحتمل أن يكون المراد منه العرب حتّى يكون المراد أنّ العرب لايورثون و يحتمل أن يكون المراد منه قريشاً بمعنى أنّ قريشاً لايورثون و يحتمل أن يكون المراد منه بني هاشم حتّى يكون المعنى أنّ بني هاشم لايورثون فلمّا قال ﷺ : «معاشر الأنبياء» عين و علم أنّ مراده ﷺ من «نحن» ليس المعاني المذكورة بل المراد أنّ الأنبياء لايورثون.

و إلى ما ذكرنا يرجع ما ذكره بعضهم[2] من أنّ الاختصاص في الاصطلاح تخصيص حكم علّق بضمير ما تأخّر عنه من اسم ظاهر معرّف.

الغرض من الاختصاص

والغرض من «الاختصاص» والباعث عليه أحد أمور ثلاثة:

الأوّل: الفخر نحو: «عليّ أيّها الجواد يعتمد الفقير»، لأنّ غرض المتكلّم الافتخار بأنّه هر الجواد، و عليه لا على غيره يعتمد الفقير.

---

١. انظر: الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: ١/ ٢٥٨. و في هذا الحديث سنداً و دلالة كلام ليس هنا محلّه.

٢. الأزهريّ في شرح التصريح: ٢/ ٢٦٨.

....

الثاني: التواضع نحو: «إنّي أيّها العبد فقير إلى عفو الله»، لأنّ غرض المتكلّم التواضع و إظهار أنّه لا غيره عبد عاص مفتقر إلى عفو الله و رحمته.

والثالث: زيادة بيان كقوله ﷺ : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، فإنّ الغرض من معاشر الأنبياء زيادة البيان حسبما فصّلنا في معناه الاصطلاحيّ فتأمّل جيّداً.

و أوضح من ذلك ما قاله التفتازانيّ[1] في بحث الإنشاء، و هذا نصّه: "قولنا: «أيّها الرجل» أصله لتخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثمّ جعل مجرّداً عن طلب الإقبال و نقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه، و هو إمّا في معرض التفاخر نحو: «أنا أكرم الضيف أيّها الرجل» أي مختصّاً من بين الرجال بإكرام الضيف، أو التصاغر نحو: «أنا المسكين أيّها الرجل» أي مختّصاً بالمسكنة، أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للتفاخر و لا للتصاغر نحو: «أنا أفعل أيّها الرجل» و «نحن فقراء أيّها القوم»، فكلّ هذا صورته صورة النداء و ليس به، لأنّ «أيّاً» و ما جعل وصفاً له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عمّا دلّ عليه ضمير المتكلّم السابق ولا يجوز فيه إظهار حرف النداء، لأنّه لم يبق فيه معنى النداء أصلاً فكره التصريح بأداته، فقوله: «أيّها الرجل» فـ «أيّ» مضموم و «الرجل» مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محلّ النصب على الحال و لهذا قال المصنّف: «أي مختصّاً من بين الرجال»"[2] انتهى و سيأتي[3] توضيح آخر عن قريب نقلاً عن الرضيّ[4].

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. المطوّل: ٢٤٥، مع تغيير يسير.

٣. الصفحة: ٢٩٨.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

كنداء) لفظا لكن يخالفه في أنّه يجيء (دون يا) و في أنّه لا يجيء في أوّل الكلا . ثمّ إن كان أيّها أو أيّتها استعملا كما يستعملان في النداء فيضمّان و يوصفان بمعرّف بأل مرفوع (كأيّها الفتى بإثر أرجونيا) و «اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابة».

أحكام الاختصاص

والاسم الذي به يبيّن المراد من الضمير (كنداء) أي كالمنادى (لفظاً) أي من حيث الأحكام اللفظيّة حسبما سيفصل، (لكن يخالفه) أي يخالف الاسم الذي به يعيّن المراد المنادى (في) أمور:

الأوّل: (أنّه يجيء دون «يا») أي ليس معه حرف نداء لا لفظاً و لا تقديراً كما تقدّم في كلام التفتازانيّ فتأمّل، بخلاف المنادى، فإنّه لابدّ فيه من أن يكون معه حرف نداء إمّا لفظاً و إمّا تقديراً.

(و) الثاني: أنّه يخالفه (في أنّه لايجيء في أوّل الكلام) بل في أثنائه أو آخره كما يظهر من الأمثلة المذكورة، بخلاف المنادى، فإنّه قد يجيء في أوّل الكلام.

والثالث: أنّه يقلّ كونه علماً، بخلاف المنادى، فإنّه يكثر كونه علماً.

والرابع: أنّه إذا كان مفرداً معرفة غير «أيّ» و «أيّة» ينصب بالفتحة الإعرابيّة، بخلاف المنادى، فإنّه إذا كان مفرداً معرفة يبنى على الضمّة.

(ثمّ إن كان «أيّها» و «أيّتها» استعملا كما يستعملان في النداء فيضمّان و يوصفان بمعرف بـ «ال» مرفوع كـ «أيّها الفتى» بإثر) أي بعد («ارجوني» و) نحو: («اللّهمّ اغفرلنا أيّتها العصابة»). قال الرضيّ[١] في أثناء البحث عن «لا سيما»: "إنّه نقل نحو: «أيّها الرجل» من باب النداء إلى باب الاختصاص، لجامع بينهما معنويّ فصار في نحو: «أنا أفعل كذا أيّها الرجل» منصوب

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

(و قد يرى ذا دون أيّ تلو أل) فينصب و حينئذ يشترط تقدّم اسم بمعناه عليه، و الغالب كونه ضمير تكلّم (كمثل نحن العرب أسخى من بذل) و قد يكون ضمير خطاب، نحو: «بك الله نرجو الفضل».

المحلّ على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضمّ «أيّ» و رفع «الرجل»"[١] انتهى.

(و) الخامس: أنّه (قد يرى ذا) أي الاختصاص (دون «أيّ» تلو «ال» فينصب، و حينئذ يشترط تقدّم اسم بمعناه عليه، والغالب كونه) أي الاسم المتقدّم عليه (ضمير تكلّم كمثل: «نحن العرب أسخى من بذل» و قد يكون ضمير خطاب نحو: «بك الله نرجو الفضل»).

قال التفتازانيّ[٢]: "و قد يقوم مقام «أيّ» اسم منصوب إمّا معرّف باللام نحو: «نحن العرب أقرى الناس للضيف» أو مضاف نحو: «إنّا معاشر الأنبياء» و ربما يكون علماً نحو: «بنا تميماً يكشف الضباب»"[٣] انتهى.

والسادس: أنّه اختلف في ضمّته هل هي إعراب أو بناء، و في النداء بناء بلا خلاف. قال بعض المحقّقين: لايخفى أنّ «أيّاً»، و «أيّة» إذا لم يكن هناك نداء أصلاً لا لفظاً و لا معنى، و كانا معمولين لـ «أخصّ» لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضمّ و رفع تابعهما فلايكون هذا الضمّ و هذا الرفع إلّا حكاية لحالهما في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء و استعملا في غيره و قد تقدّم آنفاً[٤] تفصيله عن الرضيّ[٥] و قال بعض آخر: إنّ ضمتهما إعراب على الخبريّة أو على الابتدائيّة.

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ١٣٦ ـ ١٣٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٣. المطوّل: ٢٤٥.

٤. الصفحة: ٢٩٨.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

....

والسابع: أنّه لايكون نكرة و لا اسم إشارة و لا موصولاً و لا ضميراً بخلاف المنادى، فإنّه يكون كذلک.

والثامن: أنّ «أيّاً» هنا لاتوصف باسم الإشارة و توصف به في النداء.

والتاسع: أنّ صفة «أيّ» هنا واجبة الرفع بلا خلاف، و في النداء فيها خلاف، فأجاز بعضهم نصبها[١].

العاشر: أنّ الكلام هنا خبر، و في النداء إنشاء.

الحادي عشر: أنّ العامل المحذوف هنا فعل «الاختصاص»، و في النداء فعل «الدعاء».

١. أجازه المازنيّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٧١.

التحذير و الإغراء

فصل في (التحذير) و هو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه، (و الإغراء) و هو إلزامه العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى و المحافظة على العهود و نحو ذلک.

(فصل في التحذير)

التعريف

(و هو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه)، و يقرب من هذا المعنى قول بعضهم: إنّه تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه[1]، و قريب من ذلک قول بعض آخر: إنّه تخويف شيء عن شيء و تبعيده منه[2].

(والإغراء و هو إلزامه) أي المخاطب (العكوف) أي التوجّه والثبات (على ما يحمد العكوف عليه، من مواصلة ذوي القربى والمحافظة على العهود و نحو ذلک)، و سيأتي مثالهما في آخر الفصل.

أساليب بيان التحذير و أحكامها

والمتحصّل ممّا يأتي أنّ التحذير يكون بثلاثة أشياء:

الأوّل: «إيّاک» و أخواته، و بعبارة أخرى يذكر المحذّر بفتح الذال.

الثاني: المحلّ المخوف عليه مضافاً إلى ضمير المحذّر ـ بفتح الذال ـ معطوفاً بعده المحذّر منه على المخوف عليه.

---

١. الأزهريّ في شرح التصريح: ٢/ ٢٧٣.

٢. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ٢٧٧. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٨٩.

(إيّاک و الشرّ و نحوه) كإيّاكما و إيّاكم و جميع فروعه (نصب محذّر) بكسر الذّال (بما استتاره وجب) ....

الثالث: ذكر المحذّر منه، فأشار إلى أحكام القسم الأوّل بقوله: («إيّاک والشرّ» و نحوه كـ «إيّاكما» و «إيّاكم» و جميع فروعه) نحو: «إيّاي» و «إيّاه» و فروعهما (نصب محذّر ـ بكسر الذال ـ) أي المتكلّم (بما) أي بفعل (استتاره) أي حذفه و تقديره (وجب) فـ «إيّاک» في محلّ نصب بفعل محذوف وجوباً تقديره «أحذر» أو «بعد» أو «نح» أو نحوها و يجب تقدير الفعل المحذوف بعد «إيّاک»، لأنّه حينئذ لو قدّر قبله لاتّصل به فيقال: «أحذرک» فيلزم تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل، و ذلک لايجوز إلّا في أفعال القلوب و «فقد» و «عدم» غالباً يكون بغير الفاعل، فلو كان فاعله و مفعوله ضميرين لشيء واحد لسبق الفهم إلى المغايرة فيهما، و لأنّ أصل الفاعل أن يكون مؤثّراً و أصل المفعول به أن يكون متأثّراً و الأصل في المؤثّر أن يكون مغايراً للمتأثّر فلا يقال: «ضربتني»، و لا «فرّحت بي» و قد تقدّم للمسألة توجيه آخر في باب الضمائر فراجع.

و أورد في المقام بأنّه كيف يلزم تعدّي الفعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل والفرض أنّ الفعل محذوف، و مع حذفه يجب انفصال الضمير، فلم يلزم تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل، بل إلى المنفصل بسبب الحذف، و أجيب عن ذلک بأنّ المراد اللزوم بحسب الأصل فتأمّل.

و قيل: الأصل «أحذّر تلاقي نفسک والشرّ»، ثمّ حذف «أحذّر» فصار «تلاقي نفسک والشر» ثمّ حذف «تلاقي» و ناب عنه «نفس» فانتصب فصار «نفسک»، ثمّ حذف «النفس» و ناب عنه الكاف الضمير فانفصل لتعذّر اتّصاله كما تقدّم في باب الضمائر فصار «إيّاک» فعلى هذا التقدير لايلزم تعدّي المذكور[1] فتأمّل.

---

۱. انظر: شرح التصريح: ۲/ ۲۷۳ ـ ۲۷٤.

لأنّ التحذير بإيّا أكثر من التّحذير بغيره. فجعل بدلا من اللّفظ بالفعل (و دون عطف) نحو: «إيّاک الأسد» (ذا) الحكم المذكور و هو النّصب بلازم الاستتار (لإيّا انسب) أيضا

و اختلف في إعراب المعطوف، فقيل: هو معطوف على «إيّاک» والتقدير «أحذّر نفسک أن تدنو من الشرّ والشرّ أن يدنو منک»[1]، و اعترض عليه بأنّ «إيّاک» محذّر و «الشرّ» محذّر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى و أجيب بأنّ مقتضى العطف الاشتراک في معنى الخوف فلايمتنع أن يكون أحدهما خائفاً والآخر مخوفاً منه[2]. و قال بعض آخر: إنّ ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف تقديره «و أحذّر الشرّ» فهو من قبيل عطف الجملة[3]، و الحقّ هو الأوّل أي عطف «الشرّ» على «نفسک» من دون تقدير عامل آخر لـ «الشرّ» كما تقدّم بيانه قبل هذه المسألة فتأمّل.

و إنّما وجب استتار العامل، (لأنّ التحذير بـ «إيّا» أكثر من التحذير بغيره، فجعل بدلاً من اللفظ بالفعل)، حاصله أنّه جعل التلفّظ بـ «إيّا» لأكثريّة استعماله في التحذير من غيره بدلاً من التلفّظ بالفعل الناصب له. و قال بعض المحقّقين: إنّما وجب الحذف لضيق المقام عن ذكره[4]، هذا إذا عطف المحذّر منه على «إيّا»، (و دون عطف) بأن يذكر المحذّر منه بعد «إيّا» بلا عطف (نحو: «إيّاک الأسد» ذا الحكم المذكور و هو النصب بلازم الاستتار لـ «إيّا» أنسب أيضاً).

واختلف في هذه الصورة، قال ابن الحاجب[5]: "و لاتقول: «إيّاک الأسد» لامتناع تقدير «من» ـ و قال شارح كلامه ـ و شذوذه مع غير «أن» و «أنّ» ـ ثمّ قال ـ فإن قلت: فليكن بتقدير العاطف أي فليكن في التقدير «إيّاک والأسد»، قلنا: حذف العاطف أشدّ شذوذاً، لأنّ حذف

---

١. هذا مذهب كثيرين منهم السيرافيّ و اختاره ابن عصفور؛ المصدر السابق: ٢٧٤.

٢. قاله الفخر الرازي في شرح المفصّل؛ المصدر السابق.

٣. قاله ابن طاهر و ابن خروف؛ المصدر السابق.

٤. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٨٩.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

(و ما سواه) أي سوى المحذّر بإيّا (ستر فعله لن يلزما) نحو: «نفسک الشرّ» أي جنّب، و إن شئت فأظهر (إلّا مع العطف) فإنّه يلزم أيضا ستر فعله، نحو: «ماز رأسک و السّيف» (أو التّكرار) فإنّه يلزم أيضا (كالضّيغم الضّيغم) أي الأسد الأسد (يا ذا السّاري)

حرف الجرّ قياس مع «أن» و «أنّ» و شاذّ كثير في غيرهما، و أمّا حذف العاطف فلم يثبت إلّا نادراً"[1] انتهى.

و نقل عن ابن الناظم الجواز، لأنّ «أحذّر» و نحوه يتعدّى إلى اثنين من غير واسطة نحو قوله تعالى: ﴿يُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾[2] انتهى[3]، و أجاز بعضهم حذف العاطف، و استشهد بقوله تعالى: ﴿وَ لا عَلَى الَّذينَ إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾[4] فقال: التقدير «و قلت»[5].

و أشار إلى القسم الثاني والثالث بقوله: (و ما سواه أي سوى المحذّر بـ «إيّا» ستر فعله لن يلزما نحو: «نفسک الشرّ» أي جنّب و إن شئت فأظهر) العامل و قل: «جنّب نفسک الشرّ»، فلايجب الحذف حينئذ (إلّا مع العطف، فإنّه يلزم أيضاً ستر فعله)، لأنّ العطف كالبدل من التلفّظ بالفعل (نحو: «ماز رأسک والسيف»[6])، «ماز» منادى مرخّم أصله «يا مازن» والشاهد في «رأسک»، والتقدير «بعد رأسک من السيف والسيف من رأسک»، (أو التكرار) أي تكرار المحذّر منه، (فإنّه يلزم) ستر فعله (أيضاً)، لأنّ التكرار بمنزلة العطف في أنّه كالبدل من التلفظ بالعمل (كـ «الضيغم الضيغم» أي «الأسد الأسد يا ذا الساري») أي «احذر الضيغم يا ذا الساري».

---

١. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٩٠.

٢. آل عمران: ٢٨.

٣. نقله الأزهريّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٧٤ _ ٢٧٥.

٤. التوبة: ٩٢.

٥. الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٢٥.

٦. مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧٩.

و الشّائع في التّحذير أن يراد به المخاطب. (و شذّ) مجيؤه للمتكلّم، نحو: (إيّاي) «و أن يحذف أحدكم الأرنب» أي نحّني عن حذف الأرنب و نحّه عن حضرتي (و) مجيئه للغائب، نحو: (إيّاه) و إيّا الشّوابّ (أشذّ ....

(والشائع في التحذير) كما فهم من تعريفه (أن يراد به المخاطب، و شذّ مجيئه للمتكلّم).

قيل: إنّما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتّحاد المحذّر منه والمحذّر (نحو: «إيّاي و أن يحذف أحدكم الأرنب»)، هذا جزء كلام نسب إلى الخليفة الثاني و تمامه «لتذكّ لكم الأسل والرماح والسهام و إيّاي و أن يحذف أحدكم الأرنب»[1] و هو ضربه بالعصا، (أي «نحّني عن حذف الأرنب و نحّه عن حضرتي»).

و حاصل معنى الكلام أنّ التذكية لابدّ فيه من أن يكون بالأسل و هو السيف والسكين أو الرمح والسهم لا بالعصا.

وقال بعضهم: أصله «إيّاي و حذف الأرنب و إيّاكم و حذف الأرنب» فحذف من كلّ جملة ما ذكر في الأخرى[2]. و قال الأكثر: أصله «إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب و باعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب».

(و مجيئه) أي التحذير (للغائب نحو) ما ورد من قول العرب في مقام النصيحة: «إذا بلغ الرجل الستّين فـ (إيّاه و إيّا الشوابّ»[3] أشذّ)، و «الشوابّ» جمع «شابّة»[4]، يعني من بلغ من العمر ستّين سنة فلايتزوّج امرأة شابّة، لأنّ في ذلك مفاسد كثيرة، و يروى «السوآت» بالسين المهملة والألف الممدودة جمع «سوأة» فعلى هذا معناه من بلغ الستين لايفعل سوآة[5].

---

١. نقل مع اختلاف في العبارة في مصنّف عبد الرزّاق: ٤/ ٤٧٧.

٢. قاله الزجّاج؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١١٥٧.

٣. الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٧٩.

٤. المصباح المنير: ٣٠٢.

٥. شرح التصريح: ٢/ ٢٧٦.

و عن سبيل القصد من قاس) على ذلک (انتبذ. و كمحذّر بلا إيّا اجعلا مغرى به في كلّ ما قد فصّلا) فأوجب إضمار ناصبه مع العطف، نحو: «الأهل و الولد» و التّكرار نحو:

أخاک أخاک إنّ من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

و أجزه مع غيرهما، نحو: «الصّلاة جامعة».

قيل: والوجه في كونه أشذّ حذف الفعل مع لام الأمر، إذ التقدير «فليحذر تلاقي نفسه و أنفس الشوابّ» فحذف الفعل و فاعله، ثمّ حذف «تلاقي» و أنيب عنه «النفس»، و ناب عنه الضمير فانتصب وانفصل و أبدل من «أنفس»، «إيّا»[1]، فتأمّل.

(و عن سبيل القصد) والاعتدال (من قاس على ذلک انتبذ) أي خرج.

أحكام الإغراء

تنبيه: إلى هنا كان الكلام في أحكام التحذير، فمن الآن يشرع في أحكام الإغراء فلذا قال:

(و كمحذّر بلا «إيّا» اجعل مغرّى به في كلّ ما قد فصّل)، حاصله أنّ حكم الإغراء حكم التحذير الذي يكون بغير «إيّا» (فأوجب إضمار ناصبه) أي ناصب الاسم الذي هو مغرّى به (مع العطف نحو: «الأهل والولد») أي «راع الأهل والولد»، (و) مع (التكرار نحو) قول الشاعر:

(أخاک أخاک إنّ من لا أخا له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح) [2]

أي «الزم أخاک» و وجه وجوب حذف العامل في الصورتين هو ما تقدّم في التحذير[3].

(و أجزه) أي الإضمار (مع غيرهما) أي مع غير العطف والتكرار (نحو: «الصّلاة جامعة») أي «احضروا والزموا الصّلاة» و لفظ «جامعة» حال من «الصّلاة» و إن شئت فأظهر العامل.

---

١. المصدر السابق.

٢. لمسكين الدارميّ؛ الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٥٦.

٣. الصفحة: ٣٠٣.

باب أسماء الأفعال و الأصوات

هذا باب (أسماء الأفعال و الأصوات).

(هذا باب أسماء الأفعال و الأصوات)

الأقوال في اسميّتها و فعليّتها

قد تقدّم في باب المعرب والمبنيّ أنّ الأقوال فيها أربعة:

الأوّل: أنّها أسماء لمعاني الأفعال، و محلّها رفع بالابتداء، و أغني مرفوعها عن الخبر و إن لم يعتمد على النفي والاستفهام؛ ولكن فيه نظر ظاهر، إذ لو كانت كذلك لوجب القول بأنّها أفعال لا أسماء أفعال، لأنّ الاسميّة والفعليّة دائرة مدار معنى اللفظ كما يعلم ذلك من تعريف الكلم الثلاث و من بيان الفرق بينها.

الثاني: أنّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، و محلّها نصب على المصدريّة؛ و فيه أيضاً نظر، إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدّرة فلم يكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنيّة فتأمّل.

الثالث: أنّها أفعال؛ و فيه أيضاً نظر، لأنّها لاتتصرّف تصرّف الأفعال و تختلف صيغتها صيغ الأفعال و يدخل التنوين على بعضها. و قال بعض أهل التحقيق: إنّ أسماء الأفعال معدولة عن الفعل للمبالغة[1].

الرابع: أنّها أسماء لألفاظ الأفعال و نائبة عنها؛ هذا هو المتحصّل من مطاوي كلامهم.

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١١٠.

قال بعض المحقّقين: "منهم من يجوّز أن يقال: إنّ أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصلها البناء و هو مطلق الفعل، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي و الأمر، أو خرج عنه كالمضارع"[١] انتهى.

هذا ما نقل منهم من الأقوال، ولكن قال بعض أهل التحقيق: "والذي حملهم على أن قالوا إنّ هذه الكلمات و أمثالها ليست بأفعال بل أسماء مع تأديتها معاني الأفعال، أمر لفظيّ و هو أنّ صيغها مخالفة ليصغ الأفعال و أنّها لاتتصرّف تصرّفها"[٢] لا أنّها موضوعة لصيغ الأفعال على أن يكون «رويد» مثلاً موضوعة لكلمة «أمهل».

قال الشيخ الرضيّ[٣]: "و ليس ما قال بعضهم: إنّ «صه» مثلاً اسم للفظ «اسكت» الذي هو دالّ على معنى الفعل لا لمعناه بشيء، إذ العربيّ القُحّ ربما يقول: «صه» مع أنّه لم يخطر بباله لفظ «اسكت» و ربما لم يسمعه أصلاً"[٤] انتهى.

معاني أسماء الأفعال و أقسامها

و ظاهر المصنّف على ما حقّقه الشارح اختيار القول الرابع، فلذا قال: (ما ناب عن فعل) أي لفظ فعل (معنى) بحيث يفيد ما يفيد الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان و نسبة الحدث إلى فاعل ما (و استعمالاً) من حيث كونه عاملاً غير معمول لعامل يقتضي الفاعليّة أو المفعوليّة، فخرجت الحروف نحو: «إنّ» و أخواتها، فإنّها و إن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنّها قد تهمل إذا اتّصلت بها «ما» الكافّة فليست أبداً عاملة، و خرجت أيضاً

---

١. المصدر السابق: ٣/ ٨٤.

٢. المصدر السابق.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٨٨.

(كشتّان) بمعنى افترق (و صه) بمعنى اسكت (هو اسم فعل) أي اسم مدلوله فعل (و كذا أوّه) بمعنى أتوجّع (و مه) بمعنى انكفف ....

المصادر والصفات النائبة عن أفعالها نحو: «ضرباً زيداً»، فإنّه نائب عن «اضرب»، و «أ قائم الزيدان» فإنّه نائب عن «يقوم» لكن العوامل اللفظيّة والمعنويّة تدخل عليها فتعمل فيها، بخلاف أسماء الأفعال (كـ «شتّان» بمعنى «افترق»).

و قيّده بعضهم بكون الافتراق في المعاني كالعلم والجهل[١]، قال: و لايستعمل في غير ذلك فلايقال: «شتّان الخصمان عن مجلس الحكم» و لا «شتّان المتبايعان عن مجلس العقد» بمعنى «افترقا عنه»[٢] وادّعى بعض أنّ «شتّان» مثنّى «شتّ» بمعنى «افترق» و هو خبر لما بعده[٣] (و «صه» بمعنى «اسكت») و (هو اسم فعل أي اسم مدلوله) لفظ (فعل) و هو «ا، س، ك، ت» (و كذا «أوّه» بمعنى «أتوجّع»).

قال بعض المحقّقين: لاتقول: إنّ «أفّ» بمعنى «أتضجّر» و «أوّه» بمعنى «أتوجّع»، إذ لو كان كذلك لأعربا كمسمّاهما بل هما بمعنى «تضجّرت» و «توجّعت» الإنشائيّين.[٤]

(و «مه» بمعنى «اكفف»)، قال بعضهم: بمعنى «انكفف» لا بمعنى «اكفف»، لأنّ «اكفف» يتعدّى و «مه» لايتعدّى، و ردّ بأنّ ذلك غير مطّرد، فإنّ «آمين» لايتعدّى و «استجب» يتعدّى[٥] فتأمّل.

---

١. قيّده الزمخشريّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٢٨٣.

٢. قاله ابن عمرون؛ المصدر السابق.

٣. ادعاه الأصمعيّ؛ حاشية الصبان: ٣/ ٢٩٢.

٤. انظر: الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٧٤.

٥. المراديّ في توضيح المقاصد: ٣/ ١١٦١.

(و ما) كان (بمعنى أفعل) في الدّلالة على الأمر (كآمين) بمعنى استجب (كثر) وروده، و منه «نزال» بمعنى انزل، و «رويد» بمعنى أمهل، و «هيت» و «هيا» بمعنى أسرع، و «إيه» بمعنى امض في حديثك، و «حيّهل» بمعنى ائت أو عجّل أو أقبل، و «ها» بمعنى خذ، ....

(و ما كان) من أسماء الأفعال (بمعنى «افعل» في الدلالة على الأمر كـ «آمين» بمعنى «استجب»)، و نسب إلى النبيّ ﷺ أنّه قال: معناه «افعل كذا»، و قيل: أصله «أمن» كـ «كرم» ثمّ مدّ للتعريب، لأنّه عجميّ (كثر وروده، و منه «نزال» بمعنى «انزل» و «رويد») مصغّراً (بمعنى «أمهل» و «هيت») على وزن «حيث» مثلّث التاء كـ «حيث» مثلّث الثاء، و فيه لغة رابعة و هي كسر الهاء و فتح التاء فقط أو بتثليثها على قول، و معناه «أقبل» و «تعال».

و قال بعضهم: معناه «أسرع»[١] يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع و المؤنّث والمذكّر، إلّا أنّ العدد في ما بعده تقول: «هيت لک» و «هيت لكما» و «هيت لكم» و «هيت لكنّ» (و «هيا») بتشديد الياء و تخفيفها، و قد يلحق الكاف نحو: «هياک»، و قد تحذف الألف فيلزم الكاف نحو: «هيک»، و هو (بمعنى «أسرع» و «إيه» بمعنى «امض في حديثک») أي «زد في الحديث» و قد يجيء بمعنى «زد في العمل» (و «حيّهل») مركّبة من «حيّ» (بمعنى) «أقبل» أو (ائت)، و من «هلا» بمعنى «أسرع» بحذف الألف للتركيب و قد يلحقها التنوين، و فيه لغات أخر:

منها: كسر اللام مع التنوين. و منها: سكون الهاء لتوالي الفتحات مع التنوين، و يكون المركّب بمعنى «ائت» إن عدّي بنفسه نحو: «حيّهل الثريد» و بمعنى («عجّل») إن عدّي بـ «إلى»، نحو «حيّهل إلى الثريد»، (أو) بالباء نحو: «حيّهل بعمرو» أي «عجّل بذكره» و بمعنى («أقبل») إذا عدّي بـ «على» نحو: «حيّهل على زيد» أي «أقبل على زيد» (و «ها» بمعنى «خذ») و فيه لغات:

---

١. جمهرة اللغة: ١/ ٢٥١.

و «هلمّ» بمعنى احضر أو أقبل (و غيره) كالذي بمعنى المضارع (كوي) و «وا»، و «واها» بمعنى أعجب، و «أفّ» بمعنى أتضجّر ....

منها: «ها» بألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكّراً كان أو مؤنّثاً و يعرف المراد بالقرينة. و منها: أن يلحق هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفيّة كاسم الإشارة نحو: «هاك، هاكما، هاكم، هاكنّ». و منها: أن يلحق الألف همزة مكان الكاف و تصرف تصريف الكاف نحو: «هاء بفتح الهمزة للمذكّر، هاؤما، هاؤم، هاء بكسر الهمزة للمؤنّث، هاؤنّ». و منها: أن يلحق الألف همزة مفتوحة قبل الكاف و تصرف الكاف كما تقدّم. و منها: «هاء» بهمزة ساكنة بعد الألف للكلّ. و منها: أن تصرف تصريف «خف». و منها: أن يلحق الألف همزة و تصرف تصريف «ناد». و منها: أن تصرف مع الهمزة تصريف «دع».

(و «هلمّ» بمعنى «أحضر»)، فيتعدّى بنفسه نحو: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم﴾[1] (أو) بمعنى: («أقبل») فيتعدّى بـ «إلى» نحو: «هلمّ إلينا» و هو مركّب عند بعضهم من «ها» التنبيه والأمر من «لم، يلم». و قال بعض آخر: إنّه مركّب من «هلا» بمعنى «عجّل» و «أم» بمعنى «اقصد»، ثمّ خفف «هلا» لثقل التركيب و نقل ضمّة الهمزة إلى اللام. و قال بعض آخر: إنّه مركّب من «هل» بسكون اللام بمعنى «أسرع» و يستعمل «هلمّ» بلفظ واحد للكلّ، و بعض العرب يصرفه فيقولون: «هلمّ، هلمّا، هلمّوا، هلمّنّ» قيل: و ليس بفصيحة[2].

(و غيره) أي غير ما كان بمعنى فعل الأمر (كالذي بمعنى) فعل (المضارع كـ «وَي» و «وا» و «واهاً» بمعنى «أعجب» و «أفّ» بمعنى «أتضجّر»)، و فيها لغات: منها: ضمّ الهمزة و تشديد الفاء مثلّثة بتنوين و دونه. و منها: كسر الهمزة والفاء بلا تنوين. و منها: «أفي» كـ «بشري»، و منها «أف» كـ «خذ».

---

١. الأنعام: ١٥٠.

٢. انظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ١٩٣.

(و) كالذي بمعنى الماضي نحو: (هيهات) بمعنى بعد. و «وشكان» و «سرعان» بمعنى سرع، و «بطآن» بمعنى بطؤ، (نزر) ....

(و كالذي بمعنى الماضي نحو: «هيهات» بمعنى «بعد»)، و فيها أيضاً لغات:

منها: الحركات الثلاث في التاء مع تبديل الهاء الأولى ألفاً و بدون التبديل، كلّ ذلک مع التنوين. و منها: إسكان التاء في الوصل لإجرائه مجرى الوقف. و منها: حذف التاء مع تبديل الهاء الأولى ألفاً و بدونه و قد يلحق في جميع الوجوه المذكورة الكاف. و منها: أن ينوّن مع التبديل. و منها: «أيهان» بهمزة و نون مفتوحتين أو نون مكسورة.

قال بعضهم: إنّ «هيهات» مفتوحة التاء مفردة، و أصلها «هيهية» كـ «زلزلة»[1] قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحرّكها و انفتاح ما قبلها، والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء، و أمّا إذا كسرت التاء فهي جمع مفتوحة التاء، و كان القياس فيه أن يقال: «هيهيات» كـ «قوقيات» في جمع «قوقات» إلّا أنّهم حذفوا الألف، لكونها غير متمكّنة كما حذفوا ألف «هذا» و ياء «الذي» في المثنّى والوقف عليها بالتاء، و أمّا إذا كان مضمومة التاء فحينئذ يحتمل الإفراد والجمع، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء.

و («وشكان»[2] و «سرعان»[3]) مثلّثي الفاء (بمعنى «سرع») و «قرب» مع الدلالة على التعجّب فمعناهما في الحقيقة «ما أقرب» و «مأ اسرع» (و «بطآن») بضمّ الباء و فتحها (بمعنى «بطئ») ضدّ «أسرع»[4]، والأولى أن يكتب «بطؤ» بشكل الواو، لأنّ رسم الخط في الهمزة إن كانت في آخر الكلمة و ما قبلها ضمّة أن يكتب بالواو (نزر) أي جميع ما ذكر ممّا كان بمعنى المضارع أو الماضي قليل.

---

١. الخصائص: ٣/ ٤٣.

٢. جمهرة اللغة: ٢/ ٨٧٨.

٣. العين: ١/ ٣٣٠.

٤. المحكم و المحيط الأعظم: ٩/ ٢٠٩.

و كذا اسم الأمر من الرّباعيّ ک «قرقار» بمعنى قرقر. (و الفعل من أسمائه) ما هو منقول عن حرف جرّ و ظرف نحو: (عليكا) بمعنى الزم (و هكذا دونک) بمعنى خذ (مع إليكا) بمعنى تنحّ، و لا يستعمل هذا النّوع إلّا متّصلا بضمير المخاطب و شذّ «عليه رجلا» و «عليّ الشّيء» و «إليّ».

(و كذا) نزر (اسم) فعل (الأمر من) الفعل (الرباعيّ كـ «قرقار» بمعنى «قرقر») بفتح القاف الأولى و كسر الثانية.

قال بعض المحقّقين: "و أمّا في الرباعيّ فالأكثرون على أنّه لم يأت منه إلّا حرفان «قرقار» أي صوت، والثاني «عرعار» أي «تلاعبوا بالعرعرة» و هي لعبة لهم"[١].

اسم الفعل المنقول من الظرف و شبهه

(والفعل من أسمائه ما هو منقول عن حرف جرّ) و مجروره (و ظرف) والقياس أن لايقال لاسم الفعل الذي هو في الأصل جارّ و مجرور (نحو: «عليک» بمعنى «الزم»)، إنّه اسم فعل، لأنّ الجارّ والمجرور لم يكن في الأصل اسماً، بخلاف «صه» و «رويد» و نحوهما، فإنّها في الأصل أسماء، لكنّهم سمّوه اسماً طرداً للباب، فتأمّل.

(و هكذا «دونک») المنقول من الظرف (بمعنى «خذ» مع «إليک» بمعنى «تنحّ») أي «ابعد عنّي» إذا عدّي بـ «عن»، و بمعنى «خذ» إذا عدّي بنفسه نحو: «إليک الكتاب» أي «خذه».

(ولايستعمل هذا النوع إلّا متّصلاً بضمير المخاطب) كالأمثلة المذكورة، (و شذّ) كونه متّصلاً بضمير الغائب حتّى يكون بمعنى أمر الغائب نحو: («عليه رجلاً») بمعنى «ليلزم رجلاً» (و) شذّ أيضاً كونه متّصلاً بالاسم الظاهر نحو: («علي الشيء») أي «ليلزم الشيء» (و) شذّ أيضاً كونه متصلاً بضمير المتكلّم نحو: («إليّ») أي «أتنحّى»، و نسب إلى المصنّف أنّه قال: إنّ «إليّ» بمعنى «نحني».

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٠٨.

و محلّ الضّمير المتّصل بهذه الكلمات جرّ عند البصريّين، و نصب عند الكسائيّ، و رفع عند الفرّاء.

قال بعض المحقّقين: "«إليّ» شاذّ مخالف للقياس، إذ قياس الظروف و شبهها أن يكون أوامر"[١].

(و محلّ الضمير) المجرور (المتّصل بهذه الكلمات) أي الظروف و شبهها (جرّ عند البصريّين) نظراً إلى أصله، و نصب عند الكسائيّ[٢]، نظراً إلى ضعف عمل الجارّ والظرف بعروض الاسميّة والتركيب، لكن هذا القيل ضعيف، لأنّ المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً نحو: «عليك زيداً» و «عليه رجلاً»، (و رفع عند الفرّاء[٣])، والمنقول عنه في وجهه أنّ الضمير في مكان الفاعل، و ليس بشيء، لأنّ الضمير فيها هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، و قد كان مجروراً.

و أمّا الضمير المتّصل بسائر أسماء الأفعال فإن كان الاسم الذي اتّصل به الضمير ممّا جاء مصدراً مضافاً و اسم فعل معاً نحو: «رويد» كما يجيء عن قريب احتمل أن يكون الضمير اسماً مجروراً، نظراً إلى كون الاسم مصدراً في الأصل مضافاً إلى فاعله، و احتمل أن يكون حرف خطاب نظراً إلى كونه في الحال اسم فعل، و إن لم يجز كون الضمير مضافاً إليه، فهو حرف خطاب كما في «هاک»، إذ لم يجئ «ها زيد» بالإضافة.

و احتمل بعضهم كون الضمير في «هاک» و نحوه مرفوعاً، كما قاله بعضهم في الظروف و شبهه لكن يلزم هذا القائل أن يقول: إنّ في نحو: «رويد» و «ها» مجرّدين عن الكاف ضميراً مستتراً هو الفاعل، و لايجوز له أن يقول: إنّ الفاعل الكاف المحذوفة، لأنّ الفاعل لايحذف كما تقدّم غير مرّة.

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٠٦.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

(و كذا) أي كما يأتي اسم الفعل منقولا ممّا ذكر، يأتي منقولا من المصدر، نحو: (رويد) إذ هو من أروده إروادا بمعنى أمهله إمهالا، ثمّ صغّر الإرواد تصغير ترخيم ثمّ سمّوا به فعله، فبنوه على الفتح، و كذا (بله إذ هو في الأصل مصدر فعل مرادف لدع، ثمّ سمّي به الفعل و بني.

اسم الفعل المنقول من المصدر

(و كذا أي كما يأتي اسم الفعل منقولاً ممّا ذكر) من الظرف و شبهه (يأتي منقولاً من المصدر) و هو على قسمين:

القسم الأوّل: ما كان منقولاً من مصدر استعمل فعله (نحو: «رويد»، إذ هو من «أروده، إرواداً» بمعنى «أمهله، إمهالاً» ثمّ صغّر «الإرواد» تصغير ترخيم) و سيجيء بيانه في باب التصغير عند قوله:

و ما به لمنتهى الجمع وصل　　　به إلى أمثلة التصغير صل

(ثمّ سمّوا به فعله، فبنوه على الفتح) رعاية لأصل الحركة الإعرابيّة بلا تنوين، و إذا كان باقياً على المصدريّة يفتح مع التنوين إن لم يكن مضافاً، فالدليل على كونه اسم فعل بناؤه، والدليل على بنائه كونه غير منوّن بلا إضافة، والدليل على كونه مصغّر «إرواداً» مجيئه متعدّياً ولو كان مصغّر «رود» بمعنى «المهل» و «الرفق» من قولهم: «يمشي على رود» أي «على مهل» كان قاصراً.

والقسم الثاني: ما أشار اليه بقوله: (و كذا «بله»)، إذ (هو في الأصل مصدر فعل) متروك (مرادف لـ «دع»، ثمّ سمّي به الفعل و بني) على الفتح لما ذكر في «رويد».

و هذا حال كونهما (ناصبين) نحو «رويد زيدا» أو «بله زيدا». (و يعملان الخفض مصدرين) معربين، نحو: «رويد أو بله زيد». (و ما لما تنوب عنه من عمل) ثابت (لها) فترفع الفاعل ظاهرا و مستترا، و تتعدّى إلى المفعول بنفسها و بحرف الجرّ، و من ثمّ عدّي حيّهل بنفسه لمّا ناب عن ائت، و بالباء لمّا ناب عن عجّل، و بعلى لمّا ناب عن أقبل

(و هذا) أي كونهما اسم فعل (حال كونهما ناصبين نحو: «رويد زيداً» و «بله زيداً» و يعملان الخفض) حال كونهما (مصدرين معربين نحو: «رويد) زيد» (أو «بله زيد») بجرّ «زيد» بالإضافة.

عمل اسم الفعل

(و ما لما تنوب عنه من عمل ثابت لها) و بعبارة أخرى: أسماء الأفعال حكمها في التعدّي واللزوم و غيرهما حكم الأفعال التي هي تنوب عنها (فترفع الفاعل ظاهراً) نحو: «هيهات زيد» كما تقول: «بعد زيد»، (و) ترفع الفاعل (مستتراً) نحو: «نزال» كما تقول: «انزل».

هذا، ولكن لايخفى عليك التنافي بين ما ذكر هنا و بين القول بأنّها أسماء للفظ الأفعال فتأمّل.

(و تتعدّى إلى مفعول بنفسها) نحو: «رويد زيداً» كما تقول: «أمهل زيداً» (و) تتعدّى (بحرف الجرّ) نحو: «حيّ على الصّلاة» كما تقول: «أقبل على الصّلاة» و إذا كانت مشتركاً بين أفعال سمّيت به فيستعمل على طبق كلّ واحد منها (و من ثمّ عدّي «حيّهل» بنفسه لما ناب عن «ائت») نحو: «حيّهل الثريد» كما تقول: «ائت الثريد» (و) عدّي (بالباء لما ناب عن «عجّل») نحو: «حيّهل بالتوبة» كما تقول: «عجّل بالتوبة» (و) عدّي (بـ«على» لما ناب عن «أقبل») نحو: «حيّهل على الإحسان بالناس» كما تقول: «أقبل على الإحسان بالناس» و إذا كان مسمّاه ممّا لايكتفي بمرفوع واحد كان هو أيضاً كذلك نحو: «شتّان زيد و عمرو» كما تقول: «افترق زيد و عمرو»، لأنّ الافتراق من المعاني النسبيّة التي لاتقوم إلّا باثنين فصاعداً.

(و أخّر ما لذي فيه العمل) عنها خلافا للكسائيّ.

قال الرضيّ[١]: "أسماء الأفعال حكمها في التعدّي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها إلّا أنّ الباء تزداد في مفعولها كثيراً نحو: «عليک به» لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول"[٢] انتهى.

(و أخّر ما) أي معمولاً (لذي) أي لأسماء الأفعال (فيه العمل عنها) حاصله أنّ أسماء الأفعال تخالف مسمّاه، فإنّ الفعل يجوز تقدّم معموله عليه، بخلاف هذه الأسماء، فإنّه يجب تأخير معمولها عنها لضعفها في العمل لكونها فروعاً من مسمّياتها.

و قال الرضيّ: "لأن الأغلب فيها إمّا مصادر و معلوم امتناع تقدّم معمولها عليها لتأوّلها بالفعل و حرف مصدريّ ذي صدارة و إمّا صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدريّة ثمّ منها إلى اسم الفعل و إمّا ظرف أو جارّ و مجرور و هما ضعيفان قبل النقل بها أيضاً لكون عملهما لتضمّنهما معنى الفعل"[٣] انتهى بزيادة ما.

(خلافاً للكسائي[٤]) في إجازته تقدّم معمولها عليها، إلحاقاً للفرع بأصله، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[٥] مدّعياً أنّ «عليكم» اسم فعل و «كتاب الله» مفعوله المتقدّم، و أوّله المانعون بأنّ «كتاب الله» مصدر أي مفعول مطلق لفعل محذوف و «عليكم» متعلّق به أو

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٨٩.

٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٨٨ ـ ٨٩.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٥. النساء: ٢٤.

(و احكم بتنكير الذي ينوّن منها) لزوما نحو: «واها» و «ويها»، أو لا ک «صه» و «مه» (و تعريف سواه) أي الذي لم ينوّن (بيّن) لزوما، نحو: «نزال» ....

بالعامل المحذوف، والتقدير «كتب الله ذلک كتاباً عليكم» فحذف الفعل و أضيف المصدر إلى فاعله[1].

المعرفة و النكرة من أسماء الأفعال

(و احكم بتنكير الذي ينوّن منها) كما تقدّم الإشارة إليه في باب المعرب والمبنيّ في أوائل الكتاب، سواء نوّن (لزوماً) بأن لايستعمل بلا تنوين إلّا نادراً (نحو: «واهاً» و «ويهاً») أي «أتعجّب أيّ تعجّب كان» (أو لا) يكون التنوين لزوماً (کـ «صه») بمعنى «اسكت سكوتاً» أي «افعل مطلق سكوت واقع على أيّ كلام و حديث كان» (و) نحو: («مه») بمعنى «اكفف كفّاً» أي «افعل مطلق كفّ واقع على أيّ عمل أو حديث كان».

(و تعريف سواه أي الذي لم ينوّن بيّن لزوماً) كان عدم التنوين، بأن لايستعمل منّوناً أصلاً (نحو: «نزال») بمعنى «انزل نزولاً أيّ نزول كان».

قال بعض المحقّقين: "واعلم أنّ مذهب النحاة أنّ «نزال» معدولة عن «انزل» للمبالغة، و نقل عن عبد القاهر أنّه قال: أصل «نزال»، «انزل انزل انزل» ثلاثاً أو أكثر، و الثلاث و ما فوقها جمع مؤنّث، فقيل: «انزلي» بالياء التي هي ضمير المؤنّث دليلاً على التكرار، كما ألحقوا الألف في ﴿أَلْقِيا فِي جَهَنَّمَ﴾[2] والواو في ﴿ارْجِعُون﴾[3] دليلاً على التكرار أي «الق الق» و «ارجع ارجع ارجع"[4] انتهى بأدنى تغيير.

---

١. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٩١.

٢. ق: ٢٤.

٣. المؤمنون: ٩٩.

٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٠٩.

أو لا، كـ «صه» و «مه».

(أو لا) يكون تنوينه لزوماً بأن يستعمل منوّناً تارة و غير منوّن تارة أخرى (كـ «صه») بمعنى «اسكت عن هذا الكلام المعيّن»، فيجوز للمخاطب أن لايسكت عن غير الكلام المعيّن (و «مه») أي «اكفف عن هذا الكلام أو العمل المعيّن»، فيجوز للمخاطب أن لايكّف عن غير المشار إليه المعين.

قال الرضيّ[١]: "أمّا التنوين اللاحقة لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير، و ليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنوّن بمعناه، إذ الفعل لايكون معرّفاً ولا منكّراً كما ذكرنا في علامات الأسماء بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه، لأنّ المنوّن منها إمّا مصدر أو صوت قائم مقام المصدر أوّلا فنقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانياً كما مرّ، فـ «صه» بمعنى «سكوتاً» و «إيه» بمعنى «زيادة» فيكون المجرّد من التنوين ممّا يلحقه التنوين كالمعرّف فمعنى «صه»، «اسكت السكوت المعهود المعيّن» و تعيّن المصدر بتعيّن متعلّقه أي المسكوت عنه أي «افعل السكوت عن هذا الحديث المعين» فجاز على هذا أن لايسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه و كذا «مه» أي «كفّ عن هذا الشيء» و «إيه» أي «هات الحديث المعهود» فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلّقه و كذا التنكير فمعنى «صه»، «اسكت سكوتاً» أي «افعل مطلق سكوت واقع على كلّ سكوت يفرض عن أيّ حديث كان» و ليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال عندهم دليل التعريف، بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف"[٢] انتهى.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٩١. مع تصرّف يسير.

(و ما به خوطب ما لا يعقل) أو ما هو في حكمه، كصغار الآدميّين (من شبه اسم الفعل صوتا يجعل) كقولک لزجر الفرس «هلا هلا» و للبغل «عدس» ....

أسماء الأصوات

تنبيه: إلى هنا كان الكلام في أسماء الأفعال فلنشرع الآن في أسماء الأصوات، (و) هي قسمان:

الأوّل: (ما به خوطب ما لايعقل) كالفرس والحمار و نحوهما (أو ما هو في حكمه) أي في حكم ما لايعقل (كصغار الآدميّين من شبه اسم الفعل) و وجه الشبه الاكتفاء به في أداء المقصود ولكن اسم الفعل قد يتحمّل الضمير بخلافها لعدم تحمّلها الضمير (صوتاً يجعل) أي يسمّى صوتاً.

قال بعضهم: أسماء الأصوات ليس من أقسام الكلمة، لأنّها ليست دالّة على معنى مفرد، لأنّ المخاطب بها من لايعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم. و أجيب عن ذلک بأنّ الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه، و هذه كذلک، إذ لم يقل أحد: إنّ الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل، لإفهام معناه حتّى يرد ما ذكر.

و استشكل أيضاً بأنّها ليست من أقسام الكلمة، لعدم وضعها لشيء و لذا اعترض على من ذكرها في أقسام المبنيّات. و أجيب عن ذلک بأنّها ملحقة بالأسماء جارية مجراها في البناء و إن لم تكن أسماء في الحقيقة، لعدم الوضع فتأمّل.[1]

(كقولک لزجر الفرس) أي لطلب الذهاب من الفرس بمعنى توسعي في الجري («هلا هلا» و) كقولک (للبغل) أي لزجرها («عدس») و قد سمّي به بغل[2]، و قوله: «عدس ما لعباد

---

۱. انظر: شرح التصريح: ۲/ ۲۹۵.

۲. شرح التصريح: ۲/ ۲۹٦.

و للحمار «عد». (كذا الذي أجدى) أي أعطى بمعنى أفهم (حكاية) لصوت (كقب) لوقع السّيف، و «غاق» للغراب، و «خازباز» للذّباب، و «خاق باق» للنّكاح.

عليك حكومة»[1] يحتمل الأمرين، إلّا أنّ سكون السين فيه يقوى كونه زجراً لا اسماً (و) كقولك (للحمار) أي لزجره («عَد»).

والقسم الثاني: ما أشار إليه بقوله: (كذا الذي أجدى أي أعطى بمعنى أفهم حكاية لصوت كـ «قب» لوقع السيف) أي لحكاية وقع السيف و صوته، (و «غاق» للغراب) أي لحكاية صوت الغراب (و «خاز باز» للذّباب) أي لحكاية صوت الذّباب.

قال الرضيّ[2]: "أمّا «الخاز باز» فإنّه مركّب من اسم فاعل «خزى» أي «قهر» و «غلب» و من اسم فاعل «بزي» إذا سما و ارتفع كأنّه قيل: «هو الخازي البازي» فركّبا و جعلا اسماً واحداً ـ إلى أن قال ـ و لها خمسة معان ضرب من العشب و ذباب يكون في العشب و صوت الذباب و داء في اللهازم و السنور و أمّا «خاق باق» للنكاح و «قاش باش»[3] للقماش و كلّ واحد منهما مسمّى بصوته مبقياً على بنائهما"[4] انتهى باختصار غير مخلّ بالمقصود.

(و «خاق باق» للنكاح) أي لحكاية صوت النكاح، و قد أوضحه المحقّق المحشّي بما لا مزيد عليه، فعليك بمراجعة كلامه إن ترد معرفة المعنى بتمامه[5] و إن أشير إليه في كلام الرضيّ المتقدّم.

---

١. شطر من بيت ليزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان؛ المصدر السابق.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٣. في المصدر: قاش ماش.

٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٤٥ ـ ١٤٦.

٥. أوضحه أبو طالب في حاشية البهجة المرضيّة، بخط عبد الرحيم: ١٧٧.

(و الزم بناء النّوعين فهو قد وجب) لما سبق في أوّل الكتاب.

قال بعضهم: يتعيّن حمل قول الناظم: (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) على نوعي أسماء الأصوات[1]، و هما المذكوران في قوله:

و ما به خوطب ما لايعقل — من شبه اسم الفعل صوتاً يجعل

كذا الذي أجدى حكاية كـ «قب»

ولكنّ الظاهر من قول الشارح: (لما سبق في أوّل الكتاب) أنّه حمل القول المذكور على أسماء الأفعال والأصوات.

قال ابن عقيل[2]: "و أشار بقوله: «والزم بنا النوعين» إلى أنّ أسماء الأفعال والأصوات كلّها مبنيّة"[3] انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

و إنّما بني أسماء الأصوات لما أشير إليه آنفاً في الإشكالين من أنّها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام، فلم يكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب، أو لكون وضع بعضها وضع الحروف و حمل الباقي عليها، أو لشبهها بالحروف من حيث الاستعمال، لأنّها عاملة غير معمولة، أو لشبهها بالحروف المهملة من العمل في أنّها لا عاملة و لا معمولة على قول، و قول الشارح: «لما سبق في أوّل الكتاب» يحتمل كلّ واحد من هذه الاحتمالات فتأمّل.

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٢٩٨.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٩٠.

٣. شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٠٧.

نونا التأكيد

هذا باب فيه (نونا التأكيد)؛ (للفعل توكيد بنونين هما) شديدة و خفيفة (كنوني اذهبنّ و اقصدنهما).

(هذا باب فيه نونا التأكيد)

الثقيلة و الخفيفة

(للفعل توكيد بنونين هما شديدة) مفتوحة مع غير الألف لثقلها و خفّة الفتحة، مكسورة معها، سواء كانت للتثنية، أو للفصل تشبيهاً بنون الإعراب في المضارع فإنّها تسكر بعد الألف نحو: «يضربان»، و كذا النون في الاسم المثنّى، (و خفيفة) ساكنة، لأنّ الأصل في المبنيّ أن يسكّن أو لأنّها فرع الثقيلة بحذف نونها الثانية، لأنّ الآخر أولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن، (كنوني «اذهبنّ» و «اقصدنها»).

قال جماعة: إنّ كلّ واحدة منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما[1] كإبدال الخفيف ألفاً، و حذفها كما يأتي عن قريب، و كلاهما ممتنع في الثقيلة، و عورض بأنّ الفرع قد يختصّ بما ليس للأصل أحياناً، و ذلک نحو: «أنّ» المفتوحة، فإنّها فرع المكسور و لها إذا خّففت أحكام تخصّها كما تقدّم في باب الحروف المشبّهة بالفعل.

و قال آخرون: إنّ الخفيفة فرع بمعنى أنّها اختصرت من الثقيلة كـ «مذ» و «منذ» أو بمعنى أنّ التوكيد في الثقيلة أبلغ و أتمّ.[2]

---

١. ذهب إليه البصريّون؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١١٧٠.

٢. ذهب إليه الكوفيّون و ذكر الخليل أنّ التوكيد بالثقيلة أشدّ من التوكيد بالخفيفة؛ شرح التصريح: ٢/ ٣٠٠.

(يؤكّدان افعل) أي الأمر مطلقا نحو: «اضربنّ» (و يفعل) أي المضارع بشرط أن يكون (آتيا ذا طلب) نحو: «فإيّاک و الميتات لا تقربنّها» و نحو: «و هل يمنعنّي ارتياد البلاد»

و قال بعضهم: إنّ الثقيلة فرع لأنّها أزيد لفظاً و معنى، والزيادة عارضة طارئة والعاري منها الأصل، لأنّ الأصل البساطة و عدم التركيب.[1]

مواضع نوني التأكيد

و اعلم أنّ نوني التأكيد على ما يذكر في الكتاب تدخلان في خمسة عشر موضع سبعة منها كثير و خمسة منها قليل و ثلاثة منها شاذّة، و هذا تفصيله:

(يؤكّدان «افعل» أي فعل الأمر مطلقاً) من غير شرط، لأنّه مستقبل دائماً، لأنّه طلب والطلب إنّما يتوجّه إلى المستقبل الغير الموجود و إلّا يلزم طلب الحاصل و هو محال كتحصيل الحاصل، و من هنا قالوا: إنّهما لايؤكّدان الماضي والحال بل ما هو للاستقبال كالأمر، سواء كان أمراً بالصيغة كالمثالين في النظم أم لا و (نحو: «اضربن») بتخفيف النون أو تشديدها.

(و) يؤكّدان أيضاً («يفعل» أي المضارع) لكن لا مطلقاً بل (بشرط أن يكون) مستقبلاً لا حالاً، كما يدلّ عليه قوله: (آتياً ذا طلب)، لأنّ الطلب لايتعلّق إلّا بالاستقبال، والطلب أمر و قد تقدّم، و نهي (نحو) قوله:

(فإيّاک والميتات لاتقربنّها) و لا تعبد الشيطان والله فاعبدا[2]

(و) استفهام (نحو) قوله:

(هل يمنعنّي ارتيادي البلا) د من حذر الموت أن يأتين[3]

---

١. انظر: حاشية الصبان: ٣/ ٣١٤.

٢. للأعشى؛ الكتاب: ٣/ ٥١٠.

٣. للأعشى؛ شرح المفصّل لابن يعيش: ٥/ ١٦٧.

و نحو: «هلّا تمنّن بوعد غير مخلفة» و نحو: «فليتک يوم الملتقى ترينّن» (أو شرطا إمّا تاليا) **نحو: ﴿وَ إِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾.**

(و) تحضيض (نحو) قوله:

(هلّا تمنّن بوعد غير مخلفة) كما عهدتک في أيّام ذي سلم [1]

و ما وقع في كلام بعضهم من ذكر العرض بدل التحضيض غير قادح، لأنّ «هلّا» مشتركة بين العرض والتحضيض و كلاهما طلب إلّا أنّ العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحثّ، فـ «هلّا» في البيت تحتمل المعنيين، والمعيّن لأحدهما هو القرينة بين الشاعر و محبوبته و زيادة المحبّة فيه أو فيها.

(و) تمن (نحو) قوله:

(فليتک يوم الملتقى ترينّني) لكي تعلمي أنّي امرؤ بک هائم [2]

و إنّما اشترط كون المضارع طلباً، لأنّه لايؤكّد إلّا ما يكون مطلوباً، إذ الطالب إنّما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلک مقتضياً للتأكيد، لأنّ غرضه تحصيله، قيل: لأنّ ما بعد أداة الطلب أشبه بما بعد «إن» الشرطيّة في استدعاء الجواب[3].

(أو) يكون المضارع (شرطاً) أي: فعل شرط (إمّا) المركّبة من «إن» الشرطيّة و «ما» الزائدة (تالياً)؛ حاصله أن يكون المضارع واقعاً بعد «إن» الشرطيّة الموكّدة بـ «ما» الزائدة (نحو: **﴿وَ إِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾**[4])، فإنّ «إن» الشرطيّة لّما أكّدت بـ «ما» الزائدة

---

١. لم أقف على اسم شاعره.

٢. لم أقف على اسم شاعره.

٣. شرح التصريح: ٢/ ٣٠٦.

٤. يونس: ٤٦.

(أو مثبتا في قسم مستقبلا) متّصلا بلامه، نحو: ﴿تَاللهِ لَتُسْئَلُنَّ﴾ بخلاف المنفيّ، نحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ﴾.

أشبهت القسم في تأكيده باللام، قيل: لأنّه لمّا أكّد الحرف قصدوا تأكيد الفعل أيضاً لئلّا ينقص المقصود عن غيره.

(أو) يكون المضارع جواباً (مثبتاً في قسم) يكون زمانه (مستقبلاً) و يكون المضارع (متّصلاً بلامه) أي بلام القسم (نحو: ﴿تَاللهِ لَتُسْئَلُنَّ﴾[1]).

و إنّما يؤكّد المضارع إذا كان جواباً للقسم، لأنّ القسم إنّما يؤتى به لتحقيق الجواب فهو أشدّ احتياجاً إلى التأكيد و قريب من ذلك ما قيل من «أنّ القسم محلّ التأكيد فكرهوا أن يؤكّدوا الفعل ـ أي الجواب ـ بأمر منفصل عنه و هو القسم من غير أن يؤكّده بما يتّصل به و هو النون بعد صلاحيته له» و أحسن من هذين التعليلين أن يقال: لأنّ القسم يؤتى به غالباً على ما هو المطلوب.

(بخلاف) المضارع (المنفيّ) جواباً للقسم، سواء كان منفيّاً لفظاً نحو: «والله لا أفعل كذا» أو تقديراً (نحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ﴾ يُوسُفَ﴾[2] فـ «تفتؤ» جواب للقسم منفيّ بـ «لا» محذوفة، إذ التقدير «لا تفتؤ»، و حذف «لا» في جواب القسم مطّرد، و إنّما يؤكّد المضارع حينئذ بالنون، لأنّها تخلص المضارع للحال و ذلك ينافي الاستقبال.

---

١. النحل: ٥٦.

٢. يوسف: ٨٥.

و الحال نحو: ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾. و إن منعه البصريّون، و ....

(و) بخلاف المضارع المثبت إذا كان المراد به زمان (الحال نحو) قراءة ابن كثير[1] في ﴿**لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ**﴾[2] : (﴿**لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ**﴾) باللام المفردة (و إن منعه البصريّون) أي: و إن منع البصريّون دخول لام القسم على المضارع.

قال ابن الناظم: "و لو كان الجواب مضارعاً منفياً لم يؤكّد، و لو كان بمعنى الحال أكّد باللام دون النون، لأنّها مختصّة بالمستقبل و ذلک نحو قولک: «والله ليفعل زيد الآن» ولايجوز «ليفعلن» و منع البصريّون هذا الاستعمال أي استعمال ما هو بمعنى الحال في جواب القسم استغناء عنه بالجملة المصدّرة بالمؤكّد كقولک: «والله إنّ زيداً ليفعل الآن» و أجازه الكوفيّون و يشهد لهم قراءة ابن كثير ﴿**لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ**﴾"[3] انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

و قال الزمخشريّ[4] في «لأقسم»: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، و لم يقدّرها لام القسم، لأنّها عنده ملازمة للنون[5].

و قال ابن هشام[6] في مقام ردّه: "قوله: «إنّ لام القسم مع المضارع لايفارق النون» ممنوع بل تارة تجب اللام و تمنع النون، و ذلک مع التنفيس كالآية (و) مع تقدّم المعمول بين اللام والفعل

---

١. عبد الله بن كثير الداريّ المكيّ، أبومعبد (م ١٢٠ ق) أحد القرّاء السبعة. كان قاضي الجماعة بمكّة وكانت حرفته العطارة، و يسمون العطار «داريا» فعرف بالداريّ. وهو فارسيّ الأصل، مولده و وفاته بمكّة. الأعلام: ٤/ ١١٥.

٢. القيامة: ١.

٣. شرح ابن الناظم: ٢٤٠.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩١.

٥. انظر: مغني اللبيب: ٣٠٢.

٦. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

غير المتصل باللّام نحو: ﴿لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾، ﴿وَ لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾.

أي و مع كون المضارع (غير المتّصل باللام نحو): ﴿وَ لَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[١] و نحو: (﴿وَ لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[٢]) و مع كون الفعل للحال نحو قراءة ابن كثير: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾، و إنّما قدّر البصريون هنا مبتدأ، لأنّهم لايجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلّا على الجملة الاسميّة"[٣].

قال ابن هشام[٤] في الباب الخامس: "تنبيهان: أحدهما أنّ دليل الحذف نوعان، أحدهما غير صناعيّ و ينقسم إلى حاليّ و مقاليّ كما تقدّم، والثاني صناعيّ و هذا يختصّ بمعرفته النحويّون، لأنّه إنّما عرف من جهة الصناعة و ذلک كقولهم في ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾ إنّ التقدير «لأنا أقسم»، و ذلک لأنّ فعل الحال لايقسم عليه في قول البصريّين" [٥] انتهى.

"و تارة يمتنعان و ذلک مع الفعل المنفيّ نحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٦]، و تارة يجبان و ذلک في ما بقي نحو: ﴿تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُم﴾[٧]" [٨] انتهى كلامه مع أدنى تغيير لايخفى وجهه على من كان أهل الفطنة والذوق السليم والفهم المستقيم.

ولايذهب عليک أنّ «لأقسم» على قراءة ابن كثير جواب لقسم مقدّر عند غير البصريّين، فتأمّل جيّداً.

---

١. آل عمران: ١٥٨.
٢. الضحى: ٥.
٣. مغني اللبيب: ٣٠٣ـ٣٠٤. مع تصرّف ظاهر.
٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٥. مغني اللبيب: ٧٨٩.
٦. يوسف: ٨٥.
٧. الأنبياء: ٥٧.
٨. مغني اللبيب: ٣٠٤.

تنبية: لا يلزم هذا التّوكيد إلّا بعد القسم كما في الكافية. (و قلّ) توكيده إذا وقع (بعد ما) الزائدة، نحو: «قليلا به ما يمدحنّک وارث» و أقلّ منه أن يتقدّم عليها ربّ نحو: «ربّما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات». (و) بعد (لم) نحو: ....

(**تنبيه**: لايلزم) و لايجب (هذا التوكيد) أي التوكيد بالنون (إلّا بعد القسم) أي جوابه بالشرائط المذكورة آنفاً (كما في الكافية[1]).

(و قلّ توكيده) أي المضارع (إذا وقع بعد «ما» الزائدة نحو) قوله:

إذا نال ممّا كنت تجمع مغنماً (قليلاً به ما يمدحنّک وارث) [2]

قيل: و إنّما جاز مع قلّة، لأنّ «ما» الزائدة أشبهت «ما» النافية صورة، و اعترض عليه بأنّه قياس مجهول بمجهول، لأنّ «ما» النافية لا ذكر لها في المقام؛ و قيل: إنّما جاز ذلک، لأنّها في معنى النفي أي «ما يمدحنّک»[3].

(و أقلّ منه أن يتقدّم عليها) أي على «ما» الزائدة («ربّ» نحو) قوله:

(ربّما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات) [4]

قال بعض المحقّقين: هذا ضرورة، و إنّما حسن، لأنّ «ما» زيدت في «ربّ» و «ترفعن» في حيّزها[5]، و قريب من ذلک قول بعضهم: والذي سهّل ذلک أنّ «ربما» للقلّة والقلّة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي[6].

و قلّ توكيد المضارع إذا (و)قع (بعد «لم» نحو) قوله:

---

١. الكافية الشافية: ٣/ ١٤٠٨.

٢. لحاتم الطائيّ؛ خزانة الأدب: ٣/ ١٢٤.

٣. شرح التصريح: ٢/ ٣٠٤.

٤. لجذيمة الأبرش؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥١٧ـ ٥١٨.

٥. خزانة الأدب: ١١/ ٤٠٤.

٦. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٣٠٦.

«يحسبه الجاهل ما لم يعلما» (و بعد لا) نحو : ﴿وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصيبَنَّ الَّذينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (و) بعد (غير إمّا من طوالب الجزاء) و هي كلمات الشّرط نحو: «و مهما تشأ منه فزارة تمنعا» جاء توكيد المضارع خاليا ممّا ذكر، و هو في غاية من الشّذوذ و منه:

و ليت شعري و أشعرنّ إذا ماقرّبوها منشورة و دعيت

(يحسبه الجاهل ما لم يعلما) شيخاً على كرسيّه معمّماً [١]

الشاهد في «لم يعلما» حيث أكّد المضارع المنفيّ بـ «لم»، و أصله «ما لم يعلمن» فقلبت النون ألفاً للوقف كما يجيء في آخر الباب و علّل التوكيد في هذه الصورة بأنّ «لم» أشبه النهي، لأنّ النفي والنهي من واد واحد.

(و) قلّ أيضاً (بعد «لا») النافية (نحو: ﴿وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصيبَنَّ الَّذينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصَّة﴾[٢])، و إنّما جاز ذلك مع قلّة، لأنّ «لا» النافية تشبه الناهية صورة و لما ذكر آنفاً.

(و) قلّ أيضاً (بعد غير «إمّا» من طوالب الجزاء و هي) أي طوالب الجزاء (كلمات الشرط نحو) قوله: («و مهما تشأ منه فزارة تمنعا»[٣]) والشاهد في «تمنعا»، و هو نظير «لم يعلما» في القلب، و علّل هذه الصورة بأنّ هذه الكلمات أشبهت «لم» في الجزم و «لم» أشبهت النهي كما تقدّم و مشابه المشابه مشابه.

(و جاء توكيد المضارع خالياً ممّا ذكر و هو في غاية الشذوذ و منه:

(ليت شعري و أشعرنّ إذا ما قرّبوها منشورة و دعيت) [٤]

والشاهد في «أشعرنّ» حيث أكّد و هو خال من جميع ما ذكر.

---

١. لأبي حيّان الفقعسي يصف جبلا قد عمّه الخصب وحفّه النبات؛ شرح التصريح: ٢/ ٣٠٥.

٢. الأنفال: ٢٥.

٣. شطر من بيت لابن الخرع؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥١٥.

٤. للسموأل بن عادياء؛ الأصمعيّات: ٨٦، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤١١.

و أشذّ منه تأكيد أفعل في التّعجّب في قوله: «فأحر به بطول فقر و أحريا» و أشذّ من هذا توكيد اسم الفاعل في قوله: «أ قائلنّ أحضروا الشّهودا».

(و أشذّ منه تأكيد «أفعل» في التعجّب في قوله:

و مستبدل من غضبي صريمة (فأحر به بطول فقر و أحريا) [١]

الشاهد في «أحريا»، قال الشُمُني[٢] في حاشية المغني: "في الصحاح: و «غضبي» أيضاً مائة من الإبل، و هي معرفة لاتنون و لايدخلها الألف واللام و أنشد البيت إلّا أنّه قال: و «مستخلف» مكان «مستبدل»، و «صريمة» تصغير «صرمة» والصرمة القطعة من الإبل نحو الثلاثين، و في القاموس: والصرمة بالكسر، القطعة من الإبل ما بين العشر إلى الأربعين، أو ما بين العشرة إلى بضع عشرة، و «أحر» بحاء مهملة و راء، قال في الصحاح: و تحدث الرجل فتقول: بالحري أن يكون كذا، هذا الأمر محراه أي مقمنه مثل محجاه، و «ما أحراه» مثل «ما أحجاه» و «أحر به» مثل «أحج به»" انتهى.

(و أشذّ من هذا توكيد اسم الفاعل في قوله):

أ رأيت إن جاءت به أملودا مــــرجلاً و يلبس البرودا

ولا يـــــرى مالاً له معدودا (أ قائلنّ أحضرو الشهودا) [٣]

و علّل ذلک بأنّه دخل النون على اسم الفاعل اضطراراً و تشبيهاً له بالمضارع، كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله: «و ليس حاملني إلّا ابن حمّال»[٤].

---

١. لم ينسب إلى شاعر معيّن.

٢. أحمد بن محمّد بن حسن بن علي الشمنّي القُسَنْطينيّ الأصل، الإسكندريّ. أبو العباس، تقي الدين (م ٨٧٢ ق) محدّث مفسّر نحويّ. ولد بالإسكندريّة و تعلّم و مات في القاهرة. من كتبه «شرح المغني لابن هشام» و «مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا» و «كمال الدراية في شرح النقاية» في فقه الحنفيّة. الأعلام: ١/ ٢٣٠.

٣. للرؤبة؛ شرح التصريح: ١/ ٣٥.

٤. أنشده أبو محلم السعدي؛ خزانة الأدب: ٤/ ٢٦٥.

(و آخر المؤكّد افتح كابرزا) و «اخشينّ» و «ارمينّ» و «اغزونّ».

آخر المؤكّد

(و آخر المؤكّد افتح) إذا كان فعل المفرد المذكّر مطلقاً، والمؤنّث الغائبة، سواء كان صحيح الآخر (كـ «ابرزا») أصله «ابرزن» بالنون الخفيفة فقلبت ألفاً للوقف، أو معتلّة (و) ذلک نحو: («اخشينّ» و «ارمينّ» و «اغزونّ») و قس عليه المضارع نحو: «يخشينّ» و «تخشينّ» و «يرمينّ» و «ترمينّ» و «يغزونّ» و «تغزونّ».

اختلفوا في هذا الفتحة، فقال جماعة[1]: إنّها فتحة بناء كما تقدّم في أوائل الكتاب، و قال آخرون[2]: إنّها لدفع التقاء الساكنين، معرباً كان الفعل قبل دخول النون كالمضارع أو مبنيّاً كالأمر، لأنّه بلحوق النون بعد الفعل عن شبه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء، والأصل في البناء السكون فلزم تحريكه لدفع التقاء الساكنين، و هما آخر الفعل والنون فحرّک بالفتح حفظاً لآخر الفعل من الكسر المشبه للجرّ، نظير ما تقدّم في نون الوقاية أو للخفّة لثقل التركيب.

هذا كلّه بناء على القول ببناء ما اتّصل به النون، و أمّا على القول بأنّه باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الإعراب والبناء فيقال: إنّما ردّ اللام و فتح في الناقص نحو: «اغزون» و «ارمين»، إذ لو لم يرد لقيل: «اغزن» بالضمّ و «ارمن» بالكسر فكان يلتبس الأوّل بالجمع المذكّر والثاني بالواحد المؤنّث، و أمّا ردّ «ارضين» و «اخشين» فلطرد الباب فقط، إذ لا التباس فيهما.

فائدة مهمّة: لابدّ من التنبيه عليها، لأنّ كثيراً من مسائل الباب يتوقّف على معرفتها، فاعلم أنّ لهم في تعريف التقاء الساكنين المغتفر و على حدّه قولين:

أحدهما أنّه ما كان الساكن الأوّل حرف لين، والثاني مدغماً سواء كانا في كلمة أم لا.

---

١. ابن السراج و المبرّد و الفارسيّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٣٠٨.

٢. سيبويه و السيرافي و الزجاجي؛ المصدر السابق.

و (اشكله قبل مضمر) ذي (لين بما جانس من تحرّك قد علما)، فافتحه قبل الألف، و اكسره قبل الياء و ضمّه قبل الواو (و) بعد ذلک (المضمر احذفنّه إلّا الألف) فأثبتها، نحو: «اضربنّ يا قوم» و «اضربنّ يا هند» و «اضربانّ يا زيدان».

والثاني الحدّ المذكور بزيادة كون الساكنين في كلمة واحدة نحو: «خويصة»، فإنّ الياء والصاد الأولى ساكنتان في كلمة واحدة، و نحو: «الضالّين»، فإنّ الألف واللام الأولى كذلک، و نحو: «تمود الثوب»، فإنّ الواو والدال الأولى أيضاً كذلک.

و علّل الجواز على القولين بأنّه إنّما اغتفر التقاء الساكنين لكون الساكن الأوّل حرف لين، والثاني مدغماً فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة من غير كلفة مع كون المدغم فيه متحرّكاً، فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلايتحقّق التقاء الساكنين الخالص السكون.

(و اشكله) أي آخر المؤكّد إذا كان (قبل مضمر ذي لين) والمراد به ألف التثنية و واو الجمع و ياء المخاطبة اشكله (بما جانس من تحرّک قد علم فافتحه) أي آخر المؤكّد (قبل الألف) أي ألف التثنية (واكسره قبل الياء) أي ياء المخاطبة (و ضمّه قبل الواو) أي واو الجمع (وبعد) ما فعلت (ذلک المضمر احذفنّه) لالتقاء الساكنين على غير حدّه على القول بزيادة كونهما في كلمة واحدة في حدّه، فإنّ النون كلمة أخرى، و لثقل الياء بعد الكسر و قبل النون، والواو بعد الضمّة و قبل النون و إن لم يشترط كونهما في كلمة واحدة في حدّه (إلّا الألف فأثبتها) و إن يلزم منه التقاء الساكنين على غير حدّه على قول، و لاتحذفها لئلّا يشتبه التثنية بالمفرد.

فإن قيل: الالتباس يندفع بكسرة النون قلنا: إنّ الكسر لايكون إلّا بعد الألف، فإذا زالت يرجع الفتح فيحصل الالتباس، بخلاف الواو والياء، لأنّ الضمّة والكسرة تدلّان على المحذوف من دون اشتباه بشيء آخر بعد الحذف (نحو: «اضربنّ يا قوم» و «اضربنّ يا هند» و «اضربانّ يا زيدان) أو يا هندان» لاشتراک «اضربانّ» بين التثنيتين، و قس عليه الأفعال الخمسة من المضارع.

و يحذف النون الإعرابيّة التي هي علامة الرفع فيها إمّا لاجتماع النونات بناء على اشتراط مباشرة النون في بناء المضارع كما تقدّم في أوّل الكتاب، و إمّا لأنّ النون الإعرابيّة علامة

(و إن يكن في آخر الفعل ألف فاجعله) أي الآخر (منه) إن كان (رافعا غير الياء و الواو) كالألف (ياء كاسعينّ سعيا) و «ارضينّ» و «هل تسعيانّ» (و احذفه) أي الاخر (من) فعل (رافع هاتين) أي الواو و الياء (و) بعد ذلک (في واو و ياء شكل مجانس) لهما (ففي نحو أخشين يا هند بالكسر) للياء (و يا قوم اخشون و اضمم) الواو (و قس) على ذلک

الإعراب فلاتجتمع مع نون التأكيد التي هي موجب لبناء المضارع مطلقاً بناء على عدم اشتراط المباشرة فيها في بنائه.

(و إن يكن في آخر الفعل) في الأصل أو في الحال (ألف) منقلبة عن لام الفعل (فاجعله أي) الألف التي في (الآخر منه) أي من الفعل (إن كان) الفعل (رافعاً) ضميراً يكون ذلک الضمير (غير الياء) للمخاطبة (و) غير (الواو) للجمع المذكّر (كالألف) في التثنية و كالضمير المستتر في المفرد الغائب والغائبة والمخاطب (ياء).

حاصله أنّ الفعل المؤكّد إن كان آخره ألفاً فاقلب الألف ياء إن لم يكن للجمع المذكّر ولا للمؤنّث المخاطبة، سواء كان للمفرد المذكّر المخاطب (كـ«اسعينّ سعياً» و «ارضينّ») و إنّما ردّ لام الفعل المحذوف، لأنّ حذفه كان للجزم و مع البناء على الفتح للتركيب لا جزم حتّى يحذف اللام لأجله، و نحو: «يسعينّ» و «ترضينّ» أو للتثنية نحو: «هل يسعيانّ» (و «هل تسعيانّ»)، و «هل يرضيانّ» و «هل ترضيانّ»، و قد تقدّم الوجه في عدم حذف ألف التثنية فلانعيده.

(و احذفه أي الآخر من فعل رافع هاتين أي الواو) للجمع المذكّر (والياء) للمخاطبة (و بعد ذلک) الحذف أي حذف الألف (في واو) الجمع (و ياء) المخاطبة (شكل مجانس لهما ففي) مع بقاء الفتحة التي كانت قبل الألف المحذوفة (نحو: «اخشين يا هند» بالكسر للياء)، لأنّ الشكل المجانس للياء هو الكسر (و) نحو: («يا قوم اخشون» و اضمم الواو)، لأنّ الشكل المجانس للواو الضمّة.

هذا كلّه فيما إذا كان آخر الفعل ألفاً (و قس على ذلک) ما إذا كان آخر الفعل واواً أو ياء

(مستويا. و لم تقع) نون (خفيفة بعد الألف) لإلتقاء السّاكنين، و أجازه يونس.

فاجعل كلّ واحد منهما (مستوياً) مع الألف في الحذف لأجل التقاء الساكنين ثمّ افعل بالفعل ما فعلت بالفعل الصحيح فاحذف نون الإعراب و واو الضمير أو ياءه أيضاً، و قل: «يا زيدون هل تغزن» بضمّ الزاي و «هل ترمن» بضمّ الميم و «يا هند هل تغزن» و «هل ترمن» بكسر الزاي والميم.

(و لم تقع نون خفيفة بعد الألف)، سواء كانت الألف للتثنية أو المفصّل بين نون الإناث و نون التأكيد كما يجيء بعيد هذا، فلايقال: «اضربان»، و لا «اضربنان» بسكون نون التوكيد (لالتقاء الساكنين) على غير حدّه بناء على اشتراط وحدة الكلمة في حدّه، لأنّ النون كلمة أخرى، و حينئذ لو حرّكتها لأخرجتها عن وضعها، لأنّها لاتقبل الحركة، بدليل حذفها في قول الشاعر الآتي عن قريب[1] دون تحريكها، و لو حذفت ألف التثنية لالتبس بفعل المفرد، و لو حذفتها من فعل جمع المؤنّث لأدّى إلى حذف ما جيء لغرض أعني الفصل.

فإن قلت: لانسلم أنّه يلزم من دخولها في جمع المؤنّث التقاء الساكنين أن نقول فيه: «اضربنن» بدون ألف الفصل، إذ ليس فيه نونات حتّى نحتاج إلى الفصل.

قلنا: قد أجيب عن ذلک بأنّ الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها. و إذا دخلت ألف الفصل مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة و إن لم يجتمع النونات لئلّا يلزم مزيّة الفرع على الأصل، ألا ترى أنّ من أجازه أدخل الألف في جمع المؤنّث و قال: «اضربنان» (و) ممّن (أجازه يونس[2]) محتجّاً بأنّه قد يلتقي ساكنان في الوصل كقراءة نافع[3]: ﴿مَحْيايْ وَ مَماتي﴾[4] بسكون الياء في «محياي».

---

١. الصفحة: ٣٣٨.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٧٢.

٤. الأنعام: ١٦٢.

قال المصنّف: و يمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان ﴿وَ لا تَتَّبِعانِ سَبيلَ الَّذينَ لا يَعْلَمُون﴾.

و قال بعضهم: إنّ يونس يكسر النون دفعاً لالتقاء الساكنين على غير حدّه[1]، و كيف كان لايصحّ التعويل على ما أجازه لمخالفته للقياس و استعمال الفصحاء، (قال المصنّف: و يمكن أن يكون منه) أي من المثنّى المؤكّد بالنون الخفيفة مع كسرها قراءة ابن ذكوان **﴿وَ لا تَتَّبِعانِ سَبيلَ الَّذينَ لا يَعْلَمُون﴾**[2]) بناء على كون الواو للعطف و «لا» للنهي الموجب لحذف نون الرفع.

و قال بعضهم: يجوز أن تكون الواو للحال و «لا» للنفي والنون علامة الرفع[3] فليست قراءته ممّا نحن فيه. و إنّي ليعجبني أن أتبرّک بذكر حديث نقله القميّ في السفينة عن ابن ذكوان و هذا نصّه: "الحسين بن أحمد البيهقيّ عن محمّد بن يحيى الصوليّ عن ابن ذكوان القاسم بن إسماعيل عن إبراهيم بن عباس الصوليّ قال: كنّا يوماً بين يدي عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام فقال: ليس في الدنيا نعيم حقيقيّ، فقال له بعض الفقهاء ممّن يحضره: فيقول الله عزوجل: **﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعيم﴾**[4] أمّا هذا النعيم في الدنيا الماء البارد، فقال الرّضا عليه السلام و علا صوته: كذا فسّرتموه و جعلتموه على ضروب فقال طائفة: هو الماء البارد، و قال غيرهم: هو الطعام الطيّب و قال آخرون: هو النوم الطيّب و لقد حدّثني أبي عن أبيه أبي عبدالله عليهما السلام أنّ أقوالكم هذه ذكرت عنده في قول الله عزوجل: **﴿لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعيم﴾** فغضب و قال: إنّ الله عزّوجلّ لايسأل عباده عمّا تفضل عليهم به و لايمنّ بذلک والامتنان بالإنعام مستقبح من المخلوقين فكيف يضاف إلى الخالق عزّوجلّ ما لايرضى المخلوق به، ولكنّ النعيم حبّنا أهل البيت و موالاتنا يسأل الله عزّوجلّ عنه بعد التوحيد والنبوة، لأنّ العبد إذا وفى بذلک أدّاه إلى نعيم

---

١. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٣١٠.
٢. يونس: ٨٩.
٣. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٣١١.
٤. التكاثر: ٨.

(لكن شديدة، و كسرها) حينئذ (الف، و ألفا زد قبلها) أي النّون الشّديدة حال كونك (مؤكّدا فعلا إلى نون الإناث أسندا) فصلا بينهما كراهية توالي الأمثال، نحو: «اضربنانّ» (و احذف خفيفة لساكن ردف) نحو:

الجنّة الذي لايزول، و لقد حدّثني بذلک أبي عن أبيه عن محمّد بن عليّ عن أبيه عليّ بن الحسين عن أبيه الحسين بن عليّ عن أبيه عليّ عليه السلام أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «يا عليّ إنّ أوّل ما يسأل عنه العبد بعد موته شهادة أن لا إله إلاالله و أنّ محمّداً رسول الله و أنّک وليّ المؤمنين بما جعله الله و جعلته لک، فمن أقرّ بذلک و كان يعتقده صار إلى النعيم الذي لا زوال له»، فقال لي ابن ذكوان بعد أن حدّثني بهذا الحديث مبتدأ من غير سؤال: أحدّثک بهذا من جهات منها لقصدک لي من البصرة و منها أنّ عمّک أفادنيه و منها أنّي كنت مشغولاً باللغة و الأشعار و لا أعول غيرها فرأيت النبيّ صلى الله عليه وآله في النوم والناس يسلّمون عليه فيجيبهم فسلّمت فما ردّ عليّ فقلت: ما أنا من أمّتک يا رسول الله، فقال: بلى ولكن حدّث الناس بحديث النعيم الذي سمعته من إبراهيم"[١] انتهى.

(لكن) نون (شديدة) تقع بعد الألف (و كسرها) أي النون (حينئذ ألف) تشبيهاً لها بنون التثنية، لأنّها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية، فيقال: «اضربانّ» و «اضربنانّ» بإثبات الألف و إن يلزم منه التقاء الساكنين، لئلّا يلزم في التثنية الالتباس بالمفرد، و في الجمع اجتمع نونات متواليات كما أشار إليه بقوله: (و ألفاً زد قبلها أي) قبل (النون الشديدة حال كونک مؤكّداً فعلاً إلى نون الإناث أسند فصلاً بينهما) أي بين نون الأناث و نون التأكيد المشدّدة (كراهيّة توالي الأمثال) أي النونات لثقل توالي النونات في لسانهم (نحو: «اضربنانّ» و احذف خفيفة لساكن ردف)، إذ يلتقي ساكنان، لأنّ الخفيفة أيضاً ساكنة (نحو) قوله:

---

١. سفينة البحار: ٨/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

لا تهين الفقر علّك أن — تركع يوما و الدّهر قد رفعه

(و) احذفها أيضا (بعد غير فتحة إذا تقف. و اردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما) و هو واو الجمع و ياء التأنيث و نون الإعراب، فقل في اخرجن و اخرجن «اخرجوا» و «اخرجي» و في هل تخرجن و هل تخرجن «هل تخرجون» و «هل تخرجين» (و أبدلنها بعد فتح ألفا وقفا) كالتّنوين (كما تقول في قفن قفا).

(لاتهين الفقير علّك أن — تركع يوماً والدهر قد رفعه) [1]

الشاهد في «لاتهين» حيث حذف منه نون التأكيد لدفع التقاء الساكنين و هما نون التوكيد و لام «الفقير»، و قد أبقي الفتحة على النون التي هي لام الفعل للدلالة على النون المحذوفة، والدليل على أنّه مؤكّد وجود الياء و إلّا لوجب أن يقال: «لاتهن» بحذف الياء و سكون النون، لأنّ «لا» ناهية جازمة.

(واحذفها) أي النون الخفيفة (أيضاً) إذا وقعت (بعد غير فتحة) أي بعد ضمّة أو كسرة (إذا تقف) أي في حالة الوقف (و) لكن (اردد إذا حذفتها في) حالة (الوقف ما) أي حرفاً (من أجلها في) حالة (الوصل كان عدم) أي حذف (و هو واو الجمع و ياء التأنيث و نون الإعراب، فقل في «اخرجن») بضمّ الجيم (و «اخرجن») بكسر الجيم: («اخرجوا») بردّ الواو (و «اخرجي») بردّ الياء، (و) قل (في «هل تخرجن») بضمّ الجيم (و «هل تخرجن») بكسر الجيم: («هل تخرجون») بردّ الواو و نون الإعراب، (و «هل تخرجين») بردّ الياء و نون الإعراب.

(و أبدلنها) أي النون الخفيفة إذا وقعت (بعد فتح ألفاً وقفاً) أي حال كونك واقفاً (كالتنوين) الذي يقع بعد فتح، لأنّه يبدل ألفاً (كما تقول في «قفن»: «قفا») كما يجيء في أوّل باب الوقف في قوله:

تنويناً إثر فتح اجعل ألفاً — وقفاً و تلو غير فتح احذفا

---

١. للأضبط بن قريع، وهو جاهليّ قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة؛ شرح التصريح: ٢/ ٣١٢.

تتمّة: قد يحذف هذه النّون لغير ما ذكر في الضّرورة، كقوله: «اضرب عنك الهموم طارقها»

(**تتمّة:** قد يحذف هذه النون) الخفيفة (لغير ما ذكر) أي لغير ساكن ردف والوقف، و ذلك (في الضرورة) الشعريّة (كقوله:

اضرب عنك الهموم طارقها) ضربک بالسيف قونس الفرس [1]

الشاهد في «اضرب» بكسر الهمزة و فتح الباء أصله «اضربن» بالنون الخفيفة بدليل فتح الباء، و إلّا كان ساكناً، لأنّ الفعل أمر فحذف النون من دون ساكن ردف و من دون وقف، و ذلک للضرورة.

هذا ولكن قال في المزهر: "إنّ الخليل قال: إنّ النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت، و قال محمّد بن سلام الجمحي في أوّل طبقات الشعراء: في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لاخير فيه ولا حجّة في عربيّه و قد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب ـ إلى أن قال ـ و من الأبيات المستشهد بها التي قيل: إنّها مصنوعة ما أنشده الأخفش و نسبه إلى طرفة «اضرب عنک الهموم» إلخ"[2] انتهى ملخّصاً.

١. لطرفة بن العبد؛ شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/ ١٤٣.

٢. المزهر: ١/ ١٣٥ ـ ١٤٠.

باب ما لا ينصرف

هذا باب (ما لا ينصرف)؛ و هو ما فيه علّتان من العلل الآتية، أو واحدة منها تقوم مقامهما، ....

(هذا باب ما لاينصرف)

التعريف و التبيين

و يقال له: «غير المنصرف» أيضاً، واختلف في وجه التسمية فقيل: سمّي بهذا الاسم، لأنّه غير خالص من شبه الفعل، لأنّ «الصرف» في اللغة بمعنى الخالص، و قيل: لأنّه خالص من التنوين و هو صوت في آخر الكلمة، لأنّ «الصريف» في اللغة بمعنى الصوت، و قيل فيه وجوه أخر لايهمّنا ذكرها.[1]

(و هو) أى ما لاينصرف (ما فيه علّتان من العلل الآتية أو واحدة منها تقوم مقامها) أي مقام العلّتين، و هي شيئان:

الأوّل: ألف التأنيث، مقصورة كانت أو ممدودة، لأنّ وجودها في الكلمة علّة و لزومها للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فهو بمنزلة علّة أخرى، و لذا يسمّيها بعضهم «السبب المكرّر»[2].

والثاني: صيغة منتهى الجموع، فإنّ الجمع إذا كان بهذه الصيغة كان فيه فرعيّتان: إحداهما فرعيّة اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربيّة، والثانية فرعيّة المعنى بالدلالة على الجمعيّة، فليسمّ هذا أيضاً بـ«السبب المكّرر» والدليل على أنّ هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربيّة سيأتي عند الكلام في هذه الصيغة.

---

١. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٣١٥.

٢. انظر: المفصّل: ٣٥ـ٣٦.

سمّي به لإمتناع دخول الصّرف عليه و هو التنوين، كما قال: (الصّرف تنوين أتى مبيّنا معنى) و هو عدم مشابهة الفعل (به) أي بهذا التّنوين، أي بدخوله (يكون الاسم) مع كونه متمكّنا (أمكنا) و بعدمه يكون غير أمكن، و لذلک سمّي بتنوين التّمكّن أيضا، و غير هذا التّنوين لا يسمّى صرفا لأنّه قد يوجد فيما لا ينصرف كتنوين المقابلة في «عرفات» و العوض في «جوار» و نحو ذلک.

و إنّما (سمّي به) أي بـ «ما لاينصرف» (لامتناع دخول الصرف عليه و هو التنوين) و قد علم وجه تسمية التنوين صرفاً ممّا تقدّم في وجه تسمية غير المنصرف (كما قال) المصنّف: (الصرف) في الاصطلاح (تنوين أتى مبيّناً معنى، و هو عدم مشابهة الفعل) ظاهره اختيار القول الأوّل في التسمية فتأمّل (به أي بهذا التنوين أي بدخوله يكون الاسم مع كونه متمكّناً) أي معرباً به يكون (أمكن) لدخول جميع أقسام الإعراب والتنوين عليه (و بعدمه) أي بعدم دخول هذا التنوين (يكون) الاسم المعرب (غير أمكن) لعدم دخول الجرّ والتنوين عليه (و لذلک سمّي) هذا التنوين (بـ «تنوين التمكّن» أيضاً، و غير هذا التنوين لايسمّى صرفاً، لأنّه قد يوجد فيما لاينصرف كتنوين المقابلة في «عرفات» و) كتنوين (العوض في «جوار» و نحو ذلک) كتنوين الترنّم والغالي، فإنّهما يوجدان في كلّ كلمة، سواء كانت غير منصرفة أم لا.

أسباب منع الصرف

والمشهور عندهم أنّ أسباب منع الصرف التسعة المشهورة، و قال بعضهم: اثنان و هما الحكاية والتركيب[١]، أمّا الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو: «أحمر» و «أشهل» أو مع العلميّة نحو: «يزيد» و «أحمد»، فإنّ امتناع دخول التنوين والكسر إنّما هو للحكاية، يعني كما لم يدخلا عليهما قبل نقلها من الفعليّة إلى الاسميّة كذلک لم يدخلا عليهما بعد النقل، و أمّا التركيب ففي البواقي كتركيب التأنيث بالتاء مع العلميّة، سواء كانت التاء ظاهرة كـ «فاطمة» و «طلحة»

---

١. انظر: الحدائق النديّة: ٢/ ٢٤٥.

العوض في «جوار» و نحو ذلك.........................

أو مقدّرة كـ «زينب» و «سقر» و كتركيب ألف التأنيث المقصورة و الممدودة مع ما يلحقه كـ «حبلى» و «صحراء» و كتركيب العدل، فإنّ نحو: «عمر» مركّب من علمين تقديراً، أحدهما «عمر» و الثاني «عامر»، و ذلک لأنّ الواضع لما قصد التسمية فقصد أوّلاً إلى «عامر» ثمّ عدل إلى «عمر» خوفاً من التباس العلم بالوصف، و كالتركيب في نحو: «ثلاث و مثلث»، فإنّ كل واحد منهما بمعنى «ثلاثة ثلاثة» و كتركيب منتهى الجموع نحو: «مساجد»، فإنّه بمنزلة جمعين، و كتركيب الاسمين في نحو: «بعلبک» و «حضرموت»، و كتركيب الألف والنون مع ما يلحقانه و كتركيب العجمة أعني تكرارها في لغة العجم والعرب أو تركيبها مع العلميّة.

و قال بعضهم: إنّها أحد عشر بزيادة ألف الإلحاق المقصورة والوصف الأصليّ، و يأتي من المصنّف ما يظهر منه اختياره هذا القول.

ولكلّ واحد من هذه الأسباب فرعيّة، فإنّ الوصف فرع الموصوف و التأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير، والعجمة في كلمة العرب فرع العربيّة، إذ الأصل في كلّ لغة أن لايخالطها لغة أخرى، والعدل فرع المعدول عنه، إذ الأصل بقاء الاسم على حاله، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرع ما زيدتا عليه، و وزن الفعل فرع في الاسم إذا كان من الأوزان المختصّة بالفعل أو كان في أوّله زيادة كزيادة الفعل، إذ الأصل في كلّ نوع من الكلمة أن لايكون فيه وزن أو زيادة لنوع آخر.

و هاهنا فرعيّات أخر لم تؤثّر في منع الصرف بل قد تؤثّر في انصراف غير المنصرف ككون الاسم مصغّراً أو مثنّى أو مشتقّاً و نحوها.

و للفعل فرعيّتان بالنسبة إلى الاسم:

(فألف التّانيث مطلقا) مقصورا أو ممدودا (منع صرف الذي حواه كيف ما وقع) من كونه نكرة كذكرى و صحراء، أو معرفة كزكريّاء، مفردا كما مضى أو جمعا كحجلى

الأولى: احتياجه إلى الاسم في الإفادة و كونه كلاماً،و الثانية: اشتقاقه من الاسم؛ كما تقدّم الأولى في أوائل الكتاب في وجه تقدّم الاسم على الفعل، والثانية في باب المفعول المطلق في قوله: «و كونه أصلاً لهذين انتخب»[1].

و إنّما احتيج في كون الاسم غير منصرف إلى فرعيّتين و لم يكتف بفرعيّة واحدة، لأنّ المشابهة بالفرعيّة مشابهة خفيّة غير ظاهرة ولا قويّة، إذ الفرعيّة في الأفعال ليست من خصائصها الظاهرة بل يحتاج إثباتها إلى ذوق و نظر ثاقب كما تقدّم، و كذا إثبات الفرعيّة في الأسماء بسبب العلل كما تقدّم أيضاً فلذلك لم يكتف بواحدة منها إلّا إذا قامت مقام اثنين كما تقدّم بيانها أيضاً.

فإن قلت: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل أيضاً، لأنّ المفاعلة من الطرفين فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل من عدم التنوين والكسر أولى من العكس.

قلنا: لأنّ الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل أعني الفرعيّتين، لأنّهما من خواصّ الفعل من أوّل وضعه و هما ليستا كذلك في الاسم لعروضهما، فتدبّر جيّداً.

ألف التأنيث

و إذا أتقنت ما تلونا عليك يظهر لک وجه الإطلاق في قوله: (فألف التأنيث مطلقاً، مقصوراً أو ممدوداً منع صرف) الاسم (الذي حواه كيف ما وقع من كونه نكرة كـ«ذكرى» و «صحراء» أو معرفة كـ«زكريّا») و «كربلاء» (مفرداً كما مضى) من الأمثلة المذكورة (أو جمعاً كـ«حِجْلى») في مصباح المنير: "و «الحَجَل» طير معروف، الواحدة «حَجَلَة» وزان «قصب» و «قصبة» و جمعت الواحدة أيضاً على «حِجْلى» ولايوجد جمع على «فِعْلى» بكسر الفاء إلّا «حجلى»

---

١. الجزء الثاني، الصفحة: ١١٣.

و أصدقاء، اسما كما مضى أو وصفا كحبلى و حمراء. (و زائدا فعلان) و هما: الألف و النّون يمنعان إذا كانا (في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم) إمّا لأنّه له مؤنّث على فعلى كسكران و غضبان، أو لا مؤنّث له أصلا كلحيان، فإن ختم بالتّاء صرف كندمان.

و «ظربى»"[1] انتهى (و «أصدقاء» اسماً كما مضى) يعني جميع الأمثلة المتقدّمة إلّا «أصدقاء» (أو وصفاً كـ «حبلى» و «حمراء»).

الألف و النون

(و زائدا فَعْلان و هما الألف والنون يمنعان) صرف الاسم في موضعين:

أحدهما: (إذا كانا) في اسم كما يأتي عن قريب.

والثانى: إذا كانا (في وصف)، و شرطه حينئذ أن يكون الوصف قد (سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم) و ذلک (إمّا لأنّه له مؤنّث على «فَعْلى») فحينئذ لايكون له مؤنّث آخر على «فعلانة» بالتاء (كـ «سكران»)، لأنّ مؤنّثه «سكرى» لا «سكرانة» (و «غضبان»)، لأنّ مؤنّثه «غضبى» لا «غضبانة»، (أو لا مؤنّث له كـ «لَحْيان») بمعنى كبير اللحية أو طويلها، فإنّه لا مؤنّث لها، كذا قيل، ولكن في بعض كتب اللغة: «اللحيان» مؤنّثه «لحيانة» الطويل اللحية أو العظيمها[2] انتهى.

(فإن ختم بالتاء صرف كـ «ندمان») بمعنى النديم والأنيس، لأنّ مؤنّثه حينئذ «ندمانة» و أمّا إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف، لأنّ مؤنّثه «ندمى» لا «ندمانة»، و قيل: شرطه وجود «فعلى» و من ثمّ اختلف في «رحمان» في أنّه منصرف أو غير منصرف، فإنّه ليس له مؤنّث لا «رحمى» و لا «رحمانة» و كذا «لحيان»[3] فتأمّل.

١. المصباح المنير: ١٢٢ ـ ١٢٣.

٢. انظر: فرهنگ ابجدى: ٧٥٢.

٣. انظر: حاشية الصبان: ٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(و وصف أصليّ و وزن أفعلا) كذلك إذا كان (ممنوع تأنيث بتا) إمّا على أنّ مؤنّثه على فعلى (كأشهلا) أو على فعلى كالفضلى، أو لا مؤنّث له كأكمر، فإن كان بالتّاء صرف، كأرمل و يعمل (و ألغينّ عارض الوصفيّة كأربع) فإنّه لكونه وضع في الأصل اسما، ....

الوصف

(و وصف) و هو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، و هو قسمان: أحدهما ما هو عارضيّ و هو ما لم يكن بحسب الوضع بل عرض بحسب الاستعمال و سيأتي[1]، و ثانيهما ما هو (أصليّ) و هو ما كان وصفاً بحسب الوضع.

وزن أفعل

(و وزن «أفعل» كذلک) يمنع الصرف (إذا كان ممنوع تأنيث بتاء إمّا على أنّ مؤنّثه على «فَعْلى») بفتح الفاء و سكون العين و ألف مقصورة كما في بعض النسخ، لكنّه من غلط النسّاخ والصحيح الألف الممدودة (کـ «أشهل»)، فإنّ مؤنّثه «شهلاء» (أو على «فُعْلى») بضمّ الفاء کـ («الفضلى»، أو لا مؤنّث له کـ «أكمر») بمعنى العظيم الكَمَرة أي الحشفة، (فإن كان) مؤنّثه (بالتاء صرف).

قيل: لأنّه ضعيف الشبه بالفعل بسبب التاء المتحرّكة[2]، لأنّها لاتدخل على المضارع (کـ «أَرْمَل») بمعنى الفقير (و «يَعْمَل») بمعنى الجمل المطبوع على العمل، و مؤنّثهما «أرملة» و «يعملة»، و لايخفى عليک أنّ اشتراط الخلوّ من التاء راجع إلى الوزن لا إلى الوصف فتدبّر.

(و ألغينّ عارض الوصفيّة کـ «أربع») في قولک: «مررت بنسوة أربع» مع كونه صفة لـ «نسوة»، (فإنّه لكونه وضع في الأصل اسماً) للمقدار المعلوم من العدد، ثمّ عرض عليه الوصفيّة

---

١. الصفحة: ٣٤٥.

٢. شرح التصريح: ٢/ ٣٢٣.

مصروف. (و) ألغينّ (عارض الإسميّة فالأدهم) أي القيد لكونه وضع في الأصل وصفا انصرافه منع. (و أجدل) للصّقر (و أخيل) لطائر عليه نقط كالخيلان (و أفعى) للحيّة، أسماء في الأصل و الحال، فهي (مصروفة و قد ينلن المنعا) من الصّرف للمح معنى الصّفة فيها، و هو القوّة و التلوّن و الإيذاء.

في الاستعمال (مصروف) فلم يلتفت إلى الوصفيّة العارضة على أنّه قابل للتاء في قولك: «مررت برجال أربعة».

و من هنا يمكن أن يقال: إنّه ليس لنا دليل قاطع على أنّ الوصف العارض ملغى في منع الصرف، لأنّ صرف «أربع» يمكن أن يكون لقبول التاء لا لعارضيّة الوصف.

(و) كذلك (ألغينّ عارض الاسميّة فـ «الأدهم» أي القيد، لكونه وضع في الأصل وصفاً) بمعنى الأسود الكدر (انصرافه منع) لأنّه و إن خرج عن الوصفيّة لغلبة الاسميّة، لكنّه بحسب أصل الوضع وصف لم يهجر استعماله في معناه الوصفيّ بالكليّة، فالمانع من الصرف فيه الوصفيّة الأصليّة و وزن الفعل، و معلوم أنّه لو استعمل في معناه الوصفيّ لا إشكال في صرفه أصلاً لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال.

(و «أجدل» للصقر، «و أخيل» لطائر عليه نقط كـ «الخيلان») بكسر الخاء (و «أفعى») بفتح العين، و كسرها من الأغلاط المشهورة و يا لها من نظير يستعمله العامّة بل الخاصّة بلا نكير (للحَيّة) جميعها (أسماء في الأصل والحال، فهي مصروفة) لعدم الوصفيّة فيها لا في الأصل و لا في الحال.

هذا ولكن (قد ينلن المنع من الصرف للمح معنى الصفة فيها و) الموجب لهذا اللمح (هو) توهّم اشتقاق «أجدل» من «الجدل» بمعنى (القوّة) و توهّم اشتقاق «أخيل» من «الخال» (و) هو من مقولة (التلوّن)، و توهّم اشتقاق «أفعى» من «الفعوة» بمعنى الخبث، يقال: «تفعّى الرجل» إذا ساء خلقه، و معلوم أنّ من كان له صفة الخبث (و) سوء الخلق لايبالي من (الإيذاء) والإضرار بالناس كالأفعى، و إنّما لم يحكم بكونها غير منصرفة البتّة لعدم الجزم بكونها أوصافاً

(و منع عدل) و هو خروج الاسم عن صيغته الأصليّة ....

أصليّة، فإنّها لم يقصد بها المعاني الوصفّية مطلقاً، لا في الأصل و لا في الحال مع أنّ الأصل في الاسم الصرف.

العدل

(و منع عدل و هو) أي العدل (خروج الاسم عن صيغته الأصليّة) التي كان مقتضى القياس أن يجيء ذلك الاسم على تلك الصيغة، فالمشتقّات كلّها لا عدل فيها، فإنّ «ضارب» مثلاً المشتقّ من الضرب ليس مقتضى القياس فيه أن يجيء على صيغة «الضرب»، لأنّ مقتضى القياس في اسم الفاعل من الثلاثيّ أن يجيء على «فاعل» لا «فعل».

و أيضاً يشترط في الاسم المعدول أن يكون المادّة فيه باقية، فالأسماء المحذوفة الأعجاز نحو: «يد» و «دم» لا عدل فيها، فإنّ المادّة ليست باقية فيها، و أيضاً يشترط أن لايكون الصيغة المعدول إليها تحت أصل و قاعدة، فالمغيّرات القياسيّة نحو: «مبيع» و «مقول»، و «مقام» أيضاً لا عدل فيها، لأنّها خرجت عن صيغتها الأصليّة فدخلت تحت صيغة أخرى داخلة تحت القياس.

و أيضاً يشترط أن لايكون من المغيّرات الشاذّة، لأنّها ليست لها صيغة أصليّة حتّى يقال: إنّها خرجت منها، فـ «أقوس» و «أنيب» و هما من الجموع الشاذّة ليستا خارجتين عمّا هو القياس فيهما أعني «أقواساً» و «أنياباً» بل إنّما جمع «قوس» و «ناب» على «أقوس» و «أنيب» ابتداء على خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما أوّلاً على «أقواس» و «أنياب» ثمّ إخراج «أقواس» و «أنيب» عنهما.

ثمّ اعلم أنّ العدل على نوعين:

الأوّل: العدل التحقيقيّ، و هو فيما ثبت خروج الاسم عن أصل محقّق يدلّ عليه دليل غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو كان الاسم منصرفاً لكان أيضاً دالاً على خروجه عن ذلك الأصل المحقّق.

(مع وصف معتبر في لفظ) ثناء (و مثنى و ثلاث) و مثلث، إذ هما معدولان عن اثنين اثنين و ثلاثة ثلاثة.

والثاني: العدل التقديريّ، و هو ما يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف و تعذّر سبب آخر غير العدل، فإنّ «عمر» مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم يكن لنا حاجة إلى القول بأنّه معدول عن «عامر» بل كان لنا أن نقول: إنّه مثل «صرد» و «أدد»، لأنّ وزن «فعل» بضمّ الفاء و فتح العين من الأوزان المعتبرة في الاسم الثلاثيّ لا من الأوزان المتروكة.

والدليل على تعذّر سبب آخر غير العدل أنّ المؤثّر مع العلميّة ستّة: العدل والألف والنون والعجمة و وزن الفعل والتركيب و التأنيث، و هذه الخمسة الأخيرة منتفية في «عمر» و أمثاله فتعيّن تقدير العدل.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ العدل بكلا قسميه (مع وصف) أصليّ (معتبر) في منع صرف الاسم، والعدل التحقيقيّ ثابت (في لفظ «ثناء» و «مثنى» و «ثلاث» و «مثلث»، إذ هما) أي «ثناء» وحده و «مثنى» وحده (معدولان عن «اثنين اثنين»)، يعني أنّ «ثناء» وحده بمعنى «اثنين اثنين» و «مثنى» وحده بمعنى «اثنين اثنين» (و) كذا كلّ واحد من «ثلاث» و «مثلث» معدول من («ثلاثة ثلاثة»).

والدليل على أنّ كلّ واحد منهما معدول عن عدد مكرّر ما قاله بعض الحذّاق من النحويّين قال: "و أمّا «ثلاث» و «مثلث» فقد قام دليل على أنّهما معدولان عن «ثلاثة ثلاثة»، و ذلك أنّا وجدنا «ثلاث» و «ثلاثة ثلاثة» بمعنى واحد، و فائدتها تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعيّن، و لفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرّر على الاطّراد في كلام العرب نحو: «قرأت الكتاب جزء جزء» و «جائني القوم رجلاً رجلاً» و «أبصرت العراق بلداً بلداً» فكان القياس في باب العدد أيضاً التكرار عملاً بالاستقراء و إلحاقاً للمفرد المتنازع فيه بالأعمّ الأغلب، فلمّا وجد «ثلاث» غير مكرّر لفظاً حكم بأنّ أصله لفظ مكرّر"[1] انتهى.

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١١٤.

(و) في (أخر) جمع أخري، أنثى آخر، ....

و قال بعض المحقّقين: "لابدّ في اعتبار العدل من أمرين: أحدهما: وجود الأصل للاسم المعدول، و ثانيهما: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل، إذ لايتحقّق الفرعيّة بدون اعتبار ذلك الإخراج، ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه فوجوده محقّق بلا شكّ، و في بعضها لا دليل غير منع الصرف، فيفرض له أصل ليتحقّق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل، فانقسام العدل إلى التحقيقيّ والتقديريّ إنّما هو باعتبار كون ذلك الأصل محقّقاً أو مقدّراً، و أمّا اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل ليتحقّق العدل فلا دليل عليه إلّا منع الصرف ـ إلى أن قال ـ والدليل على أصلهما {أي «ثلاث» و «مثلث»} أنّ في معناهما تكراراً دون لفظهما، والأصل أنّه إذا كان المعنى مكرّراً أن يكون اللفظ أيضاً مكرّراً، كما في «جائني القوم ثلاثة ثلاثة» فعلم أنّ أصلهما لفظ مكرّر و هو «ثلاثة ثلاثة»"[١] انتهى.

(و) العدل مع وصف أيضاً معتبر (في) لفظ («أخر») بضم الهمزة و فتح الخاء (جمع «أخرى») أفعل التفضيل (أنثى «آخر») على وزن «أفعل»، بدليل صرفه صرف أفعل التفضيل نحو: «آخر، آخران، آخرون، وأواخر وأخرى، أخريان، أخريات و أخر» مثل «الأفضل، الأفضلان، الأفضلون والأفاضل والفضلى والفضليان والفضليات، والفضل»، و «آخر» في الأصل بمعنى «أشدّ تأخّراً» و كان في الأصل معنى «جائني زيد و رجل آخر» «رجل أشدّ تأخّراً من زيد»، ثمّ نقل إلى معنى «غير» فصار معنى «رجل آخر» «رجل غير زيد»، ولايستعمل إلّا فيما هو من جنس المذكور أوّلاً، فلايقال: «جائني زيد و حمار آخر و لا امرأة أخرى».

---

١. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٢٤ـ ٢٥ . ما بين { } من كلام الأستاذ ﷺ.

إذ هو معدول عن «الأخر».

والدليل على عدل «أخر» أنّه لو كان مع «من» المقدّرة كما في «الله أكبر» للزم أن يقال: «بنسوة آخر» على وزن «أفعل»، لأنّ «أفعل» التفضيل إذا كان مجرّداً من «ال» و الإضافة و تمّ بـ «من» ظاهرة أو مقدّرة لايطابق موصوفه أبداً بل يجب إفراده دائماً، كما تقدّم[1] في بابه في قوله:

و إن لمنكور يضف أو جرّدا   ألزم تذكيراً و أن يوحّدا

ولايجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأنّ المضاف إليه لايحذف إلّا مع بناء المضاف كما في الغايات، أو مع سدّ التنوين مسدّه كما في «حينئذ» و «كلا» و نحوهما، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف إليه، كما تقدّم[2] في باب الإضافة في قوله:

و يحذف الثاني و يبقى الأوّل   كحاله إذا به يتّصل
بشرط عطف و إضافة إلى   مثل الذي له أضفت الأوّلا

فلم يبق في المقام إلّا ما أشار إليه الشارح بقوله: (إذ هو معدول عن «الأخر»).

و منع بعضهم[3] كونه معدولاً عن ذي اللام، مستدلاً بأنّه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كـ «أمس» كما تقدّم في باب المعرف والمبنيّ، و كـ «سحر» كما يجيء عن قريب في هذا الباب، فكان الواجب أن لايقع صفة للنكرة في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[4].

و أجيب بأنّه معدول عن ذي اللام لفظاً و معنى أي عدل عن التعريف إلى التنكير، ولا مانع من أن يخالف المعدول، المعدول عنه تعريفاً و تنكيراً، على أنّه لو كان معنى اللام في

---

۱. الصفحة: ۱۰٤.
۲. الجزء الثاني، الصفحة: ۳۵۹.
۳. منعه أبو علي، ذكر المنع و الجواب في شرح الرضيّ على الكافية: ۱/ ۱۱۷.
٤. البقرة: ۱۸٤.

(و وزن مثنى و ثلاث كهما) في منع الصّرف لما ذكر (من واحد لأربع فليعلما) نحو: «أحاد» و «موحد» و «رباع» و «مربع»، و سمع أيضا مخمس و عشار و معشر، و أجاز الكوفيّون و الزّجاج قياسا خماس و سداس و مسدس و سباع و مسبع و ثمان و مثمن و تساع و متسع.

المعدول عن ذي اللام باقياً لوجب بناء «سحر» كما بني «أمس» لذلك كما تقدّم ذلك في الباب المذكور.

هذا، ولكن الأولى أن لاندّعي كون «أخر» معدولاً عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين بل نقول: إنّه معدول عمّا كان حقّها ولازمها في الأصل أعني أحد الأشياء الثلاثة، و إنّما عدل عنه لتعريته عن معنى التفضيل الذي يستلزم أحدها، و ذلك لأنّه صار بمعنى «غير» كما تقدّم[1].

(و وزن «مثنى» و «ثلاث» كهما في منع الصرف لما ذكر) أي للعدل والوصف (من واحد لأربع فليعلما)، حاصله أنّ مثل «مثنى» و «ثلاث» في منع الصرف للعدل والوصف من واحد إلى أربع اتفاقاً (نحو: «أُحاد» و «مَوْحَد» و «رباع» و «مربع»، و سمع أيضاً «مخمس» و «عشار» و «معشر»).

و أجاز الكوفيّون والزجّاج[2] قياساً «خماس» و «سداس» و «مسدس» و «سباع» و «مسبع» و «ثمان» و «مثمن» و «تساع» و «متسع»)، و قيل: السماع مفقود إلّا في واحد إلى أربع والأعشار، و يظهر من بعضهم أنّها كلّها مسموعة إلّا «معشر».[3]

و يستعمل وزن «فُعال» بضمّ الفاء من واحد إلى عشرة مع ياء النسبة نحو: «أحاديّ»، «ثنائيّ»، «ثلاثيّ» إلى «عشاريّ».

---

١. الصفحة: ٣٤٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

٣. انظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١١٩٧.

....

فإن قلت: الوصفيّة في «مثنى» و «ثلاث» و أخواتها عارضة كعروضها في «أربع» في «مررت بنسوة أربع» فكيف أثّر فيها و لم يؤثّر في «أربع»؟!

قلت: العدل وضع ثانويّ، وضعت هذه الألفاظ فيه أوصافاً ولاتستعمل إلّا مع اعتبار الوصف فيها.

و قال بعضهم: إنّما منعت هذه الألفاظ من الصرف، لأنّ فيها عدلاً معنويّاً، لأنّ لفظ «أربع» مثلاً عدل إلى «رباع» أو «مربع» و عدل أيضاً من معنى غير مكرّر إلى معنى مكرّر.

و قال بعض آخر: إنّ فيها عدلين لفظاً، لأنّ أصل «رباع» كان «أربع» مرّتين فجعل مرّة واحدة ثمّ غيّر لفظ «أربع» و كذا أخواتها.

و قيل: إنّما منعت من الصرف، لأنّ فيها العدل والتعريف كـ «عمر»، إذ لايدخلها اللام، و إذا جرت على النكرة تجعل بدلاً. و ردّ بأنّها لو كانت معارف لوقعت صفة للمعارف، و كيف تكون معرفة و هي تقع حالاً؟! نحو: «جاء القوم مثنى» أي حال كونهم اثنين اثنين، فتأمّل.[1]

فائدة:

«العدل»: مصدر مشترک بين ثلاثة معان:

أحدها: التسوية، و يتعدّى بنفسه نحو قوله تعالى: ﴿**فَعَدَلَكَ**﴾[2] على قراءة التخفيف أي «فسواک».

و ثانيها: الإقساط، و يتعدّى بـ «في» يقال: «عدل في حكمه» أي «أقسط».

و ثالثها: الميل، و يتعدّى بـ «عن» يقال: «عدل عن الطريق» أي «مال عنه» و من هذا نقل ما نحن فيه.

---

١. انظر الأقوال في شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١١٤ ـ ١١٥.
٢. الانفطار: ٧.

(و كن لجمع) متناه (مشبه مفاعلا) في كون أوّله مفتوحا و ثالثه ألفا غير عوض بعدها حرفان: أوّلهما مكسور إلّا لعارض، نحو: «دراهم» و «مساجد» (أو) مشبه (المفاعيل) فيما ذكر مع كون ما بعد الألف ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح و قناديل (بمنع كافلا).

منتهى الجموع

(و كن لجمع متناه) في أن يجمع جمع تكسير (مشبه «مفاعل» في كون أوّله مفتوحاً) فخرج نحو: «عُذَافَرَة» بضمّ العين بمعنى الإبل القويّ[1]، (و ثالثه ألفاً غير عوض) فخرج نحو: «يماني»، لأنّ الألف بعد الميم عوض إحدى يائي النسبة، لأنّ أصله «يمنيّ» بتشديد الياء منسوب إلى اليمن، فالوزن عارض لايعتدّ به بل إنّ يائي النسبة لايعتدّ بهما و إن لم يكن الألف عوضاً عن إحداهما، فنحو: «جمالي» منسوب إلى «جمال» و «كمالي» منسوب إلى «كمال» منصرفان (بعدها) أي بعد الألف (حرفان) فخرج نحو: «زمان» (أوّلهما مكسور) فخرج نحو: «تدارك» بضمّ الراء مصدر باب التفاعل (لا لعارض) فخرج نحو: «ترامي» مصدر الباب المذكور، لأنّ كسرة الميم لعارض و هو كون الميم قبل الياء، و إلّا فالأصل فيه ضمّ ما قبل الآخر، لكنّه كسرة لأجل الياء، والمراد من الوزن العروضيّ فيكون (نحو: «دراهم») على وزن «مفاعل»، (و) أمّا نحو: («مساجد») فصرفيّ أيضاً.

(أو مشبه المفاعيل فيما ذكر) أي بالضبط المتقدّم (مع كون ما بعد الألف ثلاثة) أحرف (أوسطها ساكن) حتّى يكون مشبه «مفاعيل» بالوزن العروضيّ حتّى يشمل ما في أوّله ميم ليكون وزناً صرفيّاً أيضاً (كـ «مصابيح») أم لا ليكون عروضيّاً فقط نحو: («قناديل») كن (بمنع) صرف ما كان على هذين الوزنين مع الشرائط المذكور (كافلاً).

و اشترط في هذين الوزنين زائداً على ما ذكر أن يكونا بغير «هاء» منقلبة عن «تاء» التأنيث، لأنّ التاء يقرب الوزن من وزن المفردات كـ «فرازنة» و «ملائكة»، فإنّهما على زنة «كراهية» و

---

[1]. الصحاح: ٢/ ٧٤٢.

و ذا اعتلال منه) أي من هذا الجمع (كالجواري رفعا و جرّا أجره) مجرى (كساري)

«طواعية» المفردين بمعنى الكراهة والطاعة فيكسر من قوّة جمعيّتهما، فلايقوم مقام سببين، لا سيّما على القول بأنّ قيام هذا الجمع مقام السببين إنّما هو لكونه لا نظير لوزنه فى المفردات.

قيل: إنّ السبب لمنع الصرف إنّما هو الجمعيّة، والوزنان شرط لها و عليه فلانحتاج في إخراج غالب ما أخرجناه إلى التكلّفات المذكورة، فتدبّر.

إنما قام هذا الجمع مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير، فإنّ الجمع يجمع جمع تكسير إلى أن ينتهي إلى هذا الجمع فينتهي تكسيره، و لهذا يسمّيه بعضهم بـ «الجمع الأقصى» نحو: «كلب» و «أكلب»، و «أكالب» و «نعم» و «أنعام» و «أناعيم»، ولكن يجوز أن يجمع جمع السّلامة كما يجمع «أيامن» جمع «أيمن»، و هو جمع «يمين» على «أيامنين»، و «صواحب» على «صواحبات»، لأنّ جمع السّلامة لايغيّر صيغة منتهى الجموع.

و قيل: لّما لم يكن لهذا الجمع نظير في المفردات أشبه اللفظ الأعجميّ الذي لانظير له في كلام العرب ففيه الجمعيّة و شبه العجمة، و عليه ففيه سببان لا سبب واحد قائم مقام السببين. و قال بعض آخر: فيه الجمعيّة و عدم النظير في الآحاد و عدم النظير عنده من الأسباب. و قال بعض آخر كما أشرنا إليه سابقاً: منع صرف هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كـ «أكالب» و «أناعيم»، أو حكماً لكونه على وزن جمع الجمع كـ «مساجد» و عليه فالوزن لا أثر له في منع الصرف.[1]

(و ذا اعتلال منه أي من هذا الجمع)، سواء كان يائيّاً (كـ «الجواري»)، أو واويّاً كـ «الدواعي» إذا كان مجرّداً من «ال» والإضافة (رفعاً و جرّاً) أي في حالة الرفع والجرّ (أجره مجرى كـ «ساري»).

---

١. انظر: شرح الرضيّ على الكافية:١/ ١٥٠.

في التّنوين و حذف الياء، نحو: ﴿وَ مِنْ فَوْقِهِمْ غَواشٍ﴾ ﴿وَ الْفَجْرِ وَ لَيالٍ﴾ و نصبا أجره كدراهم في فتح آخره من غير تنوين، نحو: ﴿سيرُوا فيها لَيالِيَ﴾ و لم يظهر الجرّ فيه كالنّصب، و هو فتحة مثله، لأنّ الفتحة تثقل إذا نابت عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها، و قد لا تحذف ياؤه بل تقلب ألفا بعد إبدال الكسرة قبلها فتحة فلا ينوّن كعذارى و

حاصله: إذا كان الجمع منقوصاً يائيّاً أو واويّاً خالياً من اللام والإضافة فأجره في حالتي الرفع والجرّ مجرى «قاض» و «سار» (في) ثبوت (التنوين و حذف الياء نحو: ﴿وَ مِنْ فَوْقِهِمْ غَواشٍ﴾[1]) فـ «غواش» مرفوع على الابتداء، أصله «غواشي» حذف منه الياء و بقي التنوين، و نحو: (﴿وَ الْفَجْرِ وَ لَيالٍ﴾[2]) فـ «ليال» مجرور بالعطف على «الفجر» المجرور بواو القسم، و «ليال» أصله «ليالي» جمع «ليل» بزيادة الياء على خلاف القياس، حذف الياء و بقي التنوين، (و نصباً) أي في حالة النصب (أجره) أي أجر هذا الجمع المعتلّ (كـ «دراهم» في فتح آخره) و هو الياء الأصليّة أو المنقلبة (عن الواو) من غير تنوين (نحو: ﴿سيرُوا فيها لَيالِيَ﴾[3]) فـ «ليالي» منصوب على أنّه مفعول فيه فنصب بالفتح من غير تنوين، لأنّه غير منصرف في هذه الحالة بلا كلام.

(و لم يظهر الجرّ فيه) أي في الجمع المنقوص (كالنصب) فيه، (و هو) أي الجرّ (فتحة مثله) أي مثل النصب فيه، (لأنّ الفتحة تثقل إذا نابت عن حركة ثقيلة) أي الكسرة، (فعوملت) الفتحة النائبة عن الحركة الثقيلة (معاملتها) أي الحركة الثقيلة.

(و قد لايحذف ياؤه بل تقلب) الياء (ألفاً بعد إبدال الكسرة قبلها فتحة) و حينئذ يجري مجرى الصحيح (فلاينوّن) في الحالات الثلاث و يقدّر الإعراب في الألف المنقلبة عن الياء (كـ «عذارى») بفتح الراء والألف المقصورة جمع «عذراء» بالألف المدوة يعني البكر، (و) نحو:

---

١. الأعراف: ٤١.

٢. الفجر: ١ ـ ٢.

٣. سبأ: ٨.

مدارى، ثمّ التنوين في جوار، عوض عن الياء المحذوفة.

(«مدارى») بفتح الراء و ألف مقصورة جمع «مدرى» بكسر الميم و فتح الراء و ألف مقصورة، و هو شيء مثل الشوكة تحكّ المرأة بها رأسها[١].

(ثمّ اختلفوا في كون هذا الجمع المنقوص في حالتي الرفع والجرّ منصرفاً أو غير منصرف، فقال بعضهم: إنّه غير منصرف، نظراً إلى تقدّم منع الصرف على الإعلال، و إنّ (التنوين في «جوار») و نحوه (عوض عن الياء المحذوفة)، فأصل «جوار» مثلاً «جواري» مع الياء المتحرّكة والتنوين، ثمّ حذف التنوين، لكونه غير منصرف فصار «جواري» مع الياء المتحرّكة بلا تنوين، ثمّ حذف الحركة لاستثقالها على الياء فصار «جواري» بالياء الساكنة بلا تنوين ثمّ حذفت الياء لاستثقال الياء المكسورة ما قبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعيّتين، ثمّ عوض التنوين عن الياء لئلا يطمع تنوين الصرف المحذوف في الرجوع بسبب خروج اللفظ في الظاهر بسبب حذف الياء عن صيغة منتهى الجموع، إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت[٢].

و قال بعض آخر: إنّه غير منصرف و إن قيل: إنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف، و إنّ التنوين عوض عن الياء المحذوفة، لأنّ أصله «جواري» بالتنوين و الحركة، فحذفت الحركة لاستثقالها على الياء ضمّة كانت أو كسرة، ثمّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين و هما التنوين والياء و الصيغة حاصلة بعد حذف الياء، لأنّ المحذوف لعلّة كالثابت بدليل تقدير الإعراب في المحذوف، فحذف تنوين الصرف ثمّ عوض التنوين عن الياء خوفاً من رجوع الياء لزوال الساكن الآخر[٣].

---

١. تاج العروس: ١٩/ ٤٠٤.
٢. قاله الخليل و سيبويه؛ شرح المفصّل لابن يعيش: ١/ ١٧٩.
٣. قاله الزجّاج؛ المصدر السابق.

و قال الأخفش: تنوين تمكين لأنّ الياء لمّا حذفت بقي الاسم في اللّفظ كجناح، فزالت الصّيغة فدخله تنوين الصّرف. و ردّ بأنّ المحذوف في قوّة الموجود. و قال الزّجّاج: عوض عن ذهاب الحركة عن الياء و ردّ بلزوم تعويضه عن حركة نحو: موسى، و لا قائل به.

(و قال الأخفش[١]:) تنوين «جوار» و نحوه (تنوين تمكين) أي تنوين صرف نظراً إلى أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف، لأنّ الإعلال سببه قويّ و هو الاستقال الظاهر المحسوس على لسان الناطق و أمّا منع الصرف فسببه ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل بينّاه سابقاً[٢]، والإعلال يوجب خروج الاسم عن صيغة منتهى الجموع، (لأنّ الياء لمّا حذفت) للاستثقال (بقي الاسم في) ظاهر (اللفظ كـ«جناح» فزالت الصيغة)، لأنّها اعتبر فيها أن يكون بعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف، و هذا بعد الإعلال ليست صيغته كذلك (فدخلته تنوين الصرف؛ و ردّ) الأخفش (بأنّ المحذوف) لعلّة (في قوّة الموجود) بدليل كسر الراء في «جائني جوار» و إلّا كان الواجب ضمّها فالصيغة باقية بحالها.

(و قال الزجّاج[٣]:) إنّ التنوين (عوض عن ذهاب الحركة عن الياء؛ و ردّ بلزوم تعويضه من حركة نحو: «موسى» و لا قائل به).

و هنا لغة أخرى حكم بعض المحقّقين بقبحها[٤]، و هي إثبات الياء في حالة الجرّ كما في حالة النصب، فيقال: «مررت بجواري» بفتح الياء مثل: «رأيت جواري»، و بناء هذه اللغة على تقدّم منع الصرف على الإعلال، فإنّه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجرّ والفتحة خفيفة على الياء فلم يعلل و بقي على حاله، و أمّا في حالة الرفع فأصل جوار، «جواري» بضمّ الياء من دون تنوين، فحذفت الضمّة للثقل و عوض عنها التنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين،

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. الصفحة: ٣٤٣.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

٤. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١٥٤.

(و لسراويل) المفرد الأعجميّ (بهذا الجمع شبه) من حيث الوزن (اقتضى عموم المنع) من الصّرف، و قيل: هو نفسه جمع سروالة، و قيل: فيه الوجهان. (و إن به) أي بالجمع (سمّي

فصار «جوار»[١] فعلى هذه اللغة لا إعلال إلّا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة، فإنّ فيها الإعلال في حالتين كما تقدّم.

(و لـ «سراويل» المفرد الأعجميّ) على قول[٢] و اسم جنس يطلق على الواحد والكثير يؤنّث و يذكّر، يقال: «هي السراويل و هو السراويل»[٣] (بهذا الجمع شبه من حيث الوزن اقتضى) هذا الشبه (عموم المنع من الصرف). (و قيل: هو) اسم عربيّ فيكون (نفسه جمع «سِرْوالة») قال الشارح في المزهر: "ليس في كلامهم «فعاويل» إلّا «سراويل»"[٤]، و قيل: هو اسم عربيّ ليس بجمع تحقيقاً، لأنّه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير. و معناه خرقة تستر النسف الأسفل من الجسم، لكنّه جمع «سروالة» تقديراً و فرضاً، فإنّه لمّا وجد غير منصرف، و من قاعدتهم أنّ هذا الوزن بدون الجمعيّة لم يمنع الصرف، لما تقدّم من أنّ السبب هو الجمعيّة والوزن شرط لها، قدر و فرض حفظاً لهذه القاعدة أنّه جمع «سروالة» كما قدر و فرض العدل في «عمر» فكأنّه سمّي كلّ قطعة من السراويل «سروالة»، ثمّ جمعت «سروالة» على «سراويل». (و قيل فيه) أي في «سراويل» (وجهان) الانصراف نظراً إلى أنّه ليس بجمع حقيقة، و عدم الانصراف نظراً إلى تقدير الجمعيّة و فرضها لئلا تنخرم القاعدة.

(و إن به أي بالجمع سمّي) كـ «حضاجر» علماً لجنس الضبع المؤنّث، كما أنّ «أسامة» علم لجنس الأسد و كـ «مدائن»، قال في معجم البلدان: "هذا الموضع كان مسكن الملوك من الأكاسرة الساسانيّة و غيرهم، فكان كلّ واحد منهم إذا ملك بنى لنفسه مدينة إلى جنب التي قبلها و

---

١. انظر: الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٣٣.
٢. الكتاب لسيبويه: ٣/ ٢٢٩.
٣. المصباح المنير: ٢٧٥.
٤. المزهر: ٢/ ٦٤.

أو بما لحق به) من سراويل، و نحوه (فالانصراف منعه يحقّ) و لا اعتداد بما عرض (و العلم امنع صرفه) إن كان (مركّبا تركيب مزج نحو: معديكربا) ....

سمّاها باسم، فأوّلها المدينة العتيقة التي لزاب ثمّ مدينة الإسكندر ثمّ طيسفون من مدائنها ثمّ أسفانير ثمّ مدينة يقال لها رومية فسمّيت المدائن بذلک والله أعلم ... و إنّما سمّتها العرب «المدائن»، لأنّها سبع مدائن بين كلّ مدينة إلى الأخرى مسافة قريبة أو بعيدة"[1] انتهى فتأمّل (أو بما لحق به من) نحو: («سراويل» ونحوه)، إذ صار علماً لشخص (فالانصراف منعه يحقّ) لأنّ المعتبر في الجمع عند المحقّقين أن يكون في الأصل (ولا اعتداد بما عرض) من العلميّة، كما كان في الوصف أيضاً كذلک، فلايضرّ زوال الجمع بالعلميّة.

و قيل: إنّه غير منصرف لا للجمعيّة الأصليّة، بل للعلميّة و شبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير، كما أنّ اللفظ العجميّ ليس له شبيه في اللفظ العربيّ، والظاهر من هذا القول أنّ شبه العجمة سبب مستقلّ[2]. و قال بعض آخر: إنّه منصرف لزوال الجمعيّة، لكن هذا القول خلاف المستعمل عند الفصحاء.

العلم

(والعلم امنع صرفه إن كان مركّباً) في العبارة حزازة، إذ ظاهرها أنّ العلميّة سبب و التركيب شرط، و ليس كذلک لأنّ الأمر بالعكس، (تركيب مزج) و هو كما تقدّم في باب العلم أن أخذ اسمان و جعلا اسماً واحداً و نزّل ثانيهما من الأوّل بمنزلة تاء التأنيث من الكلمة في وجوب فتح ما قبلها (نحو: «معدي كرب»)، قال الأزهريّ[3]: "كسر الدال من «معدي» شاذّ

---

١. معجم البلدان: ٥/ ٧٤ ـ ٧٥.

٢. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١٦٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

و حضرموت بخلاف المركّب تركيب إضافة أو إسناد. (كذاک) علم (حاوي زائدي فعلانا) و هما الألف و النّون (كغطفان و كإصبهانا) و تعرف زيادتهما بسقوطهما في التّصاريف كسقوطهما في ردّ نسيان إلى نسي، فإن كانا فيما لا يتصرّف ....

والقياس فتحها كـ «مرمى» و «مسمى»"[١] انتهى (و «حضرموت») بفتح الميم كما هو المشهور، و نقل بعضهم ضمّها أيضاً.

و زاد بعضهم هنا قيوداً أخر لا حاجة إلى ذكرها جميعاً فنذكر بعضها:

منها أن لايكون بينهما نسبة قبل العلميّة (بخلاف المركّب تركيب إضافة) كـ «عبد الله»، لأنّ الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه فكيف يؤثّر في المضاف ما يضادهّ أعني منع الصرف (أو) تركيب (إسناد) كـ «تأبّط شرّاً»، لأنّه لايوصف بالانصراف و عدمه، بل يحكى لفظه على ما كان عليه قبل العلميّة، فإنّ التسمية به إنّما هي لدلالته على قصّة غريبة، فلو تطرّق إليه التغير يمكن أن تفوت تلک الدلالة فكيف يتصوّر فيه منع الصرف الذي فيه التغيير في الجملة؟!

و منها أن لايكون الجزء الثاني مبنيّاً قبل العلميّة ليخرج نحو «سيبويه» و «خمسة عشر»، لأنّ الأفصح بعد العلميّة مراعاة البناء الذي كان فيه قبل العلميّة.

و منها أن لايكون جزؤه الثاني معرباً قبل العلميّة ليخرج نحو «إن زيداً» و «في الدار» علمين فتأمّل، فإنّه دقيق كمال الدقّة.

(كذاک) أي في منع الصرف (علم حاوي زائدي «فعلان» و هما الألف والنون كـ «غطفان») علم لقبيلة (و كـ «أصبهان» و تعرف زيادتهما بسقوطهما في التصاريف كسقوطهما في ردّ «نسيان» إلى «نسي»)، فيعرف من ذلک أنّ الألف والنون فيه زائدتان، فإذا صار «نسيان» علماً لشخص يمنع صرفه، و إلّا فلا، (فإن كانا فيما لايتصرّف) أي فيما لا تصاريف له حتّى

---

١. شرح التصريح: ١/ ١٣٠.

فبأن يكون قبلهما أكثر من حرفين، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعّف فإن قدّرت أصالة التضعيف فزائدان أو زيادته فالنّون أصليّة، كحسّان، إن جعل من الحسّ ففعلان فيمنع، أو من الحسن ففعّال فلا يمنع.

تعرفا بسببها (فبأن يكون قبلهما أكثر من حرفين) كالمثالين في النظم، (فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما) أي ثاني الحرفين (مضعّف، فإن قدّرت أصالة التضعيف فزائدان) أي الألف والنون زائدان (أو) قدّرت (زيادته) أي زيادة التضعيف (فالنون أصليّة كـ «حسّان» إن جعل من الحسّ) بتشديد السين فالتضعيف في «حسّان» أصليّ (فـ «فعلان») أي فوزن «حسّان» «فعلان» فالألف والنون زائدان (فيمنع) من الصرف (أو) جعل (من الحسن) فالتضعيف في «حسّان» ليس أصلياً (فـ «فعّال» أي فوزن «حسّان»، «فعّال» فالنون أصليّة، (فلايمنع) من الصرف.

حكاية صرفيّة:

قيل: جاء عضد الدولة رجل اسمه «حيّان»، فقيل له: أ ينصرف «حيّان» أو لاينصرف؟ فقال عضد الدولة: إن أكرمته فلاينصرف و إلّا فينصرف، و وجه قوله بأنّه إن أكرمه، فكأنّه أحياه فيكون من الحيّ فلا ينصرف للعلميّة و الألف والنون، و إن لم يكرمه فكأنّه أهلكه فيكون من الحين بفتح الحاء بمعنى الهلاك فينصرف[1].

و نظيره ما قيل: إنّ تلميذاً سأل أستاذه: أ شيطان منصرف أم غير منصرف؟ فقال: إن أبعدته فمنصرف و إن أهلكته و أبطلته فغير منصرف؛ و وجه بأنّ في «شيطان» قولين: أحدهما أنّه من «شطن» إذا أبعد عن الحقّ أو عن رحمة الله فتكون النون أصليّة و وزنه «فيعال»، والقول الثاني أنّ الياء أصليّة والنون زائدة عكس الأوّل و هو من «شاط، يشيط» إذا بطل و احترق فوزنه «فعلان».

قال في الكشّاف في تفسير سورة البقرة: "و قد جعل سيبويه نون الشيطان في موضع من كتابه أصليّة و في آخر زائدة، والدليل على أصالتها قولهم: «تشيطن»، واشتقاقه من «شطن» إذا

١. شرح النظام: ٢٠٢.

(كذا) علم (مؤنّث بهاء) امنع صرفه (مطلقا) سواء كان لمذكّر كطلحة، أم لمؤنّث كفاطمة، زائدا على ثلاثة كما مضى أم لا كـ «فلة» (و شرط منع) صرف (العاري) منها (كونه ارتقى فوق الثّلاث) كسعاد و عناق ....

بعد لبعده من الصلاح والخير و من «شاط» إذا بطل إذا جعلت نونه زائدة و من أسمائه الباطل"[١] انتهى.

(كذا علم مؤنّث بـ «هاء») مبدلة من تاء التأنيث في حالة الوقف، لأنّ المراد بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب في الوقف هاء، فنحو: «أخت» و «بنت» ليس مؤنّثاً بالتاء بل التاء فيهما بدل من اللام كالهمزة في «أخ» و «ابن»، اختصّ إبدال التاء بالمؤنّث لمناسبة التاء للتأنيث (امنع صرفه) أي العلم المؤنّث بالتاء (مطلقاً، سواء كان لمذكّر كـ «طلحة» أم لمؤنّث كـ «فاطمة» زائداً على ثلاثة) أحرف (كما مضى) من المثالين (أم لا كـ «فُلَة») علماً.

و إنّما اشترط العلميّة ليصير التأنيث لازماً، لأنّ الأعلام محفوظة عن التصرّف بقدر الإمكان، و لأنّ العلميّة وضع ثان للكلمة و كلّ حرف وضعت الكلمة عليه لاينفكّ عنها، و من هذا يعرف وجه اشتراط العلميّة في التركيب المزجيّ، لأنّ الكلمتين معاً يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف أحدهما، إذ العلميّة كما قلنا تؤمن من النقصان، و لو لاها لكان التركيب عرضة للزوال والانتقال.

(و شرط منع صرف) الاسم المؤنّث (العاري منها) أي من تاء التأنيث أحد أمور أربعة ليثقل بذلك فيخرج عن الخفّة التي فيها بسبب كون تأنيثه معنويّاً غير لفظيّ، إذ الخفّة من شأنها أن تعارض ثقل السببين فتزاحم تأثيره:

الأمر الأوّل: (كونه ارتقى) حروفه (فوق الثلاث) فالحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث قائم مقامها فيثقل اللفظ بذلك (كـ «سعاد» و «عناق») علمين لامرأتين.

---

١. الكشّاف: ١/ ٦٥.

(أو) على ثلاثة لكنّه أعجميّ (كجور) و حمص، (أو) متحرّک الأوسط نحو: (سقر) و لظى (أو) مذكّر الأصل سمّي به مؤنّث نحو: (زيد اسم إمرأة لا اسم ذكر) و أجرى فيه المبرّد و الجرميّ الوجهين الآتيين في المسألة بعد، و هما (وجهان) رويا عن النّحاة (في) الثّلاثيّ ساكن الوسط (العادم تذكيرا) متأصّلا قبل النّقل كما (سبق أو) العادم (عجمة كهند ....

الأمر الثاني: (أو) يكون (على ثلاثة) أحرف (لكنّه أعجميّ)، لأنّ لسان العجم ثقيل على لسان العرب (كـ «جور») بضمّ الجيم (و «حمص») بكسر الحاء علمين، و تأنيثهما باعتبار تأويلهما بالبقعة أو البلدة.

الأمر الثالث: (أو) يكون (متحرّک الأوسط) تنزيلاً لحركة الأوسط منزلة الحرف الرابع المنزّل منزلة تاء التأنيث في الثقل (نحو: «سقر» و «لظى») علمين لقسمين من نار جهنم.

الأمر الرابع: (أو) يكون (مذكّر الأصل) أي كان في الأصل اسماً لمذكّر ثمّ (سمّي به مؤنّث) فحينئذ يحصل فيه ثقل بسبب نقله إلى التأنيث فيعادل ذلک الثقل خفّة اللفظ (نحو: «زيد» اسم امرأة لا اسم ذكر)، ففي جميع هذه الصور الأربع يجب منع صرف الاسم.

(و أجرى فيه) أي في الصورة الرابعة (المبرّد[1] والجرميّ[2] الوجهين الآتيين في المسألة بعد، و هما) أي الوجهان أنّه (وجهان) أي الانصراف و عدمه (رويا عن) بعض (النحاة في) المؤنّث (الثلاثيّ ساكن الوسط العادم تذكيراً متأصّلاً قبل النقل كما سبق) بيان ما كان واجداً التذكير المتأصّل (أو العادم عجمة).

حاصله أنّه يجوز الوجهان في المؤنّث المعنويّ إذا كان فاقداً للأمور الأربعة التي كانت شرطاً في وجوب منع الصرف (كـ «هند»)، فإنّه فاقد لارتقاء فوق الثلاث و تحرّک الأوسط والعجمة

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ١٨٤.

و المنع أحقّ) من الصّرف نظرا إلى وجود السّببين و عن الزّجّاج وجوبه. (و العجميّ الوضع و التّعريف مع زيد على الثّلاث) كإبراهيم (صرفه امتنع)........................

والتذكير المتأصّل، فيجوز فيه الوجهان (و) لكن (المنع) من الصرف (أحقّ من الصرف نظراً إلى وجود السببين و) نقل (عن الزجّاج[1]) و جماعة (وجوبه).

قال الفاضل المحشّي: أي وجوب الصرف لا وجوب المنع كما هو المتبادر[2]، ولكن قال الأزهري[3]: "أي المنع، و علّله بأنّ السكون لايغيّر حكماً أوجبه اجتماع علّتين تمنعان الصرف"[4]، و هذا هو الحقّ على ما يظهر من كلام الرضيّ[5] فراجع.

(والعجميّ الوضع) أي كون الاسم ممّا وضعه غير العرب من أهل أيّ لغة كان كالفارسيّ والتركيّ والهنديّ والإنجليزيّ والفرنسيّ والروميّ والسريانيّ والعبريّ و نحوها من اللغات (و) العجميّ (التعريف) أي يكون الاسم معرفة أي علماً في لغة العجم (مع زيد) «زيد» و «زيادة» مصدران بمعنى واحد[6] أي مع زيادة الاسم (على الثلاث كـ«إبراهيم» صرفه امتنع).

حاصله أنّ العجمة و هو كون الاسم ممّا وضعه غير العرب لتأثيرها في منع الصرف شرطان: الأوّل: أن تكون تعريفه أي علميّته في لغة العجم، والثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كـ«إبراهيم»، فإنّه عجميّ و كان علماً قبل أن يستعمله العرب، فإذا اجتمع في الاسم العجمة مع الشرطين صرفه امتنع لوجود السببين أعني العجمة والعلميّة.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.
٢. قاله أبو طالب في حاشية البهجة المرضية بخط عبد الرحيم: ١٨٣.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.
٤. شرح التصريح: ٢/ ٣٣٢.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٦. العين: ٧/ ٣٧٧.

بخلاف غير العجميّ، و العجميّ الوضع العربيّ التّعريف، كلجام، و الثّلاثيّ و لو كان ساكن الأوسط، كشتر و نوح.

(بخلاف غير العجميّ) كالأعلام العربيّة الفاقدة لسبب آخر غير العلميّة (و) بخلاف (العجميّ الوضع العربيّ التعريف كـ «لجام»)، فإنّه لايمتنع صرفه و لو كان علماً في لغة العرب لعدم علميّته في لغة العجم، لأنّه في لغتهم اسم لآلة توضع في فم الفرس.

و إنّما اشترط في العلميّة كونها في لغة العجم لئلا يتصرّف فيها العرب مثل تصرّفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلايصلح سبباً لمنع الصرف، فإنّ من عادتهم التصرّف في لغة غيرهم بتبديل بعض الحروف نحو: «جرجان» في «گرگان» أو حذفها نحو: «آذربجان» في «آذربايگان».

(و) بخلاف (الثلاثيّ) فإنّه منصرف (و لو كان ساكن الأوسط)، هذه العبارة سهو إمّا من الشارح و إمّا من النسّاخ، و لا وجه لما ارتكبه الفاضل المحشّي من التمحلات والتوجيهات المستبشعة[١]، و حقّ العبارة أن يقال: «و لو كان متحرّك الأوسط» (كـ «شتر» و «نوح»)، لأنّ النزاع فيما كان متحرّک الوسط، و أمّا ما كان ساكن الوسط فلا خلاف بينهم في صرفه.

قال الرضيّ[٢]: "عند سيبويه و أكثر النحاة تحرّک الأوسط لا تأثير له في العجمة"[٣] انتهى.

قال بعض المحقّقين: "إنّ أسماء الأنبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف إلّا ستّة: محمّد صلى الله عليه وآله و صالح و شعيب و هود لكونها عربيّة و نوح و لوط لخفّتها، و قيل: إنّ «هوداً» كـ «نوح»، لأنّ سيبويه قرنه معه، و يؤيّده ما يقال من أنّ العرب من ولد إسماعيل، و من كان قبل ذلک فليس بعربيّ،

---

١. أبو طالب في حاشية البهجة المرضيّة، بخطّ عبد الرّحيم: ١٨٤.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٣. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١٤٣.

(كذاک) علم (ذو وزن يخصّ الفعلا) بأن لم يوجد دون ندور في غير فعل، كخضّم و شمّر و دئل و انطلق و استخرج علمين ....

و هو قبل إسماعيل فيما يذكر فكان كـ «نوح»"[١] انتهى، و في كون جميع العرب من ولد إسماعيل أو بعضهم كلام ليس هنا محلّه، فمن أراد الاطلاع عليه فليطلبه من مظانّه.

(كذاک) يمنع من الصرف (علم ذو وزن يخصّ) في لغة العرب (الفعل بأن لم يوجد دون ندور في غير فعل كـ «خضّم») و معناه الفعليّ الأكل بأقصى الأضراس أو ملأ الفم[٢] (و) نحو: («شمّر») و معناه الفعليّ المرور حادّاً[٣] (و «دئل») و معناه الفعليّ استرخاء البطن و الإسراع في المشي[٤] (و «انطلق» و «استخرج») حال كونهما (علمين) كما أنّ الأمثلة المتقدّمة أيضاً أعلام: الأوّل لرجل والثاني لفرس والثالث لقبيلة، و أمّا نحو: «بقم» و «شلم» و «نرجس» و «استبرق» و نحوها فهي أسماء أعجميّة لاتضرّ بالاختصاص، إذ الكلام في الأسماء العربيّة و إنّما نقلت هذه الأفعال من دون فاعل، و جعلت أعلاما لا مع الفاعل و إلّا كانت محكيّة، لأنّها مع الفاعل جملة، والجملة إذا صارت علماً تحكى كما مرّ في باب العلم.

قال ابن هشام[٥] في الباب الخامس في حذف الموصوف في قول الشاعر:

"أنا ابن جلا و طلاع الثنايا، فقيل: تقديره «أنا ابن رجل جلا الأمور»، و قيل: «جلا» علم محكيّ على أنّه منقول من نحو قولك: «زيد جلا» فيكون جملة، لا من قولك: «جلا زيد»، و نظيره قوله:

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد

---

١. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٣٠.
٢. لسان العرب: ١٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣.
٣. المصدر السابق: ٤/ ٤٢٧.
٤. القاموس المحيط: ٣/ ٥١٨.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

(أو) وزن (غالب) فيه (كأحمد و يعلى) و أفكل و أكلب، و لا بدّ من لزوم الوزن و بقائه غير مخالف لطريقة الفعل، فنحو: «امريء» علما و «ردّ» و «بيع» مصروف.

فـ «يزيد» منقول من نحو قولك: «المال يزيد» لا من قولك: «يزيد المال» و إلّا لأعرب غير منصرف، و كان يفتح لأنّه مضاف إليه"[1] انتهى موضع الحاجة من كلامه.

(أو وزن غالب فيه) أي في الفعل (كـ «أحمد» و «يعلى» و «أفكل») بفتح الهمزة والكاف بمعنى المرتعد من شدّة البرد أو الخوف[2] (و «أكلب»).

قال بعض المحقّقين: "معرفة غلبة الوزن في إحدى القبيلتين لايمكن إلّا بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر و هو متعذّر أو متعسر"[3] فلايصحّ أن يجعل الغلبة شرط وزن الفعل و ردّ بأنّه ربما يمكن معرفة ذلك بمجرّد كون ذلك الوزن قياساً في أحدهما دون الآخر، مثلاً «افعل» قياس في الأمر من الثلاثيّ كـ «اذهب» و«انصر» و ليس في الاسم قياساً كـ «إصبع» و «إبلم» فتأمّل.

(ولابّد من لزوم الوزن) بأن لاينتقل من وزن إلى آخر، (و) لابدّ من (بقائه) أي الوزن بأن لايخرج بإعلال و نحوه من الوزن الأصليّ للفعل، ولابدّ من كون الوزن (غير مخالف لطريقة الفعل) التي منها الإدغام إن كان فيه حرفان متجانسان (فنحو: «امرؤ» و «ردّ» و «بيع» مصروف)، أمّا «امرؤ» فلأنّه لايلزم الوزن، لأنّ عينه يتبع لامه في الحركات كما تقدّم في أوائل الكتاب في الأسماء الستّة، فهو في الرفع موازن «اكتب»، و في النصب موازن «اذهب»، و في الجرّ موازن «اضرب»، و أمّا «ردّ» و «بيع» فلأنّهما لم تبقيا على وزنها الأصليّ، فإنّ وزنهما في الأصل «فعل» بضمّ الفاء و كسر العين فزال ذلك بسبب الإدغام في «ردّ» و الإعلال في «بيع»

---

١. مغني اللبيب: ٨١٧.

٢. لسان العرب: ١١/ ١٩.

٣. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١٦٤. مع تصرّف.

و كذا نحو «ألبب» عند أبي الحسن الأخفش و خالفه المصنّف، و فهم من كلامه أنّ الوزن الخاصّ بالإسم أو الغالب فيه أو المستوي هو و الفعل فيه لا يؤثّر و هو كذلک، و خالف عيسى بن عمر ....

هذا إن كان «ردّ» فعلاً ماضياً، و يحتمل أن يكون فعل أمر فوزنه الأصليّ «افعل» کـ «انصر» فتغيّر لما ذكر مع حذف الهمزة.

(و كذا نحو: «أَلْبُب» عند أبي الحسن الأخفش[1])، لأنّه مخالف لطريقة الفعل التي هي الإدغام من غير مانع فيه (و خالفه المصنّف) فقال: إنّ «ألبب» غير منصرف، لأنّه موازن «انصر» و لأنّ الفکّ فيه رجوع إلى الأصل فهو كتصحيح «استحوذ» و ليس تصحيح «استحوذ» بمانع من اعتبار الوزن و لأنّ الفکّ قد يدخل الفعل وجوباً کـ «اشدد به» في التعجّب، و جوازاً کـ «اردد» و شذوذاً کـ «الل» كما يجيء في باب الإدغام في آخر الكتاب هذا ولكن في القول بانصراف «ردّ» و عدم انصراف «ألبب» لما ذكر شبه تناقض فتأمّل.

(و فهم من كلامه) أي كلام المصنّف حيث قيد الوزن بأن يكون خاصّاً بالفعل أو غالباً فيه (أنّ الوزن الخاصّ بالاسم) کـ «قمطرير» (أو الغالب فيه) كوزن «فاعل» بكسر العين نحو: «كامل» علماً، فإنّه و إن وجد في الفعل نحو: «ضارب» أمراً من باب المفاعلة إلّا أنّه في الاسم أكثر (أو المستوي هو) أي الاسم (والفعل فيه) نحو: «جبل» و «عضد» و «كتف» و «جعفر» أعلاما (لايؤثّر، و هو) أي ما فهم من كلامه (كذلک) أي صحيح، (و خالف عيسى بن عمر[2]

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. عيسى بن عمر الثقفيّ بالولاء، أبو سليمان (م ١٤٩ ق) من أئمّة اللغة. وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأوّل من هذّب النحو ورتّبه و على طريقته مشى سيبويه و أشباهه. و هو من أهل البصرة و لم يكن ثقفيّاً و إنّما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزوميّ. وكان صاحب تقعر في كلامه، مكثرا من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنّفا احترق أكثرها، منها «الجامع» و «الإكمال» في النحو، قال الأنباريّ: لم نرهما ولم نر أحدا رآهما. الأعلام: ١٠٦/٥.

في المنقول من الفعل) حيث حكي عنه أنّه قال: كلّ فعل ماض سمّي به، فإنّه لاينصرف، و استدلّ بقوله[1]:

أنا ابن جلا و طلّاع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني[2]

فإنّ «جلا» في الأصل فعل ماض و هو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه، و أجيب عنه بأنّه يحتمل أن يكون سمّي بـ «جلا» من قولك: «زيد جلا» أي هو، ففيه ضمير مستتر يعود على «زيد»، و هو من باب المحكيّات.

قال التفتازانيّ[3] في بحث الإيجاز: "لفظ «جلا» هاهنا علم، و حذف التنوين، لأنّه محكيّ كـ «يزيد» في قوله:

نبئت أخوالي بني يزيد ... ظلماً علينا لهم فديد

لا لأنّه غير منصرف للعلميّة و وزن الفعل على ما توهّمه بعض النحاة، لأنّ هذا الوزن ليس ممّا يختصّ بالفعل، و لا في أوّله زيادة كزيادة الفعل و تحقيق ذلك أنّ الفعل المنقول إلى العلميّة إذا اعتبر معه ضمير فاعله و جعل الجملة علماً فهو محكيّ و إلّا فحكمه حكم المفرد في الانصراف و عدمه"[4] انتهى و قد تقدّم الكلام فيه آنفاً و إنّما كرّرنا الكلام فيه لكونه من المسائل المغفول عنها عند الأكثر.

(و ما يصير علماً من ذي ألف مقصورة زيدت لإلحاق) والإلحاق زيادة حرف في الكلمة لتصير على هيئة أصليّة لكلمة فوقها في عدد الحروف الأصول، لتعامل معاملته في التثنية

---

١. علل النحو: ٤٦٧.

٢. لسحيم بن وثيل اليربوعي؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٢٠٧.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٤. المطوّل: ٢٨٨.

كعلقى و أرطى علمين (فليس ينصرف) بخلاف غير العلم و الذي فيه ألف الإلحاق الممدودة. (و العلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التّوكيد) أي جمع و توابعه، فإنّها كما قال المصنّف في شرح الكافية معارف بنيّة الإضافة إذ أصل «رأيت النّساء جمع»، جمعهنّ، فحذف الضّمير للعلم به، و استغني بنيّة الإضافة..........................

والجمع و بقيّة الأحكام (كـ «عَلْقى») بمعنى نبت (و «أرطى») بمعنى شجر (علمين)، فإنّهما ملحقان بـ «جعفر» فوزنهما «فعلل» كـ «جعفر» لا «فعلى» كـ «سكرى»، لأنّ حكم الزائد للإلحاق حكم الحرف الأصليّ في الوزن (فليس ينصرف) للعلميّة و شبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الزيادة و الموافقة لوزن ما فيه ألف التأنيث كـ «سكرى»، فإنّهما في الوزن العروضيّ كـ «سكرى» (بخلاف غير العلم)، إذ لا سبب فيه لمنع الصرف (و) بخلاف العلم (الذي فيه ألف الإلحاق الممدودة كـ «علباء» علماً، فإنّ الألف والهمزة فيه زائدتان للإلحاق بـ «قرطاس»، و إنّما لم تؤثّر ألف الإلحاق الممدودة لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة، لأنّ همزة الإلحاق لاتشبه همزة التأنيث من جهة أنّ همزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث، و همزة الإلحاق منقلبة عن الياء، كما يجيء ذلک مفصّلاً في باب تثنية المقصور والممدود في قوله:

و ما كـ «صحراء» بواو ثنّيا   و نحو «علباء» «كساء» و «حيا»

والسرّ في ذلک أنّ المنقلب من المانع مانع و من غيره غير مانع.

(والعلم امنع صرفه إن عدل كـ «فعل» التوكيد أي «جمع» و توابعه) أي «كتع» و «بصع» و «بتع»، (فإنّها كما قال المصّنف في شرح الكافية[1] معارف بنيّة الإضافة، إذ أصل «رأيت النساء جمع»، «جمعهنّ» فحذف الضمير) المضاف إليه (للعلم به و استغني) عنه (بنيّة الإضافة و

---

۱. شرح الكافية الشافية: ۳/ ۱٤۷٤.

و صارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالأعلام و ليست بالأعلام لأنّها شخصيّة أو جنسيّة و ليست هذه واحدة منهما. قال: و هو ظاهر نصّ سيبويه. و قال ابن الحاجب: إنّها أعلام للتّوكيد و معدولة عن فعلاوات الذي يستحقّه فعلاء مؤنّث «أفعل» المجموع

صارت في الصورة لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالأعلام)، فأحد السببين فيها شبه العلم، والآخر العدل، لأنّها معدولة عن أصلها الذي مع الإضافة.

و قال بعضهم: إنّها أعلام حقيقة للإحاطة والشمول، بدليل جمعها بالواو والنون و هو مختصّ بالعلم أو الصفة كما تقدّم في مواضع الإعراب النيابيّ[1] في قوله:

و ارفع بواو و بيا اجرر و انصب سالم جمع «عامر» و «مذنب»

(و ليست) بصفات فأعلام؛ و أجيب عن ذلک بأنّها ليست (بالأعلام، لأنّها) أي الأعلام إمّا (شخصيّة أو جنسيّة، و ليست هذه) أي «جمع» و توابعه (واحدة منهما)، لأنّ العلم الشخصّي مختصّ ببعض الأشخاص المعيّن فلايصلح لغيره، والعلم الجنسيّ مختصّ ببعض الأجناس لا لكلّها كما تقدّم في باب العلم[2] في قوله:

و وضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً و هو عمّ

(قال) المصنّف في الشرح المذكور: (و هو) أي كونها معارف بنيّة الإضافة (ظاهر نصّ سيبويه[3])[4].

(و قال ابن الحاجب[5]: إنّها أعلام) بالغلبة صارت أسماء (للتوكيد) بمعنى «كلّ» (و) ليست معدولة عن حالة الإضافة بل (معدولة عن «فعلاوات»)، لأنّ مفرداتها أعني «جمعاء» و توابعه على وزن «فعلاء» والجمع (الذي يستحقّه «فعلاء») إذا كان (مؤنّث «أفعل» المجموع بالواو

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١١٤.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٤.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٤. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٧٥.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

بالواو و النّون (أو كثعلا) و زفر و عمر فإنّها معدولة عن ثاعل و زافر و عامر. (و العدل و التّعريف مانعا) صرف (سحر إذا به التّعيين) و الظّرفية (قصدا يعتبر) ك «جئت يوم الجمعة سحر» فإنّه معدول عن السّحر، ....

والنون) هو الجمع بالألف و التاء، و بعبارة أخرى «فعل» مفرده «فعلاء» مؤنّث «أفعل» فكما يجمع «أفعل» بالواو والنون كذلک حقّ «فعلاء» أن يجمع بالألف والتاء، فلمّا جاء جمعه على «فعل» علم أنّه معدول عمّا هو القياس فيه و هو «فعلاوات». و قال جماعة: إنّها معدولة عن «فعل» بضمّ الفاء و سكون العين، لأنّ مفردها «فعلاء» و «أفعل» كـ «حمراء» و «أحمر»[1]، و قال آخرون: إنّها معدولة عن «فعالي»، لأنّ مفردها اسم كـ «صحراء» و «صحاري»[2].

والحقّ ما قاله المصنف في شرح الكافية، لأنّ الجمع بالألف والتاء يشترط في مذكّره إمّا العلميّة أو الوصفيّة، و كلاهما ممتنع فيها، أمّا العلمية فلما تقدّم آنفاً، و أمّا الوصفيّة فلأنّها مغايرة للتوكيد ضرورة، و لأنّ «فعلاء» لايجمع على «فعل» بضمّ الفاء و سكون العين إلّا إذا كان مؤنّثاً لـ «أفعل» صفة كـ «حمراء» و «سوداء» و لا على «فعالي» إلّا إذا كان اسماً محضاً لا مذكّر له كـ «صحراء»، و «جمع» و توابعه ليست كذلک (أو كـ «ثعل» و «زفر» و «عمر»، فإنّها معدولة عن «ثاعل» و «زافر» و «عامر»)، لأنّها لمّا سمعت غير منصرفة في كلامهم و ليس فيها سبب ظاهر غير العلميّة قدّر فيها العدل، لأنّ العلميّة وحدها لاتوجب منع الصرف.

(والعدل والتعريف مانعا صرف «سحر») بمعنى الوقت الواقع قبل الفجر بقليل (إذا به) أي بالسحر (التعيين والظرفيّة قصداً يعتبر) حاصله أنّه إذا أريد به سحر يوم معيّن و استعمل ظرفاً (كـ «جئت يوم الجمعة سحر»، فإنّه) غير منصرف، لأنّه (معدول عن السحر) و معرفة

---

١. قاله الأخفش والسيرافيّ واختاره ابن عصفور؛ شرح الأشموني: ٣/ ١٢٦.

٢. أنظر: المصدر السابق.

....

بالعلميّة. قيل: لأنّه جعل علماً لهذا الوقت[١]، و قيل: لأنّه أشبه العلم[٢]، لأنّه معرفة بغير أداة ظاهرة كالعلم، و إنّما قلنا: إنّه معدول عن المعرّف بـ «ال»، لأنّه لمّا أريد به سحر معيّن كان الأصل فيه أن يذكّر معرّفاً بـ «ال»، فعدل عنه و قصد به المعيّن بدون «ال،» و قال جماعة: إنّه منصرف، ثمّ اختلفوا فقال بعضهم: حذف التنوين لنيّة الإضافة[٣]، و قال آخرون: لنيّة «ال»[٤].

و قال بعض المحقّقين: إنّه مبنيّ لتضمّنه معنى «ال» كما قيل ذلك في «أمس»[٥] و قد تقدّم في باب المبنيّ والمعرب، و ردّ ذلك بأمور:

منها أنّه لو كان مبنيّاً لكان الفتح أولى به، لأنّه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يشتبه حالة البناء بحالة الإعراب، كما اجتنبت الفتحة في «قبل» و «بعد» لذلك.

و منها أنّ دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء، لأنّ البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء، و دعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل، و إذا ثبت أنّ «سحر» غير مبنيّ ثبت أنّه غير متضمّن معنى حرف التعريف و إنّما هو معدول عمّا فيه حرف التعريف.

والفرق بين التضمين والعدل أنّ التضمين كون الكلمة مفيدة معناها الأصليّ مزيداً عليه معنى آخر، كما سبق ذلك مفصّلاً و مشروحاً في باب الحروف الجارّة[٦] عند قول المصنّف:

و قد يجي موضع «بعد» و «على» ... كما «على» موضع «عن» قد جعلا

و العدل تغيير اللفظ عن صيغته الأصليّة مع بقاء معناه على ما كان و «سحر» في المثال مغيّر عن لفظ السحر من دون تغيّر لمعناه فهو معدول و غير منصرف لا مبنيّ، كما توهّمه بعض

---

١. انظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢١٧.

٢. اختاره ابن عصفور؛ المصدر السابق.

٣. ذهب إليه السهيلي؛ المصدر السابق: ٣/ ١٢١٨.

٤. ذهب إليه الشلوبين؛ المصدر السابق.

٥. قاله أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي؛ المصدر السابق.

٦. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٧٦.

فإن كان مبهما صرف ك ﴿نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ﴾ أو مستعملا غير ظرف، وجب أن يكون تعريفه بأل أو الإضافة، نحو: «طاب السّحر سحر ليلتنا». (و ابن على الكسر فعال علما مؤنّثا) عند أهل الحجاز كحذام و سفار (و هو ....

المحقّقين فتأمّل، (فإن كان مبهماً صرف كـ ﴿نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ﴾[1]) أي بسحر من الأسحار، فالمراد به سحر لا بعينه (أو) كان (مستعملاً غير ظرف) و إن كان معيّناً لكن (وجب أن يكون تعريفه) أي تعيينه (بـ «ال» أو الإضافة) و يلزم الانصراف حينئذ ضرورة لاستلزام «ال» و الإضافة ذلك (نحو: «طاب السحر سحر ليلتنا»).

(وابن على الكسر) كلّ اسم يكون على وزن («فعال») بفتح الفاء و هو على أربعة أقسام: اسم فعل كـ «نزال» و علم للمصدر كـ «فجار» و «حماد» و صفة لسبّ المؤنّث كـ «فساق» و «لكاع»، و «خباث» و هذه الأقسام الثلاثة مبنيّة عند الجميع والقسم الرابع ما كان (علماً مؤنّثاً) و هذا مبنيّ (عند أهل الحجاز) مطلقاً، سواء لم يكن من ذوات الراء (كـ «حذام») علماً لامرأة، أو كان منها كـ («سفار») علماً لبئر معروفة لبني مازن بن مالك.

و بناؤه عند أهل الحجاز للعلميّة و التأنيث والعدل التقديريّ كـ «نزال» فبالسببين يسلب من الاسم بعض التمكّن أعني الكسرة والتنوين فيستحقّ بالثالث زيادة السلب، و ليس بعد منع الصرف إلّا البناء أي سلب الإعرابين الأخيرين أيضاً، فلذلك قدّروا العدل فيه كـ «نزال» حتّى يبنى.

و قيل: بني لتضمّن تاء التأنيث[2]، و نوقض ذلك بنحو: «هند» و «زينب» و قيل: لمشابهة «نزال» وزناً[3]، و نوقض هذا أيضاً بنحو: «سحاب» و «كلام» من المعربات و أجيب عن النقض بأنّ فيه العدل والتأنيث والتعريف و ليس في «سحاب» و نحوه شئ من ذلك (و هو) أي «فعال»

---

١. القمر: ٣٤.

٢. ذهب إليه الربعي؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢١٩.

٣. انظر: المصدر السابق.

جشما) في الإعراب و منع الصّرف للعلميّة و العدل عن فاعلة (عند) بني (تميم). و اصرفن ما نكّرا من كلّ ما التّعريف فيه أثرا ك ....

(نظير «جشم») و «عمر» (في الإعراب، و منع الصرف للعلميّة والعدل) والتقديريّ (عن «فاعلة») مطلقاً، سواء كان من ذوات الراء أو غيرها (عند) فئة قليلة من (بني تميم) أمّا أكثرهم فجعلوا ذوات الراء مبنيّة للعلميّة والتأنيث والعدل التقديريّ.

و إنّما قدّروا العدل الموجب للبناء تحصيلاً للكسر اللازم بسبب البناء، إذ كسر الراء يكفّ المانع عن الإمالة المستحسنة المطلوبة في الكلام، كما يجيء في باب الإمالة في قوله:

و كفّ مستعل و را ينكفّ   بكسر را كـ «غارماً لا أجفو»

و أمّا غير ذوات الراء فهي عندهم معربة غير منصرفة للتأنيث والعلميّة، لكنّهم اعتبروا العدل فيها أيضاً طرداً للباب من غير حاجة إليها لتحقّق السببين لمنع الصرف فيها، فاعتبار العدل فيه إنّما هو للحمل على نظائره من ذوات الراء لا لتحصل سبب البناء أو سبب منع الصرف.

(واصرفن ما نكّر من كلّ ما) أي غير منصرف (التعريف) أي العلميّة (فيه أثر) في منع صرفه بأن يكون منع صرف الاسم موقوفاً على التعريف شطراً كان التعريف أو شرطاً.

و بعبارة أخرى اصرفن كلّ علم نكّر بأن يؤوّل بواحد ممّا سمّي بهذا الاسم نحو: «رأيت أحمد و أحمداً آخر»، فإنّ المراد بـ «أحمد» الثاني واحد غير معيّن ممّن سمّي بـ «أحمد»، أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو: «لكلّ فرعون موسى» أي «لكلّ مبطل محقّ» فجعل «فرعون» عبارة عن المبطل و «موسى» عبارة عن المحقّ لاشتهار فرعون لعنة الله عليه، بكونه مبطلاً و اشتهار موسى عليه‌السلام بكونه محقّاً، سواء كانت العلميّة مع كونها سبباً شرطاً لتأثير السبب الآخر كما في التركيب والألف والنون المزيدتين، والتأنيث بالتاء لفظاً أو معنى والعجمة (كـ

ربّ معديكرب و غطفان و طلحة و سعاد و إبراهيم و أحمد و أرطى و عمر لقيتهم، بخلاف ما ليس للتعريف فيه أثر كذكرى و حمراء و سكران و أحمر و أخر و دراهم و دنانير. فرع: إذا سمّي بأحمر ثمّ نكّر لم ينصرف عند سيبويه و الأخفش في آخر قوليه لما

«ربّ معدي كرب و غطفان و طلحة و سعاد و إبراهيم و أحمد و أرطى و عمر لقيتهم»)؛ فجميع هذه الأسماء منصرفة، لأنّها نكرة بدليل دخول «ربّ» عليها، فبقيت بلاسبب، لأنّه قد انتفى أحد السببين أعني العلميّة بذاتها و السبب الآخر المشروط بالعلميّة من حيث انتفاء شرط، فلم يبق فيها سبب من حيث هو سبب مؤثّر، أو كانت سبباً محضاً من دون أن يكون شرطاً في تأثير السبب الآخر كما في وزن الفعل في الاسم، و ألف الإلحاق على قول والعدل نحو: «ربّ أحمد و أرطى و عمر لقيتهم»، فهذه الأسماء منصرفة، لأنّها بعد التنكير بقيت على سبب واحد و هو وزن الفعل في «أحمد» و ألف الإلحاق في «أرطى» والعدل في «عمر»، والسبب الواحد وجوده كعدمه في التأثير في منع الصرف.

(بخلاف ما ليس للتعريف) أي العلميّة (فيه أثر) في منع الصرف لا شرطاً و لا شطراً كما في ألف التأنيث مطلقاً، والألف والنون المزيدتين في الوصف، و صيغة منتهى الجموع (كـ «ذكرى» و «حمراء» و «سكران» و «أحمر» و «أخر» و «دراهم» و «دنانير»)، فإنّه لا تأثير للعلميّة في منع صرف هذه الأسماء، إذ في كلّ واحد منها سببان غير العلميّة أو سبب واحد قائم مقام السببين فلايتوقّف منع صرفها على العلميّة، فإذا سمّي بواحد منها ثمّ نكّر لاينصرف، إذ لم يكن للتسمية أي العلميّة تأثير في منع صرفها، فوجود العلميّة و عدمها بالنسبة إلى منع الصرف سواء.

(فرع: إذا سمّي بـ «أحمر») أي إذا صار علماً (ثمّ نكّر لم ينصرف عند سيبويه[1]، والأخفش[2] في آخر قوليه لما ذكر) من أنّ وجود العلميّة العارضة بالنسبة إلى منع الصرف كعدمها، لوجود

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

ذكر ....

السببين فيه قبل العلميّة و هما الوصفيّة و وزن الفعل، غاية ما في الباب زوال الوصفيّة لتضادّهما، إذ الوصفيّة تقتضي العموم والعلميّة تقتضي الخصوص و بين العموم والخصوص تضادّ و تناف، ولكن إذا زالت العلميّة بالتنكير لامانع من اعتبار الوصفيّة، لأنّها لم تزل بالكليّة بسبب عروض العلميّة بدليل اللمح إليها بعد العلميّة، كما سبق في باب المعرّف بأداة التعريف في قوله:

و بعض الأعلام عليه دخلا   للمح ما قد كان عنه نقلا

فإن قلت: كما أنّه لامانع من اعتبار الوصفيّة الأصليّة لا باعث على اعتبارها أيضاً، فلم اعتبراها و ذهبا إلى ما هو خلاف الأصل فيه أعني منع الصرف؟

قلت: الباعث على اعتبارها امتناع «أسود» و «أرقم» مع زوال الوصفيّة عنهما كما سبق[1] في قوله:

فـ «الأدهم» القيد لكونه وضع   في الأصل وصفاً انصرافه منع

و أمّا القول الآخر للأخفش[2] فهو أنّه ذهب إلى أنّه منصرف، فإنّ الوصفيّة قد زالت بالعلميّة لما ذكر من التنافي بينهما، والعلميّة قد زالت بالتنكير، والزائل لايعتبر من غير ضرورة، فلم يبق فيه إلّا سبب واحد و هو وزن الفعل.

هذا، واعلم أنّه حكي عن الأخفش أنّه قال: "إنّ خلافه في نحو «أحمر» إنّما هو في مقتضى القياس، و أمّا السماع فهو على منع الصرف"[3].

---

١. الصفحة: ٣٤٦.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٣. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١٧٧.

أو بنحو مساجد ثمّ نكّر فسيبويه يمنعه و الأخفش يصرفه، و لم ينقل عنه خلافه. تتمّة: من المقتضي للصّرف، التّصغير المزيل لأحد السّببين، نحو: حميد و عمير. (و ما يكون منه) أي ممّا لا ينصرف (منقوصا ففي إعرابه نهج جوار) أي طريقه السّابق (يقتفي) فينوّن بعد حذف يائه رفعا و جرّا إن كان غير علم كأعيم ....

و اعلم أنّ جميع ما ذكر من القولين و دليلهما يجري في نحو: «سكران» أيضاً إذا سمّي به فتدبّر، و منشأ القولين أنّ الزائل العائد هل هو كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد؟

(أو) إذا سمّي (بنحو: «مساجد» ثمّ نكّر فسيبويه[1] يمنعه) لما ذكر في «أحمر» (والأخفش يصرفه) لما ذكر في قوله الآخر فتأمّل (و لم ينقل عنه) هنا (خلافه).

(**تتمّة:** من المقتضي للصرف التصغير المزيل لأحد السببين) المانعين من الصرف (نحو: «حميد» و «عمير») في تصغيري «أحمد» و «عمر»، فإنّ الوزن من «أحمد» والعدل من «عمر» قد زالا بالتصغير فينصرفان لزوال أحد السببين، و أمّا زوال الوزن بالتصغير فواضح، و أمّا زوال العدل به فلأنّ العدل في «عمر» كان تقديريّاً، لأنّهم إنّما ارتكبوه حفظاً لقاعدتهم لمّا رأوه غير منصرف، فإذا صرف بالتصغير فلا حاجة إلى تقديره، فتأمّل.

(و ما يكون منه أي ممّا لاينصرف منقوصاً) و هو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة (ففي إعرابه نهج «جوار» أي طريقه السابق[2]) في قوله:

و ذا اعتلال منه كـ «الجواري» رفعاً و جرّاً أجره كـ «ساري»

(يقتفي فينوّن) قد مضى الكلام في هذا التنوين مفصّلاً هناك (بعد حذف يائه رفعاً و جرّاً إن كان غير علم كـ «أعيم») تصغير «أعمى»، و هو غير منصرف كما كان كذلك قبل التصغير، و مانعه من الصرف الوصف و وزن الفعل، و هو وزن «أبيطر» حين التصغير و «أكرم» قبل التصغير.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. الصفحة: ٣٥٤.

و كذا إن كان علما كقاض لامرأة عند سيبويه، و خالف يونس و عيسى و الكسائيّ فأثبتوا الياء ساكنة رفعا و مفتوحة جرّا كالنّصب، محتجّين بقوله: «قد عجبت منّي و من يعليا» و أجيب بأنّه ضرورة. (و لاضطرار) في النّظم (أو تناسب) في رؤوس الآي و السّجع و نحو ذلک (صرف ذو المنع) بلا خلاف. أمّا الضّرورة فنحو: «تبصّر خليلي هل ترى من ظعائن».

(و كذا إن كان علماً كـ «قاض») إذا جعل اسماً (لامرأة) و مانعه من الصرف حينئذ العلميّة والتأنيث المعنويّ، هذا أي التنوين بعد حذف الياء رفعاً و جرّاً (عند سيبويه[1]، و خالف يونس[2] و عيسى[3] والكسائي[4] فأثبتوا الياء ساكنة رفعاً و مفتوحة جرّاً كالنصب، محتجّين بقوله:

قد عجبت منّي و من يعيليا) لمّا رأتني خلقاً مقلوليا[5]

بفتح الياء من «يعيليا»، مصغّر «يعلى» علم رجل من دون تنوين، لأنّه غير منصرف للعلميّة و وزن الفعل و هو وزن «يبيطر»، و ألفه للإطلاق و أجيب عن ذلک بأنّه ضرورة[6].

(ولاضطرار في النظم) أي في الشعر (و تناسب في رؤوس الآي) القرآنيّة والمراد بها أواخر الآي، سمّيت «رؤساً» تأدّباً (والسجع و نحو ذلک) کتناسب كلمة مع أخرى (صرف ذو المنع بلا خلاف، أمّا الضرورة) في النظم (فنحو) قوله:

(تبصّر خليلي هل ترى من ظعائن) سوا لک نقباً بين حزمي شعبعب[7]

فصرف «ظعائن» و جرّ بالكسرة مع التنوين للضرورة الشعريّة.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الصفحة: ٣٦٨.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٥. للفرزدق؛ شرح التصريح: ٢/ ٣٥٥.

٦. انظر: المصدر السابق.

٧. امرؤ القيس؛ ديوان امرئ القيس: ٧٤.

و أمّا التّناسب فلم يصرّحوا بمرادهم به. و يؤخذ من كلام النّاظم في شرح الكافية و الرّضيّ أنّ المراد تناسب كلمة معه مصروفة إمّا بوزنه ك ﴿سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾، أو قريباً منه ك ﴿سَلاسِلَ وَ أَغْلالاً﴾ أو لا، و لكن تعدّدت الألفاظ المصروفة و اقترنت اقترانا متناسبا منسجما ك ﴿وَدًّا وَ لا سُواعاً وَ لا يَغُوثَ وَ يَعُوقَ وَ نَسْراً﴾ أو آخر الفواصل و الأسجاع ك ﴿قَواريرا قَواريرا﴾.

(و أمّا التناسب فلم يصرّحوا بمرادهم به، و يؤخذ من كلام الناظم في شرح الكافية والرضيّ[1] أنّ المراد تناسب كلمة معه) أي مع غير المنصرف (مصروفة، إمّا بوزنه كـ ﴿**سَبَإٍ بِنَبَإٍ**﴾[2]) حيث صرف «سبأ» لكونه متناسباً لـ «نبأ»، (أو قريب منه) في الوزن (كـ ﴿**سَلاسِلَ وَ أَغْلالاً**﴾[3]) حيث صرف «سلاسلاً» ليتناسب المنصرف الذي وزنه قريب من وزنه و هو «أغلالاً» (أو لا) يكون بينهما تناسب في الوزن (ولكن تعدّدت الألفاظ المصروفة، و اقترنت) مع غير المنصرف (اقتراناً متناسباً منسجماً كـ ﴿**وَدًّا وَ لا سُواعاً وَ لا يَغُوثَ وَ يَعُوقَ وَ نَسْراً**﴾[4]) فصرف «يغوثاً» و «يعوقاً»، لاقترانهما و انسجامهما مع «ودّاً» «سواعاً» و «نسراً»، (و) أمّا (آخر الفواصل و الأسجاع) فهو (كـ ﴿**قَواريرا قَواريرا**﴾[5]) بصرف كلاهما على بعض القراءات[6] ليناسب الثاني آخر سائر الآيات والأوّل الثاني هذا إذا قرئ بالتنوين، لا إذا وقف عليه بالألف،

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. النمل: ٢٢.

٣. الإنسان: ٤.

٤. نوح: ٢٣.

٥. الإنسان: ١٥ـ١٦.

٦. قراءة نافع و الكسائيّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٣٥١.

فرع: إذا اضطرّ إلى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينوّن بالنّصب أو بالجرّ؟ صرّح الرضيّ بالثّاني، و لو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد. (و المصروف قد لا ينصرف) لذلک عند الكوفيّين و الأخفش، و إن أباه سيبويه ....

لأنّ الألف حينئذ كما يحتمل أن يكون بدلاً من التنوين يحتمل أن يكون للإطلاق كما في قوله تعالى: ﴿الظُّنُونَا﴾[1] و ﴿الرَّسُولا﴾[2] و ﴿السَّبيلا﴾[3]) فلايكون حينئذ ممّا نحن فيه.

(**فرع**:إذا اضطرّ إلى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينوّن بالنصب) أي الفتحة استصحاباً (أو بالجرّ) أي الكسرة، فيدخله الكسرة كالتنوين (صرّح الرضيّ[4] بالثاني) و هذا نصّه: "و يدخل في الحدّ الذي ذكره المصنّف لغير المنصرف ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة أو التناسب"[5] انتهى.

(و لو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد) حيث جوّز في المنادى الضمّ والنصب، كما تقدّم[6] هناک في قوله:

واضمم أو انصب ما اضطراراً نوّنا ممّا له استحقاق ضمّ بيّنا

فيجوز فيما نحن فيه النصب والجرّ لاتحاد المناط في البابين.

(والمصروف) أي المنصرف (قد لاينصرف لذلک) أي للضرورة أو التناسب (عند الكوفيّين والأخفش[7] و إن أباه سيبويه[8]) محتجّاً بأنّ الضرورة تجوّز ردّ الأشياء إلى أصولها، فجاز صرف

---

١. الأحزاب: ١٠.
٢. الأحزاب: ٦٦.
٣. الأحزاب: ٦٧.
٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٥. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١٠١.
٦. الصفحة: ٢٤٩.
٧. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.
٨. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

و منه:

و ممّن و لدوا عامـ ـر ذو الطول و ذو العرض

غير المنصرف للضرورة، لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، و لايخرج لأجلها الأشياء عن أصولها، فتأمّل (و) المجوّزون جعلوا (منه:

و ممّن و لدوا عامـ ـر ذو الطول و ذو العرض) [١]

فمنع «عامر» من الصرف مع أنّه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلميّة و هي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لابدّ من انضمام (علّة) أخرى إليها ليكون اجتماعهما سبباً في منعه من الصرف، فإذن لا وجه في منع صرفه إلّا الضرورة.

قد تم بعون الله و حسن توفيقه الجزء الثالث من التعليقة المسمّاة بـ «مكرّرات المدرّس» بيد مؤلّفه المحتاج إلى عفو ربّه الكريم محمّد عليّ بن مراد عليّ في رابع عشر شهر رجب المرجّب من سنة خمس و ثمانين و ثلاثمائة بعد الألف من هجرة سيّد الكائنات صلّى الله عليه و آله الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين؛ و قد كان الشروع فيه ليلة السبت الثالث عشر من ربيع الثاني من السنة المذكورة.

و الحمد لله أوّلاً و آخراً

---

١. لذي الأصبع العدوانيّ؛ الأصول في النحو: ٣/ ٤٣٨.

فهرس المواضيع

بسم الله الرّحمن الرّحيم

و به نستعين

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على خير خلقه محمّد، و آله الطاهرين و اللعن الدائم على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدّين.

أمّا بعد، فهذا هو الجزء الرابع من تعليقتنا «مكرّرات المدرّس» في شرح البهجة المرضيّة.

هذا باب (إعراب الفعل)؛ (ارفع) فعلا (مضارعا ....

(هذا باب إعراب الفعل)

زمان الفعل المضارع

(ارفع فعلاً مضارعاً)، سمّي به لمشابهته الاسم في الاشتراك والتخصيص، لأنّه مشترک بين الحال والاستقبال، و يختصّ بأحدهما بالسين واللام و نحو هما، كما أنّ الاسم قد يكون مشتركاً، ثمّ يختصّ بالقرائن، و معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقّة من «الضرع»[1]، كأنّ كلا الشبيهين ارتضعا من ثدي واحد.

و قال بعضهم: هو حقيقة في الحال، و مجاز في الاستقبال[2]، لأنّه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلّا على الحال، و لايحمل على الاستقبال إلّا بالقرينة، و هذا شأن الحقيقة والمجاز، كما بيّن في محلّه.

و قال بعض آخر: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، لخفاء الحال[3]، حتّى اختلف العقلاء فيه هل هو موجود أو لا.

استدلّ المثبتون كما في القوشجيّ[4] بأنّ الآن المسمّى بالحال و الحاضر من الزمان موجود، لأنّ الزمان موجود فلو لم يكن الآن موجوداً لم يكن للزمان وجود أصلاً، لأنّ الماضي والمستقبل من الزمان معدومان، فإنّ الماضي صار معدوماً والمستقبل لم يوجد بعد.

---

١. تاج العروس: ١١/ ٣٠٥.

٢. ذهب إليه الفارسي و ابن أبي ركب و هذا هو المختار عند السيوطيّ؛ همع الهوامع: ١/ ٣٦ـ ٣٧.

٣. ذهب إليه ابن طاهر؛ المصدر السابق.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٩.

....

و قال النافون: إنّ الآن لاتحقّق له في الخارج و لايلزم من نفيها نفي الزمان مطلقاً، أمّا قولهم: إنّ الماضي والمستقبل معدومان، فقال النافون: لانسلم أنّهما معدومان مطلقاً بل هما معدومان في الحال و لايلزم من نفيهما في الحال نفيهما مطلقاً.

و منهم من أنكر وجود الزمان مطلقاً فقال: إن وجد الزمان الماضي فلابدّ أن يوجد إمّا في الماضي أو في الحال أو في المستقبل والأخيران ظاهرا البطلان، و كذا الأوّل؛ و كذا لزم أن يكون للزمان زمان آخر و يكون الشيء ظرفاً لنفسه فلايكون الماضي من الزمان موجوداً أصلاً و كذا المستقبل.

و أجيب بأنّ غير الزمان إن لم يوجد فيه أصلاً لم يكن موجوداً قطعاً و أمّا الزمان فهو موجود في نفسه و إن لم يكن موجوداً في شيء من الأزمنة كما أنّ المكان موجود في نفسه و إن لم يكن موجوداً في شيء من الأمكنة بخلاف المتمكّن، فإنّه إذا لم يوجد في شيء من الأمكنة لم يكن موجوداً أصلاً.

اعراب و بناء الفعل المضارع

و الفعل المضارع معرب، لشبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه، كما تقدّم في أوائل الكتاب، بشرط أن يكون عارياً من النونين.

و قال جماعة: فعل المضارع معرب بالأصالة لا للمشابهة[1]، لأنّه قد يتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراک الحروف الداخلة عليه، فيحتاج المضارع إلى الإعراب، ليتبيّن ذلک الحرف المشترک، و يتعيّن لأحد معانيه، مثلاً: «لايضرب» رفعه علامة لكون «لا» نافية، و جزمه علامة لكونها ناهية، و كذا «ليضرب» جزمه علامة لكون اللام للأمر و نصبه علامة لكون اللام لام «كي» أو لام الجحود، و معلوم انّه يتغيّر المعنى بكلّ واحد من الإعرابات المذكورة، و قس على ذلک بقيّة الحروف المشتركة الداخلة عليه؛ ثمّ طردوا الحكم فيما لايلتبس معنى بمعنى نحو:

---

١. قاله الكوفيّون؛ شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ١٧.

إذا يجرد من ناصب و جازم كتسعد).

«يضرب زيد» و «لن يضرب» و «لم يضرب»، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لايلتبس الفاعل بالمفعول، فإنّه قد يطّرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علّته في الأقلّ، كحذف الهمزة في «نكرم» و «تكرم» و «يكرم»، لحذفها فى «أكرم»، و كحذف الواو في «نعد» و «تعد» و «عد»، لحذفها في «يعد».

رفع الفعل المضارع

والمضارع مرفوع (إذا يجرّد من ناصب و جازم كـ «تسعد») و في رافعه أقوال:

منها: إنّه التجرّد من الناصب والجازم[1]. و منها: إنّه حروف المضارعة[2]، لأنّها دخلت في أوّل المضارع فحدث الرفع بحدوثها، إذ أصله إمّا الماضي أو المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث حروف المضارعة، و إنّما عزلها عامل النصب والجزم عن العمل، لضعفها و صيرورتها كجزء الفعل.

و قيل: رافعه وقوعه موقع الاسم[3]، سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في «زيد يضرب»، فإنّه بمنزلة «زيد ضارب»، أو اسم مجرور نحو: «مررت برجل يضرب»، أو اسم منصوب نحو: «رأيت رجلاً يضرب»، فالأوّل بمنزلة «برجل ضارب» والثاني بمنزلة «رجلاً ضارباً». و إنّما ارتفع بوقوعه موقع الاسم، لأنّه حينئذ يكون كالاسم فأعطي أسبق إعراب الاسم و أقواه، و هو الرفع.

و اعترض عليه بأنّه يرتفع في مواضع ليست موقع الاسم، منها: الصلة، نحو «الذي يضرب»، لأنّه لايصحّ أن يقال: «الذي ضارب»؛ و منها: «سيقوم» و «سوف يقوم»، لأنّ حرف التنفيس من خواصّ الفعل، فلايصحّ أن يقال: «سضارب» أو «سوف ضارب»؛ و منها: خبر «كاد»

---

١. قاله بعض الكوفيّين كالفرّاء؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٨.

٢. نسب إلى الكسائيّ؛ المصدر السابق.

٣. قاله البصريّون؛ المصدر السابق.

(لمن و بلن) و هي حرف نفي بسيط (انصبه) نحو: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾

نحو: «كاد زيد يقوم»، فلايصحّ أن يقال: «كاد زيد قائماً»؛ و منها: نحو: «يقوم الزيدان»، فلايصحّ أن يقال: «قائمان الزيدان» بدون الاعتماد.

و أجيب عن الأوّل والأخير بأنّه يصحّ أن يقال: «الذي ضارب هو» على أنّ «ضارب» خبر مقدّم، و «هو» مبتدأ مؤخّر، و كذا «قائمان الزيدان» و عن نحو «سيقوم» بأنّه مع حرف التنفيس واقع موقع «قائم» لا «يقوم» وحده، لأنّ حرف التنفيس صار كأحد أجزاء الكلمة، و عن نحو «كاد زيد يقوم» بأنّ أصله أن يقال: «كاد زيداً قائماً» و إنّما عدل عن ذلك، لدلالة «كاد» على ملازم لزمان الحال، والدالّ عليه بالأصالة هو الفعل.[1]

نصب الفعل المضارع

(و بـ «لن» و هي حرف نفي بسيط انصبه) و ليس أصله «لا»، فأبدلت الألف نوناً[2]، لأنّ المعروف إنّما هو إبدال النون ألفاً لا العكس، و من ذلك ما تقدّم[3] في باب نوني التأكيد في قوله:

و أبدلنها بعد فتح ألفاً   وقفاً كما تقول في قفن قفا

و قيل: أصلها «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين[4]، و ردّ بجواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: «زيداً لن أضرب» والموصول الحرفيّ له الصدارة.

و معناها النفي مطلقاً، سواء كان إلى غاية (نحو: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[5] أم لا، نحو: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً﴾[6]، فإنّ نفي خلق الذباب مستمرّ أبداً، لأنّ خلقهم الذباب محال،

١. انظر الاعتراض و الجواب في شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٢٧.

٢. ذهب إليه الفرّاء؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٩.

٣. الجزء الثالث، الصفحة: ٣٣٨.

٤. ذهب إليه الخليل و الكسائيّ و ردّهما سيبويه؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٩.

٥. يوسف: ٨٠.

٦. الحج: ٧٣.

(و كي) المصدريّة نحو: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾ (كذا) ينتصب بأن المصدريّة نحو: ﴿وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم﴾ (لا) بغيرها كالواقعة (بعد) فعل (علم) خالص ....

وانتفاء المحال مؤبّد. و هذا لا يثبت أنّها لتأييد النفي، لأنّه هاهنا لأمر خارجيّ، لا من مقتضيات «لن»، و كذلک قوله: ﴿لَنْ تَرانِي﴾[1].

(و) تنصبه («كي» المصدريّة)، و هي التي تدخل عليها اللام لفظاً، (نحو: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾[2]) أو تقديراً، نحو: «جئتک كي تكرمني» أي «لكي تكرمني»، فإن لم تقدّر قلبها اللام فهي تعليليّة جارّة، و يجب حينئذ إضمار «أن» بعدها.

و قال بعضهم: إنّ «كي» في جميع استعمالاتها حرف جرّ[3]، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير «أن» و لا يظهر إلّا في الضرورة. و قال بعض آخر: إنّها دائماً ناصبة[4].

تنبيه: قد تكون «كي» اسماً مختصراً من «كيف» كقوله:

كي تجنحون إلى سلم و ما ثئرت   قتلاكم و لظى الهيجاء تضطرم[5]

أي «كيف تجنحون» فحذف، كما يقول: «سو يقوم زيد»، أي «سوف».

و (كذا ينتصب بـ «أن» المصدريّة، نحو: ﴿وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم﴾[6] لا بغيرها)، أي لا بغير «أن» المصدريّة (كـ) المخفّفة من المثقّلة (الواقعة بعد فعل عِلْم خالص) دالّ على التحقّق، أو ما يؤدّي مؤدّاه، أو مايجري مجراه أعني الظنّ الغالب، فإنّها حينئذ لاتنصب المضارع بل تنصب الاسم و ترفع الخبر، كما تقدّم[7] في باب الحروف المشبهة بالفعل في قوله:

١. الأعراف: ١٤٣.
٢. الحديد: ٢٣.
٣. نقل عن الأخفش؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٣٢.
٤. قاله الكوفيّون؛ المصدر السابق.
٥. لم ينسب إلى شاعر معيّن؛ انظر: مغني اللبيب: ٢٤١.
٦. البقرة: ١٨٤.
٧. الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٠٥.

نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُون﴾ (و) أمّا (التي من بعد) فعل (ظنّ فانصب بها) علب الأرجح نحو: ﴿أَ حَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ (و الرفع) أيضا (صحّح) ....

و إن تخفّف «أنّ» فاسمها استكن   والخبر اجعل جملة من بعد «أن»

(نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُون﴾[1]) برفع «يكون»، لأنّ «أن» في الآية مخفّفة من الثقيلة، حذف اسمها و بقي خبرها.

و اعلم أنّ الثقيلة يصحّ وقوعها في كلّ موقع يكون فيه مع اسمها و خبرها في موضع المفرد، سواء كان معمولاً لفعل أم لا، نحو: «عندي أنّک قائم» و سواء كان معمولاً لفعل التحقّق، کـ «علمت أنّک قائم»، أو معمولاً لفعل الشکّ، نحو: «شککت في أنّک فاضل».

و لكن إذا خفّفت لاتقع إلّا بعد فعل التحقّق، كالعلم، أو ما يؤدّي معناه كاليقين والظهور، أو الظن المتأخّم للعلم، و ذلک لأنّها بعد العلم شابهت «أن» المصدريّة لفظاً و معنى، أمّا لفظاً فظاهر، و أمّا معنى فلكونها مصدريّة مثلها، فألزم قبلها الفعل المذكور ليكون مشعراً من أوّل الأمر بأنّها مخفّفة، لأنّ الفعل المذكور معناه التحقّق والمخفّفة أيضاً معناه التحقّق فيتناسبان، و لذا لم تقع «أن» المصدريّة بعد فعل التحقّق الخالص.

(و أمّا) «أن» (التي) وقعت (من بعد فعل ظنّ) فإن دخلت على الجملة الاسميّة أو الفعليّة الشرطيّة أو الدعائيّة أو الفعل غير المتصرّف، أو يفصل بينها و بين الفعل أحد الفواصل التي تقدّم في باب الحروف المشبهة بالفعل فهي مخفّفة من الثقيلة، إذ المصدريّة لاتقع في هذه المواضع، وإلّا (فانصب بها) يعني إن لم تقع في المواضع المذكورة فهي «أن» المصدريّة (على الأرجح نحو: ﴿أَ حَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[2] والرفع أيضاً صحّح)، بناء على أنّ الظنّ ظنّ غالب متأخّم للعلم،

---

١. المزمل: ٢٠.

٢. العنكبوت: ٢.

نحو: ﴿وَ حَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (و اعتقد) إذا رفعت (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطّرد) كثير الورود (و بعضهم) أي العرب (أهمل أن) فلم ينصببها (حملا على ما أختها) أي المصدريّة (حيث استحقّت عملا) نحو:

أبى علماء الناس أن يخبرونني بناطقة خرساء مسواكها الحجر

(نحو: ﴿وَ حَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[١]) فـ«أن» حينئذ مخفّفة لا مصدريّة لوقوعها بعد ما هو بمنزلة العلم.

فإن قلت: «أن لا» في الآية من الفواصل، فلا حاجة إلى التنزيل.

قلت: قد تقع «لا» فاصلاً بين المصدريّة والفعل، لأنّها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لاتدخلها أخواتها من سائر أدوات النفي، نحو: «جئت بلا زاد» فدخلت «لا» بين الجارّ و مجروره، بخلاف سائر أدوات النفي، فلذلك نحتاج إلى التنزيل، فتدبّر.

(واعتقد إذا رفعت) المضارع بعدها (تخفيفها من «أنّ» الثقيلة و هو) أي رفع المضارع بعد فعل الظنّ المنزّل منزلة العلم (مطّرد كثير الورود) و إن وقعت بعد القول و ما في معناه نحو: ﴿وَ نادَيْناهُ أَنْ يا إبْراهيم﴾[٢] فهي مفسّرة، أو مخفّفة على رأي[٣].

(و بعضهم أي العرب أهمل «أن») و لو وقع بعد فعل التحقيق (فلم ينصب) المضارع بها (حملاً على «ما» أختها أي المصدريّة حيث استحقّت عملاً نحو:

أبى علماء الناس أن يخبرونني بناطقة خرساء مسواكها الحجر)[٤]

---

١. المائدة: ٧١.

٢. الصافات: ١٠٤.

٣. انظر: نحو مير: ٣٥، و همع الهوامع: ١/ ٥١٤.

٤. نقل بألفاظ مختلفة.

و نصبوا بإذن المستقبة إن صدّرت و الفعل بعد موصلا) امتنع بها كقولك ....

حيث أهمل «أن» عن العمل في «يخبرونني» بدليل بقاء النون، قال الثعالبيّ[١] في كتاب ثمار القلوب: "«أم سويد» كنية الإست و كذلك «أم سكين» و «أم تسعين»، و سئل ابن الأعرابي عن هذا البيت:

أبى علماء الناس أن يخبرونني   بناطقة خرساء مسواكها الحجر

فقال: هي ما علمت أم سويد، يعني الإست"[٢] انتهى، و لايخفى لطفه.

قيل: و قد يعكس، فيعمل «ما» المصدريّة حملاً على «أن» أختها كما روي في الحديث: «و كما تكونوا يولى عليكم»[٣] والأصل «تكونون»[٤].

(و نصبوا بـ «إذن») المضارع، والصحيح أنّها بسيطة لا مركّبة من «إذ» و «أن»[٥] أو «إذا» و «أن»[٦]، و على البساطة فالصحيح أنّها الناصبة بنفسها لا «أن» مضمرة بعدها[٧]، و هي حرف جواب و جزاء، و قد تتمحّض للجواب، بدليل انّه يقال لک: «أحبّک»، فتقول: «إذن أظنّک صادقاً»، إذ لا مجازاة فيه هنا.

و إنّما تعمل بشرط كون المضارع (المستقبل)، المشهور أنّ المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها ليكون اسم فاعل، لأنّه يستقبل كما يقال: الماضي، و لعلّ وجه الأوّل أنّ الزمان يستقبل، فهو مستقبل اسم مفعول، لكنّ الأولى كسر الباء، لأنّ التوجيه الأوّل لايخلو عن حزازة؛ و (إن صدّرت و) بشرط أن يكون (الفعل بعد) «إذن» (موصلاً بها كقولک

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٦.

٢. ثمار القلوب: ٢٥٨؛ نقل في المصدر «حجر» بدل «الحجر».

٣. نقل عن طرق العامّة. انظر: الطيوريات: ٤/ ١٣٥٨.

٤. قال ابن هشام: "ذكره ابن الحاجب، و المعروف في الرواية «كما تكونون»". مغني اللبيب: ٩١٥.

٥. نسب إلى الخليل في أحد أقواله. توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٠.

٦. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٣٦٧.

٧. ذهب إليه الزجّاج و الكسائيّ و الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤١.

لمن قال: أزورک: إذن أكرمک (أو قبله اليمين) فاصلا نحو: «إذن و الله نرميهم بحرب» و لا الحال كقولک لمن قال: أنا أحبّک : إذن تصدق، و لا غير مصدّرة نحو:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها و أمكنني منها إذن لا أقبلها

و لا مفصولا بينها و بين الفعل بغير القسم نحو: إذن أنا أكرمک .

لمن قال: «أزورک»: «إذن أكرمک»)، فوقع «إذن» في صدر الجواب، و لم يفصل بينها و بين المضارع شيء و زمانه مستقبل.

(أو) يكون (قبله) أي قبل المضارع (اليمين فاصلاً) بينه و بين «إذن»، (نحو:

إذن والله نرميهم بحرب) يشيب الطفل من قبل المشيب [1]

فنصب «نرميهم» بـ«إذن»، لكون الفاصل بينهما اليمين، و هو لكثرة دوره في الكلام لايعدّ فصلاً و لهذا جاز «هذا غلام والله زيد» كما تقدّم في باب الإضافة[2].

(و لاتنصب) المضارع إذا كان زمانه (الحال)، لأنّ مقتضى النصب تخليص المضارع للاستقبال، و هذا غير ممكن، إذا كان زمانه الحال (كقولک لمن قال «أنا أحبّک»: «إذن تصدق» و لا) تنصب أيضاً إذا كانت (غير مصدّرة نحو:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها و أمكنني منها إذن لا أقيلها) [3]

فرفع «أقيلها»، لأنّ «إذن» غير مصدّرة، لكونها جواب قسم، و التقدير «والله لئن»، فلذا أهملت «إذن» إذ المقدّر كالمذكور.

(و لا) تنصب أيضاً إذا كان (مفصولاً بينها و بين الفعل بغير القسم نحو: «إذن أنا أكرمک»).

---

١. لحسّان بن ثابت؛ انظر: شرح التصريح: ٢/ ٣٦٩.

٢. الجزء الثاني، الصفحة: ٣٦٢.

٣. لكثيرة عزة؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٥.

(وانصب وارفعا إذا إذن من بعد) حرف (عطف وقعا) نحو: ﴿وَ إِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَليلا﴾ و قريء شاذّا بالنصب، (و بين لا) النافية (و لام جرّ التزم إظهار أن ناصبة) نحو: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتاب﴾ (و إن عدم لا) مع وجود لام الجر (فأن اعمل مظهرا كان (أو مضمرا) نحو: اعص الهوى لتظفر أو لأن تظفر، (و) إن (بعد نفي كان حتما أضمرا) نحو: ﴿وَ ما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَ أَنْتَ فيهِمْ﴾.

(و انصب) على الإعمال (و ارفع) على الإهمال (إذا «إذن» من بعد حرف عطف وقع)، لأنّها متصدّرة من وجه و غير متصدّرة من وجه (نحو: ﴿وَ إِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَليلا﴾[١]) برفع «يلبثون» لعدم تصدّرها نظراً إلى كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله، بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض؛ (و قرئ شاذّاً بالنصب[٢])، نظراً إلى أنّه عطف جملة مستقلّة على جملة مستقلّة، فمن حيث كون «إذن» في أوّل جملة مستقلّة هي متصدّرة.

(و بين «لا» النافية و لام جرّ) تعليليّة (التزم) أي وجب (إظهار «أن» ناصبة)، لئلّا يتّصل اللامان: التعليليّة و لام النافية، استكراهاً لتوالي اللامين (نحو: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتاب﴾[٣]).

(و إن عدم «لا») النافية (مع وجود لام الجرّ) التعليليّة فـ «أن» أعمل مظهراً كان أو مضمراً)، مثال المضمر (نحو: «اعص الهوى لتظفر» و) إن شئت فقل: («لأن تظفر») بإظهار «أن».

(و «أن») الناصبة (بعد نفي كان حتماً) أي وجوباً (أضمرا)، بشرط كونه ماضياً لفظاً و معنى بأن يكون منفيّاً بـ «ما»، أو معنى لا لفظاً، بأن يكون منفيّاً بـ «لم» دون سائر أدوات النفي، فالأوّل (نحو: ﴿وَ ما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَ أَنْتَ فيهِمْ﴾[٤])، فـ «يعذّب» منصوب بـ «أن» مضمرة

---

١. الإسراء: ٧٦.
٢. مغني اللبيب: ٣٢.
٣. الحديد: ٢٩.
٤. الأنفال: ٣٣.

(كذاک بعد أو إذا يصلح في موضعها) أي موضع أو (حتّى) التي بمعنى إلى (أو إلّا) لفظة (أن) الناصبة (خفي) حتما نحو: «لأستسهلنّ الصعب أو أدرک المنى» ....

وجوباً بعد اللام، والثاني نحو: «لم يكن زيد أهلاً ليعرف» فنصب «يعرف» بـ «أن» مضمرة وجوباً و تسمّى هذه اللام الزائدة في خبر «كان» المنفيّة لام الجحود[1].

و علّل امتناع إظهار «أن» بعدها بأنّ «ما كان ليقوم» مثلاً ردّ على من قال: «كان سيقوم»، فلام الجحود في مقابلة حرف التنفيس، فكما لاتذكر «أن» مع حرف الاستقبال، لأنّها للحال للتدافع بينهما كذا لاتذكر مع ما هو في مقابل حرف الاستقبال، أعني اللام.

و يمكن أن يعرف من التعليل المذكور وجه وجوب إضمار «أن» في المواضع الآتية، فإن قيل: إذا صار الفعل بمعنى المصدر بـ «أن» المصدريّة فكيف الحمل؟! قلنا: الحمل مؤوّل كما في «زيد عدل» فالتأويل في الآية إمّا بحذف المضاف من الاسم أي «ما كان فعل الله تعذيبهم» أو من الخبر أي «ما كان الله ذا تعذيبهم» أو على تأوّل المصدر باسم الفاعل أي «ما كان الله معذبهم» و يحمل على المبالغة في الإسناد فتأمّل.

(كذلک) يجب إضمار «أن» (بعد «أو» إذا يصلح في موضعها أي موضع «أو») حلول («حتّى» التي بمعنى «إلى») التي لانتهاء الغاية، و ذلک إذا كان المضارع مستقبلاً بالنظر إلى ما قبل «حتّى»، سواء كان بالنظر إلى ما بعدها أيضاً مستقبلاً أم لا، (أو) يصلح في موضع «أو» حلول («إلّا») كذلک، ففي كلا الموضعين (لفظة «أن» الناصبة) بعد «أو» (خفي) أي أضمر وجوباً (نحو:

لأستسهلنّ الصعب أو أدرک المنى) فما انقادت الآمال إلّا لصابر [2]

فنصب «أدرک» بعد «أو» بـ «أن» مضمرة وجوباً لصحّة حلول «حتّى» في موضعها بأن يقال: «حتّى أدرک المنى»، و نحو:

---

١. انظر: اللامات للزجّاجي: ٦٨ ـ ٧١.

٢. البيت بلا نسبة.

«كسرت كعوبها أو تستقيما»، (و بعد حتّى كذا إضمار أن حتم كجد) بالمال (حتّى تسرّ ذا حزن). (و تلو حتّى) إن كان (حالا أو مؤوّلا به ارفعنّ) نحو: «سرت البارحة حتّى أدخلها» ....

و كنت إذا غمزت قناة قوم (كسرت كعوبها أو تستقيما) [١]

فنصب «تستقيم» بعد «أو» بـ «أن» مضمرة وجوباً، لصحّة حلول «إلّا» في موضعها ولا يصلح حلول «حتّى» هنا، لأنّ الاستقامة لا تعقل أن تكون غاية للكسر.

هذا ما يقتضيه المتن ولكن ما في الجاميّ أحسن تأدية لما هو المقصود و أوضح و هذا نصّه: "و «أو» التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير «أن» بشرط معنى «إلى أن» أو «إلّا أن» أي بشرط أن تكون بمعنى «إلى» أو «إلّا» الداخلتين على «أن» المقدّرة بعدها لا أنّ «أن» أيضاً داخل في مفهومهما وإلّا يلزم من تقدير «أن» بعدها تكرار نحو: «لألزمنّك أو تعطيني حقّي» أي «إلى أن تعطيني حقّي» أو «إلّا أن تعطيني حقي» فسيبويه يقدّرها بـ «إلّا» بتقدير مضاف أي «وقت أن تعطيني حقّي» و غيره يقدّرها بـ «إلى» بتأويل مصدر مجرور بـ «أو» التي بمعنى «إلى» أي «لألزمنّك إلى إعطائك حقّي»" [٢] انتهى.

(و بعد «حتّى» هكذا إضمار «أن») الناصبة (حتم) أي واجب إن كان المضارع مستقبلاً باعتبار زمان التكلّم حقيقة (كـ «جد بالمال حتّى تسرّ ذا حزن»)، فـ «تسرّ» مستقبل باعتبار زمان التكلّم حقيقة، أو يكون المضارع مؤوّلاً بالمستقبل، كما يأتي.

(و تلو «حتّى») أي المضارع الذي بعد «حتّى» (إن كان) زمانه (حالاً) حقيقة (أو مؤوّلاً به) أي بالحال (ارفعن) إذ لا يمكن حينئذ تقدير «أن» الناصبة، لأنّها من حروف الاستقبال، فلا عمل لها في الحال، للتدافع؛ مثال الحقيقيّ (نحو: «سرت البارحة حتّى أدخلها») برفع «أدخلها»

---

١. لزياد الأعجم، الكتاب: ٣/ ٤٨.

٢. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

﴿وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ في قراءة نافع، (و انصب) تلو حتّى (المستقبلا) أو المؤوّل به نحو: ﴿فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ﴾ ﴿وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ في قراءة الستّة،

إن قلت هذا الكلام حين الدخول؛ و مثال المؤوّل بالحال: (﴿وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[1]) برفع «يقول» (في قراءة نافع[2])، والمراد بالتأويل أن يفرض ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان، فيعبّر عنه بالمضارع الدالّ على الحال، لاستحضار صورته في نظر السامع، ليتعجّب منه على ما ذكره البيانيّون في بحث «لو» فراجع.

(و انصب تلو «حتّى») أي المضارع الواقع بعد «حتّى» إن كان زمانه (المستقبل) حقيقة (أو المؤوّل به) أي بالمستقبل؛ مثال المستقبل حقيقة (نحو: ﴿فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ﴾[3]) بالنصب، لأنّ «تفيء» مستقبل حقيقة باعتبار زمان الأمر بالقتال؛ و مثال المؤوّل بالمستقبل: (﴿وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[4]) بالنصب (في قراءة الستّة) من القرّاء، و هم غير نافع، لأنّه قرأ بالرفع.

و المراد من التأويل بالمستقبل أنّ قول الرسول صلّى الله عليه و آله و إن كان ماضياً بالنسبة إلى زمان التكلّم أي زمان نزول الآية، إلّا أنّه مستقبل بالنسبة إلى زمان وقوع زلزال العسكر والمجاهدين.

و اعلم أنّه كلّما رفع المضارع بعد «حتّى» فهي حرف استيناف والجملة بعدها مستأنفة، و كلّما نصب المضارع بعدها فهي حرف جرّ والجملة بعدها مؤوّلة بمصدر مجرور؛ والوجه في ذلك ظاهر، و كذلك لفظة «أو»، لأنّها بمعنى حرف الجرّ أعني «إلى أن» فتأمّل.

١. البقرة: ٢١٤.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٧٢.
٣. الحجرات: ٩.
٤. البقرة: ٢١٤.

(و بعد فا جواب نفي أو طلب) أمرا كان أو نهيا أو دعاء أو إستفهاما أو عرضا أو تحضيضا أو تمنّيا بشرط أن يكونا (محضين أن و سترها حتم نصب) ....

(و بعد فاء جواب نفي)، حاصل معنى فاء الجواب كون ما قبلها سبباً لما بعدها كما يظهر في الأمثلة الآتية (أو طلب أمراً كان) الطلب، و هو طلب الفعل، بشرط أن يكون الطالب عالياً مستعلياً (أو نهياً)، و هو طلب ترك الفعل بالشرطين (أو دعاء)، و هو طلب الفعل، إذا كان الطالب سافلاً، فإن كان مساوياً فهو الالتماس (أو استفهاماً)، و هو طلب المتكلّم من المخاطب فهم الفعل (أو عرضاً أو تحضيضاً) كلاهما بمعنى طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحثّ (أو تمنّياً)، و هو طلب حصول الشيء على سبيل المحبّة ممكناً كان أو ممتنعاً. و قال بعضهم: هو حالة نفسانيّة يلزمها الطلب بخلاف الترجّي، فإنّه لا طلب فيه، لأنّه ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله (بشرط أن يكونا) أي النفي والطلب (محضين)، بأن لا يكون النفي منتقضاً و أن لايكون الأمر بصورة الخبر، أو باسم الفعل، و أن لايكون الاستفهام للتقرير و نحوه («أن» و) الحال أن (سترها حتم نصب).

و إنّما اشترطوا في نصب ما بعد الفاء كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنّ مضمونها غير موجود حين التكلّم، فيشبه الشرط، لأنّه أيضاً غير متحقّق المضمون، فيكون ما بعد الفاء كجزاء هذه الأشياء أو لما حقّقه الجاميّ[١] و هذا نصّه: "ليبعد الكلام بتقديم الإنشاء أو ما في معناه من النفي المستدعي جواباً عن توهّم كون ما بعدها {أي الفاء} جملة معطوفة على الجملة السابقة"[٢]. ثمّ حملوا الواو الواقعة بعد هذه الأشياء على الفاء، لكونها مثلها في كون الأصل فيهما العطف و العدول من رفع المضارع بعدهما إلى النصب للتنصيص على أنّ الجملة بعد

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

٢. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٢٣٦. ما بين { } من كلام الأستاذ ﷺ.

نحو: ﴿لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلي سليمان فنستريحا

﴿لا تَطْغَوْا فيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبي﴾

ربّ وفّقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا﴾

يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدّثوک فما راء كما سمعا

الفاء بتأويل مصدر معطوف على مصدر متصيّد من الفعل المتقدّم، مثال النفي (نحو: **﴿لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾**[١]) أي «فأن يموتوا» و مثال الأمر:

(يا ناق سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحا)[٢]

أي «فأن نستريحا»، قال في المصباح: "العنق بفتحتين ضرب من السير فسيح سريع و هو اسم من «أعنق إعناقاً»"[٣] و مثال النهي (**﴿لا تَطْغَوْا فيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبي﴾**[٤]) أي «فأن يحلّ»، و مثال الدعاء قوله:

(ربّ وفّقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن)[٥]

أي «فأن لا أعدل»، و مثال الاستفهام (**﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا﴾**[٦]) أي «فأن يشفعوا»، و مثال العرض:

(يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدّثوک فما راء كما سمعا)[٧]

---

١. فاطر: ٣٦.

٢. لأبي النجم العجلي؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٣٥.

٣. المصباح المنير: ٤٣٢.

٤. طه: ٨١.

٥. البيت بلا نسبة.

٦. الأعراف: ٥٣.

٧. البيت بلا نسبة.

لولا تعوجين يا سلمى على دنف فتخمدي نار وجد كاد يفنيه
﴿يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾، «أ لم تسأل الربع القواء فينطق» أو كان النفي غير محض نحو: ما تزال تأتينا فتحدّثنا، و ما تأتينا إلّا فتحدّثنا، أو الطلب غير محض بأن يكون بصورة الخبر، أو باسم الفعل كما سيأتي وجب الرفع.(و الواو كالفا) فيما ذكر (إن تفد مفهوم مع

أي «فأن تبصر»، و مثال التحضيض نحو قوله:

(لولا تعوجين يا سلمى على دنف فتخمدي نار وجد كاد يفنيه) [1]

أي «فأن تخمدي»، و مثال التمنّي (﴿يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [2]) أي «فأن أفوز».

(فإن كانت الفاء لغير الجواب بأن كانت لمجرّد العطف) من دون إشعار على سببيّة ما قبلها لما بعده (نحو) قوله:

(أ لم تسأل الربع القواء فينطق) و هل تخبرنک اليوم بيداء سملق [3]

و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَ لا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُون﴾ [4]، (أو) كان (النفي غير محض) بأن كان النفي متلوّاً بنفي آخر (نحو: «ما تزال تأتينا فتحدّثنا») أو منتقضاً بـ«إلّا» نحو: («وما تأتينا إلّا فتحدّثنا» (أو) كان (الطلب غير محض بأن كانت بصورة الخبر، أو باسم الفعل كما سيأتي) كلّ واحد منها مع مثاله، ففي جميع هذه الصور (وجب الرفع) أي رفع المضارع. (والواو كالفاء فيما ذكر) من نصب المضارع بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الأشياء الثمانية المتقدّمة، لكن لا مطلقاً، بل (إن تفد) الواو (مفهوم «مع»)، و وجه الاشتراط هنا عين ما سبق [5] نقله من الجامي [6]، فتأمّل.

---

١. البيت بلا نسبة.
٢. النساء: ٧٣.
٣. لجميل صاحب بثينة؛ شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٨٧، شرح التصريح: ٢/ ٣٨١.
٤. المرسلات: ٣٦.
٥. الصفحة: ١٥.
٦. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

كلا تكن جلدا و تظهر الجزع) ﴿وَ لَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَ يَعْلَمَ الصَّابِرينَ﴾ «فقلت ادعي و أدعوا إنّ أندى».

أ لم أک جارکم و یکون بيني و بينكم المودّة و الإخاء

مثال النهي (كـ «لاتكن جلداً و تظهر الجزع») أي «و أن تظهر الجزع» أي «مع إظهارك الجزع» أي «لاتجمع بين كونك جلداً و إظهارك الجزع»؛ و إنّما فسّرنا المثال بذلك، لأنّ النهي إنّما تعلّق بالجمع بين الفعلين لا بكلّ واحد منفرداً، و إلّا كانت الواو عاطفة كما يأتي.

و مثال النفي (**﴿وَ لَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَ يَعْلَمَ الصَّابِرينَ﴾**[١] أي) «و أن يعلم الصابرين»، والمراد من نفي العلم في الآية إثبات نفي المعلوم أعني الجهاد مع الصبر، لأنّهم جاهدوا ولكن لم يصبروا فلم يتعلّق علم الله تعالى بجهادهم مجتمعاً مع الصبر، لعدم وقوع ذلك منهم والعلم هو الصورة الحاصلة من الشيء ولا شيء هنا أي لا جهاد مع الصبر، حتّى يحصل صورته، لأنّ العلم إنّما يتعلّق بالأشياء الموجودة على ما هي عليه، فعلم الله تعالى لم يتعلّق بالجهاد مع الصبر لأنّهم جاهدوا ولم يصبروا، و بعبارة أخرى هذه الآية نظير المثال المذكور، لأنّ النفي إنّما تعلّق باجتماع الفعلين لا بكلّ واحد منفرداً، و اجتماعهما غير واقع منهم.

و مثال الأمر:

(فقلت ادعي و أدعو إنّ أندى لصوت أن ينادي داعيان [٢]

أي «أن أدعو».

و مثال الاستفهام:

(أ لم أک جارکم و یکون بيني و بينكم المودّة والإخاء) [٣]

أي «و أن يكون».

---

١. آل عمران: ١٤٢.

٢. للأعشى؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٤٥.

٣. للحطيئة؛ المصدر السابق: ٣/ ٤٣.

و ﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا وَ نَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فإن لم تكن الواو بمعنى «مع» وجب الرفع، نحو: «لا تأكل السمك و تشرب اللبن».

(و) مثال التمنّي (﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا وَ نَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]) أي «و أن لا نكذّب» و «أن نكون من المؤمنين» و مثال العرض «ألا تنزل بنا و تنصحنا» أي «و أن تنصحنا» و مثال التحضيض «ألا تتعلّم الأحكام الشرعيّة و تعمل بها» أي «و أن تعمل بها»، و وجه العدول من الرفع إلى النصب قد تقدّم.

(فإن لم تكن الواو بمعنى «مع» وجب الرفع، نحو: «لا تأكل السمك و تشرب اللبن»)، في هذا المثال وجوه من حيث الإعراب والمعنى:

منها: أن يقصد بالواو المعيّة، فينصب المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة وجوباً و يكون المعنى النهي عن أكلهما مجتمعاً، فيجوز أكل كلّ واحد منهما منفرداً.

و منها: أن يقصد بها مجرّد العطف من دون قصد المعيّة، فيجزم المضارع بعدها عطفاً على الفعل المنهيّ قبلها، و يكون المعنى النهي عن أكلهما منفرداً و مجتمعاً، فكأنّه قيل: «لا تأكل السمك و لاتشرب اللبن».

و منها: أن يقصد بها الاستيناف، فيرفع المضارع بعدها، ليكون جملة مستأنفة منقطعة ممّا قبلها، و يكون المعنى حينئذ النهي عن الأوّل فقط و إباحة الثاني، فكأنّه قيل: «لا تأكل السمك و يجوز لک شرب اللبن»، و قال بعضهم: إنّ الواو حالية، و فيه بعد، لدخولها على المضارع المثبت[2] فتأمّل.

تنبيه: الجمل المستأنفة النحويّة نوعان:

أحدهما: ما ذكرنا، أعني ما كان منقطعاً ممّا قبله.

---

١. الأنعام: ٢٧.

٢. قاله بدر الدين بن مالک؛ مغني اللبيب: ٦٢٧.

(و بعد غير النفي جزما) به (اعتمد إن تسقط الفا و الجزاء قد قصد) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ﴾..

الثاني: الجملة المبدوّ بها الكلام كقولك ابتداء: «زيد قائم»، قيل: و منه الجمل المفتتح بها السور[١]، لكنّه لايصحّ على القول بأنّ قبل كلّ آية «قل» مقدّر، فتأمّل.

جزم الفعل المضارع

(و بعد غير النفي) من الأشياء الثمانية المتقدّمة (جزماً به) أي بغير النفي (اعتمد إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد)، و بعبارة أخرى يجزم المضارع بعد غير النفي من الأشياء المذكورة إذا سقطت الفاء و قصد الجزاء أي قصد أنّ المضارع مسبّب عمّا قبله أي أحد الأشياء المذكورة (نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ﴾[٢])، فجزم المضارع و هو «أتل» بعد الأمر، لأنّ المضارع قصد به الجزاء أي قصد أنّ التلاوة مسبّبة عن مجيئهم.

واختلف في جازم المضارع على أقوال[٣]:

منها: أنّه بنفس الأشياء المذكورة، و هذا هو المختار عند الشارح على ما يظهر من زيادة لفظة «به» بناء على رجوع الضمير إلى غير النفي المراد به الأشياء المذكورة، و إنّما جزم الأشياء المذكورة، لتضمّنها معنى حرف الشرط كما أنّ أسماء الشرط جزمت لذلك، فإذا جزم الاسم المتضمّن معنى «إن» فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمّن معناهما فعلاً واحداً؟!

و منها: أنّ الجزم بـ «إن» المقدّرة، لأنّه جواب للشرط المقدّر، فيكون مجزوماً بأداة شرط مقدّرة هي و فعل الشرط، فالتقدير في الآية: «تعالوا إن تتعالوا أتل».

---

١. قاله ابن هشام؛ مغني اللبيب: ٥٠٠.
٢. الأنعام: ١٥١.
٣. أنظر الأقوال و قائليها في توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٥٦ ـ ١٢٥٧.

....

و منها: أنّ الجزم بنفس الأشياء المذكورة، لنيابتها مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدّر، كما أنّ النصب بـ «ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً» لنيابته عن «اضرب» لتضمّنه معناه خلافاً لمن توهّم ذلك و قد ذكر في تحقيقه و توضيحه وجهان:

أحدهما أنّ هذه الأشياء غير النفي فيها معنى الطلب والطلب لا ينفكّ عن سبب حامل للطالب، و يسمّى ذلك السبب بالعلّة الغائيّة، و وجود ذلك السبب الحامل مسبّب عن ذلك الطلب في الخارج، لأنّ العلّة الغائيّة بوجودها الخارجيّ معلولة للعلّة الفاعليّة و إن كانت بوجوده التصوريّة الذهنيّة أي بماهيّتها علّة لعلّيّة العلّة الفاعليّة، و لذا قالوا: إنّ العلّة الغائيّة تتقدّم في الذهن على المعلول و تتأخّر في الخارج عنه، و هذا معنى قولهم: أوّل الفكر آخر العمل، و لمّا كان ذلك أعني كون وجود السبب الحامل مسبّباً عن الطلب في الخارج مفهوماً من ذكر الطلب و دلّ عليه ذكر المسبّب الذي يصلح سبباً حاملاً عليه أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب، إذ ليس معنى الشرط والجزاء إلّا سببيّة الأوّل و مسبّبيّة الثاني فانجزم السبب الحامل أي العلّة الغائيّة أي المضارع بـ «إن» مقدّرة بعد هذه الأشياء غير النفي، لأنّه ليس طلباً.

والوجه الثاني أنّ كلّ كلام لابدّ فيه من حامل للمتكلّم عليه، والحامل على الكلام الخبريّ إفادة المخاطب مضمونه أو لازمها، أعني علم المتكلّم بمضمونه، والحامل على الطلبيّ كون المطلوب مقصوداً للمتكلّم، إمّا لذاته أو لغيره، يعني يتوقّف ذلك الغير على حصوله، و توقّف غيره على حصوله هو معنى الشرط، فإذا ذكرت الطلب و لم تذكر بعده ما يصلح توقّفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لذاته و لغيره، و إن ذكرت بعده ذلك الغير غلب على ظنّه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور لا لذاته، فيكون إذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الغير ظاهراً.

....

هذا إذا كان المذكور بعد هذه الأشياء صالحاً لأن يكون جزاء من مفهومها، و قصد به السببيّة بخلاف قولنا: «أين بيتک أضرب زيداً في السوق»، إذ لا معنى لقولنا: «إن تعرفنيه أضرب زيداً في السوق».

و أمّا قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصَّلاةَ﴾[١] فلأنّ الشرط لايلزم أن يكون علّة تامّة لحصول الجزاء، بل يكفي في ذلک توقّف الجزاء عليه و إن كان متوقّفاً على شيء آخر، نحو: «إن توضّأت صحّ صلاتک»، و إذا لم يقصد السببيّة يبقى المضارع على رفعه إمّا حالاً نحو: ﴿ذَرْهُمْ في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[٢] أو وصفاً، نحو «أكرم رجلاً يحبّک» أو استينافاً بيانيّاً أي جواباً عن سؤال يتضمّنه ما قبله نحو: «قم يدعونک» كأنّ المخاطب يسأل لم أقوم؟ فتجيبه بأنّ القوم يدعونک.

و قال بعضهم: إنّ الجزم في الآية الأولى بإضمار اللام الجازمة، والتقدير «قل للذين آمنوا ليقيموا الصلاة»[٣]، و ردّ بأنّ إضمار الجازم في الأفعال كإضمار الجارّ في الأسماء، و هو ضعيف عند المشهور و سماع عند بعضهم، كما تقدّم في آخر باب الحروف الجارّة و لايحمل نظم القرآن عليه و إن وقع في الأشعار كقوله:

محمّد تفد نفسک كلّ نفس   إذا ما خفت من أمر تبالاً[٤]

و قد يقال: إنّ الجزم في الآية على تشبيهه بالجواب، كما قيل في قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونَ﴾[٥] بالنصب، فليكن هذا على ذكر منک لتستفيد منه فيما يأتي من المباحث في المقام.

---

١. ابراهيم: ٣١.

٢. الأنعام: ٩١.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٢٩٨ و ٨٤٠.

٤. نسب إلى أبي طالب ؛ انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٧٥.

٥. القرة: ١١٧.

بخلافه بعد النفي نحو: «ما تأتينا تحدّثنا»، و ما إذا لم يقصد الجزاء نحو: «تصدّق تريد وجه الله». (و شرط جزم بعد نهي) إذا أسقط الفاء (أن تضع إن) الشرطيّة (قبل لا دون تخالف) في المعنى (يقع) كقولك: «لا تدن من الأسد تسلم» بخلاف «لا تدن منه يأكلك»

(بخلافه) أي بخلاف المضارع الواقع (بعد النفي نحو: «ما تأتينا تحدّثنا»)، فلايجوز جزم «تحدّثنا»، لأنّ النفي خبر محض لا شباهة له بالشرط أصلاً، و لأنّ الجزم يتوقّف على الجزائيّة أي السببيّة و لايعقل كون انتفاء الإتيان سبباً للتحديث (و) بخلاف (ما إذا لم يقصد) بالمضارع الواقع بعد غير النفي (الجزاء) أي مسبّبيّته عمّا قبله (نحو: «تصدّق تريد وجه الله»)، فلايجوز جزم «تريد»، إذ ليس إرادة وجه الله مسبباً عن الصدقة بل الأمر بالعكس، كما هو واضح.

تنبيه: إنّما رفع «تطهّرهم» في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[1] و إن كان مسبوقاً بالأمر، و هو من الأشياء المذكورة، لأنّه لم يقصد بـ «تطهّرهم» الجزاء بل المقصود كونه صفة لـ «صدقة»، و كذلك «يرثني» في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[2]، لأنّه صفة لـ «وليّاً» لاجواب لـ «هب»، كما قدّره بعض جواباً فجزمه واستشكل في جعل «يرثني» صفة، لأنّ يحيى عليه السلام مات قبل والده[3] فتأمّل.

(و شرط جزم) المضارع الواقع (بعد نهي إذا أسقطت الفاء أن تضع «إن» الشرطيّة قبل «لا») الناهية (دون تخالف في المعنى يقع) و بعبارة أخرى: يشترط في جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد النهي أن يصحّ المعنى بتقدير دخول «إن» الشرطيّة على «لا» الناهية (كقولك: «لاتدن من الأسد تسلم») بجزم «تسلم»، إذ يصحّ أن يقال: «إن لاتدن من الأسد تسلم»، لأنّ السلامة مسبّبة عن عدم الدنوّ من الأسد والانتهاء عنه (بخلاف) قولك: («لاتدن منه يأكلك»)، إذ لايصحّ أن يقال: «إن لاتدن من الأسد يأكلك»، لأنّ الأكل لايتسبّب عن عدم الدنوّ والانتهاء

١. التوبة: ١٠٣.
٢. مريم: ٥ ـ ٦.
٣. انظر: إعراب القرآن و بيانه: ٦/ ٥٦.

فلا تجزم خلافا للكسائيّ. (و الأمر إن كان بغير افعل) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم الفعل (فلا تنصب جوابه) خلافا للكسائيّ.

عنه بل إنّما يتسبّب عن الدنو، (فلايجزم) «يأكلک» بل يجب رفعه (خلافاً للكسائيّ[1])، فإنّه يجيز الجزم من دون الشرط المذكور تعويلاً على القرينة و قياساً للجزم على النصب، فإنّه يجوز اتفاقاً «لاتدن من الأسد فيأكلک» بالنصب.

و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿**لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذابٍ**﴾[2]، فيجوز عنده «لاتدن من الأسد يأكلک» بالجزم على معنى «إن تدن من الأسد يأكلک»، و من هذا القبيل قوله ﷺ: «لاترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[3] أي «إن ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، فتأمّل جيّداً.

(والأمر) أي مفهم الأمر (إن كان بغير) صيغة («افعل» بأن كان) مدلولاً عليه (بلفظ الخبر أو باسم الفعل فلاتنصب جوابه) أي لاتنصب المضارع إذا وقع بعد الأمر بغير «افعل»، لأنّ النصب كما تقدّم[4] إنّما كان لتأويل الجملة بالمصدر ليعطف على مصدر متصيّد من الفعل المتقدّم و في المقام لا فعل مقدّماً حتّى يتصيّد منه مصدر، هذا إذا كانت الفاء موجودة؛ و أمّا إذا سقطت فلا مقتضى للنصب أصلاً فتأمّل.

(خلافاً للكسائيّ[5])، فإنّه يجوّز النصب، لأنّه يجري جميع ذلك مجرى فعل الأمر الصريح فيشبه المضارع بعده المضارع الواقع بعد الأمر الصريح، كما انتصب في بعض القراءات[6] «يكون»

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٢. طه: ٦١.

٣. نقل هذا الحديث في كتبنا الشيعة و كتب أهل التسنّن؛ انظر: الأمالي للشيخ الطوسي ﵀: ٥٠٣ و مصنّف ابن أبي شيبة: ٧/ ٤٥٥.

٤. تقدّم في مواضع مختلفة كالصفحة: ١٦.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٦. قراءة ابن عامر؛ همع الهوامع: ٢/ ٤٠١.

(و جزمه أقبلا) للإجماع عليه نحو: «حسبک الحديث ينم الناس»، «و صه أحدّثک» (و الفعل بعد الفاء في الرجا نصب) عند الفرّاء و المصنّف (كنصب ما إلى التمنّي ينتسب) نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ﴾.

في قوله تعالى: ﴿وَ إذا قَضى أَمْراً فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُون﴾[1] لشبهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر أعني «كن» و ليس جواباً له من حيث المعنى، إذ لا معنى مثلاً لقولک: «قلت: اضرب يضرب زيد» على معنى «اضرب إن تضرب يضرب» أي «يضرب زيد».

(و) لكن (جزمه) أي المضارع (اقبل للإجماع عليه)، و لأنّ الجزم نصّ في السببيّة فلم يحتج إلى صريح الأمر، بل يكفي معناه (نحو: «حسبک الحديث ينم الناس») هذا مثال للأمر بلفظ الخبر أي «اكفف» (و) «صه أحدّثک» بجزم «أحدّثک» هذا، ولكن في كون الكفّ عن الحديث سبباً للنوم والسكوت سبباً للتحديث نوع خفاء إلّا أن يراد بالسببيّة السببيّة الناقصة فتأمّل.

(والفعل) المضارع إذا وقع (بعد الفاء في الرجاء نصب عند الفرّاء[2] والمصنّف كنصب ما إلى التمنّي ينتسب) بناء على أنّ الترجّي طلب كالتمنّي (نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ﴾[3]) بنصب «أطّلع» في بعض القراءات[4]، و أوّل جماعة قراءة النصب بأنّ «لعلّ» ضمّنت معنى «ليت» لكثرة استعمالها في توقّع المرجوّ و هو ملازم للتمنّي[5].

---

١. البقرة: ١١٧.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.

٣. غافر: ٣٦ ـ ٣٧.

٤. قراءة حفص عن عاصم.

٥. ذهب إليه الفرّاء؛ انظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٥٤.

(و إن على اسم خالص) من شبه الفعل (فعل عطف) بالواو و الفاء أو أو أو ثمّ (تنصبه أن ثابتا) كان (أو منحذف) نحو: ﴿وَ ما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾. (و لبس عباءة و تقرّ عيني) ....

(و إن على اسم خالص من شبه الفعل) بأن يكون اسماً جامداً غير مصدر نحو: «لولا زيد و يحسن إليّ لهلكت» أي «لولا زيد و إحسانه إليّ لهلكت» أو يكون مصدراً لايحلّ محلّه فعل على ما تقدّم[1] تفصيله في أوّل باب إعمال المصدر في قوله:

إن كان فعل مع «أن» أو ما يحلّ ... محلّه ولاسم مصدر عمل

و حاصل ما ذكر هناک أن يكون المراد بالمصدر الحدث المقيّد بزمان الحال أو الاستقبال، و إلّا فلا شباهة له بالفعل فلايعمل (فعل عطف بـ«الواو» و «الفاء» أو «أو» أو «ثمّ» تنصبه) أي الفعل («أن») الناصبة (ثابتاً كان أو منحذف).

و بعبارة أخرى إذا عطف المضارع بـ«الواو» و «الفاء» و «أو» و «ثمّ» على اسم صريح يحلّ محلّه فعل فحينئذ ينصب المضارع بـ «أن» مذكورة أو مقدّرة؛ مثال المعطوف بـ «أو» مقدّرة (نحو) قوله تعالى: (**﴿وَ ما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾**[2]) ينصب «يرسل» بـ«أن» مقدّرة عطفاً على «وحياً» و «وحياً» مصدر يحلّ محلّه فعل لعدم اجتماع شرائط العمل فيه، لأنّه ليس المراد منه الوحي المقيّد بزمان الحال أو الاستقبال بل المراد منه الوحي مطلقاً، و مثال المعطوف بالواو قول ميسون الكلابية أمّ يزيد[3]:

(و لبس عباءة و تقرّ عيني) ... أحبّ إليّ من لبس الشفوف

---

١. الجزء الثالث، الصفحة: ٩.

٢. الشورى: ٥١.

٣. ميسون بنت بحدل بن أنيف، من بني حارثة بن جناب الكلبي (م نحو ٨٠) أمّ يزيد بن معاوية، شاعرة. لعنة الله على بني أميّة قاطبة. الأعلام: ٧/ ٣٣٩.

لولا توقّع معترّ فأرضيه ....

ينصب «تقرّ» بـ «أن» مقدّرة عطفاً على «لبس» بالواو و في بعض النسخ «للبس» باللام، قال بعض المحقّقين: إنّه تحريف[١]، لأنّه معطوف على قولها قبل هذا البيت:

لبيت تخفق الأرواح فيه أحبّ إليّ من قصر منيف

و نقل عن كتاب حياة الحيوان للدميريّ[٢] إنّه قال: "إنّها كانت بدوّية و حاملة ليزيد و أمر معاوية بإخراجها من القصر المنيف الذي يشرف بالفوطة، و هي بستان منزه و موضع طيب و فيه الرياحين و سائر الطيّبات والفواكه و من جملة القصيدة:

و كلب ينبح الطراق دوني أحبّ إليّ من مرّ ألوف
و أصوات الرياح بكلّ فجّ أحبّ إليّ من نقر الدفوف
و حرف من بني أعمام عندي أحبّ إليّ من علج أنوف

و قد قصدت من العلج زوجها معاوية، فغضب عليها و أمر بإخراجها من القصر و إرسالها إلى قبيلتها، فلمّا وضعت يزيد أتوبه إلى الشام"[٣] انتهى المنقول من حياة الحيوان.

و مثال المعطوف بالفاء قوله:

(لولا توقّع معترّ فأرضيه) ما كنت أوثر إترابا على ترب[٤]

بنصب «أرضيه» بـ «أن» مقدّرة عطفاً على «توقّع».

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٣٨٩.

٢. محمّد بن موسى بن عيسى بن علي الدميريّ، أبو البقاء، كمال الدين (م ٨٠٨ ق) باحث، أديب، من فقهاء الشافعية؛ من أهل دميرة بمصر ولد ونشأ وتوفّي بالقاهرة. كان يتكسب بالخياطة ثمّ أقبل على العلم وأفتى ودرّس، وكانت له في الأزهر حلقة خاصّة، وأقام مدّة بمكة والمدينة. من كتبه «حياة الحيوان» و «حاوي الحسان من حياة الحيوان» و «أرجوزة في الفقه» و «مختصر شرح لامية العجم للصفدي». الأعلام: ٧/ ١١٧ ـ ١١٨.

٣. حياة الحيوان: ٢/ ٣٤١. مع اختلاف في النقل.

٤. البيت بلا نسبة.

إنّي و قتلي سليكاً ثمّ أعقله. بخلاف المعطوف على غير الخالص نحو: «الطائر فيغضب زيد الذباب».

و مثال المعطوف بـ «ثمّ» قول ابن مدرك[1]:

(إنّي و قتلي سليكاً ثمّ أعقله) كالثور يضرب لمّا عافت البقر

بنصب «أعقل» بـ «أن» مقدّرة عطفاً على «قتلي».

ففي جميع هذه الصور يجوز نصب المضارع بـ «أن» مقدّرة عطفاً على ما قبله من الاسم الصريح (بخلاف) المضارع (المعطوف على) الاسم (غير الخالص) من شبه الفعل بأن يصحّ حلول الفعل محلّه على ما أشرنا إليه آنفاً[2]، فإنّه لايجوز حينئذ نصب المضارع المعطوف عليه، بل يجب رفعه (نحو: «الطائر فيغضب زيد الذباب»)، فـ «يغضب» يجب رفعه، لأنّه معطوف على «الطائر» و هو اسم غير خالص من شبه الفعل، لأنّه واقع موقع الفعل، لأنّه صلة «ال»، فهو بمعنى «يطير»، لأنّ حقّ الصلة أن تكون جملة، فوضع «الطائر» مقام «يطير»، و قد تقدّم وجهه في باب الموصولات.

و حاصله أنّه عدل من الفعل إلى الاسم، لأجل أنّ «ال» الموصولة تشبه لفظاً «ال» المعرفة، و هي لاتدخل على الفعل، و هذا نظير ما علّل به دخول نون الوقاية من حفظ آخر الفعل من الكسر المشبه للجرّ الممنوع دخوله على الفعل، فتدبّر.

---

١. أنس بن مدرك بن كعب الأكلبيّ الخثعميّ، أبو سفيان (م ٣٥ ق) شاعر فارس من المعمّرين. كان سيّد خثعم في الجاهليّة وفارسها وأدرك الإسلام فأسلم، ثمّ أقام بالكوفة و انحاز إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقتل في إحدى المعارك؛ قيل عاش ١٤٥ عاما. الأعلام: ٢/ ٢٥.

٢. الصفحة: ٢٦.

(و شذّ حذف أن و نصب في سوى ما مرّ) كقولهم : «خذ اللصّ قبل يأخذک» (فاقبل منه ما عدل روى) و لا تقس عليه.

(و شذّ حذف «أن») الناصبة (و نصب) المضارع بعد الحذف (في سوى ما مرّ) من المواضع المتقدّمة (كقولهم: «خذ اللصّ قبل يأخذک») أي «قبل أن يأخذک» (فاقبل منه ما عدل روى و لاتقس عليه)، لأنّه موقوف على السماع خلافاً لجماعة يجوّزون ذلک قياساً[1].

و شذّ أيضاً حذف «أن» الناصبة في غير المواضع المذكورة من دون أن تعمل كقولهم: «و تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه»، و قد تقدّم الكلام فيه في بحث مميّزات الاسم[2].

قيل: و منه «عساک أن تفعل كذا» و نحوه، قيل: والذي حسن حذفها من «تسمع» وجودها في «من أن تراه»، و أجازه بعضهم قياساً ولكن بشرط رفع الفعل، و ذهب بعض آخر إلى أنّه لايجوز حذفها إلّا في المواضع المتقدّمة رفعت أو نصبت.

١. الجواز مذهب الكوفيّين؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٦٤.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٧.

عوامل الجزم

فصل في (عوامل الجزم)؛ (بلا و لام طالبا ضع جزما في الفعل) سواء كانتا للدعاء نحو: ﴿لا تُؤاخِذْنا﴾، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ﴾ أم لا بأن كانت لا للنهي نحو: ﴿لا تُشْرِكْ﴾ و اللام للأمر نحو : ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَة﴾.

(فصل في عوامل الجزم)

و هي نوعان: ما يجزم فعلاً واحداً، و ما يجزم فعلين.

النوع الأوّل: ما يجزم فعلاً واحداً

فالأوّل ما ذكره بقوله: (بـ «لا») الناهية المطلوب بها الترک (و لام) الأمر حال کونک (طالباً) الفعل (ضع جزماً) و هو إمّا بالسكون أو بالحذف (في الفعل، سواء كانتا للدعاء) بأن كان الطلب بهما من الأدنى (نحو: ﴿لا تُؤاخِذْنا﴾[1]) و نحو: (﴿لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ﴾[2]) أو للالتماس كقولک لمن يساويک: «لاتفعل» أو «افعل» (أم لا بأن كانت «لا» للنهي) بأن كان الطلب بها من الأعلى (نحو: ﴿لا تُشْرِكْ﴾[3] و) بأن كانت (اللام للأمر) كذلک (نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَة﴾[4]). و هي مكسورة، و فتحها لغة[5]، و قد تسكن بعد الواو والفاء و «ثمّ» و ذلک للتخفيف، و دخولها على فعل غير المخاطب مخصوص بالشعر أو من باب التغليب فيما كان

---

١. البقرة: ٢٨٦.

٢. الزخرف: ٧٧.

٣. الحج: ٢٦.

٤. الطلاق: ٧.

٥. حكاه الفرّاء عن بني سليم. توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٦٨.

(هكذا بـ «لم» و «لمّا») النافيتين نحو: ﴿وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْت﴾، ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذاب﴾.

البعض حاضراً و كذلك حذفها مختصّ بالشعر، و أجاز بعضهم في النثر و جعل منه قوله تعالى: **﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصَّلاةَ﴾**[1] أي «ليقيموا»[2].

(هكذا) ضع جزماً في الفعل (بـ «لم» و «لمّا» النافيتين نحو: **﴿وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْت﴾**[3]، **﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذاب﴾**[4]).

و يفترقان بجواز انقطاع نفي «لم» دون «لمّا» و بمصاحبة «لم» أداة الشرط حملاً على «إن فعلت» دون «لمّا» حملاً على «قد ذاقوا»، فإنّه لايجوز أن يقال: «إن قد ذاقوا»، و بعبارة أخرى حمل فعل كلّ منهما على مثبته، لأنّ الشرط يليه مثبت «لم» فيقال: «إن قام زيد»، و لا يليه مثبت «لمّا»، فلايقال: «إن قد قام» فعودل بين نفي كلّ و إثبات كلّ و إنّما لم تقع «قد» بعد الشرط، لأنّها تقتضي تحقيق وقوعه و تقريبه من الحال والشرط يقتضي الشكّ في وقوعه و عدمه و قلبه إلى الاستقبال.

و قريب من هذا ما قاله بعض المحقّقين حيث قال: "اعلم أنّ «لمّا» كما قالوا كان في الأصل «لم» زيدت عليها «ما» كما زيدت في «أمّا» الشرطيّة و «أينما»، فاختصّت بسبب هذه الزيادة بأشياء:

أحدها أنّ فيها معنى التوقّع كـ «قد» في إيجاب الماضي، فهو يستعمل في نفي الأمر المتوقّع، كما يخبر بـ «قد» في الأغلب عن حصول الأمر المتوقّع، تقول لمن يتوقّع ركوب الأمير: «قد ركب الأمير»، و قد يستعمل في غير المتوقّع أيضاً، نحو: «ندم زيد و لمّا ينفعه الندم»، واختصّت «لمّا»

---

١. ابراهيم: ٣١.

٢. تقدّم في الصفحة: ٢٢.

٣. المائدة: ٦٧.

٤. ص: ٨.

قيل: و قد تنصبه «لم» في لغة و منه قراءة ﴿أَ لَمْ نَشْرَح لَكَ﴾ .

أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى زمان التكلّم، نحو المثال المذكور، فإنّ عدم النفع متّصل بحال التكلّم، و أمّا «لم» فيجوز انقطاع نفيها، نحو: «لم يضرب زيد أمس لكنّه ضرب اليوم».

واختصّت «لمّا» أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلاتقول: «إن لمّا يضرب»، كما تقول: «إن يضرب»، و ذلک لكونها فاصلة قويّة بين العامل الحرفيّ و شبهه و معموله.

واختصّت أيضاً بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفيّ إن دلّ عليه دليل، نحو: «شارفت المدينة و لمّا» أي «و لمّا أدخلها»، كما جاز ذلک في «قد» التي هي نظيرتها نحو قوله:

أفد الترحّل غير أنّ ركابنا ... لمّا تزل برحالنا و كان قد [1]

و قد جاء ذلک في «لم» ضرورة كقوله:

احفظ وديعتک التي استودعتها ... يوم الأعازب إن وصلت و إن لم [2]

أي و «إن لم تصل»"[3] انتهى بأدنى تغيير، و إلى ما ذكر ينظر قولهم الإجماليّ من أنّ «لم» لنفي «فعل» و «لمّا» لنفي «قد فعل».

(قيل: و قد تنصبه) أي قد تنصب («لم») المضارع (في لغة و منه قراءة ﴿أَ لَمْ نَشْرَح لَكَ﴾[4]) بالنصب[5].

---

١. البيت للنابغة؛ مغني اللبيب: ٢٢٧.
٢. البيت لإبراهيم بن علي بن محمّد الهرميّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٣٩٧.
٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٨٢ـ ٨٣.
٤. الشرح: ١.
٥. انظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٣.

واجزم بـ «إن» نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ و نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾. و ما ....

النوع الثاني: ما يجزم فعلين

والنوع الثاني: ما ذكره بقوله: (واجزم بـ «إن») بكسر الهمزة و سكون النون (نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾[1]) بجزم الفعلين.

قال ابن هشام[2] في الباب الثامن: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين و لذلک أمثلة ـ إلى أن قال ـ الثالث إعطاء «إن» الشرطيّة حكم «لو» في الإهمال كما روي في الحديث «فإن لاتراه فإنّه يراک»"[3] انتهی، و سيجيء هذا الحديث في آخر الكتاب و نحن ذكرناه في شرحنا على المطوّل في بحث الالتفات فراجع إن شئت، و هي أمّ الكلمات الشرطيّة، و لذا يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصّة، كما يأتي و كذلک يحذف الشرط وحده في السعة كما تقدّم[4] في باب الأفعال الناقصة في قوله:

و يحذفونها و يبقون الخبر   و بعد إن و لو كثيراً ذا اشتهر

و يأتي هنا أيضاً عن قريب، و ليس تكراراً كما توهّمه بعض، لأنّ الغرض هناک بين حكم «كان» من حيث هو فعل ناقص، و هنا بيان حكم الشرط والجزاء فلا تكرار فتأمّل.

(و) اجزم أيضاً بلفظة «من» بفتح الميم و سكون النون و هي موضوعة للعاقل متضمّنة معنى «إن» الشرطيّة، (نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾[5]) بجزم الفعلين، (و «ما») و هي موضوعة لغير العاقل كذلک زماناً كان نحو: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[6] أي «استقيموا لهم مدّة

---

١. الإسراء: ٥٤.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٣. مغني اللبيب: ٩١٥.
٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٤.
٥. النساء: ١٢٣.
٦. التوبة: ٧.

نحو: ﴿وَ ما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ و «مهما» نحو: ﴿مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾.

استقامتهم لكم» أم غيره (نحو: ﴿وَ ما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[1]) بجزم الفعلين، (و «مهما») و هي بسيطة لا مركّبة من «مه» و «ما» الشرطيّة خلافاً لبعضهم[2] و لا من «ما» الشرطيّة و «ما» الزائدة، ثمّ أبدلت ألف «ما» الشرطية هاء دفعاً للتكرار خلافاً لبعض آخر[3]، و لازم القول بالبساطة أن تكتب بالياء كـ «حبلى»، و إن كان المشهور في رسمها الألف.

قال في شرح النظام: "إنّهم كتبوا كلّ ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء كـ «كالمعزى» و «أعزى» و «اصطفى» و «المصطفى» تنبيهاً على انقلابها ياء في نحو «معزيان» و «أعزيت»، أو دلالة على الامالة إلّا فيما قبلها ياء، فإنّها تكبت ألفاً و إن كان بالصفات المذكورة نحو: «المحيا» و «أحيا» كراهة لاجتماع اليائين إلّا في نحو «يحيى» علماً و «ريّى» علماً و شبههما، فإنّها تكتب بالياء فرقاً بين العلم و غيره والعلم بالياء أولى لكونه أقلّ فيحتمل الثقل"[4] انتهى و نحن و إن ذكرنا مثل ذلك سابقاً لكنّا أعدناه لما نرى من بعض أهل العلم من عدم الاطلاع على رسم الخط والكتابة والله الموفّق والمعين على كسب الفضائل.

و هي موضوعة لغير العاقل، (نحو: ﴿مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[5]. و قال بعضهم: إنّها للزمان و قد أنكره الزمخشريّ[6] و قال هذا افتراء على لغة العرب. و قال بعض: إنّها مركبي من «مه» بمعنى «اكفف» و «ما» و هذا القول ضعيف جدّاً، إذ لامناسبة بين الكفّ والشرطيّة[7].

---

١. البقرة: ١٩٧.

٢. قاله الأخفش و الزجّاج و أجازه سيبويه؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٥.

٣. قاله الخليل؛ المصدر السابق.

٤. شرح النظام: ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

٥. الأعراف: ١٣٢.

٦. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩١.

٧. انظر الأقوال في توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٥.

و (أيّ) نحو: ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى﴾ و (متى) نحو: «متى يسترفد القوم أرفد» و (أيّان) نحو: «أيّان تفعل أفعل». و لم يذكر هذه في الكافية و لا شرحها، و (أين) نحو: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ و (إذما) نحو: «إذما أتيت على الرسول فقل له».

(و «أيّ») سواء كان مع «ما» (نحو: ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى﴾[1]) أو بدونها، نحو: «أيّ يوم تسافر أسافر» و هي بحسب ما تضاف إليه لفظاً أو تقديراً فتكون للعاقل في نحو: «أيّهم يقم أقم» و لغيره في المثال المتقدّم و قد تكون ظرف مكان نحو: «أيّ مكان تجلس أجلس».

(و «متى») سواء كان مع «ما» أو لا (نحو) قوله:

فلست بحلّال التلاع مخافة ولكن (متى يسترفد القوم أرفد) [2]

و هي موضوعة للزمان فقط متضمّنة معنى الشرط.

(و «أيّان») و هي كـ«متى» (نحو: «أيّان تفعل أفعل» و لم يذكر) المصنّف (هذه) أي «أيّان» (في الكافية و لا شرحها) و كذلك ابن الحاجب[3] في كافيته و لعلّ الوجه في ذلك أنّها «فعّال» من «أين» أو «فعلان» من «أيّ» فتدبّر.

(و «أين») و هي للمكان سواء كانت مع «ما» (نحو: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾[4]) أو لا نحو: «أين تجلس أجلس».

(و «إذ ما» نحو) قوله:

(إذ ما دخلت على الرسول فقل له) حقّاً عليك إذا اطمأنّ المجلس[5]

---

١. الإسراء: ١١٠.

٢. لطرفة بن العبد؛ ديوان طرفة: ٢٤.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨٠.

٤. النساء: ٧٨.

٥. البيت للعبّاس بن مرداس؛ المفصّل: ٢١٣.

(و حيثما) نحو: «حيثما يک امرؤ صالح فكن» (و أنّى) نحو: «فأصبحت أنّى تأتها تلتبس بها».

والجزم بها قليل لا ضرورة، خلافاً لبعضهم حيث خصّه بالضرورة[١]. و هي لمجرّد تعليق الجواب على الشرط، و قيل: هي ظرف زمان كـ«متى»[٢]، والدليل على الجزم بها في البيت الفاء الجزائيّة، و لايجوز الجزم بـ «إذ» بدون «ما» (و) مثله («حيثما» نحو: «حيثما يک أمر صالح فكن»).

و للفاضل المحشّي[٣] كلام في حذف النون من «يک» لايتوقّع صدور مثله من مثله، إذ لا ساكن بعد «يک» حتّى يستشكل في حذف نونه، لأنّ همزة أمر همزة قطع لا وصل، لأنّها فاء الفعل، لأنّ أمر مهموز الفاء بمعنى «شيء» لا مهموز اللام بمعنى «رجل»، و أظنّ إنّه وقع فيما وقع من لفظ «صالح» و هو غير صالح له فتأمّل.

(و «أنّى») و هي على ما قيل مثل «حيثما» موضوعة للمكان (نحو) قوله:

(فأصبحت أنّى تأتها تلتبس بها) و لاتهملن إنّ الزمان صروف[٤]

فعلم بما فصّلنا أنّ أدوات الشرط من حيث المعنى ستّة أقسام:

الأوّل: ما وضع لمجرّد تعليق الجواب بالشرط و هو «إن» و «إذما».

والثاني: ما وضع للعاقل و هو «من».

والثالث: ما وضع لغير العاقل، و هو «ما» و «مهما».

والرابع: ما وضع للزمان و هو «متى» و «أيّان».

والخامس: ما وضع للمكان و هو «أين» و «أنّى» و «حيثما».

---

١. انظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٤.

٢. ذهب إليه المبرّد في أحد قوليه و ابن السراج و الفارسيّ؛ المصدر السابق.

٣. أبو طالب في حاشية البهجة المرضيّة بخط عبد الرحيم: ١٩١.

٤. البيت للبيد بن ربيعة؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥٨.

و زاد الكوفيّون كيف، فجزموا بها، و يجزم بإذا في الشعر كثيرا، كما قال في شرح الكافية و منه: «و إذا تصبک خصاصة فتحمّل».

والسادس: ما هو بحسب المضاف إليه و هو «أيّ».

(و زاد الكوفيّون «كيف» فجزموا بها)، سواء كان مع «ما» أم لا، و قيل بشرط اقترانها بـ «ما»، قالوا: و من ورودها شرطاً قوله تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحامِ كَيْفَ يَشاءُ﴾[1] والجواب محذوف أي «كيف يشاء الأمور يصوّركم في الأرحام»[2].

و أمّا البصريّون فقالوا: إنّها شرط تقتضي فعلين متّفقي اللفظ و المعنى لكن غير مجزومين، فلايجوز عندهم «كيف تجلس أذهب»، لعدم الموافقة و لا «كيف تجلس أجلس» بالجزم و علّلوا ذلک، أي عدم جواز الجزم بها بمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها اتفاقاً[3].

(و يجزم بـ «إذا» في الشعر كثيراً كما قال) المصنّف (في شرح الكافية[4] و منه) أي و من الجزم في الشعر قوله:

استغن ما أغناک ربّک بالغنى (و إذا تصبک خصاصة فتحمّل)[5]

و أمّا قوله تعالى: ﴿وَ اللَّيْلِ إِذا يَسْرِ﴾[6] فحذف الياء من «يسر» ليس للجزم بل حذفت للوقف، لأنّ حرف العلّة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح و قد تقدّم[7] لحذف الياء حكاية

---

۱. آل عمران: ٦.

۲. مغني اللبيب: ۲۷۱.

۳. المصدر السابق: ۲۷۰.

٤. شرح الكافية الشافية: ۳/ ۱۵۸۳.

٥. البيت لعبد قيس بن خفاف؛ المفضليات: ۳۸٥.

٦. الفجر: ٤.

۷. الجزء الثالث، الصفحة: ۲٦٦.

قال: و الأصحّ منع ذلک في النثر لعدم وروده. (و حرف إذا ما كان) لأنّ «إذ» سلب معناه الأصليّ و استعمل مع «ما» الزائدة.

الأخفش[١] مع تلميذه في فصل المنادى المضاف إلى الياء، و هي ظرف متضمّنة معنى الشرط، و لذا تختصّ بالدخول على الجملة الفعليّة عكس الفجائيّة فرقاً بينهما و قد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿فَإِذا أَصابَ بِهِ مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ إِذا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٢].

و علّل عدم الجزم بها بأنّه لمّا كان الحدث الواقع فيهما متيقّناً و مقطوعاً به في نظر المتكلّم لم يتمّ فيه معنى «إن» الشرطيّة الدالّ على الشكّ والاحتمال بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلّا في الشعر مع إرادة الشرط و كونه بمعنى «متى»[٣]، فلذلک قال المصنّف: (والأصحّ منع ذلک في النثر لعدم وروده) في كلام العرب و أمّا ﴿وَ اللَّيْلِ إِذا يَسْرِ﴾[٤] فقد تقدّم الوجه في ذلک.

و أمّا «لو» فهي شرط في مضيّ، كما يأتي والأصحّ أنّها لاتجزم أصلاً و قيل: تجزم في الشعر خاصّة[٥].

(و حرف «إذما» كـ «إن»)، أمّا حرفيّة «إن» فبالاتفاق، و أمّا «إذما» ففيها خلاف. قال بعضهم: إنّها حرف، (لأنّ «إذ») و إن كان في الأصل اسماً للزمان الماضي لكنّه (سلب معناه الأصليّ و استعمل مع «ما» الزائدة) فلمّا رّكبت مع «ما» صارتا كالكلمة الواحدة فبطل دلالتها على معناها الأصليّ الاسميّ بالتركيب و صارت حرفاً نظير «حبّ» إذا ركّب مع «ذا»، فقالوا: «حبّذا» فبطل معناه الأصليّ الفعليّ و صار مع «ذا» اسماً و خرج عن معناه بالكليّة و قيل: اصله «إمّا» قلبت الميم الأولى ذالاً.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

٢. الروم: ٤٨.

٣. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٨٦.

٤. الفجر: ٤.

٥. قاله الشجري؛ شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٣٢.

(و باقي الأدوات اسما) بلا خلاف إلّا مهما، فعلى الأصحّ لعود الضمير عليها في الآية السابقة، ثمّ ما كان منها للزمان أو المكان فموضعه نصب بفعل الشرط، و ما كان لغيره فموضعه رفع على الإبتداء إن اشتغل عنه الفعل بضميره ....

و قال بعض آخر: إنّها اسم ظرف زمان لأنّها قبل لحقوق «ما» كانت اسماً والأصل عدم التغيّر و «ما» كافّة لها عن طلب الإضافة، و كذا قيل في «حيثما»[١].

(و باقي الأدوات أسماء بلا خلاف إلّا «مهما» فعلى الأصحّ، لعود الضمير عليها في الآية السابقة) أعني ضمير «به» حملاً على اللفظ، «بها» حملاً على المعنى، لأنّ المراد بها الآية والضمير لايعود إلّا على الأسماء، و مقابل الأصحّ قول بعضهم: إنّها حرف مستدلاً بقول الشاعر:

و مهما تكن عند امرئ من خليقة و إن خالها تخفى على الناس تعلم[٢]

قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إن» الشرطيّة لا محلّ لها من الإعراب و كون الاسم بلامحلّ من الإعراب غير موجود في كلامهم والدليل على كونها بلا محلّ أنّ «خليقة» اسم «تكن» بناء على زيادة «من» و «عند امرئ» خبره ولا يمكن جعل «مهما» مبتدأ لعدم رابط لها في الكلام.

و أجيب بأنّها إمّا خبر «تكن» و «خليقة» اسمها و «من» زائدة لأنّ الشرط غير موجب عند بعض و إمّا مبتدأ و اسم «تكن» ضمير راجع إليها والظرف خبر و أنّث ضميرها، لأنّها في معنى الخليقة و «من خليقة» تفسير للضمير و «من» بيانيّة[٣].

(ثمّ ما كان منها) أي من أسماء الشرط (للزمان أو المكان) نحو «أين» و «متى» (فموضعه نصب بفعل الشرط) على الظرفيّة نحو: «أين تجلس أجلس» و «متى تخرج أخرج» (و ما كان لغيره) أي لغير الزمان أو المكان نحو «من» و «ما» و «أيّ» (فموضعه رفع على الابتداء) على الأرجح (إن اشتغل عنه الفعل بضميره) أو بمتعلّقه متعدّياً كان الفعل نحو: «من ضربته و من

---

١. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٩٠.

٢. القول للسهيلي و البيت لزهير؛ مغني اللبيب: ٤٣٥.

٣. انظر: المصدر السابق: ٤٣٥ـ ٤٣٦.

و إلّا فنصب به. (فعلين يقتضين) أي أدوات الشرط و هي إن و ما بعدها ....

ضربک غلامه فاضربه»، و يجوز فيه النصب أيضاً بمضمر يفسّره كما تقدّم[1] في باب الاشتغال في قوله:

والرفع في غير الذي مرّ رجح فما أبيح افعل ودع ما لم يبح

أو كان الفعل لازماً، نحو: «من جاءک فأكرمه» و «من جاءک غلامه فأكرمه» (و إلّا) أي و إن لم يكن الفعل مشتغلاً بضميره و لا بمتعلّقه (فينصب) اسم الشرط (به) أي بفعل الشرط على المفعوليّة، نحو: «من ضربت ضربت»، و يجوز الرفع على الابتداء أيضاً بناء على كون المفعول ضميراً محذوفاً أي «ضربته»، لكنّه ضعيف، لأنّ عدم التقدير أولى.

و ما اختاره الشارح ـ من كون الناصب فعل الشرط دون الجزاء ـ مذهب المحقّقين خلافاً لبعضهم، و ذلک لأنّ هذه الأسماء من حيث كونها ذات تصدّر كان مقتضى القياس أن لا يعمل فيها لفظ أصلاً و إن كان العامل متأخّراً، لأنّ مرتبة العامل من حيث كونه عاملاً التقدّم، فيصير لها مرتبة التأخّر من حيث المعموليّة و إن كان مقدّماً لفظاً، لكنّهم جوّزوا أن يعمل فيها الشرط، لأنّه لايجوز تقدمه عليها أصلاً فتبقى على صدارتها من وجه، و لم يجوّزوا أن يعمل فيها الجزاء، لأنّه يجوز أن يتقدّم عليها إمّا باقياً على الجزائيّة كما هو مذهب بعض أو ساقطاً عنها دالاً على الجزاء، كما هو مذهب بعض آخر، فلايبقى لها صدارة أصلاً، على أنّه لم يسمع في نحو «أيّهم جاءک فاضرب» نصب «أيّهم»، فلو كان العامل الجزاء يسمع منهم ذلک فتأمّل، فإنّه دقيق و بالتأمّل حقيق.

(فعلين يقتضين أي ادوات الشرط) كلّها (و هي «إن» و ما بعدها) و إنّما تدخل على فعلين لتجعل الأوّل سبباً والثاني مسبّباً.

والمراد بجعلها الأوّل سبباً أنّ المتكلّم اعتبر سببيّته للثاني و لايلزم أن يكون الفعل الأوّل سبباً حقيقيّاً للثاني لا خارجاً و لا ذهناً بل ينبغي أن يعتبر المتكلّم بينهما نسبة يصحّ بها أن يوردهما

---

١. الجزء الثاني، الصفحة: ٧٠.

(شرط قدّما) و (يتلو الجزاء و جوابا وسما) أيضاً.

في صورة السبب والمسبّب واللازم والملزوم، كقولك: «إن أهنتني أكرمک» فالإهانة ليست سبباً حقيقيّاً للإكرام، و لا الإكرام مسبّباً حقيقياً للإهانة لا ذهناً و لا خارجاً، لكنّ المتكلّم اعتبر تلک النسبة بينهما إظهاراً لمكارم الأخلاق أو الحلم والإرفاق؛ و بعبارة أخرى المراد بسببيّة الأوّل سببيّته في ذهن المتكلّم، فلايستشكل بنحو «إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة» حيث إنّ الثاني سبب للأوّل في الخارج، لأنّ حصول الأوّل في ذهن المتكلّم سبب للثاني، فتدبّر.

و أوّل الفعلين (شرط) و هو في اللغة بمعنى العلامة[1]، سمّي الفعل الأوّل به، لكونه علامة على ترتّب الثاني عليه و لذلک (قدّم) لتقدّم العلامة على ذيها، أو لأنّه علّة للثاني و لو بالاعتبار والعلّة مقدّم على المعلول (و يتلو) الثاني الذي يسمّى (الجزاء)، لأنّه يبتني على الأوّل ابتناء جزاء الفاعل على الفعل (وجواباً وسم أيضاً).

و اختلف في العامل في الشرط والجزاء على أقوال[2]:

منها: ما اختاره المصنّف والشارح على ما يظهر من عنوان الباب من أنّ العامل فيهما نفس الأداة لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً و ربطها الجملتين إحداهما بالأخرى بحيث صارتا كالجملة الواحدة، فهي كالابتداء العامل في المبتدأ والخبر، و كأفعال القلوب و نحوهما.

و منها: أنّ العامل في الشرط الأداة، و هما معاً يعملان في الجزاء، لأنّ الأداة ضعيفة لاتقدر على عملين، و هذا كما قيل: إنّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر.

و منها: أنّ الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده، لضعف الأداة عن عملين ولو بضميمة غيرها، والشرط طالب للجزاء فلا غرابة في عمله فيه.

و منها: أنّ الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالجوار، كالجرّ بالجوار، لأنّ الجزم كالجرّ في الاختصاص بصنف واحد على ما تقدّم[3] في قوله:

---

١. المصباح المنير: ٣٠٩.

٢. أنظر الأقوال في توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٧ ـ ١٢٧٨ و شرح التصريح: ٢/ ٤٠٠.

٣. الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٩.

....

والاسم قد خصّص بالجرّ كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما

و منها: قول غريب، و هو أنّ الشرط والجزاء مبنيّان، لعدم وقوعهما موقع الاسم، لعدم وقوع الاسم بعد أداة الشرط إلّا في الضرورة، فلايحتاجان إلى عامل فتأمّل.

و منها: أنّ الشرط والجزاء تجازما كما قيل في المبتدأ والخبر: أنّهما ترافعا.

و تختصّ كلمة «إن»، لكونها أمّ الباب بدخولها على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل، و لا يجوز ذلک في سائر أدوات الشرط إلّا في الضرورة و يجب في الفعل حينئذ أن يكون ماضياً سواء كان ذلک الاسم مرفوعاً، نحو: «إن زيد ذهب» أو منصوباً، نحو: «إن زيداً ضربت»، و قد يكون مضارعاً، لكنّه شاذّ، فإن كان الاسم مرفوعاً فهو مرفوع بفعل مضمر يفسّره ذلک الفعل الظاهر. و ذهب بعضهم إلى أنّه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً، لاقتضاء أداة الشرط فعلاً، سواء وليها أم لا؛ والعامل في هذا المبتدأ عند بعضهم الجزاء، و عند جماعة الابتداء و إن كان ذلک الاسم منصوباً فهو منصوب بمقدّر يفسّره الفعل الظاهر، و قيل: منصوب بالظاهر و لا فرق في ذلک بين أن يكون الفعل مشتغلاً بضمير الاسم، أو متعلّقه كما تقدّم في باب الاشتغال، أم لا.

و إذا تقدّم اسم مرفوع على الجزاء، نحو: «إن تأتني زيد يقم» أو منصوب، نحو: «إن تقم زيداً أضرب» ففي كلا المثالين الاسم معمول لمقدّر يفسّره الظاهر والجزاء مجزوم في كلتا الصورتين. و بعضهم لايجزم الجزاء إذا كان ذلک الاسم مرفوعاً، كالمثال الأوّل، لفصل الشرط عن الجزاء بالمرفوع الذي هو أجنبيّ عن الشرط، أمّا لو كان المرفوع من جملة الشرط فلايعدّ فصلاً مانعاً، نحو: «إن يضربني زيد أضرب»، و كذلک الاسم المنصوب عند بعضهم، للعلّة المذكورة، فلايجزم الجواب.

و فصّل بعضهم فقال: إن كان الاسم المتقدّم على الجزاء ظرفاً لغواً جزم الجزاء، لأنّه كلا فصل، نحو: «إن تكرمني اليوم غداً أكرمک» و نحو: «إن تأتني إليک أقصد» و إلّا لم يجز الجزم للعلّة

(و ماضيين) ....

المذكورة و يجب حينئذ تصدّر الاسم بالفاء عند الأكثر فيجب رفع المضارع اتفاقاً،[١] فاحفظ هذا كلّه لتستفيد منه فيما يأتي.

(و ماضيين) لفظاً سيذكر الشارح مثالهما، أو معنى نحو: «إن لم تضربني لم أضربک» والتقدير «إن ثبت لم تضربني» ليكون الشرط مستقبلاً، إذ يجب فيه أن يكون غير ماضي المعنى فإن أريد إبقاؤه على المضيّ جيء بلفظ «كان» كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٢] و كقوله: ﴿وَ إِنْ كانَ قَميصُه﴾[٣].

و إنّما اختصّ ذلک بـ «كان» لأنّ الفائدة التي تستفاد منه في الكلام إنّما هو المضيّ فقط كما تقدّم في باب الحال في شرح قول الشارح: "ضابطة: جميع العوامل اللفظيّة تعمل في الحال إلّا «كان» إلخ"[٤] و ذلک لأنّ مطلق الحدوث أعني الكون المطلق يعلم من خبره، لأنّه يدلّ على الحادث، مثلاً في «كان زيد قائماً» لفظ «قائماً» يدلّ على أنّ الحادث من «زيد» هو القيام، و يستحيل الدلالة على الحادث من دون الدلالة على الحدوث أعني الكون المطلق فكان مدلوله هو المضيّ فقط، و مع وجود «كان» الذي هو نصّ على المضيّ لايمكن دلالة الكلام على الاستقبال.

و هذا من خصائص «كان»، دون سائر الأفعال الناقصة، لأنّ «صار» مثلاً يدلّ على الانتقال الذي لم يدلّ خبره عليه، و كذا باقيها.

و ليعلم أنّ الشرط مع «كان» قد يستعمل لفرض الوقوع في الماضي كالآيتين و قد يستعمل للدلالة على الوقوع فيه نحو: «زيد و إن كان غنيّاً لكنّه بخيل» و قد يستعمل الشرط لذلک بدون «كان»، نحو: «زيد و إن صار مجتهداً لايقلّده أحد لكونه فاسقاً» و قد يستعمل «كان» في

١. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٩٢ـ ٩٥.

٢. المائدة: ١١٦.

٣. يوسف: ٢٧.

٤. الجزء الثاني، الصفحة: ٢١٥.

(أو مضارعين تلفيهما) أي الشرط و جزاءه و محلّ الماضي حينئذ جزم نحو: ﴿وَ إِنْ عُدْتُمْ عُدْنا﴾، ﴿وَ إِنْ تُبْدُوا ما في أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾، (أو متخالفين) بأن يكون الشرط مضارعا و الجزاء ماضيا أو عكسه نحو:

إن تصرمونا وصلناكم و إن تصلوا ملأتم النفس الأعداء إرهابا

و نحو:

دسّت رسولاً بأنّ القوم إن قدروا عليک يشفوا صدوراً ذات توغير

الاستقبال أيضاً، نحو: «إن كنت غداً في البيت فأتني» (أو مضارعين تلفيهما أي الشرط و جزاءه) و هو الأجود تطبيقاً للفظ بالمعنى، لأنّه للاستقبال.

(و محلّ الماضي حينئذ جزم)، مثال الماضيين (نحو: ﴿وَ إِنْ عُدْتُمْ عُدْنا﴾[1]) و مثال المضارعين: (﴿وَ إِنْ تُبْدُوا ما في أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾[2] أو متخالفين بأن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً) فالشرط مجزوم. قيل: و هو قليل بل أضعف الوجوه، و لم يأت في الكتاب العزيز، فعليک بالتتبع حتّى تعرف[3].

(أو عكسه) بأن يكون الشرط ماضياً، والجزاء مضارعاً، و هذا الوجه أولى ممّا قبله، مثالهما (نحو:

إن تصرمونا وصلنا كم و إن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهاباً)[4]

(و نحو:

دسّت رسولاً بأنّ القوم إن قدروا عليک يشفوا صدوراً ذات توغير)[5]

---

١. الإسراء: ٨.

٢. البقرة: ٢٨٤.

٣. انظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٨.

٤. البيت بلا نسبة.

٥. البيت للفرزدق؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٦٨.

(و بعد) شرط (ماض رفعک الجزا حسن) لکنّه غیر مختار نحو:

و إن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي و لا حرم

(و رفعه) أي الجزاء (بعد) شرط (مضارع وهن) أي ضعف نحو:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنّک إن يصرع أخوک تصرع

(و) إذا كانا متخالفين فاعلم أنّه (بعد شرط ماض رفعک الجزاء) الذي هو المضارع (حسن، لكنّه غير مختار، نحو) قوله:

(و إن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم) [1]

الشاهد في «يقول» حيث جاء مضارعاً مرفوعاً و فعل الشرط ماض و هو «أتاه» والجزم حينئذ أكثر.

و قال جماعة: يجب الرفع[2]، لأنّ الجزم عندهم على الجواز، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب. و قيل: لأنّ أداة الشرط ضعفت في هذه الصورة عن الجواب لحيلوله الماضي بينها و بين الجواب، فعلى هذا عملت الأداة في شيء واحد و هو الشرط تقديراً. و قال بعضهم: الرفع على التقديم والتأخير، والأصل «يقول إن أتاه خليل يوم مسألة: لا غائب» إلخ فيكون جواب الشرط محذوفاً. و قال بعض آخر: إنّه على تقدير الفاء أي «فيقول» فتأمّل.

(و رفعه أي الجزاء بعد شرط مضارع و هن أي ضعيف) حتّى قيل: إنّه على تقدير الفاء[3]، أو ضرورة[4] (نحو:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنّک إن يصرع أخوک تصرع) [5]

---

١. البيت لزهير بن أبي سلمى؛ الجمل في النحو: ٢٢١.

٢. قاله الكوفيّون؛ انظر الأقوال في شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ١٠٨.

٣. ذهب إليه المبرّد؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨١.

٤. قاله سيبويه؛ المصدر السابق: ٣/ ١٢٨٠.

٥. البيت لجرير بن عبد الله البجلي؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٦٧.

(و اقرن بفا) للارتباط (حتما جوابا لو جعل شرطا لإن أو غيرها) من الأدوات (لم) يطاوع و لم (ينجعل) كالماضي غير المتصرّف نحو: ﴿فَعَسى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ﴾.

الشاهد في «تصرع» حيث رفع مع أنّ الشرط مضارع و ذلک ضعيف، و منه قوله تعالى: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْت﴾[1] برفع «يدرككم» في بعض القراءات[2]، و من هذا يعلم أنّه ليس بضرورة فتأمّل.

(و اقرن بفاء حتماً للارتباط جواباً لو جعل شرطاً لـ «إن» أو غيرها من الأدوات لم يطاوع، و لم ينجعل) و بعبارة أخرى إذا كان الجواب ممّا لايصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، للارتباط بينه و بين الشرط، لأنّ أصله العطف و معناه التعقيب بلا فصل كما تقدّم في باب عطف النسق، والجزاء متعقّب للشرط كذلک.

قال الرضيّ[3]: "إن كان الجزاء ممّا يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينه و بين الشرط، لأنّ بينهما مناسبة لفظيّة من حيث صلاحيّة موقعه، و إن لم يصلح له فلابدّ من رابط بينهما، و أولى الأشياء به الفاء، لمناسبته للجزاء معنى، لأنّ معناه: التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقّب للشرط كذلک، هذا مع خفّتها لفظاً، و أمّا «إذا» فاستعمالها قبل الاسميّة أقلّ من الفاء لثقل لفظها، و كون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء، و ذلک لتأويله بأنّ وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء و متهجم عليه"[4] انتهى.

فاحفظ ذلک، لأنّه يفيدک بعيد هذا (كالماضي غير المتصرّف) كـ «نعم» و «بئس» و كلّ ما تضمّن معنى إنشائياً (نحو): ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَ وَلَداً (فَعَسى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ﴾[5]) فاقترن «عسى» بالفاء، لأنّه ماض غير متصرّف و هو إنشاء، والإنشاء لايصلح أن يكون شرطاً، لأنّ

١. النساء: ٧٨.
٢. قراءة طلحة بن سليمان؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨١.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ١١٠.
٥. الكهف: ٣٩ـ ٤٠.

و الماضي لفظا و معنى نحو: ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْل﴾ و المطلوب به فعل أو ترك نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الله فَاتَّبِعُونِي﴾، ﴿وَ مَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخاف﴾.

وضع أداة الشرط أن يجعل مدخولها مفروض الصدق، إمّا في الماضي نحو: «لو جئتني لأكرمنّک» أو في الاستقبال نحو: «إن زرتني أكرمک»، و هذا المعنى أي فرض الصدق أي التحقّق الاستقباليّ لايتصوّر في الإنشاء، لأنّ الإنشاء لا يحتمل الصدق حتّى يفرض صدقه في الاستقبال.

و أمّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتّب على شرط مفروض فيجوز وقوعه إنشاء، (والماضي) الباقي على مضيّه (لفظاً و معنى) و ذلک إذا كان مصدّراً بـ «قد» ظاهرة (نحو): ﴿إِنْ يَسْرِقْ (فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْل﴾[1])، أو مقدّرة، نحو: ﴿إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَت﴾[2] أي «فقد صدقت»، و إنّما وجب اقتران الجزاء حينئذ بالفاء، لأنّ «قد» لتحقيق مضمون ما دخلت عليه والتحقيق ينافي الفرض في الاستقبال، فلايقع مدخوله شرطاً.

(والمطلوب به فعل) كالأمر والاستفهام والتمنّي والعرض والتحضيض والنداء، (أو ترک) كالنهي. مثال الأمر (نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الله فَاتَّبِعُونِي﴾[3]) و قس عليه بقيّة أنواع المطلوب فعله. و مثال النهي نحو: (﴿وَ مَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخاف﴾[4]) على قراءة[5] من جعل «لا» ناهية و جزم بها.

---

١. يوسف: ٧٧.

٢. يوسف: ٢٦.

٣. آل عمران: ٣١.

٤. طه: ١١٢.

٥. قراءة ابن كثير؛ شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٩٧.

....

هذا هو المعروف المتداول فيما بينهم في هذا المثال، لكنّه غير متين، والصواب ما ذكره السيّد الكبير و هذا نصّه: "فإن قلت: هذا الضابط الذي ذكره المصنّف ينتقض بنحو: ﴿وَ مَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[1] لدخول الفاء على الجواب مع صحّة جعله شرطاً و بالمضارع المقرون بـ «لا» فقد جعلوه ممّا يجوز فيه الإتيان بالفاء و تركه كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ بَخْساً وَ لا رَهَقاً﴾[2] قلت: قد أجابوا عن الأوّل بأنّ الفاء إنّما دخلت لتقدير الجملة الفعليّة خبر لمبتدأ محذوف و حينئذ فالجواب جملة اسميّة و هو أحد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطاً والجواب عن الثاني بأنّ «لا» تستعمل تارة لنفي المستقبل و تارة لمجرّد النفي فعلى التقدير الأوّل لايصحّ مجامعتها لحرف الشرط فيجيء الفاء و على الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فيمتنع الفاء"[3] انتهى.

فعلى هذا لا وجه لجعل «لا» ناهية و لا لما في بعض النسخ من تغيير «لايخاف» بـ «لايخف» و مع ذلک كلّه الأولى أن يمثّل للنهي بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾[4].

و إنّما وجب اقتران الجزاء الطلبيّ بالفاء، لما ذكر في الماضي الغير المتصرّف[5]، فلانعيده.

و لايذهب عليک أنّ الأولى أن يقال: إنّ مطلق الإنشاء كذلک، إذ الحكم جار في مطلق الإنشاءات طلبيّة كانت كما ذكر أو غيرها كـ «نعم» و «بئس» و كلّ ما تضمّن معنى إنشاء المدح

---

١. المائدة: ٩٥.

٢. الجنّ: ١٣.

٣. الحدائق النديّة: ٢/ ٦١٥.

٤. الأنعام: ١٥٠.

٥. الصفحة: ٤٦.

و الفعل المقرون بالسين أو سوف و المنفيّ بلن أو ما أو إن ....

والذمّ و كذا «عسى» و فعل التعجّب والقسم قاله الرضيّ[١]. [٢] هذا ولكن يظهر من كلامه في مقام تعليل دخول الفاء أنّ الإنشاء شيء والجملة الطلبيّة شيء آخر فراجع كلامه إن شئت.

(والفعل المقرون بالسين) نحو: ﴿**وَ إِنْ تَعاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرى**﴾[٣] (أو «سوف») نحو: ﴿**وَ إِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ**﴾[٤] (والمنفيّ بـ«لن») نحو: ﴿**وَ ما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه**﴾[٥] (أو «ما») نحو: ﴿**فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَما سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ**﴾[٦]، (أو «إن») النافية، نحو: «إن قمت فإن أقوم».

و إنّما وجب اقتران الجزاء في هذه الأمثلة بالفاء، لأنّ هذه الأشياء تمنع من وقوع مدخولها شرطاً لشدّة طلبها للفعل فتمنع من تأثير أداة الشرط فيه فلايقع مدخولها جزاء أيضاً إلّا مع علامة الجزاء، إلّا «إن» النافية إذا كان أداة الشرط لفظة «إذا»، فإنّه يجوز حينئذ عدم اقتران الجزاء بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿**وَ إِذا رَآكَ الَّذينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُواً**﴾[٧]، و هكذا «ما» النافية نحو: ﴿**وَ إِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجَّتَهُم**﴾[٨]، و قيل فيهما بتقدير القسم قبل «إذا»[٩]، فجواب الشرط محذوف، كما سيأتي[١٠] عن قريب في قوله:

واحذف لدى اجتماع شرط و قسم   جواب ما أخّرت فهو ملتزم

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ١١٠.
٣. الطلاق: ٦.
٤. التوبة: ٢٨.
٥. آل عمران: ١١٥.
٦. يونس: ٧٢.
٧. الأنبياء: ٣٦.
٨. الجاثية: ٢٥.
٩. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ١١٠.
١٠. الصفحة: ٥٥.

و الجملة الاسميّة و قوله: «من يفعل الحسنات الله يشكرها» ضرورة.

و قيل: يجوز أن يكون «إذا» لمجرد التوقيت من دون ملاحظة معنى الشرط[١].

(والجملة الاسميّة)، سواء تصدّرت بأحد الحروف نحو: **﴿مَنْ يُضْلِلِ الله فَلا هادِيَ لَهُ﴾**[٢] أو لا نحو: **﴿وَ إِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ﴾**[٣] و أمّا قوله تعالى: **﴿وَ إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾**[٤] فهو بتقدير القسم كما تقدّم آنفاً.

قال الرضيّ[٥]: "و يجوز أن يكون قوله تعالى: **﴿وَ إِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجَّتَهُم﴾**[٦] مثله أي بتقدير القسم و يجوز أن تكون «إذا» لمجرّد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى: **﴿وَ الَّذينَ إِذا أَصابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾**[٧] و قوله: **﴿وَ إِذا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾**[٨]"[٩]، (و) أمّا (قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها) والشرّ بالشرّ عند الله مثلان[١٠]

حيث حذف الفاء من الجملة الاسميّة أعني «الله يشكرها»، فقيل: إنّه (ضرورة).

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ١١٠.
٢. الأعراف: ١٨٦.
٣. الأنعام: ١٧.
٤. الأنعام: ١٢١.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٦. الجاثية: ٢٥.
٧. الشورى: ٣٩.
٨. الشورى: ٣٧.
٩. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ١١٠ـ ١١١.
١٠. البيت لحسّان بن ثابت؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ٦٤.

(و تخلف الفاء إذا المفاجأة) لحصول الارتباط بها (كإن تجد إذا لنا مكافأة)، ﴿وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْديهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُون﴾ (و الفعل من بعد الجزا إن يقترن) معطوفا (بالفا أو الواو بتثليث) له (قمن).

و أجاز جماعة حذف الفاء اختياراً مستدلّين بقوله تعالى: **﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ﴾**[١] على قراءة الرفع[٢]، ولكن هذه القراءة شاذّة لا يحمل القرآن عليه، فتأمّل.

(و تخلف الفاء «إذا» المفاجأة في حصول ارتباط) الجزاء غير الصالح للجزائيّة (بها) أي بـ «إذا»، لأنّها تفيد أنّ وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء فأشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها و لاتقع إلّا بعد ما هو معقّب بها بعدها فقامت مقامها، و ذلك فيما كان أداة الشرط «إن» الشرطيّة، لأنّها أمّ باب الجوازم الشرطيّة، و يكون الجزاء جملة اسميّة موجبة غير طلبيّة و غير مقترنة بـ «إن» المؤكّدة (كـ «إن تجد إذا لنا مكافأة») و نحو: (**﴿وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْديهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُون﴾**[٣]) أو كان الأداة «إذا» الشرطية، لأنّها تشبه «إن» الشرطيّة في كونها أمّ باب أدوات الشرط غير الجازمة، نحو: **﴿إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُون﴾**[٤] فـ «أنتم تخرجون» جواب «إذا» الشرطيّة مرتبطة بـ «إذا» الفجائيّة و قد يجمع بين الفاء و «إذا» الفجائيّة تأكيداً نحو: **﴿فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذينَ كَفَرُوا﴾**[٥].

(والفعل من بعد الجزاء إن يقترن معطوفاً) على ما قبله (بالفاء والواو بتثليث له) أي للفعل المعطوف (قمن) أي حقيق، و بعبارة أخرى إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه:

---

١. النساء: ٧٨.
٢. قراءة طلحة بن سليمان؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨١.
٣. الروم: ٣٦.
٤. الروم: ٢٥
٥. الأنبياء: ٩٧.

بأن يرفع على الإستئناف، و يجزم على العطف، و ينصب على إضمار أن، و قريء به : ﴿يُحاسِبْكُمْ بِهِ الله فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَ يُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ﴾ فإن اقترن بثمّ الأوّلان فقط.

الأوّل: (بأن يرفع على الاستيناف) بأن يقدّر بعد العاطف مبتدأ و يجعل الفعل خبراً له فيصير في الحقيقة من قبيل عطف الجملة الاسميّة على الفعليّة و إن قيل: إنّ الواو الاستينافيّة ليست عاطفة[1].

(و) **الثاني:** بأن (يجزم على العطف) على لفظ الجزاء إن كان مضارعاً مجزوماً و إلّا فعلى محلّه.

(و) **الثالث:** بأن (ينصب على إضمار «أن») الناصبة تشبيهاً للجزاء لعدم تحقّقه بالواقع بعد أداة الاستفهام فأشبه المعطوف بعد الجزاء الفعل الواقع بعد الاستفهام، فنصب بـ «أن» مضمرة وجوباً (و قرئ بها) أي بالرفع والجزم والنصب «يغفر»[2] في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا ما في أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ الله فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَ يُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ﴾[3]، فإن اقترن) الفعل بعد الجزاء (بـ «ثمّ») العاطفة (جاز الأوّلان) أي الرفع والجزم (فقط) دون النصب، لأنّ التعليل المذكور في النصب آنفاً مخصوص بالنصب بعد الواو والفاء كما تقدّم[4] سابقاً في قوله:

و بعد فا جواب نفي أو طلب — محضين «أن» و سترها حتم نصب
و الواو كالفاء إن تفد مفهوم «مع» — كـ «لاتكن جلداً و تظهر الجزع»

١. انظر: مغني اللبيب: ٤٧٠.
٢. انظر: شرح التصريح: ٤٠٨/٢.
٣. البقرة: ٢٨٤.
٤. الصفحة: ١٥.

(و جزم أو نصب) ثابت (لفعل) واقع (إثر فا أو واو إن بالجملتين) أي جملة الشرط و جملة بأن توسّطهما. نحو: «إن تأتني فتحدّثني أحدّثک»، «و من يقترب منّا و يخضع نؤوه» فإن وقع بعد ثمّ لم ينصب و أجازه الكوفيّون، و منه قراءة الحسن ﴿وَ مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إِلَى اللهِ وَ رَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ﴾. (و الشرط يغني عن جواب قد علم) فحذف

(و جزم أو نصب ثابت لفعل واقع إثر «فاء» أو «واو» إن بالجملتين أي جملة الشرط و جملة الجزاء اكتنف بأن توسّطها). و بعبارة أخرى إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقترن بالفاء أو الواو جاز نصبه بـ«أن» مضمرة وجوباً، و جزمه بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً، و يمتنع الرفع، إذ لايجوز الاستيناف قبل إتمام الكلام بالجزاء.

نعم قال بعضهم: يجوز الرفع على أن تكون الجملة معترضة فتأمّل، و بعضهم جوّز الرفع مع الواو على الحاليّة على تقدير مبتدأ (نحو: «إن تأتني فتحدّثني أحدّثک») بنصب «تحدّثني» على المشهور، و برفعه على غير المشهور هذا مثال ما وقع إثر فاء، و أمّا مثال ما وقع إثر واو فنحو قوله:

(و من يقترب منّا و يخضع نؤوه) و لايخش ظلماً ما أقام و لا هضماً [1]

بنصب «يخضع» و يجوز الجزم أيضاً لكن في البيت يكسر الوزن، لأنّه لايصحّ إلّا بالنصب (فإن وقع) الفعل المكتنف بالجملتين (بعد «ثمّ») العاطفة (لم ينصب) لما ذكر آنفاً في التعليل المتقدّم، (و أجازه الكوفيّون)، لأنّهم أجروا «ثمّ» مجرى الفاء والواو (و) جعلوا (منه قراءة الحسن[2] **﴿وَ مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إِلَى اللهِ وَ رَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ﴾**[3]) بنصب «يدركه».

(والشرط يغني عن جواب قد علم) بسبب تقدّم ما يدلّ عليه (فحذف) لذلک و يجب حينئذ كون الشرط ماضياً، و ذلک لئلّا تعمل الأداة في الشرط لفظاً، كما لا تعمل في الجزاء لفظاً،

---

١. البيت لم ينسب إلى شاعر.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثالث، الصفحة: ٢٠٨.

٣. النساء: ١٠٠.

نحو: ﴿وَ إِنْ كانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْراضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّماءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ أي فافعل (و العكس) و هو الاستغناء بالجواب عن الشرط (قد يأتي إن المعنى فهم) نحو:

فطلّقها فلست لها بكفء — و إلّا يعل مفرقك الحسام

و قد يحذفان معا بعد إن نحو:

قالت بنات العمّ يا سلمى و إن — كان فقيرا معدما قالت و إن

و يشترط أيضاً أن يكون الأداة لفظة «إن»، لأنّها أمّ الباب فتختصّ بأحكام ليست في غيرها (نحو: ﴿وَ إِنْ كانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْراضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّماءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾[1]) فـ «إن استطعت» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدّم عليه (أي «فافعل») و هذا الشرط و جوابه المحذوف جواب للشرط الأوّل أعني «إن كان كبر» (والعكس و هو الاستغناء بالجواب عن) فعل (الشرط قد يأتي) في كلامهم (إن المعنى) أي معنى الشرط المحذوف (فهم) من الكلام (نحو:

فطلّقها فلست لها بكفء — و إلّا يعل مفرقك الحسام)[2]

فحذف فعل الشرط و لم يذكر في الكلام إلّا الجواب أي «و إن لاتطلّقها يعل».

(و قد يحذفان) أي الشرط والجزاء (معاً بعد «إن» نحو:

قالت بنات العمّ يا سلمى و إن — كان فقيراً معدماً قالت و إن)[3]

أي «و إن كان فقيراً معدماً رضيت به بعلاً».

تنبيه: إذا تقدّم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فقال بعضهم: هو جواب من حيث اللفظ أيضاً لكنّه لم ينجزم في نحو «أقوم إن تقم» لتقدّمه و لذلک لم يقترن بالفاء في نحو

---

١. الأنعام: ٣٥.

٢. البيت للأحوص يخاطب مطرا؛ شرح التصريح: ٢/ ٤١٠.

٣. البيت منسوب إلى رؤبة؛ المصدر السابق: ١/ ٣٠.

(و احذف لدى اجتماع شرط و قسم جواب ما أخّرت) منهما، و ائت بجواب ما قدّمت (فهو ملتزم) نحو: «و الله إن أتيتني لأكرمنّک» و «إن تأتني و الله أكرمک».

«أنت مكرم إن أكرمتني» و لهذا لم يحكم بالإقرار في قولک: «لک عليّ ألف درهم إن دخلت الدار»[1]، و قال بعض آخر: إنّ المقدّم ليس بجواب لفظاً، بل هو دالّ عليه و كالعوض عنه، و ذلک لأنّ للشرط صدر الكلام، فلايتقدّم عليه ما هو معموله و لايقدر مع هذا المقدّم جواب للشرط، و إن لم يكن المقدّم جواباً له، لأنّه يغني عنه[2] و لعلّ قول الناظم: «يغني عن جواب قد علم» إشارة إلى ذلک فتقدير الجزاء على هذا في غير محلّه، سواء قلنا بأنّ المقدّم هو الجواب أو قلنا بأنّه دالّ على الجواب فتأمّل جيّداً.

(واحذف لدى اجتماع شرط و قسم جواب ما أخّرت) منهما (وائت بجواب ما قدّمت فهو) أي حذف جواب المتأخّر والإتيان بجواب المتقدّم (ملتزم نحو: «والله إن أتيتني لأكرمنّک») فجملة «لأكرمنّک» جواب القسم المتقدّم على الشرط و جواب الشرط محذوف وجوباً استغناء عنه بجواب القسم؛ (و) نحو: («إن تأتني والله أكرمک»)، «أكرمک» جواب الشرط المتقدّم و جواب القسم محذوف وجوباً استغناء عنه بجواب الشرط.

والوجه في الصورتين الاعتناء بالمتقدّم لتقدّمه و إنّما لم يجعل في المقام الجواب للقسم والشرط جميعاً، لأنّه يلزم أن يكون مجزوماً و غير مجزوم، و هو محال والقسم المقدّر كالملفوظ نحو: ﴿**لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُون**﴾[3] و نحو: ﴿**وَ إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُون**﴾[4] و لذلک لم يدخل الفاء على الجواب مع كونه جملة اسميّة و لم يحذف النون في الآية الأولى.

---

١. قاله الكوفيّون و المبرّد و أبو زيد؛ المصدر السابق: ٢/ ٤١٢.

٢. قاله جمهور البصريّين؛ المصدر السابق.

٣. الحشر: ١٢.

٤. الأنعام: ١٢١.

(و إن تواليا) أي الشرط و القسم (و قبل) أي قبلهما (ذو خبر) أي مبتدأ (فالشرط رجّح) بأن تأتي بجوابه (مطلقا بلا حذر) أي سواء تقدّم أو تأخّر، نحو: «زيد إن تقم و الله يقم» و «زيد و الله إن تقم يقم» (و ربّما رجّح بعد قسم شرط) فأتي بجوابه (بلا ذي خبر مقدّم) نحو:

لئن كان ما حدّثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا

بقي في المقام شيء و هو أنّه يجب حينئذ كما في الجاميّ[1] أن يكون الشرط ماضياً لفظاً أو معنى نحو: «إن لم أفعل» ليكون على وجه لا يعمل فيه أدوات الشرط فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل عمل أدوات الشرط في الجواب، و قد أشرنا إلى أنّ الجواب للقسم معنى لكون اليمين عليه و للشرط أيضاً لكونه مشروطاً به فتنبّه.

(و إن تواليا أي الشرط والقسم و) الحال أنّه (قبل أي قبلهما ذو خبر أي مبتدأ) في الأصل أو في الحال (فالشرط رجّح بأن تأتي بجوابه مطلقاً بلا حذر أي سواء تقدّم) الشرط (أو تأخّر).

قيل: و إنّما رجّح جعل الجواب للشرط مع تقدّم ذي خبر، لأنّ سقوط الشرط يخلّ بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم، فإنّه مسوق لمجرّد التوكيد[2] (نحو: «زيد إن تقم والله يقم»)، هذا المثال على طبق القاعدة الأوّليّة، (و) نحو: («زيد والله إن تقم يقم»)، هذا المثال مخالف للقاعدة الأوّليّة، و مطابق للقاعدة الثانويّة.

(و ربّما رجّح بعد قسم شرط فأتي بجوابه) أي الشرط (بلا ذي خبر مقدّم) و ذلك لما ذكر في المسألة السابقة (نحو) قوله:

لئن كان ما حدّثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً)[3]

فحذف جواب القسم الدالّ عليه اللام الموطّئة، و أتي بجواب الشرط المتأخّر من دون تقدّم ذو خبر.

---

١. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٣٨٧.

٢. قاله المراديّ في توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨٩.

٣. البيت بلا نسبة إلى شاعر معيّن.

هذا (فصل) في (لو)؛ (لو حرف شرط في مضيّ) يقتضي امتناع ما يليه و استلزامه لتاليه

(فصل في «لو»)

أربعة أوجه في «لو»

(لو) على المشهور على أربعة أوجه:

الأوّل: أن تكون مصدريّة بمنزلة «أن» المصدريّة إلّا أنّها لاتنصب و قد تقدّم في أوّل باب الموصول أنّها توصل بالماضي والمضارع، و أكثر وقوعها بعد «وّد» و نحوه والأكثر لم يثبت هذا القسم مدّعياً بأنّها شرطيّة.

والثاني: أن تكون للتمنّي بمعنى «ليت»، نحو: «لو تأتيني فتحدّثني» أي «ليتک تأتيني فتحدّثني»، قيل: و منه ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً**﴾[1] أي «فليت لنا كرّة» فلهذا نصب «فنكون» في جوابها كما انتصب «فأفوز» في جواب «ليت» في ﴿**يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ**﴾[2] [3].

والثالث: أن تكون للعرض نحو: «لو تنزل عندنا فتصيب خيراً».

والرابع: أن تكون (حرف شرط) يفيد عقد السببيّة والمسبّبيّة بين الجملتين بعدها (في مضيّ) و (يقتضي امتناع ما يليه) أي الشرط فقط (و) يقتضي (استلزامه) أي ما يليه (لتاليه) أي الجزاء. و بعبارة أخرى: إنّها تفيد امتناع الشرط خاصّة، و تفيد أيضاً استلزام الشرط الجزاء بمعنى أنّ وجود الجزاء كان لازماً لوجود الشرط في الماضي، لكنّه لم يوجد و لهذا صحّ في كلّ موضع استعملت «لو» أو تعقبه بحرف الاستدراک داخلاً على فعل الشرط منفيّاً نحو: «لو جاءني

---

١. الشعراء: ١٠٢.

٢. النساء: ٧٣.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٣٥١.

من غير تعرّض لنفي التالي، كذا قال في شرح الكافية، قال: فقيام زيد من قولك: «لو قام زيد لقام عمرو» محكوم بإنتفائه، و كونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو و هل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرّض لذلک. و يوافقه و هو أكثر تحقيقا و أضبط للصور ما ذكره بعض المحقّقين من أنّه ينتفي التالي أيضا إن ناسب الأوّل و لم يخلفه غيره نحو: ﴿لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ الله لَفَسَدَتا﴾ ....

لأكرمته لكنّه لم يجئ» (من غير تعرّض لنفي التالي) و لا لثبوته، (كذا قال في شرح الكافية، قال: "فقيام زيد من قولک: «لو قام زيد لقام عمرو» محكوم بانتفائه)، لأنّه مايليه (و) محكوم (كونه) أي القيام (مستلزماً ثبوته) أي القيام (لثبوت قيام من عمرو، و هل لعمرو قيام آخر غير) هذا القيام (اللازم عن قيام زيد أو ليس له) أي لعمرو قيام آخر (لا تعرّض) لـ«لو» (لذلک)"[1] أي لايدلّ «لو» على ثبوت قيام آخر لعمرو و لا على نفيه؛ فملخّص ما تدلّ عليه «لو» ثلاثة أمور:

الأوّل: سببيّة قيام زيد و مسبّبيّة قيام عمرو اللازم من قيام زيد.

والثاني: كون هذه السببيّة والمسبّبيّة في الماضي.

والثالث: امتناع قيام زيد ولا دلالة لـ«لو» على نفي قيام آخر لعمرو ولا على ثبوته.

(و يوافقه) أي قول المصنّف في شرح الكافية (و هو أكثر تحقيقاً و أضبط للصور) فاعل «يوافق» ما في قوله: (ما ذكره بعض المحقّقين من أنّه) الضمير للشأن (ينتفي التالي أيضاً إن ناسب) التالي (الأوّل) أي الشرط إن كان بين الشرط و الجزاء مناسبة و ملازمة (و لم يخلفه) أي الشرط (غيره) في سببيّته للجزاء (نحو: ﴿لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ الله لَفَسَدَتا﴾[2])، فالجزاء أعني فساد السماء والأرض مناسب لتعدّد الآلهة، فبين الجزاء والشرط مناسبة و ملازمة بحسب العادة، إذ مقتضى العادة التمانع والتشاجر بين الحكّام المتعدّدين و لازم التمانع والتشاجر في شيء مثل السماء والأرض فساده و خروجه عن النظام، فينتفي الفساد بانتفاء التعدّد، إذ لا سبب للفساد

---

١. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٣١.

٢. الأنبياء: ٢٢.

لا إن خلفه نحو: «لو كان إنسانا لكان حيوانا»، و يثبت إن لم يناف الأوّل و ناسبه إمّا بالأولى نحو: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه».

غيره حتّى يخلفه (لا إن خلفه، نحو: «لو كان إنساناً لكان حيواناً») فلاينتفي الجزاء حينئذ، لأنّه لايلزم من انتفاء الإنسان انتفاء الحيوان.

(و يثبت) أي يبقى الجزاء على حاله نفياً كان أو إثباتاً، أي يقرّره بحاله (إن لم يناف) ثبوت الجزاء و بقاءه على حاله نفي (الأوّل) أي الشرط (وناسبه) أي وناسب ثبوت الجزاء و بقاءه على حاله نفي الأوّل (إمّا بـ) الطريق (الأولى نحو: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»)، فيثبت «لم يعص» أي عدم العصيان عند نفي «لم يخف» أي الخوف بالطريق الأولى، لأنّه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى و قد ذكرنا في شرحنا على المطوّل في نفس المبحث ما يفيدك ها هنا فراجع إن شئت.

والغرض من الحديث على فرض صحّته إثبات كمال الحياء من الله لصهيب و إجلاله لله تعالى، بحيث ليس عدم المعصية منه معلولاً للخوف من النار، بل هو معلول للحياء من الله و إجلاله، و ذلک مستمرّ مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى الحياء والإجلال و إذا انضمّ إليهما الخوف يثبت عدم المعصية بالطريق الأولى.

و بعبارة أخرى الغرض من الحديث كون عدم المعصية منه لازم الوجود دائماً، والدليل على ذلک أنّ عدم المعصية إذا كان لازماً لعدم الخوف مع كونه بعيداً عادة فلزومه للخوف أولى و أنسب نظراً إلى العادة، فيلزم استمرار وجود عدم المعصية منه و ثبوته على كلّ تقدير، لأنّ النقيضين أي الخوف و عدمه لايرتفعان، و هو لازم لكلّ واحد منهما و هذا مثل قولک: «لو أهنتني لأكرمتک»، لأنّه إذا استلزم الإهانة الإكرام فكيف لايستلزمه نقيضها أعني الإكرام.

أو المساوي نحو: «لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلّت لي إنّها لابنة أخي من الرضاعة» أو إلّا دون كقولك: «لو انتفت أخوة الرضاع ما حلّت للنسب».

و من هذا القبيل أيضاً قوله ﷺ : «أكرم الضيف و لو كان كافراً»[١]، لأنّ إكرام الضيف إذا كان مطلوباً مع كونه كافراً فمع كونه مؤمناً مطلوب بالطريق الأولى فمطلوبيّة إكرام الضيف لازم الوجود دائماً، لأنّ النقيضين أي الكفر والإيمان لايرتفعان.

و من هذا القبيل أيضاً قوله تعالى: ﴿**وَ لَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ**﴾[٢] فعدم نفاد كلمات الله ثابت مع كون أشجار الأرض أقلاماً والبحار مداداً، فعدم نفادها مع عدم ما ذكر يثبت بالطريق الأولى.

و من هذا القبيل أيضاً قولك: «لو لم تكرمني لأثنيت عليك» و هو واضح، فظهر ممّا ذكرنا أنّه لا فرق في إفادة هذا المعنى بين كون الشرط والجزاء مثبتين أو منفيين أو أحدهما مثبتاً والآخر منفياً.

(أو) ناسب الأوّل بنحو (المساوي نحو) قوله ﷺ في درة بنت أمّ سلمة أمّ المؤمنين[٣] حين بلغه أنّ الناس يتحدّثون فيما بينهم أنّه ﷺ يريد أن ينكحها ظنّاً منهم أنّ حلّ نكاح الربيبة من خصائصه ﷺ : («لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلّت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة»[٤])، فإنّ حلّها له ﷺ منتف من وجهين؛ كونها ربيبته و كونها ابنة أخيه من الرضاع و هما متساويان في منع الحلّ، لأنّ المنع بكلّ واحد منهما منع سببيّ.

(أو) ناسب الأوّل بنحو (الأدون كقولك) في امرأة يظنّ الناس أنّك تنكحها: (« لو انتفت أخوّة الرضاع ما حلّت للنسب»)، فإنّ حلّها منتف من وجهين؛ أعني أخوّة الرضاع والنسب

---

١. جامع الأخبار للشعيري: ٨٤.

٢. لقمان: ٢٧.

٣. درّة بنت أبي سلمة بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومية. الإصابة في تمييز الصحابة: ٨/ ١٢٦.

٤. روي من طرق العامّة؛ انظر: الجامع لابن وهب: ٦٧١.

(و يقلّ إيلاؤها مستقبلا) معنى (لكن قبل) إذا ورد نحو:

و لو أنّ ليلى الأخيليّة سلّمت علىّ و دوني جندل و صفائح
لسلّمت تسليم البشاشة أوزقا إليها صدى من جانب القبر صائح

و مع امتناع أخوّة الرضاع يثبت أنّها أخت لک لأنّ نفي النفي إثبات، و عدم الحلّ لأخوّة الرضاع أدون من عدم الحلّ للنسب، و ذلک واضح.

(و يقلّ إيلاؤها مستقبلاً معنى)، لکونها للتعليق في الماضي فوقوع ماض مستقبل المعنى بعدها قليل، (لكن قبل إذا ورد نحو) قوله:

(و لو أنّ ليلى الأخيليّة سلّمت علىّ و دوني جندل و صفائح
لسلّمت تسليم البشاشة أوزقا إليها صدى من جانب القبر صائح)[1]

فورد في البيتين الشرط والجواب ما هو مستقبل المعنى، إذ المراد وقوعهما بعد موت الشاعر هذا، ولكن قال ابن الناظم ما هذا نصّه:

"و ذهب بعض النحويّين إلى أنّ «لو» كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل ... و عندي أنّ «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي و ما تمسّكوا به من قوله تعالى: ﴿**وَ لْيَخْشَ الَّذينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيْهِمْ**﴾[2] و قول الشاعر: «و لو أنّ ليلى الأخيليّة سلّمت» لا حجّة فيه، لصحّة حمله على المضيّ"[3] انتهى.

والمراد من قوله: «لصحّة حمله على المضيّ» أنّه يمكن تأويل الكلام بالمضيّ بأن يقال في البيت: «لو كانت فيما مضى سلّمت عليّ لسلّمت، لكنّها ما سلّمت فما سلّمت» تأمّل جيّداً.

---

١. البيتان لتوبة بن الحميّر؛ الحيوان: ٢/ ٤٠٨.
٢. النساء: ٩.
٣. شرح ابن الناظم: ٢٧٧؛ مع تصرّف يسير.

(و هي في الاختصاص بالفعل كإن لكن لو أنّ) بفتح الهمزة و تشديد النون (بها قد تقترن) نحو: لو أنّ زيدا قائم، و موضع أنّ حينئذ رفع مبتدأ عند سيبويه و فاعلا لثبت مقدّرا عند الزمخشريّ و يجب أن يكون حينئذ خبرها فعلا، و ردّه المصنّف لوروده اسما في قوله تعالى: ﴿وَ لَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلام﴾ و قول الشاعر: «لو أنّ حيّا مدرك الفلاح»

مدخول «لو»

(و هي) أي «لو» (في الاختصاص بالفعل كـ «إن») الشرطيّة، فيجب دخولها على الفعل لفظاً كالأمثلة المتقدّمة أو تقديراً، نحو: «لو زيداً ضربته ضربک» (لکن لو «أنّ» بفتح الهمزة و تشديد النون بها قد يقترن نحو: «لو أنّ زيداً قائم»؛ و موضع «أنّ») مع مدخولها (حينئذ رفع) عند الجميع حال كونها (مبتدأ عند سيبويه[1]) قال: ولا يحتاج إلى خبر، لاشتمال مدخولها على المسند والمسند إليه و قال بعض آخر: الخبر محذوف يقدّر مقدّماً أي «لو ثابت أنّ زيداً قائم» و قيل: يقدّر مؤخّراً أي «لو أنّ زيداً قائم ثابت»[2] (و) حال كونه (فاعلاً لـ «ثبت» مقدّراً عند الزمخشريّ[3]) أي «و لو ثبت أنّ زيداً قائم» (و يجب عنده) أي الزمخشريّ (أن يكون حينئذ خبرها فعلاً) ليكون عوضاً من الفعل المحذوف و مفسّراً له (و ردّه المصنّف) و غيره (لورودها) أي خبرها (اسماً في قوله تعالى: ﴿وَ لَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلام﴾[4])، إذ الخبر «أقلام» و هو اسم (و) في (قول الشاعر: «لو أنّ حيّاً مدرک الفلاح»[5])، إذ الخبر «مدرک» و هو اسم و إنّما كرّر المثال ردّاً على من زعم أنّ اشتراط كون الخبر فعلاً إنّما هو فيما كان الخبر مشتقّاً لا جامداً، لأنّ المثال الثاني مشتقّ و ليس بفعل.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. قاله ابن عصفور، انظر الأقوال في شرح التصريح: ٢/ ٤٢٣.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩١.

٤. لقمان: ٢٧.

٥. شطر من بيت للبيد بن ربيعة العامري؛ ديوان لبيد: ٣٠.

و غير ذلک.

و قال السيرافيّ[١]: "الذي عندي أنّه لايحتاج إلى تقدير الفعل، ولكن «أن» تقع نائبة عن الفعل الذی يجب وقوعه بعد «لو»، لأنّ خبر «أن» إذن فعل ينوب عن الفعل بعد «لو»، فإذا قلت: «لو أنّ زيداً جائني» فكأنّک قلت: «لو جائني زيد»، فخبرنا إن كانت مشتقّاً وجب أن يكون فعلاً ماضياً لا اسماً ليكون كالعوض عن الفعل و إن لم يكن مشتقاً جاز أن يكون اسماً للتعذّر"[٢] انتهى.

والمصنّف لم يشترط مجيء الفعل خبر «أنّ» و إن كان مشتقّاً.

والظاهر أنّ ذلک مبنيّ على ما يأتي في فصل «لولا» من كون «أنّ» مفسّراً للفعل المحذوف، لأنّها بمعنى «ثبت» و «تحقّق» و مع هذا كلّه لاشکّ في أنّ استعمال الفعل في خبر «أنّ» الواقعة بعد «لو» أكثر و إن لم يكن واجباً و إذا حصل الفعل فالأكثر كونه ماضياً لكونه كالعوض من شرط «لو» الذي هو الماضي، و به جاء القرآن، نحو: ﴿**وَ لَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا**﴾[٣] و نحو: ﴿**وَ لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا**﴾[٤] ونحو: ﴿**وَ لَوْ أَنَّا كَتَبْنا عَلَيْهِمْ**﴾[٥] و نحو: ﴿**وَ لَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ**﴾[٦] (و غير ذلک) من الآيات والأشعار.

و لايكون جواب «لو» اسميّة، لأنّ الاسميّة، تدلّ على الثبوت والاستقرار و جواب «لو» منتف و ممتنع في الغالب فلايتناسبان، و أمّا قوله تعالى: ﴿**وَ لَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ**

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.
٢. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٤٥٣. نقل مع التصرّف.
٣. البقرة: ١٠٣.
٤. الحجرات: ٥.
٥. النساء: ٦٦.
٦. نفس الآية.

(و إن مضارع) لفظا (تلاها صرفا إلى المضيّ) معنى (نحو: لو يفي كفى).

الله خَيْرٌ﴾[1] و نحوه فلتقدير القسم قبل «لو»، فيكون الاسميّة جواباً للقسم لتقدّمه و جواب «لو» محذوف، كما تقدّم[2] ذلك في قوله:

واحذف لدى اجتماع شرط و قسم　　　جواب ما أخّرت فهو ملتزم

و قال الزمخشريّ[3] في تفسيره: "إنّ الاسميّة في الآية جواب «لو»، قال: و إنّما جعل الجواب فيها اسميّة للدلالة على استقرار مضمون الجواب و دوامه"[4].

(و إن مضارع لفظاً تلاها) لم يجزم بها إلّا في الضرورة، لأنّها لكونها للتعليق في الماضي، تدخل على الماضي؛ والماضي مبنيّ والجزم من خواصّ المعرب، فلم تعمل الجزم.

هذا ولكن ذكر في المغني في الباب الثامن "أنّها قد تعطى حكم «إن» الشرطيّة فتجزم كقوله:

لو يشأ طار به ذو ميعة　　　لاحق الآطال نهد ذو خصل[5]

و قال بعضهم: إنّ الجزم مطّرد في بعض اللغات"[6] و (صرف) المضارع (إلى المضيّ) بأن يقال: إنّ المضارع مراد به الماضي (معنى نحو: «لو يفي) زيد (كفي») أي «لو وفى زيد فيما مضى كفي لكنّه لم يف فما كفي».

فائدة: قال بعض المحقّقين: "إنّ كلمة «لو» في نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين» ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضيّ ولا لقصد التعليق، بل هي مستعملة في تأكيد الحكم و لهذا يسمّونها في أمثال المقام حرف تأكيد، و كذلك كلمة «إن» في نحو: «أكرم الضيف و إن كان كافراً" انتهى.

---

١. البقرة: ١٠٣.
٢. الصفحة: ٥٥.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٩١.
٤. الكشّاف: ١/ ١٧٤. نقل مع تصرّف.
٥. البيت لامرأة من بني الحارث؛ شرح ديوان الحماسة: ٧٧٧.
٦. مغني اللبيب: ٣٥٧. مع تصرّف ظاهر.

(تتمّة): جواب لو إمّا ماض معنى ک «لو لم يخف الله لم يعصه»، أو وضعا و هو إمّا مثبت فاقترانه باللام نحو: ﴿وَ لَوْ عَلِمَ اللهُ فيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ﴾ أكثر من تركها نحو: ﴿لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا﴾ أو منفي بما فالأمر بالعكس نحو: ﴿وَ لَوْ شاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ أو «لو نعطى الخيار لما اقترفنا».

و نحن قد أشرنا إلى بعض ذلك فيما تقدّم، و أمّا الواو الداخلة عليهما في أمثال المقام، فقال بعضهم: إنّها للحال والعامل فيها ما تقدّمه من الكلام. و قال بعض آخر: إنّها للعطف على محذوف هو ضدّ الشرط المذكور أي «اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين» و «أكرم الضيف إن لم يكن كافراً و إن كان كافراً».

و قال بعض المحقّقين: إنّها اعتراضيّة والجملة الاعتراضيّة ما يتوسّط بين أجزاء الكلام متعلّقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات و قد تجيء بعد تمام الكلام كقوله ﷺ : «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»[1].

جواب «لو»

(**تتمّة:** جواب «لو» إمّا ماض معنى كـ «لو لم يخف الله لم يعصه»، أو) ماض (وضعاً و هو) أي الماضي وضعاً (إمّا مثبت فاقترانه باللام نحو: **﴿وَ لَوْ عَلِمَ اللهُ فيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ﴾**[2] أكثر من تركها نحو: **﴿لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا﴾**[3] أو منفيّ بـ «ما» فالأمر بالعكس نحو: **﴿وَ لَوْ شاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾**[4]) حيث ترك اللام في الجواب، لأنّ الترك أكثر، و نحو:

(ولو نعطى الخيار لما افترقنا) ولكن لاخيار مع الليالي[5]

---

١. الأمالي للشيخ الصدوق ؒ : ١٨٧.
٢. الأنفال: ٢٣.
٣. النساء: ٩.
٤. البقرة: ٢٥٣.
٥. البيت بلا نسبة.

....

فجيء في الجواب باللام و هو أقلّ، و إن وقعت «لو» مع «ما» في حيّزها صلة نحو: «جائني الذي لو ضربته شكرني» فترک اللام أيضاً أكثر، سواء كان الجزاء مثبتاً أو منفيّاً و ذلک للطول، و كذا إذا طال الشرط و متعلّقاته نحو: ﴿وَ لَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿ما نَفِدَتْ﴾[1] فتأمّل. و قد تقدّم آنفاً أنّ الجواب لايكون جملة اسميّة إلّا على رأي.

١. لقمان: ٢٧.

« أمّا، لولا، لوما، هلّا، ألّا، ألا»

فصل في (أمّا) بفتح الهمزة و التشديد (و لولا و لوما) و فيه هلّا و ألّا و ألا. (أمّا) .....

(فصل في «أمّا»)

أقسام «أمّا»

(بفتح الهمزة والتشديد) و قد يبدل ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف (و «لولا» و «لوما» و فيه) أي هذا الفصل («هلّا» و «ألّا») بتشديداللام فيهما (و «ألا») بتخفيفها.

(«أمّا») في كلام العرب على وجهين:

أحدهما: أن يكون مركبة من «أن» المصدريّة و «ما» الزائدة، و قد تقدّم[1] ذلك في باب الأفعال الناقصة في قول الناظم:

و بعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل أمّا أنت برّاً فاقترب

والثاني: أن يكون كلمة برأسها و هي على وجهين:

الأوّل: أن تكون للتفصيل غالباً نحو: «جائني القوم أمّا العلماء فأكرمتهم و أمّا الفسّاق فأهنتهم و أمّا التجّار فأعرضت عنهم» و هكذا، ففصّلت بها ما أجملته أوّلاً بقولك: «جائني القوم» و قد تجيء للاستيناف من غير أن يتقدّمها مجمل، و من ذلك «أمّا» الواقعة في أوائل الكتب والخطب و نحوهما، و متى كانت للتفصيل وجب تكرارها كما مثّلنا، و قد يستغنى عن التكرار بذكر قسم واحد إذا كان المذكور ضدّ الغير المذكور، لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ﴾[2] أي «و أمّا الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتّبعون المحكمات و يردّون المتشابهات إلى الله».

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٥.

٢. آل عمران: ٧.

كمهما بک من شيء) فهي نائبة عن حرف الشرط و فعله و لهذا لا يليها فعل (و فالتلو تلوها وجوبا ألفا) لأنّه مع ما قبله جواب الشرط و إنّما أخّرت ....

والثاني: أن يكون لتأكيد استلزام شيء لشيء، مثلاً إذا أردت الإخبار عن قيام زيد تقول «زيد قائم» فإذا قصدت تأكيده بمعنى أنّه لا محالة قائم و أنّ القيام لازم له حتماً و أنّه على عزيمة، قلت: «أمّا زيد فقائم».

و في هذا القسم معنى الشرط و من ثمّ قال: إنّها (كـ «مهما يک من شيء» فهي نائبة عن حرف الشرط) أي «مهما» بناء على كونها حرفاً، أو أطلق عليها الحرف مسامحة، (و فعله) أي «يک» بعبارة أخرى هي قائمة مقام «مهما» و شرطها لا أنّها بمعناها، لأنّها حرف والحرف لايصلح أن يكون بمعنى حرف أو اسم و فعل فتأمّل.

قيل: هذا أي نيابتها عنهما مذهب الجمهور. و قال بعضهم: إنّ أصلها «مهما» قلبت الهاء ألفاً ثمّ قدّمت لكونها في الجملة لصدر الكلام أي إذا كانت للاستفهام، و لأنّ الهاء من أقصى الحلق فلايناسبها الوسط ثمّ أدغم الميم في الميم و ردّ بأنّه لم يعهد في كلامهم تغيير الاسم بالإعلال حرفاً.

و قال بعض المحقّقين: "إنّ المراد من قولهم: إنّها كـ «مهما يک من شيء» بيان المعنى و أنّها تفيد لزوم ما بعد الفاء لما قبلها، لا أنّه كان في الأصل كذلک بل الأصل «إن يک من شيء» فحذف فعل الشرط فزيدت «ما» ثمّ أدغمت النون في الميم و فتحت الهمزة للتخفيف" انتهى.

(و لذا) أي لكونها نائبة عن حرف الشرط و فعله على مختار الشارح، أو لكون حذف فعلها واجباً كما اختاره بعض، أو لتقدّم بعض أجزاء الشرط على الفاء عوضاً عن فعل الشرط المحذوف (لايليها فعل) آخر غير المحذوف.

الفاصل بين أمّا و الفاء

(وفاء لتلو تلوها وجوباً ألف، لأنه) أي تلو التلو (مع ما قبله) أي مع التلو جملة اسميّة (جواب الشرط) و قد تقدّم أنّ الاسميّة إذا وقعت جواباً يجب في أوّله الفاء، (و إنّما أخّرت) الفاء هنا

إليه كراهة أن يوالي بين لفظي الشرط و الجزاء، نحو: «أمّا قائم فزيد» و «أمّا زيد فقائم» و «أمّا زيدا فأكرم» ....

(إليه) أي إلى تلو التلو ولم تدخل على التلو مع كونه في بعض الصور أوّل الجزاء (كراهة أن يوالي بين لفظي) حرف (الشرط) أعني «أمّا» (و) حرف (الجزاء) أعني الفاء، والتلو الفاصل بين «أمّا» والفاء أحد أمور ستّة:

الأوّل: الخبر المقدّم، سواء كان غير ظرف (نحو: «أمّا قائم فزيد») أو كان ظرفاً نحو: «أمّا في الدار فزيد».

(و) الثاني: المبتدأ نحو: («أمّا زيد فقائم») و منه قوله تعالى: ﴿**أَمَّا السَّفِينَةُ فَكانَتْ لِمَساكِين**... **وَ أَمَّا الْغُلامُ** ... **وَ أَمَّا الْجِدارُ**﴾[1] الآيات، و قوله: ﴿**فَأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا**﴾[2] الآية.

الثالث: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، سواء كان ذلک الاسم مفعولاً به نحو: («و أمّا زيداً فأكرم») و منه قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْيَتيمَ فَلا تَقْهَر**﴾[3] الآيات، أو غيره من المعمولات كالحال نحو: «أمّا ماشياً فأنا زائر» والمفعول المطلق نحو: «و أمّا ضرباً شديداً فأنا ضارب» والمفعول له نحو: «أمّا تأديباً فأنا ضارب زيداً» و لايستنكر عمل ما بعد الفاء فيما قبلها و إن كان ذلک ممتنعاً في غير هذا الموضع، لأنّ تقديم المعمولات المذكورة لأجل أغراض مهمّة:

منها: قيامها مقام الشرط المحذوف وجوباً فحصل به ما هو المتعارف بل الواجب عندهم من إشغال حيّز واجب الحذف بشيء يقوم مقامه كما تقدّم ذلک في باب المبتدأ والخبر.

و منها: بقاء الفاء متوسّطة بين أثناء الكلام كما هو حقّها ولو لم يقدّم تلک المعمولات لوقعت الفاء في أوّل الجزاء متصلة بحرف الشرط، و هو خلاف وضعها فيجب إبقاؤها على ماهو حقّها بقدر الإمكان.

---

١. الكهف: ٧٩ ـ ٨٢.

٢. البقرة: ٢٦.

٣. الضحى: ٩.

....

و منها: وقوع الفاء بين اللازم والملزوم دلالة على أنّ ما بعدها لازم لما قبلها، فيحصل بذلك الغرض المهمّ من الكلام أعني تأكيد لزوم شيء لشيء كما تقدّم آنفاً.

و منها: التخفيف بحذف فعل الشرط أعني «يكن من شيء».

و قال بعضهم: العامل في تلك المعمولات المتقدّمة محذوف مطلقاً أي سواء كان غير الفاء مانع آخر يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها أو لا، و يقدّر العامل المحذوف بمناسبة المقام ففي نحو: «أمّا زيد فقائم» يقدّر «أمّا ذكر زيد فهو قائم» و في نحو: «أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق» يقدّر «أمّا ذكرت يوم الجمعة».

و ردّ ذلک بأنّه لو كان كذلک لجاز النصب في نحو: «أمّا زيد فقائم» على تقدير «أمّا ذكرت زيداً فهو قائم» ولا يجوز اتفاقاً و لجاز الرفع في المثال الآخر بتقدير «يذكر» على صيغة المجهول، ولا يجوز إلّا بتأويل بعيد و هو تقدير العائد أي «منطلق فيه».

و إنّما قال ذلک البعض بهذا المذهب نظراً إلى أنّ ما بعد الفاء لايعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء، إلّا إذا كان المبتدأ موصولاً صلته فعل أو ظرف أو نكرة موصوف بهما ولكن غفل عن أنّ التقديم في المقام للأغراض المهمّة المذكورة.

و فصّل بعض آخر فقال: إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدّر كـ «إن» الشرطيّة و «ما» النافية أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل نعتاً و معموله قبل منعوته، نحو: «أمّا زيداً فأنا رجل ضارب» أو كون المعمول تميّزاً و عامله اسم تامّ نحو: «أمّا درهماً فعندي عشرون» أو كون العامل مع نون التأكيد نحو: «أمّا زيد فلأضربنّ» أو صلة لحرف مصدريّ نحو: «أمّا القميص فأن تلبس خير لک» فإن لم يكن أحدها فالعمل لما بعد الفاء، و إن كانت بعد الفاء أحد هذه الموانع فالعامل هو المقدّر.

و ردّ هذا أيضاً بأنّه إذا جاز التقديم للأغراض المذكورة مع المانع الواحد أعني الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين و أكثر، لأنّ الغرض مهم فيجوز لتحصيله إلغاء مانعين فصاعداً والدليل

«أمّا عمراً فأعرض عنه».

على ذلک امتناع النصب في نحو «أمّا زيد فإنّه قائم» ولو كان معمول مقدّر لم يمتنع تقدير ناصب نحو «ذكرت» و نحوه و قد تبيّن ممّا ذكر أنّ مثل هذا التقديم لايفيد الحصر، لأنّ قولهم: «تقديم ما حقّه التأخير يفيد الحصر» فيما كان التقديم لذلک لا لغرض آخر مثل المقام.[١]

(و) الرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء نحو: («أمّا عمراً فأعرض عنه») و نحو: «و أمّا زيداً فاضربه»، و منه **﴿وَ أَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَاهُمْ﴾**[٢] على قراءة النصب[٣]، و يجب تقدير العامل بعد الفاء و قبل ما دخلت عليه، لأنّه قد تقدّم آنفاً أنّ «أمّا» نائبة عن الفعل فكأنّها فعل والفعل لايقع بعد الفعل و أمّا نحو: «زيد كان يفعل» ففي «كان» ضمير فاصل في التقدير، و كذلک «ليس خلق الله مثله» إن قلنا: إنّ «ليس» فعل، و إلّا فلا إشكال و كذا إن قلنا: إنّه فعل يشبه الحرف و قيل: ذلک لوجوب فاصل بين «أمّا» والفاء[٤].

الخامس: الجملة الشرطيّة و هي من أجزاء جواب «أمّا» نحو قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَ رَيْحانٌ وَ جَنَّةُ نَعيم﴾**[٥] أي «مهما يكن من شيء فإن كان المتوفّى من المقرّبين فله روح و ريحان و جنّة نعيم».

واختلف في الجواب المذكور في الكلام فقال جمع من المحقّقين: إنّه جواب «أمّا» استغني به عن جواب «إن» الشرطيّة[٦]، والدليل على أنّه ليس جواب «إن» الشرطيّة عدم جواز «أمّا إن جئتني أكرمک» بجزم الجواب و وجوب أن يقال: «أمّا إن جئتني فأكرمک» برفع الجواب مع

١. انظر أقوال هذا البحث في الفوائد الضيائيّة: ٢٨٨ ـ ٢٨٩ شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

٢. فصّلت: ١٧.

٣. انظر: مغني اللبيب: ٨٢.

٤. انظر: مغني اللبيب: ٨٣.

٥. الواقعة: ٨٨ و ٨٩.

٦. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٤٧.

....

دخول الفاء عليه، فعدم جواز الجزم و وجوب الرفع و دخول الفاء دليل على كون الجواب جواب «أمّا»، لأنّ الفاء لم يجب إذا كان الجواب مضارعاً إلّا في جواب «أمّا» و كذلك الرفع، و إنّما لم يجز جزم جواب «أمّا» و إن كان مضارعاً، لأنّه لمّا وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط.

واستدلّ بعضهم لكون الجواب جواب «أمّا» بوجهين آخرين:

أحدهما أنّ القاعدة إنّه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلّا جواب واحد فإنّه يجعل لأوّلهما.

الثاني: أنّ شرط «أمّا» قد حذف، فلو حذف جوابها أيضاً لحصل من ذلك إجحاف بها.

و قال بعض آخر: إنّ الجواب جواب «إن» الشرطيّة و مجموع الشرط والجزاء جواب لـ «أمّا»، والأصل «فأمّا فإن كان من المقرّبين» قدّم الشرط وحده على الفاء للفصل فالتقت فاءان فحذف الثانية أي الفاء الداخلة على جواب «إن» الشرطيّة، فبقيت الفاء اللازمة لتلو «أمّا».

و قال بعض آخر: "إنّ الجواب المذكور في الكلام لـ «أمّا» و «إن» الشرطيّة، والأصل «مهما يكن من شيء فإن كان من المقرّبين فروح»، ثمّ أنيب «أمّا» مناب «مهما» والفعل الذي بعدها فصار «أمّا فإن كان من المقرّبين فروح»، قدّمت «إن» الشرطيّة والفعل الذي بعدها على الفاء فصار «أمّا إن كان من المقرّبين فروح» فالتقت فاءان فأغنت إحداهما عن الأخرى" انتهى، فإذن في المسألة ثلاثة مذاهب[1].

السادس: ظرف معمول لـ «أمّا» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو: «أمّا يوم الجمعة فإنّي ذاهب» و «أمّا في الدار فزيد جالس» هذا، ولكن قد تقدّم في الثالث تفصيل الأقوال في المعمول المتقدّم، و كان فيها قول بأنّ العامل في مثل المقام ما بعد الفاء فراجع.

---

١. انظر الأقوال في الحدائق النديّة: ٢/ ٥٨١.

(و حذف ذي الفاعل في نثر إذا لم يک قول معها قد نبذا) أي حذف كقوله ﷺ : «أمّا بعد، ما بال رجال» فإن كان معها قول، و حذف جاز حذف الفاء، بل وجب، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ أي فيقال لهم: أكفرتم؟.

حذف ذي الفاء

(و حذف ذي الفاء) لايجوز إلّا في الضرورة و (شذّ) حذفها (في نثر إذا لم يک قول معها قد نبذ أي حذف كقوله ﷺ : «أمّا بعد ما بال رجال) يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»[1] و قد تقدّم منا إشكال في التمسک بالروايات في إثبات القواعد إذا لم يكن صدوره من المعصوم قطعيّاً.

(فإن كان معها قول وحذف جاز حذف الفاء) في السعة أيضاً (بل وجب)، لئلّا يلزم المثل السائر «صلت على الأسد و بلت عن النقد» لكون الفعل ركناً و عمدة بخلاف الحرف، (كقوله تعالى: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾**[2] أي «فيقال لهم: أكفرتم»).

و قال بعضهم: حذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف و ربّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً كالحاجّ عن غيره يصلّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلّى أحد من غيره ابتداء لم يصحّ[3].

واستشكل في هذا التعليل بعض المحقّقين فقال: الأولى أن يعلّل بمسألة النسبة إلى وزن «فعيلة»، فإنّه يحذف منه الياء تبعاً للتاء فيقال في النسبة إلى «حنيفة» مثلاً: «حنفيّ» بخلاف وزن «فعيل»، فإنّه لايحذف الياء منه في النسبة كما يأتي[4] في باب النسبة في قوله:

و «فَعَليّ» في «فَعِيلة» التزم   و «فُعَليّ» في «فُعَيلة» حتم

---

١. نقل من طرق العامّة؛ صحيح البخاري: ٣/ ٧٣.

٢. آل عمران: ١٠٦.

٣. مغني اللبيب: ٨٠.

٤. الصفحة: ٢٤٠.

و تنظر في ذلک بعض المحقّقين بأنّه لانسلم أنّ الياء حذفت تبعاً للتاء لم لايجوز أن يكون حذفتا معاً من غير أن يتبع إحداهما الأخرى.

حذف أمّا

و قد يحذف «أمّا» و يبقى الفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَ رَبَّكَ فَكَبِّرْ وَ ثِيابَكَ فَطَهِّرْ وَ الرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[١] و يطّرد ذلک إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً و ما قبلها منصوباً به أو بمفسّر به، لأنّ الأمر لإلزام الفعل لفاعله والنهي لإلزام ترک الفعل لفاعله فناسبا إلزام الفعل أو ترکه لمفعوله، و ذلک بأن يقدّر «أمّا» قبل المفعول و تدخل الفاء على الأمر والنهي لتدلّ على أنّ ما قبلها ملزوم لما بعدها، و أمّا ما وقع في أوائل الكتب من قولهم: «و بعد فإنّ» إلخ فهو من كلام المولدين. و قيل في توجيه ذلک: إنّ الفاء على توهّم «أمّا» أو تقديرها[٢]، و أمّا قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾[٣] و قوله: ﴿وَ إِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَ ما يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ فَأْوُوا﴾[٤] و قوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ تابَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[٥] فليس من هذا الباب بل من إجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما قيل ذلک في نحو: «زيد حين ألقاه فأنا أكرمه» و ذلک مطّرد في «إذ».

و إنّما جاز إعمال المستقبل الذي هو «فسيقولون» و «فأووا» و «فأقيموا» في الظروف الماضية التي هي «إذ» و إن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالاً، لأنّ هذه الأفعال المستقبلة لمّا كان المقصود منها الملازمة فكأنّها وقعت في الأزمنة الماضية و صارت لازمة لها و ذلک لقصد المبالغة في اللزوم.

١. المدّثر: ٣ـ٥.

٢. تاج العروس: ١/ ٧٤.

٣. الأحقاف: ١١.

٤. الكهف: ١٦.

٥. المجادلة: ١٣.

....

ما يقع بعد «أمّا» و ما لا يقع

ولا يقع بين «أمّا» والفاء جملة تامّة مستقلّة نحو: «أمّا زيد قائم فعمرو جالس»، لأنّ الواقع بينهما كما أشير سابقاًجزء الجزاء المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمّنه ما بعد الفاء فلايكون جملة مستقلّة.

و قد يقع بعد «أمّا» ما يتكرّر ذكره، و ذلك إمّا مصدر مكرّر ضمناً بعد الفاء بأن يذكر بعدها ما يشتقّ من ذلك المصدر كما تقدّم في باب الحال، نحو: «أمّا علماً فعالم» و إمّا صفة يكرّر لفظها بعد الفاء نحو: «أمّا عالماً فعالم» و إمّا غيرهما نحو: «أمّا العبيد فذو عبيد» و «أمّا زيد فقد قام زيد» فالمنكّر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيّين نصبهما والمختار عند بني تميم أيضاً ذلك، لكن لا على حدّ الوجوب، والمعرّف من المصدر يجوز فيه النصب والرفع عند الجميع كما أنّ المعرّف من الوصف يجب رفعه عند الجميع، و أمّا غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرّفاً كان أو منكّراً، و حكى بعضهم عن بعض العرب نصبه[١].

قال ابن هشام[٢]: "إنّه سمع «أمّا العبيد فذو عبيد» بالنصب و «أمّا قريشاً فأنا أفضلها»"[٣] انتهى.

لكن نقل عن بعض النحويّين إنّه قال[٤]: إنّ هذه اللغة خبيثة قليلة و مع ذلك لايجوز ذلك، إلّا إذا كان غير معرّف ليكون حالاً، و أمّا إذا كان معرّفاً فلايجوز فيه إلّا الرفع والرفع في الجميع على الابتداء عند الجميع، والخبر ما بعد الفاء وحده أو مع تقدير مبتدأ.

---

١. انظر الأقوال في شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. مغني اللبيب: ٨٣.

٤. أراد سيبويه؛ انظر شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٤٧٤.

و أمّا النصب ففي الصفة على أنّه حال ممّا بعد الفاء، و في المصدر المعرّف على أنّه مفعول مطلق له و في المنكّر على أنّه حال أو مفعول مطلق له، و أمّا غير المصدر والوصف فقد تقدّم أن المعرّف منه لايجوز فيه إلّا الرفع إلّا في لغة خبيثة و ذلک إذا كان غير معيّن، نحو: «أمّا العبيد» إذا كان المراد عبيداً غير معيّنين، فالنصب حينئذ على الحال كما في «الجماء الغفير» أمّا إذا كان المراد عبيداً معيّنين فالنصب على أنّه مفعول به لما بعد الفاء، لأنّ «ذو عبيد» بمعنى «تملّكهم» على ما قاله بعض المحقّقين، أو مفعول به لما ناب عنه «أمّا» على ما قاله ابن هشام، و هذا نصّه:

"تنبيهان والأوّل: إنّه سمع «أمّا العبيد فذو عبيد» بالنصب و «أمّا قريشاً فأنا أفضلها» و فيه عندي دليل على أمور:

أحدهما: إنّه لايلزم أن يقدّر «مهما يكن من شيء»، بل يجوز أن يقدّر غيره ممّا يليق بالمحلّ، إذ التقدير هنا «مهما ذكرت»، و على ذلک يتخرّج قولهم: «أمّا العلم فعالم» و «أمّا علماً فعالم» فهو أحسن ممّا قيل: إنّه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لأجله إن كان معرّفاً أو حال إن كان منكّراً"[1] انتهى.

و هذه الأمثلة إنّما يقال إذا ادعى شخص لنفسه ثبوت أمور متعدّدة أو يدعى له ذلک، كما يدّعي و يقول: «أنا عادل و عالم» فيسلم السامع بعض الدعاوي و يدفع بعضها، فيقول: «أمّا عادلاً فلست بعادل و أمّا عالماً فعالم» والتقدير «إن يكن شيء فأنت عالم عالماً» أي أنت عالم حقيقة حين كنت عالماً صورة في زيّ العلماء، فـ «عالماً» حال لما بعد الفاء.

أقسام لولا

(لولا) على أربعة أوجه:

---

١. مغني اللبيب: ٨٣.

(و لوما يلزمان الابتدا) أي المبتدأ فلا يقع بعدهما غيره و يجب حذف خبره كما تقدّم.

الأوّل: أن تكون للتحضيض والعرض و قد تقدّم الفرق بينهما في باب إعراب الفعل[١]، و هذه تختصّ بالدخول على المضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿**لَوْ لا تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ**﴾[٢]، و سيأتي تصريحه بهذا الوجه عن قريب.

الثاني: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختصّ بالماضي؛ نحو: ﴿**فَلَوْ لا نَصَرَهُمُ الَّذينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ الله قُرْباناً آلِهَةً**﴾[٣].

الثالث: أن تكون للاستفهام قاله بعضهم[٤] واستشهد بقوله تعالى: ﴿**لَوْ لا أَخَّرْتَني إِلى أَجَلٍ قَريب**﴾[٥] و قوله: ﴿**لَوْ لا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ**﴾[٦] و أنكر هذا الوجه بعض آخر[٧] و قال: الظاهر أنّها في الآية الأولى للعرض و في الثانية للتوبيخ والتنديم.

والرابع: أن تكون لربط امتناع جملة فعليّة بوجود جملة اسميّة و هذه هي التي تقدّم[٨] في باب المبتدأ والخبر في قوله:

و بعد «لولا» غالباً حذف الخبر　　　حتم و في نصّ يمين ذا اشتهر

(و) قد تقدّم هناك أيضاً أنّ («لوما») مثله في هذا المعنى، و إذا كانتا بهذا المعنى فهما (يلزمان الابتداء أي المبتدأ فلايقع بعدهما غيره و يجب حذف خبره كما تقدّم) ذلك هناك مشروحاً، هذا رأي جماعة و قال بعضهم: «لولا» هي الرّافعة للاسم الذي بعدها، لاختصاصها بالأسماء

---

١. الصفحة: ١٥.
٢. النمل: ٤٦.
٣. الأحقاف: ٢٨.
٤. قاله الهرويّ؛ مغني اللبيب: ٣٦٢.
٥. المنافقون: ١٠.
٦. الفرقان: ٧.
٧. ابن هشام في مغني اللبيب: ٣٦٢.
٨. الجزء الأوّل، الصفحة:٣٠٧.

(إذا امتناعا) من حصول شيء (بوجود) لشيء (عقدا) نحو: ﴿لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِين﴾

كسائر العوامل فهي على هذا من النواسخ التي ترفع الجزئين و هو غريب فتأمّل، أو نائبة عن الفعل كحروف النداء، لأنّها بمعنى «لو لم يوجد» أو «لو انعدم». و قال بعض آخر: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر.[١]

قال بعض المحقّقين: هذا القول أقرب، و ذلك لأنّ الظاهر أنّها «لو» التي تفيد بامتناع الأوّل امتناع الثاني كما تقدّم مفصّلاً دخلت على «لا» فتكون لازمة الفعل، لكونها حرف شرط فهي باقية مع دخولها على «لا» على حالها الأولى فتقتضي الفعل، و معناها مع «لا» أيضاً باق على ما كان عليه كما يبقى مع غير «لا» من حروف النفي.

و ردّ هذا القول جماعة فقالوا «لولا» هذه كلمة بنفسها و ليست «لو» التي دخلت على «لا»، لأنّ «لو» إذا أضمر بعدها فعل وجوباً فلابدّ من الإتيان بمفسّر، والمفسّر إمّا فعل صريح كما تقدّم في قول الأخفش[٢] من أنّه يجب كون الخبر فعلاً، أو حرف يؤدّي معنى الفعل مثل «إن» الموضوعة للتأكيد والتحقيق، لأنّها بمعنى «ثبت» و «تحقّق» و ليس بعد «لولا» مفّسر، و أيضاً لفظة «لا» لاتدلّ على الماضي في غير الدعاء و جواب القسم إلّا مكرّراً في الأغلب، ولا تكرير بعد «لولا»، و قد تقدّم فيما سبق في «لو» ما يفيدك هنا فراجع.

و كيف كان فلزومها الابتداء إنّما هو (إذا امتناعاً من حصول شيء) أعني الجزاء (بوجود لشيء) أعني المبتدأ بعدهما (عقداً نحو: ﴿لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِين﴾[٣]) حيث امتنع كون المتكلّمين بهذا الكلام مؤمنين لوجود المخاطبين منعهم عن اتباع الحقّ فتأمّل.

١. انظر: مغني اللبيب: ٣٥٩.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.
٣. سبأ: ٣١.

(و بهما التحضيض) و هو طلب بإزعاج (مز و هلّا) مثلهما في إفادة التحضيض و كذا (ألّا) بالتشديد، و أمّا (ألا) بالتخفيف فهي ....

هلّا، ألّا، ألا

(و بهما) أي بـ«لولا» و «لوما» (التحضيض و هو) كما تقدّم (طلب بإزعاج مز) و قد تقدّم آنفاً أنّهما بهذا المعنى تختصّان بالمضارع، أو ما في تأويله فلاتدخلان على الجملة الاسميّة، (و «هلّا») بالتشديد (مثلهما في إفادة التحضيض و كذا «ألّا» بالتشديد) و فتح الهمزة، (و أمّا «ألا» بالتخفيف فهي) على خمسة أوجه:

الأوّل: أن تكون للتنبيه، فتدلّ على تحقّق ما بعدها و تدخل على الجملتين، نحو: **﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ﴾**[1] و تسمّى حرف استفتاح أيضاً.

الثاني: أن تكون للتوبيخ والإنكار كقوله:

ألا طعان إلّا فرسان عادية   إلّا تجشؤكم حول التنانير[2]

و نحو:

ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته   و آذنت بمشيب بعده هرم[3]

الثالث التمنّي كقوله:

ألا عمر ولّي مستطاع رجوعه   فيرأب ما أثأت يد الغفلات[4]

و لهذا نصب «يرأب»، لأنّه جواب تمنّ مقرون بالفاء.

الرابع: الاستفهام عن النفي كقوله:

---

١. البقرة: ١٣.

٢. البيت لحسّان بن ثابت؛ الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٠٦.

٣. البيت بلا نسبة في الكتب.

٤. البيت بلا نسبة في الكتب.

للعرض كما قال في شرح الكافية و هي مثل ما تقدّم فيما ذكره بقوله و (أولينها الفعلا) وجوبا نحو: ﴿لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَة﴾ ﴿لَوْ ما تَأْتينا بِالْمَلائِكَةِ﴾، (و قد يليها اسم) فيجب أن يكون (بفعل مضمر علّق) نحو: «فهلّا بكرا تلاعبها» أي فهلّا تزوّجت.

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد   إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي [1]

و هذه الأقسام الأربعة مختصّة بالدخول على الجملة الاسميّة، و قد تقدّم بعض أحكامها في باب «لا» التي لنفي الجنس فراجع.

والخامس: أن تكون (للعرض كما قال) المصنّف (في شرح الكافية[2]) و للتحضيض أيضاً كما قال غيره (و هي) أي «ألا» بالتخفيف إذا كان على الوجه الخامس (مثل ما تقدّم) أي مثل «ألّا» و «هلّا» بالتشديد (فيما ذكره بقوله: «و أولينها الفعل وجوباً») يعني تختّص بالجملة الفعليّة التي فعلها مضارع لفظاً أو بتأويله، (نحو: ﴿لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَة﴾[3])، نحو: (﴿لَوْ ما تَأْتينا بِالْمَلائِكَةِ﴾[4]) ونحو: ﴿أَ لا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾[5]، (و قد يليها) أي هذه الثلاثة (اسم فيجب أن يكون بفعل مضمر) أي مقدّر (علّق) نحو: «ألّا زيداً ضربته فيتأدب» و (نحو: «فهلّا بِكراً تلاعبها» أي «فهلّا تزوّجت») هذا جزء خبر قرينة تقدير هذا الفعل ما قبله ففي سنن النسائيّ باب نكاح الأبكار عن جابر قال: "«تزوّجت فأتيت النبي ﷺ فقال: «أ تزوّجت يا جابر» قلت: نعم، قال: «بكراً أم ثيّباً» فقلت: ثيّباً قال: «فهلّا بكراً تلاعبها و تلاعبك»"[6] و عنه أيضاً قال: "لقيني رسول الله ﷺ فقال: «يا جابر هل أصبت امرأة بعدي» قلت: نعم يا رسول الله،

---

١. البيت لقيس بن الملوح؛ شرح التصريح: ١/ ٣٥٣.
٢. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٥٥.
٣. الفرقان: ٢١.
٤. الحجر: ٧.
٥. النور: ٢٢.
٦. سنن النسائيّ: ٦/ ٦١.

«ألا رجلا جزاه الله خيرا» أي تروونني، كما قال الخليل، (أو بظاهر مؤخّر) نحو: ﴿وَ لَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾.

قال: «أ بكراً أم أيّماً» قلت: أيّماً، قال: «فهلّا بكراً تلاعبك»"[١] قال السندي في الحاشية: قوله: «فهلّا بكراً» أي «فهلّا تزوّجت بكراً»، قوله: «تلاعبها و تلاعبک» تعليل للترغيب في البكر، سواء كانت الجملة مستأنفة كما هو الظاهر أو صفة لـ «بكر» أي ليكون بينكما كمال التألّف، فإنّ الثيّب قد تكون معلّقة القلب بالسابق، و قوله: «بعدي» أي «بعد غيبتي عنک»، قوله «أيّماً» بالتشديد أي «ثيّباً» انتهى هذا، فلا وجه لما في بعض الحواشي هاهنا، و نحو قول الشاعر:

(ألا رجلاً جزاه الله خيراً) يدلّ على محصّلة تبيت [٢]

(أي «تروونني) رجلاً» (كما قال الخليل[٣]).

و قال بعض آخر: إنّه محذوف على شريطة التفسير أي «ألا جزى الله رجلاً جزاه الله خيراً» و «ألا» على هذا للتنبيه. و قال بعض آخر: إنّ «ألا» للتمنّي ونون الاسم للضرورة، و عليه فلا شاهد في البيت[٤].

(أو) علّق الاسم بعدها (بظاهر مؤخّر نحو: ﴿وَ لَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾[٥]) فـ «إذ» ظرف متعلّق بـ «قلتم» أي «لولا قلتم إذ سمعتموه».

---

١. المصدر السابق.
٢. البيت لعمرو بن قعاس المرادي؛ خزانة الأدب: ٣/ ٥٣.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٥.
٤. انظر القولين في مغني اللبيب: ٩٨.
٥. النور: ١٦.

باب الإخبار بالذي و الألف و اللام

هذا باب (الإخبار بالذي) و فروعه (و الألف و اللام) الموصولة؛ و هو عند النحويّين كمسائل التمرين عند الصرفيّين.

(هذا باب الإخبار بـ «الذي»)
(و فروعه والألف واللام الموصولة)

التبيين

(و هو عند النحويين كمسائل التمرين عند الصرفيّين)، والمقصود من وضع باب التمرين في العلمين تمرين المتعلّم فيما تعلّمه في بعض أبواب كلّ من العلمين من المسائل المختلفة و تذكيره إياها.

مثلاً يسأل في علم الصرف أنّه كيف يبنى من «باع» و «قال» و «عمل» على وزن «عسل»، فيجاب بأنّه يبنى منها «بنيع» و «قنول» و «عنمل» بإظهار النون فيها للالتباس بفعل بتضعيف العين أو أدغم النون فيما بعدها، فيتذكّر المتعلّم أنّه لايدغم من الحروف المتقاربة المخرج في كلمة إذا يؤدّي إلى اللبس.

و يسأل أنّه كيف يبنى من «دعا» على وزن «اسم»، فيجاب بأنّه يبنى «دعو» بكسر الدال و سكون العين إن قلنا: إنّ أصله «سمو» بكسر السين و سكون الميم، أو «دعو» بضمّ الدال والسكون إن قلنا: إنّ أصله «سمو» بضمّ السين والسكون، فلايحذف من «دعا» شيء إن حذف من الاسم عجزه و أسكن فاؤه و زيد فيه همزة الوصل لذلک، لأنّ ذلک كلّها على خلاف القياس، فيتذكّر بذلک المتعلّم أنّ ما كان على خلاف القياس يقتصر فيه على موضع وروده ولايجري في غيره.

هذا في علم الصرف، و أمّا في علم النحو فكتذكير المتعلّم بأنّ الحال والتميّز لايجوز تعريفهما و ضمير الشأن و أسماء الاستفهام يجب تصديرهما و نحو ذلک ممّا يأتي تفصيله.

(ما قيل أخبر عنه بالذي) ليس على ظاهره بل مؤوّل فإنّه (خبر) مؤخّر وجوبا (عن الذي) حال كونه (مبتدأ قبل استقر) و سوّغ ذلک الإطلاق كونه في المعنى مخبرا عنه. (و ما سواهما) في الجملة (فوسّطه) بينهما (صلة) للذي (عائدها خلف معطي التكملة) أي الخبر (نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان) فابتدأته بموصول و أخّرت زيدا في التركيب و رفعته على أنّه خبر و وسّطت بينهما بـ «ضربت» صلة الذي و جعلت العائد خلف زيد الخبر متّصلا بـ «ضربت» (فادر المأخذا) و قس.

الإخبار بـ «الذي»

(ما قيل أخبر عنه بـ «الذي») كأن يقول المعلّم للمتعلّم ليدربه و يجربه أخبر عن «زيداً» في قولک «ضربت زيداً» بـ «الذي» فظاهره أنّه يأمر المتعلّم أن يجعل «زيداً» مبتدأ بقرينة «عن» و «الذي» خبراً بقرينة الباء لكنّه (ليس على ظاهره بل هو مؤوّل، فإنّه) أي مدخول «عن» أي «زيداً» في المثال في الجواب (خبر مؤخّر وجوباً عن «الذي» حال كونه) أي «الذي» في الجواب (مبتدأ قبل) أي في أوّل الجواب (استقرّ) فالباء الداخلة في كلام المعلّم على «الذي» للاستعانة، كما في قولک: «كتبت بالقلم» كما أنّ «عن» الداخلة على الضمير بمعنى باء السببيّة.

(و سوّغ ذلک الإطلاق) أي إطلاق المخبر عنه على ما يجعل خبراً كـ «زيداً» في المثال (كونه في المعنى) أي في الحقيقة (مخبراً عنه) كما يأتي بيانه فى بيان المثال، (و ما سواهما أي) سوى «الذي» و «زيداً» (ممّا في الجملة فوسّطه بينهما صلة لـ «الذي») بلا تغيير شيء منها، و يكون (عائدها خلف) «زيداً» الذي صار في الجواب (معطي التكملة أي الخبر نحو) أن يقول المتعلّم في الجواب («الذي ضربته زيد فذا ضربت زيداً كان» فابتدأته) أي «ضربت زيداً» أيّها المتعلّم (بموصول) و هو «الذي» (و أخّرت «زيداً» في التركيب) الذي أجبت به المعلّم (و رفعته على أنّه خبر و وّسطت بينهما) أي بين «الذي» و «زيداً» بعد رفعه (بـ «ضربت») لأجل كونه (صلة لـ «الذي») و جعلت العائد خلفاً لـ «زيد» الخبر) حال كونه (متّصلاً بـ «ضربت» فادر المأخذ) أي تعلّم طريق الجواب (وقس).

(و باللذين و الذين و التي أخبر مراعيا) في الضمير (وفاق المثبت) أي المخبر عنه في المعنى نحو: «اللذان بلّغت منهما إلى العمرين رسالة الزيدان» ....

والفرق بين الجملة الأولى أعني «ضربت زيداً» والجملة الثانية أعني «الذي ضربته زيد» مع كون مفادهما واحداً، و هو الإخبار عن مضروبيّة «زيد» لكنّ الأولى تستعمل في مقامين:

الأوّل: فيما لا يعرف المخاطب أنّ لک مضروباً في الدنيا.

والثاني: فيما يعرف المخاطب أنّ لک مضروباً، لكنّه لايعرفه بشخصه.

و أمّا الثانية فلاتستعمل إلّا في المقام الثاني، لأنّ مضمون الصلة يجب أن يكون معلوماً للمخاطب ولو من وجه.

قال التفتازانيّ[1]: "وضع الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم حاصل له، فلذا كانت الموصولات معارف"[2] انتهى.

و إنّما اختاروا الإخبار «الذي» و فروعه دون «من» و «ما» و سائر الموصولات، لأنّه أمّ الباب و أكثر استعمالاً، ولا يكون إلّا موصولاً و أمّا الألف واللام فاختاروه أيضاً لكثرة التغيير معه بسبک الفعل اسم فاعل أو مفعول و إبراز الضمير كما يأتي تفصيله فيحصل للمتعلّم دراية في الصناعة.

الإخبار بفروع «الذي»

(و بـ «اللذين») إذا كان المخبر عنه في المعنى تثنية، (و «الذين») إذا كان جمعاً، (و «التي») إذا كان مؤنّثاً، (أخبر) حال كونک (مراعياً في الضمير العائد وفاق المثبت أي المخبر عنه في المعنى) أي ما أخّرته و جعلته خبراً فتقول في (نحو) «بلّغت من الزيدين إلى العمروين رسالة» إذا أخبرت عن الزيدين: («اللذان بلّغت منهما إلى العمروين رسالة الزيدان») و في نحو «بلّغت

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. المطوّل: ٧٤.

«الذين بلّغت من الزيدين إليهم رسالة العمرون» «التي بلّغتها من الزيدين إلى العمروين رسالة». هذا، و لما ذكر شروط أشار إلى أربعة منها بقوله: (قبول تأخير و تعريف لما أخبر عنه ههنا قد حتما) فلا يخبر عمّا لا يقبل التأخير كضمير الشأن و أسماء الإستفهام ....

من الزيدين إلى العمروين رسالة» إذا أخبرت عن العمروين: («الذين بلّغت من الزيدين إليهم رسالة العمرون») و في نحو «بلّغت من الزيدين إلى العمروين رسالة» إذا أخبرت عن الرسالة: («التي بلّغتها من الزيدين إلى العمروين رسالة»).

و ليعلم أنّه ليس الحكم منحصراً في هذه الأسماء الثلاثة المذكورة في النظم بل يجري في «اللتان» و «اللائي» و «اللاتي» و «الأولى» و أمثلتها واضحة.

شروط المخبر عنه

(هذا ولما ذكر) للاسم الذي يخبر عنه (شروط) متداخلة، كما سيصرح الشارح نقلاً عن المصنّف، و هي ثمانية إذا كان الإخبار بـ «الذي» و يزيد عليها ثلاثة أخرى إذا كان الإخبار بـ «ال»، فتلك أحد عشر، ذكر الشارح ثلاثة منها فيما يأتي و (أشار) المصنّف (إلى) سبعة منها ثلاثة منها للإخبار بـ «ال» كما يأتي، و (أربعة منها) للإخبار بـ «الذي».

الأول والثاني ما أشار إليه (بقوله: «قبول تأخير و تعريف لما أخبر عنه هاهنا قد حتم»)، حاصل الكلام أنّ الشرط الأوّل أن يكون ما يخبر عنه قابلاً للتأخير، لما سبق في أوّل الباب من وجوب تأخيره، (فلايخبر عمّا لايقبل التأخير كضمير الشأن) في قولك: «هو زيد منطلق»، لأنّک لو أخبرت عنه أبطلت استحقاقه صدر الكلام.

(و) كذلک (أسماء الاستفهام) وكلّ ما له صدر الكلام كأسماء الشرط و «كم» الخبريّة و نحوهما، و كذلک ما لايقبل التأخير لا للصدراة بل لمانع آخر كالضمير في «نعم» و «بئس»، لأنّ المقصود من الإضمار فيهما الإبهام، ثمّ التفسير للتفخيم فلو أبرز و أخّر فات الغرض من الاستتار، و مثله الضمير في «ربه رجلاً».

نعم يجوز الإخبار عمّا يقبل خلفه التأخير كالتاء من قمت، ذكره في التسهيل.

قال التفتازانيّ[١]: "هذا أي قصد الإبهام، ثمّ التفسير ليدلّ على التفخيم والتعظيم، هو السرّ في التزام تقديم ضمير الشأن، و هو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب «نعم»"[٢] انتهى ملخّصاً.

(نعم يجوز الإخبار عمّا يقبل خلفه التأخير كالتاء من «قمت»)، فإنّ خلفه أعني «أنا» و «أنت» يقبل التأخير، فيجوز الإخبار عنه، (ذكره) المصنّف (في التسهيل) لكن يجب أن يكون الضمير القائم مقام التاء، سواء كان للتكلّم أو للخطاب غائباً، لرجوعه إلى الموصول، و هو غائب، لأنّ المظهرات كلّها غيب قاله[٣] الرضيّ[٤]، فتقول: «الذي قام أنا أو أنت» ففي «قام» ضمير غائب قام مقام التاء من «قمت»، وأخّر «أنا» أو «أنت» بدلاً عن التاء، لأنّها ضمير متّصل لايجوز تأخيرها، لعدم جواز انفصالها، و أمّا قوله عليه الصلاة والسلام: «أنا الذي سمّتني أمّي حيدرة»[٥] حيث جاء الضمير ضميراً متكلّماً فهو من باب الحمل على المعنى.

قال المرزوقيّ[٦] في المطوّل: "كان القياس أن يقول عليه الصلاة والسلام: «سمته» حتّى يكون في الصلة ما يعود إلى الموصول، لكنّه لمّا كان القصد في الإخبار عن نفسه و كان الآخر {أي الخبر} هو {عين} الأوّل {أعني المبتدأ}، لم يبال بردّ الضمير إلى الأوّل {أي إيراده موافقاً له كذا فسّره الخواجه في حاشية المطوّل في بحث الالتفات.} و حمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس، و هو مع ذلك قبيح عند النحويين، حتّى أنّ المازنيّ قال: لولا اشتهار مورده {أي لو لم يكن

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. المطوّل: ١٢٨.

٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٢٧.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٥. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام: ٣/ ١١٠.

٦. أحمد بن محمّد بن الحسن، أبو علي المرزوقيّ (م ٤٢١ ق) عالم بالأدب، من أهل أصبهان. كان معلّم أبناء بني بويه فيها. من كتبه «الأزمنة والأمكنة» و «شرح ديوان الحماسة لأبي تمام»و غيرها . الأعلام: ١/ ٢١٢.

و لا عمّا لا يقبل التعريف كالحال و التمييز، و لو ترك هذا الشرط لعلم من الشرط الرابع كما قال في شرح الكافية، (كذا الغنى عنه بأجنبيّ أو بمضمر شرط) فلايجوز الإخبار عن ....

هذا الكلام مشهوراً ممّن هو ربّ الفصاحة والبلاغة ولولا} كثرته {أي كثرة هذا النوع من الكلام المذكور فيه ضمير المتكلّم في صلة الموصول} لرددته"[1] انتهى، مع أدنى تغيير للتوضيح.

والشرط الثاني أن يكون قابلاً للتعريف، (و) لذا (لا) يخبر (عمّا لايقبل التعريف كالحال والتميّز) والمجرور بـ «كم» و اسم «لا» التي لنفي الجنس و نكرة يستفاد منه ما لايستفاد من المعارف كالتفخيم في «أيّ رجل»، والاستغراق في «كلّ رجل»، و «ما من رجل»، مثلاً لو قلت في «جائني رجل أيّ رجل» إذا أخبرت عن «أيّ رجل»: «الذي جائني رجل هو أيّ رجل» لم يدلّ لفظة «هو» على التفخيم المستفاد من تنكير «أيّ رجل»، و لو قلت في «جاء زيد راكباً» و في «رأيت أحد عشر كوكباً» إذا أخبرت عن «راكباً» و «كوكباً»: «الذي جاء زيد إيّاه راكب» و «الذي رأيت أحد عشر إيّاه كوكب» لكنت قد نصبت الضمير في المثال الأوّل على الحال و في الثاني على التميّز و ذلک يجوز، لأنّ الحال والتميّز ممّا يجب تنكيره و قس على هذا البواقي.

(و) لكن (لو ترک) المصنّف (هذا الشرط) الثاني، (لعلم من الشرط الرابع، كما قال في شرح الكافية)، و أشار المحشّي إلى وجهه بقوله: "فإنّ الشرط الرابع أخصّ والأخصّ مستلزم للأعمّ"[2] انتهى.

والشرط الثالث والرابع ما أشار إليه بقوله: (كذا الغنى عنه بأجنبيّ أو بمضمر شرط)، حاصله أنّ الشرط الثالث أن يكون المخبر عنه قابلاً للاستغناء عنه بأجنبيّ أي شيء آخر بأن يصحّ وقوعه موقعه قبل الإخبار كـ «زيد» في المثال المذكور في أوّل الباب أعني «ضربت زيداً»، فإنّه يصحّ وقوع «عمرو» موقعه في تركيب آخر، فيقال: «ضربت عمراً»، (فلايجوز الإخبار عن

---

١. المطوّل: ١٣١. ما بين { } من كلام الأستاذ ﷺ.

٢. البهجة المرضية بخط عبد الرحيم: ١٩٧.

ضمير عائد على بعض الجملة كالهاء من «زيد ضربته»، و لا عن موصوف دون صفته و لا صفة دون موصوفها و لا مضاف دون مضاف إليه و لا ....

ضمير عائد على بعض الجملة كالهاء من «زيد ضربته»)، لأنّه لا يصحّ وقوع أجنبيّ أي شيء آخر موقعه، لفوات العائد إلى المبتدأ، فلايخبر عنه، لأنّه لايصحّ وقوع شيء آخر كـ «عمرو» و «بكر» مقامه لما ذكر.

توضيح ذلک أنّک لو أخبرت عن الهاء يجب عليک أن تفصله و تؤخّره لتجعله خبراً و تأتي بضمير آخر مقامه متّصلاً بالفعل، و تقول: «الذي زيد ضربته هو» و حينئذ إن جعلت الضمير المتّصل الذي هو خلف معطي التكملة عائداً إلى المبتدأ أعني «زيد» كما كان كذلک قبل الإخبار، بقيت الصلة بلا عائد، لأنّ قولک: «هو» في الأخير ليس من أجزاء الصلة، و هو و إن كان عائداً إلى الموصول لكن عوده إليه ليس من حيث الموصوليّة، بل من حيث المبتدئيّة والخبريّة، و إن جعلته عائداً إلى الموصول كما هو شأن خلف معطي التكملة بقي خبر المبتدأ أعني «زيد» و هو جملة خالياً من عائد إلى المبتدأ، لأنّ قولک: «هو» في الأخير ليس من أجزاء خبر «زيد» بل هو خبر لمبتدئه أعني «الذي» و عائد إليه.

الشرط الرابع: أن يكون المخبر عنه قابلاً للاستغناء عنه بالضمير، فلايجوز الإخبار عن الفعل والجملة والجارّ والمجرور والحرف والمجرور بـ «حتّى» و بـ «مذ» و «منذ» و نحوها ممّا لايدخل على الضمير، إذ لايضمر هذه الأشياء.

و كذا لايخبر عن بعض ما ذكر في الشرط الثاني لما ذكر فيه، ولا يخبر أيضاً عن كلّ اسم جاز تعريفه لكن يلزم كونه اسماً ظاهراً كفاعل «حبّذا» والمعارف الواقعة حالاً كـ «وحده» و «جهده» و «عراک» و وجهه ظاهر.

(ولا) يخبر أيضاً (عن موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها)، لأنّ الضمير لايقع صفة ولا موصوفاً (ولا) يخبر عن (مضاف دون مضاف إليه)، لأنّ الضمير لايضاف (ولا)

مصدر عامل (فراع ما رعوا). و زاد في التسهيل اشتراط أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلّتين فلا يخبر عن زيد من «قام زيد و قعد عمرو»بخلافه من «إن قام زيد قعد عمرو»

يخبر عن (مصدر عامل)، لأنّ ضمير المصدر لايعمل كما تقدّم ذلك في باب إعمال المصدر، و ذلك لأنّ مادّة الفعل مؤثّرة في العمل والإضمار يزيل المادّة.

و كذلک كلّ ما كان المادّة دخيلة في عمله كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة، فنحو «قائم» في «زيد قائم» لايجوز الإخبار عنه، إلّا إذا قلنا بأنّه لم يعمل في الضمير المستتر، نظراً إلى كونه اسماً مستغنياً عن الفاعل.

كلّ ذلک يعرف بالتأمّل، فلايحتاج إلى المثال (فراع ما رعوا) في كلّ ما يقال لک: «أخبر عنه» حتّى لاتشتبه و تخبر عمّا فيه مانع من الموانع من حيث الصناعة.

والشرط الخامس ما أشار إليه الشارح بقوله: (و زاد) المصنّف (في التسهيل اشتراط أن لايكون في إحدى الجملتين المستقلّتين) ليستا من باب التنازع، ولا متعاطفتين بالفاء (فلا يخبر عن «زيد» من «قام زيد وقعد عمرو»)، فلايقال: «الذي قام وقعد عمرو زيد»، لأنّ جملة «قعد عمرو» ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء، فلاتصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلافه من «إن قام زيد قعد عمرو») فيجوز الإخبار عن «زيد» فيها، فتقول: «الذي إن قام قعد عمرو زيد»، لأنّ الشرط والجزاء كالجملة الواحدة يكتفى فيها بضمير واحد و هو مستتر في «قام» عائد إلى الموصول، و بخلاف ما إذا كانت الجملتان من باب التنازع، فيجوز الإخبار عن المتنازع فيه من نحو: «ضربني ضربت زيداً»، و من نحو «أكرمني و أكرمته عمرو» فتقول في الإخبار عن «زيد»: «الذي ضربني و ضربته زيد» و عن «عمرو»: «الذي أكرمني و أكرمته عمرو» لوجود العائد للموصول حينئذ.

و هكذا المتعاطفتان بالفاء، فيجوز الإخبار عن كلّ واحد من الاسمين في نحو «يطير الذباب فيغضب زيد» تقول في الإخبار عن «الذباب»: «الذي يطير فيغضب زيد الذباب» و في الإخبار عن «زيد»: «الذي يطير الذباب فيغضب زيد»، لأنّ الجملتين المتعاطفتين بالفاء الموصول بهما

وفيه كالكافية إشتراط جواز وروده في الإثبات، فلا يخبر عن أحد من نحو «ما جاءني أحد»

يكتفى فيهما بضمير واحد تنزيلاً لهما منزلة الشرط والجزاء، لما في الفاء من معنى السببيّة كما تقدّم في باب عطف النسق[1] في قوله:

واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقرّ أنّه الصلة

(و) الشرط السادس ما زاد (فيه) أي في التسهيل (كالكافية) و هو (اشتراط جواز وروده في الإثبات، فلايخبر عن) اسم يلزمه النفي و قد عقد له الشارح في كتابه «المزهر» باباً فقال: "ذكر الألفاظ التي لاتستعمل إلّا في النفي و جعل منها نقلاً عن كتاب الجمهرة «كتيع» و «عريب» و «دبّيح» و «ربّي» و «طوريّ» و «طوئيّ» و «طورانيّ» و «نافخ ضرمة» و «تافخ نار» و «وابر» و «شفر» و «كرّاب» و «صافر» و «نمّي» و «ديّار» و «ديّور»، ثمّ جعل منها نقلاً عن ابن السكّيت والتبريزي لفظة «أحد»"[2].

قال بعض أرباب الحواشي نقلاً عن كتاب التلويح: "إنّ «أحداً» إذا كان همزته أصليّة لايستعمل في الإيجاب أصلاً و هذا يكون اسماً لمن يصحّ أن يخاطب يستوي فيه المذكّر والمؤنّث والمثنّى والجمع و هو في معنى العموم، و قد يكون اسماً للعدد المخصوص بمعنى العدد الواحد و هذا همزته منقلبة عن الواو و جمعه «آحاد»" انتهى بأدنى تغيير، فعلم أنّ لفظة («أحد» من نحو «ما جائني من أحد») من القسم الأوّل، فلايجوز الإخبار عنه، لأنّه لو قيل: «الذي ما جائني أحد» لزم وقوعه في الإيجاب، فإنّه خبر «الذي» و فاعل «جائني» ضمير مستتر فيه و هو خلف «أحد»، هذا بيان ما يقتضيه المقام، و سيأتي نظيره في أوائل باب أسماء العدد.

---

١. الجزء الثالث، الصفحة: ١٧٩.

٢. المزهر: ٢/ ١٤٩ ـ ١٥٠. و انظر جمهرة اللغة: ٣/ ١٣٠٥ فإنّ فيها «دبّيج» و «دبّي» بدل «دبّيح» و «ربّي».

وروده مرفوعا، فلا يخبر عن غير المتصرّف من المصادر و الظروف.

(و) الشرط السابع (وروده مرفوعاً، فلايخبر عن) شيء ممّا لايجوز رفعه أعني (غير المتصرّف من المصادر) كـ «سبحان» و «لبّيک» و نحوهما (والظروف) غير المتصرّفة المذكوره في باب المفعول فيه عند قوله:

و غير ذي التصرف الذي لزم ظرفيّة أو غيرها من الكلم

فيجوز الإخبار عن «تأديباً» في قولک: «ضربت زيداً تأديباً» و عن «يوم الجمعة» في قولک: «سرت يوم الجمعة» فتقول: «الذي ضربت زيداً له تأديب» و «الذي سرت فيه يوم الجمعة».

والشرط الثامن الذي لم يذكراه أن يكون المخبر عنه في جملة خبريّة، فلايجوز الإخبار عن اسم في الجملة الإنشائيّة والطلبيّة، لأنّ الصلة كما تقدّم في باب الموصولات لاتكون إلّا خبريّة.

تكملة

و فيها مسائل:

الأولى: قال جماعة[1] يتعذّر الإخبار بـ «الذي» عن اسم في جملة مصدّرة بـ «الذي»، لأنّهم يأبون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً، فإن تغايرا لفظاً كان جائزاً و قال بعضهم[2]: دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم و إنّما وضعه النحاة رياضة للمتعلّمين، و تدريباً لهم نحو: «الذي الذي في داره عمرو زيد» فقوله: «في داره» صلة لـ «الذي» الثاني، و عائده مستتر في الظرف و «عمرو» خبره و هو مع صلته و خبره صلة لـ «الذي» الأوّل و عائده الضمير المجرور في «داره» و «زيد» خبره و معنى المثال أنّ الذي يسكن في داره عمرو هو زيد.

الثانية: يجوز الإخبار عن مجموع الصفة والموصوف فتقول في «أكرمت زيد العاقل»: «الذي أكرمته زيد العاقل».

---

١. قاله الكوفيّون؛ انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٢.

٢. قاله ابن السراج؛ المصدر السابق.

....

الثالثة: يجوز الإخبار عن المصدر العامل مع معموله، فتقول: في نحو «عجبت من دقّ القصّار الثوب»: «الذي عجبت منه دقّ القصّار الثوب» و كذلک المصدر الغير العامل فيجوز أن يقال في «رأيت ضربک»: «الذي رأيته ضربک».

الرابعة: لايجوز الإخبار عن التميّز المجرور للأعداد، لوجوب كون المفسّر صريحاً في تعيين جنس العدد، والإضمار يخلّ بذلک. و بعضهم جوّزه كقولک في «هؤلاء عشرة رجال»: «الذين هؤلاء عشرتهم رجال» و كذا المقادير والأعداد نحو «راقود» في قولک: «عندي راقودان خلاً» و «عشرة» في المثال المذكور، فلايخبر عنهما، فإنّ الاعتبار بألفاظهما، و من هذا القبيل المجرور بـ «مذ» و «منذ».

الخامسة: لايجوز الإخبار عن «غلامه» في قولک: «زيد ضربت غلامه» فلايقال: «الذي زيد ضربته غلامه»، لأنّه إذا جعلت الضمير عائداً إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد و إذا جعلته عائداً إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد و كلّ منهما ممتنع.

السادسة: يجوز الإخبار عن مجموع المضاف والمضاف إليه نحو: «غلام زيد» في قولک: «أكرمت غلام زيد» فتقول: «الذي أكرمته غلام زيد» و أمّا البدل والمبدل منه فبعضهم لايجيز الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معاً كالمضاف والمضاف إليه، لأنّ البدل مبيّن للمبدل منه، فلايفرد منه، و لأنّ الصلة تخلو من العائد إن أخبرت عن البدل في نحو «أكرمت زيداً أباک» إن قلنا: إنّ البدل في حكم تكرار العامل، و ذلک لأنّک إن قلت: «الذي أكرمت زيداً إيّاه أبوک» فالضمير أعني «إيّاه» من أجزاء العامل في البدل المحذوف، لا من أجزاء العامل في المبدل المذكور: فإذن يبقى الصلة أعني العامل المذكور بلا عائد إلى الموصول.

و جوّز بعضهم الإخبار عن كلّ واحد منهما و عنهما جميعاً، فيقول في المثال المذكور مخبراً من المبدل منه: «الذي أكرمته أباک زيد»، و مخبراً عن البدل: «الذي أكرمته زيداً أبوک» و مخبراً عنهما: «الذي أكرمته زيداً أبوک».

....

هذا في بدل الكل، واختلفوا في بدل البعض والاشتمال فجوّزه بعضهم، إذ الضمير نفس ما بعده فيجوز عنده أن يقال: «الذي كسرته رأسه زيد» مخبراً عن المبدل منه، و «الذي كسرت زيداً إيّاه رأسه» مخبراً عن البدل، و كذا «الذي سرقته ثوبه زيد» مخبراً عن المبدل منه و «الذي سرقت زيداً إيّاه ثوبه» مخبراً عن البدل، و منعه بعض آخر مستدلاً بأنّ الضمير لايدلّ على البعض والاشتمال قبل أن يذكر المخبر عنه[1].

السابعة: لايجوز الإخبار عن ألفاظ التأكيد، إذ المعتبر فيها في إفادة التأكيد نفس ألفاظها، و لأنّ المخبر عنه يبقى تأكيداً بلا مؤكّد بالفتح، و كذلك عطف البيان بدون المعطوف عليه.

الثامنة: لايجوز الإخبار عن المضاف إليه في الأعلام والكنى كـ «امرئ القيس» و «أبي القاسم» و «ابن عرس» و «سلم أبرص»، إذ المضاف إليه فيها صار بالعلميّة كبعض حروف الكلمة، و لعلّه هذا هو الوجه فيما نسب إلى ولي الله الغالب من أنّه عليه السلام كتب في حالة الجرّ «أبو طالب» بالواو[2]، و هكذا كلّ جزء من جزئي المركّب كـ «خمسة عشر» و «بعلبک».

التاسعة: لايخبر عن «مذ» و «منذ»، فإنّهما لايضمران و كذا كلّ اسم ظاهر قام مقام المضمر نحو: ﴿**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**﴾[3]، لأنّ الغرض منه التفخيم والضمير لايفيده، و منع بعضهم الإخبار عن خبر «كان» و «كاد» و أخواتها والأصل جوازه، لأنّه كخبر المبتدأ[4].

العاشرة: لايجوز الإخبار عن الضمير المجرور بـ «ربّ»، والمرفوع بـ «نعم» و «بئس»، لما ذكر سابقاً و لأنّ الضمير فيها لايعود إلى ما تقدّم من الموصول و ذلک لأنّ الضمير فيها لايجيء إلّا مبهماً مفسّراً بما بعده؛ و إنّما أطلنا الكلام في المقام تفصيلاً لما أجمل سابقاً، و حرصاً على تدريب المتعلّم والمرجوّ من الله أن يكون في هذا القدر من التمرين كفاية لمن له بصيرة و دراية، و في

---

١. انظر الأقوال في شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٤ـ٣٥.

٢. انظر الجزء الأوّل، الصفحة: ١٠٦.

٣. الحاقة: ١ ، ٢.

٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٥.

(و أخبروا هنا بأل عن بعض ما) أي جزء كلام (يكون فيه الفعل قد تقدّما إن صحّ صوغ صلة منه) أي من الفعل المتقدّم (لأل) بأن كان متصرّفا (كصوغ واق من وقى الله البطل) أي الشجاع فإذا أردت الإخبار بأل عن الاسم الكريم ....

الباب مسائل أخرى معقدة أعرضنا عن ذكرها كمسائل معمول المتنازعين و أفعال القلوب والذكيّ المتدرّب يقدر على استخراجها بعد إتقان المسائل المتقدّمة، لأنّه قد أشرنا إلى بعضها إجمالاً والله الموفّق والهادي إلى سواء الطريق.

الإخبار بـ «ال»

(و أخبروا هنا) أي في هذا الباب (بـ «ال») الموصولة (عن بعض ما أي) عن (جزء كلام) يجتمع فيه الشروط الثمانية المذكورة مع ثلاثة شروط أخرى:

الأوّل: أن (يكون فيه) أي في الكلام (الفعل)، و بعبارة أخرى يكون المخبر عنه جزء من أجزاء الجملة الفعليّة.

والشرط الثاني: أن يكون الفعل فيها (قد تقدّم) بأن لايتقدّم عليها حرف لايستفاد معناه من اسم الفاعل والمفعول كالسين و «سوف» و حرف النفي والاستفهام، و سيأتي وجه الاشتراط بذلک.

الشرط الثالث: (أن صحّ صوغ صلة) أعني اسم الفاعل والمفعول (منه أي من الفعل المتقدّم لـ «ال» بأن كان متصرّفاً) ليصاغ منه الوصف الصريح، لأنّه يجب كون صلة «ال» وصفاً صريحاً كما تقدّم[1] في باب الموصول في قوله:

و صفة صريحة صلة «ال»   و كونها بمعرب الأفعال قلّ

(كصوغ «واق»)، إعلاله كإعلال «قاض»، و معناه «حافظ» (من «وقى الله البطل» أي «الشجاع»، فإذا أردت الإخبار بـ «ال») عن الفاعل في هذه الجملة أي (عن الاسم الكريم) تشتقّ اسم فاعل من «وقى» تجعله صلة لـ «ال» و تؤخّر الاسم الكريم خبراً لها و تأتي بضمير

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٢.

قلت: الواقي البطل الله، أو عن البطل قلت: الواقيه الله البطل، و لا يجوز الإخبار بأل عن زيد من زيد قائم لعدم وجود الفعل و لا من ما زال زيد قائما لعدم تقدّمه، و لا من كاد زيد يفعل لعدم تصرّفه.

يستتر في اسم الفاعل المشتقّ من «وقى» عائداً لها، و (قلت: «الواقي البطل الله») فرفع «الله» حينئذ على الخبريّة و قبل الإخبار كان على الفاعليّة (أو) إذا أردت الإخبار عن المفعول في هذه الجملة أعني «البطل» فتشتقّ اسم مفعول من «وقى» و تجعله صلة لـ «ال» و تؤخّر المفعول أعني «البطل» خبراً لها فترفعه تأتي بضمير بارز يتّصل باسم المفعول خلفاً (عن «البطل») منصوباً عائداً لها و (قلت «الواقية الله البطل») برفع «البطل» على الخبريّة و كان قبل الإخبار منصوباً على المفعوليّة ولايجوز حذف الضمير، لأنّ عائد «ال» لايحذف إلّا في الضرورة و أمّا اتّصال الضمير العائد و انفصاله فيعرف مواقعه ممّا ذكر في باب الضمائر فتذكر.

و إذا أردت الإخبار عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو «ضرب زيد» تقول: «المضروب زيد»، لفظة «ال» في جميع هذه الصور مرفوعة على الابتدائيّة نقل إعرابها إلى مدخولها و قد تقدّم وجهه في باب الموصولات، فراجع.

(و لايجوز الإخبار بـ «ال» عن «زيد» من «زيد قائم» لعدم وجود الفعل)، فإن قلت: ما المانع أن يخبر عن «زيد» في المثال المذكور فيقال: «القائم زيد»، قلنا: المانع أنّ «القائم» قبل الإخبار أي قبل وقوعه صلة لـ «ال» مفرد و بعده جملة و في معنى الفعل كما تقدّم وجه ذلك في باب الموصولات ، فلايصحّ قيام أحدهما مقام الآخر.

(ولا) يجوز أيضاً الإخبار (من) «زيد» في قولك: («مازال زيد قائماً») أو «سيقوم زيد» (لعدم تقدّمه) أي الفعل، و لأنّه إذا بني اسم الفاعل من الفعل في الأمثلة المذكورة يكون «قائماً» فتفوت معاني تلك الحروف الداخلة على الأفعال المذكورة.

(ولا) يجوز أيضاً الإخبار (من) «زيد» في قولك: («كاد زيد) أن (يفعل») و «عسى زيد أن يقوم» ولا من فاعل «نعم» و «بئس» إذا كان اسماً ظاهراً، و كذلك «ليس زيد قائماً» (لعدم تصرّفه) أي لعدم كون «كاد» و نحوه من الأفعال المذكورة متصرّفاً بحيث يمكن أن يصاغ منها

هذا، و إذا رفعت صلة أل ضميرا راجعا إلى أل استتر في الصلة فتقول في الإخبار عن التاء من «بلّغت من الزيدين إلى العمرين رسالة»: «المبلّغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا»، (و إن يكن) ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين و انفصل) ....

اسم فاعل صلة لـ «ال»، إلّا بعضها عند بعضهم، أمّا عن خبر «كاد» و أخواتها فقيل: إنّه أيضاً كذلك لكن لا من حيث كون هذه الأفعال غير متصرّفة، بل من حيث إنّ المعتبر فيها لفظ الخبر، لأنّ الملحوظ في أخبارها الدلالة على الحال أو الاستقبال والإضمار يخلّ بذلك.

الضمير العائد إلى «ال»

(هذا) حكم الأخبار بـ «ال» من حيث وجود الشرائط و عدمها، (و) أمّا حكم الضمير العائد إلى «ال» فهو أنّه (إذا رفعت صلة «ال» ضميراً راجعاً إلى نفس «ال») بأن تكون صلتها جارية على من هو له كالمثال المذكور في كلام الشارح مخبراً فيه عن الاسم الكريم فحينئذ (استتر) الضمير العائد (في الصلة) وجوباً (فتقول في الإخبار عن التاء من «بلّغت من الزيدين إلى العمروين رسالة»: «المبلّغ من الزيدين إلى العمروين رسالة أنا»)، ففي «المبلّغ» ضمير مستتر راجع إلى نفس «ال»، و قد تقدّم آنفاً أنّه إذا أخبر عن ضمير المتكلّم أو المخاطب يجب أن يكون الضمير القائم مقامه غائباً لكونه عائداً إلى الموصول، والعائد في باب الموصولات يجب أن يكون ضميراً غائباً، إذ لم يعهد كون العائد في ذلك الباب غير غائب، و قد تقدّم أيضاً الكلام في كلام إمام الموحدين عليه سلام الله رب العالمين.

(و إن يكن ما رفعت صلة «ال» ضميراً) عائداً إلى (غيرها) بأن تكون الصلة جارية على غير من هي له (أبين) الضمير (وانفصل) كما تقدّم[1] ذلك في باب الضمائر عند قوله:

و في اختيار لايجيء المنفصل   إذا تأتى أن يجيء المنفصل

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٥٢.

فتقول في الإخبار عن الزيدين من المثال المذكور «المبلّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزيدان» و عن العمرين «المبلّغ أنا من الزيدين إليهم رسالة العمرون»، وعن الرسالة «المبلّغها أنا من الزيدين إلى العمروين رسالة».

(فنقول في الإخبار عن «الزيدين» من المثال المذكور: «المبلّغ أنا منهما إلى العمروين رسالة الزيدان» و) تقول في الإخبار (عن «العمروين»: «المبلّغ أنا من الزيدين إليهم رسالة العمرون»، و) تقول في الإخبار (عن الرسالة: «المبلّغها أنا من الزيدين إلى العمروين رسالة»)، فـ«أنا» في جميع الصور الثلاث فاعل «المبلّغ»، و «المبلّغ» غير جار على من هو له، لأنّ «المبلّغ» هو المتكلّم، لأنّ فعله المشتقّ منه أعني «بلّغت» مسند إلى المتكلّم و «ال» في جميع تلك الصور لغير المتكلّم، لأنّها نفس الخبر المتأخّر، و هو «الزيدان» في الصورة الأولى، و «العمرون» في الثانية، و «الرسالة» في الصورة الثالثة، فلذلك أبين «أنا» وانفصل فتدبّر جيّداً و قس ولا تقتصر على ما ذكر.

(هذا باب أسماء العدد)

التعريف و التبيين

و هي ألفاظ وضعت للعدد المعيّن يبيّن بها كمّيّة الأشياء، فخرج الجمع، لأنّه وضع لعدد غير معيّن، و كذلك المئات والألوف والعشرات والآحاد، و كذلك البضع والنيّف، لأنّها وضعت للعدد المبهم، و خرج أيضاً «رجل» و «رجلان»، لأنّهما لم يوضعا للدلالة على العدد المبيّن فحسب بل له و للجنس، ولا خلاف عند النحاة أنّ لفظ «واحد» و «اثنان» من أسماء العدد، و أمّا أهل الحساب كما في بعض حواشي خلاصة الحساب فلهم في تعريف العدد قولان:

الأوّل: إنّه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين كالعشرة مثلاً، فإنّ حاشية القريبة السفلى تسعة والعليا أحد عشر و مجموع ذلک عشرون، فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين القريبتين و حاشيتاها البعيدتان ثمانية و اثنا عشر أو سبعة و ثلاثة عشر أو ستّة و أربعة عشر، و هكذا سافلاً و صاعداً، و أيّاً من الحاشيتين تأخذ يصير المجموع عشرين فتساوي العشرة نصفها.

القول الثاني: إنّه كثرة مركّبة من آحاد، فعلى هذا القول يخرج «اثنين» و «واحد»، و على القول الأوّل يخرج الواحد فقط.

و قال بعضهم: الاثنين ليس بعدد، لأنّ الفرد الأوّل و هو الواحد ليس بعدد، لأنّ العدد ما كان زائداً على الواحد، فكذا ينبغي أن لايكون الزوج الأوّل أيضاً عدداً، و فيه تناقض ظاهر فتأمّل.

و أصول أسماء العدد التي يرجع إليها جميع أسماء العدد في لغة العرب اثنتا عشرة كلمة و هي واحد إلى عشرة و مائة و ألف، و ما عداها متفرّع منها بتثنية كـ «مائتان» و «ألفان»، أو بجمع

....

كـ «عشرين» و أخواته الجارية مجرى الجمع أو بعطف كـ «ثلاثة و عشرين» و كـ «أحد و مائة» و كـ «مائة و ألف»، و كذا «أحد عشر»، لأنّ أصلها العطف[١]، و لذلک يقال لها: التركيب التضمينيّ، أو بإضافة نحو: «ثلاثمائة» و «ثلاثة آلاف».

و لايجمع بين الواحد و معدوده، فلايقال: «رجل واحد»، و كذا «اثنين»، فلايقال: «رجلين اثنين» إلّا لنكتة، لأنّ قولک: «رجل» و «رجلين» يفيد الجنسيّة والعدد، فلا حاجة إلى ذكر العدد بخلاف البواقي.

و أمّا قوله تعالى: ﴿**لا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلٰهٌ واحِدٌ**﴾[٢] حيث جمع بينهما والمعدود فلنكتة بيّنها التفتازانيّ[٣] حيث قال: "إنّ لفظ «إلهين» حامل لمعنى الجنسيّة أعني الإلهية و معنى العدد أعني الاثنينيّة، و كذا «إله» حامل لمعنى الجنسيّة والوحدة، والغرض المسوق له الكلام في الأوّل النهي عن اتّخاذ الاثنين من الإله لا عن اتّخاذ جنس الإله و في الثاني إثبات الواحد من الإله لا إثبات جنسه فوصف «إلهين» بـ «اثنين» و «إله» بـ «واحد» إيضاحاً لهذا الغرض و تفسيراً له {قال} و هذا الذي يقصده صاحب الكشّاف حيث قال: «الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دالّ على شيئين الجنسيّة والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أنّ المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد، شفع بما يؤكّده» هذا كلامه، و قوله: يؤكّده أي يقرّره و يحقّقه، و لم يقصد أنّه تأكيد صناعيّ، لأنّه إنّما يكون بتكرير لفظ المتبوع، أو بألفاظ مخصوصة"[٤] انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

---

١. المقتضب: ٢/ ١٦١.

٢. النحل: ٥١.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٤. المطوّل: ٩٧ ـ ٩٨؛ مع تغيير يسير، و ما بين { } من كلام الأستاذ﵀ .

....

الواحد

و لفظ «الواحد» اسم فاعل من «وحد، يحد»[1] كـ «وعد، يعد» معناه العدد المنفرد يجمع على «واحدون» و «وُحْدان» كـ «شبان»، والصفة المشبهة منه «وحد» بفتح الحاء و كسرها و «وحيد» و قد يبدل الواو همزة فيقال في «وحد»: «أحد» نظير «وجوه» و «أجوه»، إذ إبدال الواو في أوّل الكلمة قياس إن كانت مضمومة و شاذّ إن لم تكن، و أمّا «إحدى» فهو قياس عند بعضهم[2]، نظير «إلدة» في «ولدة»، و شاذّ عند آخرين.

و إذا استعمل في الأعداد المركّبة اختاروا «أحد» و «إحدى» على «واحد» و «واحدة»، إلّا إذا كان المراد معنى «جاعل» كما سيأتي عن قريب، و قد يستعمل في الأعداد المركّبة لغير معنى «جاعل» «واحد» و «واحدة»، لكنّه قليل فيقال: «واحد عشر» و «واحدة عشرة»، «واحد و عشرون» و «واحدة و عشرون» و ربما قيل: «وحد عشرة»[3].

و يستعمل «أحد» و «إحدى» في غير الأعداد المركّبة أيضاً مضافين نحو: «أحدهم» و «إحداهنّ»، ولا يستعمل «إحدى» إلّا في الأعداد المركّبة، أو مع الإضافة، و «أحد» يستعمل للعموم بعد النفي، و شبهه و بعد الشرط نحو: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾[4] و يلزمه حينئذ الإفراد والتذكير نحو: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ﴾[5] و تعريفه حينئذ نادر، ولا يقع «أحد» في الإيجاب إذا أريد به العموم كما تقدّم فلايقال: «لقيت أحداً إلّا زيداً» و يستعمل «واحد»

---

١. المصباح المنير: ٦٥٠.

٢. قياس عند المازنيّ؛ شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٢٨٣.

٣. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٢٨٤. ما وجدت في الكتب «وحد عشرة» بل المنقول كما في شرح الرضيّ «وحد عشر».

٤. التوبة: ٦.

٥. الأحزاب: ٣٢.

(«ثلاثة» بالتاء قل) وما بعدها (لـ «العشرة») أي معها (في عدّ ما آحاده مذكّرة) و (في) عدّ (الضدّ) و هو الذي آحاده مؤنّثة (جرّد) من التاء.

أيضاً لعموم العقلاء في غير الموجب لكنّه يؤنّث في المؤنّث نحو: «ما لقيت واحداً منهم ولا واحدة منهنّ»، و قال بعضهم: همزته حينئذ أصليّة لابدل من الواو[1] و أمّا في الموجب فهي بدل اتفاقاً.

اثنان و اثنتان

والتاء في «اثنتان» للتأنيث كما في «ابنتان» والهمزة في أوّله عوض لامه و هو الياء، لأنّه من «الثني»، والتاء في «ثنتان» كذلك و قال بعضهم: إنّ التاء في «اثنتان» أيضاً كذلک، و إبدال التاء من الياء قليل كـ «أخت» و من الواو كثير نحو: «تراث» و «تقوى»، والألف في «اثنان» عوض عن اللام والألف قبل النون فيه منقلبة عن اللام، و لذا كانت من ملحقات التثنية لانفسها.[2]

أحكام الثلاثة إلى العشرة

(«ثلاثة» بالتاء قل وما بعدها لـ «العشرة» أي معها في عدّ ما آحاده مذكّرة) نحو: «ثلاثة رجال» و «عشرة دنانير» (و في عدّ الضدّ و هو الذي آحاده مؤنّثة جرّد من التاء) نحو: «ثلاث إماء» و «عشر أفراس»، و إنّما عكس الأمر يعني حذفت التاء من عدد المؤنّث و أثبتت مع عدد المذكّر، لأنّ ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه[3]، لأنّها أي الأعداد ما فوق الاثنين أسماء جماعات كـ «زمرة» و «أمة» و «فرقة»، فالأصل أن تكون بالتاء كما أنّه يعبّر كذلك إذا أريد بالعدد المطلق من غير نظر إلى معدود نحو: «ستّة» ضعف «ثلاثة»، و «أربعة» نصف «ثمانية» ولايقال: «ستّ» ضعف «ثلاث»، و «أربع» نصف «ثمان»، فاستصحب الأصل مع المذكّر، لكونه أيضاً الأصل كما بيّن ذلک في باب غير المنصرف، و لكون المذكّر مقدّماً في

١. قاله أبو عليّ؛ شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٢٨٤.
٢. انظر: المصدر السابق: ٣/ ٢٨٦.
٣. هذه المسألة علّلت بوجوه و هذا أقرب الوجوه عند الرضيّ؛ المصدر السابق.

و الاعتبار في التذكير و التأنيث في غير الصفة باللفظ فيها بموصوفها المنويّ.

الرتبة، و حذفت التاء مع المؤنّث فرقاً بين المذكّر والمؤنّث ولم يعكس لما قلنا من أنّ المذكّر أسبق؛ (و) ليعلم أنّ (الاعتبار في التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ) كما مثلنا في أوائل هذه المسألة.

(و فيها) أي في الصفة الاعتبار (بموصوفها المنويّ)، لا نفس الصفة، فإن كان الموصوف مذكّراً أنّث العدد، و إن كان مؤنّثاً ذكّر، قال الله تعالى: ﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها﴾[1] بترك التاء، لأنّ الموصوف المنويّ فيها مؤنّث أي «عشر حسنة أمثالها» و لولا ذلك الاعتبار لقيل: «عشرة» بالتاء، لأنّ «المثل» الذي هو واحد «الأمثال» مذكّر، و نحو: «عندي ثلاثة ربعات» أي «رجال ربعات»، يقال: «رجل رَبْعة» أي لاطويل و لاقصير[2].

و إذا كان المميّز جمعاً ينظر إلى مفرده فإن كان مفرده مؤنّثاً حقيقياً نحو: «ثلاث طوالق» أو مجازياً نحو: «ثلاث عيون» حذفت التاء من العدد وجوباً، و إن كان مفرده مذكّراً نحو: «ثلاثة رجال» ثبت التاء في العدد وجوباً، ولا فرق في الصورتين بين كون المفرد أو الجمع ذا تاء أو غيرها. و إذا كان المفرد جائز التذكير والتأنيث كـ «اللسان» جاز في العدد التذكير والتأنيث نحو: «خمس ألسنة» و «خمسة ألسنة».

و إذا كان المميّز اسم جمع كـ «خيل» أو اسم جنس كـ «تمر» فإن كان مختصّاً بالمذكّر كـ (الرهط» و «القوم» فالتاء في العدد واجب، قال الله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[3] و إن كان مختصّاً بالمؤنّث فحذف التاء في العدد واجب نحو: «ثلاث مخاض»، لأنّها بمعنى النوق الحوامل[4] و إن كان مشتركاً بين المذكّر والمؤنّث كـ «الخيل» و «الغنم» و «الإبل»، لأنّها تستعمل في المذكّر والمؤنّث، فإن صرّح في الكلام على أحدهما فالاعتبار بالتصريح نحو: «عندي من الخيل ثلاثة

---

١. الأنعام: ١٦٠.
٢. العين: ٢/ ١٣٣.
٣. النمل: ٤٨.
٤. تهذيب اللغة: ٧/ ٥٨.

(و المميّز) لما ذكر (اجرر) بالإضافة ....

ذكور» و «عندي من الخيل ثلاث إناث»، و إن لم يصرّح في الكلام على أحدهما فالاعتبار بالضمير العائد إلى المميّز فيعطى العدد عكس ما يستحقّه الضمير، فإن كان الضمير مذكّراً أنّث العدد نحو: «ثلاثة من الغنم الكثير» و إن كان الضمير مؤنّثاً ذكّر العدد نحو: «ثلاث من البطّ الكثيرة» و إن كان الضمير مذكّراً تارة و مؤنّثاً تارة أخرى يعطى العدد عكس تلك الحالة كـ «البقر»، لأنّ ضميرها يجوز فيه التذكير والتأنيث قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشابَهَ عَلَيْنا﴾[١] و قرئ «تشابهت» أيضاً[٢] و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[٣] و ﴿نَخْلٍ خاوِيَةٍ﴾[٤].

و إذا كان المميّز ممّا لايتحقّق فيه معنى التذكير والتأنيث فالاعتبار فيه باللفظ نحو: «خمسة من اللفظ» و «أربع من الكلمة».

و إنّما لم ينظر إلى لفظ «أشياء» و لم يقل فيه: «ثلاث أشياء» بدون التاء و إن كان اسم جمع على التحقيق، لأنّه قام مقام جمع «شيء» فكأنّه جمع لا اسم جمع فلذلك نظر إلى مفرده و قيل: «ثلاثة أشياء» إلى «عشرة أشياء»، لأنّ مفرده أعني «الشيء» مذكّر[٥].

(والمميّز لما ذكر) أي «ثلاثة» إلى «العشرة» (اجرر بالإضافة) و علّل ذلك بأنّه لمّا كثر استعماله اختاروا فيه الجرّ بالإضافة للتخفيف، لأنّها تسقط من العدد التنوين والإضافة فيها كالإضافة في «جرد قطيفة» و «أخلاق ثياب»، إذ الأعداد طرأ عليها معنى الوصفيّة، إذ معنى «ثلاثة رجال» رجال معدودة بهذا العدد و لذلك تستعمل الأعداد تابعة للمعدودات كثيراً نحو: «رجال ثلاثة»، و نحو:

---

١. البقرة: ٧٠.
٢. قراءة أبيّ؛ البحر المحيط: ١/ ٤١٠.
٣. القمر: ٢٠.
٤. الحاقّة: ٧.
٥. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٢٩٣.

حال كونه (جمعا) مكسّرا ....

بيض ثلاث كنعاج جمّ يضحكن عن كالبرد المنهمّ [١]

و قوله ﷺ : «الناس كإبل مائة، لاتجد فيها راحلة»[٢]، و معنى الحديث مذكور في المطوّل في أوائل شرائط حسن الاستعارة فراجع هناك[٣].

و قد يجرّ المميّز بـ «من» نحو: «جائني ثلاثة من الرجال» لكنّ الأغلب جرّه بالإضافة (حال كونه) أي المميّز (جمعاً مكسّراً) ليطابق العدد، إذ العدد ليس بالواو والنون ولا بالألف والتاء، و أمّا الجمع السالم فلايقع مميّزاً للعدد عند بعضهم إن كان وصفاً إلّا نادراً، فلايقال: «ثلاثه قائمين» ولا: «ثلاث قائمات»، إذ المطلوب من المميّز تخصيص الجنس و تعيينه.

والصفات أكثرها للعموم و أمّا غير الوصف فإن كان علماً قلّ وقوعه مميّزاً، لأنّ جمع العلم كما مرّ في باب المنادى لابدّ فيه من اللام عوضاً عن التعريف الزائل بالجمعيّة، والغرض من المميّز بيان الجنس لا التعيين والمبيّن للجنس نكرة في الأغلب، فلايقال: «ثلاثة الزيدين» ولا: «ثلاث الزينبات» إلّا قليلاً و إن لم يكن علماً، فإن كان للمميّز جمع مكسّر لم يميّز بالسالم إلّا قليلاً و ذلک لنكتة كقوله تعالى: ﴿**سَبْعَ سُنْبُلات**﴾[٤] والنكتة فيه مجاورته لـ ﴿**سَبْعَ بَقَرات**﴾[٥] و لذلک جاء في غيره ﴿**سَبْعَ سَنابِل**﴾[٦] وان لم يكن له مكسّر يميّز بالسالم لا محالة كقوله تعالى: ﴿**ثَلاثُ عَوْراتٍ**﴾[٧]. [٨]

١. البيت للعجاج؛ شرح التصريح: ١/ ٦٥٩.
٢. روي من طرق العامّة؛ انظر: جامع معمر بن راشد: ١١/ ٢٤٦.
٣. المطوّل: ٤٠٤ ـ ٤٠٥.
٤. يوسف: ٤٣.
٥. نفس الآية.
٦. البقرة: ٢٦١.
٧. النور: ٥٨.
٨. انظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٢٢ ـ ١٣٢٣ و شرح التصريح: ٢/ ٤٥٥.

(بلفظ قلّة في الأكثر) نحو: ﴿سَبْعَ لَيالٍ وَ ثَمانِيَةَ أَيّامٍ﴾، ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها﴾ و جاء في القليل جمع تصحيح نحو: ﴿سَبْعَ سَماواتٍ﴾، و تكسير بلفظ كثرة نحو: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

و يأتي المميّز (بلفظ قلّة في الأكثر) ليطابق العدد معنى، إذ جمع القلّة كما يأتي في أوّل باب جمع التكسير[1] يطلق على «ثلاثة» فما فوقها إلى «العشرة» كنفس هذه الأعداد (نحو: ﴿سَبْعَ لَيالٍ وَ ثَمانِيَةَ أَيّامٍ﴾[2] هذا مثال لكلا الحكمين أي التأنيث والتذكير والجرّ بالإضافة والجمعيّة، فلاتغفل، و «ليالي» جمع «ليلة» بزيادة الياء على غير قياس[3] و قياس جمعها «ليلات» كـ «بيضة» و «بيضات»، و نحو: ﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها﴾[4]) مثال للموصوف المنويّ، إذ المراد بـ «الأمثال» الحسنات أي «عشر حسنات أمثالها».

(و جاء) المميّز (في القليل جمع تصحيح نحو: ﴿سَبْعَ سَماواتٍ﴾[5])، لأنّ «السماء» لا مكسّر لها فضلاً عن أن يكون لها قلّة، و من هذا القبيل نحو «خمس صلوات» و «سبع بقرات»، لأنّ «الصلاة» و «البقر» أيضاً لا مكسّر لهما.

(و) جاء جمع (تكسير بلفظ كثرة نحو): ﴿وَ الْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ (ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[6]) فجاء المميّز جمع كثرة مع وجود جمع القلّة و هو «أقراء»[7]، والسرّ في ذلک أنّ جمع «القرء» بفتح القاف و سكون الراء على «أقراء» شاذّ، كما يأتي في باب جمع التكسير[8]، والشاذّ كالمعدوم.

---

١. الصفحة: ١٨٧.

٢. الحاقّة: ٧.

٣. كتاب الماء: ٣/ ١١٦٦.

٤. الأنعام: ١٦٠.

٥. البقرة: ٢٩.

٦. البقرة: ٢٢٨.

٧. الصحاح: ١/ ٦٤.

٨. الصفحة: ١٨٨.

....

هذا إن قلنا: إنّ المفرد في الآية بفتح القاف، و إن جعلناه بالضمّ فلا شذوذ فيه، لأنّ «القرء» بضمّ القاف يجمع على «أقراء» قياساً.

فمجيء جمع الكثرة في الآية لابدّ له من تأويل و قد أشار صاحب المصباح المنير إلى التأويل فقال: "«القرء» فيه لغتان الفتح و جمعه «قروء» و «أقرؤ» مثل «فلس» و «فلوس» و «أفلس»، والضمّ و يجمع على «أقراء» مثل «قفل» و «أقفال» قاله أئمة اللغة، و يطلق على الطهر والحيض حكاه ابن فارس أيضاً ثمّ قال و يقال: إنّه للطهر و ذلک أنّ المرأة الطاهر كأنّ الدم اجتمع في بدنها وامتسک، و يقال: إنّه للحيض و يقال: «أقرأت» إذا حاضت و «أقرأت» إذا طهرت فهي مقرئ، و أمّا ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[1] فقال الأصمعيّ: هذه الإضافة على غير قياس والقياس «ثلاثة أقراء»، لأنّه جمع قلّة مثل «ثلاثة أفلاس» و «ثلاثة رجلة» ولا يقال: «ثلاثة فلوس» ولا: «ثلاثة رجال» و قال النحويّون: هو على التأويل والتقدير «ثلاثة من قروء»، لأنّ العدد الذي يضاف إلى مميّزه و هو من «ثلاثة» إلى «عشرة» قليل والمميَّز هو المميِّز فلايميّز القليل بالكثير، قال: و يحتمل عندي أنّه قد وضع أحد الجمعين موضع الآخر اتساعاً لفهم المعنى هذا ما نقل عنه، و ذهب بعضهم إلى أنّ مميّز «الثلاثة» إلى «العشرة» يجوز أن يكون جمع كثرة من غير تأويل فيقال: «خمسة كلاب» و «ستّة عبيد»، ولايجب عند هذا القائل أن يقال: «خمسة أكلب» ولا «ستّة أعبد»"[2] انتهى كلام صاحب المصباح المنير.

قال بعض المحقّقين: إذا لم يكن للتميّز إلّا جمع قلّة فيؤتى بها و إن لم يكن له إلّا جمع كثرة فكذلك و إن كان له كلاهما فالأغلب أن يؤتى بجمع القلّة ليطابق العدد المعدود إن لم يكن له

---

١. البقرة: ٢٢٨.

٢. المصباح المنير: ٥٠١ ـ ٥٠٢.

....

جمع مكسّر يؤتى بالجمع المصحّح نحو: ﴿ثَلاثُ عَوْراتٍ﴾[1] و قد يجيء الجمع المصحّح مع وجود المكسّر نحو: ﴿سَبْعَ سُنْبُلاتٍ﴾[2] مع وجود «سنابل»[3].

تنبيه: اعلم أنّ جميع ما ذكرنا في «ثلاثة» إلى «عشرة» إنّما هو فيما إذا لم يكن المميّز لفظة «مائة»، لأنّ المائة المضاف إليها «ثلاثة» إلى «تسعة» مفردة غير مجموعة، نحو: «ثلاثمائة» و «أربعمائة» إلى «تسعمائة» و ذلک لأنّ «مائة» و إن كان مفردة لفظاً فهي جمع معنى، لأنّها «عشر عشرات» و مجيئها جمعاً بأن يقال: «ثلاث مئين» مثلاً شاذّ، لأنّ أقلّ مفهوم الجمع فيها «ثلاثمائة» و هو ممّا يفيد الكثرة و هي غير مناسب لهذه الأعداد.

و قد يقال في وجهه: إنّه لم يأت جمعاً، لأنّ لـ«مائة» جمعين أحدهما في صورة جمع المذكّر السالم و هو «مئون» والثاني في صورة جمع المؤنّث السالم و هو «مئات» ولايجوز إضافة هذا الصنف من العدد إلى جمع المذكّر السالم، فلايقال: «ثلاثة مسلمين» فلم يبق إلّا «مئات» لكنّهم كرهوا ذلک للزومه وقوع تميّز مفرد بعد ما هو في صورة جمع المؤنّث السالم، إذ لو صحّ ذلک ليقال: «ثلاث مئات رجل» مثلاً فيقع التميّز المفرد أعني «رجل» بعد «مئات» التي هي في صورة الجمع السالم و ذلک خلاف ما تعود به التميّز المفرد، لأنّه تعود المجيء بعد ما هو في صورة جمع المذكّر أعني «عشرين رجلاً» فلذلک اقتصر في المفرد فيقال: «ثلاثمائة رجل» حتّى لايخرج التميّز المفرد عمّا تعود به فتأمّل جيّداً.[4]

---

١. النور: ٥٨.

٢. يوسف: ٤٣.

٣. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٠١.

٤. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٠١ـ ٣٠٢.

(و مائة و الألف) و ما بينهما (للفرد) المميّز (أضف) نحو: ﴿بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عامٍ﴾، ﴿فَلَبِثَ فيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾. و جاء المميّز منصوباً قليلاً في قوله: ....

و أصل «مائة»، «مئية»[١] على وزن «سدرة» حذف لامها، كما في «عزة» و «ثبة» و إنّما يكتب بالألف لئلّا يشتبه بصورة «منه» خطاً، و إذا ثنّي او جمع حذف الألف، و لها جمعان أحدهما «مئون» والآخر «مئات» و قال بعضهم: «مئون» اسم جمع[٢].

أحكام المائة و الألف و ما بينهما

(و «مائة» و «الألف» و ما بينهما) أي «مئتين» و «ثلاثمائة» و «أربعمائة» إلى «تسعمائة» و كذا تثنية «الألف» و جمعه و ما بينهما (للفرد المميّز أضف) و ذلک لأنّ «مائة» متضمّن لـ «عشر» و «عشرين» و مشتمل عليهما فأحذف من «العشرة» الإضافة و من «العشرين» الإفراد ولم يعكس لئلّا يحصل الثقل بالجمع والتنوين، و لأنّ الألف مشتمل على عشر «مائة» و هي تميّز بمفرد مجرور فعومل الألف معاملة ما اشتمل عليه.

و علّله بعض المحقّقين بوجه آخر، و هو أنّه لمّا كانت الآحاد في جانب القلّة من الأعداد، و «المائة» و «الألف» في جانب الكثرة منها اختير في مميّزها الجمع الموضوع للكثرة و في مميّزهما المفرد الدالّ على القلّة، رعاية للتعادل[٣] و لأنّ المميّز قبلهما أعني مميّز «عشرين» و أخواته مفرد مع أنّه أخفّ و لفظها كاف في الدلالة على الجمعيّة (نحو: ﴿بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عامٍ﴾[٤]) و نحو: (﴿فَلَبِثَ فيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٥]) بإضافة «ألف» إلى «سنة» (و جاء المميّز) مفرداً (منصوباً قليلاً في قوله:

---

١. العين: ٨/ ٤٢٣.

٢. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٠٢.

٣. قاله الجاميّ في الفوائد الضيائيّة: ١٩٧.

٤. البقرة: ٢٥٩.

٥. العنكبوت: ١٤.

«إذا عاش الفتى مئتين عاماً». (و مائة) و ما بعدها للألف (بالجمع نزرا قد ردف) مضافا إليه كقراءة الكسائيّ ﴿وَ لَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةَ سِنينَ﴾.

إذا عاش الفتى مئتين عاماً) فقد ذهب اللذاذة والفتاء [1]

فـ «عاماً» مميّز منصوب لـ «مئتين» (و «مائة» و ما بعدها لـ «الألف» بالجمع نزراً) أي قليلاً (قد ردف مضافاً إليه كقراءة الكسائيّ [2]) و حمزة [3] (﴿وَ لَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةَ سِنينَ﴾ [4]) بإضافة «مائة» إلى «سنين»، و فيه شذوذ واحد و هو جمع مميّز «مائة» و سهّله شبه «المائة» بـ «العشر» في أنّ كلّ واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله في المرتبة فـ «العشرة» و «المائة» كلّ واحد منهما عشر من آحاد المرتبة التي قبله.

و قرئ بتنوين «مائة» و نصب «سنين» فيجب أن يكون «سنين» بدلاً من «ثلاثمائة» أو عطف بيان له، ولا يجوز جعله مميّزاً، لأنّه يلزم حينئذ الشذوذ من وجهين أحدهما جمع مميّز «مائة» والآخر نصبه، ولأنّه يلزم أن يكون أقلّ ما لبثوا في الكهف تسعمائة سنة، لأنّ أقلّ الجمع أعني «سنين» ثلاثة كأنّه قيل: «ثلاثمائة ثلاث سنين» فيكون تسعمائة، و ليس ذلک بمراد قطعاً.

تنبيه: قال في الصمديّة: "و رفضوا جمع «المائة»" [5] و علّل ذلک بعضهم بأنّ استعمال جمع «مائة» مع مميّزها لم يأت في كلامهم فلايقال: «ثلاث مئات رجل» كما يقال: «ثلاثة آلاف رجل» هذا ولكن قال الرضيّ [6]: "إن لم تكن «مائة» مضافاً إليها «ثلاث» و أخواته جمعت و أضيفت إلى المفرد أيضاً نحو: «مئات رجل»" [7].

---

١. البيت ليزيد بن ضبة؛ الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٦٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الثالث، الصفحة: ٢٠٨.

٤. الكهف: ٢٥.

٥. جامع المقدّمات: ٤٦٦.

٦. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٧. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٠٤.

(و أحد) بالتذكير (اذكر و صلنه بعشر) بغير تاء (مركّبا) لهما فاتحا آخرهما (قاصد معدود ذكر) نحو : ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾، (و قل لدى التأنيث) للمعدود (إحدى عشرة بتأنيث الجزأين، و قيل: الألف في إحدى للإلحاق لا للتأنيث نحو: عندي إحدى عشرة امرأة. (و الشين فيها) رووا عن الحجازيّين سكونه و (عن) بني (تميم كسره) و عن بعضهم فتحه. (و) إذا كان عشر (مع غير أحد و إحدى) و هو ثلاثة إلى تسعة (ما معهما فعلت من التذكير له في المذكّر ....

أحكام أحد و أحدى و عشر

(و «أحدا» بالتذكير اذكر وصلنه بـ «عَشَر» بغير تاء مركّباً لهما فاتحاً آخرهما) فتحة بناء، و سيأتي وجه البناء (قاصد معدود ذكر نحو: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[1] و قل لدى التأنيث للمعدود «إحدى عَشْرة» بتأنيث الجزئين و قيل: الألف في «إحدى» للإلحاق) بوزن «درهم» (لا للتأنيث نحو: «عندي إحدى عشرة امرأة»).

و أمّا حكم «اثنان» و «اثنتان» مع «عشرة» فسيأتي عن قريب، (والشين فيها) أي في «عشرة» مختومة بالتاء مركّبة (رووا عن الحجازيّين سكونه) أي الشين كراهة توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع ثقل التركيب.

(و) رووا (عن) أكثر (بني تميم كسره) أي الشين لما ذكر و إجراء لها مجرى «كتف»، لكن هذا في الحقيقة إزالة ثقل بثقل آخر أي إزالة توالي أربع فتحات بالكسر (و) رووا (عن بعضهم) أي بني تميم و هم أقلّهم (فتحه) أي الشين، لأنّ التركيب عارض و بعض آخر منهم يسكن عين «عشر» بآخر الجزء الأوّل[2].

(و إذا كان) «عشرة» (مع غير «أحد» و «إحدى») و مع غير «اثنان» و «اثنتان» (و هو) أي غير ما ذكر («ثلاثة» إلى «تسعة» ما معهما) أي مع «أحد» و «إحدى» (فعلت من التذكير في المذكّر

---

١. يوسف: ٤.

٢. تسهيل الفوائد: ١١٧.

و التأنيث في المؤنّث (فافعل) أيضاً معه (قصدا) و هذا جواب الشرط المقدّر في كلامه الذي أبرزته. (و لثلاثة و تسعة و ما بينهما إن ركّبا) مع عشر (ما قدّما) من ثبوت التاء في التذكير و سقوطها في التأنيث نحو: عندي ثلاثة عشر رجلا و ثلاث عشرة إمرأة. (و أول عشرة) بالتاء (اثنتي) كذلک (و عشرا) بغير تاء (اثني) كذلک (إذا أنثى تشا) راجع للأوّل (أو ذكرا) راجع للثاني نحو: ....

والتأنيث في المؤنّث فافعل أيضاً معه) أي مع غير «أحد» و «إحدى» (قصداً و هذا) أي «فافعل قصداً» (جواب الشرط المقدّر في كلامه الذي أبرزته) والشرط الذي أبرزه قوله: «إذا كان».

حاصل المرام و ملخّص الكلام أنّه إذا كان «عشرة» مع «ثلاثة» إلى «تسعة» فـ «العشرة» على القياس، يعني يذكّر مع المذكّر، و يؤنّث مع المؤنّث بخلاف الجزء الأوّل كما أشار إليه بقوله: (و لـ «ثلاثة» و «تسعة» و ما بينهما إن ركّبا مع «عشر» ما قدّم من ثبوت التاء في التذكير و سقوطها في التأنيث).

و بعبارة أخرى: أجريت «ثلاثة» إلى «تسعة» على خلاف القياس (نحو: «عندي ثلاثة عشر رجلاً و ثلاث عشرة امرأة») إبقاء للجزء الأوّل فيهما بحاله قبل التركيب و تذكير الثاني في المذكّر لكراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد، أعني التاء فيما هو كالكلمة الواحدة، بخلاف «إحدى عشرة» و «اثنتا عشرة»، فإنّ التأنيث فيهما من جنسين أحدهما بالتاء والآخر بالألف.

(و أول «عشرة» بالتاء، «اثنتا» كذلک) يعني بالتاء، (و) أول («عشراً» بغير تاء، «اثنا» كذلک) يعني بغير تاء (إذا) معدوداً (أنثى تشاء، راجع للأوّل) يعني إذا كانتا بالتاء (أو ذكراً، راجع للثاني) يعني إذا كانتا بغير تاء، والمدار في التذكير والتأنيث على التميز.

﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً﴾، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً﴾ هذا، و المعرب ممّا ذكر اثنا و اثنتا (و اليا) فيهما (لغير الرفع و ارفع بالألف) كما تقدّم في أوّل الكتاب.

مثال الأوّل (نحو: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً﴾[١])، لأنّ العين مؤنّث؛ و مثال الثاني نحو: (﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً﴾[٢])، لأنّ الشهر مذكّر.

فإن قلت: كيف جمع بين تأنيثين في «اثنتي عشرة»، قلنا: قد تقدّم[٣] عن بعضهم أنّ التاء في «اثنتي» ليست للتأنيث، بل هي بدل من لام الكلمة، و على القول بأنّها للتأنيث قيل: لأنّها حملت على التاء في «ثنتان» فلم يتمحّض للتأنيث و لهذا حكم عليها بأنّها جنس آخر من التأنيث[٤]، لأنّه قد تقدّم[٥] أنّ التاء في «ثنتان» ليست للتأنيث، بل هي بدل من لام الكلمة أعني الياء، لأنّ «ثنتان» من «الثني».

و قال بعض المحقّقين: إنّ التاء في «اثنتان» زائدة للإلحاق بـ«أصبهان»، و قيل في ذلك وجه آخر أدقّ، و هو أنّ «اثنتان» لمّا كانت معربة كما يأتي بعيد (هذا) و «عشرة» مبنيّة، والمعرب والمبنيّ متباينان، فصارتا كأنّهما اسمان متضايفان أو هما متضايفان حقيقة، بدليل حذف النون فلا مانع من اجتماع التأنيثين، لأنّهما كلمتان غير مركّبتين.

(والمعرب ممّا ذكر) أي «أحد عشر» إلى «تسعة عشر»، الجزء الأوّل من («اثني) عشر» (و «اثنتي) عشرة» (و الياء فيهما) أي «اثني» و «اثنتي» (لغير الرفع) أي النصب والجرّ (وارفع بالألف كما تقدّم[٦] في أوّل الكتاب) في مواضع النيابة في قوله:

---

١. البقرة: ٦٠.

٢. التوبة: ٣٦.

٣. الصفحة: ١٠١.

٤. انظر: الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٩٤.

٥. الصفحة: ١٠١.

٦. الجزء الأوّل، الصفحة: ١١٢.

(و الفتح) بناء (في جزأي سواهما ألف) أمّا البناء فلتضمّنه معنى حرف العطف ....

«كلتا» كذاک «اثنان» و «اثنتان» كـ «ابنين» و «ابنتين» يجريان

هذا عند الجمهور، و علّلوا إعرابها بأنّهما صارا بعد حذف النون المؤذن بالانفصال كالمضافين إلى ما بعدهما، لأنّ النون لم يعهد حذفها في كلامهم إلّا للإضافة، والتركيب الإضافيّ لايوجب البناء.

و قال بعضهم: إنّهما مبنيّان كسائر أخواتها من الصدور[1] و إنّ كلاً من «اثنا عشر» بالألف و «اثني عشر» بالياء صيغة برأسها كما قيل بذلك في «هذان» و «هذين» و «اللذان» «اللذين»، و إنّما حذفت النون منهما، لأنّها دليل تمام الكلمة المنافي للتركيب المشعر بالاتحاد، أمّا الجزء الثاني أعني «عشر» و «عشرة» فهو مبنيّ، و يعلم وجه ذلک من المسألة الآتية.

(و الفتح بناء في جزئي سواهما) أي سوى «اثني عشر» و «اثنتي عشرة» (ألف، أمّا البناء) في الجزء الأوّل فقيل: لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للإعراب، فلو أعرب كان كالإعراب الحاصل في وسط الكلمة و هو غير معهود في كلامهم و ليس الألف في «مسلمان» والواو في «مسلمون» في وسط الكملة، لأنّ النون فيهما كالتنوين دليل على تمام الكلمة[2].

و قيل: إنّما بني الجزء الأوّل لكونه محتاجاً إلى الثاني فشابه الحرف في الافتقار، و هذا القول ليس بشيء، لما تقدّم فی باب المعرب والمبنيّ من بيان شرائط الافتقار.

و أمّا الجزء الثاني (فلتضمّنه معنى حرف العطف) أعني الواو، لأنّ أصل «أحد عشر» مثلاً «أحد و عشر» حذفت الواو، قصداً لامتزاج الكلمتين و تركيبهما، لأنّ المراد من الكلمتين معنى واحد مرتبة واحدة من العدد كـ «عشر» و «عشرين» و إنّما مزجوا هذه الأعداد دون سائر الأعداد أعني «عشرين» و أخواته و «مائة» و «ألف»، لقرب هذا المركّب من مرتبة الآحاد التي

---

١. ذهب إليه ابن درستويه و ابن كيسان؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٢٦.

٢. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٣٨.

و أمّا الفتح فلخفّته و ثقل المركب. و استثنى في الكافية «ثماني» فيجوز إسكان يائها و كذلك حذفها مع بقاء كسر النون و مع فتحها. (و ميّز العشرين) و ما بعدها (للتسعينا) أي معها (بواحد) نكرة منصوب (كأربعين حينا) و ﴿ثَلاثِينَ لَيْلَةً﴾.

ألفاظها مفردة. و قيل: بني الجزء الثاني، لأنّه لا محلّ له من الإعراب، لأنّه واقع موقع النون من المثنّى في نحو «زيدين»، و قيل: لأنّه واقع موقع التنوين فتأمّل جيّداً [1].

و بني الجزآن على الحركة للدلالة على عروض البناء، و أنّ لهما أصلاً في الإعراب (و أمّا الفتح فلخفّته و ثقل المركّب) فيحصل التعادل.

و أجاز بعضهم إضافة الجزء الأوّل إلى الثاني تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه حقيقة، فيتأثّر الصدر بالعوامل [2].

(و استثنى في الكافية) من وجوب الفتح («ثماني» فيجوز) كثيراً (إسكان يائها) لتثاقل المركّب بالتركيب (و كذا) يجوز (حذفها) أي الياء (مع بقاء كسر النون) ليدلّ على الياء المحذوفة (و مع فتحها) أي النون، ليوافق أخواتها، لأنّها مفتوحة الأواخر في حال التركيب مع «العشرة» [3].

أحكام العشرين إلى التسعين

(و ميّز «العشرين» و ما بعدها لـ «التسعين» أي معها) أي مع التسعين (بواحد) أي بمفرد (نكرة منصوبة)، ولا فرق في ذلك بين كون المميّز مذكّراً (كـ «أربعين حيناً» و) مؤنّثاً نحو: ﴿ثَلاثِينَ لَيْلَةً﴾ [4]).

---

١. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٤٥٩.
٢. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٣١.
٣. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٧٤.
٤. الأعراف: ١٤٢.

(و ميّزوا مركّبا بمثل ما ميّز عشرون فسوّينهما) نحو: عندي أحد عشر رجلا ....

أمّا إفراد التميز، فلأنّه كان في الأصل موصوفاً، إذ أصل «عشرين درهماً»: «درهماً عشرين» فلمّا أخّر و صار منصوباً على التميّز صار فضلة، فاعتبر إفراده تقليلاً للفضلة مع أنّ الجمعيّة مفهومة من العدد و المفرد أخصر، و مع صيرورته في صورة الفضلات يراعى أصله أي الموصوفيّة، فلايوصف في الأغلب إلّا هو لا العدد، لأنّه هو المقصود و إن كان مؤخّراً دون العدد و إن كان متقدّماً، يقال: «عندي عشرون رجلاً شجاعاً و ثلاثون امرأة مؤمنة» كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه نحو: ﴿سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ﴾[1].

و أمّا تنكيره فلأنّ الغرض الأهمّ منه بيان الجنس لا التعيين، و أمّا نصبه فلتعذّر الإضافة مع إثبات النون لمشابهتها لنون الجمع التي تحذف للإضافة، ولا يستقيم حذفها، إذ هي ليست في الحقيقة نون الجمع حتّى تحذف و ما جاء في كلامهم من نحو: «عشرو درهم» و «أربعو ثوب» بالإضافة و حذف النون، فهو قليل، فإن قيل: فقد يقال: «أرضو زيد» و هذه النون مثلها، قلنا: بل نون «عشرون» و أخواتها أبعد منها من نون الجمع، لأنّ «أرضون» كما تقدّم[2] في أوائل الكتاب جمع حقيقة و إن كان شاذّاً، بخلاف «عشرون» و أخواتها، فإنّها ليست بجمع كما تقدّم هناك أيضاً مع بيان الوجه في عدم كونها جمعاً.

تمييز أحد عشر إلى تسع و تسعين

(و ميّزوا مركباً) أي «أحد عشر» إلى «تسع و تسعين» (بمثل ما ميّز «عشرون» فسوّينهما) فميّزه بمفرده نكرة منصوبة (نحو: «عندي أحد عشر رجلاً»)، و نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً﴾[3] والبيان فيه هو البيان في «عشرين» و أخواتها إلّا النصب، لأنّ تعذّر الإضافة هنا إنّما هو لكراهتهم أن يجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد.

---

١. يوسف: ٤٣.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٠.

٣. التوبة: ٣٦.

﴿وَ قَطَّعْناهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً أُمَماً﴾ أي فرقة أسباطا.

لايقال: سيأتي بعيد هذا جواز إضافة المركّب نحو: «هذا خمسة عشرك» فكيف ذلك، لأنّه يقال: لمّا كان المضاف إليه فيه غير المعدود لم يمتزج امتزاج ذلك المميّز، فلم يلزم صيروة ثلاثة أشياء شيئاً واحداً و إنّما جوّزوا «ثلاثمائة امرأة» قياساً على «مائة امرأة» فتأمّل.

و أمّا قوله تعالى: (**﴿وَ قَطَّعْناهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً أُمَماً﴾**[1])، فقد قيل: إنّ «أسباطاً» ليس تميّزاً، لأنّه جمع، و إنّما هو بدل من «اثنتي عشرة» بدل الكل من الكل، والتميّز محذوف (أي «فرقة أسباطاً»)[2] ولو كان «أسباطاً» تميّزاً لزم الشذوذ، ولايحسن حمل القرآن عليه، و لجيء بالعددين بدون التاء، لأنّ السبط مذكّر و قد تقدّم أنّ التميّز إذا كان جمعاً ينظر إلى مفرده.

و قال بعضهم: إنّ «أسباطاً» تميّز و تأنيث العدد باعتبار وصفه أعني «أمماً»، لأنّ «أمة» مؤنّث[3] فتأمّل.

ما زاد على تسع و تسعين

تكملة: تقول فيما زاد على «تسع و تسعين»: «مائة» و «الألف» في الواحد و «مئتان» و «ألفان» في التثنية من غير فرق بين المذكّر و المؤنّث و كذلك «المئات» و «الآلاف» أو «الألوف» ثمّ تعطف فيما زاد من غير تغيير في الزائد ولا تبديل فتقول: «مائة رجل و واحد» و «مائة امرأة و واحدة» و «مائة و اثنان أو اثنتان» و «مائة و ثلاثة رجال أو ثلاث نساء» و «مائة و أحد عشر رجلاً» و «مائة و إحدى عشرة امرأة» و «مائة و أحد و عشرون رجلاً» «و إحدى و عشرون امرأة» و «مائة و ثلاثة و عشرون رجلاً» و «ثلاث و عشرون امرأة» إلى «مائة و تسعة و تسعين رجلاً أو تسع و تسعين امرأة».

---

١. الأعراف: ١٦٠.

٢. قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما؛ شرح التصريح: ٢/ ٤٦١.

٣. قاله ابن مالك؛ شرح الكافية: ٣/ ١٦٦٤ و انظر: شرح التصريح: ٢/ ٤٦١.

(و إن أضيف عدد مركّب) غير اثني عشر و اثنتي عشرة (يبق البنا) في الجزأين نحو: «هذه خمسه عشرتک» (و عجز) وحده (قد يعرب) في لغة رديئة كما قال سيبويه.

و كذا الحال في تثنية «المائة» و «الألف» و جمعه و يجوز أن يعكس العطف في الجميع فتقول: «واحد و مائة» إلى آخر الأمثلة فتنبّه.

العدد المضاف

(و إن أضيف عدد مركّب) بجملته (غير «اثني عشر» و «اثنتي عشر»)، فلايحتاج إلى ذكر التميّز، لأنّه لايضاف إلى غير مميّزه إلّا إذا عرف جنسه، فلايحتاج إلى تميّز، و أمّا «اثنا عشر» و «اثنتا عشرة» فإنّما لم تجز إضافتهما إلى غير المميّز، لأنّ «عشر» فيهما واقع موقع النون بعد حذفها فصار «اثنان» بعد حذف النون كالمضاف إلى «عشر»، لما تقدّم من أنّ النون لم يعهد حذفها في موضع إلّا للإضافة فصار كأنّه مضاف، والتركيب الإضافيّ يضاف ثانياً ولو أضيف بدون «عشر» لالتبس بإضافة «الاثنين» وحدهما، لأنّ إضافة العدد إلى غير المميّز لايختصّ بالمركّب، لأنّه يضاف إلى غير التميّز مطلقاً، سواء كان مفرداً نحو: «اثناک» و «ثلاثة زيد» و «عشروک»، أم مركّباً و حيئذ (يبقى البناء) على الفتح (في الجزئين نحو «هذه خمسة عشرک») كما أنّه كذلک مع التميّز.

(و) هاهنا قولان آخران:

أحدهما: أنّه (عجز وحده قد يعرب) بحسب العوامل مع بقاء الجزء الأوّل على البناء على الفتح، كما في «بعلبک» (في لغة رديئة كما قال سيبويه[1]).

و ثانيهما: أن يضاف الجزء الأوّل إلى الجزء الثاني فيعرب الجزء الأوّل بحسب العوامل و يجرّ الثاني بالإضافة دائماً[2]، كما في «عبدالله» و بعضهم أجاز هذا الوجه في المركّب و إن لم يضف إلى شيء، فلاتغفل.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. حكى هذا الوجه الكوفيّون؛ شرح التصريح: ٢/ ٤٦٤.

(و صغ من اثنين فما فوق إلى عشرة) أي معها (كفاعل) المصوغ (من فعلا و اختمه في التأنيث) للمعدود (بالتاء) فقل ثانية و ثالثة إلى عاشرة (و متى ذكّرت) بتشديد الكاف المعدود (فاذكر فاعلا) هذا المصوغ (بغير تا) فقل ثان و ثالث إلى عاشر. (و إن ترد) به (بعض الذي منه بني) أي صيغ (تضف إليه) نحو: ....

أحكام العدد المصوغ على وزن «فاعل»

(و صغ من «اثنين» فما فوق) أي «ثلاثة» (إلى «عشرة» أي معها كـ «فاعل» المصوغ من «فعل») بفتح العين نحو: «ضارب» و «قاعد» من «ضرب» و «قعد».

(و اختمه) أي الفاعل المصوغ من العدد (في التأنيث للمعدود بالتاء فقل: «ثانية» و «ثالثة» إلى «عاشرة» و متى ذكّرت بتشديد الكاف) أي حين تذكّر (المعدود فاذكر «فاعلاً») أي (هذا المصوغ) من العدد (بغير تاء فقل: «ثان» و «ثالث» إلى «عاشر»).

و كذا في جميع المراتب من المركّب والمعطوف نحو: «الثالثة عشرة» تؤنّث الاسمين للمؤنّث في المركّب كما تذكرهما في المذكّر نحو: «الثالث عشر» و إنّما ذكروا الاسمين في المركّب، لأنّه اسم لواحد مذكّر بخلاف «ثلاثة عشر رجلاً»، فإنّه للجماعة.

فتحصّل من ذلک أنّ حكم وزن «فاعل» المصوغ من العدد حكم وزن «فاعل» من الفعل تذكيراً و تأنيثاً، إلّا أنّ الاشتقاق من العدد سماعيّ، لأنّه من قبيل الاشتقاق من الجوامد نحو: «استحجر الطين» المصوغ من الحجر فهو مستحجر.

و لوزن «فاعل» المصوغ من العدد استعمالان:

أحدهما: أن يستعمل وحده فيقال: «ثان» و «ثانية» و «ثالث» و «ثالثة» إلى «عاشر» و «عاشرة» و معناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة أعني كونه ثالثاً مثلاً.

و ثانيهما: أن يستعمل منضمّاً إلى غيره، و له حينئذ معنيان أشار إلى الأوّل منهما بقوله: (و إن ترد به) أي بـ «الفاعل» المصوغ من العدد (بعض الذي منه بني أي صيغ تضف) أنت الفاعل (إليه) أي إلى الذي منه بني و معناه حينئذ أنّ الموصوف به بعض المضاف إليه (نحو) قوله

﴿ثانِيَ اثْنَيْنِ﴾ أي أحدهما، و ﴿ثالِثُ ثَلاثَة﴾ أي أحدها و لا يجوز تنوينه و نصبه و هذا (مثل بعض بيّن) فإنّه لا يستعمل إلّا مضافا إلى كلّه كبعض ثلاثة. (و إن ترد) به (جعل العدد (الأقلّ مثل ما فوق) بأن تستعمله مع ما سفل (فحكم جاعل) أي اسم فاعل (له احكما) فأضفه أو نوّنه و انصب به نحو: رابع ثلاثة و رابع ثلاثة أي جاعلها أربعة.

تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذينَ كَفَرُوا (ثانِيَ اثْنَيْنِ)﴾[1] أي أحدهما، و) نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذينَ قالُوا إِنَّ الله (ثالِثُ ثَلاثَة)﴾[2] أي أحدها) و وجه كفر النصارى بذلك القول أنّ معناه أنّ الآلهة ثلاثة و أنّ الله تعالى أحدهم أي بعضهم.

(و) إذا أريد به هذا المعنى (لايجوز تنوينه و) لا (نصبه) لما بعده، (و هذا مثل «بعض» بيّن) يعني حكمه حكم «بعض»، (فإنّه) أي «بعض» (لايستعمل) إذا أضيف (إلّا مضافاً إلى كلّه «كبعض ثلاثة») فكذلك «الفاعل» المصوغ من العدد إذا كان المراد به بعض ما اشتقّ منه كالآيتين.

و أشار إلى الثاني منهما بقوله (و إن ترد به) أي بـ «الفاعل» المصوغ من العدد (جعل العدد الأقلّ مثل ما فوق بأن تستعمله مع أسفل) كأن تستعمل «خامس» مع «أربعة» و «سادس» مع «خمسة»، و هكذا (فحكم «جاعل» أي اسم الفاعل) المتعدّي (له احكم فأضفه) إلى ما بعده، (أو نوّنه و) حينئذ (انصب به) ما بعده بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال.

والاعتماد على ما ذكر[3] في باب إعمال اسم الفاعل في قوله:

و ولي استفهاماً أو حرف ندا   أو نفياً أو جا صفة أو مسندا

(نحو: «رابع ثلاثة») بإضافة «رابع» إلى «ثلاثة» (و) نحو: («رابع ثلاثة») بتنوين «رابع»، و نصب «ثلاثة» (أي جاعلها) أي «الثلاثة» («أربعة»).

---

١. التوبة: ٤٠.

٢. المائدة: ٧٣.

٣. الجزء الثالث، الصفحة: ١٧.

(و إن أردت) به بعض الذي منه بني (مثل) ما سبق في (ثاني اثنين) و كان الذي منه بني (مركبّا فجيء بتركيبين) أوّلهما فاعل مركبّا مع العشرة، و ثانيهما ما بني منه مركبا أيضاً مع العشرة، و أضف جملة المركّب الأوّل إلى جملة المركّب الثاني، فقل: «ثاني عشر اثني عشر» و «ثانية عشرة اثنتي عشرة» (أو فاعلا بحالتيه) التذكير و التأنيث ....

قيل: و منه قوله تعالى: ﴿ما يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ وَ لا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سادِسُهُمْ﴾[1] [2]فتأمّل.

و بما سبق تنحلّ الحديث المنسوب إليهم عليهم السلام أنّ من قال: إنّ الله ثالث ثلاثة بالإضافة فقد كفر و من قال: إنّه ثالث ثلاثة بالنصب فقد آمن، والمراد من الإضافة معنى البعض لا الجاعل فلا تغفل.

(و إن أردت به) أي بالفاعل المصوغ من العدد الاستعمال الأوّل بأن تريد به (بعض الذي منه بني مثل ما سبق في) قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا (ثانِيَ اثْنَيْنِ)﴾[3]و كان) العدد (الذي منه بني مركّباً) فحينئذ يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الأوّل: ما أشار إليه بقوله: (فجيء بتركيبين أوّلهما فاعل) المصوغ من «اثنين» أو «ثلاثة» إلى «تسعة» حال كونه (مركّباً مع «العشرة» و ثانيهما ما بني منه) أي «اثنين» أو «ثلاثة» إلى «تسعة» حال كونه (مركّباً أيضاً مع «العشرة» و) بعد ذلك (أضف جملة المركّب الأوّل) أي مجموعه (إلى جملة المركّب الثاني فقل) في التذكير: («ثاني عشر اثني عشر» و) في التأنيث: («ثانية عشرة اثنتي عشرة») و هكذا إلى «تاسع عشر تسعة عشر» و «تاسعة عشرة تسع عشرة».

والوجه الثاني: أن يقتصر على صدر المركّب الأوّل، فيعرب و يضاف إلى المركّب الثاني باقياً على بناء جزئيه، و إليه أشار بقوله: (أو فاعلاً بحالتيه) أي (التذكير) في المذكّر (والتأنيث) في

---

١. المجادلة: ٧.

٢. المقتضب للمبرّد: ٢/ ١٨١.

٣. التوبة: ٤٠.

(أضف) بعد حذف عجزه (إلى مركّب) ثان فإنّه (بما تنوي) أي تقصد (يفي) نحو: «ثالث ثلاثة عشر» و «ثالثة ثلاث عشرة». (و شاع الاستغناء) عن الإتيان بتركيبين أو بفاعل مضاف إلى مركّب (بحادي عشرا) و هو المركّب الأوّل و حذف الثاني كما قاله في شرح الكافية (و نحوه) إلى تاسع عشر.

المؤنّث (أضف بعد حذف عجزه إلى مركّب ثان، فإنّه) أي هذا الوجه (بما تنوي أي) بالمعنى الذي (تقصد) من البعضيّة (يفي نحو: «ثالث ثلاثة عشر») في المذكّر أي أحدهم أي بعضهم (و) نحو: («ثالثة ثلاث عشرة») في المؤنّث أي إحداهن أي بعضهن.

والوجه الثالث: أن يقتصر على المركّب الأوّل باقياً على بناء جزئيه و إليه أشار بقوله: (و شاع الاستغناء عن الإتيان بتركيبين) و هو الوجه الأوّل (أو) عن الإتيان («بفاعل» مضافاً إلى مركّب) ثان و هو الوجه الثاني (بـ «حادي عشر» و هو المركّب الأوّل حذف) المركّب (الثاني، كما قاله في شرح الكافية[1] و نحوه إلى «تاسع عشر»).

هذا، و قال بعضهم: إنّ الوجه الثالث هو أن تحذف العجز من المركّب الأوّل والصدر من المركّب الثاني[2]، فيجوز حينئذ في هذا الوجه المشتمل على الحذفين وجهان:

أحدهما: إعراب الجزئين، لزوال التركيب المقتضي للبناء من كلا الجزئين[3].

و ثانيهما: إعراب الجزء الأوّل، لزوال التركيب و بناء الجزء الثاني على الفتح لتقدير ما حذف منه فهو مركّب، لأنّ المقدّر كالمذكور[4].

و قال بعض آخر: إنّه يجوز بناؤهما لحلول كلّ منهما محلّ المحذوف من صاحبه[5] فتدبّر جيّداً.

---

١. شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٨٦.

٢. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٤٦٩ ـ ٤٧١.

٣. جزم به ابن عصفور؛ المصدر السابق: ٤٧٠.

٤. حكاه الكسائيّ و يعقوب بن سكيت و ابن كيسان؛ المصدر السابق.

٥. قاله أبو محمّد بن السيّد؛ المصدر السابق.

(و قبل عشرين اذكرا و بابه) إلى تسعين (الفاعل) المصوغ (من لفظ العدد بحالتيه) التذكير و التأنيث (قبل واو) عاطفة (يعتمد) فقل: «حادي و عشرون» و «حادية و تسعون».

(و قبل «عشرين» اذكر و بابه إلى «تسعين» الفاعل المصوغ من لفظ العدد) إذا أردت به بعض الذي منه بني (بحالتيه) يعني (التذكير) في المذكّر (و التأنيث) في المؤنّث (قبل واو عاطفة يعتمد فقل «حادي و عشرون») في المذكّر و ((«حادية و تسعون»)) في المؤنّث، و شاع عندهم في «عشرين» و أخواته إذا استعملت وحدها، و أريد بها البعض أن يقال: «تمام العشرين» أو «متمّم العشرين»، و كذلك أخواتها؛ ولايقال: «العشرون» مثلاً لئلّا يتوهمّ أنّ المراد منه مجموع «العشرين» المقابل لـ «ثلاثين».

قيل: لايستعمل «فاعل» من العدد المركّب بمعنى «جاعل»، فلايقال: «رابع عشر ثلاثة عشر» و كذلك البواقي، و لذا لم يذكره المصنّف واقتصر على معنى «بعض»، ولكن يظهر من بعضهم أنّه يجوّز ذلك قياساً[1] و لک حينئذ وجهان:

أوّلهما: أن تأتي بمركّبين صدر أوّلهما أزيد من صدر ثانيهما بواحد، فتقول: «رابع عشر ثلاثة عشر»، و يجب في هذا الوجه إضافة المركّب الأوّل إلى المركّب الثاني، لأنّ تنوين الأوّل و نصب الثاني غير ممكن.

والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركّب الأوّل فتقول: «رابع ثلاثة عشر» و يجوز في هذا الوجه إضافة الأوّل إلى الثاني و تنوين الأوّل و نصب الثاني محلاً به.

تنبيه: إذا كان المراد من «الفاعل» المصوغ من العدد واحداً من المعدود لكن لا مطلقاً بل باعتبار المرتبة، يصحّ إضافته إلى العدد المشتقّ هو منه، و إلى ما فوقه أيضاً نحو قولنا: «الحسين عليه السلام خامس الخمسة و ثالث الاثني عشر» و هذا المعنى أخصّ من «بعض» و مباين لمعنى «جاعل» فتدبّر جيّداً.

---

١. أجازه سيبويه وجماعة من المتقدّمين و منعه الكوفيّون و أكثر البصريّين؛ المصدر السابق: ٤٧١.

« كم، كأيّن، كذا »

فصل في (كم و كأين و كذا)؛ و هي ألفاظ عدد مبهم الجنس و المقدار. (ميّز) إذا كانت (في الإستفهام كم) بأن تكون بمعنى أيّ عدد (بمثل ما ميّزت عشرين) أي بتمييز منصوب (ككم شخصا سما) أي علا.

(فصل في «كم» و «كأي» و «كذا»)

التبيين

(و هي ألفاظ) وضعت للدلالة على (عدد مبهم الجنس والمقدار)، فلذا احتاجت إلى التميّز.

تمييز كم

(ميّز إذا كان في الاستفهام «كم» بأن تكون بمعنى «أيّ عدد» بمثل ما ميّزت) المرتبة الوسطى من العدد أعني «أحد عشر» و أخواتها، و («عشرين») و أخواتها إلى «تسعة و تسعين» (أي بتميّز) مفرد (منصوب).

و إنّما حملت على وسطى المراتب، لأنّ السائل لايعرف في الأغلب الكثرة والقلّة فحملها على الدرجة المتوسّطة بين القلّة و هي «عشرة»، والكثرة و هي «المائة» فما فوق أولى، لأنّه لو حمل على أحد الطرفين كان تحكّماً و ترجيحاً بلا مرجّح، مع أنّ خير الأمور أوسطها (كـ «كم شخصاً سما» أي «علا»).

و قد يجيء التميّز جمعاً إذا أريد به الأصناف نحو: «كم غلماناً لک» أي «كم صنفاً من الغلمان».

و لايحذف التميّز إلّا لدليل كما تقول مثلاً: «كم عندک» إذا جرى ذكر الدينار أي «كم ديناراً عندک» و كذلک حذف تميّز «كم» الخبريّة لكن حذف تميّز الاستفهاميّة أكثر.

(و أجز أن تجرّه) أي تمييز «كم» الإستفهاميّة (من مضمرا إن وليت «كم» حرف جرّ مظهرا) نحو: بكم درهم تصدّقت، أي: بكم من درهم؛ و فيه دليل على أنّ «كم» اسم

(و أجز أن تجرّه أي تميّز «كم» الاستفهاميّة «من») الجارّة حال كونها (مضمرة) أي مقدّرة (إن وليت «كم» حرف جرّ مظهراً).

والحاصل أنّه لايجوز جرّ المميّز إلّا إذا انجرّت هي بحرف الجرّ والمجوّز قصد التطابق بين «كم» و مميّزها جرّاً (نحو: «بكم درهم تصدّقت» أي «بكم من درهم»).

و قال بعضهم: الجرّ بسبب إضافة «كم» إلى التميّز[1] كما في الخبريّة، و لايجوز أن يكون المجرور بدلاً من «كم»، لأنّ ما أبدل من متضمّن الاستفهام يجب أن يلي همزة الاستفهام كما تقدّم[2] في باب البدل في قوله:

و بدل المضمّن همز يلي همزاً كـ «من ذا أ سعيد أم علي»

و قد يجرّ «كم» بإضافة اسم إليها كما يأتي عن قريب.

و إنّما جاز تقديم حرف الجرّ المضاف عليها مع أنّ لها صدر الكلام، لأنّ تأخير الجارّ عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجاز تقديم الجارّ عليها على أن يجعل الجارّ سواء كان اسماً أو حرفاً مع المجرور كلمة واحدة مستحقّة للتصدّر حتّى لايسقط المجرور عن مرتبته و لهذا حذف ألف «ما» الاستفهاميّة عند كونه مجرورة و جعل حذفها دليلاً على التركيب حتّى لاتسقط «ما» عن التصدّر و سيأتي[3] ذلك في باب الوقف في قوله:

و «ما» في الاستفهام إن جرّت حذف ألفها و أولها الها إن تقف

(و فيه) أي في دخول حرف الجرّ (دليل على أنّ «كم» اسم) لما تقدّم[4] في أوائل الكتاب من أنّ من علامات الاسم الجرّ كما صرّح به في قوله:

١. نسب إلى الزجّاج؛ شرح التصريح: ٢/ ٤٧٤.
٢. الجزء الثالث، الصفحة: ٢٣٠.
٣. الصفحة: ٢٧٠.
٤. الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٢.

و بناؤها لشبهها الحرف في الوضع (و استعملنها) حال كونها (مخبرا) بها بأن تكون بمعنى كثير (كعشرة) فميّزها بمجموع مجرور (أو مائة) فميّزها بمفرد مجرور (ككم رجال) جاؤوني (أو) كم (مرة) لغة في امرأة تأنيث مرء.

باالجرّ و التنوين و الندا و «ال» و مسند للاسم تمييز حصل

بناء كم

(و بناؤها) إمّا (لشبهها الحرف في الوضع) أو لتضمّنها معنى همزة الاستفهام أو لما قيل من أنّها مركّبة من كاف التشبيه و «ما» الموضوعة للإبهام ثمّ حذفت ألفها لدخول الجارّ عليها و سكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب[1].

أحكام كم الخبريّة

(واستعملنها) أي «كم» (حال كونها مخبراً بها بأن تكون بمعنى) «عدد (كثير» كـ «عشرة» فميّزها بمجموع مجرور أو «مائة» فميّزها بمفرد مجرور).

و إنّما جعل مميّز «كم» الخبريّة كالطرفين دفعاً للتحكّم و إنّما لم يعكس بأن يجعل مميّز الاستفهاميّة كالطرفين و مميّزها كالوسط، لأنّ «كم» الخبريّة متقدّمة على الاستفهاميّة، لكون الاستفهاميّة فرع الخبريّة فجعلت كالطرفين، لأنّ الطرف مقدّم على الوسط، و إنّما جاز الجمع في تميّزها ولم يجز في العدد الكثير أعني «المائة» و «الألف»، لأنّ في لفظ «العدد الكثير» دلالة صريحة على الكثرة فاستغني بذلك عن جمع المميّز بخلافها، فإنّها كناية عن الكثير و ليس بصريح فيه فجاز جمع تميّزها تصريحاً بالكثرة (كـ «كم رجال جاؤوني» أو «كم مَرَة» لغة في «مرأة» تأنيث «مرء»[2]).

---

١. قاله الكسائيّ و الفرّاء؛ توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٣٥.

٢. كتاب العين: ٨/ ٢٩٩.

(ككم) الخبريّة (كأين و كذا) في إفادة التكثير و غيره (و) لكن ....

و يجوز في «كم» مطلقاً مراعاة اللفظ والمعنى فيجوز أن يقال: «كم رجلاً أو رجل جاءک» إذا كان المسؤول أو ما أخبر عنه مثنّى أو مجموعاً و يجوز أن يقال: «كم رجلاً أو رجل جاءاک أو جاؤوک» و يجوز «كم امرأة جائتک و جاءک» حملاً على المعنى واللفظ.

و قال بعضهم: «كم» مفرد لفظاً مجموع معنى كـ «كلّ» فينبغي على هذا أن لايعود عليه ضمير المثنّى و هو الحقّ[1]، لأنّه لم يسمع «كم رجلين» لا استفهاماً ولا خبراً ولايجوز أن يكون الضمير في الأمثلة المذكورة عائداً إلى التميّز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر و هو جملة.

كأيّن و كذا

(كـ «كم» الخبرية «كأيّ») و هي مركّبة من كاف التشبيه و «أيٍّ» المنوّنة، و لهذا جاز الوقف عليها بالنون لأنّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النون الأصليّة و لهذا رسم في المصحف نوناً، و من وقف عليها بحذف النون لاحظ حكم أصلها و هو الحذف في الوقف كما يأتي في باب الوقف[2] في قوله:

تنويناً إثر فتح اجعل ألفاً   وقفاً و تلو غير فتح احذفا

و فيها خمس لغات:

«كَأيٍّ» بفتح الكاف والألف و تشديد الياء المكسورة مع التنوين، و «كَأْيٍ» بفتح الكاف و سكون الألف و تخفيف الياء المكسورة مع التنوين، و «كاء» كـ «جاء»، و «كيء» على وزن «شيء»، و «كأ» على وزن «يد» كلّها مع التنوين، و كسر الهمزة.

(و كذا) أيضاً مثل «كم» (في إفادة التكثير و غيره) من الأحكام المذكورة إذا كان المراد بها العدد المبهم لا غيره و كما سنبيّنه في المسألة الآتية (و لكن) يستثنى من ذلک حكمان:

---

١. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٦٤.

٢. الصفحة: ٢٥٧.

(ينتصب تمييز ذين) نحو:

أطرد اليأس بالرجا فكائن آلما حمّ يسره بعد عسر

و رأيت كذا و كذا رجلا.

أحدهما: أنّ «كأيّ» قد تستعمل في الاستفهام دون «كذا» أو «كم» الخبريّة.

و ثانيهما: أنّه (ينتصب تميّز ذين) أعني «كأيّ» و «كذا» قال الرضيّ[1]: "ولم أعثر على منصوب بعد «كأيّ»"[2].

و هذا منه مع تبحّره في هذا الفنّ غريب لورود النصب في كلامهم (نحو) قوله:

(أطرد اليأس بالرجا فكائن آلما حمّ يسره بعد عسر) [3]

إلّا أن يقال كما قيل: إنّ «كائن» في البيت اسم فاعل من «كان» فتأمّل.

(و) نحو: («رأيت كذا و كذا رجلاً») و «كذا» ترد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون كلمتين مستقلّتين باقيتين على أصلهما و هما كاف التشبيه و «ذا» الإشارة كقولك: «زيد فاضل و عمرو كذا».

والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركّبة من الكلمتين المذكورتين زائلاً عنهما معناهما مكنّياً بها عن غير عدد كقولك لمخاطبك: «أ تذكر يوم كذا و كذا فعلت كذا و كذا أو قلت كذا و كذا».

الثالث: أن تكون كلمة مركّبة كـ «تلک» مكنّياً بها عن عدد مبهم، و هذه هي المعقود لها الباب و ورود «كذا» مكرّراً مع الواو أكثر من إفراد و من تكرّره بلا واو ولا دلالة لها على التكثير.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٦٥.

٣. البيت بلا نسبة.

(أو به) أي بتمييز كأيّن كما في الكافية (صل من) الجنسيّة (تصب) نحو: ﴿وَ كَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُها﴾ و لا تتّصل بتمييز كذا و لا يجب تصديرها بخلاف كأيّن و كم، فلا يعمل فيهما إلّا متأخّر. و قد يضاف إلى كم متعلّق ما بعدها أو تجرّ بحرف متعلّق به كقولك: «أبناء كم رجل علمت»، «و من كم كتاب نقلت»، و لا حظّ لـ «كأيّن» في ذلك قاله في شرح الكافية.

قيل: إذا كان مميّزها جمعاً فهي كناية عن «ثلاثة» و بابها و إذا كرّرت من دون عطف فهي كناية عن «أحد عشر» و بابه و إذا كرّرت من دون عطف فهي كناية عن «أحد و عشرين» و بابه[1]. و للفقهاء في المسألة كلام مفصّل في باب الإقرار فليراجع.

(أو به أي بتميّز «كأيّ») لا «كذا» (كما في الكافية صل «من» الجنسيّة[2] تصب نحو: ﴿وَ كَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُها﴾[3] ولايتّصل بتميّز «كذا») كما أشرنا إليه (ولايجب تصديرها بخلاف «كأيّ» و «كم» فلايعمل فيهما إلّا متأخّر).

(و قد يضاف إلى «كم») مطلقاً (متعلّق ما بعدها) أي معمول ما بعدها (أو يجرّ بحرف متعلّق به) أي بما بعدها (كقولك: «أبناء كم رجل علمت» و «من كم كتاب نقلت») و يمكن جعل كلّ واحد من المثالين مثالاً لكلّ واحد من قسمي «كم» فلاتغفل، و قد تقدّم آنفاً[4] وجه جواز تقدّم حرف الجرّ والمضاف عليها مع أنّ لها صدر الكلام (ولا حظّ لـ «كأيّ» في ذلك) أي في إضافة شيء إليها أو دخول حرف الجرّ عليها (قاله في شرح الكافية[5]).

---

١. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

٢. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧١٠.

٣. العنكبوت: ٦٠.

٤. الصفحة: ١٢٤.

٥. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧١٢.

....

خاتمة: التميّز بعد «كذا» و «كأيّ» في الحقيقة عن الكاف لا عن «ذا» و «أيّ» كما في «مثلك رجلاً» لأنّك تبيّن في «كذا رجلاً» و «كأيّ رجلاً» أنّ مثل العدد المبهم من أيّ جنس هو و لم تبيّن العدد المبهم حتّى يكون التميّز من «ذا» أو «أيّ».

(هذا باب الحكاية)

التعريف و التبيين

و هي تطلق عندهم على معان:

منها: ما تقدّم[1] في باب العلم عند قوله:

و جملة و ما بمزج ركّبا ذا إن بغير «ويه» تمّ أعربا

و منها: ما تقدّم[2] في باب الموصولات عند قوله:

و بعضهم أعرب مطلقاً و في ذا الحذف «أيّاً» غير «أيّ» يقتفي

و منها: حكاية الجمل و ما في معناها بعد القول و ما في معناه.

و منها: حكاية اللفظ على حاله المتلفّظ بها من دون استفهام كقولهم: «زيداً» في «ضربت و أكرمت زيداً» متنازع فيه و كقول بعضهم: «ليس بقرشياً» ردّاً على من قال: «إنّ في الدار قرشيّاً». قال بعضهم: يمكن أن يكون من ذلک ما في الخطّ المنسوب إلى مولى الموحّدين سلام الله عليه: «كتبه علي بن أبو طالب» بالواو حكاية لحالة الرفع[3].

و منها: ما عقد له الباب و هو حكاية حال المفرد في الاستفهام، والغرض في الحكاية أن يتيقّن المخاطب أنّ المسؤول عنه هو ما ذكره المتكلّم في كلامه لاغيره حتّى يكون نصّاً لايحتمل غير المراد أي لايحتمل غير ما ذكره المتكلّم في كلامه.

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٣٠.

٣. أنظر: الجزء الأوّل، الصفحة: ١٠٦.

(احک بأيّ ما) ثبت (لمنكور سئل عنه بها) من رفع و نصب و جرّ و تذكير و تأنيث و إفراد و تثنية و جمع، سواء كان (في الوقف أو حين تصل) فقل لمن قال رأيت رجلا و إمرأة و غلامين و جاريتين و بنين و بنات: أيّا و أيّة و أيّين و أيّتين و أيّين و أيّات؟

الحكاية بـ «أيّ»

(احک بـ «أيّ») الاستفهاميّة (ما ثبت لمنكور سئل عنه بها) أي بـ «أيّ» (من رفع و نصب و جرّ و تذكير و تأنيث و إفراد و تثنية و جمع).

و إنّما اشترط الاستفهام في هذه الحكاية لأنّ حكاية هذه العلامات المذكورة لابدّ فيها من محكيّ مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتّى تحكى.

و إنّما اشترط كون المسؤول عنه المحكيّ علاماتها نكرة لأنّ المعارف إن حكيت تذكر نفسها كما يجيء عن قريب لأنّ الاستفهام عنها ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات لكونها معلومة غالباً فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه كما فعل في النكرات، ولو ذكرت النكرات بنفسها لم يكن حكاية لأنّ النكرة إذا ذكرت ثانية فلابدّ فيها من لام العهد ليعرف أنّ المذكورة ثانياً هي المذكورة أوّلاً، كما في قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[1] فلايكون حكاية، لأنّ الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة و نقصان، (سواء كان في) حالة (الوقف) على «أيّ» (أو حين تصل) لفظه بكلمة بعدها (فقل لمن قال: «رأيت رجلاً و امرأة و غلامين و جاريتين و بنين و بنات»: «أيّاً») في حكاية «رجلاً» (و «أيّة») في حكاية «امرأة» (و «أيّين») في حكاية «رجلين» (و «أيّتين») في حكاية «جاريتين» (و «أيّين») في حكاية «بنين» (و «أيّات») في حكاية «بنات»، و يجوز في «أيّ» وجه آخر وصلاً و هو الاقتصار على إعراب «أيّ» مفرده فتقول «أيّ» و«أياً» و «أيّ» في المفرد والمثنّى والجمع والمؤنّث.

---

١. المزمّل: ١٥ ـ ١٦.

(و وقفا احک ما) ثبت (لمنكور بمن و النون) منها (حرّک مطلقا و أشبعن) حتى ينشأ واو في حكاية المرفوع و ألف في المنصوب و ياء في المجرور فقل لمن قال: جاءني رجل، «منو؟»، و لمن قال: رأيت رجلا، «منا؟»، و لمن قال: مررت برجل، «مني؟»

و ليعلم أنّ الحكاية بـ «أيّ» لايشترط فيها كون المسؤول عنه عاقلاً، لأنّ «أيّاً» في أصل وضعها للعقلاء و غيرهم، بخلاف «من»، فإنّها للعقلاء فقط، فيجوز أن يقال: «أيّاً» لمن قال: «اشتريت حماراً»، و «أيّين» لمن قال: «اشتريت حمارين»، و هكذا فقس.

و في الحركات اللاحقة لـ «أيّ» حال الحكاية وجهان:

أحدهما: أنّها إعرابها فيكون مبتدأ محذوف الخبر و مفعولاً محذوف الفعل و مجروراً محذوف الجارّ.

و ثانيهما: و هو الأولى أنّ هذه العلامات حكاية للفظ المتكلّم و محلّها رفع دائماً على الابتداء والتقدير «أيّ» هو.

الحكاية بـ «من»

(و وقفاً) فقط (احک ما ثبت لمنكور بـ «من») الاستفهاميّة، و إنّما اشترط الحكاية بـ «من» بكونها في حالة الوقف ولم يشترط ذلک في «أيّ»، لأنّ «من» لكونها مبنيّة قصدوا تبعيدها من الإعراب و أثبتوا العلامات المذكورة في حالة لايكون فيها على الكلمة في الأغلب إعراب ولا تنوين التمكّن و هي حالة الوقف، لأنّ الكلمة تجرّد فيها كما يأتي عن الرفع و الجرّ و التنوين، و أمّا «أيّ» فإنّها كانت معربة، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب وصلاً ولا وقفاً (و النون منها) أي من لفظ «من» إذا كان المسؤول مفرداً مذكّراً، (حرّک مطلقاً) أي في حال رفع المسؤول عنه و نصبه و جرّه.

(و أشبعن) الحركة (حتى ينشأ) من إشباعها (واو في حكاية المرفوع و ألف في) حكاية (المنصوب و ياء في) حكاية (المجرور فقل لمن قال «لقيني رجل»: «منو؟» و لمن قال «رأيت رجلاً»: «منا؟» و لمن قال «مررت برجل»: «مني؟»).

و صل بـ «من» ألفا أو ياء أو نونا (و قل: منان و منين بعد) قول شخص (لي ألفان بابنين) حاكيا له موافقا في التثنية و الإعراب (و سكّن) نون منان و منين (تعدل). وصل بمن تاء التأنيث (و قل لمن قال أتت بنت) حاكيا (منه و النون) من منة إذا وقعت (قبل تا) تأنيث (المثنّى) عند التثنية فهي (مسكنة) كقولك لمن قال: عندي جاريتان، منتان

و إنّما زادوا في المفرد المذكّر الواو والألف والياء المتولّدة من الإشباع، لأنّهم لمّا أرادوا حكاية حركات المسؤول عنه ولا يمكن ذلك في الوقف، فأثبتوا بدل الحركات الإعرابيّة حروفاً تشبهها ساكنة، و جاؤوا قبلها بحركات تناسب الحروف و الحركات الإعرابيةّ المقصود حكايتها مراعاة للحقّين أعني الحكاية والوقف، ولم يفعلوا ذلک في المسؤول عنه المؤنّث كما يأتي، إذ هاء التأنيث في الوقف لايكون إلّا ساكنة، فاكتفوا بحكاية التأنيث و تركوا حكاية الإعراب ولم يعكس بأن يترک حكاية التأنيث و يحكى الإعراب، لأنّ الإعراب فرع الذات، و إذا امتنع مراعاة الفرع والأصل معاً كانت مراعاة الأصل أولى، و في المقام أقوال أخر ليس هنا محلّ ذكرها فلتطلب من المطوّلات.

(و صل بـ «من» ألفاً) و نوناً فيما إذا كان المسؤول عنه تثنية مرفوعاً (أو ياء و نوناً) إذا كان تثنية منصوباً أو مجروراً (و قل: «منان» و «منين» بعد قول شخص: «لي إلفان كابنين» حاكياً له) أي قول شخص (موافقاً في التثنية والإعراب و سكّن نون) الثاني من («منان» و «منين» تعدل و صل بـ «من» تاء التأنيث) إذا كان المسؤول عنه مؤنّثاً (و قل لمن قال: «أتت بنت» حاكياً) قوله («منه») بقلب التاء هاء، كما هو مقتضى الوقف.

(والنون من «منه» إذا وقعت قبل تاء المثنّى عند التثنية فهي مسكنة كقولک لمن قال «عندي جاريتان»: «منتان») بسكون النون الأولى والثانية و إسكان النون في «منتان» و «منتين» للتنبيه على أنّ التاء فيهما ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها، بل هي لحكاية تأنيث كلمة أخرى أي المسؤول عنه فلذا لم يلتزم في ما قبلها الفتحة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث.

(و الفتح) لها (نزر) أي قليل (وصل التا و الألف بمن) إذا حكيت جمعا مؤنّثا فقل منات (بإثر) قول شخص (ذا بنسوة كلف). و صل بمن واوا و ياء و نونا (و قل منون و منين مسكنا) بالنون فيهما (إن قيل جا قوم لقوم فطنا) حاكيا له موافقا له في الجمع و الإعراب. (و إن تصل) من بالكلام (فلفظ من لا يختلف) مطلقا، بل يبقى على حاله فقل لمن قال: جاء رجل أو امرأة أو رجلان أو إمرأتان أو رجال، «من يا هذا؟»

و قريب من ذلك وجه إسكان التاء في «بنت» و «أخت» و نحوهما، لأنّ التاء فيها لم يتمحّض للتأنيث بل كانت بدلاً من لامها (والفتح نزر لها) أي للنون الأولى (أي قليل) لما ذكرنا قبيل ذلك من أنّ التاء ليست لتأنيث الكلمة.

(و صل التاء والألف بـ «من» إذا حكيت جمعاً مؤنّثاً فقل «منات» بإثر) أي بعد «قول شخص «ذا بنسوة كلف») أي عشق.

(و صل بـ «من» واواً) و نوناً (أو ياء و نوناً) إذا كان المسؤول عنه جمعاً مذكّراً (و قل: «منون») إذا كان مرفوعاً (و «منين») إذا كان منصوباً أو مجروراً حال كونك (مسكناً للنون) الثانية (منهما إن قيل: «جاء قوم لقوم فطناً» حاكياً له) أي لهذا القول (موافقاً) كلّ واحد ممّا قلت (له) أي لكلّ واحد ممّا قيل (في الجمع والإعراب و إن تّصل «من» بالكلام) الذي بعده (فلفظ «من» لا يختلف مطلقاً)، أي سواء كان المسؤول عنه مفرداً مرفوعاً أو غيره (بل يبقى) لفظ «من» (على حاله) من الإفراد بلا حكاية للإعراب، و لا لعلامات آخر إجراء لـ «من» على أصلها من صلاحيتها للكلّ بلفظ واحد، (فقل لمن قال: «جاء رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال) أو نساء»: («من يا هذا»).

و ليعلم أنّه يجوز في «من» الموقوف عليها هذا الوجه أيضاً و وجه آخر و هو أن تزيد على «من» حروف المدّ المتولّدة من الإشباع، كما تقدّم[1] في الوجه المشهور في المفرد المذكّر حاكياً

---

١. الصفحة: ١٣٢.

(و نادرا) إلحاقها العلامة بأن قيل (منون) و هو ثابت (في نظم عرف) و هو قوله: «أتوا ناري فقلت منون أنتم».

للإعراب فقط ولا يحكى علامات المثنّى والمجموع والمؤنّث و إن كان المسؤول عنه أحدها، فتقول في المثال المذكور: «منه»، و على هذا قياس النصب والجرّ.

(و نادر إلحاقها العلامة) في حال الوصل (بأن قيل): «منو» و «منا» و «مني» و «منان» و «منتان» و «منين» و «منتين» و («منون») و «منين» و «منات»، و إن كان المسؤول عنه مثنّى أو مجموعاً، أو مؤنّثاً مرفوعاً أو غيره (و هو) أي إلحاق العلامة وصلاً (ثابت في نظم عرف هو) أي النظم (قوله:

(أتوا ناري فقلت منون أنتم) فقالوا الجنّ قلت عموا ظلاما [١]

قيل: و هذا وهم، لأنّه لم يتقدّم في الكلام جمع منكّر حتّى يحكى[٢]، و لذا قال بعض المحقّقين: والظاهر أنّه ليس بحكاية و أنّه يجوز في بعض اللغات إعرابها لاعلى وجه الحكاية و قوله: «منون أنتم» ليس بمحكيّ كما زعم، إذ لا منكر مذكور قبله[٣].

هذا ولكن في حاشية الكشّاف في تفسير سورة الفاتحة ما يؤيّد المصنّف و هذا نصّه: "الضمير في «أتوا» لمبهم و «منون» استفهام و كان حقّه «من أنتم»، لأنّه لا يأتي بصورة الجمع إلّا في الوقف والأصل في نونه الأخيرة السكون للوزن على أنّ إجراء الوصل مجرى الوقف كثير في النظم كما صرّحوا به و جعلوا هذا منه"[٤] انتهى محلّ الحاجة من كلامه و صرّح في آخر كلامه أنّ هذا من أكاذيب العرب.

و العلامات المذكورة لاتلحق «من» إلّا في آخر الكلام، لأنّها في حالة الوقف، فإذا قيل: «رأيت رجلاً و امرأة»، قلت: «من و منه»، و إذا قيل: «رأيت امرأة و رجلاً» قلت: «من و منا»، و في

١. البيت لشمر بن الحارث الضبي، أو لتأبط شرّا؛ شرح التصريح: ٢/ ٤٨٢.
٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٧٥.
٣. المصدر السابق: ٣/ ٧٦.
٤. الكشّاف: ١/ ٢. حاشية ابن المنير الإسكندريّ

(و العلم احكينه من بعد من) وحدها (إن عريت من عاطف بها اقترن) فقل لمن قال: جاء

«جائني رجل و امرأتان»: «من و منتان»، و عليه فقس و إذا جمع من يعقل و غيره يسأل عن العاقل بـ «من» و عن غيره بـ «أيّ»، فإذا قيل: «لقيت رجلاً و حمارين» قلت: «من و أيين» و عليه فقس.

(والعلم) فقط لاغيره من المعارف (احكينه من بعد «من» وحدها) لا من بعد «أيّ».

و إنّما خصّت الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف، لكونه أكثر استعمالاً من غيره، لكونه دالاً على المسمّى و معيّناً له من دون قيد لفظيّ أو معنويّ كما تقدّم[1] في باب العلم في قوله:

اسم يعيّن المسمّى مطلقاً علمه كـ «جعفر» و «خرنقا»

والغرض من الحكاية التنصيص والتصريح، و هما بكثير الاستعمال أنسب و أيضاً الأعلام غير متصرّفة في الجملة مصونة في الزيادة والنقصان كما أشير إلى ذلك في باب غير المنصرف، فناسب أن لايتصرّف في إعرابها أيضاً و هو معنى الحكاية، لكن يشترط في حكايته أن لايكون مصحوباً بشيء من التوابع و إلّا فلايجوز حكاية، لأنّ إعادة التوابع معه يغني عن حكاية إعرابه.

نعم لو وصف بـ «ابن» بين العلمين لم يمتنع حكايته، لأنّه و إن أغني الوصف المذكور أيضاً عن الحكاية كسائر الأوصاف، إلّا أنّ تنزيل هذا الوصف مع موصوفه منزلة اسم واحد بدليل حذف تنوينه، و نصب الموصوف في المنادى جوّز الحكاية.

و يشترط أيضاً ما أشار إليه بقوله: (إن عريت) لفظة «من» (من عاطف بها اقترن)، و ذلك لأنّ الغرض من الحكاية كما تقدّم التصريح بأنّ المسؤول عنه هو المذكور أوّلاً، فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المتكلّم صار في ذلك بيان أنّ المسؤول عنه هو المذكور في كلام المتكلّم، فلم تحتج إلى الحكاية بخلاف ما إذا لم تعطف، فإنّه لايعلم ذلك إلّا بالحكاية (فقل لمن قال «جاء

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦٩.

زيد: «من زيد؟» و لمن قال: رأيت زيدا: «من زيدا؟» و لمن قال: مررت بزيد: «من زيد؟» فإن اقترنت بعاطف نحو: «و من زيد؟» تعيّن الرفع مطلقا.
تتمّة: لا يجوز حكاية غير ما ذكر و أجاز يونس حكاية كلّ معرفة، قال المصنّف: و لا أعلم له موافقا.

زيد»: «من زيد») بالرفع (و لمن قال «رأيت زيداً»: «من زيداً») بالنصب (و لمن قال «مررت بزيد»: «من زيد») بالجرّ.

و ليعلم أنّ «من» في جميع الصور الثلاث مرفوع المحل بالابتدائيّة، و ما بعده في الصورة الأولى مرفوع على الحكاية لا على الخبريّة، والرفع الذي لأجل الخبريّة مقدّر فيه و كذلک في الصورة الثانية والثالثة، فما بعد «من» في الكلّ معرب مرفوع المحلّ تعذّر ظهور إعرابه لاشتغال محلّ الإعراب بحركة مجلوبة للحكاية كالمضاف إلى ياء المتكلّم في حالة الجرّ على ما هو الأشهر الأقوى.

(فإن اقترنت) لفظة «من» (بعاطف نحو: «و من زيد» تعيّن الرفع مطلقاً) أي سواء كان العلم في كلام المتكلّم المسؤول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

حاصله أنّه يمتنع الحكاية و قد مرّ وجهه قبيل ذلک فلانعيده، هذا كلّه على لغة أهل الحجاز و أمّا بنو تميم فإنّهم يأتون بالعلم من بعد «من» مرفوعاً بالابتدائيّة مطلقاً ولا يحكون.

(**تتمّة:** لايجوز حكاية غير ما ذكر، و أجاز يونس[1] حكاية كلّ معرفة. قال المصنّف: ولا أعلم له موافقاً) هذا في ما بعد «من»، و أمّا إذا سألت بـ «أيّ» عن المعارف فلا خلاف بينهم في أنّ ما بعدها لايحكى علماً كان أو غيرها، فإذا قيل: «رأيت زيداً» أو «مررت بزيد»، قلت: «أيّ زيد» بالرفع لا غير، لأنّ الإعراب يظهر في «أيّ»، فكرهوا أن يخالفه ما بعده في الإعراب.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

باب التأنيث

هذا باب (التأنيث)؛ و هو فرع من التذكير و لذلك افتقر إلى علامة. (علامة التأنيث تاء) ک «فاطمة» و «تمرة» (أو ألف) مقصورة أو ممدودة ک «حبلى» و «حمراء». (و في أسام) بفتح الهمزة مؤنّثة (قدّروا التاء ک «الكتف»).

(هذا باب التأنيث)

التأنيث و علائمه

(و هو) كما تقدّم في باب غير المنصرف (فرع من التذكير)، لأنّ الأصل في جميع الأشياء التذكير (و لذلک افتقر) المؤنّث (إلى علامة) تميّزه عن المذكّر.

(علامة التأنيث تاء کـ «فاطمة» و «تمرة» أو ألف مقصورة أو ممدودة کـ «حبلى» و «حمراء»).

و قال بعضهم: إنّ الياء أيضاً علامة التأنيث في «ذي» و «تي» و ليس بشيء[1]، لأنّه ليس في أسماء الإشارة ما هو على حرف واحد.

والتاء أمّ الباب (و) لذلک (في أسام بفتح الهمزة) جمع «اسم» أي في الأسماء إذا كانت (مؤنّثة قدّروا التاء) لا الألف، لأنّها الأصل و لأنّ وضعها على العروض والانفكاک، فيجوز أن يحذف و يقدّر، بخلاف الألف، و الأصل في مقام التقدير تقدير الأصل، و الاسم المؤنّث (کـ «الكتف») فالتاء مقدّرة فيها.

والمشهور أنّ ما كان من الأعضاء مزدوجاً فالغالب عليه التأنيث إلّا الحاجبين والمنخرين والخدّين، والمرجع السماع وعدّ المنخرين من المزدوج لاينافي عدّ الأنف من غيره، لأنّ الأنف اسم للمنخرين معاً و كلّ واحد يسمّى منخراً لا أنفاً و من غير الغالب الكفّ، لأنّه قد يذكّر و ما كان غير مزدوج فالغالب عليه التذكير و من غير الغالب اللسان والقفا فإنّهما قد يؤنّثان.

---

١. قاله الزمخشريّ؛ انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٢٢.

(و يعرف التقدير) للتاء في الاسم (بالضمير) إذا أعيد إليه نحو: «الكتف نهشتها». (و نحوه) كالإشارة إليه نحو: ﴿هذِهِ جَهَنَّمُ﴾ (كالردّ) لها أي ثبوتها (في التصغير) نحو: «كتيفة» و في الحال نحو: «هذه الكتف مشويّة» و النعت و الخبر نحو: «الكتف المشويّة لذيذة» و كسقوطها في عدده نحو: «اشتريت ثلاث أزود» هذا والأكثر في التاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكّر و صفة المؤنّث كـ «مسلم» و «مسلمة».

(و يعرف) التأنيث فيجب به (التقدير للتاء في الاسم بالضمير إذا أعيد إليه نحو: «الكتف نهشتها»).

فيه و فيما بعده دور يمكن دفعه (و نحوه كالإشارة إليه نحو: ﴿هذِهِ جَهَنَّمُ﴾[١] كالردّ لها أي ثبوتها) أي التاء (في التصغير) إن كان ثلاثيّاً، فإنّ التصغير تردّ الأشياء إلى أصولها بالشرط المذكور (نحو: «كتيفة» و في الحال نحو: «هذه الكتف مشويّة») فيه تكرار ظاهر.

(و) في (النعت و الخبر نحو: «الكتف المشويّة لذيذة» و كسقوطها في عدده نحو: «اشتريت ثلاث أزود») في النسخة التي عندي «أزود» بالزاي على وزن «أفعل»، لكنّ الظاهر أنّه بالذال على وزن «قول» من دون ألف أو على وزن «أقوال»، والذود الإبل يتجاوز عددها ثلاثين ولايقلّ عن الثلاث و هو مؤنّث ولايكون إلّا من الإناث و هو جمع لا واحد له أو واحد جمعه «أذواد» و له معان أخر مذكورة في كتب اللغة[٢].

أقسام و أحكام التاء

(هذا والأكثر في التاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكّر و صفة المؤنّث) والمراد بالصفة الاسم المشتقّ الدالّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود (كـ «مسلم» و «مسلمة») لا النعت النحويّ، و بينهما عموم من وجه لتصادقهما في «جائني رجل عالم» و صدقها بدونه في قولنا: «العالم مكرم» و بالعكس في قولنا: «جائني هذا الرجل».

١. يس: ٦٣.

٢. العين: ٨/ ٥٥، تهذيب اللغة: ١٤/ ١٠٦، المصباح المنير: ٢١١، مجمع البحرين: ٣/ ٤٦.

و قلّ مجيئها في الأسماء ك «امرأ» و «امرأة» و «رجل» و «رجلة» و جاءت لتميّز الواحد من الجنس كثيراً ك «تمر» و «تمرة» و لعكسه قليلاً ك «كمء» و «كمأة» و للمبالغة ك «رواية». و لتأكيدها ك «نسّابة». و لتأكيد التأنيث ك «نعجة». و للتعريب ك «كيالجة»، و عوضاً عن فاء ك «عدة» و عين ك «إقامة».

(و قلّ مجيئها في الأسماء كـ «امرأ» و «امرأة» و «رجل» و «رجلة» و جاءت لتميّز الواحد من) اسم (الجنس) الجامد (كثيراً كـ «تمر» و «تمرة» و لعكسه قليلاً كـ «كمء» و «كمأة»)، فالذي فيه التاء جمع والذي بدون التاء مفرد بعكس «التمر» و «التمرة».

قيل: و قد يجيء ياء النسبة للوحدة أيضاً كالتاء نحو: «عربيّ» و «عرب» و «روميّ» و «روم»[1].

(و) جاءت (للمبالغة) في الوصف (كـ «رواية») لكثير الرواية. (و) جاءت (لتأكيدها) أي المبالغة (كـ «نسّابة»)، لأنّ وزن «فعّال» يفيد المبالغة و التاء تؤكّدها. (و) جاءت (لتأكيد التأنيث كـ «نعجة») لأنّ «النعج» يفيد التأنيث بنفسه والتاء يؤكّده. (و) جاءت (للتعريب) أي تعريب الأسماء الأعجميّة (كـ «كيالجة»)، لأنّ «كيلج» اسم أعجميّ جمع على «كيالج» فدخلت عليه التاء، ليدلّ على أنّ اصله أعجميّ فعرّب، والفرق بين المعرّب و غيره أنّ العرب تتصرّف في الأوّل دون الثاني فتأمّل.

(و) جاءت (عوضاً عن فاء) الفعل (كـ «عدة») أصلها «وعد» بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو إلى العين ثمّ حذفوا الواو و عوّضوا منها التاء في غير محلّ المعوّض عنه، لأنّ تاء التأنيث لاتقع صدر الكلمة. (و) جاءت عوضاً عن (عين) الفعل (كـ «إقامة») و تقدّم[2] بيانه في باب أبنية المصادر عند قوله:

و غير ذي ثلاثة مقيس مصدر كـ «قدّس التقديس»

---

١. انظر: شرح الرضيّ على الشافية: ٢/ ٤.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ٣١.

و لام «سنة» و من زائد لمعنى ك «أشعثيّ» و «أشاعثة» أو لغير معنى ك «زنديق» و «زنادقة».

(و) جاءت عوضاً عن (لام) الفعل (كـ «سنة») و قد تقدّم في الكتاب في الثالث من مواضع النيابة أنّ أصلها عند بعض «سنو» و عند بعض آخرين «سنة»، فكرهوا على الأوّل تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها و على الثاني على الهاء لخفائها فحذفوا الواو أو الهاء و عوّضوا منها التاء في محلّ المعوّض عنه على القياس.

(و) جاءت عوضاً (من زائد لمعنى كـ «أشعثيّ» و «أشاعثة») فالتاء في «أشاعثة» عوض من ياء النسبة، إذ أصله «أشاعثيّ» و لذا لايجتمع التاء مع الياء، فلايقال: «أشاعثتيّ» (أو) من زائد (لغير معنى كـ «زنديق» و «زنادقة») فأصل «زنادقة»، «زناديق» كـ «قناديل» فالتاء عوض من ياء «زناديق»، فإذا ذكر الياء لم يجئ بالتاء و بالعكس فيقال: «زناديق» أو «زنادقة» فالتاء والياء متعاقبان.

و «الزنديق» هو الذي لاينتحل ديناً، و قيل: هو الذي يظهر الإسلام و يخفي الكفر. و قيل إنّ المعنى الثاني معنى اصطلاحيّ للفقهاء و أمّا في لغة العرب فهو يطلق على من ينكر الباري تعالى و على من يثبت الشريك له و على من ينكر حكمته. و قيل: إنّ الكافر اسم لمن لا إيمان له، فإن أظهر الإيمان خصّ باسم المنافق و إن قال بقدم الدهر و إسناد الحوادث إليه خصّ باسم الدهريّ، و إن كان مع اعترافه بنبوّة النبيّ ﷺ و إظهاره عقائد الإسلام يبطن الكفر فهو الزنديق الإسلاميّ و إلّا فقد يكون من المشركين أو أهل الذمّة، والملحد من لايعترف بوجود الصانع أصلاً. و قيل: هو معرب «زندي» منسوب إلى «زند» و هو كتاب زردشت، و زعم بعضهم أنّه إبراهيم الخليل عليه السلام، فلمّا صار معرّباً قلبت ياؤه الثانية قافاً، و قيل: هو معرب «زن دين» أي من كان دينه كدين النساء في الضعف قلبت النون في الآخر قافاً للتعريب.

....

هذا كلّه كلام أرباب الحواشي[1]، و أمّا أهل اللغة فقال صاحب المصباح المنير: "و «الزنديق» مثل «قِنْديل»، قال بعضهم: فارسيّ معرب، و قال ابن الجواليقي: «رجل زَنْدقيّ و زِنْديق» إذا كان شديد البخل و هو محكيّ عن ثعلب؛ و عن بعضهم: سألت أعرابيّاً عن الزنديق فقال: هو النظّار في الأمور، والمشهور على ألسنة الناس أنّ الزنديق هو الذي يتمسّك بشريعة و يقول بدوام الدهر، والعرب تعبّر عن هذا بقولهم: ملحد أي طاعن في الأديا،ن و قال في البارع: «زنديق» و «زناديق»، و ليس ذلک من كلام العرب في الأصل، و في التهذيب: و زندقة الزنديق أنّه لايؤمن بالآخرة ولا بوحدانيّة الخالق"[2] انتهى.

و قال في المزهر: "قال أبو حاتم: «الزنديق» [فارسيّ] معرب كان أصله «زنده كرد»؛ و «زنده»: الحياة و «كرد»: العمل، أي يقول بدوام الدهر"[3].

و قال في المنجد: "تزندق: اتصف بالزندقة فهو زنديق، الجمع زنادقة و زناديق فارسيّة، و كانوا يقولون في المثل: «من تمنطق تزندق» أي من تعلّم علم المنطق تهوّر في الزندقة، لأنّه يتورّط في الأقيسة و النتائج بما يفسد العقائد الدينيّة التي مدارها على التسليم، و «الزنديق» الخبيث الداهية و من لايراعي حرمة ولايحفظ مودّة {و هو لغة} عاميّة و «الزندقة» الكفر باطناً مع التظاهر بالإيمان، و «رجل زندق» و «زَنْدقيّ» شديد البخل"[4] انتهى.

والغرض من التطويل معرفة ما في الأقوال من التهافت والتقارب فعليک بالتتبّع التامّ في المسائل العلميّة إذا احتاج إليه المقام و لاتقلّد، فإنّه مانع عن بلوغ المرام.

---

١. بعض هذه الأقوال في الحواشي و بعضها في كتب اللغة كما يظهر لمن راجعها؛ انظر حاشية البهجة المرضيّة بخط عبد الرحيم: ٢٠٥ و العين: ٥/ ٢٥٥ و تهذيب اللغة: ٩/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨ و شمس العلوم: ٥/ ٢٨٥١ و لسان العرب: ١٠/ ١٤٧ و مجمع البحرين: ٥/ ١٧٧ ـ ١٧٩.

٢. المصباح المنير: ٢٥٦.

٣. المزهر: ١/ ٢٢١. أضفنا ما بين [ ] من المصدر.

٤. المنجد: ٣٠٨. ما بين { } من كلام الأستاذ ﵀.

و من مدّة «تفعيل» ک «تذكية». (ولاتلي) تاء (فارقة) بين صفة المذكّر و صفة المؤنّث توسّعاً (فعول) حال كونه (أصلاً) بأن كان بمعنى فاعل ک «رجل صبور» و «امرأة صبور»

(و) جاءت التاء عوضاً (من مدّة «تفعيل» كـ «تذكية») أصلها «تذكيّا» بياء مشدّدة على وزن «تفعيل» حذفت الياء الثانية و عوّض منها تاء التأنيث، لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلّة كما تقدّم[1] ذلک في «سنة». و جاءت عوضاً عن ياء المتكلّم في نحو «يا أبت» و «يا أمت» كما تقدّم في آخر باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم. و جاءت أمارة للنقل من الوصفيّة إلى الاسميّة و علامة لكون الوصف غير محتاج إلى الموصوف كما يجيء[2] ذلک عن قريب في «ذبيحة» و «نطيحة» في آخر الباب.

الأوزان التي يستوي فيها المذكّر و المؤنّث

(ولاتلي تاء) حال كونها (فارقة بين صفة المذكّر و صفة المؤنّث توسّعاً) خمسة أوزان:

الأوّل: وزن («فعول» حال كونه أصلاً بأن كان بمعنى) اسم (فاعل كـ «رجل صبور») بمعنى «صابر» (و «امرأة صبور») بمعنى «صابرة»، و إنّما لم تدخله التاء، لعدم جريانه على الفعل أي لعدم كونه موازناً للفعل و دخول التاء على الصفة محمول على فعلها.

قيل: و بهذا استدلّ على أنّ «بغياً» في قوله تعالى: ﴿وَ لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[3] و في قوله تعالى: ﴿وَ مَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[4] على زنة «فعول» لا «فعيل» و إلّا لوجب تأنيثها في الموضعين بأن يقال: «بغية»، لأنّ وزن «فعيل» كما يأتي عن قريب إذا كان بمعنى «فاعل» لحقته التاء وجوباً، و لهم في توجيه ترک التاء في الموضعين مذاهب:

---

١. الصفحة: ١٤١.

٢. الصفحة: ١٤٧.

٣. مريم: ٢٠.

٤. مريم: ٢٨.

بخلاف ما إذا كان فرعاً بأن كان بمعنى مفعول كـ «جمل ركوب» و «ناقة ركوبة»

منها: ما ذكر فأصله على هذا «بغوياً» اجتمعت فيه الواو والياء و سبقت إحداهما بالسكون فقبلت الواو ياء، ثمّ أدغمت الياء في الياء فكسر الغين بمناسبة الياء[1].

و منها: أنّه «فعيل» بمعنى «فاعل» و لم تلحقه التاء، لأنّه للمبالغة أو للنسبة كـ «طالق» و «تمار»[2].

و منها: أنّه «فعيل» ترک فيه التاء تشبيهاً بـ «فعول»[3].

و منها: أنّ البغي خاصّ بالمؤنّث كـ «الحائض» و «المرضع»، فلايقال: «رجل بغيّ» كما يقال: «امرأة بغيّ» والصيغ المختصّة بالمؤنّث لاتؤنّث[4].

و منها: أنّه معدول عن «باغية» و كلّ ما كان معدولاً عن وجهه و وزنه كان مصروفاً عن حكم أخواته فلذا أسقط عنه التاء[5].

و منها: أنّه لم يقل: «بغيّة» رعاية للفواصل[6].

و منها: أنّه لم يقل: «بغيّة»، لأنّه مصدر، أو بزنته[7] كما في قوله تعالى: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾[8] و قوله تعالى: ﴿وَ هِيَ رَمِيمٌ﴾[9]؛ (بخلاف ما إذا كان) وزن «فعول» (فرعاً بأن كان بمعنى) اسم (مفعول كـ «جمل ركوب») أي «مركوب» (و «ناقة ركوبة») أي «مركوبة».

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٤٨٩.
٢. أحد قولي البيضاويّ؛ اعراب القرآن و بيانه: ٦/ ١٠١.
٣. قاله المازنيّ؛ عمدة الكتاب للنحّاس: ٥٣.
٤. انظر: اعراب القرآن و بيانه: ٦/ ١٠١.
٥. الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٨/ ١٣٧.
٦. فتح القدير للشوكانيّ: ٥/ ٥٢٨.
٧. انظر: لسان العرب: ١٤/ ٧٧.
٨. يوسف: ٨٠.
٩. يس: ٧٨.

(و لا «المفعال») كـ «رجل مهذار» و «امرأة مهذار» (و) لا («المفعيل») كـ «رجل معطير» و «امرأة معطير» (كذاك «مفعل») كـ «رجل مغشم» و «امرأة مغشم». (و ما تليه تاء الفرق من ذي) المذكورة كقوله: «امرأة عدوة و «ميقانة» و «مسكينة» (فشذوذ فيه.)

و إنّما جعل الأصل ما كان بمعنى الفاعل دون العكس، لأنّه أكثر استعمالاً، و لأنّ الفاعل مقصود والمفعول فضلة، و إنّما دخلت التاء في الفرع و إن كان أيضاً غير جار على الفعل فرقاً بينه و بين الأصل.

والوزن الثاني: ما ذكره بقوله: (ولا «المفعال») بكسر الميم (كـ «رجل مهذار») أي المتكلّم بما لاينبغي (و «امرأة مهذار») أي المتكلّمة بما لا ينبغي، والوجه في عدم دخول التاء عدم الجريان على الفعل، و لأنّه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوّله.

والوزن الثالث: ما ذكره بقوله: (ولا «المفعيل») بكسر الميم (كـ «رجل معطير») أي كثير التعطّر أي الذي يستعمل العطر كثيراً (و «امرأة معطير») أي كثيرة التعطر.

والوزن الرابع: ما ذكره بقوله: (كذاك «مفعل») بكسر الميم و فتح العين (كـ «رجل مغشم» و «امرأة مغشم») المغشم كـ «منبر» عديم الحياء أو كثير الجرأة و من معانيه الظالم و قريب منه الغشمشم بالشينين بينهما ميم[١]، و وجه عدم دخول التاء فيه و فيما قبله ما ذكرناه في الأوّل والثاني فتأمّل.

(و ما تليه تاء الفرق من ذي) الأوزان الأربعة (المذكورة كقوله: «امرأة عدوة») أصله «عدووة» بواوين من غير إدغام على وزن «فعول» ثمّ أدغم (و) «امرأة (ميقانة») أي كثيرة اليقين بحيث لاتسمع شيئاً إلّا أيقنته (و) «امرأة (مسكينة)» من السكون و هي التي أسكنها الفقر (فشذوذ فيه) مع كون «عدوة» محمولاً على «صديقة»، لأنّه نقيضه إن قلنا: إنّ معناه «من ليس بعدوّ»، كما عكس ذلك في قوله:

---

١. انظر: لسان العرب: ١٢/ ٤٣٨ و فرهنگ ابجدى: ٨٤٤.

(و من «فعيل») «بمعنى» «مفعول» (كـ «قتيل» إن تبع موصوفه غالباً التاء تمتنع) كـ «رجل قتيل» و «امرأة قتيل» و ندر قولهم: «ملحفة جذيذة».

فلو أنّک في يوم الرخاء سألتني طلاقک لم أبخل و أنت صديق [1]

و ذلک لأنّ بين النقيضين كالمتضادّين مناسبة و هي أنّ النقيضين غالباً متلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان، و لذلک تجد النقيض أقرب خطوراً بالبال مع النقيض من المغايرات الأخر التي ليست نقائض لها، فإنّه متى خطر بالبال الحركة يلزمها السكون و كذا الراحة مع الألم و الصحة مع السقم و كذلک «مسكينة»، فإنّه محمول على «فقيرة» من باب حمل النظير على النظير، لأنّه بمعناه.

والوزن الخامس: ما ذكره بقوله: (و من «فعيل» بمعنى «مفعول» كـ «قتيل» إن تبع موصوفه) بأن يذكر موصوفه معه (غالباً التاء) الفارقة (تمتنع كـ «رجل قتيل») أي مقتول» (و «امرأة قتيل») أي «مقتولة». و وجه امتناع التاء ما ذكرناه في سابقه من عدم الجريان (و ندر قولهم: «ملحفة جذيذة») بالتاء أي «مجذوذة» أي «مقطوعة»، و قال بعضهم: إنّه بمعنى «جديدة»، فلا ندور فيه، لأنّه بمعنى «فاعل».

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ الله قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2].

فقال بعضهم: إنّه و إن كان بمعنى «فاعل» لكنّه يشبه بما كان بمعنى «مفعول»، بل هو بمعنى «مفعول» في الحقيقة، لأنّ الله تعالى يقرب رحمته من المحسنين، لأنّ الرحمة يقرب بنفسها فلهذا لم يدخله التاء[3].

---

١. البيت بلا نسبة.

٢. الأعراف: ٥٦.

٣. الكشّاف: ٢/ ١١١.

فإن كان بمعنى فاعل أو لم يتبع موصوفه بأن جرّد عن معنى الوصفيّة لحقته نحو: «امرأة وجيهة» و نحو: «ذبيحة» و «نطيحة».

و قال بعض آخر: إنّه من باب حمل النظير على النظير، لأنّ «قريب» و إن كان بمعنى «فاعل» لكنّه حمل على «فعيل» بمعنى «مفعول» لمشابهته له وزناً[١].

و قال بعض آخر: إنّه كقوله تعالى: ﴿وَ هِيَ رَمِيمٌ﴾[٢] [٣] و قد أشرنا إلى وجهه سابقاً[٤] في بيان قوله تعالى: ﴿وَ لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[٥] و ﴿وَ ما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[٦] فراجع.

قيل: إنّما أعطي الاستواء بين المذكّر و المؤنّث أعني عدم دخول التاء في وزن «فعيل» لما كان للمفعول، و في «فعول» لما كان للفاعل، طلباً للعدالة والمساواة بين الأوزان التي للمفعول والتي للفاعل.

(فإن كان) «فعيل» (بمعنى) اسم (فاعل أو) كان بمعنى اسم مفعول لكنّه (لم يتبع موصوفه بأن جرّد عن معنى الوصفيّة) و نقل إلى الاسم (لحقته) التاء (نحو: «امرأة وجيهة») مثال للفعيل بمعنى الفاعل (و نحو: «ذبيحة» و «نطيحة») مثال للفعيل بمعنى المفعول المنقول من الوصفيّة إلى الاسميّة، لأنّ الذبيحة المذبوح والنطيحة بمعنى المنطوح، أي الغنم الأنثى التي مات من النطح أي الضرب بالقرن[٧].

والمراد من النقل إلى الاسميّة أن لايطلق على كلّ ما وجد فيه المصدر كالذبيحة مثلاً، فإنّه ليس بمعنى المذبوح فقط حتّى يقع على كلّ مذبوح كالمضروب الذي يقع على كلّ من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختصّ بما يصلح للذبح و يعد له من الغنم.

---

١. اعراب القرآن وبيانه: ٩/ ٢٥.
٢. يس:٧٨.
٣. قاله النضر بن شميل؛ الكشف و البيان: ٤/ ٢٤١.
٤. الصفحة: ١٤٤.
٥. مريم: ٢٠.
٦. مريم: ٢٨.
٧. المصباح المنير: ٦١٠.

فصل: ....

و إنّما يستوي فی «فعيل» الذي بمعنى المفعول المذكّر والمؤنّث و يميّزان في «فعيل» الذي بمعنى الفاعل فرقاً بين الفعلين.

فإن قيل: لم لم يعكس بأن يستوي المذكّر و المؤنّث في «فعيل» بمعنى الفاعل، و يميّزا في «فعيل» بمعنى المفعول مع أنّه لو قيل كذلک يحصل الفرق أيضاً، قلنا زائداً على الوجه الذي ذكرناه سابقاً أعني العدالة والمساواة : إنّ الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول، والفعيل الذي ميّز فيه المذكّر والمؤنّث أصل بالنسبة إلى الفعيل إذا كان جارياً على الموصوف المذكّر. و يؤنّث ليكون مطابقاً للموصوف في التذكير و التأنيث فأعطي الأصل للأصل والفرع للفرع تحصيلاً للتناسب.

و أمّا معنى النقل من الوصفيّة إلى الاسميّة فهو أن يصير اللفظ بنفسه اسماً لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً، فحينئذ تكون اسميّته فرعاً لوصفيّته فتشبه بالمؤنّث، لأنّ المؤنّث فرع المذكّر، فلذا تجعل التاء علامة للفرعيّة كما جعل التاء علامة في «رجل علّامة» على أنّ كثرة الشيء فرع تحقّق أصله.

و من هذا البيان يظهر أنّ التاء في «ذبيحة» و «نطيحة» لاتدلّ على تأنيث الملحق به كما في «العلّامة»، فتأمّل فإنّه دقيق و بالتأمّل حقيق.

تنبيه: اعلم أنّ التاء في لفظة «الحقيقة» للنقل من الوصفيّة إلى الاسميّة على ما اختاره السعد[1] في المطوّل.

(فصل)

يبيّن فيه الأوزان المشهورة لما لحقته إحدى الألفين، و أمّا الأوزان النادرة، فلايتعرّض لها على ما يظهر من العبارة، و فيه تأمّل يظهر عن قريب.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

(و ألف التأنيث) ضربان (ذات قصر و ذات مدّ نحو أنثى الغرّ) أي الغرّاء.

الألف المقصورة

والألف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب:

إمّا للإلحاق كـ«أرطى» و سيأتي بيانه، أو لتكثير حروف الكلمة كـ«قبعثرى» و هذه لاتكون إلّا سادسة، و يلحقها التنوين،أو للتأنيث و هذه لاتلحقه التاء ولا التنوين.

و يتميّز ألف الإلحاق بأن تزن ما فيه الألف و تجعل مكان الألف لاماً، فإن لم يجئ على ذلك الوزن اسم فالألف للتأنيث، لا للإلحاق نحو: «بردى» بالفتحات الثلاث، فإنّه لم يأت على «فعلل» بالفتحات الثلاث اسم حتّى يكون «بردى» ملحقاً به، لأنّ معنى الإلحاق أن يزاد في كلمة حرف في مقابلة حرف أصليّ في كلمة أخرى، حتّى تصير مساوية لها في الحركات و السكنات بشرط أن يكون الكلمة المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها.

و المقصود الأهمّ في ذلك إقامة الوزن و السجع أو غير ذلك من الأغراض اللفظيّة فليس الإلحاق مؤثّراً في اختلاف المعنى دائماً، بل يجوز أن يختلف و أن لايختلف، فنحو «قطع، يقطع، تقطيعاً» و «قاتل، يقاتل، مقاتلة» و «أكرم، يكرم، إكراماً» ليس بملحق بـ «دحرج، يدحرج» لمخالفة مصادرها لمصدره.

و ممّا زيد فيه حرف للإلحاق «جيئل» زيد فيه الهمزة، للإلحاق بـ «جعفر» ولم يكن له قبل الزيادة معنى فأثّرت الزيادة في المعنى أيضاً، لكن هذا التأثير كما أشرنا إليه ليس بدائميّ؛ فاضبط هذه المسألة، لأنّها تنفعك في موارد متعدّدة.

أقسام و أحكام ألف التأنيث

(و ألف التأنيث ضربان) أحدهما (ذات قصر و) الآخر (ذات مدّ)، و ذات المدّ (نحو: «أنثى الغرّ» أي «الغرّاء») و هو بضمّ الغين جمع «الأغر» بمعنى الكريم الفعال والسيّد والشريف مؤنّثه «الغرّاء».

(والاشتهار في مباني الأولى) أي أبنية أوزان المقصورة (يبديه وزن) «فعلى» بضمّة ففتحة نحو: «أُرَبى» لـ «داهية» و في شرح الكافية في باب المقصور والممدود: إنّ هذا من النادر. (و) وزن «فُعْلى» بضمّة فسكون اسماً كان نحو: «بهمى» أو صفة نحو: («الطولى») أو مصدراً نحو: «الرجعى» (و) وزن «فَعَلى» بفتحتين اسماً كان نحو: «بردى» لنهر بدمشق أو مصدراً نحو: («مرطى») لمشية أو صفة نحو: «حيدى».

(والاشتهار في مباني الأولى أي أبنية أوزان المقصورة يبديه) أي يظهره (وزن «فعلى» بضمّة ففتحة نحو: «أُرَبى» لـ «داهية») أي النائبة والنازلة والجمع «الدواهي» و أعظم الدواهي الموت (و) لكن قال المصنّف (في شرح الكافية في باب المقصور والممدود: إنّ هذا) الوزن (من النادر)[١]. و قال بعضهم: لم يأت بهذا الوزن في كلامهم إلّا ثلاثة أسماء «شعبى» و «أدمى» لموضعين و «أربى»[٢]، و زاد بعضهم «جنفى» اسم موضع[٣]، و نقل عن بعض أنّ سيبويه[٤] رواه بضمّ الأوّل مع المدّ[٥]، و زاد بعض آخر أسماء أخر لا حاجة إلى ذكرها.

(و وزن «فُعْلى» بضمّة فسكون اسماً كان نحو: «بهمى») لنبت (أو صفة نحو: «الطولى») و «الأنثى» و «الخنثى» و «الحبلى» (أو مصدراً نحو: «الرجعى») و «البشرى» (و وزن «فَعَلى» بفتحتين اسماً كان نحو: «بردى» لنهر بدمشق أو مصدراً نحو: «مرطى» لمشية) فيها عدو (أو صفة نحو: «حيدى») يقال: «حمار حيدى» أي يحيد عن ظلّه لنشاطه، قيل: ولم يجئ في نعوت المذكّر شيء على هذا الوزن غيره[٦].

---

١. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٦٤.
٢. انظر: ادب الكاتب: ٥٩٣.
٣. انظر: ضياء السالک: ٤/ ١٥٢.
٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.
٥. انظر: ادب الكاتب: ٥٩٣.
٦. القاموس المحيط: ١/ ٤٠٢.

(و وزن «فعلى») بفتحة فسكون جمعا كان كصرعى (أو مصدرا) كدعوى (أو صفة كشبعى) (و) وزن «فعالى» بضمّة و تخفيف (كحبارى) لطائر و وزن «فعّلى» بضمّة فتشديد نحو (سمّهى) للباطل و وزن «فعلّى» بكسره ففتحه فتشديد نحو (سبطرى) لنوع من المشة و وزن «فعلى» بكسره فسكون مصدرا كان نحو ذكرى أو جمعا نحو ظربى و حجلى، قال المصنّف: و لا ثالث لهما.

(و وزن «فَعْلى» بفتحة فسكون جمعاً كان كـ «صرعى») جمع «صريع» أي المجنون أو من به قوّة يصرع الناس كثيراً، و له معان أخر مذكورة في كتب اللغة فليراجع[١] (أو مصدراً كـ «دعوى» أو صفة كـ «شبعى») مذكرة «شبعان» ضدّ «جوعان» (و وزن «فعالى» بضمّة و تخفيف) ثانيه (كـ «حبارى» لطائر) و يقع على الذكر والأنثى (و وزن «فعّلى» بضمّة فتشديد نحو: «سمّهى» للباطل) والكذب و للعبة للصبيان و هي كومة من تراب حولها خطوط.[٢]

(و وزن «فعلّى» بكسرة ففتحة فتشديد) الأولى أن يقال: فسكون ثالثة، لأنّ (نحو «سبطرى») لا تشديد فيه فتأمّل و هو (لنوع من المشي) فيه تبختر (و وزن «فعلى» بكسرة فسكون مصدراً كان نحو: «ذكرى» أو جمعاً نحو: «ظِرْبى») جمع «ظربان» بكسر الراء، و هي دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب أنّها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلاتذهب رائحته حتّى يبلى الثوب[٣] («و حِجْلى») قال في المصباح المنير: "و «الحجل» طير معروف الواحدة «الحجلة» وزان «قَصَب» و «قَصَبة» و جمعت الواحدة أيضاً «حجلى» ولايوجد جمع على وزن «فعلى» بكسر الفاء إلّا «حجلى» و «ظربى»"[٤] انتهى. و لذلک (قال المصنّف: ولا ثالث لهما.

١. لسان العرب: ٨/ ١٩٧.
٢. انظر: المصدر السابق: ١٣/ ٥٠٠.
٣. انظر كالعين: ٨/ ١٥٩.
٤. المصباح المنير: ١٢٢ ـ ١٢٣.

(و) وزن «فعّيلى» بكسرتين و بتشديد العين نحو (حثّيثى) لكثرة الحثّ على الشىء (مع) وزن «فعلّى» بضمّتين فتشديد نحو (الكفرّى) لوعاء الطلع (كذاك) لوزن «فعّيلى» بضمّة ففتحة و تشديد العين (نحو خلّيطى) للاختلاط.

و وزن «فِعِّيلى» بكسرتين و بتشديد العين نحو: «حثّيثى» لكثرة الحثّ على الشيء مع وزن «فعلّى» بضمتين فتشديد نحو: «الكفرّى» لوعاء الطلع) سمّي بذلک[1]، لأنّه يستر الطلع، و من معاني الكفر الستر. (كذالک وزن «فُعَّيلى» بضمّة ففتحة فتشديد العين) الأولى كما في بعض الكتب أن يقال: بضمّة و تشديد العين المفتوحة (نحو: «خلّيطى» للاختلاط)، في المصباح المنير: "خلطت الشيء بغيره خلطاً من باب «ضرب» ضممته إليه فاختلط هو، و قد يمكن التمييز بعد ذلک كما في خلط الحيوانات وقد لايمكن كخلط المائعات فيكون مزجاً، قال المرزوقيّ: أصل الخلط تداخل أجزاء الأشياء بعضها في بعض، و قد توسّع فيه حتّى قيل: «رجل خليط» إذا اختلط بالناس كثيراً والجمع «الخلطاء» كـ «شريف» و «شرفاء»، و من هنا قال ابن فارس: «الخليط» الشريک و «الخِلْط» طيب معروف والجمع «أخلاط» مثل «حمل» و «أحمال»، و «الخلطة» مثل «العشرة» وزناً و معنى و «الخلطة» بالضمّ اسم من «الاختلاط» مثل «الفرقة» من «الافتراق» و قد يكنى بالمخالطة عن الجماع و منه قول الفقهاء: «خالطها مخالطة الأزواج» يريدون الجماع، قال الأزهريّ: والخلاط مخالطة الرجل أهله إذا جامعها"[2] انتهى.
و في المنجد: "«الخُلَّيْطى» و «الخُلَيطى» الأوباش، يقال: وقعوا في خلّيطى، أي في اختلاط {إلى أن قال} أختلط الفرس قصّر في جرى"[3] انتهى و في التصريح يقال: "وقعوا في خلّيطى إذا اختلط عليهم أمرهم"[4] انتهى. والغرض من التطويل أنّ المحصّل من كلام القوم أنّ

١. تاج العروس: ٧/ ٤٥٤.
٢. المصباح المنير: ١٧٧.
٣. المنجد: ١٩٢.
٤. شرح التصريح (التصريح بمضمون التوضيح): ٢/ ٤٩٥.

(مع) وزن «فعّالی» بضمّة و تشدید نحو: (الشقّاری) لنبت و زاد في الكافية فيالمشهورة وزن «فعللی» كفرتنی و «فوعلی» كخوزلی لمشية تبختر و «فعلوی» كهرنوی لنبت و «افعلاوی» كاربعاوی لقعدة المتربّع. و «فعللولی» كحندقوقی لنبت و «مفعلّی» كمكوری لعظيم الأرنبه و «فعلوتی» كرهبوتی للرهبة و «فعللی» كقرفصی بمعنی القرفصاء.

«الخلّيطی» سواء كان بتشديد اللام أو تخفيفها إذا كان بمعنى الاختلاط معناه المزج أو الجماع أو الأعمّ منهما فتأمّل جيّداً.

(مع وزن «فعّالی» بضمّة و تشدید نحو: «الشقّاری» لنبت و زاد في الكافية[1] في) الأوزان (المشهورة وزن «فعللی») بفتحة فسكون ففتحة (كـ «فرتنی» و) وزن («فوعلی») بفتحة فسكون الواو ففتحتين (كـ «خوزلی» لمشية تبختر و) وزن («فعلوی») بفتح الفاء و سكون العين و فتح اللام والواو بعدها ألف (كـ «هرنوی» لنبت و) وزن («أفعلاوی») بضمّ الهمزة و سكون الفاء و ضمّ العين و فتح اللام بعدها ألف و فتح الواو بعدها ألف (كـ «أربعاوی» لقعدة المتربّع) «القعدة» بكسر القاف مصدر نوعيّ فيصير معنى العبارة أنّ «الأربعاوی» معناه نوع من قعود المتربّع.

(و) وزن («فعللولی») بفتح الفاء و سكون العين و فتح اللام الأولى و ضمّ الثانية بعدها واو ساكنة و فتح الثالثة بعدها ألف (كـ «حندقوقی» لنبت و «مفعلّی») بكسر الميم و سكون الفاء و فتح العين واللام المشدّدة (كـ «مكورّی» لعظيم الأرنبة) أي لشخص عظيم الأنف.(و) وزن («فعلوتی») بفتح الفاء والعين و ضمّ اللام و سكون الواو و فتح التاء بعد ألف (كـ «رهبوتی» للرهبة) بفتح الراء و سكون الهاء و فتح الباء أي الخوف الشديد (و) وزن («فعللی») بضمّ الفاء و سكون العين و ضمّ اللام الأولى و فتح الثانية بعدها ألف (كـ «قرفصا») مقصوراً (بمعنى «القرفصاء») ممدوداً، و سيأتي معناه عن قريب في الأوزان الممدودة[2].

---

١. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٤٦.

٢. الصفحة: ١٥٦.

و «يفعلّى» كيهيرّى للباطل و «فعللّى» كشفصلّى لنبت يلتوي على الأشجار و «فعيّلى» كهبيّخى لمشية تبختر و «فعليّا» كمرحيّا للمرح و «فعللايا» كبردرايا و «فوعالا» كحولايا و «فوعولى» كفوضوضى للمفاوضة ....

(و) وزن («يفعلّى») بفتح الياء و سكون الفاء و فتح العين و اللام المشدّدة بعدها (كـ «يهيرّى» للباطل و) وزن («فعللّى») بكسر الفاء و سكون العين و فتح اللام الأولى و تشديد الثانية و فتحها مع ألف بعدها (كـ «شفصلّى» لنبت يلتوي على الأشجار و) وزن («فعيّلى») بفتح الفاء و العين و سكون الياء المدغمة و كسر الثانية المدغمة فيها لأولى بعدها ألف (كـ «هبيّخى» لمشية تبختر و) وزن («فعليّا») بفتح العين و اللام و تشديد الياء بعدها ألف (كـ «مرحيّا للمرح») أي شدّة الفرح.

(و) وزن («فعللايا») بفتح الفاء و سكون العين و فتح اللامين بعدهما ألف و فتح الياء بعدها ألف (كـ «بردرايا») اسم موضع.

(و) وزن («فوعالا») بكسر الفاء و فتح الواو و العين و اللام بعد كلّ واحد منها (كـ «حولايا») اسم الجلد الذي يجيء مع الجنين.

(و) وزن («فوعولى») بفتح الفاء و سكون الواو و ضمّ العين بعدها واو ساكنة و فتح اللام بعدها ألف (كـ «فوضوضى» للمفاوضة) مصدر «فاوض»، يقال: «فاوضه في الأمر» أي «ساواه». و قد يجيء لمعان أخر، منها الاختلاط في التصرّف بأن يتصرّف كلّ منهما فيما للآخر يقال: «أموالهم فوضى بينهم» و «فوضوضى» بالقصر و «فوضوضاء» بالمدّ، أي هم شركاء فيها متساوون لا تباين بينهم، ولايستأثر بعضهم على بعض فيها، و يقال: «شركة مفاوضة» بهذا المعنى، و مفاوضة العلماء محادثتهم و مذاكرتهم في العلم يأخذ كلّ ما عند غيره و يعطي ما عنده و قد يجيء بمعنى المجاراة، و قد يجيء بمعنى تفويض كلّ واحد منهما أمره إلى الآخر و يقال:

و «فعلايا» كبرحايا للعجب (و اعز) أي انسب (لغير هذه) الأوزان المذكورة (استندارا) و موضع ذكرها كتب اللّغة. فصل: (لمدّها) أي لممدود ألف التأنيث أوزان مشهورة أيضاً هي («فعلاء») بفتحة فسكون اسـ م كان ككجرعاء أو مصدراً كرعياء أو صفة كحمراء و ديمة هطلاء أو جمعا في المعنى كطرفاء و (أفعلاء مثلّث العين) أي مفتوحها و مكسورها و مضمومها كأربعاء مثلّث الباء للرابع من أيام الأسبوع.

«فوّض أمره إليه تفويضاً» أي «سلّم أمره إليه»، و بهذا المعنى جاء قوله ﷺ : «أوّل العلم معرفة الجبار و آخر العلم تفويض الأمر إليه» فتأمّل.[1]

(و) وزن («فعلايا») بفتح الفاء و سكون العين و فتح اللام بعدها ألف و فتح الياء بعدها ألف (كـ «برحايا» للعجب) يقال: «أبرحه» أي «عظّمه و تعجّب منه».

فهذه ثمانية و عشرون وزناً ادّعى المصنّف والشارح شهرتها، و زاد بعضهم في المشهورة أوزاناً أخر لاحاجة إلى ذكرها (واعز أي انسب لغير هذه الأوزان المذكورة استنداراً) يعني احكم بندرته (و موضع ذكرها كتب اللغة) المفصّلة.

الألف الممدودة

(فصل: لمدّها أي لممدود ألف التأنيث أوزان مشهورة أيضاً هي) وزن («فعلاء» بفتحة فسكون اسم كان كـ «كجرعاء») و هي كما في كتاب أساس اللغة أرض ذات رمل[2] (أو مصدراً كـ «رعياء») بمعنى الرعاية (أو صفة «كحمراء» و «ديمة هطلاء») أي «سحاب ممطر» (أو جمعاً في المعنى) والمراد اسم الجمع (كـ «طرفاء» و) وزن («أفعلاء» مثلّث العين أي مفتوحها و مكسورها و مضمومها كـ «أربعاء» مثلّث الباء للرابع من أيّام الأسبوع) و هو يوم بين الثلاثاء والخميس مثنّاه «أربعاوان» و جمعها «أربعاءات» و «أربعاوات»؛ و أيضاً «الأربعاء» بضمّ الهمزة

---

١. انظر: المحيط في اللغة: ٨/ ٥١ و الصحاح: ٣/ ١٠٩٩ و لسان العرب: ٧/ ٢١٠و القاموس المحيط: ٢/ ٥٢٠ و غيرها من كتب اللغة.

٢. انظر: جمهرة اللغة: ١/ ٤٦٠.

(و فعللاء) بفتحتين بينهما سكون كعقرباء لمكان (ثمّ فعالا) بكسرة كقصاصاء بمعنى القصاص و (فعللا) بضمّتين بينهما سكون كقرفصاء لضرب من القعود و (فاعولا) بضمّ ثالثه كعاشوراء ....

والباء عمود من أعمدة البيت أو الخيمة و قعدة المتربّع، و هي تثنية القدمين تحت الفخذين متخالفين، و بعضهم ضبطه بهذا المعنى بفتح الهمزة و ضمّ الباء، و قال: إنّه بالضبط السابق اسم موضع، و قال: اسم اليوم الرابع بفتح الباء و كسرها فقط، و «أربعاء» بفتح الهمزة و كسر الباء جمع الربيع أحد فصول السنة.[١]

(و) وزن («فعللاء» بفتحتين بينهما سكون كـ «عقرباء» للمكان) الذي كثر فيه العقارب، و قيل: بمعنى أنثى العقرب[٢] (ثمّ «فعالاء» بكسرة) للفاء، و في آخره همزة (كـ «قصاصاء» بمعنى «القصاص») على وزن «قتال» مصدر «قاتل» يقال: «قاصصته، مقاصّة و قصاصاً» إذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك، فجعلت الدين في مقابل الدين مأخوذ من «اقتصاص الأثر» ثمّ غلب استعمال القصاص في قتل القاتل و جرح الجارح و قطع القاطع[٣] و هذا مراد من فسّره بالجزاء على الذنب بأن يفعل بالفاعل مثل ما فعل (و «فُعْلُلاء» بضمّتين بينهما يكون كـ «قرفصاء» لضرب من القعود[٤]) يقال: قعد القرفصاء إذا قعد على كفّي قدميه و لمس الأرض أليبه شبيه قعدة الكلب أو البدوي المصطلي.

(و) وزن («فاعولاء» بضمّ ثالثه كـ «عاشوراء») لليوم العاشر من المحرّم خاصّة و لا يستعمل في عاشر سائر الشهور بخلاف «التاسوعاء»، فإنّه يستعمل في اليوم التاسع من كلّ

---

١. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٤٩٧.

٢. الصحاح: ١/ ١٨٧.

٣. المصباح المنير: ٥٠٥ـ ٥٠٦.

٤. لسان العرب: ٧/ ٧٢.

(و فاعلاء) بكسر ثالثه كقاصعاء لأحد جحرة اليربوع و (فعليا) بكسرة فسكون ككبرياء للكبر و (و مفعولا) كمأتوناء جمع أتان (و مطلق العين فعالا) بالتخفيف أي مفتوحها و مكسورها و مضمومها مع فتح الفاء نحو براساء بمعنى الناس و قريثاء و كريثاء لنوعين من البسر و عشوراء بمعنى عاشوراء، (و كذا مطلق فاء) أي مفتوحها و مكسورها و مضمومها مع فتح العين (فعلاء أخذا) نحو جنفاء لمكان و سيراء للذهب ....

شهر، و قيل: إنّ هذا الوزن في غير «العاشوراء» مولّد[١]، والحقّ ذلک و وجهه ظاهر لمن له فراسة و قلب طاهر.

(و) وزن («فاعلاء» بكسر ثالثه کـ «قاصعاء») قال في شرح النظام[٢] ما حاصله إنّه جحر من جحر (لأحد جحرة اليربوع) و هي التي يدخل فيها، والنافقاء جحرته التي يكتم فيها و يظهر غيرها و هو موضع يرقفه فإذا أتى العدوّ من قبل القاصعاء يخرب النافقاء برأسه فيخرج و يفرّ، سبحان من خلق كلّ شيء فقدّره ثمّ هدى كلاً إلى ما يحتاج إليه في المعاش والمعاد لمن قرّر له المعاد.

(و) وزن («فعلياء» بكسرة فسكون کـ «كبرياء» للكبر) أي التكبّر. (و) وزن («مفعولاء» کـ «مأتوناء») و هي أنثى الحمار. (و) وزن (مطلق العين «فعالاء» بالتخفيف أي) بتخفيف العين (مفتوحها و مكسورها و مضمومها مع فتح الفاء نحو: «براساء» بمعنى الناس) مثال لمفتوح العين يقال: «ما أدري أيّ البراساء هو» أي «أيّ الناس هو» (و «قريثاء» و «كريثاء» لنوعين من البسر) مثالين لمفتوح العين (و «عشوراء» بمعنى «عاشوراء») مثال لمضموم العين (و كذا مطلق فاء أي مفتوحها و مكسورها و مضمومها مع فتح العين) وزن («فعلاء» أخذ نحو: «خنفاء» لمكان) مثال لمفتوح الفاء (و «سيراء» للذهب) و لضرب من البرود فيه خطوط صفر، و قيل: ثوب مخلوط بحرير و قيل: ما عمل من قزّ و قيل: نبت[٣] و هو مثال المكسور الفاء

١. تاج العروس: ٦/ ٢٨٧.
٢. انظر: شرح النظام: ١٤٢.
٣. انظر: لسان العرب: ٤/ ٣٩٠ـ ٣٩١.

و ظرفاء و نفساء و رحضاء. و زاد في شرح الكافيه في المشهورة «فعيلياء» كمزيقياء لقب ملك و «إفعيلاء» كإهجيراء للعادة و «مفعلاء» كمشيخاء للاختلاط و «فعاللاء» كجخادباء لضرب من الجراد و «يفاعلاء» كينابعاء و «تفاعلاء» كتنابعاء اسمي مكان و «فعليّاء» كزكريّاء و «فعلولاء» كمعكوكاء و يعكوكاء اسمين للشرّ و الجلبة ....

(و «ظرفاء» و «نفساء» و «رحضاء») بالحاء المهملة والضاد المعجمة العرق في أثر الحمى عند إشرافها على الفترة، و يحتمل أن يكون بالخاء المعجمة والصاد المهملة والثلاثة كلّها أمثلة لمضموم الفاء.

(و زاد في الكافية[1] في) الأوزان (المشهورة) وزن («فعيلياء») بفتحتين بعدهما ياء ساكنة، ثمّ لام مكسورة (كـ «مزيقياء» لقب ملك) من ملوك اليمن (و) وزن («إفعيلاء») بكسرتين بينهما و كذا بعدهما سكون (كـ «إهجيراء» للعادة و) وزن(«مفعلاء») بكسرة فسكون ففتحة (كـ «مشيخاء» للاختلاط) و قد تقدّم معناه مفصّلاً[2] (و) وزن («فعاللاء») بضمّة ففتحة و ألف بعدها كسرة (كـ «جخادباء») بتقديم الجيم على الخاء (لضرب من الجراد و) وزن («يفاعلاء») بضمّ الأوّل و كسر الرابع (كـ «ينابغاء» و «يفاعلاء») بفتح الأوّل والضبط المذكور (كـ «ينابغاء» اسمي مكان و «فعليّاء» كـ «زكريّاء») ضبطه ظاهر، والظاهر أنّه أعجميّ.

(و) وزن («فعلولاء») بفتح الأوّل فسكون و ضمّ الثالث (كـ «معكوكاء» و «يعكوكاء» اسمين للشرّ والجلبة) «الجلبة» بفتح اللام اختلاط الأصوات والصياح عند الحرب أو مطلقاً و بضمّ الجيم و سكون اللام القشرة تعلو الجرح عند البرء[3]، والظاهر أنّ المراد هنا الأوّل بقرينة الشرّ فتأمّل.

---

١. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٥٣ ـ ١٧٥٥.

٢. الصفحة: ١٥٢.

٣. جمهرة اللغة: ١/ ٢٧٠.

و «فعّيلاء» كدخّيلاء لباطن الامر و «فعنالاء» كبرناساء بمعنى برنساء بمعنى براساء، و ما عدا هذه الأوزان نادر.

(و «فعيلاء» كـ «كدخيلاء») ضبطه بعض أرباب اللغة بضمّ الدال و تشديد الخاء و بعض المحقّقين بفتح الدال و كسر الخاء و تشديد الياء، ولم يكن عندي من كتب اللغة بمقدار الكفاية، فعليک بالتتبع التام حتّى يظهر لک الحقّ في المقام إن تهتم[1] (لباطن الأمر و) وزن («فعنالاء») بفتحتين بينهما سكون (كـ «برناساء») بمعنى «برنسا» (بمعنى «براساء») و قد تقدّم معناه[2] (و ما عدا هذه الأوزان نادر) و موضع ذكرها كتب اللغة كالأوزان النادرة المقصورة.

١. ماوجدته بهذا الضبط فيما كان بيدي من كتب اللغة.

٢. الصفحة: ١٥٧.

باب المقصور و الممدود

هذا باب (المقصور و الممدود)؛ (إذا اسم) صحيح (استوجب من قبل الطرف فتحاً و كان ذا نظير) معتلّ (كالأسف فلنظيره المعلّ الآخر) كالأسى مثلاً (ثبوت قصر بقياس

(هذا باب المقصور و الممدود)

التعريف و التبيين

قد تقدّم في أوائل الكتاب أنّ المقصور هو الاسم المتمكّن الذي آخره ألف لازمة كـ «المصطفى»، بخلاف «يخشى» و «على» و «إذا» والأسماء الستّة في حالة النصب. والمراد به هنا مطلق ما كان في آخره ألف لازمة، سواء كانت أصليّة، أم لا و سواء كانت للتأنيث أم لا.

و أمّا الممدود فهو الاسم المتمكّن الذي نحو: «كساء» و «صحراء»، بخلاف «باء» و «أولاء».

أقسام المقصور و الممدود

و كلّ واحد من المقصور والممدود قسمان: سماعيّ و قياسيّ.

أمّا السماعيّ فبيانه وظيفة اللغويّ و قد اعتنى اللغويّون به حتّى وضعوا في ذلك كتباً و جمعوا فيها كلّ ما سمع من العرب من كلّ واحد منهما. و أمّا القياسيّ منهما فهو وظيفة النحويّ والضابط له عندهم ما ذكره المصنّف في هذا الباب، و حاصله أنّ الاسم المعتلّ الذي آخره ألف ثلاثة أقسام، اثنان منها قياسيّ والثالث سماعيّ.

فالأوّل ما يكون نظيراً أي موازناً لاسم صحيح في التثنية والجمع و غيرهما و وجب فتح ما قبل آخره كـ «الأسف» بفتح السين مصدر «أسف» بكسر السين و كالأمثلة الآتية، فنظير جميعها مقصور قياساً، و إليه أشار بقوله: (إذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف) أي ما قبل آخره (فتحاً و كان ذا نظير معتلّ كـ «الأسف») بفتح السين بمعنى الحزن والتلهّف (فلنظيره المعلّ الآخر كـ «الأسى») مصدر «أسى» بمعنى «حزن» (مثلاً ثبوت قصر بقياس

ظاهر كفعل) بكسر الفاء (و فعل بضمّها في جمع ما) كان (كفعلة) بالكسر (و فعلة) بالضمّ (نحو الدمى) جمع دمية و هي الصورة من العاج و نحوه، و المرى جمع مرية إذ نظيرهما من الصحيح قرب جمع قربة و قرب جمع قربة. (و) كلّ (ما استحقّ) من الصحيح (قبل آخر ألف فالمدّ في نظيره) المعتلّ حتما (قد عرف كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى) أي كمصدره و هو الارعواء. (و كارتأى) أي كمصدره و هو الارتياء

ظاهر) حاصله أنّ «أسى» نظير لـ «أسف» في وجوب فتح ما قبل آخره، فـ «أسى» مقصور قياساً و (كـ «فعل» بكسر الفاء) و فتح العين، (و) نحو: («فعل» بضمّها) أي الفاء و فتح العين والوزن الأوّل (في جمع ما كان كـ «فعلة» بالكسر) أي بكسر الفاء و سكون العين (و) الوزن الثاني في جمع ما كان على («فعلة» بالضمّ) أي ضمّ الفاء، فالوزن الثاني (نحو: «الدمى») بضمّ الدال (جمع «دمية») بضمّها أيضاً (و هي الصورة) المصنوعة (من العاج و نحوه و) الوزن الأوّل نحو: («المرى») بكسر الميم (جمع «مرية») بكسرها أيضاً بمعنى المراء والجدال، و كذلك بضمّ الميم و بمعنى الشكّ أيضاً بالضبطين المذكورين، (إذ نظيرهما من الصحيح «قرب») بضمّ القاف (جمع «قربة») بضمّها نظير «الدمية» و بكسر القاف جمع «قربة» بكسرها نظير «مرية»، و لذلك كانت «الدمى» و «المرى» مقصورتين.

والقسم الثاني من المعتلّ ما كان نظيراً لاسم صحيح يستحقّ قبل آخره ألف، و إليه أشار بقوله: (كلّ ما استحق من) الاسم (الصحيح قبل آخر) منه (ألف فالمدّ في نظيره المعتلّ حتماً قد عرف) و ذلك (كمصدر الفعل) المعتلّ (الذي قد بدئ بهمز وصل كـ «ارعوى» أي كمصدره و هو «الارعواء») يقال: «ارعوى، ارعواء عن القبيح» بمعنى «ارتدع و كفّ عنه»[1] أصل «ارعوى»: «ارعوو» من «رعا، يرعو» ولم يدغم الواوان، لأنّ الثانية منهما انقلبت ألفاً لتحرّكها و انفتاح ما قبلها فلم يبق المثلان بحالهما و ذلك لسبق الإعلال على الإدغام كما بيّن في الصرف و (كـ «ارتأى») على وزن «انتمى» (أي كمصدره و هو «الارتياء») على وزن «انتماء»، و هو

١. لسان العرب: ١٤/ ٣٢٨.

إذ نظيرهما الاقتدار و الاحمرار و كالاستقصاء إذ نظيره الاستخراج. (و العادم النظير) السابق يكون (ذا قصر و ذا مدّ) بنقل عن العرب (كالحجا) بالقصر للعقل (و كالحذا) بالمدّ للنعل. و قصر ذي المدّ اضطرارا مجمع عليه كقوله: «لابدّ من صنعا و إن طال السفر».

من «رأي» قلبت الياء في الفعل ألفاً، لتحرّكها و انفتاح ما قبلها، و في المصدر همزة لتطرّفها إثر ألف زائدة و كذلك الواو الثانية في «ارعواء»، (إذ نظيرهما «الاقتدار» و «الاحمرار») الأوّل نظير الثاني والثاني نظير الأوّل (و كـ «الاستقصاء»، إذ نظيره «الاستخراج»).

(و) القسم الثالث (العادم النظير السابق) فهو (يكون ذا قصر و ذا مدّ) و ذلك يثبت (بنقل) مسموع (من العرب) و موضع نقلها كتب اللغة (كـ «الحجى») بتقديم الحاء المهملة على الجيم و (بالقصر للعقل) و هو ما يميّز به بين الحسن والقبح فـ «الحجى» و إن كان نظير «عنب» لكنّه غير جامع لشرائط النظير أي الموازنة في الإفراد والتثنية و غيرها (و كـ «الحذاء» بالمدّ للنعل)، لأنّه و إن كان على وزن «حسام» بمعنى السيف إلّا أنّه لم يجتمع فيه الشرائط المذكورة.

(و قصر ذي المدّ اضطراراً مجمع عليه كقوله:

لابدّ من صنعا و إن طال السفر) و إن تحنّى كلّ عود ووبر [1]

بقصر «صنعاء» للضرورة، والمحذوف من الألفين الأولى لا الأخيرة، لأنّها علامة، والعلامة لاتغيّر ولاتحذف، والدليل على ذلك بقاء منع الصرف بعد الحذف، فلو كانت المحذوفة الثانية التي هي ألف التأنيث لانصرف الاسم، فإذا حذفت الأولى رجعت الثانية إلى أصلها، أعني الألف، لأنّ سبب قلبها همزة هو الأولى كما أشرنا إليه آنفاً، فعلم أنّهم اتفقوا على قصر الممدود للضرورة.

---

١. البيت بلا نسبة، و في الكتب «كل عود ودبر». شرح التصريح: ٢/ ٥٠٤.

(و العكس) و هو مدّ المقصور اضطراراً (بخلف) بين البصريّين والكوفيّين (يقع) فمنعها الأوّلون و أجازه الآخرون محتجّين بنحو قوله:

يا لک من تمر و من شيشاء ينشب في المسعل و اللهاء

(و) أمّا (العكس و هو مدّ المقصور اضطراراً) فهو (بخلف بين البصريّين والكوفيّين يقع فمنعها الأوّلون و أجازه الآخرون محتجّين) بورود القراءة به اختياراً كقراءة بعضهم[١] قوله تعالى: ﴿سَنا بَرْقِه﴾[٢] بالمد، (بنحو قوله:

يا لک من تمر و من شيشاء ينشب في المسعل و اللهاء)[٣]

«الشيشاء» نوع من التمر[٤]، و «المسعل» بفتحتين بينهما سكون موضع السعال من الحلق[٥] و «اللهاء» بالمد و أصله القصر و هو اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى الفم، والشاهد فيها حيث مدّ للضرورة[٦].

هذا ولكن قد تقدّم في بحث نون الوقاية أنّه قال في المزهر: "ذكر ابن هشام في تعليقته على الألفيّة أنّه لايحتجّ بالشعر الذي استدلّ به الكوفيّون على جواز مدّ المقصور للضرورة و هو قوله:

قد علمت أخت بني السعلاء و علمت ذلک مع الجزاء

أن نعم مأكول على الخواء يا لک من تمر و من شيشاء

ينشب في المسعل واللهاء

---

١. قراءة طلحة بن مصرف؛ المصدر السابق: ٢/ ٥٠٥.

٢. النور: ٤٣.

٣. لم أقف إلى اسم شاعر؛ و نسب في حاشية توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٦٤ إلى أبي المقدام نقلاً عن أبي عبد الله البكريّ.

٤. عن الفراء: يقال للتّمر الذي لا يشتدّ نوَاه الشيشاء؛ تهذيب اللغة: ١١/ ٣٠٢.

٥. الصحاح: ٥/ ١٧٢٩.

٦. الغريب المصنف: ٢/ ٤٨٥.

....

و ذلک لأنّه لايحتجّ بشعر لايعرف قائله خوفاً من أن يكون لمولد"[١].

١. المزهر: ١/ ١١٠. نقل مع تصرّف في العبارات.

باب تثنية المقصور و الممدود و جمعهما

هذا باب (كيفيّة تثنية المقصور و الممدود و جمعهما تصحيحاً)؛ و فيه غير ذلک. (آخر مقصور تثنّي اجعله) بقلبه (يا إن كان عن ثلاثة مرتقيا) بأن كان رباعيّا فما فوق فقل في حبلى: «حبليان» (كذا) الثلاثيّ (الذي اليا أصله نحو الفتى) فقل فيه: «فتيان».

(هذا باب كيفيّة تثنية المقصور و الممدود و جمعهما تصحيحاً)

(و فيه غير ذلک) أي أحكام المؤنّث السالم و إن كان من غيرهما.

تثنية الاسم المقصور

(آخر مقصور تثنّي) يجيء على وجهين:

أحدهما: بالياء و هو في ثلاثة مواضع:

أوّلها: ما أشار إليه بقوله: (اجعله بقلبه ياء إن كان عن ثلاثة مرتقياً بأن كان رباعيّاً فما فوق)، سواء كانت الألف في الآخر زائدة للتأنيث كـ «الحبلى»، أو للإلحاق كـ «الأرطى»، أو كانت أصليّة مبدّلة عن واو كـ «الأعلى» و «المصطفى»، أو عن ياء كـ «المرمى» و «المستسقى» (فقل في «حبلى»: «حبليان») و في «أرطى»: «أرطيان» و قس عليهما البواقي.

و إنّما انقلبت الألف ياء و إن كانت مبدّلة عن واو للتخفيف، لأنّ قلبها ياء أخفّ من قلبها واواً، و قد بيّن ذلک في موضعه و لأنّ التصريف في الاسم محمول على الفعل كما يظهر ذلک من «عدة» و «يعد»، والفعل إذا ثنّي و كان زائداً على الثلاثة انقلبت الألف فيه ياء، سواء كان أصلها الواو، أم لا.

و ثانيها: ما أشار إليه بقوله: (كذا الثلاثيّ الذي الياء أصله نحو: «الفتى» فقل فيه: «فتيان») كما في قوله تعالى: ﴿وَ دَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيانِ﴾[1]. فإن قيل: «الفتوة» تدلّ على أنّ أصل «الفتى»

---

١. يوسف: ٣٦.

(و) كذا الثلاثيّ (الجامد) الذي لا اشتقاق له يعرف منه أصله (الذي أميل كمتى) علماً، فقل فيه: «متيان». (في غير ذا) المذكور كالذي ألفه عن واو أو مجهولة و لم تمل (تقلب واوا الألف) كقولك في عصا «عصوان» و في لدى علما «لدوان».

واو. قلت: الواو في «الفتوة» منقلبة عن الياء لوجود الضمّة، و إنّما ردّ الألف إلى أصلها و لم تحذف لالتقاء الساكنين لئلّا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة، فإذن الردّ إلى الأصل أحسن من الردّ إلى غيره اعتباراً للأصل.

و ثالثها: ما أشار إليه بقوله: (و كذا الثلاثيّ الجامد الذي لا اشتقاق له يعرف منه أصله) بأن يكون في الاسم (الذي أميل) و لم يعرف سبب للإمالة غير إبدال الألف عن الياء (كـ«متى» علماً، فقل فيه: «متيان»)، أمّا وجه قلبها ياء في هذه الصورة، فلأنّ الإمالة تحصل بنحو الألف إلى الياء كما تجيء عن قريب فردّت إليها في التثنية.

فإن قلت: الإمالة تكون مع ذوات الواو أيضاً فلم لزمت الياء؟ قلت: لأنّ كون لام الفعل ياء أغلب فكثرتها مع الإمالة في اللام دليل على الياء و إنّما قلبت واواً مع عدم الإمالة و إن كانت الياء أغلب في لام الفعل، لأنّه ليس شيء من بناء الياء تلزم ألفه عدم الإمالة، بل القاعدة كما يأتي عن قريب أنّ كلّ ما أصله الياء ففيه الإمالة، فعدم الإمالة في كلمة دليل على عدم اعتبار الياء.

والثاني من الوجهين بالواو و هو في موضعين، أشار إليهما بقوله: (في غير ذا المذكور) من المواضع الثلاثة و هو في موضعين: الأوّل (كالذي ألفه) مبدّلة (عن واو) مع كونه ثلاثيّاً و الثاني (أو) كانت (مجهولة)، بأن تقع في معرب الأصل، و لم يعرف أصلها (و لم تمل) ففي هذين الموضعين (تقلب واواً الألف كقولک في «عصى»: «عصوان») مثال لما ألفه مبدّلة عن واو، (و) كقولک في «لدى» علماً: «لدوان»).

فتحصل من جميع ما ذكر من أوّل الباب إلى هنا أنّ المقصور إن كان ثلاثياً و ألفه بدل من الواو أو الياء ردّ إلى أصله، ولم تحذف بسبب التقاء الساكنين الحاصل منهما، و من ألف التثنية ولايمكن تحريكها، أمّا عدم إمكان الحذف فلالتباس المثنّى بالمفرد عند الحذف بالإضافة، و أمّا

(و أولها) أي الكلمة المنقلبة (ما كان قبل قد ألف) من علامة التثنية (و ما) كان ممدودا و همزته بدل من ألف التأنيث (كصحراء بواو ثنّيا) فيقال فيه «صحراوان»

عدم إمكان تحريكها فواضح، لأنّ الألف لاتقبل الحركة و إذا ردّ إلى الأصل سلمت الواو والياء، ولم تقلب بعد التثنية ألفاً لئلّا يلزم كرّ على ما فرّ منه.

و إنّما ردّ الواويّ من الثلاثيّ إلى أصله دون الواويّ ممّا فوقه، لخفّة الثلاثيّ فلم يستثقل معه الواو. و قال بعضهم: قلب الألف ياء أولى، لكونها أخفّ من الواو، سواء أميل أم لم يمل[1]. و قال بعضهم: إن كانت الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الأوّل كـ «الضحى» أو مكسورته كـ «الربا»، وجب في التثنية قلبها ياء لئلّا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمّة أو الكسرة في الصدر، هذا، ولكن قلب كلّ ألف ثالثة أصلها واواً أشهر[2].

(و أولها أي الكلمة المنقلبة) ألفها (ما كان قبل قد ألف) في أوائل الكتاب (من علامة التثنية) و هي الألف والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالة النصب، إلى هنا كان الكلام في كيفية تثنية المقصور.

تثنية الاسم الممدود

(و) أمّا (ما كان ممدوداً) فهو على أربعة أقسام، لأنّ همزته إمّا مبدّلة من ألف التأنيث، أو للإلحاق، أو منقلبة عن واو أصليّة، أو ياء كذلك أو أصليّة، فيذكر حكم كلّ واحد على الترتيب (و) ما فيه من الاتفاق و الأقوال، فالذي (همزته بدل من ألف التأنيث كـ «صحراء» بواو ثنّيا فيقال فيه: «صحراوان»)، إذ الهمزة في آخره أصلها ألف التأنيث والألف قبلها زائدة للتوسّع قلبت ألف التأنيث همزة، لالتقاء الساكنين ولم تجعل أصلاً، لأنّ كون الألف علامة للتأنيث مقطوع في نحو: «حبلى» بخلاف الهمزة، لأنّها لم تجئ علامة للتأنيث إلّا في نحو:

---

١. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٥٣.

٢. قاله الكسائيّ؛ المصدر السابق.

....

«حمراء»، فإذا تردّد الأمر بين كونها منقلبة عن ألف التأنيث و كونها علامة بالأصالة فالحمل على ما هو المقطوع أولى، لأنّ القواعد لاتثبت بالمحتملات إذا تيسّر المتيقّنات.

و إنّما قلبت هذه الهمزة، لكونها زائدة والزائد بالإبدال الذي هو أخو الحذف أولى مع قصد الفرق بينها و غيرها، و لأنّ بقاءها على صورتها يؤدّي إلى وقوع همزة بين ألفين و ذلك كتوالي ثلاث ألفات، لأنّ الهمزة أخت الألف لا فرق بينهما إلّا بحركة والسكون كما بيّنّا ذلك في أوائل الكتاب في شرح «بسم الله».

و أمّا قلبها واواً دون الياء فللمبالغة في الهرب من اجتماع الأمثال، لأنّ الياء أقرب إلى الألف من الواو من حيث المخرج، و لكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل، و لهذا قلبت الواو همزة في «أقتت» و «أجوه» فالواو نظير الهمزة، و لأنّ الواو نقيض الهمزة، لأنّها من أقصى الحلق بل من السرة والواو من مبدأ الشفه، فأبدلت الهمزة واواً، إمّا من باب حمل النظير على النظير، أو النقيض على النقيض.

قيل: والأجود أن يقال: إنّما قلبت واواً حملاً على النسب، لأنّ التثنية و جمعي التصحيح والنسب تجري في غالب الأحكام مجرى واحد[1] كما يأتي ذلك[2] في باب النسب في قوله:

وهمز ذي مدّ ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب

هذا، ولكن لايخفى أنّ في هذا الكلام شائبة دور يمكن دفعه بالتأمل.

و قال بعض آخر: اختير قلبها واواً لبعد شبهها بالألف، لأنّ الياء تشبه الألف في وقوعها للتأنيث كما في «تقومين» و «اضربي» و نحوهما[3].

---

١. قاله الشاطبيّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٥٠٩.

٢. الصفحة: ٢٤٣.

٣. قاله المبرّد؛ شرح التصريح: ٢/ ٥٠٩.

(و) الذي همزته للالحاق (نحو علباء) أو بدل عن أصل نحو (كساء و حيا)

و قال بعض آخر: إنّما انقلبت الهمزة، لئلايكون صريح علامة التأنيث في وسط الكلمة، و أمّا الواو فلئلاتجتمع ياءان ما قبلهما ألف في النصب والجر في نحو: «رأيت حمرايين» و «مررت بحمرايين» انتهى [1]

قيل: و ربما صح، فيقال: «صحرائين» و حكي عن بعضهم قلب الهمزة ياء و إن اجتمعت ياءان.[2]

(والذي همزته للإلحاق نحو: «علباء») بكسر العين بمعنى العصبة الممتدّة في العنق[3] زيدت فيه ياء للإلحاق بـ «قرطاس»، ثمّ أبدلت الياء همزة لتطرّفها إثر ألف زائدة.

(أو) الذي همزته (بدل عن أصل) و هو على قسمين:

الأوّل: ما كان واواً (نحو: «كساء») معناه واضح أصله «كساو» من «كسوته ثوباً، أكسوه».

(و) الثاني: ما كان ياء نحو: («حياء») بفتح الحاء. قال في المصباح: "هو الانقباض والانزواء {إلى أن قال:} الحياء اسم للدبر من كلّ أنثى من ذات الظلف والخفّ و غيره، {ثمّ قال:} «الحياء» فرج الجارية والناقة"[4]. و قال بعض آخر: هو تغيّر و انكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به و يذمّ[5]. و قال بعض آخر: حقيقة الحياء خلق يبعث على اجتناب القبيح و يمنع من التقصير في حقّ ذي الحقّ و نحوه[6].

---

١. انظر: المصدر السابق.
٢. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٥٤.
٣. النهاية في غريب الحديث و الأثر: ٣/ ٢٨٥.
٤. المصباح المنير: ١٦٠. ما بين { } من كلام الأستاذ ﷺ.
٥. قاله الزمخشريّ؛ الكشّاف: ١/ ١١٢.
٦. شرح النووي على مسلم: ٢/ ٦.

ثنّي (بواو أو همز) فيقال: علباوان و علباءان و كساوان و حياوان و كساءان و حياءان. لكن في شرح الكافية أنّ إعلال الأوّل أرجح من تصحيحه و إن الثاني بالعكس. (و غير ما ذكر) كالذي همزته أصليّة (صحّح) فقل في قرّاء ....

أبدلت الهمزة عن الواو والياء لتطرّفهما إثر ألف زائدة و كلّ من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة أبدلت همزة كما يأتي[1] في أوّل باب الإبدال في قوله:

أحرف الإبدال «هدأت موطيا» فأبدل الهمزة من واو و يا

آخر إثر ألف زيدت و في فاعل ما أعلّ عيناً ذا اقتفي

(ثنّي) كلّ واحد من هذين القسمين (بواو أو همز فيقال: «علباوان» و «علباءان» و «كساوان» و «حياوان» و «كساءان» و «حياءان»)، أمّا الواو فلأنّ عين الهمزة فيهما ليست بأصليّة، لأنّها في أحدهما مبدّلة عن حرف الإلحاق الملحق بالأصليّة، و في الآخر مبدّلة عن حرف أصليّ فصارت بحكم الزائدة فشابهت همزة «صحراء» الزائدة للتأنيث، فانقلبت مثلها، و أمّا إبقاء الهمزة و ثبوتها فلأنّها لمّا كانت مبدّلة عمّا هو أصليّ أو ملحق بالأصليّ فصارت في حكم الأصليّ، فشابهت الهمزة الأصليّة، و هي كما يأتي بعيد هذا تثبت و تبقى بحالها، فلذلك تثبت الهمزة في هذين القسمين.

(لكن في شرح الكافية أنّ إعلال الأوّل) أي قلب الهمزة واواً إذا كانت مبدّلة من حرف الإلحاق (أرجح من تصحيحه) ، لأنّها ليست أصلاً ولا مبدّلة من أصل، بل مبدّلة من زائد ملحق بالأصل فنسبتها إلى الأصليّة بعيدة (و أنّ الثاني بالعكس) [2] أي تصحيح ما كانت همزته مبدّلة من حرف أصليّ أرجح من قلبه واواً لقرب نسبتها من الأصليّة، لأنّها مبدّلة من أصليّ.

(و غير ما ذكر كالذي همزته أصليّة صحّح فقل في «قرّاء») بفتح القاف بمعنى «جيّد القراءة» و بضمّها «الناسک المتعبّد» و قد ضبطه بعضهم بعکس ذلک لذينک المعنيين، و هو سهو

---

١. الصفحة: ٣٤٥.

٢. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٨٣.

قرّاءان. (و ما شذّ) عن هذه القواعد (على نقل) عن العرب (قصر) كقولهم في «خَوْزلى»: «خوزلان» و في «حمراء»: «حمرايان» و في «عاشوراء»: «عاشوراءان» و في «كساء»: «كسايان» و في «قراء»: «قراوان».

(«قرّاءان») بإبقاء الهمزة على حالها، و إنّما لم تقلب الهمزة في هذا القسم، لقوّتها بالأصالة و عدم إبدالها من غيرها.

(و ما شذّ عن هذه القواعد على نقل عن العرب قصر كقولهم في «خَوْزلى»: «خوزلان» و في «حمراء»: «حمرايان» و في «عاشوراء»: «عاشوراءان» و في «كساء»: «كسايان» و في «قراء»: «قراوان») و قد تقدّم القياس فيها.

و قد يحذف الألف مع الهمزة إذا كانتا فوق الأربعة، نحو: «قاصعان» و «خنفسان» و «ينابغان» و «معكوكان»، و ذلک للطول ولكن ليس بقياس خلافاً لجماعة[1].

فوائد

الأولى: المحذوف آخره من غير المقصور والممدود قسمان:

أحدهما: ما حذف آخره اعتباطاً أي من غير علّة صرفيّة تقتضي الحذف.

و ثانيهما: ما حذف آخره لعلّة، و هذا القسم سيذكره الشارح في البيت الآتي بقوله «و كذا المنقوص»[2].

أمّا الأوّل فهو على قسمين:

أحدهما: ما يرد المحذوف في الإضافة، و هو «أب» و «أخ» و «حم» و «هن» لاغير، ففي هذا القسم يجب ردّ المحذوف في التثنية، فيقال: «أبوان» و «أخوان» و «حموان» و «هنوان»، و ربما لايرد فيقال: «أبان» مثلاً؛ و أمّا «فوک» فلم يرد اللام لا في الإضافة كما ترى، ولا في التثنية لما لم ترد في الإضافة و إنّما يثنّى بقلب واوه ميماً كما في الإفراد فيقال: «فمان»، و إنّما لم يقل: «فوان»

۱. خلافاً للكوفيّين؛ الإنصاف في مسائل الاخلاف: ۲/ ٦۲۱ و توضيح المقاصد: ۳/ ۱۳٦۹.

۲. الصفحة: ۱۷٤.

....

كما قيل: «ذوا مال»، لأنّ «ذو» لازم الإضافة، بخلاف «فم» فواوه محفوظ من الحذف لأمنه من التنوين بسبب لزوم الإضافة، فأجري مثنّى كلّ منهما مجرى مفرده لعروض التثنية، و قد يقال: «فموان» لكنّه جمع بين العوض و المعوّض، فلايجوز إلّا في الضرورة الشعريّة و قد يقال: «فميان» بالياء و هو أبعد.

و ثانيهما: ما لم يرد لامه في الإضافة نحو: «يد» و «دم» و «غد»، ففى هذا القسم لم يرد المحذوف في التثنية أيضاً، فيقال: «يدان» و «دمان» و «غدان»، و قد جاء «يديان» في لغة من قال في المفرد: «يدى» كـ «رحى»، ولكنّ المشهور أنّ «يد» أصله «يدي» بسكون الدال، لأنّ الأصل السكون ولايحكم بالحركة إلّا بدليل.

و قد يقال: «دميان» و «دموان» فقال بعضهم: المحذوف من «دم» الواو، و إنّما قالوا «دمي، يدمى» بالياء، لأنّه كـ «رضي يرضى» مع أنّه من «الرضوان» و ذلک لأنّ ذوات الواو أكثر، فعلى هذا «دميان» شاذّ. و قال بعض آخر: إنّ المحذوف منه ياء، فعلى هذا «دموان» شاذّ. و قال بعض آخر: لاشذوذ في شيء منهما، لأنّهما مثنّى «دمي» و مثنّى «دم»: «دمان»، والكلام في سكون عينه و حركته كما تقدّم. [1]

الفائدة الثانية: نون التثنية يحذف بالإضافة كما تقدّم[2] في باب الإضافة في قوله:

نوناً تلي الإعراب أو تنويناً   ممّا تضيف احذف كـ «طور سينا»

و قد تحذف لتقصير الصلة كـ «الضاربا زيداً» بالنصب، و قد تحذف للضرورة كقوله:

هما خطّتا إمّا إسار و منة   و إمّا دم و الموت بالحرّ أجدر [3]

على رواية رفع «إسار» و أمّا إذا جرّ فقد تقدّم[4] في آخر باب الإضافة أنّه بالإضافة.

١. انظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٩٧ و شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٥٧.
٢. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٩٥.
٣. البيت لتأبّط شرّا؛ شرح ديوان الحماسة للتبريزى: ١٧.
٤. الجزء الثاني، الصفحة: ٢٩٦.

....

الفائدة الثالثة: القياس أن لاتحذف تاء التأنيث في التثنية كـ «شجرتان» و «ثمرتان»، و إنّما حذفت في «خصيين» و «أليين» على خلاف القياس، و يجوز إثباتها فيهما على القياس، و وجه حذفها فيهما بأنّ كلّ واحدة من «الخصيين» و «الأليين» لمّا اشتدّ اتصالها بالأخرى بحيث لايمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد، و تاء التأنيث لايقع في حشوه و قيل: «خصي» و «ألي» مستعملان، و هما لغتان في «خصية» و «ألية»، و إن كانتا أقلّ استعمالاً[1].

و قيل: عدم التاء فيهما من ضرورات الشعر، فإنّه لم يأت إلّا فيه و في غيرها لايستعمل إلّا بالتاء. و قيل: أنّهما كذلك وضعتا و ليستا تثنيتين حقيقة. و قال في المصباح المنير:" «الخصيتان» بالتاء البيضتان و بغير تاء الجِلدتان"[2] و قال فيه أيضاً: "«الألية» ألية الشاة. قال ابن السكيت و جماعة: لاتكسر الهمزة {إلى أن قال} والتثنية «أليان» بحذف الياء على غير قياس و بإثباتها في لغة على القياس"[3] انتهى.

الفائدة الرابعة: إذا أضيف عضوان إلى متضمّنيهما لفظاً أو معنى فإن كان المتضمّنان بلفظ واحد، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية نحو: «نوّر الله وجه الزيدين» ثمّ لفظ الجمع أولى نحو: ﴿**صَغَتْ قُلُوبُكُما**﴾[4] و ذلك لكراهتهم اجتماع مثنّيين مع اتّصالهما و ذلك مع عدم اللبس و معه لم يجز إلّا التثنية نحو: «قلعت عينيهما» إذا قلعت من كلّ واحد عيناً. و أمّا ﴿**فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما**﴾[5] فالمراد «أيمانهما»، و إن فرق المتضمّنان بالعطف اختير الإفراد نحو: «يد زيد و عمرو».

---

١. انظر: حاشية الصحاح: ٦/ ٢٣٢٧.

٢. المصباح المنير: ١٧١.

٣. المصدر السابق: ٢٠.

٤. التحريم: ٤.

٥. المائدة: ٣٨.

(و احذف من المقصور) و كذا المنقوص (في جمع) له (على حدّ المثنّى) أي بالواو و النون (ما به تكمّلا) أي آخره فقل في موسى و القاضي: موسون و موسين و قاضون و قاضين (والفتح) في المقصور (أبق مشعراً بما حذف)و هي الألف و أبق في المنقوص الضمّ والكسر

الجمع المصحّح من المقصور و المنقوص

(واحذف من المقصور و كذا المنقوص)، سواء كان يائيّاً أو واوياً (في جمع له على حدّ المثنّى أي) الجمع المصحّح الذي في حالة الرفع (بالواو والنون ما به تكمل أي) احذف (آخره فقل في «موسى») و هو آلة الحلق و اسم رجل، و وزنه إمّا «مفعل» من «أوسى رأسه» و على هذا هو منصرف ينوّن عند التنكير، أو «فعلى» على وزن «حبلى» و على هذا لاينصرف لألف التأنيث و يجمع على الأوّل بـ «المواسي» كـ «مقاتل» و على الثاني بـ «الموسيات» كـ «الحبليات» (و «القاضي»: «موسون») رفعاً (و «موسين») نصباً و جرّاً، والأصل «موساين» حذفت الألف لالتقاء الساكنين و أبقيت فتحة السين، للإشعار كما سيصرح به (و «قاضون») و «داعون» رفعاً أصلهما «قاضيون» و «داعيون» حذفت ضمّة الياء للاستثقال ثمّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين و حذفت الكسرة التي كانت قبل الياء، لئلّا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة، ثمّ عوض من الكسرة الضمّة لمناسبة الواو.

و أوجز من ذلک أن يقال: استثقلت الضمّة على الياء فيهما، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثمّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين (و «قاضين») و «داعين» نصباً و جرّاً أصله «قاضيين» و «داعيين» بياءين أولاهما مكسورة و ثانيتهما ساكنة، والأولى لام الكلمة والثانية ياء الجمع حذفت كسرة الياء الأولى للثقل، ثمّ حذفت هي لالتقاء الساكنين.

(والفتح في المقصور أبق مشعراً بما حذف) منه (و هي الألف و أبق في المنقوص الضمّ) رافعاً (والكسر) نصباً و جرّاً، كما شرحنا لک؛ إلى هنا كان الكلام في جمع المقصور والمنقوص تصحيحاً.

أمّا الممدود و الصحيح فيفعل بهما ما فعل في التثنية. (و إن جمعته) أي كلاً من المقصور والممدود (بتاء و ألف فالألف) أو الهمزة (اقلب قلبها في التثنية) فقل في مشترى «مشتريات» و في رحى «رحيات» و في متى «متيات» و في قناة «قنوات» و في صحراء «صحراوات» و في نباءة «نباوات» و في قراءة «قراءات».

الجمع المصحّح من الممدود و الصحيح

(أمّا) جمع (الممدود و الصحيح) تصحيحاً (فيفعل بهما ما فعل في التثنية)، أمّا الاسم الصحيح فواضح، و أمّا الممدود فيعلم حكمه ممّا ذكر في التثنية من وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث، و جواز الوجهين فيما همزته للإلحاق أو بدل عن أصل، و وجوب التصحيح فيما همزته أصليّة فتقول في «صحراء» علماً: «صحراوون» و في «علباء» و «كساء» و «حياء»: «علباوون» و «كساوون» و «حياوون» بواو أو همز كلّها رفعاً، وقس عليه النصب والجرّ و في «قرّاء»: «قرّاؤون» بهمز فقط رفعاً و نصباً و جرّاً.

الجمع بـ «التاء و الألف»

(و إن جمعته أي كلاً من المقصور والممدود بتاء و ألف فالألف) في المقصور (أو الهمزة) في الممدود (اقلب) مثل (قلبها في التثنية فقل في «المشترى») بفتح الراء: («مشتريات») بقلب الألف المقصورة ياء، لكونه عن ثلاثة مرتقياً (و في «رحى»: «رحيات»)، لأنّه ثلاثيّ أصله الياء (و في «متى»: «متيات»)، لأنّه جامد أميل (و في «قنى»: «قنوات»)، لأنّ ألفه مبدّلة عن واو معناه الرمح أو الحفيرة التي يجري منه الماء (و في «صحراء»: «صحراوات»، و في «بناءة») هذا إمّا بتقديم النون المفتوحة ثمّ باء بعدها ألف فهمزته بدل من واو فتاؤه للوحدة أو التأنيث من معانيه الصوت الخفيّ، و إمّا بتقديم الباء على النون المشدّدة مؤنّث «بناء» مبالغة «باني» من «بنى، يبني»، فهمزته بدل من ياء و على كلا التقديرين قل في جمعه: («بناوات») بالواو و «بناءات» بالهمزة لما تقدّم من أنّ ما همزته بدل من أصل يجوز فيه الوجهان (و في «قراء») بتشديد الراء: («قراءات») بالهمزة فقط، لما مرّ من أنّ الهمزة الأصليّة يجب إثباتها.

(و تاء ذي التا ألزمنّ) حينئذ (تنحية) أي حذفا كما سبق و كقولك في مسلمة مسلمات هذا. و لهذا الجمع أحكام تخصّه أشار إليها بقوله (و السالم العين) من التضعيف و الاعلال (الثلاثيّ) حال كونه (اسما أنل) أي أعطه (إتباع عين) منه (فاءه بما شكل) به من الحركات (إن ساكن العين مؤنّثا بدا) سواء كان (مختتما بالتاء أو مجرّدا) منها ....

تنبيه: اعلم أنّ بعض الشراح ضبط «القراء» بضمّ القاف و تشديد الراء و فسّرها بـ «الناسكة»، و المكتوب في عبارته بتاء التأنيث، و المكتوب في هذا الكتاب بلا تاء التأنيث، فقوله بعيد هذا كما سبق إمّا إشارة إلى «قراء» بناء على صحّة كتابة بعض الشراح، و إمّا إشارة إلى «بناءة» بالضبطين المذكورين فلاتغفل.

(و تاء ذي التاء) من الاسم المقصور (ألزمنّ حينئذ) أي حين جمعته بتاء و ألف (تنحية أي حذفاً كما سبق) مثال ذو التاء، و هو إمّا «بناءة» أو «قراءة» كما أوضحناه لک.

و كذلک الزم حذف التاء من غير المقصور (كقولک في «مسلمة»: «مسلمات») بحذف التاء التي كانت في المفرد، استغناء في كلا القسمين بتاء الجمع، لأنّها تدلّ على الجمعيّة والتأنيث كما بيّن في موضعه.

و إنّما جعل لجمع المؤنّث علامتان، لتكونا كزيادتي جمع المذكّر.

و إنّما اختصّ الزيادة بالألف والتاء، لأنّه عرض فيه الجمعيّة و تأنيث غير حقيقيّ و كلّ واحد من الحرفين قد يدلّ على كلّ واحد من المعنيين كما في «رجال» و «سكرى» و «جمالة» و «ضاربة»؛ فاعرف (هذا) ولكن هذا التعليل ينافي ما ذكروه في وجه تسمية تنوين المقابلة فتأمّل.

(و لهذا الجمع أحكام تخصّه أشار إليها بقوله: والسالم العين من الضعيف والاعتلال الثلاثيّ حال كونه اسماً أنل أي أعطه إتباع عين منه فاءه بما شكل به من الحركات إن ساكن العين مؤنّثاً بدا) إن لم يكن مضموم الفاء يائي اللام و مكسورها واوي اللام و إلّا فلايتبع كما يأتي، (سواء كان مختتماً بالتاء أو مجرّداً منها).

حاصله أنّ ما أريد جمعه بالألف والتاء أتبعت عينه فاءه بثلاثة شروط مع القيد الذي زدنا:

الأوّل: أن يكون عينه سالماً من التضعيف والاعتلال.

فقل في «جفنة و دعد و سدرة و هند و غرفة و جمل»: «جفنات و دعدات و سدرات و هندات و غرفات و جملات» بخلاف غير السالم العين كسلّة و كلّة و حلّة ....

الثاني: أن يكون ثلاثيّاً.

الثالث: أن يكون اسماً، ولا فرق حينئذ بين المختوم بالتاء و غيره (فقل في «جفنة») الطعام زنة «سجدة» و «حسرة»، (و «دعد») زنة «تمر» علم امرأة (و «سدرة») شجرة النبق، و هي نوعان: أحدهما ينبت في الأرياف فينتفع بورقه في الغسل و ثمرته طيبة، والآخر ينبت في البر ولاينتفع بورقه في الغسل و ثمرته عفصة و يقال لها: «زعرور» أيضاً[١]، (و «هند» و «غرفة» و «جمل») بضمّ الجيم علم امرأة: («جفنات» و «دعدات») بفتح العين فيهما إتباعاً، ولايجوز في هذا القسم غير الإتباع إلّا في الضرورة، فرقاً بين الاسم منه والصفة، و كان الاسم أولى بالتغيير، بسبب الإتباع لخفّته و ثقل الصفة باقتضائها الموصوف و مشابهتها الفعل و لذلك كانت إحدى علل منع الصرف، فهي بالخفّة على السكون أجدر.

ولا فرق في هذا القسم بين معتلّ اللام و غيره نحو: «ركوة» و «ركوات» و «ظبية» و «ظبيات» كقوله:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكنّ أم ليلى من البشر [٢]

(و «سدرات» و «هندات») بكسر العين فيهما (و «غرفات» و «جملات») بضمّ العين فيهما، و يجوز في هذين القسمين وجهان آخران يذكرهما المصنّف عن قريب.

(بخلاف غير السالم العين) من التضعيف (كـ «سلّة») بفتح الفاء (و «كلّة») بكسرها (و «حلّة») بضمّها.

---

١. انظر: لسان العرب: ٤/ ٣٥٤.

٢. البيت لعبد الله بن عمرو العرجي؛ شرح التصريح: ٢/ ٥١٥.

و جوزة و ديمة و صورة و غير الثلاثيّ كزينب و الوصف كضخمة. (و سكّن) العين (التالي غير الفتح) و هو الكسر و الضمّ فقل في «كسرة و هند و خطوة و جمل»: «كسرات و هندات و خطوات و جملات» (أو خفّفه بالفتح) فقل في «كسرة و هند و خطوة و جمل»: «كسرات و هندات و خطوات و جملات» ....

(و) من الاعتلال نحو: («جوزة») بفتح الفاء (و «ديمة») بكسرها و قد مرّ معناها في أوّل فصل الألف الممدودة[1] و هي أجوف واويّ انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و «صورة») فهذه كلّها تجمع بسكون العين ولايجوز فيها الإتباع إلّا في بعض اللغات، ولايجوز في بعضها الفتح أيضاً كما سيأتي، فراراً من الثقل الحاصل بتحريك أوّل المثلين في المضاعف، لأنّه يؤدّي إلى فكّ الإدغام مع وجوب الإدغام لاجتماع المثلين مع تحرّكهما ولا لبس، ولاستثقال الحركة على الواو والياء المعتلّ إن لم تقلبا ألفاً و لزوم تغيير البنية و كثرة الإعلال إن تقلبا.

(و) بخلاف (غير الثلاثيّ كـ«زينب»)، فيجمع على «زينبات» من دون تغيير. (و) بخلاف (الوصف كـ«ضخمة») بمعنى المرأة الغلظة، فيجمع على «ضخمات» بسكون العين، لما تقدّم آنفاً، ولا فرق في ذلك بين مفتوح الفاء كما مثّل و مضمومها كـ«صلبة» و «صلبات» و مكسورها كـ«صفرة» بمعنى الخالي من المتاع و «صفرات».

(و سكّن العين التالي غير الفتح و هو الكسر والضمّ) و إن لم يحصل الفرق المذكور آنفاً، و إن كان جامعاً للشروط الثلاثة المتقدّمة، و ذلك لاستثقال حركة العين بعد الضمّة والكسرة مع أنّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل، أعني السكون في المفرد (فقل في «كسرة» و «هند» و «خطوة» و «جمل»: «كسرات» و «هندات» و «خطوات» و «جملات») بسكون العين في الجميع، (أو خفّفه) أي العين المذكور (بالفتح) للفرق بين الاسم والصفة و خفّة الفتحة (فقل في «كسرة» و «هند» و «خطوة» و «جمل»: «كسرات» و «هندات» و «خطوات» و «جملات») بفتح العين في

١. الصفحة: ١٥٥.

(فكلّا) ممّا ذكر (قد رووا) عن العرب. أمّا التالي الفتح فلا يجوز إلّا فتحه فيقال في دعد دعدات. (و منعوا إتباع) العين للفاء إذا كانت مضمومة و اللام ياء أو مكسورة و اللام واوا (نحو ذروة و زبية) و أجازوا فيهما الفتح و السكون ....

الجميع (فكلاً ممّا ذكر) أي من السكون والفتح (قد رووا عن العرب)، أمّا السكون فمن بني تميم، و أمّا الفتح فمن هذيل، ولم يقلب واو «خطوات»، سواء أتبع ما قبلها لما قبله أو فتح لعروض الحركة في الصورتين.

(أمّا) العين (التالي الفتح فلايجوز إلّا فتحه) كما أشرنا إليه سابقاً إلّا في الضرورة كما يأتي عن قريب، (فيقال في «دعد»: «دعدات») بفتح العين في الجمع و سكونه في المفرد.

(و منعوا إتباع العين للفاء إذا كانت) الفاء (مضمومة واللام ياء أو مكسورة واللام واواً)، فالثاني (نحو: «ذروة») بكسر الذال بمعنى الشيب والعلوّ والمكان المرتفع؛ (و) الأوّل نحو: («زبية») بضمّ الزاي بمعنى حفرة الأسد.

أمّا الأوّل أي المعتلّ اللام بالياء نحو: «زبية» فلاستثقال الياء المضموم ما قبلها لاماً إن لم تقلب، لأنّها مرفوضة في كلامهم، لأنّها في الحقيقة خروج من الضمّة إلى الكسرة، لأنّ الياء في حكم كسرة كما بيّن في التصريف، و إن قلبت واواً اعتداداً بالضّمة العارضة التبس بالمعتلّ اللام بالواو.

و أمّا الثاني أي المعتلّ اللام بالواو نحو: «ذروة» فلئلا تنقلب الواو ياء، فيلتبس بالمعتلّ اللام باليائيّ ولو بقيت واواً لاستثقلت، لامتناع حركة الواو مع كسر ما قبلها، و لهذا انقلبت الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، لأنّه يلزم منه الخروج من الكسرة إلى الضمّة، لأنّ الواو في حكم ضمّة كما بيّن في التصريف و هو مرفوض أيضاً.

(و أجازوا فيهما) أي في عينهما (الفتح والسكون)، أمّا الفتح في الأوّل فللفرق بين الاسم والصفة كما مرّ آنفاً، و أمّا السكون فيه فعلى الأصل. و أمّا الفتح في الثاني فلأنّ حركة الواو مع فتح ما قبلها و سكون ما بعدها جائزة، مثل «عصوان» و «نزوان»، و أمّا الإسكان فيه فعلى

فقالوا: «ذروات و ذروات و زبيات و زبيات» (و شذّ كسر) عين (جروه) إتباعا للفاء فقالوا «جروات». (و نادر) أي قليل (أو ذو اضطرار غير ما قدّمته) كقولهم في عير عيرات

الأصل (فقالوا: «ذروات») بفتح العين أعني الراء (و «ذروات») بسكونها (و «زبيات») بفتح العين أعني الباء المنقوطة بنقطة واحدة من تحت (و «زبيات») بسكونها.

(و شذّ كسر عين «جروة») بكسر الجيم (إتباعاً للفاء) بمعنى ولد الكلب والقثاء، (فقيل: «جروات») بكسر الراء و وجه الشذوذ فيه لزوم أحد المحذورين المذكورين في «ذروة» هذا بناء على كسر الجيم، و أمّا بناء على ضمّها و فتحها فلايجوز كسر العين البتّة.

(و نادر أي قليل أو ذو اضطرار غير ما قدّمته كقولهم في «عير») بكسر العين و سكون الياء بمعنى الإبل ثمّ غلب على كلّ قافلة[١]: («عيرات») بفتح الياء، فهو شاذّ، لما تقدّم من أنّ المعتلّ العين حقّه الإسكان، لاستثقال الحركة على الواو والياء إن لم تقلبا ألفاً، و لزوم تغيير البنية و كثرة الإعلال إن تقلبا.

قال نجم الأئمّة[٢]: "و أمّا «فعلة» بكسر الفاء، و «فعل» مؤنّثاً، كـ«هند»، فإن كانت مضاعفة فليس في جمعها بالألف والتاء إلّا سكون العين، نحو: «قدات» و إن كانت معتلّة العين، ولايكون إلّا ياء إمّا أصليّة كـ «بيعة» أو منقلبة كـ «ديمة»، فلايجوز، فيها الإتباع إجماعاً، ولا الفتح إلّا على قياس لغة هذيل، و «عيرات» في جمع «عير» شاذّ عند غير هذيل"[٣] انتهى.

لكنّه ينافي ما في شرح النظام و هذا نصّه: "و باب «كسرة» مكسور الفاء ساكن العين على «كسرات» بالفتح والكسر، فالأوّل: للفرق بين الاسم والصفة و خفّة الفتحة، والثاني: للإتباع. والمعتلّ العين مطلقاً والمعتلّ اللام بالواو و يسكن العين فيهما، و يفتح كـ «ديمة» و «ديمات»، فإنّه أجوف واويّ من «دام، يدوم» انقلبت الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها واليائي كـ

---

١. المصباح المنير: ٤٤٠.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٩٥. نقل مع تصرّف.

....

«بيعة»، و هي معبد للنصارى، والجمع «بيعات». والمعتلّ اللام بالواو نحو: «رشوة» و «رشوات»، أمّا الفتح في المعتلّ العين، فلأنّ فتح حرف العلّة مع كسر ما قبلها غير مستثقل، و أمّا الإسكان فلكونه أصلاً بالنسبة إلى حرف العلّة"[1] انتهى.

و التنافي بين الكلامين واضح جليّ، إذ يلزم على قول النظام[2] كون الفتح في «عيرات» قياسيّاً و على قول نجم الأئمّة كونه غير قياسيّ و لأجل ذلك قال الأزهريّ[3]: "واختلف الناس في «عيرات» اختلافاً كثيراً، و حاصله هل هي بكسرة ففتحة أو بفتحتين على قولين: الأوّل قول الجمهور، ثمّ اختلفوا في المفرد، فقال أكثرهم: «عير» بكسرة أصليّة اسم جمع للإبل تحمل الميرة، لأنّها تعير أي تذهب و تجيء، و قيل: «عير» بكسرة منقلبة عن ضمّة جمع تكسير لـ «عير» بالفتح و هو الحمار كـ «سقف» و «سقف»، ثمّ فعل به ما فعل بـ «بيض» من قلب الضمّة كسرة. قالوا: و أصل القافلة قافلة الحمير، ثمّ توسّعوا فأطلقوها على كلّ قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به أيضاً على قولين:

أحدهما: للمبرّد، و هو أنّه جمع «عير»، و هو الحمار. والثاني: لتلميذه إسحاق و هو أنّه جمع «عير» و هو الذي في الكتف أو القدم فقيل له: أ ذلك مؤنّث؟ قال: نعم، فإنّ يونس قال: إنّ كلّ شيئين منفصلين في الإنسان يؤنّثان كاليدين والرجلين"[4] انتهى.

فقد علم من جميع ما ذكرنا أنّ الشذوذ أو الندرة في «عيرات» لايصحّ إلّا بناء على ما نقلناه عن نجم الأئمة.

---

١. شرح النظام: ١٣٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٠.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.

٤. شرح التصريح: ٢/ ٥١٨.

و في كهله كهلات، و قول الشاعر في زفرة «فتستريح النفس من زفراتها»

(و) كقولهم (في «كهل») و هو من جاوز الثلاثين، و قيل: من بلغ أربعين[١]: («كهلات») بفتح الهاء و لايقاس عليه، لأنّه نادر والقياس سكونها، لأنّه صفة.

قال في المصباح المنير: "الجمع «كهلات» بسكون الهاء في قول الأصمعيّ و أبي زيد لمحاً للصفة مثل «صعبة» و «صعبات» و بفتحها في قول أبي حاتم تغليباً لجانب الاسميّة مثل «سجدة» و «سجدات»، قال في البارع: و قلما يقولون للمرأة: «كهلة» مفردة إلّا أن يقولوا: «شهلة كهلة»"[٢].

(و قول الشاعر في «زفرة») بسكون الفاء بمعنى إخراج النفس مع المد، و قال بعضهم: الزفرة إدخال النفس في المصدر والشهيق إخراجه[٣]: («فتستريح النفس من زفراتها»[٤]) بسكون الفاء أيضاً ضرورة شعريّة، لأنّه اسم لاصفة.

قال الطبريّ[٥] في تفسيره في قوله تعالى: ﴿كَذٰلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ عَلَيْهِمْ﴾[٦] و "«الحسرات» جمع «حسرة» و كذلك كلّ اسم كان واحده على «فعلة» مفتوح الأوّل ساكن الثاني فإنّ جمعه على «فعلات» مثل «شهوة» و «تمرة» تجمع على «شهوات» و «تمرات» مثقّلة

---

١. انظر: مجمع البحرين: ٥/ ٤٦٧.

٢. المصباح المنير: ٥٤٦.

٣. مجمع البحرين: ٣/ ٣١٧.

٤. بلا نسبة و سيأتي كاملاً نقلاً عن الطبريّ.

٥. محمّد بن جرير بن يزيد الطبريّ، أبو جعفر (م ٣١٠ ق) المؤرخ المفسّر الإمام. ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفّي بها. له «أخبار الرسل والملوك» يعرف بتاريخ الطبريّ و «جامع البيان في تفسير القرآن» يعرف بتفسير الطبريّ، «اختلاف الفقهاء»و غير ذلك. وهو من ثقات المؤرخين عند العامّة، قال ابن الأثير: أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ، وفي تفسيره ما يدلّ على علم غزير وتحقيق. وكان مجتهدا في أحكام الدين لا يقلّد أحدا، بل قلّده بعض الناس وعملوا بأقواله وآرائه. وكان أسمر، أعين، نحيف الجسم، فصيحا. الأعلام: ٦/ ٦٩ـ٧٠

٦. البقرة: ١٦٧.

(أو لأناس) من العرب قليلين (انتمى) أي انتسب كقول هذيل في بيضة و جوزة: بيضات و جوزات.

الثواني من حروفها، فأمّا إذا كان نعتاً فإنّک تدع ثانيه ساكناً مثل «ضخمة» تجمعها «ضخمات» و «عبلة» تجمعها «عبلات» و ربما سكّن الثاني في الأسماء كما قال الشاعر:

علّ صروف الدهر أو دولاتها   تدلننا اللمّة من لمّاتها

فتستريح النفس من زفراتها"[1]

(أو لأناس من العرب قليلين انتمى أي انتسب كقول هذيل في «بيضة») بفتح الباء و سكون الياء في أوّله (و «جوزة») بفتح الجيم و سكون الواو: («بيضات») بفتح الياء ذات نقطتين من تحت (و «جوزات») بفتح الواو، و أمّا عند غيرهم فلاتتغيّران بل تبقيان على سكونهما كقوله تعالى: ﴿فِي رَوْضاتِ الْجَنَّاتِ﴾[2]، و ذلک لاستثقال الحركة على الياء والواو المفتوح ما قبلهما، و قد مرّ مشروحاً مفصّلاً[3]، والحمدلله.

---

١. تفسير الطبري: ٣/ ٢٩٥.

٢. الشورى: ٢٢.

٣. الصفحة: ١٨٠.

باب جمع التكسير

(هذا باب جمع التكسير)

التبيين

والغرض من الباب القياسيّ منه لا النادر والسماعيّ، فلاتغفل؛ و يفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء:

أحدها: أنّ جمع السلامة مختصّ بالعقلاء، والتكسير لايختصّ و قد تقدّم ذلک في أوائل الكتاب[1] عند قوله:

وارفع بواو و بيا اجرر وانصب　　　سالم جمع «عامر» و «مذنب»

و أمّا نحو «أرضين» و «سنين» و «عشرين» فليس بجمع سلامة حقيقة كما بيّن هناک و للتنبيه على ذلک غيّروا بناء المفرد فيها، و جعلوا في بعضها النون متعقب الإعراب، فدخله التنوين ولم يسقط بالإضافة نحو: «فان سنينه» و نحو: «و قد جاوزت حدّ الأربعين» فراجع هناک.

و قد يشبه غير العاقل بالعاقل في الصفات إذا كان مصدر تلک الصفات من أفعال العقلاء كقوله تعالى: ﴿**أَتَيْنا طائِعِين**﴾[2] و قوله: ﴿**رَأَيْتُهُمْ لي ساجِدين**﴾[3].

و إنّما خصّ العقلاء بالجمع المصحّح بالواو والنون، لأنّهم أشرف من غيرهم، والصّحة في الجمع أشرف من التكسير، و لذلک علّلوا جمع ما حذف لامه أو فاؤه هذا الجمع بأنّ هذا الجمع أشرف الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الأشرف ما لحق الاسم من النقصان.

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١١٤.

٢. فصّلت: ١١.

٣. يوسف: ٤.

و هو كما يؤخذ من الكافية ما ظهر بتغيير لفظا أو تقديرا.

ولايذهب عليک أنّ اختصاص جمع المصحّح بالعقلاء إنّما هو في جمع المذكّر دون المؤنّث فتنبّه.

والثاني: أنّه يسلم فيه بناء المفرد، ولايسلم في التكسير، ولابدّ هنا من بيان دقيقة: و هي أنّه لاشکّ أنّ جمع السلامة بالواو والنون يتغيّر بناء واحده أيضاً بسبب الزيادتين، لأنّک بنيت بهما بناء مستأنفاً فالمفرد صار كلمة أخرى بذلک كما أنّ «الثمانية» إذا ضممت إليهما الاثنين تصير «عشرة»، و يكون المجموع الثاني غير المجموع الأوّل، و هذا هو التغيير، فقد تغيّر أيضاً في جمع السلامة بناء المفرد، و كذا الكلام في الجمع بالألف والتاء، بل التغيير فيه أظهر، لأنّ علامات التأنيث الثلاث تتغيّر فيه ولاتبقى على حالها كما سبق عن قريب، فالأولى أن يقال: إنّ جمع السلامة يسلم فيه بناء المفرد عن التغيير بغير إلحاق العلامة، و جمع التكسير لايسلم بناء مفرده عن التغيير بغيره، و هذا هو المراد بقوله: (و هو كما يؤخذ من الكافية[1] ما ظهر بتغيير لفظاً) إمّا بزيادة كـ «رجل» و «رجال» أو نقيصة كـ «رسول» و «رسل»، أو من دون زيادة و نقيصة كـ «أسد» بفتح الألف والسين و «أسد» بضمّ الألف و سكون السين، أو معهما كـ «غلام» و «غلمان» (أو تقديراً) نحو: «فلک»، لأنّه إذا كان مفرداً فضمّته كضمّة «قفل» أصليّة، و إذا كان جمعاً فضمّته كضمّة «بدن» و «أسد» عارضة بعد زوال الضمّة الأصليّة في المفرد.

والباعث لهم على القول بأنّ «فلكاً» جمع أنّهم سمعوا من العرب تثنيتها حيث قالوا: «فلكان» فعلموا أنّها ليست من قبيل «الجنب» و نحوه ممّا يطلق على المفرد والمثنّى والجمع بصيغة واحدة كما تقدّم ذلک عند قوله:

والثاني مبتدأ و ذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقاً استقر

١. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٠٨ ـ ١٨٠٩.

(أفعلة) كأرغفة ثمّ (أفعل) كأفلس (ثمّ فعلة) كغلمة (ثمّت أفعال) كأثواب ....

فالفارق بين ما يقدّر فيه التغيير و ما لايقدّر فيه التغيير وجدان التثنية، و أمّا التغيير في نحو: «تمرات» بفتح العين و «خطوات» و «سدرات» بفتحها و إتباعها مع كونها جموع سلامة، فيقدّر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض صناعيّ تقدّم مفصّلاً كما كان حذف التاء من المفرد في المجموع بالألف والتاء بعد إلحاقهما لغرض صناعيّ أيضاً أشرنا إليه، أعني الاستغناء عن التاء في المفرد بتاء الجمع، فجميع هذه المذكورات جمع سلامة باعتبار الأصل فتأمّل.

الفارق الثالث: أنّه يعرب بالحروف و جمع التكسير بالحركات كما تقدّم ذلك في الموضع الآنف الذكر في الفارق الأوّل.

والفارق الرابع: أنّ الفعل المسند إلى جمع السلامة لايؤنّث، و يؤنّث مع جمع التكسير كما تقدّم ذلك عند قوله:

والتا مع جمع سوى السالم من   مذكّر كالتا مع إحدى «اللبن»

أوزان الجمع القّلة و أحكامها

وزن («أفعلة») بفتح الهمزة و سكون الفاء و كسر العين و فتح اللام («كأرغفة») مفرده «رغيف». قال في المصباح: "«الرغيف» جمعه «رغف» مثل «بريد» و «برد» و «أرغفة» و «رُغفان» بالضمّ، و رغفت العجين رغفاً من باب نفع جمعته بيدك مستديراً، فالرغيف «فعيل» بمعنى «مفعول»"[1] (ثمّ «أفعل») بضمّ العين (كـ «أفلس») مفرده «الفلس» الذي يتعامل به، و جمعه الكثرة «فلوس»، (ثمّ «فعلة») بكسر الفاء و سكون العين و فتح اللام (كـ «غلمة») مفرده «غلام» بمعنى العبد والأجير، مؤنّثه «غلامة» أي «الأمة» (ثمّة «أفعال») بفتح الألف والعين (كـ «أثواب») مفرده «الثوب» و هي ما يلبسه الناس من كتان و حرير و قطن و غيرها.

---

١. المصباح المنير: ٢٣١.

(جموع قلّة) تطلق على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة و ما عداها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها. (و بعض ذي) الجموع (بكثرة وضعاً) من العرب يفي كأرجل جمع رجل.

(جموع قلّة تطلق على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة) أي مع العشرة (و ما عداها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها) هذا أحد القولين في الفرق بينهما.

والقول الآخر أنّ جمع الكثرة أيضاً يدلّ على الثلاثة ولكن يتجاوز العشرة بخلاف القلّة، فإنّه لايتجاوزها، فعلى هذا يكونان متفقين في المبدأ و مختلفين في المنتهى كما أنّهما على الأوّل مختلفان في كليهما؛ و يظهر الثمرة بين القولين في نيابة أحدهما عن الآخر، إذ على الثاني يكون الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلّة، إذ هو ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً. أمّا جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلّة بل بالأصالة، فدلالته على الثلاثة إلى العشرة حقيقة لا مجاز، بخلاف القول الأوّل، فإنّه يصحّ النيابة من الطرفين، فينوب جمع القلّة عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً فيصير مجازاً و ينوب جمع الكثرة عن جمع القلّة في الدلالة على الثلاثة إلى العشرة فدلالته عليه مجاز لا حقيقة.

واستدلّوا على اختصاص هذه الأربعة بالقلّة بغلبة استعمالها في تميّز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه و إن وجدت غيرها. و إذا عرفت ذلک يظهر لک المراد من قوله:

أوزان الجمع الكثرة و أحكامها

(و بعض ذي الجموع بكثرة وضعاً) أو استعمالاً (من العرب يفي) والمراد من قوله: «وضعاً» أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر؛ و بعبارة أخرى أن تضع جمعاً واحداً يستعمل في القلّة تارة و في الكثرة أخرى و هو إمّا على وزن قلة (كـ «أرجل» جمع «رجل») بكسر الراء و سكون الجيم فاستغني بها عن وزن الكثرة، فلم يوضع لها وزن كثرة بل «أرجل» يستعمل في كلّ واحد من معنى القلّة والكثرة حسب اقتضاء المقام.

(و العكس) و هو وفاء جمع الكثرة بالقلّة أي الدلالة عليها (جاء) من العرب (كالصفيّ) جمع صفاة و هي الصخرة الملساء لكن حكي في جمعه أصفاء فينبغي أن يمثّل بنحو رجال جمع رجل.

(و) أمّا على (العكس) من ذلک (و هو وفاء جمع الكثرة) بالقلّة أي الدلالة عليها جاء من العرب)؛ و بعبارة أخرى يوضع جمع على وزن كثرة، يستعمل في معنى القلّة أيضاً (كـ «الصفيّ») بضمّ الصاد و كسرها و كسر الفاء و تشديد الياء (جمع «صفاة» و هي الصخرة الملساء، لكن) في المثال مناقشة.

و إن قيل: إنّ المناقشة في المثال ليست من دأب المحصّلين، إذ الكلام فيما لم يوضع له إلّا جمع كثرة يستعمل في المعنيين، و هذا المثال ليس من هذا القبيل، لأنّه قد (حكي في جمعه) وزن قلّة أيضاً و هو («أصفاء»، فينبغي أن يمثّل) لهذا القسم (بنحو «رجال» جمع «رَجُل») بفتح الراء و ضمّ الجيم، فإنّه و إن جاء له جموع أخر مذكورة في كتب اللغة، لكنّه ليس شيء منها على وزن من أوزان جموع القلّة[١].

والمراد من قولنا: «استعمالاً» أن تكون العرب وضعت كلّ واحد من القلّة والكثرة، و لكنّها استغنت في بعض المواضع عن إحداهما بأخرى لغرض لفظيّ أو معنويّ.

فمن الاستغناء عن جمع الكثرة ما تقدّم[٢] في باب العدد من قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٣] فميّز بجمع الكثرة مع وجود جمع القلّة و هو «الأقراء» كما بيّنّاه هناک مفصّلاً.

و من الاستغناء عن جمع الكثرة بجمع القلّة قوله تعالى في بيان صوم شهر رمضان حيث يقول: ﴿أَيّامٍ مَعْدُوداتٍ﴾[٤] مستعملاً في «اليوم» جمع القلّة على قول والغرض من هذا ـ و الله العالم ـ الإشارة والإيحاء إلى النفوس بأنّ الصوم مع كونه من المسائل التي أجمعت عليها الأديان

١. لسان العرب: ١١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦ و المصباح المنير: ٢٢٠.
٢. الصفحة: ١٠٥.
٣. البقرة: ٢٢٨.
٤. البقرة: ٢٠٣.

....

والنحل و أقرتها الناس حتّى في الجاهليّة من الأمور الهينة على الصائمين فما هو إلّا أيّام قليلة لاتشقّ على الصابرين من الناس، لاسيّما إذا التفت إلى ما له من الأجر الجزيل والثواب العظيم، بل فيه إشارة دقيقة إلى أعمار الناس والحكم عليها بأنّها مهما طالت فهي قصيرة على أنّ أيّام الشهر ليست وحدها بالتي ينبغي أن توصف بجمع القلّة، بل ينبغي أن يوصف بذلك أيّام العمر كلّها، فإنّها لاتستحقّ في نظر من له بصيرة أن توصف بجمع الكثرة، فما هي بكثيرة في واقع طبيعتها، فإنّ ما كان عرضة للفناد والفناء على كثرته فهو ضئيل قليل و إنّ من كان عرضة للضعف على قوّته فهو ضعيف واهن هزيل، فلايغرّنّک أيّها الأخ العزيز هذه الحياة العارية و ملذّاتها سيّما في هذا الشهر العظيم.

و إنّما أطلت الكلام في هذا المقام و إن كان بيان نكتة استعمال لفظ مقام لفظ آخر وظيفة غير هذا العلم أعني علم الفصاحة والبيان، لأنّي كنت صائماً حين كتابة هذه الأسطر، و كان الزمان اليوم السابع عشر من شهر رمضان سنة ألف و ثلاثمائة و خمس و ثمانين و قد قرب عمري من الستّين والمرجوّ من الله العفو والغفران بجاه محمّد صلّى الله عليه و على آله الميامين.

و زاد بعضهم[١] في جموع القلّة وزن «فعلة» بفتح الفاء والعين كقولهم: «هم أكلة رأس» أي قليلون يكفيهم و يشبعهم رأس واحد، و ليس بشيء، إذ القلّة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق «فعلة».

---

١. زاده الفرّاء؛ شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٩٧.

....

و قال بعض آخر[١]: إنّ منّها وزن «أفعلاء» كـ «أصدقاء» و جمعا السلامة. و قال بعض آخر: إنّ جمعي السلامة مشتركان بين القلّة والكثرة ولو ثبت ما نقل أنّ النابغة[٢] قال لحسّان[٣] لما أنشده قوله:

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى و أسيافنا يقطرن من نجدة دماً

قلّلت جفانک و سيوفک[٤]، لكان دليلاً على أنّ المجموع بالألف والتاء جمع قلّة، والظاهر أنّ جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلّة والكثرة، فيصلحان لكلّ من المعنيين نحو قوله تعالى: ﴿وَ اذْكُرُوا اللَّهَ في أَيَّامٍ مَعْدُوداتٍ﴾[٥] والمراد بها أيّام التشريق و هي قليل و قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ﴾[٦] إلى قوله: ﴿أَيَّامٍ مَعْدُوداتٍ﴾[٧] و هذه كثيرة فتأمّل.

و كلّ جمع تكسير للرباعيّ الأصليّ حروفه و كلّ جمع لمفرد لايجمع إلّا جمع تكسير كـ «أجادل» مفرده «أجدل» معناه الصقر، و «مصانع» جمع «مصنع» فهو مشترک بين القلّة والكثرة، إذ لا نصّ منهم على أنّه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر.

---

١. قاله التبريزي؛ المصدر السابق.

٢. زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانيّ الغطفانيّ المضريّ، أبو أمامة (م نحو ٦٠٤ م) شاعر جاهليّ، من الطبقة الأولى من اهل الحجاز. كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسّان والخنساء ممّن يعرض شعره على النابغة وكان أبو عمرو ابن العلاء يفظله على سائر الشعراء وهو أحد الأشراف في الجاهليّة. شعره كثير، جمع بعضه في ديوان صغير. وعاش عمرا طويلا.الأعلام: ٣/ ٥٤ ـ ٥٥.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ١٧٠.

٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٣٩٧.

٥. البقرة: ٢٠٣.

٦. البقرة: ١٨٣.

٧. البقرة: ٢٠٣.

(لفعل) بفتحة فسكون حال كونه (اسما صحّ عينا) و إن اعتلّ لاما (أفعل) جمعا ك «أفلس و أدل و أظب» جمع فلس و دلو و ظبي، بخلاف الوصف كضخم إلّا أن يغلب كعبد و المعتلّ العين كسوط و بيت، و شذّ أعين و أثوب. (و للرباعيّ) حال كونه (اسما أيضا يجعل) أفعل جمعا (إن كان كالعناق و الذراع في مدّ) ثالثه (و تأنيث) بلا علامة (و عدّ الأحرف) ....

(لـ «فعل» بفتحة فسكون حال كونه اسماً صحيح عيناً و إن اعتلّ لاماً) بالواو أو الياء («أفعل») بفتحة فسكون فضمّة يقع (جمعاً كـ «أفلس» و «أدل» و «أظب» جمع «فلس» و «دلو» و«ظبي»)، فقلبت ضمّتهما كسرة والواو في «أدلو» ياء، ثمّ حذفت الياء المنقلبة من الأوّل والأصليّة من الثاني كـ «قاض» و «داع» (بخلاف الوصف كـ «ضخم»)، و قد مرّ[١] معناه فإنّه لايجمع على «أفعل» بل على «فعال» كما يأتي فقال في جمعه: «ضخام» كـ «سهم» و «سهام» (إلّا أن يغلب) عليه جانب الاسميّة (كـ «عبد») فيقال في جمعه: «أعبد» على وزن «أفعل»، فإنّه و إن كان صفة مشبهة بمعنى الذليل، لكن غلب عليه الاسميّة في الاستعمال.

(و) بخلاف (المعتلّ العين)، سواء كان واوياً أو يائيّاً (كـ «سوط» و «بيت»)، فإنّه يجمع على «أفعال» كما يأتي (و شذّ «أعين») قياساً لا استعمالاً (و «أثوب») قياساً و استعمالاً حيث جمعا على «أفعل»، مع كونهما معتلّي العين، قال الله تعالى: ﴿أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾[٢].

(و للرباعيّ حال كونه أيضاً اسماً يجعل «أفعل» جمعاً إن كان كـ «العَناق») بمعنى الأنثى من ولد المعز قبل استكمالها الحول[٣] (و «الذراع») بمعنى اليد من كلّ حيوان، لكنّها من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع، و «ذراع» أيضاً أنثى عند الأكثر[٤] (في مدّ ثالثه و) في (تأنيث بلا علامة و) في (عدّ الأحرف)، سواء كان مدّته ألفاً و أوّله مفتوحاً أو مكسوراً كالمثالين المذكورين

---

١. الصفحة: ١٧٨.

٢. المائدة: ٨٣.

٣. المصباح المنير: ٤٣٢، العين: ١/ ١٦٩.

٤. المصباح المنير: ٢٠٧.

كأيمن جمع يمين بخلاف ما لم يكن كذلك، و شذّ أقفل و أغرب. (و غير ما أفعل فيه مطّرد من الثلاثيّ) حال كونه (اسما) بأن لم توجد فيه شروطه بأن كان على «فعل» لكنّه معتلّ العين كثوب و سيف أو على غيره كجمل و نمر و عضد و حمل و عنب و إبل............

و جمعهما «أعنق» و «أذرع»، أو كان أوّله مضموماً، نحو: «اعقاب» و «أعقب»، أو كان مدّته ياء و أوّله مفتوحاً (كـ «أيمن» جمع «يمين») بمعنى إحدى الجهات أو اليد اليمنى أو الحلف، لأنّ كلّ واحدة منها مؤنّث، قيل: أو كانت مدّته واواً كـ «عمود» إذا سمّي به مؤنّث فيجمع على «أعمد»، و فيه تأمّل بل منع، (بخلاف مالم يكن كذلک) أي لم يكن جامعاً للشرائط الأربعة المذكورة، لأنّه حينئذ لايجمع على «أفعل» (و شذّ «أقفل») جمع «قفل»، لعدم كونه رباعيّاً. (و) كذلک («أغرب») جمع «غراب»، لعدم كونه مؤنّثاً، و كذلک «أمكن» و «أشهب» جمع «مكان» و «شهاب»، لكونهما مذكّرين.

(و غير ما «أفعل» فيه مطّرد) أي غير مايجمع على «أفعل» قياساً (من الثلاثيّ حال كونه اسماً) لا وصفاً (بأن لم يوجد فيه) أي في الاسم (شروطه بأن كان على «فعل») بفتحة فسكون (لكنّه معتلّ العين كـ «ثوب» و «سيف» أو) كان (على) وزن (غيره) أي غير «فعل» بأن يكون على أحد الأوزان الآتية و هي وزن «فعل» بفتحتين (كـ «جمل» و) وزن «فعل» بفتحة فكسرة نحو: («نمر») سبع خبيث أخبث و أجرأ من الأسد مؤنّثه «نمرة»[1]، و إذا كان مع تاء التأنيث فقد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أنّه قد يكون بمعنى كساء فيه خطوط بيض و سود تلبسه الأعراب.

(و) وزن «فعل» بفتحة فضمّة نحو: («عضد») و هو ما بين المرفق و الكتف، و فيها خمس لغات، (و) وزن «فعل» بكسرة فسكون نحو: («حمل») و هو ما يحمل على الظهر و نحوه، (و) وزن «فعل» بكسرة ففتحة نحو: («عنب»، و) وزن «فعل» بكسرتين نحو: («إبل»، و) وزن

١. المصباح المنير: ٦٢٥.

قفل و عنق و رطب. (بأفعال يرد) مطّردا جميع ذلك (و) لكن (غالبا أغناهم فعلان) بالكسر (في فعل) بضمّة ففتحة (كقولهم صردان) في صرد طائر. (في اسم مذكّر رباعيّ بمدّ ثالث) منه (أفعلة عنهم اطّرد) كأقذلة و أرغفة و أعمدة جمع قذال و رغيف و عمود (و الزمه) أي أفعلة (في فعال) بفتح الفاء (أو فعال) بكسرها (مصاحبي تضعيف أو اعلال) كأبتّه ....

«فعل» بضمّة فسكون نحو: («قفل»، و) وزن «فعل» بضمّتين نحو: («عنق») بمعنى الرقبة، (و) وزن «فعل» بضمّة ففتحة نحو: («رطب») و هو ثمر النخل.

جمع كلّ واحد من الأوزان المذكورة (بـ «أفعال» يرد) حال كونه (مطّرداً) في (جميع ذلک) نحو: «أثواب» و «أسياف» و «أجمال»، و قس البواقي.

(ولكن غالباً أغناهم) عن وزن «أفعال» وزن («فِعْلان» بالكسر) ثمّ السكون، ولكن ليس ذلک الإغناء في جميع الأوزان المذكورة بل (في) وزن («فعل» بضمّة ففتحة كقولهم: «صردان» في «صرد»)، قال في المصباح: "«صرد» وزان «عمر»، نوع من الغربان والأنثى «صردة» والجمع «صردان» ... و كانت العرب تتطيّر من صوته"[1].

(و في) جمع (اسم مذكّر رباعيّ بمدّ ثالث منه) وزن («أفعلة») بفتحة فسكون، ثمّ كسرة ففتحة (عنهم اطّرد)، سواء كانت مدّته ألفاً (كـ «أقذلة») أو واواً (و) مثاله («أعمدة») أو ياء (و) مثاله («أرغفة»، جمع «قذال») و هو مؤخّر الرأس ما بين الأذنين، (و) جمع («عمود» و «رغيف») و قد مرّ معناه[2].

(والزمه أي «أفعلة» في «فعال» بفتح الفاء أو «فعال» بكسرها) حال كون هذين الوزنين (مصاحبي تضعيف) بأن يكون حرفان منه من جنس واحد، سواء كانا متّصلين أو مفترقين (أو) مصاحبي (إعلال) في لامها (كـ «أتبّة») بتقديم التاء على الباء، أو بالعكس (و) نحو:

---

١. المصباح المنير: ٣٣٧.

٢. الصفحة: ١٨٦.

و أقبية و أئمّة و آنية، جمع بتات و قباء و إمام و إناء. (فعل) بضمّة فسكون جمع (لنحو أحمر) و هو أفعل مقابل فعلاء و نحو (حمرا) و هو فعلاء مقابل أفعل، و كذا ما لا مقابل له كأكمر و رتقاء، (و فعلة) بكسر فسكون (جمعا بنقل يدرى) كولده جمع ولد و لا يأتي جمعا قياسا.

(«أقبية») هذان مثالان لوزن «فعال» بفتح الفاء، (و) نحو: («أئمّة» و «آنية») هذان مثالان لوزن «فعال» بكسرها (جمع «تباب») بتاء منقوطة من فوق و بائين منقوطتين من تحت بينهما ألف بمعنى الخسران والهلاك والنقص[1] أو بباء منقوطة بنقطة واحدة من تحت و تائين منقوطتين من فوق بينهما ألف بمعنى الزاد و متاع البيت[2]، و بمعنى القطع، يقال: «طلّق امرأته طلّقة بتّة و بتاتاً» إذا قطعها عن الرجعة[3]. (و «قباء») بالمدّ من «قبو» ثوب يلبس فوق الثياب، (و «إمام») من يؤتمّ و يقتدى به، مذكّراً كان أو مؤنّثاً، (و «إناء») من «أني» بمعنى الوعاء.

(«فعل» بضمّة فسكون جمع لنحو «أحمر» و هو) ما كان على وزن («أفعل» مقابل «فعلاء» و نحوه «حمراء» و هو) ما كان على وزن («فعلاء» مقابل «أفعل و كذا ما) كان على وزن «أفعل»، و (لا مقابل له) من المؤنّث (كـ «أكمر») لعظيم الكمرة و هي حشفة الذكر أو كان على وزن «فعلاء» (و) لا مقابل له من المذكّر نحو: («رتقاء») بالراء المهملة والتاء المثناة من فوق والقاف المرأة المنسدّ فرجها بحيث لايمكن للرجل الدخول، فجمع جميع ذلك على «فعل» نحو: «حمر» و «كمر» و «رتق».

(و «فعلة» بكسر و سكون) يأتي جمعاً، لكن مجيئه (جمعاً بنقل يدرى كـ «ولدة» جمع «ولد» ولايتأتّى جمعاً قياساً).

قال بعض أهل التحقيق: "وزن «فعلة» لم يطّرد في شيء من الأبنية بل محفوظ في ستّة أوزان:

---

١. لسان العرب: ١/ ٢٢٦.

٢. تهذيب اللغة: ١٤/ ١٨٤.

٣. المصباح المنير: ٣٥.

(و فعل) بضمّتين جمع (لاسم رباعيّ بمدّ قد زيد) ثالثا (قبل لام اعلالا) به (فقد ما) دام (لم يضاعف في الأعمّ) الأغلب (ذو الألف) ككتب و سرر و عمد جمع كتاب و سرير و عمود فإن اعتلّ اللام أو ضوعف ذو الألف فله «أفعلة» كما سبق ....

«فعل» بفتحتين نحو: «ولد» و «ولدة» و «فتى» و «فتية»؛ و «فعل» بفتحة و سكون نحو: «شيخ» و «شيخة» و «ثور» و «ثيرة»؛ و «فعل» بكسرة ففتحة نحو: «ثنى» كـ «إلى» و «ثنية»، و معناه إعادة شيء مرّتين؛ و «فعال» بفتحتين نحو: «غزال» و «غزلة»؛ و «فعال» بضمّ أوّله نحو: «غلام» و «غلمة»؛ و «فعيل» بفتحة فكسرة نحو: «صبي» و «صبية» و «خصي» و «خصية»"[١] انتهى.

وقال بعض المدقّقين: "إنّ مرادهم أنّ ما سمع منه منحصر في هذه الألفاظ لا أنّه قياس في هذه الأوزان فافهم" انتهى، ولكن زاد بعضهم «جليل» و «جلة» فتأمّل.

(و «فعل» بضمّتين جمع لاسم رباعيّ بمدّ) سواء كان ألفاً أو ياء أو واواً (قد زيد) ذلك المدّ (ثالثاً قبل لام إعلالاً به فقد) أي يكون لام الفعل صحيحاً (ما دام لم يضاعف في الأعمّ الأغلب ذو الألف).

حاصل المقال أنّه يشترط في هذا الوزن كون اللام صحيحاً مطلقاً، و يشترط أيضاً كونه غير مضاعف، لكن لا مطلقاً، بل إذا كان مدّته ألفاً، و هذا الشرط غالبيّ لا دائميّ (كـ «كتب» و «سرر» و «عمد» جمع «كتاب») بمعنى الصحيفة، و لذا قد يؤنّث، قال في المصباح: "قال أبو عمرو: سمعت أعرابيّاً يمانياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي، فاحتقرها فقلت: أ تقول: جاءته كتابي؟ فقال: أ ليس بصحيفة؟!"[٢] انتهى، (و «سرير» و «عمود».

فإن اعتلّ اللام أو ضوعف ذو الألف فله «أفعلة» كما سبق[٣]) في قوله:

في اسم مذكّر رباعيّ بمدّ   ثالث «أفعلة» عنهم اطرد

---

١. توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٨٤. نقل مع تصرّف.

٢. المصباح المنير: ٥٢٤.

٣. الصفحة: ١٩٣.

و من مقابل الأعمّ عنن جمع عنان. (و فعل) بضمّة ففتحة (جمعا لفعلة) بالضمّ (عرف كغرف و غرفة (و) لفعلى بالضمّ (نحو كبرى) و كبر. (و لفعلة) بالكسر فالسكون (فعل) بكسرة ففتحة كسدرة و سدر (و قد يجيء جمعه) أي فعلة (على فعل) بضمّة ففتحة كلحية و لحى. (في) وصف لمذكر عاقل على فاعل معتلّ اللام (نحو رام) و قاض (ذو اطّراد فعله) بضمة ففتحة كرماة و قضاة.

(و من مقابل الأعمّ «عُنُن» جمع «عنان») بكسر العين لما يقاد به الفرس، و بفتحها المطر أو السحاب. (و «فعل» بضمّة ففتحة جمعاً لـ «فعلة» بالضمّ عرف كـ «غرف» و «غرفة»)، قال في المصباح: "«الغرفة» بالضمّ الماء المغروف باليد، والجمع «غِراف» مثل «برمة» و «برام»، و «الغرفة» بالفتح المرّة، {إلى أن قال:} والغرفة «العلّيّة» والجمع «غرف» ثمّ «غرفات» جمع الجمع عند قوم"[١] انتهى محلّ الحاجة.

(و) «فعل» أيضاً جمع (لـ «فعلى» بالضمّ) إذا كان وصفاً له مذكّر (نحو: «كبرى» و «كبر») بخلاف وصف لا مذكّر له كـ «حبلى»، فإنّه لايجمع على «حبل».

(و) الجمع (لـ «فعلة» بالكسر فالسكون «فعل» بكسرة ففتحة كـ «سدرة» و قد يجيء جمعه أي «فعلة» على «فعل» بضمّة ففتحة) و ذلک إذا كان معتلّ اللام (كـ «لحية» و «لحى») كـ «هدى» وزناً و إعلالاً.

(في وصف لمذكّر عاقل على) وزن («فاعل») إذا كان (معتلّ اللام نحو: «رام» و «قاض») و «غاز» و «داع» (ذو اطّراد) جمعه على وزن («فعلة» بضمّة ففتحة كـ «رماة» و «قضاة») و «غزاة» و «دعاة» أصلها «رمية» و «قضية» و «غزوة» و «دعوة» بضمّ الأوّل في الجميع، قلبت الياء والواو ألفاً، لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما.

و قال بعضهم: إنّ الجميع بفتح الأوّل ثمّ حولت الفتحة ضمّة، للفرق بين المعتلّ والصحيح في هذا الوزن من الجمع. و قيل: حولت الفتحة ضمّة بعد قلب آخرها ألفاً، ليعتدل طرفا الكلمة

---

١. المصباح المنير: ٤٤٥.

(و شاع) في كلّ وصف لمذكّر عاقل على فاعل صحيح اللام فعله بفتحتين (نحو كامل و كمله). (فعلى) بفتحة فسكون جمع (لوصف) على فعيل بمعنى مفعول (كقتيل) و قتلى (و) كلّ من فعل نحو (زمن) و زمنى (و) فاعل نحو (هالك) و هلكى (و) فيعل نحو (ميّت) و موتى و كذا أفعل نحو أحمق و حمقى و فعلان نحو سكران و سكرى (به) أي بفعلى (قمن) أي حقيق إلحاقا.

من حيث التغيير. و قيل: إنّ هذا الوزن أي «فعل» بضمّ الفاء مختصّ بالمعتلّ اللام ولا تحويل فيه. و قال بعضهم: إنّ وزن الجميع في الأصل «فعل» بضمّ الفاء و تشديد العين فحذف أحد المكرّرين و عوض عنه التاء، ثمّ قلبت حرف العلّة ألفاً.[١]

(و شاع في) جمع (كلّ وصف لمذكّر عاقل) يكون (على) وزن («فاعل») و هو (صحيح اللام) و إن كان مضاعفاً وزن («فعلة» بفتحتين نحو: «كامل» و «كملة») و «بارّ» بتشديد الراء و «بررة» فتأمّل.

و وزن («فعلى» بفتحة فسكون جمع لوصف) يكون (على) وزن («فعيل» بمعنى «مفعول») إذا كان فيه ضرب من آفة و داء و ضرر و ألم (كـ «قتيل»، و «قتلى») و لأجل ذلک حمل عليه أوزان أخر لما فيها من المناسبة في المعنى من حيث كونها متضمّنة لنوع من الآفة والضرر و نحوهما؛ و إليها أشار بقوله: (و كلّ من) وزن («فعل») بفتحة فكسرة (نحو: «زمن» و «زمنى») والزمانة مرض يدوم زماناً طويلاً (و) وزن («فاعل» نحو: «هالک» و «هلكى» و) وزن («فيعل») بفتحة فسكون ثمّ كسرة (نحو «ميّت») أصله «ميوت»، اجتمع فيه الواو والياء، الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثمّ أدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين (و «موتى» و كذا) وزن («أفعل» نحو: «أحمق» و «حمقى» و) وزن («فعلان» نحو: «سكران» و «سكرى» به أي بـ «فعلى» قمن أي حقيق إلحاقاً) بـ «فعيل» بمعنى «مفعول»، لما في كلّ ذلک من الآفة والضرر و

١. انظر الأقوال في توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٩٠ و شرح التصريح: ٢/ ٥٣٣.

(لفعل) بضمّة فسكون حال كونه (اسما صحّ لاما) و إن إعتلّ عينا (فعلة) جمعا بكسرة ففتحة كدب و دببة و كوز و كوزة (و الوضع) العربيّ (في فعل) بفتحة فسكون (و فعل) بكسرة فسكون (قلّله) كغرد و غردة و قرد و قردة. (و فعّل) بضمّة ففتحة و تشديد العين جمع (لفاعل و فاعله) حال كونهما (وصفين) صحيحي اللام (نحو عاذل) و عذّل (و عاذله) و عذّل.

نحوهما، و كذلک «مريض» و إن كان بمعنى «فاعل»، لما فيه من إصابة الألم، بل هذا أولى بالحمل لكونه على زنته.

و لأجل ذلک لايقال في «حميد»: «حمدى»، ولا في «سعيد»: «سعدى»، لأنّهما ليسا متضمّنين لآفة ولا داء، و كذلک لايقال: «فعلى» في جمع ما انتقل إلى الاسميّة من «فعيل» بمعنى «المفعول»، و هو ما دخله التاء کـ «الذبيحة» و «الأكيدة» و «الضحية» و «النطيحة» و قد تقدّم معنى النقل في أواخر باب التأنيث فراجع.

(لـ «فعل» بضمّة فسكون حال كونه اسماً صحّ لاماً و إن اعتلّ عيناً «فعلة») تقع (جمعاً) و هو (بكسرة ففتحة کـ «دبّ») بضمّ الدال و تشديد الباء حيوان خبيث والأنثى «دبّة» (و) الجمع («دببة») هذا مثال لصحيح العين.

(و «كوز») اناء كالإبريق، لكنّه أصغر منه (و) الجمع («كوزة» والوضع العربيّ في) مفرد على وزن («فعل» بفتحة فسكون و) في مفرد على وزن («فعل» بكسرة فسكون قلّله).

حاصله أنّ الواضع قليلاً وضع جمع هذين الوزنين على وزن «فعلة» (کـ «غرد») بفتح الغين بمعنى صوت الطائر (و «غردة» و «قرد») بكسر القاف حيوان خبيث يضحک و يطرب سريع الفهم والتعلّم و يقال له: «السعدان» أيضاً (و) الجمع («قردة»).

(و) وزن («فعّل» بضمّة ففتحة و تشديد العين جمع لـ «فاعل» و «فاعلة» حال كونهما و صفين صحيحي اللام) و إن كانا معتلّي العين (نحو: «عاذل» و «عذّل») و «صائم» و «صوّم» (و «عاذلة» و «عذّل») و «صائمة» و «صوّم».

(و مثله) أي «فعّل» فيما سبق («الفعّال») بضبطه بزيادة ألف (فيما ذكّر) بتشديد الكاف ك «تاجر» و «تجّار» وندر فيما أنّث ك «صادّة» و «صدّاد». (و ذان) الوزنان (في المعلّ لاماً) منهما (ندر) ك «غاز» و «غزّى» و «غزّاء». (فعلٌ و فعلةٌ) بفتحة فسكون في كليهما (فعالٌ) بكسرة جمع (لهما) مطلقا ك «كعب و كعاب» و «صعب و صعاب» و «نعجة و نعاج» (و) لكن (قلّ فيما عينه) أو فاؤه كما في الكافية (اليا منهما) ك «ضيف و ضياف» و «يعر و يعار».

(و مثله أي «فعّل» فيما سبق) أي في كونه جمعاً للوصف الصحيح اللام («الفعّال» بضبطه) أي «فعّل» (بزيادة ألف) لكن لا مطلقاً، بل (فيما ذكر بتشديد الكاف) أي في وصف المذكّر فقط (كـ «تاجر» و «تجّار» وندر فيما أنّث) أي في وصف المؤنّث (كـ «صادّة») يقال: «صدّ عنه» أي أعرض و مال فهو صادّ (و) هي صادّة جمعها («صدّاد») على وزن «طلّاب».

(و ذان الوزنان) أي «فعّل» و «فعّال» (في المعتلّ لاماً منهما ندر كـ «غاز») من «غزو» (و «غزّى» و «غزّاء»).

(و) مفرد على وزن («فعل» و) مفرد على وزن («فعلة» بفتحة فسكون في كليهما «فعال» بكسرة جمع لهما مطلقاً) أي سواء كانا اسمين، أو وصفين، و سواء كانا صحيحي اللام، أم لا.

فالاسم (كـ «كعب» و «كعاب»، و) الوصف نحو: («صعب» و «صعاب» و) وزن «فعلة» نحو: («نعجة» و «نعاج»، ولكن قلّ) وزن «فعال» جمعاً (فيما عينه أو فاؤه كما في الكافية[1] الياء منهما) أي من «فعل» و «فعلة» (كـ «ضيف» و «ضياف» و «يعر» و) «يعرة» الجدي يربط عند زبية الأسد أو الذئب، فإذا سمع صوته جاء ليفترسه فيقع في المصيدة[2] جمعها («يعار»).

---

١. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٤٩.

٢. الصحاح: ٢/ ٨٥٩.

(و فعلٌ) بفتحتين (أيضاً له فعال) بكسرة جمعا (ما) دام (لم يكن في لامه اعتلال أو) لم (يک) لامه (مضعفاً) نحو «جمل و جمال» بخلاف ما إذا كان كذلک ک «رحى» و «طلل». (و مثل فعل) فيما ذكر (ذو التّا) أي «فعلة» ک «رقبة و رقاب» (و فعلٌ) بضم فسكون (مع فعلٍ) بكسر فسكون لهما أيضا «فعال» (فاقبل) ک «رمح، و رماح، و ذئب، و ذئاب» و شرط في الكافية للأوّل أن لا يكون واويّ العين ک «حوت» ولا يائيّ اللّام ک «مدي» ....

(و) مفرد على وزن («فعل» بفتحتين أيضاً له «فعال» بكسرة) يقع (جمعاً) لكن (مادام لم يكن في لامه اعتلال أو لم يک لامه مضعفاً نحو: «جمل» و «جمال»، بخلاف ما إذا كان كذلک) أي في لامه اعتلال (کـ «رحى») مقصوراً بمعنى الطاحون، و يأتى بمعنى الضرس أيضاً، فلايجمع على «فعال» بل يجمع على «أرح» و «أرحاء» و «أرحية»، و ربما جمعت على «رحي» زنة «فعول» (و) في لامه تضعيف نحو: («طلل») بمعنى الشاخص من الآثار فلايجمع على «فعال» بل يجمع على «أطلال» و «طلول».

(و مثل «فعل» فيما ذكر) أي في مجيء جمعه على «فعال» بالشرطين المذكورين (ذوالتاء أي «فعلة» کـ «رقبة» و «رقاب»، و) مفرد على وزن («فعل» بضمّة فسكون مع) مفرد على وزن («فعل» بكسرة فسكون لهما) أيضاً («فعال») يقع جمعاً (فاقبل کـ «رمح» و «رماح» و «ذئب» و «ذئاب»، و) لكن (شرط) المصنّف (في الكافية[1] للأوّل) أي ما كان بضمّة فسكون (أن لايكون واوي العين کـ «حوت») بمعنى العظيم من السمک، فلايجيء جمعه على «فعال»، بل يجمع على «حيتان» كما يأتي عن قريب[2].

(ولا يائيّ اللام کـ «مدي») بضمّ الميم وزان «قفل» مكيال تسعة عشر صاعاً، فلايجيء جمعه على «فعال» بل يجمع على «أمداء».

---

١. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٥٠.

٢. الصفحة: ٢٠٢.

(و في فعيل وصف فاعلٍ ورد) «فعال» أيضا جمعا (كذاك في أنثاه) «فعيلة» (أيضاً اطّرد) ك «ظراف» في جمع ظريف و ظريفة. (و شاع) «فعال» أيضا (في) كلّ (وصفٍ على فعلانا) بفتحة فسكون (أو أنثيه) وهما: فعلى و فعلانة (أو على فعلانا) بضمّة فسكون (و مثله) أنثاه (فعلانه) ك «غضاب، و ندام، و خماص» في جمع غضبان، و غضبى، و ندمان، و ندمانة، و خمصان، و خمصانة (والزمه) أي «فعالا» (في) «فعيل» و أنثاه إذا كان واويّ العين الصّحيح اللّام (نحو طويل و طويلة) فقل في جمعهما: طوال (تفي) بما استعملته العرب.

(و في «فعيل» وصف «فاعل») لا وصف «مفعول» (ورد «فعال» أيضاً جمعاً كذاك في أنثاه «فعيلة» أيضاً اطّرد كـ «ظراف» جمع «ظريف» و «ظريفة») الظرافة البراعة و ذكاء القلب، ولا يوصف بها إلّا الغلام و الجارية لا الشيوخ، و بعضهم يقول: المراد بها الوصف بالحسن والأدب. و بعضهم يقول: المراد بها الكياسة، فيعمّ الشابّ والشيوخ[1].

(و شاع «فعال» أيضاً في كلّ وصف على «فعلان» بفتحة فسكون أو أنثيه و هما «فعلى» و «فعلانة» أو على «فعلان» بضمّة فسكون و مثله أنثاه) أي («فعلانة» كـ «غضاب» و «ندام» و «خماص» في جمع «غضبان» و «غضبى» و «ندمان» و «ندمانة») يقال: «ندم على ما فعل ندماً و ندامة» فهو نادم، والمرأة نادمة إذا حزن أو فعل شيئاً ثمّ كرهه و رجل ندمان أيضاً و امرأة ندمانة، والجمع «ندامى» مثل «سكارى» بالفتح و «النديم» المنادم على الشرب، و جمعه «ندام» بالكسر و «ندماء» مثل «كريم» و «كرام» و «كرماء» و يقال فيه أيضاً: «ندمان» والمرأة ندمانة والجمع «ندامى»[2].

(و «خمصان» و «خمصانة») بمعنى ضامر البطن (والزمه أي «فعالاً» في) مفرد على وزن («فعيل» و أنثاه) أي «فعيلة» (إذا كانا واويّ العين صحيحي اللام نحو: «طويل» و «طويلة» فقل في جمعها: «طوال» تفي بما استعملته العرب).

---

١. انظر الأقوال في المصباح المنير: ٢٨٤ ـ ٣٨٥.

٢. انظر: المصدر السابق: ٥٩٨.

(و بفعولٍ) بضمّتين (فعل) بفتحة فكسرة (نحو كبد يخصّ غالبا) فلا يجمع على غيره ك «كبود»، و من النّادر «أكباد» (كذاك يطّرد) «فعول» جمعا (في فعلٍ) حال كونه (اسماً مطلق الفا) أي مثلّثها مسكّن العين ك «كعب، و كعوب، و ضرس، و ضروس، و جند، و جنود» و شرط في الكافية لمضمومها أن لا يضاعف ك «خفّ» ولا يعلّ ك «حوت، و مدي» (و فعل) بفتحتين مفرد (له) أي ل «فعول» أيضا سماعا ك «أسد، و أسود». (و للفعال) بالضمّ والتّخفيف (فعلان) بكسرة فسكون (حصل) جمعا ك «غراب و غربان» (و شاع) «فعلان» (في) «فعل» بالضمّ و «فعل» بالفتح معتلّي العين نحو (حوت) و حيتان (وقاع) ....

(و بـ «فعول» بضمّتين) مفرد على وزن («فعل» بفتحة فكسرة نحو: «كبد» يخصّ غالباً، فلايجمع على غيره كـ «كبود» و من النادر «أكباد»).

(كذاك يطّرد «فعول» جمعاً في) مفرد على وزن («فعل») بفتحة فسكون، (حال كونه اسماً مطلق الفاء أى مثلّثها مسكّن العين)، مثال مفتوح الفاء (كـ «كعب» و «كعوب» و) مثال مكسورها («ضرس» و «ضروس» و) مثال مضمومها (كـ «كعب» و «كعوب» و) مثال مكسورها («ضرس» و «ضروس» و) مثال مضمومها («جند» و «جنود»)، و شرط) المصنّف (في الكافية[1] لمضمومها أن لايضاعف كـ «خفّ») بتشديد الفاء، و إلّا فلايجمع على «فعول» يل يجمع الملبوس على «خفاف» مثل «كتاب» و خفّ البعير على «أخفاف» مثل «قفل» و أقفال»، (و) أن (لا يعلّ كـ «حوت» و «مدي») و قد مرّ جمعها فلانعيده[2]. (و «فعل» بفتحتين مفرد له أي لـ «فعول» أيضاً) لكن (سماعاً) لا قياساً (كـ «كأسد» و «أسود»).

(و لـ «الفعال» بالضمّ والتخفيف «فعلان» بكسرة فسكون حصل جمعاً كـ «غراب» و «غربان» و شاع «فعلان» في «فعل» بالضمّ و «فعل» بالفتح) حال كون كلّ واحد منهما (معتلّ العين نحو: «حوت» و «حيتان» و «قاع») بمعنى المستوي من الأرض الذي لاينبت، و «القيعة»

---

١. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٤٣.

٢. الصفحة: ٢٠٠.

و قيعان (مع ما ضاهاهما) كـ «كوز، و كيزان، و تاج، و تيجان» (و قلّ في غيرهما) كـ «غزال، و غزلان». (و فعلا) بفتحة فسكون حال كونه (اسماً و فعيلا و فعل) بفتحتين حال كونه (غير معلّ العين فعلانٌ) بضمّة فسكون لهذه الثّلاثة (شمل) جمعا كـ «ظهر، و ظهران، و رغيف، و رغفان، و جذع، و جذعان». (و لكريمٍ و بخيلٍ) و كلّ صفة لمذكّر عاقل على «فعيل» بمعنى فاعل غير مضعفٍ ولا معتلّ اللّام (فعلا) بضمّة ففتحة كـ «كرماء، و بخلاء» و (كذا لما ضاهاهما) أي شابههما في الدّلالة على معنى كالغريزة (قد

مثله و جمعه «أقواع» و «أقوع» («وقيعان») وقاعة الدار ساحتها (مع ما ضاهاهما كـ «كوز» و «كيزان» و «تاج») بمعنى الإكليل (و «تيجان» و قلّ) وزن «فعلان» (في) جمع (غيرهما) أي غير «فعل» بالضمّ، و «فعل» بالفتح معتلّ العين (كـ «غزال» و «غزلان»). (و) مفرداً يكون وزنه («فعلاً» بفتحة فسكون حال كونه اسماً) غير معتلّ الفاء أو العين أو اللام. (و) مفرداً يكون وزنه («فعيلاً») و في إطلاقه كسابقه تأمّل.

(و) مفرداً يكون وزنه («فعل» بفتحتين حال كونه غير معلّ العين «فعلان» بضمّة فسكون لهذه) المفردات (الثلاثة شمل جمعاً كـ «ظهر») بفتح الظاء بمعنى ما يقابل البطن، و المال الكثير، و طريق البرّ، و مصدر «ظهر، يظهر»[1]، (و) الجمع على كلّ واحد من هذه المعاني («ظهران») بضمّ الظاء على ما في بعض كتب اللغة[2]، (و «رغيف» و «رغفان» و «جذع») بالجيم والذال المنقوطتين بمعنى واحد من صغار البهائم (و «جذعان») بضمّ الجيم و سكون الذال المعجمة. (و لـ «كريم» و «بخيل» و كلّ صفة لمذكّر عاقل على) وزن («فعيل» بمعنى «فاعل» غير مضعف ولا معتلّ اللام) وزن («فعلاء») بضمّة ففتحة) يقع جمعاً (كـ «كرماء» و «بخلاء»)، الكرم العزّة و كون الشيء نفيساً و فعل الخير والبخل في الشرع منع الواجب، و عند العرب منع السائل ممّا يفضل عنده (و كذا لما ضاهاهما أي شابهها) لا في الوزن بل (في) المعنى من حيث (الدلالة على معنى كـ «الغريزة») أي الطبيعة والقريحة (قد جعل) الوزن المذكور جمعاً

---

١. انظر: المصباح المنير: ٣٨٧.

٢. المصدر السابق.

جعلا) ک «عاقل، و عقلاء، و شاعر، و شعراء». (و ناب عنه) أي عن «فعلاء» (أفعلاء) بكسر ثالثه (في) الوصف المذكور (المعلّ لاما) ک «وليّ، و أولياء» (و) في (مضعفٍ) منه ک «شديد، و أشدّاء» (و غير ذاک) المذكور (قلّ) ک «تقيّ و تقواء، و نصيب، و أنصباء».

(کـ «عاقل» و «عقلاء» و «شاعر» و «شعراء»). والعقل له إطلاقات منها الغريزة التي يتهيّأ بها الإنسان إلى فهم الأمور والتدبّر فيها كما ينبغي، و الشعر كلام تركّب تركّباً متعاضداً و كان مقفى و موزوناً مقصوداً به القافية والوزن، و ما خلا من هذه القيود أو من بعضها فلايسمّى شعراً، ولايسمّى قائله شاعراً، و لهذا ما ورد في الكتاب أو السنّة موزوناً فليس بشعر لعدم القصد أو التقفية، و كذلک ما يجري على ألسنة بعض الناس من غير قصد إلى الوزن والتقفية، لأنّ الشاعر مأخوذ من «شعرت» بمعنى «علمت» و «فطنت»، و سمّي الشاعر شاعراً لفطنته و علمه به، فإذا لم يقصده فكأنّه لم يشعر به.

(و ناب عنه أي عن) وزن («فعلاء») وزن («أفعلا» بكسر ثالثه في الوصف المذكور) أعني ما كان على وزن «فعيل» و كان (المعلّ لاماً کـ «وليّ» و «أولياء»). و الوليّ له إطلاقات، منها من ولي أمر أحد و منه قوله تعالى: ﴿**اللهُ وَلِيُّ الَّذينَ آمَنُوا**﴾[1] و قوله: ﴿**أَوْلياؤُهُمُ الطّاغُوتُ**﴾[2] (و في مضعف منه) أي من «فعيل» (کـ «شديد» و «أشدّاء» و غير ذاک المذكور قلّ کـ «تقيّ») أصله «وقي» أبدل واوه تاء فقلّ أي شذّ (و) ندر في جمعه («تقواء») بضمّة ففتحة، إذ هو کـ «وليّ»، فحقّه أن يجمع على «أتقياء» و كذلک «سخيّ» و «سخواء» فحقّه أن يجمع على «أسخياء»، لما ذكر (و) شذّ أيضاً في جمع («نصيب و «أنصباء»)، لأنّه غير مضعف و غير معلّ اللام و كذلک «صديق» و «أصدقاء».

---

١. البقرة: ٢٥٧.

٢. نفس الآية.

(فواعلٌ) بكسر العين جمع (لفوعل) ک «جوهر، و جواهر» (و فاعل) بفتح ثالثه ک «طابع و طوابع» (و فاعلاء) بكسره ک «قاصعاء و قواصع» (مع) فاعل بكسرة (نحو كاهل) و كواهل (و) فاعل صفة لمؤنّث نحو (حائض) و حوائض (و) صفة ما لا يعقل نحو (صاهل) و صواهل (و فاعله) مطلقا نحو «فاطمة و فواطم و صاحبة و صواحب» (و شذّ في) صفة المذكّر العاقل نحو (الفارس) والفوارس (مع ما ماثله) ک «سابق و سوابق».

و وزن («فواعل» بكسر العين جمع لـ «فوعل» نحو: «جوهر» و «جواهر» و) لمفرد على وزن («فاعل» بفتح ثالثه كـ «طابع») و هو بفتح ثالثه و كسره أيضاً اسم آلة الطبع (و «طوابع» و) المفرد على وزن («فاعلاء» بكسره) أي بكسر ثالثه (كـ «قاصعاء») تقدّم معناه في الألف الممدودة[1]. (و «قواصع» مع) مفرد على وزن («فاعل» بكسره) أي بكسر ثالثه (نحو: «كاهل» و «كواهل». و) في مفرد على وزن («فاعل») و هو (صفة) خاصّة (لمؤنّث نحو: «حائض» و «حوائض». و) لمفرد على وزن «فاعل» و هو (صفة ما لايعقل نحو): «فرس (صاهل» و) «أفراس (صواهل». و) لمفرد على وزن («فاعلة» مطلقاً) أي سواء كان اسماً، أو صفة لعاقل أو غيره فتأمّل (نحو: «فاطمة» و «فواطم» و «صاحبة» و «صواحب»).

(و شذّ) وزن «فواعل» (في) جمع مفرد هو (صفة المذكّر العاقل نحو: «الفارس») هو الراكب على الحافر فرساً كان أو بغلاً أو حماراً، يقال: «مرّ بنا فارس على بغل و فارس على حمار»، (و) جمعه («الفوارس») قيل في توجيهه مع شذوذه: لأنّه شيء لايكون في المؤنّث فبعد بهذا عن الصفة، لأنّ الفرق بين المذكّر والمؤنّث بالتاء من خواصّ الصفات فهو كالاسم[2] (مع ما ماثله) في كونه صفة لمذكّر عاقل (كـ «سابق») قد يكون للسابق لاحق كالسابق من الخيل، و قد يكون كمن أحرز قصبة السبق، و هذا الأخير هو المراد هنا و وجهه ظاهر، (و) جمعه («سوابق»).

١. الصفحة: ١٥٧.

٢. انظر: الصحاح: ٣/ ٩٥٧.

(و بفعائل) بفتح الفاء (اجمعن فعاله) مثلّث الفاء (و شبهه) ممّا هو رباعيّ مؤنّث ثالثه مدّة سواء كانت ألفا أو واوا أو ياء و سواء كان (ذا تاءٍ أو) التّاء (مزاله) منه، ک «سحابة و سحائب و شمال و شمائل و رسالة و رسائل و عقاب و عقائب و صحيفة و صحائف و سعيد علم امرأة و سعائد و حلوبة و حلائب و طلوبة و طلائب و عجوز و عجائز».

(و بـ «فعائل» بفتح الفاء اجمعن) مفرداً على وزن («فعالة» مثلّث الفاء) أي مفتوحها و مكسورها و مضمومها (شبهه ممّا هو رباعيّ مؤنّث ثالثه مدّة، سواء كانت) المدّة (ألفاً) فيصير وزنه «فعالة»، (أو ياء) فيصير وزنه «فعيلة»، (أو واواً) فيصير وزنه «فعولة»، (سواء كان ذا تاء أو) كانت (التاء مزالة منه كـ «سحابة») معناه معروف، (و «سحائب» و «شمال») بفتح الشين ضدّ اليمين، و ريح تهب من مقابل الجنوب (و «شمائل»)، في هذا المثال تأمّل يظهر وجهه من مراجعة كتب اللغة.

(و «رسالة») بكسر الراء (و «رسائل» و «عقاب») بضمّ العين كوكب و مسيل الماء إلى الحوض و حجر يقوم عليه الساقي و طائر من الجوارح يطلق على الذكر والأنثى قويّ المخالب و له منقار أعقف، (و) جمعه («عقائب» و «صحيفة») قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه، و إذا نسب إليها قيل: «رجل صحفيّ» بفتحتين كـ «حنفيّ»، (و) جمعه («صحائف» و «سعيد» علماً لامرأة و «سعائد»).

(و «حلوبة») يقال: «ناقة حلوب»، وزان «رسول» أي ذات لبن يحلب، فإن جعلتها اسماً أتيت بالهاء، فقلت، «هذه حلوبة فلان»، (و) جمعه على التقديرين («حلائب») و «طلوبة» بئر بعيد الماء، (و) جمعه («طلائب»).

(و «عجوز») المرأة المسنّة ولايؤنّث بالهاء، و روي عن بعضهم أنّه قال: سمعت العرب تقول «عجوزة» بالهاء و ذلک لتحقيق التأنيث[1]، (و) جمعه («عجائز») و «عجز» بضمّتين.

---

١. المصباح المنير: ٣٩٤.

(و بالفعالي) بكسر اللّام (والفعالى) بفتحها والفاء مفتوحة فيهما (جمعا) «فعلاء» اسما كان أو صفة نحو (صحراء) و صحاري و صحارى (والعذراء) والعذاري والعذارى (والقيس) أي والقياس و هما مصدران لـ «قاس» (اتبعا) في ذلك ولا تقتصر على السّماع. (واجعل فعاليّ) بفتحتين و كسر اللّام و تشديد الياء جمعا (لغير ذي نسب جدّد) من كلّ ثلاثيّ آخره ياء مشدّدة (كالكرسيّ) و ....

واعلم أنّ الشارح لم يستوف الأمثلة، إمّا كما قال بعض المحقّقين لظهور ما لم يذكر عمّا ذكر كما أشرنا إليه في «حلوبة»، و إمّا لعدم وجود بعضها في كلامهم.

(و بـ «الفعالي» بكسر اللام) و تشديد الياء أو تخفيفه و سنذكر وجهه، (و «الفعالى» بفتحها و الفاء مفتوحة فيهما) أي في كلّ واحد من الوزنين (جمع) مفرد هو على وزن («فعلاء») بفتحة فسكون (اسماً كان أو صفة نحو: «صحراء» و «صحاريّ») بكسر الراء و تشديد الياء، لأنّك تدخل ألف الجمع بين الحاء والراء ثمّ تكسر الراء، لأنّها وقعت بعد ألف الجمع كالجيم في «مساجد» و الهاء في «دراهم»، فتنقلب الألف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها و تنقلب الهمزة أيضاً لكسرة ما قبلها ياء فيجتمع ياءان فتدغم إحداهما في الأخرى، و يجوز التخفيف بحذف إحدى اليائين مع كسر الراء، فيقال: «صحاريّ» كـ «الجواريّ» (و) فتحها فيقال: («صحارى») كـ «منايا» بقلب الياء الباقية ألفاً.

(و) نحو («العذراء») عذرة الجارية بكارتها، وامرأة عذراء أي ذات عذرة (و) جمعها «العذاري») بكسر الراء و تشديد الياء أو تخفيفها، (و «العذارى») بفتح الراء الباقية ألفاً.

(والقيس أي القياس و هما) أي «قيس» و «قياس» (مصدران لـ «قاس»)، يقال: «قاس، يقيس قيساً و قياساً» كما يقال: «زاد، يزيد زيداً و زياداً» حاصله أنّ القياس (اتبع في ذلک) المذكور من أوّل الباب إلى هنا أو أنّ القياس اتبع في هذين الوزنين (ولاتقتصر على السماع).

(واجعل «فعاليّ») بفتحتين و كسر اللام و تشديد الياء جمعاً لغير ذي نسب جدّد من كلّ) اسم (ثلاثيّ آخره ياء مشدّدة) غير متجدّدة لنسبة (كـ «الكرسيّ») فإنّ ياءه غير متجدّدة (و

الكراسيّ بخلاف بصريّ فلا تقول فيه: بصاريّ (تتبع العرب) فى استعمالهم. (و بفعالل) بفتحتين و كسر اللّام الأولى (و شبهه) ک «أفاعل» (انطقا في جمع ما فوق الثّلاثة ارتقى من غير ما مضى) فقل في «جعفر»: جعافر و في «أفضل»: أفاضل (و من خماسي جرّد الآخر انف) أي احذف إذا جمعته (بالقياس) فقل في «سفرجل»: سفارج. (والرّابع) منه (الشّبيه بالمزيد) في كونه أحد حروف الزّيادة (قد يحذف دون ما به تمّ العدد) و هو الآخر كقولک في «خدرنق»: خدارق لكن الأجود حذف الآخر ....

«الكراسيّ» بخلاف «بصريّ» فلاتقول فيه: «بصاريّ»)، إذا فعلت ما بيّنّا لک (تتبع العرب في استعمالهم).

(و بـ«فعالل» بفتحتين و كسر اللام الأولى و شبهه كـ«أفاعل» انطق في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى) إن كان ذلک (من غير ما مضى) من المفردات التي بيّنّا أوزان جموعها، (فقل في «جعفر»: «جعافر» و في «أفضل»: «أفاضل») و يشترط في مفرده أن لايكون على وزن منتهى الجموع كـ«حضاجر»، و إلى هذا يشير ما حكي أنّه سئل نحويّ: هل للاحتياط احتياط؟ فقال: قد ذكر في النحو أنّه لا احتياط للاحتياط، فقيل له: أين؟ فقال: حيث يقال: منتهى الجموع لايجمع.

(و من) مفرد (خماسيّ جرّد) الحرف (الآخر) منه (انف أي احذف إذا جمعته) و هذا الحذف ثابت (بالقياس فقل في «سفرجل»: «سفارج») بحذف آخره أعني اللام (و) الحرف (الرابع منه) أي من الخماسيّ المجرّد (الشبيه بالمزيد في كونه أحد حروف الزيادة) و هي كما يأتي[1] عشرة أحرف جمعت في «هناء و تسليم» (قد يحذف) ذلک الرابع (دون ما به تمّ العدد و هو الآخر كقولک في «خدرنق»: «خدارق») بحذف الحرف الرابع أعني النون، و إبقاء الحرف الخامس الذي تمّ به العدد أعني القاف (لكنّ الأجود حذف الآخر) الذي تمّ به العدد، لأنّ الثقل قد

---

١. الصفحة: ٣٢٧.

نحو «خدارن». (و زائد العادي) أي المجاوز (الرّباعي) و هو الخماسيّ (احذفه) أي الزّائد منه (ما) دام (لم يک لينا إثره) أي بعده الحرف (اللّذ ختما) الكلمة أي آخرها فقل في «سبطرى»: سباطر و في «فدوكس»: فداكس بخلاف ما إذا كان لينا قبل الآخر نحو «عصفور و قنديل و قرطاس» فلا يحذف. (والسّين والتّا من كمستدع أزل) إذا جمعته (إذ ببنا الجمع بقاهما مخلّ) فقل فيه: مداعٍ (والميم) من ک «مستدعٍ» (أولى من سواه بالبقا لمزيّته على غيره باختصاص زيادته بالأسماء.

نشأ عنه (نحو: «خدران») لكن هذا إذا لم يكن الخامس يشبه المزيد، و إلّا تعيّن حذفه نحو: «قذعمل» و «سفرجل» فيقال في جمعهما: «قذاعم» و «سفارج» لاغير.

هذا حكم الخماسيّ المجرّد، (و زائد العادي أي المجاوز الرباعيّ و هو الخماسيّ) المزيد فيه (احذفه أي) ذلک (الزائد منه ما دام لم يک) الحرف الزائد (ليناً) وقع (إثره أي بعده الحرف اللذ ختم) به (الكلمة أي آخرها).

حاصله أن لايكون اللين الزائد ما قبل الآخر (فقل في «سبطرى») قد تقدّم معناه في الألف المقصورة[١]: («سباطر») بحذف الألف من آخره، (و في «فدوكس») بفتحتين فسكون ففتحة بمعنى الرجل الشديد والأسد: («فداكس») بحذف الواو، (بخلاف ما إذا كان ليناً قبل الآخر نحو) الواو في («عصفور» و) الياء في («قنديل» و) الألف في («قرطاس» فلايحذف)، بل تنقلب الواو والألف ياء فيقال: «عصافير» و «قناديل» و «قراطيس».

(و السين والتاء من) مفرد يكون فيه ثلاثة أحرف زائدة (كـ «مستدع» أزل) و أبق الميم، (إذ ببناء الجمع بقاهما) أي السين والتاء (مخلّ فقل فيه) أي في «مستدع»: («مداع» و) إنّما كان (الميم من «كمستدع» أولى من سواه بالبقاء لمزيّته) أي الميم (على غيره) أي السين والتاء (باختصاص زيادته) أي الميم (بالأسماء) و لأنّه بحذفه يفوت الدلالة على اسم الفاعل الذي هو المقصود

---

١. الصفحة: ١٥١.

(والهمز والياء مثله) أي الميم في الأولويّة بالبقاء (إن سبقا) غيرهما من الحروف بأن كانا في أوّل الكلمة لكونهما في موضع ما يدلّ على معنى فيقال في «ألندد و يلندد»: ألادّ و يلادّ. (والياء لا الواو احذف إن جمعت ما كحيزبونٍ) و هي الدّاهية لمزيّة الواو بإغناء حذف الياء عن حذفها بخلاف العكس فأبقها و اقلبها ياء لا نكسار ما قبلها و قل فيه: حزابين (فهو حكمٌ حتما).

من تصريف الكلمة (والهمز والياء مثله أي الميم في الأولويّة بالبقاء إن سبقا غيرهما من الحروف بأن كانا في أوّل الكلمة لكونهما في موضع ما يدلّ على معنى)، لأنّ الزائد للمعنى يزيد غالباً في الأوّل كالألف في «اضرب»، والنون في «نضرب» والياء في «يضرب» والميم في «مضروب» (فيقال في «ألندد» و «يلندد») و هما بمعنى «ألدّ» و هو الشديد الخصومة و منه قوله تعالى: ﴿أَلَدُّ الخِصامِ﴾[1] فيقال في جمعهما: («ألاد» و «يلاد») بحذف النون منهما و إبقاء الهمزة في الأوّل والياء في الثاني، لكونهما في موضع يقع فيه ما يدلّ على معنى كما بيّنّا بخلاف النون، فإنّها في موضع أعني الوسط يقع فيه ما لاتدلّ على معنى فتأمّل و أصلهما «ألادد» و «يلادد» كـ «مساجد» فأدغم أحد الدالين في الآخر.

(والياء لا الواو احذف إن جمعت ما) فيه حرفان لأحدهما مزيّة على الآخر بأن يغني حذف أحدهما عن الآخر دون العكس (كـ «حيزبون» و هي) بمعنى (الداهية) أو العجوز، و إنّما يحذف منه الياء دون الواو (لمزيّة الواو بإغناء حذف الياء عن حذفها بخلاف العكس) أي بخلاف حذف الواو، فإنّه لايغني عن حذف الياء، إذ بقاء الياء حينئذ مخلّ ببناء «مفاعل» (فأبقها) أي الواو (واقلبها ياء لانكسار ما قبلها) و وقوعها رابعة كواو «عصفور» (و قل فيه: «حزابين» فهو) أي حذف ما يغني عن حذف الآخر دون العكس (حكم حتم) من جميع الصرفيّين، فلايخالفه إلّا من لا خبرة له بعلم الصرف.

---

١. البقرة: ٢٠٤.

(و خيّروا) الحاذف (في) حذف ما أراد من (زائدي سرندى) و هما: نونه و ألفه لتكافئهما فإن شاء يقول: «سراند أو سرادٍ» و معناه الشّديد (و كلّ ما ضاهاه كالعلندى) و هو البعير الضّخم فإن شاء يقول: «علاند أو علادٍ».

(و خيّروا) أي الصرفيّون (الحاذف في حذف ما أراد من زائدي) اسم ليس فيه لأحدهما مزيّة على الآخر نحو: زائدي («سرندى» وهما) أي زائداه (نونه و ألفه لتكافئهما)، لأنّ النون رجّحت بالتقديم على الألف والألف رجّحت بكونها للإلحاق بـ «سفرجل»، فلمّا تكافئا خيّروا الحاذف، (فإن شاء يقول: «سراند») بحذف الألف و إبقاء النون، (أو) يقول: («سراد») بحذف النون و إبقاء الألف و قلبها ياء لانكسار ما قبلها ثمّ إعلال «جوار» (و معناه الشديد) أو الجريء أو القويّ.

(و) كذلک حكم (كلّ ما ضاهاه) في كون زائديه متكافئين من حيث الرجحان (کـ «العلندى» و هو البعير الضخم) أو الغليظ من كلّ شيء أو نبت، فالنون والألف منه كهما من «سرندى»، (فإن شاء) الحاذف حذف الألف (يقول: «علاند» و) إن شاء حذف النون و يقول: («علاد») والكلام في إعلاله كما سبق.

باب التصغير

هذا باب (التصغير)؛ عبّر به سيبويه و بـ «التحقير» و هو تفنّن.

(هذا باب التصغير)

معاني التصغير

و هو تغيير مخصوص يأتي لمعان:

أحدها: التحقير والتقليل في الشأن نحو: «دريهم».

والثاني: تقريب ما يتوهّم أنّه بعيد نحو: «قبيل العصر».

والثالث: تعظيم ما يتوهّم أنّه صغير نحو: «دويهية» تصفر منها الأنامل، والمراد الموت و أي داهية أعظم منه.

والرابع: التحبيب والاستعطاف نحو: «هذا بنيّک».

والخامس: الإشفاق نحو: «بنيّ».

والسادس: التقليل في العدد نحو: «دريهمات».

و قد يأتي لغير ذلک من المعاني المناسبة لمقام التكلّم، و فائدة التصغير الإيجاز لفظاً، لأنّه يستغنى به عن وصف الاسم بما يدلّ على أحد المعاني المذكورة المقصود في المقام، فتنوب هيئة التصغير عن التوصيف كما أشرنا إليه في باب الابتداء في القسم الثالث من القسم الرابع من مسوّغات الابتداء بالنكرة.

و (عبّر به) أي بالتصغير (سيبويه[1] و بـ «التحقير»[2] و هو) أي التعدّد في التغيير إمّا (تفنّن) في العبارة، أو إشارة إلى أنّ جميع المعاني المذكورة راجعة إلى التحقير والتقليل، فإنّ «الداهية» مثلاً إذا كانت عظيمة سريعة الوصول فالتصغير في «دويهية» للتحقير أي لتقليل المدّة، و لأنّه يدلّ

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. انظر: الكتاب: ٣/ ٤١٩.

....

على أنّ أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام، فإنّ حتف النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذي لايعتنى به كما هو المشاهد المحسوس.

و أشار إليه إمام البررة عليه السلام في قوله: «تقتله الشرقة و تؤلمه البقّة»[1] و قس عليه الإشفاق والاستعطاف، فإنّ التقليل والتحقير لاينافيهما كما هو واضح لمن كان له ذوق و قريحة في فهم الدقائق والنكت البيانيّة.

الشروط

و يشترط في ما أريد تصغيره أمور أربعة:

الأوّل: أن يكون اسماً فلايصغّر الفعل ولا الحرف ولايعتدّ بتصغير فعل التعجّب كما يجيء في آخر الباب، لأنّه ليس على ظاهره و إنّما المراد الذي وصف بالحسن أعني المتعجّب منه، مثلاً إذا قلت: «ما أحيسن زيداً» فالمراد تصغير «زيد» لكن لو صغّر لم يعلم أنّ تصغيره من أيّ وجه هو، أمن جهة الحسن، أم من جهة غيره؟! فصغّرت «أحسن» لبيان أنّ تصغير «زيد» راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته.

الثاني: أن يكون معرباً، و شذّ تصغير بعض المبنيّات كما يجيء أيضاً في آخر الباب.

الثالث: أن لايكون موضوعاً على صيغة التصغير، و إليه يشير ما حكي أنّه سئل نحويّ: هل لسجدة السهو سجدة سهو؟ فقال: لا، فقيل له: لماذا؟ فقال: لأنّ المصغّر لايصغّر، فلايصغّر «جميل» و «كعيت» لطائرين و «كميت» للفرس، لأنّها موضوعة على صيغة التصغير و ليس بتصغير يدلّ على ذلك جمع الأولين على «جملان» و «كعتان» وزان «فعلان» بكسر الفاء والأخير على «كمت» وزان «فعل» بضمّة فسكون، فلولا أنّ الأولين في تقدير «فعل» كـ «صرد» والأخير في تقدير «أفعل» كـ «أحمر»، لم يجمع كذلك لما تقدّم في أوزان الجموع أنّ

---

١. نهج البلاغة (صبحي صالح): ٥٥٠. و فيها: « تؤلمه البقّة و تقتله الشرقة».

....

«فعلان» يختصّ بجمع «فعل» نحو: «صرد» و «فعل» يختصّ بجمع «أفعل» نحو: «أحمر»، فتأمّل فإنّه دقيق.

و بهذا ينحلّ ما يحكى[1] عن بعضهم أنّه سأل أستاذه عن «كميت» فقال الأستاذ: إنّما صغّر، لأنّه بين السواد والحمرة ليدلّ على ذلک المعنى، فإذا جمعوه ردّوه إلى المكبّر المقدّر، لأنّه ليس للمصغّر جمع على حياله فقالوا في «جميل» و «كعيت»: «جملان» و «كعتان»، فدلّ ذلک على أنّ المكبّر في التقدير «جمل» و «كعت» کـ«صرد»، لأنّ «فعلان» جمعه، و قالوا في «كميت»: «كمت» على وزن «حمر» فدلّ على أنّ مكبّره في التقدير «أكمت» کـ«أحمر»، لأنّ «فعلا» جمعه.

الرابع: أن يكون قابلاً لصيغة التصغير، فلاتصغّر الأسماء المعظمة المحترمة كأسماء الله جلّ جلاله و أنبيائه و أوليائه عليهم الصلاة والسلام و ملائكته المقرّبين، ولا لفظ «كلّ» و جمع الكثرة لمنافاة التصغير لمعناهما، ولا لفظ «بعض»، لأنّه بنفسه يدلّ على التقليل، فلا حاجة إلى تصغيره، ولا أسماء الأزمنة المحدودة کـ«السنة» و «الشهر» و نحوهما، لأنّها بحسب ذاتها غير قابلة للتقليل، ولا الأسماء المحكية، لأنّ تصغيرها مناف لحكايتها المقتضية لعدم التغيير، ولا لفظ «غير» و «سوى»، لعدم تعيين المراد بهما، ولا الأسماء العاملة كما أشير إلى ذلک[2] في باب إعمال اسم الفاعل عند قوله:

و ما سوى المفرد مثله جعل   في الحكم والشروط حيث ماعمل

و ذلک لأنّ تصغيرها يبعّدها عن شبه الفعل الذي عملت لأجله.

ولكن استشكل ذلک بـ«روايداً»، فإنّه من الأسماء العاملة مع أنّه مصغّر فتأمّل.

---

١. انظر: الكتاب لسيبويه: ٣/ ٤٧٧.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ٢١.

(«فعيلاً») بضمة فياء ساكنة (اجعل الثلاثي إذا صغرته نحو: «قذي» في) تصغير («قذى») و هو ما يسقط في العين والشراب. («فعيعل») بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة مع («فعيعيل») بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة اجعل (لما فاق) الثلاثي (كجعل «درهم»: «دريهماً») و جعل «قنديل»: «قنيديل». (و ما به لمنتهى الجمع وصل) من الحذف السابق (به إلى أمثلة التصغير صل) فقل في «سفرجل» و «خدرنق» و «سبطرى» و «مستدع» و «ألندد» و «يلندد» و «حيزبون» و «سرندى»: «سفيرج» و «خديرق» أو «خديرن» و «سبيطر» و «مديع» و«أليد» و«يليد» و «حزيبين» و «سريند» أو «سريد»

أوزان المصغّر

(«فعيلاً» بضمّة ففتحة فياء ساكنة اجعل الثلاثيّ إذا صغّرته نحو: «قذيّ» في تصغير «قذى» و هو ما يسقط في العين والشراب).

(«فعيعل» بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة مع «فعيعيل» بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة) قبل الآخر (اجعل) هذين الوزنين (لما فاق الثلاثيّ)، فالأوّل لما كان على أربعة أحرف (كجعل «درهم»: «دريهماً») والثاني لما كان على خمسة أحرف و ما قبل آخره مدّة (و) ذلک نحو (جعل «قنديل»: «قنيديل»).

(و ما به لمنتهى الجمع وصل من الحذف السابق به إلى أمثلة التصغير صل فقل في «سفرجل» و «خدرنق» و «سبطرى» و «مستدع» و «ألندد» و «يلندد» و «حيزبون» و «سرندى»: «سفيرج») بحذف خامسه وجوباً و إن كان حرفاً أصليّاً (و «خديرق») بحذف النون (أو «خديرن») بحذف القاف مخيّراً، لکنّ الأجود الأخير لما تقدّم هناک (و «سبيطر») بحذف الحرف الزائد من آخره وجوباً (و «مديع») بحذف السين والتاء، إذ ببناء التصغير بقاؤهما مخلّ، (و «أليدّ» و «يليدّ») بحذف النون منهما و بقاء الألف والياء، لکونهما في موضع ما يدلّ على معنى (و «حزيبين») بحذف الياء لا الواو لمزيّة الواو لما تقدّم هناک، (و «سريند») بحذف الألف (أو «سريد») بحذف النون مخيّراً لتکافئهما.

(و جائز تعويض ياء) ساكنة **(قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما)** أي في التصغير والتكسير **(انحذف)** فيقال في «سفرجل» في تكسيره «سفاريج» و«سفيريج». **(و حائد)** أي مائل خارج **(عن القياس كلّ ما خالف في البابين)** أي بابي التكسير والتصغير **(حكماً رسم)** كتكسير «حديث» على «أحاديث» و تصغير «مغرب» على «مغيربان». **(لتلو)** أي للحرف الذي بعد **(ياء التصغير)** إذا كان **(من قبل علم)** أي علامة **(تأنيث)** كتائه **(أو مدّته الفتح انحتم)** ك «فطيمة» و «حبيلى» و «حميراء». **(كذاک)** كالتالي ياء التصغير السابق في وجوب فتحه ما أي الحرف الذي **(مدّة «أفعال»)** أي ألفه **(سبق)** ك «أجيمال»

(و جائز) في التصغير والتكسير (تعويض ياء ساكنة قبل الطرف) إن لم يكن فيه مدّة كذلک، إذ لو كان فيه مدّة كذلک كـ «قنديل» لم يمكن زيادة مدّة أخرى.

و إنّما جاز التعويض (إن كان بعض الاسم فيهما أي في التصغير والتكسير انحذف فيقال في «سفرجل») في تكسيره «سفاريج» و) في تصغيره: («سفيريج») بالتعويض، و إن شئت قلت: «سفارج» و «سفيرج» بلا تعويض كما تقدّم.

(و حائد أي مائل خارج عن القياس كلّ ما خالف في البابين أي بابي التكسير والتصغير حكماً رسم كتكسير «حديث» على «أحاديث») و تكسيره القياسيّ إن كان بمعنى الجديد «حداث» بكسر الحاء و «حدثاء» بضمّ الحاء، و إن كان بمعنى الخبر «حدثان» بكسر الحاء أو ضمّها و «أحدثة» بكسر الدال. (و تصغير «مغرب» على «مغيربان») بزيادة ألف و نون و قياسه «مغيرب» بلا زيادة.

(لتلو أي للحرف الذي بعد ياء التصغير إذا كان) ذلک الحرف (من قبل علم أي علامة تأنيث كتائه أو مدّته)، سواء كانت مقصورة أو ممدودة (الفتح انحتم) و إن كان مقتضى وقوعه بعد ياء التصغير كسره، أمّا فتح ما قبل التاء فللخفّة، و أمّا ما قبل مدّة التأنيث فلبقائهما على حالهما (كـ «فطيمة» و «حبيلى» و «حميراء» كذاک) أي (كالتالي ياء التصغير السابق في وجوب فتحه ما أي الحرف الذي مدّة) جمع على وزن («أفعال» أي ألفه سبق كـ «أجيمال») و ذلک للمحافظة على وزن الجمع.

(أو) الذي سبق (مدّ «سكران» و ما به التحق) من «عثمان» و نحوه «ک «سكيران» و «عثيمان». (و ألف التأنيث حيث مدّ و تاؤه منفصلين عدّا) فلايحذفان للتصغير و إن حذفا للتكسير كقولک في «قرفصاء» و «سفرجلة»: «قريفصاء» و «سفيرجة». (كذا) الياء (المزيد آخراً للنسب) عد منفصلاً، فلايحذف كقولک في «عبقريّ» «عبيقريّ». (و) كذا (عجز المضاف) كقولک في «امرئ القيس»: «أميرئ القيس»، (و) كذا عجز (المركّب) تركيب مزج كقولک في «بعلبک»: ....

(أو) الحرف (الذي سبق مدّ «سكران» و ما به) أي بـ «سكران» (التحق من «عثمان» و نحوه) ممّا كان ألفه رابعة («کـ «سكيران» و «عثيمان») والفتح فيه لمشابهة الألف، والنون بألفي التأنيث بدليل منع الصرف و إذا لم تكونا مشبهتين بالألفين نحو: «سرحان» أو تكونا مشبهتين لكنّهما خامستان کـ «زعفران»، لم يجب الفتح للتلو، و كذلک إذا لم يكن وزن «أفعال» جمعاً نحو: «برمة أعشار» بمعنى القدر المنكسرة قطعاً و نحو: «رمح أقصاد» أي منكسر.

(و ألف التأنيث حيث مدّ) أي كان ممدوداً (و تاؤه) أي تاء التأنيث و إن كان المراد منها الوحدة أو غيرها من المعاني المتقدّمة في باب التأنيث (منفصلين عدّا، فلايحذفان للتصغير و إن حذفا للتكسير)، إذ بقاؤهما غير مخلّ بالبناء هنا و كان مخلاً هناک (كقولک في «قرفصاء» و «سفرجلة») بتاء التأنيث للوحدة: («قريفصاء» و «سفيرجة»).

(كذا الياء) المشدّد (المزيد آخراً للنسب عد منفصلاً، فلايحذف كقولک في «عبقريّ») منسوب إلى موضع بالبادية ينسب إلى طائفة من الجنّ، ثمّ نسب إليه كلّ عمل جليل دقيق الصنعة، و قد يستعمل بمعنى السيّد الذي ليس فوقه أحد، و بمعنى كلّ من يتعجّب من كماله و قوّته و حذقه و تصغيره[1] («عبيقريّ»).

(و كذا عجز المضاف) عدّ منفصلاً، فلايحذف لما تقدّم (كقولک في «امرئ القيس»: «أميرئ القيس»، و كذا عجز المركّب تركيب مزج) عدّ منفصلاً فلايحذف لما تقدّم (كقولک في «بعلبک»

١. لسان العرب: ٤/ ٥٣٤ ـ ٥٣٦.

«بعيلبک». (و هكذا زيادتا «فعلان») و هما الألف والنون عدا منفصلين، فلا يحذفان إذا كانا (من بعد أربع ک «زعفران») فيقال فيه: «زعيفران». (و قدّر) أيضاً (انفصال ما دلّ على تثنية أو جمع تصحيح جلا) بالجيم، أي دل عليه من العلامة فلاتحذفه كقولك في «جداران» و «ظريفون» و «ظريفات» أعلاماً «جديران» و «ظريفون» و «ظريفات». (و ألف التأنيث ذوالقصر متى زاد على أربعة) و لم يسبقه مدّة (لن يثبت) بل يحذف كقولك في «قرقرى» و «لغيزى» «قريقر» و «لغيغز».

«بعيلبک» و هكذا زيادتا «فعلان» و هما الألف والنون عدا منفصلين، فلا يحذفان) لكن لا مطلقاً بل (إذا كانا من بعد) ثلاث كما تقدّم، أو (أربع كـ «زعفران» فيقال فيه: «زعيفران»، و قدّر أيضاً انفصال ما دلّ على تثنية أو جمع تصحيح جلا بالجيم، أي دلّ عليه من العلامة فلاتحذفه) أي ما دلّ (كقولك في «جداران» و «ظريفون» و «ظريفات») حال كونه (أعلاماً) لأشخاص معيّنين: («جديران» و «ظريفون» و «ظريفات»). و علّل بعضهم جميع هذه المواضع الثمانية بأنّه إنّما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة و ما ذكر بعدها، لأنّها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرّداً عنها[1].

(و ألف التأنيث ذوالقصر متى زاد على أربعة) أحرف (ولم يسبقه مدّة لن يثبت بل يحذف)، سواء كان خامساً، أو كان سادساً (كقولك في «قرقرى») اسم موضع، (و) في («لغّيزى») بضمّ اللام و تشديد الغين: («قريقر») بحذف الألف من آخره، إذ بقاؤه يخلّ ببناء التصغير (و «لغيغز») بفكّ إدغام الغين و إدخال ياء التصغير بين الغينين و يحذف الألف من آخره، لما تقدّم. و إن شئت قلت: «لغيغزة» بالتاء عوضاً عن الألف جوازاً كما يأتي ذلک، و ما في بعض النسخ من كتابة «لغّيز» بضمّ اللام و تشديد الغين و سكون الياء الظاهر أنّه اشتباه لم يطّلع عليه المحشّي فظنّه صحيحاً فلاتغفل و إذا كان الألف رابعاً لايحذف كما تقدّم.

تنبيه: في هذا المثال إشكال من وجهين:

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٥٦٨.

(و عند تصغير) ما فيه ألف مقصورة قبلها مدّة نحو: («حبارى» خيّر بين) حذف المدّة فيقال: («الحبيرى» فادر) ذلك (و) بين حذف ألف التأنيث فيقال: («الحبيّر»). (واردد لأصل) حرفاً (ثانياً) إذا كان (ليناً قلب) عن لين (ف «قيمة») بالياء (صيّر) إذا صغّرتها («قويمة») بالواو ردّ إلى الأصل (تصب).

الأوّل: أنّه صيغة التصغير و قد تقدّم منّا في أوّل الباب أنّ ما كان على صيغة التصغير لايصغّر.

والثاني: حذف الياء التي قبل الزاي ولا مقتضى لحذفه، إذ بقاؤه لايخلّ بالوزن، لأنّ وزنه حينئذ «فعيعيل» كـ «قنيديل» فتأمّل جيّداً.

(و عند تصغير ما فيه ألف مقصورة قبلها مدّة نحو: «حبارى») و هي طائر أكبر من الدجاج الأهليّ على شكل الإوزة برأسه و بطنه غبرة ولون ظهره و جناحيه كلون السماء، له عنق طويل يضرب به المثل في البلاهة، فيقال: «أبله من الحبارى»، قيل له ذلك، لأنّه إذا غير عشه نسيه و حضن بيض غيره[1] (خيّر) الحاذف (بين حذف المّدة) التي قبل الألف المقصورة، (فيقال: «الحبيرى») بإبقاء الألف المقصورة (فادر ذلك و بين حذف ألف التأنيث) المقصورة (فيقال: «الحبيّر») بياء مشّددة، إذ بعد حذف الألف المقصورة تنقلب المدّة ياء، لوقوعها في موضع يجب تحريكها بالكسر أعني بعد ياء التصغير، فاجتمعت ياءان فأدغمت ياء التصغير فيها. و يجوز تعويض تاء التأنيث عن ألفه كما يأتي فيقال «حبيرة».

(واردد لأصل حرفاً ثانياً إذا كان) الحرف الثاني (ليناً قلب عن لين) أصليّ (فـ «قيمة» بالياء) المنقلبة عن الواو (صيّر إذا صغّرتها) أي إذا أردت تصغيرها («قويمة» بالواو) لزوال مقتضي قلب الواو ياء، إذ المقتضي لقلبها ياء هو سكونها بعد الكسر، و كلاهما يزول بالتصغير، لأنّ الكسرة تبدل بالضمّة والسكون بالفتحة، و لأجل ذلك (ردّ) الياء (إلى الأصل)، فإن فعلت ذلك (تصب) بغيتك من القاعدة الصرفيّة التي تجري في المقام.

---

١. انظر: لسان العرب: ٤/ ١٦٠.

(و شذّ في) تصغير («عيد» «عييد») إذا كان الأصل «عويداً» لأنّه من «العود» و خرج بقيد اللين ثاني «متّعد» و بالقلب عنه ثاني «أيمّة» ....

(و شذّ) أي خرج عن القاعدة الصرفيّة قولهم (في تصغير «عيد») بمعنى أحد الأيام المخصوصة، كيوم الفطر أو الأضحى: («عييد») من دون ردّ الياء إلى الأصل (إذا كان) مقتضى القاعدة و (الأصل) أن يكون مصغّره («عويداً») بالواو، (لأنّه من «العود») بفتح العين بمعنى الرجوع، سمّي بذلک، لأنّه يرجع كلّ سنة. و إنّما قالوا في تصغيره: «عييد» من دون ردّ الياء إلى أصله مع ذهاب مقتضى قلب الواو ياء، لقولهم في تكسيره: «أعياد» من دون ردّ، فرقاً بينه و بين «أعواد» جمع «عود» بمعنى الخشب، والتصغير والتكسير يرتضعان من ثدي واحد، من حيث أنّهما يردّان الأشياء في الأغلب إلى أصولها أو من حيث إنّهم أرادوا من كلّ واحد منهما معنى زائداً، أعني الكثرة والتعدّد في التكسير، والقلّة والتحقير و نحوهما في التصغير، و لأجل ذلک غيّروا الصيغة في كلّ منهما.

ولو قيل في المقام: إنّما قالوا: «عييد» في تصغير «عيد» فرقاً بينه و بين «عويد» تصغير «عود» لاتّجه، لكن فائدة التعليل على وجه الأوّل أشمل، لأنّه يفهم منه حكم الجمع أيضاً.

(و خرج بقيد) الثاني بكونه حرف (اللين ثاني «متّعد») على وزن «مكتسب»، فإنّه غير لين، لأنّه تاء مثناة من فوق مبدّلة عن واو، إذ أصله «موتعد»، لأنّه من «وعد، يعد» أبدلت الواو تاء ثمّ أدغمت في تاء الافتعال، لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره: «متيعد» بحذف تاء الافتعال لا «مويعد»، لالتباسه بباب الإفعال.

(و) خرج (بالقلب عنه) أي بقيد اللين بأن قلب عن لين (ثاني «أيمّة») أعني الياء، فإنّه غير منقلب عن لين، لأنّه منقلب عن همزة، إذ أصله «أءممة» بهمزتين مفتوحة فساكنة و ميمين مكسورة، فمفتوحة نقلت حركة الميم الأولى و هي الكسرة إلى الهمزة الثانية ليتمكّن من إدغام الميم الأولى في الثانية، فأبدلت الهمزة الثانية ياء لما يأتي في باب الإبدال، من أنّ الهمزة المكسورة بعد همزة مفتوحة تنقلب ياء.

و ما يأتي في البيت بعده. (و حتم للجمع) المكسّر المفتوح الأوّل (من ذا) الردّ (ما لتصغير علم) فيقال في تكسير «ميزان»: «موازين» بقلب الياء واواً و في تكسير «عيد»: «أعياد» بإثباتها شذوذاً و لا ردّ فيما لا يتغيّر فيه الأوّل ك «قيم» في «قيمة». (و الألف الثاني المزيد يجعل) بالقلب (واواً) ك «هويبيل» في «هابيل» (كذا) يقلب واواً (ما الأصل فيه يجهل) ك «عويج» في «عاج». (و كمّل المنقوص) أي المحذوف بعضه ....

(و) خرج أيضاً بالقلب عنه (ما يأتي في البيت بعده) و هو قوله: «والألف الثاني» إلخ.

(و حتم للجمع المكسّر المفتوح الأوّل من ذا الردّ) إلى الأصل (ما لتصغير علم)، إذ هما كما تقدّم يرتضعان من ثدي واحد (فيقال في تكسير «ميزان»: «موازين» بقلب الياء واواً) كما يقال في تصغيره: «مويزين»، إذ هي أصلها (و) يقال (في تكسير «عيد»: «أعياد» بإثباتها شذوذاً) كما يقال في تصغيره: «عييد» بإثبات الياء، و قد تقدّم الوجه في ذلک (ولا ردّ فيما لايتغيّر فيه الأوّل) في جمعه (كـ «قيم») بكسر القاف (في) تكسير («قيمة») بكسرها أيضاً، لعدم زوال مقتضي القلب في التكسير.

(والألف الثاني المزيد يجعل بالقلب واواً كـ «هوييل» في) تصغير («هابيل») و (كذا يقلب الألف (واواً) إذا (ما الأصل فيه) أي في الألف (يجهل) بأن لم يكن للكلمة تصاريف يعرف بها أصله («كـ «عويج» في) تصغير («عاج») بمعنى أنياب الفيل.

و وجه هذا القلب بأنّهم لمّا اضطرّوا إلى تحريک الألف لبناء التصغير ولم يكن لها أصل يرد إليه وجب قلبها حرف لين، و كانت الواو أقعد أي أنسب لانضمام ما قبلها.

تنبيه: المراد بالمدّة حيث يطلق أحد حروف اللين إذا كان ساكناً و حركة ما قبله من جنسه، فالألف أبداً مدّة ضرورة انفتاح ما قبلها، بخلاف الواو والياء.

(و كمّل المنقوص أي المحذوف بعضه) لا المنقوص اصطلاحاً أي ما كان آخره حرف علّة، كما تقدّم[1] في أوائل الكتاب في أواخر مواضع الإعراب بالنيابة في قوله:

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٧.

(في التصغير) بردّ ما حذف منه (ما) دام (لم يحو غير التاء ثالثاً ك «ما») علماً فقل فيها «مويّ» و ك «شفة» فقل فيها: «شفيهة» بخلاف ما إذا حوى ثلاثة غير التاء فلا تكمّل ك «جويه» في «جاه». (و من بترخيم يصغّر) ....

و الثاني منقوص و نصبه ظهر   و رفعه ينوى كذا أيضاً يجر

(في التصغير بردّ ما حذف منه ما دام لم يحو غير التاء) حرفاً (ثالثاً كـ «ما») الحرفيّة إذا صار (علماً)، فتزيد في آخره ألفاً فيجتمع فيه ألفان، فتبدل الألف الثاني همزة كما تفعل ذلك في «حمراء»، ثمّ تبدل الألف الأولى واواً لما تقدّم آنفاً في «هابيل» و «عاج»، والهمزة المنقلبة عن الألف الثانية ياء، لوقوعها بعد ياء التصغير ثمّ تدغم ياء التصغير فيها (فقل فيها) حينئذ: («مويّ») بتشديد الياء. ولكن في كون «ما» الحرفيّة بل الاسميّة ممّا نحن فيه أعني ما حذف بعضه تأمّل يظهر وجهه بالتأمل.

(و كـ «شفة») قد تقدّم في أوائل الكتاب في بيان مواضع النيابة أنّ اصله «شفه»، حذفت لامها أعني الهاء و عوض عنها تاء التأنيث (فقل فيها: «شفيهة») بردّ اللام.

(بخلاف ما إذا حوى ثلاثة) أحرف (غير التاء فلاتكمّل) حينئذ بردّ ما حذف منه (كـ «جويه» في «جاه») مخفّف «تجاه»، قال في المصباح: "تجاه الشيء وزان «غراب» ما يواجهه، و أصله «وجاه»، لكن قلبت الواو تاء جوازاً، و يجوز استعمال الأصل، فيقال: «وجاه»، و لكنّه قليل"[1] انتهى.

تصغير الترخيم

(و من بترخيم يصغّر) و حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجرّداً، فيعطى ما يليق به من الوزن أعني «فعيلاً» إن كان ثلاثيّاً، و «فعيعلاً» إن كان رباعيّاً.

---

١. المصباح المنير: ٦٤٩.

(اكتفى بالأصل) و حذف الزائد، لأنّه حقيقته. و ألحق به تاء التأنيث إذا كان مؤنّثاً ثلاثيّاً (ك «العطيف» يعني «المعطف») و ك «حميد» في «حامد» و «حمدان» و «حماد» و «محمود» و «أحمد» و «سويدة» في «سوداء» و «قريطس» في «قرطاس». فرع: حكى سيبويه في تصغير «إبراهيم» و «إسماعيل»، «بريها» و «سميعا» بحذف الهمزة منهما والألف والياء، و حذف ميم «إبراهيم» و لام «إسماعيل»، قال في شرح الكافية: ولايقاس عليهما

سمّي هذا القسم من التصغير بـ «الترخيم»، لما فيه من الحذف المفضي إلى الضعف يقال: «صوت رخيم» إذا لم يكن قويّاً و هذا التصغير من الشذوذ بمكان، لحصول الالتباس و ضعف القرينة، و إلى ذلک أشار بقوله: (اكتفى بالأصل) أي الحروف الأصليّة (و حذف الزائد، لأنّه حقيقته).

(و ألحق به تاء التأنيث إذا كان مؤنّثاً ثلاثيّاً كـ «العطيف» يعني) في تصغير («المعطف») بحذف الميم الزائد من أوّله و هو بفتح الميم و كسر الطاء الرداء والعنق و بعكسه «السيف»، (و كـ «حميد» في «حامد») بحذف الألف، (و) في («حمدان») بحذف الألف والنون (و «حماد») بحذف إحدى الميمين و الألف، (و «محمود») بحذف أولى الميمين (و «أحمد») بحذف الألف فتصغير الجميع «حميد». ولايبالى بالالتباس ثقة بالقرائن و يا لها من نظائر.

(و «سويدة») بتاء التأنيث (في) تصغير («سوداء»)، لكونه مؤنّثاً ثلاثيّاً (و «قريطس») على وزن «فعيعل» (في) تصغير («قرطاس») و هو رباعيّ.

(فرع: حكى سيبويه[1] في تصغير «إبراهيم» و «إسماعيل»: «بريها» و «سميعا» بحذف الهمزة منهما والألف والياء، و حذف ميم «إبراهيم» و لام «إسماعيل»، قال في شرح الكافية[2]: ولايقاس عليهما) غيرهما من الأسماء الأعجميّة.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٢٧.

....

قال الشارح في المزهر: "فائدة، سئل بعض العلماء عمّا عرّبته العرب من اللغات واستعملته في كلامها، هل يعطى حكم كلامها فيشتقّ و يشتقّ منه؟ فأجاب بما نصّه: ما عرّبته العرب من اللغات من فارسيّ و روميّ و حبشيّ و غيره، و أدخلته في كلامها ضربان:

أحدهما: أسماء الأجناس، كـ «الفرند» و «الإبريسم» و «اللجام» و «الموزج» و «المهرق» و «الزردق» و «الآجر» و «الباذق» و «الفيروز» و «القسطاس» و «الإستبرق».

والثاني: ما كان في تلك اللغات علماً فأجروه على علميّته كما كان لكنّهم غيّروا لفظه و قرّبوه من ألفاظهم، و ربما ألحقوه بأمثلتهم و ربما لم يلحقوا، و يشاركه الضرب الأوّل في هذا الحكم إلّا في العلميّة إلّا أن ينقل كما نقل العربيّ، و هذا الثاني هو المعتدّ بعجمته في منع الصرف، بخلاف الأوّل و ذلک کـ «إبراهيم» و «إسماعيل» و «إسحاق» و «يعقوب»، و جميع الأنبياء عليهم السلام إلّا ما استثني منها من العربيّ کـ «هود» و «صالح» و «محمد» صلى الله عليه وآله، و غير الأنبياء کـ «ببر» و «زوتكين» و «رستم» و «هزار مرد»، و كأسماء البلدان التي هي غير عربيّة، كـ «إصطخر» و «مرو» و «بلخ» و «سمرقند» و «خراسان» و «كرمان». فما كان من الضرب الأوّل فأشرف أحواله أن يجري عليه حكم العربيّ، فلا يتجاوز به حكمه"[1] انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

ثمّ قال في موضع آخر: "و قال ثعلب في أماليه: الأسماء الأعجميّة کـ «إبراهيم» تعرف العرب لها تثنية ولا جمعاً، فأمّا التثنية فتجيء على القياس مثل «إبراهيمان» و «إسماعيلان»، فإذا جمعوا حذفوا فردّوها إلى أصل كلامهم، فقالوا: «أباره» و «أسامع» و صغّروا الواحد على هذا «بريه» و «سميع»، فردّوها إلى أصحّ كلامهم"[2] انتهى.

---

١. المزهر: ١/ ٢٢٨ـ ٢٢٩.

٢. المصدر السابق: ١/ ٢٣٤.

(واختم بتاء التأنيث ما صغّرت من مؤنّث) معنى (عار) عنها لفظاً (ثلاثيّ ك «سنّ») فقل فيها «سنينة» و «يد» فقل فيها: «يديّه» (ما) دام (لم يكن بالتاء يرى ذا لبس) فإن كان (ك «شجر» و «بقر» و «خمس») التي من ألفاظ عدد المؤنّث فلا تلحقه، إذ يلتبس الأوّلان بالمفرد و الثالث بعدد المذكّر.

و قال نجم الأئمّة[1]: "و ما قال بعض العرب في تصغير «إبراهيم» و «إسماعيل» أعني «بريه» و «سميع»، فإمّا أن يكون جعل الميم واللام زائدتين و إن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربيّة في مثل موضعهما كما يجيء في باب ذي الزيادة، لكنّهم جعلوا حكم العجميّة غير حكم العربية، أو يكون حذف الحرف الأصليّ شاذّاً، لأنّ تصغير الترخيم شاذّ في كلامهم، فشبهوا الميم واللام الأصليّين لكونهما من حروف «اليوم تنساه» بحرف الزيادة و حذفوهما حذفاً شاذّاً لاتباع الشذوذ، فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في «إصطبل»، فيكون تصغيرهما على «بريهيم» و «سميعيل» بحذف الهمزة و هما المشهوران شاذّاً أيضاً، والقياس ما قال المبرّد أي «أبيره» و «أسيمع» و قد مرّ و تصغير الترخيم شاذّ"[2] انتهى.

والغرض من التطويل بيان ما قيل في المقام من الأقوال، لئلّا تقتصر على ما حكي في الكتاب والله الموفق والهادي إلى الصواب.

(واختم بتاء التأنيث ما صغّرت من مؤنّث معنى عار عنها) أي عن التاء (لفظاً ثلاثيّ) لا رباعيّ (كـ «سنّ») بتشديد النون ما في الفم و هي مؤنّثة و كذلك إذا كان بمعنى العمر (فقل فيها) إذا صغّرتها: («سنينة» و) نحو: («يد» فقل فيها: «يديّه») بياء مشدّدة و وجوب الختم بالتاء ثابت (مادام لم يكن بالتاء يرى ذا لبس، فإن كان) يرى بالتاء ذا لبس (كـ «شجر» و «بقر»)، بناء على القول بأنّهما مؤنّثان، (و) نحو: («خمس» التي من ألفاظ عدد المؤنّث فلا تلحقه، إذ يلتبس الأوّلان بالمفرد) منهما، إذ مفردهما بالتاء (و) يلتبس (الثالث بعدد المذكّر) المصغّر.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ: ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(و شذّ ترک) التاء (دون لبس) كقولهم في «قوس»: «قويس» (و ندر الحاق تاء فيما ثلاثيّاً كثر) بفتح الثاء المثلّثة أي زاد عليه كقولهم في «وراء» و «قدّام» «وريّئة» و «قديديمة».

(و شذّ ترک التاء) في مصغّر الثلاثيّ المؤنّث، (دون لبس كقولهم في) تصغير («قوس»: «قويس») بترک التاء. قال في المصباح: "«القوس» قيل: يذكّر و يؤنّث، و إذا صغّرت على التأنيث قيل: «قويسة»، {إلى أن قال:} و قال ابن الأنباريّ: القوس أنثى و تصغيرها «قويس»، و ربما قيل: «قويسة»"[1] انتهى.

تنبيه: المراد بالشاذّ عندهم في أمثال المقام ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلّة وجوده و كثرته. والمراد بالنادر ما قلّ وجوده، و إن لم يكن بخلاف القياس. والمراد بالضعيف ما يكون في ثبوته كلام، فاضبط ذلک حتّى تعرف النكتة في قوله:

(و ندر إلحاق تاء) التأنيث (فيما ثلاثيّاً كثر بفتح الثاء المثلّثة أي زاد عليه) أي على الثلاثيّ (كقولهم في «وراء») للجهة المخصوصة و قد تستعمل بمعنى القدام و بمعنى «سوى»، و منه قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ابْتَغى وَراءَ ذلِكَ﴾[2] و بمعنى السبط أو ولد الولد أو ولد البنت[3]، (و «قدّام») بضمّة فتشديد لمقابلها، و من يتقدّم الناس بالشرف والسيّد والملک بكسر اللام: («وريّئة») بضمّ الواو و فتح الراء و تشديد الياء و كسر الياء الثانية، (و «قديديمة») بضمّة ففتحة فكسرة و سكون ففتحة و تاء.

و وجه إلحاق التاء بهما أنّ الظروف كلّها تذكّر غيرهما، فلو لم تظهر التاء فيهما لظنّ أنّهما أيضاً مذكّران، إذ لايعلم تأنيثهما بالإخبار عنهما، لأنّهما ملازمان للظرفيّة، ولا بوصفهما ولا بإعادة الضمير إليهما بل بالتصغير فقط، و لأنّ «الوراء» كما ذكرنا بمعنى السبط، و «القدّام» بمعنى الشريف والسيّد والمالک فتصغيرهما بدون التاء يوهم أنّ كلّ واحد منهما بمعنى إحدى المذكورات، فألحقت التاء دفعاً لهذا التوهّم.

---

١. المصباح المنير: ٥١٩.
٢. المؤمنون: ٧.
٣. لسان العرب: ١/ ١٩٣.

(و صغّروا) من المبنيّات (شذوذاً «الذي») و («التي») و تثنيتهما و جمعهما كما في شرح الكافية (و «ذا» مع الفروع منها «تا» و «تي») و تثنيتهما و جمعهما و خالفوا بها تصغير المعرب في إبقاء أوّلها على حركته الأصليّة والتعويض في المفرد من ضمّه ألفاً مزيدة في آخرها فقالوا «اللذيا» و «اللتيا» ....

تصغير المبنيّات

و قد تقدّم[1] في أوّل الباب أنّ من شرط المصغّر أن يكون معرباً (و) لكن (صغّروا من المبنيّات شذوذاً «الذي» و «التي» و تثنيتهما و جمعهما كما في شرح الكافية[2] و) هكذا أسماء الإشارة أعني («ذا» مع الفروع) التي (منها «تا» و «تي» و تثنيتهما و جمعهما)، لأنّه و إن كان حقّ الموصولات و أسماء الإشارة أن لايصغّر كبقيّة المبنيّات، و لكنّه لمّا تصرّف هذان القسمان تصرّف الأسماء المتمكّنة فوصف بهما و وصف اسم الإشارة و ثنّيا و جمعا جاز تصغيرهما دون غيرهما من الموصولات كـ «من» و «ما» و بقيّة المبنيّات، لأنّ التصغير كما تقدّم كالصفة و غالب المبنيّات لاتوصف لشبهها بالحرف والحرف لايوصف.

(و خالفوا بها) أي بسبب تصغير هذه المذكورات (تصغير المعرب في إبقاء أوّلها على حركته الأصليّة) فتحة كانت أو ضمّة، فلايضمّ للتصغير كالمعربات للإشعار من أوّل الأمر بأنّها مبنيّة، (والتعويض في المفرد من ضمّه ألفاً مزيدة في آخرها)، و في أنّه قد تقع ياء التصغير فيها ثانية كما يأتي.

(فقالوا) في تصغير «الذي» و «التي»: («اللذيّا» و «اللتيّا») بإدغام ياء التصغير في ياء آخر الكلمة و فتح الياء الثانية لزيادة الألف و فتحوا ما قبل ياء التصغير، ليكون على نحو «ذا» لاطّراد باب المبهمات.

---

١. الصفحة: ٢١٣.

٢. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٢٤.

و «اللذيّون» و «اللويّون» ....

و قالوا في التثنية: «اللذيان» و «اللتيان» بفتحتين ثمّ التشديد رفعاً و «اللذيين» و «اللتيين» جراً و نصباً.

(و) قالوا: («اللذيّون») في جمع المذكّر بفتح الذال لما ذكر آنفاً و ضمّ الياء و تشديدها رفعاً و «اللذيّين» بكسر الياء جرّاً و نصباً.

و بعضهم يفتح الياء في الأحوال الثلاثة فيكون الفرق عنده بين المثنّى والجمع في حالتي الجرّ والنصب بكسر النون و فتحها و حذف الألف المزيدة في آخر المفرد في التثنية والجمع اعتباطاً للتخفيف، أو حذفت لالتقاء الساكنين. و قال بعضهم في «اللذيّون»: إنّهم زادوا في جمع المذكّر أعني «الذين» قبل الياء ياء و قبل النون ألفاً، فصار «اللذيان» كالتثنية ثمّ أبدلوا فتحة الياء ضمّة والألف واواً لئلّا يلتبس بالتثنية[1]، (و) قالوا أيضاً في تصغير جمع المذكّر: («اللويّون»).

قال نجم الأئمّة[2]: "و جمع «الذي» من غير لفظه الأولى[3] بوزن «العلي» و «اللائين» رفعاً نصباً و جرّاً، و يحذف النون فيقال: «اللائي» بهمزة بعدها ياء ساكنة كـ «القاضي»، و هو قليل في المذكّر، و منه قراءة الأخفش: «**واللائي[4] يؤلون من نسائهم**» و يقال: «اللاء» بحذف الياء، و قد جاء «اللاؤون» رفعاً و «اللائين» نصباً و جرّاً"[5] انتهى، و إلى بعض ذلك أشير[6] في باب الموصولات في قوله:

بـ «اللات» و «اللاء» التي قد جمعا   و «اللّاء» كـ «الذين» نزراً وقعا

فظهر من ذلك أنّ «اللويّون» تصغير «اللائين» جمع المذكّر.

---

١. أنظر الأقوال في شرح التصريح: ٢/ ٥٨٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٣. في المصدر الألى.

٤. في المصدر للائي.

٥. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٢٠.

٦. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٠٤.

و «اللويتا» و «اللتيّات» و «ذيّا» و «تيّا» و «ذيّان» و «تيّان» و منع ابن هشام تصغير «تي» استغناء بـ «تا» و «اللاء» و «اللائي» استغناء بـ «اللتيات»، واتفقوا على منع تصغير «ذي» للالتباس.

(و) قالوا في جمع المؤنّث: («اللويتا» و «اللتيّات») الأوّل تصغير «اللات» نفسه أو «اللاتي»، والثاني تصغير «التي» ثمّ جمع بالألف والتاء.

واعلم أنّ كلامهم في تصغير الموصولات سيّما في جمع المؤنّث غير نقيّ، بل كلامهم مختلّ غاية الاختلال ما تعرّضت لنقل الأقوال و ما فيه من القيل والقال، والسبب في ذلك عدم فراغ البال من حوادث الدهر الموجبة لتشتّت الفكر و تشويش البال والمشتكى إلى الله تعالى العالم بالحال، إنّه القادر والكريم المفضال.

(و) قالوا في تصغير «ذا» و «تا»: («ذيّا» و «تيّا») بزيادة ياء للتصغير قبل آخرهما و ألف عوضاً عن الضمّة في الصدر، فاجتمع ألفان انقلبت الألف الأصليّة ياء فأدغمت ياء التصغير فيها، و وجب فتحها للألف بعدها (و) قالوا في تصغير «ذان» و «تان»: («ذيّان» و «تيّان»)، و قالوا في تصغير «أولاء» مدّاً: «أولياء»، و في «أولى» قصراً: «أوليا» بإبقاء أوّلهما على الضمّ في حال التكبير و زيادة ياء التصغير بعد اللام و قلب ألفهما ياء، ثمّ إدغام ياء التصغير فيها و زيادة ألف في آخرهما.

(و منع ابن هشام[1] تصغير «تي» استغناء بـ «تا») أي بتصغير «تا»، (و) منع تصغير («اللاء» و «اللائي» استغناء بـ «اللتيّات»، واتفقوا على منع تصغير «ذي») للمفرد المؤنّث (للالتباس) بتصغير «ذا» للمفرد المذكّر.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

خاتمة: يصغّر أيضاً من غير المتمكّن شذوذاً «أفعل» في التعجّب نحو: «ما أحيسنه» والمركّب تركيب مزج كما سبق.

خاتمة

(خاتمة: يصغّر أيضاً من غير المتمكّن شذوذاً «أفعل» في التعجّب نحو: «ما أحيسنه»)، و قد سبق بيانه في أوائل الباب (والمركّب تركيب مزج) نحو: «بعيلبك» (كما سبق) في أواسط الباب.

(هذا باب النسب)

التعريف و التبيين

و هو أن تلحق آخر الاسم ياء مشدّدة ليدلّ إلحاق تلك الياء على نسبة الشخص الذي يوصف به إلى المجرّد عنها، أباً كان كـ «هاشميّ»، أو أمّاً كـ «فاطميّ»، و بلداً كـ «غزنويّ»، أو مذهباً و إماماً كـ «جعفريّ» و «حنفيّ» و غير ذلك ممّا يراد من الإلحاق المعنى المذكور.

و خرج بقولنا: «ليدلّ» إلخ ما لحقت آخره ياء مشدّدة للوحدة كـ «روميّ» و «روم» وما لحقت آخره ياء مشدّدة للمبالغة كـ «أحمريّ» لشديد الحمرة و «دواريّ» لكثير الدوران، و ما لحقته لا لمعنى كـ «برديّ» لنبات يعمل منه الحصر على لفظ المنسوب إلى «البرد» و «كرسيّ»، فلايقال لهذه الأسماء: إنّها منسوبة ولا ليائها: إنّها ياء النسبة، فالياء فيها كالتاء في «تمرة» و «علامة» و «عرفة».

واعلم أنّ هذا حدّ النسبة بحسب الأغلب، و قد يزاد عوضاً عن أحد اليائين ألف كـ «يماني» بتخفيف الياء في النسبة إلى «يمن»، و قد ينسب على غير هذا الوجه نحو: «لابن» و «التمّار» في المنسوب إلى «اللبن» و «التمر» كما يجيء في آخر الباب.

واعلم أيضاً أنّ الاسم الملحق به ياء النسبة يدلّ على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة، و هي النسبة إلى المجرّد عنها فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل و اسم المفعول والصفة المشبهة، فإنّ كلاً منها تدلّ على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة، فيحتاج إلى ما يخصّص تلك الذات، و المخصّص إمّا هو أو متعلّقه نحو: «مررت برجل تميميّ و رجل بصريّ غلامه» فترفع المخصّص أو ضميره على الفاعليّة مثل سائر الصفات المذكورة، ولا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى اللازم أي «منتسب» أو «منسوب»، و لعدم مشابهته للفعل لفظاً لايعمل إلّا

(ياء) مشدّدة (كياء «الكرسيّ» زادوا) في آخر الاسم (للنسب و كلّ ما تليه كسره وجب) كقولهم في النسب إلى «أحمد»: «أحمديّ». (و مثله) أي مثل ياء النسب إمّا في التشديد، أو في كونها للنسب (ممّا حواه احذف) إذا كان قبله ثلاثة أحرف فقل في النسب إلى «كرسيّ» و «شافعيّ»: «كرسيّ» و «شافعيّ».

في مخصّص تلك الذات المبهمة المدلول عليها، إمّا ظاهراً كما في «رجل بصريّ غلامه» أو مضمراً كما في «رجل تميميّ».

ثمّ اعلم أنّ الاسم المنسوب إليه كـ «البصرة» و «تميم» و نحوهما يلزمه بسبب ياء النسبة تغييرات بعضها عامّ في جميع الأسماء، و بعضها مختصّ ببعضها فالعامّ كسر ما قبل الياء والمختصّ إمّا حذف أو قلب أو ردّ محذوف أو إبدال حركة بأخرى أو زيادة حرف أو حركة أو نقل بناء إلى أخرى أو حذف كلمة برأسها، و هذا حديث إجماليّ عقد الباب لتفصيله و بيان ما هو القياسيّ من التغييرات و ما هو شاذّ منها.

(ياء مشدّدة كياء «الكرسيّ») في التشديد (زادوا في آخر الاسم للنسب و كلّ ما تليه) الياء (كسره وجب) و هذا حكم عامّ في جميع الأسماء (كقولهم في النسب إلى «أحمد»: «أحمديّ») فكسر الدال وجوباً مع أنّه كان غير منصرف قبل لحوق الياء، ولايدخله الكسر.

(و) أمّا الأحكام الخاصّة فتفصيله يذكر في مسائل:

النسبة إلى ما كان قبله ثلاثة أحرف

منها: أنّ (مثله أي مثل ياء النسب إمّا في التشديد، أو في كونها للنسب ممّا حواه احذف)، لكن لا مطلقاً بل (إذا كان قبله ثلاثة أحرف فقل في النسب إلى «كرسيّ») الذي ياؤه مشدّدة لغير النسب، (و) في النسب إلى («شافعيّ»[1]) إمام المذهب الذي ياؤه للنسب إلى «شافع»: («كرسيّ» و «شافعيّ») بحذف يائهما و إتيان ياء للنسبة.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٢٧٤.

ولم أر من تعرّض لجواز «شفعويّ» قياساً على «موسويّ» و إن كان بعض الفقهاء استعمله و هو حسن للبس، فإن كان قبله حرفان كـ «عليّ» جاز الحذف و القلب كـ «علويّ» أو حرف فسيأتي إن شاء الله تعالى في قوله: «و نحو حيّ فتح ثانيه يجب». (و تاء تأنيث أو مدّته) أي ألفه (لا تثبت) بل احذفها فقل في النسبة إلى «مكّة»: «مكّيّ».

و يظهر أثر الحذف والإتيان فيما كان الاسم غير منصرف مع الياء الأولى لوزن «مفاعل»، فإنّه ينصرف بعد حذفها لزوال الوزن، لأنّ وزنه صار «مفاعي».

(ولم أر من تعرّض لجواز «شفعويّ» قياساً على «موسويّ») في النسبة إلى «شافعيّ» إمام المذهب (و إن كان بعض الفقهاء استعمله) أي «شفعويّ» في النسبة إلى إمام المذهب، (و هو) أي استعمال بعض الفقهاء (حسن للبس) أي لدفع لبس المنسوب إلى الإمام بالمنسوب إلى «شافع» المراد به الإمام نفسه هذا. ولكن في المصباح المنير: "شفعت في الأمر شفعاً و شفاعة طالبت بوسيلة أو ذمام، اسم الفاعل «شفيع»، والجمع «شفعاء» مثل «كريم» و «كرماء» و «شافع» أيضاً، و به سمّي و ينسب إليه «شافعيّ» على لفظه، و قول العامّة «شفعويّ» خطأ، لعدم السماع و مخالفة القياس"[١].

(فإن كان قبله) أي الياء (حرفان كـ «عليّ») بتشديد الياء (جاز الحذف) فيقال: «عليّ» بحذف الياء، و إتيان ياء النسبة نظير «كرسيّ» و «شافعيّ». (و) جاز (القلب) أي قلب إحدى يائيه و حذف الآخر، ثمّ إلحاق ياء النسبة (كـ «علويّ» أو) كان قبل الياء (حرف) واحد، (فسيأتي[٢]) حكمه (إن شاء الله تعالى في قوله: «و نحو «حيّ» فتح ثانيه يجب»).

النسبة إلى المنتهي بتاء التأنيث أو ألفه

(و تاء تأنيث أو مدّته أي ألفه لاتثبت بل احذفها) لكن في المدّة شروط و تفاصيل تظهر ممّا يأتي، (فقل في النسبة إلى «مكّة»: «مكّيّ») بحذف تاء التأنيث، لأنّ بقاءها يوجب إثبات التأنيث

---

١. المصباح المنير: ٣١٧.

٢. الصفحة: ٢٣٧.

و قول العامة في «خليفة»: «خليفتيّ» لحن من وجهين. (و إن تكن) مدّة التأنيث (تربع) أي تقع رابعة في اسم أتى (ذا ثان سكن فقلبها واواً) مباشرة للام أو مفصولة بألف (و حذفها) أي كلّ منهما (حسن)، لكنّ المختار الثاني كقولك في «حبلى»: «حبليّ» و «حبلويّ» و «حبلاويّ» و يجب الحذف إذا كانت خامسة فصاعداً، كما سيأتي أو رابعة متحرّكاً ثاني ما هي فيه و وجوب الحذف فيه أيضاً للطول، لأنّ حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر، فالمدّة في حكم الخامسة، كقولك في «حبارى» ....

في نسبة المذكّر، بأن يقال: «مكّتيّ» بالتاء واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنّث إلى مؤنّث، بأن يقال: «امرأة مكّتيّة» بتائين و وقوع التاء حشواً في الصورتين فتأمّل.

(و قول العامّة في) النسبة إلى («خليفة»: «خليفتيّ» لحن من وجهين): أحدهما عدم حذف التاء و ثانيهما عدم حذف الياء كما يأتي بعد عدّة أبيات أنّ حذف هذه الياء حتم.

(و) أمّا تفصيل المدّة فهو أنّه (إن تكن مدّة التأنيث تربع أي تقع رابعة في اسم أتى ذا ثان سكن فقلبها) أي المدّة (واواً مباشرة للام) أي لام الفعل، (أو مفصولة بألف) مزيدة بين اللام والواو المنقلبة عن المدّة (و حذفها) أي حذف المدّة (أي كلّ منهما حسن، لكنّ المختار الثاني) أي الحذف تشبيهاً بتاء التأنيث، لكونها زائدة مثلها (كقولك في) النسبة إلى («حبلى»: «حبليّ») بحذف مدّة التأنيث، (و «حبلويّ») بقلبها واواً مباشراً للام، (و «حبلاويّ») بألف مزيدة فاصلة بين اللام والواو. و إنّما قلبت المدّة واواً، لأنّه لمّا كان الثاني ساكناً والساكن كالمعدوم صار بمنزلة ما فيه المدّة ثالثة فقلبت واواً كما تقلب المدّة الثالثة.

(و يجب الحذف) أي حذف المدّة للطول (إذا كانت) المدّة (خامسة فصاعداً، كما سيأتي أو رابعة متحرّكاً ثاني ما هي فيه) و وجوب الحذف فيه أيضاً للطول، لأنّ حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر، فالمدّة في حكم الخامسة، كقولك في) النسبة إلى («حبارى») و قد تقدّم

و «جمزى» «حباريّ» و «جمزيّ». (لشببها) أي مدّة التأنيث و هو (الملحق و الأصليّ) عطف على «لشبهها» الخبر المقدّم على مبتدئه و هو (ما لها) أي لمدّة التأنيث من حذف و قلب (و) لكن (للأصليّ قلب يعتمى) أي يختار كقولهم في «أرطى» و «ملهى»: «أرطيّ» و «أرطويّ» و «ملهيّ» و «ملهويّ». (و الألف الجائز) أي المتعدّي (أربعاً أزل) كما تقدّم (كذاك ياء ....

معناه[1] (و «جمزى») بمعنى سرعة السير، («حباريّ» و «جمزيّ») بحذف المدّة من آخرهما للطول.

(لشببها أي) لشبه (مدّة التأنيث و هو) ما كان في آخر الاسم (الملحق) باسم فوقه، و قد مرّ توضيح الإلحاق مراراً (و «الأصليّ» عطف على «لشبهها») أي على المجرور فيها، و هو أي «لشبهها» (الخبر المقدّم على مبتدئه و هو «ما») الموصولة و صلتها («لها» أي لمدّة التأنيث من حذف و قلب).

حاصله: أنّ لألف الإلحاق والألف الأصليّ أيضاً الحذف والقلب ثابت، (ولكن للأصليّ قلب يعتمى أي يختار) للمحافظة في الأوّل على حرف الإلحاق بقدر الإمكان و رجوعاً إلى الأصل في الثاني. و بعضهم فرّق بينهما، فقال: القلب في الثاني خير منه في الأوّل، والحذف بالعكس، لأنّ حذف الزائد خير من حذف الأصليّ[2]؛ (كقولهم في «أرطى») بمعنى شجر ثمره كالعناب و ألفه للإلحاق بـ«جعفر» (و «ملهى») و هو اسم مكان من اللهو: («أرطيّ») بحذف الألف (و «أرطويّ») بقلبها (و «ملهيّ») بحذفها (و «ملهويّ») بقلبها.

النسبة إلى المنقوص

(و الألف الجائز أي المتعدّي أربعاً أزل) أي احذف (كما تقدّم) في كلام الشارح، (كذاك ياء

---

١. الصفحة: ٢١٩.

٢. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٥٩١.

المنقوص) إذا وقع (خامساً عزل) بمعنى حذف كقولك في المقتدي: «مقتديّ». (والحذف في الياء) أي ياء المنقوص إذا وقع (رابعاً أحقّ من قلب) كقولك في «القاضي»: «قاضيّ» و يجوز القلب كقولك: «قاضويّ». (و حتم قلب) ألف و ياء (ثالث يعنّ) كقولك في «الفتى» و «العمي» «فتويّ» و «عمويّ». (و أول ذا القلب) حيث قلنا به (انفتاحاً و «فعل») بفتح أوله و كسر الثاني منه و من الآتيين (و «فعل») بضمّ أوّله (عينهما افتح) عند النسب بقلب الكسرة فتحة، (و) كذا («فعل») بكسر أوّله اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب فقل في «نمر» و «دئل» و «إبل»: «نمريّ» و «دئليّ» و «إبليّ».

المنقوص إذا وقع خامساً عزل بمعنى حذف كقولك في «المقتدي»: «مقتديّ»، والحذف في الياء أي ياء المنقوص إذا وقع رابعاً أحقّ من قلب كقولك في «القاضي»: «قاضيّ») بحذف يائه الأصليّة، (و يجوز القلب كقولك: «قاضويّ») بقلب يائه الأصليّة واواً كما يأتي بعيد هذا، لئلّا يجتمع ثلاث ياءات و كسرتان فتأمّل.

(و حتم قلب ألف و ياء ثالث يعن) أي يعرض (كقولك في «الفتى» و «العمي») زنة «خشن» بمعنى الجاهل: («فتويّ» و «عمويّ») بقلب الياء واواً و فتح ما قبلها لما ذكر في «قاضويّ»، و إليه أشار بقوله: (و أول ذا القلب حيث قلنا به) كما في هذه المسألة، والتي قبلها (انفتاحاً و «فعل» بفتح أوّله و كسر الثاني منه و من) الوزنين (الآتيين و) الأوّل منهما («فعل» بضمّ أوّله عينهما افتح عند النسب) إليهما (بقلب الكسرة) من عينهما (فتحة، و كذا) الثاني من الوزنين و هو («فعل» بكسر أوّله) و ثانيه (اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب) كما في الوزنين المتقدّمين، و ذلك لكراهة توالي الكسرتين واليائين مع حركة قبل الكسرة.

(فقل في «نمر» و «دئل» و «إبل»: «نمريّ» و «دئليّ» و «إبليّ») بفتح العين في الجميع، لأنّك لو لم تفتح العين لصار جميع حروف الكلمة المبنيّة على الخفّة، لكونه ثلاثيّاً مجرّداً من الزوائد، أو أكثرها على غاية من الثقل بتتابع الأمثال من الياء والكسرة، إذ هو في نحو «إبليّ» لم يخلص منها حرف، و في نحو «نمريّ» و «دئليّ» لم يخلص منها إلّا أوّل الحروف، و أمّا إذا لم يكن وضع

(و قيل في) النسب إلى ما في آخره ياءان ثانيهما أصليّة نحو («المرميّ» «مرمويّ») بحذف أوّل اليائين و قلب ثانيهما واواً بعد فتحة العين (و اختير في استعمالهم «مرميّ») بحذف اليائين و الأوّل أحسن لأمن اللبس. (و) كلّ ما في آخره ياء مشدّدة قبلها حرف (نحو: «حيّ» فتح ثانيه) عند النسب (يجب) من غير تغيير له إن لم يكن منقلباً عن واو نحو: «حيويّ».

الكلمة على أخفّ الأبنية، بأن تكون زائدة على الثلاثة فلايستنكر ذلک، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنيّة على الخفّة، فلذا يقال: «تغلبيّ» و «مستخرجيّ» بكسر العين فيهما.

النسبة إلى ما آخره ياء مشدّدة

(و قيل في النسب إلى ما في آخره ياءان ثانيهما أصليّة) و قبلهما حرفان نحو «عليّ» أو ثلاثة أحرف (نحو «المرميّ»): و «علويّ» و («مرمويّ» بحذف أوّل اليائين) لزيادتها، لا أنّها مبدّلة عن الواو الزائد لاسم المفعول (و قلب ثانيهما واواً بعد فتحة العين)، أعني الميم ولم تقلب ياء لما ذكر في «قاضويّ».

(و) لكن (اختير في استعمالهم «مرميّ» بحذف اليائين) ثمّ الإتيان مكانهما ياء النسبة، قيل: و هذا أفصح[1]، (و) لكن (الأوّل أحسن لأمن اللبس).

(و كلّ ما في آخره ياء مشدّدة قبلها حرف) واحد (نحو: «حيّ» فتح ثانيه) الذي هو الياء الثاني (عند النسب) إليه، (يجب من غير تغيير له) أي من غير أن ينقلب الياء الأوّل بشيء (إن لم يكن منقلباً عن واو نحو: «حيويّ») بإبقاء الأوّل على حاله من غير تغيير له، لأنّه من «حييت» و فتحه و قلب الياء الثاني واواً لما ذكر في «قاضويّ».

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٥٨٩.

(و اردده واواً إن يكن عنه قلب) ک «طيّ» فقل «طوويّ» و ثالثه تقلبه واواً مطلقاً فقل فيه «حيويّ». (و علم التثنية احذف للنّسب و مثل ذا في جمع تصحيح وجب) فيحذف علمه كقولک في «زيدان»، و «زيدون» علمين «زيديّ»، نعم من أجرى «زيدان» علماً مجرى «سلمان» قال «زيدانيّ» و من أجرى «زيدين» علماً مجرى «غسلين» ....

(و اردده) أي ثانيه أي الياء الأوّل (واواً إن يكن) ثانيه أي الياء الأوّل (عنه) أي عن الواو (قلب کـ «طيّ») أصله «طوي»، لأنّه من «طويت» (فقل) في النسبة إليه: («طوويّ») هذا حكم ثانيه (و) أمّا (ثالثه) أي الياء الثاني، فأنت (تقلبه واواً مطلقاً)، سواء قلبت الأوّل أم لا، (فقل فيه) أي في نحو «حيّ» إذا نسب إليه: («حيويّ») و «طوويّ».

النسبة إلى المثنّى و الجمع

(و علم التثنية) أي الألف أو الياء (احذف للنسب و مثل ذا) الحذف عند النسب (في) علامة (جمع تصحيح وجب، فيحذف علمه) و هو الواو أو الياء (كقولک في) النسبة إلى («زيدان»، و) في النسبة إلى («زيدون») حال كونهما (علمين) لشخص: («زيديّ») بحذف علامة التثنية إن كان منسوباً إلى التثنية و بحذف علامة الجمع إن كان منسوباً إلى الجمع، و ذلک لئلّا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان: إعراب بالحروف أعني العلامة لو لم تحذف، و إعراب بالحركات على ياء النسبة، و حذفت النون تبعاً لما قبلها، لأنّهما زيادتان زيدتا معاً فيحذفان معاً فتأمّل.

(نعم من أجرى «زيدان» علماً مجرى «سلمان») في لزوم الألف والإعراب على النون إعراب ما لاينصرف، للعلميّة والزيادة، لأنّها بعد العلميّة كزيادة «إصفهان» و «غطفان» لاتدلّ على التعدّد، (قال) في النسبة إليه: («زيدانيّ») بإبقاء العلامة على حالها، (و من أجرى «زيدين» علماً مجرى «غسلين»)، و «حين» في لزوم الياء والإعراب على النون منوّنة كما تقدّم[1] في أوائل الكتاب في مواضع النيابة في قوله:

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢١.

قال «زيديني» و من أجراه مجرى «عريون» و ألزمه الواو و فتح النون قال «زيدونيّ». (و ثالث من نحو «طيّب» حذف) عند النسب فقل «طيبيّ» بسكون الياء (و) لكن (شذّ من هذا («طائيّ») المنسوب إلى «طيّئ» إذ قياسه «طيئيّ» لكنّه أتى (مقولاً بالألف المقلوبة عن الياء الساكنة ....

و بابه و مثل «حين» قد يرد ذا الباب و هو عند قوم يطّرد

(قال) في النسب إليه: («زيدينيّ») بإبقاء العلامة على حالها، لما ذكر، (و من أجراه مجرى «عريون») و «ماطرون» (و ألزمه الواو) و جعل الإعراب على النون بالحركات الثلاث (و فتح النون) في الأحوال الثلاث كما تقدّم في الموضع المذكور عند قوله:

«أولو» و «عالمون»، «علّيّونا» و «أرضون» شذّ و «السنونا»

(قال) في النسب إليه: («زيدونيّ»).

النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشدّدة مكسورة

(و) حرف (ثالث من نحو «طيّب») أي من كلّ اسم ثالثه ياء مكسورة مدغمة فيها ياء أخرى متّصلة بالآخر (حذف) هذا الثالث (عند النسب) إليه، (فقل) إذا نسبت إليه: («طيّبيّ» بسكون الياء) الأولى، و حذف الثانية التي هي حرف ثالث، لكراهة اجتماع كسرتين و أربع ياءات، ولم يحذفوا الأولى لئلّا يرجع إلى تحرّك حرف العلّة وانفتاح ما قبله، فيلزم الثقل لو لم تقلب ألفاً و يلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت.

(ولكن شذّ من هذا «طائيّ» المنسوب إلى «طيّئ») أصله «طيّئ» بياء مشدّدة ثمّ همزة وزان «طيّب»، حذفت الهمزة تخفيفاً و صارت نسياً منسياً، (إذ قياسه «طيّئيّ») بيا ساكنة خفيفة ثمّ همزة منقلبة عن الياء الثانية ثمّ ياء مشدّدة للنسبة، (لكنّه أتى مقولاً بالألف المقلوبة عن الياء الساكنة) الخفيفة.

و خرج بنحو «طيّب»، «هبيّخ» و «مهيّيم» فلاتحذف ياؤهما لأنّها في «طيّب» مكسورة موصولة بما قبل الآخر فأورثت ثقلاً بخلافها في «هبيّخ» لفتحها و في «مهيّيم» لانفصالها.
(و «فعليّ») بفتحتين (في) النسب إلى («فعيلة») بفتح أوله و كسر ثانيه الصحيح العين

(و خرج بنحو «طيّب»، «هبيّخ») بفتح الهاء والباء الموحّدة و تشديد الياء المثنّاة من تحت و فتح الياء الثانية، و بالخاء في الآخر بمعنى الغلام الممتلي أو الغلام الناعم، فيقال في النسب إليه: «هبيّخيّ» من دون حذف و تغيير فيه.

(و) خرج أيضاً («مهيّيم») بضمّ الميم و فتح الهاء و سكون الياء الأولى و كسر الثانية و سكون الثالثة و ميم آخره تصغير «مهيّام» على وزن «مفعال» زيد فيه ياء التصغير وانقلب الألف ياء فاجتمع ثلاث ياءات فأدغم الأولى في الثانية و كسرت الثانية و سكن الثالثة، أو تصغير اسم الفاعل من باب التفعيل و هو «مهوّم» بضمّ الميم و فتح الهاء و تشديد الواو و كسرها زيد فيه ياء للتصغير، و حذف إحدى الواوين وانقلبت الأخرى ياء و أدغم فيها ياء التصغير، فصار مثل اسم الفاعل من ذلك الباب من «هيّم» فزيد فيه ياء ثالثة، لدفع الالتباس أو للتعويض عن الواو المحذوفة، أو لدفع التباس نسبة المصغّر بنسبة المكبّر، فعلى هذا الأخير زاد الياء الثالثة في النسبة و على الأولين في التصغير، (فلاتحذف ياؤهما) أي «هبيّخ» و «مهيّيم»، (لأنّها) أي الياء (في) زمان النسبة إلى («طيّب») و نحوه (مكسورة موصولة بما قبل الآخر)، لأنّ الآخر حين النسبة ياؤها، والثالث أعني الياء الثانية متّصلة بها قبل ياء النسبة، (فأورثت ثقلاً) فحذفت (بخلافها) أي بخلاف الياء الثانية (في «هبيّخ» لفتحها و في «مهيّيم» لانفصالها) عن ما قبل الآخر، أعني الميم بالياء الثالثة، إذ الآخر حين النسبة ياؤها والذي قبلها هو الميم والياء الثانية منفصل عن الميم بالياء الثالثة، فتدبّر في المقام، لأنّه جدير بالتدبّر والاهتمام.

النسبة إلى «فَعِيلَة» و «فُعَيْلَة»

(و) استعمال وزن («فعليّ» بفتحتين في النسب إلى) كلّ اسم هو على وزن («فعيلة» بفتح أوّله و كسر ثانيه)، لكن بشروط كونه (الصحيح العين الغير المضاعف التزم)، و يظهر وجه

الغير المضاعف (التزم) فقل في «حنيفة»: «حنفيّ» (و «فعليّ») بضمة ففتحة (في) النسب إلى («فعيلة») كذلک (حتم) فقل في «جهينة» «جهنيّ». (و ألحقوا معلّ لام عري) من التاء (من المثالين) المذكورين (بما التاء أوليا) منهما، فقالوا في «عديّ» و «قصيّ»: «عدويّ» و «قصويّ» كما قالوا في «ضريّة» و «أميّة»: «ضرويّ» و «أمويّ» بخلاف صحيح اللام منهما فلاتحذف منه الياء فيقال في «عقيل» و «عقيل»: «عقيليّ» و «عقيليّ».

الاشتراط ممّا يأتي في «طويلة» و «جليلة»، (فقل في) النسبة إلى («حنيفة»: «حنفيّ») بحذف الياء من الوسط، (و) استعمال وزن («فعليّ» بضمّة ففتحة في النسب إلى) كلّ اسم هو على وزن («فعيلة» كذلک) أي بضمّة ففتحة (حتم) لكن بشرط كونه غير مضاعف فقط، (فقل في) النسبة إلى («جهينة») قبيلة من العرب، أو علم رجل مشهور عندهم، و له قصّة: («جهنيّ») بحذف الياء من الوسط.

(و ألحقوا معلّ لام عري من التاء من المثالين المذكورين بما التاء أوليا منهما، فقالوا في «عديّ») بفتحة فكسرة، (و) في («قصيّ») بضمّة ففتحة: («عدويّ») بفتحتين (و «قصويّ») بضمّة ففتحة فحذفت الياء الأولى منهما و قلبت الثانية واواً، لكراهتهم اجتماع أربع ياءات إن لم تحذف الأولى و ثلاث ياءات إن لم تقلب الثانية بعد حذف الأولى.

و جاء في «فعيل» بالضمّ «أميتيّ» بالجمع بين الياءات الأربع على الأصل لقلّة الثقل بسبب الفتحة قبل الياءات بخلاف «فعيل» بالفتح، فإنّه لم يجئ على الأصل المثقّل لوجود الكسرة قبلها، (كما قالوا في «ضريّة») بفتح أوّله و هو عرق لايرقى دمه (و) في («أميّة»: «ضرويّ») بفتحتين (و «أمويّ») بضمّ أوله، و «أمويّ» بفتح أوّله شذّ، كأنّهم نسبوا إلى أصلها و هو «الأمة» بفتحتين، (بخلاف صحيح اللام منهما فلاتحذف منه الياء) إذا كان عارياً من التاء (فيقال في) النسبة إلى («عقيل») بفتح العين (و «عقيل») بضمّها: («عقيليّ» و «عقيليّ») بإبقاء

(و تمّموا ما كان) على «فعيلة» بفتح الفاء و هو معتلّ العين (ک «الطويلة») فقالوا فيه: «طويليّ» (و هكذا) تمّموا (ما كان) على هذا الوزن، و هو مضاعف (ک «الجليلة») فقالوا فيها «جليليّ»، و تمّموا أيضاً و هو مضاعف ک «قليلة».

الياء في الوسط، و «ثقفيّ» بفتحتين بلا ياء في النسبة إلى «ثقيف» بفتح الثاء شاذّ، و كان القياس «ثقيفيّ» مع الياء، لأنّه عار من التاء و كذا «قرشيّ» بضمّ الأوّل و فتح الثاني في النسبة إلى «قريش» بالضبط المذكور، فإنّه بدون الياء شاذّ، والقياس «قريشيّ» مع الياء، لأنّه عار من التاء.

هذا حكم الوزنين المذكورين إذا كانا صحيحي العين و بلا تضعيف، و أمّا إذا لم يكونا كذلك فحكمه ما ذكره بقوله:

(و تمّموا) أي أبقوا الياء في الوسط (ما كان على «فعيلة» بفتح الفاء و هو معتلّ العين كـ «الطويلة» فقالوا فيه: «طويليّ») بالتتميم، أي بإبقاء الياء في الوسط، إذ لو حذفت الياء من الوسط و بقيت حرف العلّة أعني الواو بحالها للزم الثقل، ولو قلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها للزم كثرة التغيير، ولالتبس بالنسبة إلى «طال» علماً.

(و هكذا تمّموا ما كان على هذا الوزن، و هو مضاعف كـ «الجليلة» فقالوا فيها) أي في النسبة إليها: («جليليّ») من دون حذف الياء، إذ لو حذفت الياء ثمّ تركت المتجانسين بحالهما أي منفكّين للزم الثقل ولو أدغم لزم كثرة التغيير ولالتبس بالنسبة إلى «جل» علماً.

(و تمّموا أيضاً) ما كان على «فعيلة» بضمّ الفاء و فتح العين، (و هو مضاعف كـ «قليلة») بالضبط المذكور تصغير «قلّة» بضمّ القاف و تشديد اللام، و هي إناء، قيل: تسع أربعة أصواع بصاع النبي صلى الله عليه وآله [1]، فقال في النسبة إليها: «قليليّ» بالضبط المذكور، و بإبقاء الياء في الوسط لما ذكر آنفاً فتدبّر جيّداً.

---

١. انظر: المصباح المنير: ٥١٤.

(و همز ذي مدّ ينال) أي يعطى (في النسب ما كان في تثنية له انتسب) فيقال في «قرّاء» و «صحراء» و «كساء» و «علباء»: «قرّائيّ» و «صحراويّ» و «كسائيّ» و «كساويّ» و «علبائيّ» و «علباويّ». (و انسب لصدر جملة إسناديّة) ....

(و همز ذي مدّ) أي الهمزة الممدودة (ينال أي يعطى في النسب) إلى ما هي فيه (ما) أي حكماً (كان في تثنية له انتسب، فيقال في «قرّاء» و «صحراء» و «كساء» و «علباء» : «قرّائيّ») بإبقاء الهمزة على حالها، لقوّتها بأصالتها، و يجوز القلب فيقال: «قرّاويّ» (و «صحراويّ») بقلب الهمزة واواً للفرق بين الهمزة الأصليّة والزائدة المحضة، والزائد بالتغيّر أولى ولولا قصد الفرق لما قلبت، لأنّها لاتثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها، ولم تقلب ياء لئلّا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، و شذّ «روحانيّ» بفتح الراء في النسبة إلى بلد اسمه «روحاء» بفتح الراء، و بضمّ الراء في النسبة إلى الملائكة والجنّ، لأنّهم جعلوا موضع الواو نوناً.

قال نجم الأئمّة[1]: "و يقال لهم أي للملائكة والجنّ: الروح، للطافتهم و استتارهم عن الناس، و زادوا الألف والنون للفرق بينه و بين المنسوب إلى روح الإنسان. قال أبو عبيدة: يقول العرب: «روحانيّ» لكل ما فيه الروح من الناس و الجنّ والدوابّ"[2] انتهى.

(و «كسائيّ») بالهمزة (و «كساويّ») بقلب الهمزة واواً (و) كذا («علبائيّ» و «علباويّ»)، و إنّما جاز فيهما الهمزة لتشبيهها بالهمزة الأصليّة، لأنّها في «كساء» منقلبة عن حرف أصليّ، و أمّا القلب فتشبيهاً بالزائدة المحضة، لأنّ عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في «قرّاء» مع أنّهم يجوّزون في همزة «قرّاء» مع كونها أصليّة القلب، فتجويز القلب فيهما أولى.

النسبة إلى المركّب

(وانسب لصدر جملة إسناديّة) واحذف الجزء الأخير، كراهة استثقال زيادة حرف النسبة مع كون اللفظ ثقيلاً بالتركيب، و إنّما حذف الجزء الأخير دون الأول، لأنّه شبيه تاء التأنيث مكاناً

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. لم أجده في كتب الرضيّ؛ و أمّا المنقول عن أبي عبيدة موجود في الصحاح: ١/ ٣٦٧.

فقل في «تأبّط شرّاً»: «تأبّطيّ» (و صدر ما ركّب مزجاً) فقل في «بعلبک»: «بعليّ» (و) انسب (لثان تمّم إضافة) إمّا (مبدوءة بـ «ابن» أو «أب») أو «أمّ» ک «عمريّ» و «بكريّ» و «كلثوميّ» في «ابن عمر» و «أبي بكر» و «أمّ كلثوم» (أو) أوّلها (ما له التعريف بالثاني وجب) بأن كانت إضافة معنويّة ک «زيديّ» في «غلام زيد».

و لأنّ الثقل منه نشأ و لأنّ موضع التغيّر غالباً الأخير لتأخّره، والمتصدّر محترم لتصّدره، (فقل في) النسبة إلى («تأبّط شرّاً»: «تأبّطيّ») و في النسبة إلى «زيد منطلق» علماً «زيديّ».

(و) انسب أيضاً إلى (صدر ما ركّب مزجاً) لما ذكر، و لإمكان الاستدلال بالجزء الأوّل على تمامه غالباً (فقل في) النسبة إلى («بعلبک»: «بعليّ» وانسب لثان تمّم إضافة) حال كون الإضافة (إمّا مبدوءة بـ «ابن» أو «أب» أو «أم»).

حاصله أن يكون المضاف إليه مقصوداً بحيث يكون أعرف من المضاف والكنى غالباً كذلک (كـ «عمريّ») بضمّة ففتحة (و «بكريّ» و «كلثوميّ» في) النسبة إلى («ابن عمر» و «أبي بكر» و «أمّ كلثوم» أو) يكون في (أوّلها ما) أي مضاف (له التعريف بالثاني وجب بأن كانت إضافة معنويّة) يكتسب فيها المضاف التعريف عن المضاف إليه، هذا من قبيل التعميم بعد التخصيص فتدبّر جيّداً (كـ «زيديّ» في) النسبة إلى («غلام زيد»).

قال في شرح النظام: "والمضاف إذا كان الثاني مقصوداً أصلاً كـ «ابن الزبير» لمن له أب اسمه «الزبير» و «أبي عمرو» لمن له ولد مسمّى بـ «عمرو» قيل: «زبيريّ» و «عمرويّ» منسوبين إلى الجزء الثاني و إنّما اعتبر كون الثاني مقصوداً في أصل الوضع ليشمل مثل «أبي عمرو» للطفل أو لمن ليس له ولد مسمّى بـ «عمرو»، فإنّ الثاني حينئذ يكون مقصوداً بالنسبة إلى ذلک الشخص، و لكنّه مقصود بالنسبة إلى أصل الوضع، إذ الكنى إنّما يقصد بها الثاني مطلقاً تفؤلاً"[١] انتهى.

والمراد بالتفؤل أنّه يعيش حتّى يولد له ولد يسمّى بـ «عمرو»، فيكون المضاف إليه في أصل الوضع مقصوداً في الكنى.

---

١. شرح النظام: ١٢٠ و ١٢١.

و عندي في هذا القسم نظر، لأجل اللبس و في القسم الأوّل بحث هل يلحق بما ذكر المبدوءة بـ «بنت» كما قلنا بأنّه كنية ولم أر من ذكره. (فيما سوى هذا) المقرّر كالذي ليس مصدّراً بما عرف بالثاني ولا بكنية كما في شرح الكافية، و هو يقوّي بحثي إلّا أن يمنع أنّه كنية (انسبن للأوّل) واحذف الثاني (ما) دام (لم يخف لبس) فقل في «امرئ القيس»: «امرئيّ» فإن خيف فاحذف الأوّل وانسب للثاني (كـ «عبد الأشهل»).

(و عندي في هذا القسم) أي فيما كان في أوّلها ما له التعريف بالثاني وجب (نظر، لأجل اللبس) أي لبس ما ينسب إلى المضاف إليه بما ينسب إلى ما ليس بمضاف إليه، إذ لايعلم أنّ «زيديّ» هل هو منسوب إلى الجزء الثاني من «غلام زيد»، أم إلى «زيد» الذي ليس بمضاف إليه.

(و في القسم الأوّل) أي الإضافة التي كانت مبدوءة بـ «ابن» أو «أب» أو «أم» (بحث هل يلحق بما ذكر) الإضافة (المبدوءة بـ «بنت») كما ألحق به المبدوءة بـ «ابن» (كما قلنا) في أوائل الكتاب في باب العلم في بيان المراد من الكنية (بأنّه) أي الاسم المبدوّ بـ «بنت» (كنية) لكن المذكور هناك «ابنة» لا «بنت» ولا فرق، لأنّ الأصل واحد و هو «بنو» (ولم أر من ذكره) أي هذا البحث هنا، و إن ذكروا في باب العلم أنّ المبدوء بـ «ابنة» مثل المبدوء بـ «ابن» كنية (فيما سوى هذا المقرّر كالذي ليس مصدراً بما عرف بالثاني ولا بكنية) خصوص المصدر بـ «ابن» أو «أب» أو «أم» (كما) عبّر المصنّف بلفظ الكنية، خصوص ما ذكر هنا (في شرح الكافية[1]، و هو) أي التعبير بلفظ الكنية لا خصوص ما ذكر هنا (يقوي بحثي) من أنّه هل يلحق بما ذكر المبدوءة بـ «بنت» (إلّا أن يمنع أنّه كنية) والمنع ينافي ما تقدّم في باب العلم.

(انسبن للأوّل) أي للمضاف (واحذف الثاني) أي المضاف إليه (مادام لم يخف لبس) أي لبس المنسوب إلى ما هو مضاف بما ليس بمضاف، (فقل في «امرئ القيس»: «امرئيّ»، فإن خيف) اللبس المذكور (فاحذف الأوّل وانسب للثاني) أي للمضاف إليه (كـ «عبد الأشهل»)، فإنّه

---

١. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٥٣.

فقل فيه: «أشهليّ» و هذا يعضد نظري في القسم السابق. (واجبر بردّ اللام ما منه حذف) عند النسب (جوازاً إن لم يک ردّه ألف في جمعي التصحيح أو في التثنية)

لو نسب إلى «عبد» و يقال: «عبديّ»، لالتبس إلى «عبد» غير مضاف (فقل فيه: «أشهليّ» و هذا يعضد نظري في القسم السابق) أي ما كان في أوّلها ما له التعريف بالثاني وجب الذي هو السابق نظراً في كلامه، لا في كلام المصنّف.

قال في شرح النظام: "و إن كان كـ «عبد مناف» و «امرئ القيس» ممّا ليس للمضاف إليه مسمّى على حياله ولا هو بمقصود أصلاً قيل: «عبديّ» و «امرئيّ» بالنسبة إلى الجزء الأوّل. هذا هو القياس، و قد يعدل عنه في بعض المواضع كما جاء «منافيّ» في «عبد مناف»، قال الخليل: إنّما قالوا ذلک خوفاً من اللبس، لكون الثاني مقصوداً لهم تعنّتاً منهم، فإنّ «منافاً» اسم صنم مشهور عندهم"[1] انتهى، والمسألة تحتاج إلى بسط كلامهم أزيد ممّا ذكر لم يتيسّر لي لتشويش البال.

(واجبر بردّ اللام ما منه حذف) و ذلک الجبر (عند النسب) يكون (جوازاً إن لم يک ردّه ألف في جمعي التصحيح) أي جمع المذكّر السالم و جمع المؤنّث السالم، (أو في التثنية).

و بعبارة أخرى: إذا كان المحذوف لام الفعل ولم يكن ردّه مألوفاً في الجمع المصحّح أو في التثنية يجوز جبر الاسم بردّ اللام المحذوف و يجوز ترک الجبر، لأنّ اللام قابل للتغيير بالردّ و عدمه، لأنّه محلّ التغيير غالباً.

فإن قلت: كيف لم يرد المحذوف في جمعي التصحيح والتثنية و هي ممّا تردّ الأشياء إلى أصولها، قلنا: نعم لكنّها ترد الأشياء إلى أصولها المستعملة لا مطلقاً و «غد» و «يد» و «دم» ممّا لم يستعمل أصولها فتدبّر.

---

١. شرح النظام: ١٢١و ١٢٢.

فقل في «غد»: «غدويّ» و إن شئت «غديّ». (و حقّ مجبور بهذا) أي بجمعي التصحيح أو بالتثنية (توفية) له بالردّ بالنسب حتماً فيقال في «أخ» و «عضة»: «أخويّ» و «عضويّ» ليس غير.

النسبة إلى ذي حرفين

(فقل في «غد»: «غدويّ») بردّ اللام المحذوف أعني الواو و يجب حينئذ فتح العين و إن كان في الأصل ساكناً، لأنّها كانت محلّ الإعراب فلمّا سلب ذلك بردّ اللام عوض عنه بالحركة (و إن شئت) قل: («غديّ») بلا ردّ.

(و حقّ مجبور بهذا أي بجمعي التصحيح أو بالتثنية توفية له) أي للمجبور (بالردّ بالنسب حتماً) و بعبارة أخرى: إذا كان المحذوف اللام مجبوراً بالردّ في الجمع المصحّح أو في التثنية فحقّه التوفية أي الجبر بالردّ في النسب أيضاً، و ذلک واجب لايجوز تركه (فيقال في «أخ» و «عضة») قد تقدّم في أوائل الكتاب في مواضع النيابة في باب «سنين» أنّ أصله «عضوة»، و منهم من يقول: اللام المحذوفة هاء و ربما ثبتت مع هاء التأنيث، فيقال: «عضهة» وزان «عنبة»[1]، ولكنّ الظاهر أنّ «عضة» جاء لمعنيين:

أحدهما: شجر الشوک، والثاني: القطعة من الشيء والجزء منه، والاختلاف في لامه إنّما هو إذا كان بالمعنى الأوّل لا الثاني و بالمعنى الثاني جاء في قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[2]، لأنّ المشركين فرّقوا القرآن فجعلوه كذباً و شعراً و سحراً؛ («أخويّ» و «عضويّ») بردّ اللام، كما يرد لام «أخ» في التثنية فيقال: «أخوان»، و لام «عضة» في الجمع فيقال: «عضوات» أو «عضهات»، (ليس غير) الردّ.

---

١. انظر: المصباح المنير: ٤١٥.

٢. الحجر: ٩١.

(و بـ «أخ» «أختاً») ألحق فقل فيها بعد حذف تائها: «أخويّ» (و بـ «ابن» «بنتاً» ألحق) فقل فيها بعد حذف تائها: «بنويّ» كما تقول ذلك في «ابن» بعد حذف همزته. هذا مذهب سيبويه والخليل (و يونس) بن حبيب الظبيّ الولاء من البصريّين (أبى حذف التاء منهما فقال: «أختيّ» و «بنتيّ» و هو الذي أميل إليه لأجل اللبس.

(و بـ «أخ» «أختاً» ألحق) في وجوب ردّ اللام (فقل فيها بعد حذف تائها: «أخويّ» و بـ «ابن» «بنتاً» ألحق) فيما ذكر (فقل فيها بعد حذف تائها: «بنويّ» كما تقول ذلك في «ابن» بعد حذف همزته)، لأنک تقول في الجمع بالألف والتاء: «أخوات» و «بنات».

(هذا) أي وجوب ردّ اللام في «أخت» و «بنت» بعد حذف التاء (مذهب سيبويه[1] والخليل[2])، لأنّهما أجرياهما مجرى «مّكة» في وجوب حذف التاء (و) لكن (يونس بن حبيب الظبيئي الولاء[3]) أي القريب محلّ سكناهم (من البصريّين أبى) أي امتنع (حذف التاء منهما) محتجّا بأنّ التاء ليست للتأنيث، لأنّ ما قبلها ساكن صحيح و تاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً وجب فتحه و لأنّها لاتبدل في الوقف هاء و تاء التأنيث تبدل في الوقف هاء كـ «رحمة» و «نعمة» (فقال) في النسب إلى «أخت» و «بنت»: («أختيّ» و «بنتيّ») بإبقاء التاء عوضاً عن المحذوف (و هو) أي مذهب يونس (الذي أميل إليه لأجل اللبس) أي لبس المنسوب إلى «أخت» و «بنت»، بالمنسوب إلى «أخ» و «ابن» لو حذفت التاء.

واعلم أنّ النسبة إلى «ابنة» و «ابن»: «بنويّ» اتفاقاً، إذ التاء في «ابنة» ليست عوضاً كتاء «بنت» حتّى يبقيه يونس فتنبّه.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٥.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٦.

(و ضاعف) وجوباً (الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين) عند النسب إليه، ثمّ إن كان ألفاً قلب المضاعف همزة، و يجوز قلبها واواً (ك «لا» و «لائي») و «لاويّ» و «في» و «فيويّ» و «لو» و «لوويّ» أعلاماً أمّا الذي ثانيه صحيح فيجوز فيه التضعيف و عدمه ك «كم» و «كمميّ» و «كميّ». (و إن يكن ك «شية») في اعتلال اللام (ما الفاء عدم فجبره) عند النسب إليه بردّ الفاء (و فتح عينه التزم) عند سيبويه ....

(و ضاعف وجوباً الثاني من ثنائيّ) أي زد عليه من جنسه بشرط كونه ممّا (ثانيه ذو لين عند النسب إليه، ثمّ إن كان) اللين (ألفاً قلب المضاعف همزة)، دفعاً لالتقاء ساكنين.

(و يجوز قلبها واواً) لكن بعد قلب المضاعف همزة (كـ «لا») فيما ثانيه ألف (و «لائيّ») بقلب الألف المضاعف همزة (و) نحو («لاويّ») بقلب المضاعف همزة ثمّ قلبها واواً، لما تقدّم من أنّ الهمزة إذا كانت بدلاً من أصل يجوز قلبها واواً (و) نحو («في») علماً فيا ثانيه ياء (و) النسبة إليه («فيويّ») بقلب الياء المضاعف واواً لئلّا تجتمع الياءات الأربع (و) نحو («لو») علماً فيما ثانيه واو (و) النسبة إليه («لوويّ») بإبقاء الواو المضاعف على حاله، إذ ليس اجتماع الواوين واليائين في الاستثقال كالياءات الأربع (أعلاماً) أي حال كون هذه الألفاظ الثلاثة أعلاماً، إذ لايصحّ النسبة إلّا إلى الأسماء (أمّا الذي ثانيه صحيح فيجوز فيه التضعيف و عدمه كـ «كم» و «كمميّ») بالتضعيف (و «كميّ») بدونه.

النسبة إلى المعتلّ

(و إن يكن كـ «شية» في اعتلال اللام ما) أي الاسم الذي (الفاء عدم) أصل «شية»، «وشية» بكسر الواو حذفت فاؤها أعني الواو و عوضت عنها التاء، و لامها حرف علّة (فجبره عند النسب إليه بردّ الفاء و فتح عينه التزم عند سيبويه[1])، أمّا لزوم ردّ الفاء فلأنّ التاء التي هي عوض عن المحذوف تسقط في النسبة و ليس في الأسماء المعربة المستقلّة اسم على حرفين ثانيهما

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

فيقال فيه: «وشويّ». و أجاز الأخفش السكون فيقال: «وشييّ». أمّا غير المعلّ اللام منه فلا يجبر كقولك في «عدة» «عديّ». (والواحد اذكر ناسياً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع) أي بوضعه علماً فقل في «فرائض» «فرضيّ» ....

حرف لين و لاينتقض بـ «ذو»، فإنّها لاتستعمل مقطوعة عن الإضافة، فهي من قبيل ما لايستقلّ بنفسه، و أمّا فتح عينه فلما تقدّم في «قاضويّ» (فيقال فيه: «وشويّ») بكسر الواو و بقلب لامه واواً، لما تقدّم هناك أيضاً.

(و أجاز الأخفش[١]) في عينه (السكون) و إبقاء الياء بحالها، لأنّها رجعت إلى أصلها من سكون العين والنسبة إلى «فعلة» بكسرة فسكون، إذا كان معتلّ اللام نحو: «قينة»، «فعليّ» بالضبط المذكور نحو: «قينيّ»، فكذلك «وشية» (فيقال: «وشييّ») بالضبط المذكور.

(أمّا غير المعلّ اللام منه) أي من الاسم الذي الفاء عدم، (فلايجبر) بردّ الفاء (كقولك في «عدة») و أصلها «وعد»: («عديّ») من دون ردّ الواو، لكون الباقي بعد حذف التاء حرفين ليس ثانيهما حرف لين، و له نظائر كثيرة في الأسماء المعربة نحو: «أب» و «أخ» و «يد» و «دم» فلا حاجة إلى الردّ.

النسبة إلى الجمع

(والواحد اذكر ناسياً للجمع) و بعبارة أخرى يرد الجمع إلى واحده، ثمّ ينسب إلى ذلك الواحد كما يقتضيه القواعد المتقدّمة و ذلك للتخفيف و للفرق بين الجمع علماً و بينه غير علم، و لذلك قال: (إن لم يشابه واحداً بالوضع أي بوضعه علماً) و بعبارة أخرى إن لم يكن الجمع علماً (فقل في) النسبة إلى («فرائض») غير علم: («فرضيّ») بردّ الجمع إلى مفرده لما ذكر. و المراد من «الفرضيّ» من يقسّم تركة الميّت بين الورثة و تقسيم التركة كان من المناصب العالية عند المسلمين و له شؤون و شرائط أهملوها في زماننا.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

بخلاف ما إذا شابهه بأن وضع علماً فيقال في «أنمار» و في «الأنصار»: «أنماريّ» «أنصاريّ». (و مع «فاعل» و «فعّال») بفتحة فتشديد («فعل») بفتحة فكسرة (في نسب أغنى عن الياء) السابقة، (فقبل) إذ ورد كقولهم: «لابن» و «تمّار» و «طعم» أي صاحب لبن و تمر و طعم، و ليس في هذين الوزنين معنى المبالغة الموضوعين له و خرج عليه قوله تعالى: ﴿وَ ما رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبيد﴾ أي «بذي ظلم».

(بخلاف ما إذا شابهه بأن وضع) لطائفة، بأن صار (علماً) لهم إمّا بالتخصيص أو بالغلبة بأن استعمل فيهم كثيراً حتّى صار علماً فيهم، (فيقال في) النسبة إلى («أنمار») من دون ردّ إلى مفرده، (و) كذلك (في) النسبة إلى («الأنصار») علماً تخصيصاً لقبيلة: («أنماريّ») علماً بالغلبة للطائفة المعلومة الذين آزروا النبي ﷺ و آووه إذ أخرجه الذين كفروا («أنصاريّ»)، و ذلك لأنّ الغرض أعني كون فلان من هذه الطائفة و منسوباً إليهم لا يحصل إلّا بذلك، و لأنّ الأعلام لاتتغيّر.

النسبة بلا ياء

(و مع) وزن («فاعل» و «فعّال» بفتحة فتشديد) و وزن («فعل» بفتحة فكسرة في نسب أغني) كلّ واحد من هذه الأوزان الثلاثة (عن الياء) المشدّدة (السابقة، فقبل إذ ورد) في كلام العرب استعمالها في النسبة (كقولهم: «لابن» و «تمّار» و «طعم» أي صاحب لبن و تمر و طعم) أي «لبنيّ» و «تمريّ» و «طعميّ» أي منسوب إلى هذه الأشياء (و ليس في هذين الوزنين) أي «فعّال» و «فعل» (معنى المبالغة الموضوعين) في الأصل (له).

(و خرج) أي أوّل (عليه) أي على معنى النسبة (قوله تعالى: **﴿وَ ما رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبيد﴾**[1] أي «بذي ظلم»). و الذي حملهم على هذا التأويل في الآية ما ذكره الشيخ عبد القاهر[2] في دلائل

١. فصّلت: ٤٦.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٥.

(و غير ما أسلفته) من القواعد (مقرّراً على الذي ينقل منه) عن العرب (اقتصر) و لاتقس عليه كقولهم في «الدهر»: «دهريّ» و في «أميّة» «أمويّ» و في «البصرة» ....

الإعجاز[١]، و هو أنّ من حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجّه إلى ذلک التقييد و أن يقع له خصوصاً، مثلاً إذا قيل: «لم يأتک القوم راكبين» كان نفياً لركوبهم حين المجيء لا لنفي أصل المجيء، فعليه يصير مفاد الآية نفي كثرة الظلم والمبالغة فيه، فيثبت أصل الظلم، والله تعالى منزّه عن ذلک، فأجيب عن ذلک بوجوه.

منها ما أشار إليه من أنّ «الظلّام» ليست للمبالغة، بل للنسبة فيصير مفادها أنّ الله لاينسب إلى الظلم، و قد ذكر المحشّي بعضاً آخر من الوجوه والأحسن من جميع تلک الوجوه ما ذكره البيانيّون في بحث «لو» من أنّ المبالغة ترجع إلى نفي الظلم فالمعنى أنّ الظلم منتف من المولى سبحانه انتفاء مبالغاً فيه فالجملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه لالنفي التأكيد والمبالغة و إلّا لاقتضت أنّ المنفيّ إنّما هو المبالغة في الظلم فيفيد ثبوت أصل الظلم، و هو باطل و قد ذكر أصل هذه القاعدة في ذلک المبحث في شرحنا المدرّس الأفضل فراجع إن شئت.

الشواذّ

(و غير ما أسلفته من القواعد) المتقدّمة حال كوني (مقرّراً) لها (على الذي ينقل منه عن العرب اقتصر ولاتقس عليه) و هو على أقسام:

منها: ما هو بالتحريف (كقولهم في) النسبة إلى («الدهر»: «دهريّ») بضمّ الدال للشيخ الفانيّ، والقياس فتحها و إنّما ضموها فرقاً بينه و بين «الدهريّ» بفتح الدال الذي هو من أهل الإلحاد (و) كقولهم (في) النسبة إلى («أميّة») بضمّ الألف: («أمويّ») بفتحها والقياس ضمّها، و قد تقدّم أنّ الفتح لمراعاة أصلها أعني «أمة» مكبّرة (و) كقولهم (في) النسبة إلى («البصرة»

---

١. انظر: دلائل الإعجاز: ١٨٤.

بالفتح «بصريّ» بالكسرة و فيه نظر، إذ الكسر لغة فيها و في «مرو» «مروزيّ» و في «الريّ»: «رازيّ» و في «الخريف» «خرفيّ» و لعظيم الرقبة: «رقبانيّ».

بالفتح) أي بفتح الباء: («بصريّ» بالكسرة) أي بكسر الباء. (و فيه نظر، إذ الكسر لغة فيها) قال في المصباح: "«البصرة» وزان «تمرة» الحجارة الرخوة، و قد تحذف الهاء مع فتح الباء و كسرها و بها سمّيت البلدة المعروفة، و أنكر الزجّاج فتح الباء مع الحذف، و يقال في النسبة: «بصريّ» بالوجهين"[1] انتهى.

(و) منها: ما هو بالزيادة فقط كقولهم (في) النسبة إلى («مرو») بفتحة فسكون: («مروزيّ») بالضبط المذكور و فتح الواو و زيادة الزاي، و هذه الزيادة للفرق بينه و بين المنسوب إلى «المروة».

(و) منها: ما هو بالزيادة والحذف، كقولهم (في) النسبة إلى («الري»: «رازيّ») بحذف الياء و زيادة الألف والزاي، و لها حكاية تاريخيّة في النسبة والتسمية لايصحّ معها ما ادّعي من الحذف والزيادة.

(و) منها: ما هو بالحذف والتحريف، كقولهم (في) النسبة إلى («الخريف») و هو الفصل الذي تخترف، أي تقطع فيه الثمار: («خرفيّ») بفتحتين، و قد يسكن الراء، والقياس «خريفيّ» كما تقدّم في وزن «فعيل» عارياً من التاء (و) قولهم (لعظيم الرقبة: «رَقَبانيّ») هو من قبيل ما هو بالزيادة، كـ «مروزيّ» في النسبة إلى «مرو» من بلاد خراسان، فهو تكرار و كذلك «ربّانيّ» و «فوقانيّ» و «تحتانيّ» و «جسمانيّ» و «عقلانيّ» و «نفسانيّ»، في النسبة إلى «الربّ» و «فوق» و «تحت» و «جسم» و «عقل» و «نفس» و يمكن أن يكون من هذا القبيل «يماني» في النسبة إلى «يمن».

---

١. المصباح المنير: ٥٠.

....

قال في المصباح: "والنسبة إليه «يمنيّ» على القياس، و «يماني» بالألف على غير قياس و على هذا ففي الياء مذهبان: أحدهما و هو الأشهر تخفيفها واقتصر عليه كثيرون و بعضهم ينكر التثقيل، و وجهه أنّ الألف دخلت قبل الياء لتكون عوضاً عن التثقيل، فلايثقل لئلّا يجمع بين العوض والمعوّض عنه، والثاني التثقيل، لأنّ الألف زيدت بعد النسبة فيبقى التثقيل الدالّ على النسبة تنبيهاً على جواز حذفها"[1] انتهى.

واعلم أنّ معرفة الشواذ والسماعيّات موكول إلى كتب اللغة، والمعتبر في هذا الفنّ ما له مدخل للقياس.

---

١. المصباح المنير: ٦٨٢.

(هذا باب الوقف)

التعريف

و هو في اللغة الحبس والمنع[1]، و في الاصطلاح قطع النطق عند آخر الكلمة اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً للاستراحة بعد تمام الغرض من الكلام، أو تمام النظم أو السجع.

أقسام الوقف

و قد يكون الوقف اضطراريّاً، و ذلک لضرورة انقطاع النفس.

والوقف الاختياريّ باعتبار محلّه عند أكثر القرّاء ينقسم إلى أربعة أقسام: تامّ مختار و كاف جائز و حسن مفهوم و قبيح متروک، و نحن نذكرها على سبيل الإجمال و إن كان خارجاً من الفنّ.

فالتامّ هو الذي لايتعلّق بشيء ممّا بعده، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَ أُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2] و كقوله تعالى حكاية: ﴿وَ جَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِها أَذِلَّةً﴾[3]، لأنّه هنا انقضى كلام «بلقيس» ثمّ قال عز و جل: ﴿وَ كَذلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[4] تصديقاً لكلامها.

والكافي منقطع عمّا بعده في اللفظ متعلّق به في المعنى، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾[5] هنا الوقف ثمّ يبتدأ بما بعده.

---

١. المصباح المنير: ٦٦٩.

٢. البقرة: ٥.

٣. النمل: ٣٤.

٤. نفس الآية.

٥. النساء: ٢٣.

(تنويناً إثر فتح) في معرب أو مبني، (اجعل ألفاً وقفاً) ك «رأيت زيداً» و «أيها»

والحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولكن لايحسن الابتداء بما بعده، لتعلّقه في اللفظ والمعنى نحو: ﴿الْحَمْدُ لله﴾[1] والوقف عليه حسن، لأنّ المراد مفهوم، والابتداء بقوله: ﴿رَبِّ الْعالَمين﴾[2] و ﴿الرَّحْمنِ الرَّحيم﴾[3] لايحسن، لأنّ ذلک مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح، لأنّه تابع.

والقبيح هو الذي لايفهم منه المراد، نحو: «الحمد» فلايوقف عليه، ولا على الموصوف دون الصفة، ولا على الجار دون المجرور، و أقبح من هذا و أشنع الوقف على النفي دون حرف الإيجاب بعده نحو: ﴿لا إِلهَ إِلاَّ الله﴾[4] و نحو: ﴿وَ ما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ مُبَشِّراً وَ نَذيراً﴾[5] و وجهه ظاهر.

و في كلّ من هذه الأربعة أبحاث، ليس هنام محلّ ذكرها، فمن أراد الاطلاع عليها فليطلبها من مظانّها في علم التجويد.

أقسام الوقف باعاتبار آخر الكلمة

أيضاً الوقف على أربعة أقسام باعتبار آخر الكلمة التي يوقف عليها:

منها: إبدال التنوين ألفاً، و إليه أشار بقوله: (تنويناً إثر فتح)، سواء كان (في معرب أو مبنيّ، اجعل ألفاً وقفاً) في غير لغة ربيعة، فالمعرب (كـ «رأيت زيداً» و) المبنيّ نحو: («أيها») بفتح الهمزة، و تخفيف الياء بمعنى «بعد»[6]، أو بكسرها بمعنى «انكفف»[7]، و إنّما تقلب التنوين ألفاً،

---

١. الفاتحة: ٢.

٢. نفس الآية.

٣. الفاتحة: ٣.

٤. الصافات: ٣٥.

٥. الإسراء: ١٠٥.

٦. تهذيب اللغة: ٦/ ٢٥٧.

٧. العين: ٤/ ١٠٤.

و تنويناً (تلو غير فتح) و هو الضمّ و الكسر (احذف) وقفاً كـ «جاء زيد» و «مررت بزيد».

لأنّه لايستقلّ الألف بل يخفّف به الكلمة، و أمّا ربيعة فقد تقدّم في باب العلم أنّهم يحذفون التنوين مع الفتحة، فيقفون بعدها بالسكون كما يقفون به بعد الضمّة والكسرة، و ذلك لأنّ حذف الفتحة قبلها أخفّ من بقائها مقلوباً ألفاً معها.

و منها: الإسكان بعد حذف التنوين، و إليه أشار بقوله: (و تنويناً تلو غير فتح و هو الضمّ و الكسر احذف وقفاً كـ «جاء زيد») بحذف التنوين و سكون الدال (و «مررت بزيد») كذلك و لم يبدل التنوين بعد الضمّة واواً و بعد الكسرة ياء، لأداء ذلك إلى الثقل و لأنّهم لايجيزون «أدلو» بإبقاء الواو وقفاً و وصلاً، و يجيزون حذف ياء «القاضي» وصلاً مع أنّ الواو والياء فيهما أصلان فكيف يفعلون في الوقف الذي هو موضع التخفيف شيئاً يؤدّي إلى حدوث واو قبلها ضمّة، و ياء قبلها كسرة، و نسب بعضهم إلى قوم من العرب جواز ذلك، حرصاً على بيان الإعراب فيقولون: «هذا فرسو» و «ركبت على فرسي»[1].

و منها: الإسكان بعد حذف ما يتولّد من الإشباع، و إليه أشار بقوله: (واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح) حال كون الوقف، أو الصلة (في الإضمار) أي في الضمير (أي الحرف الذي ينشأ في اللفظ عن إشباح الحركة في الضمير و هو) أي الحرف المذكور (في غير الفتح و هو) أي غير الفتح (الضمّ والكسر الواو والياء).

و بعبارة أخرى: الذي ينشأ عن إشباع الضمّة الواو، و عن إشباع الكسرة الياء (كـ «رأيته») بسكون الهاء بعد حذف الواو المنشأ من ضمّته، (و) نحو: («مررت به») بسكون الهاء بعد حذف الياء المنشأ عن كسرته.

١. شرح النظام: ١٧٣.

(واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار) أي الحرف الذي ينشأ في اللفظ عن إشباح الحركة في الضمير و هو في غير الفتح و هو الضمّ والكسر الواو والياء ك «رأيته» و «مررت به» و أثبت صلة الفتح و هي الألف ك «رأيتها»، ....

تنبيه: اعلم أنّ إلحاق واو الإشباع بضمير المذكّر في حالة الوصل مفرداً أو جمعاً إذا اتّصل بالاسم أو بالحرف نحو: «غلامهو» و «غلامهمو» و «ضربهو» و «ضربهمو» و «ربهو» و «ربهمو» جائز مطلقاً، ولكنّ الأحسن فيما كان قبل الضمير حرف لين هو الحذف نحو: «أباه» و «عصوه» و كذا إن كان المتّصل بالضمير حرفاً ثانياً نحو: «منه» و «عنه».

و علّله بعضهم بأنّ الهاء لخفائها كالعدم، فكأنّه يلتقي ساكنان إن لم تحذف[١]، و فيما وراء ذلك فالأحسن هو الإلحاق كما مثّلنا هذا في الضمير المفرد، و أمّا في الجمع فالأكثر هو الحذف، والمراد من الإثبات إنّما هو في اللفظ لا في الخطّ، لأنّهما كالتنوين يثبتان لفظاً فقط، و إنّما كتبناهما نحن لغرض تفهيم المراد لا لغرض رسم الخطّ فتنبّه.

واعلم أيضاً أنّ بعضهم قال بأنّ الواو والياء ليسا منشأين عن الإشباع، بل هما من نفس الضمير كما في «هو» و «هي» فعلى هذا لابدّ من إخراج «هو» و «هي» من حكم الحذف، فلايجوز حذف الواو من «هو» ولا الياء من «هي»، لتعاصيهما بالحركة عن الحذف، فلابدّ في الوقف عليهما بسكون الواو والياء لابحذفهما.

(و أثبت صلة الفتح و هي الألف) لخفّتها، و إن حصل من إبقائهما في بعض الموارد شبه التقاء الساكنين (كـ «رأيتها») هذا ولكن تقدّم في باب الموصولات عند الاستشهاد بقوله:

بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به

ما يدلّ على جواز حذف صلة الفتح أيضاً فتأمّل جيّداً.

---

١. انظر: شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ٣٠٧.

أمّا في الضرورة فيجوز إثبات الجميع. (و أشبهت «إذن» منوّناً نصب، فألفاً في الوقف نونها قلب) و به قرأ السبعة، و اختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم أن الوقف عليها بالنون و هو الذي أميل إليه قراراً من الالتباس و القراءة سنّة متّبعة.

هذا كلّه في سوى الاضطرار و (أمّا في الضرورة) الشعريّة (فيجوز إثبات الجميع) في الوقف، سواء كان صلة الفتح أو غيرها (و أشبهت «إذن») اسماً (منوّناً نصب، فألفاً في الوقف نونها قلب و به) أي بقلب النون ألفاً في الوقف (قرأ) القرّاء (السبعة، و اختار ابن عصفور[1] تبعاً لبعضهم أنّ الوقف عليها بالنون و هو الذي أميل إليه قراراً من الالتباس) بـ «إذا» الظرفيّة أو الفجائيّة (و) لكن (القراءة سنّة متّبعة) لايجوز العدول عنها في القرآن، لاستنادها إلى من يعتدّ بقوله و فعله و أمّا في غير القرآن فالمختار هو المختار.

قال في المغني في بحث «إذن»: "المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أنّ نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، و قيل: يوقف عليها بالنون، لأنّها كنون «لن» و «إن» و روي عن المازنيّ والمبرّد، و يبتني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها بالألف، لأنّهم يقفون عليها بالألف، و كذا رسمت في المصاحف تبعاً لما اختاره الفرّاء والمازنيّ والمبرّد بالنون، و عن الفرّاء إن عملت كتبت بالألف لكون العمل فارقاً، و إلّا كتبت بالألف[2] للفرق بينها و بين «إذا» و تبعه ابن خروف"[3] انتهى مع زيادة منّا توضيحاً.

و قد تقدّم[4] في آخر باب نوني التأكيد أنّ الخفيفة منهما بعد الفتح تنقلب ألفاً كما تقول في «قفن»: «قفا».

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥١.
٢. في المصدر: «بالنون».
٣. مغني اللبيب: ٣١. عليک بمراجعة المصدر.
٤. الجزء الثالث، الصفحة: ٣٣٨.

(و حذف ياء المنقوص ذي التنوين) عند الوقف (ما) دام (لم ينصب أولى من ثبوت) لها (فاعلم) كقراءة الستّة ﴿وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ﴾ ﴿وَ ما لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ والٍ﴾ و بإثبات الياء فيهما قراءة ابن كثير بخلاف المنصوب، فإنّه يبدل تنوينه ألفاً إن كان منوّناً ک «قطعت وادياً» و تثبت ياؤه ساكنة، إن لم يكن ک «أجب الداعي» و بخلاف غير المنوّن كما صرّح به بقوله: (و غير ذي التنوين) المرفوع والمجرور (بالعكس) فثبوت ياؤه أولى من حذفها

(و) منها (حذف ياء المنقوص ذي التنوين) نحو: «قاض» (عند الوقف ما دام لم ينصب) فحذف الياء حينئذ (أولى من ثبوت لها فاعلم)، لأنّ حذف التنوين عارض، لالتقاء الساكنين بعد حذف ضمّة الياء فكأنّه ثابت فبقاء الياء محذوفة كما كانت أولى، لأنّ الوقف مقتض للتخفيف (كقراءة الستّة) بحذفها رفعاً كقوله تعالى: (﴿وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ﴾[1]) و كذا جرّاً نحو: (﴿وَ ما لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ والٍ﴾[2] و بإثبات الياء فيهما) أي في الآيتين (قراءة) السابع من القرّاء و هو (ابن كثير[3]) فهو قرأ ﴿وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هادي﴾، ﴿وَ ما لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ والي﴾ بردّ الياء فيهما نظراً إلى أنّ حذف التنوين لفظاً للوقف، والياء حذفت لاجتماعها مع التنوين، فلمّا حذف التنوين زال المانع فعاد المحذوف، (بخلاف المنصوب، فإنّه يبدل تنوينه ألفاً) عند الوقف وجوباً (إن كان منوّناً) إلّا على لغة ربيعة، كما تقدّم (کـ «قطعت وادياً» و تثبت ياؤه ساكنة، إن لم يكن) منوّناً (کـ «أجب الداعي» و بخلاف) غير المنصوب (غير المنوّن كما صرّح به بقوله: و غير ذي التنوين) من غير المنصوب أي (المرفوع والمجرور بالعكس، فثبوت ياؤه) عند الوقف (أولى من حذفها)، إذ لا موجب لحذفها لعدم التنوين فيه والوقف لايقتضي هنا غير السكون، و ذلك حاصل، و بذلك قرأ ابن كثير في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعالي﴾[4] و قوله تعالى: ﴿يَوْمَ

---

١. الرعد: ٧.

٢. الرعد: ١١.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الثالث، الصفحة: ٣٢٧.

٤. الرعد: ٩.

(و في) منقوص محذوف العين (نحو: «مر») اسم فاعل من «أرأى» أو محذوف الفاء كـ «يف» علماً كما قال في شرح الكافية، (لزوم ردّ الياء) عند الوقف (اقتفي) لئلّا يكثر الحذف.

التّلاقي﴾[1]، فإنّه وقف فيهما بإثبات الياء و وقف غيره فيهما بحذفها مدّعياً أنّه يقدّر الوقف على المنكّر بحذف الياء والتنوين، ثمّ يدخل عليه الألف واللام بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين، و علّله بعضهم بوجه آخر، و هو أنّ الوقف موضع استراحة، والياء المكسور ما قبلها ثقيل فلذا حذفت[2].

(و في منقوص محذوف العين نحو: «مر») هو (اسم فاعل من «أرئى»)، «يرئي» على وزن «أكرم، يكرم» و أصله «مرئي» بضمّ الميم على وزن «مكرم»، فنقلت الكسرة من الهمزة إلى الراء ثمّ حذف الهمزة للتخفيف، ثمّ أعل إعلال «قاض» فصار «مر» (أو) في منقوص (محذوف الفاء كـ «يف») المضارع المجزوم من «وفى، يفي» إذا جعل (علماً) لشخص (كما قال في شرح الكافية[3]، لزوم ردّ الياء) المحذوفة في الأوّل، لالتقاء الساكنين، و في الثاني للجزم (عند الوقف اقتفي لئلّا يكثر الحذف).

هذا ما يقتضيه ظاهر عبارة الكتاب، ولكن في صحّة هذا التعليل و انطباقه على ما نحن فيه تأمّل بل منع، إذ لا حذف عند الوقف فضلاً عن كونه كثيراً، اللهم إلّا أن يراد بالحذف حذف التنوين أو الحركة أو هما معاً فتأمّل.

ولو مثّل الشارح كغيره للمضارع بغير المجزوم لكان للتعليل وجه إلّا أنّه أيضاً ينطبق على نحو: «مر»، و لذلک مرّ غالب الشرّاح هنا مرّ الكرام و من الله التوفيق و به الاعتصام.

---

١. غافر: ١٥.

٢. شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ٣٠٠.

٣. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٨٦.

فصل: (و غير هاء التأنيث من محرّک سكّنه) عند الوقف و هو الأصل (أو قف رائم التحرّک) بأن تخفي الصوت بالحركة، ضمّة كانت أو كسرة أو فتحة، و خصّه الفرّاء تبعاً للقرّاء بالأوّلين.

عدّة من أقسام الوقف غير ما تقدّم

(فصل[١]: و) إذا كان آخر الكلمة (غير هاء التأنيث من) حرف (محرّک) فيجوز الوقف على ذلک الحرف بأحد وجوه خمسة بيّنها بقوله:

(سكّنه) مجرّداً عن الروم والإشمام، سواء في ذلک المنوّن و غيره، والمعرب والمبنيّ، و قد تقدّم مفصّلاً (عند الوقف و هو) أي الوقف بالسكون المجرّد (الأصل) فيه، لأنّ سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

و يتعيّن ذلک في هاء التأنيث، إذ لايتأتّى الأوجه الأربعة الباقية فيها، و أمّا غيرها فقد يعدل في الوقف عليه من ذلک الأصل، لخصوصيّة فيه أو لتحصيل غرض، كما سيتلى عليک.

(أو قف رائم التحرّک) أي قاصداً تحرّک آخر الكلمة (بأن تخفي الصوت بالحركة، ضمّة كانت أو كسرة أو فتحة، و خصّه الفرّاء[٢] تبعاً للقرّاء بالأوّلين) أي الضمّ والكسر، و منع في الفتحة، لأنّ الروم فيها يشبه الثوباء، فيفضي إلى تشويه صورة الفم[٣].

و حقيقة الروم الإتيان بالحركة خفيفة للدلالة على بيان حركة آخر الكلمة، لأنّها دالّة على المعاني غالباً أو على خصوصيّة في الكلمة كحركة المبنيّات، ولكن لاتشبع الحركة، ولاتظهرها تماماً بل تختلسها اختلاساً لتحصيل بعض الغرض من الوقف.

و سمّي هذا «روماً»، لأنّک تروم أي تقصد الحركة، إذ لم تسقطها بالكلّيّة و لذلک يقال: «يدرک الروم الأعمى الصحيح السمع» إذا استمع، لأنّ في آخر الكلمة صويتاً خفيّاً.

---

١. العنوان هنا للأستاذ ﵀.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٦.
٣. شرح التصريح: ٢/ ٦٢٣.

(أو اشمم الضمّة) فقط عند الوقف بأن تشير إليها بشفتيک من غير تصويت (أو قف مضعفاً) أي مشدّداً (ما) أي حرفاً (ليس همزاً أو عليلاً إن قفا) أي تبع الحرف الموقوف عليه الموصوف بما ذكر حرفاً (محرّكاً) ....

(أو أشمم) و ذلک في (الضمّة فقط عند الوقف بأن تشير إليها بشفتيک) بعد الإسكان (من غير تصويت) و بعبارة أخرى بأن تصوّر الفم عند حذف الحركة من آخر الكلمة بالصورة التي يعرض عند التلفّظ بتلک الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية، و لهذا يقال: «إنّ الإشمام يحسّ به البصير، دون الأعمى»[١]، و قد تقدّم في باب نائب الفاعل بيان أنّ الإشمام هناک غيره هاهنا و إن توهّم بعضهم الاتّحاد.

(أو قف مضعفاً أي مشدّداً ما أي حرفاً ليس همزاً)، إذ هي وحدها مستثقلة حتّى أنّ أكثرهم يوجبون حذفها للتخفيف إذا كانت غير أوّل، كما مرّت الإشارة إليه في «مر»، و إذا ضعّفتها صار النطق بها كالتهوّع، (أو) ليس (عليلاً) لكونه أيضاً ثقيلاً، فإذا ضعّف يصير أثقل، والوقف محلّ التخفيف.

و يشترط أيضاً أن يكون ما قبل آخر الكلمة متحرّكاً و إليه أشار بقوله: (إن قفا أي تبع الحرف الموقوف عليه الموصوف بما ذكر) أي ليس همزاً أو عليلاً (حرفاً محرّكاً) و إنّما اشترط أن يتحرّک ما قبل الآخر، لأنّ المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحرّكاً في الوصل و إذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلّا متحرّكاً في الوصل و إلّا يلزم التقاء الساكنين، فحينئذ لايحتاج إلى البيان. و علّل بعضهم هذا الاشتراط بأنّه للاحتراز من اجتماع ثلاث سواكن في الوقف[٢].

---

١. المصدر السابق: ٢/ ٦٢٤.

٢. شرح النظام: ١٨٥.

ک «هذا جعفر» و «هذا علّ» بخلاف الهمز ک «خطأ» و العليل ک «القاضي»، و «يخشى» و «يدعو» والتابع ساكناً ک «عمرو» (أو حركات انقل) عند الوقف من الموقوف عليه (لساكن) قبله (تحريكه لن يحظل) أي يمنع نحو: ﴿وَ تَواصَوْا بِالصَّبْرْ﴾ «إذ جدَّ النَّقُر».

و إذا اجتمع هذه الشرائط يجوز التضعيف (کـ «هذا جعفرّ») بتشديد الراء (و «هذا وعلّ») بتشديد اللام و هو وزان «كبد» أو «حبر» بمعنى المعز الجبليّ[1]، (بخلاف الهمز کـ «خطأ»)، فإنّه لا يضعّف لما تقدّم (و) بخلاف (العليل)، سواء في ذلک الياء (کـ «القاضي»، و) الألف نحو: («يخشى» و) الواو نحو: («يدعو» والتابع ساكناً کـ «عمرو»)، فإنّه لايضعّف أيضاً لما تقدّم.

(أو حركات انقل عند الوقف من الموقوف عليه) أي الحرف الأخير (لساكن قبله) بشرط أن يكون بحيث (تحريكه لن يحظل أي) لن (يمنع نحو: ﴿وَ تَواصَوْا بِالصَّبْرْ﴾[2]) بنقل كسرة الراء إلى ما قبله أعني الباء و نحو قوله:

أنا ابن ماويّة (إذ جدّ النّقر) و جاءت الخيل أثافيّ زمر [3]

بنقل ضمّة الراء الى ما قبله أعني القاف، قال النظام[4] في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَ الْفَجْرِ﴾[5] "روى ابن مهران الإسكندرانيّ عن أبي عمرو أنّه كان يقف على ﴿وَ الْفَجْرْ﴾ و أشباهها بنقل حركة الراء إلى ما قبلها"[6] انتهى.

---

١. المصباح المنير: ٦٦٦.

٢. العصر: ٣.

٣. البيت لعبد الله بن ماوية الطائيّ، أو لبعض السعديّين، من سعد تميم؛ ايضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٣٥٨.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٠.

٥. الفجر: ١.

٦. غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٦/ ٤٩٣.

ولاينقل الحركة إلى متحرّك ك «جعفر» ولا ممتنع التحريك إمّا لتعذّر ك «الإنسان» أو استثقال ك «قضيب» و «خروف» أو أداء إلى بناء لانظير له ك «بشر» مرفوعاً و «ذهل» مجروراً كما سيأتي. (و نقل فتح من سوى المهموز لايراه) نحويّ (بصريّ) أمّا من المهموز ك «خبء» فيراه (و كوف نقل) الفتح من سوى المهموز أيضاً.

(ولاينقل الحركة إلى متحرّك كـ «جعفر»)، إذ المتحرّك لايقبل حركة أخرى، (ولا) إلى (ممتنع التحريك إمّا لتعذّر) تحريكه (كـ «الإنسان»)، فلاينقل حركة النون إلى الألف، لأنّه لايقبل الحركة (أو استثقال) تحريكه (كـ «قضيب» و «خروف»)، لأنّ حرف العلّة يزيد بنقل الحركة إليه ثقلاً (أو) لكون مقتضى النقل (أداء إلى بناء لانظير له كـ «بشر») بكسرة و سكون حال كونه (مرفوعاً)، إذ النقل فيه حينئذ يؤدّي إلى وزن «فعل» بكسرة فضمّة (و) نحو: («ذهل» مجروراً) وزان «قفل»، إذ النقل فيه حينئذ يؤدّي إلى وزن «فعل» بضمّة فكسرة و هذا الوزنان لايوجدان في الأسماء إلّا مؤوّلاً كما يجيء[1] في أوائل باب التصريف في قوله:

و «فعل» أهمل والعكس يقلّ   لقصدهم تحصيل فعل بـ «فعل»

فمن أجل ذلك يمتنع النقل فيهما (كما سيأتي) من المصنّف التصريح بذلك في البيت الثاني.

ولا خلاف في نقل الضمّ والكسر إذا اجتمع شرائطه و كذا نقل الفتح من المهموز، كما سيأتي (و) أمّا (نقل فتح من سوى المهموز) فاعلم أنّه (لايراه نحويّ بصريّ) محتجّا بأنّ النقل في الضمّة والكسر للتوسّل إلى بقائهما بوجه، لقوّتهما، بخلاف الفتحة، فإنّها خفيفة فاغتفر حذفها، فلاتنقل بل تحذف و (أمّا) نقل الفتح (من المهموز كـ «خبء») في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾[2] (فيراه) البصرّي فيجوّز نقل فتح الهمزة إلى ما قبلها كما يجوّز ذلك في ضمّتها و كسرتها، لأنّ الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل، سواء كانت مفتوحة أو غير مفتوحة. (و كوف) أي كوفيّ حذف ياء النسبة لضرورة الشعر، (نقل الفتح من سوى المهموز أيضاً) فيقول: «رأيت الهند» بفتح النون.

١. الصفحة: ٣٠٨.

٢. النمل: ٢٥.

(والنقل إن يعدم نظير) للاسم حينئذ بأن يكون المنقول ضمّة مسبوقة بكسرة أو بالعكس (ممتنع) كما تقدم (و) لكن (ذاک) النقل (في المهموز) و إن أدّى إلى ما ذكر (ليس يمتنع) فيجوز في «رِدء» و «كفؤ» «هذا ردء» و «مررت بكفؤ». ثمّ لمّا صدّر في الضابط اشتراط أن يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث ليفعل فيه ما ذكر احتاج إلى بيان ما يفعل فيه إذا كان هاء (فقال في الوقف تاء تأنيث الاسم هاء جعل ....

(والنقل إن يعدم) بسببه (نظير للاسم حينئذ بأن يكون المنقول) بعد النقل (ضمّة مسبوقة بكسرة أو بالعكس ممتنع كما تقدّم) مثالهما أعني «بشر» مرفوعاً و «ذهل» مجروراً.

(ولكن ذاک النقل) المعدوم بسببه النظير (في المهموز و إن أدّى إلى ما ذكر) من عدم النظير (ليس يمتنع، فيجوز في «ردء») بكسر الراء و سكون الدال آخره همزة بمعنى المعين في المهمّات، و منه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخافُ أَنْ يُكَذِّبُون﴾[1] (و) في («كفؤ») بضمّ الكاف و سكون الفاء آخره همزة، بمعنى «المماثل» («هذا ردء») بنقل ضمّة الهمزة إلى الدال (و «مررت بكفؤ») بنقل كسرة الهمزة إلى الفاء، و إن لزم منه بناءان مهملان لحصول التخفيف بالنقل فيما آخره همزة، إذ تقدّم آنفاً أنّ الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل مطلقاً.

(ثمّ لمّا صدّر في الضابط) أي في قوله: «فصل و غير ها التأنيث من محرک» إلخ (اشتراط أن يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث ليفعل فيه) أي في الموقوف عليه (ما ذكر احتاج إلى بيان ما يفعل فيه) أي الموقوف عليه (إذا كان هاء) التأنيث (فقال في الوقف: تاء تأنيث الاسم هاء جعل) عند الوقف، وقد لايجعل هاء كما سيصرح به في آخر الفصل، و أصلها عند جماعة تاء كالتي في الفعل.

و إنّما قلبت في الوقف هاء للفرق بين التائين الاسميّة والفعليّة أو بين الاسميّة التي للتأنيث كـ «عفرية» بمعنى الداهية، والتي لغيره كـ «عفريت» بمعنى الخبيث و «عنكبوت»، أو للفرق بينها و بين التاء التي من نفس الكلمة نحو: «وقت» و «تحت» و «بيت»، و إنّما قلبت هاء، لأنّ في

١. القصص: ٣٤.

إن لم يكن بساكن صحّ وصل) ک «مسلمة» و «فتاة»، بخلاف ما إذا وصل به ک «بنت» و «أخت» و بخلاف تاء تأنيث الفعل ک «قامت» و أمّا تأنيث الحرف ک «ثمّة» و «ربّة»

الهاء همساً وليناً أكثر ممّا في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى، و لذلک تزاد في الوقف فيما ليس فيه تاء هاء السكت كما يأتي في الفصل الآتي.

و قال بعضهم: إنّ الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، و إنّما قلبت تاء في الوصل، إذ لو خلّيت بحالها هاء لقيل: «رأيت قائمهاً» بالتنوين والتنوين تقلب ألفاً في الوقف كما تقدّم، فيلتبس في الوقف بـ «ها» ضمير المؤنّث فقلبت في الوصل تاء لذلک ثمّ لمّا جيء في الوقف رجعت إلى أصلها و هو الهاء[1]. و إنّما لم يقلب التنوين في نحو «قائمة» ألفاً بل حذف بعد قلب التاء هاء، خوفاً من اللبس المذكور[2].

و إنّما تقلب هاء (إن لم يكن بساكن صحّ وصل کـ «مسلمة» و «فتاة»، بخلاف ما إذا وصل) التاء (به) أي بالساكن الصحيح (کـ «بنت» و «أخت»)، فلاتنقلب التاء فيهما هاء، لأنّها فيهما لمّا سكن ما قبلها صارت كأنّها ليست للتأنيث، إذ فتح ما قبل تاء التأنيث واجب غالباً و إنّما جيء بالتاء، لإلحاق الثنائيّ بالثلاثيّ، أعنى «قفل» و «جذع».

و هذا مراد من قال: إنّ التاء فيهما ليست للتأنيث و إن كان فيها رائحة التأنيث، لاختصاص إبدال التاء من اللام المحذوف بالمؤنّث[3]، إلّا أنّها مخالفة من حيث اللفظ لتاء التأنيث، لسكون ما قبلها أو لكونها كلام الفعل للكلمة بسبب كونها بدلاً منها و لذلک لم تقلب في الوقف هاء.

(و بخلاف تاء تأنيث الفعل کـ «قامت»)، فلاتنقلب هاء خوف اللبس بالضمير في نحو «ضربه» و يحمل ما لا لبس فيه بها فيه اللبس.

(و أمّا) تاء (تأنيث الحرف کـ «ثمّة» و «ربّة»، فاختار) بعضهم أنّها كتاء تأنيث الفعل

١. قاله ثعلب؛ شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ٢٩٠.
٢. المصدر السابق.
٣. المصدر السابق: ١/ ٢٢٠.

فاختار في شرح الكافية جواز ذلک فيها، فيقال: «ربّه» و «ثمّه» قياساً على قولهم في «لات» «لاه». (و قلّ ذا) أي جعل التاء المذكورة هاء في الوقف (في جمع تصحيح) للمؤنّث كقول بعضهم دفن البنات من المكرماة، (و) في (ما ضاها)هـ كـ «هيهات» و «أولاة».

لاتنقلب هاء لما ذكر، ولكن اختار المصنّف (في شرح الكافية جواز ذلک فيها، فيقال: «ربّه» و «ثمّه») بقلبها هاء (قياساً على قولهم في «لات») عند الوقف: («لاه» و قلّ ذا أي جعل التاء المذكورة هاء في الوقف في جمع تصحيح للمؤنّث) تشبيهاً بالتاء في المفرد لكونها مفيدة للتأنيث كإفادتها معنى الجمع، (كقول بعضهم) قيل: رواه الطبرانيّ[١] في الكبير والأوسط و غيرهما عن ابن عبّاس[٢]: أنّ النبي ﷺ لما عزي بابنته رقية قال: الحمد لله (دفن البناه من المكرماه)[٣] والعهدة عليه، والدفن مبتدأ مضاف إلى «البنات» و «من المكرماة» بفتح الميم الأولى و سكون الكاف و ضمّ الراء خبره.

و حاصل المعنى أنّ مواراة البنات من الأفعال الحسنة، لأنّ بقاءهنّ عار على الآباء و لذلک كانوا يفتخرون بوؤدهنّ أي دفنهنّ حيات، كما أشير إليه في قوله تعالى: ﴿**وَ إِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَت**﴾[٤] فتأمّل جيّداً.

(و) قل أيضاً جعل التاء هاء في الوقف (فيما ضاهاه) أي فيما شابه جمع تصحيح المؤنّث (كـ «هيهات» و «أولاة») و هذا بناء على جعل «هيهات» مفرداً، أصله «هيهية» على وزن «زلزلة» و «القلقلة» قلبت الياء الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، والتاء فيها للتأنيث كما في بقيّة

١. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخميّ الشاميّ، أبو القاسم (م ٣٦٠ ق) من كبار المحدّثين. أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته. ولد بعكا و رحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفّي بأصبهان. له ثلاثة معاجم في الحديث، منها «المعجم الصغير». الأعلام: ٣/ ١٢١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٧١.

٣. ما وجدته في مصادر الحديثيّة للعامّة؛ نعم نقل في الكتب الأدبيّة نحو شرح التصريح: ٢/ ٦٣٠ و لم ينسبوه إلى النبيّ ﷺ .

٤. التكوير: ٨ـ ٩.

و كثر في ذلک عدم الجعل المذكور (و غير ذين) أي جمع التصحيح و ما ضاهاه ک «غرفة» و «غلمة» (بالعکس انتمى) فالكثير فيه جعل التاء هاء والقليل عدم ذلک. فصل: (و قف بهاء السكت على الفعل المعلّ، بحذف آخر ک «أعط من سأل») و «لم يعط» و قل في الوقف عليهما: «أعطه» و «لم يعطه» و ذلک جائز (و ليس حتماً في) جميع المواضع (سوى ما) إذا كان الفعل قد بقي على حرف واحد (ک «ع») ....

المفردات و أمّا بناء على جعله جمع «هيهة» بحذف الياء الثانية بعد قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين بسبب ألف الجمع فالأكثر الوقف عليها كالجمع الصحيح بالتاء، لدلالتها فيها على الجمع والتأنيث جميعاً، فيكره إبطال صورتها في الوقف بخلاف التاء في المفرد، فإنّها تدلّ على التأنيث فقط، و إليه يشير الشارح بقوله: (و كثر في ذلک عدم الجعل المذكور و غير ذين أي جمع التصحيح و ما ضاهاه)، سواء كان مفرداً أو جمعاً (کـ «غرفة» و «غلمة» بالعکس انتمى، فالكثير فيه جعل التاء هاء والقليل عدم ذلک).

(فصل)

الوقف بهاء السكت

(و قف بهاء السكت على الفعل المعلّ، بحذف آخر کـ «أعط من سأل» و «لم يعط» و قلّ في الوقف عليهما: «أعطه» و «لم يعطه» و ذلک جائز) دفعاً للإجحاف، لأنّک إذا لم تأت بالهاء سكنت آخرهما بعد حذف لامهما يلزم الإجحاف بحذف الحركة زائداً على ما حذف بالإعلال و قد تقدّم نظيره مع ما فيه.

(و ليس) الوقف بهاء السكت (حتماً) أي واجباً (في جميع المواضع سوى) ثلاثة مواضع: **أوّلها:** (ما إذا كان الفعل قد بقي على حرف واحد کـ «ع») من «وعى، يعي»، لاستحالة الوقف على المتحرّک والابتداء بالساكن في حرف واحد، و بعبارة أخرى لأنّ الوقف لايكون

أو) حرفين أحدهما زائد (ک «يع» مجزوماً) فإنّه واجب فيقال فيهما، «عه» و «لم يعه» (فراع ما رعوا). (و «ما» في الاستفهام إن جرت حذف ألفها) وجوباً ....

إلّا على ساكن، والابتداء لايكون إلّا بمتحرّک، فلابدّ من حرف بعد الابتداء يوقف عليه فجيء بالهاء لسهولة السكوت عليه.

و ثانيها: قوله (أو) بقي الفعل على (حرفين أحدهما زائد کـ «يع» مجزوماً، فإنّه واجب) أيضاً، (فيقال فيهما، «عه» و «لم يعه») بالهاء للسكت، وجوباً على ما يظهر من العبارة، و من ذلک قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[1] على القول بأنّه من «السنة» بفتح السين ولامها واو، و أمّا على القول بأنّ لامها هاء فالهاء أصليّة، و أمّا على القول بأنّه من «الحمأ المسنون» فأصله «لم يتسنّن» بثلاث نونات أبدلت الثالث ألفاً و حذف، كراهة اجتماع الأمثال، فالهاء السكت، و معناه «لم يتغيّر بمرور الزمان».

قال بعض المحقّقين: "و هذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَ لَمْ أَكُ﴾[2] و ﴿مَنْ تَقِ﴾[3] بترک الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب"[4] و يأتي الإشارة إلى هذا الاختلاف عن قريب.

(فراع ما رعوا، و «ما» في الاستفهام إن جرّت حذف ألفها وجوباً)، سواء كان الجارّ حرفاً أو اسماً و ذلک لأنّ لها صدر الكلام ولم يمكن تأخير الجارّ عنها، فقدّم عليها و ركّب معها، حتّى يصير المجموع كالكلمة الواحدة موضوعة للاستفهام، لئلّايسقط الاستفهام عن مرتبته أي التصدّر، فجعل حذف ألفها دليلاً على التركيب هذا ولكن قال نجم الأئمّة[5]: "و قد جاء الألف ثابتاً نحو:

---

١. البقرة: ٢٥٩.

٢. مريم: ٢٠.

٣. غافر: ٩.

٤. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

(و أولها الهاء إن تقف) نحو: «يا أسديّاً لم أكلته لمه» و ذلک جائز (و ليس حتماً) في جميع المواضع (سوی ما) إذا (انخفض باسم کقولک) في («اقتضاء م اقتضی»): «اقتضاء مه» (و وصل ذي الهاء أجز) كائن (بكلّ ما حرّک تحریک بناء لزم) عند الوقف عليه نحو:

علی ما قام يشتمني لئيم　　　کخنزير تمرغ في دمان

و إذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهاميّة لم يحذف ألفها نحو: «بماذا تشتغل»، لأنّ «ذا» لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولاً إلّا مع «ما» صار «ما» مع «ذا» ككلمة واحدة و صار الألف كأنّه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصّنه من الحوادث"[١] انتهى.

(و أولها الهاء) للسكت (إن تقف)، حفظاً للفتحة الدالّة على الألف المحذوفة (نحو: «يا أسديّاً لم أكلته لمه»[٢] و ذلک) أي إتيان الهاء بعد حذف ألف «ما» الاستفهاميّة (جائز و ليس حتماً في جميع المواضع سوی ما إذا انخفض باسم) و هذا هو **الموضع الثالث** (کقولک في «اقتضاء م اقتضی»: «اقتضاء مه»).

و إنّما وجب إلحاق الهاء إذا كان الجارّ اسماً دون ما إذا كان حرفاً، لأنّ المجرور بالحرف متّصل به و حرف الجرّ لايستقلّ بمعناه، فكأنّه معه كالجزء، فلذلک لم يجب الهاء بخلاف المجرور بالاسم، لأنّ الاسم المضاف مستقلّ بالدلالة، فهو معه كالمنفصل و هو على حرف واحد، فلذلک وجب معه الهاء، لئلّا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرّک، لأنّ الوقف لايكون إلّا على ساكن والابتداء لايكون إلّا بمتحرّک، فلابدّ من حرفين يبتدأ بأحدهما و يوقف على آخر.

(و وصل ذي الهاء أجز كائن بكلّ ما حرّک تحریک بناء لزم) أي بناء يكون دائماً في الكلمة، فحينئذ وصل الهاء جائز (عند الوقف عليه)، إبقاء للحركة كما زادوا همزة الوصل في الابتداء،

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٥٠ ـ ٥١.

٢. شطر من بيت لسالم بن دارة الغطفانيّ؛ الحيوان: ١/ ١٧٦.

﴿هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَه﴾. و «لزم» صفة «بناء» احترز به عمّا لايلزم بناؤه كالمنادى فلا توصل به الهاء ....

للتوصل بها إلى بقاء السكون (نحو: ﴿هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَه﴾[1]) بإلحاق الهاء بياء المتكلّم، لأنّه ضمير والضمير دائم البناء، قال النيشابوريّ[2] في مقدّمة تفسيره: "و كتب في الحاقّة لبيان الحركة ﴿كِتابِيَه﴾[3] و ﴿مالِيَه﴾[4] و ﴿حِسابِيَه﴾[5] و ﴿سُلْطانِيَه﴾[6] و في القارعة ﴿ما هِيَه﴾[7] بإثبات الهاء واختلف في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[8] و ﴿فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ﴾[9] أنّ الهاء فيهما لبيان الحركة أو لغير ذلك"[10] انتهى.

(و «لزم») في البيت (صفة «بناء») لا صفة «تحريك» (احترز به عمّا لايلزم بناؤه)، إذ البناء حينئذ شبيه بالإعراب في كونه في معرض الزوال (كالمنادى)، لأنّ الضمّة البنائيّة فيه تحدّث بحدوث حرف النداء و تزول بزواله كحدوث حركة الإعرابيّة بحدوث العامل و زواله بزواله، و من هذا القبيل نحو: «لارجل»، (فلا توصل به الهاء)، لأنّ آخرها مظنّة التغيير، فلايجوز زيادة حرف لا معنى له لبقاء حركة لا اهتمام بوجودها لعروضها، و لكون المنادى و

١. الحاقّة: ١٩.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٠.
٣. الحاقّة: ١٩.
٤. الحاقّة: ٢٨.
٥. الحاقّة: ٢٠.
٦. الحاقّة: ٢٩.
٧. القارعة: ١٠.
٨. البقرة: ٢٥٩.
٩. الأنعام: ٩٠.
١٠. غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١/ ٤٢.

و مثله الفعل الماضي و شذّ مجيء ذلک کما قال: (و وصلها بغير) ذي (تحريک بناء أديم شذّ) نحو: «و أضحى من عله» و قوله: («في المدام) بناء (استحسنا») بيان لأحسنيّة الاتصال، فلا يعدّ مع قوله: «و وصل ذي الهاء» البيت المبيّن للوقوع تكراراً فتأمّل. (و ربّما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثراً) من إلحاق الهاء نحو ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَ انْظُرْ﴾

أشباهه لا محالة أزيد من حرف واحد بل من حرفين في الأكثر، فلايلزم الابتداء بالساكن ولا الوقف بالحركة.

(و مثله الفعل الماضيّ)، لأنّه إنّما بني الماضي على الحرَكة والأصل فيه أن يسكن، لمشابهة المعرب كما تقدّم في أوائل الكتاب في باب المعرب والمبنيّ فحركته أيضاً عارضة.

(و شذّ مجيء ذلک) أي وصل الهاء بما لايلزم بناؤه (كما قال: و وصلها بغير ذي تحريک بناء أديم شذّ نحو) قوله:

يا ربّ يوم لي لا أظلّله   أرمض من تحت (و أضحى من عله) [1]

فوصل الهاء بـ «عل» مع كونه متحرّكاً بحركة البناء العارضيّ كما تقدّم في باب الإضافة لكنّه شاذّ، (و قوله: «في المدام بناء استحسنا» بيان لأحسنيّة الاتصال، فلايعدّ مع قوله: «و وصل ذي الهاء) أجز» إلى آخر (البيت المبيّن للوقوع تكراراً فتأمّل).

(و ربّما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثراً، من إلحاق الهاء) للسكت (نحو) قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَ انْظُرْ﴾[2] و قد تقدّم الكلام فيه آنفاً فراجع.

---

١. البيت لأبي ثروان؛ شرح التصريح: ٢/ ٦٣٦.

٢. البقرة: ٢٥٩.

و غيره نحو: «هذه حبلو يا فتى» و فشا ذلک منتظماً نحو: «مثل الحريق وافق القصبّا» بتضعيف الباء.

و نقول هنا زائداً على ما تقدّم: إنّه ألحق هاء السكت في حال وصل ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ بلفظة ﴿انظُرۡ﴾ (و غيره) أي غير إلحاق الهاء و هو قلب الألف واواً (نحو: «هذه حبلو يا فتى») فقلب ألف «حبلى» واواً في الوصل، كما يفعل ذلک في الوقف، و ذلک لأنّ الألف خفيّة، فإذا وقف عليها خفيت غاية الخفاء، حتّى يظنّ معدومة فأبدلوا حرفاً من جنسها و هو أظهر منها، و قد تبدل ياء أو همزة لذلک لكنّ الإبدال ضعيف مطلقاً.

(و فشا ذلک) أي إعطاء لفظ الوصل ما للوقف (منتظماً) أي في الشعر، لأنّ الشعر محلّ الخروج عن القياس للتسهيل على الشاعر (نحو) قوله:

تترک ما ألقى الدبا سبسبا   (مثل الحريق وافق القصبّا) [١]

(بتضعيف الباء) في «القصبا» وصلاً، كما يضعّف وقفاً، ثمّ أتي بحرف الإطلاق أعني الألف و علامة كونه وصلاً تحريک الباء، و مثله الباء في «سبسبا» فلاتغفل و من جعل أوّل البيت «لقد خشيت أن أرى جدبا» فقد توهّم، إذ أوّله ما ذكرنا، فتنبّه.

١. قال الأزهريّ في شاعره: «رؤبة، كما في الكتاب، أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون» شرح التصريح: ٢/ ٦٣٧ مع الاختلاف في الشطر الأوّل كما صرّح الأستاذ ﷺ.

باب الإمالة

هذا باب (الإمالة)؛ هي كما في شرح الكافية أن ينحى بالألف نحو الياء و بالفتحة قبلها نحو الكسرة.

(هذا باب الإمالة)

التعريف و التبيين

(هي) في اللغة مصدر قولك: «أملت الشيء إمالة» إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها[1]، و في الاصطلاح (كما) قال المصنّف (في شرح الكافية أن ينحى) أي يقصد و يمال (بالألف نحو الياء) أي جانبها و ناحيتها (و بالفتحة قبلها نحو الكسرة)[2].

و بعبارة أخرى هي عدول بالألف عن التلفّظ به تماماً إلى الياء و بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، بأن تشرب الألف شيئاً من الياء والفتحة شيئاً من الكسرة، و إنّما تسمّى إمالة إذا بولغ في إمالتها، و أمّا إذا لم يبالغ فإنّه يسمّى ترقيقاً، و ليس الترقيق إلّا في الفتحة قبل الألف و ليست الإمالة لغة جميع العرب، فإنّ أهل الحجاز لايميلون إلّا قليلاً و أحرص الناس عليها بنو تميم بخلاف سائر العرب.

و للإمالة أسباب و موانع حسبما سيفصل فيما يأتي، والأسباب ليست بموجبة لها، بل مجوّزة لها عند من هي في لغته بخلاف الموانع، فإنّها توجب المنع كما يأتي عن قريب، والغرض من الإمالة أحد أمرين:

أوّلهما: تناسب الأصوات و تقاربها و بيان ذلك أنّ النطق بالياء والكسر مستفلّ منحدر، والنطق بالفتحة مستعل متصعّد، و بالإمالة تصير الألف من نمط الياء و الفتحة قبلها من نمط

---

١. انظر: تاج العروس: ١٥/ ٧٠٦.

٢. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٧٠.

(الألف المبدل من ياء في طرف أمل) كـ «الهدى» و «هدى» (كذا) أمل الألف (الواقع منه الياء خلف) في بعض التصاريف (دون) حرف (مزيد) معها (أو شذوذ) لوقوعها كـ «حبلى» بخلاف نحو: «قفا»، فإنّ الياء تخلف ألفه بزيادة في التصغير ....

الكسرة في الانحدار والتسفّل، فتصير الأصوات متناسبة متقاربة و قد بيّن هذا في علم التجويد و في بيان مخارج الحروف، و نحن نشير إليه فيما بعد في مقام مناسب له إن شاء الله تعالى.

و ثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره حسبما سيفصل فيما يأتي، و يدخل في هذا رعاية تناسب رؤوس الآي و غيرها.

أسباب الإمالة

(الألف المبدل من ياء في طرف) أي في آخر (أمل)، ولا فرق في ذلك بين كونه في اسم (كـ «الهدى» و) فعل نحو: («هدى»)، فهذا أي كون الألف مبدلاً من ياء أحد الأسباب، والغرض منه الإشارة إلى الأصل.

(كذا أمل الألف الواقع منه الياء) المفتوحة (خلف في بعض التصاريف) بأن يرجع الألف ياء بشرط أن يكون الخلافة (دون حرف مزيد معها)، أي لايكون رجوع الألف ياء بسبب زيادة حرف، بل بالإعلال فقط (أو) بشرط أن يكن تلك الخلافة والرجوع من دون (شذوذ لوقوعها) أي من دون أن تكون وقوع الخلافة في لغة شاذّة، سواء كان أصلها ياء نحو: «هدى»، فإنّ ألفه تصير ياء عند اتصال الضمائر بها نحو: «هديت، هدينا»، ففيه سببان و غرضان: أحدهما: ما مرّ آنفاً، و ثانيهما: الإشارة إلى ما يؤوّل إليه الألف في بعض التصاريف، أو كان أصلها واواً نحو: «دعا»، فإنّ الألف فيه تصير ياء مكسوراً ما قبلها قياساً إذا بني للمفعول، نحو: «دعي»، أو كان ألف التأنيث أو الإلحاق (كـ «حبلى») و «أرطى»، فإنّها فيهما تصير ياء في المثنّى والجمع، كما تقدّم في بابها والعلامة تعدّ منفصلة مع أنّ المراد بالمزيد المشروط عدمه ما كان حرفاً واحداً (بخلاف نحو: «قفا»، فإنّ الياء تخلف ألفه بزيادة) حرف واحد (في التصغير

ك «قفيّ» و في التكسير ك «قفيّ» و شذوذ كقول هذيل في إضافته إلى الياء «قفيّ». (و) ثابت (لما تليه هاء التأنيث) حكم (ما الهاء عدم) من الإمالة ك «رماة» ....

كـ «قفيّ») بضمّة ففتحة و تشديد الياء، أصله «قفيو»، فاجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، فقلبت الواو ياء و أدغمت الياء في الياء (و في التكسير كـ «قفيّ») بكسرتين أصله «قفوو» على وزن «فعول»، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع الواوين، فصار «قفوي»، فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء و أدغمت الياء في الياء، و قلبت ضمّة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واواً، ثمّ كسرت الفاء أعني القاف اتباعاً للعين.

(و) بخلاف ما تخلف الياء ألفه على (شذوذ كقول) قبيلة (هذيل في إضافته) أي «قفا» (إلى الياء)، فإنّهم يقولون: («قفيّ») بفتحتين و ياء مشدّدة، و ذلک شاذّ عند سائر القبائل كما تقدّم ذلک في آخر فصل المضاف إلى ياء المتكلّم في قوله:

و ألفاً سلّم و في المقصور عن ... هذيل انقلابها ياء حسن

و هذا أي خلافة الياء في بعض التصاريف ثاني الأسباب، و الغرض منه ما أشرنا إليه قريباً.

و خرج بتقييدي الياء بكونها مفتوحة، نحو: «قال» و «جال» و «حال» من «القول» و «الجولان» و «الحول»، لأنّه يقال في مجهولها: «قيل» و «جيل» و «حيل»، فلا تنقلب الألف فيها ياء مفتوحة بل ساكنة والساكنة ضعيفة فهي كالمعدومة. واعترض عليه بأنّه لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالتها في جمع «قفا» و تصغيره، لأنّها تنقلب ياء متحرّكة قويّة بسبب الإدغام[1] فتأمّل.

(و ثابت لما) أي للألف الذي (تليه هاء التأنيث حكم ما) أي ألف (الهاء عدم من الإمالة) بيان للحكم (كـ «رماة») فيما ألفه لم تتطرّف، لأنّ هاء التأنيث في تقدير الانفصال فالألف و إن لم تتطرّف لفظاً فهي متطرّفة حكماً.

١. انظر: شرح الشافية للرضيّ: ٣/ ١٣.

(و هكذا) أمل الألف الكائنة (بدل عين الفعل إن يؤل) ذلک الفعل عند إسناده (إلى) التاء وزن («فلت») بكسر الفاء (كماضي «خف»، و «دن») و هو «خاف» و «دان» فإنک تقول فيهما «خفت» و «دنت». (كذاک) أمل ألفاً (تالي الياء) کـ «بيان» و كذا سابق الياء کـ «بايع» كما قال في شرح الكافية (والفصل) بين الياء و بين الألف المتأخرة (اغتفر) في جواز الإمالة، إن كان (بحرف) وحده کـ «يسار» (أو) ....

(و هكذا أمل الألف الكائنة بدل عين الفعل إن يؤل ذلک الفعل) بإعلاله (عند إسناده إلى التاء) إلى (وزن «فلت» بكسر الفاء).

و لا فرق في ذلک بين ما كان أصله واواً (كماضي «خف»، و) ما كان أصله ياء كماضي («دن» و هو) أي ماضيهما («خاف» و «دان») فألفهما تمال، (فإنّک تقول فيهما) عند إسنادهما إلى التاء: («خفت» و «دنت») بكسر فائهما، والكسرة في الأوّل منقولة عن العين و في الثاني مجتلبة للدلالة على أنّ العين المحذوف ياء و هذان الثالث والرابع من أسباب الإمالة، والغرض فيهما مناسبة صوت نطقک بالألف صوت نطقک بأصل الألف أعني الواو المكسورة في «خاف» والياء في «دان».

و بعبارة أخرى: التنبيه على ما كان عليه قبل الإعلال من الكسرة والياء و لذا لم تمل ألف «قال»، إذ ليس في الأصل ياء ولا واواً مكسورة و كذلک لاتمل ألف الاسم نحو: «رجل مال» أي «كثير المال» و إن كانت منقلبة عن واو مكسورة، إذ أصله «مول» بفتحة فكسرة، لأنّ الكسرة قد زالت و لاتعود أبداً لقلّة التصرّف في الأسماء.

(كذاک أمل ألفاً تالي الياء) أي واقع بعد الياء (کـ «بيان»)، و هذا خامس الأسباب، (و كذا سابق الياء کـ «بايع»)، و هذا سادس الأسباب (كما قال) المصنّف (في شرح الكافية) والغرض فيهما مناسبة صوت نطقک بالألف والفتحة قبلها لصوت نطقک بالياء قبلها أو بعدها.

(والفصل بين الياء) السابقة (و بين الألف المتأخّرة) عنها (اغتفر في جواز الإمالة، إن كان) الفصل (بحرف) واحد (وحده کـ «يسار») بفصل السين وحده بين الياء والألف المتأخّرة (أو

بحرف (مع هاء ک «جيبهاً أدر»). (كذاک أمل (ما) أي ألفاً (يليه كسر) ک «عالم» (أو يلي) حرفاً (تالي كسر) ک «كتاب»، (أو يلي حرفاً تالي (سكون قد ولي) ذلک السكون (كسراً) ک «شملال». (و فصل الهاء) بين الساكن و بين الحرف التاليه الألف، (كلا فصل يعدّ) لخفائها (ف «درهماک» من يمله لم يصدّ) أي لم يمنع من إمالته.

بحرف) واحد (مع هاء كـ «جيبهاً أدر»)، «الجيب» ما ينفتح من القميص على النحر، «أدر» فعل أمر من باب الإفعال من «دار، يدور، دوراناً»، الشاهد في فصل الياء الموحّدة بين الياء والألف المتأخّرة.

(كذاک أمل ما أي ألفاً يليه كسر كـ «عالم») و هذا سابع الأسباب والغرض منه مناسبة صوت نطقک بالفتحة لصوت نطقک بالكسرة بعدها، (أو) ألفاً (يلي حرفاً تالي كسر كـ «كتاب»، أو يلي حرفاً تالي سكون قد ولي ذلک السكون كسراً كـ «شملال») بالشين المعجمة و هي الناقة الخفيفة[1]. و هذا ثامن الأسباب، والغرض منه مناسبة صوت نطقک بالفتحة لصوت نطقک بالكسرة قبلها.

(و فصل الهاء بين الساكن) المذكور (و بين الحرف التاليه الألف، كلا فصل يعدّ لخفائها) فكأنّ الفصل بحرفين لا بثلاثة أحرف (فـ «درهماک») أي ألفه (من يمله لم يصدّ أي لم يمنع من إمالته)، لأنّه نظير الألف في «شملال»، لأنّ الهاء كالعدم و تاسع الأسباب التناسب و سيأتي بيانه عن قريب إن شاء الله.

---

١. المصباح المنير: ٣٢٣.

(و حرف الاستعلاء) أي حروفه، و هي مجموع «قط خص ضغط» ....

موانع الإمالة

(و) أمّا الموانع فهي ثمانية، سبعة منها (حرف الاستعلاء أي حروفه، و هي مجموع «قظ[١] خصّ ضغط») و ثامنها الراء الغير المكسورة على تفصيل يأتي بيانه، أمّا بيان وجه تسمية هذه الحروف السبعة بالاستعلاء، فهو يتوقّف على بيان أمور ثلاثة:

الأوّل: اعلم أنّ أسنان الإنسان غالباً اثنتان و ثلاثون و هي على ستّة أقسام:

الأوّل: الثنايا و هي أربع من قدام: اثنتان فوق واثنتان تحت، الواحدة «ثنيّة» كـ «عطيّة».

الثاني: الرباعيات بفتح الراء و كسر العين و تخفيف الياء، و الواحدة «رباعية» كـ «ثمانية»، و هي أيضاً أربع: اثنتان فوق يمنة و يسرة خلف الثنايا، واثنتان تحت كذلك، و هذه الثمانية لقطع الأشياء.

والثالث: الأنياب والواحدة «ناب» و هي أيضاً أربع: اثنتان فوق يمنة و يسرة خلف الرباعيات، واثنتان تحت كذلك، و هذه الأربع لكسر الأشياء.

والرابع: الضواحك و هي ثمان: أربع فوق يمنة و يسرة خلف الأنياب، و أربع تحت كذلك. قال في المصباح: "و «الضاحك» و «الضاحكة» السنّ التي تلي الناب، والجمع «الضواحك»"[٢].

والخامس: الطواحن و هي أيضاً ثمان: أربع فوق يمنة و يسرة خلف الضواحك، و أربع تحت كذلك. قال في المصباح: "«الطواحن» الأضراس، الواحدة «طاحنة»، الهاء للمبالغة"[٣].

---

١. في المطبوعة: «قط»

٢. المصباح المنير: ٣٥٨.

٣. المصدر السابق: ٣٧٠.

....

والسادس: النواجذ بالذال المعجمة و هي أربعة: اثنتان فوق يمنة و يسرة، واثنتان تحت كذلک، قال في المصباح: "«الناجذ» السنّ بين الضرس والناب، و «ضحک حتّى بدت نواجذه» قال تغلب: المراد الأنياب و قيل: «الناجذ» آخر الأضراس و هو ضرس الحلم، لأنّه ينبت بعد البلوغ و كمال العقل و قيل: الأضراس كلّها نواجذ، قال في البارع: و تكون النواجذ للإنسان والحوافر و هي من ذات الخفّ الأنياب"[1] انتهى.

قال في مجمع البحرين: "في حديث النبي ﷺ : «فضحک حتّى بدت نواجذه»، «النواجذ» من الأسنان بالذال المعجمة الضواحک و هي التي تبدو عند الضحک والأكثر أنّها أقصى الأسنان، قيل: المراد الأوّل، لأنّه ﷺ ما كان يبلغ به الضحک حتّى تبدو آخر أسنانه و إنّما كان ضحكه ﷺ التبسّم و إن أريد الأواخر فالوجه المبالغة في الضحک من غير أن يريد ظهور نواجذه ﷺ في الضحک"[2] انتهى. و بعضهم جعل النواجذ أيضاً ثمان، ليصير المجموع ستّاً و ثلاثين سنّاً[3]، و قال بعض آخر: إنّه ربما عدمت في بعض الناس فيكون عدد أسنانه ثمانية و عشرين[4].

الأمر الثاني: اعلم أنّ المخارج ابتداؤها من الشفتين، وانتهاؤها أقصى الحلق، فالباء والميم والواو مخرجها ما بين الشفتين، و تسمّى هذه الحروف الثلاثة «شفوية» أو «شفهية»، والفاء مخرجها باطن الشفة السفلى و طرف الثنايا، و بعضهم جعل مخرج الفاء أيضاً ما بين الشفتين و جعل مخرج الباء والواو واحداً، و مخرج الظاء والذال المنقوطتين والثاء المثلّثة طرف اللسان و طرف الثنايا أي رؤوس الثنايا العليا، والمخرج للصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا أي

---

١. المصدر السابق: ٨٩٣.
٢. مجمع البحرين: ٣/ ١٩٠.
٣. انظر: لسان العرب: ١٤/ ٣١٣.
٤. بحر الجواهر: ٢٢٠.

....

أنّها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يّتصل طرف اللسان بالثنايا، بل يحاذيها و يسامتها و بعضهم عبّر بها طرف اللسان والثنايا[١]، و عليه يتّحد مخرجها مع مخرج النون كما يأتي و للطاء والدال المهملتين والتاء المثنّاة من فوق طرف اللسان و أصول الثنايا، و للام قريب رأس اللسان إلى رأسه مع مسامته من الحنك فوق الثنايا، والراء مخرجها قريب من مخرج اللام ممّا يلي طرف اللسان إلى منتهاه و ما فوق ذلك من الحنك، و للنون منهما و ما يليهما بعد مخرج الراء.

و قال بعضهم: مخرج الراء هو مخرج النون غير إنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً، لانحرافه إلى اللام أي الراء مائل إلى اللام[٢] و للضاد أوّل أحد جانبي اللسان و ما يليهما من الأضراس و إخراجها من الجانب الأيسر أكثر و أسهل نسبيّاً، لأنّ التلفّظ بهذا الحرف متعسّر على العجم بل على العرب، قال ﷺ : «أنا أفصح من نطق بالضاد»[٣].

قال في المصباح: "الضاد حرف مستطيل و مخرجه من طرف اللسان إلى ما يلي الأضراس، و مخرجه من الجانب الأيسر أكثر من الأيمن والعامّة تجعلها ظاء فتخرجها من طرف اللسان و بين الثنايا، و هي لغة حكاها الفرّاء عن المفضّل قال: من العرب من يبدل الضاد ظاء، فيقول: «عظّت الحرب»، و من العرب من يعكس فيبدل الظاء ضاداً، فيقول في «الظهر»: «ضهر» و هذا و إن نقل في اللغة و جاز استعماله في الكلام فلايجوز العمل به في كتاب الله تعالى، لأنّ القراءة سنّة متّبعة و هذا غير منقول فيها"[٤] انتهى.

---

١. شرح النظام: ٣٣٨.

٢. شرح الشافية للرضيّ: ٣/ ٢٥٣.

٣. ما وجدت لهذا الحديث إسناداً من طرقنا؛ و روي في كتب اللغة نحو: المزهر: ١/ ١٦٥.

٤. المصباح المنير: ٣٦٥.

....

والمخرج للجيم وسط اللسان و مسامته من الحنک، و للشين المعجمة ما يليه إلى خارج الفم و للياء المثنّاة من تحت ما يلي مخرج الشين أيضاً إلى خارج الفم، و للقاف أقصى اللسان و ما فوقه، و للكاف منهما و ما يليهما، و للهمزة والهاء والألف أقصى الحلق، و أبعدها عن الفم الهمزة، ثمّ الهاء ثمّ الألف، و بعضهم يقول: ثمّ الألف ثمّ الهاء[1].

و قد يقال: الألف والهاء مخرجهما واحد[2]، و عند بعض هذان الحرفان لا مخرج لهما إلّا هواء الفم[3]، كما قيل ذلک في حروف اللين أيضاً، و للعين والحاء المهملتين وسط الحلق على الترتيب، و للغين والخاء المنقوطتين أدنى الحلق إلى الفم أيضاً على الترتيب، و هذه السبعة تسمّى «حلقيّة».

واعلم أنّ حروف التهجّي في لغة العرب عند المشهور هي التسعة عشر التي ذكرنا، ولم يكمل هذا العدد من هذه الحروف، إلّا في لغتهم ولا همزة في كلام العجم إلّا في الابتداء ولا ضاد إلّا في لغة العرب، و لذا قال ﷺ : «أنا أفصح من نطق بالضاد» يعني العرب كما أشرنا إليه سابقاً، و عدّ «لام ألف» حرفاً واحداً مستقلاً عاميّ لا وجه له و بعضهم لايعدّ الهمزة أيضاً حرفاً مستقلاً[4].

و قد يتفرّع من هذه الحروف حروف أخرى بين بين، يعلم مخرجها ممّا ذكرنا، و حقيقة التفريع إشراب صوت حرف صوت حرف غيرها و هذا غير الإبدال الذي سيأتي في باب التصريف، لأنّه إبدال حرف بحرف بالصراحة خالصة من صوت المبدل منه، بخلاف ما نحن

---

١. شرح العينية الحميرية: ١٠١.

٢. شرح النظام: ٣٣٧.

٣. انظر: شرح الشافية للرضيّ: ٣/ ٢٥١.

٤. شرح النظام: ٣٤٠.

....

فيه، فإنّ الفرع يخرج من مخرج بين بين، فيبقى من صوت المتفرّع منه شيء، والتفريع فصيح و مستهجن.

أمّا الفصيح فثمانية:

الأوّل: تفخيم الألف بأن ينحى بها نحو الواو، كالصلاة والزكاة والحياة و لذلک يكتبونها بالواو.

قال في شرح النظام: "و أمّا الألف الثالثة فإن كانت منقلبة عن ياء نحو: «فتى» كتبت ياء و إلّا فالألف نحو: «عصا»، و منهم من يكتب الباب كلّه ثالثة كانت أو فوقها منقلبة عن الياء أو غيرها بالألف، لأنّه القياس، و قد كتبت «الصلوة» و «الزكوة» بالواو دلالة على التفخيم"[١] انتهى.

الثاني: تفخيم اللام إذا كانت تالية الصاد أو الضاد أو الطاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كـ «الصلاة» و «يصلون»، فإنّ بعضهم يلفظ بها بالتفخيم و كذا لام «الله» إذا كان قبلها ضمّة أو فتحة، و هذا هو الوجه في ضمّ بعض القرّاء[٢] الضمير في ﴿عَلَيْهُ الله﴾[٣] و إن كان قياس النحويّ فيه كسره.

الثالث: التلفّظ بالصاد مضارعاً بالزاي يجيء بالصاد نحو الزاي إذا كان بعدها دال متحرّكة، سواء كانت الصاد متحرّكة نحو: «صدد» و «صدق» أو ساكنة نحو: «قصدي» و «يصدق»، فيصير الصاد بين بين أي يصير مخرجه بين مخرج الصاد و مخرج الزاي، لئلّا يذهب صوت الصاد بالكليّة فيفوت ما فيها من الإطباق، و يأتي الإطباق في الأمر الثالث.

---

١. شرح النظام: ٣٩٠.
٢. في قراءة غير الحفص؛ شرح التسهيل: ١/ ١٣٢.
٣. الفتح: ١٠.

....

الرابع: التلفّظ بالجيم كالشين، يعني يلفظ بالجيم شبيهاً بالشين، إذا كانت ساكنة قبل الدال نحو: «أجدر» أو قبل التاء نحو: «اجتمعوا».

الخامس: أن يتلفّظ بالنون الساكنة بالإخفات والخفّة بأن يصير مخرجها الخيشوم، و ذلک قبل غير حروف «يرملون» و حروف الحلق والباء نحو: «عنک» و «منكم» و «من جاء».

السادس والسابع والثامن: أن يتلفّظ بالهمزة بينها و بين الألف نحو: «سؤال» و بينها و بين الياء نحو: «سئل» بضمّة و كسرة و بينها و بين الواو نحو: «سؤل» بالضبط المذكور.

واعلم أنّ الهمزة لّما كانت أدخل حرف الحلق، و لها نبرة كريهة بحيث تتحرّک عند التلفّظ بها صريحاً و يجري مجرى التهوّع، ثقلت بذلک على اللافظ فخفّفها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولاسيّما قريش، و روي عن مولى الموحدين عليه السلام : «نزل القرآن بلسان قريش و ليسوا أهل نبر ولولا أنّ جبرئيل نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وآله ما همزنا»[1] و حققها غيرها.

و أمّا المستهجن فخمسة:

الأوّل: تقريب الصاد المهملة من السين المهملة، لكونهما قريبي المخرج كقولهم في نحو «صبغ» : «سبغ».

الثاني: تقريب الطاء المؤلفة من التاء المثنّاة من فوق، و هذا يكون في كلام عجم أهل الشرق كثيراً، لأنّ الطاء في أصل لغتهم معدوم، فإذا نطقوا بها تكلّفوا ما ليس في لغتهم فنطقوا بشيء بين الطاء والتاء، كقولهم في «سلطان» : «سلتان».

الثالث: تقريب الفاء من الباء و بالعكس، و هذا كثير في لغة العجم والعرب إنّما أخذوا منهم، لمخالطتهم إيّاهم بل بعض العجم كالأفغان و بعض الأتراک ليس لهم مخرج الفاء أصلاً، إذ لم يخالطوا غيرهم من الطوائف.

---

١ . ما وجدته في المصادر الحديثيّة؛ رواه عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الرضيّ في شرح الشافية: ٣/ ٣٢.

....

والرابع: التلفّظ بالضاد المنقوطة بين الضاد والظاء، و هذا في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلّم بها في العربيّة فربما تلفّظوا بها ظاء كما تقدّم من المصباح، لإخراجهم إيّاه من طرف اللسان و أطراف الثنايا، و ربما تكلّفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم، فخرجت بين الضاد والظاء، و بعض الأعاجم أعني الأفغان يتلفّظ بها قريباً من الغين.

الخامس: التلفّظ بالكاف كالجيم نحو: «جافر» في «كافر»، و هذا في الأتراک كثير، فأخذوا العرب منهم، و عكسه أي التلفّظ بالجيم كالكاف نحو: «كمل» في «جمل»، قيل: و هذا في عرب البحرين كثير.

الأمر الثالث: اعلم أنّ الحروف باعتبار أوصافها تنقسم إلى تقاسيم:

منها: تقسيمها أي جميع الحروف إلى المجهورة والمهموسة، فالمجهورة تسعة عشر حرفاً و هي «ظل قو ربض إذ غزا جند مطيع»، و إنّما سمّيت هذه الحروف «مجهورة»، لأنّه لابدّ في بيانها و إخراجها من جهر ما و لايتهيّأ النطق بها إلّا كذلک، والجهر رفع الصوت، و إنّما تكون مجهورة، لأنّ اللافظ يشبع الاعتماد في مخرجه، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت و يعرف ذلک من التلفّظ بالقاف مكرّراً بالحركة، نحو: «ققق» بالحركات الثلاث من دون الإشباع أو «قا قا قا» أو «قو قو قو» أو «قي قي قي» بالإشباع.

والمهموسة عشرة أحرف و هي حروف «ستشحثک خصفه» بالهاء، و معنى الكلام «ستشحذ عليک هذه المرأة التي اسمها خصفة» و «الشحث» و «الشحذ»: الإلحاح في المسألة، و لذلک يقال للمتكدّي: «شحّاث» و «شحّاذ».

و إنّما سمّيت هذه الحروف «مهموسة»، لأنّه يتهيّأ لک أن تنطق بها و تسمع منک خفيّاً، والهمس الإخفاء و يعرف ذلک من التلفّظ بالكاف مكرّراً بالحركة نحو: «ككک» بالحركات الثلاث من دون إشباع، أو مع الإشباع نحو: «كا كا كا» و «كو كو كو» و «كي كي كي»، و إذا عرفت

....

التفاوت بين القاف والكاف مع كونهما متقاربي المخرج، فمعرفته بين المتباعدين أظهر و أسهل. و قيل: المجهورة يخرج أصواتها من الصدر والمهموسة يخرج أصواتها من مخارجها في الفم، و ذلك ممّا يرخي الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفاً[1].

و منها: تقسيمها إلى الشديدة والرخوة و ما بينهما، و يعني بالشديدة ما إذا أسكنته و نطقت به لم يجر الصوت، بل ينحصر في المخرج يسمع ثمّ ينقطع و حروفها «أجدك قطبت» أي «عرفتك عبوساً»، و يعني بالرخوة ما يجري الصوت عند النطق بها ولايحبس في المخرج، و حروفها ما عدا الحروف المذكورة و ما عدا حروف «لم يروعنا» و هذه الحروف أي «لم يروعنا» تسمّى المعتدلة بين الرخوة والشديدة، لأنّ هذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت عند التلفّظ بها في حال الوقف في مواضعها، لكن يعرض لها أعراض يوجب خروج الصوت من غير مواضعها.

و منها: تقسيمها إلى المطبقة بفتح الباء والمنفتحة بفتح التاء.

فالمطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك الأعلى، فيصير الحنك كالطبق على اللسان، فيحصر الصوت حينئذ بين اللسان و ما حاذاه من الحنك، و هي الصاد والضاد والطاء والظاء.

والمنفتحة بخلافها، فلاينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك، بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً، و هذا الاسمان في الحقيقة متجوّز فيهما، لأنّ المطبق والمنفتح إنّما هو اللسان والحنك، و أمّا الحروف فهي مطبقة عنده أو منفتحة عنده فاختصر في تسمية الحروف فقيل لها منطبقة و منفتحة، كما قيل للاسم المشترك فيه كلفظ العين: مشترك، و مثله كثير في كلامهم.

و منها: تقسيمها إلى الذلاقة والمصمتة.

---

١. انظر: شرح الشافية للرضيّ: ٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

....

فالذلاقة حرف «مر بنفل»، والنفل الغنيمة، و إنّما سميت هذه الستة «حروف الذلاقة»، لأنّ الذلاقة في اللغة الفصاحة والخفّة في الكلام، و هذه الستّة أخفّ الحروف و أسهلها لا ينفكّ رباعيّ ولا خماسيّ عن حرف منها إلّا شاذّاً، لأنّ الرباعيّ والخماسيّ ثقيلان فلم يخليا من حرف سهل على اللسان، للتعادل.

والمصمتة بخلافها و هي ما عدا الستّة المذكورة، و إنّما سمّيت «مصمتة»، لأنّها صمت عنها في بناء رباعيّ أو خماسيّ منها، لثقلها على اللسان فلم يبن منها رباعيّ أو خماسيّ منها مجرّداً من حروف الذلاقة.

و قيل: إنّما سمّيت «مصمتة»، لأنّ الشيء المصمت الذي لا جوف له[1]، فيكون ثقيلاً و هذا الوجه أولى، لأنّها ضدّ حروف الذلاقة في المعنى فمضادّتها لها في الاسم أيضاً أنسب.

و منها: تقسيمها إلى حروف القلقلة والصفير واللينة والمنحرف والمكرر والهاوى والمهتوت.

فحروف القلقلة ما ينضمّ إلى الشدّة فيها ضغط في الوقف، و ذلك لاتفاق كونها شديدة و مجهورة معاً فالجهر يمنع النفس أن يجري معها والشدّة تمنع الصوت أن يجري معها فلذلك يحصل ضغط اللسان في الوقف مع شدّة الصوت المتصعّد من الصدر، و هذا الضغط التامّ يمنع خروج ذلك الصوت فإذا أردت بيانها عند النطق بها ساكنة احتجت إلى قلقلة اللسان و تحريكه عن موضعه حتّى يخرج صوتها فيسمع و حروفها «قد طبج» من «الطبج» و هو الضرب باليد على شيء مجوف كالطبل و يقال أيضاً: «طبج الرجل، يطبج، فهو أطبج» أي «أحمق»[2].

---

١. شرح النظام: ٣٤٢.

٢. لسان العرب: ٢/ ٣١٦.

....

و إنّما سمّيت هذه الحروف «حروف القلقة» أخذاً من قوله: «قلقله» إذا حرّكه[١] أو من «القلقلة» بمعنى شدّة الصوت أو الضرب على الأشياء اليابسة[٢]، والكلّ مناسب للتسمية، و قد يقال لها: «حروف اللقلقة» و هي شدّة الصياح[٣] و فيه أيضاً مناسبة.

و أمّا حروف الصفير فهي الصاد والزاء والسين المهملات، و وجه التسمية فيها ظاهر، لأنّها تخرج من بين الثنايا و طرف اللسان فينحصر الصوت هناک، و يأتي كالصفير.

و أمّا حروف اللينة فمعروفة أعني الواو والياء والألف، سمّيت بذلک إمّا لما فيها من قبول المدّ، أو لأنّها تخرج بلين من غير كلفة على اللسان، لاتساع مخارجها و قد تقدّم للمقام تحقيق دقيق في بحث ترخيم المنادى[٤]، فراجع.

والمنحرف اللام، و إنّما سمّي بذلک، لأنّ اللسان ينحرف عند النطق به والمكرّر الراء، و إنّما سمّي بذلک، لأنّ طرف اللسان إذا تكلّم به كأنّه يتعثّر أي يقوم فيعثر للتكرير الذي فيه، و لذلک كانت حركته كحركتين.

والهاوي الألف والهاوي بمعنى ذي الهواء كـ «اللابن» و «التامر»، و إنّما سمّيت بذلک لاتساع هواء الصوت به أشدّ من اتساع مخرج الواو والياء، لأنّه تضمّ الشفتان للواو فيضيق المخرج و يرفع اللسان قبل الحنک بالياء، و أمّا الألف فلايعمل له شيئاً من هذا، بل تفرج المخرج فيخرج من هواء الفم.

١. الصحاح: ٥/ ١٨٠٥.
٢. انظر: لسان العرب: ١١/ ٥٦٦.
٣. العين: ٥/ ٢٦.
٤. الجزء الثالث، الصفحة: ٢٨٩.

(يكفّ مظهراً من كسر أو ياء) عن الإمالة ....

والمهتوت التاء المثنّاة من فوق، و إنّما سميت بذلك لسرعتها على اللسان و خفّتها، أخذاً من «هت الكلام» بمعنى «سرده على سرعة»[١]، لأنّ حرف خفيف لايصعب التكلّم به على سرعة.

و منها: تقسيمها إلى حروف الاستعلاء والانخفاض.

أمّا حروف الاستعلاء فهي ما ذكره الشارح، و إنّما سمّيت بذلك لارتفاع اللسان عند النطق بها إلى الحنک.

والمنخفضة بخلافها، لأنّ اللسان ينخفض معها، و هي ما عدا حروف الاستعلاء و هذان الاسمان للحروف كالمطبقة والمنفتحة مجازان، لأنّ الاستعلاء والانخفاض إنّما هما في اللسان لا في الحروف، فالإضافة لأدنى ملابسة، لأنّ الحروف مستعلية عنده و منخفضة عنده، إذا عرفت هذه الأمور فعليک بالتحفّظ عليها، لأنّها تفيد في المسائل الآتية من أبواب التصريف، فلنعد إلى ما كنّا فيه من شرح الكتاب بعون الملک الوهّاب.

فنقول: كلّ واحد من حروف الاستعلاء (يكفّ) أي يمنع سبب الإمالة إذا كان ذلک السبب (مظهراً من كسر) ظاهر، و يأتي مثاله بعيد هذا عند بيان الشرائط (أو ياء) ظاهرة هذا أيضاً يأتي مثاله هناک.

و بعبارة أخرى حرف الاستعلاء يمنع (عن الإمالة) إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ظاهرة على الشرائط التي ستذكر، و ذلک لمناقضة حرف الاستعلاء للإمالة، لأنّ اللسان كما تقدّم ينخفض بالإمالة و يرتفع بحرف الاستعلاء، فلا جرم لا تؤثر سبب الإمالة أعني الكسرة أو الياء الموجودة الظاهرة، لأنّ سبب الإمالة يقتضي خروج الفتحة والألف عن

---

١. لسان العرب: ٢/ ١٠٣.

بخلاف الخفي منهما كالكسرة المقدّرة و ما إذا أتى ألفها عن ياء. (و كذا تكفّ راء) غير مكسورة من الإمالة نحو: «هذا عذار» و «عذران» ....

حالها، و حرف الاستعلاء يقتضي بقاءهما على أصلهما فيرجع الأصل فلايؤثر السبب، لأنّه مخالف للأصل.

و هذا هو الوجه فيما أشرنا إليه في أوائل الباب، من أنّ الأسباب ليست بموجبة للإمالة و الموانع توجب المنع، (بخلاف الخفيّ منهما) أي من الكسر والياء (كالكسرة المقدّرة) في نحو: «خاف»، فإنّ ألفه منقلبة من واو مكسورة (و) نحو (ما إذا أتى ألفها) منقلبة (عن ياء)، نحو: «طاب»، فإنّ ألفه منقلبة عن ياء، فسبب الإمالة فيهما غير ظاهر، لأنّ سبب إمالة الألف في الأوّل أعني «خاف» الكسرة المقدّرة في الواو المنقلب عنها الألف، و سبب إمالة الألف في الثاني أعني «طاب» الياء المقدّرة المنقلبة ألفاً، فالخاء والطاء و هما من حروف الاستعلاء لاتمنعان السببين المقدّرين عن التأثير، لقوّة السببين بانكسار ما قبل الألف الموجود فيها السبب في بعض التصاريف، أي في نحو: «خفت» و «طبت» مع كون ذلك في الفعل الذي هو يتحمّل كلّ تصرّف، فأميلت الفتحة والألف مع حرف الاستعلاء، والسبب الظاهر ليس له تلك القوّة، إذ هو ليس موجوداً في نفس الألف، بل إمّا متقدّم عليها أو متأخّر عنها كما يظهر ذلك من الأمثلة الآتية، والسبب الموجود في نفس الشيء أقوى من الخارج، سواء تقدّم أو تأخّر.

(و كذا تكفّ راء غير مكسورة من الإمالة)، إذ الكسرة فيها تكفّ كفّها كما يأتي عن قريب مفصّلاً، و هذه ثامنة الموانع، فهي تمنع الإمالة و إن لم تكن من حروف الاستعلاء السبعة، لأنّها شبهت بها للتكرّر الذي فيها بل قيل: هي أمنع منها، لكن يشترط فيها أن تكون متّصلة بالألف، سواء كانت الألف قبلها و هي مضمّومة (نحو: «هذا عذار» و) مفتوحة نحو: «هذا (عذران»)

و «راشد» (إن كان ما يكفّ من حروف الاستعلاء (بعد) بالضمّ، أي بعد الألف (متّصل) بها ک «ناصح» (أو بعد حرف) تلاها ک «واثق» (أو بحرفين فصل) عنها ک «مواثيق» (كذا) يكفّ حرف الاستعلاء (إذا قدّم) على الألف (ما) دام (لم ينكسر أو يسكن إثر الكسر) ک «غالب» بخلاف ما إذا انكسر ....

أو كانت الألف بعدها (و) هي لاتكون حينئذ إلّا مفتوحة نحو: («راشد») و بعضهم يجعل الراء المتأخّرة المنفصلة بحرف واحد كالمتصلة في المنع نحو: «هذا كافر»[١].

و أمّا شرائط حروف الاستعلاء فهي ما أشار إليه بقوله: (إن كان ما يكفّ من حروف الاستعلاء بعد بالضمّ، أي بعد الألف متّصل بها) أي بالألف.

والحاصل أنّ شرط حرف الاستعلاء إذا كان متأخّراً عن الألف أن يكون متّصلاً بها (کـ «ناصح») فالصاد المتأخّرة المتّصلة بالألف تمنع الإمالة و إن كان سببها و هي الكسرة في الصاد موجودة، (أو) يكون حرف الاستعلاء (بعد حرف) واحد (تلاها) أي الألف (کـ «واثق») فالقاف تكفّ كسرة الثاء عن التأثير (أو بحرفين فصل) حرف الاستعلاء (عنها) أي الألف (کـ «مواثيق») فالقاف تمنع أيضاً عند الأكثر، و بعضهم يلغي القاف و يميل[٢].

و (كذا يكفّ حرف الاستعلاء إذا قدّم على الألف) بالشرائط المذكورة، لكن بشرط لم يكن في المتأخّر، لأنّ المنع بالمتأخّر أقوى من المنع بالمتقدّم نظير ما أشرنا إليه في وجه بناء تثنية المنادى واسم «لا» التي لنفي الجنس، و هو ما أشار إليه بقوله: (ما دام لم ينكسر) حرف الاستعلاء المتأخّر، (أو) لم (يسكن إثر الكسر) أي لم يكن ساكناً بعد كسر (کـ «غالب») فالغين يكفّ الإمالة، لأنّه ليس مكسوراً ولا ساكناً بعد كسر، (بخلاف ما إذا انكسر) حرف الاستعلاء

---

١. انظر: شرح النظام: ٢٤٢.

٢. انظر: شرح التصريح: ٢/ ٦٤٦.

كـ «غلاب» أو سكن إثر الكسر (كـ «المطواع مر») فلايمنع الإمالة. و في شرح الكافية فيما إذا انكسر لايمنع، و في الساكن تاليه يجوز أن يمنع و أن لايمنع فإن أراد به عدم تحتّم الإمالة فهذا شأنها في جميع أحوالها كما سيأتي فلا وجه لتخصيصه بهذه الصورة والإشعار بتغايره لما قبل و إن أراد ....

المتقدّم (كـ «غلاب» أو سكن إثر الكسر كـ «المطواع مر») بسكون الطاء بعد كسرة الميم، و «مر» فعل أمر من «ماره، يميره» أي «الذي يطيع كثيراً أطعمه»[1] (فلايمنع) حرف الاستعلاء أعني الغين في الأوّل والطاء في الثاني من (الإمالة)، أمّا الأوّل فلأنّ كسرة الغين متأخّرة عنه، لأنّ الحركة بعد الحرف و قد تقدّم آنفاً أنّ المتأخّر أقوى، فلا أثر للغين، لكونه متقدّماً على كسرته، و أمّا الثاني فلأنّ الطاء بالسكون كالميّت المعدوم، و إن كان متأخّراً عن الكسرة، فتؤثر الكسرة في الصورتين، فيمال الألف، ولايعتدّ بحرف الاستعلاء عند الأكثر، و بعضهم يعتدّ به في الثاني لقربه من الألف، و لتأخّره من الكسرة الطالبة للإمالة، والمتأخّر أقوى كما تقدّم آنفاً فلايميل[2].

(و) إليه أشار المصنّف (في شرح الكافية[3]) حيث قال: («فيما إذا انكسر) حرف الاستعلاء كالصورة الأولى أعني نحو: «غلاب» (لايمنع، و في الساكن تاليه) كالصورة الثانية أعني «المطواع» (يجوز أن يمنع) كما عليه بعضهم (و) يجوز (أن لايمنع) كما عليه الأكثر.

فلا وجه لما استشكل عليه الشارح بقوله: (فإن أراد) المصنّف (به) أي بما في شرح الكافية (عدم تحتّم الإمالة) في الصورة الثانية، (فهذا شأنها في جميع أحوالها) حتّى في الصورة الأولى (كما سيأتي) ذلك عن قريب، و أشرنا نحن في أوائل الباب، (فلا وجه لتخصيصه) أي عدم تحتّم الإمالة (بهذه الصورة) الثانية (والإشعار بتغايره لما قبل) أي للصورة الأولى (و إن أراد

---

١. انظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٢١٤.

٢. توضيح المقاصد: ٣/ ١٤٩٨.

٣. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٧٣.

بيان احتمالين متساويين في وجوب الكفّ و عدمه، فلا بأس و لعلّه المراد، فتأمّل. (و كفّ) حرف (مستعل و) كفّ (راء ينكفّ بكسر راء) فتأتي الإمالة (كـ «غارماً لا أجفو»).

بيان احتمالين متساويين في وجوب الكفّ و عدمه، فلا بأس و لعلّه) أي الاحتمال الثاني هو (المراد).

و قد عرفت أنّ المراد ليس ذلك، بل المراد ما ذكرنا من عدم الاعتداد بحرف الاستعلاء في الصورة الثانية عند الأكثر، والاعتداد به عند بعض، و لعلّ قوله: (فتأمّل) إشارة إلى بعض ما ذكرناه فتأمّل جيّداً، فإنّ المقام جدير بذلك.

(و كفّ حرف مستعل) قبل الألف، (و كفّ راء) غير مكسورة كذلك (ينكفّ بكسر راء) أخرى بعد الألف، (فتأتي الإمالة)، فالأوّل (كـ «غارماً لا أجفو»)، والثاني نحو: ﴿**إِنَّ كِتابَ الْأَبْرارِ**﴾[1] فأميل الألف في الموضعين مع وجود الغين قبلها في الأوّل والراء الأولى المفتوحة كذلك في الثاني، و ذلك لأنّ الراء حرف مكرّر على ما تقدّم آنفاً في وجه التسمية، فحركتها كحركتين فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء مانعاً من الإمالة، لأنّ تكرير الضمّ والفتح خلاف الإمالة كما أنّ استعلاء حروف الاستعلاء خلاف انحدار الإمالة، بخلاف كسرة الراء، لأنّها لمّا كانت ككسرتين والكسرة لاتنافي الإمالة بل تناسبها، فصارت إحداهما مانعاً لكفّ حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة، والكسرة الأخرى سبب الإمالة.

هذا كلّه إذا كانت الراء المكسورة بعد الألف و حرف الاستعلاء الراء غير المكسورة قبلها، بخلاف نحو: «فارق»، فإنّه لايكفّ الراء حرف الاستعلاء، فلايمال الألف، لأنّ الصعود بعد الانحدار شاقّ جدّاً.

---

١. المطفّفين: ١٨.

(و لاتمل بسبب لم يتّصل) كـ «لزيد مال» (والكفّ قد يوجبه ما ينفصل) كـ «كتاب قاسم» و خالف ابن عصفور في المسألتين ....

(ولاتمل بسبب لم يتّصل) بأن يكون الألف في كلمة، والسبب في كلمة أخرى (كـ «لزيد مال»)، فلايمال الألف، لأنّها في كلمة والسبب أعني الكسرة في كلمة أخرى.

هذا، ولكن في «هذا المال» مناقشة، إذ تقدّم أنّ ألف «مال» لاتمال لمانع آخر في نفسها، لأنّها و إن كانت منقلبة عن واو مكسورة لكن الكسرة قد زالت ولاتعود أبداً، لقلّة التصرّف في الأسماء و كذلك لاتؤثر الكسرة الظاهرة في جواز إمالة نحو: «مال» و إن كانت متّصلة، سواء كانت الكسرة قبل الألف أو بعدها نحو: «لماله» و «ببابه» إلّا على رأي.

قال في شرح النظام: "ولاتؤثر الكسرة في الألف المنقلبة عن واو، سواء كانت الكسرة قبلها أو بعدها، فلايمال نحو: «من بابه» و «من ماله»، لأنّ ألفهما عن واو، بدليل «أبواب» و «أموال»، فكسرة الباء واللام لا تأثير لها، هذا عند الأكثر، و قال سيبويه: و ممّا يميلون ألفه قولهم: «مررت ببابه» و «أخذت من ماله»، قال: و هذا أضعف"[1] انتهى. فعلم من ذلك أنّ المثال لايصحّ إلّا على رأي سيبويه مع حكمه بضعفه، إذ الإمالة لابدّ لها من سبب ولا سبب لها في المثال عند الأكثر، فتأمّل.

(والكفّ) عن الإمالة (قد يوجبه ما ينفصل كـ «كتاب قاسم»)، فلايمال ألف «كتاب» و إن كان سبب الإمالة موجوداً فيه و هو كسر الكاف، والموجب لهذا الكفّ هو قاف «قاسم» و إن كان منفصلاً.

(و خالف ابن عصفور[2] في المسألتين) فأجاز الإمالة بالكسرة و إن كانت منفصلة، و لم يمنع الإمالة فيما كان حرف الاستعلاء منفصلاً لكن بشرط كون الكسرة أصليّة كالمثال المذكور أعني

---

١. شرح النظام: ٢٣٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥١.

وقوّاه ابن هشام رادّاً به على المصنّف، و أقول: الفرق قوّة المانع. ....

كسرة «كتاب» لا عارضيّة نحو: «بمال قاسم» (وقوّاه ابن هشام[1]) حال كونه (رادّاً به) أي بالتقوية والتأييد (على المصنّف). و حاصل ردّه دعوى عدم الفرق بين السبب المنفصل و حرف الاستعلاء المنفصل، فإن لم يؤثر الأوّل في الإمالة فلابدّ من أن لايؤثر الثاني في الكفّ و إن أثر الثاني في الكفّ فلابدّ من أن يؤثر الأوّل في الإمالة.

(و أقول) في جواب ابن هشام: إنّ (الفرق) ضعف السبب، لأنّه يقتضي الوجود أي الإمالة و هي من الممكنات، و الأصل في الممكن العدم، فمقتضى السبب على خلاف الأصل و (قوّة المانع)، لأنّه يقتضي العدم أي ترك الإمالة، فمقتضاة على طبق الأصل لما مرّ.

قال في المطوّل في بحث الحال: "و تحقيقه أي و تحقيق أنّ الأصل في النفي الاستمرار، بخلاف الإثبات أنّ استمرار العدم لايحتاج إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود، يعني أنّ بقاء الحادث و هو استمرار وجوده، يحتاج إلى سبب موجود، لأنّه وجود عقيب وجود، و الوجود الحادث لابدّ له من سبب موجود، بخلاف استمرار العدم، فإنّه عدم فلايحتاج إلى وجود سبب، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود، والأصل في الحوادث العدم، والمراد أنّ استمرار العدم لايفتقر إلى سبب موجود يؤثر فيه و إلّا فهو مفتقر إلى انتفاء علّة الوجود، و هذا مراد من قال: إنّ العدم لايعلّل و إنّه أولى بالممكن من الوجود"[2] انتهى. و قال السيالكوتيّ[3] في توضيحه: "فيكون الانتفاء في سبب الوجود أصلاً ولايحتاج العدم إلى انتفاء طار على سبب

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٢. المطوّل: ٢٧٨ ـ ٢٧٩ مع تصرّف.

٣. عبد الحكيم بن شمس الدين الهنديّ السيالكوتيّ البنجابيّ (م ١٠٦٧) من أهل سيالكوت التابعة للاهور، بالهند. اتّصل بالسطان «شاهجان» فأكرمه وأنعم عليه بضياع كانت تكفيه مؤنة السعي للعيش. له تآليف، منها «عقائد السيالكوتي» و «زبدة الأفكار» حاشية على شرح العقائد النسفيّة، و «حاشية على الجرجانيّ» في المنطق، و «حاشية على المطوّل. الأعلام: ٣/ ٢٨٣.

و لذا قدّم المانع على المقتضي و أيضاً فالمتقتضي هنا إذا وجد لايوجب الإمالة كما قال في الكافية و شرحها و المانع إذا وجد أوجب الكفّ فاتّضحت تفرقة المصنّف و إتيانه بـ «قد» يشعر بأنّه قد لايكفّ و به صرّح في شرح الكافية. (و قد أمالوا لتناسب) في رؤوس الآي و غيرها (بلا داع) أي طالب للإمالة (سواه كـ «عمادا») أي كألفه الأخيرة ....

الوجود" انتهى، (و لذا قدّم المانع على المقتضي) عند العرف، بل عند العقل أيضاً في مقام التعارض.

(و أيضاً فالمتقتضي هنا) أي السبب المتّصل (إذا وجد لايوجب الإمالة)، بل يجوز (كما قال) المصنّف (في الكافية و شرحها) و أشرنا إليه نحن أيضاً في أوائل الباب (و) لكنّ (المانع) المتّصل (إذا وجد أوجب الكفّ) كما أشرنا إليه أيضاً هناك و هذا يدلّ على قوّته و ضعف السبب (فاتضحت) الوجه في (تفرقة المصنّف) بينهما (و إتيانه) أي المصنّف (بـ «قد») في قوله «قد يوجبه» (يشعر بأنّه) أي المانع المنفصل (قد لايكفّ)، لأنّ هذا النوع من التعبير يفيد التقليل في عرف المصنّفين، فعلى هذا لا خلاف في هذا المسألة بينه و بين ابن عصفور[1]، (و به) أي بأنّه قد لايكفّ (صرّح) المصنّف (في شرح الكافية[2]).

(و قد أمالوا لتناسب في رؤوس الآي) أي أواخرها، و إنّما سمّيت أواخر الآي «رؤوساً» تأدّباً (و غيرها) أي غير رؤوس الآي، (بلا داع أي) بلا سبب (طالب للإمالة سواه) أي التناسب، و هذا على قسمين:

الأوّل: أن لايكون الألف المالة للتناسب بعد ألف في نفس الكلمة، و قد أميلت الأولى لسبب، فتمال الثانية بمناسبتها (كـ «عمادا» أي كألفه الأخيرة) المنقلبة عن التنوين للوقف، فإنّها

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥١.

٢. شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٧٤.

أميلت لتناسب الألف التي قبلها و كألف «تلا» في قوله تعالى: ﴿وَ الْقَمَرِ إِذا تَلاها﴾ أميلت و إن كان أصلها واواً لتناسب رؤوس الآي. (ولاتمل ما لم ينل تمكّناً) بأن كان مبنيّاً (دون سماع) يحفظ نحو «الحجّاج وراء» و نحوها من فواتح السور (غير «ها» و غير «نا») فأملهما و إن كانا غير متمكّنين قياساً.

(أميلت لتناسب الألف التي قبلها) و هي قد أميلت لسبب هو كونها واقعة بعد كسرة، و قد فصل بينهما حرف واحد و هو الميم.

والثاني: أن يكون الألف المالة للتناسب في كلمة، والألف التي أميلت لسبب في كلمة أخرى (و) ذلك (كألف «تلا» في قوله تعالى: ﴿وَ الْقَمَرِ إِذا تَلاها﴾[1]، فإنّها (أميلت و إن كان أصلها واواً) ليس فيها الشرائط المتقدّمة في المنقلبة عن الواو، و إمالتها (لتناسب رؤوس الآي)، فإنّ رعاية التناسب عندهم لاسيّما في الفواصل غرض مهمّ.

(ولاتمل مالم ينل تمكّناً بأن كان مبنيّاً) حرفاً كان أو اسماً، لأنّ الإمالة نوع من التصرّف، و سيأتى عن قريب أنّ الحرف و شبهه أي الاسم المبنيّ من الصرف بريء (دون سماع يحفظ نحو) ألف «وراء» في قولهم: («الحجّاج وراء») فسمع من العرب إمالتها مع كونها من أسماء الجهات المبنيّة على الضمّ (و نحوها) أي نحو ألف «وراء» (من) الألفات التي في الألفاظ التي في (فواتح السور)، لأنّها أميلت و إن كانت مبنيّة كما تقدّم في آخر باب المعرب والمبنيّ.

(و غير «ها») الضمير للغائبة (و غير «نا») للمتكلّم فيجوز إمالتهما لكثرة استعمالهما، لكن بشرط أن يكون قبلهما كسرة أو ياء نحو: «بها» و «بنا» و «إليها» و «إلينا»، (فأملهما و إن كانا غير متمكّنين قياساً) أينما وقعا مع الشرط المذكور.

---

١. الشمس: ٢.

(والفتح قبل كسر راء في طرف أمل ك «للأيسر مل تكف الكف») أي كسينه (كذا) أمل فتح الحرف (الذي تليه هاء التأنيث في وقف) ك «رحمة» و «نعمة» و قوله: (إذا ما كان في غير ألف) زيادة توضيح، إذ معلوم أنّ الألف لاتفتح.

(والفتح) مجرّداً عن الألف (قبل كسر راء في طرف أمل كـ «للأيسر مل تكف الكلف» أي كسينه) أي الشاهد في فتحة سين «أيسر»، لأنّه يجوز إمالتها و إن لم يكن معها ألف. و إنّما اشترط في إمالتها وقوعها قبل كسر الراء، لأنّ في إمالتها كلفة فلم يقو عليها إلّا الراء المكسورة لما فيها من تقدير كسرتين، بخلاف غيرها من الحروف.

(و كذا أمل فتح الحرف الذي تليه هاء التأنيث) في الاسم (في وقف كـ «رحمة» و «نعمة») أي كفتح الميم فيهما، و ذلک لمشابهتها الألف حينئذ لفظاً أي من حيث المخرج، بخلاف فتح الحرف الذي تليه تاء التأنيث الفعليّة لفقد الشبه، لعدم انقلابها في الوقف هاء حتّى يتّحد مع الألف لفظاً من حيث المخرج، كما تقدّم في باب الوقف، (و قوله: «إذا ما كان) الفتح (في غير ألف» زيادة توضيح، إذ معلوم أنّ الألف لاتفتح) بل لاتتحرّک مطلقاً.

باب التصريف

هذا باب (التصريف)؛ و هو كما في شرح الكافية تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها، لغرض لفظيّ أو معنويّ.

(هذا باب التصريف)

التعريف و التبيين

(و هو) في اللغة يجيء لمعان:

منها التغيير المطلق، سواء كان ذاتيّاً نحو: «حرقت الشجرة، فصار رماداً» حيث تغيّر ذات الشجر و هو الخشب فصار رماداً و هو ذات آخر أو صفاتيّاً نحو: «صبغت القرطاس، فصار أحمر» حيث تغيّر لونه و هو من صفاته من البياض إلى الحمرة، أو حالّياً نحو: «صار الخمر خلاً» حيث تغيّر حالتها أعني كونها مسكرة إلى عدم الإسكار.

و يلازم الأوّل الثاني والثالث، من غير عكس، إذ كلّما تغيّر ذات الشيء تغيّر صفته و حاله، بخلاف ما إذا تغيّر حاله أو صفته، لأنّه لايلزم أن يتغيّر ذاته، فالنسبة بين الأوّل و كلّ واحد من الثاني والثالث عموم و خصوص مطلق والخاصّ هو الذاتيّ، والنسبة بين الثاني والثالث عموم و خصوص من وجه، فتأمّل.

و في الاصطلاح (كما) ذكر المصنّف (في شرح الكافية[1] تحويل الكلمة من بنية) بكسر الباء أي هيئة وصيغة، أو مادّة واحدة (إلى غيرها، لغرض لفظيّ)، كتحويل «قول» و «بيع» إلى «قال» و «باع» مثلاً بإبدال الواو والياء ألفاً، (أو) لغرض (معنويّ) كتحويل المصدر إلى الفعل

---

١. هذا الباب سقط من نسختي، ولكن انظر شرح الكافية الشافية: ٢/ ٣٣٨ مع تحقيق على محمّد معوض، طبع دار الكتب العلمية ببيروت.

و لكثرة ذلک أتى بالتفعيل الدال على المبالغة.

والوصف والمفرد إلى التثنية والجمع مثلاً، والمناسبة بين المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ واضحة.

(و لكثرة ذلک) التحويل (أتى) في عنوان الباب (بالتفعيل الدالّ على المبالغة) والكثرة، حيث قال: «باب التصريف» ولم يقل: «باب الصرف»، و ذلک لما تقدّم في باب أبنية المصادر من أنّ من معاني باب التفعيل المبالغة والكثرة، واختار التحويل على التغيير لما في التحويل من معنى النقل.

قال في المصباح: "«تحوّل من مكانه» انتقل عنه و «حوّلته تحويلاً» نقلته من موضع إلى موضع، و «حوّل» هو يستعمل لازماً و متعدّياً و «حوّلت الرداء» نقلت كلّ طرف إلى موضع الآخر"[1] انتهى، فهو أخصّ من التغيير.

و معلوم أنّ الصرفيّ ينقل حروف «الضرب» مثلاً إلى «ضرب» و «يضرب» و غيرهما و هذا التعريف يشتمل على العلل الأربع، لأنّ التحويل هي الصورة و يدلّ بالالتزام على الفاعل و هو المحوّل، و هو كلّ من يصلح لذلک. و قيل: هو الواضع[2]، لأنّه هو الذي حوّل الأصل الواحد إلى غيرها و «البنية» المادّة و «الغاية» الغرض.

واختار «البنية» ولم يقل: «تحويل المصدر»، ليصحّ على كلّ المذاهب التي تقدّمت بيانها في باب المفعول المطلق، و لأن يشتمل تحويل الاسم المفرد إلى المثنّى والمجموع والمصغّر والمنسوب و نحوها، و تحويل بناء إلى بناء آخر كما أشرنا إليه قد تكون للافتقار في التعبير عمّا في الضمير إليه كتحويل المصدر إلى المشتقّات منه، و قد يكون للتوسّع في اللفظ كبقيّة أحكام الصرف.

---

١. المصباح المنير: ١٥٧ مع تصرّف يسير.

٢. جامع المقدّمات، شرح التصريف: ١٥٣.

(حرف و شبهه) و هو المبنيّ (من الصرف بريء) عبر به هنا دون التصريف، للإشعار بأنّه لايقبله بوجه، بخلاف ما لو أتى به فإنّه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله (و ما سواهما) و هو الاسم المتمكّن والفعل الذي ليس بجامد (بتصريف حري) أي حقيق.

ما لا صرف فيه

(حرف و شبهه و هو) الاسم (المبنيّ) و الفعل الجامد الغير المتصرّف كـ «هب» و «تعلّم» (من الصرف بريء) أي ليس فيها صرف فلا تعلّق لعلم التصريف بها إلّا بمناسبة، و إنّما (عبّر) المصنّف (به) أي بالصرف (هنا) أي في مقام نفيه عن الحرف و شبهه (دون التصريف، للإشعار بأنّه) أي الحرف و شبهه (لايقبله بوجه، بخلاف ما لو أتى به) أي بالتصريف الدالّ على المبالغة والكثرة، (فإنّه يوهم نفي كثرته) أي الصرف (والمبالغة فيه) أي في الصرف (دون) نفي (أصله) أي الصرف، لما تقدّم نقله عن الشيخ عبد القاهر[1] في أواخر باب النسب في تأويل قوله تعالى: ﴿وَ ما رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبيد﴾[2]، فراجع هناك.

أقسام الاشتقاق

(و ما سواهما و هو الاسم المتمكّن والفعل الذي ليس بجامد بتصريف حري أي حقيق)، والتصريف أي الاشتقاق لابدّ فيه من مناسبة لفظاً و معنى بين المحوّل والمحوّل إليه، أي بين المشتقّ والمشتقّ منه، و هو أي الاشتقاق على ثلاثة أقسام:

الأوّل: الاشتقاق الصغير و هو أن يكون بينهما مناسبة في الحروف والترتيب نحو اشتقاق «ضرب» من «الضرب» و «قعد» من «القعود» و «قام» من «القيام».

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ٥.

٢. فصّلت: ٤٦.

(و ليس أدنى من ثلاثي يري قابل تصريف) إذ لايكون كذلك إلّا الحرف و شبهه (سوى ما غيّر) بالحذف بأن كان أصله ثلاثة ثمّ حذف بعضه، فإنّه يقبله ک «يد» و فعلاً على حرف واحد نحو: «ق» و «بع».

والثاني: الكبير و هو أن يكون بينهما مناسبة في اللفظ دون الترتيب نحو: «جبذ» من «الجذب» و هما موافقان في المعنى، قال في المصباح المنير: "«جبذه، جبذاً» من باب «ضرب» مثل «جذباً»، قيل: مقلوب منه لغة تميمية و أنكره ابن السرّاج، و قال: ليس أحدهما مأخوذاً من الآخر، لأنّ كلّ واحد متصرّف في نفسه"[1] انتهى.

والثالث: الاشتقاق الأكبر، و هو أن يكون بينهما مناسبة في المخرج دون ذات الحروف نحو اشتقاق «نعق» من «نهق»، والأوّل صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى، و تناسبهما في المخرج ظاهر، إذ العين والهاء كلاهما من حروف الحلق والمراد من التحويل هنا الاشتقاق الصغير، لأنّ غيره لايبحث عنه في هذا الفنّ إلّا تطفّلاً و تبعاً.

أقلّ من الثلاثيّ

(و ليس أدنى) أي أقلّ (من ثلاثيّ يري قابل تصريف، إذ لايكون كذلک) أي أقلّ من ثلاثيّ (إلّا الحرف و شبهه) ولايدخل التصريف في الحروف، لأنّها مجهولة الأصل موضوعة وضع الأصوات لاتقابل بالفاء والعين واللام لتعذّر معرفة اشتقاقها و لهذا يحكم بكون ألفاتها أصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علّة، كما أشرنا إليه مراراً في الأبواب المتقدّمة و كذلک ما أشبهها من الأسماء المتوغّلة في البناء كالضمائر و أسماء الاستفهام والشرط و أسماء الأفعال والموصولات و أسماء الإشارة والأفعال الجامدة.

(سوى ما غيّر بالحذف بأن كان أصله ثلاثة ثمّ حذف بعضه، فإنّه يقبله) أي الصرف، سواء كان اسماً (كـ «يد») و «أب» و «غد» (و) فعلاً على حرف واحد نحو: «ق» و) كذا ما كان على حرفين نحو: («بع»).

---

١. المصباح المنير: ٨٩.

(و منتهى) حروف (اسم خمس إن تجرّد) من زائد نحو: «سفرجل» و أقلّه ثلاث ک «رجل» و ما بينهما أربع ک «جعفر» (و إن يزد فيه فما سبعاً عدا) أي جاوز بل جاء على ستّة ک «انطلاق» و سبع ک «استخراج» و قد يجاوز سبعاً بتاء تأنيث ک «قرعبلانة» قال بعضهم: و بغير هاء كقولهم: «كذّبذبان».

(و منتهى حروف اسم خمس إن تجرّد من زائد) ليكون الزائد على أعدل الأبنية، أعني الثلاثيّ على قدر ما ينقص منه، و ذلک حرفان ولم يجوّزوا كونه سداسيّاً، لئلّا يتوهّم أنّه كلمتان فالخماسيّ (نحو: «سفرجل» و أقلّه ثلاث کـ «رجل» و ما بينهما أربع کـ «جعفر»)، فإن كان أقلّ من ثلاثة لم يكن من الأسماء المتمكّنة نحو: «من» و «ما» أو كان محذوفاً منه شيء كما تقدّم.

و إنّما قلنا: إن أعدل الأبنية الثلاثيّ، لأنّ الأصل في كلّ كلمة أن يكون على ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به و حرف يوقف عليه و حرف يكون واسطة بينهما، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحرّكاً والموقوف عليه ساكناً فلمّا تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتها ففصّلوا بينهما.

فإن قلت: المتوسّط لايخلو من أن يكون متحرّكاً أو ساكناً، و أيّاً ما كان يلزم التنافي مع أحدهما.

قلت: لّما جاز الحركة والسكون على المتوسّط من حيث هو متوسّط فلايتحقق التنافي.

هذا كلّه في المجرّد، (و إن يزد فيه) أي في الاسم (فما سبعاً عدا أي جاوز بل جاء على ستّة کـ «انطلاق») بزيادة الألفين والنون (و سبع کـ «استخراج») بزيادة الألفين والسين والتاء (و قد يجاوز سبعاً بتاء تأنيث کـ «قَزَعْبَلانة»[1]) بزيادة الألف والنون والتاء فأصله «قزعبل» على وزن «سفرجل» اسم لدويبة منتفخة البطن، (قال بعضهم: و بغير هاء) التأنيث (كقولهم: «كُذّبذبان») بضمّة فتشديد فكسرة فسكون فكسرة مبالغة للكاذب.

---

١. هكذا في المطبوعة ولكنّ الصحيح: «قرعبلانة». انظر: العين: ٢/ ٣٤٨.

(و غير آخر الثلاثيّ) و هو أوّله و ثانيه (افتح وضمّ واكسر) بتوافق و تخالف تبلغ تسعة و هي من جملة أبنيته نحو: «فرس» و «عضد» و «كبد» و «عنق» و «صرد» ....

أوزان الاسم الثلاثيّ المجرّد

(و غير آخر) الاسم (الثلاثيّ و هو) أي غير الآخر (أوّله و ثانيه افتح وضمّ واكسر بتوافق) أي فتحهما و ضمّهما و كسرهما، هذه ثلاثة أوزان (و تخالف) أي فتح أوّله وضمّ ثانيه وكسره وضمّه وفتح ثانيه وكسره وكسره وضمّ ثانيه وفتحه. هذه ستّة أوزان، فمجموع هذه الأوزان (تبلغ تسعة و هي من جملة أبنيته نحو: «فرس») بفتحتين (و «عضد») بفتحة وضمّة، و يجوز فيه إسكان العين لما سيذكر في إسكان عين «فخذ»، ولايجوز فيه النقل ولا إتباع الفاء لثقل الضمّة، و ربما نقل بعضهم (و «كبد») بفتحة وكسرة، و يجوز فيه إذا كان عينه حرف حلق نحو: «فخذ» و «محک» ثلاثة أوزان أخر: «فخذ» بإسكان العين للتخفيف لثقل الانتقال من الأخفّ أي الفتح إلى أثقل منه أي الكسر في البناء المبنيّ على الخفّة أي بناء الثلاثيّ المجرّد فسكنوه، لأنّ السكون أخفّ من الفتح فيكون الانتقال من الفتح إلى أخفّ منه، و «فخذ» بنقل كسرة العين إلى الفاء، للتخفيف أيضاً لما ذكر و لكراهة حذف أقوى الحركتين أي الكسرة فنقلت إلى الفاء، و «فخذ» بإتباع الفاء العين لتحصيل المشاكلة، و ما ليس عينه حرف حلق يجوز فيه الأوّلان فقط.

والفرق بين هذه الأوزان الثلاثة و بين «فلس» و «حبر» و «إبل» أنّ هذه فروع في الأوزان المردودة إليه و تلك أصول، و كذلک الفعل إن كان عينه حرف حلق كـ «شهد» يجوز فيه الفروع الثلاثة بأعيانها والتعليل هو التعليل و قد أشرنا إلى ذلک في أوّل باب «نعم» و «بئس» (و «عنق») بضمّتين و يجوز فيه إسكان العين لتوالي الثقلين أعني الضمّتين، (و «صرد») بضمّة

و «دئل» و سيأتي أنّ هذا قليل «إبل» «ضلع»، و سيأتي أنّ «فعل» مهمل.

ففتحة (و «دئل») بضمّة فكسرة (و سيأتي أنّ هذا قليل) و («إبل») بكسرتين و جاء بهذا الوزن لفظان آخران و هما «حبر» و «بلز» ولا رابع.

قال في المصباح: "قال سيبويه: لم يجئ على «فعل» بكسر الفاء والعين من الأسماء إلّا حرفان «إبل» و «حبر» و هو القَلَح، و من الصفات إلّا حرف واحد و هي «امرأة بلز» و هي الضخمة، و بعض الأئمّة يذكر ألفاظاً غير ذلك لم يثبت نقلها عن سيبويه"[١] انتهى.

و يجوز فيه إسكان العين للتخفيف لثقل توالي الكسرتين، لكن هذا التخفيف في «عنق» أكثر، لأنّ الضمّتين أثقل من الكسرتين، حتّى جاء هذا التخفيف في الضمّتين في القرآن المقدّس في ﴿رُسُلُنا﴾[٢] و ﴿رُسُلُهُمْ﴾[٣]، و هو في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع معنى و («ضلع») بكسرة ففتحة.

قال في المصباح: "«الضلع» من الحيوان بكسر الضاد و أمّا اللام فتفتح في لغة الحجاز و تسكن في لغة تميم و هي أنثى، و جمعها «أضلع» و «أضلاع» و «ضلوع» و هي عظام الجنبين و «ضلع الشيء ضلعاً» من باب تعب اعوجّ و «الضلاعة» القوّة و «فرس ضليع» غليظ الألواح شديد العصب، و «رجل ضليع» قويّ، و «ضَلُع» بالضمّ «ضلاعة» والاسم «الضلع» بفتحتين و «ضلع، ضلعاً» من باب «نفع» مال عن الحقّ، و «ضلعک معه» أي ميلک و «تضلع من الطعام» امتلأ منه و كأنّه ملأ أضلاعه، و «أضلع بهذا الأمر» إذا قدر عليه كأنّه قويت ضلوعه بحمله"[٤] انتهى، (و سيأتي أنّ «فعل») بكسرة فضمّة (مهمل) لما سيذكر.

---

١. المصباح المنير: ٢.

٢. الأنعام: ٦١.

٣. الأعراف: ١٠١.

٤. المصباح المنير: ٣٦٣.

(و زد تسكين ثانيه) مع فتح أوّله وضمّه وكسره تبلغ ثلاثة و هي مع ما تقدّم (تعمّ) أبنيته فلايخرج عنها شيء نحو: «فلس» «برد» «جذع». (و «فعل») بكسر الأوّل وضمّ الثاني (أهمل) لثقل الانتقال من الكسر إلى الضمّ و «الحبک» إن ثبت فمن التداخل ....

(و زد) على الأوزان التسعة المتقدّمة (تسكين ثانيه) أي الاسم الثلاثيّ (مع فتح أوّله وضمّه وكسره) سيذكر أمثلتها و هذه (تبلغ ثلاثة و هي) أي هذه الثلاثة (مع ما تقدّم) أعني الأوزان السبعة والوزنين اللذين أحدهما قليل والآخر مهمل اثنا عشر وزناً (تعمّ) أوزان (أبنيته) أي الاسم الثلاثيّ، (فلايخرج عنها) أي عن هذه الاثني عشر (شيء نحو: «فلس») و («برد») و («جذع») بفتح أوّله وضمّه وكسره وسكون ثوانيها.

قيل: و يجوز في نحو «برد» ضمّ العين لمجيء «عسر» و «يسر» بضمّ العين والضمّ فيهما فرع السكون، لقلّة استعمال الضمّ و كثرة السكون والأكثر على خلاف ذلک، فإنّ الفرع يجب أن يكون أخفّ على أنّه يجوز أن يكون الضمّ بالأصالة والسكون بالفرعيّة و قد كثر استعمال الأخفّ[1] و يجوز أن يكون كلاهما أصلان كذلک.

(و) وزن («فعل» بكسر الأوّل وضمّ الثاني أهمل، لثقل الانتقال من الكسر إلى الضمّ)، لأنّه خروج من ثقيل إلى ثقيل بل إلى أثقل، لأنّ الضمّ أثقل من الكسر فلذلک لم يأت هذا لا في الأسماء ولا في الأفعال، إلّا إذا كان إحدى الحركتين عارضيّة نحو: «يضرب» و ذلک لأنّ الضمّ في معرض الزوال بالناصب والجازم.

(و) أمّا («الحبک») بكسرة فضمّة في جمع «الحباک» بمعنى الطريقة في الرمل حيث ادّعى بعضهم أنّ بعض القرّاء قرأه كذلک في قوله تعالى: ﴿وَ السَّماءِ ذاتِ الْحُبُك﴾[2] فقيل في الجواب: إنّه لم يثبت لنا هذه القراءة[3]، و (إن ثبت) أنّه قرئ كذلک (فمن التداخل) و ذلک أنّه جاء في لغة «الحبک» بكسرتين، و في أخرى بضمّتين فركب القاري اللفظ من اللغتين يعني أنّ المتكلّم

---

١. شرح النظام: ٤٠.

٢. الذاريات: ٧.

٣. انظر: تفسير البحر المحيط: ٨/ ١٣٣.

(والعكس) و هو «فعل» بضمّ الأوّل وكسر الثاني (يقلّ) في الأسماء (لقصدهم تخصيص فعل) و هو فعل المفعول (بـ «فعل») و مما جاء منه «دئل» لدويبة و «دئم» للإست و «وعل» للوعل.

به أراد أن يقول: «الحبک» بكسرتين ثمّ لمّا تلفّظ بالحاء المكسورة على اللغة الأولى ذهل عنها، و ذهب إلى اللغة الثانية، فلم يرجع إلى ضمّ الحاء بل خلاها مكسورة وضمّ الباء فتداخلت اللغتان في الحاء والباء وهما في كلمة واحدة.

و قد يوجد التداخل في كلمتين، و هذا أكثر كما قالوا: «قنط، يقنط» مثل «ضرب، يضرب» و «قنط، يقنط» مثل «علم، يعلم» ثمّ لمّا قالوا: «قنط، يقنط» بكسر العين في الماضي والمضارع معاً أو بفتحها فيهما معاً علم أنّ الماضي من إحدى اللغتين والمضارع من الأخرى هذا.

ولكن في تركيب «حبک» من اللغتين نظر، لأنّ «الحبک» بضمّتين جمع «الحباک» و هو الطريقة في الرمل و نحوه و «الحبک» بكسرتين إن ثبت فهو مفرد، لأنّ الكلام في أوزان المفردات مع بعده، لأنّ «فعل» بكسرتين قليل، حتّى قيل: إنّه لم يجئ منه إلّا ثلاثة ألفاظ تقدّم ذكرها و يبعد تركيب اسم من مفرد و جمع، قال في المنجد: «الحباک» جمعه «حبک»[1].

(والعكس و هو «فعل» بضمّ الأوّل وكسر الثاني) لم يهمل، لأنّ ثقله أهون، لأنّه فيه خروج من الأثقل إلى الثقيل، و هذا نوع تخفيف.

لكنّه (يقلّ في الأسماء لقصدهم تخصيص فعل و هو فعل المفعول) أي المجهول (بـ «فعل») و ذلک لعروضه، لكونه فرع المبنيّ للفاعل عند الأكثر كما يأتى عن قريب.

(و ممّا جاء منه «دئل») علماً لقبيلة ينسب إليه أبو الأسود الدئلي[2] كما أشرنا إليه في أوائل الكتاب واسم جنس (لدويبة) شبيهة بابن عرس، (و «رئم» للإست) بمعنى حلقة الدبر (و «وعل» للوعل) أي الشاة الجبليّة.

---

١. المنجد: ١١٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٥.

(وافتح وضمّ واكسر الثاني من فعل ثلاثيّ) مع فتح أوّله نحو: «ضرب» «ظرف» «علم»

تنبيه: اعلم أنّ الصرفيّين لايلتفتون إلى لام الفعل، لأنّه محلّ التغيير بالإعراب بخلاف النحويّين، والوجه في ذلک ظاهر و أسقطوا أيضاً صور سكون الفاء، إذ لايبتدأ بساكن إمّا تعذّراً مطلقاً أو تعسّراً في غير الألف، و قد تقدّم في باب المعرب والمبنيّ ترجيح الثاني لما قاله الشيخ جواد التبتي فراجع.

هذه حال أبنية الاسم الثلاثيّ المجرّد.

أوزان الفعل الثلاثيّ المجرّد

(وافتح وضمّ واكسر الثاني من فعل) ماض (ثلاثيّ) متصرّف (مع فتح أوّله) كذلک، فلاينتقض بنحو «نعم» و «بئس» و أمثالهما و بنحو «حب» بضمّ الحاء المنقول من العين، كما تقدّم في آخر باب الأفعال المذكورة (نحو: «ضرب») على وزن «فعل» بفتحتين، و مضارعه إمّا على وزن «يفعل» بكسر العين متعدّياً كان أو لازماً نحو: «يضرب» و نحو: «جرم، يجرم» أو على وزن «يفعل» بضمّ العين كذلک نحو: «نصر، ينصر» و «خرج، يخرج» ولا اعتداد بنحو «منع، يمنع» و «ذهب، يذهب» مفتوحات العين في الماضي والمضارع، لأنّ المضارع هنا فرع، إمّا على «يفعل» بكسر العين أو على «يفعل» بضمّها والفتح لمكان حرف الحلق، لأنّه ثقيل.

و أمّا «ركن، يركن» و «أبى، يأبى» فمن التداخل أو الشواذّ، و أمّا «بقي، يبقى» و نحوه فلغة طيء قد فرّوا من كسرة الماضي إلى الفتحة للتخفيف و («ظرف») على وزن «فعل» بفتحة فضمّة و مضارعه بضمّ العين فقط و هو لازم كلّه، و («علم») على وزن «فعل» بفتحة فكسرة و مضارعه إمّا «يفعل» بفتح العين متعدّياً كان نحو: «يعلم» أو لازماً نحو: «فرح، يفرح» أو «يفعل» بكسرها كذلک نحو: «ومق، يمق» و «وثق، يثق».

و هذه فقط أبنيّته الأصليّة كما ذكر سيبويه (و زد) في أصوله عند بعضهم (نحو: «ضمن») بضمّ أوّله وكسر ثانيه و الصحيح أنّه ليس بأصل، و إنّما هو مغيّر من فعل الفاعل. و ما احتجّ به ذلک البعض من أنّه جاءت أفعال لم ينطق لها بفاعل قطّ ک «زهي» ولو كان فرعاً للزم أن لا يوجد إلّا حيث يوجد الأصل، مردود بأنّ العرب قد يستغني بالفرع عن الأصل. ....

(و هذه فقط أبنيته الأصليّة كما ذكر سيبويه[1] و زد في أصوله) أي الفعل الثلاثيّ المجرّد المتصرّف (عند بعضهم نحو: «ضمن» بضمّ أوّله وكسر ثانيه و) لكنّ (الصحيح أنّه ليس بأصل، و إنّما هو مغيّر من فعل الفاعل) بدليل ترک الإدغام في «سوير» الماضي المجهول من باب المفاعلة، و ترک الإبدال فی «ووري» كذلک، إذ القياس في الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة و سبقت إحداهما بالسكون أن تقلب الواو ياء ثمّ إدغام الياء في الياء كما يأتي عن قريب، والقياس في الواوين في أوّل الكلمة أن تبدل الأولى منهما همزة كما يأتي أيضاً، فلمّا لم يحصل الإدغام في «سوير» والإبدال في «ووري» دلّ ذلک على أنّهما مغيّران عن معلومهما و هو «ساير» و «واری»، فكما لاتدغم الألف من «ساير» ولاتبدل الواو الأوّل من «واری» فكذلک ما غير عنهما.

(و) أمّا (ما احتجّ به ذلک البعض من أنّه جاءت أفعال) للمفعول (لم ينطق لها بفاعل) أي بمعلوم (قط کـ «زُهِي) علينا» بمعنى «تكبّر» و «غمّت الشهور» أي لايرى هلالها و «أغمي على زيد» و نحوها (ولو كان) المبنيّ للمفعول (فرعاً) للمعلوم (للزم أن لا يوجد إلّا حيث يوجد الأصل)، فهو (مردود بأنّ العرب قد يستغني بالفرع عن) استعمال (الأصل).

و بعبارة أخرى: الفرعيّة غير متوقّفة على استعمال الأصل، بل يكفي فيها كون الأصل موضوعاً ولو لم يستعمل أبداً كالمجاز حيث قالوا: إنّه لايتوقّف على استعمال حقيقته، بل يكفي

۱. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

أ لا ترى أنّه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد كـ «مذاكير» و نحوه و هي لاشكّ ثوان عن المفردات.

فيه كونها موضوعة ولو لم تستعمل نحو: «الرحمن»، لأنّه مجاز في الله تعالى، ولايجوز استعماله في غيره مع كونه موضوعاً في الأصل لمن له رقّة القلب.

(ألاترى أنّه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد) أصلاً (كـ «مذاكير») للذكر مع الخصيتين و «خلابيس» للمشي الذي لانظام له و «مقاليد» لزمام الشيء و «محاسن» و «مساوي» و «المعايب»، (و نحوه) أي ما ذكرنا (و هي) أى المذكورات (لاشكّ ثوان) أي فروع (عن المفردات) ولم تستعمل مفرداتها بل لم تعرف، و قد عقد الشارح في كتابه المزهر للجموع التي لايعرف لها واحد باباً[1].

قال في شرح التصريف: "و أماتوا ماضي «يدع» و «يذر» يعني لم يسمع من العرب «ودع» ولا «وذر» و سمع «يدع» و «يذر» فعلم أنّهم أماتوهما أي تركوا استعمالهما"[2] انتهى.

قال المحشّي: لم يستعمل العرب ماضي «يدع» و «يذر» بل اكتفوا باستعمال ماضي مرادفهما مكان ماضيهما، فلايقال في السعة: «ودعه» ولا «وذره» بل يقال: تركه، انتهى.

ولكن في المصباح ما يرد ذلك فراجع[3]، و يؤيّده ما نسب إلى السكاكيّ[4] و قد بيّنّاه في شرحنا على المطوّل في آخر بحث الغرابة فراجع.

و قال في المزهر أيضاً: "و قال ابن درستويه في شرح الفصيح: إنّما أهمل استعمال «ودع» و «وذر»، لأنّ في أوّلهما واواً و هو حرف مستثقل فاستغني عنهما بما خلاف منه و هو «ترك» قال:

١. المزهر: ٢/ ١٧٦.
٢. جامع المقدّمات، شرح التصريح: ١٩٧.
٣. المصباح المنير: ٦٦٥.
٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٦.

(و منتهاه) أي الفعل (أربع إن جرّد) من زائد كـ «عربد» و أقلّه ثلاث ....

و استعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب و هو الأصل بل هو في القياس الوجه، و هو في الشعر أحسن منه في الكلام لقلّة اعتياده، لأنّ الشعر أيضاً أقلّ استعمالاً من الكلام"[1] انتهى.

و قد يجيء «فعل، يفعل» بضمّ العين في الماضي، و فتحها في المضارع نحو: «كدت، تكاد» بضمّ الكاف في الماضي، أصله «كودت» بضمّ الواو فنقلت الضمّة إلى الكاف بعد إسكانها، لتدلّ الضمّة على الواو ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين.

و قد يجيء «فعل، يفعل» بكسر العين في الماضي، وضمّها في المضارع كـ «فضل، يفضل» و «دمت، تدوم» بكسر الدال في الماضي، أصله «دومت» بكسر الواو فنقلت الكسرة إلى الدال بعد إسكانها، لتدلّ الكسرة على أنّ العين مكسورة ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين، و لكنّه شاذّ، إذ القياس في الأوّل كسر الكاف في الماضي من باب «علم» و في الثاني فتح العين في الماضي من باب «نصر» و في الثالث ضمّ العين في الماضي من باب «شرف».

و كلّ ما كان عين الماضي فيه مخالفاً لعين المضارع في الحركات يسمّى أصلاً و دعامة، إذ كما أنّ في معنى الماضي مخالفة لمعنى المضارع كذلك ينبغي أن يكون لفظه مخالفاً للفظه، ليطابق اللفظ المعنى في الاختلاف، ولاشكّ على هذا أنّ ما وقع فيه المخالفة أصل بالنسبة إلى غيره، والمزيد فيه منه أي من الفعل كثير جدّاً.

(و منتهاه أي الفعل) أي منتهى حروفه (أربع إن جرّد من) حرف (زائد كـ «عربد») و «دحرج»، و إنّما اقتصر في الفعل على أربعة أصول، لأنّه أثقل من الاسم بالحدث والزمان و لأنّ التصرّف فيه أكثر و لثقله باتصال الضمير المرفوع به و لذا يسكن لامه إن كان الضمير متحرّكاً كما مرّ مراراً (و أقلّه ثلاث) أحرف كما تقدّم، إلّا إذا حذف منه بإعلال نحو: «ق» و «بع».

---

١. المزهر: ٢/ ٥١.

(و إن يزد فيه فما ستّاً عدا) بل جاء على خمس ک «انطلق» و ستّ ک «استخرج»

(و إن يزد فيه فما ستّاً عدا، بل جاء على خمس كـ «انطلق» و ستّ كـ «استخرج») و مزيده قليل و للفعل الثلاث المزيد فيه خمسة و عشرون باباً بعضها ملحق بـ «دحرج» الرباعيّ المجرّد، و هي باب الفعللة نحو: «شملل، شمللة»، إذ أسرع في السير و باب الفوعلة نحو: «حوقل، حوقلة» إذا بلغ الشيخ الكبر، بحيث عجز عن الجماع والزائد فيه الواو، و باب الفيعلة نحو: «بيطرة» إذا عالج الدابة أو سمر نعله، و منه «البيطار» والزائد فيه الياء، و باب الفعولة نحو: «جهور، جهورة» إذا رفع صوته في الكلام والزائد فيه الواو، و باب الفعنلة نحو: «قلنسه، قلنسة» إذا ألبسه القلنسوة والزائد فيه النون، و باب الفعلاة نحو: «قلسى، قلساة» بمعنى «قلنسه، قلنسة» والزائد فيه الألف.

و بعضم يذكر بدل باب الفعلة باب الفيعلة نحو: «شريف، شريفة» إذا قطع شرياف الزرع أي ورقه، إذا طال و كثر حتّى يخاف فساده فيقطع[1].

و إنّما جعل «شملل» ملحقاً بـ «دحرج» دون «أكرم» و «صرف» و «ضارب»، لأنّ شرط الإلحاق توافق المصدرين وزناً، و قد جاء «شمللة» على وزن «دحرجة» ولم يجئ مصدر «أكرم» و أخويه على ذلک كما هو واضح.

فإن قلت: قد جاء «إكراماً» على وزن «دحراجاً»، قلت: قد أجيب عنه بوجهين: الأوّل أنّه لا اعتداد بمجيء «دحراج» في مصدر «دحرج» لعدم اطّراد «فعلال» في مصدر «فعلل» كما تقدّم[2] في باب أبنية المصادر في قوله:

«فعلال» أو «فعللة» لـ «فعللا» واجعل مقيساً ثانياً لا أوّلاً

واطّراد «إفعال» في مصدر «أكرم».

---

١. شرح النظام: ٧٥.

٢. الجزء الثالث، الصفحة: ٣٨.

....

و بعض الأبواب المزيد فيه الثلاثيّ ملحق بـ «تدحرج» مزيد فيه الرباعيّ و هي باب التفعلل نحو: «تجلبب، تجلبباً» إذا لبس الجلباب، و باب التفوعل نحو: «تجورب، تجورباً» إذا لبس الجورب، و باب التفعيل نحو: «تشيطن، تشيطناً» إذا بعد عن الحقّ إن كان من «شطن» أو إذا بطل أو احترق إن كان من «شيط» و بابه حينئذ التفيعن، و باب التفعول نحو: «ترهوك، ترهوكاً» إذا مشى كأنّه يموج في مشيه و باب تمفعل نحو: «تمسكن، تمسكناً» إذا تشبه بالمساكين.

هذا، و لكن في عدّ «تمسكن» من الملحق إشكال و إن كان في جميع تصاريفه كـ «تدحرج»، و ذلک لأنّ زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق بل شيء من قبيل التوهّم والغلط، حيث ظنّ بعضهم أنّ الميم فيها فاء الكلمة و هذا كما توهّم في ميم «مكان» الأصالة، مع أنّه «مفعل» من «الكون» فتدبّر.

واعلم أنّ التاء في أوائل هذه الأبنية ليست للإلحاق، لأنّ حرف الإلحاق لايكون في أوّل الكلمة و إنّما هي لتحقيق معنى المطاوعة التي في الملحق به والمراد من الإلحاق في الاسم والفعل أن يزاد حرف أو حرفين في بناء ليصير ذلک البناء بتلک الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف و حركاتها المعيّنة والسكنات كلّ واحد في مثل مكانها في الملحق به، و في تصاريفها من المصدر والماضي والمضارع والأمر و بقيّة المشتقّات إن كان الملحق به فعلاً رباعيّاً، و من التصغير والتكسير و نحوهما إن كان الملحق به اسماً، و فائدته أنّه ربما يحتاج في تلک الكلمة إلى مثل ذلک الوزن في شعر أو سجع.

و بعض الأبواب ملحق بـ «احرنجم» مزيد الرباعيّ أيضاً، و هو بابان أحدهما باب الافعنلال نحو: «اقعنسس، اقعنساساً» من «قعس» إذا خرج صدره و دخل ظهره ضدّ «الحدب»، و ثانيهما باب الافعنلاء نحو: «اسلنقى، اسلنقاء» من «سلق الرجل امرأته» ألقاها على قفاها للمباضعة، فالباب للمطاوعة فاستعمال صيغة المذكّر لايصحّ إلّا من باب استعمال المقيّد في المطلق فتأمّل.

و بقيّة الأبواب من الثلاثيّ المزيد فيه غير ملحق و هي اثنا عشر بناء قد تقدّم أمثلتها مع ما يفيد كلّ باب من المعاني في باب أبنية المصادر إلّا أنّه اختلف في بابين وهما باب التفاعل والتفعّل فجعلهما بعضهم من الملحقات بـ «تدحرج» و ناقش في ذلک بعض آخر، لأنّ الألف لايكون للإلحاق إلّا بدلاً من الياء في الطرف كما في «اسلنقى» و لأنّ التفعّل مطاوع «فعل» و «فعل» غير ملحق بـ «دحرج» لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعه فإذن لايكونان ملحقين[1].

واعلم أنّه ليس باب الاستفعال نحو: «استخرج» ملحقاً بـ «احرنجم» و إن كان موازناً له في المصدر و سائر التصاريف، لأنّ «احرنجم» مزيد فيه و كلّ ثلاثيّ يلحق بمزيد الرباعيّ ينبغي أن يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به و في مقابلتها، فيجب أن يكون في «استخرج» نون زائدة مكان نون «احرنجم» و ليس كذلک لا هو ولا مصدره.

قيل: «استكان» من «السكون» بمعنى «خضع» من باب الافتعال فالألف للإشباع شاذّاً، و قيل: من باب الاستفعال من «الكون» كأنّه بخضوعه تغيّر من كون إلى كون، أي من عزّة إلى ذلّة كـ «استحال» إذا تغيّر من حال إلى حال، فالألف قياسّي كـ «استجاب» و «استقام» أو من «الكين» و هو لحم داخل الفرج أي صار مثل «الكين» في اللين والذلّة[2].

أوزان الاسم الرباعيّ

(لاسم مجرّد رباع) أي رباعيّ ستّة (أوزان) و إن كانت القسمة العقليّة تقتضي كونها خمسة و أربعين وزناً، و ذلک بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين تصير اثني عشر، ثمّ تضربها في أربع حالات اللام الأولى تصير ثمانية و أربعين، تسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع ساكنين.

---

١. انظر: شرح النظام: ٤٦ ـ ٤٧.

٢. انظر: المصدر السابق: ٤٩.

هي («فعلل») بفتح الأوّل والثالث ک «ثعلب» (و «فعلل») بكسرهما ک «زبرج» (و «فعلل») بكسر الأوّل و فتح الثالث ک «قلفع» (و «فعلل») بضمّهما ک «دملج» (و مع «فعلّ») بكسر الأوّل و فتح الثاني و تشديد اللام ک «فطحل» («فعلل») بضمّ الأوّل و فتح الثالث رواه الأخفش والكوفيّون ک «طحلب» (فإن علا) الاسم بأن كان خماسيّاً

ولكن لم يوجد منها بالاستقراء إلّا ستّة أبنية، و (هي «فعلل» بفتح الأوّل والثالث كـ «ثعلب») حيوان مشهور بالتحيّل والروغان، يتساقط شعره كلّ سنة (و «فعلل» بكسرهما) أي الأوّل والثالث و سكون الثاني (كـ «زبرج») للزينة و كلّ شيء حسن والذهب والسحاب الرقيق فيه حمرة (و «فعلل» بكسر الأوّل و فتح الثالث) كذلک (كـ «قلفع») لما يتشقّق من الطين و ما يتفرّق من الحديد إذا طبع، (و «فعلل» بضمّهما) أي الأوّل والثاني كذلک (كـ «دملج») للمنشار و حلي يلبس في العضد أو المعصم (و مع «فعلّ» بكسر الأوّل و فتح الثاني و تشديد اللام كـ «فطحل») للسيل العظيم والجبل الضخم و زمن قديم و «فطاحل» العلماء كباره، ولايخفى عليک المناسبة و («فعلل» بضمّ الأوّل و فتح الثالث) كذلک، (رواه الأخفش[١] والكوفيّون كـ «طحلب») لشيء أخضر لزج يخلق في الماء و يعلوه، والمزيد فيه من الرباعيّ قليل.

أوزان الاسم الخماسيّ

(فإن علا الاسم بأن كان خماسيّاً) فحقّ أبنيته أن تكون مائة و أحداً و سبعين، و ذلک بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثانية والأربعين المذكورة في الرباعيّ تصير مائة واثنين و تسعين، يسقط أحد و عشرون و ذلک لأنّه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية و يسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين، و يسقط بامتناع سكون العين واللامين معاً ثلاث حالات الفاء يبقى مائة و أحد و سبعون

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٢٥.

(فمع) كونه حاوياً لوزن («فعلّل») بفتح الأوّل والثاني و تشديد اللام و فتحها ك «شقحطب». (حوى فعلللاً) بفتح الأوّل والثالث و كسر الرابع ك «قهبلس» (كذا «فعلّل») بضمّ الأوّل و فتح الثاني و تشديد اللام الأولى و كسرها من أوزان الخماسيّ ك «خبعثن» (و «فعللّ») بكسر الأوّل و فتح الثالث و تشديد اللام الأخيرة ك «قرطعب»

بناء، (فمع كونه) كذلک ليس (حاوياً) منها إلّا (لوزن «فعلل» بفتح الأوّل والثاني و تشديد اللام و فتحها كـ «شقحطب») و هو غنم كريه القرن.

و (حوى) أيضاً (فعلللاً بفتح الأوّل والثالث و كسر الرابع كـ «قهبلس») و هو الغمام أو المرأة العظيمة أو الحشفة العظيمة الكمرة (كذا «فعلّل» بضمّ الأوّل و فتح الثاني و تشديد اللام الأولى و كسرها)، هذا أيضاً (من أوزان الخماسيّ كـ «خبعثن») قيل: هو الإبل الضخم (و «فعللّ» بكسر الأوّل و فتح الثالث و تشديد اللام الأخيرة كـ «قرطعب») بمعنى الشيء الحقير، والمزيد فيه من الخماسيّ قليل جدّاً.

واعلم أنّ ما تقدّم من كون الرباعيّ والخماسيّ صنفين مستقلّين غير الثلاثيّ مذهب جمهور النحاة، و قال جماعة: إنّ أصلهما الثلاثي[1]. قال بعضهم: الزائد في الرباعيّ حرفه الأخير و في الخماسى الحرفان الأخيران[2]، و قال بعض آخر: الزائد في الرباعيّ الحرف الذي قبل آخره ولا دليل صحيحاً لهذين القولين[3]، و يناقضهما اتفاق اللغويّين على أنّ وزن «جعفر»: «فعلل»، و وزن «سفرجل»: «فعلّل»، مع اتفاق الجميع، كما يأتي عن قريب، على أنّ الزائد اذا لم يكن تكرير الاصليّ يوزن بلفظه فتأمّل.

١. قاله الكسائيّ و الفرّاء؛ شرح الشافية للرضيّ: ١/ ٤٧.
٢. قاله الفرّاء؛ المصدر السابق.
٣. قاله الكسائيّ؛ المصدر السابق.

(و ما غاير) ما ذكرناه (للزيد) أي الزيادة وهما مصدرا «زاد» (أو النقص) أو نحوه (انتمى) كـ «علبط» أصله «علابط» و «محرنجم» و «منطلق» و «جخدب». (والحرف إن يلزم) تصاريف الكلمه (فأصل) كضاد «ضرب» (و الذي لايلزم) هو (الزائد مثل تاء «اجتذي») لسقوطها من «جذا، يحذو، جذوة» (بضمن «فعل») أي بما تضمّنه من ....

حكم غير الأوزان المذكورة

(و ما غاير ما ذكرناه) من الأوزان للثلاثيّ المجرّد والرباعيّ المجرّد والخماسيّ المجرّد (للزيد أي الزيادة وهما) أي «الزيد» و «الزيادة» (مصدرا «زاد»، يزيد» (أو) إلى (النقص أو نحوه) كتعدّد اللغة و نحوه (انتمى كـ «علبط») بضمّة ففتحة فكسرة، بمعنى الطويل الضخم مثال للنقص، لأنّ (أصله «علابط») بدليل أنّه لايتوالى في كلامهم أربع متحرّكات في كلمة، و لذلك سكنوا لام الفعل في نحو «ضربت» لما كان التاء كجزء الكلمة كما تقدّم ذلك في باب الفاعل عند قوله:

والأصل في الفاعل أن يتّصلا   و الأصل في المفعول أن ينفصلا

(و «محرنجم» و «منطلق») مثالان للزيادة و هو واضح، (و «جخدب») بضمّة فسكون ففتحة لضرب من الجراد و هو الأخضر الطويل الرجلين مثال لتعدّد اللغات، لأنّ بعضهم يرويه بضمّ الدال والمشهور الفتح.

تعيين الميزان في الاسم و الفعل

(والحرف إن يلزم تصاريف الكلمة) أي يوجد في جميع صيغها مجرّدها و مزيدها (فأصل كضاد «ضرب» و) الحرف (الذي لايلزم) تصاريفها (هو الزائد، مثل تاء «اجتذي» لسقوطها من) المشتقّ منه أعني («جذا، يجذو، جذوة») أي ثبت قائماً (بضمن «فعل» أي بما تضمّنه من

الحروف و هو الفاء والعين واللام (قابل) يا أيّها الصرفيّ (الأصول في وزن) الكملة فقابل الأوّل بالفاء و الثاني بالعين والثالث باللام و قل وزن «ضرب»: «فعل»، و «يضرب»: «يفعل» (و زائد بلفظه اكتفي) كقولك في «مكرم»: «مفعل» ....

الحروف و هو الفاء والعين واللام قابل يا أيّها الصرفيّ) الحروف (الأصول في وزن الكملة فقابل) الحرف (الأوّل) الأصليّ من الكملة فعلاً كانت أو اسماً (بالفاء و) الحرف (الثاني) الأصليّ (بالعين والثالث) الأصليّ (باللام و قل وزن «ضرب»: «فعل»، و) قل وزن («يضرب»: «يفعل») و لذلک للضاد: فاء الفعل، و للراء: عين الفعل، و للباء: لام الفعل، و هكذا الاسم فقل وزن «فرس»: «فعل»، و وزن «مضرب»: «مفعل».

و قد علم من ذلک ضمناً المراد من قوله (و زائد بلفظه اكتفي كقولک في «مكرم»:) إنّ وزنه («مفعل») فاكتفي في الميم بلفظه، لأنّه زائد، ولايذهب عليک أنّ المراد هنا ليس الوزن العروضيّ ولا التقريبيّ كقولهم في التصغير: وزن «دريهم»: «فعيعل» مع كون وزنه الحقيقيّ «فعيلل».

و إنّما اختير للوزن لفظ «فعل» المركّب من الفاء والعين واللام، لوجود معناه اللغويّ في كلّ الأفعال والأسماء الشبيهة بها، إذ لايوجد فعل ولا اسم شبيه به إلّا و هو في الأصل مصدر قد غيّر غالباً إمّا بالحركات کـ «ضرب» المعلوم و «ضرب» المجهول أو بالحروف کـ «يضرب» و «ضارب» و نحوهما أو بالحذف کـ «ق» و «بع» و نحوها، و لذلک يصحّ استعماله في كلّ فعل فيقال: «ضرب» فعل ماض كما يقال: «الضرب» فعل و «نصر» فعل، كما يقال: «النصر» فعل.

و أمّا الاسم الصريح الذي لايشبه الفعل أصلاً کـ «رجل» و «فرس» و «جعفر» و «سفرجل» فهو و إن كان خالياً عن معنى الفعل إلّا بتأويل بعيد، لكنّه ألحق بهما في الوزن بهذه الحروف الثلاثة طرداً للباب.

هذا إن قلنا: إنّ الميزان هذه الحروف مركّبة خلافاً لبعضهم، حيث جعل الميزان هذه الحروف من دون تركيب، و علّله بأنّه أشمل، لأنّه ينطبق على كلّ حرف ساكناً كان أو متحرّكاً، فتحة كانت الحركة أو غيرها، و إلّا فلابدّ في مقام التعليل من زيادة قولنا: «لوجود معنى الفعل

و يستثنى المبدل من تاء الافتعال ک «مصطفى» فوزنه «مفتعل» أو المكرّر كما سيأتي. (و ضاعف اللام) في الميزان (إذا أصل) بعد ثلاثة (بقي كراء «جعفر») فقل: وزنه «فعلل» (و قاف «فستق») فقل: وزنه «فعلل» (و إن يک) الحرف (الزائد ضعف أصل) ....

اللغويّ في المركّب من هذه الحروف الثلاثة، و وجوده في كلّ الأفعال والأسماء الشبيهة بها» إلى آخر ما ذكر في التعليل[١].

و حاصل التعليل أنّ المركّب من هذه الحروف و هو لفظ «الفعل» فرد من أفراد الاسم، و مدلوله شامل لمطلق أفراد الفعل ولا شيء من الكلمات يجوز هذين الأمرين معاً، (و يستثنى) من هذه القاعدة الحرف الزائد (المبدّل من تاء) تزيد في باب (الافتعال كـ «مصطفى») أي كطائه المبدّل من التاء، فلايوزن الطاء بلفظه فوزن «مصطفى» ليس «مفطعل»، بل لابدّ من أن يوزن بلفظ التاء (فوزنه «مفتعل» أو المكرّر) أي يستثنى الزائد المكرّر من أصله، فإنّه أيضاً لايوزن بلفظه (كما سيأتي) بعيد هذا.

(و ضاعف اللام) دون الفاء والعين أي كرّره (في الميزان)، إذ اللام أقرب من العين والفاء بالزيادة (إذا أصل) من حروف الكلمة (بعد ثلاثة) أصليّة (بقي كراء «جعفر»، فقل: وزنه «فعلل») بتكرير اللام كما في الموزون (و) نحو (قاف «فستق» فقل: وزنه «فعلل») كذلک.

هذا إذا كان الموزون رباعيّاً و إذا كان الموزون خماسيّاً فيكرّر اللام مرّتين، فيقال: «سفرجل» وزنه «فعلّل» بتشديد اللام الأولى.

(و إن يک الحرف الزائد) حاصلاً من التكرير بأن يكون (ضعف أصل) من أصول الكلمة، ولايكون إلّا غير الفاء فتأمّل، سواء كان التكرير للإلحاق كـ «شملل» أو لغيره كـ «صرف»، و سواء كان من حروف الزيادة كالمثال الأوّل و سيأتي المراد منها و معنى تسميتها بحروف الزيادة أو من غيرها كالمثال الثاني و سواء كان التكرير بلا فصل كالمثالين أو كان مع فصل في اسم كان

---

١. انظر: شرح الشافية للرضيّ: ١/ ١٢ ـ ١٣.

كتاء «حلتيت» و دال «اغدودن» (فاجعل له في الوزن ما للأصل) بأن تقابله بحرف من حروف «فعل».

(كتاء «حلتيت») و هو صمغ الأنجدان و هو ذو رائحة كريهة أو في فعل (و) هو نحو (دال «اغدودن») بمعنى طال الشعر أو الزرع (فاجعل له) أي للضعف بأقسامه المذكورة (في الوزن ما) جعلت (للأصل بأن تقابله بحرف من حروف «فعل») فيقال: وزن «حلتيت»: «فعليل» لا «فعليت»، إذ المكرّر للإلحاق هو لام الكلمة أعني التاء ولايجوز أن يكون التاءان أصليّتين، لأنّ التضعيف في الرباعيّ والخماسيّ لايكون إلّا زائداً، إلّا أن يفصل أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصليّ كـ «زلزل».

و كذلک الكلام في «اغدودن» فيقال: وزنه «افعوعل»، إذ المكرّر فيه للإلحاق عين الكلمة أعني الدال، إذ هو من «غدن» بالمعنيين المذكورين أو بمعنى الاسترخاء والسقوط أو شدّة اخضرار النبات بحيث يضرب إلى السواد و قد يقال: «المغدودن» للشابّ الناعم و «غداني الشباب» : غضه.

واعلم أنّه إذا كان في الموزون قلب أي نقل مكانيّ بأن غيّر مواضع حروفه الأصليّة بالتقديم والتأخير قلبت الزنة مثله، و ذلک للتنبيه على ترتيب حروفه الأصليّة و أكثر ما يتّفق القلب في المعتل والمهموز، و قد جاء في غيرهما قليلاً نحو: «امضحلّ» و «اكرهفّ» في «اضمحلّ» بمعنى «ذهب» و «فني» و «اكفهرّ» بمعنى اشتداد ظلام الليل و له معان أخر مذكورة في اللغة[1].

فوزن الأوّلين «اعفلل» و وزن الأخيرين «افعلل» و أكثر ما يكون القلب بتقديم آخر الكلمة على ما قبله كـ «ناء، يناء» في «نأى، ينأى» بمعنى «بعد» و ذلک بدليل «النأي» الذي هو المصدر و هو ناقص يائيّ مهموز العين لا أجوف يائيّ مهموز اللام، فمن ذلک يعرف أنّ «ناء، يناء» مقلوبا «نأى، ينأى» فوزن الأوّلين «فلع، يفلع» و وزن الثانيين «فعل، يفعل» و قس عليه ما يأتي من الأمثلة.

---

١. انظر: لسان العرب: ٥/ ١٥١ ـ ٩/ ٢٩٨.

....

و قد يقدّم اللام على العين نحو: «طأمن» في «طمأن»، و ذلك بدليل «الطمأنينة» و منه «اطمأنّ، يطمئنّ، اطميناناً»، و قد يقدّم العين على الفاء كـ «أيس» في «يئس» و كـ «الجاه» في «الوجه» و كـ «الآبار» في جمع «البئر»، فإنّ وزنه «أعفال»، إذ الزائد فيه للجمعيّة كالزائد في «الأقوال» فتدبّر جيّداً.

و مثله «الآراء»، و قد يؤخّر الفاء عن اللام كـ «الحادي»، إذ أصله «الواحد» فأخّر الواو و قلبت ياء و قد يقدّم اللام على الفاء كـ «أشياء» في «الشيء» و فيها أقوال ثلاثة:

الأوّل: أنّها على وزن «لفعاء» و أصلها «شيئاء» كـ «حمراء» فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين أي الألف مع كثرة استعمالها، فقدّموا اللام و هي الهمزة الأولى على الفاء أعني الشين، و منع صرفها للألف الممدودة.

قال في المصباح: "جمع «الشيء»: «أشياء» غير منصرف، واختلف في علّته اختلافاً كثيراً والأقرب ما حكي عن الخليل أنّ أصله «شيئاء» فاستثقل وجود همزتين في تقدير الاجتماع، فنقلت الأولى إلى أوّل الكلمة فبقيت «لفعاء» كما قلبوا «أَدْؤُر» فقالوا: «آدُر»"[1] انتهى.

و هي عند المشهور اسم جمع لا جمع لـ «شيء» نظير «القصباء» و «الغضباء» و «الطرفاء» في «القصبة» و «الغضا» و «الطرفة»، فإنّ هذه الأسماء أيضاً أسماء جمع غير منصرفة للألف الممدودة ولايلزم على هذا القول مخالفة الظاهر إلّا من وجه واحد و هو القلب و هو ثابت في اللغة كثيراً.

والثاني: أنّها على وزن «أفعال»[2] و ليس فيها قلب ولا سبب من أسباب منع الصرف كـ «بيت» و «أبيات» و «قول» و «أقوال»، لكنّها منعت من الصرف توهّماً أنّه كـ «حمراء» مع أنّه كـ «أبناء» و «أسماء» و هما منصرفان كما توهّم في «مسيل» و ميمه زائدة أنّها أصليّة، فجمع على

١. المصباح المنير: ٣٣٠.

٢. قاله الكسائيّ؛ شرح الشافية للرضيّ: ١/ ٢١.

....

«مسلان» كما جمع «قفيز» على «قفزان»، والقياس أن يجمع على «مسائل» كـ «مقتل» و «مقاتل» و «منبع» و «منابع» و كما توهّم أيضاً في «منديل» و «مسكين» أنّ ميمهما أصليّة مع كونهما من «ندل» و «سكن» فقيل: «تمندل» و «تمسكن»، والقياس فيهما «تندل» و «تسكن»، و كما توهّم أيضاً في «مصيبة» و «معيشة» أنّ ياءهما زائدة كياء «قبيلة» فهمزت جمعهما، فقيل: «مصائب» عند الجميع و «معائش» عند بعضهم والقياس «مصاوب» و «معايش» و هذا القول بعيد لوجهين:

الأوّل: منع الصرف بلا سبب غير موجود في كلامهم، إلّا للتناسب والحمل على التوهّم ما دام يوجد وجه صحيح بعيد عن الحكمة.

والثاني: أنّ «أشياء» يجمع على «أشاوى» كـ «عذارى»، و وزن «أفعال» لايجمع على «فعالى» و أصل «أشاوى» : «أشائّي» بتشديد الياء و همزة قبلها فقلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسطى و قلبت الأخيرة ألفاً و أبدلت من الأولى واواً فصارت «أشاوى» و يجمع أيضاً على «أشايا» كـ «صحارى» و «أشياوات» كـ «صحراوات» و ذلك دليل على أنّ مفردها «فعلاء» لا «أفعال».

والقول الثالث: أنّها على وزن «أفعاء»[1] بحذف اللام و أصلها «أفعلاء» جمع «شيء» بتخفيف الياء، و أصله «شيّئ» بتشديد الياء كـ «بيّن» و «ليّن»، فجمع على «أفعلاء» مثل «أبنياء» و «أليناء» ثمّ خفّفت المفرد أعني «شيئ» و قالوا: «أشياء» و أصله «أشيئاء» فحذفوا الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة، و هذا القول بعيد من وجوه:

الأوّل: أنّ حذف الهمزة في «أشياء» إذن على غير القياس؛

الثاني: أنّ المفرد أعني «شيئاً» بالتخفيف لو كان في الأصل «شيئاً» بالتشديد لكان الأصل أكثر استعمالاً من المخفّف قياساً على أخواته، فإنّ «بيّناً» و «سيّداً» و «ميّتاً» بالتشديد أكثر من

---

١. قاله الفرّاء، المصدر السابق.

....

«بين» و «سيد» و «ميت» بالتخفيف ولم يسمع «شيّئ» بالتشديد فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من «شيء» بالتخفيف.

والثالث: أنّک تصغّر «أشياء» على «أشيّئاء» بتشديد الياء، و ذلک يمنع كون «أشياء» أصله «أشيّئاء» على وزن «أفعلاء»، لأنّها على هذا تكون جمع الكثرة و جمع الكثرة إذا أريد تصغيره ولم يكن له جمع قلّة وجب ردّه إلى المفرد، و تصغيره ثمّ جمعه جمع السلامة حسبما يقتضيه، فإن كان المفرد من ذوي العقول فبالواو والنون و إلّا فبالألف والتاء، فكان يجب أن يقال في التصغير: «شييّئات» بفتح الياء الأولى و تشديد الثانية و كسرها.

و أيضاً يرد على هذا القول ما ورد على سابقه، أمّا ورود الجمع على «أشاوى» و غيرها فظاهر، لأنّ «أفعلاء» لايجمع على تلک الأوزان و أمّا لزوم منع الصرف بلا سبب فلأنّ «أفعاء» ليست من صيغ المؤنّث بالألف الممدودة ولا يفيده تقدير الكلام، لأنّه في حكم المعدوم حيث لايدخل في الوزن فأصحّ الأقوال إذن القول الأوّل.

لطيفة: قيل: إنّه سئل نحويّ عن «أشياء» و منع صرفه، فقال النحويّ: كيف تسأل عنها و قد نهى الله تعالى عن سؤالها حيث قال عزّ من قائل: ﴿**لا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾[1].

ثم إن كان في الموزون حذ،ف تحذف مقابل المحذوف في الوزن أيضاً، فيقال: وزن «قاض»: «فاع» بحذف اللام عن الوزن كما حذف عن الموزون و يجعل إعراب الوزن رفعاً و جرّاً تقديريّاً مثل الموزون، ولايعدل عن ذلک لا في القلب ولا في الحذف، إلّا أن يراد بيان الأصل فيهما فيقال: وزن «أدر» في جمع «دار» في الأصل «أفعل»، و وزن «قاض» في الأصل «فاعل».

و قد علم ممّا ذكر أنّ القلب يعرف إمّا بأصله كما في «ناء، يناء» و «النأي» أو بأمثلة اشتقاقه كـ «الجاه» و «الحادي» أو بصحّته كـ «أيس»، إذ القياس قلب الياء ألفاً، فلمّا لم يقلب يعلم أنّ فيه قلباً و أصله «يئس» والياء في الأصل لاينقلب ألفاً، لأنّها فاء الكلمة فبقيت بعد القلب على

١. المائدة: ١٠١.

(واحكم بتأصيل حروف «سمسم» و نحوه) ....

حالها أو بقلّة استعماله كـ «أدر» جمع «دار» أو بأداء ترک القلب إلى منع الصرف بغير سبب كـ «أشياء».

و قد يعرف بأداء تركه إلى اجتماع همزتين نحو: «جاء» على وزن «قاض»، لأنّه اسم فاعل من «جاء، يجيء» معتلّ العين مهموز اللام، فأصله «جايئ» بتقديم الياء على الهمزة فلو لم يقلب بجعل الهمزة مكان الياء لوجب أن تقلب الياء التي بعد ألف الفاعل همزة مثلها في «سائر» و حينئذ يؤدّي إلى اجتماع همزتين و ذلک مستكره.

ولايلزم كون المقلوب قليل الاستعمال بل قد يكون كثيره كـ «الجاه» و «الحادي»، و قد يكون أصله متروكاً كـ «القسيّ» في جمع «قوس» و أصله «قووس» على «فعول» بفتح الفاء قدّمت اللام على العين، فصار «قسوو» على وزن «فلوع» قلبت الواو المتطرّفة ياء و واو الجمع أيضاً و كسرت القاف والسين للاتباع والمناسبة فصار «قسيّ» على وزن «فليع» بكسر الفاء و ترک الأصل فلم يستعمل أبداً.

و أيضاً ليس صحّة الكلمة دائماً دليلاً على كونها مقلوبة، إذ قد تكون لأشياء أخر كما في «حول» و «عور» و «اجتور» و «الحيدى» و «استحوذ»، و كذا قلّة استعمال إحدى الكلمتين و كثرة استعمال الأخرى لمناسبة لها لفظاً و معنى لايدلّ على كون القليلة الاستعمال مقلوبة، فإنّ «رجلة» في جمع «رجل» أقلّ استعمالاً من «رجال» و ليست بمقلوبة منه و أيضاً ليس القلب قياساً إلّا فيما يؤدّي إلى اجتماع همزتين، فإنّه حينئذ قياسيّ عند بعض[1].

(واحكم بتأصيل) جميع (حروف «سمسم») و هو كـ «زبرج» حبّ أبيض ذو دهن، و كـ «جعفر» اسم للثعلب (و) احكم أيضاً بتأصيل حروف (نحوه) و هو كلّ رباعيّ بني من حرفين، ولم يصحّ إسقاط ثالثه.

---

١. قاله الخليل؛ شرح الشافية للرضيّ: ١/ ٢٥.

لأنّه لايصحّ إسقاط شيء منها (والخلف) ثابت (في) ما صحّ إسقاطه (كـ «ململم») بكسر الثالث و «كبكب» فالكوفيّون الثالث زائد مبدل من حرف مماثل للثاني والزجّاج زائد غير مبدل و بقيّة البصريّين أصل، هذا. و حروف الزيادة عشرة ....

قيل: و إنّما حكم حينئذ بتأصيل جميع حروفه، لأنّ أصالة الاثنين منها محقّقة ولابدّ من ثالث مكمل للأصول و ليس أحد الباقيين بأولى من الآخر لعدم المرجّح، فحكم بأصالتهما لاستحالة الترجيح بلا مرجّح، و إليه أشار بقوله: (لأنّه لايصحّ إسقاط شيء منها والخلف ثابت فيما صحّ إسقاطه) أي ثالثه (كـ «ململم» بكسر الثالث) على وزن الأمر الحاضر من «دحرج» (و «كبكب») بالوزن المذكور، فالجميع على أنّ الثالث منهما يصحّ إسقاطه لكن اختلفوا في زيادته و أصالته (فالكوفيّون) على أنّ (الثالث) منهما (زائد مبدّل من حرف مماثل للثاني) منهما، فأصلهما «لمّم» و «كبّب» بتشديد الثاني منهما فأبدل الميم الثانية في الأولى لاماً والباء في الثانية كافاً استثقالاً لتوالي ثلاثة أمثال (والزجّاج[١]) و هو من البصريّين على أنّ الثالث منها (زائد غير مبدّل) فأصلهما «لمم» و «كبب» من دون تشديد، (و بقيّة البصريّين) غير الزجّاج على أنّ الثالث منهما (أصل) و ذلک لمجيء مصدرهما على وزن «فعللة» كـ «دحرجة» ولو كانا كما يقول الكوفيّون لجاء مصدرهما على «تفعيل».

(هذا) خاتمة ميزان الكلمة لتمييز الحرف الأصليّ والزائد منها.

حروف الزيادة

(و حروف الزيادة عشرة) و معنى زيادتها أنّها يّتفق لها حكم الزيادة كثيراً لا أنّها تكون أبداً زوائد و بعبارة أخرى: ليس معنى كونها حروف الزيادة أنّها لاتكون إلّا زائدة، إذ ما منها حرف إلّا وهو قد يكون أصلاً في كثير من المواضع، بل المعنى أنّه إذا زيد حرف على الكلمة لايكون ذلک المزيد إلّا من هذه الحروف إلّا أن يكون الحرف المزيد تضعيفاً، سواء كان التضعيف للإلحاق كـ «قردد» و «جلبب» أو لغيره كـ «علم» و «صرف».

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١١.

جمعها الناظم أربع مرّات في بيت و هو:

هناء و تسليم تلا يوم أنسه   نهاية مسئول أمان و تسهيل

والحاصل أنّ الزيادة التي لغير التضعيف لايكون إلّا من هذه الحروف و أمّا التي بالتضعيف، سواء كان للإلحاق أو لغيره، فقد تكون منها، و قد تكون من غيرها، و تفسير الإلحاق قد تقدّم مراراً، و قد (جمعها الناظم أربع مرّات في بيت و هو:

هناء و تسليم تلا يوم أنسه   نهاية مسئول أمان و تسهيل)

و جمعها أيضاً بعض آخر في بيت آخر و هو:

يا أوس هل نمت و لم يأتنا   سهو فقال: اليوم تنساه[1]

و أيضاً يحكى أنّ تلميذاً سأل شيخه عن حروف الزيادة، فقال الشيخ: «سألتمونيها» فظنّ التلميذ أنّه أحاله على ما أجابه بها من قبل فقال: ما سألناك إلّا هذه المرّة، فقال الشيخ: «اليوم تنساه» فقال: والله ما أنساه فقال: يا أحمق قد أجبتك مرّتين.

و يحكى أيضاً أنّ المبرّد[2] سأل المازنيّ[3] عنها فقال:

هويت السمان فشيبتي   و قد كنت قد ما هويت السمان

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة و أنت تنشدني الشعر، فقال: أجبتك مرّتين.

قيل: و أحسن ما قيل فيه لفظاً و معنى قوله:

سئلت حروف الزائدات عن اسمها   فقالت و لم تبخل: أمان و تسهيل

و قد ركب منها كلمات أخر نحو: «هم يتساءلون» و «ما سألت يهون» و «التمسنا هواي»[4].

و إنّما اختير هذه الحروف لأجل الزيادة، لكونها أسلس على اللسان.

---

١. شرحان على مراح الأرواح، شرح ديكنقوز: ٥٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٣٢.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٢٧.

٤. انظر هذه الأقوال و الحكايتين في شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ٣٣١.

(فألف أكثر من أصليين صاحب زائد بغير مين) كألف «حاجب» بخلاف ألف «قال». (والياء كذا والواو) يكونان زائدين إذا صحبا أكثر من أصلين (إن لم يقعا) مكرّرين، ولم يصدّر الواو مطلقاً ولا الياء قبل أربعة أصول في غير المضارع نحو: «صيرف» و «قضيب» و «عجوز» و «جوهر» فإن لم يصحبا أكثر من أصلين ك «بيت» و «سوط» أو وقعا مكرّرين (كما هما في «يؤيؤ») لطائر (و «وعوع») بمعنى صوت أو تصدر الواو ك «ورنتل» أو الياء قبل أربعة أُصول ك «يستعور» فأصلان.

(فألف أكثر من) حرفين (أصليين صاحب زائد بغير مين) و كذب ولايكون ذلك في أوّل الكلمة، لتعذّر الابتداء بالساكن بل قد يكون ثانيّاً (كألف «حاجب») و ثالثاً كـ «عماد» و رابعاً كـ «إكرام» و خامساً كـ «سلامى» و سادساً نحو: «قبعثرى» و سابعاً نحو: «بردرايا»، (بخلاف) مالم يصاحب أزيد من حرفين نحو: (ألف «قال» والياء كذا) أي كالألف (والواو) أيضاً (يكونان زائدين إذا صحبا أكثر من أصلين) أي إذا كانا مع ثلاثة أصول فصاعداً (إن لم يقعا مكرّرين، ولم يصدر الواو مطلقاً)، أي سواء كان قبل أربعة أصول أم لا (ولا الياء) أي لم يصدر الياء (قبل أربعة أصول في غير المضارع)، أمّا في المضارع فكالواو، يعني زائدة مطلقاً، مثال الياء الجامع للشرائط (نحو: «صيرف») على وزن «جعفر» الرجل المحيل (و «قضيب») على وزن «فعيل» آلة الرجوليّة و مثال المضارع «يضرب» و «يخرج» (و) مثال الواو كذلك («عجوز» و «جوهر») الأوّل مثال للواو الزائد بين العين واللام، والثاني للزائد بين الفاء والعين عكس مثالي الياء.

(فإن لم يصحبا أكثر من أصلين كـ «بيت» و «سوط» أو وقعا مكرّرين كما هما) أي كالياء (في «يؤيؤ» لطائر) ذي مخلب يشبه الباشق (و) الواو في («وعوع» بمعنى صوت) السبع (أو تصدّر الواو كـ «ورنتل») يقال: «وقع الناس في ورنتل» أي في شرّ (أو) وقع (الياء قبل أربعة أصول) في غير المضارع (كـ «يستعور»)، و هو الباطل يقال: «فلان ذهب في اليستعور» أي في الباطل و هو أيضاً اسم بلد و جزاء الشرط أعني قوله: «فإن لم يصحبا» قوله: (فأصلان)، فالواو والياء في جميع هذه الصور الأربع أصلان، أمّا في الصورة الأولى فلأنّ القول بزيادتهما مستلزم لكون

(و هكذا همز و ميم) يكونان زائدين إن (سبقا ثلاثة) فقط (تأصيلها تحقّق) ك «إصبع» و «مجذع»، فإن لم يسبقا أو سبقا أربعة أو ثلاثة لم يتحقق أصالتها فأصلان. (كذاک همز آخر) يكون زائداً إذا وقع (بعد ألف أكثر من حرفين) أصلين (لفظها ردف) ک «حمراء» و «علباء»، فإن وقع بعد ألف قبلها أصلان فقط ک «سماء» فأصل. (والنون في الآخر كالهمز) فيكون زائداً إذا وقع بعد ألف قبلها أكثر من أصلين، ک «ندمان» بخلاف «رهان» و «هجان» (و) النون إذا كان ساكناً (في) الوسط (نحو: «غضنفر») للأسد (أصالة كفي و أعطي زيادة بخلاف ما إذا كان متحرّكاً نحو: «غرنيق» ....

بنية الاسم أقلّ من ثلاثة أحرف، و هو خلاف الأصل و أمّا في الصورة الثانية فلأنّها من قبيل «لملم»، و أمّا في الصورة الثانية فلأنّ الواو لاتزاد في أوّل الكلمة مطلقاً، و أمّا في الصورة الرابعة فلأنّ الياء لايكون زائداً قبل أربعة أصول إلّا في الفعل.

(و هكذا همز و ميم يكونان زائدين إن سبقا) أي تصدّرا على (ثلاثة) حروف (فقط تأصيلها) أي تأصيل تلك الحروف الثلاثة (تحقّق) فزيادة الهمزة (كـ «أصبع» و) الميم نحو: («مجذع»، فإن لم يسبقا) ثلاثة أصول بأن كانا في الوسط أو في الآخر كـ «قرّاء» و «ضرغام» (أو سبقا أربعة) أصول كـ «اصطبل» و «مرزنجوش» (أو) سبقا (ثلاثة لم يتحقّق أصالتها) نحو: «أمور» و «ميّت» (فأصلان كذاک همز آخر) الكلمة (يكون زائداً إذا وقع بعد ألف أكثر من حرفين أصلين لفظها ردف كـ «حمراء» و «علباء»، فإن وقع بعد ألف قبلها) أصل واحد نحو: «ماه» أو (أصلان فقط كـ «سماء») أو لم يكن بعد ألف نحو: «مرء» (فأصل).

(والنون في الآخر كالهمز، فيكون زائداً إذا وقع بعد ألف) زائدة (قبلها أكثر من أصلين، كـ «ندمان») من «ندم»، (بخلاف «رهان») من «رهن» (و «هجان») من «هجن» (والنون إذا كان ساكناً في الوسط نحو: «غضنفر» للأسد أصالة كفي و أعطي زيادة).

حاصله أنّ النون يكون زائداً بشرطين: الأوّل: أن يكون ساكناً، والثاني: أن يكون في الوسط الحقيقيّ (بخلاف ما إذا كان متحرّكاً نحو: «غرنيق») بضمّ الغين المعجمة و سكون الراء و فتح

لا في الوسط نحو: «عنبر». (والتاء) تكون زائدة (في التأنيث) ك «مسلمة» (والمضارعة ك «تضرب» (و نحو الاستفعال) والتفعيل و ما صرف منهما ك «استخراج» و «تسنيم» (والمطاوعة) ك «التعلّم» و «التدحرج» و «الاجتماع» و «التباعد» و ما صرف منها. تتمّة: تكون السين زائدة في الاستفعال. (والهاء) تكون زائدة (وقفاً) في الاستفهامية المجرورة (ك «لمه») و «جئت مجيء مه» (و) الفعل المجزوم نحو: («لم تره») و «لم يقضه». و في «الأمّهات» ....

النون طائر من طيور الماء طويل العنق، فإنّ نونه متحرّكة فليس بزائد بخلاف ما إذا كان (لا في الوسط) الحقيقيّ (نحو: «عنبر»)، فنونه أيضاً ليس بزائد.

(والتاء تكون زائدة في التأنيث كـ «مسلمة» والمضارعة كـ «تضرب» و نحو الاستفعال والتفعيل و ما صرف منهما كـ «استخراج» و «تسنيم» والمطاوعة) و قد تقدّم[1] معناها فيما سبق (كـ «التعلّم» و «التدحرج» و «الاجتماع» و «التباعد» و ما صرف منها).

(**تتمّة:** تكون السين زائدة في الاستفعال.

والهاء تكون زائدة وقفاً في) «ما» (الاستفهاميّة المجرورة) بالحرف (كـ «لمه» و) بالاسم نحو: («جئت مجيء مه») كما تقدّم[2] في باب الوقف في قوله:

و «ما» في الاستفهام إن جرّت حذف ألفها و أولها الها إن تقف

(و الفعل المجزوم) أي تكون الهاء زائدة أيضاً في الفعل المجزوم (نحو: «لم تره» و «لم يقضه»)، كما تقدّم[3] في ذلک الباب أيضاً في قوله:

وقف بها السكت على الفعل المعلّ بحذف آخر كـ «أعط من سأل»

(و) تكون الهاء زائدة على قول (في «الأمّهات») قال في المصباح: "«الأمّ» الوالدة، و قيل: أصلها «أمّهة» و لذا تجمع على «أمّهات» و أجيب بزيادة الهاء و أنّ الأصل «أمّات»، قال ابن

---

١. الصفحة: ٣١٤.

٢. الصفحة: ٢٧٠.

٣. الصفحة: ٢٦٩.

و «**الإهراق**».

جنّي: دعوى الزيادة أسهل من دعوى الحذف و كثر في الناس «أمّهات»، و في غير الناس «أمّات» للفرق والوجه ما أورده في البارع أنّ فيها أربع لغات: «أمّ» بضمّ الهمزة و كسرها و «أمّه» و «أمّهة»، فـ «الأمّهات» و «الأمّات» لغتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى ولا حاجة إلى دعوى حذف ولا زيادة"[1] انتهى.

(و) تكون الهاء أيضاً زائدة في («الإهراق») مصدر باب الإفعال من «ريق» على قول، قال في المصباح: "«راق الماء والدم و غيره ريقاً» من باب «باع» انصب و يتعدّى بالهمزة فيقال: «أراقه صاحبه» والفاعل «مريق» والمفعول «مراق»، و تبدل الهمزة هاء فيقال: «هراقه» والأصل «هريقه» وزان «دحرجه» و لهذا تفتح الهاء من المضارع، فيقال: «يهريقه» كما تفتح الدال من «يدحرجه» و تفتح من الفاعل والمفعول أيضاً فيقال: «مهريق» و «مهراق». قال امرؤ القيس: «و إنّ شفائي عبرة مهراقة» والأمر «هرق ماءک» والأصل «هريق» وزان «دحرج»، و قد يجمع بين الهاء والهمزة، فيقال: «أهراقه، يهريقه» ساكن الهاء تشبيهاً له بـ «اسطاع، يسطيع» كأنّ الهمزة زيدت عوضاً عن حركة الياء في الأصل، و لهذا لايصير الفعل بهذه الزيادة خماسيّاً و «دعا بذنوب فأهريق» ساكن الهاء. و في التهذيب: من قال: «أهرقت» فهو خطأ في القياس، و منهم من يجعل الهاء كأنّها أصل و يقول: «هرقيت، هرقاً» من باب «نفع»، و في الحديث: «امرأة كانت تهراق الدماء» بالبناء للمفعول، والدماء نصب على التمييز و يجوز الرفع على إسناد الفعل إليها، والأصل «تهراق دماؤها»، لكن جعلت الألف و اللام بدلاً عن الإضافة كقوله تعالى: ﴿**عُقْدَةَ النِّكاحِ**﴾[2] أي نكاحها"[3] انتهى.

---

١. المصباح المنير: ٢٣.

٢. البقرة: ٢٣٥.

٣. المصباح المنير: ٢٤٨.

(واللام) تكون زائدة (في الإشارة المشتهرة) نحو: «ذلک» و «تلک» و «هنالک» و في «طيسل». (وامنع) يا أيّها الصرفيّ (زيادة بلا قيد ثبت) كما بيّنّاه (إن لم تبيّن حجّة) على زيادته من اشتقاق فإن بيّنت قبلت، فيحكم بزيادة نوني ....

قال نجم الأئمّة[1]: "اعلم أنّ اللغة المشهورة «أراق، يريق»، و فيها لغتان أخريان: «هراق» بإبدال الهمزة «يهريق» بإبقاء الهاء مفتوحة، لأنّ الأصل «يأريق» حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس فلمّا أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان، فقلت: «يهريق»، «مهراق»، «أهرق»، «لاتهرق» بسكون الهاء في كلّها، قال سيبويه: الهاء الساكنة عوض من تحريک العين الذي فاتها، كما قلنا في «اسطاع» و للمبرّد أن يقول: بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة، و لمّا تغيّر صورة الهمزة واللغة من باب «أفعل»، و هذه الباب يلزم أوّله الهمزة استنكروا خلوّ أوّله من الهمزة، فأدخلوها ذهولاً عن كون الهاء بدلاً من الهمزة، ثمّ لمّا تقرّر عندهم أنّ ما بعد همزة الإفعال ساكن لاغير أسكنوا الهاء فصار «أهراق»، و توهّمات العرب غير عزيزة كما قالوا في «مصيبة»: «مصائب» و في «مسيل» : «مسلان»"[2] انتهى.

و نحن بيّنّا سابقاً الكلام في «مصيبة» و «مصائب» و «مسيل» و «مسلان»، أمّا «اسطاع» فسيجيء بيانها عن قريب.

(واللام تكون زائدة في الإشارة المشتهرة) كما تقدّم في باب أسماء الإشارة، (نحو: «ذلک» و «تلک» و «هنالک» و) تكون اللام أيضاً زائدة (في «طيسل») كـ «جعفر»، أصله «طيس» و هو الكثير من كلّ شيء أو هو الرمل أو خلق كثير النس كالذباب والنمل والهوامّ.

(وامنع يا أيّها الصرفيّ زيادة) شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولنا: «سألتمونيها» (بلا قيد ثبت) في المسائل السابقة (كما بيّنّاه) مفصّلاً مشروحاً (إن لم تبيّن حجّة على زيادته من اشتقاق) يثبت زيادته، (فإن بيّنت) حجّة زيادته (قبلت، فيحكم بزيادة نوني

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ٣٨٤ـ ٣٨٥.

«حنظل» و «سنبل» لسقوطهما في (كـ «حظلت) الإبل» و «أسبل الزرع» و همزتي «شمأل» و «إحبنطأ» و ميمي «دلامص» و «ابنم» و تائي «ملكوت» و «عفريت» و سيني «قدموس» و «اسطاع» ....

«حنظل» و «سنبل» لسقوطهما) أي النونين (في كـ «حظلت الإبل») قال في المصباح: "«الحنظل» نبت مرّ و نونه زائدة، و قالوا: «بعير حظل» وزان «تعب» يأكل الحنظل"[١] انتهى.

(و) في («أسبل الزرع») قال في المصباح: "«سنبل الزرع» أخرج سنبلة و «أسبل» بالألف أخرج سنبله"[٢] انتهى.

(و) يحكم أيضاً بزيادة (همزتي «شمأل» و «إحبنطأ») بمعنى الصغير البطن لسقوطهما أي الهمزتين في «الشمول» بضمّ الشين، يقال: «شملت الريح، شمولاً» إذا هبّت شمالاً و في «الحبط» بفتحتين.

(و) يحكم أيضاً بزيادة (ميمي «دلامص») و هو الشيء البراق (و «ابنم») بمعنى «الابن» لسقوطهما في «الدلاصة» و «البنوّة».

(و) يحكم أيضاً بزيادة (تائي «ملكوت») بفتح الميم (و «عفريت») لسقوطهما في «الملك» بضمّ الميم و «العفر» بفتح العين والفاء بمعنى وجه الأرض و يطلق على التراب و قد يطلق «العفريت» على الشجاع الماكر و على الخبيث الداهي.

(و) يحكم أيضاً بزيادة (سيني «قدموس») بمعنى القديم، (و «اسطاع») أصله «أطاع» من الإطاعة أي باب الإفعال و همزته قطع، فمضارعه «يسطيع» بضمّ الياء واصله «يطيع» والسين زائدة عوضاً عن نقل حركة عين الفعل، لأنّ حركتها نقلت إلى فاء الفعل، و قال بعضهم: أصل «اسطاع»: «استطاع» من باب الاستفعال والهمزة وصل فحذفت التاء لتعذّر الإدغام، و في بعض اللغات تفتح الهمزة و تجعل همزة قطع بعد حذف التاء[٣].

١. المصباح المنير: ١٤١.
٢. المصدر السابق: ٢٦٥.
٣. المصدر السابق: ٣٨٠.

لسقوطها في «الشمول» و «الحبط» و «الدلاصة» و «البنوّة» و «الملک» و «العفر» و «القدم» و «الطاعة».

و إلى جميع ما فصّلنا أشار الشارح بقوله: (لسقوطها في «الشمول» و «الحبط» و «الدلاصة» و «البنوّة» و «الملک» و «العفر» و «القدم» و «الطاعة»).

(فصل في زيادة همزة الوصل)

الابتداء بالساكن

واعلم أنّ الأكثرين على أنّ الابتداء بالساكن متعذّر مستحيل مطلقاً.

و قال بعضهم: إنّه متعسّر لا مستحيل في غير الألف، و أمّا فيه فهو كما قاله الأكثرون[1] و قد نقلنا في باب المعرب والمبنيّ[2] عن الشيخ جواد التبتي إنّه قال: إنّ أهل التبت يبتدؤون بالساكن، والعهدة عليه، لأنّ أهل البيت أدرى بما في البيت.

و قال بعض المدقّقين: "إنّه يمكن في الفارسية في نحو: «شتر» بمعنى الإبل، و ردّه بعضهم بأنّ ذلك محال بل لابدّ من الابتداء بمتحرّك و لمّا كان ذلک في «شتر» و نحوه في غاية الخفاء ظنّ أنّه ابتدأ بالساكن بل هو معتمد قبل ذلک الساكن على حرف قريب من الهمزة المكسورة، و للطف الاعتماد لايتبيّن ذلک"[3] انتهى ملخصاً. و أظنّ أنّ «سكرد» في لغة التبت من هذا القبيل.

و كيف كان فالأصل أن يكون أوّل حرف من الكلمة متحرّكاً ولايكون أوّلها ساكناً إلّا في المواضع العشرة الآتية، و لام التعريف و ميمه على قول.

و «ال» الموصولة والهمزة في كثير منها عوض ممّا أصابها من الوهن، إذ هي ثلاثيّة فتكون ضعيفة الخلقة، و قد حذف لاماتها نسياً منسيّاً فهي في حكم المحذوف و هو وهن و هو وهن على وهن،

---

١. قاله الكافيجي؛ همع الهوامع: ٣/ ٤٤٤.

٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ٩٥.

٣. شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ٢٥١.

(للوصل همز سابق لايثبت إلّا إذا ابتدي به) لأنّه جيء به لذلک (کـ «استثبتوا» و هو) لايكون للمضارعِ مطلقاً ولا لماض ثلاثيّ ولا رباعيّ بل (لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة ....

لأنّ المحذوف نسياً منسيّاً كالعدم، و ليس يجب في جميع الثلاثيّ المحذوف اللام تعويض الهمزة منها كما في «غد» و «يد».

موارد همزة الوصل و أحكامها

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ (للوصل همز سابق)، أي مقدّم في أوّل الكلمات الآتية (لايثبت) الهمز لفظاً بل يحذف في الدرج، (إلّا إذا ابتدي به، لأنّه جيء به لذلک) أي للابتداء به لدفع الابتداء بالساكن (کـ «استثبتوا») فلايحذف حينئذ لفظاً كما لايحذف خطّاً مطلقاً، إلّا في «ابن» بين العلمين، فيجوز فيه حذفه خطّاً أيضاً كما تقدّم في أوائل باب المنادى لكن بشرطين ذكرهما في حاشية المغني في باب ضمير الفصل و هذا نصّه: "الألف إنّما تحذف من «ابن» إذا وقع صفة بين المعلمين ولم يكن «الابن» مضافاً إلى الجدّ بل إلى الأب الأقرب و كذا التنوين لايحذف من العلم الأوّل إلّا في هذه الصورة و كذا لاتحذف الألف إذا كان «الابن» خبراً عن العلم الأوّل و كذلک تنوينه" انتهى؛ و قد تقدّم إجمال ذلک هناک.

و في الميم المشدّدة في «اللهمّ» إذا قلنا: إنّه فعل أمر أصله «أم» و قد تقدّم أيضاً هناک و قد تنقلب همزة الوصل قطعاً كما بيّنّا في خاتمة باب العلم في «اصمت» و في نداء «الله».

(و هو) أي همزة الوصل (لايكون للمضارع مطلقاً)، سواء كان ثلاثيّاً أم رباعيّاً، مجرّداً أم مزيداً فيه، لأنّ المضارع مبدوء بحرف المضارعة، و هو متحرّک أبداً فلم يحتج إلى همزة الوصل (ولا لماض ثلاثيّ) مجرّد نحو: «أمر» (ولا رباعيّ) في العدد مطلقاً، کـ «أكرم» و «دحرج» (بل لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة) و ذلک أحد عشر فعلاً، تسعة من الثلاثيّ المزيد فيه و هي «انطلق» و «احمرّ» و «احمار» و «اقتدر» و «استخرج» و «اقعنسس» و «اسلنقى» و «اجلوز»

نحو: «انجلى») و «استخرج» (و الأمر والمصدر منه) نحو: «انجلى» و «استخرج» و «انجلاء» و «استخراجاً» (و كذا أمر الثلاثيّ ك «اخش» و «امض» و «انفذ»).

و «اعشوشب» واثنان من الرباعيّ المزيد فيه نحو: «احرنجم» و «اقشعرّ»، لكن بشرط أن لايصير هذه الأفعال أعلاماً و إلّا تنقلب الهمزة قطعاً في حال علميّة الفعل كما تقدّم.

و هذا بخلاف همزة الوصل في الأسماء، فإنّها فيها لاتنقلب قطعاً و إن صارت علماً إلّا في لفظ الجلالة.

قال الرضيّ[١]: "اعلم أنّ حروف الجرّ لايحذف مع بقاء عملها قياساً إلّا في «الله» قسماً عند البصريّين و أجاز الكوفيّون قياس سائر ألفاظ المقسم به على «الله» نحو: «الصحف لأفعلنّ» و ذلک غير جائز عند البصريّين لاختصاص لفظة «الله» بخصائص، ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسمّاها بخصائص فمنها اجتماع «يا» واللام في «يا ألله» و منها قطع الهمزة في «يا ألله» و «أ يا ألله» و «ها ألله» و منها الجرّ بلاعوض من الجارّ و مع عوض عنه بهاء التنبيه نحو: «ها ألله» و همزة الاستفهام نحو: «آلله» و منها تعويض الميم عن حرف النداء نحو: «اللهمّ» و منها تفخيم لامه بعد الضمّ والفتح و ترقيقها بعد الكسر"[٢] انتهى.

و من هنا يعرف الوجه في ضمّ الهاء من ﴿عَلَيْهُ اللهَ﴾[٣] في سورة الفتح مع كون القياس كسرها فتنبّه، (نحو: «انجلى» و «استخرج») و هما من تسعة الثلاثيّ المزيد فيه فالهمزة فيهما للوصل.

(و) كذا الهمزة في (الأمر والمصدر منه) أي من ماض احتوى على أكثر من أربعة (نحو: «انجلى» و «استخرج» و «انجلاء» و «استخراجاً» و كذا أمر الثلاثيّ)، سواء كان ناقصاً (كـ «اخش» و «امض») أم لا (و) هو نحو: («انفذ»).

و إنّما جاز تسكين أوائل الأفعال لكثرة التصرّف فيها، فجوّزوا إسكان أوّلها و إن كان ذلک تصرّفاً على الوجه المستبعد، لكونه موجباً للاحتياج إلى همزة الوصل، و خصّوا ذلک بما ماضيه

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

٣. الفتح: ١٠.

....

على أربعة أو أكثر دون الثلاثيّ، لأنّ الخفّة بالثقيل أولى و أمّا في فاء الأمر من الثلاثيّ نحو: «اخرج» و «اضرب» فلكونه مأخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه دفعاً لتوالي أربع حركات في كلمة واحدة.

و إنّما لم يسكن عينه، لأنّها لمعرفة الأوزان، و أمّا لامه فلأنّها للإعرب ولم يسكن حرف المضارعة، لأنّه زاد على الماضي، فلو سكنت لاحتيج إلى همزة الوصل فيزداد الثقل، و لذلک لمّا حذف المضارعة في أمر المخاطب للتخفيف لكونه أكثر استعمالاً من أمر الغائب احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل.

و إنّما ألحقوا مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل بها و إن كانت المصادر أصول الأفعال في الاشتقاق عند المحقّقين، لأنّها في التصرّف والإعلال فروع الأفعال كما تقدّم ذلک في باب المفعول المطلق و أمّا أسماء الفاعل والمفعول فإنّما سقطت من أوائلهما همزة الوصل و إن كانا أيضاً من الأسماء التابعة للأفعال في الإعلال للميم المتقدّمة على الساكن، كما سقطت في المضارع لتقدّم حرف المضارعة.

تنبيه: قد يجيء في باب التفعّل والتفاعل همزة الوصل إذا أدغم تاؤهما في الفاء نحو: «اطّير» و «اثّاقل» و سيجيء توضيح ذلک في الفصل الثامن من باب الإبدال إن شاء الله تعالى مفصّلاً[١].

و إنّما لايحذف همزة الوصل خطّاً لئلّا يلتبس الأمر من باب «علم» الثلاثيّ المجرّد بأمر «علّم» من باب التفعيل. فإن قيل: يعلم بالإعجام، قلت: الإعجام يترک كثيراً و من أجل ذلک فرّقوا بين «عمر» بضمّ العين و فتح الميم و بين «عمرو» بفتح العين و سكون الميم بالواو، و قد

١. الصفحة: ٣٧٦.

(و) هو (في «اسم») و («است») و هو العجز و («ابن») و («ابنم») و هو «ابن» زيدت عليه ميم ....

تقدّم في أوائل الكتاب أنّ الحذف في «بسم الله» لكثرة الأستعمال، ولم يحذف في ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[1] لقلّة الاستعمال.

والأصل في همزة الوصل الكسر، لأنّها مبنيّة والأصل في المبنيّ السكون والأصل في تحريك الساكن الكسر، و إنّما لم تكسر في نحو: «انصر» و «اكتب»، لأنّه بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمّة ولا اعتبار للنون والكاف، لأنّ الحرف الساكن ليس حاجزاً حصيناً عندهم، و أمّا في المبنيّ لما لم يسمّ فاعله فللاتباع و دفع الاشتباه، كما تقدّم في بابه.

(و هو) أي الهمز للوصل (في «اسم») و قد تقدّم[2] في أوائل الكتاب أنّ أصله «سمو» عند بعض، و «وسم» عند بعض آخر، فحذفت لامه على الأوّل و فاؤه على الثاني و عوض منها الهمزة.

(و) في («است» و هو العجز) من كلّ شيء أو حلقة الدبر و أصله «سته» كـ «جبل» بدليل «أستاه» حذفت لامه أعني الهاء و عوضت عنها الهمزة و قد تقدّم في «أن» الناصبة المصدريّة ما يناسب المقام فراجع إن شئت.

(و) في («ابن») أصله «بنو» بفتحتين و قيل: بكسر الباء، و قيل: أصله «بني» بالياء من «بنيت»، لأنّ الابن يبني على الأب كبناء الحائط على الأساس، و كيف كان حذفت لامه و عوض عنها الهمزة[3].

(و) في («ابنم» و هو «ابن» زيدت عليه ميم) للتوكيد و المبالغة كما في «زرقم» بمعنى شديد الزرقة، و ليست هي بدلاً من لام الكلمة و إلّا لكانت اللام في حكم الثابتة، فلاتحتاج إلى

---

١. العلق: ١.
٢. الجزء الأوّل، الصفحة: ١٠.
٣. انظر: المصباح المنير: ٦٢.

(سمع) فحفظ و لم يقس عليه (و) سمع أيضاً في («اثنين» و «امرئ» و تأنيث) لهذه الثلاثة (تبع) و هو «ابنة» و «اثنتان» و «امرأة» (و) في («أيمن») في القسم.

التعويض بهمزة الوصل، و تتبع نونه و راء «امرئ» الميم والهمزة في الحركات كما تقدّم ذلک في أوائل الكتاب عند بيان لغات «الفم».

قال بعض المحقّقين: "وجد الإعراب في آخر الكلمة و وسطها في «امرئ» و «ابنم» كقوله تعالى: ﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ**﴾[1] و ﴿**ما كانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ**﴾[2] و ﴿**لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيه**﴾[3] واختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيّون: إنّهما معربان من مكانين كما ذكره، و قال البصريّون: إنّ الحركة الأخيرة هي الإعراب و ما قبلها تابع، و أنا أقول: ممّا وجد الإعراب في وسطه «يد» و «دم» والأسماء الستّة في بعض الحالات" فتأمّل.

كلّ ذلک (سمع فحفظ و) لكن (لم يقس عليه و سمع أيضاً في «اثنين» و «امرئ» و تأنيث لهذه الثلاثة تبع و هو) أي تأنيثها («ابنة» و «اثنتان» و «امرأة» و في «أيمن» في القسم)، قال في المصباح: "«أيمن» اسم استعمل في القسم والتزم رفعه كما التزم رفع «لعمر الله»، و همزته عند البصريّين وصل واشتقاقه عندهم من «اليمن» و هو البركة، و عند الكوفيّين قطع، لأنّه جمع «يمين» عندهم، و قد يختصر منه فيقال: «ويم الله» بحذف الهمزة والنون، ثمّ اختصر ثانياً فقيل: «م الله» بضمّ الميم و كسرها"[4] انتهى.

---

١. النساء: ١٧٦.

٢. مريم: ٢٨.

٣. عبس: ٣٧.

٤. المصباح المنير: ٦٨٢.

قال ابن هشام: و ينبغي أن يعدّوا «ال» الموصولة و «أيم» لغة في «أيمن» فإن قالوا: هي «أيمن» فحذفت اللام قلنا في جوابهم: «و «ابنم» هو «ابن» فزيدت الميم قلت: و على هذا ينبغي أن يعدّوا أيضاً «أم» لغة فيه فاعلم. (همز «ال») المعرفة (كذا) أي وصل و هذا اختيار لمذهب سيبويه و الخليل يقول: أنّه قطع كما تقدّم في بابه مبيّناً، (و) يخالف همزتها ما قبله في أنه (يبدل مدّاً في الاستفهام) ....

و قال بعض المحقّقين: "إنّما فتح ألف «أيمن» مع كونه للوصل، لأنّه جمع «يمين» و ألفه للقطع ثمّ جعل للوصل لكثرة الاستعمال و كثرة الاستعمال تقتضي التخفيف ولاشكّ أنّ التخفيف يحصل بالوصل، إذ بالوصل تسقط الهمزة في اللفظ ولا خفّة مثل السقوط"[1] انتهى.

(قال ابن هشام[2]: و ينبغي أن يعدّوا «ال» الموصولة و «أيم» لغة في «أيمن») في القسم، (فإن قالوا:) إنّما لم نعدها، إذ (هي) مخفّفة من («أيمن» فحذفت اللام) أعني النون، (قلنا في جوابهم: «و «ابنم») أيضاً يلزم على ذلك أن لاتعدّوه، إذ (هو «ابن» فزيدت) عليه (الميم) و أيضاً (قلت) مؤيّداً لابن هشام(: و على هذا ينبغي أن يعدّوا أيضاً «أم» لغة فيه) أي في «أيمن»، و أنا أقول أيضاً: و على هذا ينبغي أن يعدّوا «ام» المعرفة في لغة طيء.

(فاعلم همز «ال» المعرفة كذا، أي وصل و هذا) كما قلنا في باب المعرّف باللام (اختيار لمذهب سيبويه[3]) من أنّ الهمزة فيها وصل، اجتلبت للنطق بالساكن (و) أمّا (الخليل[4]) فإنّه (يقول:) إنّها بجملتها حرف تعريف، و معلوم (أنّه) حينئذ (قطع)، لأنّه على هذا جزء الكلمة كهمزة «أمر» و «إن» و «إلى»، (كما تقدّم في بابه) أي باب المعرّف بأداة التعريف (مبيّناً، و يخالف همزتها ما قبله في أنّه يبدل مدّاً في الاستفهام) أي تنقلب ألفاً إذا دخل عليها همزة الاستفهام،

---

١. انظر: شرحان على مراح الأرواح: ٥٦.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٥.

نحو: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ أو يسهّل، نحو:

ألحق إن دار الرباب تباعدت أو انبتّ حبل أنّ قلبک طائر

(نحو) قوله تعالى: (﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾[1] أو يسهّل) أي يجعل بين بين أي بين الهمزة و بين ألف (نحو:

ألحق إن دار الرباب تباعدت أو انبتّ حبل أنّ قلبک طائر) [2]

و كلّ ذلک للفرق بين الخبر والاستخبار.

و إنّما فتحت همزة «ال» و «ام» لكثرة استعمالها فطلب التخفيف بفتحها.

قيل: و فتحت همزة «أيمن» أيضاً للتخفيف، لأنّ الجملة القسميّة لكثرة استعمالها يناسبها التخفيف، إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة أ لاترى إلى حذف الخبر في «أيمن» و «لعمرک» وجوباً كما تقدّم مفصّلاً في باب المبتدأ والخبر و حذف النون من «أيمن»، و حكي عن بعض العرب كسر همزة «أيمن» و «أيم» على الأصل[3].

و إنّما حذفت الهمزة في الدرج عند الخليل[4] مع كونها قطعاً عنده لكثرة استعمالها في كلامهم و هكذا على قول من يجعل الهمزة حرف تعريف، و يقول: إنّ اللام زائدة للفرق بين همزة التعريف و همزة الاستفهام.

و ليعلم أنّ إثبات الهمزة وصلاً لحن، و شذّ في الضرورة كقوله:

كلّ سرّ جاوز الاثنين شاع كلّ علم ليس في القرطاس ضاع [5]

بإثبات همزة «اثنين»، و كذلک قوله في هذا المعنى أيضاً:

---

١. الأنعام: ١٤٣.

٢. البيت لعمر بن أبي ربيعة؛ الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٣٦.

٣. شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ٢٦٥.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٢٥.

٥. لم أقف على اسم قائله.

....

إذا جاوز الاثنين سرّ فإنّه بيث و تكثير الوشاة قمين [1]

والمحذوف في نحو: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾[2] و ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[3] و ﴿أَتَّخَذْناهُم﴾[4] و نحوها إنّما هو همزة الوصل للاستغناء بهمزة الاستفهام.

١. البيت لقيس بن الخطيم؛ درة الغواص في أوهام الخواص: ٢٣١.

٢. المنافقون: ٦.

٣. البقرة: ٦.

٤. ص: ٦٣.

باب الإبدال

(هذا باب الإبدال)

التعريف و التبيين

و هو في اللغة تنحية شيء و جعل شيء آخر مكانه، أو تغيير صورة الشيء[1]، و في الاصطلاح جعل حرف مكان غيره و هو أعمّ من قلب الواو والياء والألف والهمزة.

و يعرف الإبدال بأمثلة الاشتقاق كـ «تراث»، فإنّ أمثلة اشتقاقه و هي «ورث، يرث» و «إرث موروث» تدلّ على أنّ التاء بدل من الواو، و بقلّة الاستعمال كـ «الثعالي»، فإنّه أقلّ استعمالاً من «الثعالب»، فيعرف من ذلک أنّ الياء بدل من الباء، و بكون المبدل منه زائداً في أصل الكلمة کـ «ضويرب»، فإنّه فرع «ضارب» والألف فيه زائد، فالواو في الفرع أيضاً زائد مبدل من الألف، و بكون المبدل أصلاً في الفرع کـ «مويه»، فإنّه فرع «ماء» والواو والهاء في «مويه» أصل، إذ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها إن كانت الحروف من الأصول فالواو والهاء في التصغير مبدلتان من الألف والهمزة من المكبّر، و بلزوم بناء مجهول في كلامهم لو لم يجعل بدلاً کـ «إهراق»، و قد تقدّم الكلام فيه مفصّلاً و نحو: «اصطبر» و «ادّارک» على ما يأتي، فإنّه لو لم يحكم بكون الطاء بدلاً من تاء «افتعل» والدال من تاء «تفاعل» لزم بناء «افطعل» و «افاعل» في كلامهم، و هما مجهولان، لأنّهما قليلا الوجود والكثير «افتعل» و «تفاعل».

---

١. المصباح المنير: ٣٩.

(أحرف الإبدال) عدّها في التسهيل ثمانية، و زاد هنا الهاء و تقدّم أنّها بدل من التاء في الوقف على نحو «رحمة» و «نعمة» فصارت تسعة يجمعها قولك: («هدأت موطياً») (فأبدل الهمزة) أي خذها بدلاً (من واو و) من (ياء) حال كون كل منهما في (آخر إثر ألف زيد) نحو: «رداء» و «كساء» بخلاف «تعاون» و «تباين» لعدم تطرّفهما ....

حروف الإبدال

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ (أحرف الإبدال عدّها في التسهيل[1] ثمانية، و زاد هنا الهاء و تقدّم أنّها بدل من التاء في الوقف على نحو «رحمة» و «نعمة») فلذلک لم يبحث منها هنا، (فصارت) أحرف الإبدال (تسعة يجمعها قولک: «هدأت موطياً»)، و معنى «هدأت»: «سكنت» من السكون ضدّ الحركة و «موطياً» حال من التاء في «هدأت» و هو اسم فاعل من «أوطأته» خفّفت همزته بإبدالها ياء، لانفتاحها وانكسار ما قبلها.

فحاصل معنى هذا التركيب: «إنّي سكنت حال كوني جاعلاً لفلان وطيئاً» و معنى كونها حروف الإبدال أنّ الإبدال لايقع إلّا منها لا أنّها تكون أبداً مبدلة، و أيضاً لايبدل حين يبدل عن أيّ حرف اتّفق بل عن بعض الحروف حسبما يأتي تفصيله.

الهمزة

(فأبدل الهمزة أي خذها بدلاً من واو و من ياء) وجوباً (حال كون كلّ) واحد (منهما في آخر) الكلمة، و في (إثر ألف) أي بعد ألف (زيد نحو: «رداء» و «كساء») أصلهما «رداي» و «كساو» قلبت الياء والواو همزة، إمّا لعدم الاعتداد بالألف فصارتا كأنّهما وليا الفتحة أو لأنّهم نزلوا الألف منزلة الفتحة، فقلبوهما ألفاً فاجتمع ألفان، فكرهوا حذف إحداهما أو تحريک الأولى منها لئلّا يعود الممدود مقصوراً فحرّكوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة، (بخلاف) الواو والياء في («تعاون» و «تباين» لعدم تطرّفهما) أي لعدم كونهما في الطرف أي في الآخر

١. ما وجدته في النسخة الموجودة عندي.

و نحو «غزو» و «ظبي»، لعدم تلوهما الألف و نحو «واو» و «واي»، لأصالة الألف. (و في) **اسم** (فاعل ما) **أي فعل** (أعلّ عيناً ذا) **أي إبدال الهمزة من ياء و من واو** (اقتفي) **كـ «بائع» و «قائم» بخلاف ما لم تعلّ عينه و إن أعتلّت نحو: «عين» فهو «عاين» و «عور» فهو «عاور»، والإعلال إعطاء الكلمة حكمها من حذف و قلب و نحو ذلک، و الاعتلال كونها حرف علّة.** (والمدّ) **الذي** (زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرى) **بالإبدال** (في) **جمعه على «مفاعل»** (مثل كـ «القلائد») **و «الصحائف» و «العجائز»** ....

(و) بخلاف الواو والياء في (نحو «غزو» و «ظبي»، لعدم تلوهما الألف) أي لعدم وقوعهما بعد الألف، (و) بخلاف الواو والياء في (نحو «واو» و «واي»، لأصالة الألف)، لأنّ أصلهما «ووو» و «ويي».

(و في اسم فاعل ما أي فعل أعلّ عيناً) أي أجري الإعلال في العين منه (ذا أي إبدال الهمزة من ياء و من واو اقتفي) أيضاً وجوباً (كـ «بائع») من «بيع» (و «قائم») من «قوم»، (بخلاف ما لم تعلّ عينه) أي لم يجر الإعلال في عينه (و إن أعتلّت) أي و إن كانت عينه حرف علّة، فلايبدل الهمزة من الواو والياء في اسم فاعله بل يبقيان على حالهما (نحو: «عين» فهو «عاين» و «عور» فهو «عاور»).

(والإعلال إعطاء الكلمة حكمها) أي إجراء الإعلال فيها على ما يقتضيها القواعد (من حذف) كـ «بع» و «قل» (و قلب) كـ «باع» و «قال» (و نحو ذلک) كإدغام المتجانسين، (والاعتلال كونها) أي بعض أجزاء الكلمة (حرف علّة) فلاتنافي بين قوله: «مالم تعلّ» و «إن اعتلّت».

(والمدّ الذي زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرى بالإبدال في جمعه على «مفاعل») أي على منتهى الجموع، ألفاً كان المدّ في المفرد (مثل كـ «القلائد»)، أو ياء (و) هو نحو: («الصحائف»)، أو واواً (و) هو نحو: («العجائز») و مفرداتها «قلادة» و «صحيفة» و «عجوز».

بخلاف الذي لم يزد نحو: «مفازة» و «مفاوز» و «مسيرة» و «مساير» و «مثوبة» و «مثاوب». (كذاك) يبدل همزاً (ثاني) حرفي (ليّنين اكتنفا مدّ «مفاعل») أي وقع أحدهما قبله والآخر بعده و توسّطهما (كجمع) شخص (« نيّفاً ») على « نيائف» ....

والمدّ في كلّ واحد منها زائد والزائد بالتغيير أولى، (بخلاف) المدّ (الذي لم يزد) في المفرد بل هو من أصله (نحو: «مفازة» و «مفاوز») بمعنى الموضع المهلك مأخوذة من «فوّز» بالتشديد إذا مات، لأنّها مظنّة الموت و قيل: من «فاز» إذا نجا و سلم سمّيت به تفوّلاً بالسلامة[1]، و كيف كان لايبدل مدّه همزة فرقاً بين الأصليّ والزائد.

و أمّا «مصائب» جمع «مصيبة» فهمزته على خلاف القياس والقياس «مصاوب» بالواو لكون الواو أصليّة، لأنّ أصلها «مصوبة» (و) كذلك («مسيرة» و «مساير» و «مثوبة» و «مثاوب»).

(كذاک يبدل همزاً ثاني حرفي لينين) هما (اكتنفا مدّ «مفاعل» أي وقع أحدهما قبله) أي قبل مدّ «مفاعل» (والآخر بعده و توسّطهما) و هذا على أربعة أقسام:

الأوّل: أن يكون الليّنان يائين و ذلک (كجمع شخص «نيّفاً») بالتشديد (على «نيائف») و بعبارة أخرى مثال اليائين لفظة «نيّف» بالتشديد، إذا جمعه شخص على «نيائف».

هذا بناء على كونه من «ناف، ينيف» أي أجوفاً يائيّاً لا من «ناف، ينوف» أي أجوفاً واوياً، و معناه في الأعداد ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد بعده. و قيل: من واحد إلى ثلاث. قال في المصباح: "قال أبو العبّاس: الذي حصّلناه من أقاويل البصريّين والكوفيين أنّ «النيّف» من واحد إلى ثلاث، والبضع من أربع إلى تسع ولايقال: نيّف إلّا بعد عقد، نحو: «عشرة و نيّف» و «مائة و نيّف» و «ألف و نيّف»"[2] انتهى، و فيها أقوال أخر مذكورة في كتب اللغة[3].

---

١. قاله الأصمعيّ؛ الصحاح: ٣/ ٨٩١.

٢. المصباح المنير: ٦٣١.

٣. انظر: لسان العرب: ٩/ ٣٤٢.

و «أوّل» على «أوائل» ....

والثاني: أن يكون الليّنان واوين (و) ذلک نحو («أوّل») إذا جمعه شخص (على «أوائل») قيل: أصله «وول». قال في المصباح: "الأوّل مفتتح العدد، و هو الذي له ثان و يكون بمعنى «الواحد»، و منه في صفات الله تعالى: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ**﴾[1] أي هو الواحد الذي لا ثاني له، و عليه استعمال المصنّفين في قولهم: «و له شروط، الأوّل كذا» لايراد به السابق الذي يترتّب عليه شيء بعده، بل المراد الواحد {إلى أن قال:} و تجمع «الأول» على «الأوليات» و «العشر الأول» و «الأوائل» أيضاً، لأنّه صفة «الليالي» و هي جمع مؤنّث و منه قوله تعالى: ﴿**وَ الْفَجْرِ وَ لَيالٍ عَشْرٍ**﴾[2]، و قول العامة «العشر الأوّل» بفتح الهمزة و تشديد الواو خطأ. و أمّا وزن «أوّل» فقيل: «فوعل» و أصله «وول»، فقلبت الواو الأولى همزة ثمّ أدغم و لهذا اجترأ بعضهم على تأنيثه بالهاء، فقال: «أوّلة» و ليس التأنيث بالمرضيّ. و قال المحقّقون: وزنه «أفعل» من «آل، يؤول» إذا سبق و جاء ولايلزم من السابق أن يلحقه شيء {إلى أن قال:} والأصل «أأول» بهمزتين، لكن قلبت الهمزة الثانية واواً و أدغمت في الواو. و قال الجوهريّ: أصله «أوءل» بهمزة الوسط لكن قلبت الهمزة واواً للتخفيف و أدغمت في الواو، والجمع «الأوائل» و «جاء في أوائل القوم» جمع «أوّل» أي جاء في الذين جاؤوا أوّلا، و يجمع بالواو والنون أيضاً، و سمع «أول» بضمّ الهمزة و فتح الواو مخففة مثل «أكبر» و «كبر»، و في «أوّل» معنى التفضيل و إن لم يكن له فعل، و يستعمل كما يستعمل أفعل التفضيل من كونه صفة للواحد و المثنّى و المجموع بلفظ واحد، قال تعالى: ﴿**وَ لا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ**﴾[3] و قال: ﴿**وَ لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ**﴾[4] و يقال: «الأوّل» و «أوّل القوم» و «أوّل من القوم»، و لمّا استعمل استعمال أفعل التفضيل انتصب عنه الحال والتمييز، و قيل: «أنت أوّل دخولاً» و «أنتما أوّل دخولاً» و «أنتم أوّل دخولاً» و

---

١. الحديد: ٣.

٢. الفجر: ١ ـ ٢.

٣. البقرة: ٤١.

٤. البقرة: ٩٦.

و «سيّد» على «سيائد» بخلاف نحو: «طواويس» و قدّرت فاعل «جمع» المحذوف المنويّ بـ «شخص» تبعاً للكافية.

كذلك في المؤنّث، فـ «أوّل» لاينصرف، لأنّه أفعل التفضيل أو على زنته. قال ابن الحاجب: «أوّل» أفعل التفضيل ولا فعل له و مثله «آبل»، و هو صفة لمن أحسن القيام على الإبل. قال: و هذا مذهب البصريّين و هو الصحيح، إذ لو كان على «فوعل» كما ذهب إليه الكوفيّون لقيل: «أوّلة» بالهاء، و هذا كالتصريح بامتناع الهاء و تقول: «عام أوّل» إن جعلته صفة لم تصرف لوزن الفعل والصفة، و إن لم تجعله صرفت، و جاز «عام الأوّل» بالتعريف والإضافة، و نقل الجوهريّ عن ابن السكّيت منعها ولا يقال: «عام أوّل» على التركيب"[1] انتهى.

والثالث: أن يكون أحد اللينين واواً والثاني ياء، (و) و ذلك نحو: («سيّد») إذا جمعه شخص (على «سيائد») و «السيّد» أصله «سويد» وزان «كريم» و «شريف»، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمعت الواو و هي ساكنة والياء، فقلبت الواو ياء و أدغمت في الياء، و قيل: أصله «فيعل»[2] بسكون الياء و كسر العين فأصله «سيود» بتقديم الياء على الواو فقلبت الواو ياء ثمّ أدغمت فيها الياء. و قال جماعة: إنّها في الأصل كان «فيعل» بفتح العين كـ «ضيغم»، ثمّ نقل إلى «فيعل» بكسر العين[3].

والرابع: عكس الثالث، و مثاله «سيّد» و «سيائد» على القول الثاني و لذا اكتفى الشارح بهما للثالث والرابع.

و إنّما يبدل اللين الثاني في هذه الصور الأربع همزة استثقالاً لحرفي علّة بينهما حاجز غير حصين أعني مدّ «مفاعل» مع أنّ حرف العلّة الثاني مجاور للطرف الذي هو محلّ التغيير، (بخلاف) اللين الثاني في (نحو: «طواويس») أعني الواو الثانية، فلاتبدل همزاً لبعدها عن الآخر كما هو واضح، (و قدّرت فاعل «جمع» المحذوف المنويّ بـ «شخص» تبعاً للكافية).

---

١. المصباح المنير: ٢٩ ـ ٣١. عليك بمراجعة المصدر.

٢. قاله سيبويه؛ تهذيب اللغة: ٩/ ٢٦٩.

٣. انظر: شرح الشافية للرضيّ: ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣.

(وافتح و ردّ الهمز) المبدل من ثاني الليّنين المكتنفين مدّ «مفاعل» (ياء فيما أعلّ لاماً) منه كـ «قضيّة» و «قضايا» أصلها «قضايي» فأبدلت الهمزة ياء مفتوحة فانقلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. (و) الهمز (في مثل «هراوة») إذا جمع (جعل واواً) لأنّه حينئذ يصير «هرائي» ....

و حاصل مرامه أنّ لفظ «الجمع» مصدر والمصدر يحتاج إلى فاعل، فجعل الشارح فاعله «شخصاً» تبعاً للمصنّف، لأنّه في الكافية جعل فاعل «الجمع» الذي هو مصدر «جمع، يجمع» لفظة «شخص»[1].

هذا كلّه فيما كان صحيح الآخر، و أمّا ما كان معتلّ الآخر فحكمهما ما يذكر في المسألة الآتية، لكن ليس من حيث الاكتناف كما نشير إليه فيها.

(وافتح و ردّ) أي اقلب (الهمز المبدل من ثاني الليّنين المكتنفين) في هذه العبارة حزازة واضحة، والصحيح «من اللين الواقع بعد» (مدّ «مفاعل»)، لأنّ الهمزة التي كذلك يرد (ياء)، لكن لا مطلقاً بل (فيما أعلّ لاماً منه كـ «قضيّة» و «قضايا» أصلها «قضايي») بيائين، الأولى ياء «فعيلة» والثانية لام الفعل، أبدلت الياء الأولى همزة كـ «صحائف» فصار «قضائي» بياء بعد همزة مكسورة ثمّ قلبت كسرة الهمزة فتحة (فأبدلت الهمزة ياء مفتوحة)، و هذا هو المراد بقوله: «وافتح و ردّ الهمزة ياء» (فانقلبت الياء المتطرّفة) أي الياء الأخيرة (ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها).

هذا حكم الناقص اليائيّ، و أمّا الناقص الواويّ فيبيّن حكمه في قوله: (والهمز في مثل «هراوة») و هي عود يضرب به (إذا جمع) على «مفاعل» (جعل) الهمز المبدل من اللين الواقع بعد مدّ «مفاعل» (واواً) فالجمع «هراوو» بواوين الأولى منهما مبدلة من الألف في المفرد دفعاً لاجتماع الألفين، والثانية لام الفعل ولكن لاتبقى الواوين بحالهما، (لأنّه حينئذ) تقلب الأولى همزة فيصير «هرائو»، ثمّ تقلب الثانية ياء لتطرّفها بعد الكسر، فحينئذ (يصير «هرائي») بياء بعد همزة

1. شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٤. تحقيق على محمّد معوض، طبع دار الكتب ببيروت.

فتفتح الهمزة للاستثقال، فتقلب الياء ألفاً لما سبق فيصير «هرائي» فيكره اجتماع الأمثال ففعل به ما ذكر و قيل:«هراوي». (و همزاً أوّل الواوين ردّ) إذا كانا متواليين (في بدء كلمة (غير شبه «ووفي الأشدّ») ک «أواصل» بخلاف ما إذا كانا في بدء شبه «ووفي» و هو كل ما ثاني واويه منقلب عن ألف «فاعل» إذ أصله «وافى»، فلايردّ همزاً. فصل: (ومدّاً أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن) ذلک الهمز ثمّ المدّ يكون من جنس الحركة التي قبله (ک «آثر») ....

(فتفتح الهمزة للاستثقال، فتقلب الياء) المتطرّفة (ألفاً لما سبق فيصير «هرائي» فيكره اجتماع الأمثال) أي لتحرّكها وانفتاح ما قبلها (ففعل به ما ذكر) أي إبدال الهمزة المنقلبة عن الواو الأولى واواً ليتشاكل الجمع و مفرده. (و قيل) حينئذ (:«هراوي») بكسر الواو كـ «مساجد».

(و همزاً أوّل الواوين ردّ) وجوباً (إذا كانا متواليين في بدء كلمة) إذا تحرّكا، و إلى هذا أشار بقوله: (غير شبه «ووفي الأشدّ»).

و الحاصل أنّه إذا جتمع في أوّل الكلمة واوان متحرّكان أبدل الأوّل الذي هو فاء الفعل همزة وجوباً (کـ «أواصل») و أصله «وواصل» فالواو الأوّل منه فاء الفعل، والواو الثاني منقلب عن ألف «فاعل»، واجتماع الواوين مستثقل ولاسيّما إذا تحرّک الثاني فوجب قلب الأوّل همزة، (بخلاف ما إذا) سكن الثاني بأن (كانا في بدء) فعل مجهول (شبه «ووفي» و هو كلّ ما ثاني واويه منقلب عن ألف) باب («فاعل») أي باب المفاعلة المبنيّ للمفعول، (إذ أصله) أي «ووفي» كان («وافى»، فلايردّ) الواو الأوّل (همزاً)، فإنّ سكون الواو الثاني خفّف بعض الثقل.

(فصل)

(ومدّاً) أمّا الألف أو الواو أو الياء على تفصيل يأتي، (أبدل ثاني الهمزين) إذا كانا (من كلمة) واحدة (إن يسكن ذلک الهمز) الثاني، (ثمّ المدّ) المبدل من الهمز الثاني (يكون من جنس الحركة التي قبله) أي الهمز الثاني، فإن كانت الحركة فتحة يبدل الهمز الثاني ألفاً (کـ «آثر») و

أصله «أءثر»، (و «اوتمن») بضمّ التاء أصله «اؤتمن» و «إيثار» أصله «إئثار». و قيّد الهمز بالسكون، لأنّ في غيره تفصيلاً أشار إليه بقوله: (إن يفتح) ثاني الهمزين و كان (إثر) همز ذي (ضمّ أو فتح قلب واواً) كـ «أواخذ» أصله «أءاخذ» و «أوادم» جمع «آدم» أصله «أءادم». (و ياء) إن كان المفتوح (إثر) ذي (كسر، ينقلب) ک «إيم» مثال «إصبع»

هو فعل أمر من باب الإفعال (أصله «أءثر»، و) إن كانت الحركة ضمّة يبدل الهمز الثاني واواً نحو: («اوتمن» بضمّ التاء) و هو فعل ماض مجهول من باب الافتعال، و (أصله «اؤتمن» و) إن كانت الحركة كسرة يبدل الهمز الثاني ياء نحو: («إيثار») مصدر باب الإفعال (أصله «إئثار»).

تنبيه: قد تقدّم في أوّل الكتاب أنّ الفرق بين الهمزة والألف بالحركة والسكون، فما كانت متحرّكة تسمّى همزة، كما أنّ الساكن تسمّى ألفاً، فتسمية الثاني فيما نحن فيه همزاً مع التقييد بكونه ساكناً مشكل، إلّا أن يقال بأنّ التسمية باعتبار ما كان، أو يقال: يجوز إطلاق الألف على الهمزة و بالعكس إمّا حقيقة و بالاشتراک و إمّا مجازاً، لكونهما على صورة واحدة في بعض المواضع، و لكونهما متّحدين ذاتاً والاختلاف بالعارض، و لذلک شبّهوهما بالهواء والريح فكما أنّ الهواء إذا تحرّكت صارت ريحاً و إذا سكنت صارت هواء فكذا الألف إذا تحرّكت صارت همزة، والهمزة إذا سكنت صارت ألفاً، فتأمّل جيّداً.

(و قيّد الهمز بالسكون، لأنّ في غيره) أي في غير السكون (تفصيلاً أشار إليه بقوله: إن يفتح ثاني الهمزين و كان إثر) أي بعد (همز ذي ضمّ أو فتح قلب) الهمز الثاني في الصورتين (واواً كـ «أواخذ») بضمّة ففتحة، متكلّم من باب المفاعلة (أصله «أءاخذ» و) نحو: («أوادم») بفتحتين (جمع «آدم» أصله «أءادم») كـ «مساجد».

(و ياء إن كان المفتوح إثر) همز (ذي كسر، ينقلب) الهمز الثاني (كـ «إيمّ») و هو في الأصل (مثال «إصبع») بكسرة فسكون ففتحة (من «الأمّ») بفتح الهمزة بمعنى القصد، لابضمّها

من «الأمّ» أصله «إءمم» فنقلت فتحة الميم الأولى إلى الهمزة توصلاً للإدغام ثمّ أبدلت الهمزة ياء. والهمز (ذو الكسر مطلقاً) سواء كان إثر ضمّ أو فتح أو كسر (كذا) أي ينقلب ياء كـ «أينّه» أي «أجعله يئنّ» و «أيمّة» و «إيمّ» مثال «إثمد» من «الأمّ». (و ما يضمّ) من ثاني الهمزتين (واواً أصر) مطلقاً (ما) دام (لم يكن لفظاً أتمّ) بأن لم يكن في آخر الكلمة كـ «أومّ» مثال «أبلم» من «الأمّ»، و «أوبّ» جمع «أبّ» و «إومّ» مثال «إصبع» بضمّ الباء من «الأمّ» ....

بمعنى الوالدة (أصله) أي «إيمّ» («إءمم» فنقلت فتحة الميم الأولى إلى الهمزة) الثانية (توصلاً للإدغام ثمّ أبدلت الهمزة ياء).

(والهمز ذو الكسر مطلقاً، سواء كان إثر ضمّ أو فتح أو كسر كذا أي ينقلب ياء كـ «أينّه») على وزن «أمده» أصله «أئنّه» بهمزتين متكلّم للمضارع من باب الإفعال من «الأنين» (أي «أجعله يئنّ») هذا مثال ذي الكسر إثر ضمّ.

(و) مثال إثر الفتح («أيمّة») جمع «إمام» أصله «أءممة» (و) إثر الكسر («إيمّ» مثال «إثمد» من الأمّ») ففي هذه الصور الثلاث لمّا وقع بعد الهمزة الثانية مثلان و أرادوا الإدغام نقلوا حركة أوّل المثلين و هي الكسرة إلى الهمزة الثانية ثمّ أدغموا المثلين ثمّ قلبوا الهمزة الثانية ياء.

(و ما يضمّ من ثاني الهمزتين واواً أصر)، حاصل العبارة أنّه إذا كان الهمز مضموماً اقلبه واواً (مطلقاً)، سواء كان إثر ضمّ أو فتح أو كسر (ما دام لم يكن لفظاً أتمّ بأن لم يكن في آخر الكلمة)، مثال إثر الضمّ (كـ «أومّ») بضمّتين و تشديد الميم أصله «أءمم» (مثال «أبلم») و هو على وزن «برثن» سعف النخل (من «الأمّ»، و) مثال إثر الفتح («أوبّ») بفتحة و ضمّة و تشديد الباء (جمع «أبّ») بتشديد الباء بعد همزة مفتوحة بمعنى المرعى (و) مثال إثر الكسر («إومّ» مثال «إصبع») بكسرة فسكون، و (بضمّ الباء من «الأمّ») ففي هذا الصور الثلاث أيضاً فعل ما تقدّم في الصور الثلاث المتقدّمة من نقل حركة أوّل المثلين إلى الهمزة الثانية ثمّ الإدغام.

فإن كان أتمّ اللفظ (فذاک ياء مطلقاً) سواء كان إثر ضمّ أو فتح أو كسر و كذا سكون (جاء) کـ «القرئي» و «القرأي» و «القرئي» و «قرأي» أمثلة «برثن» و «جعفر» و «زبرج» و «قمطر» من «القراء». و الياء في الأخير سالمة لسكون ما قبلها، و في الثالث ساكنة، لأنّها كياء «قاض» و في الثاني مقلوبة و في الأوّل فعل بها ما فعل بـ «أيد» من تسكينها و إبدال الضمّة قبلها كسرة. (و «أؤم» و نحوه) و هو كلّ ذي همزين الأوّل مضموم (وجهين) القلب والتصحيح (في ثانيه أمّ) أي اقصد.

هذا فيما لم يكن الهمز الثاني متمّاً للكلمة، (فإن كان أتمّ اللفظ فذاک ياء مطلقاً، سواء كان إثر ضمّ أو فتح أو كسر و كذا) إثر (سكون جاء)، مثال إثر الضمّ (کـ «القرئي» و «القرأي» و «القرئي» و «قرأي» أمثلة «برثن» و «جعفر» و «زبرج» و «قمطر» من «القراء»)، قال في المصباح: "«قريت الضيف أقريه» من باب «رمى»، «قرى» بالكسر والقصر، والاسم «القراء» بالفتح والمدّ"[1] انتهى.

(والياء) في الجميع مبدّلة من الهمزة الثانية، و هي أي الياء (في) المثال (الأخير) الذي مثال «قمطر» (سالمة لسكون ما قبلها، و في) المثال (الثالث) الذي مثال «زبرج» (ساكنة، لأنّها كياء «قاض») فيعلّل بإعلاله (و في) المثال (الثاني مقلوبة ألفاً)، لكونها طرفاً بعد فتحة، (و في) المثال (الأوّل فعل بها) أي بالياء (ما فعل بـ «أيد») جمع «يد» (من تسكينها و إبدال الضمّة قبلها كسرة) ثمّ حذفها إن كان منوّناً.

(و) اعلم أنّ («أؤم» و نحوه و هو كلّ ذي همزين الأوّل) منهما (مفتوح والثاني منهما (مضموم وجهين القلب والتصحيح في ثانيه) أي الهمزة الثانية (أمّ أي اقصد) فقل: «أوم» بقلب الهمزة الثانية، أو قل: «أؤم» بإبقاء الهمزة صحيحه.

---

1. المصباح المنير: ٥٠١.

فصل: (و ياء اقلب ألفاً كسراً تلا) ك «مصباح» و «مصابيح» و «مصيبيح» (أو) تلا (ياء تصغير) ك «غزال» و «غزيّل» (بواو ذا) أي القلب باء (افعل) إن كانت (في آخر) بعد كسر ك «رضي» أصله «رضو»، إذ هو من «الرضوان» بخلاف الواقعة وسطاً ك «عوض» (أو) كانت (قبل تاء التأنيث) ك «شجية» أصله «شجوة»، إذ هو من «الشجو» (أو) كانت قبل (زيادتي «فعلان») و هما الألف والنون ك «غزيان» ....

الياء

(فصل)

(و ياء اقلب ألفاً كسراً تلا كـ «مصباح») أي كألفه، و ذلک إذا جمع على «مفاعيل»، (و) صغّر على «فعيعيل» نحو: («مصابيح» و «مصيبيح») فأبدل الألف فيهما ياء، لأنّه لمّا كسر ما قبله بالجمعيّة والتصغير لم يمكن بقاؤه لتعذّر النطق بالألف بعد غير الفتحة، فقلب إلى مجانس حركة ما قبله (أو تلا ياء تصغير كـ «غزال») أي كألفه (و) ذلک إذا صغّر نحو: («غزيّل») بتشديد الياء فقلب الألف بعد ياء التصغير ياء، لأنّ ما بعد ياء التصغير لايكون إلّا متحرّكاً والألف لايقبل الحركة و ما قبل الألف لايكون إلّا متحرّكاً، و ياء التصغير لايكون إلّا ساكناً، فوجب قلب الألف حرفاً يتحرّک بعد ياء التصغير ولايمكن سكون ما قبله فقلب الألف ياء لمناسبة ما قبله ثمّ أدغم ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف، و إنّما لم ينقلب الألف واواً، لأنّها لو انقلبت واواً لزم بعد ذلک قلبها ياء كما تقدّم في «سيّد» ولايكون هذا إلّا تبعيدا للمسافة.

(بواو ذا أي القلب ياء) أيضاً (افعل إن كانت) الواو (في آخر بعد كسر كـ «رضي» أصله «رضو»، إذ هو من «الرضوان» بخلاف الواقعة وسطاً كـ «عوض») فلاتنقلب الواو ياء، و إن كانت بعد كسر (أو كانت) الواو (قبل تاء التأنيث) فإنّها أيضاً تنقلب ياء إن كانت بعد كسر (كـ «شجية») بفتحة فكسرة (أصله «شجوة»، إذ هو) صفة مشبهة (من «الشجو») بمعنى الحزن، (أو كانت) الواو (قبل زيادتي «فعلان» و هما الألف والنون) لكن بالشرط المذكور (كـ «غزيان»

مثل «قطران» من «الغزو». (ذا) أي قلب الواو ياء (أيضاً رأوا) مجيئه (في مصدر) الفعل (المعتلّ عيناً) الموزون بـ «فعال» كـ «صام، صياماً» بخلاف المصحّح و إن كان معتلاً كـ «لاوذ، لواذاً» و الموزون بغير «فعال» كما قال: (و «الفعل» منه) أي من المعتلّ عيناً (صحيح غالباً نحو: «الحول») مصدر «حال». (و جمع) اسم (ذي عين أعلّ أو سكن) و تلاه ألف (فاحكم بذا الإعلال) أي قلب الواو ياء فيه (حيث عن) نحو: «دار» و «ديار» و «ثوب» و «ثياب» ....

مثل «قطران») أصله «غزوان»، لأنّه (من «الغزو») فانقلبت الواو فيه و فيما قبله ياء، لتطرّفها بعد كسرة، إذ لا اعتداد بتاء التأنيث والألف والنون الزائدتين، لأنّها في حكم الانفصال.

و (ذا أي قلب الواو ياء أيضاً رأوا مجيئه في مصدر الفعل المعلّ عيناً) أي الذي غيّر عينه بالإعلال (الموزون بـ «فِعال» كـ «صام، صياماً») أصله «صواماً»، قلب الواو ياء، لأنّها لمّا أعلّت في الفعل بقلبها ألفاً فاستثقل بقاء الواو صحيحة في المصدر، لأنّها فيه بعد كسرة و قبل ألف يشبه الياء في كونها حرف علّة فأعلّت الواو في المصدر بقلبها ياء ليوافق المصدر الفعل ولو من وجه واحد، أعني الإعلال (بخلاف المصحّح) عيناً (و إن كان معتلاً كـ «لاوذ، لواذاً») فلاينقلب الواو لكون المصدر تابعاً لفعله في الإعلال و عدمه على ما بيّنّاه في باب المفعول المطلق، و بخلاف ما لم يكن مصدراً و إن كان على وزن «فعال» نحو: «سوار» و «سواك» (و) بخلاف (الموزون بغير «فعال») و إن كان مصدراً (كما قال: و) المصدر الذي على زنة («الفعل») بكسرة ففتحة (منه أي من) الفعل (المعلّ عيناً صحيح غالباً)، لعدم الألف بعدها الموجب للثقل (نحو: «الحول» مصدر «حال» و) إذا كان (جمع) من (اسم) مفرد (ذي عين أعلّ أو سكن و تلاه) أي العين (ألف) في الجمع، (فاحكم بذا الإعلال أي قلب الواو ياء فيه) أي في الجمع (حيث عن) أي عرض، مثال المعلّ عينه (نحو: «دار» و «ديار» و) مثال الساكن عينه («ثوب» و «ثياب»).

و إنّما قلبت الواو في الجمع الأوّل لإعلال المفرد و في الثاني لسكونها في المفرد، و ذلك نوع من الإعلال، لأنّ السكون يجعل حرف العلّة كالميتة فلمّا ثبت نوع من الإعلال في المفرد أعلّوا في

بخلاف ذي العين المصحح كـ «طويل» و «طوال» و الساكن الذي لم يتله في الجمع ألف، كما قال: (و صحّحوا «فعلة») فقالوا: «كوز» و «كوزة». (و في «فعل» وجهان) الإعلال و التصحيح (و الإعلال أولى كـ «الحيل») جمع «حيلة» و من التصحيح «حاجة» و «حوج». (والواو) إن كان (لاماً) رابعاً فصاعداً واقعاً (بعد فتح ياء انقلب كـ «المعطيان») أصله «المعطوان» و كذا («يرضيان») أصله «يرضوان» (و وجب إبدال واو بعد ضمّ) أي أخذها بدلاً (من ألف) كـ «بويع» (و ياء) ساكنة مفردة ....

الجمع أيضاً، (بخلاف) جمع المفرد (ذي العين المصحّح) أي غير المغيّر (كـ «طويل» و «طوال» و) بخلاف (الساكن) العين (الذي لم يتله في الجمع ألف، كما قال: و صحّحوا) جمعاً كان زنته («فعلة») بكسرة ففتحة، فلم يقلبوا الواو ياء، لأنّه لمّا عدمت الألف سهل النطق بالواو بعد الكسرة (فقالوا: «كوز» و «كوزة») بتصحيح الواو في الجمع.

(و في) جمع زنته («فعل») بكسرة ففتحة يجوز (وجهان): أحدهما (الإعلال) بقلب الواو ياء، (و) الآخر (التصحيح و) لكنّ (الإعلال أولى «كـ «الحيل» جمع «حيلة») من «الحول»، (و من التصحيح «حاجة» و «حوج»، والواو إن كان لاماً) للكلمة (رابعاً فصاعداً) و كان (واقعاً بعد فتح ياء انقلب) في اسم كان (كـ «المعطيان» أصله «المعطوان») تثنية اسم المفعول من باب الإفعال (و كذا) إذا كان في فعل نحو: («يرضيان» أصله «يرضوان»).

و إنّما قلبت الواو فيهما ياء، أمّا في الأوّل فلحمله على اسم الفاعل و أمّا في الثاني فلحمله على الماضي.

الواو

(و وجب إبدال واو بعد ضمّ أي أخذها بدلاً من ألف كـ «بويع») مجهول «بايع»، فأبدلت الألف واواً لانضمام ما قبلها (و ياء ساكنة) إذا كانت (مفردة) أي لم يكن معه ياء أخرى و كانت

في غير جمع (كـ «موقن» بذا) أي القلب واواً (لها اعترف) كمثال المصنّف إذ أصله «ميقن»، لأنّه من «اليقين» بخلاف المحرّكة كـ «هيام» و المدغمة كـ «حيّض» و كائنة في جمع، لكن لها حكم آخر و هو قلب الضمّة قبلها كسرة كما قال: (و يكسر المضموم) قبل الياء الساكنة (في جمع كما يقال: «هيم» عند جمع «أهيم»). (و واواً إثر الضمّ ردّ الياء متى ألفي لام فعل) كـ «نهو الرجل» إذا كمل نهاه أي عقله، أصله «نهي» (أو) ألفي لام اسم (من قبل تاء) التأنيث (كتاء بان من «رمى» كـ «مقدرة») فإنّه يقول: «مرموة»

(في غير جمع كـ «موقن» بذا أي القلب واواً لها) أي للياء (اعترف)، إذا كان ما قبلها مضموماً (كمثال المصنّف) أي «موقن»، (إذ أصله «ميقن»، لأنّه من «اليقين»)، فقلبت الياء واواً لما ذكر (بخلاف) الياء (المحرّكة كـ «هيام») بضمّة ففتحة داء يأخذ الإبل عن بعض المياه، و كسر أوّله أشهر، و إنّما لم تقلب الياء حينئذ، لأنّها تعاصت بالحركة عن الإبدال.

(و) بخلاف الياء (المدغمة كـ «حيّض») بضمّة فتشديد جمع «حائض» و إنّما لم تقلب حينئذ، لأنّ المدغم و المدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة، و لذلک يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأوّل ليناً والثاني مدغمة نحو: «دابّة» و «الضالّين»، لأنّ لين حرف الأوّل وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرّک، و إذا كان كذلک لم تتسلّط الحركة على قلبها واواً، ولايخفى عليک أنّ هذا المقال خارج أيضاً بقوله: «في غير جمع».

(و) بخلاف ياء (كائنة في جمع، لكن لها حكم آخر و هو قلب الضمّة قبلها كسرة كما قال: و يكسر) الحرف (المضموم) قبل الياء الساكنة إذا كان (في جمع كما يقال: «هيم») بكسر الهاء (عند جمع «أهيم»)، فانقلبت ضمّة الهاء في الجمع كسرة لثقل الضمّة قبل الياء.

(و واواً) وقع (إثر الضمّ ردّ) أنت (الياء متى ألفي) أي وجد الياء (لام فعل كـ «نهو الرجل» إذا كمل نهاه أي عقله، أصله «نهي») انقلبت الياء واواً لانضمام ما قبها (أو ألفي) الياء (لام اسم من قبل تاء التأنيث كتاء) لفظ يبنيه (بان من «رمى») إذا كان زنة ذلک اللفظ (كـ «مقدرة») بفتحة فسكون فضمّة ففتحة، (فإنّه) أي الباني (يقول: «مرموة» والأصل «مرمية») انقلبت الياء واواً لما ذكر.

والأصل «مرمية». (كذا) يردّ الياء واواً لوقوعها إثر ضمّ، (إذ) الباني (كـ «سبعان») بضمّ الباء (صيّره) أي بناه من «رمى»، فإنّه يقول: «رموان»، والأصل «رميان» (و إن تكن الياء (عيناً لـ «فعلى») بضمّ الفاء حال كونها (وصفاً فذاك بالوجهين) الإعلال والتصحيح و قلب الضمّة حينئذ كسرة (عنهم يلفى) كـ «كوسى» و «كيسى» مؤنّث «أكيس» بخلاف «فعلى» اسماً، فلايجوز فيه إلّا الإعلال كـ «طوبى» لشجرة.

(كذا يردّ الياء واواً لوقوعها) أي الياء (إثر ضمّ، إذ الباني) للفظ (كـ «سبعان») بفتحة، و (بضمّ الباء صيّره أي بناه) أي اللفظ (من «رمى»، فإنّه) أي الباني (يقول: «رموان»، والأصل «رميان») فيقلب الياء واواً لما ذكر.

(و إن تكن الياء عيناً لـ «فعلى» بضمّ الفاء حال كونها وصفاً فذاك بالوجهين: الإعلال والتصحيح و قلب الضمّة حينئذ كسرة) لمناسبة الياء (عنهم يلفى)، فالإعلال (كـ «كوسى») بقلب الياء واواً والتصحيح (و) قلب الضمّة كسرة («كيسى») و هو على التقديرين (مؤنّث «أكيس») أفعل التفضيل.

قال في المصباح: "«الكيس» وزان «فلس» الظرف والفطنة، و قال ابن الأعرابي: العقل"[١] انتهى.

قال في مجمع البحرين: "في الحديث: «الكيّس من دان نفسه، و عمل لما بعد الموت»"[٢] انتهى.

و في هذا المثال مناقشة، لأنّه كـ «الرحمن» من الصفات الجارية مجرى الأسماء في عدم جريانها على موصوف، وايلائها العوامل، لأنّه لايكون وصفاً إلّا إذا استعمل مع اللام ولو كان وصفاً استلزم الوصفيّة في جميع الأحوال، (بخلاف «فعلى» اسماً، فلايجوز فيه إلّا الإعلال كـ «طوبى» لشجرة)، و ذلك للفرق بين الصفة والاسم.

١. المصباح المنير: ٥٤٥.

٢. مجمع البحرين: ٤/ ١٠١.

(فصل) في نوع من الإبدال؛ (من لام «فعلى») بفتح الفاء حال كونه (اسماً أتى الواو بدل ياء ک «تقوى») أصلها «تقيى» لأنّه من «وقيت» بخلاف «فعلى» وصفاً ک «صديى» و قوله: (غالباً جاء ذا البدل) لا دائماً احتراز من نحو «ريّى» بمعنى الرائحة (بالعكس) أي بعكس إتيان الواو بدل الياء و هو إتيان الياء بدل الواو، (جاء لام «فعلى») بالضمّ حال كونه (وصفاً) ک «العليا» ....

و «الطوبى» في الأصل إمّا مصدر قال الله تعالى: ﴿طُوبى لَهُم﴾[1] أي طيباً لهم كقوله تعالى: ﴿فَتَعْساً لَهُم﴾[2] و إمّا مؤنّث «أطيب» فحقّه «الطوبى» فتأمّل.

(فصل في نوع من الإبدال)

(من لام) الفعل («فعلى» بفتح الفاء حال كونه اسماً أتى الواو بدل ياء کـ «تقوى» أصلها «تقيى») و أصله «وقيى»، (لأنّه من «وقيت») قلبت الواو تاء كما في «تراث» و «تترى»، لأنّ أصله «وترى» ثمّ قلبت ياؤه واواً فصار «تقوى»، و هو غير منصرف، لأنّ ألفه للتأنيث. و قال بعضهم: ألفه للإلحاق بـ «جعفر» لا للتأنيث کـ «تترى»[3]؛ (بخلاف) لام («فعلى») وصفاً کـ «صديى») مؤنّث «صديان» و هو العطشان، و ذلک لأنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين الاسم والصفة فقلبوا الاسم دون الصفة، لأنّ الاسم أولى بالتغيير لخفّته و ثقل الصفات بتحمّلها الضمير غالباً. (و قوله: «غالباً جاء ذا البدل لا دائماً» احتراز من نحو «ريّى» بمعنى الرائحة) مؤنّث «ريّان» ضد العطشان، إذ هو بهذا المعنى صفة خارج عن محلّ الكلام.

(بالعكس أي بعكس إتيان الواو بدل الياء و هو) أي العكس (إتيان الياء بدل الواو، جاء لام «فعلى» بالضمّ حال كونه وصفاً کـ «العليا») أصله «العلوى»، لأنّه من «علا، يعلو» و كذلك «الدنيا» والأصل «الدنوى»، لأنّه من «دنا، يدنو».

---

١. الرعد: ٢٩.

٢. محمّد: ٨.

٣. مجمع البحرين: ١/ ٤٥١.

بخلافه اسماً ک «الحزوى» (و کون «قصوى») الوصف المصحّح (نادراً لا يخفى) على أهل الفنّ. (فصل) في نوع منه؛ (إن يسكن السابق من واو و ياء واتّصلا) في كلمة واحدة (و من عروض) للسابق أو للسكون (عريا، فياء الواو اقلبنّ مدغماً) بعد القلب في الياء الأخرى ک «هيّن» أصله «هيون» بخلاف ما إذا لم ....

و إنّما قلبوا الواو ياء استثقالاً للواو مع الضمّة في أوّل الكلمة ولكن في كونهما وصفاً نظر، لأنّهما لايستعملان وصفاً إلّا مع اللام نحو: «المنزلة العليا» و «الدار الدنيا»، ولايقال: «منزلة عليا» و «دار دنيا» والصفة لايلزم حالة واحدة، بل تكون معرفة تارة و نكرة أخرى، فلمّا اختّص كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفة كلاصفة فتأمّل، (بخلافه) أي «فعلى» إذا كان (اسماً کـ «الحزوى») اسم موضع. و إنّما قلبوا الواو ياء في الصفة دون الاسم، لتحصيل الفرق فتأمّل.

(و كون «قصوى» الوصف المصحّح نادراً لايخفى على أهل الفنّ)، و جاء «القصيا» أيضاً على القياس. و بعضهم وجّه «القصوى» بأنّه لمّا استغني فيه بالوصف عن الموصوف کـ «الصاحب» و إن كان الأصل فيه «الغاية القصوى» صار كأنّه اسم غير صفة[١].

(فصل في نوع منه)

(إن يسكن السابق من واو و ياء واتّصلا في كلمة واحدة)، سواء تقدّمت الياء على الواو أو بالعكس و سواء كان الواو أصليّة أو زائدة و كذا الياء (و من عروض) أي قلب (للسابق) منهما (أو) عروض (للسكون) المشروط في السابق منهما (عريا، فياء الواو اقلبنّ) حال كونک (مدغماً بعد القلب في الياء الأخرى کـ «هيّن») مثال «سيّد» (أصله «هيون») اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء، و أدغم في الياء فصار «هيّن»، و يكسر ما قبل الياء الأولى المدغم إن كان مضموماً كما في «مسلميّ» أصله «مسلمون»، أضيف إلى ياء المتكلّم فحذف النون بالإضافة ثمّ فعل به ما ذكر، مع كسر ما قبل الياء أعني الميم (بخلاف ما إذا لم

١. شرح النظام: ٣٠٧.

يتّصلا كـ «ابني وافد» أو كان السابق أو السكون عارضاً كـ «روية» مخفّف «رؤية» و «قوي» مخفّف «قويّ» (و شذّ معطى غير ما قد رسم) كالإعلال العارض السابق في قولهم: «ريّة» و تركه مع استيفاء الشروط في قولهم: «ضيون» و الإعلال بقلب الياء واواً في قولهم: «هو نهوّ عن المنكر».

يتّصلا) بأن كانا في كلمتين (كـ «ابني وافد») حيث إنّ الياء في المبتدأ والواو في الخبر، (أو كان السابق أو السكون) للسابق (عارضاً) فالسابق العارض (كـ «روية»)، لأنّ الواو فيه عارض، لأنّها مقلوبة عن الهمزة، لأنّه (مخفّف «رؤية») البصر أو القلب أو النوم، إذ من أقسام تخفيف الهمزة قلبها واواً كما تقدّم في «اؤتمن»[1].

قال في شرح النظام: "تخفيف الهمزة يجمعه أقسام ثلاثة: الإبدال والحذف و بين بين"[2] انتهى.

(و) السكون العارض كسكون الواو في («قوي») مثال «بوع» (مخفّف «قويّ») بكسر الواو، كـ «ضرب» المجهول (و شذّ) لفظ (معطى) الإدغام و هو (غير) جامع من الشرائط (ما قد رسم كالإعلال) أي كإدغام (العارض السابق في قولهم: «ريّة») في «رؤية» المتقدّمة آنفاً.

(و) كذلک شذّ (تركه) أي الإدغام في لفظ (مع استيفاء الشروط في قولهم: «ضيون») و هو السنور الذكر. (و) شذّ أيضاً (الإعلال) بالعكس (بقلب الياء واواً في قولهم: «هو نهو عن المنكر») على وزن «فعول» مبالغة «ناه» من «نهى، ينهى» والقياس أن يقال: «نهيّ» بقلب الواو ياء ثمّ الإدغام.

تنبيه: اعلم أنّ «صيّم» و «قيّم» في جمع «صائم» و «قائم» شاذّ، والأصل «صوم» و «قوم»، إذ لا مقتضي لقلب الواو ياء فيهما فلاتغفل.

---

١. الصفحة: ٣٥٢.

٢. شرح النظام: ٢٤٩.

فصل: (من ياء أو واو) محرّكين (بتحريك أصل) أي كان أصلاً (ألفاً أبدل) إن وقعا (بعد فتح متّصل) و (إن حرّك التالي) لهما ک «باع» و «قال» الأصل «بيع» و «قول» بخلاف ما إذا لم يحرّكا ک «البيع» و «القول» أو حرّكا بتحريک عارض ک «جيل» و «توم» مخفّفي «جيأل» و «توأم» ....

(فصل)

(من ياء أو واو محرّكين بتحريک أصل أي كان) التحريک (أصلاً) لا عارضاً (ألفاً أبدل، إن وقعا) أي الياء والواو (بعد فتح متّصل إن حرّک التالي لهما)، سواء كانا في اسم أو فعل ثلاثيّ أو فعل محمول عليه أو اسم محمول على المحمول على الفعل الثلاثيّ أو اسم محمول على الفعل الثلاثيّ، مثال الأوّل «ناب» و «باب»، فإنّهما اسمان ثلاثيّان، و أصلهما «نيب» و «بوب»، و مثال الثاني (كـ «باع» و «قال»)، فإنّهما فعلان ثلاثيّان و (الأصل) لهما (بيع» و «قول») و مثال الثالث «أباع» و «أقال»، إذ أصلهما «أبيع» و «أقول» كـ «أكرم» فما قبل الياء والواو فيهما ليس مفتوحاً إلّا أنّه في حكم المفتوح، لكونه مفتوحاً في الثلاثيّ المجرّد منهما فهما محمولان على ثلاثيّهما، و مثال الرابع «الإباعة» و «الاستقالة» و «المباع» و «المقال» بضمّ الميم، فإنّ كلاً منها محمول على المحمول على الفعل الثلاثيّ، لكونه مصدراً محمولاً على فعله المحمول على ثلاثيّه، و مثال الخامس «مباع» و «مقال» بفتح الميم، فإنّهما محمولان على «باع» و «قال».

فالياء والواو في جميع هذه الأمثلة تقلبان ألفاً، لأنّهما متحرّكتان و ما قبلهما إمّا مفتوح أو في حكم المفتوح، لكونه محمولاً على مفتوح فقلبتا ألفاً إزالة للاستثقال، (بخلاف ما إذا لم يحرّكا كـ «البيع» و «القول»).

و إنّما لم تقلبا حينئذ، لأنّ حرف العلّة إذا أسكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها نحو: «ميزان» و «يوسر» أصلهما «موزان» و «ييسر» إلّا إذا انفتح ما قبلها لخفّة الفتحة والسكون. و يجوز عند بعض حينئذ القلب أيضاً فيقول: «باع» و «قال» مصدرين. (أو حرّكا بتحريک عارض كـ «جيل» و «توم» مخفّفي «جيأل») و هو الضبع (و «توأم») و هو اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحد. لايقال: «توأم» إلّا لأحدهما، و إنّما لم تقلبا حينئذ، إذ العارض كالمعدوم، فيحصل

أو وقعا بعد غير فتح ك «عوض» أو بعد فتح منفصل ك «إن يزيد ومق» أو لم يتحرّك تاليهما كما ذكره بقوله: (و إن سكّن كفّ إعلال) ياء أو واو (غير اللام) ك «بيان» و «طويل» (و هي) أي اللام الياء أو الواو (لايكفّ إعلالها) بإبدالها ألفاً (بساكن) يقع بعدها (غير ألف، أو ياء التشديد فيها قد ألف) ك «يخشون» و «يمحون» أصلهما «يخشيون» و «يحموون» و الألف المبدلة محذوفة لالتقاء الساكنين، بخلاف الساكن الألف ك «غليان» و «نزوان» ....

الخفّة، فلايحتاج إلى القلب (أو وقعا بعد غير فتح كـ «عوض») ولم تقلبا حينئذ لمنافاة الكسر مع الألف (أو بعد فتح منفصل) عن الياء والواو (كـ «إن يزيد ومق»)، إذ الفتح في النون والدال غير متّصل، (أو لم يتحرّك تاليهما كما ذكره بقوله: و إن سكن) التالي لهما (كفّ) السكون (إعلال ياء أو واو) إذا كانا (غير اللام كـ «بيان» و «طويل»)، فلم تقلب الياء في «البيان» والواو في «الطويل»، لسكون مابعدهما و هو الألف في الأوّل والياء في الثاني أو لأنّه لو قلبتا فيهما ألفاً لقيل: «بان» و «طال»، لأنّه يحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين فيلتبسان بالفعل.

(و هي أي اللام الياء أو الواو لايكفّ إعلالها بإبدالها ألفاً بساكن يقع بعدها) إذا كان ذلك الساكن (غير ألف، أو ياء التشديد فيها قد ألف كـ «يخشون» و «يمحون» أصلهما «يخشيون» و «يحموون») فأبدلت اللام فيهما و هي الياء في الأوّل والواو في الثاني ألفاً.

(و) لكنّ (الألف المبدلة) منهما (محذوفة لالتقاء الساكنين، بخلاف) ما إذا كان (الساكن) بعدهما (الألف كـ «غليان» و «نزوان»).

و إنّما لم تقلبا فيهما للتنبيه بحركتهما على حركة مسمّاهما و «الموتان» محمول على «الحيوان»، لأنّه تقيضه، إذ لا حركة فيه والنقيض يحمل على النقيض كما أشرنا إليه فى باب «لا» التي لنفي الجنس، و ذلك لتلازمهما غالباً في الخطور بالبال كما أنّ النظير يحمل على النظير لتشاركهما في أمر معتبر في ذلك.

و الياء المشدّدة ك «غنويّ» و «علويّ». (و صحّ عين) مصدر على («فعل») بفتح العين (و) ماض على («فعل») بكسرها حال كون كلّ منهما (ذا) اسم فاعل على («أفعل» ك «أغيد») أي كمصدره و هو «غيد» و ماضيه و هو «غيد»، (و) نحو: («أحول») أي مصدره و هو «حول» و ماضيه و هو «حول». (و إن يبن) أي يظهر («تفاعل») أي معناه و هو التشارك (من) لفظ («افتعل» و) الحال أنّ (العين واو سلمت) ....

(و) بخلاف ما إذا كان بعدهما (الياء المشدّدة كـ «غنويّ» و «علويّ»)، فلاتبدل الواو فيهما ألفاً، إذ يلزم منه الكرّ على ما فرّ منه بل يلزم منه التسلسل، لأنّ ياء النسب كما تقدّم[1] في بابه في قوله:

والحذف في الياء رابعاً أحقّ من قلب و حتم قلب ثالث يعنّ

تستوجب قلب الألف واواً، فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفاً لكنّا لانزال في قلب إلى الألف، و قلب إلى الواو.

(و صحّ عين) الفعل من (مصدر على) زنة («فعل» بفتح العين و) صحّ أيضاً عين الفعل من (ماض على) زنة («فعل» بكسرها حال كون كلّ منهما) أي المصدر والماضي (ذا اسم فاعل على) زنة («أفعل» كـ «أغيد») بمعنى رقيق المزاج و لطيق الجسم (أي كمصدره و هو «غيد» و ماضيه و هو «غيد»، و نحو: «أحول» أي مصدره و هو «حول» و ماضيه و هو «حول»).و إنّما صح العين في المصدر حملاً له على الماضي و في الماضي حملاً له على اسم فاعله أعني «أفعل» لموافقته له في المعنى لاختصاص كلّ منهما بالخلقة والألوان.

(و إن يبن أي يظهر) باب («تفاعل» أي معناه و هو) أي معنى باب التفاعل (التشارك من لفظ) باب («افتعل»).

حاصله أنّه إذا كان باب «افتعل» بمعنى باب التفاعل، بأن كان باب «افتعل» دالاً على التشارك (والحال أنّ العين) من باب «افتعل» (واو سلمت) تلك الواو، لفظ «سلمت»

---

١. الصفحة: ٢٣٥.

جواب «إن» (و لم تعلّ) ک «اجتوروا» بمعنى «تجاوروا» بخلاف ما إذا لم يظهر التفاعل ک «ارتاب» و «اقتاد» الأصل «ارتيب» و «اقتود» و ما إذا كانت العين ياء ک «ابتاعوا». (و إن لحرفين) معتلّين في الكلمة (ذا الإعلال استحقّ) بأن يحرّك كلّ وانفتح ماقبله (صحّح أوّل) و أعلّ ثان ک «الحوى» و «الحيا» و «الهوى» (و عكس) و هو إعلال الأوّل و تصحيح الثاني (قد يحقّ) ک «الغاية» و «الثاية».

(جواب «إن») الشرطيّة في أوّل المسألة (ولم تعل) الواو (کـ «اجتوروا») فلم تعل الواو فيه مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها، لأنّه (بمعنى «تجاوروا») و من البيّن أنّ سبب الإعلال في الثاني غير موجود لسكون ماقبل الواو فيه، فحمل عليه الأوّل، لأنّ حركة التاء فيه في حكم السكون في الألف الثاني لاتّحاد معناهما، لأنّه إذا قيل: «اجتور القوم» فمعناه «تجاوروا»، (بخلاف ما إذا لم يظهر فيه) أي في باب «افتعل» معنى باب (التفاعل کـ «ارتاب» و «اقتاد» الأصل «ارتيب» و «اقتود» و) بخلاف (ما إذا كانت العين ياء کـ «ابتاعوا») حيث أعلّت الياء فيه و إن كان بمعنى «تبايعوا» لقرب الياء من الألف في المخرج فتأمّل جيّداً.

(و إن لحرفين معتلّين في الكلمة) الواحدة (ذا الإعلال استحقّ بأن يحرّک كلّ) واحد منهما (وانفتح ماقبله) أي ماقبل كلّ واحد منهما (صحّح أوّل و أعلّ ثان) و ذلک على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما كانا واوين (کـ «الحوى») أصله «حوو»، (و) الثاني: ما كانا ياءين نحو: («الحيا») أصله «حيي»، (و) الثالث: ما كانا مختلفين نحو: («الهوى»). و إنّما صحّح الأوّل، لأنّه لو أعلّ هو أيضاً بعد إعلال الثاني قلبه ألفاً لأدّى إلى اجتماع إعلالين. فإن قيل: قد اجتمع إعلالان نحو: «يرى»، فنقول: إنّ الكلام في اجتماع الإعلالين اللذين يكون أحدهما سبباً للآخر، و في «يرى» و نحوه ليس كذلک.

(و عكس و هو إعلال الأوّل و تصحيح الثاني قد يحقّ کـ «الغاية») بمعنى المسافة أو آخر الشيء أصله «غيي» بياءين، (و «الثاية») بمعنى مأوى الغنم أصله «ثوي» بواو و ياء فأعلّ فيهما حرف العلّة الأولى و صحّح الثانية لما ذكر.

(و عين ما آخره قد زيد) فيه (ما يخصّ الاسم واجب إن يسلم) من الإعلال ک «الهيمان» و «الجولان» و «الحيدى» و «الصورى». (و قبل باء اقلب ميماً النون إذا كان مسكّناً) سواء كانا في كلمة أو كلمتين (ک «من بتّ» «انبذ») أي «من قطعک اطرحه».

و قد يوجّه الصورتان بأنّه لو أعلّ الحرفان لزم اجتماع ألفين، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثمّ تحذف الأخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكّن على حرف واحد و هو ممتنع فاقتصر على إعلال واحد[1].

(و عين) الفعل (ما آخره قد زيد فيه ما يخصّ الاسم واجب إن يسلم من الإعلال کـ «الهيمان») من «هام، يهيم». قال في المصباح: "«هام، يهيم» خرج على وجهه لايدري أين يتوجّه فهو «هائم» إن سلک طريقاً مسلوكاً، فإن سلک طريقاً غير مسلوک فهو راكب التعاسيف و «رجل هيمان» عطشان"[2] انتهى.

(و «الجولان») مصدر «جال، يجول بالشيء» إذا طاف به، (و «الحيدى») يقال: «حمار حيدى» أي يعدل و يفرعن ظلّه لنشاطه، (و «الصورى») اسم لماء، و قد أشرنا سابقاً إلى وجه عدم إعلال العين فيها. و قد يوجّه بأنّ الاسم بزيادة الألف والنون و ألف التأنيث يبعّد شبهه بما هو الأصل في الإعلال أعني الفعل[3].

(و قبل باء) موحّدة من تحت (اقلب ميماً النون إذا كان) النون (مسكّناً، سواء كانا في كلمة أو كلمتين)، مثال الثاني (کـ «من بتّ») و مثال الأوّل («انبذ» أي «من قطعک اطرحه»).

---

١. شرح التصريح: ٢/ ٧٣١.

٢. المصباح المنير: ٦٤٥.

٣. شرح النظام: ٣٧٤.

(فصل): في نقل حركة المتحرّك المعتلّ إلى الساكن الصحيح؛ (لساكن صحّ انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل ک «أبن») و «أقم» و «أقام» الأصل «أبين» و «أقوم» و «أقوم» بخلاف ساكن اعتلّ ک «بايع» ثمّ هذا (ما) دام (لم يكن فعل تعجّب) ک «ما أقومه» و «أقوم به» (و لا) مضاعفاً (ک «ابيضّ» أو) نحو: («أهوى») ممّا هو (بلام علّل) فإن كان فلا نقل حملاً للأوّل على شبهه أفعل التفضيل وصوناً للثاني عن التباسه بـ «باضّ»

(فصل في نقل حركة المتحرّک المعتلّ إلى الساكن الصحيح)

(لساكن صحّ انقل التحريک من ذي لين آت عين فعل)، سواء كان ذلک اللين الياء (کـ «أبن» و) الواو نحو: («أقم» و «أقام» الأصل «أبين» و «أقوم» و «أقوم») نقلت حركة الياء والواو، أعني الكسرة إلى الباء والقاف لثقل الكسرة على الياء والواو ثمّ حذفتا لالتقاء الساكنين.

و إنّما حذفتا في «أبن الحق» و «أقم الصلاة» و إن لم يجتمع فيهما الساكنان، لأنّ الحركة فيهما حصلت بالخارجيّ، فتكون في حكم السكون، بخلاف «أبينا» و «أقيما» و «أبيننّ» و «أقيمنّ»، لأنّ الحركة فيها حصلت بالداخليّ أعني ضمير الفاعل و نون التأكيد و هما بمنزلة الجزء، و لأجل ذلک تسكن اللام في نحو: «ضربت» فتأمّل.

و يبنى المضارع مع نون التأكيد كما تقدّم في أوائل الكتاب، (بخلاف ساكن اعتلّ کـ «بايع»)، فلاينقل حركة الياء إلى الساكن قبله أي الألف، لعدم قبولها الحركة.

(ثمّ هذا) أي نقل الحركة من ذي لين (مادام لم يكن فعل تعجّب، کـ «ما أقومه» و «أقوم به») في الواويّ و «ما أبينه» و «أبين به» في اليائيّ.

(و) مادام (لا) يكون (مضاعفاً کـ «ابيضّ») بالضاد المشدّدة و «اسودّ» بتشديد الدال (أو) مادام لايكون (نحو: «أهوى» ممّا هو بلام علّل، فإن كان) أحد هذه الثلاثة (فلانقل حملاً للأوّل) أي فعل التعجّب (على شبهه) يعني (أفعل التفضيل وصوناً للثاني) أي ما كان مضاعفاً أي «ابيضّ» و «اسودّ» (عن التباسه بـ «باضّ») بتشديد الضاد (من «البضاضة») بمعنى رقّة

من «البضاضة» لحذف ألفه للاستغناء بتحريک الباء و للثالث عن توالي الإعلال. (و مثل فعل في ذا الإعلال) و هو النقل المعقّبة القلب (اسم ضاهى مضارعاً، و فيه وسم) أي علامة من علاماته إمّا وزنه أو زيادته ک «تبيع» مثال «تحلئ» من «البيع» أصله «تبيع» و «مقام» أصله «مقوم» بخلاف الحاوي لوزنه و زيادته ک «أبيض» و «أسود» ....

الجلد و «سادّ» بتشديد الدال من «السدّ»، لأنّه لو نقلت حركة العين إلى الفاء لانقلبت ألفاً فيصير «اباضّ» و «اسادّ» ثمّ تحذف الألف من أوّلهما لكونها همزة وصل لعدم الحاجة إليها لتحرّک ما بعدها، فيصير «باضّ» و «سادّ»، و إلى ما ذكرنا يشير بقوله: (لحذف ألفه للاستغناء بتحريک الباء) الموحّدة من تحت (و) السين المهملة، وصوناً (للثالث) أي نحو: «أهوى» (عن توالي الإعلال) و هو واضح.

(و مثل فعل في ذا الإعلال و هو النقل) أي نقل الحركة من ذي لين هو عين (المعقّبه القلب اسم ضاهى مضارعاً، و فيه) أي في ذلک الاسم (وسم أي علامة من علاماته) أي المضارع (إمّا وزنه) دون زيادته (أو زيادته) دون وزنه، أمّا الثاني فهو (کـ «تبيع») بكسرتين فسكون البقر الذي مضى عليه سنة و دخل في الثانية و هو في الأصل كما يصرح (مثال «تحلئ») بكسر التاء و سكون الحاء المهملة و كسر اللام و همزة في آخره بمعنى القشر الذي على وجه الأديم ممّا يلي منبت الشعر (من «البيع» أصله) أي «تبيع» بكسرتين («تبيع») بكسرة فسكون فكسرة، نقلت كسرة الياء إلى الباء قبلها فصار بكسرتين.

(و) أمّا الأوّل فهو نحو («مقام» أصله «مقوم») مثال «يكرم» المبنيّ للمفعول، و ليس فيه زيادته فنقلت حركة الواو إلى القاف ثمّ قلبت الواو ألفاً لتحرّكها الأصليّ وانفتاح ما قبلها بالنقل (بخلاف الحاوي لوزنه و زيادته) معاً (کـ «أبيض» و «أسود») صفتين مشبهتين، مثال «أعلم» المتكلّم وحده فلو أعلّ لقيل فيهما: «أباض» و «أساد» فيلتبسان بالفعل فصحّحوهما. و أعلّوا الفعل حملاً على الثلاثيّ، لأنّ الفعل بالفعل أشبه و لأنّ الاسم لخفّته يتحمّل من الثقل أكثر ممّا يتحمّله الفعل. و أمّا نحو: «أبان بن تغلب» فقيل: إنّ أصله «أبين» أعلّ في حال

و بخلاف غير المضارعة كما قال: (و «مفعل» صحّح ک «المفعال») ک «المقول» و «المسواک». (و ألف الإفعال واستفعال أزال لذا الإعلال) ک «إقامة» و «استقامة» الأصل «إقوام» و «استقوام»، نقلت حركة الواو إلى القاف فانقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان ففعل ما ذکر ثمّ ألحقت التاء كما قال: (والتاء الزم عوض) من الألف (و حذفها بالنقل) عن العرب (ربّما عرض) و تقدّم ذلک في أبنية المصادر. (و ما لأفعال من الحذف و من نقل ف «مفعول» به أيضاً قمن نحو: «مبيع» و «مصون») الأصل «مبيوع» و «مصوون» نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلهما، فالتقى ساكنان ....

الفعليّة ثمّ سمّي به فهو على هذا غير منصرف للوزن والعلميّة. (و بخلاف غير المضارعة) بأن لايكون فيه وزنه ولا زيادته (كما قال: و «مفعل» صحّح کـ «المفعال» کـ «المقول» و «المسواک»).

و إنّما صحّح ولم يعلّ ما كان على «مفعال» حتّى لايجتمع الساكنان بتقدير الإعلال، و حمل عليه ما كان على «مفعل» و إن لم يجتمع فيه الساكنان على تقدير الإعلال، لأنّه منقوص من «المفعال» و لذلک قيل: «المخياط» إبرة كبيرة و «المخيط» إبرة صغيرة.

(و ألف) مصدر باب (الإفعال واستفعال أزل لذا الإعلال کـ «إقامة» و «استقامة») و (الأصل) فيهما كما تقدّم في باب أبنية المصادر («إقوام» و «استقوام»، نقلت حركة الواو إلى القاف فانقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان ففعل ما ذکر) أي أزيل أي حذف ألف الباب عند بعض و هو الظاهر من المصنّف، أو الألف المنقلبة عند بعض آخر[١]، (ثمّ ألحقت التاء كما قال: والتاء الزم عوض) وقف على لغة ربيعة (من الألف و حذفها) أي التاء (بالنقل) أي سماعاً (نادراً عرض، و) قد (تقدّم) كلّ (ذلک في) باب (أبنية المصادر) كما نبّهناک عليه.

(و ما لأفعال من الحذف و من نقل) الحركة إلى ما قبل (فـ «مفعول» به) أي بكلّ من الحذف والنقل (أيضاً قمن)، سواء في ذلک الأجوف اليائيّ (نحو: «مبيع» و) الواويّ نحو: («مصون» الأصل «مبيوع» و «مصوون» نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلهما، فالتقى ساكنان) و هما

---

١. شرح الشافية للرضيّ: ٣/ ١٥١.

فحذفت الواو فيهما و قلبت ضمّة «مبيع» كسرة لكراهتم انقلاب يائه واواً. (و ندر تصحيح) مفعول (ذي الواو) فقيل: «فرس مقوود» (و في ذي الياء اشتهر) التصحيح، فقيل: «مبيوع». (و صحّح المفعول) المبنيّ (من) «فعل» المفتوح العين المعتلّ اللام بالواو (نحو: «عدا») إن تحرّيت الأجود فقل فيه «معدوّ» (و أعلل إن لم تتحرّ الأجود) نقل فيه: «معديّ» بخلاف المبنيّ من «فعل» مكسورها كـ «مرضيّ» و المعتلّ اللام بالياء كـ «مرميّ».

الياء والواو في الأوّل والواوان في الثاني، (فحذفت الواو فيهما و قلبت ضمّة) الياء في («مبيع» كسرة لكراهتم انقلاب يائه واواً).

و قال بعضهم: حذفت الياء من «مبيوع» ثمّ كسر الباء الموحّدة، لتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة فصار «مبوع» بكسر الباء و سكون الواو، ثمّ جعل الواو ياء كما في «ميزان» فيكون وزنه على الأوّل «مفعل» و على الثاني «مفيل» و يجري هذا الاختلاف في الواويّ بأدنى تغيير[١]، فتدبّر.

(و ندر تصحيح) اسم (مفعول) من أجوف (ذي الواو، فقيل: «فرس مقوود» و في ذي الياء اشتهر التصحيح، فقيل: «مبيوع»، و صحّح الاسم المفعول المبنيّ) أي المشتقّ (من «فعل» المفتوح العين المعتلّ اللام بالواو نحو: «عدا») أصله «عدو» (إن تحرّيت) التكلّم باللفظ (الأجود فقل فيه) أي في اسم المفعول من الفعل المذكور: («معدوّ») بواو مشددة.

(و أعلل) بقلب لامه ياء ثمّ إدغام الواو في الياء و كسر ما قبلها (إن لم تتحرّر) التكلّم باللفظ (الأجود، نقل فيه: «معديّ» بخلاف) اسم المفعول (المبنيّ من «فعل» مكسورها) أي العين، فإنّ الإعلال فيه أجود من التصحيح (كـ «مرضيّ») أصله «مرضوو» فأعل إعلال «معديّ».

(و) بخلاف اسم المفعول المشتقّ من الفعل (المعتلّ اللام بالياء كـ «مرميّ»)، فإنّه يجب فيه الإعلال، سواء كان من «فعل» مفتوح العين أو من مكسورها.

---

١. انظر: شرحان على مراح الأرواح: ١٣٥.

(كذاک ذا وجهين) التصحيح والإعلال، و «ذا» بمعنى «صاحب» حال عامله قوله: (جاء الفعول) بالضمّ (من ذي الواو) سواء كانت (لام جمع أو فرد يعن) كـ «عصيّ» و «أبوّ» و «علوّ» بمعنى الارتفاع، و «عتيّ» و «من» ها هنا بيانيّة. (و شاع نحو «نيّم») بالإعلال (في «نوّم») الذي هو الأصل (و نحو: «نيّام») في نحو: «نوّام» (شذوذه نمي) أي نسب لأهل الفنّ.

(كذاک ذا وجهين) يعني (التصحيح والإعلال، و «ذا») المضاف إلى «وجهين» (بمعنى «صاحب») و هو (حال عامله قوله: «جاء») و صاحبها («الفعول» بالضمّ).

والحاصل أنّ «الفعول» بضمّ الفاء جاء حال كونه ذا وجهين (من ذي الواو، سواء كانت لام جمع أو فرد يعن كـ «عصيّ») جمع «عصا» أصله «عصوو» قلبت الواو المتطرّفة ياء لئلّا يلزم في آخر الاسم واو قبلها ضمّة، إذ الواو الساكنة قبل الواو المتطرّفة ليست بحاجز حصين، فصار «عصوي» اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء و أدغمت الياء في الياء ثمّ كسر ما قبل الياء، لتصحّ الياء فصار «عصيّ» بضمّ العين و كسر الصاد ثمّ كسرت العين لئلّا يلزم النقل من الضمّة إلى الكسرة أو للإتباع.

(و «أبوّ») بضمّتين و تشديد الواو جمع «أب» و إعلاله ظاهر، (و) كذا إعلال («علوّ») بمعنى الارتفاع، و «عتيّ») جمع «عات» بمعنى المستكبر أو المسنّ أصله «عتوو» فأعلّ إعلال «عصيّ»، (و «من») الداخلة على «ذي» (هاهنا بيانيّة) مبيّنة «الفعول» فاعل «جاء» أو حال له.

(و شاع نحو «نيّم» بالإعلال في «نوّم») جمع «نائم» (الذي هو) أي «نوّم» بدون الإعلال بقلب الواو ياء هو (الأصل).

حاصله أنّه إن كان «فعل» جمعاً لما عينه واو جاز و شاع إعلاله بقلب الواو ياء و جاز تصحيحه و هو الأصل (و نحو: «نيّام» في نحو: «نوّام» شذوذه نمي أي نسب لأهل الفنّ) حاصله أنّ الإعلال في وزن «فعّال» شاذّ عند الصرفيّين.

(فصل) في نوعٍ من الإبدال؛ (ذو اللين «فاء») حال من «ذو» المبتدأ المخبر عنه ب «أبدل» العامل في قوله: («تاء في افتعال أبدل») ک «اتّسر» و «اتّصل»، الأصل «ايتسر» و «ايتصل»، والظاهر «اوتصل»، و كذا تصاريفها.

(فصل في نوع من الإبدال)

أعني إبدال فاء الفعل من باب الافتعال إذا كان ليناً تاء. لفظة («ذو») في «ذو (اللين)» مبتدأ و («فاء») حال من «ذو» المبتدأ المخبر عنه بـ «أبدل» العامل في قوله: «تاء في افتعال أبدل»).

و حاصل معناه أنّ باب الافتعال إذا كان فاؤه حرف لين وجب إبدال اللين تاء، ولافرق في ذلک بين كون اللين ياء، (کـ «اتّسر») بمعنى اللعب بالقمار أو بمعنى «يسر القوم الجزور» أي «اجتزروها» واقتسموا أعضاءها أو غير ذلک ممّا هو مذكور في كتب اللغة[1]، (و) بين كونه واواً نحو: («اتّصل»، الأصل) فيهما («ايتسر» و «ايتصل»، والظاهر) أن يقال: أصله قبل الإعلال («اوتصل»، و كذا تصاريفها) أي كلّ واحدة منهما کـ «يتّسر، اتّساراً» فهو «متّسر»، و «يتّصل، اتّصالاً» فهو «متّصل». و إنّما قلب اللين فيهما تاء للابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء. و منشأ العسر قرب مخرجيهما و تنافي صفتيهما، لأنّ حرف اللين كما بيّنّا سابقاً من الحروف المجهورة[2] والتاء من الحروف المهموسة[3]، وللابتعاد عن توارد التغييرات على اللين لو لم يقلب تاء، لأنّه يكون ياء في نحو: «ايتسر» و «ايتصل» و ألفاً في نحو: «ياتسر» و «ياتصل» و واواً في نحو: «موتسر» و «موتصل» فلمّا كرهوا ذلک قلبوه تاء ليكون مصوناً من تلک التغييرات.

---

١. الإفصاح في فقه اللغة: ٢/ ١٣١٦.

٢. الصفحة: ٢٨٦.

٣. الصفحة: ٢٨٦.

(و شذّ) إبدال الفاء تاء (في) افتعال (ذي الهمز) كـ «اتّزر» والفصيح «ايتزر»، و أمّا قوله: (نحو «ائتكل») «افتعل» من «الأكل» فمثال لذي الهمز في الجملة و ليس ممّا نحن فيه. فصل: (طاء) مفعول ثان («تاء افتعال») مفعول أوّل لقوله («ردّ») بمعنى «صيّر» تاء افتعال طاء، إذا وقع إثر حرف مطبق و هو الصاد والضاد والطاء والظاء كـ «اصطفى»

و إنّما اختصّ بالقلب إلى التاء، ليسهل بعد القلب الإدغام هذه هي لغة الفصحى، و بعضهم يبقيه على حاله، و يتركه تتوارد عليه تلك التغييرات، و منهم من يقلبه همزة فيقول: «اءتسر، يأتسر، ائتساراً» و «اءتصل، يأتصل، اءتصالاً».

(و) لكن (شذّ إبدال الفاء تاء في) باب (افتعال ذي الهمز كـ «اتّزر») أي لبس الإزار، (والفصيح) قلب الهمز ياء فيقال: («ايتزر»، و أمّا قوله: نحو: «ائتكل») على وزن («افتعل» من «الأكل» فمثال لذي الهمز في الجملة و ليس ممّا نحن فيه)، إذ لم يقلب فيه الهمزة تاء ولا ياء.

هذا ولكنّ الظاهر أنّه مثال لما نحن فيه أي الهمز الذي يجري فيه الإعلال لا الشاذّ والفصيح فتأمّل.

(فصل) فيما إذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الحروف الآتية

(«طاء» مفعول ثان) مقدّم، و («تاء افتعال» مفعول أوّل) مقدّم (لقوله «ردّ») فعل أمر (بمعنى «صيّر»).

و حاصل الكلام أنّه اجعل (تاء افتعال طاء، إذا وقع إثر حرف مطبق و هو الصاد والضاد والطاء والظاء كـ «اصطفى»)، أصله «اصتفى» من «الصفو» قلبت تاء الافتعال طاء، للمباعدة بين الصاد والتاء في الصفة، لأنّ الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة والنطق بحرفين هذا شأنهما متعسّر، و لقرب الطاء من التاء في المخرج كما بيّنّا ذلك فيما تقدّم مفصّلاً فصار «اصطفى».

و يجوز فيه الإدغام بجعل الطاء صاداً نظراً إلى اتّحادهما في الاستعلائيّة، فيقال: «اصّفى» بتشديد الصاد، و لايجوز جعل الصاد طاء، فيقال: «اطّفى» الطاء، لعظم الصاد في امتداد

و «اضطرب» و «اطّعن» و «اضطلم» و إن وقع (في) إثر دال أو زاء أو ذال نحو («ادّان» «ازدد» ....

الصوت أي الصفير و لأنّه يصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة، والأصل إبقاء الطاء من دون إدغام، لعدم المثليّة بين الصاد والتاء من حيث الذات و إن اتّحدا في الاستعلائيّة، فيقال: «اصطفى» كما هو الأكثر الأشهر.

(و) نحو: («اضطرب») أصله «اضترب» من «الضرب»، والكلام فيه هو الكلام في «اصطفى» قلباً و إدغاماً، فيجوز فيه «اضّرب» بتشديد الضاد و لايجوز «اّطرب» بتشديد الطاء لعظم الضاد في امتداد الصوت أي الصفير والأصل إبقاء الطاء من دون إدغام لعدم المثليّة بين الضاد والتاء في الذات و إن اتّحدا في الاستعلائيّة، فيقال «اضطرب» و هو الأكثر الأشهر.

(و) نحو: («اطّعن») أصله «اطتعن» من «الطعن»، قلب تاء الافتعال طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج، ولم يبق التاء عى حالها لمباعدة بين الطاء والتاء، لكون الأولى من المجهورة والثانية من المهموسة، فلايجوز فيه غير الإدغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال.

و نحو: «اظّلم» أصله «اظتلم» من «الظلم»، و يجوز فيه الإدغام بجعل الطاء ظاء والعكس لمسائاة بينهما في العظم الصوريّ، و يجوز البيان أي إبقاء كلّ على حاله لعدم الجنسيّة في الذات مثل «اظّلم» بتشديد الظاء و «اطّلم» بتشديد الطاء (و «اضطلم») بالبيان.

(و إن وقع) تاء افتعال (في إثر دال أو زاء أو ذال نحو «ادّان») بتشديد الدال أصله كما يأتي «ادتان» من «دان» أي أخذ الدين جعلت التاء دالاً، للمباعدة بينهما في الصفة، لأنّ التاء من المهموسة والدال من المجهورة، والبعد بين الحرفين كما تقدّم يوجب عسر التلفّظ بهما فجعلت التاء دالاً فصار «ادّان» بتشديد الدال.

(و) نحو: («ازدد») أصله «ازتد» أمر من باب الافتعال ثلاثيّه «زاد، يزيد» جعلت التاء دالاً.

و «ادّكر» فإنّه دالاً بقي أي صار، إذ أصل هذه الأمثال «ادتان» و «ازتد» و «اذتكر»

(و) نحو: («ادّكر») بتشديد الدال أصله «اذتكر» أمر من باب الافتعال من «ذكر»، والكلام فيهما ما ذكر في «ادّان» ولم يدغم «ازدد» للزوم التقاء الساكنين لو أدغم، (فإنّه) أي التاء (دالاً بقي أي صار، إذ أصل هذه الأمثال) كما ذكرنا («ادتان» و «ازتد» و «اذتكر»).

تتمّة: إذا وقع تاء الافتعال إثر الهمزة يجوز الإدغام شذوذاً نحو: «اتّخذ» بتشديد التاء أصله «اءتخذ» قلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثمّ قلبت الياء تاء فأدغمت التاء على غير القياس، لأنّ الياء المبدّلة لاتقلب تاء بل الياء التي يجوز أن تقلب تاء قياساً إنّما هي الياء الأصليّة و هاهنا ليست أصليّة، و أمّا إذا كان من «تخذ» بمعنى «أخذ» فلاشذوذ في الإدغام بل الإدغام واجب و وجهه ظاهر، و كذلك «اتّجر» بتشديد التاء، لأنّه من «تجر» أي عمل التجارة فالإدغام فيه واجب.

و كذلك إذا وقعت التاء إثر الثاء نحو: «اثّأر» بتشديد الثاء أصله «اثتأر» من «ثأر» أي قتل القاتل فيجب فيه الإدغام بعد قلب التاء ثاء، أو بالعكس نحو: «اثّأر» و «اتّأر» كلاهما بالتشديد، لأنّ التاء والثاء كلاهما من المهموسة.

و إذا وقعت التاء إثر السين المهملة نحو: «استمع» يجوز فيه الإدغام بجعل التاء سيناً، لأنّ السين والتاء كلاهما من المهموسة فيقال: «اسّمع» بتشديد السين، ولايجوز العكس لعظم السين من التاء في امتداد الصوت أي الصفير، و يجوز البيان لعدم الجنسيّة في الذات و منه قوله تعالى: ﴿وَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾[1].

تكميل: و تدغم تاء باب التفعّل والتفاعل فيما بعدها، فيجتلب في أوّلها همزة الوصل لسكونه بعد الإدغام نحو: «اطّهر» بتشديد الطاء، والهاء أصله «تطهّر» بتشديد الهاء قلبت التاء طاء و أدغم الطاء في الطاء، ثمّ اجتلبت الهمزة للابتداء بالساكن، و نحو: «اثّاقل» بتشديد الثاء أصله «تثاقل» قلبت التاء ثاء فأدغم الثاء في الثاء اجتلبت الهمزة للابتداء بالساكن.

---

١. يونس: ٤٢.

(فصل) في الحذف؛ (فاء أمر أو مضارع) مصاغ (من) معتلّ الفاء (ک «وعد» احذف) فقل: «يعد» «عد» (و في) مصدره (ک «عدة» ذاک) الحذف (اطّرد) و عوّض عنه الهاء آخراً (و حذف همز «أفعل» استمرّ في مضارع) منه ک «أكرم» و هو الأصل في الحذف. لاجتماع الهمزتين و «يكرم» و «تكرم» و «نكرم» محمولة عليه طرداً للباب (و) في (بنيتي متّصف) بكسر الصاد أي اسمي الفاعل والمفعول منه ک «مكرم» و «مكرم».

(فصل في الحذف)

(فاء أمر أو مضارع من معتلّ الفاء) الواويّ (كـ «وعد» احذف فقل: «يعد») أصله «يوعد» فحذفت الواو تخلّصاً من وقوع الواو بين ياء مفتوحة و كسرة لازمة، إذ يلزم من ذلک الخروج ممّا هو في حكم الكسرة، أعني الياء إلى ما هو في حكم الضمّة أعني الواو و من هذه الضمّة إلى كسرة العين، و مثل هذا ثقيل و لذلک لايجيء في أوزان الثلاثيّ وزن فعل إلّا «حبک» و «دئل» كما تقدّم في أوّل باب التصريف[1] فحذفت في باقي الصيغ و («عد») طرداً للباب أو للمشاكلة (و في مصدره) أي المعتلّ الفاء الواويّ إذا كان بتاء (كـ «عدة» ذاک الحذف اطّرد و عوض عنه) أي عن الفاء المحذوف في المصدر (الهاء) أي تاء التأنيث (آخراً)، فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز الحذف كـ «وعد».

(و حذف همز «أفعل») أي ماضي باب الإفعال (استمرّ) أي الحذف (في مضارع منه كـ «أكرم») أي فعل المتكلّم وحده، أصله «أأكرم» بهمزتين حذفت همزة الباب، كراهة توالي الهمزتين.

(و هو) أي فعل المتكلّم وحده (الأصل في) هذا (الحذف، لاجتماع الهمزتين) فيه، (و «يكرم» و «تكرم») بقسميه (و «نكرم» محمولة عليه طرداً للباب) أو للتشاكل.

(و) هذا الحذف جار (في بنيتي) أي صيغتي (متّصف بكسر الصاد أي اسمي الفاعل والمفعول منه) أي من باب الإفعال (كـ «مكرم») بكسر الراء، (و «مكرم») بفتحها.

---

١. الصفحة: ٣٠٧.

(«ظلت») بفتح الظاء (و «ظلت») بكسرها (في «ظللت») بفتحها و كسر اللام الأولى الماضي المضاعف المكسور العين المسند إلى الضمير المتحرّك (استعمل) الثاني على حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء والأوّل على حذفها ولا نقل و أمّا الثالث فإنّه الأصل من الإتمام. (و) استعمل («قرن») بكسر القاف (في «اقررن») بكسر الراء الأولى على حذفها بعد نقل حركتها إلى القاف على قياس ما تقدّم في «ظلت» فيما يظهر و أمّا قول بعض الشرّاح: إنّ المحذوف الثانية ثم نقل كسرة الأولى فبعيد.

(«ظلت» بفتح الظاء و «ظلت» بكسرها) بلام واحدة فيهما (في «ظللت» بفتحها) أي الظاء مع لامين (و كسر اللام الأولى الماضي المضاعف المكسور العين المسند إلى الضمير المتحرّك)، سواء كان للمتكلّم وحده أو مع الغير أو المخاطب أو المخاطبين أو المخاطبات، (استعمل الثاني) أي كسر الظاء (على حذف العين بعد نقل حركتها) و هي الكسرة (إلى الفاء) أي الظاء، (والأوّل) أي فتح الظاء (على حذفها) أي العين، (ولا نقل) للحركة.

(و أمّا الثالث) أي عدم حذف العين أي إبقاء اللامين (فإنّه الأصل) ولايجوز فيه الإدغام كما سيأتي عن قريب، و «من» في قوله («من الإتمام») بيانيّة يبيّن المراد من «الأصل».

(واستعمل) أيضاً («قرن» بكسر القاف في «اقررن» بكسر الراء الأولى) و ذلک الاستعمال (على حذفها) أي الراء الأولى (بعد نقل حركتها إلى القاف على قياس ما تقدّم في «ظلت») ثمّ حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها (فيما يظهر) من كلام المصنّف من أنّ المحذوف الأولى، لأنّها التي كان تدغم.

(و أمّا قول بعض الشرّاح: إنّ المحذوف) الراء (الثانية)، لأنّ الثقل نشأ منها (ثم نقل كسرة الأولى فبعيد)، لأنّ الأولى أولى بالتصرّف لتقدّمه.

(و «قرن») بفتح القاف في «اقررن» (نقل) نقله ابن القطّاع و قرأ به نافع و عاصم في قوله تعالى: ﴿وَ قَرْنَ في بُيُوتِكُنّ﴾ و بالكسر قرأ الباقون.

(و «قرن» بفتح القاف في «اقررن» نقل، نقله ابن القطّاع[١] و قرأ به نافع[٢] و عاصم[٣] في قوله تعالى: ﴿وَ قَرْنَ في بُيُوتِكُنّ﴾[٤] و بالكسر قرأ الباقون). و قال بعضهم: إنّه من «وقر، وقاراً» بمعنى «ثبت، ثباتاً»[٥]، و قال بعض آخر: إنّه من «قار، يقار» بمعنى «اجتمع، يجتمع»[٦]، والكلّ مناسب.

---

١. علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع (م ٥١٥ ق) عالم بالأدب واللغة. من أبناء الأغالبة السعديّين أصحاب المغرب. ولد في صقلّيّة ولما احتلها الفرنج انتقل إلى مصر، فأقام يعلم ولد الأفضل الجماليّ و توفي بالقاهرة. له تصانيف، منها «كتاب الأفعال» و «أبنية الأسماء». الأعلام: ٤/ ٢٦٩.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٧٢.

٣. عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفيّ الأسديّ بالولاء، أبو بكر (١٢٧ ق) أحد القرّاء السبعة. تابعيّ، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القرءآت، صدوقا في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمّه. الأعلام: ٣/ ٢٤٨.

٤. الأحزاب: ٣٣.

٥. مجمع البيان: ٣/ ٤٥٥.

٦. تفسير البيضاوي: ٤/ ٢٣١.

باب الإدغام

هذا باب (الإدغام)؛ بسكون الدال عبّر به إيثاراً للتخفيف و إن قال ابن يعيش: إنّه عبارة الكوفيّين، و إنّ الادغام بالتشديد كما عبّر به سيبويه عبارة البصريّين، و هو إدخال حرف ساكن في مثله متحرّك كما يؤخذ من كلامهم.

(الإدغام)

التعريف و التبيين

و هو (بسكون الدال) مصدر باب الإفعال، (عبّر به) المصنّف (إيثاراً للتخفيف) في التلفّظ (و إن قال ابن يعيش[1]: إنّه عبارة الكوفيين، و أنّ الادّغام بالتشديد) أي بتشديد الدال (كما عبّر به سيبويه[2] عبارة البصريّين، و هو) حينئذ مصدر باب الافتعال على ماسبق إعلاله في المباحث السابقة.

و كيف كان فهو في اللغة مطلق الإدخال[3]، و في الاصطلاح (إدخال حرف ساكن في مثله متحرّك كما يؤخذ من كلامهم) و له عندهم تعريفات أخر لافائدة مهمّة في ذكرها.

---

١. يعيش بن عليّ بن يعيش ابن أبي السرايا محمّد بن علي، أبو البقاء، موفّق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (م ٦٤٣ ق) من كبار العلماء بالعربيّة. موصليّ الأصل، مولده ووفاته في حلب. رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدّر للإقراء بحلب إلى أن توفّي. من كتبه «شرح المفصّل» و «شرح التصريف الملوكي» لابن جنّي. الأعلام: ٨/ ٢٠٦.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. لسان العرب: ١٢/ ٢٠٣.

(أوّل مثلين محرّكين في كلمة أدغم) بعد تسكينه في الثاني وجوباً ك «ردّ، يردّ» لكن يشترط لذلك أن لايصدّر أوّلهما كما في الكافية نحو: «ددن» و أن (لا) تكون الكلمة على أوزان هي «فعل» بضمة ففتحة (كمثل «صفف» و) «فعل» بضمّتين نحو («ذلل») و «جدد» (و) «فعل» بكسرة ففتحة نحو («كلل» و) «فعل» بفتحتين نحو («لبب») و هو ما يشدّ على صدر الدابة يمنع الرجل من الاستيخاء، و ما استرقّ من الرمل أيضاً.

إدغام المثلين المحرّكين

(أوّل مثلين محرّكين في كلمة أدغم بعد تسكينه) أي الأوّل (في الثاني) منهما (وجوباً كـ «ردّ، يردّ») أصلهما «ردد، يردد» و (لكن يشترط لذلك) تحرّك الثاني، لئلّا يلزم الفرار من ورطة و هو ثقل التكرار والوقوع في ورطة أخرى و هو التقاء الساكنين.

و يشترط أيضاً (أن لايصدر أوّلهما) أي المثلين (كما) ذكر هذا الشرط (في الكافية نحو: «ددن») بفتحتين بمعنى اللعب واللهو، و إلّا فلايجوز الإدغام، لأنّه يستدعي سكون أوّل المثلين، والابتداء بالساكن محذور أشدّ من ثقل التكرار (و أن لاتكون الكلمة) التي فيها المثلان (على أوزان) و (هي) أربعة:

الأوّل: («فعل» بضمّة ففتحة كمثل «صفف») جمع «صفة» بضمّة فتشديد.

(و) الثاني: («فعل» بضمّتين نحو «ذلل») جمع «ذلول»، و هو البعير الذي سهل قياده. قال في المصباح: "«ذلّت الدابة، ذلاً» بالكسر سهلت وانقادت فهي «ذلول» والجمع «ذلل» بّضمتين مثل «رسول» و «رسل»"[١] انتهى.

(و) الثالث: («فعل» بكسرة ففتحة نحو «كلل») جمع «كلّة» بكسر الكاف و تشديد اللام بمعنى الستر.

(و) الرابع: («فعل» بفتحتين نحو «لبب»، و هو ما يشدّ على صدر الدابّة يمنع الرجل) الراكب عليها (من الاستيخاء، و ما استرقّ من الرمل أيضاً).

---

١. المصباح المنير: ٢١٠.

(و) أن (لا) يكون قبل أوّل المثلين حرف مدغم (كـ «جسّس» و) أن (لا) يكون حركة آخر المثلين عارضة (كـ «اخصص أبي») بنقل حركة الهمزة إلى الصاد (و) أن (لا) يكون ملحقاً (كـ «هيلل») إذا قال: «لا إله إلا الله»، فإن كان كذلك فهو ممتنع في الصور كلّها. (و شذّ في) ما استوفى شروط الإدغام مثل («ألل) السقاء» بكسر اللام إذا تغيّر (و نحوه)

فهذه الأوزان الأربعة يمتنع الإدغام فيها، أمّا الأخير فلأنّه و إن وازن الفعل لم يدغم، تنبيهاً على فرعيّة الإدغام في الأسماء، و أمّا الثلاثة الأخرى فلأنّها غير موازنة للأفعال والإدغام فرع الإظهار فخصّ بالفعل لكونه فرعاً أيضاً، و تبع الفعل في الإدغام ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه.

(و) يشترط أيضاً (أن لايكون قبل أوّل المثلين حرف مدغم كـ «جسس») جمع «جاسّ» بتشديد السين اسم فاعل «جسّ الشيء» إذا لمسه، (و أن لايكون حركة آخر المثلين) أي ثاني المثلين (عارضة كـ «اخصص أبي» بنقل حركة الهمزة) و هي الفتحة (إلى الصاد) الثانية (و أن لايكون) وزناً (ملحقاً كـ «هيلل» إذا قال: «لا إله إلّا الله»، فإن كان كذلك فهو ممتنع) الإدغام (في الصور) الثلاث (كلّها).

أمّا الصورة الأولى فلأنّ فيه مثلين متحرّكين، و يمتنع إدغام أوّلهما في الثاني، لأنّ قبلهما مثلاً آخر مدغماً في أوّل المتحرّكين، فلو أدغم فيه التقى ساكنان، و بطل الإدغام. و أمّا الصورة الثانية فلأنّ حركة ثاني المثلين عارضة لايعتدّ بها. و أمّا الصورة الثالثة فلأنّ في الإدغام فوت الغرض من الإلحاق.

فكّ الإدغام

(و شذّ فيما استوفى شروط الإدغام) بأن يكون فعلاً (مثل «ألل السقاء» إذا تغيّر)، السقاء ـ بكسر السين و تخفيف القاف ـ الماء أي تغيّر الماء أحد أوصافه الثلاثة (و نحوه) أي يكون اسماً شبيهاً بالفعل و موازناً له (كـ:

ک «الحمد الله المليک الأجلل» (فکّ بنقل) عن العرب، (فقبل) ولم يقس عليه (و) إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريک ثانيهما نحو («حيي») فياء (افکک و أدغم) أي يجوز لک كلّ منهما (دون حذر)، و من الإدغام ﴿وَ يَحْيى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (كذاک) يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين مصدّرين في كلمة (نحو: «تتجلّى») والفکّ واضح و من أدغم و ألحق ألف الوصل و قال: «اتّجلّى» (و) كذلک يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين في «افتعل» نحو: («استتر») فالفکّ واضح، و من أدغم نقل حركة الأولى إلى الفاء و أسقط الهمزة فقال: «ستّر» «يستّر».

«الحمد الله المليک الأجلل» الواسع الفضل الوهوب المجزل [١]

والشاهد في «أجلل» شذّ (فکّ بنقل عن العرب، فقبل ولم يقس عليه).

(و إذا كان المثلان ياءين) حال كونهما (لازماً تحريک ثانيهما) بأن يكون لام ماض مبنيّ على الفتح، ولا علّة لقلبه ألفاً (نحو «حيي» فياء افکک و أدغم أي يجوز لک كلّ منهما دون حذر).

أمّا الفکّ فلئلّا يلزم ضمّ الياء الثانية في مضارعه، لأنّه مرفوض و لأنّ الياء الثانية غير ثابتة، لأنّه قد تسقط نحو: «حيوا»، و قد تقلب نحو: «يحيى» فلمّا لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكأنّه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم و أمّا الإدغام فلأنّه الأصل في المثلين إذا كانا في كلمة (و من الإدغام) قوله تعالى: (﴿وَ يَحْيى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[٢]).

(كذاک يجوز الوجهان) أي الفکّ والإدغام (إذا كان المثلان تاءين مصدّرين في كلمة) تكون مضارعاً (نحو: «تتجلّى» والفکّ واضح و من أدغم) أسكن التاء الأولى (و ألحق ألف الوصل) ليتوصّل بها إلى النطق بالتاء المسكّنة للإدغام (و قال: «اتّجلّى») بتشديد التاء.

(و كذلک يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين في) ماض على وزن («افتعل» نحو: «استتر» فالفکّ واضح، و من أدغم نقل حركة) التاء (الأولى إلى الفاء) أي السين (و أسقط الهمزة) للاستغناء عنها بحركة الفاء، (فقال) في الماضي: («ستّر») بتشديد التاء، و قال في مضارعه:

---

١. البيت لأبي النجم العجليّ؛ شرح التصريح: ٢/ ٧٦٦.

٢. الأنفال: ٤٢.

(و ما بتاءين) من فعل مضارع (ابتدئ قد يقتصر فيه على تاء) واحدة و هي الأولى و تحذف الثانية كما قال في شرح الكافية تخفيفاً فخصّت بالحذف لدلالة الأولى على معنى و هو المضارعة دونها (كـ «تبيّن العبر») أصله «تتبيّن». (و فكّ) الإدغام من المضاعف وجوباً (حيث) حرف (مدغم فيه سكن، لكونه بمضمر الرفع اقترن) لئلا يلتقي الساكنان (نحو: «حللت ما حللنه») بالنون، و أصله قبل الفكّ «حلّ» (و في جزم) أي مجزوم من المضارع (و شبه الجزم) و هو الأمر (تخيير) بين الفكّ والإدغام (قفي) نحو: ﴿وَ اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ «فغضّ الطرف».

(«يستّر») بفتح حرف المضارعة والسين و تشديد التاء مع كسرها، و قال في مصدره: «ستّاراً» بكسر السين و تشديد التاء و يفرق بين باب الافتعال بعد هذا الإعلال و باب التفعيل بالمضارع والمصدر، كما أشرنا إليه فتدبّر.

(و ما بتاءين من فعل مضارع ابتدئ قد يقتصر فيه على تاء واحدة و هي الأولى) التي هي علامة المضارعة، (و تحذف الثانية) التي هي علامة الباب (كما قال) المصنّف (في شرح الكافية تخفيفاً فخصّت) الثانية (بالحذف لدلالة الأولى على معنى و هو المضارعة دونها) أي الأولى (كـ «تبيّن العبر» أصله «تتبيّن»). و يفرق بين المضارع و ماضيه بتاء التأنيث الساكنة، كما أشرنا إليه فيما سبق و منه قوله: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَ الرُّوحُ﴾[1] (و فكّ الإدغام من المضاعف وجوباً) كما أشرنا إليه سابقاً (حيث حرف مدغم فيه سكن، لكونه بمضمر الرفع) المتحرّك (اقترن) و ذلك (لئلّا يلتقي الساكنان نحو: «حللت ما حللنه» بالنون، و أصله قبل الفكّ «حلّ» و في جزم أي مجزوم من المضارع و شبه الجزم و هو الأمر تخيير بين الفكّ والإدغام قفي) فالأوّل (نحو) قوله تعالى: (﴿وَ اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾[2])، والثاني نحو: («فغضّ الطرف»[3])، و يحذف الهمزة

---

١. القدر: ٤.
٢. لقمان: ١٩.
٣. نقل من بيت لجرير؛ المستطرف في كل فن مستطرف: ٢٥٢.

(و فكّ «أفعل») بكسر العين (في التعجّب التزم) لئلا يتغيّر صيغته المعهودة نحو: «و أحبب إلينا أن يكون المقدّما». (والتزم الإدغام أيضاً في «هلمّ») و هي اسم فعل بمعنى «احضر» أو فعل أمر لايتصرّف مركّبة من هاء و «لمّ» من قولهم: «لمّ الله شعثه» أي «جمعه»، فحذف الألف تخفيفاً و كأنّه قيل: «اجمع نفسک إلينا».

للاستغناء عنها، و يجوز حينئذ في الضاد الفتح للخفّة والكسر، لأنّه الأصل في تحريک الساكن والضمّ للإتباع، و لذلک لايجوز الضمّ في «فرّ» لعدم الضمّ في أوّله.

(و فكّ «أفعل» بكسر العين في التعجّب التزم، لئلّا يتغيّر صيغته المعهودة)، لأنّها غير متصرّفة (نحو) قوله:

و قال نبيّ المسلمين تقدّموا (و أحبب إلينا أن يكون المقدّما) [1]

(والتزم الإدغام أيضاً في «هلمّ») بتشديد الميم (و هي اسم فعل بمعنى «احضر» أو فعل أمر لايتصرّف مركّبة من هاء و) من («لمّ») كـ «مدّ» (من قولهم: «لمّ الله شعثه» أي «جمعه»، فحذف الألف تخفيفاً) من آخرها (و كأنّه قيل: «اجمع) أيّها المخاطب (نفسک إلينا»).

---

١. نسب إلى عبّاس بن مرداس؛ انظر حاشية شرح التصريح: ٢/ ٦٢.

الخاتمة

و لمّا انتهى كلام المصنّف على ما أراده من علم النحو والتصريف، قال: (و ما بجمعه عنيت) بضمّ العين و حكى ابن الأعرابيّ فتحها (قد كمل) بتثليث الميم (نظماً) أي منظوماً (على جلّ المهمّات) أي معظم المقاصد النحويّة (اشتمل). ثمّ قال ملتفتاً من التكلّم إلى الغيبة: («أحصى») هو فعل بمعنى «جمع» مختصراً (من الكافية) الشافية (الخلاصة) أي النقائة منها و ترك كثيراً من الأمثلة والخلاف.

(و لمّا انتهى كلام المصنّف على ما أراده من) مهمّات مقاصد (علم النحو والتصريف، قال: و ما بجمعه عنيت بضمّ العين)، لأنّه على ما قيل من الأفعال التي لاتستعمل إلّا مبنيّاً للمفعول، و قد عقد الشارح لها في كتابه المزهر باباً[1]، (و) لكن (حكى ابن الأعرابيّ[2] فتحها). قال في المصباح: "«عنيت بأمر فلان» بالبناء للمفعول {إلى أن قال:} و ربّما قيل: «عنيت بأمره» بالبناء للفاعل"[3].

(قد كمل) بفتح الكاف (بتثليث الميم نظماً أي منظوماً) حال كونه (على جلّ المهمّات، أي معظم المقاصد النحويّة اشتمل، ثمّ قال ملتفتاً من التكلّم) في «عنيت» (إلى الغيبة) في («أحصى» هو فعل بمعنى «جمع») أي جمع الناظم حال كونه (مختصراً من) كتابه (الكافية الشافية) الذي قيل: إنّه اثنا عشر ألف بيت (الخلاصة أي النقائة منها) أي الكافية (و ترك كثيراً من الأمثلة والخلاف) المذكور فيها.

---

١. المزهر: ٢/ ٢٠٤.

٢. محمّد بن زياد، المعروف بابن الأعرابيّ، أبو عبد الله (م ٢١٧ ق) راوية، ناسب، علامة باللغة. من أهل الكوفة، كان أحول. قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابيّ وكان يحضره زهاء مئة إنسان، كان يسأل ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قطّ، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه. مات بسامراء. له تصانيف كثيرة، منها «أسماء الخيل وفرسانها» و «تاريخ القبائل» و «النوادر». الأعلام: ٦/ ١٣١ ـ ١٣٢.

٣. المصباح المنير: ٤٣٤.

و جعله كتاباً مستقلاً نحو ثلثها حجماً و علّة ذلک ما ذکره بقوله: (كما اقتضى) أي لأجل اقتضاء الناظم أي طلبه (غنى) لجميع الطالبين (بلا خصاصة) أي بغير فقر يحصل لبعضهم، و ذلک لايحصل إلّا بما فعل إذ الكافية بكبرها تقصر عنها عمم كثير الناس فلايشتغلون بها فلايحصل لهم حظّ من العربيّة فشبه الجهل بالفقر من المال، و قد قيل «العلم محسوب من الرزق».

(و جعله)أي ما جمعه (كتاباً مستقلاً نحو) أي مقدار (ثلثها) أي الكافية (حجماً) لا عدداً، (و علّة ذلک) الاختصار (ما ذکره بقوله: كما اقتضى أي لأجل اقتضاء الناظم أي طلبه غنى لجميع الطالبين بلا خصاصة، أي بغير) حاجة و (فقر يحصل لبعضهم، و ذلک) أي عدم الحاجة (لايحصل إلّا بما فعل) من الاختصار، (إذ الكافية بكبرها) و كثرة مسائلها (تقصر عنها) أي عن تعلّمها (همم كثير الناس فلايشتغلون بها) ليتعلّموها (فلايحصل لهم حظّ من) اللغة (العربيّة) فيبقون جاهلاً بها، (فشبه الجهل بالفقر من المال).

(و قد قيل) بل روي: «إنّ (العلم محسوب من الرزق»[1]) ففي مرفوعة الكنانيّ[2] كما في الرسائل للشيخ الأنصاري ﵀ [3] في باب الخبر الواحد "عن الصادق ﵇ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَ مَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ﴾[4] قال: «هؤلاء قوم من شيعتنا ضعفاء، و ليس عندهم ما يحتمّلون به إلينا فيسمعون حديثنا و يفتّشون عن علمنا فيرحل قوم فوقهم، و ينفقون أموالهم و يتعبون أبدانهم حتّى يدخلوا علينا و يسمعوا حديثنا فينقلبوا إليهم فيعيه أولئک و ضيّعه هؤلاء، فأولئک الذين يجعل الله لهم مخرجاً و يرزقهم من حيث لايحتسبون"[5] انتهى.

---

١. ما وجدته بهذه الألفاظ في المعاجم الحديثيّة عند الشيعة و السنّة.

٢. هكذا في المطبوعة و كذا في الرسائل؛ ولكن في الكافي: ٨/ ١٧٨: «الكناسيّ».

٣. الشيخ الأعظم الأنصاريّ ﵀ غني عن التعريف و الترجمة و هو كالشمس في رابعة النهار.

٤. الطلاق: ٢ ـ ٣.

٥. فرائد الأصول: ١/ ٣٠٧. مع تصرّف يسير.

هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت ولم أر من تعرّض له، (فأحمد الله) و أشكره عود على ما بدأ (مصلّياً) و مسلّماً (على محمّد خير نبيّ أرسل) أي أرسله الله إلى الناس ليدعوهم إلى دينه مؤيّداً بالمعجزة (و آله الغرّ) جمع «أغرّ»، و هو من الخيل الأبيض الجبهة أي إنّهم لشرفهم على سائر الأمّة غير من سيتثنى من الصحابة بمنزلة الفرس الأغرّ بين الخيل لشرفه على غيره منها، و يجوز أن يكون أراد بآله أمّته كما هو بعض الأقوال فيها، و في الحديث: «أنتم الغرّ المحجّلون يوم القيامة من آثار الوضوء»، («الكرام») جمع «كريم» أي الطيّبي الأصول والنعوت والطاهريها، («البررة») جمع «بارّ» أي ذوي الإحسان و هو المفسّر في حديث الصحيحين بـ «أن تعبد الله كأنّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك».

(هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت) من الألفيّة، (ولم أر من تعرّض له، فأحمد الله و أشكره عود) من الناظم (على ما بدأ) به في أوّل الألفيّة من قوله: «أحمد ربّي الله» إلخ (مصلّياً و مسلّماً على محمّد خير نبيّ أرسل أي أرسله الله إلى الناس) كافّة، (ليدعوهم إلى دينه مؤيّداً بالمعجزة و آله) قد تقدّم الكلام فيه في أوائل الكتاب (الغرّ) و هو (جمع «أغرّ»، و هو من الخيل الأبيض الجبهة أي إنّهم لشرفهم على سائر الأمّة غير من سيتثنى من الصحابة) في الاستثناء كلام و في محلّه (بمنزلة الفرس الأغرّ) الممتاز (بين الخيل لشرفه) أي الفرس الأغرّ (على غيره منها) أي الخيل.

(و يجوز أن يكون أراد بآله أمّته كما هو بعض الأقوال فيها، و) مستنده ما ورد (في الحديث: «أنتم الغرّ المحجّلون يوم القيامة من آثار الوضوء»[1]، «الكرام» جمع «كريم» أي الطيّبي الأصول) أي الآباء (والنعوت) أي الصفات، (والطاهريها، «البررة» جمع «بارّ» أي ذوي الإحسان) أي ذوي الأعمال الحسنة والأفعال الكاملة والعبادات الخالصة المقبولة.

(و هو) أي الإحسان (المفسّر في حديث) ورد في الكتابين (الصحيحين) عندهم (بـ «أن تعبد الله كأنّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك»[2]).

---

١. رواه العامّة: الطهور للقاسم بن سلام: ١٢٠.

٢. صحيح البخاري: ١/ ١٩ و صحيح مسلم: ١/ ٣٦.

....

قال المحشّي: "قال بعض الصوفيّة: معنى قوله ﷺ : «فإن لم تكن تراه إنّک إن غبت عن وجودک تراه» فحمل «کان» على التامّة و «تراه» على الجزاء. و قد اعترض عليه بعض الناظرين إلى الألفاظ بأنّ هذا المعنى لايساعده إبقاء ألف «تراه» کما هو الرواية. ثمّ قال المحشّي: ما ذکره الصوفيّ معنى عال لاينبغي أن يطرح لمفسدة لفظيّة يمکن دفعها بوجوه عديدة لاتخفى على المتأمّل"[1] انتهى.

و أنا اقول: لامفسدة لفظيّة في إبقاء الألف، و منشأ اعتراض بعض الناظرين عدم الاطلاع على القواعد غير المشهورة، و لعلّ وجه عدم ذکر المحشّي وجوه الدفع أيضاً ذلک.

قال الدمامينيّ[2] في حاشية المغني في الباب الأوّل في بحث «لو» على قول المصنّف: «أي فلم يريکموهم»: "أقول: ثبت في النسخ التي رأيتها «فلم يريکموهم» بالياء، و کان مقتضى القياس حذفها للجازم، و قد استشکل بعض الطلبة ينهروا له في حلقة التدريس هذا اللفظ بأن رأي سمع فيه القلب بجعل العين في محلّ اللام تقوله رائه مثل راعه، نصّ عليه في الصحاح و قد قرئ في الشواذ ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنى﴾[3] بألف بعد الراء و همزة بعد الألف. و في التسهيل في باب التصريف في الفعل أوّله من وجوه الإعلال القلب و کثر مثل «راء» من «رأى» هذا نصّه: و مضارع هذه «يريء» بهمزة في الآخر مثل «يضيء»، فإذا دخل الجازم سکن الهمزة فتقول: «لم يرئني زيد وجهه» بإسکان الهمزة بعد الراء، و يسوّغ لک إبدال الهمزة ياء لوقوعها ساکنة بعد کسرة کما في «بئر» و حينئذ ثبتت الياء مع الجازم، لأنّه قد أخذ حظّه من العمل بإسکان الهمزة فلم يبق له تأثير في حذف حرف العلّة، کما تقول: «لم يقري» بإثبات الياء بعد إبدال الهمزة.

فإن قلت: هب ان القلب ثبت في الماضي، لکن ليس الکلام فيه بل في المضارع، فمن أين لک ادعاء القلب فيه؟!

---

١. المحشّي هو أبو طالب في حاشية البهجة المرضيّة: ٢٥٤.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٥٤.

٣. العلق: ٧.

(و «صحبه») اسم جمع لـ «صاحب» بمعنى «الصحابيّ»، و هو من اجتمع به (المنتخبين من الأمّة ....

قلت: قد خرج الإمام أبو محمّد عبدالله ابن السيّد البطليموسيّ على ذلک قول الشاعر: «کأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيّاً»، فقال: الأصل «تراء» بهمزة بعد الألف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فخذفت لذلک أوّلها، و هو الألف، ثمّ أبدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة ألفاً نحو: «لم يقرأ» فقيل: «کأن لم ترى» و كفاک الإمام قدوة يستند إلى قوله. إذا ثبت ذلک فلک أن تضبط «يريكموه» بهمزة ساكنة بعد الراء، و لک أن تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة، و هذا غاية ما يقال في هذا المقام" انتهى.

و قال الشمنيّ[1] معلّقاً على كلامه: "و أقول: هذا ليس بغاية ما يقال في هذا، ففي شرح التسهيل ما يتأتّى به الجواب أيضاً و هو أنّه قال بعضهم: إنّ إثبات هذه الحروف مع الجازم لغة بعض العرب في السعة و قيل: إنّ ما ورد من ذلک مجزوم بحذف الحروف، ثمّ أشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة. و في إعراب أبي البقاء في قراءة قنبل ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي﴾[2] بالياء و وجّهت بأنّه أشبع حركة القاف فنشأ الياء، و بأنّه قدّر الحركة على الياء و حذفت بالجازم، و جعل حرف العلّة كالصحيح" انتهى.

و في أواخر الباب الثامن من المغني قال: "الثالث إعطاء «إن» الشرطيّة حكم «لو» في الإهمال كما روي في الحديث: «فإن لاتراه فإنّه يراک»"[3].

(و «صحبه» اسم جمع لـ «صاحب» بمعنى «الصحابيّ»، و هو من اجتمع به) أي بالرسول ﷺ (مؤمناً) و وراء ذلک شروط أخر مذكورة في الأصول و في الدراية (المنتخبين من الأمّة

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الثالث، الصفحة: ٣٣١.

٢. يوسف: ٩٠.

٣. مغني اللبيب: ٩١٥.

أي المفضّلين على غيرهم منها كما ورد ذلک في أحاديث («الخيرة») بفتح الياء، و يجوز التسكين كما في الصحاح قال: و هو الاسم من قولک: «اختاره الله تعالى»، يقال: «فلان خيرة الله من خلقه». و قد منّ الله تعالى بإكمال هذا الشرح المحرّر موشحاً من التحقيق والتنقيح بالوشي المحبّر، محرزاً لدلائل هذا الفنّ مظهراً لدقائق استعملنا الفكر فيها إذا ما الليل جنّ متحرّياً أوجز العبارة و خير الكلام ما قلّ و دلّ معتمداً في دفع الإيراد على ألطف الإشارة ليتنبه أولوالألباب لما له انتحل، فربّما خالفت الشرّاح في بيان حكم أو تأويل أو تعليل فحسبه من لا اطّلاع له ولا فهم سهواً و عدولاً عن السبيل، و ما درى أنّا فعلنا ذلک عمداً لأمر مهمّ جليل.

أي المفضّلين على غيرهم منها) أي من الأمّة(كما ورد ذلک في أحاديث) كثيرة[1] («الخيرة» بفتح الياء، و يجوز التسكين) أيضاً (كما في الصحاح) للجوهريّ[2]، (قال: و هو الاسم) أي اسم المصدر (من قولک: «اختاره الله تعالى»، يقال: «فلان خيرة الله من خلقه»[3]).

(و قد منّ الله تعالى بإكمال هذا الشرح المحرّر) أي الخالي من الحشو والزوائد (موشّحاً) أي ملبّساً و مرصّعاً مزيّناً (من التحقيق والتنقيح بالوشي) أي بالثوب المنقّش، (المحبّر) أي المخطّط.

حاصله أنّ هذا الشرح متضمّن لتحقيقات أنيقة (محرزاً لدلائل هذا الفنّ مظهراً لدقائق استعملنا الفكر فيها إذا ما الليل جنّ متحرّياً أوجز العبارة و خير الكلام ما قلّ و دلّ معتمداً في دفع الإيراد على ألطف الإشارة ليتنبّه أولو الألباب)، لأنّ العاقل يكفيه الإشارة (لما له انتحل، فربّما خالفت الشرّاح في بيان حكم أو تأويل) كلام (أو تعليل) قاعدة (فحسبه من لا اطّلاع له ولا فهم سهواً و عدولاً عن السبيل، و ما درى أنّا فعلنا ذلک عمداً لأمر مهمّ جليل).

---

١. و لا يخفى أنّ المنتخبين من الأمّة بل الخلائق هم نبيّنا الأكرم صلّى الله عليه و آله و آله الأئمّة المعصومين الأطهار عليهم آلاف التحيّة و الثناء. و لا يخفى أيضاً أنّ في الصحابة منافقين كما ورد في القرآن الكريم.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٨.

٣. الصحاح: ٢/ ٦٥٢.

و ربّما نقصت حرفاً أو زدت حرفاً فحسبه الغبيّ إخلالاً أو توضيحاً و كشفاً و ما درى أنّ ذلک لنکتة مهمّة تدقّ عن نظره، فلذلک قلت:

يا سيّدا طالع هذا الذي … فاق نظام الدرّ و الجوهر
لاتعد منه حرفاً أو كلمة … و للخبيئات به أظهر
و روض الذهن إذا مشكل … يبدو و بالإنكار لاتبدر
فليس بالشائن شيئاً له … فقد أتى المنصف في أعصر

فدونک مؤلّفاً كأنّه سبيكة عسجد أو درّ منضّد برز في إبّان الشباب و تميّز عند صدور أولي الألباب.

و قد قال ابن عبّاس ﷺ : «و ما أوتي عالم علماً إلّا و هو شابّ» ، فالحمد لله الذي

(و ربّما نقصت حرفاً أو زدت حرفاً فحسبه الغبيّ إخلالاً أو توضيحاً و كشفاً و ما درى أنّ ذلک لنکتة مهمّة تدقّ عن نظره، فلذلک قلت:

يا سيّدا طالع هذا الذي … فاق نظام الدرّ و الجوهر
لاتعد منه حرفاً أو كلمة … و للخبيئات به أظهر
و روض الذهن إذا مشكل … يبدو و بالإنكار لاتبدر
فليس بالشائن شيئاً له … فقد أتى المنصف في أعصر

فدونک مؤلّفاً كأنّه سبيكة عسجد أو درّ منضّد برز في إبّان الشباب و تميّز عند صدور أولي الألباب.

و قد قال ابن عبّاس ﷺ[١]: «و ما أوتي عالم علماً إلّا و هو شابّ»[٢]، فالحمد لله الذي

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٧١.

٢. منية المريد: ٢٢٦.

هدانا لهذا و ما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربّنا بالحقّ، اللهمّ صلّ على سيّدنا محمّد عبدک و رسولک النبيّ الأمّيّ و على آله و أصحابه و أزواجه و ذريّاته كما صلّيت على إبراهيم و على آل إبراهيم و بارک على محمّد و آله و أصحابه و أزواجه و ذريّاته كما باركت على إبراهيم و على آل إبراهيم في العالمين إنّک حميد مجيد.

هدانا لهذا و ما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربّنا بالحقّ، اللهمّ صلّ على سيّدنا محمّد عبدک و رسولک النبيّ الأمّيّ و على آله و أصحابه و أزواجه و ذريّاته كما صلّيت على إبراهيم و على آل إبراهيم و بارک على محمّد و آله و أصحابه و أزواجه و ذريّاته كما باركت على إبراهيم و على آل إبراهيم في العالمين إنّک حميد مجيد).

و يقول العبد المذنب الفاني المحتاج إلى عفو ربّه الكريم محمّد علي المشتهر بـ «المدّرس الأفغانيّ»: قد تمّ بعون الله و توفيقه ما أردنا من توضيحات الكتاب على قدر ما يحتاج إليه المبتدي و يستفيد منه المنتهي، فالمرجوّ ممن عثر على ما طغا به القلم أو زلت به القدم أن يغمض العين من ذلک و ينظر إلى ما قربت له من البعيد، فإنّ الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو و إنّ الحسنات يذهبن السيّئات.

أخا اللب لاتعجل بعيب مصنّف ... و لم تتيقّن زلّة منه تعرف
فكم أفسد الراوي حديثاً بنقله ... و كم حرف المنقول قوم و صحفوا
و كم ناسخ أضحى لمعنى مغيّراً ... و جاء بشيء لم يرده المصنّف
و ما قاله في الدرس حيناً مدرس ... يقولون ما صحّ عنه و حيناً يصحف

فالمرجوّ من عامّة المحصّلين أن يمنّوا عليّ بدعاء الخير و طلب المغفرة و كان الفراغ من هذا الجزء الرابع ليلة السبت التاسع عشر من شهر ذي القعدة الحرام من شهور السنة الخامسة والثمانين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على هاجرها و آله آلاف الصلاة والسلام والتحيّة بجوار مولانا أبي الأئمّة أمير المؤمنين عليه و عليهم صلوات المصلّين والحمدلله أوّلاً و آخراً.

تكملة المكرّرات

بسم الله الرّحمن الرحيم

الحمدلله الذى وفّقنا لفهم ما يعرب به لغة القرآن والصلاة والسلام على من أرسله على الإنس والجانّ محمّد المصطفى و آله أئمّة أهل الايمان، الذين هم أمناء الرحمن، واللعن الدائم على أعدائهم أعداء القرآن و أشهد أن لا اله إلّا الله وحده لا شريک له، و أشهد أنّ محمّداً عبده و رسوله، و أشهد أنّ عليّاً و أولاده الأحد عشر شركاء القرآن.[1]

إعراب البسملة

(أمّا بعد): فلنتبرّک باعراب البسملة، فإنّها المبدوّ بها فى كلّ أمر ذي شأن فنقول: الباء فيها إمّا للإستعانة كما فى «كتبت بالقلم و نجرت بالقدوم» أو للمصاحبة كما فى «دخلت عليه بثياب السفر».

و قد رجّح الثاني على الأوّل بأنّ استعمال الباء فى المصاحبة أكثر، وبأنّ في التبرّک باسم الله تعالى من التأدّب ما ليس فى جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات، و لأنّ دلالة الثانى على تلبّس أجزاء الفعل بالتبرّک أظهر.

و أمّا كسر الباء، فلأنّ كلّ كلمة على حرف واحد كالواو والفاء و لام الابتدء فحقّها الفتح لثقل الضمّة والكسرة على الكلمة التي في غاية الخفّة بكونها على حرف واحد.

وإنّما كسرت باء الجرّ و لامه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه، لأنّها تكون اسماً أيضاً فجرّها اذن ليس بالأصالة، بل للقيام مقام الحرف عند من قال: إنّ المضاف هو الجارّ[2].

---

١. إنّه مضى كثير من مباحث هذه التكملة في الجزء الأوّل محقّقاً، ففصحت عن أسلوبنا السابقة؛ و أضفت هنا قليلاً من التعاليق، اتّكالاً على ما مضى و تحقيق القارئ العزيز فيما لم يذكر؛ و الغرض من إلحاق هذه التكملة التحفّظ على هذا الأثر.

٢. انظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٢٨٤.

وإنّما أبقى لام الجرّ الداخلة على المضمر على فتحها الحاقاً لها بسائر اللامات، كلام الابتداء و لام جواب لو و غير ذلک.

إنّما خصّ الالحاق بحال دخولها فى المضمر، لأنّها لاتلتبس إذن بغيرها من اللامات، اذا المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت في المظهرات لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب ربّما لايتمّ إمّا للوقف أو للبناء.

والجارّ أعني الباء متعلّق بمحذوف من نحو كائن أو استقرّ والتقدير «ابتدائي بسم الله» أي كائن أو «استقرّ بسم الله» و قال بعضهم: إنّ التقدير «ابتدأت أو ابدء بسم الله» و يجوز أن يقدّر من الفعل المبدوّ به بأن يقدّر «ذهابي بسم الله أو اذهب بسم الله» والجارّ والمجرور فى جميع صور التقدير في محلّ النصب على المفعول بالواسطة والمتعلّق خبر على الأوّل و حال على الثاني.

و حذفت الالف من بسم فى الخطّ، لكثرة الاستعمال فلو قلت «في اسم الله بركة أو لاسم الله احترام» و نحوهما أو قلت «ابتدء باسم ربّک أو اقرء باسم ربّک» أثبت الهمزة فى الخطّ.

و يحتمل أن يكون حذف الهمزة للحمل على «سم» و هو كما يأتي لغة في اسم.

و كيفما كان فأصله «سمو»، فالمحذوف منه لامه يدلّ على ذلک أنّ جمعه «اسماء» و «أسامي» و تصغيره «سميّ» لأنّهما يردّان اللفظ إلى أصله، و أيضاً الفعل منه «سمّيت و اسميت» فرجع اللام في آخر الفعل و يدلّ عليه أيضاً التنوين والجرّ فى قوله تعالى: ﴿**أَ تُجادِلُونَني في أَسْماءٍ سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَ آباؤُكُم**﴾[1] فإنّهما يدّلان على أنّ الهمزة مبدّلة من حرف أصليّ وإلا لم يكن اسماء منصرفا حتّى يدخلاه.

و قال بعضهم[2]: أصله «وسم» فالمحذوف منه فائه و على الأوّل معناه الرفعة والعلوّ و على الثاني العلامة والثاني أقرب معنى بعيد اشتقاقا فإن قلت: كيف أضيف الاسم إلى الله والحال أنّ الله هو الاسم قلت: قد أجابوا عن ذلک بوجوه ثلاثة:

---

١. الأعراف: ٧١.

٢. انظر: المصباح المنير: ٢٩٠.

الأوّل: أنّ الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسمية غير الاسم، لأنّ الاسم لازم المسمّى و علمه والتسمية هو التلفّظ بالاسم.

والثاني: أنّ فى الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمّى الله. **والثالث:** أنّ لفظة اسم زائدة كما في قول الشاعر: «إلى الحول، ثمّ اسم السلام عليكما»[١] و قول الاخر: «داع يناديه باسم الماء»[٢] أي السلام عليكما و يناديه بالماء.

و ليعلم أنّ لهذا الاسم الجليل أعني لفظة «الله»، خصائص ليس لغيرها تبعاً لمسمّاه الكريم، منها جواز اجتماع ياء النداء و ال فيه، و منها قطع الهمزة منه مع ياء النداء، و منها تعويض الميم المشدّدة عن حرف النداء، صرّح بهذه الثلاث المصنّف في آخر باب النداء. و منها تفخيم لامه بعد الضمّ والفتح و ترقيقها بعد الكسر، صرّح بذلك الرضيّ[٣] في بحث حرف الجرّ[٤] و من ثمّ ضمّ القرّاء الضمير في قوله تعالى في سورة الفتح: ﴿**مَنْ أَوْفى بِما عاهَدَ عَلَيْهُ الله**﴾[٥]، و قال في بحث الضمائر[٦] يجوز في ضمير المذكّر في نحو: «عليه» و «منه» أربع لغات الأولى كسر الهاء من غير ياء، والثانية كسرها بياء نحو: «عليهي» و «بهي»، والثالثة ضمّ الهاء بلا واو، والرابعة مع واو نحو: «عليهو» و «منهو» فظهر ممّا ذكرنا أنّ ما قرء به القرّاء جائز قياساً مع كون القراءة سنّة متّبعة فتبصّر.

و أصل «الله» الإله بهمزتين فنقلت كسرة الهمزة الثانية الى لام التعريف ثمّ سكنت اللام الثانية بعد حذف الهمزة الثانية.

---

١. من بيت للبيد؛ انظر: الخصائص: ٣/ ٣١.

٢. من بيت لذي الرمة؛ المنصف لابن جنّي: ١٢٦.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٢٩٧.

٥. الفتح: ١٠.

٦. شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٤٢٢.

و هو مأخوذ من «أله، يأله»، بمعنى «عبد، يعبد»، فـ «إلاه» مصدر كذهاب بمعنى اسم المفعول أي «مألوه» بمعنى معبود، كالخلق، واللفظ بمعنى المخلوق والملفوظ. و قيل: مأخوذ من «وله»، بمعنى تحيّر، لأنّه عزّوجلّ تتوله اليه القلوب أي تتحيّر[1]. و قيل: مأخوذ من «لاه، يليه» بمعنى «تستر يتستر»، فعينه ياء كباع يبيع[2] ولا يخفى وجه المناسبة في الكلّ.

و كيفما كان فالله علم شخص، للذات المعهود المستجمع للصفات الجلاليّة والجماليّة لاعلم جنس منحصر في فرد كواجب الوجود فهو جزئيّ حقيقيّ لا كليّ وإلّا لم يستفد من قولنا «لا اله إلّا الله» التوحيد.

﴿الرَّحْمٰنِ الرَّحيم﴾[3] صفتان مشبهتان مشتقّان من الرحمة، والرحمن أبلغ من الرحيم، لأنّ زياد المبنى تدلّ على زيادة المعنى كما في قوله تعالى: ﴿لَها ما كَسَبَتْ وَ عَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ﴾[4] و قد صرّح بذلك النظام[5] في شرحه.

والمشهور فيهما أنّهما مجروران و يجوز فيهما النصب على إضمار «أمدح» و نحوه و الرفع على إضمار «هو» و يجوز رفع الأوّل و نصب الثاني والعكس؛ و ليعلم أنّ جملة البسملة ابتدائيّة أي استينافيّة نحويّة لامحلّ لها من الاعراب و يحتمل أن يكون محلّها النصب بناء على أنّ كلّ آية من القرآن مسبوقة بـ «قل» مقدّراً إن لم يكن مذكوراً هذا في البسملة التي في أوائل السور، و أمّا في غيرها فالوجه هو الأوّل فتدبّر.

شرح خطبة الكتاب

قوله: (أحمدک) فعل مضارع متكلّم وحده و ضمير أنا مستتر فيه وجوباً فاعله والكاف ضمير خطاب للمفرد المذكّر.

---

١. المصباح المنير: ٢٠.

٢. المخصص: ١٧/ ١٤٣.

٣. الفاتحة: ٣.

٤. البقرة: ٢٨٦.

٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٠.

والجملة فعليّة انشائيّة مفادها إنشاء الحمد المتجدّد مرّة بعد أخرى إلى مالانهاية له، فهي أبلغ من الجملة الاسميّة ولو كانت هي أيضاً مفيدة للإنشاء.

قوله: (اللهمّ) جملة ندائيّة معترضة بين المتعلّق والمتعلّق أصلها «يا الله» حذف حرف النداء و عوض عنه الميم المشدّدة و سيأتي توضيح أكثر لذلک في بحث النداء عند قول المصنّف:

والأكثر اللهمّ بالتعويض و شذّ يا اللهمّ في قريض

والمراد بالجملة المعترضة ما توسّط بين شيئين من شأنهما عدم توسّط أجنبي بينهما و تقع غالباً بين الفعل و معموله والمبتدأ و خبره والموصول وصلته والقسم و جوابه والموصوف و صفته والمقام من القسم الأوّل و ذلک لأنّ «على نعمک» متعلّق بأحمدک.

قوله: (على نعمک و آلائک) قيل: النعم هي الباطنة والآلاء هي الظاهرة، و قيل أنّهما مترادفان و مفرد الآلاء «أَلي»[1] بفتح الهمزة كما في إلى الجارّة و قال بعض اللغويّين إنّ الهمزة فيها بالحركات الثلث فراجع ان شئت[2].

قوله: (و أصلّي و أسلّم) عطف على أحمدک والكلام فيه كما في أحمدک والصلوة من الله رحمة مقرونة بتعظيم و من الملائكة استغفار و من غيرهما تضرّع و دعاء.

و مرادنا من غيرهما جميع الحيوانات والجمادات والسلام معناه التسليم كما يظهر من قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْليما﴾[3] و لأجل ذلک أيضاً قرن الصلاة به و يحتمل أن يكون معناه التحيّة كما يظهر ذلک من قوله تعالى: ﴿فَإِذا دَخَلْتُمْ بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ الله﴾[4] و يحتمل أن يكون معناه السلامة من النقائص أو اسم الله تعالى و عليه يكون المعنى «إنّه حارسه و حافظه».

١. انظر: المصباح المنير: ٢٠.
٢. مجمع البحرين: ١/ ٢٩.
٣. الأحزاب: ٥٦.
٤. النور: ٦١.

قال بعض العامّة: واثبات الصلاة والسلام بعد البسملة في صدور الكتب والرسائل حدث في زمن بني هاشم ثمّ مضى العمل على ذلك إلى الان.

قوله: (على محمّد) هو علم شخص على نبيّنا صلى الله عليه وآله و يقال في اللغة لمن كثرت خصاله الحميدة[1] نقل من هذا المعنى و جعل علماً له، و قد قيل لجدّه عبدالمطّلب و قد سمّاه في سابع ولادته لموت أبيه عليه السلام قبلها لم سمّيت ابنک محمّدا و ليس من أسماء آبائک ولا قومک فقال: رجوت أن يحمد في السماء والأرض و قد حقّق الله رجاه، لأنّه صلى الله عليه وآله هو الذى يحمده أهل المحشر كلّهم و بيده لواء الحمد تحته جميع الانبياء والمرسلين عليهم السلام.[2]

قوله: (خاتم) بكسر التاء و فتحها كما هو قرء كذلک في قوله تعالى: ﴿**ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ وَ لكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَ خاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾[3] و معناه على الأوّل آخرهم ليس بعده نبيّ و على الثاني في اللغة واحد الخواتيم و هو حلقة ذات فصّ من غيرها والمراد منه هنا لازم هذا المعنى أي الزنية.

و من هنا قيل إنّه يراد منه في المقام الرتبة كناية قال في اتحاف فضلاء البشر في القراآت الاربع عشر في قوله تعالى ﴿**ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ وَ لكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَ خاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾[4] واختلف في خاتم النبيين فعاصم بفتح التاء اسم للآلة كالتابع والقالب وافقه الحسن والباقون بكسرها اسم فاعل[5].

قوله: (انبيائک) جمع نبيّ كصديق واصدقاء و سيجيء الكلام فيه عن قريب.

---

١. مجمع البحرين: ٣/ ٤٠.
٢. انظر: روض الجنان في شرح ارشاد الأذهان: ١/ ٣٣.
٣. الأحزاب: ٤٠.
٤. الأحزاب: ٤٠.
٥. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٤٥٥.

قوله: (و على آله) قال الشيخ ابراهيم البرماويّ الشافعيّ[١] في حاشيته على شرح الغاية: "إنّما يأتون بعلى في أمثال المقام للرد على الشيعة القائلين بمنعها" انتهى.

أقول: هذا كذب و بهتان وافتراء محض ليس عندنا من المنع عين ولا أثر و قد جاء في الأدعيّة المأثورة من أئمّتنا عليهم السلام دخول على آل خير البشر صلى الله عليه وآله منها الدعاء الوارد منهم ليوم الثلاثاء، فانّ في بعض فقراتها، «اللهمّ صلّ على محمّد خاتم النبيّين و تمام عدّة المرسلين و على آله الطيّبين الطاهرين و أصحابه المنتجبين»[٢] و كذلك في غير واحد من الأدعيّة المأثورة عنهم سلام الله عليهم أجمعين.

و أمّا اشتقاق آل، فقيل أصله «أهل» بدليل تصغيره على أهيل والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

والفرق بين الآل والأهل، أنّ الأوّل لايضاف إلّا إلى العقلاء فلايقال آل خراسان و آل طهران. والثاني أعمّ، فيقال: أهل خراسان و طهران و أهل البيت، و أيضاً لايستعمل الأوّل إلّا فيمن له شرافة و خطر ديني كآل النبيّ عليهم السلام أو دنيويّ كآل فرعون.

و قال بعضهم: إنّ أصل آل «اول»، قلبت الواو ألفاً، و يؤيّده قول الكسائيّ[٣] سمعت أعرابيّا فصيحاً يقول أهل واهيل و آل واويل.

قوله: (و أصحابه) الأصحاب جمع «صحب» مثل فرخ و أفراخ، والصحابة جمع صاحب ولم يجمع فاعل على فعاله إلّا هذا.

---

١. إبراهيم بن محمّد بن شهاب الدين بن خالد، برهان الدين البرماويّ الأنصاريّ الأحمديّ الأزهريّ (م ١١٠٦ ق) شيخ الجامع الأزهر من فقهاء الشافعيّة نسبته إلى برمة في غربية مصر. له كتب، منها «حاشية على شرح القرافي لمنظومة غرامي صحيح» و «حاشية على شرح فتح الوهاب لزكريا الأنصاري». الأعلام: ١/ ٦٧ـ ٦٨.

٢. البلد الأمين و الدرع الحصين: ١٢٣.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

والصحابيّ: من اجتمع بنبيّنا محمّد ﷺ بعد نبوّته في حال حياته و هو من المؤمنين به ﷺ ولو كان غير مميّز ولكن من ارتدّ انقطعت صحبته، والتابعين هم الذين أدركوا الصحابيّ كذلك.

قوله: (أمّا بعد) قال التفتازانيّ[1] في أواخر علم البديع إنّه: "يشبه التخلّص من جهة أنّه لم يؤت بالكلام الأخر، فجائة من غير قصد إلى ارتباط أو تعلّق بما قبله بل أتى بلفظ أمّا بعد أي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فإنّي فعلت كذا و كذا قصداً إلى ارتباط الكلام بما سبق عليه. قيل: هو أي قولهم بعد حمدالله «أمّا بعد» فصل الخطاب. قال ابن الأثير والذي عليه المحقّقون من علماء البيان أنّ فصل الخطاب هو أمّا بعد، لأنّ المتكلّم يفتح كلامه في كلّ أمر ذي شأن بذكر الله تعالى و بتحميده فاذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق إليه فصّل بينه و بين ذكر الله تعالى بقوله أمّا بعد" [2]انتهى.

و إلى اجمال ما ذكر أشار بعض المحقّقين حيث قال أمّا بعد كلمة يوتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر، قيل: أوّل من تكلّم بها داود عليه السلام و قيل قيس بن ساعدة و قيل سحبان بن وائل و قيل كعب بن لوي و قيل يعرب بن قحطان[3] و قيل غير ذلك و قد فصّلنا ذلك في المدرّس الأفضل فليراجع.

و لفظة بعد من الغايات أي من الظروف التي قطعت عن الاضافة، وإنّما سمّيت بذلك لأنّ غاية الكلام ما أضيفت هي إليه فلمّا حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام، وإنّما بنيت لتضمّنها معنى حرف الإضافة و سيجيء تفصيل ذلك في باب الإضافة إن شاء الله إن ساعدنا التوفيق إلى هناك.

قوله: (فهذا) جواب لـ «أمّا» و في مشار إليه هذا احتمالات، منها ما ذكره محشّي التهذيب من أنّه إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبّر عنها بألفاظ مخصوصة

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. المطوّل: ٤٨١.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٦٠.

أو تلک الألفاظ الدالّة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده، اذ لا وجود للالفاظ المرتبة و لا للمعاني في الخارج.

(شرح) خبر هذا والحمل من قبيل الحمل في «زيد عدل» فلا تغفل، والشرح الكشف يقول: «شرحت الغامض» إذا فسّرته، و شرحت الحديث شرحاً إذا فسّرته و بيّنته و أوضحت معناه.

واعلم الشرح على قسمين: قسم لايمزج الشرح بالمتن، ككتاب انموذج و قسم يمزج و اختلف في أنّه هل يجوز تغيير اعراب المتن، فقيل يمتنع مطلقاً و قيل يجوز مطلقاً و قيل: يجوز في الأوّل دون الثاني، فلمّا قال بعض المحشين من أنّ في رفع ابن مالک تجوّز لايتمّ إلّا على القول بالمنع مطلقاً فتدبّر.

قوله: (لطيف) صفة شرح أي صغير الحجم المكتفى في التوضيح و بيان المراد بالاجمال غير المخلّ من دون تفصيل مملّ؛ حاصله أنّ عبارات الشرح بحيث لا يحجب ما فيه من المعاني كما في الستر الذي لايحجب ما ورائه من المحسوسات.

و إلى ذلک أشار في آخر الكتاب حيث يقول: "خير الكلام ما قلّ و دلّ، معتمداً في دفع الايراد على لفظ الاشارة ليتنبّه أولو الالباب لماله انتحل فربّما خالفت الشرّاح في بيان حكم أو تأويل أو تعليل فحسبه من لا اطّلاع له، ولا فهم سهواً و عدولا عن السبيل و ما درى أنّا فعلنا ذلک عمداً لأمر مهمّ جليل و ربّما نقصت حرفاً أو زدت حرفا فحسبه الغبيّ اخلالا أو توضيحاً و كشفاً و ما درى أنّ ذلک لنكتة مهمّة تدقّ عن نظره و تخفى".

و قال ميرزا أبوطالب: "قد صدق الشارح في هذا الكلام اذ قد سمعت و رأيت من المحشّين كثيراً ما نسبوه إلى السهو والنسيان في كثير من المواضع لعدم تفطّنهم بمراده و نحن قد ذكرنا مراده و دفعنا عنه ما أوردوه عليه كما لا يخفى على الناظرين"[١].

قوله: (مزجته) الجملة صفة بعد صفة للشرح والظاهر أنّه بالتخفيف مأخوذ من مزج الشراب بالكسر لما يخلط و يقال مزج الشراب بغيره من باب قتل خلطه، و لهذا المعنى الأخير، قلنا: إنّ الظاهر أنّه بالتخفيف فتدبّر.

---

١. البهجة المرضيّة بخط عبد الرحيم: ٢٥٤.

قوله: (بألفيّة ابن مالک) متعلّق بقوله: «مزجته» يظهر وجهه ممّا تقدّم من المعنى الأخير.

قوله: (مهذب المقاصد) تهذيب الشيء تنقيته أي تنظيفه، فالمراد هنا أنّ الشرح نقيّ من الحشو والزوائد، أي مقاصده مهذّبة منها، و هو أيضاً صفة للشرح والرابط الضمير المستتر أو اللام، و ذلک لأنّه في الأصل «مهذّب مقاصده» بتنوين مهذّب و رفع مقاصد مضافاً إلى الضمير الراجع إلى الشرح، ثمّ أضيف مهذّب إلى مقاصد بعد عزله عن النيابة عن الفاعل و جعل الضمير المجرور نائباً عن الفاعل واستتاره في مهذّب و جعل «ال» عوضاً عن الضمير المجرور و ذلک بناء على ما أجازه الكوفيّون و بعض البصريّين و كثير من المتأخّرين من نيابة «ال» عن الضمير المضاف إليه و خرجوا على ذلک ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى﴾[1] و «مررت برجل حسن الوجه»، و «ضرب زيد الظهر والبطن» إذا رفع الوجه والظهر والبطن.

قوله: (و واضح المسالک) عطف على قوله مهذّب المقاصد، أصله واضح مسالكه بتنوين واضح و إضافة مسالک إلى ضمير الشرح ثمّ أضيف واضح إلى مسالک بعد تحويل الإسناد إلى الضمير المجرور، أي بعد عزل مسالک عن الفاعليّة و جعل الضمير فاعلا واستتاره في واضح، و نيابة «ال» الداخل على مسالک حسب قلنا آنفا و سيأتي بيان ذلک في آخر باب اعمال اسم الفاعل إن شاء الله تعالى قيل: إنّ المراد من المقاصد المعاني و من المسالک الألفاظ.

قوله: (يبيّن مراد ناظمها) فعل مضارع معلوم فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الشرح مراد مفعوله أضيف إلى ناظم والناظم أضيف إلى الضمير العائد إلى ألفيّة، والجملة صفة خامسة للشرح.

قوله: (و يهدي الطالب لها إلى معالمها) عطف على يبيّن، و يهدي فعل مضارع معلوم فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الشرح، الطالب مفعوله الأوّل، واللام حرف جرّ للتقوية، و هو كما يأتي في باب حروف الجرّ معنى بين التعدية والزيادة جيء بها لضعف العامل، إمّا لتأخير كما في

١. النازعات: ٤١.

قوله تعالى حكاية: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُون﴾[1] و إمّا للفرعيّة؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَعّالٌ لِما يُريد﴾[2] والمقام من ذلک والضمير المجرور باللام عائد إلى ألفيّة و إلى معالمها مفعول ثان لـ «يهدي» والمعالم جمع معلم و هو في اللغة الأثر الذي يستدلّ به على الطريق، والمراد به هنا المعاني الخفيّة التي يعرف بها مقاصد الناظم.

قوله: (حاو لأبحاث منها ريح التحقيق تفوح)، حاو صفة سابعة للشرح أصله بضمّ الياء مع التنوين اسم فاعل بحذف الياء لالتقاء الساكنين، فصار التنوين تابعاً لحركة ماقبل الياء، فالرفع فيه تقديريّ، و سيأتي بيان ذلک عند قول الناظم:

والثاني منقوص و نصبه ظهر   و رفعه ينوى كذا أيضاً يجرّ

و هو مأخوذ من حويت الشيء بمعنى اشتملت عليه، أو مأخوذ من حوى الشيء إذا أحاط به من جهاته، فمعنى حاو مشتمل أو محيط (لأبحاث)، واللام الجارّة هنا أيضاً للتقوية، والأبحاث جمع البحث بمعنى التفحّص عن الشيء و التفتيش عنه والاستقصاء عنه، و أمّا البحث بمعنى طلب الشيء في التراب كما في قوله تعالى: ﴿غُراباً يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾[3] فلا يناسب المقام.

«منها» متعلّق بتفوح خبر ريح التحقيق، والمراد من التحقيق ذكر المطلب على الوجه الصحيح المطابق للواقع و قد يطلق على إثبات المدّعى بالدليل مع إبطال دليل المخالف.

والمراد بالتدقيق إثبات المسألة بدليلين أو أكثر و قد يطلق على إثبات المدّعى بدليل وإثبات دليل بدليل آخر و على ذكر شيء على وجه فيه دقّة، والجملة صفة أبحاث و تفوح مأخوذ من فاح يفوح فوحاً أو من فاح يفيح فيحاً و على كلا التقديرين معناه الانتشار، ولايقال: فاح إلّا في الريح الطيّبة خاصّة، ولا يقال في الخبيثة والمنتنة إلّا هبّت ريحها.

---

١. يوسف: ٤٣.

٢. هود: ١٠٧.

٣. المائدة: ٣١.

قوله: (و جامع لنكت) عطف على حاو، صفة ثامنة للشرح، والنكت جمع نكتة كبرم و برمة، و معناها في الأصل التفكّر في الشيء والمراد بها الأمور الدقيقة التي يحتاج معرفتها إلى التفكّر والتأمّل الصادق.

قوله: (لم يسبقه إليها غيره من الشروح) الجملة صفة لنكت والضمير البارز المتّصل بسبقه مفعوله عائد إلى الشرح فاعله غيره، والضمير المتّصل به أيضاً عائد إلى الشرح، والضمير المؤنّث المجرور بـ «إلى» عائد إلى النكت «من» بيان لـ «غير»، والجارّ والمجرور صفة له.

قوله: (و سمّيته بالبهجة المرضيّة في شرح الألفيّة) الجملة عطف على جامع أو لطيف على اختلاف الرأيين في عطف المتعدّد، من أنّه هل يعطف على ما يليه، أو على الأوّل و الضمير البارز المتّصل بـ «سمّيته» مفعول أوّل عائد إلى الشرح والمفعول الثاني بالبهجة والباء فيه للتعديّة. قال الصبّان في حاشية على الأشمونيّ في الديباجة: "إنّ لقلب وسمّي يتعدّى بنفسه و بالحرف"[١].

و «البهجة»: الحسن والسرور، قال بعضهم: "البهجة والبهيج والسرور والحبور والجذل والفرح والارتياح، نظائر"[٢]. و «مرضيّة»: أصله «مرضوية» فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء و كسر ما قبل الياء فصار مرضيّة.

قوله: «و بالله أستعين» تقديم الظرف للحصر لما ثبت في علم المعاني من أنّ طرق الحصر أربعة: ما و إلّا و إنّما والعطف والتقديم.

و «أستعين»: أصله «أستعون» من العون فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى العين ثمّ قلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار أستعين.

قوله: «إنّه خير معين» جملة استينافيّة بيانيّة، و هي عندهم ما كان جواباً لسؤال مذكور أو مقدّر كما هنا فكأنّه سائل سئل عن وجه حصر طلب العون من الله تعالى فأجاب بقوله: «إنّه

---

١. هكذا في المطبوعة، ولكن في المصدر: «أنّ لقب يتعدّى بنفسه وبالحرف كسمّي». حاشية الصبّان: ١/ ٢٦.

٢. مجمع البحرين: ٢/ ٢٨٠.

خير معين». والخير أصله كما يأتي في باب أفعل التفضيل «أخير»، ولا يكاد يستعمل على أصله و فيه كلام يأتي عن قريب.

قوله: (قال الناظم) أصل «قال» قول تحرّكت الواو و انفتح ماقبلها، فقلبت ألفاً فصار قال، و في قول الناظم التفات من التكلّم إلى الغيبة اتفاقاً إن اعتبر متعلّق البسملة فعل المتكلّم من نحو ابتدء أو أنظم و إلا فعلى مذهب السكّاكيّ[1] حيث اكتفى بمجرّد مخالفة مقتضى الظاهر، و قد بيّن مذهبه في بحث الالتفات من علم المعاني.

قوله: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾[2] قال النسفيّ[3] على ما حكي عنه: "إنّ الكتب المنزّلة من السماء إلى الدنيا مائة و أربعة صحف: شيث ستّون و صحف ابراهيم ثلاثون و صحف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان و معاني كلّ الكتب مجموعة في الفرقان و معاني كلّ الفرقان مجموعة في الفاتحة و معانى الفاتحة مجموعة في البسملة و معاني البسملة مجموعة في بائها و معانى الباء في نقطتها"[4] انتهى.

و أنا أقول: و إلى ذلك أشار مولانا أميرالمؤمنين عليه صلوات المصلّين: «**أنا نقطة تحت باء البسملة**»[5].

و ليعلم أنّ الأولى أن يقدّر في المقام «انظم بسم الله أو أؤلّف»، لأنّ كلّ بادئ في شيء يقدّر ما كانت التسمية مبدوء له: كقول المسافر: بسم الله أي أسافر و نحو ذلك.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٦.

٢. الفاتحة: ١.

٣. عبد الله بن أحمد بن محمود النسفيّ، أبو البركات، حافظ الدين (م ٧١٠ ق) فقيه حنفيّ، مفسّر، من أهل إيذج من كور أصبهان ووفاته فيها. نسبته إلى نسف ببلاد السند، بين جيحون وسمرقند. له مصنّفات منها «مدارك التنزيل» و «كنز الدقائق» و «المنار». الأعلام: ٤/ ٦٧.

٤. انظر: الإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاع: ٥.

٥. ما وجدته بهذه الألفاظ، ولكن انظر: مناقب آل أبي طالب عليهم السلام: ٢/ ٤٩ و الذريعة: ٢٤/ ٢٩٣.

و ليعلم: أيضاً أنّ التاء في قولهم الله علم للذات الواجب الوجود ليست للتأنيث على ما توهّم.

قوله: (الشيخ) هو في اللغة من جاوز سنّه أربعين سنة، فإذا بلغ منتهى الشيخوخة يقال له الهِمّ أيضاً[1] و هذا هو المراد في قوله تعالى حكاية: ﴿هذا بَعْلي شَيْخاً﴾[2] والشاب من تجاوز البلوغ إلى ثلاثين سنة وما بينهما كهل، فالشيخ فوق الكهل، والجمع شيوخ و أشياخ و شيخان بكسر الشين، والمشيخة اسم جمع الشيخ والجمع المشايخ و زاد بعضهم في جمعه شيخة و شيوخاء بالمدّ، والشيخ في الأخبار هو موسى بن جعفر عليه السلام و ربّما يطلق على الصادق عليه السلام و ربّما يطلق على من بلغ درجة من درجات أهل الفضل والكمال، ولو كان صبيّاً والمراد منه في المقام هذا المعنى الأخير.

قوله: (الإمام) للإمام معاني كثيرة والمراد منه هنا من يقتدى به، والإمامة على قسمين صغرى و كبرى، فالصغرى ما ذكرنا، والكبرى خلافة الرسول صلى الله عليه وآله في إقامة الدين و حفظ ما جاء به سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله من عند ربّ العالمين بحيث يجب اتّباعه على كافّة الأمة، و قد ثبت في محلّه أنّ هذا المعنى منحصر في أئمّتنا الهادين عليهم السلام .

والإمام جمعه أيضاً إمام، نقل ذلک عن القاموس[3] فيكون مفرداً و جمعاً و نظيره هجان و فلک و حينئذ لا إشكال في قوله تعالى: ﴿وَ اجْعَلْنا لِلْمُتَّقِينَ إماما﴾[4] حيث توهّم فيه أنّ المفعول الثاني مفرد والأوّل ضمير المتكلّم مع الغير و هو في معنى الجمع و قد أشار صاحب الحديقة في حاشية شرح اللمعة في الفصل الرابع من كتاب التجارة عند قول المصنّف و إن كانت في كمام إلى أنّ إمام يستعمل مفرداً و جمعاً فراجع إن شئت.

---

١. انظر: المباح المنير: ٦٤١.

٢. هود: ٧٢.

٣. القاموس المحيط: ٤/ ٩.

٤. الفرقان: ٧٤.

قوله: (الشافعيّ) نسبة إلى الشافعيّ أحد أئمّة المذاهب الأربعة، و فيه كلام يأتي في باب النسب إن ساعدنا التوفيق إلى هناک.

قوله: (خير مالک) قد أشرنا آنفاً أنّ خير أفعل التفضيل قال الرضيّ[١]: "إنّ أفعل إذا كان بمعنى «من» ففيه خلاف فعند ابن السرّاج و عبد القاهر و أبي علي و الجزولي إضافته لفظيّة و عند سيبويه معنويّة. و أمّا إذا كان بمعنى اللام فإضافة معنويّة بالإتّفاق بدليل قوله تعالى: ﴿فَتَبارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخالِقِينَ﴾[٢]"[٣] انتهى ملخّصاً.

وجه الدلالة أنّ «أحسن» في قوله صفة للفظ الجلالة فيجب أن يكون معرفة. لايقال يحتمل أن يكون «أحسن» نعتاً مقطوعاً أي هو أحسن الخالقين؛ لأنّا نقول: للقطع شرط يأتي في باب النعت و هو أن يكون القطع معلنا و ذلک بأن يكون القطع بإعراب مخالف لإعراب المتبوع ليتميّز التابع عن المقطوع و هذا الشرط غير موجود في المقام إذ القراءة سنّة متبوعة.

فظهر من جميع ما ذكرناه في المقام أنّه لا وجه لما ذكره بعض أرباب التفاسير من أنّ أحسن بدل أو خبر مبتدأ محذوف و ليس بصفة، لأنّه نكرة و إن أضيف لأنّ المضاف إليه عوض عن «من» و هكذا جميع باب أفعل منک[٤]، فتأمّل جيّداً.

فإن قلت: فعلى هذا يرد الاشكال في قول الناظم هو ابن مالک[٥] من وجهين، الأوّل أنّ «ابن» كان نعتا لـ «محمّد» و قد قطع عن التابعيّة من دون اعلان، والثاني أنّ النعت إذا قطع و جعل خبر مبتدأ يجب حذف ذلک المبتدأ، كما يجيء في ذلک الباب.

قلت: أمّا الجواب عن الأوّل، بأنّ شرط الاعلان إنّما هو فيما كان المنعوت محتاجا إلى التوضيح والمنعوت في المقام لايحتاج إلى التوضيح، لأنّ الناظم معروف، والجواب عن الثاني بأنّ وجوب الحذف مشروط بكون النعت للمدح أو الذمّ، والنعت هنا ليس كذلک إذ لا مدح

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. المؤمنون: ١٤.
٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٢٤٧ـ٢٤٨.
٤. انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٣٢٤.
٥. تقدّمت ترجمته في الجزء الثالث، الصفحة: ٢١٢.

و لا ذمّ في كون الناظم ابن مالک، و ممّا يجب أن يعلم في المقام هو أنّ التابع إذا قطع و جعل خبر المحذوف أو مفعولا له تصير الجملة في نحو المقام أي فيما كان المنعوت معرفة حالا و فيما كان نكرة تبقى على الوصفيّة، واحتمل بعضهم كون الجملة حينئذ معترضة و فائدة الاعتراض بها تمييز المصنّف عن المشاركات في الاسم و ممّا يجب أيضاً أن يعلم أنّه يصحّ اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثمّ.

قوله: (أصفه) مأخوذ من الوصف اصله «اوصفه» حذف الواو تبعاً لحذفه في «يصف» توضيح ذلک أنّ الواو في المثال الواويّ تحذف من الفعل المضارع الذي على وزن يفعل بكسر العين، لأنّه لمّا وقع بين الياء والكسرة ثقل كالضمّة بين الكسرتين فحذف ثمّ حملت عليهاأخواته أعني التاء والنون والهمزة و يحذف أيضاً من مصدره أي مصدر المعتلّ الفاء الذي يكون على وزن فعلة بكسر الفاء كصلة وصفة وعدة.

قوله: (تعظيما) مفعول لأجله لقوله «أصفه» و كذا قوله «أداء» واللام في «له» و في «لبعض» إمّا للتقوية و قد تقدّم وجه التسمية بذلک أو للتبيين و هي على ما يظهر من كلام ابن هشام[١] ما يبيّن أي يميّز الفاعل عن المفعول.

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ التقييد بالبعض إنّما هو لما ثبت في محلّه من أنّ العبد لايقدر على شكر جميع نعماء الله و آلائه إذ لا عدّ ولا حصر لها كما قال عزوجل: ﴿**وَ إِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ الله لا تُحْصُوها**﴾[٢] و إلى ذلک اشار شاعر الشيراز:

از دست و زبان كه برآيد — كز عهده شكرش بدرآيد

قوله: (والمراد ايجاده لا الاخبار بأنّه سيوجد) أي المراد إنشاء الحمد بالتلفّظ بأحمد لا الإخبار بأنّه سيحمد الله في المستقبل.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٢. إبراهيم: ٣٤.

بيان ذلک أنّه قد تقرّر في محلّه أنّک إذا قلت «أحمد» بقصد الإخبار فلابدّ له من حمد في الخارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذه اللفظ مطابقته لذلک الحمد الحاصل في الخارج بغير هذا اللفظ.

و أمّا إذا قلت «أحمد» بقصد إنشاء الحمد، فإنّه لا خارج له يقصد مطابقته بل الحمد يحصل حين التلفّظ بالحمد و لفظ الحمد موجد له.

و لهذا قيل إنّ الكلام الإنشائيّ لايحتمل الصدق والكذب، و ذلک لأنّ معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته، فإذا لم يكن هناک أمر خارج فكيف يكون المطابقة و عدمها.

قوله: (مصلّياً بعد الحمد) التقييد بأبعديّة للإشارة إلى أنّ مصلّياً حال مقدّرة نظير «جائني زيد بيده صقر صائدا به غدا» و قد ذكرنا تفصيل ذلک و سائر أقسام الحال في المكرّرات فراجع إن شئت[1] و ليعلم أنّ جملة «أحمد ربّي الله» إلى آخر الكتاب في محلّ النصب، لأنّها إلى آخر الكتاب مقول «قال محمّد».

قوله: (هو إنسان أوحي إليه بشرع و إن لم يؤمر بتبليغه) الأولى أن يقال هو إنسان أوحي إليه بشرع يعمل به و إن لم يؤمر بتبليغه.

وجه الأولويّة أنّ الحقّ أنّ نبيّنا ﷺ قبل البعثة كان متعبّداً ولكن لا بشريعة من قبله من الانبياء ﷺ و ذلک لأنّ ضرورة ديننا تقتضي أفضليّته ﷺ على كلّ الأنبياء فلو كان متعبّدا بشريعة من قبله من الأنبياء يلزم تقديم المفضول على الفاضل و هو قبيح قبّح الله القائلين بذلک.

و أيضاً روى العامّة فضلاً عن الخاصّة أنّه عليه السلام قال: «كنت نبيّا و آدم بين الماء والطين»[2] فما ورد على خلاف ما قلنا إمّا كذب وافتراء على الله و رسوله أو قابل للتاويل.

---

١. الجزء الأوّل، الصفحة: ٢٦.

٢. انظر: مناقب آل أبي طالب عليهم السلام لابن شهر آشوب: ١/ ٢١٤.

نظير ما اشتهر على لسان بعض من لا تحقيق له، أنّه ﷺ كان امّيّاً لا يقرء ولا يكتب نظراً إلى ظاهر قوله تعالى: ﴿وَ ما كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتابٍ وَ لا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَارْتابَ الْمُبْطِلُونَ﴾[١] و إلى ظاهر قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾[٢] والعجب من بعضهم القول بذلک مع نقله ما في العلل و بصائر الدرجات كما في حاشية مجمع البحرين عن الجواد عليه السلام أنّه سئل عن ذلک فقال عليه السلام: "ما يقول الناس؟ فقيل: يزعمون أنّه إنّما سمّي الأمّيّ لأنّه لم يحسن أن يكتب فقال: عليه السلام كذبوا عليهم لعنة الله أنّى ذلک والله يقول: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آياتِهِ وَ يُزَكِّيهِمْ وَ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتابَ وَ الْحِكْمَةَ﴾[٣] فكيف كان يعلّمهم ما لا يحسن؟! والله لقد كان رسول الله ﷺ يقرء و يكتب باثنين و سبعين أو قال بثلث و سبعين لسانا و إنّما سمّي الأمّيّ لأنّه ﷺ كان من أهل مكّة و مكّة من أمّهات القرى و ذلک قول الله عزوجل: ﴿لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرى وَ مَنْ حَوْلَها﴾[٤]"[٥] .

فالأولى لكلّ مسلم أن يعترف بما أراد الله من أمثال هذه الآيات و نظائرها من الآيات المتشابهة و يقول: «كلّ من عند الله لايعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم الذين في أبياتهم نزل القرآن و طهّرهم الله من النقائص تطهيراً»، والمصيبة والخطأ إنّما جاء من عدم فهم الفرق بين أن يقال: «لا يقرء ولا يكتب» و بين أن يقال: «لا يقدر على القراءة والكتابة» و بديهيّ أنّ الحقّ في شأنه ﷺ هو الأوّل.

و ليعلم أنّه فرّق بعضهم بين النبوّة والرسالة بوجه آخر، و هو أنّ النبوّة انصراف من الخلق إلى الخالق والرسالة بالعكس و من البديهيّ عند ذوي العقول أنّ الأفضل هو الرسول، لأنّه حسبما أشرنا جامع للمعنيين.

---

١. العنكبوت: ٤٨.

٢. الأعراف: ١٥٧.

٣. الجمعة: ٢.

٤. الأنعام: ٩٢.

٥. بصائر الدرجات: ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

قوله (و بالهمزة من البناء أي الخبر، لأنّ النبيّ ﷺ مخبر عن الله تعالى) و فيه أوّلا أنّه ينافي قوله و إن لم يؤمر بتبليغه، و ثانيا ينافي قول ابن أبي الحديد[1] في الجزء التاسع عشر عند قوله عليه السلام «و حقّ الولد على الوالد أن يحسن اسمه» إنّه كان قوم من الصحابه يخاطبون رسول الله ﷺ، يا نبيء الله بالهمزة فانكر ذلك و قال لست بنبيء ولكن نبيّ الله[2].

قوله (والمراد به نبيّنا محمّد ﷺ) أي بقرينة المقام والمتكلّم لما ثبت في علم المعاني من أنّ صدور الكلام من متكلّم قد يكون قرينة على المراد و بقرينة قوله (المصطفى) و إن كان النبيّ ﷺ أعمّ منه. والمصطفى مأخوذ من صفو الشيء أي خالصته و خياره و هو اسم مفعول من باب الافتعال و أصله مصتفى بالتاء المنقوطة من فوق فقلبت التاء طاء، و سيأتي بيان ذلك في باب الابدال عند قوله:

طا تاء افتعال ردّ إثر مطبق في ادّان وازدد وادّكر دالاً بقي

قوله: (و على آله) قد تقدّم وجه تقدير «على» فراجع، و أمّا الآل فقال الطريحيّ[3] نقلاً عن بعضهم و ليعلم: "أنّ آل النبيّ ﷺ كلّ من يؤول إليه وهم قسمان: الأوّل من يؤول إليه مالا صورياً جسمانيّاً كأولاده و من يحذوهم من أقاربه الصوريّين الذين يحرم عليهم الصدقة في الشريعة المحمديّة. والثاني من يؤول إليه مالا معنويّاً روحانيّاً، وهم أولاده الروحانيّون من

---

١. عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عزّ الدين (م ٦٥٦ ق) عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة، له شعر جيّد واطلاع واسع على التاريخ. ولد في المدائن، وانتقل إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانيّة، وبرع في الإنشاء، وكان حظيا عند الوزير ابن العلقميّ. له «شرح نهج البلاغة» و «الفلك الدائر على المثل السائر» و «القصائد السبع العلويات» و غيرها. الأعلام: ٣/ ٢٨٩.

٢. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٩/ ٣٧١.

٣. فخر الدين بن محمّد بن علي بن أحمد بن طريح الرمّاحي النجفي (م ١٠٨٥ ق) من علماء الإماميّة. له «مجمع البحرين ومطلع النيرين» في تفسير غريب القرآن والحديث، و «المنتخب في جمع المراثي والخطب» و «غريب الحديث» و «جامع المقال فيما يتعلّق بأحوال الحديث والرجال» و «كشف غوامض القرآن» و «جواهر المطالب في فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام» و «مراثي الحسين عليه السلام » و «نزهة الخاطر وسرور الناظر» وغير ذلك. توفّي في الرمّاحية ونقل إلى النجف. الأعلام: ٥/ ١٣٧ ـ ١٣٨.

العلماء الراسخين والأولياء الكاملين والحكماء المتألّهين المقتبسين من مشكاة أنواره صلى الله عليه وآله {الى أن قال:} ولا شكّ أنّ النسبة الثانية أكدّ من الأولى، و إذا اجتمعت النسبتان كان نوراً على نور كما في الأئمّة المشهورين من العترة الطاهرة عليهم السلام . ثم قال: و كما حرم على أولاده الصوريّين الصدقة الصوريّة كذلک حرم على الأولاد المعنويّين الصدقة المعنويّة أعني تقليد الغير في العلوم والمعارف"[1]. و لاينافي ما ذكرنا ما ورد في الحديث، أنّه لا تحلّ الصدقة لمحمّد و آل محمّد، و سئل الصادق عليه السلام من الآل، فقال عليه السلام : «ذرّيّة محمّد صلى الله عليه وآله »، فقيل له عليه السلام : من الأهل؟ فقال عليه السلام : «الأئمّة عليهم السلام » فقيل له عليه السلام : من عترته صلى الله عليه وآله ؟ قال عليه السلام : «أصحاب العبا عليهم السلام »: قيل فمن أمته صلى الله عليه وآله ؟ قال عليه السلام : «المؤمنون»[2] فتدبّره.

قوله: (بفتح الشين) و أجاز بعضهم ضمّها، فيكون جمع شريف، و حذف همزته للضرورة كما يأتي في باب المقصور والممدود جوازه.

قوله: (عدّتها ألف بيت) بناء على أنّ كلّ شطرين بيت.

قوله: (ولا يقدح ذلک) اعلم أنّ باب النسبة فيه تغييرات غير قياسيّة لايطّلع عليها إلّا المتتبّع الماهر، و ذلک كـ «رازيّ» في النسبة إلى ريّ و «هندوانيّ» بكسر الهاء و ضمّها في سيف منسوب إلى الهند، و «هنديّ» في رجل منسوب الى هند، و «مروزيّ» في رجل منسوب الى مرو، و «مرويّ» في ثوب و نحوه منسوب إلى مرو، فكأنّهم فرّقوا بين الانسان و غيره، و قالوا: «أزليّ» في منسوب إلى لم يزل ولا يستقيم إلّا بالاختصار فقالوا: «يزليّ» بحذف كلمة لم ثمّ أبدلوا من الياء ألفاً فقالوا: «أزليّ» كما قالوا في ذي يزن اسم ملک «ازنيّ». و قالوا: ثلاثيّ بضمّ الثاء الأولى رباعيّ و خماسيّ و سداسيّ بضمّ أوّلها في المنسوب إلى ثلاثة و أربعة و خمسه و ستّة بفتح أوّلها لا إلى ثلاث و رباع و خماس و سداس بالضمّ التى بمعنى ثلاثة ثلاثة و أربعة أربعة و خمسة خمسة و ستّة ستّة، إذ ليس المراد من الثلاثيّ و نحوه المعنى المكرّر، و لعدم اطّلاع العامّة على ما

---

١. مجمع البحرين: ٥/ ٣١٣ـ ٣١٤.
٢. المصدر السابق.

في باب النسبة من التغييرات غير القياسيّة قالوا: مصطفويّ بالواو، والصواب مصطفىّ بدون الواو، نصّ على ذلک جار بردى في حاشية شرح النظام.

قوله: (أي مهمّاته) قد ذكرنا فائدة هذا التفسير و ما بعده في المكرّرات فلا نطيل الكلام فيه و حاصل ما ذكرنا هناک أنّ المراد بالنحو في كلام الناظم علم يكون علم التصريف قسم منه لا النحو الذي يكون التصريف قسيماً له.

قوله: (علم العربيّة الخ) هذا تعريف لهذا العلم أي علم النحو و هو أحد الأمور التي يتوقّف الشروع فيه عليها، و منها موضوعه و غايته و فائدته.

فموضوع هذا العلم اللفظ العربيّ من حيث عروض إعراب والبناء والإدغام و نحوها عليه.

و غايته كسائر العلوم العربيّة الاستعانة على فهم كلام الله عزّ من قائل و رسوله صلّى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين عليهم السلام، ولكن هذا بالنسبة إلى من لايعرف اللغة العربيّة بحسب السليقة والطبيعة من العجم والعرب المولّدين.

و أمّا الذين كانوا يعرفونها و يتكلّمون بها معرباً من غير تعلّم بلا تتبّع للقرّاء فيما نقلوه من القراءات بل يقرء القرآن كذلک بحسب السليقة والطبيعة كالمخضرمين والقدماء من العرب والعجم الذين عاشروهم في ذلک الزمان فهم لم يكونوا محتاجين إلى تعلّم هذا العلم، كما قال شاعرهم:

و لست بنحويّ يلوک لسانه ولكن سليقيّ أقول فأعرب [١]

قيل: و فائدته معرفة صواب الكلم والخطب والعلوم المدوّنة باللغة العربيّة الصادرة من غير من ذكرناه و من هنا قالوا ينبغي في زماننا هذا تأخير تلک العلوم من أن يتعلّم قدرا صالحا من العلوم العربيّة، لأنّ أكثر العلوم الاسلاميّة مدوّنة باللغة العربيّة و نعم ما قالوا.

والفرق بين الغاية والفائدة أنّ الغاية ما كان باعثاً و سبباً حاملاً على تدوين المدوّن الأوّل للعلم، والفائدة ما يشتمل عليه العلم من منفعة و مصلحة حتّى يميل إليها عموم الطبايع إن

١. لم أقف على قائله؛ انظر: شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ٢٨.

كانت للعلم منفعة و مصلحة سوى الغاية الباعثة للمدوّن الأوّل و سيأتي عن قريب أنّ المدوّن الأوّل لهذا العلم و مبتكره هو مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام و كان غرضه عليه السلام حفظ القرآن عن اللحن وذلک لأنّه شاع في عصره عليه السلام اللحن بين الأصاغر والأكابر الذين زمام الأمور بيدهم بحيث خاف عليه السلام من أن يضيع القرآن و إليک شطراً من ذلک.

قال الجاحظ[1] في البيان والتبيين: "أوفد زياد عبيدالله بن زياد إلى معاوية فكتب إليه معاوية «أنّ ابنک كما وصفت ولكن قوّم لسانه»، و كانت في عبيد الله لكنة، لأنّه كان نشأ بالأساورة مع أمّه مرجانة و كان زياد تزوّجها من شيرويه الأسواريّ و كان قال مرّة: «افتحوا سيوفكم»، يريد سلوا سيوفكم، فقال يزيد بن مفرّغ:

و يوم فتحت سيفک من بعيد   أضعت و كلّ أمرک للضياع

و لمّا كلّمه سويد بن منجوف في الهثهاث بن ثور قال له: يابن البظراء فقال له سويد: كذلک على نساء بني سدوس، قال: اجلس على است الأرض، قال سويد: ما كنت أحسب أنّ للأرض استا. و انّ الحجّاج كان يقرء «أنا من المجرمون المنتقمون»، و كان رجل بالبصرة له جارية تسمّي ظمياء فكان إذا دعاها قال: يا ضمياء بالضاد فقال له ابن المقفع، قل يا ظمياء، فناداها يا ظمياء، فلمّا غير عليه ابن المقفع مرّتين أو ثلاثاً قال: هي جاريتي أو جاريتک.

و قيل لأبي حنيفة ما تقول: في رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله أتقيده به؟ قال: لا ولو ضرب رأسه بأبا قبيس.

قال بشر بن مروان و عنده عمر بن عبدالعزيز لغلام له ادع لي صالحاً، فقال الغلام: يا صالحاً، فقال له بشر: الق منها ألف، فقال له عمر: و أنت فزد في ألفک الفاً"[2] انتهى.

قوله: (بها أي فيها) إشارة إلى أنّ الباء للظرفيّة (قوله محويّة) قد تقدّم الكلام فيها في حاو فراجع.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٤٦.

٢. البيان و التبيين: ٢/ ١٤٥ مع التصرّف.

قوله: (الأقصى) افعل تفضيل من قصا المكان قصواً، أى بعد المكان بعداً، و منه قوله تعالى: ﴿مَكاناً قَصِيًّا﴾[١] أي بعيداً مؤنّثه قصوى، والمسجد الأقصى و هو بيت المقدس أي الأبعد سمّي بذلک، لأنّه لم يكن ورائه مسجد أو بعيد عن المسجد الحرام.

قوله: (من غوامض المسائل) بيان للأبعد، و هو من إضافة الصفة إلى الموصوف أي المسائل الغوامض أي غير الواضحة أي المخفيّة، و فيه إشارة إلى أنّ المراد من القرب والبعد هنا المعنويّ لا الحسّيّ، فإذا قربت الألفيّة إلّابعد فتقرب البعيد بطريق أولى.

قوله: (قليل الحروف كثير المعنى) إشارة إلى أنّه ليس المراد من الايجاز المعنى المصطلح عند البيانيّين أعني ما كان ناقصاً عن أصل المراد بل المراد منه ما يذكرونه في آخر بحث الايجار والاطناب حيث يقولون هناک: إنّه قد يوصف الكلام بالايجاز باعتبار قلّة حروفه بالنسبة إلى كلام آخر مساو له في أصل المعنى.

قوله: (كما في رأيت عبدالله) فإنّ الضمير نصّ في أنّ من أكرمه هو عين من رآه، بخلاف اسم الظاهر، فإنّه ليست نصّاً في ذلک، بل ظاهر فيه و قد بيّنّا وجه الفرق في المكرّرات فراجع.

قوله: (والايعاد في الشرّ) إنّما خصّوا الوعد بالخير والوعيد بالشر، للفرق بين المعنيين و إلّا فهما سيّان من حيث الاشتقاق، و ربّما استعمل الوعد فيهما للازدواج والاتباع.

قال الجوهريّ[٢]: "الوعد يستعمل في الخير والشر، فاذا اسقطوا الخير والشرّ قالوا: في الخير الوعد والعدة، و في الشرّ الايعاد والوعيد، والعدة بالكسر الوعد؛ والهاء عوض عن الواو التي هي فاء الفعل، والجمع عدات بالكسر ولا جمع للوعد"[٣].

قوله: (بأن لايعترض عليها) بيان لقوله رضا قوله (بغير سخط) السخط والرضا متقابلان حاصل الكلام أنّ الألفيّة تقتضى أي تطلب رضاً خالصاً من قارئها.

---

١. مريم: ٢٢.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦٨.

٣. الصحاح: ٢/ ٥٥١.

قوله: (فائقة) أي عالية علوّاً معنويّاً لاحسّيّاً، و سبب العلوّ كونها أكثر أصولاً من ألفيّة ابن معط و أجمع منه.

قوله (أي بسبب سبقه) أشار إلى أمرين: أحدهما أنّ الباء السببيّة، والثاني أنّ «سبق» من المصدر المضاف فاعل والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه، قوله: (بهبات) جمع هبة كعدات جمع عدة.

قوله: (وافرة) أي تامّة لم يقل وافرات ليطابق الهبات، لأنّ الأفصح في جمع الكثرة ممّا لايعقل الإفراد كقوله تعالى: ﴿أَ إِذا كُنَّا عِظاماً نَخِرَةً﴾[1] أو لما نقل عن بعضهم من أنّ الهبات متؤوّله بالجماعة أو لما نقل عن سيبويه[2] و أتباعه أنّ جمع السلامة عندهم من جموع القلّة لكن هذا لايفيد، لأنّ المعروف في جمع القلّة المطابقة على أنّه قد يستشكل أيضاً بأنّ القول بأنّ الهبات جمع قلّة لايناسب المقام، لأنّ جمع القلّة على ما يأتي في أوّل باب جمع التكسير تطلق على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، فيتهافت هذا المعنى مع مدلول وافرة، و يؤيّد ذلك ما يحكى عن الخنساء[3] أنّها سئلت حسّان[4] كما في فرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيّد المرتضى[5]: ما أجود بيت في قصيدتك التي عرضتها في سوق عكاظ قال قولي:

لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى   و أسيافنا يقطرن من نجدة دما

١. النازعات: ١١.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.

٣. تُماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السُّلَمية، من بني سُليم، من قيس عيلان، من مضر أشهر شواعر العرب، وأشرهنّ على الإطلاق. من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهليّ. الأعلام: ٢/ ٨٥ـ٨٦.

٤. تقدّمت ترجمته في الجزء الثاني، الصفحة: ١٧٠.

٥. هو من أشهر علمائنا الإماميّة و غني عن الترجمة.

فقالت ضعّفت افتخارک و أنذرته في ثمانية مواضع في بيتک هذا قال: و كيف قالت قلت الجفنات والجفنات مادون العشر، ولو قلت الجفان لكان اكثر، و قلت أسياف والأسياف دون العشر ولو قلت سيوفنا كان أكثر انتهى الحكاية باختصار.

و قد يجاب عن ذلک بأنّ جمع القلّة كما يأتي في أوّل الباب المذكور قد يستعمل في الكثرة كقوله تعالى: ﴿وَ هُمْ فِي الْغُرُفاتِ آمِنُون﴾[1] مع أنّ في الجنّة غرفاً كثيرة والقرينة وصف الجفنات بالغرّ و هو الكثرة كما أنّ القرينة في الآية الآيات الدالّة على سعة الجنّة و فيما نحن فيه وافرة.

قوله: (والجملة خبريّة أريد بها الدعاء الخ) أي أريد بها الإنشاء الطلبي، فإنّ الإنشاء إمّا منقول من الخبر كـ «بعت و أنت حرّ» أو طلبيّ نحو: «هل أنت قائم و ليت و زيداً قائم» و كذا نحو: «اضرب»، لأنّه مأخوذ من تضرب بالاتّفاق و قياسه لتضرب بزيادة لام الطلب قياساً على سائر الجمل الطلبيّة فخفّف بحذف اللام و حذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولنا فيما لم يسمّ فاعله لتضرب، و في الغائب ليضرب، و في المتكلّم لأضرب و لنضرب و ذلک لقلّة استعمالها، والظاهر أنّ المقام إمّا من قبيل المنقول أو من قبيل استعمال الكلام الخبريّ في معنى الإنشاء مجازاً.

قال في المطوّل: "ثمّ الخبر قد يقع موقع الإنشاء إمّا للتفأل أو لإظهار الحرص في وقوعه أو للإحتراز عن صورة الأمر كقول العبد للمولى ينظر المولى إلى ساعة دون أن يقول انظر، لأنّه في صورة الأمر و ان كان شفاعة في الحقيقة فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له، و يحتمل أن يجعل كناية في بعضها"[2] انتهى باختصار.

---

١. سبأ: ٣٧.

٢. المطوّل: ٢٤٦.

قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدء بنفسه) و كذلک أنبياء السلف ﻹ بدليل قوله تعالى حكاية عن نوح ؏: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِوالِدَيَّ﴾[1] و عن موسى ؏ ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِأَخي﴾[2] ولكن ذلک اذا لم يكن التقديم من خصائصهم أو من خصائصه ﷺ.

قوله: (أي مراتبها العليّة) إشارة إلى أنّ الجمع المضاف يفيد العموم.

الكلام و ما يتألّف منه

(هذا باب شرح الكلام و شرح ما يتألّف منه الكلام)

(و هو الكلم الثلاث)

الباب حقيقة في الحسّيّ کـ «باب المدرسة والدار والبلد»، مجاز في المعنويّ كما فيما نحن فيه، والشرح الكشف والتوضيح. و قيل: المراد منه هنا الحدّ و ليس ببعيد إن كان لفظ الشرح من الشرح لا من المتن، والمراد من التألّف مجرّد المناسبة و ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة، كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره والعامل بمعموله، و ليس المراد منه التألّف بين الأركان فقط حتّى يستشكل بأنّ الكلام لا يتألّف من مجموع الكلم الثلاث بل من اثنين منها، أعنى الاسم والفعل دون الحرف، بل المراد منه أعمّ من التألّف بين الأركان و من التألّف بين مطلق الأجزاء كالتألّف بين أجزاء «هل يقوم زيد و زيد قائم في الدار»، إذا لاستفهام في الجملة الأولى والمظروفيّة والظرفية في الجملة الثانية متوقّفة على هل؛ و ذلک واضح.

و أوضح من ذلک ما قاله في حاشية الجاميّ في باب الموصول: "إنّ الجزء على قسمين، تامّ و هو الذى إذا انحلّ المركّب إليه لايحتاج في كونه جزء له إلى انضمام أمر آخر كالفاعل من قولک، «قام زيد» فإنّک إذا حللت هذا المركّب يكون زيد نفسه هوالفاعل، بخلاف الذى في قولک: جاء الذى قام أبوه، فإنّ الذي لايكون جزء تامّاً إلّا بانضمام الصلة"[3] انتهى ملخّصاً، فتأليف الكلام من الحرف من هذا القبيل فتأمّل.

---

١. نوح: ٢٨.

٢. الأعراف: ١٥١.

٣. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ١٦٩.

والظاهر من كلام المصنّف أنّ موضوع علم النحو عنده الكلام والكلمة معاً. و قال بعضهم: إنّ موضوعه الكلام فقط، لأنّ الكلمة لعدم استقلالها وحدها و عدم حسن السكوت عليها لاتقع في المحاورات إلّا في ضمن الكلام، بل لايظهر أثر الاعراب والبناء في آخرها إلّا في ضمنه، لاسيّما عند من ذهب إلى أنّها قبل التركيب لامعربة ولامبنيّة.

و قال بعض آخر: إن موضوعه الكلمة فقط، لأنّه إنّما يبحث فيه عن الإعراب والبناء وما يتعلّق بهما، كتقسيم الإعراب إلى اللفظيّ والتقديريّ والمحلّيّ، و كتقسيم البناء إلى الأصليّ والعارضيّ و نحوهما، ولاريب أنّ ذلک من الأحوال اللاحقة بالكلمة و أمّا الحكم على بعض الجمل بالإعراب المحلّيّ فلتنزيلها منزلة الكلمة و وقوعها هذا، و يحتمل أن يكون المختار عنده القول الثاني لابتدائه بتعريف الكلام فتأمّل.

والكلام وزان سلام، اسم للتكلّم، و هو في اللغة كما في المصباح عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم، قال: "والكلام في الحقيقة هو المعنى القائم بالنفس، لأنّه يقال في نفسي كلام، و قال الله تعالى: ﴿يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾[1] قال الآمديّ و جماعة و ليس المراد من اطلاق لفظ الكلام إلّا المعنى القائم بالنفس و هو ما يجده الانسان من نفسه إذا أمر غيره أو نهاه أو أخبره أو استخبر منه، و هذه المعاني هي التي يدلّ عليها بالعبارات و ينبّه عليها بالاشارات، كقوله:

إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنّما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا

و من جعله حقيقة في اللسان فاطلاق اصطلاحيّ ولا مشاحّة في الاصطلاح"[2].

و في اصطلاح المتكلّمين علم من العلوم الشرعيّة المدوّنة يبحث فيه عن ذات الله تعالى و صفاته و أحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على نهج قانون الإسلام، و إلّا فهو علم الحكمة، لأنّه لايعتبر فيه أن يكون على نهج قانون الإسلام، لا أنّه يعتبر فيه أن يكون على خلافه حتّى يرد أنّه يلزم حينئذ كون الحكيم المعتقد للحكمة كافراً غير مسلم، لكون اعتقاده على خلاف الشريعة المطهّرة الطاهرة، اذ معلوم أنّ عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه فتأمّل.

---

١. المجادلة: ٨.

٢. المصباح المنير: ٥٣٩.

و في اصطلاح الصرفيّين عبارة عن المشتقّات كما يظهر من قولهم: إنّ المصدر أصل الكلام.

و أمّا في اصطلاح النحويّين فهو عبارة عمّا ذكره بقوله: (كلامنا أي معاشر النحويّين) مفرده معشر بمعنى الجماعة. و قال بعض اللغويّين: المعشر هو الجمع الذى شأنهم واحد كالأنبياء والفقهاء والإنس والجنّ، و كلّ قسم من هؤلاء يطلق عليه معشر[١].

و في القول: يكون المعاشر منصوباً على الاختصاص مع وجود أي المفسّرة غرابة.

(لفظ) هو في الأصل مصدر بمعنى الرمي المطلق ثمّ جعل بمعنى الملفوظ به وخصّ بالرمي من الفم، و لذا قال: (أي صوت) و هو عند الحكماء كيفية حاصلة بسبب تموّج الهواء بواسطة القرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع والقارع و قد تعرض للصوت كيفيّة بها يتميّز صوت عن صوت آخر، والحرف تلك الكيفيّة العارضة عند بعض و مجموع العارض والمعروض عند بعض آخر، والمقطع حركة مع حرف، أو حرفان ثانيهما ساكن على ما صرّح به ابن سينا[٢] في الموسيقيّ والفارابيّ[٣] في كتاب الألفاظ والحروف (معتمد على مقطع الفم) أي المخارج التي جعلها الله فيه و سيأتي بيانها في باب التصريف (فيخرج به ما ليس بلفظ من الدوالّ) الأربعة التي أشار إلى اثنين منها، بقوله: (كالإشارة والخطّ).

و ثانيها: النصب جمع نصبة، و هي ما وضع لمعرفة الطريق و نحوه.

---

١. انظر: العين: ١/ ٢٤٨.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٢.

٣. محمّد بن محمّد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابيّ، ويعرف بالمعلّم الثاني (م ٣٣٩ ق) من أكابر الفلاسفة، تركيّ الأصل، مستعرب. ولد في فاراب على نهر جيحون وانتقل إلى بغداد فنشأ فيها، وألّف بها أكثر كتبه، ورحل إلى مصر والشام. و اتّصل بسيف الدولة ابن حمدان. وتوفّي بدمشق. كان يحسن اليونانيّة وأكثر اللغات الشرقيّة المعروفة في عصره. الأعلام: ٧/ ٢٠.

و رابعها: العقد، أي عقد الأصابع لأنّ كلّ عقدة منها لعدد خاصّ في اصطلاح أهل الحساب والتجارة كما ورد في روايات الحيض إشارة إلى ذلك. و قد بيّن المجلسيّ ﷺ [1] في مرآت العقول في باب إيمان أبي طالب عليه‌السلام العدد الخاصّ بكلّ عقدة. و أشار اليه الفردوسيّ [2] شاعر العجم في الشعر المنسوب إليه في هجو السلطان محمود الغزنويّ، و إنّما خصّ المخرج بالدوال ليدلّ على خروج غيرها بالطريق الأولى و ذلك كضرب النقارة و نحوها الدالّ على خروج الملك، و كرفع الراية فوق قصره الدالّ على جلوسه على عرشه و أمثال ذلك.

استشكل على قوله: فيخرج به إلخ، بأنّ اللفظ جنس والجنس مدخل لامخرج، فأجيب عن ذلك، بأنّ المراد من الإخراج في المقام المنع من الدخول مجازاً لا الإخراج حقيقه، ولو سلّم أنّ المراد منه الإخراج حقيقة نقول: عدم كون الجنس مخرجاً فيما إذا كان بين الجنس والفصل عموماً و خصوصاً مطلقاً مثل الحيوان والناطق لا اذا كان بينهما عموم و خصوص من وجه، لأنّه حينئذ يجوز أن يخرج الجنس من حيث أخصّيّته ما دخل في الفصل من حيث أعمّيّته و ما نحن فيه من هذا القبيل إذ بين اللفظ و هو الجنس و فصله و هو مفيد، عموم و خصوص من وجه لتصادقهما في زيد قائم و نحوه. و صدق اللفظ فقط على الألفاظ المفردة والمركّبات الناقصة والمهملات، و صدق المفيد فقط على الدوالّ الأربعة و نحوها ممّا ليس بلفظ و قد تقدّم.

فإن قلت: فعلى هذا لايتعيّن جنسيّة اللفظ و فصليّته المفيد، بل يجوز العكس أيضاً.

قلنا: لمّا كان اللفظ أظهر أوصاف الكلام، فالأحسن بل المتعيّن تقديمه و جعله جنساً، فتدبّر فإنّه دقيق.

واعلم أنّه يدخل في اللفظ ما كان لفظاً حقيقة أو حكماً مهملاً كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركّباً واللفظ الحقيقيّ كزيد و ضرب و همزة الإستفهام، والحكميّ كالضمائر المسترة كالضمير في «اضرب» و في «زيد ضرب» إذ المستتر ليس من مقولة الحرف والصوت أصلاً ولم يوضع له لفظ، إذ لايعقل ادخال لفظ في لفظ، و إلّا يلزم في نحو: «ق و ع» و أمثالها كون

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٣.

٢. من مشاهير الشعراء و في غنى عن الترجمة.

المظروف أكبر من الظرف و هو من أوضح المحالات و إنّما عبّروا عن المستتر باستعارة لفظ المنفصل له من نحو: «أنت و أنا و هو»، تقريباً إلى فهم المبتدي ثمّ أجروا عليه أحكام اللفظ من الرفع والتعريف والإسناد إليه والعطف عليه و تأكيده والإبدال منه، و كونه ذا حال و نحوها فصار لفظاً حكماً لاحقيقة.

و أمّا المحذوف المقدّر في الكلام فهو لفظ حقيقة، لأنّه قد يتلفّظ به الإنسان في بعض الاحيان سواء كان حذفه واجباً أم جائزاً فتأمّل. و من هذا القبيل كلمات الله والملائكة والجنّ هذا. ولكن في كون كلماته تعالى من هذا القبيل مع تقييد اللفظ بكونه من الفم تأمّل بل منع، و لذلك لايقال: لفظ الله كما يقال: كلام الله، اللهمّ إلّا أن يقال إنّ المراد من التقييد ما يمكن أن يخرج من الفم و إن لم يكن مخرجاً من الفم و إنّما لم يقل لفظ الله رعاية للأدب، و منه يعلم الحال في تكلّم الشجر و تسبيح الحصى و نحوهما و للمقام تتمّة تأتي في تعريف الكلمة إن شاء الله تعالى.

(و عبّر) المصنّف والتعبير التلفّظ عمّا في الضمير (أي) باللفظ (دون القول)، لكونه مشتركاً لفظيّاً بخلاف اللفظ، لأنّه ليس مشتركاً لفظيّاً (لاطلاقه)، أي القول في اللغة (على الرأي والإعتقاد) أيضاً يقال: «حلّيّة النبيذ قول فلان» أي رأيه واعتقاده، و كذلك الأفعال المشتّقة منه نحو: «يقول الإماميّة بحلّيّة المتعة»، أي يرى و يعتقد حلّيّتها؛ والفارق تعديته بالباء إذا كان بهذا المعنى.

(و عكس في الكافية) فقال: كلامنا قول، (لأنّ القول جنس قريب لعدم اطّلاقه على المهمل)، لأنّه لايطلق إلّا على المستعمل (بخلاف اللفظ) لأنّه جنس بعيد لإطلاقة على المهمل والمستعمل.

قال الرضيّ[1]: "واعلم أنّه قد يجيء القول بمعنى الإعتقاد، ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الإعتقاد علماً وظنّاً كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة أي كيف تعتقد فيلحق بالظنّ في العمل

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

لا في المعنى خلافاً لظاهر كلام سيبويه و بعض المتأخّرين"[١] انتهى، فليكن هذا على ذكر منك ليفيدک في باب أفعال القلوب.

والمتحصّل من ذلک أنّ لكن من القول واللفظ وصفان، أمّا القول فوصفه الأوّل كونه مشتركاً لفظيّاً ففي التعبير به ضرر دخول ما ليس من أفراد المعرّف ـ بالفتح ـ ولا داخلاً في جنسه بل يباينه مباينة تامّة؛ أعني الرأي والإعتقاد، و وصفه الثاني كونه جنساً قريباً ففي التعبير به نفع إخراج المهمل، و أمّا اللفظ فوصفه الأوّل كونه جنسا بعيداً، ففي التعبير به لزوم عدم وفاء المعرّف ـ بالكسر ـ ببيان حقيقة المعرّف ـ بالفتح ـ، إذ يبقى في المعرّف ـ بالفتح ـ حينئذ من أفراد جنسه ما ليس بمقصود، أعني المهمل.

و وصفه الثاني كونه غير مشترک لفظيّ، ففي التعبير به دفع ضرر دخول ما ليس من أفراد المعرّف ـ بالفتح ـ ولا داخلاً في جنسه بل يباينه مباينة تامّة؛ أعني الرأى والاعتقاد، فالتعبير بكلّ من القول واللفظ بالنظر إلى وصفه الأوّل أحسن من الآخر بالنظر إلى وصفه الأوّل، فلذا اختار في الكافية التعبير بالقول نظراً إلى وصفه الثاني؛ أعني كونه جنساً قريباً و هو من هذه الحيثيّة أحسن من التعبير باللفظ نظراً إلى وصفه الأوّل؛ أعنى كونه جنساً بعيداً، واختار هنا التعبير باللفظ نظراً إلى وصفه الثانى، و هو كونه غير مشترک لفظيّ و هو من هذه الحيثيّة أحسن من التعبير بالقول بالنظر إلى وصفه الأوّل أعني كونه مشتركاً لفظيّاً.

و ببيان أوضح مختار الكافية أحسن من المختار هنا، لأنّ التعبير باللفظ و هو جنس بعيد يوجب كون التعريف غير واف بتمام حقيقة المعرّف و مختار الكتاب أحسن من المختار في الكافية أعني القول، لأنّه مشترک لفظيّ موجب لعدم كون التعريف مانعاً للأغيار.

ولكن مع ذلک كلّه مختار الكتاب أحسن و أرجح، لأنّ في التعبير باللفظ دفع ضرر دخول الأغيار و إن يلزم منه لكونه جنسا بعيدا عدم وفاء التعريف ببيان تمام حقيقة المعرّف لدخول المهمل، لأنّه يخرج بالمفيد و لذلک اختاره في هذا الكتاب الذي هو مؤخّر عن الكافية، لأنّ النظر اللاحق أدقّ من النظر السابق.

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ١٧٨. مع التصرّف

هذا ولكن يظهر من الجاميّ[1] في باب غير المنصرف في تعريف العدل إنّ حدود النحاة ليست حقيقية فلا يراد منها الكشف التامّ عن حقيقة المحدود و إنّما الغرض منها تمييز الشيء تمييزا ما ليعرف أنّه صاحب هذا الاسم، و هذا الغرض لا يخلّ به استعمال الجنس البعيد و نحوه ممّا يحترز عنه أهل العلوم العقليّة و نحوها، فتأمّل.

(مفيد أي مفهم) بالوضع على قول يأتي لا بالعقل والطبع.

قوله: (والمراد سكوت المتكلّم) هذا هو الصحيح، لأنّ المتكلّم يعرف مقدار ما قصده من المعنى المؤدّى بالكلام و مقدار ما ينبغي أن يقتصر عليه من الكلام، و لأنّه كما أنّ التكلّم صفة للمتكلّم فينبغي أن يكون السكوت أيضاً صفة له.

و يؤيّده ما قاله التفتازانيّ[2] و هذا نصّه "إنّ الانسان مدنيّ بالطبع أي محتاج في تعيّشه إلى التمدّن و هو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون و يتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن و غيرها، و هذا موقوف على أن يعرّف كلّ أحد صاحبه ما في ضميره، و الإشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة، و في الكتابة مشقّة، فأنعم الله عليهم بتعليم البيان و هو المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضمير"[3] انتهى.

(و قيل المراد سكوت السامع)، لأنّ الغرض الأقصى من الكلام إفهامه كما لايخفى. (و قيل) المراد سكوت (كليهما)، لأنّ حصول الغرض التامّ من التكلّم يتوقّف على كليهما (و خرج به) أي بمفيد (ما لا يفيد) و إن كان مركّباً من الكلم الثلاث و متضمّناً للإسناد التامّ كـ«إن قام زيد» أي كالشرط بدون الجزاء (مثلاً) و كالقسم بدون الجواب.

و إنّما كان الشرط و نحوه ممّا لايفيد، لأنّ الشرط قيد للجزاء مثل المفعول و نحوه، لأنّ قولك: «إن قام زيد أكرمه» بمنزلة «أكرمه وقت قيامه» و كذلك جملة القسم بمنزلة أداة التأكيد للجواب، بل هو تأكيد حقيقة، فكلّ من الشرط والقسم بمنزلة مفرد من المفردات في الكلام،

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٣. المطوّل: ٨.

والمفرد من حيث هو مفرد غير مفيد إلّا إذا كان في حكم الجملة كحروف الجوابيّة والنداء كنعم و بلى و ايا، فتأمّل.

قوله: (واستثنى) المصنّف (منه) أي من الكلام المعرّف (في شرح التسهيل[1]) حال كونه (نقلاً) أي ناقلا (عن سيبويه[2] و غيره بمفيد ما لا يجهله أحد نحو: النار حارّة) و نحو: «السماء فوقنا والأرض تحتنا» و نحوها (فليس) أحد من هذه المذكورات (بكلام) خلافاً لمن قال: بأنّ أمثال هذه المذكورات كلام.

و مبنى الخلاف أنّه هل تشترط في كون اللفظ كلاماً الفائدة بالفعل حتّى لا تكون المذكورات كلاماً أو تكفي الفائدة الشأنيّة أي بالقوّة حتّى تكون كلاماً؟!

و يحتمل قويّاً أن يكون مبنى الخلاف ما قاله البيانيّون من أنّه لابدّ في الكلام إذا كان المتكلّم بصدد الإخبار والإعلام من فائدة أو لازمها، والفائدة فيما إذا كان المخاطب جاهلاً بمضمون الكلام ففائدته حينئذ حصول العلم للمخاطب بمضمونه و لازمها فيما كان المخاطب عالماً بمضمونه، و جاهلاً بكون المتكلّم أيضاً عالماً به.

فإذا تكلّم المتكلّم يعلم السامع أنّ المتكلّم أيضاً عالم به فلازم فائدته حصول العلم للسامع، بأنّ المتكلّم أيضاً عالم به، ففيما لا يجهله أحد لايوجد شيء منهما، فليس بكلام عند سيبويه و اتباعه و منهم المصنّف في شرح التسهيل و هو كلام عند الآخرين، لأنّهم لم يشترطوا فيه المفيديّة بالفعل واكتفوا بالمفيديّة الشأنيّة أي بالقوّة.

(ولم يصرّح) المصنّف (باشتراط كونه) أي الكلام (مركّباً كما فعل الجزوليّ[3]) و جماعة آخرون حيث قالوا: الكلام ما تركّب من كلمتين بالإسناد (كغيره) أي المصنّف، فالمصنّف ليس متفرّداً بعدم التصريح، إذ غيره أيضاً لم يصرّح بكونه مركّبا بل أشاروا إلى التركيب كناية و بالدلالة الالتزاميّة (للاستغناء عنه) أي عن التصريح بالدلالة الالتزاميّة (إذ ليس لنا لفظ مفيد و هو غير

---

١. شرح التسهيل: ١/ ٧.
٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٤٩.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٠.

مركّب). إذ النسبة بين المفيد والمركّب عموم و خصوص مطلق والخاصّ المفيد، فكلّ مفيد مركّب ولا عكس؛ فذكر المفيد كناية عن كونه مركّباً و يدلّ عليه التزاما ولا ينتقض بلا و نعم و نحوهما من الحروف الجوابيّة ولا بنحو: (يا زيد)، لأنّها جميعها بتقدير الكلام (موضوعاً أي مقصود) قال بعض أرباب الحواشي: "قال الشارح في النكت واختلف في تفسير الوضع، فمنهم من فسّره بالقصد قاله ابن هشام و عبّر به المتأخّرون و منهم من فسّره بوضع العرب، لئلّا يدخل كلام العجم واعتذر من سقط قيد القصد بأنّ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه، إذ حسن السكوت من المتكلّم يستدعى أن يكون قاصداً لما تكلّم".

(ليخرج ما ينطق به النائم والساهي و نحوهما) كالمغمى عليه والمجنون والسكران والهاذل، و من أراد باللفظ نفس اللفظ لغرض التعليم و نحوه لا لقصد إفادة المعنى.

هذا عند النحويّين و أمّا البيانيّون فليس عندهم للقصد مدخليّة في كون اللفظ المفيد كلاماً يظهر ذلک ممّا قاله التفتازانيّ[1] و هذا نصّه: "لانسلم أنّ للقصد والشعور مدخلا في خبريّة الكلام فإنّ قول المجنون أو النائم أو الساهي «زيد قائم» كلام ليس بإنشاء فيكون خبراً، ضرورة أنّه لا يعرف بينهما واسطة و فيه بحث"[2] انتهى.

و أظنّ أنّه أشار بالبحث إلى أنّ هذا الكلام شبه مصادرة، لأنّ الانحصار في الخبر والانشاء إنّما هو فيما يكون كلاماً، و كلامهم ليس بكلام أو إشارة إلى أنّ الانحصار باطل عند من يخرج كلام هؤلاء عن الكلام الإصطلاحيّ أو إشارة إلى تعدّد الاصطلاح، فكلام هؤلاء خارج عنه عند النحويّ و غير خارج عند البيانيّين.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

٢. المطوّل: ٤٢.

قوله: (كاستقم) قيل إنّه إشارة إلى قوله تعالى ﴿فَاسْتَقِمْ كَما أُمِرْت﴾[١] فإنّه عزّوجلّ ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَ لا نَوْم﴾[٢] [٣] و لا نحوهما لكن يظهر من بعض الشرّاح خلاف ذلک، لأنّه جعله مثالاً للمعرف، قال: فإنّه أي استقم لفظ مفيد بالوضع من دون أن يشير إلى ما قيل.

إعلم أنّ الحجّة والدليل على المدّعى على قسمين: نقليّ و عقليّ، والنقليّ على أقسام مذكورة في الأصول، و أمّا العقليّ فهو على ثلاثة أقسام، لأنّ الاستدلال إمّا أن يكون من حال الكليّ على الجزئيّ أو بالعكس أو من حال جزئيّ على جزئيّ آخر.

فالقسم الأوّل يسمّى بالقياس و عرّفوه بأنّه قول مؤلّف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر ثمّ قسّموه باعتبار الهيئة إلى الإستثنائيّ والإقترانيّ، ثمّ قسّموا الإقترانيّ إلى الأشكال الأربعة، و باعتبار المادّة إلى الصناعات الخمس و هي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة و قد بيّن ذلک في محلّه مفصّلا.

والقسم الثاني يسمّى بالإستقراء و عرّفوه بأنّه تصفّح الجزئيّات جميعاً أو أكثرها لإثبات حكم كلّيّ، والأوّل يسمّى بالإستقراء التامّ و بالقياس المقسم أيضاً و هو يفيد اليقين، و لذلک أخرجه بعضهم عن الإستقراء و أدخله في أقسام القياس ظنّا منه أنّ الإستقراء لا يفيد اليقين و تصفّح الجميع يفيد اليقين يقيناً، والثاني لايفيد إلّا الظنّ إذ من الجائز أن يكون من الجزئيّات ما يخالف الجزئيّات المستقرئة.

والقسم الثالث من أقسام الحجّة يسمّى بالتمثيل والتشبيه و قد يسمّى بالقياس أيضاً عند الأصوليّين و عرّفوه بأنّه بيان مشاركة جزئيّ لجزئيّ آخر في علّة الحكم ليثبت فيه و قد ذكر له شرائط و قيود في محلّه.

إذا عرفت ذلک فاعلم أنّ الشارح استدلّ على انحصار ما يتألف منه الكلام في الإسم والفعل والحرف بالدليل العقليّ والنقليّ، أمّا العقليّ فهو قوله كما دلّ عليه الإستقراء من أئمّة

---

١. هود: ١١٢.

٢. البقرة: ٢٥٥.

٣. نقلنا نفس عبارات المطبوعة و فيها ما فيها.

العربيّة فإنّهم تتبّعوا كلام العرب فلم يظفروا بكلام مؤلّف من غير هذه الكلم الثلاث ولو كان هناك نوع رابع يتألّف منه الكلام أيضاً لعثروا عليه أيضاً كما عثروا على هذه الثلاث هذا.

ولكن ادّعى بعضهم أنّ اسماء الأفعال ليس منها و سمّاها خالفة، لأنّها تخلف عن الفعل، وادّعى بعض آخر أنّ «كلا» الردعيّة ليس منها، فإن صحّ ما ادّعياه فالاستقراء ناقص والافتام.

و كيف كان فهو دليل عقليّ فما يظهر من شارح الصمديّة من عدم كونها دليلاً عقليّاً حيث قال بعد ذكر الاستقراء الثالث الدليل العقلي إلى آخر ما ذكره الظاهر منه المقابلة ليس على ما ينبغي.

و أمّا النقلي فهو قوله: (و ذكره الإمام علي بن ابيطالب عليه الصلوة والسلام المبتكر) أي المخترع أي الواضع (لهذا الفنّ) حيث اتّفق العلماء و تضافرت الروايات أنّ أوّل من وضع النحو أبوالأسود[١]، و أنّه أخذه أوّلا عنه عليه الصلاة والسلام، و أنّ أوّل من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهرّاء[٢] تلميذ أبي الأسود، قال ابوالقاسم الزجّاج[٣] في أماليه على ما حكي عنه "حدّثنا أبوجعفر محمّد بن رستم الطبريّ حدّثنا أبو حاتم السجستاني حدّثني يعقوب بن اسحق الخضرمي حدّثنا سعيد بن سلم الباهليّ حدّثنا أبي عن جدّي عن أبي الأسود الدئلي قال قال: دخلت على عليّ بن ابيطالب عليه السلام فرأيته متفكّراً فقلت له: فيم تفكّر يا اميرالمؤمنين؟ قال: «**إنّي سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربيّة**» فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا و تعقّبت فينا هذه اللغة، ثمّ أتيته بعد ثلث فألقى إليّ صحيفة فيها «بسم الله الرّحمن الرّحيم الكلام كلّه اسم و فعل و حرف، فالإسم ما انبأ عن المسمّى، والفعل ما انبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولافعل»، ثمّ قال لي: تتبّعه وزد فيه ما وقع لك. واعلم يا

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٥٥.

٢. معاذ بن مسلم الهراء، أبو مسلم (م ١٨٧ ق) أديب معمّر، له شعر. من أهل الكوفة عرف بالهرّاء، لبيعه الثياب الهروية الواردة من مدينة هراة؛ له كتب في النحو ضاعت، وأخبار مع معاصريه كثيرة. الأعلام: ٧/ ٢٥٨.

٣. الظاهر أنّه الزجّاجيّ.

أبا الأسود أنّ الأشياء ثلاثة ظاهر و مضمر و شيء ليس بظاهر ولا مضمر و إنّما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر، قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء و عرضتها عليه و كان من ذلک حروف النصب فذكرت منها إنّ و أنّ وليت و لعلّ و كأنّ ولم اذكر لكنّ فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: ما أحسبها منها فقال: «بلى هي منها فزدها فيها»"[١] انتهى.

و قد روي هذا على وجه آخر نقلناه في شرح المطوّل والمراد من اللحن المذكور في الرواية على ماقيل جرّ رسوله في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ﴾[٢] قال بعض المحقّقين في كون جرّه لحناً تأمّل لاحتمال كون الواو قسميّة إلّا أن نقول إنّ الامام عليه السلام كان عالماً بتنزيله فتأمّل.

قوله (ثمّ الكلم على الصحيح اسم جنس جمعيّ) و هو ما دلّ على أكثر من اثنين و يفرق بينه و بين واحده بالتاء غالباً، و زيادة التاء غالباً تكون في المفرد كـ (تمر و تمرة) و قد يعكس كـ (كمأ للواحد و كماة بالتاء) للكثير و هو قليل، و قد يكون الفرق بالياء المشدّدة كـ (زنجيّ و روميّ للواحد وزنج وروم للكثير). و أمّا الجنس الإفرادي فهو ما يطلق على القليل والكثير واللفظ واحد كماء و خبز و حنطة و ذهب.

و قال بعضهم: إنّه جمع و هو ما دلّ على آحاده بالمطابقة كزيدون، فإنّه يدلّ على زيد وزيد وزيد فما فوق منضمّاً هذه الآحاد بعضها إلى بعض، و ردّ ذلک بما يأتي في المسئلة الآتية، و قيل: إنّه اسم جمع و هو ما دلّ على كلّ واحد واحد من الآحاد بالتضمّن كقوم و رهط، فإنّه موضوع لمجموع الأفراد فدلالته على كلّ واحد واحد من قبيل دلالة المركّب على كلّ واحد واحد من أجزائه، و هذا القول لايخلو من وجه إن كان المراد من واحده مصداق الكلمة لا لفظها فتأمّل.

و قد يفرّق بين الجمع و واحده بالتاء كما يفرّق بين اسم الجنس الجمعيّ و واحده نحو: غرف في الجمع و غرفة بالتاء في الواحد، و قرب في الجمع و قربة بالتاء في المفرد، لكن بين النوعين اختلاف من وجهين:

---

١. الأمالي للزجّاجي: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.
٢. التوبة: ٣.

الوجه الأوّل: أنّ الجمع لابدّ أن يكون على زنة محفوظة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة الآتية في بابها.

الوجه الثاني: أنّ الاستعمال العربيّ الفصيح جرى على أنّ الضمير و ما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعيّ مذكّراً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشابَهَ عَلَيْنا﴾[١] فأمّا الجمع فإنّ الاستعمال العربيّ الفصيح جرى أن يعود الضمير إليه مؤنّثاً نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِها غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ﴾[٢] و قوله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ﴾[٣]

و من هنا استدلّ بقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾[٤] على أنّ الكلم اسم جنس جمعيّ حيث عاد إليه الضمير المذكّر المستتر في الطيّب والتأويل ببعض الكلم تكلّف لا حاجة إليه فتأمّل جيّداً.

قوله (واحده كلمة) و فيها ثلاث لغات الأولى كلمة بفتح الكاف و كسر اللام و فتح الميم و هي الفصحى و لغة أهل الحجاز و بها جاء التنزيل و جمعها كلم بالضبط المذكور بدون التاء كنبقة و نبق.

الثانية كلمة بكسرة فسكون ففتحة و جمعها كلم بالضبط المذكور بدون التاء كسدرة و سدر.

و الثالثة كلمة بفتحة فسكون ففتحة و جمعها كلم بالضبط المذكور بدون التاء كـ «تمرة و تمر» و هاتان لغة تميم.

و يأتي في باب التصريف في أوزان الثلاثي أنّ كلّ ما كان على «فَعِل» نحو: «كبد و كتف» يجوز فيه هذه اللغات الثلاث، فإن كان الوسط حرف حلق نحو: «فخذ و شهد» يجوز فيه الاتباع أيضاً.

---

١. البقرة: ٧٠.

٢. الزمر: ٢٠.

٣. العنكبوت: ٥٨.

٤. فاطر: ١٠.

(مستقلّ) للمستقلّ عندهم اطلاقات قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّا بالإعراب بأن يكون إعرابه بالأصالة لا بالتبعيّة، و هذا هو المراد بقولهم في باب المنادى والبدل كالمستقلّ. و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّا في الدلالة و هذا هو المراد في تعريف الاسم والفعل والحرف. وقد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّا في الاستعمال كما يذكر في بيان الضمير المتّصل والمنفصل. و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّا في تعيين المعنى كما يذكر في الفرق بين العلم و سائر المعارف. و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلّا في الوضع و هذا هو المراد ههنا أي في تعريف الكلمة و إلّا يخرج منه التوابع كلّها إن كان المراد الأوّل أو الحرف إن كان المراد الثاني أو الضمير المتّصل إن كان المراد الثالث أو سائر المعارف غير العلم إن كان المراد الرابع.

فخرج باللفظ ما ليس بلفظ كالدوال و نحوه و بقيد الاستقلال أبعاض الكلمات كـ: «الف الفاعل والمفاعلة و واو المفعول و حروف المضارعة» و نحوها فإنّها و إن كانت ألفاظا ليست مستقلّة بالوضع.

أورد على هذا، بأنّه يلزم على هذا خروج نحو تاء الضمير في ضربت.

و أجيب بأنّ المراد بالاستقلال ما يشمل المستقلّ بمرادفه و بأنّ الأصل في الضمير أن يكون مستقلّا نحو: أنا و أنت و هو، فلا يضرّه عروض الاتّصال و عدم استقلاله في الوضع لغرض الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير كما يأتي في باب الضمائر.

و خرج بقوله (دالّ) المهملات المسموعة من متكلّم حاضر و بقوله (بالوضع) الألفاظ الدالّة بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر، لأنّ من به وجع الصدر فطبيعته يقتضي التلفّظ بهذا اللفظ و كذلك يخرج به الألفاظ الدالّة بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ.

ثمّ اعلم أنّ الكلمة إمّا لفظ (تحقيقاً) كـ: زيد واضرب و في المذكورات في الكلام، أو لفظ (تقديراً) كأحد المذكورات إذا قدّر في الكلام كقولك «دنف» في جواب «كيف زيد؟»، إذ التقدير «زيد دنف»، و كقولك «زيداً» في جواب «من أضرب؟» إذ التقدير «اضرب زيداً»، و كقولك «صمت يوم الجمعة» إذ التقدير «في يوم الجمعة» فتأمّل.

(أو) لفظ (منويّ معه) أي مع اللفظ حال كون ذلك اللفظ الذي نوي معه اللفظ (كذلک) أي إمّا لفظ تحقيقاً کاضرب المذكور، فإنّه نوي معه لفظ آخر و هو أنت، و إمّا لفظ تقديراً کاضرب المقدّر فإنّه نوي معه أيضاً لفظ آخر أي أنت، و الحاصل أنّ الكلمة على أربعة أقسام:

الأوّل: اللفظ تحقيقاً کـ «زيد واضرب و في» المذكورة في الكلام.

الثاني: اللفظ تقديراً كالأمثلة المذكورة إذا كانت مقدّرة.

الثالث: اللفظ المنويّ مع اللفظ تحقيقاً كانت المنويّ مع اضرب المذكور.

الرابع: اللفظ المنويّ مع اللفظ تقديراً كانت المنويّ مع اضرب المقدّر.

و ليعلم أنّ إخراج المركّبات التامّة بل الناقصة أيضاً عن أمثال هذا التعريف الذي لم يذكر فيه قيد الإفراد محتاج إلى عناية زائدة كما ارتكبها بعض المحقّقين فاخرجها بأنّها دالّة بضميمة هيئاتها بخلاف الكلمة، ولا يخفى عليک ما فيه إذ يلزم حينئذ أن يخرج من التعريف كثير من الكلمات كاسم الفاعل و اسم المفعول بل الفعل و كلّ ما كان لهيئته مدخل في الدلالة. فالأولى التمسّک لإخراج المركّبات بقيد الوضع بناء على القول بأنّ المركّبات لاوضع لها فتأمّل جيّداً.

(والقول) المصطلح أي اللفظ المفيد كاستقم (عمّ) أي يشمل (الكلام) الاصطلاحيّ (والكلم والكلمة) الاصطلاحيّتان (أي يطلق) القول المذكور (على كلّ واحد منها) أي من هذه الثلاث، فيقال: الكلام قول والكلم قول والكلمة قول (ولايطلق) القول المذكور (على غيرها) أي غير هذه الثلاث، و لا ينافي ذلک ما تقدّم من إطلاق القول على الرأي والإعتقاد، لأنّ المراد منه هناک القول اللغويّ بخلافه ههنا فإنّ المراد منه هنا كما نبّهنا عليه الإصطلاحيّ، و أمّا صحّة إطلاقه على المركّبات الناقصة کـ (غلام زيد) و (رجل فاضل) و نحوهما فإنّما هو إمّا بناء على كونها في حكم كلمة واحدة في صحّة الإطلاق عليها أو بناء على ما قاله المحقّق المحشّي من أنّ المراد من غيرها ما يغاير الشيء و أجزائه لا ما يغاير الشيء دون أجزائه والمركّبات الناقصة من الثاني لا الأوّل فتأمّل.

(و كلمة) لها معنيان أحدهما اصطلاحيّ و هو ما ذكر أعني لفظ مستقلّ دالّ الخ، والثاني لغويّ و هو الجمل المفيدة نحو قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّها كَلِمَةٌ هُوَ قائِلُها﴾[1] إشارة إلى قول القائل ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صالِحاً فيما تَرَكْتُ﴾[2].

و عليه حمل الشارح قوله (بها كلام قد يؤم أي يقصد كثيراً في اللغة لا في الاصطلاح كقولهم في لا اله إلّا الله، كلمة الإخلاص و هذا إمّا حقيقة إن كان القاصد أهل اللغة أو مجاز (من باب تسمية الشيء باسم جزئه) إن كان القاصد النحويّ، و في هذا القسم من المجاز شرائط في وجودها فيما نحن فيه نظر بل منع كما لايخفى.

ولا يذهب عليك أنّه لو كان المراد من قوله: «قد يؤمّ» أنّ القاصد من الكلمة الكلام هو أهل اللغة كما فهمه الشارح فلفظة قد للتكثير كما بيّنه الشارح، و إن كان المراد أن القاصد أهل الإصطلاح أي النحويّ فلفظة قد للتقليل والظاهر هو الثاني، لأنّ المصنّف من أهل الإصطلاح و بيان الإصطلاح ولو مجازه أولى بأهل الإصطلاح على أنّ جعل الشارح استعمال الكلمة في الكلام مجازاً من باب تسمية الكلّ باسم الجزء يؤيّد ما ذكرنا و ينافي ما اختاره، لأنّ مجازّية الكلمة في الكلام غير مسلّمة في اللغة و إن قال به بعض كالشارح، قال التفتازانيّ[3] في بحث الإستعارة استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح أهل العربيّة فتدبّر جيّدا.

(ثم) أي بعد ما فرغ من شرح الكلام و بيان أقسام الكلمة و بيان ما يطلق عليه القول الإصطلاحيّ (شرع في علامة كلّ من الاسم والفعل والحرف) أي في مميّز كلّ واحد منها. والفرق بين المعرّف والمميّز أنّه يجب في الأوّل الإطّراد والإنعكاس بمعنى أنّه كلّ ما صدق عليه المعرّف ـ بالكسر ـ صدق عليه المعرّف ـ بالفتح ـ و كلّ ما لم يصدق عليه المعرّف ـ بالكسر ـ لم يصدق عليه المعرّف ـ بالفتح ـ بخلاف المميّز، فإنّه يجب فيه الاطّراد فقط دون الانعكاس بمعنى أنّه كلّ ما وحّد فيه المميّز ـ بالكسر ـ يجب أن يصدق عليه المميّز ـ بالفتح ـ، ولكن ليس

---

١. المؤمنون: ١٠٠.
٢. المؤمنون: ٩٩ ـ ١٠٠.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٨.

كلّ ما لم يوجد فيه المميّز ـ بالكسر ـ يجب أن لا يصدق المميّز ـ بالفتح ـ، إذ لا يجب في المميّز ـ بالكسر ـ أن يكون من المميّزات الشاملة فلا يستشكل في المقام بنحو كيف و بعض أسماء الأفعال بأنّها أسماء و ليس فيها شيء من المميّزات المذكورة للاسم.

(و بدء بعلامة الاسم لشرفه على قسيميه) حاصله أنّ للاسم تقدّماً بالشرف و قد بيّنّا أقسام التقدّم والتأخّر في شرحنا على المطوّل قبيل تعريف الفصاحة في المفرد و لعلّنا نبّهنا في هذه التعليقة أيضاً في المقام المناسب له.

واعلم أنّ قسيم الشيء ما يباين الشيء و يغايره ولكن يدخل معه تحت شيء آخر، والمراد من قسيمه هنا الفعل والحرف لأنّهما يباينان الاسم و يغايرانه و يدخلان معه تحت الكلمة (باستغنائه) أي الاسم (عنهما) أي عن القسيمين (لقبوله الإسناد بطرفيه) أي المسند إليه والمسند، نحو: «زيد قائم» (واحتياجهما إليه) أي إلى الاسم إذ لايتركّب الكلام من الفعل وحده بدون الاسم فضلاً عن الحرف (فقال بالجرّ) أي الكسرة وما يقوم مقامها لفظاً أو تقديراً سواء كان بالأصالة أو بالتبعيّة (و هو) أي ذكر الجرّ (أولى من ذكر حرف الجرّ لتناوله) أي الجرّ كلّ واحد من قسمي الجرّ، أعنيّ (الجرّ بالحرف والجرّ بالإضافة) بخلاف ذكر حرف الجرّ فإنّه لايتناول الجرّ بالإضافة، لأنّ المضاف إليه مجرور بالإضافة لا بحرف الجرّ المقدّر (قاله) أي كون الجرّ أولى من ذكر حرف الجرّ (في شرح الكافية[1]، قلت: لكن سيأتي في أوّل باب الإضافة أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدّر فذكر حرف الجرّ شامل له) أي الجرّ بالإضافة (إلّا أن يراعى مذهب غيره) يجوز أن يقرء يراعى مجهولا و مذهب بالرفع مع التنوين و يقرء غيره بالرفع على أن يكون صفة لمذهب و عليه فالضمير في غيره راجع إلى مذهب في باب الإضافة لا نفسه.

و يجوز أيضاً أن يقرء مجهولا لكن بإضافة مذهب إلى غيره، و عليه فالضمير في غيره راجع إلى المصنّف نفسه لا مذهبه.

و يجوز أيضاً أن يقرء معلوماً و يقرء مذهب بالنصب مضافاً إلى غيره، و عليه فالضير كما في سابقه.

---

١. شرح الكافية الشافية: ١/ ١٦١.

و يجوز أن يقرء معلوماً و يقرء مذهب بالنصب بدون الإضافة و إن لم يساعده رسم الخطّ إلّا على لغة بلحارث و يقرء غيره بالنصب، و عليه فالضمير كالاحتمال الأوّل فعلم أنّ الاحتمالات من حيث القراءة أربعة، و من حيث المفاد اثنين، و أقوى الاحتمالات الأوّل والأخير و مفادهما واحد كما عرفت و أقوى المذهبين مذهبه في باب الإضافة لوجوه:

الأوّل: أنّ النظر اللاحق كما تقدّم أدقّ من النظر السابق.

الثاني: أنّ الأصل في العمل العوامل اللفظيّة، لأنّها كما يجيء في أوّل باب المبتدأ أقوى من العوامل المعنويّة.

الثالث: ما ثبت في محلّه من أنّه إذا كان للمجتهد رأيان متعارضان في بابين، فالعمل على المذكور في بابه، لأنّه فيه بصدد تحقيقه و إيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فإنّه لم يعتن به كإعتنائه بالأوّل لكونه ذاكراً له استطراداً ولكن هذا إذا لم يثبت أنّه رجع عن أحدهما ولم يكن هناك تاريخ و إلّا فالعمل على المتأخّر.

و إنّما اختصّ الجرّ بالاسم، لأنّه أثر حرف الجرّ في المجرور به لفظاً أو تقديراً كما في الإضافة المعنويّة، و دخول حرف الجرّ لفظاً أو تقديراً يختصّ بالاسم، لأنّه لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل إليه ولأنّهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث و ينقصوا من المضارع الذي فرعه فيه واحدا منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل و هو الجرّ و اعطوه ما يكون معموله و هو الرفع والنصب. و أمّا الإضافة اللفظيّة فهي فرع الإضافة المعنويّة فينبغي أن لا يختصّ بغير الاسم أعني الفعل، لأنّ الفعل مخالف للاسم الذي يخصّ به الإضافة المعنوية التي هي الأصل و ذلک لعدم جواز مخالفة الفرع للأصل بقدر الإمكان و أورد على ذلک بنحو قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ﴾[١] ﴿يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ﴾[٢] و نحوهما من الظروف المضافة إلى الجملة الفعليّة أو الاسميّة.

---

١. المائدة: ١٠٩.

٢. غافر: ١٦.

و أجيب عن ذلك بأنّ المضاف إليه فيها المصدر المؤوّل به الجملة أي «يوم جمع الله الرسل و يوم بروزهم»، فالمضاف إليه المجرور فيها اسم (والتنوين) و يأتي تعريفه و هو عشرة أقسام، والمميّز للاسم أربعة منها و هي ما بيّنه بقوله (المنقسم للتمكّن) و هو ما يدلّ على أمكنيّة الكلمة أي انصرافها أي كون الاسم بحيث لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف فلا يتصوّر هذا التنوين في غير المنصرف فضلا عن الاسم المبنيّ و إلى هذا التنوين يشير المصنّف في أوّل باب غير المنصرف بقوله:

الصرف تنوين أتى مبيّناً — معنى به يكون الاسم أمكنا

(و) تنوين (التنكير) و هو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة و غير المنصرفة فرقاً بين معرفتها و نكرتها كأسماء الأفعال والعلم المختوم بـ «ويه» و أحمد.

و إلى هذا التنوين يشير في باب أسماء الأفعال بقوله:

و احكم بتنكير الذي ينوّن — منها و تعريف سواه بيّن

و سيأتي بيان المراد من التنكير فيها.

(و) تنوين (المقابلة) و هو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في الجمع المذكّر السالم فإنّ الألف والتاء معاً كما يأتي علامة الجمع، كما أنّ الواو وحدها علامة في جمع المذكّر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فيه فزيد التنوين في آخرها ليقابل النون فيه، و من هنا توهّم بعضهم أنّ التنوين فيها للعوض، لأنّه في مقابل النون الذي عوض عن التنوين في المفرد و قيل هو عوض عن الفتحة نصباً، و ردّ بأنّه لوكان كذلك لما وجد في الرفع والجرّ على أنّ الفتحة نصباً قد عوض عنها الكسرة فلا يحتاج إلى عوض آخر.

و قد يرد هذا الردّ بأنّه يمكن أن يكون وجود التنوين في الرفع والجرّ بطريق الاستطراد، و بأنّه لّما فقد النصب بالفتحة و نابت الكسرة عنها فقد حصل لها وهن فجبر بالتنوين، و قيل هو تنوين التمكين، و ردّ بثبوته مع التسمية بها كعرفات كما تبقى نون جمع المذكّر السالم مع التسمية به، و قد تقدّم أنّ تنوين التمكين لايجامع العلّتين، و لهذا لو سمّي بمسلمة و عرفة زال تنوينها كما في فاطمة، هذا ولكن قال بعضهم: إنّ التاء في نحو: مسلمات، ليست للتأنيث و إنّما هي

والألف معا للجمع، فلا تأثير لها مع علّة أخرى في منع الصرف و لايصحّ أن يقدّر معها تاء أخرى للتأنيث، لأنّ هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنّث تأبى ذلك كما لا تقدر التاء في بنت مع أنّ التاء فيها مبدّلة عن الواو كما يأتي في باب الإبدال، ولكن اختصاصها بالمؤنّث تأبى ذلك، قيل إنّ اعتبار تاء نحو: مسلمات، في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو: عرفة و فاطمة، لأنّها لتأنيث معه جمعيّة و لأنّها علامة لا تتغيّر في وصل و لا وقف بخلاف التاء في عرفة و فاطمة و نحوهما، (و) تنوين (العوض) و هو اللاحق عوضاً عن حركة أو حرف أو مضاف إليه مفرد أو جملة، و إلى هذا الأخير يشير بقوله في باب الإضافة:

و ألزموا إضافة إلى الجمل حيث و إذ و إن ينوّن يحتمل
إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ أضف جوازا نحو حين جاء نبذ

والوجه في اختصاص الاسم بأحد التنوينات الأربع هو أنّ تنوين التمكّن علامة مكانة مدخولة أي رسوخه و ثبوته في الاسميّة، والفعل والحرف لا اسميّة لهما فضلا عن مكانتهما فيها و إنّ تنوين التنكير علامة لنكارة مدخوله و فارق بين النكرة والمعرفة، والفعل والحرف لايتّصفان بالتنكير والتعريف، فلا يحتاجان إلى فارق، و إنّ تنوين المقابلة في جمع المؤنّث السالم مقابل نون جمع المذكّر السالم، و الفعل و الحرف لايقبلان الجمعيّة فلا يدخلهما ما هو مخصوص بالجمع والجمع في نحو: «يضربون» هو الضمير لا الفعل لأنّ الفعل موضوع للحقيقة المتّحدة المعرّاة عن القلّة والكثرة و نحوهما، والحرف موضوع لأمر نسبيّ لايتّصف بهما إلّا باعتبار الموارد و إنّ تنوين العوض أصله أن يكون عوضاً عن المضاف إليه، والفعل والحرف لايضافان.

والخامس من أقسام التنوين تنوين الترنّم و هو اللاحق للقافية المطلقة أي آخر الأبيات الذي هو حرف متحرّك يتولّد من إشباع حركته الألف إن كان مفتوحاً والياء إن كان مكسوراً والواو إن كان مضموماً و إنّما سمّيت هذه الحروف المتولّدة من الحركات الثلاث حرف اطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها، و هذا التنوين يلحق الفعل أيضاً والمعرّف باللام، قال الشاعر:

أقلّي اللوم عاذل والعتابن فقولي إن أصبت لقد أصابن [١]

ولم يسمع دخولها في الحرف ولا يمتنع ذلک في القياس.

القسم السادس: التنوين الغالي، و هو اللاحق للقافية المقيّدة، أي القافية التي هي حرف ساكن سواء كان صحيحاً أم غير صحيح و إنّما سمّي هذا التنوين غالياً لغلوّه و تجاوزه عن حدّه، لأنّ هذا التنوين هو التنوين الذي كان للترنّم وحده إن يكون بدلاً من حرف الاطلاق كما تقدّم آنفاً فإذا دخل القافية المقيّدة فقد جاوز حدّه.

و أيضاً يخرج به الشعر عن الوزن فهو غال بهذا الوجه أيضاً نحو:

و قائم الأعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن [٢]

فتفتح القاف من مخترقن والخفقن تشبيهاً للتنوين بنون التأكيد الخفيفة أو تكسر لالتقاء الساكنين و هذا كسابقه لايختصّ بالاسم و يجامع الألف واللام كما مثّلنا.

القسم السابع: تنوين الضرورة، و هو اللاحق لغير المنصرف كما يجيء في بابه عند قوله:

و لاضطرار و تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لاينصرف

واللاحق للمناد المبنيّ على الضمّ كما يجيء في بابه عند قوله:

واضمم أو انصب ما اضطراراً نوّنا ممّا له استحقاق ضمّ بيّنا

القسم الثامن: التنوين الشاذّ، كقولهم هؤلاء بتنوين الهمزة والغرض منه مجرّد تكثير اللفظ.

والقسم التاسع: تنوين الحكاية، و ذلک مثل أن يسمّى دجل بعاقلة لبيبة بتنوين الجزئين، فإنّک تحكيه و تلفظه كذلک، و بعضهم جعل كلّا من تنوين المنادى و تنوين ما لا ينصرف قسماً برأسه فتلک عشرة كاملة.

(وحدّه) أي التنوين (نون تثبت لفظاً لاخطّاً) إلّا في حالة النصب فاظهارها في الخّط للافهام والتفهيم على خلاف رسم الخطّ، و إنّما لم يجعل له في الخطّ في الرفع والجرّ صورة، لأنّ الكتابة

---

١. البيت لجرير؛ شرح التصريح: ١/ ٢٧.

٢. البيت للرؤبة؛ الأوائل للعسكري: ٤٣٦.

مبتنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً و جرّاً، و لذلک کتب في حال النصب ألفاً لأنّه يقلب ألفاً فيها كما يأتي ذلک في أوّل باب الوقف في قوله:

تنوينا إثر فتح اجعل ألفاً   و قفا و تلو غير فتح احذفا

(والنداء أي الصلاحيّة لأنّ ينادى) لا دخول حرف النداء، لأنّ حرف النداء قد يدخل في اللفظ على غير الاسم إذا حذف المنادى كما يأتي عن قريب (و ال المعرفة) لا الموصولة والاستفهاميّة التي لغة في «هل» (و ما يقوم مقامها كأم في لغة طيّئ).

قيل: و ممّا اختصّت به لغة العرب «ال» التعريف فليست في لغة غيرهم.

(و سيأتي) في باب الموصولات أنّ «ال» الموصولة تدخل على المضارع) أيضاً كما أنّ الاستفهاميّة تدخل على الماضي نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت؛ فالمختصّ بالاسم كما نبّهناک إنّما هو «ال» المعرفة فقط.

(و مسند أي الإسناد إليه) لا الإسناد به، لأنّه لايختصّ بالاسم بل يشترک فيه الاسم والفعل (أي بكلّ واحد من هذه الأمور) الخمسة (للاسم تمييز أي انفصال عن قسيميه) أي الفعل والحرف (حصل لاختصاصها) أي الأمور الخمسة المذكورة (به فلا تدخل) هذه الأمور (على غيره) أي الاسم (فقوله بالجرّ متعلّق يحصل) لا بمحذوف حتّى يكون خبراً مقدّماً لتمييز كما احتمله بعضهم (و للاسم متعلّق بتمييز) لا بمحذوف حتّى يكون خبراً مقدّماً لتمييز كما احتمله بعض آخر، و جملة «حصل» مع ما يتعلّق به خبر لتمييز لا نعت لتمييز و حاصل معنى البيت أنّ التمييز للاسم حاصل بالجرّ و أخواته المعطوفة عليه، (مثال ما) أي اسم (دخله ذلک) المذكور. لايخفى ما في قوله «دخله» من المسامحة حيث لايصدق الدخول على التنوين، لأنّ الصادق عليه اللحوق و لايصدق شيء منهما على الإسناد و وجهه ظاهر.

(بسم الله الرّحمن الرّحيم) هذا مثال للجرّ بأقسامه الثلاثة أعني الجرّ بالحرف و هو في «بسم» والجرّ بالإضافة و هو في لفظ الجلالة، والجرّ بالتبعية و هو في «الرّحمن» و «الرحيم»، (و زيد) مثال التنوين التمكّن. (و صه) مثال لتنوين التنكير، لأنّه مع التنوين بمعنى طلب سكوت ما

أي غير معهود و غير معيّن و بدون التنوين معرفة من قبيل المعرّف بـ «ال» العهديّة و معناه حينئذ طلب سكوت معهود بين المتكلّم والمخاطب.

قال نجم الأئمّة[١]: "و التنكير في أسماء الأفعال ليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنوّن بمعناه إذ الفعل لايكون معرّفا ولا منكّرا بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه، فمعنى صه بالتنوين اسكت السكوت المعهود المعيّن و تعيّن السكوت بتعيّن المسكوت عنه أي السكوت عن حدّ الحديث المعيّن فجاز للمخاطب أن لايسكت عن غير هذا الحديث"[٢] انتهى باختصار؛ و كذلك سيبويه فإنّه مع التنوين بمعنى شخص ما مسمّى بهذا الاسم و بدونه معرفة بالعلميّة.

(و مسلمات) مثال لتنوين المقابلة، (و حينئذ) مثال لتنوين العوض عن الجملة والأصل «حين إذ كان كذا» فحذفت جملة «كان كذا» وجيء بالتنوين عوضاً عنها ايجازاً و تحسيناً فالتقى ساكنان أي ذال إذ و التنوين، فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين و ليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة حين إليها، لأنّ إذ ملازمة للبناء لشبهها بالحروف في الافتقار إلى الجملة و في الوضع على حرفين وإضافة حين إليها من إضافة العامّ إلى الخاصّ لا المترادفين.

(و كلّ) مثال لتنوين العوض عن المفرد أي ما أضيف إليه كلّ و مثله بعض، قيل التحقيق أنّ تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة و يثبت مع عدمها كسائر ما فيه التنوين للتمكين.

(و جوار) مثال لتنوين العوض عن الحركة أو الحرف على اختلاف الآراء فيه، قال الجاميّ[٣]: "و نحو جوار، أي كلّ جمع منقوص على فواعل يائيّاً كان أو واويّاً كالجواري والدواعي رفعاً و جرّاً، أي في حالتي الرفع والجرّ، كقاض أي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه و ادخال التنوين عليه، تقول: «جائتني جوار و مررت بجوار» كما تقول: «جائني قاض و مررت بقاض»، و أمّا في حالة النصب فالياء متحرّكة مفتوحة، نحو:

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٩١.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

«رأيت جواري»، فلا اشكال في حالة النصب، لأنّ الاسم غير منصرف للجمعيّة مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجرّ فإنّه قد اختلف فيه، فذهب بعضهم إلى أنّ الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لأنّ الاعلال المتعلّق بجوهر الكلمة مقدّم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل جوار في قولك «جائتني جوار» جواري بالضمّ والتنوين بناء على أنّ الأصل في الاسم الصرف، فبنى الاعلال على ما هو الأصل ثمّ أسقطت الضمّة للثقل والياء لالتقاء الساكنين، فصار جوار على وزن سلام و كلام، فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال أيضاً منصرف، والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك.

و ذهب بعضهم إلى أنّه بعد الاعلال غير منصرف، لأنّ فيه الجمعيّة مع صيغة منتهى الجموع، لأنّ المحذوف بمنزلة المقدّر و لهذا لايجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض، فإنّه لمّا اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين، و على هذا القياس حاله حالة الجرّ بلا تفاوت، و في لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجرّ كما في حالة النصب، تقول «مررت بجواري» كما تقول «رأيت جواري:، و بناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فإنّه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجرّ والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال. و أمّا في حالة الرفع فأصل جوار جواري بالضمّة بلا تنوين حذفت الضمّة للثقل و عوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار، و على هذه اللغة لا اعلال إلّا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة، فإنّ فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت"[1] انتهى.

و سيأتي خلاصة ما ذكرناه في باب غير المنصرف عند قوله:

و ذا اعتلال منه كالجواري رفعاً و جرّاً أجره كساري

(و يا زيد) مثال للنداء، (والرجل) مثال لـ «ال» المعرفة، (و أم سفر) مثال لما يقوم مقامها (و أنا قمت) مثال لقسمي المسند إليه أعني المبتدء و هو أنا، والفاعل و هو التاء.

---

١. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٣٢ـ ٣٤.

(ولا يقدح في ذلک) أي في كون الأمور الخمسة المذكورة مختصّة بالاسم و مميّزة له (وجود) كلّ واحد منها أي (ما ذكر في غير الاسم) بحسب الظاهر، أمّا دخول الجرّ والتنوين فهو (نحو) قول الشاعر:

(ألام على لوّ و إن كنت عالما   بأذناب لوّ لم تفتني أوائله) [1]

حيث دخل الجرّ على «لو» الأوّل والتنوين على «لو» الثاني و هما حرفان بحسب الظاهر (و) أمّا دخول «ال» المعرفة فهو نحو: ايّاک واللو (و) أمّا النداء فنحو: (﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ﴾[2]) و أمّا الإسناد إليه فهو نحو: (تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه) و إنّما لايقدح ذلک (لجعل «لو» في الأوّلين) أي في البيت و في «ايّاک و اللو» (اسما) أي لنقلها فيهما من الحرفيّة إلى الاسميّة و معناها المعنى المصدريّ و هو قول «لو كان كذا لكان كذا» و علامة النقل فيها التشديد في الواو، لأنّها حين كانت حرفاً كانت مخفّفة.

قال نجم الأئمّة[3] في باب العلم "وإذا نقلت الكلمة المبنيّة، و جعلتها علما لغير ذلک اللفظ، فالواجب الإعراب و إن جعلتها اسم ذلک اللفظ، سواء كانت في الاصل اسماً أو فعلا أو حرفاً، فالأكثر الحكاية كقولک «من الاستفهاميّة حالها كذا» و «ضرب فعل ماض» و «ليت حرف تمنّ» و قد تجيىء معربا نحو «ليت تنصب و ترفع» و نحو: «إن ليتا عناء» فان أوّلته بالمذكّر كاللفظ فهو منصرف مطلقا و إن أوّلته بالكلمة أو اللفظ فإن كان ثلاثيّا ساكن الأوسط كـ «ليت» فهو كهند في الصرف و تركه و إن كان على أكثر من ثلاثة أو ثلاثيّا متحرّک الأوسط فهو غير منصرف قطعاً و إن كانت الكلمة ثنائيّة و جعلتها علماً للفظ و قصدت الإعراب ضعّفت الثاني إذا كان حرفاً صحيحياً نحو: «من و كم» بخلاف ما إذا جعلت الثنائيّة علماً لغير اللفظ فإنّک لا تضعف الثاني الصحيح بل تقول «جائني كم ورايت منا» مخفّفين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا و هو حرف علّة كيد و لذا تصغره على «كميّ» كيدية، و إنّما جعلتها

---

١. البيت بلا نسبة.

٢. الأنعام: ٢٧.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.

من باب المحذوف اللام، لأنّ المعرب لم يوضع على أقلّ من ثلاثة و إنّما جعلت المحذوف حرف علّة، لأنّه أكثر حذفا من غيره و إنّما جعلتها من باب «يد» أي ممّا حذف لامه نسيا لا من باب عصا، لأنّه لم يكن لها لام في الوضع و كان جعلها من باب «يد» أي ممّا جعل لامه بالحذف كأنّه لم يوضع اولى، و تقول في الأوّل كثرت من الكمّ و من الهلّ مشدّدين و ذلک، لأنّه لم ينقل بالكليّة وإنّما نقل من المعنى إلى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقلّ أوزان المعربات و أمّا المنقول بالكليّة أي المجعول علما لغير اللفظ فلو غيّر لفظه أيضاً بالتضعيف لكان تغييراً ظاهراً في اللفظ والمعنى، وإذا كان ثاني الثنائيّ حرف علّة وجب تضعيفه إذا أعربته سواء جعلته علماً للفظ أو لغيره نحو: «لو» و «في» و «لا» و «هي» و «هو» تقول «هذه لوّ و فيّ ولاء» زدت على ألف آخره ألفا آخر و جعلته همزة تشبيها بـ «رداء» و «كساء» و إنّما وجب التضعيف لأنّک لو أعربت بلا زيادة حرف أخر سقطت حرف العلّة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولايجوز و كذا لو أوّلناه بالكلمة أو سمّينا به المرئة وجب التضعيف، لأنّا من التنكير فيجىء التنكير إذن، وحكي عن بعض العرب أنّه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلّة الثنائيّة همزة بكلّ حال نحو: لوء وفىء ولاء، والأوّل أي التضعيف أولى لكون المزيد غير أجنبيّ.

ولأجل الخوف من بقاء المعرب على حرف إذا اردت إعراب أسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو: «با» «تا» «ثا» «را» و إن لم يكن المعرب منها علماً زدت عليها ألفا و قلبتها همزة للساكنين فتقول: «هذه باء و تاء» و دليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو: «هذه ياء حسنة» و دخول اللام عليها كالباء والتاء و أمّا «زاي» فهو على ثلاثة أحرف آخرها الياء كالواو أعربته أو لم تعرب، و فيه لغة أخرى «زي» نحو: «كم» فإذا ركبتها وأعربتها قلت كتبت «زيا» نحو: كيا، و لا يجوز الحكاية في أسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول «كتبت ياء حسنة» كما جازت في نحو: من وما وليت إذا جعلت أعلاما للفظ، لأنّها موضوعة ليستعمل في الكلام المركّب مع البناء فجاز لک حكاية تلک الحال في التركيب بخلاف أسماء حروف المعجم فإنّها لم توضع إلّا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان و من يجري مجريهم موقوفا عليها فإذا

استعملت مركّبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها، فلا يحكى و إنّما وجب إعراب الكلمة المبنيّة إذا سمّي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت إذا سمّيت بها اللفظ لأنّك لم تراع إذن، أصل معناها الذي كانت بسببه مبنيّة أصلا بل أخرجتها عنه بالكليّة و أمّا إذا جعلتها أسماء للفظ فإنّك تراعى معناها من وجه و ذلك أنّ معنى أن تنصب الاسم و ترفع الخبر أي أنّ التي معناها التحقيق تنصب و ترفع، فلك اذن نظر إلى أصل معناها والدليل على أنّ المدّ في نحو قولك «هذه ياء» مزيد ولم يكن في أصل الوضع أنك تقول في حال الإفراد با، تا، ثا، بلامدّ"[١] انتهى محلّ الحاجة من كلامه.

و اعلم أنّ النقل يجري في كلّ واحد من الكلمات الثلث فالفعل قد ينقل إلى الاسميّة نحو: يزيد و يشكر و شمر، و إلى الحرفيّة كليس و عسى على قول لا يخفى على المتتبّع، والاسم قد ينقل إلى الفعليّة كاسم الفعل على رأي، قال نجم الأئمّة: "اسم الفعل كان له في الأصل محلّ من الإعراب فلمّا انتقل إلى معنى الفعليّة والفعل لا محلّ له من الإعراب في الأصل لم يبق له أيضاً محلّ من الإعراب و الى الحرفيّة. {قال الفاضل المذكور:} فاسم الفعل اذن ككاف ذلك و كالفصل عند من قال إنّه حرف كان لكلّ منهما محلّ من الإعراب لكونهما اسمين فلمّا انتقلا إلى معنى الحرفيّة لم يبق لهما ذلك لأنّ الحرف لا إعراب له"[٢]. و سيجيء له كلام أوضح في المسئلة في باب الضمائر إن شاء الله.

و الحرف ينقل إلى الاسمية كما فيها نحن فيه و كما في قولنا من ولها معان فمن حينئذ اسم مبتدأ بدليل عود الضمير إليها، لأنّ الضمير لايعود إلّا إلى الأسماء و إلى الفعليّة كبله بمعنى دع على قول قال الفاضل المتقدّم: "ذكر الأخفش في باب الاستثناء في قوله «اعطيهم الجهد منى بله ما اسع» إن بله حرف جرّ كعدا وخلا بمعنى سوى"[٣] انتهى.

---

١. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٢٦٨ ـ ٢٧١. مع التصرّف.

٢. المصدر السابق؛ مع التصرّف.

٣. المصدر السابق: ٣/ ٩٤.

فأقسام النقل على ما ذكرنا ستّة ولابدّ في كلّ واحد منها من دليل و علامة للنقل قال نجم الأئمّة في باب غير المنصرف في وزن الفعل: "قيل إنّ العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس و إن كان قليلا، كقوله ﷺ «إنّ الله تعالى نهاكم عن قيل و قال» {إلى أن قال:} فيجوز في «دئل» بمعنى دويبة أن يكون منقولا من فعل ما لم يسمّ فاعله من قولهم «دئل» أي أسرع و «الدألان» مشي سريع و أما «دئل» علماً فيجوز أن يكون من ذلك و يجوز أن يكون منقولا من «دأل» والتغيير دلالة النقل إلى العلم"[١] انتهى. و في المقام تحقيق يوضح المقصود سيأتي عن قريب عند البحث عن قول الشاعر «وليت يقولها المحزون».

(و حذف المنادى في الثالث) أي في ﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ﴾[٢] على قول (أي يا قوم) قال ابن هشام[٣]: "و إذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في «ألا يا اسجدوا»، و قوله «ألا يا اسقياني قبل غادة سنجال» والحرف في نحو: ﴿يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[٤] و «يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» والجملة الاسميّة كقوله:

يا لعنة الله و الأقوام كلّهم والصالحين على سمعان من جاز

فقيل هي للندأ والمنادى محذوف، و قيل هي لمجرّد التنبيه لئلّا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها و قال ابن مالك إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو: «ألا يا اسجدوا» فهى للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو: ﴿يا آدَمُ اسْكُنْ﴾[٥] يا ﴿نُوحُ اهْبِطْ﴾[٦] و نحو: ﴿يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا﴾[٧] و إلّا فهي للتنبيه"[٨] انتهى.

---

١. المصدر السابق: ١/ ١٦٢.
٢. الأنعام: ٢٧.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.
٤. النساء: ٧٣.
٥. البقرة: ٣٥.
٦. هود: ٤٨.
٧. الزخرف: ٧٧.
٨. مغني اللبيب: ٤٨٨ ـ ٤٨٩.

(و حذف أن المنسبک) أي المؤوّل (مع الفعل بالمصدر في الأخير أي و سماعک خير) قال نجم الأئمّة[١]: "لا اعتبار باللفظ، فانّ في قولک تسمع مبتدأ و إن كان لفظه فعل، لأنّ معناه اسم"[٢] و يظهر من حاشية المغني في بحث سواء جواز وقوع الفعل مبتدأ من دون تقدير ان المصدريّة فراجع.

و ليعلم «أن تسمع» مرفوع و إن كانت قبله أن الناصبة للمضارع مقدّرة إذ قد يهمل «أن» هذه فلا تعمل في المضارع النصب فيبقى على رفعه كما يأتي في باب إعراب الفعل في قوله:

و بعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقّت عملا

و من هذا جاء الاشتباه والقدح إذ لو كان تسمع منصوباً لعلم أنّه مؤوّل بالاسم أعني المصدر فلا اشتباه ولا قدح.

حينئذ قال الأزهريّ[٣] في بحث الموصول: "نصّ سيبويه في باب الإستثناء على أنّ الموصول الحرفيّ لايجوز حذفه"[٤] فعلّق عليه المحشّي بقوله "إلّا بعد الحروف التي تذكر في النواصب كما قيّد بذلک المرادي، ثمّ المراد لايجوز جوازاً مطّرداً و إلّا فقد تحذف أن بشذوذ في غير ما يذكر في النواصب كما ذكره في المغني لكن محلّ الشذوذ مع بقاء النصب و إلّا فهو مطّرد كما مرّ في باب المبتدأ في تسمع بالمعيدي" انتهى.

واعلم أنّه للاسم مميّزات أخر تذكر متفرّقة منها التثنية والجمع والتأنيث و التصغير والنسبة و أمّا نحو: ضربا و ضربوا و ضربت، فالتثنية والجمع والتأنيث راجعة إلى الفاعل لا إلى الفعل، و كذا التصغير في فعل التعجّب.

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/ ٨٦.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨٢.
٤. شرح التصريح: ١/ ٢٥٦.

(ثمّ أخذ) أي شرع (في) بيان (علامة الفعل مقدّماً له على الحرف لشرفه) أي الفعل (عليه) أي الحرف هذا علّة للتقديم (لكونه) أي الفعل (أحد ركني الكلام) أي المسند به (دونه) أي الحرف، لأنّه لايقبل الإسناد مطلقاً هذا علّة للشرف.

(فقال بتاء الفاعل سوا كانت) التاء ضميرا (المتكلّم) واحد (أم) ضمير (مخاطب) واحد (أم مخاطبة) واحدة (نحو: فعلت) بالحركات الثلاث على التاء و إنّما اختصّت اتّصال هذه التاء بل كلّ ضمير رفع بارز بالفعل، لأنّ الاسم يستحقّ مثنّاه و جمعه جمع السلامة الألف والواو، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنّى ألفان و في الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما استثقل و إن حذف التبس ذو الفاعل بغيره.

(و بتاء التأنيث الساكنة نحو أنت) هذه التاء موضوع في غير موضعه إذ هي لتأنيث الفاعل لا الفعل نظير ما تقدّم في تصغير فعل التعجّب من أنّه لتصغير الفاعل فحقّها أن تلحق بما هي له أعني الفاعل (و) نحو («من توضّأ يوم الجمعة فبها و نعمت») أي فبالرخصة أخذ و نعمت الرخصة استشهد بهذا لما يجيء في باب أفعال المدح والذمّ من الاختلاف في نعم هل هو فعل أم لا؟! والمختار عنده الفعليّة فاستدلّ القائلون بالفعليّة بدخول تاء الساكنة عليه في كلّ لغة و منها الحديث، واستدلّ القائلون بالاسميّة بدخول حرف الجرّ عليه في قول بعضهم و قد بشّر ببنت «والله ما هي بنعم الولد تصرها بكاء و برّها سرقة» أي إنّها لاتقدر على الكسب فما تبرّ بها على والديها أو غيرهما فهو سرقة من مال زوجها، و أجيب عن ذلك بأنّ الأصل «ما هي بولد مقول فيه نعم الولد» فنعم مفعول لقول محذوف هو صفة لموصوف محذوف أعني الولد و هو المجرور بالحرف لا نعم، فحذف الموصوف والصفة و أقيم المفعول مقامهما مع بقاء نعم على فعليّته.

و قال بعضهم لم يختلف أحد في فعليّته وإنّما الخلاف بعد إسناده إلى الفاعل فالبصريّون يقولون نعم الرجل جملة فعليّة، والكسائيّ[1] يقول: إنّه جملة اسميّة محكيّة بمنزلة تأبّط شرّاً نقلت عن أصلها و سمّي بها المدح.

---

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٨.

و أمّا معنى الحديث فسيأتي في الباب المذكور إن شاء الله تعالى و إنّما اختار الشارح الفعليّه لما ثبت في الأصول من أنّ الدليلين المتعارضين إن أمكن الجمع بينهما، فالجمع أولى من ترک أحدهما أو كليهما، و فيما نحن فيه يمكن الجمع بين دليلي الاسميّة والفعليّة بما ذكرنا من التصرّف في دليل الاسميّة ولا يمكن التصرّف في دليل الفعليّة إذ لم يعهد في كلامهم حذف مالحقته التاء و ابقاء التاء داخلا على نفس نعم، فهو فعل لأنّ التاء من مميّزاته.

(والتقييد بالساكنة يخرج التاء المتحرّكة اللاحقة للأسماء نحو: ضاربة فإنّها متحرّكة بحركة الإعراب) و كلّ تاء كذلک و هي في الاخر مختصّة بالاسم و إنّما اسكنت التاء في الفعل للفرق بينهما و بين اللاحقة للاسم و كانت أولى بالسكون لثقل الفعل باستتار الفاعل فيه و خفّة السكون.

و أمّا نحو ضاربة و إن كان قد يستتر فيه الضمير أيضاً فهو شبيه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيّره في التكلّم والخطاب والغيبة كما لا يتغيّر الخالي عنه نحو: «أنا غلام و أنت غلام و هو غلام» و لشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بأنّه مع الضمير جملة.

و أمّا في صلة «ال» الموصلة فإنّما حكم بكونه جملة لما يأتي في باب الموصولات من أنّه حينئذ فعل، عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل، و كذلک يخرج بالتقييد المذكور تاء التأنيث المتحرّكة بحركة البناء، لأنّها قد تتّصل بالحرف نحو: «لا» و «ربّ» و «ثمّ» فيقال: «لات» و «ربّة» و «ثمة» و قد تتّصل بالأسماء نحو «لا قوّة» فتأمّل جيّداً.

و ليعلم أن في كون «تاء» لات للتانيث كلام إذ هي عند بعض فعل والتاء فيها لام الفعل كما في قوله تعالى: ﴿لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمالِكُمْ شَيْئاً﴾[1] و عند بعض آخر هي بدل السين إذ أصلها عنده ليس ابدال الياء الفا والسين تاء كما في «ستّ» والأصل «سدس» فابدل السين تاء تمهيد للإدغام ثمّ أدغم الدال فيه، والدليل على ذلک أنّه يصغّر على «سديس»، و كما في «طست» فإنّ أصلها «طسّ» بتشديد السين فابدل السين الثاني تاء لثقل اجتماع المثلين، والدليل على ذلک

١. الحجرات: ١٤.

أنّه يجمع على «طساس» و يصغّر على «طسيية» و قد يجمع على «طسوت» باعتبار اللفظ، و عند بعض آخر «التاء» تاء المضارعة في تحين من حان يحين ففصّلت على خلاف رسم الخط. و قال بعض آخر إنّها تاء المبالغة أي مبالغة النفى بلا.

ولا يخفى عليك أنّ من قال إنّ التاء فيها، للتأنيث إنّما أراد تأنيث نفس الكلمة أعني لا و كذلك أخواتها، و القول بكونها للتأنيث المذكور أقوى بدليل الوقف عليها بالهاء فتأمّل.

(و ياء المخاطبة) في فعل الأمر (نحو افعلي و هاتي) بكسر التاء (و تعالي) بفتح اللام و في فعل المضارع (نحو تفعلين) و إنّما كرّر مثال الأمر للإشارة إلى ردّ من قال إنّ هات و تعال اسما فعلين، فهات بمعنى ناول، و تعال بمعنى اقبل، والصحيح عنده أنّهما فعلان واستدلّ على ذلك بقبولهما ياء المخاطبة فالأوّل أمر من هاتي يهاتى والثاني من تعالي يتعالى.

قال في المصباح: "و «تعال» فعل أمر و أصله أنّ الرجل العالي كان ينادي السافل فيقول تعال ثمّ كثر في كلامهم حتّى استعمل بمعنى هلمّ مطلقاً سواء كان موضع المدعوّ أعلى أو أسفل أو مساوياً فهو في الأصل لمعنى خاصّ ثمّ استعمل في معنى عامّ و يتّصل به الضمائر باقياً على فتحه فيقال تعاليا تعالوا تعالين"[١] انتهى.

والتمثيل بتفعلين دفع لما يتوهّم من إضافة الياء إلى فعل الأمر من اختصاص هذه العلامة بفعل الأمر فقط، و نون التأكيد مشدّدة كانت أو مخفّفة فالمشدّدة (نحو اقبلنّ) (و) المخفّفة (نحو: ليكونن فعل ينجلي أي ينكشف) و يمتاز عن قسيميه.

(و به) أي بيجلي (يتعلّق قوله بتا) حتّى يكون مجموع المتعلّق والمتعلّق خبر الفعل لابمقدّر حتّى يكون مع متعلّقة مسوغاً للابتدأ بالنكرة أعنى فعل إذ المسوّغ هنا موجود بسبب تقدّم ذكر الفعل فيما سبق فلا يحتاج إلى مسوّغ آخر و هذا نظير المسوّغ الذي يحصل بتقديم الخبر و سيأتي في بابه. قيل: إنّما قال في الاسم تمييز و في الفعل ينجلي، لأنّ من علامات الاسم الإسناد و هو علامة معنويّة خفيّة.

---

١. المصباح المنير: ٤٢٨.

و أمّا علامات الفعل فكلّها الفظية ظاهرة (ولا يقدح في ذلك) أي في كون نون التأكيد من علامات الفعل (دخول النون على الاسم في قوله: «أ قائلنّ احضروا الشهودا»[١] لأنّه) أي دخول النون على الاسم (ضرورة) لا دخول النون فقط، لأنّه مقصود فالاضطرار في دخولها على الاسم فتدبّر.

واحتمل بعضهم أن لايكون النون فيه نون التأكيد لاحتمال أن يكون أصله «أ قائل إذا» فحذفت الهمزة اعتباطاً أي من دون مقتض ثمّ ادغم التنوين في نون إذا نظير قوله تعالى: ﴿**لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي**﴾[٢] قال بعض أرباب الحواشي: "أصله لكن أنا حذفت الهمزة ثمّ أدغمت النون في النون و عند البعض نقلت حركة الهمزة إلى النون ثمّ أسقطت ثمّ أدغمت النون في النون فقيل لكنّا واثبات الألف وصلا فيه فصيح بخلاف انا إذا ثبت ألفه في الوصل فاته ليس بفصيح، لأنّ الألف تدلّ على أنّ الأصل لكن انا و بغير الألف يلزم الالتباس بالمشدّدة وإنّما قلنا: إنّ أصله لكن انا و ليس لكنّ المشدّدة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولايقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكنا و يكون هو الله ربّي خبره، لأنّ حذف ضمير الشأن المنصوب بغير ان المفتوحة المخفّفة ضعيف، بل قال الرضيّ في بحث لحوق الفاء للجواب إذا كان فعلا مضارعاً إنّه لايجوز تقدير ضمير الشأن إلّا بعد ان المخفّفة قياساً و بعد انّ واخواتها ضرورة. و ثاني الوجهين أنّهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكنّ بالتشديد لّما جاز ذلك فهي لمن المخفّفة و أنا مبتدأ أوّل و هو مبتدأ ثان والله مبتدأ ثالث و ربّي خبر للثالث والثالث و خبره خبر للثاني والثاني و خبره خبر للأوّل والعائد على الأوّل هو الياء و يجوز أن يكون اسم الله بدلا من هو" انتهى.

و قال ابن هشام[٣] في بحث اهمال إن النافية المشبهة بليس "و ممّا يتخرّج على الاهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: إنّ قائم، أصله إن أنا قائم فحذفت همزة أنا اعتباطاً و أدغمت

١. من بيت للرؤبة؛ شرح التصريح: ١/ ٣٥.
٢. الكهف: ٣٨.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

نون إن في نونها و حذفت ألفها في الوصل و سمع إن قائماً على الاعمال و قول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثمّ أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثمّ سكنت النون و أدغمت مردود لأنّ المحذوف لعلّة بمنزلة الثابت، و لهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لأنّ حذف الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدّرة الثبوت و حينئذ فيمتنع الإدغام لأنّ الهمزة فاصلة في التقدير، و مثل هذا البحث في ﴿لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾[1]"[2] انتهى.

و أورد على كون أ قائلنّ نظير لكنّا هو بأنّ هذا الاحتمال إنّما يتمشي حيث كان المعنى أ قائل أنا على التكلّم و ليس كذلك إذ المعنى على الخطاب بقرينة السابق واللاحق عليه.

و قال بعضهم إنّ المعنى هل أنتم قائلون، فأجراه مجرى أ تقولون، و عليه فلا مانع من تمشّي الاحتمال إن قلنا بأنّ الوصف مع نون التاكيد كالفعل من حيث البناء على الفتح مع المفرد و على الضمّ مع جمع المذكّر ولكن ادّعى بعضهم عدم النصّ على ذلك من أحد فتأمّل.

(سواهما أي سوى) مطلق الاسم والفعل (الحرف) لاخصوص ما كان فيه العلامات المذكورة ولأجل ذلك فسّر الضمير فلا ينتقض بنحو: كيف وهب و تعلّم و شتّان و نحوهما ممّا لايوجد فيه العلامات المذكورة للاسم والفعل (و هو) أي الحرف (على قسمين):

أحدهما ما هو (مشترك بين الأسماء والأفعال) قيل هذا على قسمين أحدهما ما يعمل و ذلك كـ «ما و لا و لات و إنّ» المشبّهات بليس ولكن عامليّتها على خلاف الأصل، لأنّ من حقّ ما لايختصّ بأحد الفريقين أن لايعمل في شيء منهما كما أنّ من حقّ ما يختصّ بفريق واحد أن يعمل فيه، و إلى ذلك يشير الشارح في باب حروف المشبهة بالفعل عند قوله:

و خفّفت إنّ فقلّ العمل ... و تلزم اللام إذا ما تهمل

حيث يعلّل قلّة العمل بقوله لزوال اختصاصها بالأسماء.

---

١. الكهف: ٣٨.

٢. مغني اللبيب: ٣٦.

و ثانيها: ما لايعمل و هذا على طبق الأصل و ذلک (كهل) فإنّها تدخل على الفعل نحو: هل قام زيد، كما تدخل على الاسم نحو: هل زيد قائم (ولا ينافي هذا) أي القول بكونه مشتركاً (ما سيأتى في باب الاشتغال) عند قوله:

والنصب حتم ان تلا السابق ما يختصّ بالفعل كإن و حيثما

(من اختصاصه) أي هل (بالفعل) حيث يقول الشارح هناک، و كذا إن تلى استفهاما غير الهمزة (لأنّ ذلک) أي اختصاصه بالفعل (حيث كان في حيّزها فعل قاله الرضيّ[1]) و هذا نصّه "واعلم أنّ للاستفهام حرفين أحدهما عريق فيه و هو الهمزة فهي تدخل على الفعليّة نحو: «أ ضرب زيد؟» و على الاسميّة الخالية من الفعل نحو: «أ زيد خارج؟» و على الاسميّة التي خبر المبتدأ فيها فعليّة نحو: «أ زيد خرج؟». و ثانيهما دخيل فيه و هو هل التي أصلها أن يكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعليّة و على الاسميّة التي ليس خبر المبتدء فيها فعليّة نحو: «هل زيد قائم؟» لمشابهته الهمزة. و أمّا الاسميّة التي جزئها الثاني فعليّة فلا تدخل عليها إلّا على قبح نحو: «هل زيد خرج؟» لأنّها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه فإن كان أحد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلّا بأن تعانقه فيجب أن تولّيه ايّاها، و كذا يقبح دخولها على الفعليّة مع الفصل بينها و بين الفعل باسم نحو: «هل زيداً ضربت؟» و على فعليّة مقدّرة فعلها مفسّر بفعل ظاهر نحو: «هل زيداً ضربته؟» والنصب ههنا أحسن القبيحين"[2] انتهى.

و علّل ذلک أيضاً بوجه آخر أدقّ ممّا ذكره الرضيّ و هو أنّ هل كان في الأصل للتحقيق بمعنى قد قال ابن هشام[3] "و بذلک فسّر قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ

١. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٦.
٢. شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٤٥٩.
٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[١] جماعة منهم ابن عبّاس والكسائيّ والفرّاء"[٢] و أصله كان أهل فترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فأقيمت هي مقام الهمزة و تطفلت عليها في الاستفهام.

و قال بعضهم: إنّ الاستفهام إنّما هو مستفاد من همزة مقدّرة قبلها و هي أبداً بمعنى قد و قد من مختصّات الأفعال.

و كذلک «هل» لكنّها لمّا كثر نيابتها عن همزة الاستفهام نسيت أصلها واختصاصها بالفعل لكنّها إذا رأت الفعل في حيّزها تذكّرت أصلها وحنت إلى ألفها المألوف أعنژ الفعل و عانقته و لم ترض بافتراق الاسم بينهما كما في باب الاشتعال بخلاف ما إذا لم تره في حيّزها كما فيما نحن فيه أي قبل الدخول على شيء، فإنّها تسلت عن الفعل ذاهلة فتدخل على الاسم أيضاً.

قال في حاشية الجاميّ في بحث حرف الاستفهام: "كان الأصل في «هل ضربت؟» أهل ضربت، حذفت الهمزة لكثرة وقوع هل في الاستفهام و أقيمت هي مقامها و لذا جاء على الأصل قوله:

سائل فوارس يربوع يش دبنا ‏ ‏ ‏ أهل روانا بسفح القاع ذي الأكمّ

و سيأتي في باب حروف الجرّ في بحث التضمين ما يفيدک هنا فراجع.

(و) ثاني قسمي الحرف ما (هو مختصّ) و هو على قسمين: أحدهما ما هو مختصّ (بالأسماء) و هذا على قسمين: قسم لايعمل على خلاف الأصل كلام التعريف و إنّما لم تعمل لتنزيلها منزلة الجزء من الكلمة و جزء الشيء لايعمل فيه.

قال الجامي[٣]: "و قيد الافراد {يعني في تعريف الكلمة} لإخراج المركّبات مطلقاً سواء كانت كلاميّة أو غير كلاميّة فيخرج به عن حدّ الكلمة مثل الرجل و قائمة و بصريّ و أمثالها

---

١. الإنسان: ١.

٢. مغني اللبيب: ٤٦٠.

٣. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ١٤٣.

ممّا يدلّ جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنّه يعدّ لشدّة الامتزاج لفظة واحدة و أعرب بإعراب واحد"[١] انتهى. و قسم يعمل على طبق الأصل و ذلك نحو في.

(و) ثاني قسمي الحرف المختصّ ما (هو مختصّ بالأفعال)، و هذا أيضاً على قسمين: قسم لايعمل على خلاف الأصل كـ «قد و السين و سوف» و إنّما لم تعمل لما ذكر آنفاً في لام التعريف.

قال ابن هشام[٢]: "السين المفردة حرف تختصّ بالمضارع، و تخلصه للاستقبال، و ينزل منه منزلة الجزء، و لهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به"[٣] انتهى.

و قس عليها «سوف» لأنّها مرادفة للسين أو أوسع منها نظراً إلى أنّ كثرة المبنى تدلّ على كثرة المعنى و إن ناقش في ذلك بعضهم بأنّه غير مطّرد، و استدلّ بـ «حذر» فإنّه أبلغ من «حذار» و قال ابن هشام أيضاً: "قد على وجهين حرفيّة و سيأتي و اسميّة، و هي على وجهين: {إلى أن قال:} و أمّا الحرفيّة فتختصّ بالفعل المتصرّف الخبريّ المثبت المجرّد من جازم و ناصب و حرف تنفيس و هي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهمّ إلّا بالقسم"[٤] انتهى.

و قسم يعمل على طبق الأصل ذلك (نحو لم).

و الحمد لله ربّ العالمين

---

١. الفوائد الضيائيّة (شرح الجاميّ): ٥.

٢. تقدّمت ترجمته في الجزء الأوّل، الصفحة: ٣٥.

٣. مغني اللبيب: ١٨٤.

٤. المصدر السابق: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

فهرس مصادر التحقيق

بعد القرآن الكريم و نهج البلاغة:

١. **أبو طيب المتنبي و ما له و ما عليه**: المؤلّف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)/ المحقّق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ الناشر: مكتبة الحسين التجارية – القاهرة.

٢. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**: المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)/ المحقق: أنس مهرة/ الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.

٣. **الإتقان في علوم القرآن**: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)/ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب/ الطبعة: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤ م

٤. **الإحتجاج للطبرسي** ﷺ: المؤلّف: الطبرسيّ، أحمد بن عليّ (م ٥٨٨ ق)/ المحقّق: خرسان، محمد باقر/ الناشر: نشر مرتضى/ الطبعة: ١٤٠٣ ق

٥. **أخبار مكة للأزرقي**: المؤلف: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي (المتوفى: ٢٥٠هـ)/ المحقق: رشدي الصالح ملحس/ الناشر: دار الأندلس للنشر – بيروت.

٦. **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد:** المؤلّف: محمّد بن محمّد المفيد (م ٤١٣ق)/ المحقّق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام/ الناشر: كنگره شيخ مفيد/ الطبعة: ١٤١٣ ق.

٧. **اسرار البلاغة:** المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)/ قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر/ الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

٨. **اسرار العربيّة:** المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)/ الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم/ الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٩. **الأشباه و النظائر في النحو:** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية/ الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٠. **الإصابة في تمييز الصحابة:** المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)/ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.

١١. **الأصول في النحو:** المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)/ المحقّق: عبد الحسين الفتلي/ الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

١٢. **اعراب القرأن و بيانه:** المؤلف : محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ)/ الناشر : دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية/ الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ.

١٣. **اعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى:** المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)/ حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)

١٤. **الإعلام بمن في تاريخ الهند:** المؤلف: عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (المتوفى: ١٣٤١هـ) / دار النشر: دار ابن حزم - بيروت، لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.

١٥. **الأعلام:** المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)/ الناشر: دار العلم للملايين/ الطبعة: الخامسة عشر - أيار - مايو ٢٠٠٢ م.

١٦. **أعيان العصر و أعوان النصر:** المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)/ المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد/ الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

١٧. **الإفصاح في فقه اللغة:** المؤلّف: حسين يوسف، موسى/ الناشر مكتب الاعلام الإسلامي/ الطبعة الرابعة ١٤١٠ ق

١٨. **الإقتراح في أصول النحو:** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)/ ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية/ راجعه وقدم له: علاء الدين عطية/ الناشر: دار البيروتي، دمشق

١٩. **الإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاع:** المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)/ المحقق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر/ الناشر: دار الفكر - بيروت

٢٠. **أمالي الزجّاجي:** المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)/ تحقيق: عبد السلام هارون/ الناشر: دار الجيل - بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢١. **الأمالي للشيخ الصدوق** ﷺ: المؤلّف: الشيخ الجليل محمّد بن علي، ابن بابويه، الصدوق (م ٣٨١ق)/ الناشر: كتابچي/ الطبعة: السادسة ١٣٧٦ ش

٢٢. **الأمالي للطوسي** ﷺ: المؤلّف: الشيخ الجليل، شيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسيّ (م ٤٦٠ق) / الناشر: دار الثقافة/ الطبعة: ١٤١٤ق

٢٣. **الأمثال لابن سلام:** المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)/ المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش/ الناشر: دار المأمون للتراث/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٢٤. **الأمثال للهاشمي:** المؤلف: زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، أبو الخير الهاشمي (المتوفى: بعد ٤٠٠هـ)/ الناشر: دار سعد الدين، دمشق/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ

٢٥. **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)/ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

٢٦. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين:** المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)/ الناشر: المكتبة العصرية/ الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٢٧. **الأوائل للعسكري:** المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)/ الناشر: دار البشير، طنطا/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ

٢٨. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: المؤلف:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)/ المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي/ الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

٢٩. **الإيضاح في علوم البلاغة:** المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)/ المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي/ الناشر: دار الجيل – بيروت/ الطبعة: الثالثة.

٣٠. **ايضاح شواهد الإيضاح:** المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)/ دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني/ الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

٣١. **الآثار لأبي يوسف:** المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)/ المحقق: أبو الوفا/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٢. **بحار الأنوار:** العلّامة محمّد باقر بن محمّد تقي، المجلسيّ رحمه الله (م١١١٠ق) / الناشر: دار إحياء التراث العربيّ/ الطبعة: الثالثة ١٤٠٣ ق

٣٣. **البحر المحيط في التفسير:** المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)/ المحقق: صدقي محمد جميل/ الناشر: دار الفكر – بيروت/ الطبعة: ١٤٢٠ هـ

٣٤. **بحوث في الملل و النحل:** الشيخ جعفر السبحانيّ / مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام

٣٥. **بحوث و مقالات في اللغة:** المؤلف: رمضان عبد التواب (المتوفى: ١٤٢٢هـ)/ الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الطبعة: الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م

٣٦. **بدائع الأفكار في الأصول:** المقرّر: آية الله ميرزا هاشم الآمليّ/ الناشر: المطبعة العلميّة – النجف الأشرف/ الطبعة: الأولى

٣٧. **بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلوات الله عليهم:** المؤلّف: محمّد بن الحسن الصفّار (م ٢٩٠ق) / المحقّق: محسن بن عباسعلي كوچه باغي/ الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي ﷺ/ الطبعة: الثانية ١٤٠٤ ق

٣٨. **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة:** المؤلف: عبد المتعال الصعيدي (المتوفى: ١٣٩١هـ)/ الناشر: مكتبة الآداب/ الطبعة: السابعة عشر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

٣٩. **البلد الأمين و الدرع الحصين:** المؤلّف: إبراهيم بن عليّ العامليّ الكفعميّ (٩٠٥ ق)/ الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ الطبعة: الأولى ١٤١٨ ق

٤٠. **البيان و التبيين:** المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)/ الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت/ عام النشر: ١٤٢٣ هـ

٤١. **تاج العروس:** المؤلّف: محمّد بن محمّد الزبيديّ (م ١٢٠٥ ق) / المحقّق: علي الشيريّ/ الناشر: دار الفكر/ الطبعة: الأولى ١٤١٤ ق

٤٢. **تاريخ الاسلام:** المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)/ المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف/ الناشر: دار الغرب الإسلامي/ الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م

٤٣. **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم:** المؤلف: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ)/ تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو/ الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة/ الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

٤٤. **التبيان في اعراب القرآن:** المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)/ المحقق : علي محمد البجاوي/ الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه

٤٥. **التحرير و التنوير:** المؤلف : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)/ الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس/ سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

٤٦. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)/ حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي/ الناشر: دار طيبة

٤٧. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)/ المحقق: محمد كامل بركات/ الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/ سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

٤٨. **تفسير ابن عطيّة:** المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)/ المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ

٤٩. **تفسير البيضاوي:** المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)/ المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ

٥٠. **تفسير الثعلبي:** المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)/ تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور/ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان/ الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م

٥١. **تفسير الجلالين:** المؤلف: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (المتوفى: ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)/ الناشر: دار الحديث – القاهرة/ الطبعة: الأولى

٥٢. **تفسير الطبري:** المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)/ المحقق: أحمد محمد شاكر/ الناشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٥٣. **تفسير القرطبي:** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)/ تحقيق: أحمد البردوني

وإبراهيم أطفيش/ الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة/ الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م

٥٤. **التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري** عليه السلام: نسب إلى الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام/ المحقّق و الناشر: مدرسة الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه/ الطبعة: الأولى ١٤٠٩ ق

٥٥. **تفسير النيسابوري:** المؤلف: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ)/ المحقق: الشيخ زكريا عميرات/ الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت/ الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ

٥٦. **تفسير روح المعاني:** المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)/ المحقق: علي عبد الباري عطية/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ

٥٧. **تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة:** المؤلّف الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (م ١١٠٤ق)/ الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام/ الطبعة: الأولى ١٤٠٩ق

٥٨. **التقرير و التحبير:** المؤلف: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية/ الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٥٩. **تقريرات آية الله المجدّد الشيرازي:** المقرّر: مولى عليّ الروزدريّ (م ١٣١٢ ق) / الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث/ الطبعة: الأولى ١٤٠٩ ق

٦٠. **توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفيّة ابن مالك:** المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)/ شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر/ الناشر : دار الفكر العربي/ الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

٦١. **تهذيب اللغة:** المؤلف: محمّد بن أحمد الأزهريّ (م ٣٧٠ ق)/ الناشر: دار الإحياء التراث العربي/ الطبعة: الأولىr ١٤٢١

٦٢. **ثمار القلوب في المضاف و المنسوب:** المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)/ الناشر: دار المعارف – القاهرة

٦٣. **جامع الأخبار:** المؤلّف: محمّد بن محمّد الشعيريّ (م قرن ٦)/ الناشر: المطبعة الحيدريّة/ الطبعة الأولى

٦٤. **جامع الدروس العربية:** المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلايينى (المتوفى: ١٣٦٤هـ)/ الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت/ الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٦٥. **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون:** المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)/ عرب عباراته الفارسية: حسن هاني

فحص/ الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٦٦. **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور:** المؤلف: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: ٦٣٧هـ)/ المحقق: مصطفى جواد/ الناشر: مطبعة المجمع العلمي/ عام النشر: ١٣٧٥هـ

٦٧. **جامع المقدّمات:** الناشر: مؤسسه انتشارات هجرت/ الطبعة: ١٣٩٢ ش

٦٨. **الجامع لابن وهب:** المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)/ المحقق: د مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، أستاذ الحديث وعلومه المساعد - كلية أصول الدين – القاهرة/ الناشر: دار ابن الجوزي – الرياض/ الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

٦٩. **جامع معمر بن راشد:** المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)/ المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي/ الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ

٧٠. **الجدول في إعراب القرآن:** المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)/ الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت/ الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ

٧١. **جمال الأسبوع بكمال العمل المشروع:** للسيّد ابن طاووس، علي بن موسى ﷺ (م ٦٦٤ق)/ الناشر: دار الرضى/ الطبعة: الأولى ١٣٣٠ ق

٧٢. **الجمل في النحو:** المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)/ المحقق: د. فخر الدين قباوة/ الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٧٣. **جمهرة أشعار العرب:** المؤلف: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: ١٧٠هـ)/ حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي/ الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

٧٤. **جمهرة الأمثال:** المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)/ الناشر: دار الفكر - بيروت

٧٥. **الجنى الداني في حروف المعاني:** المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)/ المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

٧٦. **جواهر الأدب في ادبيات و انشاء لغة العرب:** المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)/ الناشر: مؤسسة المعارف، بيروت

٧٧. **حاشيه الدسوقى على مختصر المعانى:** المؤلّف: محمّد بن عرفه الدسوقي/ الناشر: المكتبة العصريّة

٧٨. **حاشية الشمني** (چاپ سنگی)

٧٩. **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:** المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)/ دار النشر: دار صادر - بيروت

٨٠. **حاشية الصبان على شرح الأشموني:** المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان/ الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

٨١. **الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة:** المؤلّف: السيّد علي خان المدنيّ (م ١١٢٠ق)/ المحقّق: السيد حسين الخاتمي و السيد علي الخاتمي/ الناشر: مؤسسة دار الهجرة/ الطبعة: الأولى ١٤٣١ ق

٨٢. **الحدود في علم النحو:** المؤلف: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذِيُّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ)/ المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي/ الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

٨٣. **حروف المعاني و الصفات:** المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)/ المحقق: علي توفيق الحمد/ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م

٨٤. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة:** المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : ٩١١هـ)/ المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم/

الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر/ الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

٨٥. **الحماسة البصرية:** المؤلف: علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ)/ المحقق: مختار الدين أحمد/ الناشر: عالم الكتب - بيروت

٨٦. **حماسة الخالديين:** المؤلف: الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (المتوفى: نحو ٣٨٠هـ) ، و أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (المتوفى: ٣٧١هـ)/ المحقق: الدكتور محمد علي دقة/ الناشر: وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية

٨٧. **الحماسة المغربية:** المؤلف: أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي (المتوفى: ٦٠٩هـ)/ المحقق: محمد رضوان الداية/ الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٩٩١م

٨٨. **حياة الحيوان الكبرى:** المؤلف: محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ

٨٩. **الحيوان:** المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ

٩٠. **الخرائج و الجرائح:** المؤلّف: سعيد بن هبة الله، قطب الدين الراوندي (م ٥٧٣ ق)/ المحقّق و الناشر: مؤسّسة الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه/ الطبعة: الأولى ١٤٠٩ ق

٩١. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)/ تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون/ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة/ الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٩٢. **الخصائص:** المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)/ الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب/ الطبعة: الرابعة

٩٣. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)/ المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط/ الناشر: دار القلم، دمشق

٩٤. **دراسات في فقه اللغة:** المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)/ الناشر: دار العلم للملايين/ الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م

٩٥. **درة الغواص في أوهام الخواص:** المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)/ المحقق: عرفات مطرجي/ الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ

٩٦. **دلائل الاعجازدلائل الإعجاز في علم المعاني:** المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)/ المحقق: ياسين الأيوبي/ الناشر: المكتبة العصرية- الدار النموذجية/ الطبعة: الأولى

٩٧. **دليل الطالبين لكلام النحويين:** المؤلف: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (المتوفى: ١٠٣٣هـ)/ الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت/ عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٩٨. **ديوان امرؤ القيس:** المؤلف: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)/ اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي/ الناشر: دار المعرفة – بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٩٩. **ديوان أمير المؤمنين عليه السلام:** نسب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام / المؤلّف: حسين بن معين الدين الميبدي (م٩١١ق)/ الناشر: دار نداء الإسلام للنشر/ الطبعة: الأولى ١٤١١ق

١٠٠. **ديوان طرفة بن العبد:** المؤلف: طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (المتوفى: ٥٦٤ م)/ المحقق: مهدي محمد ناصر الدين/ الناشر: دار الكتب العلمية/ الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

١٠١. **ديوان لبيد بن ربيعة العامري:** المؤلف: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ)/ اعتنى به: حمدو طمّاس/ الناشر: دار المعرفة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

١٠٢. **الذخائر و العبقريّات:** المؤلف: عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد البرقوقي الأديب المصري (المتوفى: ١٣٦٣هـ)/ الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، مصر

١٠٣. **الذريعة:** المؤلّف: الشيخ الجليل آقا بزرگ الطهراني (م ١٣٨٩ق)/ الناشر: دار الأضواء - بيروت - لبنان/ الطبعة: الثالثة ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م

١٠٤. **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد:** المؤلف: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: ٨٣٢هـ)/ المحقق: كمال يوسف الحوت/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

١٠٥. **ربيع الأبرار و نصوص الأخيار:** المؤلف: جار الله الزمخشري توفي ٥٨٣ هـ/ الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ

١٠٦. **روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان:** المؤلّف: زين الدين العامليّ، المعروف بـ «الشهيد الثاني» رحمه الله (م٩٦٥ق)/ التحقيق : مركز الابحاث والدراسات الاسلامية/ الناشر: بوستان كتاب قم/ الطبعة: الأولى ١٤٢٢ ق

١٠٧. **الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة:** المؤلّف: زين الدين العامليّ، المعروف بـ «الشهيد الثاني» رحمه الله (م٩٦٥ق)/ التحقيق و النشر: مجمع الفكر الإسلاميّ/ الطبعة: الرابعة ١٤٢٨ ق

١٠٨. **روضة الواعظين و بصيرة المتعظين:** المؤلّف: محمّد بن أحمد فتال النيشابوري (م ٥٠٨ق)/ الناشر: الرضي/ الطبعة: الأولى ١٣٧٥ ش

١٠٩. **رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين عليه السلام:** المؤلّف: السيد علي خان المدني الشيرازي (م ١١٢٠ق)/ المحقّق: السيد محسن الحسيني الأميني/ الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ/ الطبعة: الرابعة ١٤١٥ ق

١١٠. **زاد المسير في علم التفسير:** المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)/ المحقق: عبد الرزاق المهدي/ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت/ الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ

١١١. **الزاهر في معاني كلمات الناس:** المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)/ المحقق: د. حاتم صالح الضامن/ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢

١١٢. **زهر الأكم في الأمثال والحكم:** المؤلف: الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (المتوفى: ١١٠٢هـ)/ المحقق: د محمد حجي، د محمد الأخضر/ الناشر: الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب/ الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

١١٣. **زهر الآداب و ثمر الألباب:** المؤلف: إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (المتوفى: ٤٥٣هـ)/ الناشر: دار الجيل، بيروت

١١٤. **سبل السلام:** المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)/ الناشر: دار الحديث

١١٥. **سرّ صناعة الاعراب:** المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان/ الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

١١٦. **سفينة البحار و مدينة الحكم و الآثار:** المؤلّف: الشيخ المحدّث عبّاس القميّ (م ١٣٥٩ق)/ الناشر: اسوه

١١٧. **سنن الترمذي:** المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)/ المحقق: بشار عواد معروف/ الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت

١١٨. **السنن الكبرى للبيهقي:** المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)/ المحقق: محمد عبد القادر عطا/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات/ الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

١١٩. **السنن الكبرى للنسائي:** المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)/ حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي/ الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

١٢٠. **سير أعلام النبلاء:** المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)/ المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ

شعيب الأرناؤوط/ الناشر : مؤسسة الرسالة/ الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / 1985 م

١٢١. **شذا العرف في فنّ الصرف:** المؤلف: أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)/ المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله/ الناشر: مكتبة الرشد الرياض

١٢٢. **شرح ابن عقيل: المؤلف :** ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)/ المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد/ الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه/ الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

١٢٣. **شرح أبيات سيبويه:** المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)/ المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم/ الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر/ عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

١٢٤. **شرح أدب الكاتب لابن قتيبة:** المؤلف: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (المتوفى: ٥٤٠هـ)/ الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت

١٢٥. **شرح الأزهريّة:** المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)/ الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة

١٢٦. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان/ الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ

١٢٧. **شرح التبصرة و التذكرة، ألفية العراقي:** المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)/ المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

١٢٨. **شرح التّسهيل الفوائد:** المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)/ المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون/ الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

١٢٩. **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان/ الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

١٣٠. **شرح العينية الحميرية:** المؤلّف: بهاء الدين الإصفهانيّ المعروف بـ «الفاضل الهندي» رحمه الله (م١١٣٧ق)/ الناشر: مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام/ الطبعة: الثانية ١٤٢٧ ق

١٣١. **شرح الفيه ابن مالک لابن الناظم:** المؤلّف: ابن مالک، محمد بن محمد/ الناشر: ناصر خسرو/ الطبعة: ١٣٦٢ ش

١٣٢. **شرح القصائد العشر:** المؤلف: يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ)/ الناشر: عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية/ عام النشر: ١٣٥٢ هـ

١٣٣. **شرح الكافية الشافية:** المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)/ المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي/ الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة/ الطبعة: الأولى

١٣٤. **شرح المعلّقات السبع للزوزني:** المؤلف: حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ)/ الناشر: دار احياء التراث العربي/ الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م

١٣٥. **شرح المفصّل لابن يعيش:** المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)/ قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

١٣٦. **شرح النظام: المؤلف:** نظام الملّة و الدين محمّد بن الحسن النيسابوريّ/ الناشر: مكتبة العزيزي/ الطبعة: الخامسة ١٤٢٦ ق

١٣٧. **شرح النووي على مسلم:** المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٣٩٢

١٣٨. **شرح ديوان الحماسة:** المؤلف: يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ)/ الناشر: دار القلم – بيروت

١٣٩. **شرح ديوان المتنبي:** المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)/ المحقق: مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلبي/ الناشر: دار المعرفة - بيروت

١٤٠. **شرح شافية ابن الحاجب للرضي:** المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/ عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

١٤١. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)/ المحقق: نواف بن جزاء الحارثي/ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة

١٤٢. **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب:** المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)/ المحقق: عبد الغني الدقر/ الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا

١٤٣. **شرح قطر الندى و بلّ الصدى:** المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)/ المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد/ الناشر: القاهرة/ الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣

١٤٤. **شرح نهج البلاغة:** المؤلّف: ابن أبي الحديد المعتزليّ (م ٦٥٦ق)/ المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم/ الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه/ الطبعة: الأولى ١٣٧٨ - ١٩٥٩ م

١٤٥. **شرحان على مراح الأرواح:** المؤلف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)/ الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر/ الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م

١٤٦. **الشعر و الشعراء:** المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)/ الناشر: دار الحديث، القاهرة

١٤٧. **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:** المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)/ المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله/ الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

١٤٨. **الشمسية** مطبوع مكتبة الأصلين

١٤٩. **الصحاح:** المؤلّف: اسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (م ٣٩٣ق)/ المحقّق: احمد عبد الغفور عطّار/ الناشر: دار العلم للملايين/ الطبعة الأولى ١٣٧٦ ق

١٥٠. **صحيح البخاري:** المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي/ المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر/ الناشر: دار طوق النجاة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

١٥١. **صحيح مسلم:** المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)/ المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

١٥٢. **الصراط المستقيم إلى مستحقّ التقديم:** المؤلّف: العاملي النباطي، على من محمّد بن على بن محمّد بن يونس (م ٨٧٧ق)/ المحقّق: رمضان ميخائيل/ الناشر: المكتبة الحيدريّة بنجف الأشرف / الطبعة: الأولى ١٣٨٤ ق

١٥٣. **ضرائر الشعر:** المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)/ المحقق: السيد إبراهيم محمد/ الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع/ الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م

١٥٤. **ضياء السالك إلى أوضح المسالك:** المؤلف: محمد عبد العزيز النجار/ الناشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

١٥٥. **الطراز الأوّل:** المؤلّف: السيّد على خان المدنيّ (م ١١٢٠ق)/ الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث/ الطبعة: الأولى ١٣٨٤ ش

١٥٦. **الطراز لأسرار البلاغة:** المؤلف: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللهَّ (المتوفى: ٧٤٥هـ)/ الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ

١٥٧. **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف:** المؤلّف: السيد ابن الطاووس (م٦٦٤ق)/ الناشر: الخيّام – قم/ الأولى ١٣٩٩ق

١٥٨. **الطهور للقاسم بن سلام:** المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)/ حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان/ الناشر: مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول – الزيتون/ الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

١٥٩. **الطيوريات:** أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: ٥٠٠هـ)/ انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)/ الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

١٦٠. **علل النحو:** المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)/ المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش/ الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

١٦١. **عمدة الكتاب لأبي جعفر النحّاس:** المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)/ المحقق: بسام عبد

الوهاب الجابي/ الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر/ الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

١٦٢. **عيون الأخبار لابن قتيبة:** المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)/ الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت/ تاريخ النشر: ١٤١٨ هـ

١٦٣. **عيون الحكم و المواعظ:** المؤلّف: علي بن محمّد الليثي الواسطي/ المحقّق: حسين الحسنيّ البيرجنديّ/ الناشر: دار الحديث/ الطبعة: الأولى ١٣٧٦ ش

١٦٤. **غاية النهاية في طبقات القرّاء:** المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)/ الناشر: مكتبة ابن تيمية/ الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر

١٦٥. **غرائب التفسير و عجائب التاويل:** المؤلف: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)/ دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت

١٦٦. **الغريب المصنف:** المؤلّف: أبو عبيد قاسم بن سلام (م٢٢٤ق)/ المحقّق: محمّد مختار العبيديّ/ الناشر: الموسسه الوطنيه للترجمه و التحقيق و الدراسات بيت الحكمه / الطبعة: الأولى ١٩٩٠ م

١٦٧. **فتح القدير للشوكانيّ:** المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)/ الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت/ الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ

١٦٨. **فرائد الأصول:** المؤلّف: الشيخ الأعظم أستاذ الفقهاء و المجتهدين الشيخ مرتضى الأنصاريّ رحمه الله (م١٢٨١ق)/ النشر: مجمع الفكر الإسلاميّ/ الطبعة: التاسعة ١٤٢٨ ق

١٦٩. **الفرج بعد الشدة:** المؤلف: المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود التنوخي البصري، أبو علي (المتوفى: ٣٨٤هـ)/ تحقيق: عبود الشالجى/ الناشر: دار صادر، بيروت

١٧٠. **فروق اللغوية:** المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)/ حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم/ الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر

١٧١. **فرهنگ ابجدى:** المؤلّف: فؤاد افرام البستاني/ الناشر: الإسلامي - تهران/ الطبعة الثانية ١٣٧٥ ش

١٧٢. **الفصول المفيدة في الواو المزيدة:** المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)/ المحقق: حسن موسى الشاعر/ الناشر: دار البشير - عمان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

١٧٣. **فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل:** المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)/ المحقق: د. وصي الله محمد عباس/ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣

١٧٤. **فقه اللغة:** المؤلّف: عبد الملک بن محمّد الثعالبيّ (م ٤٢٩ق) / المحقّق: جمال طلبه/ الناشر: دارالكتب العلميّة/ الطبعة الأولى ١٤١٤ ق

١٧٥. **الفن و مذاهبه في الشعر العربي:** المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)/ الناشر: دار المعارف بمصر/ الطبعة: الثانية عشرة

١٧٦. **الفوائد الضيائيّة:** المؤلّف: عبد الرحمن بن أحمد المعروف بالجاميّ/ الناشر: انتشارات علميه اسلاميّه/ چاپ سنگی

١٧٧. **قاموس الكتاب المقدّس:** المؤلّف: مجمع الكنائس الشرقية/ الناشر : مكتبة المشغل - بيروت بإشراف رابطة الكنائس الإنجيلية في الشرق الأوسط/ الطبعة: السادسة: ١٩٨١ م

١٧٨. **قصة الأدب في الحجاز:** المؤلف: عبد الله عبد الجبار - محمد عبد المنعم خفاجى/ الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية

١٧٩. **الكافي:** المؤلّف: الشيخ المحدّث محمّد بن يعقوب الكليني ﵀ (م٣٢٩ق)/ الناشر: دار الكتب الإسلاميّة/ الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ق

١٨٠. **الكافية في علم النحو:** المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)/ المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر/ الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة/ الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م

١٨١. **كتاب العين:** المؤلّف: خليل بن أحمد الفراهيديّ (م١٧٥ق)/ الناشر: نشر هجرت/ الطبعة: الثانية ١٤٠٩ ق

١٨٢. **كتاب الماء:** المؤلّف: عبد الله بن محمّد الأزدي (٤٦٦ق)/ الناشر: دانشگاه علوم پزشكي ايران- موسسه مطالعات تاريخ پزشكي، طب اسلامي و مكمل/ الطبعة: الأولى ١٣٨٧ ش

١٨٣. **الكتاب:** المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)/ المحقق: عبد السلام محمد هارون / الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة / الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

١٨٤. **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل:** المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)/ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت/ الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ

١٨٥. **كفاية الأصول:** المؤلّف: الأستاذ الأعظم الشيخ محمّد كاظم الخراسانيّ رحمه الله (م ١٣٢٩ق)/ التحقيق و النشر: مجمع الفكر الإسلاميّ/ الطبعة: الأولى ١٤٣١ ق

١٨٦. **الكلام المفيد للمدرّس و المستفيد:** المؤلّف: محمّد علي المدرّس الأفغاني/ الناشر: دار الهجرة/ الطبعة: الخامسة ١٤٢٦ ق

١٨٧. **كلّيّات نصاب الصبيان:** المؤلّف: أبو نصر الفراهي/ الناشر: انتشارات اسلاميه

١٨٨. **الكليّات:** المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)/ المحقق: عدنان درويش - محمد المصري/ الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

١٨٩. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:** المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)/ الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت/ الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ

١٩٠. **كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد:** المؤلّف: العلّامة الحلّي (م ٧٢٦ ق) رحمه الله/ المحقّق: حسن حسن زاده آملي/ الناشر: مؤسّسة النشر الاسلاميّ/ الطبعة: الرابعة ١٤١٣

١٩١. **اللامات للزجّاجي:** المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)/ المحقق: مازن المبارك/ الناشر: دار الفكر - دمشق/ الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

١٩٢. **اللباب في علوم الكتاب:** المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ) / المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض / الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م

١٩٣. **اللباب في قواعد اللغة:** المؤلف: محمد علي السَّراج/ مراجعة: خير الدين شمسي باشا/ الناشر: دار الفكر – دمشق/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

١٩٤. **لسان العرب:** المؤلّف: محمّد بن مكرم، ابن منظور (م ٧١١ق)/ الناشر: دار صادر/ الطبعة: الثالثة ١٤١٤ق

١٩٥. **لسان اللسان:** المؤلّف: عبد الله على مهنا/ الناشر: دارالكتب العلميّة/ الطبعة الأولى ١٤١٣ ق

١٩٦. **اللمحة في شرح الملحة:** المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) / المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي / الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

١٩٧. **اللمع في العربيّة لابن جني:** المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)/ المحقق: فائز فارس/ الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت

١٩٨. **المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر:** المؤلف: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)/ المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة/ الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة

١٩٩. **مجاني الأدب في حدائق العرب:** المؤلف: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (المتوفى: ١٣٤٦هـ)/ الناشر: مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت / عام النشر: ١٩١٣ م

٢٠٠. **مجمع الأمثال:** المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)/ المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد./ الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان

٢٠١. **مجمع البحرين:** المؤلّف: فخر الدين بن محمّد الطريحيّ (م ١٠٨٥ق)/ المحقّق: أحمد الحسيني الإشكوري/ الناشر: المرتضويّ/ الطبعة: الثالثة ١٣٧٥ ش

٢٠٢. **مجمع البيان في تفسير القرآن:** المؤلّف: فضل بن الحسن الطبرسيّ/ الناشر: انتشارات ناصر خسرو/ الطبعة: الثالثة ١٣٧٢ ش

٢٠٣. **المجيد في إعراب القرآن المجيد: المؤلف:** إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السَّفَاقُسِي، أبو إسحاق: برهان الدين (المتوفى: ٧٤٢هـ) / المحقق: حاتم صالح الضامن / الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع / الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ

٢٠٤. **المحكم و المحيط الأعظم:** المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] / المحقق: عبد الحميد هنداوي/ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٠٥. **المحيط في اللغة:** المؤلّف: اسماعيل بن عباد (م ٣٨٥ق)/ المحقّق: محمّد حسن آل ياسين/ الناشر: عالم الكتب/ الطبعة: الأولى ١٤١٤ق

٢٠٦. **المخصص:** المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)/ المحقق: خليل إبراهم جفال/ الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

٢٠٧. **المدارس النحوية:** المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)/ الناشر: دار المعارف

٢٠٨. **المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغويّ:** المؤلف: رمضان عبد التواب/ الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٢٠٩. **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول** عليهم السلام: المؤلّف: العلّامة محمّد باقر بن محمّد تقيّ المجلسيّ رحمه الله (م ١١١٠ق) / المحقّق: هاشم الرسوليّ المحلّاتي/ الناشر: دار الكتب الاسلاميّة/ الطبعة: الثانية ١٤٠٤ق

٢١٠. **المزهر في علوم اللغة:** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)/ المحقق: فؤاد علي منصور/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

٢١١. **مسالک الأفهام إلى تنقيح شرائع الاسلام:** المؤلّف: زين الدين بن عليّ العامليّ المعروف بـ «الشهيد الثاني» رحمه الله (م ٩٦٦ق)/ الناشر: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة/ الطبعة: الأولى ١٤١٣ ق

٢١٢. **المسامرة في شرح المسايرة:** المؤلّف: ابن ابي الشريف المقدسي، محمّد بن محمّد/ المحقّق: كمال الدين القارى و عزّ الدين معميش/ الناشر: المكتبة العصريّة

٢١٣. **مستخرج أبي عوانة:** المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)/ تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي/ الناشر: دار المعرفة – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢١٤. **المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام**: المؤلّف: محمّد بن جرير الطبريّ (م ٣٢٦ق) / المحقّق: أحمد المحموديّ/ الناشر: كوشانپور/ الأولى: ١٤١٥ ق

٢١٥. **المستطرف في كل فن مستطرف**: المؤلف: شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي أبو الفتح (المتوفى: ٨٥٢هـ)/ الناشر: عالم الكتب – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ

٢١٦. **مسند أبي داود الطيالسي**: المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)/ المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي/ الناشر: دار هجر – مصر/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م

٢١٧. **مسند أحمد**: المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)/ المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون/ إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي/ الناشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

٢١٨. **مصارع العشّاق**: المؤلف: جعفر بن أحمد بن الحسين السراج القاري البغدادي، أبو محمد (المتوفى: ٥٠٠هـ) / الناشر: دار صادر، بيروت

٢١٩. **مصباح المتهجّد و سلاح المتعبّد**: المؤلّف: محمّد بن الحسن الطوسيّ شيخ الطائفة رحمه الله (م ٤٦٠ق)/ الناشر: مؤسسة فقه الشيعة/ الطبعة: الأولى ١٤١١ ق

٢٢٠. **مصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**: المؤلّف: أحمد بن محمّد الفيوميّ (م ٧٧٠ق)/ الناشر: مؤسسة دار الهجرة/ الطبعة: الثانية ١٤١٤ق

٢٢١. **مصنّف ابن أبي شيبة:** المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) / المحقق: كمال يوسف الحوت / الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٢٢٢. **مصنّف عبد الرزّاق الصنعاني:** المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ) / المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي/ الناشر: المجلس العلمي- الهند يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٠٣

٢٢٣. **المطرب من أشعار أهل المغرب:** المؤلف: أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي (المتوفى: ٦٣٣هـ)/ بتحقيق: الأستاذ إبراهيم الأبياري، الدكتور حامد عبد المجيد، الدكتور أحمد أحمد بدوي / راجعه: الدكتور طه حسين/ الناشر: دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان/ عام النشر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

٢٢٤. **المطوّل:** المؤلّف: مسعود بن عمر التفتازانيّ/ الناشر: مكتبة الداوري

٢٢٥. **معاني القرائات، ازهرى:** المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)/ الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود/ الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

٢٢٦. **معاني القرآن و اعرابه للزجاج:** المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)/ المحقق: عبد الجليل عبده شلبي/ الناشر: عالم الكتب – بيروت/ الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٢٢٧. **معترک الأقران:** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) / دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان/ الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٢٢٨. **معجم البلدان:** المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) / الناشر: دار صادر، بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م

٢٢٩. **معجم الصواب اللغوي:** المؤلف: الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل/ الناشر: عالم الكتب، القاهرة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

٢٣٠. **معجم المصطلحات الأصولية:** المؤلّف: محمّد الحسيني/ الناشر:موسسة العارف للمطبوعات/ الطبعة: الأولى ١٤١٥ق

٢٣١. **معجم ديوان الأدب:** المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)/ تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر/ مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس/ طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة / عام النشر: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

٢٣٢. **معجم رجال الحديث:** المؤلّف: السيّد أبو القاسم الخوئيّ (م ١٤١٣ق)/ الطبعة: الخامسة ١٤١٣ق

٢٣٣. **معجم مقائيس اللغة:** المؤلّف: أحمد بن فارس (م ٣٩٥ق)/ المحقّق: عبد السلام محمّد هارون/ الناشر: مكتب الاعلام الإسلاميّ/ الطبعة: الأولى ١٤٠٤ق

٢٣٤. **المغرب في ترتيب المعرب:** المؤلف: ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (المتوفى: ٦١٠هـ)/ الناشر: دار الكتاب العربي

٢٣٥. **مغني الأديب عن كتب الأعاريب:** المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)/ الناشر: مؤسسة التاريخ العربي/ الطبعة: الأولى ١٤٢٥

٢٣٦. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)/ المحقق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله/ الناشر: دار الفكر – دمشق/ الطبعة: السادسة، ١٩٨٥

٢٣٧. **مفاتيح الغيب:** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ

٢٣٨. **مفتاح العلوم:** المؤلف: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: ٣٨٧هـ)/ المحقق: إبراهيم الأبياري/ الناشر: دار الكتاب العربي/ الطبعة: الثانية

٢٣٩. **المفتاح في الصرف:** المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)/ حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان/ الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت/ الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)

٢٤٠. **مفردات ألفاظ القرآن:** المؤلّف: حسين بن محمّد الراغب الإصفهانيّ (م ٤٢٥ق)/ الناشر: دار القلم/ الطبعة: الأولى ١٤١٢ق

٢٤١. **المفصل في صنعة الاعراب:** المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)/ المحقق: د. علي بو ملحم/ الناشر: مكتبة الهلال - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

٢٤٢. **المفضليات:** المؤلف: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ)/ تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون/ الناشر: دار المعارف - القاهرة/ الطبعة: السادسة

٢٤٣. **المقتضب: المؤلف:** محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) / المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. / الناشر: عالم الكتب - بيروت

٢٤٤. **الممتع الكبير في التصريف:** المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)/ الناشر: مكتبة لبنان/ الطبعة: الأولى ١٩٩٦

٢٤٥. **من لايحضره الفقيه:** المؤلّف: محمّد بن عليّ، ابن بابويه، الصدوق﵀ (م ٣٨١ق)/ المحقّق: على اكبر الغفاري/ الناشر: مؤسسة النشر الإسلاميّ/ الطبعة: الثانية ١٤١٣ ق

٢٤٦. **مناقب آل أبي طالب** ﵈: المؤلّف: محمّد بن علي، ابن شهر آشوب المازندرانيّ (م ٥٨٨ق)/ الناشر: علّامه/ الطبع: الأولى ١٣٧٩ ق

٢٤٧. **المنجد في اللغة:** المؤلّف: لويس معلوف/ الناشر: مؤسسة دار العلم/ الطبعة السادس و الثلاثون

٢٤٨. **المنصف لابن جنّي:** الكتاب: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)/ الناشر: دار إحياء التراث القديم/ الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م

٢٤٩. **المنطق:** المؤلّف: محمّد رضا المظفّر/ الناشر: انتشارات دار العلم

٢٥٠. **منية المريد:** المؤلف: زين الدين العامليّ المعروف بـ «الشهيد الثاني» ﵀/ المحقّق: رضا المختاري/ الناشر: مؤسسة النشر الإسلاميّ/ الطبعة: الأولى ١٤٠٩ ق

٢٥١. **موطأ مالک:** المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)/ المحقق: محمد مصطفى الأعظمي/ الناشر: مؤسسة زايد بن

سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٢٥٢. **المؤتلف و المختلف:** المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)/ تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر/ الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٢٥٣. **النحو المصفى:** المؤلف: محمد عيد/ الناشر: مكتبة الشباب

٢٥٤. **النحو الوافي:** المؤلّف: حسن عبّاس/ الناشر: ناصر خسرو/ الطبعة: ١٣٦٧ ش

٢٥٥. **نحو مير:** المؤلف: علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (المتوفى: ٨١٦هـ)/ المعرب عن الفارسية: حامد حسين/ وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر / الناشر: مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، شيتاغونغ/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م

٢٥٦. **نهاية الأرب في فنون الأدب:** المؤلف: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (المتوفى: ٨٢١هـ) / المحقق: إبراهيم الإبياري/ الناشر: دار الكتاب اللبنانين، بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٢٥٧. **النهاية في غريب الحديث و الأثر:** المؤلّف: مبارک بن محمّد، ابن الأثير (م ٦٠٦ق)/ الناشر: مؤسسه طبوعاتی اسماعيليان/ الطبع الرابعة ١٣٦٧ ش

٢٥٨. **الوجيز:** المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)/ تحقيق: صفوان عدنان داوودي/ دار النشر: دار القلم/ الدار الشامية - دمشق، بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ

٢٥٩. **الهداية إلى بلوغ النهاية:** المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) / المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي/ الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٢٦٠. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)/ المحقق: عبد الحميد هنداوي/ الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر

٢٦١. **يتمة الدهر في محاسن أهل العصر:** المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)/ المحقق: د. مفيد محمد قمحية/ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م

٢٦٢. نشكر مركز البحوث الكومبيوتريّة للعلوم الإسلاميّة، فقد استفدنا من بعض براجمهم نحو: «قاموس النور» و «جامع الأحاديث» و موقع مكتبة نور الرقمية.

فهرس المواضيع